

مجلد
فوق
الدرعية
مكتبة
الحكومة
GOVERNMENT OF DUBAI

فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الرب
وهو حاشية الطيبي على الكشاف

للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي
المتوفى سنة ٧٤٣ هـ رحمه الله تعالى

الشرق الناشر على الإخراج العلمي للكتاب
الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء

بإذن
السلطان
العلماء

فتوح الغيب

مجلد
فوق
الدرعية
مكتبة
الحكومة
GOVERNMENT OF DUBAI

فتوح الغيب

فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الرب

تأليف: الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي

الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

جميع الحقوق محفوظة لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم ©

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية بالأردن: (٢٠١٠/٧/٢٥٣٣)

الرقم المعياري الدولي: ٩٧٨٩٩٥٧٢٣١٨٠٤

ما ورد في حواشي هذا الكتاب يعبر عن رأي محققه ولا يعبر بالضرورة عن رأي الجائزة

ص. ب.: ٤٢٠٤٢ دبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +٩٧١٤٢٦١٠٦٦٦

فاكس: +٩٧١٤٢٦١٠٠٨٨

الموقع على الانترنت: www.quran.gov.ae

البريد الإلكتروني: Rs@quran.gov.ae

جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم

وحدة البحوث والدراسات

أشهر في نشر هذا الكتاب

ADIB



مصرف أبوظبي
الإسلامي

فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الغيب

وَهُوَ حَاشِيَةٌ الطَّيْبِيِّ عَلَى الْكَشَافِ

لِلْإِمَامِ شَرْفِ الدِّينِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الطَّيْبِيِّ

المتوفى سنة ٧٤٣ هـ رَجَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

الجزء الخامس

تَبَيُّهُ تَفْسِيرِ سُورَةِ النَّسَاءِ وَتَفْسِيرِ سُورَةِ الْمَائِدَةِ

حَقَّقَ هَذَا الْجُزْءَ

الدكتور صالح بن ناصر الناصر

أستاذ التفسير المشارك بكلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض

الشرف العائلي الإخراج العلمي للكتاب

الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء

جَاهُ الْإِسْلَامِ فِي الْمَدِينَةِ الْمَكِّيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٤٣﴾]

رُوِيَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ صَنَعَ طَعَامًا وَشَرَابًا، فَدَعَا نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ

قوله: (رُوِيَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ)، رَوَيْنَا عَنْ التِّرْمِذِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَنَعَ لَنَا ابْنُ عَوْفٍ طَعَامًا فَكَلْنَا، وَسَقَانَا خَمْرًا قَبْلَ أَنْ تُحَرَّمَ فَأَخَذْتُ مَنًّا، وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَقَدَّمُونِي فَقَرَأْتُ: قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ، وَنَحْنُ نَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ، قَالَ: فَخَلَطْتُ، فَنَزَلَتْ: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ﴾ (١).

اعْلَمَنَّ أَنَّهُ تَعَالَىٰ بَعْدَ مَا آتَمَّ بَيَانَ أَحْكَامِ ذَوِي الْأَرْحَامِ، وَأَطْنَبَ فِيهِ وَفِيهَا يَتَعَلَّقُ بِهَا؛ أَخَذَ فِي بَيَانِ شَرْعٍ (٢) آخَرَ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالْعِبَادَةِ، وَهِيَ: إِمَّا أَنْ تَتَعَلَّقَ بِالْقُلُوبِ، أَوْ بِالْجَوَارِحِ، وَالْأُولَى: إِمَّا أَنْ يَخْتَصَّ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، أَوْ بِالْحَلْقِ؛ فَالَّذِي يَخْتَصُّ بِاللَّهِ هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦] وَالَّذِي يَتَعَلَّقُ بِالْحَلْقِ هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ﴾ [النساء: ٣٦]، ثُمَّ حَثَّ عَلَى التَّوَاضُّعِ وَالْجُودِ بِذِمَّةِ الْكَبِيرِ وَالْبُخْلِ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [النساء: ٣٦]، ﴿الَّذِينَ يَخْلُونُ﴾ [النساء: ٣٧]، وَذِمَّةُ الْإِنْفَاقِ الَّتِي لَا يَكُونُ لَوْجِهِ اللَّهُ، وَقَرَنَهُ بِالْكَفْرِ حَيْثُ قَالَ: ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٣٨]، وَبَالَغَ فِي قَلْعِ الرِّبَايَا وَقَمْعِ الشَّرِكِ الْحَقِيقِيِّ حَيْثُ تَرَفَّى إِلَى نَفْيِ الشَّرِكِ الْجَلِيلِيِّ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا ذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٣٩]، ثُمَّ حَرَّضَ عَلَى الْإِحْلَاصِ فِي الْإِنْفَاقِ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظِلُّمُ مَثْقَالَ دَرَّةٍ﴾ [الآية: النساء: ٤٠]، ثُمَّ آتَى

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٠٢٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٧٣) وَابْنُ بَرَكَةَ (٥٩٨) وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مُشْكَلِ الْأَثَارِ» (١٣: ٢٣٩).

(٢) فِي (ط): «مَشْرَعٌ».

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ كَانَتْ الْخَمْرُ مَبَاحَةً، فَأَكَلُوا وَشَرِبُوا، فَلَمَّا قَمَلُوا وَجَاءَ وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ قَدَّمُوا أَحَدَهُمْ لِيُصَلِّيَ بِهِمْ، فَقَرَأَ: أَعْبُدُوا مَا تَعْبُدُونَ، وَأَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ، فَنَزَلَتْ، فَكَانُوا لَا يَشْرَبُونَ فِي أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ، فَإِذَا صَلَّوْا الْعِشَاءَ شَرِبُوا فَلَا يَصْبَحُونَ إِلَّا وَقَدْ ذَهَبَ عَنْهُمْ السُّكْرُ، وَعَلِمُوا مَا يَقُولُونَ؛ ثُمَّ نَزَلَ تَحْرِيمُهَا.

ومعنى ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ﴾: لا تغشوها ولا تقوموا إليها، واجتنبوها، كقوله: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزَّيْفَ﴾ [الإسراء: ٣٢]، ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وقيل: معناه: ولا تقربوا مواضعها، وهي المساجد لقوله عليه الصلاة والسلام: «جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم»، وقيل: هو سُكْرُ النَّعَاسِ، وَعَلْبَةُ النَّوْمِ، كقوله:

بُسْكَرٍ سِنَاتِهِمْ كُلَّ الرُّيُونِ ورائوا

من الأعمال ما يتعلقُ بالجوارحِ وَخَصَّ بِالصَّلَاةِ الَّتِي هِيَ أَعْظَمُهَا، وَقَدَّمَ ذَكَرَ مَا هُوَ مَتَوَقَّفٌ عَلَيْهِ مِنْ رَفْعِ الْجَنَابَةِ وَالْحَدِيثِ بِقَوْلِهِ: ﴿يَتَأَيَّمُ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ﴾.

قوله: (قَمَلُوا)، الجوهري: ثَمَلَ الرَّجُلُ - بالكسر - ثَمَلًا: إِذَا أَخَذَ فِيهِ الشَّرَابُ، فَهُوَ ثَمَلٌ، أَي: تَشْوَانٌ.

قوله: (كُلَّ الرُّيُونِ)، الرُّيُونُ والغَيْثُ: مَا يَرْكَبُ الْقَلْبَ، رَانَ الرَّجُلُ بِالشَّرَابِ وَرَانَ الشَّرَابُ بِالرَّجْلِ: إِذَا جَعَلَهُ رَايِنًا، أَي: ثَقِيلًا، وَالسَّنَاتُ: جَمْعُ سِنَّةٍ، وَهِيَ مَقْدَمَةُ النَّوْمِ. قوله: «رائوا» من المِصْرَاعِ الْأَوَّلِ، وَ«بُسْكَرٍ» من المِصْرَاعِ الثَّانِي، وَوُجِدَ فِي «دِيْوَانِ الطَّرْمَاحِ» مِنْ قَصِيدَتِهِ:

وركبٍ قد بعثتُ إلى ردايا طلائعٍ مثلِ أخلاقِ الجفونِ
مخافةً أن يرينَ النومُ فيهم بسُكْرِ سِنَاتِهِمْ كُلَّ الرُّيُونِ^(١)

الرَّدِيَّةُ: النَّاقَةُ الْمَهْزُولَةُ. طَلَائِعُ: جَمْعُ طَلِيحَةٍ، وَهِيَ نَاقَةٌ جَهَدَهَا السَّيْرُ وَهَزَلَهَا.

(١) انظر: «ديوان الطرماح» ص ٥٤٢.

وَقُرِيءَ (سَكَارَى) بفتح السين، (وَسَكَرَى) على أن يكونَ جمعًا نحو: هلكى وجوعى؛ لَأَنَّ السُّكْرَ عِلَّةٌ تَلْحُقُ الْعَقْلَ؛ أو مفردًا بمعنى: وأنتم جماعة سكرى، كقولك: امرأة سَكَرَى وسُكْرَى بضمِّ السَّيْنِ كحُبْلِ على أن تكونَ صفةً للجماعة. وحكى جَنَاحُ بْنُ حُبَيْشٍ: كَسَلَى وكُسِلَ بالفتح والضم. ﴿وَلَا جُنْبًا﴾: عطفٌ على قوله: ﴿وَأَنْتُمْ سُكْرَى﴾؛ لَأَنَّ مَعْلَ الْجُمْلَةِ مَعَ الْوَاوِ النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ كَأَنَّهُ قِيلَ: لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ سَكَارَى وَلَا جُنْبًا، وَالْجُنْبُ يَسْتَوِي فِيهِ الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ وَالْمَذْكَرُ وَالْمؤنثُ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ جَرَى مَجْرَى الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ الْإِجْنَابُ. ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾: استثناءٌ من عامة أحوالِ المخاطبين، وانتصابُهُ على الحال. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ جَمَعَ بَيْنَ هَذِهِ

قوله: (لَأَنَّ السُّكْرَ عِلَّةٌ)، أي: بَابُ فَعْلٍ لِلْعَلَلِ وَالْأَمْرَاضِ.

قوله: (كَأَنَّهُ قِيلَ: لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ سَكَارَى وَلَا جُنْبًا)، فَإِنْ قُلْتَ: مَا فَائِدَةُ الْمَخَالَفَةِ بَيْنَ الْحَالَيْنِ؟ قُلْتَ - وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ -: فَائِدَتُهَا: الْإِشْعَارُ بِأَنَّ قُرْبَانَ الصَّلَاةِ مَعَ السُّكْرِ مُنَافٍ لِحَالِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَنْ يُنَاجِي الْحَضْرَةَ الصَّمَدَانِيَّةَ، دَلَّ عَلَيْهِ الْخَطَابُ بِ«أَنْتُمْ»؛ وَلِهَذَا قَرَنَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿حَتَّى تَلْمَأُوا مَا تَقُولُونَ﴾، وَالْمُجَنَّبُونَ لَا يَعْدَمُونَ إِحْضَارَ الْقَلْبِ؛ وَمَنْ تَمَّ رَخَّصَ لَهُم بِالْأَعْدَارِ^(١).

قوله: (وَالْجُنْبُ يَسْتَوِي) إِلَى آخِرِهِ. مِنْ هَذَا يُعْلَمُ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ يَقَعُ مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ يَجْرِي فِيهِ مَا ذُكِرَ، وَلَا تَخْتَصُّ بِهِ الْمَصَادِرُ، كَرَجُلٍ عَدَلٍ وَامْرَأَةٍ عَدَلٍ؛ وَلِهَذَا وَصَفَ الْجُنْبُ بِالْجَمْعِ فِي قَوْلِهِ: «بِالْجُنْبِ الَّذِينَ لَمْ يَغْتَسِلُوا»، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: وَالْجُنْبُ يُفْرَدُ مَعَ التَّنْبِيَةِ، وَالْجَمْعُ فِي اللَّغَةِ الْفُصْحَى يُذْهَبُ بِهِ مَذْهَبَ الْوَصْفِ بِالْمَصَادِرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْمَعُهُ وَيُسَبِّغُهُ^(٢).

قوله: (مِنْ عَامَّةِ أَحْوَالِ الْمُخَاطَبِينَ)، أَرَادَ بِالْمُخَاطَبِينَ: الْمُجَنَّبِينَ، وَهُمْ أَحْوَالٌ جَمَّةٌ مَا عَدَا حَالَ السَّفَرِ، فَهِيَ عَنِ الْقُرْبَانِ الصَّلَاةِ إِلَّا فِي حَالِ السَّفَرِ، يَعْنِي: لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ جُنْبٌ عَلَى تَقْدِيرِ مِنَ التَّقَادِيرِ، وَفِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ إِلَّا فِي حَالِ السَّفَرِ.

(١) هذه الفقرة وردت في الأصول بعد فقرتين، وقد مناهها إلى هنا مراعاة لترتيب «الكشاف».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٦١).

الحالِ والحالِ التي قبلها؟ قلت: كأنه قيل: لا تقربوا الصلاة في حالِ الجنابةِ إلا ومعكم حالٌ أخرى تُعذرون فيها، وهي حالُ السفر، وعبورُ السبيل عبارةٌ عنه. ويجوزُ أن لا يكونَ حالاً، ولكنَ صفةً لقوله: ﴿جُنُبًا﴾، أي: ولا تقربوا الصلاةَ جُنُبًا غيرَ عابري سبيل، أي: جُنُبًا مقيمينَ غيرَ معذورين. فإن قلت: كيف تصحُّ صلاتهم على الجنابةِ لعذرِ السفر؟ قلتُ: أريدُ بالجنُبِ الذين لم يغتسلوا؛ كأنه قيل: لا تقربوا الصلاةَ غيرَ

قوله: (ويجوزُ أن لا يكونَ حالاً ولكنَ صفة) و«إلا» - على الصِّفةِ - بمعنى «غير»، والفرقُ بين أن يكونَ حالاً وبين أن يكونَ صفةً هو أنه - على الحال - يفيدُ أنه لا يجوزُ قربانَ الصلاةِ في حالِ الجنابةِ قطاً؛ إلا أن يكونَ مسافراً؛ فدلَّ الحصرُ على أن العذرَ غيرُ متعدّد، ثم مجيءُ قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ يُبطلُ معنى الحصر، بخلافه إذا جعلَ صفة، ويكونُ المعنى: لا تقربوا الصلاةَ جُنُبًا مقيمين، فيحسنُ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾؛ لجوازِ ترادُفِ القيّد.

قال صاحبُ «المفتاح»: إذا قلت: زيدُ المُنطلقُ، أو: المُنطلقُ زيدٌ؛ لزمَ ألا يكونَ غيرُ زيدٍ مُنطلقاً؛ ولذلك يُنهي أن يُقال: زيدُ المُنطلقُ وعمرو، بالواو، ولا يُنهي: زيدُ المُنطلقُ لا عمرو^(١).

قوله: (كيف تصحُّ صلاتهم على الجنابةِ لعذرِ السفر؟) هذا السؤالُ واردٌ على مفهومِ قوله: «لا تقربوا الصلاةَ جُنُبًا مقيمينَ غيرَ معذورين»؛ لأنَّ صَميرَ «صلاتهم» راجعٌ إليهم؛ فدلَّ مفهومُ الوصفِ على جوازِ قربانِ الصلاةِ للجنُبِ عندَ طرآنِ السفر، وأجاب: أن ليس المرادُ بالجنُبِ كلُّ من أجنب، بل أريدُ: الجنُبُ المقيمُ الواجدُ للماءِ؛ لقريتهِ ﴿حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾، ولذلك قدر: «غيرَ مُغتسلينَ حتى تغتسلوا».

المعنى: لا تقربوا الصلاةَ معَ هذا القيّدِ حتى تغتسلوا، إلا أن تكونوا مسافرين، فإنَّ الحكمَ حينئذٍ غيرُ ما ذكر، وهو جوازُ قربانِ الصلاةِ معَ كونه جُنُبًا فاقداً للماءِ.

(١) «مفتاح العلوم» ص ٩٤.

وهذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في غيرها من الأصول قبل الفقرة السابقة.

مغتسلين حتى تغتسلوا، إلا أن تكونوا مسافرين. وقال من فسّر الصلاة بالمسجد: معناه: لا تقربوا المسجد جُنُبًا إلا مجتازين فيه، إذا كان الطريق فيه إلى الماء، أو كان الماء فيه، أو احتلّتم فيه. وقيل: إن رجالاً من الأنصار كانت أبوابهم في المسجد فتصيبهم الجنابة ولا يجدون مَمَرًا إلا في المسجد فَرُخِّصَ لهم. وروى أن رسول الله ﷺ لم يأذن لأحد أن يجلس في المسجد أو يمرّ فيه وهو جنب إلا لعليّ رضي الله عنه؛ لأن بيته كان في المسجد. فإن قلت: أدخل في حكم الشرط أربعة؛ وهم: المرضى والمسافرون والمحدثون وأهل الجنابة، فيمن تعلق الجزء الذي هو الأمر بالتيّم عند عدم الماء منهم؟ قلت: الظاهر أنه متعلق بهم جميعًا، وأن المرضى إذا عَدِمُوا الماء لضعف حركتهم وعجزهم عن الوصول إليه؛ فلهم أن يتيمموا، وكذلك السّفَرُ إذا عَدِموه لبعده، والمحدثون وأهل الجنابة كذلك إذا لم يجدوه لبعض الأسباب. وقال الزجاج: الصّعيد: وجه الأرض ترابًا كان أو غيره، وإن كان صخرًا لا تراب عليه؛ لو صرّب

قوله: (إذا كان الطريق فيه إلى الماء). هذا مذهب أبي حنيفة رحمه الله^(١)، وجوّز الشافعي رحمه الله للجُنُبِ عبور المسجد مطلقًا^(٢).

قوله: (أو يمرّ به وهو جنب إلا لعليّ رضي الله عنه). رَوَيْنَا عن الترمذي، عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «يا عليّ، لا يحلُّ لأحدٍ يجنبُ في هذا المسجد غيري وغيرك»، وقال عليّ بن المنذر: قلتُ لضَرَّارِ بنِ صَرْدٍ: ما معنى الحديث؟ قال: لا يحلُّ لأحدٍ يَسْتَطِرُّهُ جُنُبًا غيري وغيرك^(٣).

قوله: (الصّعيد: وجه الأرض). قال الزجاج: قال الله تعالى: ﴿فَتَصْبِحُ صَعِيدًا زَلَقًا﴾ [الكهف: ١٠٧]، أَعْلَمَ اللهُ أَنْ الصّعيدَ يَكُونُ زَلَقًا، والصّعدَات: الطُّرُقَات، وَإِنَّا سَمِي

(١) انظر: «أحكام القرآن» للجصاص (٢: ٢٠٣).

(٢) انظر: «الأم» للإمام الشافعي (١: ٥٤) و«الحاوي» للهاوردي (٢: ٢٦٥).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٧٢٧) والبخاري (١١٩٧) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٦٦) وقال الترمذي:

حديث حسن غريب. ولتمام الفائدة انظر: «التلخيص الحبير» للحافظ ابن حجر (٣: ٢٨٨).

الْمَتِيْمُ يَدُهُ عَلَيْهِ وَمَسَحَ، لَكَانَ ذَلِكَ طَهْوَرَهُ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ عَلَيْهِ. فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا يَصْنَعُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِّنْهُ﴾ [المائدة: ٦] أَي: بِعَضِيهِ، وَهَذَا لَا يَتَأْتَى فِي الصَّخْرِ الَّذِي لَا تَرَابَ عَلَيْهِ؟ قُلْتُ: قَالُوا: إِنْ «مِنْ» لَا بَتْدَاءَ الْغَايَةِ. فَإِنْ قُلْتَ: قَوْلُهُمْ: إِنَّهَا لَا بَتْدَاءَ الْغَايَةِ قَوْلٌ مُتَعَسِّفٌ، وَلَا يَفْهَمُ أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ: مَسَحْتُ بِرَأْسِهِ مِنَ الدَّهْنِ وَمِنَ الْمَاءِ وَمِنَ التَّرَابِ إِلَّا مَعْنَى التَّبْعِيضِ، قُلْتُ: هُوَ كَمَا تَقُولُ. وَالْإِذْعَانُ لِلْحَقِّ أَحَقُّ مِنَ الْمِرَاءِ.

صَعِيدًا لِأَنَّهَا نَهَايَةٌ مَا يُصْعَدُ عَلَيْهِ مِنْ بَاطِنِ الْأَرْضِ، وَلَا أَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ اللُّغَةِ اخْتِلَافًا فِي أَنَّ الصَّعِيدَ: وَجْهُ الْأَرْضِ^(١). وَاسْتَدَلَّ الشَّافِعِيُّ بِأَنَّ التَّرَكِيبَ يَدُلُّ عَلَى الْارْتِفَاعِ وَالْعُلُوِّ، وَلَا يَكُونُ الْارْتِفَاعُ إِلَّا مِنَ الْعُبَارِ^(٢).

قَوْلُهُ: (مِنَ الْمِرَاءِ) الْمِرَاءُ: الْمَجَادَلَةُ، وَأَصْلُ اسْتِعْمَالِهِ فِي الشُّكِّ، وَقَدْ أَنْصَفَ الْمُصَنِّفُ مِنْ نَفْسِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَهُوَ حَقِيْقًا

الْإِنْتِصَافُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَعُودَ الْهَاءُ فِي «مِنْهُ» عَلَى الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ، كَمَا تَقُولُ: تَيْمَمْتُ مِنَ الْجَنَابَةِ؛ وَهِيَ إِتْمَانٌ لِلتَّلْعِيلِ، أَوْ لَا بَتْدَاءَ الْغَايَةِ^(٣).

قُلْتُ: يَبْعُدُ أَنْ يُتْرَكَ اللَّفْظُ الصَّرِيحُ الْقَرِيبُ وَيُعْتَبَرَ الْبَعِيدُ الْمُتَأَوَّلُ^(٤)، عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿فَتَيْمَمُوا﴾ مُتَسَبِّبٌ عَنْ كَوْنِهِمْ مُحْدِثِينَ؛ لِأَنَّهُ جَوَابُ الشَّرْطِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَعْلِيلٍ آخَرَ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ أَبِي الْعَلَاءِ:

سَطَوْتُ فِيهِ وَظَلِمَ الصَّعْبَ قَيْدًا بِذَلِكَ وَفِي وَتَبَرَّتْهُ عِرَانُ^(٥)

إِذَا جُعِلَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ الْاسْتِعْصَاءُ لَا السَّطْوُ؛ لِثَلَا يَلْزَمُ التَّكْرَارُ فِي التَّعْلِيلِ.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٥).

(٢) انظر: «الأم» (١: ٥٠).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٥١٤).

(٤) في (م) و(غ) و(ص) و(س): «المتناول»، والمثبت من (ط).

(٥) «ديوان سقط الزند» للمعري ص ٦٧.

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾: كناية عن الترخيص والتيسير؛ لأن من كانت عادته أن يعفو عن الخطائين ويغفر لهم أثر أن يكون مُيسراً غير مُعسّر. فإن قلت: كيف نظّم في سلك واحد.....

الوَظِيفِ: مُسْتَدِقُّ الدَّرَاعِ، وَالصَّعْبُ: نَقِيضُ الذَّلُولِ، وَالوَتِيرَةُ: حِجَابٌ مَا بَيْنَ الْمِنْخَرَيْنِ، وَالْعِرَانُ: الْعُودُ الَّذِي يُجْعَلُ فِي وَتِيرَةِ أَنْفِ الْبُخْتِيِّ.

قوله: (كناية عن الترخيص والتيسير) يريد أن قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ كالتعليل لقوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْهُونَ﴾ إلى آخره، والعفو والغفران يستدعيان سبق جرم، وليس في ذلك الإعذار ما يُسَمُّ منه رائحته؛ فلا يصح إجراؤه على ظاهره، فوجب العدول إلى الترخيص والتيسير، ويؤيده مجيء قوله: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] في مثل هذه الآية في المائدة، وفي تخصيص الوصفين إدماج لشدة إيجاب الطهارة في الصلاة، وأن أصل الأمر أن لا يؤتى بها إلا بالطهارة الكاملة؛ لأنها مثنوّل بين يدي جبار السماوات والأرض، وأن الترخيص بالطهارة بالتراب باب من العفو والغفران، وإذا كان حال الطهارة الظاهرة^(١) إلى هذه المثابة، فما بال الطهارة الباطنة! ثم في مثل هذا التشديد في مقدّمات الصلاة إيدان بعلو منزلتها ورفعة مرتبتها، وكيف لا وهي أعظم العبادات التي ما خلقت الكائنات إلا لها! ومن ثم فصلت آية المائدة بقوله: ﴿وَلِيُحَمِّمَ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦] والله أعلم.

قوله: (كيف نظّم في سلك واحد؟) أي: هذه المذكورات الأربعة أسباب لأشياء مختلفة، فكيف جمعها بحرف النسق والجهة الجامعة مفقودة؟ وخلاصة الجواب: أن المسببات وإن اختلفت لكن جمعها حكم واحد، وهو الرخصة في التيمم؛ لأن الخطاب بقوله: ﴿يَتَأْتِيَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ لجميع الأمة الذين وجب عليهم التطهر، وأعوزهم الماء لأعذار جمّة من المرض، والسفر، والخوف من العدو والسبع، والحبس، وعدم آلة الاستقاء، وغير ذلك مما يدخل تحت هذا المعنى، وأقدمها في استحقاق الرخصة وأغلبها وقوعاً: السفر والمرض،

(١) قوله: «الظاهرة» سقط من (ص).

[فَخَصَّهَ] بِالذِّكْرِ أَوْ لَا بِقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ تَرْتَضُونَ أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾، ثُمَّ عَطَفَ عَلَيْهَا قَوْلَهُ: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ عَلَى إِرَادَةِ أَنَّهَا مُشْتَمِلَانِ عَلَى سَائِرِ مَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْعُدْرِ عَلَى طَرِيقَةِ قَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِ وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧] عَطَفَ الْقُرْآنَ - وَهُوَ مَجْمُوعُ التَّنْزِيلِ - عَلَى قَوْلِهِ: ﴿سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِ﴾ وَهُوَ الْفَاتِحَةُ؛ لِيُؤَدِّنَ بِتَقْدِيمِهَا عَلَى مِزِيدِ شَرَفِهَا؛ فَعَلِيَ هَذَا ﴿أَوْ﴾ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ﴾ غَيْرُ النَّيِّ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾، لِأَنَّهَا عَطَفَتْ عَلَى مَجْمُوعِ جِنْسٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ التَّطَهُّرُ وَأَعْوَزَهُ الْمَاءُ عَلَى نَوْعِيهِ، قَالَ الْقَاضِي: وَوَجْهُ هَذَا التَّقْسِيمِ أَنَّ الْمُرْتَحِصَ بِالتَّيْمُمِ إِذَا مُحْدَثٌ أَوْ جُنُبٌ، وَالْحَالُ الْمُقْتَضِيَةُ فِي غَالِبِ الْأَمْرِ مَرَضٌ أَوْ سَفَرٌ، وَالجُنُبُ لَمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ اقْتَصَرَ عَلَى بَيَانِ حَالِهِ، وَالْمُحْدِثُ لَمَّا لَمْ يَجْرُ ذِكْرُهُ ذُكِرَ مِنْ أَسْبَابِهِ مَا يَحْدُثُ بِالذَّاتِ وَمَا يَحْدُثُ بِالْعَرَضِ، وَاسْتَعْنَى عَنِ تَفْصِيلِ أَحْوَالِهِ بِتَفْصِيلِ حَالِ الْجُنُبِ وَبَيَانِ الْعُدْرِ مَجْمَلًا؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا: مَرَضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ، أَوْ مُحْدِثِينَ جِئْتُمْ مِنَ الْغَائِطِ، أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً^(١).

وَقُلْتُ: هَذَا التَّفْسِيرُ مُتَفَرِّعٌ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْمَلَامَسَةَ عَلَى هَذَا بِمَعْنَى الْمَسِّ لَا الْجَمَاعِ^(٢).

رَوَى مَالِكٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: قُبَلَةُ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ وَجَسَّهَا بِيَدِهِ مِنَ الْمَلَامَسَةِ، فَمَنْ قَبَّلَ امْرَأَتَهُ أَوْ جَسَّهَا بِيَدِهِ فَعَلِيهِ الْوُضُوءُ^(٣).

وَعَنْهُ أَيْضًا، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مِنْ قُبَلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ.

وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ عَطَفٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى عَلَى قَوْلِهِ: ﴿جُنُبًا﴾، فَلَمَّا ذَكَرَ الْمُقْتَضِيَّ لِلتَّرْحِصِ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ - أَعْنَى الْمَرَضَ وَالسَّفَرَ - اسْتَعْنَى عَنِ ذِكْرِهِ فِي الْمَعْطُوفِ؛ فَحَيْثُ تَقْدِيرُ: لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٩٤).

(٢) انظر: «الأم» (١: ١٥).

(٣) أخرجه في «الموطأ» ص ٤٨ ومن طريق مالك أخرجه الشافعي في «الأم» (١: ١٥) وهو في «سنن

الدارقطني» (٥١٨) و«السنن الكبرى» للبيهقي (١: ٢٩٢).

بين المَرَضِيِّ والمَسَافِرِينَ، وَبَيْنَ المُحَدِّثِينَ وَالمُجَنَّبِينَ؛ وَالمَرَضُ وَالسَّفَرُ سَبَابَانِ مِنْ أَسْبَابِ الرِّخْصَةِ، وَالحَدِيثُ سَبَبٌ لوجوبِ الوُضوءِ، وَالجَنَابَةُ سَبَبٌ لوجوبِ العُغْطِ؟ قُلْتُ: أَرَادَ سَبْحَانَهُ أَنْ يُرَخِّصَ لِلَّذِينَ وَجَبَ عَلَيْهِمُ التَّطَهُّرُ وَهَمَّ عَادِمُونَ لِلْمَاءِ فِي التَّيَمُّمِ بِالترابِ، فَخَصَّ أَوَّلًا مِنْ بَيْنِهِمْ مَرَضَاهُمْ وَسَفَرَهُمْ؛ لِأَنَّهُمُ الْمُتَقَدِّمُونَ فِي اسْتِحْقَاقِ بَيَانِ الرِّخْصَةِ لَهُمْ بِكَثْرَةِ المَرَضِ وَالسَّفَرِ وَغَلَبَتِيهَا عَلَى سَائِرِ الأَسْبَابِ المَوْجِبَةِ لِلرِّخْصَةِ، ثُمَّ عَمَّ كُلَّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ التَّطَهُّرُ وَأَعْوَزَهُ المَاءُ؛ لِخَوْفِ عَدْوٍ أَوْ سَبْعٍ، أَوْ عَدَمِ آلَةِ اسْتِقْيَاءٍ، أَوْ إِرْهَاقٍ فِي مَكَانٍ لَا مَاءَ فِيهِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَكْثُرُ كَثْرَةُ المَرَضِ وَالسَّفَرِ. وَقُرِئَ: (مِنْ غَيْطٍ) قِيلَ: هُوَ تَخْفِيفُ غَيْطٍ كـ «هَيْنٍ» فِي هَيْنٍ، وَالعَيْطُ بِمعْنَى الغَائِطِ.

[﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا السَّبِيلَ ﴾ * وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَابِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴿٤٤-٤٥﴾]

سُكَّارِي حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ، وَلَا جُنُبًا حَتَّى تَغْتَسِلُوا، وَلَا مُحَدِّثِينَ مِنَ الغَائِطِ أَوْ اللَّمَسِ حَتَّى تَتَوَضَّؤُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ، سِوَاكُمْ مُجَنَّبِينَ أَوْ مُحَدِّثِينَ فَلَمْ يَحْدُوا مَاءً فَيَتِيمُّوا، هَذَا أَبْعَدُ مِنَ التَّعَسُّفِ وَأَقْرَبُ إِلَى حُسْنِ النِّظْمِ؛ لِأَنَّ المَقْصُودَ مِنَ الآيَةِ بَيَانُ النِّهْيِ عَنِ قُرْبَانِ الصَّلَاةِ لِلْمَوَانِعِ الثَّلَاثَةِ؛ أعني: السُّكْرَ وَالجَنَابَةَ وَالحَدِيثَ، وَبَيَانُ التَّرْخِصِ فِي المَانِعِينَ الأَخِيرِينَ عِنْدَ طَرَأَنِ العُدْرِ، وَلَا يَلْزَمُ أَيْضًا التَّكْرِيرُ فِي حُكْمِ المُجَنَّبِينَ.

قَوْلُهُ: (أَوْ إِرْهَاقٍ) الجَوْهَرِيُّ: يُقَالُ: أَرَهَقَنِي فَلَانَ إِثْمًا حَتَّى رَهَقْتُهُ، أَي: حَمَلَنِي إِثْمًا حَتَّى حَمَلْتُهُ لَهُ.

قَوْلُهُ: (وَقُرِئَ: مِنْ غَيْطٍ) قَالَ أَبُو البَقَاءِ: وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَفِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: هُوَ مَصْدَرٌ يُعْطَى، وَكَانَ القِيَاسُ عَوَظًا فَقَلِبْتَ الوَاوِيَاءَ وَأَسَكَنْتَ وَأَنْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا لِخَفَّتِهَا، وَثَانِيهَا: أَنَّهُ أَرَادَ العَيْطَ فَخَفَّفَ، مِثْلُ: سَيْدٌ وَمَيْتٌ، وَالجَمْهُورُ: الغَائِطُ، عَلَى فَاعِلٍ، وَالفِعْلُ مِنْهُ: غَاطَ المَكَانَ يُعْطَى: إِذَا اطْمَأَنَّ (١).

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٦١) وانظر: «المحتسب» لابن جنبي (١: ٢٩٢).

﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ من رؤية القلب، وعدى بـ ﴿ إِلَى ﴾ على معنى: ألم ينته علمك إليهم؟ أو بمعنى ألم تنظر إليهم؟ ﴿ أَوْ تَوَّأ نَصِيْبًا مِّنَ الْكِتَابِ ﴾: حظًا من علم التوراة، وهم أجباز اليهود ﴿ يَشْتَرُونَ الْفَضْلَةَ ﴾: يستبدلونها بالهدى، وهو البقاء على اليهودية بعد وضوح الآيات لهم على صحة نبوة رسول الله ﷺ، وأنه هو النبي العربي المبشر به في التوراة والإنجيل. ﴿ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا ﴾ أنتم أيها المؤمنون سبيل الحق كما ضلوه، وتنخرطوا في سلكهم، لا تكفيهم ضلالتهم بل يحبون أن يضل معهم غيرهم. وقريء: (أن يضلوا) بالياء؛ بفتح الضاد وكسرها.

﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴾ منكم ﴿ بِأَعْدَابِكُمْ ﴾ وقد أخبركم بعداوة هؤلاء وأطلعكم على أحوالهم وما يريدون بكم فاخذروهم، ولا تستنصحوهم في أموركم، ولا تستشيروهم. ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴾ فنقوا بولايته ونصيرته دونهم، ولا تبالوا بهم فإن الله ينصركم عليهم ويكفيكم مكرهم.

[مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَنفَع

قوله: (على معنى: ألم ينته علمك إليهم؟)، وذلك أن فعل القلوب يتعدى بنفسه إلى مفعولين، وحيثما تعدى - إلى - وجب أن يجعل بمعنى النظر، أو يضمّن معنى الانتهاء. قال الزجاج: ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ بمعنى: ألم تُخبر؟ وقال أهل اللغة: ألم تعلم: ألم ينته علمك إلى هؤلاء، ومعناه: اعرفهم^(١).

قوله: ﴿ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا ﴾: السبعة، و﴿ أَن يَضِلُّوا ﴾ بالياء؛ بفتح الضاد وكسرها: شاذ، وهو من قولهم: ضللت الدار والمسجد: إذا لم تعرف موضعها.

قوله: (ولا تستنصحوهم) أي: لا تقبلوا نصيحتهم^(٢).

(١) (معاني القرآن وإعرابه) (٢: ٥٦).

(٢) هذه الفقرة ساقطة من (ط).

عَبْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لِيَا بِالسِّنِّهِمْ وَطَعْنَا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمَعُ وَأَنْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِنْ لَمَنَّهُمْ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٤٦﴾

﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾: بيان لـ ﴿الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ﴾؛ لأنهم يهودٌ ونصارى، وقوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ﴾، وقوله: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ﴾، ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ﴾: جُمْلٌ تَوَسَّطَتْ بَيْنَ الْبَيَانِ وَالْمُبَيِّنِ عَلَى سَبِيلِ الْإِعْتِرَاضِ؛ أَوْ بَيَانٌ لـ «أَعْدَائِكُمْ»، وَمَا بَيْنَهُمَا إِعْتِرَاضٌ؛ أَوْ صِلَةٌ لـ ﴿نَصِيرًا﴾ [النساء: ٤٥]، أَي: يَنْصُرُكُمْ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا، كَقَوْلِهِ: ﴿وَنَصَرْتَهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾

قوله: (لأنهم يهودٌ ونصارى) يهودٌ صحَّ بالتنوين، وإن كان فيه عِلْمِيَّةٌ وتَأْنِيثٌ؛ لِأَنَّهُ أَرِيدَ التَّنْكِيرُ، وَفِي نَسْخَةٍ بغيرِ تَنْوِينٍ، قَالَ الْمُصَنِّفُ: مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا يَتَعَاقَبُ عَلَيْهِ التَّعْرِيفَانِ: التَّعْرِيفُ بِاللَّامِ وَبِالْعَلَمِيَّةِ، كَالْيَهُودِ وَالْمَجُوسِ.

قوله: (أو بيان لـ «أعدائكم» وما بينهما اعتراض) بيانه: أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ﴾ [النساء: ٤٥] بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ﴾ [النساء: ٤٤] الْمَشْتَمَلِ عَلَى الْفَرِيقَيْنِ: الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، مُشْعِرٌ بِتَهْدِيدِ عَظِيمٍ، وَوَعِيدٌ شَدِيدٌ لِبَعْضِ مَنْهُمْ عَلَى سَبِيلِ الْإِبْهَامِ، فَبَيَّنَ بِقَوْلِهِ: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ ذَلِكَ الْبَعْضَ الْمُبْهَمَ، وَالآيَةَ تَنْظُرُ إِلَى مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرَدِي﴾ [المائدة: ٨٢]. وَعَلَّلَ الْعَدَاوَةَ عَلَى طَرِيقَةِ الْإِسْتِنَافِ بِقَوْلِهِ: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾ [المائدة: ١٣]، كَأَنَّ سَائِلًا سَأَلَ: لِمَ تَفَرَّدَتِ الْيَهُودُ بِعَدَاوَةِ النَّبِيِّ ﷺ دُونَ النَّصَارَى؟ فَقِيلَ: لِأَنَّهُمْ حَرَّفُوا اسْمَهُ وَوَضَفَهُ مِنَ التَّوْرَةِ وَكَتَمُوا الْحَقَّ وَأَخَذُوا عَلَى ذَلِكَ الرَّئْسِ وَأَظْهَرُوا الْمَسَبَّةَ بِقَوْلِهِمْ: ﴿رَاعِنَا﴾ [البقرة: ١٠٤] إِخْفَاءَ لِأَمْرِهِ، وَحَطًّا لِمَنْزِلَتِهِ، وَلَمَّا كَانَ الْكَلَامُ فِيهِ نَوْعٌ تَسْلِيَةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَوَعْدٌ عَلَى نُصْرَتِهِ وَقَهْرٌ أَعْدَائِهِ؛ كَانَ قَوْلُهُ: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٤٥] إِعْتِرَاضًا وَمُؤَكَّدًا لَهُ، وَفِي تَكْرِيرِ الْإِعْتِرَاضِ دَلَالَةٌ عَلَى الْإِنْتِقَامِ الشَّدِيدِ وَالتَّسْلِيَةِ التَّامَةِ.

قال الزجاج: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ﴾، أَي: هُوَ أَعْرَفُ بِهِمْ فَيُعْلِمُكُمْ مَا هُمْ عَلَيْهِ^(١).

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٥٧).

الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴿[الأنبياء: ٧٧]، ويجوزُ أن يكونَ كلامًا مبتدأً على أن ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ صفةٌ مبتدأٌ محذوفٌ تقديرُه: من الذين هادوا قومٌ يُحَرِّفُونَ، كقولِه:

وما الدهرُ إلا تارتان؛ فمنها أموتُ وأخرى أبتغي العيشَ أكدح

قوله: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ أَعْلَمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ عِدَاةَ الْيَهُودِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْكُفَّارِ لَا تَنْصُرُهُمْ شَيْئًا؛ إِذْ صَمِنَ لَهُمُ النَّصْرَةَ وَالْوَلَايَةَ، وَظَهَرَ بِهَذَا التَّقْدِيرِ ضَعْفُ قَوْلِ صَاحِبِ «الانتصاف»: إِنَّ الْمَرَادَ بِتَحْرِيفِ الْكَلِمِ هَاهُنَا مِثْلُ قَوْلِهِمْ: ﴿غَيْرِ مُسْمَعٍ وَرِيعًا﴾، وَلَمْ يَقْصِدْ هَاهُنَا تَبْدِيلَ الْأَحْكَامِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيَأْ بِالسِّنِّهِمْ﴾، وَأَمَّا فِي الْمَائِدَةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَرَادَ الْأَحْكَامَ وَتَبْدِيلُهَا كَالرَّجْمِ؛ لِقَوْلِهِ عَقِبَهُ: ﴿إِنْ أُوْتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ﴾ [المائدة: ٤١]، فَظَهَرَ مَنَاسِبَةُ ﴿مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: ٤١] فِي الْمَائِدَةِ؛ لِأَنَّهُمْ تَقَلَّوْا الْحُكْمَ عَنِ مَوْضِعِهِ الَّذِي وَضَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ، وَاسْتَقَرَّ فِيهِ؛ فَصَارَ بِتَقْلِهِ كَالْغَرِيبِ، وَلَا يُوجَدُ مِثْلُهُ فِي تَحْرِيفِ الْكَلِمِ إِلَّا عَلَى بُعْدٍ، وَلَوْلَا اسْتِمَالُ لَفْظِهِمْ عَلَى الشُّخْرِيَةِ لَمَا عَظُمَ أَمْرُهُ^(١).

وقلت: والعجبُ أنه كيف ذهلَ عن قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكُتُبِ يَشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا السَّبِيلَ﴾ [النساء: ٤٤] وهل الاشتراء والإضلالُ إلا في التبديلِ والتحريفِ وأخذِ الرُّشَى عليه؟

وكذا عطفُ ﴿يَقُولُونَ﴾ على ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ يقتضي المغايرةَ.

قوله: ﴿وَنَصَرْتَهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾، قال المصنّف: «هو النَّصْرُ الَّذِي مُطَاوَعُهُ: انْتَصَرَ»^(٢). الأساس: نَصَرَهُ اللَّهُ عَلَى عِدْوِهِ وَمِنْ عِدْوِهِ، وَانْتَصَرْتُ مِنْهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِزْمَةً مَعْنَى انْتَقَمَ. الجوهرى: نَصَرَهُ اللَّهُ عَلَى عِدْوِهِ يَنْصُرُهُ نَصْرًا، وَانْتَصَرَ مِنْهُ: انْتَقَمَ.

قوله: (وما الدهرُ إلا تارتان) البيت^(٣)، الكدحُ: العَمَلُ وَالسَّعْيُ وَالْكَسْبُ، أَي: الدَّهْرُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يَمُوتُ فِيهِ الشَّخْصُ، وَقِسْمٌ يَعِيشُ فِيهِ وَلَكِنْ فِي تَعَبٍ؛ يَرِيدُ أَنَّهُ لَا رَاحَةَ فِيهِ.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٥١٧).

(٢) انظر: «الكشاف» (١٠: ٣٨٠).

(٣) لتميم بن أبي بن مقبل، كما في «ديوانه» ص ٢٤.

أي: فمنها تارةً أموتَ فيها. ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾: يُمِيلُونَهُ عَنْهَا وَيُزِيلُونَهُ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا بَدَّلُوهُ وَوَضَعُوا مَكَانَهُ كَلِمًا غَيْرَهُ فَقَدْ أَمَالُوهُ عَنْ مَوَاضِعِهِ الَّتِي

قوله: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾: يُمِيلُونَهَا^(١) عَنْهَا. الراغب: حَرَفَ الشَّيْءُ: طَرَفَهُ، وَحُرُوفُ الْهَجَاءِ: أَطْرَافُ الْكَلِمَةِ، وَانْحَرَفَ عَنْ كَذَا وَتَحَرَّفَ وَاحْتَرَفَ، وَالْاحْتِرَافُ: طَلَبُ حِرْفَةٍ لِلْمَكْتَسِبِ، وَالْحِرْفَةُ: الْحَالَةُ الَّتِي يَلْزُمُهَا فِي ذَلِكَ نَحْوَ الْقَعْدَةِ وَالْجَلِيسَةِ، وَتَحْرِيفُ الشَّيْءِ: إِمَالَتُهُ كَتَحْرِيفِ الْقَلَمِ، وَتَحْرِيفُ الْكَلَامِ: أَنْ تَجْعَلَهُ عَلَى حَرْفٍ مِنَ الْإِحْتِمَالِ، يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾^(٢).

قوله: ﴿لَأَنَّهُمْ إِذَا بَدَّلُوهُ﴾ تَعْلِيلٌ لِتَأْوِيلِ ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ بِقَوْلِهِ: «يُزِيلُونَهُ»؛ لِأَنَّ حَقِيقَتَهُ يُحَرِّفُونَهُ وَيُمِيلُونَهُ.

المُغْرَبُ: الْحَرْفُ: الطَّرْفُ، وَمِنَهُ الْإِنْحِرَافُ وَالتَّحَرُّفُ: الْمَيْلُ إِلَى الْحَرْفِ، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿مُتَحَرِّفَاتٍ لِّقِنَائِلٍ﴾ [الأنفال: ١٦]، أَي: مَائِلَاتٌ لَهُ وَأَنْ يَصِيرَ بِحَرْفٍ لِأَجَلِهِ، وَهُوَ مِنْ مَكَائِدِ الْحَرْبِ^(٣). فـ ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى «يُزِيلُونَ» كَانَ كُنَايَةً؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا بَدَّلُوهُ وَوَضَعُوا مَكَانَهُ كَلِمًا غَيْرَهُ لَزِمَ أَنَّهُمْ أَمَالُوهُ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَحَرَّفُوهُ. وَاخْتِلَافُ التَّفْسِيرَيْنِ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْقَوْلِ فِي فِعْلِ الْيَهُودِ بِتَغْيِيرِ التَّوْرَةِ. قَالَ الْإِمَامُ: وَفِي كَيْفِيَةِ التَّحْرِيفِ وَجْهٌ:

الأول: أَنَّهُمْ كَانُوا يُبَدِّلُونَ اللفظَ بلفظٍ آخَرَ، نَحْوُ تَحْرِيفِهِمْ «أَسْمُرُ رِبْعَةٌ» عَنْ مَوْضِعِهِ وَوَضَعَ «أَدَمُ طُوًالٌ» مَوْضِعَهُ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٩]، فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يُمَكِّنُ هَذَا فِي الْكِتَابِ الَّذِي بَلَغَتْ أَحَادُ حُرُوفِهِ وَكَلِمَاتِهِ مَبْلَغَ التَّوَاتُرِ؟ قُلْنَا: لَعَلَّ الْقَوْمَ كَانُوا قَلِيلِينَ وَكَذَا الْعُلَمَاءُ فَتَوَاطَوْا عَلَى التَّبْدِيلِ.

الثاني: أَنَّ الْمَرَادَ بِالتَّحْرِيفِ إِلقَاءَ الشُّبْهِ الْبَاطِلَةِ وَالتَّأْوِيلَاتِ الْفَاسِدَةِ، وَجَرُّ اللفظِ مِنْ

(١) كَذَا فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةِ، وَفِي «الْكَشَافِ»: «يُمِيلُونَهُ عَنْهَا».

(٢) «مَفْرَدَاتُ الْقُرْآنِ» ص ٢٢٨.

(٣) «المُغْرَبُ فِي تَرْتِيبِ الْمُعْرَبِ» (١: ١٩٦).

وضعه الله فيها وأزالوه عنها، وذلك نحو تحريفهم: «أَسْمَرُ رُبْعَةٌ» عن موضعه في التوراة بوضعهم: «آدم طُوَالٌ» مكانه، ونحو تحريفهم: «الرجم» بوضعهم «الحدّ» بدله. فإن قلت: كيف قيل ههنا: ﴿عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ وفي المائة: ﴿مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائة: ٤١]؟ قلتُ: أمّا ﴿عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ فعلى ما فسّرناه من إزالته عن مواضعه التي أوجبت حكمة اللّهِ وضعه فيها بما اقتضت شهوراتهم من إبدال غيره مكانه؛ وأمّا ﴿مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ فالمعنى: أنه كانت له مواضع هو قَمِينٌ بأن يكون فيها، فحين

معناه الحق إلى باطلٍ بوجوه الحيل اللفظية؛ كما تفعلهُ المبتدعة في زماننا.

الثالث: أنّهم كانوا يُحرفون كلامَ رسولِ الله ﷺ (١).

وقلتُ: يؤيّدُ الأولُ ما رَوينا في «صحيح البخاري» عن عبد اللّهِ بن عباس، قال: كيف تسألون أهل الكتاب عن شيءٍ وكتابتكم الذي أنزل على رسولِهِ أحدثُ تقرؤونه محضًا لم يُسبِّ، وقد حدّثكم أن أهل الكتاب بدّلوا كتاب اللّهِ وغيره، وكتبوا بأيديهم الكتاب، وقالوا: هو من عند الله، ليشترّوا به ثمنًا قليلًا (٢)!

قوله: (طُوَالٌ) الطُّوَالُ بالضمّ: الطويل، يقال: طويلٌ وطُوَالٌ، يعني به رسولُ الله ﷺ، قال محيي السنّة: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾، ﴿مَوَاضِعِهِ﴾ يعني: صفة محمدٍ صلواتُ الله عليه (٣). وفي قوله: «أَسْمَرُ رُبْعَةٌ» نظرٌ؛ لأنه كان ربعةً من القوم، أبيضٌ مُسْرَبًا بحمرة، رواه الترمذي (٤) عن إبراهيم بن محمد بن عليّ.

قوله: (هو قَمِينٌ) بالتحريك والكسر، أي: خَلِيقٌ. الجوهري: يقال: أنت قَمِينٌ أن تفعلَ كذا بالتحريك، أي: خَلِيقٌ وجدير، لا يُثْنَى ولا يُجْمَعُ ولا يُؤنَّث.

(١) «مفاتيح الغيب» (١٠: ٩٣).

(٢) «صحيح البخاري» (٧٣٦٣).

(٣) «معالم التنزيل» (١: ٢٤٤).

(٤) «سنن الترمذي» (٣٦٣٨) وأخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (١: ٢٦٩).

حَرَفُوهُ تَرْكُوهُ كَالْغَرِيبِ الَّذِي لَا مَوْضِعَ لَهُ بَعْدَ مَوَاضِعِهِ وَمَقَارِهِ، وَالْمَعْنِيَانِ مُتْقَارِبَانِ. وَقُرِيءَ: «يُحَرِّفُونَ الْكَلَامَ» وَالْكَلْمُ - بِكسْرِ الكافِ وَسكُونِ اللَّامِ -: جَمْعُ كَلِمَةٍ؛ تَخْفِيفُ كَلِمَةٍ. قَوْلُهُمْ: ﴿عَيْرٌ مُسْمِعٌ﴾: حَالٌ مِنَ الْمَخَاطَبِ، أَي: اسْمِعْ وَأَنْتَ غَيْرٌ مُسْمِعٌ، وَهُوَ قَوْلٌ ذُو وَجْهَيْنِ يَحْتَمِلُ الذَّمَّ، أَي: اسْمِعْ مِنَّا مَدْعُوًّا عَلَيْكَ بِ: لَا سَمِعْتَ؛

قَوْلُهُ: (وَالْمَعْنِيَانِ مُتْقَارِبَانِ) وَذَلِكَ أَنَّ «عَنْ» لِلْمُجَاوِزَةِ وَ«بَعْدَ» نَقِيضُ قَبْلَ، وَالْمُجَاوِزَةُ عَنِ الشَّيْءِ مَسْبُوقٌ بِاسْتِقْبَالِهِ وَالْوُضُوءِ إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ [ذَلِكَ] الشَّيْءُ قَارًا فِي مَكَانِهِ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: ٤١]: مِنْ بَعْدِ أَنْ كَانَ قَارًا فِي مَوْضِعِهِ ثَابِتًا فِيهِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُزَالَ عَنْهُ. نَعَمْ، الثَّانِي أْبْلَغُ؛ لِأَنَّ اقْتِضَاءَ الْاسْتِقْرَارِ فِيهِ مِنْ مَقْتَضَى ذَلِكَ الشَّيْءِ، وَلِهَذَا قَالَ: «هُوَ قَوِيمٌ بِأَنْ يَكُونَ فِيهَا»، وَفِي الْأَوَّلِ: مِنْ أَمْرٍ خَارِجِيٍّ وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «أَوْجَبَتْ حِكْمَةُ اللَّهِ وَضَعَهُ فِيهَا».

قَوْلُهُ: (تَخْفِيفُ كَلِمَةٍ). قَالَ الْمَصْنُفُ: كَمَا يُقَالُ: اللَّبْنُ فِي جَمْعِ اللَّبْنَةِ تَخْفِيفُ اللَّبْنَةِ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ قَوْلٌ ذُو وَجْهَيْنِ) وَهُوَ الْمُسَمَّى فِي الْبَدِيعِ بِالتَّوْجِيهِ، وَهُوَ: إِيرَادُ كَلَامٍ مُحْتَمِلٍ لَوْجْهَيْنِ^(١) مُخْتَلَفَيْنِ الذَّمِّ وَالْمَدْحِ.

الرَّاعِبُ: السَّمْعُ: قُوَّةٌ فِي الْأُذُنِ بِهَا تُدْرِكُ الْأَصْوَاتَ، وَفَعْلُهُ يُقَالُ لَهُ: السَّمَعُ أَيضًا، وَقَدْ سَمِعَ سَمْعًا، وَيُعَبَّرُ تَارَةً بِالسَّمْعِ عَنِ الْأُذُنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، وَتَارَةً عَنِ الْفَهْمِ، وَتَارَةً عَنِ الطَّاعَةِ؛ تَقُولُ: اسْمِعْ مَا أَقُولُ لَكَ، وَ: لَمْ تَسْمَعْ مَا قُلْتُ، أَي: لَمْ تَفْهَمْ، وَقَوْلُهُ: ﴿سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ [النساء: ٤٦] أَي: فَهَمْنَا وَلَمْ نَأْتِمِرْ بِكَ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَسْمِعْ عَيْرٌ مُسْمِعٌ﴾ [النساء: ٤٦] إِمَّا دَعَاءً لِلْإِنْسَانِ أَوْ دَعَاءً عَلَيْهِ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: أَسْمَعْكَ اللَّهُ، أَي: لَا جَعَلَكَ اللَّهُ أَصَمًّا، وَالثَّانِي نَحْوُ: أَسْمَعْتُ فَلَانًا، إِذَا سَبَيْتَهُ، وَرُوي أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ كَانُوا يَقُولُونَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ذَلِكَ، وَيُوهَمُونَ أَنَّهُمْ يَدْعُونَ لَهُ وَهُمْ يَدْعُونَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ^(٢).

(١) فِي (م) وَ(غ): «الوجهين» وَالصَّحِيحُ كَمَا فِي (ص): «الوجهين».

(٢) «مفردات القرآن» ص ٤٢٦. وانظر: «تفسير الطبري» (١: ٥٣٩).

لأنه لو أُجيبَتْ دَعْوَتُهُمْ عَلَيْهِ لم يَسْمَعْ فَكَانَ أَصَمَّ غَيْرَ مُسْمَعٍ، قالوا ذلك اتكالا على أن قولهم: لا سمعت، دعوةٌ مستجابة؛ أو اسمع غير مجابٍ إلى ما تدعو إليه، ومعناه: غير مُسْمَعٍ جوابًا يوافقك، فكأنك لم تسمع شيئًا؛ أو اسمع غير مُسْمَعٍ كلامًا ترضاه، فسمعك عنه نابٍ. ويجوزُ على هذا أن يكونَ ﴿غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ مفعولٌ «اسمع»، أي: اسمع كلامًا غير مُسْمَعٍ إياك؛ لأن أذنكَ لا تعيه بُوعًا عنه. ويحتملُ المدح، أي: اسمع غير مُسْمَعٍ مكرؤها، من قولك: اسمع فلانٌ فلانًا: إذا سبَّه، وكذلك قولهم: ﴿رَاعِنَا﴾ يحتملُ: راعنا نكلّمك، أي: ارقبنا وانتظرنا؛ ويحتملُ شبهةً كَلِمَةً عبرانيةً أو سُريانيةً كانوا يتسابقون بها، وهي: راعينا، فكانوا سُخريةً بالدين، وهُزُوا برسولِ اللَّهِ ﷺ يكلمونه بكلامٍ مُحتمِلٍ ينوون به الشتيمةَ والإهانة، ويُظهرون به التوقيرَ والإكرام.

قوله: (لأنه لو أُجيبَتْ) تعليلُ قوله: «يَحْتَمِلُ الذَّمَّ» أي: ﴿غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ يَحْتَمِلُ الذَّمَّ؛ لأنه لو أُجيبَتْ دَعْوَتُهُمْ لكانَ أَصَمَّ، فعلٌ هذا ﴿غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ يجري مجرى اللازمِ واردةٌ على الدعاء، ولهذا لم يُقدَّرْ له معمولًا كما قدَّرَه في الوجوه الآتية.

قوله: (ويجوزُ على هذا) أي: على أن يكونَ المعنى: اسمع غير مُسْمَعٍ كلامًا ترضاه لجامعِ بُوعِ السَّمْعِ عن المسموع. واعلم أن قوله: ﴿غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ إمَّا حالٌ من فاعلِ «اسمع»، أو مفعولٌ به؛ وعلى الأول: إمَّا هو من حذفِ المتعلِّقِ للتعميم، أو مجرَى مجرى اللازم، وهو المرادُ من قوله: «وأنتَ غيرُ مُسْمَعٍ» أو يُقدَّرُ له معمولٌ إمَّا جوابًا أو كلامًا. ولما كان هذا المعنى الأخيرُ موافقًا لتقديرِ المفعولِ به قرَّنه به.

قوله: (يَحْتَمِلُ: راعينا نكلّمك) إلى آخره، جملةٌ مُستأنفةٌ على سبيلِ البيانِ لوجهِ التشبيه، أي: قولهم هذا أيضًا قولٌ ذو وجهين يَحْتَمِلُ المدحَ إذا أُريدَ ﴿رَاعِنَا﴾ نكلّمك، والذمَّ إذا كانت شبهةً كَلِمَةً عبرانيةً.

قوله: (فكانوا سُخريةً) مسبَّبٌ عن قوله، وهو قوله: «قولٌ ذو وجهين»، يعني: إذا كان هذا القولُ ذا وجهين فهمُ أهلُ سُخرية، أو كانوا يُكلمونه سُخريةً واستهزاءً.

﴿لِيَأْ بِالسِّنِّهِمْ﴾: فتلا بها وتحريفاً، أي: يفتلون بالسنتهم الحق إلى الباطل؛ حيث يضعون ﴿رَاعِنَا﴾ موضع ﴿أَنْظَرْنَا﴾، و﴿عَيْرَ مُسْمِعٍ﴾ موضع: لا أسمعَت مكرهاً، أو يفتلون بالسنتهم ما يضمرونه من الشتم إلى ما يظهر منه من التوقير نفاقاً. فإن قلت: كيف جاؤوا بالقول المحتمل ذي الوجهين بعدما صرّحوا وقالوا: ﴿سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾؟ قلت: جميع الكفرة كانوا يواجهونه بالكفر والعصيان، ولا يواجهونه بالسب ودعاء السوء، ويجوز أن يقولوه فيما بينهم، ويجوز أن لا ينطقوا بذلك، ولكنهم لما لم يؤمنوا جعلوا كأنهم نطقوا به. وقرأ أي: (وأنظرنا) من الإنظار وهو الإمهال. فإن قلت: إلام يرجع الضمير في قوله: ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾؟ قلت إلى ﴿أَنَّهُمْ قَالُوا﴾؛ لأنّ المعنى: ولو ثبت قولهم: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ لكان قولهم ذلك ﴿خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ﴾ وأعدل وأسدّ، ﴿وَلَكِن لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ أي: خذلهم بسبب كفرهم، وأبعدهم عن الطافه، ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا﴾ إيماناً ﴿قَلِيلاً﴾، أي: ضعيفاً ركيكاً لا يُعبأ به، وهو إيمانهم بمن خلقهم مع كفرهم بغيره؛ أو أراد بالقلّة العدم كقوله:

قوله: (أي: يفتلون بالسنتهم) إشارة إلى أنّ ﴿لِيَأْ﴾ حال من فاعل ﴿يَقُولُونَ﴾، قال أبو البقاء والكواشي: ﴿لِيَأْ بِالسِّنِّهِمْ﴾ مفعول له، أو مصدر في موضع الحال، أي: لاوين السنتهم استهزاءً وكذلك ﴿وَطَعْنَا﴾^(١)، والأصل في «لَي»: كوي؛ فقلبت الواو ياءً وأدغمت.

قوله: (ويجوز أن يقولوه) أي: سمعنا وعصينا.

قوله: (لأنّ المعنى: ولو ثبت قولهم) يريد أنه ثبت في النحو أنّ الواقعة بعد «لو» في تأويل الفاعل للفعل المقدّر؛ لأنّ «لو» لا بدّ أن يليها الفعل. قال القاضي: وإنما يجب حذف الفعل بعد «لو» في مثل ذلك للدلالة «أنّ» عليه ووقوعه موقعه^(٢).

(١) «البيان في إعراب القرآن» (١: ٣٦٣) و«تفسير الكواشي» (٢: ٣٦٢).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٩٨).

قليل التشكي للمهم يُصيبه

أي: عديم التشكي؛ أو ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ منهم قد آمنوا.

[﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰ أَدْبَارِهَا أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَصْحَابَ السَّبْتِ ۗ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ ٤٧]

﴿أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا﴾ أي: نمحو تخطيط صورها من عين وحاجب وأنف وفم، ﴿فَنَرُدَّهَا عَلَىٰ أَدْبَارِهَا﴾ فنجعلها على هيئة أدبارها، وهي الأفاء مطموسة مثلها، والفاء للتسبيب، وإن جعلتها للتعقيب على أنهم توعّدوا بعقابين أحدهما عقيب الآخر، رُدّها على أدبارها بعد طمسها؛ فالمعنى: أن نطمس وجوها فننكسها، الوجوه

قوله: (قليل التشكي للمهم يُصيبه). تمامه:

كثير الهوى شتى النوى والمسالك^(١)

أي: هو كثير المهم مختلف الوجوه والطرق لا يقف أمله على فن واحد؛ بل يتجاوز إلى فنون مختلفة، صبور على النوائب، لا يكاد يشكي منها، واستعمل لفظ القليل وقصد به إلى نفي الكل، والمعنى على هذا: ليس لهم إيمان إلا إيماناً يذل على أن لا إيمان لهم البتة، كقوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦].

قوله: (أو ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ منهم قد آمنوا) فعلى الأول ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ مستثنى من مصدر ﴿يُؤْمِنُونَ﴾، وعلى هذا «من» فاعله.

قوله: (والفاء للتسبيب) فيكون إرادة الطمس سبباً لردّها على أدبارها، أي: أرذنا أن نردّها إلى أدبارها ففعلنا، فلا يكون الرد غير الطمس؛ ولهذا قال: «فنجعلها على هيئة أدبارها».

قوله: (فالمعنى: أن نطمس وجوها) جزاء لقوله: «وإن جعلتها للتعقيب».

(١) لتأبط شراً، كما في «ديوانه» ص ١٥١. وانظر: «زهر الآداب» للحصري (١: ٢٨٣).

إِلَى خَلْفُ وَالْأَقْفَاءُ إِلَى قُدَامُ؛ وَوَجْهٌ آخَرُ وَهُوَ أَنْ يُرَادَ بِالطَّمْسِ الْقَلْبُ وَالتَّغْيِيرُ، كَمَا طَمَسَ أَمْوَالَ الْقَبِيظِ فَقَلَبَهَا حَجَارَةً؛ وَبِالْوَجْهِ رُؤُسُهُمْ وَوَجْهَاتُهُمْ، أَي: مِنْ قَبْلِ أَنْ نَغْيَّرَ أَحْوَالَ وَجْهَاتِهِمْ فَنَسْلُبُهُمْ إِقْبَالَهُمْ وَوَجْهَاتِهِمْ، وَنَكْسُوهُمْ صَغَارَهُمْ وَإِدْبَارَهُمْ، أَوْ نَرُدَّهُمْ إِلَى حَيْثُ جَاءُوا مِنْهُ، وَهِيَ أَذْرَعَاتُ الشَّامِ؛ يَرِيدُ إِجْلَاءَ بَنِي النَّضِيرِ.

فَإِنْ قُلْتَ: لِمَنِ الرَّاجِعُ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَوْ نَلْعَنُهُمْ﴾ قُلْتَ: لِلْوَجْهِ؛ إِنْ أُرِيدَ الْوَجْهَاءُ، أَوْ لِأَصْحَابِ الْوَجْهِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمَسَ وَجْهَةَ قَوْمٍ؛ أَوْ يَرْجِعُ إِلَى ﴿الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ﴾ عَلَى طَرِيقَةِ الْإِلْتِفَاتِ. ﴿أَوْ نَلْعَنُهُمْ﴾: أَوْ نَجْزِيهِمْ بِالْمَسْخِ كَمَا مَسَخْنَا

قَوْلُهُ: (وَوَجْهٌ آخَرُ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «أَي: نَمَحُو تَخْطِيطَ صُورِهَا»، يَرِيدُ أَنَّ الطَّمْسَ مَشْتَرِكٌ بَيْنَ عَمَلِ الْأَثْرِ وَقَلْبِ الْحَقِيقَةِ. الْأَسَاسُ: طَمَسَ الْأَثْرُ وَأَنْطَمَسَ، وَطَمَسَتْهُ الرِّيحُ، وَطَمَسَ عَلَى أَمْوَالِ آلِ فِرْعَوْنَ، ذَكَرَهُ فِي قِسْمِ الْحَقِيقَةِ. وَالْمَعْنَى الثَّانِي: لَمَّا لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا فِي الْوَجْهِ جَعَلَهَا عِبَارَةً عَنِ الْوَجْهَاءِ، وَفَسَّرَ الطَّمْسَ بِتَغْيِيرِ أَحْوَالِهِمْ وَقَلْبِ الْعِزِّ إِلَى ذَلٍّ؛ لِذَلِكَ قَالَ: «فَنَسْلُبُهُمْ إِقْبَالَهُمْ وَنَكْسُوهُمْ صَغَارَهُمْ».

قَوْلُهُ: (أَوْ نَرُدَّهُمْ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «فَنَسْلُبُهُمْ»، وَالْفَاءُ فِي «فَنَسْلُبُهُمْ» لِلتَّسْبِيبِ لِأَغْيُرُ كَمَا سَبَقَ؛ لِأَنَّ مَعْنَى سَلَبِ إِقْبَالِهِمْ وَمَعْنَى تَغْيِيرِ حَالِ وَجْهَاتِهِمْ وَاحِدٌ، وَالْفَاءُ فِي «نَرُدَّهُمْ» الْمَقْدَّرُ قِيلَ: يَحْتَمِلُ التَّعْقِيبَ أَيْضًا، عَلَى مَعْنَى أَنْ يَكُونَ الْإِجْلَاءُ بَعْدَ تَغْيِيرِ أَحْوَالِهِمْ، فَيَكُونُ عِقَابًا غَبَّ عِقَابِ، وَالتَّسْبِيبُ أَظْهَرَ لِقَوْلِهِ بَعْدَهُ: «فَإِنْ كَانَ الطَّمْسُ تَبْدِيلَ أَحْوَالِ رُؤْسَاتِهِمْ أَوْ إِجْلَاءَهُمْ إِلَى الشَّامِ».

قَوْلُهُ: (وَوَجْهَةٌ قَوْمٍ) فَعَلَى هَذَا التَّنْوِينِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجُوهَهَا﴾ عِوَضٌ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ: لِلتَّفْخِيمِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «وَجْهَاتِهِمْ».

قَوْلُهُ: (عَلَى طَرِيقَةِ الْإِلْتِفَاتِ) أَرَادَ الْإِلْتِفَاتِ مِنَ الْخُطَابِ الْمُسْتَفَادِ مِنَ الْبَدءِ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ﴾ إِلَى الْغَيْبَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَوْ نَلْعَنُهُمْ﴾ (١).

(١) هذه الفقرة أثبتناها من (ط).

أصحابِ السَّبْتِ. فَإِنْ قُلْتَ: فَأَيْنَ وَقُوعُ الوَعِيدِ؟ قُلْتُ: هُوَ مُشْرُوطٌ بِالإِيمَانِ، وَقَدْ أَمِنَ مِنْهُم نَاسٌ، وَقِيلَ: هُوَ مُتَتَّظَرٌ وَلَا بَدَّ مِنْ طَمَسٍ وَمَسْخٍ لِلْيَهُودِ قَبْلَ يَوْمِ القِيَامَةِ؛ وَلِأَنَّ اللَّهَ أَوْعَدَهُمْ بِأَحَدِ الأَمْرَيْنِ؛ بِطَمَسِ وجوهِ مَنْهُمْ، أَوْ بِلَعْنِهِمْ - فَإِنَّ الطَّمَسَ تَبْدِيلُ أَحْوَالِ رؤسائِهِمْ - أَوْ إِجْلَائِهِمْ إِلَى الشَّامِ، فَقَدْ كَانَ أَحَدُ الأَمْرَيْنِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ فَقَدْ حَصَلَ اللَّعْنُ، فَإِنَّهُمْ مَلْعُونُونَ بِكُلِّ لِسَانٍ، وَالظَّاهِرُ اللَّعْنُ المُتَعَارَفُ دُونَ المَسْخِ؛ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِمَّنْ ذَلِكَ مُثَوِّبَةٌ عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ القِرَدَةَ وَالخَنَازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠].

﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾: فَلَا بَدَّ أَنْ يَقَعَ أَحَدُ الأَمْرَيْنِ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا.

[﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [٤٨]

فَإِنْ قُلْتَ:

قَوْلُهُ: (هُوَ مُشْرُوطٌ بِالإِيمَانِ) صَحَّ مِنَ الأَصْلِ، أَي: بَعْدَ الإِيمَانِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: ١٧٦]، أَي: كَرَاهَةً أَنْ تَضِلُّوا.

قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّ اللَّهَ أَوْعَدَهُمْ) جَوَابٌ آخَرُ، يَعْنِي أَنَّهُ تَعَالَى جَاءَ بِ«أَوْ» فِي قَوْلِهِ: ﴿أَوْ نَلْعَنَهُمْ﴾ فَلَا بَدَّ مِنْ وَقُوعِ أَحَدِ الأَمْرَيْنِ: إِمَّا الطَّمَسُ، وَإِمَّا اللَّعْنَةَ. ثُمَّ الطَّمَسُ إِنْ أُريدَ بِهِ سَلْبُ الإِقْبَالِ أَوْ الإِجْلَاءُ إِلَى الشَّامِ فَقَدْ حَصَلَ، أَمَّا الإِجْلَاءُ فَلَا ارْتِيَابَ فِيهِ، وَأَمَّا سَلْبُ الإِقْبَالِ فَهُوَ بَضْرِبِ الجِزْيَةِ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ أُريدَ طَمَسُ وجوهِهِمْ عَلَى أَدْبَارِهِمْ حَقِيقَةً كَمَا فِي الرُّجُوعِ الأَوَّلِ، فَهُوَ وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ؛ فَقَدْ حَصَلَ اللَّعْنُ.

قَوْلُهُ: (وَالظَّاهِرُ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «أَوْ نَجْزِيهِمْ بِالمَسْخِ»، وَالسُّؤَالُ لَا يَرِدُ عَلَى هَذَا؛ لِأَنَّ اللَّعْنَ وَاقِعٌ، فَإِنَّهُمْ مَلْعُونُونَ بِكُلِّ لِسَانٍ، وَبَيَّنَّ وَجْهَ الظُّهُورِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِمَّنْ ذَلِكَ...﴾ [الآية [المائدة: ٦٠] لِأَنَّهُ تَعَالَى عَطَفَ ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمْ القِرَدَةَ وَالخَنَازِيرَ﴾ - وَهُوَ المَسْخُ - عَلَى قَوْلِهِ: ﴿لَعَنَهُ اللَّهُ﴾؛ فَالظَّاهِرُ المُغَايِرَةُ بَيْنَ المَعْطُوفَيْنِ.

قد ثبت أن الله عز وجل يَغْفِرُ الشُّرْكَ لمن تاب منه، وأنه لا يَغْفِرُ ما دون الشُّرْكِ من

قوله: (قد ثبت أن الله تعالى يَغْفِرُ الشُّرْكَ لمن تاب) إلى آخره، توجيهه: أنه ثبت عند علماء أهل العدل أن حكم الشُّرْكِ وما دونه من الكبائر سواءً في أنها لا يُغْفَرُانِ قبل التوبة ويُغْفَرُانِ بعدها، فما وجه قوله: ﴿لَا يَغْفِرُ﴾ و«يغفر»؟ وما فائدة التقييد بقوله: ﴿لَمَنْ يَشَاءُ﴾؟ وجه الجواب: أن فائدة التقييد أن يُبَيَّنَّ به عَدَمُ التوبة في الأول، والتوبة في الثاني. انظر إلى هذا التعسف حيث جعل الأمرين المتنافيين متوجهين إلى معنى واحد، يُراد به معنيان متضادان معاً!

الانتصاف: عَسَّرَ الآية بتفسيرها على مذهبه؛ لأنه إن كان المراد «لمن لم يتب» فيها، فلم يَدَّ ما دون الشُّرْكِ؟ وإن كان المراد «لمن تاب» فلم أطلق الشُّرْكَ؟ فتأولها كما ترى، على أن التوبة عندهم موجبة للعفو؛ فلا يجوز تعليقها بالمشيئة^(١).

وقال القاضي: فيه تقييد بلا دليل؛ إذ ليس عموم آيات الوعيد بالمحافظة أولى من الوعد، ونقض لمذاهبهم؛ فإن تعليق الأمر بالمشيئة يُنافي وجوب التعذيب قبل التوبة، ووجوب الصَّفْحِ بعدها، فالآية كما هي حُجَّةٌ عليه^(٢).

وقلت: أما المثال الذي ذكره وهو «أن الأمير لا يبذل الدينار لمن لا يستأهله ويبذل القنطار لمن يستأهله»؛ فلا يصح للاستشهاد؛ لأنه يحتمل أن يُرادَ به أن الملك حكيم حازم في أموره عازف بما يفعله لا يعطي إلا من يستحقه ولا يمنع إلا من لا يستحقه؛ لأنه يضع الشيء في موضعه، وأن يُرادَ أنه ذو جبروت مُستبِدُّ برأيه، ومتصرف في ملكه كيف شاء أو أراد، على أن المقام يقتضي الثاني كما سبق في سورة آل عمران عند قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٨].

الراغب: إن قيل: لم لم يشترط في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ التوبة؟ قيل: إن المُشْرِكَ إنما يلزمه الاسم ما دام يلزمه الوصف؛ فإذا زال وصفه زال اسم الشُّرْكِ

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٥١٩).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٠٠).

الكبائرِ إِلَّا بالتوبة، فما وجهُ قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾؟ قلتُ: الوجهُ أن يكونَ الفعلُ المنفيُّ والمثبتُ جميعاً موجَّهينِ إلى قوله: ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾، كأنه قيل: إنَّ الله لا يغفرُ لمن يشاءُ الشركَ، ويغفرُ لمن يشاءُ ما دونَ الشركِ، على أنَّ المرادَ بالأوَّلِ مَنْ لم يتب، وبالثاني من تاب، ونظيره قولك: إنَّ الأميرَ لا يبذلُ الدينارَ ويبذلُ القنطارَ لمن يشاء، تريدُ لا يبذلُ الدينارَ لمن لا يستأهله ويبذلُ القنطارَ لمن يستأهله. ﴿فَقَدْ أَفْتَرَىٰ إِثْمًا﴾ أي: ارتكبه وهو مُفْتَرٍ مُفْتَعَلٌ ما لا يصحُّ كونه.

عنه؛ فإذا كان كذلك فالمشركُ ما دام مشركاً لا يُغْفَرُ له، ومَنْ تابَ زالَ عنه اسمُ الشُّركِ، فإذا التائبُ الذي يُغْفَرُ له ليس هو المشركُ، بل هو المؤمنُ في الحقيقة، ومتى أُطلقَ عليه اسمُ المشركِ فعلى اعتبارِ الماضي.

وقوله: ﴿أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ موضعه النَّصب، أي: لا يَغْفِرُ الشُّركَ، وقيل: لا يَغْفِرُ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، أي: لا يَغْفِرُ مِنْ أَجْلِ الشُّركِ شيئاً مِنَ الذنوب.

تنبيه: إنَّ الذنوبَ قد تُغْفَرُ مع انتفاء الشُّركِ كما قال: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] (١).

قوله: ﴿فَقَدْ أَفْتَرَىٰ إِثْمًا﴾، أي: ارتكبه) قال القاضي: أي: ارتكب ما يستحقُّ دونه الآثامَ، وهو إشارةٌ إلى المعنى الفارقِ بينه وبين سائرِ الآثامِ، والافتراءُ كما يُطلقُ على القولِ يُطلقُ على الفعلِ، وكذلك الاختلاق (٢).

وقلت: لا يُعْلَمُ منه أنه مُشْتَرِكٌ أو مُجَاوِزٌ وحقيقتُه. والظاهرُ من كلام المصنِّف أنه - أي: ارتكبه - استعارةٌ تَبَعِيَّةٌ، سَبَّهَ ما لا يصحُّ كونه من الفعلِ بما لا يصحُّ بُوتُه من القولِ، ثم استعملَ في الفعلِ ما كان مستعملاً في القولِ من الافتراءِ، وإليه الإشارةُ بقوله: «مُفْتَعَلٌ ما لا يصحُّ كونه».

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ١٥٤).

(٢) في (ط): «الاختلاف»، وانظر: «أنوار التنزيل» (٢: ٢٠١).

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزُكُّونَ أَنْفُسَهُمْ بِلِ اللَّهِ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَلَا يَظْلَمُونَ فَتِيلًا * أُنظِرْ كَيْفَ يَقْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَيْبُ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُّبِينًا ﴾ [٤٩-٥٠]

﴿الَّذِينَ يَزُكُّونَ أَنْفُسَهُمْ﴾: اليهود والنصارى، قالوا: ﴿نَحْنُ أَبْتَنَوْا لِلَّهِ وَأَحْبَبُوهُ﴾ [المائدة: ١٨]، ﴿وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا﴾ [البقرة: ١١١]، وقيل: جاء رجالٌ من اليهود إلى رسولِ اللَّهِ ﷺ بأطفالهم، فقالوا: هل على هؤلاءِ ذنب؟ قال: «لا»، قالوا: والله ما نحنُ إلا كهيتهم ما عملناه بالنهارِ كُفَّرَ عَنَّا بالليلِ، وما عملناه بالليلِ كُفَّرَ عَنَّا بالنهارِ، فنزلت. ويدخلُ فيها كلُّ من زكَّى نفسه ووصفها بزكاءِ العملِ وزيادةِ الطاعةِ والتقوى والزلفى عند الله. فإن قلت: أما قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «واللهِ إني لأمينٌ في السماءِ أمينٌ في الأرضِ»؟ قلت: إنما قال ذلك حين قال له المنافقون: اعدلْ في القسمة؛ إكذاباً لهم، إذ وصفوه بخلافِ ما وصفه به ربه، وشتانَ

قوله: (ووصفها بزكاءِ العملِ وزيادةِ الطاعةِ والتقوى والزلفى عند الله تعالى) عطفٌ على «زكَّى نفسه» على سبيلِ البيان، كأن الذي ذكره هو حدُّ التزكية، قال القاضي: التزكية: نفي ما يُستقبحُ فعلاً أو قولاً^(١).

وقال^(٢) الراغب: التزكية: إما بالفعل؛ وهو أن يتحرى الإنسان ما فيه تطهيرٌ بدنه، وذلك يصحُّ أن يُنسبَ إلى العبد، كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن دَكَّنَهَا﴾ [الشمس: ٩]، وإلى من يأمره بفعله، كقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]. وإما بالقول؛ وذلك بالإخبارِ عنه بذلك، ومدِّحه به، ومحظورٌ على الإنسان أن يفعل ذلك بنفسه، لا بالشَّرع فقط؛ بل بمقتضى العَقْلِ أيضاً من غيرِ داعٍ إلى ذلك، فالتزكية في الحقيقة هي: الإخبارُ عما ينطوي عليه الإنسان، ولا يعرفُ ذلك إلا الله؛ ولهذا قال: ﴿بِاللَّهِ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ﴾^(٣).

قوله: (إنما قال ذلك حين قال له المنافقون: اعدلْ في القسمة) يعني أنه صلواتُ اللَّهِ

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٠١).

(٢) من هنا إلى نهاية الفقرة سقط من (ص).

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٢٧٠)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٣٨١.

مَنْ شَهِدَ اللَّهَ لَهُ بِالتَّزْكِيَةِ وَمَنْ شَهِدَ لِنَفْسِهِ، أَوْ شَهِدَ لَهُ مَنْ لَا يَعْلَمُ.

﴿بَلِ اللَّهِ يُرَكِّي مَنْ يَشَاءُ﴾: إِعْلَامٌ بِأَنَّ تَزْكِيَةَ اللَّهِ هِيَ الَّتِي يُعْتَدُّ بِهَا، لَا تَزْكِيَةَ غَيْرِهِ؛

عليه ما قال ذلك افتخاراً؛ بل قاله إخباراً عما شَرَّفَهُ اللَّهُ بِتِلْكَ الكَرَامَةِ، وَرَدًّا لِمَنْ وَصَفَهُ بِخِلَافِ مَا وَصَفَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِبْلَاغًا لِمَا أُوحِيَ إِلَيْهِ، رَوَيْنَا عَنِ البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ، عَنِ أَبِي سَعِيدٍ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ، وَفِيهِ: بَعَثَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ بِالْيَمَنِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِدُهَيْبِيَّةٍ فِي تَرْبِئِهَا؛ فَقَسَمَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةٍ، وَفِيهِ: فَأَقْبَلَ رَجُلٌ غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ نَاتِيءُ الْجَبِينِ، كَثُ اللَّحْيَةِ، مُشْرِفُ الْوَجْتَيْنِ، مَحْلُوقُ الرَّأْسِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَتَى اللَّهَ! فَقَالَ: «فَمَنْ يُطِيعُ اللَّهَ إِذَا عَصَيْتَهُ؟ فَيَأْتِنِي عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ وَلَا تَأْمَنُونِي!»، فَسَأَلَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ قَتْلَهُ، فَمَنَعَهُ^(١)، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينٌ مِّنْ فِي السَّمَاءِ، يَأْتِينِي خُبْرُ السَّمَاءِ صَبَاحًا وَمَسَاءً!»^(٢).

قَوْلُهُ: (إِعْلَامٌ بِأَنَّ تَزْكِيَةَ اللَّهِ هِيَ الَّتِي يُعْتَدُّ بِهَا) يَعْنِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَلِ اللَّهِ يُرَكِّي مَنْ يَشَاءُ﴾ كَلَامٌ وَارِدٌ عَلَى الْإِضْرَابِ لِمَا سَبَقَ، فَوَجِبَ تَنْزِيلُ مَا قَبِلَ كَلِمَةَ الْإِضْرَابِ عَلَى مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُضْرَبًا عَمَّا بَعْدَهَا، وَهُوَ إِثْبَاتُ تَزْكِيَةِ مِنْهُمْ لِأَنْفُسِهِمْ لَا يُعْتَدُّ بِهَا؛ لِأَجْلِ أَنَّهُمْ جَاهِلُونَ عَاجِزُونَ، كَأَنَّهُمْ لَمَّا زَكَّوْا أَنْفُسَهُمْ ادَّعَوْا أَنَّهُمْ عَارِفُونَ بِأَحْوَالِ أَنْفُسِهِمْ وَأَنَّهَا صَالِحَةٌ لِلتَّزْكِيَةِ، لِمَا فِيهَا مِنَ الْخِلَالِ الْمَرْضِيَّةِ، وَأَنَّهُمْ قَادِرُونَ أَيْضًا عَلَى اسْتِيفَاءِ جَمِيعِ مَا يَسْتَحِقُّونَهُ مِنَ الثَّوَابِ عَلَى مَا لِأَجْلِهِ زَكَّوْا أَنْفُسَهُمْ، وَهُوَ الْعَمَلُ وَالطَّاعَةُ وَالتَّقْوَى، فَرُدَّ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ بِأَنْ قِيلَ لَهُمْ: لَيْسَ كَمَا تَزْعُمُونَ؛ بَلِ اللَّهُ هُوَ وَحْدَهُ يَزْكِي، وَلَا يُرَكِّي إِلَّا مَنْ يَشَاءُ وَأَرَادَهُ وَاصْطَفَاهُ لِذَلِكَ بِأَنْ وَقَّهَ لَمَنْعِ رِذَائِلِ النَّفْسِ الْأَمَّارَةِ، وَهَدَّاهُ إِلَى الْعُرُوجِ إِلَى مَدَارِجِ الْكَمَالِ وَمَعَارِجِ الْقُدُسِ، وَأَنَّهُ هُوَ وَحْدَهُ قَادِرٌ عَلَى الْوَفَاءِ بِهَا يَسْتَأْهِلُونَهُ مِنَ الزُّلْفَى عِنْدَهُ وَالكَرَامَاتِ، فَيُؤْتِيهِمْ عَلَى النَّقِيرِ وَالْقَطْمِيرِ، هَذَا عَلَى أَنْ يَجْعَلَ ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ تَكْمِيلًا لِقَوْلِهِ: ﴿بَلِ اللَّهِ يُرَكِّي مَنْ يَشَاءُ﴾ وَإِلَيْهِ لَمَحُّ بِقَوْلِهِ: «يُثَابُونَ عَلَى زَكَائِمِهِمْ وَلَا يُنْقَضُ مِنْ ثَوَابِهِمْ».

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٣٤٤) وَمُسْلِمٌ (١٠٦٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٧٦٤) وَالنَّسَائِيُّ (٩٢:٥).

(٢) وَهِيَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٠٦٤).

لأنه هو العالمُ بمن هو أهلٌ للتركية. ومعنى ﴿يُرَكِّي مِنْ يَشَاءُ﴾: يزكي المرْتَضِينَ من عباده الذين عَرَفَ منهم الزكاءَ فوصفهم به. ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ قَتِيلًا﴾ أي: الذين يُزَكُّونَ أنفسهم يعاقبون على تركيتهم أنفسهم حقَّ جزائهم، أو مَنْ يشاءُ يُثابونَ على زكائهم ولا يُنْقَصُ من ثوابهم، ونحوه ﴿فَلَا تَرْكُوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ [النجم: ٣٢].

﴿كَيْفَ يَقْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَيْبَ﴾ في زعمهم أنهم عند الله أذكاء! ﴿وَكَفَى﴾ بزعمهم هذا ﴿إثْمًا مُبِينًا﴾ من بين سائرِ آثامهم.

[﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّلُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا * أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَنْ نَجِدَ لَهُ نَصِيرًا﴾ ٥١-٥٢]

الجبت: الأصنامُ وكلُّ ما عُبدَ من دونِ الله، والطاغوت: الشيطان. وذلك أن حِيَّ بنَ أخطبٍ وكعبَ بنَ الأشرفِ اليهوديينَ خرجا إلى مكةَ مع جماعةٍ من اليهودِ يحالفونَ قريشًا على محاربةِ رسولِ الله ﷺ فقالوا: أنتم أهلُ كتابٍ وأنتم أقربُ إلى

وإذا جعلَ تأكيدًا لمعنى الإنكارِ والتعجبِ المتولدِ من الوعيدِ في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنْفُسَهُمْ﴾؛ كان تذييلًا له، وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿يعاقبونَ على تركيتهم أنفسهم حقَّ جزائهم﴾، واتصالُ قوله: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ يَقْتَرُونَ﴾ بما قبله من حيث إنه تعالى لَمَّا عَجَبَهُ صَلَواتُ اللهِ عليه مِنْ تَرْكِيتِهِمْ أَنْفُسَهُمْ وَنَسَبَهُمْ إِلَى الْجَهْلِ وَالْعَجْزِ؛ أَمَرَهُ بِالتَّفَكُّرِ فِي مَالِ [تلك] التركية، وأنها تؤدي إلى الافتراءِ على الله، وادعاءِ أنهم مُقرَّبونَ عندَ الله ذورُ زُلْفَى؛ لأنَّ المُرَكِّيَّ من طَهَّرَهُ اللهُ مِنْ جَمِيعِ الْإِثْمِ وَمَحَّضَهُ مِنَ الرِّذَائِلِ، واصطفاهُ لقربه، وهذا أعظمُ ما ينبئُ عن الجهلِ والعجزِ؛ ولذلك قال تعالى: ﴿وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُبِينًا﴾، وأشارَ المصنِّفُ إليه بقوله: ﴿وَكَفَى﴾ بزعمهم هذا ﴿إثْمًا مُبِينًا﴾ من بينِ آثامهم.

ثم إنه تعالى كرَّرَ كلمةَ التعجبِ، وهو قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ لإناطةِ نوعِ آخرَ من قبائحِ أهلِ الكتابِ بها.

محمدٍ منكم إلينا فلا نأمنُ مكرَكُم، فاسجدوا لآلهتنا حتى نطمئنَ إليكم، ففعلوا، فهذا إيمانهم بالجيت والطاغوت؛ لأنهم سجدوا للأصنامِ وأطاعوا إبليسَ فيما فعلوا. وقال أبو سفيان: أنحنُ أهدى سبيلاً أم محمد؟ فقال كعب: ماذا يقولُ محمد؟ قالوا: يأمرُ بعبادةِ اللّهِ وحده، وينهى عن الشرك. قال: وما دينكم؟ قالوا: نحن ولاةُ البيت؛ نسقي الحجاجَ، ونقري الضيف، ونفكُ العاني، وذكروا أفعالهم، فقال: أنتم أهدى سبيلاً.

[﴿أَمْ هُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمَلِكِ إِذَآ لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا * أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا * فَمِنَهُمْ مَّنْ ءَامَنَ بِهِ وَمِنَهُم مَّن صَدَّ عَنْهُ وَكَفَى بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا﴾ [٥٣-٥٥]

وَصَفَ الْيَهُودَ بِالْبُخْلِ وَالْحَسَدِ وَهَمَا شَرُّ خَصَلَتَيْنِ؛ يَمْنَعُونَ مَا أُوتُوا مِنَ النِّعْمَةِ، وَيَتَمَنُّونَ أَنْ تَكُونَ لَهُمْ نِعْمَةٌ غَيْرَهُمْ فَقَالَ: ﴿أَمْ هُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمَلِكِ﴾ عَلَى أَنَّ ﴿أَمْ﴾ مِنْقُطَةٌ، وَمَعْنَى الْهَمْزَةِ لِانْكَارِ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمَلِكِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿إِذَآ لَا يُؤْتُونَ﴾

قوله: (أنتم أهدى سبيلاً) فيه إشعارٌ بأنَّ قوله تعالى: ﴿هَتُوْلَاءَ﴾ وَضَعَ مَوْضِعَ ﴿أَنْتُمْ﴾ لِيُمَيِّزَهُ أَكْمَلَ تَمْيِيزٍ؛ فَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ: ﴿لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ مَعْنَاهُ: أَنَّهُمْ يُخَاطَبُونَ غَيْرَهُمْ لِأَجْلِ الَّذِينَ كَفَرُوا، وَأَنَّ سَبِيلَ هَؤُلَاءِ ظَهَرَ ظَهْرَ الْمَحْسُوسِ فَلَا يَبْقَى مَعَ أَحَدٍ فِيهِ شَكٌّ عِنَادًا مِنْهُمْ، وَتَغْطِيَةُ لِلْحَقِّ الْوَاضِحِ الْجَلِيِّ، وَلَعَلَّ اللَّهَ تَعَالَى وَضَعَ مَوْضِعَ قَوْلِهِمُ الدَّالَّ عَلَى الظُّلْمِ قَوْلُهُ: ﴿مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ إِشْعَارًا بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا فِي ذَلِكَ حَيْثُ وَضَعُوا الدِّمَّ مَوْضِعَ الْمَدْحِ.

قوله: (وهما شرُّ خصلتين) أي: إذا اعتبرَ الخِصَالُ خَصَلَتَيْنِ خَصَلَتَيْنِ، فَهِيَ شَرُّ كُلِّ خَصَلَتَيْنِ خَصَلَتَيْنِ، وَأَمَّا إِفْرَادُ «شَرِّ» فَلِجَوَازِ إِفْرَادِهِ وَمُطَابَقَتِهِ، وَالْإِفْرَادُ أَحْضَرُ.

قوله: (فقال: ﴿أَمْ هُمْ نَصِيبٌ﴾) يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ: «وَصَفَ الْيَهُودَ» يَعْنِي: أَرَادَ أَنْ يَصِفَهُمْ بِالْبُخْلِ فَقَالَ: ﴿أَمْ هُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمَلِكِ﴾، وَبِالْحَسَدِ فَقَالَ: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ﴾.

أي: لو كان لهم نصيبٌ من الملكِ فإذا لا يُؤتونَ أحدًا مقدارَ نقيِرٍ؛ لفرطِ بُخلهم، والنَّقِيرُ: النَّقْرَةُ فِي ظَهْرِ النَّوَاةِ، وَهُوَ مَثَلٌ فِي الْقَلَّةِ كَالْفَتِيلِ وَالْقِطْمِيرِ.

والمراد بالملك: إِمَّا مَلِكُ أَهْلِ الدُّنْيَا، وَإِمَّا مَلِكُ اللَّهِ كَقَوْلِهِ: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، وهذا أوصف لهم بالشحِّ وأحسنَ لطباقة نظيره من القرآن، ويجوز أن يكونَ معنى الهمزة في ﴿أَمْ﴾ لِإِنْكَارِ أَنَّهُمْ قَدْ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْمُلْكِ وَكَانُوا أَصْحَابَ أَمْوَالٍ وَبَسَاتِينَ وَقَصُورٍ مَشِيدَةٍ، كَمَا تَكُونُ أَحْوَالُ الْمُلُوكِ، وَأَنَّهُمْ لَا يُؤْتُونَ أَحَدًا مِمَّا يَمْلِكُونَ شَيْئًا. وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ: (فَإِذَا

قوله: (لطباقة) الضميرُ لـ«هذا»، وقد أضافَ إلى الفاعلِ، و«نظيره»: مفعوله، وإنما كانَ أوصَفَ لَهُمُ بِالشُّحِّ وَأَحْسَنَ لَطِبَاقِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ أَعْرَقَ فِي بَيَانِ شُحِّهِمْ حَيْثُ جَعَلَ نَصِيبَهُمْ مِنَ الْمُلْكِ مَا لَيْسَ شَيْءٌ أَوْسَعَ مِنْهُ، وَهُوَ مَلِكُ اللَّهِ، وَوَصَفَ مِنْعَهُمْ لَشَيْءٍ لَيْسَ شَيْءٌ أَقْلَ مِنْهُ، وَهُوَ النَّقْرَةُ فِي النَّوَاةِ، فَأَعْرَقَ^(١) فِي طَرَفِ الْإِفْرَاطِ وَالتَّفْرِيطِ.

قوله: (لإنكارٍ أنهم قد أوتوا) والفرقُ بَيْنَ الْوَجْهَيْنِ أَنَّ الْإِنْكَارَ عَلَى الْأَوَّلِ مُتَوَجِّهٌ إِلَى أَن يَكُونَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَقَطْ، أَي: لَيْسَ لَهُمْ نَصِيبٌ، فَالْفَاءُ جَزَاءٌ لَشَرْطِ مَحْذُوفٍ، يَعْنِي: إِنْ قُدِّرَ أَنَّ لَهُمْ نَصِيبًا فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «لَوْ كَانَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ»، وَعَلَى الثَّانِي مُتَوَجِّهٌ إِلَى أَن يَكُونَ لَهُمْ نَصِيبٌ، وَإِلَى أَنَّهُمْ لَا يُؤْتُونَ أَحَدًا شَيْئًا؛ فَالْإِنْكَارُ مَنْصَبٌ عَلَى الْأَمْرَيْنِ، يَعْنِي: أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْمُلْكِ لَيْشْكُرُوا وَيُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ فَجَعَلُوهُ سَبَبًا لِلْإِمْسَاكِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تَكْذِبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]، فَالْفَاءُ سَبَبِيَّةٌ، نَحْوَ اللَّامِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَالنَّقَطَةُءُ أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾ [القصص: ٨].

قوله: (وكانوا أصحابَ أموالٍ وبساتين)، واستشهادٌ لِإثباتِ الْمُلْكِ لَهُمْ، وَهِيَ جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ؛ فَالْهُمَزَةُ عَلَى الثَّانِي لِلْإِنْكَارِ وَالتَّقْرِيرِ، وَمَعْنَاهُ: لَمَّا كَانَ، وَعَلَى الْأَوَّلِ لِلْإِنْكَارِ فَقَطْ، وَمَعْنَاهُ: لَمْ يَكُنْ.

(١) فِي (م) وَ(غ) وَ(ص) وَ(س): «فما غرق»، وَالمُثَبَّتِ مِنْ (ط).

لا يؤتوا) على إعمال «إذن» عملها الذي هو النصب، وهي ملغاة في قراءة العامة، كأنه قيل: فلا يؤتون الناس نقيرا إذن. ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ﴾: بل يحسدون رسول الله ﷺ والمؤمنين؟ على إنكار الحسد واستقباحه! وكانوا يحسدونهم على ما آتاهم الله من النُصرة والغلبة وازدياد العز والتقدم كل يوم. ﴿فَقَدْ آتَيْنَا﴾: إلزام لهم بما عرفوه من

قوله: (على إعمال «إذن» عملها الذي هو النصب، وهي ملغاة في قراءة العامة)، قال الزجاج: وأما رفع «يؤتون» فعلى معنى: فلا يؤتون الناس نقيرا إذن، ومن نصب قال: فإذا لا يؤتوا، وهو شاذ، والمصحف لا يخالف. قال سيبويه: «إذن»: في عوامل الأفعال بمنزلة «أظن» في عوامل الأسماء^(١)، فإذا ابتدأت «إذن» وأنت تريد الاستقبال نصبت لا غير، تقول: إذن أكرمك، فإذا جعلتها معترضة ألغيتها فقلت: أنا إذن أكرمك، فإن آتيت بها مع الواو والفاء قلت: فإذا أكرمك، وإن شئت: فإذا أكرمك، فمن نصب بها جعل الفاء ملصقة بها في اللفظ والمعنى، ومن رفع «أكرمك» جعل «إذن» لغوا، وجعل الفاء في المعنى معلقة بـ«أكرمك»، المعنى: فأكرمك إذن، وتأويل «إذن»: إذا كان الأمر كما ذكرت أو كما جرى.

قوله: (كأنه قيل: فلا يؤتون الناس نقيرا إذن) ولما كان «إذن» جوابا وجزاء فلا بد من السؤال، والسؤال هنا مقدر، فكأنه لَمَّا قيل مُنْكَرًا: ﴿أَمْ هُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمَلِكِ﴾، أي: ليس لهم ذلك ولا ينبغي، اتجه لسائل أن يقول: فلو قدر أن يكون لهم نصيب من الملك فماذا يكون حينئذ؟ فقيل: فلا يؤتون الناس نقيرا، ثم أقحم «إذن» توكيدا.

قوله: (على إنكار الحسد) متعلق بقوله: «بل يحسدون» من حيث المعنى، يعني: «أم» منقطعة بمعنى «بل»، والهمزة واردة على إنكار الحسد.

قوله: ﴿فَقَدْ آتَيْنَا﴾: إلزام لهم بما عرفوه) فالفاء في ﴿فَقَدْ﴾ مثلها في قوله تعالى: ﴿يَأْهَلُ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِّنَ الرَّسُلِ أَن تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩] وقول القائل:

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٦٢-٦٣) وانظر كلام سيبويه في «الكتاب» (٣: ١٣).

إِتْيَاءِ اللَّهِ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ. ﴿عَالِ إِبْرَاهِيمَ﴾: الَّذِينَ هُمْ أَسْلَافُ مُحَمَّدٍ ﷺ وَأَنَّهُ لَيْسَ بِبَدْعٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ أَسْلَافُهُ. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: الْمَلِكُ فِي آلِ إِبْرَاهِيمَ مُلْكُ يَوْسُفَ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ. وَقِيلَ: اسْتَكْبَرُوا نِسَاءَهُ، فَقِيلَ لَهُمْ: كَيْفَ اسْتَكْبَرْتُمْ لَهُ التَّسْعَ وَقَدْ كَانَ لِدَاوُدَ مِئَةٌ، وَلِسُلَيْمَانَ ثَلَاثُ مِئَةٍ مَهِيرَةٍ وَسَبْعُ مِئَةٍ سُرِّيَّةٍ؟ ﴿فِيئْتَهُمْ﴾: فَمِنَ الْيَهُودِ، ﴿مَنْ آمَنَ بِهِ﴾ أَيُّ: بِمَا ذُكِرَ مِنْ حَدِيثِ آلِ إِبْرَاهِيمَ. ﴿وَمِنْهُمْ مَن صَدَّ عَنْهُ﴾ وَأَنْكَرَهُ مَعَ عِلْمِهِ بِصِحَّتِهِ؛ أَوْ: مِنَ الْيَهُودِ مَن آمَنَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمِنْهُمْ مَن أَنْكَرَ نَبَوَّتَهُ؛ أَوْ: مِنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ مَن آمَنَ بِإِبْرَاهِيمَ وَمِنْهُمْ مَن كَفَرَ كَقَوْلِهِ:

قالوا: خراسان أقصى ما يُرادُ بنا ثم القُفُولُ، فقد جئنا خراسانا^(١)

أي: إن صحَّ ما قُلتُم من أن خراسانَ المقصِدُ؛ فقد جئناه، وأين لنا الخلاصُ؟

فالمعنى: إن حَسَدْتُمُوهُ عَلَى إِتْيَاءِ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ وَالْمَلِكِ؛ فَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِبَدْعٍ؛ لِأَنَّ أَسْلَافَهُ قَدْ أُوتُوا ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (مَا أُوتِيَ أَسْلَافُهُ) صَحَّ بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّ «أُوتِيَ» مَسْنَدٌ إِلَيْهِ، وَمَفْعُولُهُ الثَّانِي مَحذُوفٌ، أَيُّ: أُوتِيَ أَسْلَافُهُ إِيَّاهُ.

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ: اسْتَكْبَرُوا نِسَاءَهُ) وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَعُدَّ هَذَا مِنْ بَدْعِ التَّفْسِيرِ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ اِخْتِصَاصِ النَّاسِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾ [آل عمران: ١٧٣] وَالْمَرَادُ نُعَيْمُ بْنُ مَسْعُودٍ^(٢)، كَمَا يَقَالُ: فَلَانُ يَرْكَبُ الْحَيْلَ.

وَتَأْوِيلُ ﴿يَحْسُدُونَ﴾: يَتَعَبَّيُونَ؛ لِأَنَّهُمْ مَا حَسَدُوهُ ﷺ بِاسْتِكْبَارِ النِّسَاءِ بِلِ عَابُوهُ، وَأَبْعَدُ مِنْ ذَلِكَ تَأْوِيلُ قَوْلِهِ: ﴿فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٥٤] بِقَوْلِهِ: «وَقَدْ كَانَ لِدَاوُدَ مِئَةٌ»^(٣) إِلَى آخِرِهِ، وَالتَّفْسِيرُ هُوَ الْأَوَّلُ.

(١) للعباس بن الأحنف في «ديوانه» ص ٣١٢.

(٢) انظر: «معالم التنزيل» للبعوي (٢: ٣٣).

(٣) انظر: «معالم التنزيل» (١: ٤٤٢)، و«زاد المسير» (٢: ١١).

﴿فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَسِقُونَ﴾ [الحديد: ٢٦].

[﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصَلِّبُهُمْ نَارًا كَمَا نَصَّبَتْ جُلُودُهُمْ بَدَلَتْهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ ٥٦]

﴿بَدَلَتْهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾: أبدلناهم إياها. فإن قلت: كيف تُعَذَّبُ مكانَ الجلودِ العاصيةِ جلودُهم لم تُعص؟ قلت: العذابُ للجُملةِ الحساسةِ، وهي التي عَصَتْ، لا للجلدِ. وعن فضيل: يُجَعَلُ النَّضِيجُ غَيْرَ نَضِيجٍ. وعن رسولِ اللهِ ﷺ: «تُبدَلُ جلودُهُم كُلَّ يَوْمٍ

قوله: (﴿فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ﴾) قبله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النَّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ﴾ [الحديد: ٢٦]. هذا هو الوجه؛ لأنَّ الفاءَ تفصيليةً لا بدَّ من سبقِ مُجْمَلٍ، وذلك هو قوله: ﴿فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ٥٤] لقوله: ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النَّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾، وآلُ إبراهيمَ يدخلُ فيه المسلمونَ والمُشْرِكُونَ واليهودُ والنصارى.

قوله: (العذابُ للجُملةِ الحساسةِ) قال الإمامُ: المُعَذَّبُ هو الإنسانُ، والجلدُ ليس منه، بل هو كالشيءِ المُلتصِقِ به، فإذا جَدَّدَ اللهُ الجلدَ حتَّى صارَ سبباً لوصولِ العذابِ إليه لم يكن ذلك تعذيباً إلا للعاصي^(١)، وكذا عن القاضي^(٢) والزجاج^(٣). وقلت: هذا مبنيٌّ على أنَّ الإنسانَ غيرُ البدنِ.

قوله: (وعن فضيل: يُجَعَلُ النَّضِيجُ غَيْرَ نَضِيجٍ) فالمُغَايِرَةُ في الصِّفَةِ لا في الذاتِ، كقولك: بَدَلْتُ الخاتَمَ قُرْطًا، والوجهُ ما قال الإمامُ أيضًا: أنه لا يُسألُ عما يَفْعَلُ، بل إنه تعالى قادرٌ على أن يوصلَ إلى أبدانهم الآما عظيمةً من غيرِ إدخالهم النارَ مع أنه تعالى أدخلهم النارَ^(٤).

(١) «مفاتيح الغيب» (١٠: ١٠٦).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٠٤).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٦٥).

(٤) «مفاتيح الغيب» (١٠: ١٠٦).

سَبْعَ مَرَّاتٍ». وعن الحسن: سبعين مرةً يُبَدَّلُونَ جلودًا بيضاء كالقراطيس ﴿لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾: ليدومَ لهم ذوقُه ولا ينقطع، كقولك للعزير: أعزك الله أي: أدامك على عزك وزادك فيه. ﴿عَزِيْرًا﴾: لا يمتنعُ عليه شيءٌ مما يريدُه بالمجرمين ﴿حَكِيمًا﴾: لا يُعَذِّبُ إِلَّا بَعْدَلَ مِنْ يَسْتَحِقُّهُ.

[﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَوَدَّخَلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا * إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾]

[٥٨-٥٧]

ظَلِيلٌ: صفةٌ مشتقةٌ من لَفْظِ الظلِّ؛ لتأكيدِ معناه. كما يقال: ليلٌ أليل، ويومٌ أيوم، وما أشبه ذلك؛ وهو ما كان قَيْنَانًا لا جَوْبَ فيه، ودائمًا لا تنسخه الشمس، وسجسجًا لا حرَّ فيه ولا برد، وليس ذلك إِلَّا ظلُّ الجنة، رزقنا الله بتوفيقه لما يُزَلَفُ إليه التفيؤُ تحت ذلك الظلِّ! وفي قراءة عبد الله: «سَيُدْخِلُهُمْ» بالياء. ﴿أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ﴾ الخطابُ عامٌّ لكلِّ أحدٍ في كلِّ أمانة. وقيل: نزلت في عثمان بنِ طلحة بنِ عبد الدار، وكان سادنَ الكعبة. وذلك: أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ حينَ دخلَ مكةَ يومَ الفتحِ أغلقَ عثمانُ بابَ الكعبةِ

قوله: (قَيْنَانًا) أي: كثير الأفنانٍ مُنْبَسِطًا متصلاً لا فَرْجَ فيه لالتفافِ الأشجار.

قوله: (وَسَجْسَجًا). النهاية: وفي الحديث: «ظِلُّ الْجَنَّةِ سَجْسَجٌ»^(١)، أي: معتدلٌ لا حرَّ فيه ولا قرَّ، ومنه حديثُ ابنِ عباس: «هواؤها السَّجْسَجُ»^(٢).

قوله: (سَادِنِ الْكَعْبَةِ). النهاية: سَدَانَةُ الْكَعْبَةِ: خِدْمَتُهَا وَتَوَلَّى أَمْرَهَا وَفَتَحَ بِأُهَا وَإِغْلَاقَهَا، يُقَالُ: سَدَنَ يَسْدِنُ سَدَانَةً فَهُوَ سَادِنٌ، والجمعُ: سَدَنَةٌ.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (١٣: ١٠٠)، وابن المبارك في «الزهد» ص ٥٣٤، والإمام أحمد في «الزهد» ص ٢١٣.

(٢) ذكره الخطابي في «غريب الحديث» (٢: ٤٧٣).

وصعدَ السطح، وأبى أن يدفعَ المفتاحَ إليه، وقال: لو علمتُ أنه رسولُ اللَّهِ لم أمنعه، فلوى عليُّ بنُ أبي طالبٍ رضيَ اللهُ عنه يده، وأخذَه منه وفتح، ودخلَ رسولُ اللَّهِ ﷺ وصلى ركعتين، فلما خرجَ سألهُ العباسُ أن يعطيه المفتاحَ ويجمعَ له السقايةَ والسدانةَ، فنزلت، فأمرَ عليًّا أن يردَّه إلى عثمانَ ويعتذرَ إليه، فقالَ عثمانُ لعلِّي: أكرهتَ وأذيتَ ثمَّ جئتَ ترفُق، فقال: لقد أنزلَ اللهُ في شأنِك قرآنًا، وقرأَ عليه الآيةَ، فقالَ عثمانُ: أشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وأن محمدًا رسولُ اللهِ، فهبطَ جبريلُ وأخبرَ رسولُ اللَّهِ ﷺ أن السدانةَ في أولادِ عثمانَ أبدًا. وقيل: هو خطابٌ للولادةِ بأداءِ الأماناتِ والحكمِ بالعدل. وقُرئ: (الأمانة) على التوحيد. ﴿نَبَأًا يَعْظُكُمْ بِهِ﴾: «ما» إمَّا أن تكونَ منصوبةً موصوفةً بـ ﴿يَعْظُكُمْ﴾ به، وإمَّا أن تكونَ مرفوعةً موصولةً به، كأنه قيل: نِعَمَ شيئًا يعظُّكم به،

قوله: (فلوى عليُّ رضيَ اللهُ عنه يده) فإن قلت: كيف لوى يده وهو على سطحِ الكعبة، والبابُ مغلَقٌ وعليُّ رضيَ اللهُ عنه لم يتخلَّصَ إليه؟ قلتُ: في الكلامِ حذفٌ، يعني: صعدَ عثمانُ سطحَ الكعبةِ من خوفِ دخولِ رسولِ اللهِ ﷺ مكةَ، فطلبَ رسولُ اللهِ ﷺ المفتاحَ، فقيلَ له: إنه معَ عثمانَ، فدعاه فنزلَ وجاء، فطلبَ منه فامتنعَ وأبى... إلى آخره. وفي «معالم التنزيل» ما يقاربُ من هذا المعنى^(١)، ومن هذا الأسلوب: قوله تعالى: ﴿فِيهِ يُعَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَمْعُرُونَ﴾ وَقَالَ الْمَلِكُ أَنْتُونِي بِهِ. [يوسف: ٤٩-٥٠] أي: فرجعَ إليه الرسولُ وأخبره بمقالةِ يوسفَ، وسمعَ الملكُ به، ونزعَ إليه وقال: إيتوني به.

قوله: (موصولة به) أي: بـ ﴿يَعْظُكُمْ﴾ أي: «ما» موصولةٌ صلَّتها ﴿يَعْظُكُمْ﴾، قال أبو البقاء: ﴿نَبَأًا يَعْظُكُمْ﴾: الجملةُ خبرٌ ﴿إِنَّ﴾، و«ما» إمَّا بمعنى الشيءِ معرفةً تامةً و﴿يَعْظُكُمْ﴾ صفةٌ موصوفةٌ محذوفٌ وهو المخصوصُ بالمدح، أي: نِعَمَ الشيءِ شيءٌ يعظُّكم به، ويجوزُ: نِعَمَ الشيءِ شيئًا يعظُّكم به، والمخصوصُ بالمدحِ محذوفٌ، أو «ما» بمعنى «الذي» وما بعدها صلَّتها، وهو فاعلٌ «نِعَمَ» والمخصوصُ محذوفٌ، أي: نِعَمَ الذي يعظُّكم به بتأديةِ الأمانةِ

(١) انظر: «معالم التنزيل» (٢: ٢٣٨).

أَوْ نِعْمَ الشَّيْءُ الَّذِي يَعْظُمُكُمْ بِهِ. وَالْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ مَحْذُوفٌ، أَي: نِعْمًا يَعْظُمُكُمْ بِهِ ذَلِكَ، وَهُوَ الْمَأْمُورُ بِهِ مِنْ أَدَاءِ الْأَمَانَاتِ وَالْعَدْلِ فِي الْحُكْمِ. وَقُرِيَ (نَعْمًا) بفتح النون.

[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهٗ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾]

لَمَّا أَمَرَ الْوَلَاةَ بِأَدَاءِ الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا، وَأَنْ يَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ؛ أَمَرَ النَّاسَ بِأَنْ يُطِيعُوهُمْ، وَيَنْزِلُوا عَلَى قَضَايَاهُمْ. وَالْمُرَادُ بِأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ: أَمْرَاءُ الْحَقِّ؛ لِأَنَّ أَمْرَاءَ الْجَوْرِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بَرِثَانٍ مِنْهُمْ، فَلَا يُعْطَفُونَ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِي وَجوبِ الطَّاعَةِ لَهُمْ، وَاخْتِيَارِ الْحَقِّ، وَالْأَمْرِ بِبِهَا، وَالنَّهْيِ عَنْ أَضْدَادِهِمَا، كَالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ. وَكَانَ الْخُلَفَاءُ يَقُولُونَ: أَطِيعُونِي مَا عَدَلْتُ فِيكُمْ، فَإِنْ خَالَفْتُ فَلَا

وَالْحُكْمَ بِالْعَدْلِ^(١)، قِيلَ: فِي كَلَامِهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ فِعْلَ نِعْمَ إِذَا كَانَ مُظْهِرًا التَّزَمَ أَنْ يَكُونَ مَحَلِّي بِلَامِ الْجِنْسِ أَوْ مِضَافًا إِلَيْهِ، خَرَجَهُ فِي «الْمَفْصَلِ»^(٢)، وَالْجَوَابُ مَا قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِشِكْمَا أَشْتَرَوْا يَوْمَ أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠] جَازَ أَنْ يَكُونَ «مَا» بِمَعْنَى: الَّذِي، وَجَازَ أَنْ تَقَعَ فَاعِلُهُ، لِمَا فِيهَا مِنَ الْإِبْهَامِ، كَالْمَعْرِفِ بِاللَّامِ، أَي: لَامِ الْجِنْسِ^(٣).

قَوْلُهُ: (وَقُرِيَ: «نَعْمًا» بفتح النون): ابْنُ عَامِرٍ وَحَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ: «نَعْم» فَأَتَى بِهِ عَلَى الْأَصْلِ.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ أَمْرَاءَ الْجَوْرِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بَرِثَانٍ مِنْهُمْ، فَلَا يُعْطَفُونَ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِي وَجوبِ الطَّاعَةِ لَهُمْ) مَذْهَبُهُ^(٤)، لِمَا رَوَيْنَا عَنْ مُسْلِمٍ وَالدَّارِمِيِّ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٦٧).

(٢) «المفصل في علم العربية» ص ٢٧٣.

(٣) «الإيضاح في شرح المفصل» (٢٠: ١٠١).

(٤) يعني مذهب المعتزلة في أئمة الجور، كما تجده مبسوطاً في «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار

طاعة لي عليكم. وعن أبي حازم: أَنَّ مَسْلَمَةَ بِنَ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَتْ لَهُ: أَلَسْتُمْ أَمْرْتُمْ بِطَاعَتِنَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾؟ قَالَ: أَلَيْسَ قَدْ نُزِعَتْ عَنْكُمْ إِذَا خَالَفْتُمْ الْحَقَّ بِقَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾! وَقِيلَ: هُمْ أَمْرَاءُ السَّرَايَا.

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ وَبَى عَلَيْهِ وَالِ، فَرَأَهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَلْيَكْرِهُ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ»^(١).

قَوْلُهُ: (وعن أبي حازم) الجامع: هو أبو حازم سلمة بن دينار المدني القاضي، من عبادة أهل المدينة وثقاتهم والمشهورين من تابعيهم، روى عنه مالك والثوري وابن عيينة وغيرهم^(٢).

قَوْلُهُ: (اليس قد نُزِعَتْ عَنْكُمْ إِذَا خَالَفْتُمْ الْحَقَّ بِقَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ﴾) يعني: الفاء في ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ﴾ متصلة بالأخير، مُسْتَدْعِيَةٌ لِمَا تَرْتَبَ عَلَيْهِ مِنْ جُمْلَةٍ بِأَنَّ يُقَالُ: وَأَطِيعُوا أَوْلَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ إِنْ لَمْ تُنَازِعُوهُمْ^(٣) فِي شَيْءٍ مِنَ الْحَقِّ بِمَا كَانُوا عَلَى الْمَنْهَجِ الْمُسْتَقِيمِ، فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِيهِ بَانْحِرَافِهِمْ عَنِ الْعَدْلِ: فَلَا؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يُعَدَّ «أَطِيعُوا» كَمَا أَعَادَ فِي ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾؛ لِيُؤْذَنَ بِأَنَّهُ لَا اسْتِقْلَالَ لَهُمْ فِي الطَّاعَةِ اسْتِقْلَالَ الرَّسُولِ، أَلَا تَرَى كَيْفَ عَقَّبَ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩] إلهابًا وتهيجًا؟ يعني: قضية الإيمان بالله، وبأن لا مَصِيرَ إِلَّا إِلَيْهِ، وَأَنْ لَا حُكْمَ إِلَّا لَهُ: أَنْ لَا يَأْخُذْكُمْ فِي اللَّهِ لَوْمَةٌ لائِمٌ، وَأَنْ لَا تُجَامِلُوهُمْ بِصَدَقِ الْأَمِيرِ، بَلْ خَاصِمُوهُمْ وَنَازِعُوهُمْ وَرُدُّوهُمْ إِلَى الْحَقِّ الْبَحْتِ وَالصَّدَقِ الْمَحْضِ، وَذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَحْسَنُ عَاقِبَةٌ.

قَوْلُهُ: (السرايا). النهاية: السرية: طائفة من الجيش يبلغ أقصاها أربع مئة، تُبعث إلى العدو، وسموا بذلك لأنهم يكونون خلاصة العسكر وخيارهم، من الشيء السري أي: النفيس.

(١) أخرجه مسلم (١٨٥٥) والدارمي (٢: ٣٢٤).

(٢) تكملة «جامع الأصول» (١٢: ٤٧٠).

(٣) من قوله: «يعني: الفاء في» إلى هنا سقط من (ص).

وعن النبي ﷺ: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يُطع أميرِي فقد أطاعني، ومن يعص أميرِي فقد عصاني». وقيل: هم العلماء الدِّينون الذين يُعلِّمونَ النَّاسَ الدِّينَ، ويأمروهم بالمعروفِ، وينهونهم عن المنكر. ﴿فَإِنْ نَنْزَعْنَهُمْ فِي شَيْءٍ﴾: فَإِنْ اختلفتم أنتم وأولو الأمر منكم في شيءٍ من أمور الدين، ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾، أي: ارجعوا فيه إلى الكتابِ والسنة، وكيف تَلَزَمُ طاعةُ أمراءِ الجورِ.

قوله: (من أطاعني فقد أطاع الله)، الحديث رواه البخاريُّ ومسلمٌ عن أبي هريرة^(١).

قوله: (هم العلماء الدِّينون). رَوَى مُحِبِّي السُّنَّةِ، عن ابنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ: أولو الأمرِ: هُمُ الفُقهَاءُ والعلماءُ الذين يُعلِّمونَ النَّاسَ معالمَ دينهم، وهو قولُ الحَسَنِ والضَّحَّاكِ ومُجاهدٍ، ودليلُهُ: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]^(٢).

وروى الدارميُّ عن عطاء، أنه قال: ﴿أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾: أولي العِلْمِ والفقه، وطاعةُ الرُّسُولِ: اتِّباعُ الكتابِ والسُّنَّةِ^(٣).

قال القاضي: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ نَنْزَعْنَهُمْ﴾ أي: أنتم وأولو الأمر منكم ﴿فِي شَيْءٍ﴾ من أمور الدين، هذا يؤيدُ أن يرادُ بأولي الأمر: أمراء المسلمين؛ إذ ليس للمُقلِّد أن يُنازعَ المجتهدَ في حُكمِهِ بخلافِ المرؤوس، إلا أن يقال: الخطابُ لأولي الأمرِ على طريقة الالتفات، أي: إن تنازعتم في شيءٍ فإرُدُّوا العلماءَ إلى الكتابِ والسُّنَّةِ. واستدلَّ به مُنكرُ القياس لأنه أوجبَ رَدَّ المختلفِ إلى الكتابِ والسُّنَّةِ دونَ القياس. وأجيبَ بأنَّ رَدَّ المختلفِ إنَّما يكونُ بالتمثيلِ والبناءِ على الكتابِ والسُّنَّةِ، وهو القياس^(٤). وقال الزَّجَّاجُ: لا يخلو الرَّدُّ من أحدِ أمرين: إمَّا القياسُ، وإمَّا أن يقولوا: اللَّهُ ورَسُولُهُ أعلم^(٥).

(١) أخرجه البخاري (٢٩٥٧) ومسلم (١٨٣٥) وغيرهما.

(٢) «معالم التنزيل» (٢: ٢٣٩).

(٣) «سنن الدارمي» (١: ٧٢).

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٠٦).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٦٨) بتصرفٍ ملحوظ.

وقد جَنَحَ اللهُ الأَمْرَ بطاعةِ أولي الأَمْرِ بما لا يبقى معه شكٌ، وهو أن أَمْرَهُمْ أَوَّلًا بأداءِ الأماناتِ وبالعدلِ في الحكمِ، وأَمْرَهُمْ آخِرًا بالرجوعِ إلى الكتابِ والسنةِ فيما أَشْكَلَ. وأمرَاءُ الجُورِ لا يُؤدُّونَ أمانةً، ولا يَحْكُمونَ بعدلٍ، ولا يَرُدُّونَ شيئًا إلى كتابٍ ولا إلى سنةٍ، إنما يَتَّبِعونَ شهواتِهِمْ حيثُ ذهبتْ بهم، فهم مُنْسَلِخونَ عن صفاتِ الذين هم أولو الأَمْرِ عندَ اللهِ ورسوله، وأحقُّ أسمائِهِم اللَّصوصُ المتغلبَةُ. ﴿ذَلِكَ﴾: إشارةٌ إلى الرَّدِّ، أي: الرَّدِّ إلى الكتابِ والسنةِ. ﴿خَيْرٌ﴾ لكم وأصلحُ، ﴿وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾: وأحسنُ عاقبة. وقيل: أحسنُ تأويلًا من تأويلِكُمْ أنتم.

قوله: (جَنَحَ اللهُ الأَمْرَ بطاعةِ أولي الأَمْرِ). الأساس: ومنَ المجاز: هُوَ مقصُوصُ الجناح: للعاجز، وهُوَ في جَنَاحِ طائر: إذا وُصِفَ بالقلِقِ والدَّهْشِ، وَرَكِبَ جَنَاحِي نِعامَةٍ: إذا جَدَّ في الأَمْرِ وَعَجَل. جَعَلَ الأَمْرَ بطاعةِ أولي الأَمْرِ بمنزلةِ الطائرِ الذي يَحتاجُ في نهوضِهِ للطيرانِ إلى جَنَاحِيهِ، وجَعَلَ أَحَدَ جَنَاحِيهِ أداءَ الأمانةِ والعدلِ، والآخَرَ التمسُّكَ بالكتابِ والسنةِ؛ فهو من الاستعارةِ المكنيةِ المُستلزمةِ للتخييلية، ووجهُ التشبيهِ هُوَ افتقارُ ما به يَقْدَرُ على سُرعةِ السَّميِّ المطلوبِ، فكما أَنَّ الطائرَ يفتقرُ في طيرانِهِ إلى الجَنَاحِيهِ؛ فكذا الأَميرُ في تنفيذِ أمرِهِ يفتقرُ إلى هاتينِ الحَصلَتَيْنِ؛ ولذا قيل: الدِّينُ والمُلْكُ تَوَأمانُ، وفيهِ إدماجٌ، لافتقارِ المتصدِّي لأمْرِ الخِلافةِ إلى هاتينِ الحَصلَتَيْنِ.

قوله: (بِما لا يبقى معه شكٌ) أي: في أَنه لا يَلزَمُ طاعةُ أمرَاءِ الجُورِ.

قوله: (وَأَحْسَنُ عاقبةً). الأساس: ومنَ المجاز: طَبَخْتُ الدواءَ حَتَّى آلَ المَنوانِ^(١) منه إلى مَنْ واحدٍ، وتقول: لا تُعوَّلُ على الحَسَبِ تعويلًا فتقوى اللهُ أَحْسَنُ تأويلًا، أي: عاقبةً.

قوله: (مِنَ تأويلِكُمْ أنتم) أي: رَدُّ المتنازَعِ فيه إلى الكتابِ والسنةِ لِيُعلَمَ الحُكْمُ بِها: أَحْسَنُ من جهةِ الحُكْمِ من الرَّدِّ إلى تأويلِكُمْ لِيُعلَمَ الحُكْمُ من تأويلِكُمْ^(٢)، وفيه أَنَّ الكتابَ

(١) وهو تشبيهُ المنا مقصور. وهو ما يورَدُ به الأشياءُ.

(٢) قوله: «ليعلم الحكم من تأويلكم» ساقط من (ط).

﴿الَّذِينَ يَرْمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا نُزِّلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ، وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَكَلًا بَعِيدًا * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنْتَفِقِينَ يُصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا * فَكَيْفَ إِذَا أَصَابْتَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءَهُمْ بِخَلْفِهِمْ فَاسْتَرْسَبُوا إِذْ ظَنُّوا أَنَّهُمْ مُخْلِصُونَ بِاللَّهِ إِنَّ آرْدَانَنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا * أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴿٦٠-٦٣﴾

رُوي أن بشرًا المنافقَ خاصمَ يهوديًا فدعاه اليهوديَّ إلى النبي ﷺ، ودعاه المنافقُ إلى كعب بن الأشرف، ثم إنهما احتكما إلى رسولِ الله ﷺ ففضى لليهودي، فلم يرضَ المنافقُ وقال: تعال نتحاكم إلى عُمر بن الخطاب، فقال اليهودي لعُمر: قضى لنا رسولُ الله فلم يرضَ بقضائه، فقال للمنافق: أكذلك؟ قال: نعم، فقال عمر: مكانكما حتى أخرج إليكما، فدخل عمرُ فاشتمل على سيفه، ثم خرج فضرب به عنقَ المنافق حتى برد، ثم قال: هكذا أفضي لمن لم يرضَ بقضاءِ الله ورسوله، فنزلت. وقال جبريل: إنَّ عمرَ قرَّقَ بين الحقِّ والباطل، فقال له رسولُ الله ﷺ: «أنت الفاروق». والطاغوت: كعب بن الأشرف، سمَّاه الله طاغوتًا لإفراطه في الطغيان، وعداوة رسولِ الله ﷺ؛

والسنة مقدَّمان على القياس والاجتهاد؛ ولذا أكَّد الضميرَ المجرورَ بالرفوع تمييزًا للمعنى، فالتأويلُ على هذا حقيقة. الأساس: أوَّل القرآن وتأوَّله، وأوَّل الحُكم إلى أهله: ردَّه إليهم. ذكره في الحقيقة.

قوله: (حتى برد). النهاية: أي: مات^(١).

قوله: (سمَّاه الله طاغوتًا لإفراطه في الطغيان). الأساس: فلان طاع باغ، وتمادى به الطغيان والطغوى، وأطغاه ماله. النهاية: الطاغوت: الشيطان، أو: ما يُزيِّن لهم أن يعبدوه من الأصنام، والطاغوتُ يكونُ واحدًا وجمعًا.

(١) أما الرواية التي ساقها الزغشري هنا، فقد خرَّجها الحافظ الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١: ٣٣٠) من طرق، عزاها للثعلبي وابن أبي حاتم، وضعَّف أسانيدَها.

أو على التشبيه بالشیطان، والتسمية باسمه؛ أو جعل اختيار التحاكم إلى غير رسول الله على التحاكم إليه تحاكماً إلى الشيطان، بدليل قوله: ﴿وَقَدْ أَمَرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ﴾.

وقرئ: (بما أنزل)، و(ما أنزل) على البناء للفاعل. وقرأ عباس بن الفضل: (أن) يكفروا بها) ذهاباً بالطاغوت إلى الجمع كقوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ يُخْرِجُونَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٥٧]. وقرأ الحسن: (تعالموا) بضم اللام، على أنه حذف اللام من «تعاليت»؛ تخفيفاً، كما قالوا: ما باليتُ به بالة، وأصلها بالية، كعافية، وكما قال الكسائي في «آية»: إن أصلها «آيية» فاعلة، فحذفت اللام، فلما حذفت وقعت وأو الجمع بعد اللام، من

قوله: (أو على التشبيه) عطف على قوله: «لإفراطه في الطغيان» من حيث المعنى، وقوله: «أو جعل اختيار التحاكم» عطف على قوله: «الطاغوت: كعب بن الأشرف»، يعني: الطاغوت، يجوز أن يراد به كعب بن الأشرف لطيغانه؛ سمي به إما مراعاة لوجه التناسب بين الاسم والمسمى، أو على التشبيه بالشیطان واستعارة اسم له كتسمية الرجل بالأسد؛ لِمَا وُجِدَ فِيهِ مِنَ الخِدَاعِ [والجريرة] كالشیطان، وأن يراد به الشيطان نفسه، فيكون حكماً عاماً فيمن يختار التحاكم إلى غير الرسول ﷺ، فيدخل فيه كعب بن الأشرف دُخُولاً أَوْلِيَاءً، وَيَنْصُرُ هَذَا الِوَجْهَ إِيقَاعُ قَوْلِهِ: ﴿وَقَدْ أَمَرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ حالاً من الضمير المرفوع في ﴿يَتَحَاكَمُوا﴾ وإيراد قوله: ﴿وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ﴾ عطفاً على الحال، أو حالاً من الضمير المرفوع في ﴿يَكْفُرُوا﴾، والشیطان مُظْهَرٌ وَضِعَ مَوْضِعَ المَضْمَرِ، وعلى الوجهين الأولين لا يلتزم هذا الالتئام؛ لأنهم إنما أمروا أن يكفروا بالشیطان لا بكعب في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالظَّالِمِينَ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

قوله: (وقرأ عباس بن الفضل). في «أسماء الرجال» للذهبي^(١): هو عباس بن الفضل الأنصاري المقرئ بالموصل، ولي القضاء، وهو واهي الحديث.

(١) يعني «میزان الاعتدال» للذهبي، وانظر منه (٢: ٣٨٥).

تَعَالَى، فَضُمَّتْ فَصَارَ «تَعَالَوْا»، نَحْوَ تَقَدَّمُوا، وَمِنْهُ قَوْلُ أَهْلِ مَكَّةَ: تَعَالَى، بِكَسْرِ اللَّامِ لِلْمَرَأَةِ، وَفِي شِعْرِ الْحَمْدَانِيِّ:

تَعَالَى أَقَاسِمُكَ الِهْمُومَ تَعَالَى

وَالوَجْهُ فَتَحَ اللَّامَ. ﴿فَكَيْفَ﴾ تَكُونُ حَالَهُمْ؟ وَكَيْفَ يَصْنَعُونَ؟ يَعْنِي أَنَّهُمْ يَعْجِزُونَ عِنْدَ ذَلِكَ فَلَا يُصْدِرُونَ أَمْرًا وَلَا يُؤَرِّدُونَهُ. ﴿إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ يَمَّا قَدَّمَتْ أَيْدِيَهُمْ﴾ مِنَ التَّحَاكُمِ إِلَى غَيْرِكَ، وَاتِّهَامِهِمْ لَكَ فِي الْحُكْمِ. ﴿ثُمَّ﴾ حِينَ يُصَابُونَ فَيَعْتَذِرُونَ إِلَيْكَ، وَ﴿يَحْلِفُونَ﴾ مَا أَرَدْنَا بِتَحَاكُمِنَا إِلَى غَيْرِكَ ﴿إِلَّا إِحْسَنًا﴾ لِإِسَاءَةٍ ﴿وَتَوْفِيقًا﴾ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ وَلَمْ تُرَدِّ مَخَالَفَةَ لَكَ، وَلَا تَسْخُطًا لِحُكْمِكَ، فَفَرَّجْ عَنَا بَدْعَانِكَ، وَهَذَا وَعِيدُهُمْ عَلَى فَعْلِهِمْ، وَأَنَّهُمْ سَيَنْدَمُونَ عَلَيْهِ حِينَ لَا يَنْفَعُهُمُ النَّدَمُ، وَلَا يُغْنِي عَنْهُمْ الْاِعْتِدَارُ عِنْدَ حُلُولِ بَأْسِ اللَّهِ. وَقِيلَ: جَاءَ أَوْلِيَاءُ الْمُنَافِقِ يَطْلُبُونَ بَدْمَهُ

قَوْلُهُ: (وَفِي شِعْرِ الْحَمْدَانِيِّ) هُوَ أَبُو فِرَاسٍ سَعِيدُ بْنُ حَمْدَانَ يُحَاطِبُ حَمَامَةَ قَبْلَهُ:

أَيَا جَارَةَ مَا أَنْصَفَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا	تَعَالَى أَقَاسِمُكَ الِهْمُومَ تَعَالَى
تَعَالَى تَرَى رُوحًا لَدَيْ ضَعِيفَةٍ	تَرَدَّدُ فِي جِسْمٍ يُعَذَّبُ بِأَلٍ
أَيْضَحُكَ مَأْسُورٌ وَتَبْكِي طَلِيقَةً	وَيَسْكُتُ مَحْزُونٌ وَيَنْدُبُ سَالٍ ^(١)

قَوْلُهُ: (مَا أَرَدْنَا بِتَحَاكُمِنَا إِلَى غَيْرِكَ) ﴿إِلَّا إِحْسَنًا﴾ لِإِسَاءَةٍ مِنَ التَّرَاكِبِ الَّتِي مَنَعَهَا صَاحِبُ «الْمِفْتَاحِ»^(٢).

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ: جَاءَ أَوْلِيَاءُ الْمُنَافِقِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: «فَكَيْفَ يَكُونُ حَالُهُمْ وَكَيْفَ يَصْنَعُونَ؟»، فَعَلِيَ الْأَوَّلِ: الِاسْتِفْهَامُ فِي ﴿فَكَيْفَ﴾: تَعْجِيبٌ لِلْسَامِعِ مِنْ حَالِ عَجْزِهِمْ عِنْدَ الِاعْتِدَارِ، وَالثَّانِي: اسْتِبْعَادٌ لِمَا يَصْدُرُ مِنْهُمْ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا أَبْعَدُ وَأَنْكُرُ

(١) «ديوان أبي فراس الحمداني» (٢: ٣٢٥).

(٢) «مفتاح العلوم» ص ١٣٢.

وقد أهدرَه اللهُ، فقالوا: ما أردنا بالتحاكمِ إلى عُمَرَ إلا أن يُحسِنَ إلى صاحبنا بحكومة العدلِ والتوفيقِ بينه وبينَ خصمِهِ، وما خطرَ ببالنا أنه يحكمُ له بما حكمَ به. ﴿فَأَعْرَضَ عَنْهُمْ﴾: لا تعاقبهم لمصلحةٍ في استبقائهم، ولا تزدُ على كفِّهم بالموعظةِ والنصيحةِ عمَّا هم عليه، ﴿وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾: بالغُ في وعظهم بالتخويفِ والإنذارِ. فإن قلتَ: بَمَ تعلقَ قوله: ﴿فِي أَنْفُسِهِمْ﴾؟ قلتُ: بقوله: ﴿بَلِيغًا﴾ أي: قل لهم قولًا بليغًا في أنفسهم، مؤثرًا في قلوبهم، يغمثون به اغتمامًا، ويستشعرون منه الخوفَ استشعارًا، وهو التوعُّدُ بالقتلِ والاستتصالِ إن نجمَ منهم النفاقُ وأطلعَ قرنه، وأخبرهم أن ما في نفوسهم من الدَّغْلِ والنفاقِ معلومٌ عندَ الله، وأنه لا فرقَ بينكم وبينَ المشركين، وما هذه المُكَافَأَةُ إلا لإظهارِكم الإيمانَ، وإسراِرِكم الكفرَ وإضماره، فإن فعلتم ما تكشفون به غطاءكم لم يبقَ إلا السيفُ؛ أو يتعلَّقُ بقوله: ﴿قُلْ لَهُمْ﴾ أي: قل لهم في معنى أنفسهم الخبيثةِ وقلوبهم المطويةِ على النفاقِ قولًا بليغًا،

من الآخر، يعني: ألا ترى إلى مُكابرتهم كيف تحاكموا إلى غير الرسول ﷺ ثم علموا أن صاحبهم مُهدرُ الدِّمِ جاؤوا يطلبونَ بدمه، والعافلُ لا يفعلُ شيئًا مثلَ هذا الفعلِ.

قوله: ﴿نَجَمَ مِنْهُمُ النِّفَاقُ وَأُطْلِعَ قَرْنَهُ﴾ مُقتَبَسٌ من الحديث: «الشمسُ تطلعُ بينَ قرني الشيطان»^(١)، قال خَبَّابُ: «هذا قَرْنٌ قد طلعَ»^(٢) أراد قومًا أحيانًا نَبَّغُوا بعد أن لم يكونوا، يعني القُصَّاصِ.

قوله: ﴿وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَكُمْ﴾ عطفٌ على قوله: ﴿أَنَّ مَا فِي نَفْسِهِمْ﴾، وفيه التفاتٌ من الغَيْبَةِ إلى الخِطَابِ، وهو قريبٌ من قوله تعالى: ﴿سَتُفْلَبُوتُ وَيُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٢] بالتاءِ والياءِ.

قوله: ﴿وَمَا هَذِهِ الْمُكَافَأَةُ؟﴾ أي: المُحَاجَزَةُ عَنِ الْحَرْبِ. الأساس: كَفَفْتَهُ عَنِ الشَّرِّ، فَكَفَّ عَنْهُ، فَهُوَ كَافٌ وَمَكْفُوفٌ، كَأَفْوَاهِمْ أَي: حَاجَزُوهُمْ، وَتَكَافَأُوا: تَحَاجَزُوا.

(١) أخرجه البخاري (٣٢٧٣) ومسلم (٨٢٨) وغيرهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه ابنُ أبي شيبة في «المصنَّف» (٨: ٥٦٠).

وَأَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ، لَا يَخْفَى عَلَيْهِ، فَلَا يُغْنِي عَنْكُمْ إِبْطَانُهُ، فَأَصْلَحُوا أَنْفُسَكُمْ، وَطَهَّرُوا قُلُوبَكُمْ، وداووها من مرضِ النفاقِ وِإِلَّا أَنْزَلَ اللَّهُ بِكُمْ مَا أَنْزَلَ بِالْمُجَاهِرِينَ بِالشَّرِكِ مِنَ انتقامِهِ، وَشَرًّا مِنْ ذَلِكَ وَأَغْلَظَ؛ أَوْ قُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ خَالِيًا بِهِمْ لَيْسَ مَعَهُمْ غَيْرُهُمْ، مُسَارًّا لَهُمْ بِالنَّصِيحَةِ؛ لِأَنَّهَا فِي السِّرِّ أَنْجَعُ، وَفِي الإِمْحَاضِ أَدْخُلُ ﴿قَوْلًا بَلِيغًا﴾: يَبْلُغُ مِنْهُمْ وَيؤْتِرُ فِيهِمْ.

قوله: (وَأَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ) عطفٌ تفسيريٌّ على قوله: «بليغًا»، فالبليغُ: مَنْ البِلاغة، ولهذا أتى بالكلام الشافي والبيان الوافي، قال الزجاجُ: يُقال: قولٌ بليغ، وقد بُلِّغَ القولُ، وبُلِّغَ الرجلُ يَبْلُغُ بِلَاغَةً، وَهُوَ بَلِيغٌ: إِذَا كَانَ يَبْلُغُ بِعِبَارَةٍ لِسَانِهِ كُنْهَ مَا فِي قَلْبِهِ (١).

الراغب: القولُ البليغُ: إِذَا عْتَبِرَ بِنَفْسِهِ، فَهُوَ مَا يَجْمَعُ أَوْصَافًا ثَلَاثَةً: أَنْ يَكُونَ صَوَابًا، وَطَبَقًا لِلْمَعْنَى الْمُقْصُودِ بِهِ لَا زَانِدًا وَلَا نَاقِصًا عَنْهُ، وَصِدْقًا فِي نَفْسِهِ، وَإِذَا عْتَبِرَ بِالمَقُولِ لَهُ وَالقَائِلِ فَهُوَ الَّذِي يَقْصِدُ بِهِ قَائِلُهُ الحَقَّ وَيَجِدُ مِنَ المَقُولِ لَهُ قَبُولًا، وَيَكُونُ رَوْدُهُ فِي المَوْضِعِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يورَدَ فِيهِ (٢). وعلى الأول، أي: إِذَا تَعَلَّقَ ﴿فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ بقوله: «بليغًا»، البليغُ: مِنَ البُلُوغِ وَالمَوْصُولِ؛ وَلهذا قال: مؤثرًا في قلوبهم، فَجَعَلَ ﴿أَنْفُسِهِمْ﴾ ظَرْفًا لِيَتِمَّكَنَ القَوْلُ فِي قُلُوبِهِمْ تَمَكُّنَ المَظْرُوفِ فِي الظَّرْفِ.

قوله: (أَوْ قُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ خَالِيًا بِهِمْ) عطفٌ على قوله: «قُلْ لَهُمْ فِي مَعْنَى أَنْفُسِهِمْ» هذا الوجهُ مُشْتَرِكٌ مَعَ الوجهِ الثَّانِي مِنْ حَيْثُ إِنَّ ﴿فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ متعلِّقٌ بـ«قُلْ»، وَمَعَ الوجهِ الأوَّلِ فِي التَّأثيرِ، وَالفَرْقُ بَيْنَ التَّأثيرَيْنِ اخْتِلافُ الجِهَةِ، وَهُوَ أَنَّ المؤثِّرَ هُنَاكَ إِيقَاعُ ﴿أَنْفُسِهِمْ﴾ ظَرْفًا للقَوْلِ، وَهَاهُنَا النَّصِيحَةُ فِي السِّرِّ.

قوله: (ويؤثرُ فيهم) عطفٌ تفسيريٌّ على قوله: «يَبْلُغُ مِنْهُمْ» يعني: يَتِمَّكَنُ مِنْهُمْ مِنْ جِهَةِ الإِبلاغِ. النِّهَايةُ: فِي حَدِيثِ عائِشَةَ، قالَتْ لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَوْمَ الجَمَلِ: قَدْ بَلَغْتَ مِنَّا البَلِغِينَ، بِكسْرِ الباءِ وَالعَيْنِ المَعجَمَةِ مَعَ فَتْحِ اللامِ عَلَى الجَمْعِ، وَمَعْنَاهُ قَدْ بَلَغْتَ مِنَّا كُلَّ المَبْلَغِ.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٧٠).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٢٩٧)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ١٤٥.

[وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا * فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٤-٦٥﴾]

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ ﴾ : وما أرسلنا رسولا قط ﴿ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ : بسبب إذن الله في طاعته، وبأنه أمر المبعوث إليهم بأن يطيعوه ويتبعوه؛ لأنه مؤد عن الله؛ فطاعته طاعة الله، ومعصيته معصية الله. ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ [النساء: ٨٠]. ويجوز أن يراد: بتيسير الله وتوفيقه في طاعته.

﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ بالتحاكم إلى الطاغوت

قوله: (أن يراد بتيسير الله تعالى) فالباء في ﴿ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ على هذا كما في قولك: كتبت بالقلم، يعني: جرت سنة الله بأن يوفق الأمة في طاعة نبيه، والمعنى على الأول: وما أرسلنا من رسول إلا ليظهر المعجزة، ويثبت النبوة، ثم يأتي للقوم بكتاب لإثبات الرسالة، وفيه مثل قوله: ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ [النساء: ٥٩]، وهو المراد من قوله: «أمر المبعوث إليهم بأن يطيعوه».

قوله: ﴿ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ بالتحاكم إلى الطاغوت) إشارة إلى اتصال هذه الآية بقوله: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ ﴾ إلى قوله: ﴿ يَتَحَاكَمُونَ إِلَى الطَّاغُوتِ ﴾ [النساء: ٦٠] وذلك أنه تعالى لما نعى عليهم نفاقهم وأمر نبيه ﷺ بالإعراض عنهم وأن يهددهم بالقول البليغ، جاء بقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ ﴾ [النساء: ٦٤] للتعليل والتخلص إلى التوبة، يعني: لم يكن ذلك التشنيع والقول البليغ إلا لعصيانهم وترك التحاكم إليك، والانتهاج إلى الطاغوت، والصدور عما أنزل الله إلى الرسول، ولو أنهم مع هذا الظلم العظيم تابوا بأن يعتذروا إليك ويتوسلوا بشفاعتك إلى الله تعالى لتاب الله عليهم؛ لأننا ما أرسلناك لأمر من الأمور إلا لتطاع ولا تخالف قطعا؛ ففيه تعظيم لشأن متابعيه وتوبيخ عظيم لمخالفيه، ثم رشح هذا التعظيم بالالتفات تميمًا لتعظيم جانبه، وتنبهها على علو

﴿جَاءَوكَ﴾ تَائِبِينَ مِنَ النِّفَاقِ مَتَّصِلِينَ عَمَّا ارْتَكَبُوا، ﴿فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ﴾ مِنْ ذَلِكَ

مكاتبته، وفي قوله: «إلى طريقة الالتفات» إشعارٌ بأنَّ هذا الأسلوب - وهو وضع المظهر موضع المضمَر - من وادي الالتفات، وليس بالالتفات حقيقةً، كما دَلَّ وضع الرسول مكان ضميره على فخامة شفاعَةِ الرسول؛ دَلَّ وضع اسمِ الله الجامع في قوله: ﴿لَوْجَدُوا اللَّهَ﴾ موضع ضميره، بحسبِ تَجَلِّيهِ في هذا المقام على فخامة قبولها من جانبِ الله تعالى، قال في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾ [الفرقان: ٧١] أي: «فإنَّه تائبٌ إلى الله تعالى الذي يَعْرِفُ حَقَّ التائبين، والذي يَجِبُ التَّوَابِينَ وَيَجِبُ الْمُتَطَهِّرِينَ»^(١).

قوله: ﴿جَاءَوكَ﴾ تَائِبِينَ مِنَ النِّفَاقِ إلى قوله: (فاستغفروا): إذنٌ بأنَّ ما بعد الفاءِ في ﴿فَاسْتَغْفَرُوا﴾ إما مسبَّبٌ عن محذوف، وهو حالٌ عن فاعِلِ ﴿جَاءَوكَ﴾، أو متعقَّبٌ له؛ فعلِ الأولِ الاستغفارُ غيرُ التَّوْبَةِ، وعلى الثاني عَيْنُهَا كما في قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤].

الراغب: استغفارُ الإنسانِ وتوبته يُمكنُ أن يقال: هما في الحقيقةِ واحدٌ لكنَّ اختلافهما بحسبِ اعتبارِهما بغيرهما، فالاستغفارُ يقالُ إذا استُعْمِلَ في الفِرْعِ إلى الله تعالى وطلب الغُفْرانِ منه، والتوبةُ تقالُ إذا اعتُبرَ بتركِ العبدِ ما لا يجوزُ فعلُهُ وفعلٍ ما يجبُ^(٢)، ولا يكونُ الإنسانُ طالبًا في الحقيقةِ لغُفرانِ الله تعالى إلا بإتيانِ الواجباتِ وتركِ المحظوراتِ، ولا يكونُ تائبًا إلا إذا حصلَ على هذه الحالة. ويُمكنُ أن يقال: الاستغفارُ مبدأُ التوبةِ والتوبةُ تمامُ الاستغفارِ؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ [هود: ٩٠]^(٣).

فإن قلت: هذا مُحَالِفٌ لِمَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ أَنْ الاستغفارَ متعقَّبٌ للتوبة. قلت: إذا اعتُبرَ في التوبةِ الندمُ فقط فلا شكَّ بتقدُّمها، وإذا اعتُبرَ فيها المجموعُ لا بدَّ من تأخيرها، وأمَّا معنى ثم في قوله: ﴿ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ فلتفاوتِ الرتبة.

قوله: (متصلين). الأساس: أَنْصَلْتُ السَّهْمَ: نَزَعْتُ نَصْلَهُ، وَنَصَلْتُهُ: رَكَّبْتُ نَصْلَهُ،

(١) «الكشَّاف» (١١: ٢٩٥-٢٩٦).

(٢) في (ط): «وفعل ما لا يجمل»، وفي غيرها من النسخ: «وفعل ما لا يجمل»، والتصويب من «تفسير الراغب».

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٠٠).

بالإخلاص، وبالغوا في الاعتذارِ إليك من إيدائك بردَّ قضائك حتى انتصبت شفيحاً لهم إلى الله ومستغفراً؛ ﴿لَوْجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا﴾: لعلموه تواباً، أي: لتاب عليهم. ومَنْ يَقُلْ: واستغفرت لهم، وعدَدَ عنه إلى طريقة الالتفات؛ تفخيماً لشأن رسول الله ﷺ، وتعظيماً لاستغفاره، وتبنيهاً على أن شفاعَةَ مَنْ اسْمُهُ الرَّسُولُ مِنَ اللَّهِ بِمَكَانٍ. ﴿فَلَا وَرَبِّكَ﴾ مَعْنَاهُ: فوربك، كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْتَلَنَّهِنَّ﴾ [الحجر: ٩٢]، و«لا» مزيدة لتأكيد معنى القسم، كما زيدت في ﴿لِنَلَّاعِلَمَرْ﴾ [الحديد: ٢٩]؛ لتأكيد وجود العلم. و«لَا يُؤْمِنُونَ»: جواب القسم. فإن قلت: هلا زعمت أنها زيدت لتظاهر «لا» في ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾؟ قلت: يأبى ذلك استواء النفي والإثبات فيه؛ وذلك قوله:

وَتَصَلَّتْهُ تَنْصِيلاً، وَمَنْ الْمَجَازُ: نَصَلَ بِحَقِّي صَاغِراً: أَخْرَجَهُ، وَتَصَلَّ مِنْ ذَنْبِهِ، وَفِي الْحَدِيثِ: «مَنْ لَمْ يَقْبَلْ مِنْ مُتَنَصِّلٍ صَادِقًا أَوْ كَاذِبًا لَمْ يَرِدْ عَلَيَّ الْحَوْضُ»^(١).

قوله: (يأبى ذلك استواء النفي والإثبات) يريد أن «لا» في: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ﴾ جاءت لتوكيد معنى القسم، لا لتوافق «لا» في ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾؛ لأن إثبات «لا» في القسم، سواء كان الجواب منفيًا أو مثبتًا جائز، فإن قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٤٠] مثبت، وقد جيء بالقسم مؤكداً بـ«لا» في قوله: ﴿فَلَا أَقْسِمُ﴾، فلو كان للتظاهر لما جاءت في المثبت، قال صاحب «التقريب»: وفيه نظر؛ إذ يحتمل أن يقال: إنه تأكيد النفي في المنفي فقط، بل وجه المنع أن «لا» حينئذ تنمُّ الجواب، فيلزم الفصل بين أجزاء الجواب بالجملة القسمية، فيقال: إن القسم لما اتحد مع الجواب اتحاد المفرد في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢] حتى اكتفى الجواب في إيقاعه صلة للموصول اغتفر الفصل فيه، قال أبو البقاء: فيه وجهان، أحدهما: أن الأولى زائدة، وقيل: إن الثانية زائدة، والقسم معترض بين النفي والمنفي، وثانيهما: أن «لا» لنفي مقدر، أي: فلا يفعلون، ثم قال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٢).

(١) انظر: «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للسيوطي (٢: ١٠٤).

(٢) «البيان في إعراب القرآن» (١: ٣٦٩).

﴿فَلَا أَقِيمُ بِمَا بُصِرُونَ * وَمَا لَا يُبْصِرُونَ * إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٣٨-٤٠]. ﴿فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾: فيما اختلف بينهم واختلط، ومنه: الشجر؛ لتداخل أغصانه. ﴿حَرَجًا﴾: ضيقاً، أي: لا تضيق صدورهم من حُكْمِكَ، وقيل: شكاً؛ لأنَّ الشاكَّ في ضيقٍ من أمره حتى يُلَوِّحَ له اليقين. ﴿وَيُسَلِّمُوا﴾: وينقادوا ويُدْعِنُوا لِمَا تَأْتِي بِهِ مِنْ قَضَائِكَ لَا يُعَارِضُونَهُ بِشَيْءٍ، مِنْ قَوْلِكَ: سَلَّمَ لِأَمْرِ اللَّهِ، وَأَسَلَّمَ لَهُ. وَحَقِيقَةُ «سَلَّمَ نَفْسَهُ لَهُ وَأَسَلَّمَهَا»: إِذَا جَعَلَهَا سَالِمَةً لَهُ خَالِصَةً. وَ﴿سَلِّمًا﴾: تَأْكِيدٌ لِلْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ تَكَرُّرِهِ،

الانتصاف: أراد الزمخشري أنها لما زيدت حيث لا يكون القسم نفيًا دلَّت على أنها إنما تَزَادُ لتأكيد القسم؛ فُجِعِلَتْ كذلك في النفي، والظاهر عندي أنها هنا لتوطئة القسم، وهو لم يذكر مانعاً منه؛ إنما ذُكِرَ مجملًا غير هذا، وذلك لا يأبى مجيئها في النفي على الوجه الآخر من التوطئة، على أن دخولها على المثبت فيه نظر، فلم يأت في الكتاب العزيز إلا مع القسم بالفعل: ﴿لَا أَقِيمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ١]، ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١]، ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ الشُّجُورِ﴾ [الواقعة: ٧٥]، ﴿فَلَا أَقِيمُ بِمَا تُبْصِرُونَ﴾ [الحاقة: ٣٨]، ولم يأت إلا في القسم بغير الله، وله سرٌّ ثانٍ: أن يكون هاهنا لتأكيد القسم، وذلك أن المراد بها تعظيم القسم به في الآيات المذكورة؛ فكانه بدخولها يقول: إعظامي لهذه الأشياء المقسم بها كلا إعظام؛ إذ هي تستوجب فوق ذلك، وإنما يُدْكَرُ هذا التوهم وقوع عدم تعظيمها فيؤكد بذلك ويفعل القسم ظاهراً، وفي القسم بالله الوهم زائل فلا يحتاج إلى تأكيد، فتعيَّن حملها على الموطئة، ولا تكاد تجدها في غير الكتاب العزيز داخلَةً على قسم مُثَبَّت، أمَّا في النفي فكثير^(١).

قوله: (وَحَقِيقَةُ سَلَّمَ نَفْسَهُ لَهُ) يعني: «سَلَّمَ» متعدُّ إلى مفعولين أحدهما: بالواسطة، والآخر: بغير واسطة، فحَدَفَ الأوَّلُ للإطلاق، والثاني لقرينة الكلام، ولذلك قَدَّرَ «وَيُدْعِنُوا لِمَا تَأْتِي بِهِ مِنْ قَضَائِكَ».

قوله: (و﴿سَلِّمًا﴾: تَأْكِيدٌ لِلْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ تَكَرُّرِهِ). قال الزجاج: المصادرُ المؤكَّدةُ

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٥٢٨).

كانه قيل: وينقادوا لحكمه انقيادًا لا شبهة فيه بظاهرهم وباطنهم. قيل: نزلت في شأن المنافق واليهودي، وقيل: في شأن الزبير وحاطب بن أبي بلتعة؛ وذلك أنهما اختصما إلى رسول الله ﷺ في شراج من الحرّة كانا يسقيان بها النخل،

بمنزلة ذكرك الفعل ثانيًا، كأنك إذا قلت: سلّمتُ تسليماً فقد قلت: سلّمتُ سلّمتُ (١).

قوله: (نزلت في شأن الزبير وحاطب بن أبي بلتعة) هذا خطأ، إما رَوينا عن البخاريّ ومسلم وغيرهما، عن عروة بن الزبير، قال: خاصم الزبير رجلاً من الأنصار في شراج الحرّة... الحديث (٢)، إلى قوله: «في صريح الحكم»، وجلّ جانب حاطب أن يتكلم بما يتغيّر به رسول الله ﷺ ويلحقه من الحفيظة ما لحقه (٣)، وقد شهد الله له بالإيمان في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهِ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [المتحنة: ١] وأنه شهد بدراً والحديبية، وقال رسول الله ﷺ: «لا يدخل النار أحدٌ شهد بدراً والحديبية» (٤)، وأنه حليف الزبير بن العوام، ذكره في «الاستيعاب» (٥)، وقال صاحب «الجامع»: هو حاطب بن راشد اللخمي، وهو حليف قريش، ويقال: إنه من مدحج، وقيل: هو حليف الزبير بن العوام، وقيل: هو من أهل اليمن، والأكثر أنه حليف لبني أسد بن عبد العزى، وقلت: فلا خلاف إذا أنه لم يكن أنصارياً (٦).

قوله: (شراج الحرّة) (٧)، النهاية: الشرجة: مسيل الماء من الحرّة إلى السهل، والشرج جنس لها، والشراج: جمعها، والحرّة: أرض ذات حجارة سود، والجذر: المسناة، وهو ما رُفع حول المزرعة كالجدار.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٧١).

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٨٥) ومسلم (٢٣٥٧) وغيرهما.

(٣) في (ط): «ويلحقه ما يلحقه من الحفيظة».

(٤) أخرجه مسلم (٢١٩٥) من حديث جابر.

(٥) «الاستيعاب» (١: ٣١٢).

(٦) تكملة «جامع الأصول» (١: ٢٨٨).

(٧) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «شراج من الحرّة».

فقال: «اسق يا زبير ثم أرسل الماء إلى جارك» فغضب حاطبٌ وقال: لأن كان ابن عمّتك، فتغيّر وجه رسول الله ﷺ ثم قال: «اسق يا زبير، ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر واستوف حَقَّك ثم أرسله إلى جارك». كان قد أشار على الزبير برأي فيه السعة له ولخصمه، فلما أحفظ رسول الله ﷺ، استوعب للزبير حقه في صريح الحكم، ثم خرّجا فمرّا على المقداد فقال: لمن كان القضاء؟ فقال الأنصاري: قضى لابن عمّته ولوى شدقه، ففطن يهوديٌّ كان مع المقداد فقال: قاتل الله هؤلاء يشهدون أنه رسول الله ثم يتهمونه في قضاء يقضي بينهم! وأيم الله لقد أذنبنا ذنباً مرة في حياة موسى فدعانا إلى التوبة منه، وقال: اقتلوا أنفسكم، ففعلنا، فبلغ قتلنا سبعين ألفاً في طاعة ربنا حتى رضي عنا، فقال ثابت بن قيس بن شماس: أما والله إن الله ليعلم مني الصدق، لو أمرني محمد أن أقتل نفسي لقتلتها. وزوي أنه قال ذلك ثابت وابن مسعود وعمار بن ياسر، فقال

قوله: (لأن كان ابن عمّتك) أي: لأجل أن الزبير ابن عمّتك حكمت له بأن يسقي أرضه قبلي، و«أن» مخففة من الثقيلة، أم الزبير وهي: صفيّة بنت عبد المطلب بن هاشم.

قوله: (ثم خرّجا فمرّا على المقداد...)، فقال: قاتل الله هؤلاء إلى آخره. هكذا في أكثر النسخ، وفي نسخة معتمدة^(١): «ثم خرّجا فمرّا على المقداد فقال: لمن كان القضاء؟ فقال الأنصاري: قضى لابن عمّته ولوى شدقه، ففطن يهوديٌّ كان مع المقداد، فقال: قاتل الله هؤلاء»^(٢) إلى آخره. هذا هو الصحيح، وعليه التعويل، وكذا في «معالم التنزيل»^(٣)؛ لأنّ الرواية الأولى تؤهم أن المقداد كان يهودياً أسلم، وليس كذلك، فإن صاحبي «الاستيعاب» و«الجامع» ذكرا أنه كان كندياً، وقيل: قُضاعياً، وقيل: حَضْرَمِيًّا، وقيل: زُهْرِيًّا، والصحيح أنه يهراوي^(٤).

(١) وهي النسخة التي بين أيدينا من «الكشاف».

(٢) انظر هذه الرواية في «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٥: ٣٦).

(٣) «معالم التنزيل» (٢: ٢٤٥).

(٤) انظر: «الاستيعاب» (٤: ١٤٨٠)، و«جامع الأصول» (١٢: ٨٦٠).

رسولُ اللهِ ﷺ: «والذي نفسي بيده إن من أمتي رجالاً الإيمانُ أثبتُ في قلوبهم من الجبالِ الرَّواسي». وروى عن عمرَ بن الخطابِ رضي اللهُ عنه أنه قال: واللَّهِ لو أمرنا ربُّنا لفعلنا، والحمدُ لله الذي لم يفعل بنا ذلك، فنزلتِ الآيةُ في شأنِ حاطبٍ ونزلت في شأنِ هؤلاء.

[«وَلَوْ أَنَا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَبِيئًا * وَإِذَا لَا تَأْتِيَنَّهُمْ مِنَ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا * وَلَهَدَيْتَهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ﴿٦٦-٦٨﴾]

«وَلَوْ أَنَا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴿٦٦﴾ أي: لو أوجبنا عليهم مثل ما أوجبنا على بني إسرائيل من قتلهم أنفسهم أو خروجهم من ديارهم حين استيبوا من عبادة العجل، ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا﴾ ناسٌ ﴿قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ وهذا توبيخٌ عظيم، والرَّفْعُ على البدلِ من الواوِ في ﴿فَعَلُوهُ﴾، وقرئ: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ بالنصبِ على أصلِ الاستثناء، أو على ﴿إِلَّا فَعَلًا قَلِيلًا﴾. ﴿مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾ من أتباعِ رسولِ اللهِ ﷺ وطاعته والانقياد لما يراه

قوله: (أي: لو أوجبنا عليهم) هذا تفسيرُ قوله: «وَلَوْ أَنَا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ»، قال الزجاج: حقُّ «لو» أن تليها الأفعالُ إِلَّا أَنْ الْمَشْدَدَةُ تَقَعُ بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهَا تَنْوِبُ عَنِ الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ، تَقُولُ: ظَنَنْتُ أَنَّكَ عَالِمٌ، نَحْوُ: ظَنَنْتُكَ عَالِمًا، أَي: ظَنَنْتُ عِلْمَكَ، فَنَابَ هُنَا - أَي: فِي هَذِهِ الْآيَةِ - عَنِ الْفِعْلِ وَالْأَسْمِ كَمَا نَابَتْ هُنَاكَ عَنِ الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ^(١).

قوله: (وقرئ: «إِلَّا قَلِيلًا»، بالنصب): ابنُ عامرٍ، وبالرَّفْعِ: الباقون^(٢)، قال أبو البقاء: بالرفعِ بدلٌ من الضميرِ المرفوعِ وعليه المعنى؛ لأنَّ المعنى: فعَلَهُ قَلِيلٌ مِنْهُمْ، و﴿مِنْهُمْ﴾ صفةٌ ﴿قَلِيلٌ﴾^(٣).

قوله: (أو على: «إِلَّا فَعَلًا قَلِيلًا») فعلی هذا الاستثناء مفرغ، و﴿مِنْهُمْ﴾: بيانٌ للضميرِ

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٧١).

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص ٩٦.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٧٠).

ويحكمُ به؛ لأنه الصادقُ المصدوقُ الذي لا ينطقُ عن الهوى. ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ في عاجلِهِم وأجلِهِم، ﴿وَأَشَدَّ تَثْبِيثًا﴾ لإيمانِهِم، وأبعدَ من الاضطرابِ فيه. ﴿وَإِذَا﴾: جوابٌ لسؤالِ مقدرٍ، كأنه قيل: وماذا يكونُ لهم أيضًا بعد التثبيت؟ فقيل: وإذن لو ثبتوا ﴿لَأَتَيْنَهُمْ﴾؛ لأنَّ «إِذْنَ» جوابٌ وجزاء، ﴿مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا﴾، كقوله:

في «فعلوا»، كقوله تعالى: ﴿لِيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧٣] على التجريد، وعلى أصل الاستثناء «مِنْهُمْ»: للتبعيض، قال الزجاج: والنصبُ جائزٌ في غير القرآنِ على «مَا فَعَلُوهُ»، استثنى قليلاً منهم^(١).

وقلتُ: في كلامه إشعارٌ بأنَّ النَّصْبَ غيرُ مختار، فلا يُحْمَلُ القرآنُ عليه، وقال ابنُ الحاجب: لا بُدَّ أن يكونَ أَقْلُ القُرَاءِ على الوجهِ الأقوى وأكثرُهُم على الوجهِ الذي هو دونه، بل التَّزَمَ بعضُ الناسِ أنه يجوزُ أن يُجْمَعُ القُرَاءُ على غيرِ الأقوى^(٢).

وقلتُ: بل يكونُ إجماعُهُم على قراءتهم دليلاً على أنَّ ذلك هو القوي؛ لأنَّهم هم المتقنونُ الآخذونَ عن مِشْكَاةِ النبوة، وأنَّ تعليلَ النُّحَاةِ غيرُ مُلتَفِتٍ إليه.

قوله: (لأنَّ «إِذْنَ» جوابٌ وجزاء) تعليلٌ للتقدير، يعني: لما قال تعالى: ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيثًا﴾ أتجه لساني أن يسأل عن جزاء التثبيت على الإيمان فأوقع ﴿إِذَا لَأَتَيْنَهُمْ﴾ جواباً لهذا السؤالِ وجزاءً للتثبيت، واللامُ في ﴿لَأَتَيْنَهُمْ﴾ جوابٌ لـ«لو» محذوفاً كما قدره، وفي هذا التقدير تكلفاتٌ شتى، إحداها: أنه لم يُعلمَ أنَّ المعطوفَ عليه لهذه الجملة - يعني ﴿وَإِذَا لَأَتَيْنَهُمْ﴾ - ماذا؟ وثانيها: تقديرُ السؤالِ و«نحنُ» مستغنى عنه، وثالثها: حذفُ «لو»، والظاهرُ أنها معطوفةٌ على قوله: ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ ليكونَ جواباً آخرَ لقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾، كأنه قيل: ولو أنهم فعلوا ما يوَعظونُ به لكان خيراً لهم في الدنيا، وأشدَّ تثبيثاً في الدين، وإذا لآتيناهم في الآخرة أجرًا عظيمًا تفضلاً من عندنا، لا وجوباً. هذا هو الوجهُ ذهاباً ومذهباً، ويؤيده ما قال المرزوقي في قوله:

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٧٢).

(٢) «الإيضاح في شرح المفصل» (١: ٣٦٧).

﴿وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠] في أن المراد العطاء المتفضل به من عنده، وتسميته أجراً؛ لأنه تابع للأجر لا يثبت إلا بشأته، ﴿وَلَهَدَيْنَهُمْ﴾: ولطفنا بهم ووقفناهم لازدياد الخيرات.

[﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ * ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا﴾ [٦٩-٧٠]

الصديقون: أفاضل صحابة الأنبياء الذين تقدموا في تصديقهم؛ كأبي بكر الصديق رضي الله عنه، وصدقوا في أقوالهم وأفعالهم،

إذن لقام بنضري معشرٌ حُسنٌ^(١)

إذن لقام: جواب «لو»، كأنه أجيب بجوابين، وهذا كما تقول: لو كنت حراً لاستقبحت ما يفعله العبيد، إذن لاستحسن^(٢) ما يفعله الأحرار، وقال المرزوقي: واللام في «لقام» جوابٌ يمينٌ مضمرة، والتقدير: إذن والله لقام. وأما قوله: ﴿وَلَهَدَيْنَهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ بعد فعل «مَا يُوعَظُونَ» وتثبيت الإيمان والوعد بالأجر؛ فللدلالة على أن فعل الطاعات سبب جلب التوفيق، وهو لاستزادة عمل يستجد توفيقاً إلى أن ينتهي السالك إلى مخدع القرب والانخراط في زمرة النبيين والصدّيقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً. اللهم وفقنا لذلك بمنك وكرمك!

قوله: (العطاء المتفضل به من عنده). الراغب: إننا قال: ﴿مِنْ لَدُنَّا﴾؛ لأنه تعالى لا يكاد ينسب إلى نفسه من النعم إلا ما كان أجلها قدراً وأعظمها خطراً^(٣).

(١) انظر: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ٢٥-٢٦).

(٢) في (ط): «لاستحييت».

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٠٩).

وهذا ترغيبٌ للمؤمنين في الطاعة؛ حيثُ وُعدوا مرافقةً أقربِ عبادِ اللهِ إلى اللهِ وأرفعهم درجاتٍ عنده، ﴿وَحَسَنَ أَوْلِيَّتِكَ رَفِيقًا﴾

قوله: (وهذا ترغيبٌ للمؤمنين في الطاعة؛ حيثُ وُعدوا مرافقةً أقربِ عبادِ اللهِ إلى اللهِ تعالى وأرفعهم درجاتٍ عنده). الراغب: قيل: قَسَمَ اللهُ تعالى عباده في هذه الآية أربعة أقسام، وجعل لهم أربعة منازلٍ بعضها دون بعض، وحثَّ كافةَ الناسِ أن لا يتأخروا عن منزلٍ واحدٍ منهم:

الأول: همُ الأنبياءُ الذين تُمدُّهم قوةُ إلهية، ومثلهم كمن يرى الشيءَ عيانًا من قريب؛ ولذلك قال تعالى في صفةِ نبيِّنا ﷺ: ﴿أَفْتَمَرْتُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ﴾ [النجم: ١٢].

والثاني: الصّديقون، وهمُ الذين يتأخرون عن الأنبياء في المعرفة، ومثلهم كمن يرى الشيءَ عيانًا من بعيد، وإياه عنى عليٌّ رضي الله عنه حيث قيل له: هل رأيت الله؟ فقال: ما كنتُ لأعبُدَ ربًّا لم أره! ثم قال: لم تره العيونُ بشواهدِ العيان، ولكن رأته القلوبُ بحقائقِ الإيمان^(١).

والثالث: الشُّهداء، وهم الذين يعرفون الشيءَ بالبراهين، ومثلهم كمن يرى الشيءَ في المرآة من مكانٍ قريب، كحالِ حارثةٍ حيث قال: كأني أنظرُ إلى عرشِ ربي بارزًا^(٢)، وإياه قصّدَ النبيُّ ﷺ حيث قال: «اعبُدِ اللهَ كأنك تراه»^(٣).

الرابع: الصّالحون، وهمُ الذين يعلّمون الشيءَ بالتقليد، ومثلهم كمن يرى الشيءَ من بعيد في مرآة، وإياه قصّدَ النبيُّ ﷺ بقوله: «اعبُدِ اللهَ كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك»، أي: كن من الشُّهداء بها تكتسبه من العِلْمِ والعملِ الصّالح، فإن لم تكن منهم فكن من الصّالحين^(٤).

(١) ذكره الألويسي في «روح المعاني» (٣: ٧٣).

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٢٨٩) والبغوي في «معجم الصحابة» (٢: ٤٤) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠١٠٧) وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١: ٢٢) وقال: فيه ابن لهيعة، وفيه من يُحتاج إلى الكشف عنه.

(٣) سبق تحريجه من «الصحيحين».

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣١١).

فيه معنى التعجب؛ كأنه قيل: وما أحسن أولئك رفيقاً! لاستقلاله بمعنى التعجب. قُرئ: (وحسن) بسكون السين، يقول المتعجب: حسن الوجه وجهك، وحسن الوجه وجهك؛ بالفتح والضم مع التسكين. والرفيق: كالصديق والخليط في استواء

قوله: (فيه معنى التعجب)، كقول القائل:

وجارة جساس أبانا بناها
كليباً غلت ناب كليب بواؤها^(١)

قال المصنف: وفي فحوى هذا الفعل دليل على التعجب من غير لفظ تعجب، ألا ترى أن المعنى: ما أغلى ناباً بواؤها - أي: كفوها - كليب!

قوله: (يقول المتعجب: حسن الوجه) أي: بسكون السين. الجوهري: وقد حسن الشيء، وإن شئت خففت الضمة فقلت: حسن الشيء، ولا يجوز أن تنقل الضمة^(٢) إلى الحاء لأنه خبر، وإنما يجوز النقل إذا كان بمعنى المدح أو الذم؛ لأنه يشبه في جواز النقل بـ«نعم» و«بئس»، وذلك أن الأصل فيهما نعيم وبئس، فسكن ثانيهما ونقلت حركته إلى ما قبله، وكذلك كل ما كان في معناهما.

وقال الراغب: الحسن عبارة عن كل مبهج مرغوب إما عقلاً أو هوى أو حساً، والحسنة يعبر بها عن كل ما يسر من نعمة تنال الإنسان في نفسه وبدنه وأحواله، والسيئة تضادها. والحسن أكثر ما يقال في تعارف العامة في المستحسن بالبصر، يقال: رجل حسن وحسان، وامرأة حسناء وحسانة، وأكثر ما جاء في التنزيل من الحسن فللمستحسنين من جهة البصيرة، منه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر: ١٨] (٣).

قوله: (والرفيق كالصديق). قال الزجاج: ﴿رفيقاً﴾ منصوب على التمييز يتوب عن رفقاء، وقال بعضهم: لا يجوز أن يتوب الواحد عن الجميع إلا أن يكون من أساء الفاعلين،

(١) لرجل من بني بكر يفترق بقتل كليب وائل. انظر: «مشاهد الإنصاف» (٣: ٢٧٣).

(٢) قوله: «قلت: حسن الشيء، ولا يجوز أن تنقل الضمة سقط من (ص).

(٣) «مفردات القرآن» ص ٢٣٥.

الواحد والجمع فيه، ويجوز أن يكون مفردًا بين به الجنس في باب التمييز. ورؤي: أن ثوبان مولى رسول الله ﷺ كان شديد الحب لرسول الله ﷺ، قليل الصبر عنه، فأتاه يوماً وقد تغير وجهه، ونحل جسمه، وعرف الحزن في وجهه، فسأله رسول الله ﷺ عن حاله فقال: يا رسول الله ما بي من وجع غير أني إذا لم أراك اشتقت إليك، واستوحشت وحشة شديدة حتى ألقاك، فذكرت الآخرة، فحفت أن لا أراك هناك؛ لأنني عرفت أنك ترفع مع النبيين، وإن أدخلت الجنة كنت في منزل دون منزلك، وإن لم أدخل فذاك حين لا أراك أبداً، فنزلت، فقال ﷺ: «والذي نفسي بيده لا يؤمن عبداً

فلو قال: حسن القوم رجلاً، لم يجز عنده، ولا فرق بين «رفيق» و«رجل» في هذا المعنى؛ لأن الواحد في التمييز ينوب عن الجماعة، وكذلك في المواضع التي لا تكون إلا جماعة نحو قولك: هو أحسن فتى وأجمله، المعنى: هو أحسن الفتیان وأجملهم إذا كان الموضوع لا يلبس، كقوله:

فِي حَلْفِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا

أراد: في حُلُوفِكُمْ عِظَامٌ^(١).

قوله: (إن ثوبان مولى رسول الله ﷺ). الاستيعاب: هو أبو عبد الله ثوبان بن بُجْدُد، من أهل السراة، والسراة: موضع بين مكة واليمن، أصابه سبب فاشتراه رسول الله ﷺ فأعتقه ولم يزل يكون معه إلى أن توفي رسول الله ﷺ^(٢).

قوله: (فَدَاكَ أَي: فَذَاكَ الْوَقْتُ الَّذِي أَخَافُ أَنِّي لَا أُرَاكَ، ورؤي: «حين» منصوباً.

قوله: (والذي نفسي بيده، لا يؤمن عبداً) الحديث من رواية البخاري ومسلم، عن أبي هريرة: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين»^(٣).

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٧٣)، والبيت المذكور للمسيب بن زيد مناة، كما في «لسان العرب» (شجن).

(٢) «الاستيعاب» (١: ٢١٨).

(٣) أخرجه البخاري (١٥) ومسلم (٤٤) من حديث أبي هريرة. من حديث أنس رضي الله عنه.

حتى أكون أحبَّ إليه من نفسه وأبويه وأهله وولده والناسِ أجمعين»، وحُكِيَ ذلك عن جماعةٍ من الصحابة. ﴿ذَلِكَ﴾: مبتدأ، و﴿الْفَضْلُ﴾: صفته، و﴿مِنْ اللَّهِ﴾: الخبر، ويجوزُ أن يكونَ ﴿ذَلِكَ﴾: مبتدأ، و﴿الْفَضْلُ مِنْ اللَّهِ﴾: خبره، والمعنى: أن ما أُعطيَ المُطيعونَ من الأجرِ العظيمِ، ومرافقةِ المنعمِ عليهم من الله؛ لأنه تفضَّلَ به عليهم تبعاً لثوابهم، ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا﴾ بجزءٍ من أطاعه؛ أو أرادَ أن فضلَ المنعمِ

قوله: ﴿ذَلِكَ﴾: مبتدأ و﴿الْفَضْلُ مِنْ اللَّهِ﴾: خبره. الراغب: هو كقولك: ذاك الرجلُ وهذا المالُ، تبيينها على كماله، فإنَّ الشيءَ إذا عَظُمَ أمرُه يوصفُ باسمِ جنسِه، وقوله: ﴿مِنْ اللَّهِ﴾ في موضعِ الحال، أو خبرٌ مبتدأ مضمَّرٌ^(١).

قوله: (أو أرادَ أن فضلَ المنعمِ) عطفٌ على قوله: «والمعنى: أن ما أُعطيَ المُطيعونَ، يريدُ أن المشارَ إليه بقوله: ﴿ذَلِكَ الْفَضْلُ﴾: إِمَّا مضمونُ الآياتِ الثلاثِ من قوله: ﴿وَإِذَا لَا تَيْتَنَّهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٦٧] إلى قوله: ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]، فيكونُ قوله: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ الآية [النساء: ٦٩] كالتذييل لقوله: ﴿وَإِذَا لَا تَيْتَنَّهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ولهديتهم صراطاً مستقيماً؛ لأنَّ الهدايةَ إلى الصراطِ المستقيمِ هو السببُ في المرافقةِ مع المنعمِ عليهم، يَدُلُّ عليه إبدالُ ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ من ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ في الفاتحة، فيدخلُ في هذا المقامِ المُطيعونَ الذين مُنحوا الأجرَ العظيمَ دخولاً أولياً، أو المشارُ إليه ما دلَّ عليه قوله: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ﴾ [النساء: ٦٩]، فعلى هذا فائدةُ الإشارةِ التحريضِ على اكتسابِ ما اكتسبوه، والإيدانُ بالتجرُّدِ عما يشغَلُهُم عن اللّه والتبتُّلِ إليه، والانتطاعِ عما سِوى الله، وفائدتهُ على الأولِ مزيدُ الامتنانِ عليهم، وأما قوله: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا﴾ فلما كان تذيلاً للكلامِ السابقِ يَحْتَلِفُ معناهُ باعتبارِ ما سَبَقَ؛ ولهذا قال أو لا: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا﴾: بجزءٍ من يُطِيعُ، وثانياً: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا﴾ بعبادته؛ فهو يُوقِّفُهُم على حسبِ أحوالِهِم، والوجهُ هو أن يكونَ المشارُ إليه مضمونُ الآياتِ الثلاثِ؛ لأنَّ هذه الآيةَ كالفَذْلِكَ لها مُقرِّرةٌ لمعناها ومقاصِدها، قال في قوله تعالى: ﴿فَصَيِّمًا

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣١٥).

عليهم ومزيتهم من الله؛ لأنهم اكتسبوه بتمكينه وتوفيقه، ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ عِلْمًا﴾ بعبادته، فهو يوفقهم على حسب أحوالهم.

[يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ انفِرُوا جَمِيعًا ﴿٧١﴾]

﴿خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾: الحِذْرُ والحِذْرُ بمعنى كالإثر والأثر، يقال: أخذ حِذْرَهُ: إذا تحفظ واحترز من المخوف، كأنه جعل الحِذْرَ الله التي بقي بها نفسه ويعصم بها رُوحه؛ والمعنى: احذروا واحترزوا من العدو ولا تمكثوه من أنفسكم، ﴿فَانْفِرُوا﴾ إذا نفرتم إلى العدو؛

ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعًا إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴿[البقرة: ١٩٦]: وفائدة الفَذْلِكَةِ فِي كُلِّ حِسَابٍ: أَن يُعْلَمَ الْعَدَدُ جُمْلَةً كَمَا عُلِّمَ تَفْصِيلًا لِيُحَاطَ بِهِ مِنْ جِهَتَيْنِ فَيَتَأَكَّدُ الْعِلْمُ^(١)، وَهَذَا الْمَعْنَى يَهْدِيهِمُ الْقَاعِدَةُ الَّتِي بَنَاهَا فِي تَفْسِيرِ الْأَجْرِ اللَّدُنِيِّ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠] وقوله: ﴿وَإِذَا لَاتَيْنَهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا﴾ بالتفضيل به مِنْ عِنْدِهِ وَتَسْمِيَةِ أَجْرًا؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِلْأَجْرِ^(٢) مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: تَعَرُّفُ الْفَضْلِ، وَهُوَ خَبْرٌ ﴿ذَلِكَ﴾ الدَّالُّ عَلَى الْحَضَرِ؛ فَذَلَّ عَلَى دَفْعِ إِرَادَةِ الْمَجَازِ مِنَ الْأَجْرِ اللَّدُنِيِّ، أَي: ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ لِأَنَّ شَيْءَ آخَرَ، وَثَانِيَهُمَا: تَعَلُّقٌ ﴿مِنَ اللَّهِ﴾ به، أَي: ذَلِكَ مِنَ اللَّهِ لَا مِنَ الْعَامِلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ:

قوله: (جَعَلَ الْحِذْرَ اللَّهُ) أَي: اسْتَعَارَ لِلسَّلَاحِ الْحِذْرَ بِقَرِينَةٍ ﴿خُذُوا﴾ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ نَبَّوْهُمُ وَالَّذِينَ نَبَّوْهُمُ وَالَّذِينَ نَبَّوْهُمُ﴾ [الحشر: ٩]، جَعَلَ الْإِيمَانَ مَتَبَوًّا بِمَنْزِلَةِ الدَّارِ، يَعْنِي: أَنَّهُمْ مَتَمَكِّنُونَ فِي الْإِيمَانِ تَمَكَّنَ الرَّجُلُ فِي الدَّارِ.

قوله: (إِذَا نَفَرْتُمْ إِلَى الْعَدُوِّ). النِّهَايَةُ: وَفِي الْحَدِيثِ: «وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَانْفِرُوا»^(٣)،

(١) انظر: «الكشاف» (٣: ٢٨٥).

(٢) المصدر السابق (٥: ٥٣ - ٥٤).

(٣) أخرجه البخاري (١٨٣٤) ومسلم (١٣٥٣) وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

إِمَّا ﴿تُبَاتٍ﴾: جماعاتٍ متفرقةٍ سرّيةٍ بعدَ سرّيةٍ، وإمّا ﴿جَمِيعًا﴾ أي: مُجْتَمِعِينَ كَوَكْبَةٍ واحدةٍ، ولا تتخاذلوا فتلقوا بأنفسكم إلى التهلكة. وقُرئ: (فانفروا) بضمّ الفاء.

[﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيُبْتَئَنَّ فَإِنْ أَصَابَكُمْ مِصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَوْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا * وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ ٧٢-٧٣]

اللامُ في ﴿لَمَنْ﴾ للابتداء، بمنزلتها في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: ١٨]، وفي ﴿لِيُبْتَئَنَّ﴾ جوابُ قَسَمٍ محذوف، تقديره: وإنّ منكم لمن أقسم بالله ليُبْتَئَنَّ، والقَسَمُ وجوابه صلةٌ «مَنْ»، والضميرُ الراجعُ منها إليه ما استكنَّ في ﴿لِيُبْتَئَنَّ﴾، والخطابُ

والاستنفارُ: الاستنجاؤُ والاستنصار، أي: إذا طلبَ منكم النُصرةُ فأجيبوا وانفروا خارجين إلى الإعانة، ونفيرُ القوم: جماعتُهُم الذين ينفرون في الأمر.

قوله: ﴿تُبَاتٍ﴾: جماعاتٍ متفرقةٍ. قال الزجاج: واحدهُ: تُبَةٌ، قال سيبويه: تُبَةٌ: تُجْمَعُ تُبُونٌ وتُبِينٌ في الرفع والنصب والحذف جُمِعَتْ بالواو والنون؛ لأنها جعلتا عوضًا من حذفِ آخرِ الكلمة^(١).

قوله: (كوكبةٌ واحدةٌ). الجوهرى: كوكبُ الشيء: معظّمه، وكوكبُ الرّوضة: نورها، وإيراده هاهنا مجاز؛ لأنّ القوم إذا اجتمعوا متوافقين متعاضدين فالرائي: إمّا العدو فيمتلئ خَلْدُه هيبةً، أو الوليُّ فتقرُّ عينه زينةً.

قوله: (والقَسَمُ وجوابه صلةٌ «مَنْ») وبهذا يُعلمُ أنّ الجملةَ القَسَمِيَّةَ مع جوابها خبريّة، فلا يمتنع وقوعه صلةً للموصول، وقيل: الصلّةُ بالحقيقة جوابُ القَسَمِ، والقَسَمُ كالتأكيد، قال ابنُ الحاجب في «شرح المفصل»: القَسَمُ جملةٌ إنشائيّةٌ يؤكدُ بها جملةٌ أخرى^(٢). وقال الزجاج: (مَنْ): موصولةٌ بالجالبِ للقَسَمِ، تقديره: وإنّ منكم لمن - أحلفُ واللّه - ليُبْتَئَنَّ.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٧٥) وانظر كلام سيبويه في «الكتاب» (٣: ٥٩٨).

(٢) «الإيضاح في شرح المفصل» (٢: ٣٢٢).

لَعَسَ كَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. والمبْطُون منهم: المنافقون؛ لأنهم كانوا يَعْزُونَ معهم نِفاقًا. ومعنى ﴿لَيْبِطَنَّ﴾: لَيْتَاقَلَنَّ وَلَيْتَخَلَفَنَّ عن الجهاد. وبِطًا: بمعنى أَبْطًا، كغَتَّمَ: بمعنى أَعْتَمَ؛ إذا أَبْطَأ. وقُرئ: (لَيْبِطَنَّ) بالتخفيف، يقال: بَطَأَ عَلِيٌّ فِلانًا وَأَبْطَأَ عَلِيٌّ وَبَطُوًّا نَحْوُ ثَقُلَ، ويقال: ما بَطَأَ بك؟ فَيُعَدِّي بالباء، ويجوزُ أن يكونَ منقولًا مِن بَطُوًّا، نَحْوُ ثَقُلَ مِن ثَقُلَ، فیراد: لیبطننَّ غیره ولیبطننَّه عن العزوة، وكانَ هذا دَیدنَ المنافقِ عبدِ الله ابنِ أُبيٍّ، وهو الذي ثَبَطَ الناسَ یومَ أحد. ﴿فَإِنْ أَصَابَتْكَ مُصِيبَةٌ﴾: مِن قتلٍ أو هزيمة. ﴿فَضَّلْ مِنَ اللَّهِ﴾: مِن فَتَحٍ أو غَنیمَةٍ. ﴿لَيَقُولَنَّ﴾ وقرأ الحسن: (لَيَقُولَنَّ) بضم اللام إعادةً للضميرِ إلى معنى «من»؛ لأنَّ قولَه: ﴿لَمَنْ لَيُبِطَنَّ﴾ في معنى الجماعة. وقولُه:

وَالنَّحْوِيُّونَ مُجْمَعُونَ عَلَى أَنَّ «مَا» وَ«مَنْ» وَ«الَّذِي» لَا يُوَصَّلْنَ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ إِلَّا بِمَا يُضْمَرُ مَعَهَا مِنْ ذِكْرِ الْخَبَرِ، وَأَنَّ لَامَ الْقَسَمِ إِذَا جَاءَتْ مَعَ هَذِهِ الْحُرُوفِ فَلَفْظُ الْقَسَمِ وَمَا أَشْبَهَ لَفْظَهُ مُضْمَرٌ مَعَهَا^(١).

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ منقولًا) أي: متعدّيًا بالثقل، وهو عطفٌ على قوله: «ومعنى ﴿لَيُبِطَنَّ﴾: لَيْتَاقَلَنَّ».

قوله: (وقرأ الحسن: ﴿لَيَقُولَنَّ﴾). قال ابنُ جني: قرأ الحسن: ﴿لَيَقُولَنَّ﴾ بضم اللام على الجمع، أعاد الضمير على معنى «من»، لا على لفظها التي هي قراءة الجماعة؛ وذلك أن قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبِطَنَّ﴾ لا يعني به رجلًا واحدًا، ولكن معناه: أن هناك جماعة هذا وَصَفُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، فَلَمَّا كَانَ جَمْعًا فِي الْمَعْنَى أُعِيدَ الضَّمِيرُ إِلَى مَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢]^(٢).

الانتصاف: في هذه القراءة نكتة غريبة، وهي العودُ إلى معنى «من» بعد الحملِ على لفظها، وأنكر بعضهم وجوده في القرآن؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنَ الإجمالِ بعدَ البيانِ، وهو خلافُ

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٧٥-٧٦).

(٢) انظر: «المحتسب» (١: ١٩٢).

﴿كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾ اعتراض بين الفعل الذي هو ﴿لَيَقُولَنَّ﴾ وبين

البلاغة؛ لأنه يؤدي إلى أن العود إلى لفظها ليس بمفصح عن معناها، بل تناوله للمعنى المبهم، فوقعه بعد البيان عيسر، ومنهم من عدّ موضعين وهذه القراءة الثالثة^(١).

قوله: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾ اعتراض، قيل: هذا الاعتراض في غاية الجزالة؛ إذ يفيد أنهم يحسدونكم مما يصل إليكم من الخير، كأن لم يكن بينكم وبينهم مودة، وقلت: التحقيق فيه: أن قولهم: ﴿يَلَيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ طلب لما لا يمكن حصوله، وهذا القول منهم يشبه قول من فاته مصاحبة من كان يرافقه ويصل إليه منه المبرات فليس من ذلك، فكان قوله: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾ أي: مصاحبة، مؤكدا لهذا المعنى، وإلى هذا المعنى يُنظرُ قوله: «لأن المنافقين كانوا يوادون المؤمنين ويصادفونهم في الظاهر»، لكن إننا يحسن استعماله فيما إذا استعمل في مودة صافية ومحبة صادقة؛ إماما تلهفاً وتحسراً على قوات المحبوب ومصافاته، قال:

كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيس ولم يسمر بمكة سامر^(٢)

أو تعبيراً لمن نسي ذلك وانقلب إلى البغضاء والعداوة بعد تلك المصافاة. ولما لم يكن حال المنافقين من هذين الوصفين في شيء قال: «ككيف يوصفون بالمودة إلا على وجه العكس؟»، أي: الاستعارة التهكمية، قال الإمام: إنه تعالى حكى عن هذا المنافق سروره وقت نكبة المسلمين، ثم أراد أن يحكي حزنه عند دولتهم بسبب أنه فاتته الغنيمة؛ فقبل أن يُتمَّ قوله: ﴿وَلَيْنَ أَصَبَكُمْ فَضَّلْ مِنْ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ...﴾ إلى قوله: ﴿يَلَيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ ألقى في البين قوله: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾، والمراد التعجب، كأنه تعالى يقول: انظروا إلى ما يقول هذا المنافق، كأنه ليس بينكم أيها المؤمنون وبينه مودة ولا مخالطة أصلاً^(٣).

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٥٣٣).

(٢) سبق نخرجه.

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٠: ١٣٩).

مفعوله؛ وهو ﴿يَلِيَّتِي﴾، والمعنى: كأن لم تتقدم له معكم مودة؛ لأن المنافقين كانوا يوادون المؤمنين ويصادقونهم في الظاهر، وإن كانوا يئنون لهم الغوائل في الباطن، والظاهر أنه تهكم؛ لأنهم كانوا أعدى عدو للمؤمنين وأشدّهم حسداً لهم، فكيف يوصفون بالمودة! إلا على وجه العكس؛ تهكماً بحالهم.

وقرى: (فأفوز) بالرفع عطفاً على ﴿كُنْتُ مَعَهُمْ﴾؛ لیتنظم الكون معهم. والفوز معنى التمني؛ فيكونا متمنين جميعاً، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، بمعنى: فأنا أفوز في ذلك الوقت.

[فَلْيَقْتُلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَنْ يُقْتَلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا * وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَنَا مِنَ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَنَا مِنَ لَدُنْكَ نَصِيرًا * الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي

الراغب: قيل: قوله: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنْ﴾ اعتراض متعلق بالجملة الأولى وتقديره: قال: قد أنعم الله عليّ إذ لم أكن معهم شهيداً، كأن لم تكن بينكم وبينه مودة؛ فأخر ذلك، وذلك مستقبح في العربية؛ فإنه لا يفصل بين بعض الجملة التي دخل في إثباتها، ويجوز أن يكون حكاية عنهم، أي: ليقولن لمن نبطهم: كأن لم تكن بينكم وبين محمد مودة؛ حيث لم يستعينوا بكم ثم يقولون: يا ليتني كنت معهم، فيكون القول الأول منهم إثارة للشر، والقول الثاني منهم إظهاراً للحسد، وقيل: في قوله: ﴿قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ﴾ منة منه على قومه من المنافقين؛ إذ نبطهم عن الخروج وأنه قد ظهر ثمرة نصيحته، وفي قوله: ﴿يَلِيَّتِي﴾ إيهاً للذين قالوا لهم: إن ذلك كان بإيثار الرسول لمن أخرجهم من دوزم. وفي الآيتين تشبيه على أن عامة الناس لا يعتدون إلا أعراض^(١) الدنيا^(٢).

(١) كذا في (ط)، وهو الموافق لما في «تفسير الراغب»، وفي غيرها من الأصول الخطية: «لأعراض»، وهو خطأ.

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٢٠).

سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَقْتُلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَتَلَبُّوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا ﴿٧٤-٧٦﴾

﴿يَشْتَرُونَ﴾: بمعنى يَشْتَرُونَ وَيَبِيعُونَ، قَالَ ابْنُ مُقْرَغٍ:

وَشَرَيْتُ بُرْدًا لَيْتَنِي مِنْ بَعْدِ بُرْدِ كَنْتُ هَامَهُ

قوله: ﴿يَشْتَرُونَ﴾ بمعنى: يَشْتَرُونَ وَيَبِيعُونَ) والفَاءُ في قوله: «فالذين يَشْتَرُونَ» تفصيلية، بدليل قوله: «والذين يَبِيعُونَ»، وقيل: هذا مبنيٌّ على جواز استعمال اللفظ المشترك في معنيين معًا، وهو مختلفٌ فيه، والجواب: أنَّ التفصيل مبنيٌّ على تفسير ﴿الَّذِينَ يَشْتَرُونَ﴾؛ فإذا عَبَّرَ به عن المُبْطِئِينَ كان بمعنى يَشْتَرُونَ، وإذا عَبَّرَ به عن الثَابِتِينَ المُخْلِصِينَ كان بمعنى يبيعون، وهذا يَدُورُ على معنى الفَاءِ في قوله: ﴿فَلْيُقَاتِلْ﴾؛ إن جُعِلَتْ للتعقيبِ رَجَعَ المعنى إلى يَشْتَرُونَ؛ لأنَّها رابطةٌ لهذا المعنى بقوله: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾ الآية، فيكونُ تعبيرًا لهم بما يفعلون من النِّفَاقِ والشَّيْطِ، وذلك مِنْ وَضَعِ قوله: ﴿الَّذِينَ يَشْتَرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾ مَوْضِعِ الضَّمِيرِ، يعني: هَلَا قَاتَلَ هَؤُلَاءِ المُبْطِئُونَ الَّذِينَ آثَرُوا الحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الآخِرَةِ! وإليه الإِشَارَةُ بقوله: «وُعِظُوا بِأَنْ يُغَيِّرُوا مَا بِهِم مِنَ النِّفَاقِ».

وإن جُعِلَتْ جَزَاءً لَشَرْطِ مَحْدُوفٍ فالمعنى راجعٌ على يبيعون؛ فإنه تعالى لَمَّا حَرَّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ بقوله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا خَدُّوا حُدْرَكُمْ فَأَنْفِرُوا فَبَاتُوا وَانْفِرُوا جَمِيعًا﴾ أتى بِذِكْرِ الْمُنَافِقِينَ الْمُبْطِئِينَ، فقال: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿فَلْيُقَاتِلْ﴾؛ لثَلَا يُؤَثِّرَ فِيهِمْ تَشْيِيطُهُمْ، يعني: إن صَدَّ هَؤُلَاءِ عَنِ الْقِتَالِ لَمَرَضٍ فِي قُلُوبِهِمْ وَضَعْفٍ فِي نِيَّاتِهِمْ فَقَاتَلُوا أَنْتُمْ أَيُّهَا الْمُخْلِصُونَ، فَوَضَعَ مَوْضِعَهُ: ﴿الَّذِينَ يَشْتَرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾ لِلإِشْعَارِ بِالْعِلِّيَّةِ، يعني: إن صَدَّ هَؤُلَاءِ الْمُبْطِئُونَ فَلْيُقَاتِلِ الْبَدَالُونَ أَنْفُسَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، الَّذِينَ آثَرُوا الحَيَاةَ البَاقِيَةَ عَلَى هَذِهِ الفَانِيَةِ، وَاسْتَبْشَرُوا بِمَا يَحْصُلُ لَهُمْ مِنَ الفَوْزِ بِالرَّبِّحِ العَظِيمِ عَلَى بَيْعِهِمْ أَنْفُسَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ﴿فَاسْتَبَشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ﴾ [التوبة: ١١١]، وقوله: ﴿وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ﴾ [النساء: ٧٤] تذييلٌ؛ لأنه تأكيدٌ للتحريض.

قوله: (وَشَرَيْتُ بُرْدًا) البيت، بعده:

فالذين يَشْتَرُونَ الحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ هم المَبْطُثُونَ، وُعِظُوا بِأَن يَغَيِّرُوا مَا بِهِمْ مِنَ النِّفَاقِ، وَيُحْلِصُوا الإِيمَانَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَيَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَقَّ الجِهَادِ؛ وَالَّذِينَ يَبِيعُونَ هم المؤمنونَ الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الأَجَلَ عَلَى العَاجِلَةِ وَيَسْتَبَدِّلُونَهَا بِهَا، وَالْمَعْنَى: إِنَّ صَدَّ الَّذِينَ مَرِضَتْ قُلُوبُهُمْ وَضَعُفَتْ نِيَّتُهُمْ عَنِ القِتَالِ فَلْيُقَاتِلِ الثَّابِتُونَ المُخْلِصُونَ. وَوَعَدَ المَقَاتِلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ظَافِرًا أَوْ مَظْفُورًا بِهِ إِيْتَاءَ الأَجْرِ العَظِيمِ عَلَى اجْتِهَادِهِ فِي إِعْزَازِ دِينِ اللَّهِ. ﴿وَالْمُسْتَضْعَفِينَ﴾: فِيهِ وَجْهَانِ: أَن يَكُونَ مَجْرُورًا عَطْفًا عَلَى ﴿سَبِيلِ اللَّهِ﴾ أَي: فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَفِي خَلَاصِ المُسْتَضْعَفِينَ؛ وَمَنْصُوبًا عَلَى الإِخْتِصَاصِ، يَعْنِي: وَأَخْتَصُّ مِنَ سَبِيلِ اللَّهِ خَلَاصَ المُسْتَضْعَفِينَ؛ لِأَنَّ سَبِيلَ اللَّهِ عَامٌّ فِي كُلِّ خَيْرٍ، وَخَلَاصُ المُسْتَضْعَفِينَ مِنَ المُسْلِمِينَ مِنَ الأَيْدِي الكُفَّارِ مِنَ أعْظَمِ الخَيْرِ وَأَخْصَهُ. وَالمُسْتَضْعَفُونَ: هم الَّذِينَ أَسْلَمُوا بِمَكَّةَ، وَصَدَّهُم المُشْرِكُونَ عَنِ الهِجْرَةِ؛ فَبَقُوا بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ مُسْتَدَلِّينَ مُسْتَضْعَفِينَ يَلْقَوْنَ مِنْهُم الأَذَى الشَّدِيدَ؛ فَكَانُوا يَدْعُونَ اللَّهَ بِالْخَلَاصِ وَيَسْتَنْصِرُونَهُ، فَيَسَّرَ اللَّهُ لِبَعْضِهِم الخُرُوجَ إِلَى المَدِينَةِ، وَبَقِيَ بَعْضُهُمْ إِلَى الفَتْحِ حَتَّى جَعَلَ اللَّهُ لَهُمْ مِنْ لَدُنْهِ خَيْرَ وِليٍّ وَنَاصِرٍ؛ وَهُوَ مُحَمَّدٌ ﷺ، فَتَوَلَّاهُمْ أَحْسَنَ التَّوَلَّى، وَنَصَرَهم أَقْوَى النِّصْرِ، وَلَمَّا خَرَجَ اسْتَعْمَلَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ عَتَّابَ بْنَ أُسَيْدٍ،

هَامَةٌ تَشْكُو الصَّدى بَيْنَ المُشَقَّرِ وَاليَمَامَةِ (١)

وَبِرْدًا: اسْمُ غَلامِ القَاتِلِ، بَاعَهُ فَندِمَ عَلَى بَيْعِهِ فَتَمَنَّى المَوْتَ؛ لِأَنَّ الهَامَةَ عِنْدَهُمْ عِبَارَةٌ عَنِ المَوْتِ، وَمِنْ رَعَايَتِهِمْ أَنَّ عِظَامَ المَيْتَةِ تَصِيرُ هَامَةً وَتَطِيرُ، وَأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا قُتِلَ خَرَجَتْ رُوحُهُ (٢) مِنْ رَأْسِهِ فَتَصِيحُ: وَافِلَاتَاهُ؛ إِذَا لَمْ يُطَلَّبْ نَأْرُهُ وَأُخِذَ دَيْتُهُ، وَالصَّدى: العَطَشُ، المُشَقَّرُ وَاليَمَامَةُ: مَوْضِعَانِ.

قَوْلُهُ: (وَنَصَرَهم أَقْوَى النِّصْرِ). قَالَ المَصْنُفُ: لَمَّا صَبَرُوا جَاءَ بِالمُهَاجِرِينَ إِلَيْهِمُ الحُسَيْنَ صَبْرِهِمْ، قَالَ:

(١) ليزيد بن مفرغ الحميري في «ديوانه» ص ٢١٣.

(٢) قوله: «روحه» سقط من (م) و(ص).

فَرَأَوْا مِنْهُ الْوَلَايَةَ وَالنَّصْرَةَ كَمَا أَرَادُوا. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَانَ يَنْصُرُ الضَّعِيفَ مِنَ الْقَوِيِّ، حَتَّى كَانُوا أَعَزَّ بِهَا مِنَ الظَّلْمَةِ. فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ ذَكَرَ الْوَلَدَانَ؟ قُلْتَ: تَسْجِيلًا بِإِفْرَاطٍ ظُلْمِهِمْ؛ حَيْثُ بَلَغَ أَذَاهُمْ الْوَلَدَانَ غَيْرَ الْمَكْلُوفِينَ؛ إِرْغَامًا لِأَبَائِهِمْ وَأُمَّهَاتِهِمْ، وَمَبْغِضَةً لَهُمْ لِمَكَانِهِمْ، وَلِأَنَّ الْمُسْتَضْعَفِينَ كَانُوا يُشْرِكُونَ صِبْيَانَهُمْ فِي دُعَائِهِمْ؛ اسْتِزْنَا لِرَحْمَةِ اللَّهِ بِدُعَاءِ صِغَارِهِمُ الَّذِينَ لَمْ يَذُنُبُوا، كَمَا فَعَلَ قَوْمُ يُونُسَ، وَكَمَا وَرَدَتِ السَّنَةُ بِإِخْرَاجِهِمْ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: كُنْتُ أَنَا وَأُمِّي مِنَ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ النِّسَاءِ وَالْوَلَدَانَ. وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِالرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ: الْأَحْرَارُ وَالْحَرَائِرُ، وَبِالْوَلَدَانَ: الْعَبِيدُ وَالْإِمَاءُ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ وَالْأُمَّةَ يُقَالُ لَهَا: الْوَالِدُ وَالْوَالِدَةُ. وَقِيلَ لِلْوَلَدَانَ وَالْوَالِدَةَ: الْوَلَدَانَ؛ لِتَغْلِيْبِ الذَّكَورِ عَلَى الْإِنَاثِ، كَمَا يُقَالُ: الْآبَاءُ وَالْإِخْوَةُ. فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ ذُكِّرَ الظَّالِمُ وَمَوْصُوفُهُ مُؤْتَتْ؟ قُلْتَ: وَهُوَ وَصْفٌ لِلْقَرِيَةِ، إِلَّا أَنَّهُ مُسْنَدٌ إِلَى أَهْلِهَا، فَأَعْطِيَ إِعْرَابَ الْقَرِيَةِ؛

وَلَيْسَ الَّذِي يَتَّبِعُ الْوَيْلَ رَائِدًا كَمَنْ جَاءَهُ فِي دَارِهِ رَائِدُ الْوَيْلِ

قَوْلُهُ: (كَانَ يَنْصُرُ الضَّعِيفَ مِنَ الْقَوِيِّ)، وَقَدْ سَبَقَ أَنْ «نَصَرَ» إِذَا عُدِّيَ بِـ«مِنْ» كَانَ مُضْمَّنًا مَعْنَى انْتَقَمَ.

قَوْلُهُ: (إِرْغَامًا) نَصَبَ مَفْعُولٍ لَهُ؛ لِقَوْلِهِ: «بَلَغَ»، وَحَذَفَ اللَّامَ؛ لِأَنَّ «بَلَغَ أَذَاهُمْ» فِي مَعْنَى يُؤْذُونَ، فَيَكُونُ فِعْلًا لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمَعْلَلِ.

قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّ الْمُسْتَضْعَفِينَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: «تَسْجِيلًا»، وَإِنَّمَا جَاءَ بِاللَّامِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِعْلًا لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمَعْلَلِ الَّذِي هُوَ: ذُكِّرَ، الْمَحْذُوفِ لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ: «لِمَ ذَكَرَ الْوَلَدَانَ» لِأَجْلِ بَلُوغِ أَدَى الْمُشْرِكِينَ إِلَيْهِمْ أَيْضًا، «وَلِأَنَّهُمْ كَانُوا يُشْرِكُونَ صِبْيَانَهُمْ فِي دُعَائِهِمْ» يَعْنِي: أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا﴾ الْآيَةَ، وَقَعَ صِفَةً لِلْجَمْعِ فَوَجَبَ لِذَلِكَ أَنْ يَدْخُلُوا فِي الْحُكْمِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ اشْتِرَاكُ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْلُوفِ عَلَيْهِ فِي الْمُتَعَلِّقَاتِ؛ وَهَذَا قَالَ: «كَانُوا يُشْرِكُونَ صِبْيَانَهُمْ فِي دُعَائِهِمْ؛ اسْتِزْنَا لِرَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى».

قَوْلُهُ: (هُوَ وَصْفٌ لِلْقَرِيَةِ) قِيلَ: إِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ فِعْلًا لِنَفْسِ الْمَوْصُوفِ تَبَعَتْهُ فِي:

لأنه صفتها، وذكّر؛ لإسناده إلى الأهل، كما تقول: من هذه القرية التي ظلم أهلها، ولو أنّ فقيل: الظلمة أهلها؛ لجاز، لا لتأنيث الموصوف، ولكن لأن الأهل يُذكّر ويؤنث. فإن قلت: هل يجوز: من هذه القرية الظالمين أهلها؟ قلت: نعم، كما تقول: «التي ظلموا أهلها» على لغة من يقول: أكلوني البراغيث، ومنه: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣] رَغَبَ اللهُ الْمُؤْمِنِينَ تَرْغِيْبًا، وَشَجَّعَهُمْ تَشْجِيْعًا بِإِخْبَارِهِمْ أَنَّهُمْ إِنَّمَا

التذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، والتثنية والجمع والإفراد، والإعراب، وإذا كانت فعلاً لِمَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ لَمْ تَتَّبَعُهُ إِلَّا فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ وَالإِعْرَابِ، فَلَمَّا كَانَ الظَّالِمُ صِفَةً لِلْقُرْيَةِ، وَفَعَلَ مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهَا؛ تَبِعْتَهُ فِي الإِعْرَابِ وَالتَّعْرِيفِ وَلَمْ تَتَّبَعْهُ فِي التَّأْنِيثِ، وَذُكِّرَ لِتَذْكَرِ الْفَاعِلِ وَهُوَ الْأَصْلُ.

الانتصاف: هاهنا نكتة؛ وهي أَنَّ الظلمَ يُنسَبُ في القرآنِ إلى القريةِ مجازاً: ﴿وَكَانَ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ﴾ [الطلاق: ٨]، ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ﴾ [القصص: ٥٨]، ﴿قَرْيَةٌ كَانَتْ ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ﴾ [النحل: ١١٢]، وها هنا نُسِبَ الظلمُ إلى أهلها؛ إذ المرادُ مكة، فَرُفِعَتْ عَنْ نَسَبِ الظلمِ إليها^(١).

قوله: (رَغَبَ اللهُ الْمُؤْمِنِينَ تَرْغِيْبًا وَشَجَّعَهُمْ تَشْجِيْعًا) وذلك من ترتبِ حُكْمِ المَقَاتِلَةِ في قوله: ﴿فَقَاتِلُوا﴾ على الوصفين، أعني قوله: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ﴾، أي: من شأنِ المؤمنِ أن يُقاتِلوا في سبيلِ اللهِ فيكونُ اللهُ ناصِرَهُمْ ومُقَوِّيَهُمْ، ومن شأنِ الكفارِ أن يُقاتِلوا في سبيلِ الشيطانِ فناصرُهُم الشيطانُ، وإذا كان كذلك فأنتم أيها المؤمنون ما لكم لا تُقاتلونَ في سبيلِ الله، وفي شأنِ المستضعفينَ من الرجالِ والنساءِ والولدانِ؟ ولم تقاعدتم عن حَرْبِ حَزْبِ الشيطانِ مع قيامِ موجبِ الظفرِ وخذلانِ العدوِّ؟ وفي وَضْعِ المَظْهَرِ - وهو الشيطان - مَوْضِعِ المَضْمَرِ من غيرِ لفظه السابقِ وهو الطاغوت، وتعليلِ المقاتلةِ معه بقوله: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾: مَزِيدٌ تَهْيِيجٌ وَتَشْجِيْعٌ.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٥٣٥).

يقاتلون في سبيل الله، فهو وليهم وناصرهم، وأعداؤهم يقاتلون في سبيل الشيطان، فلا ولي لهم إلا الشيطان، وكيد الشيطان للمؤمنين إلى جنب كيد الله للكافرين أضعفُ شيءٍ وأوهنه.

[﴿الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ أَنْعَى وَلَا نُظَلِّمُونَ فَبَيِّنًا ﴾ [٧٧]

﴿كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ﴾، أي: كفوها عن القتال؛ وذلك أن المسلمين كانوا مكفوفين عن مقاتلة الكفار ما داموا بمكة، وكانوا يتمنون أن يؤذن لهم فيه، ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ بالمدينة كع فريق منهم؛ لا شكاً في الدين، ولا رغبة عنه، ولكن نفوراً من الإخطار

قوله: (كع فريق). النهاية: يُقال: كع الرجل عن الشيء يكع كعاً، فهو كاعٌ: إذا جبن عنه وأحجم، فإن قلت: هذا يدل على أن فريقاً ممن كانوا يتمنون أن يؤذن لهم في القتال ما جبنوا، بل ثبتوا وقصوا ما كان عليهم، وشكر الله سعيهم، فإذا ما معنى التوبخ والتعجب في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ﴾؟ كأنهم كانوا متجاوزين حد ما أمروا به مثل أولئك الفريق! قلت: نعم؛ إننا دخلوا في حكم أولئك لأنهم شاركوهم في طلب ما كفوا عنه، ودخلوا في زمرة الذين قيل فيهم: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١]، وإننا ذكر الفرقة التي جبت دون الأخرى للتعبير، وأنهم ما وفوا بما تمسوا من طلبتهم وترك الممتثلين بما كتبت عليهم؛ لأنهم وإن أخطوا في ذلك التمني، لكنهم صدقوا في ما عزم عليهم من القتال، فالأولون أخطوا خطئين، وهؤلاء خطأ واحداً.

والفاء في ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ فصيحة؛ إذ التقدير: ﴿الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾، كيف تمسوا القتال؟ فلما كتبت عليهم القتال جبن فريق منهم، وإليه الإشارة بقوله: «وكانوا يتمنون أن يؤذن لهم». وفي صلة الموصول - أعني قوله: ﴿الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ - معنى قوله: ﴿لَكَرَدِيكَرٍ وَلِي دِينٍ﴾ [الكافرون: ٦]، ولذلك قال: «كانوا مكفوفين عن قتال الكفار ما داموا بمكة».

بالأرواح، وخوفاً من الموت. ﴿كَخَشِيَةِ اللَّهِ﴾: من إضافة المصدرِ إلى المفعول. فإن قلتَ ما محلُّ ﴿كَخَشِيَةِ اللَّهِ﴾ من الإعراب؟ قلتُ: محلهُ النصبُ على الحالِ من الضميرِ في ﴿يَخْشَوْنَ﴾، أي: يخشونَ الناسَ مثلَ أهلِ خشيةِ الله، أي: مشبهينَ لأهلِ خشيةِ الله، ﴿أَوْ أَشَدَّ خَشِيَةً﴾ بمعنى: أو أشدَّ خشيةً من أهلِ خشيةِ الله. و﴿أَشَدَّ﴾ معطوفٌ على الحال. فإن قلتَ: لم عدلتَ عن الظاهرِ وهو كونهُ صفةً للمصدر، ولم تقدّر: يخشونُ خشيةً مثلَ خشيةِ الله، بمعنى: مثلَ ما يُخشى اللهُ؟ قلتُ: أبى ذلكَ قوله: ﴿أَوْ أَشَدَّ خَشِيَةً﴾؛ لأنه وما عطفَ عليه في حكمِ واحد، ولو قلتَ: يخشونَ الناسَ أشدَّ خشيةً لم يكن إلاّ حالاً عن ضميرِ الفرق، ولم ينتصبِ انتصابَ المصدر؛ لأنك لا تقول: خشيَ فلانٌ أشدَّ خشيةً، فتنصبُ «خشيةً»، وأنت تريدُ المصدر، إنما تقول: أشدَّ خشيةً فتجرُّها، وإذا نصبتَها لم يكن ﴿أَشَدَّ خَشِيَةً﴾ إلاّ عبارةً عن الفاعلِ حالاً منه، اللهم إلا أن تجعلَ

قوله: (أبى ذلكَ قوله: ﴿أَوْ أَشَدَّ خَشِيَةً﴾؛ لأنه وما عطفَ عليه في حكمِ واحد). قال ابنُ الحاجبِ في «الأمالي»: وفيه نظر، لم لا يجوزُ أن يكونَ ﴿أَشَدَّ﴾ منصوباً بفعلِ مضمرٍ دلَّ عليه ﴿يَخْشَوْنَ﴾ الأولُ؟ أي: يخشونَ الناسَ خشيةً مثلَ خشيةِ الله، أو يخشونَ الناسَ أشدَّ خشيةً، فتكونُ الكافُ نعتاً لمصدرٍ محذوف، و﴿أَشَدَّ﴾: حالاً، وهذا أولى؛ لأنها جرتِ الكافُ على ظاهرها، ولا يلزمُ ما ذكروه من أن المعطوفَ يُشاركُ المعطوفَ عليه في العامل؛ لأنَّ ذلكَ في المفرداتِ وهذه جُمْل، ولأنَّ قوله: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] لا يجوزُ فيه الحال، ولا يستقيمُ إلاّ على هذا، فينبغي أن يكونَ هذا مثله لموافقته في اللفظ^(١).

قوله: (لا تقول: خشيَ فلانٌ أشدَّ خشيةً، فتنصبُ «خشيةً»، وأنت تريدُ المصدر، إنما تقول: أشدَّ خشيةً فتجرُّها). قال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾: «أفعلُ» تُضافُ إلى ما بعدها إذا كان من جنسِ ما قبلها، كقولك: ذكركَ أشدُّ ذكركِ، ووجهك أحسنُ وجهي، أي: أشدُّ الأذكارِ وأحسنُ الوجوه، وإذا نصبتَ ما بعدها كان غيرَ الذي قبلها،

(١) «الأمالي» لابن الحاجب (١: ١٣٧).

الخشية خاشية وذات خشية، على قولهم: جَدَّ جَدُّهُ، فتزعم أن معناه: يخشون الناس خشيةً مثل خشية الله، أو: خشية أشدَّ خشية من خشية الله، ويجوزُ على هذا أن يكون محلُّ «أشد» مجرورًا عطفًا على «خشية الله»، تريد: كخشية الله أو كخشية أشدَّ خشيةً منها. ﴿لَوْلَا أَخَّرْنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾: استزادة في مدَّة الكفِّ، واستمهال إلى وقتٍ آخر، كقوله: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَقَ﴾ [المنافقون: ١٠].

﴿وَلَا تُظْلَمُونَ قَبِيلًا﴾ ولا تُنْقِصُونَ أدنى شيءٍ من أجوركم على مشاقِّ القتال، فلا ترغبوا عنه، وقرئ: (ولا يُظلمون) بالياء.

[﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّسَيَّدَةٍ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا﴾

كقولك: زيدٌ أفره عبداً، فالفراهة للبعد، لا لزيد، والمذكورُ قبلُ ﴿أَشَدُّ﴾ هو الذكْر، والذكْر لا يُدكّر حتى يُقال: الذكْرُ أشدُّ ذكراً، وإنما يُقال: أشدُّ ذكراً بالإضافة؛ لأن الثاني هو الأول. والذي قاله أبو عليٍّ وابنُ جنِّي وغيرهما: أنه جعلَ الذكْرَ ذاكراً على المجاز، كما يُقال: زيدٌ أشدُّ ذكراً من عمرو^(١).

وقال ابنُ الحاجب: إنَّ أفعالَ التفضيلِ إذا ذكِرَ بعده ما هو من جنسه وجبَ أن يكونَ محفوظاً؛ لأنَّ الغرضَ نسبةُ شيءٍ إلى شيءٍ اشترَكَ هو وهم في ذلك المعنى وزادَ عليهم، وهو في هذا مُخالفٌ لبابِ الإضافة من حيثُ إنه يجبُ إضافته إلى شيءٍ هو بعضُه، فالتقديرُ: يخشون الناسَ مُشبهينَ لأهلِ خشيةِ الله أو أشدَّ، ف﴿أَشَدُّ﴾ على هذا في موضعِ نصبٍ عطفًا على الكاف. ويجوزُ أن يكونَ: ﴿كَخَشْيَةِ اللَّهِ﴾ على ظاهرها: نعتاً لمصدرٍ محذوف، فيكونُ ﴿أَشَدُّ﴾ من بابِ قولهم: جَدَّ جَدُّهُ؛ لأنه جعلَ للخشيةِ خشيةً مبالغةً، فيكونُ ذكْرُ ﴿خَشِيَّةٍ﴾ بعدَ ﴿أَشَدِّ﴾ على معنى أنه للخشية^(٢).

قوله: (استزادة في مدَّة الكفِّ) يعني: في ﴿لَوْلَا﴾ معنى التمنيِّ والطلب، والمعنى: ليتنا أخرنا، فولدَ ﴿لَوْلَا﴾ معنى السؤال.

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٦٤).

(٢) «الأمالى» لابن الحاجب (١: ١٣٦-١٣٧).

هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ نُسِبْتَهُمْ سَيِّئَةً يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ قَالِ هَاتُوا الْقَوْمَ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا * مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَرِنَ اللَّهُ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَرِنَ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴿٧٨-٧٩﴾

قُرِي: (يدرككم) بالرفع، وقيل: هو على حذف الفاء؛ كأنه قيل: فيدرككم الموت، وشبهه بقول القائل:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

ويجوز أن يقال: حُجِلَ على ما يقع موقع ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾ وهو: أينما كنتم، كما حُجِلَ:

ولا ناعبٍ

على ما يقع موقع «ليسوا مصلحين»، وهو: ليسوا بمصلحين، فرفع كما رفع زهير:

قوله: (مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا). تمامه:

وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(١)

وفي رواية: سيان، واستشهد بأنه على تقدير حذف الفاء، أي: فالله يشكرها.

قوله: (وهو: أينما كنتم) فإن الشرط إذا وقع ماضياً يجوز في الجزاء الرفع والجزم؛ وإنما جاز الرفع لأن العامل لسا لم يعمل (في القريب منه فلأن لا يعمل) في البعيد أولى.

قوله: (كما حُجِلَ: ولا ناعبٍ) أي: في قول الشاعر:

مِثائِمُ لِسِوَا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةٌ وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا^(٢)

«ولا ناعبٍ»: عطف على محل «مصلحين»؛ إذ التقدير: ليسوا بمصلحين، فإنه يومهم أن الباء في «بمصلحين» موجودة، ثم عطف عليه مجروراً.

(١) اختُلفَ في قائله، فقيل: لحسان بن ثابت كما في «الكتاب» لسيبويه (٣: ٦٥)، وقيل: لكعب بن مالك الأنصاري كما في «مشاهد الإنصاف» (١: ٥٣٧).

(٢) للفرزدق في «ديوانه» ص ١٢٣. وقيل غير ذلك.

يقول: لا غائب مالي ولا حرم

قوله: (يقول: لا غائب مالي ولا حرم)، أوله:

وإن أتاه خليل يوم مسألة

قبله:

هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوًا ويظلم أحيانًا فينظلم^(١)

الخليل: الفقير، والخلّة: الحاجة والفقير، أي: محتاج مختل، ويوم مسألة، أي: حاجة، قائله: زهير يمدح هرم بن سنان، يقول: لا يعتل إذا أتاه الخليل وسأله من ماله بعلة حتى يجرمه، بل يقول: لا غائب مالي بل هو حاضر، ولا حرم أي: لا جرمان لك مني، رفع «يقول» وهو جزاء الشرط لما ذكرنا. وقد خالف هاهنا ما ذكره في آل عمران عند قوله: ﴿وَمَا عَمِلْتَ مِنْ شَوْءٍ تَوَدُّ﴾ [آل عمران: ٣٠] قال: لا يصح أن تكون «ما» شرطية، لارتفاع ﴿تَوَدُّ﴾^(٢)، ولم يجعل هنا رفع ﴿يُدْرِكُكُمْ﴾ مانعًا على أنه أول الشرط بالماضي.

الانتصاف: في قوله: «محل على ما يقع موقع ﴿أَيِنَّمَا كُوتُوا﴾ وهو: أينما كنتم» نظر، أمّا «ولا ناعب» فلأن الباء اطرّد دخولها في خير «ليس» توطئة فجاز الحمل عليه. وأمّا تقدير ﴿أَيِنَّمَا﴾ في معنى كلام آخر يرتفع معه ﴿يُدْرِكُكُمْ﴾ فلم يشتهر ولم يوجد له نظير، وبيت زهير محمول بنقل سبويه على التقديم والتأخير^(٣)، أي: يقول: لا غائب مالي ولا حرم إن أتاه خليل، كقول الشاعر:

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تُصرع^(٤)

فليس من قبيل: ولا ناعب^(٥).

(١) لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه» ص ٨١.

(٢) انظر: «الكشاف» (٤: ٧٧).

(٣) «الكتاب» لسبويه (٣: ٦٦).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٥٣٧).

وهو قولٌ نَحْوِيٌّ سِيوِيٌّ. ويجوزُ أن يتصلَ بقوله: ﴿وَلَا تُظَلِّمُونَ فِتْيَانًا﴾، أي: ولا تُنْقِصُونَ شَيْئًا مِمَّا كُتِبَ مِنْ آجَالِكُمْ، أي: تكونوا في ملاحِمِ حُرُوبٍ أو غَيْرِهَا،

قوله: (أي: ولا تُنْقِصُونَ شَيْئًا مِمَّا كُتِبَ مِنْ آجَالِكُمْ، أي: تكونوا في ملاحِمِ حُرُوبٍ أو غَيْرِهَا)، فعلى هذا: «أين»: ظَرَفٌ ﴿لَا يُظَلِّمُونَ﴾، و﴿يُدْرِكُكُمْ﴾: استئناف، وعلى الأول: ﴿أَيْنَمَا﴾: شَرْطٌ، وجزاؤه ﴿يُدْرِكُكُمْ﴾، والجُمْلَةُ استئنافية.

الانتصاف: هذا حُجَّةٌ واضحةٌ عليه في أن القتلَ في المعركة لا يُعَارِضُ الأجلَ المقدَّرَ^(١).

وقلتُ: قد مضى في آلِ عِمْرَانَ عندَ قوله تعالى: ﴿فَادْرَأُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ١٦٨] بيانٌ مذهبه^(٢)، وهو أنهم دَفَعُوا القتلَ عن أَنْفُسِهِمْ بالقيود، وعلى هذا التفسيرِ قوله: ﴿يُدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ﴾ تقريرٌ لمعنى قوله: ﴿وَلَا تُظَلِّمُونَ فِتْيَانًا﴾ [النساء: ٧٧]، على طريقة الطَّرِدِ والعكس؛ لأنَّ منطوقَ الأولِ على هذا التفسيرِ: أن آجالكم مُقدَّرَةٌ لا تُنْقِصُ وإن أَقْحَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ في الأخطار، ومفهومُه: أنها لا تَزِيدُ وإن أَحْصَيْتُمُوهَا في بروجِ مَشِيدَةٍ الأقطارِ، وبالعكسِ في قوله: ﴿يُدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ﴾، فمعنى قوله: ﴿قُلْ مَنْعٌ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٧٧] على هذا أن التمتعَ في الدنيا إنما يكونُ في أزمَةِ قلائِلٍ، وقوله: ﴿وَلَا تُظَلِّمُونَ فِتْيَانًا﴾ تميمٌ له. عَلِمَ مِنَ الأولِ أَنَّ الحَيَاةَ فِي وَشِكِ الزَّوَالِ، وَمِنَ الثَّانِي أَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ مُقدَّرَةُ الآجَالِ، والجُمْلَتَانِ جوابٌ عن قولهم: ﴿لَوْ لَا أَخَّرْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾. وقريبٌ منه قوله تعالى: ﴿قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْفِرَارُ إِنْ فَرَرْتُمْ مِنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ وَإِذًا لَا تَمْنَعُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ١٦]، وعلى أن يَتِمَّ الكلامُ عندَ قوله: ﴿وَلَا تُظَلِّمُونَ فِتْيَانًا﴾. قوله: ﴿قُلْ مَنْعٌ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ جاء على عمومِه، والمرادُ من قوله: ﴿وَلَا تُظَلِّمُونَ فِتْيَانًا﴾، لا يُنْقِصُ مِنْ سَعِيكُمْ فِي نُصْرَةِ الدِّينِ وَسَائِرِ أَعْمَالِكُمْ، ويكونُ قوله: ﴿قُلْ مَنْعٌ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ رَدْعًا لَهُمْ عَلَى جُبْنِهِمْ وَخَوْفِهِمْ مِنَ النَّاسِ لِمَحَبَّةِ الدُّنْيَا، والركونِ إِلَى حُطَامِهَا، وإيثارِهَا عَلَى الجهادِ الَّذِي هُوَ الحَيَاةُ الأُخْرَوِيَّةُ، وَهُوَ كالتمهيدِ للجوابِ، يعني: ﴿أَيْنَمَا كُنْتُمْ يُدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ﴾، وهو استئنافٌ لبيانِ أَنَّ جُبْنَهُمْ وَخَوْفَهُمْ مِنَ النَّاسِ لا يَنْفَعُهُمُ البتَّةَ؛ لأنَّ الآجالَ مُقدَّرَةٌ، لا يَنْفَعُ الحَدْرُ إِذَا جَاءَ القَدْرُ.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٥٣٧).

(٢) «الكشاف» (٤: ٣٣٩).

ثم ابتدأ قوله: ﴿يُدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ﴾، والوقف على هذا الوجه على ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾.

والبروج: الحصون. ﴿مُشِيدَةٍ﴾: مُرْفَعَةٌ. وقُرئ: (مَشِيدَةٌ) من شَادَ القصرَ إذا رفعه، أو طلاه بالشيد وهو الحص. وقرأ نَعِيمٌ بِنُ مَيْسِرَةٍ: (مُشِيدَةٌ) بكسر الياء؛ وصفاً لها بفعلٍ فاعليها، مجازاً كما قالوا: قصيدةٌ شاعرة، وإنما الشاعرُ قارِضُها.
السيئةُ تقَعُ على البليّةِ والمعصية، والحسنةُ على النعمةِ والطاعة،

قوله: (والبروج: الحصون. ﴿مُشِيدَةٍ﴾: مرفعة). الراغب: البروج: القصور، وسُمي بروج النجوم لمنازلها المختصة بها، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ﴾ يصح أن يراد بها بروج في الأرض، وتكون إشارة إلى ما قال الشاعر:

ولو كنتُ في عُمدانٍ يخرسُ بابهُ أراجيلُ أخبوشٍ وأسودُ ألفِ
إذا لآتتني حيث كنتُ منيتي يحثُّ بها هادٍ لإثري قائفٌ^(١)

وأن يرادَ بها (بروج النجوم)، ويكون لفظُ المُشِيدَةِ فيها على سبيلِ الاستعارة، وتكون الإشارةُ بالمعنى إلى نحوِ ما قال زهير:

ومن هابَ أسبابَ المنايا يتلنُّه ولو نالَ أسبابَ السماءِ بسَلْمٍ^(٢)

قوله: (السيئةُ تقَعُ على البليّةِ والمعصية، والحسنةُ على النعمةِ والطاعة). الراغب: الحسنَةُ والسيئةُ من الألفاظِ المشتركة؛ كـ«الحيوان» الذي يقعُ على الإنسانِ والفرسِ والحمارِ^(٣)، أو من الأسماءِ المختلفةِ كالعين، ولو أن قائلًا قال: الحيوانُ متكلمٌ، والحيوانُ غيرُ متكلمٌ، وأرادَ بالأولِ الإنسانَ، وبالثاني الفرسَ والحمارَ؛ لم يكن مُناقضًا؛ وكذا إذا قيل: العينُ في الوجهِ، والعينُ ليس في الوجهِ، وأريدَ بالأولى الجارحة، وبالثانية عينُ الميزانِ أو السحابِ، وكذلك

(١) البيتان لثعلبة بن عمرو العبدي. انظر: «المفضليات» ص ٥١.

(٢) «مفردات القرآن» ص ١١٥. والبيتُ المذكور لزهير في «ديوانه» ص ٣٢.

(٣) «مفردات القرآن» ص ٢٣٥.

الآية: إذا أُرِيدَ بِالْحَسَنَةِ وَالسَّيِّئَةِ فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ غَيْرُ الَّذِي أُرِيدَ بِهَا فِي الْآيَةِ الْأُولَى (١). وقلتُ: وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: لَمَّا عَقَّبَ ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ﴾ بقوله: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمْ الْمَوْتُ﴾ نَاسَبَ أَنْ تُحْمَلَ الْحَسَنَةُ الْأُولَى عَلَى النِّعْمَةِ، وَالسَّيِّئَةُ عَلَى الْبَلِيَّةِ، وَلَمَّا أُرْدَفَ قَوْلُهُ: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ بقوله: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ نَاسَبَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّكْلِيفِ مِنَ الْمَعْصِيَةِ وَالطَّاعَةِ؛ وَلِذَلِكَ غَيَّرَ الْعِبَارَةَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ﴾ وقوله: ﴿مَا أَصَابَكَ﴾.

قال الراغب: فإن قيل: ما الفرقُ بين قولك: هذا من عند الله، وهذا من الله؛ حتى قال في الأول: ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ وقال في الثاني: ﴿فَرِنَ اللَّهُ﴾؟ قيل: إن قوله: من عند الله أعم؛ فإنه قد يُقَالُ فيما كان يَرْضَاهُ وَيَسْخَطُهُ، وفيما يَحْضُلُ، وقد أَمَرَ بِهِ وَنَهَى، ولا يُقَالُ: هُوَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا فيما كان يَرْضَاهُ وَيَأْمُرُهُ، وبهذا النظرِ قال عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ أَصَبْتَ فَمِنَ اللَّهِ، وَإِنْ أَخْطَأْتَ فَمِنَ الشَّيْطَانِ (٢). فالنفسُ المذكورةُ هاهنا هي المذكورةُ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، ومقتضى الآية كقوله: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا﴾ [الفصص: ٨٩]، وقوله: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ الآية [الفصص: ٩٠] (٣).

فإن قيل: إذا كان معنى الآية على ما ذكرتُ في أنه أُرِيدَ بِهِ الثَّوَابُ وَالْعِقَابُ؛ فَهَلَّا قَالَ: مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ وَسَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ، إِذَا كَانَ مَقْتَضَى ثَوَابِهِ وَعِقَابِهِ فَعَلَّ الْعَبْدُ؟ قيل: إِنَّمَا نَسَبَ اللَّهُ تَعَالَى الْحَسَنَةَ إِلَى نَفْسِهِ فِي الثَّوَابِ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُ سَبَبُ الْحَيْرَاتِ، وَلَوْلَاهُ لَمَّا حَصَلَ بِوَجْهِهِ، فَإِنَّهُ يَكْسِبُهُ الْعَبْدُ بِإِرَادَةٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمْرٍ وَحْتٌ وَتَوْفِيقٍ، وَأَمَّا السَّيِّئَةُ وَإِنْ كَانَتْ بِإِرَادَةٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فَلَيْسَ بِأَمْرٍ مِنْهُ وَلَا حَتٌّ وَلَا تَوْفِيقٍ، وَمَعَ ذَلِكَ أَدَبَ بِذَلِكَ عِبَادَهُ لِيُرَاعُوا فِيهَا يَتَأَهُمْ مِنْ نِعْمَتِهِ عَلَيْهِمْ وَيَنْسُبُوا الْحَسَنَاتِ إِلَيْهِ وَيَعْلَمُوا أَنَّهُ سَبَبُ كُلِّ خَيْرٍ

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٣٤).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٨٤٨٣) وأبو داود (٢١١٨) وغيرهما من كلام ابن مسعود في

حديث بَرُوعِ بِنْتِ وَاشِقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، و«تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٣٧).

(٣) من قوله: «ومقتضى الآية» إلى هنا ساقط من (ط) و(ص) و(غ).

آت، وأنه لولاه لَمَا حَصَلَ منها شيء، وعلى هذا قولُ عليٍّ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ: لَا تَحْشَرُ إِلَّا ذَنْبَكَ، وَلَا تَرْجُ إِلَّا رَبَّكَ، وقال القاضي: الْآيَاتَانِ كَمَا تَرَى لَا حُجَّةَ لَنَا فِيهَا وَلَا لِلْمَعْتَزِلَةِ^(١).

وأما الإمامُ فقد أَطْنَبَ فِيهِ كُلَّ الْإِطْنَابِ بِتَعْدِيدِ الْأَقْوَالِ وَالتَّرَاجِيحِ، فَاخْتَارَ مِنْهَا الْعُمُومَ، قَالَ: قَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ يَفِيدُ الْعُمُومَ فِي كُلِّ الْحَسَنَاتِ مِنَ النِّعَمِ وَالطَّاعَاتِ، ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ﴾ يَفِيدُ الْعُمُومَ فِي كُلِّ السَّيِّئَاتِ مِنَ الْبَلَايَا وَالْمَعَاصِي، ثُمَّ قَوْلُهُ: ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْجَمِيعَ مِنَ اللَّهِ، فَكَانَتِ الْآيَةُ دَالَّةً عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الطَّاعَاتِ وَالْمَعَاصِي مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ الْمَطْلُوبُ^(٢).

وما اخْتَارَهُ الْمَصْنُفُ مِنْ اخْتِصَاصِهَا بِالنِّعْمَةِ وَالْبَلِيَّةِ أَوْلَى، وَالْمَقَامُ لَهُ أَدْعَى، لَا سَبَبُ النَّزُولِ، وَلَفْظَةُ الْإِصَابَةِ إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ فِيمَا ذُكِرَ شَائِعًا ذَائِعًا، وَفِي الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ نَادِرًا، لَكِنْ يُشْكِلُ بِمَا أَنَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا نَفَى أَنْ تَكُونَ الْحَسَنَةُ وَالسَّيِّئَةُ الْمَخْصُوصَتَانِ مِنْ عِنْدِ غَيْرِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾، ثُمَّ أُثْبِتَ أَنَّ تِلْكَ الْحَسَنَةَ مِنَ اللَّهِ وَالسَّيِّئَةَ مِنْ نَفْسِ الْعَبْدِ، وَالتَّقْصِي^(٣) مِنْهُ إِنَّمَا يَحْصُلُ بَيَانِ فَائِدَةٍ ذُكِرَ ﴿عِنْدِ﴾، وَالتَّمْيِيزُ بِلَفْظَةِ ﴿هَذِهِ﴾، وَليستْ إِلَّا لِاسْتِقْلَالِ الْاِسْتِنَادِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: لَيْسَتْ هَذِهِ السَّيِّئَةُ الْمَشْخُوصَةُ إِلَّا مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِكَ وَمِنْ قَبْلِكَ، وَليستْ لِلَّهِ تَعَالَى فِيهَا قِضَاءٌ وَلَا قَدْرٌ، وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، أَي: بِغَيْرِ وَاِسْطَةِ تَعْلِيمِ مَعْلَمٍ، قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَسَكًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ١٠٩]: «تَمْنِيهِمْ ذَلِكَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ، وَمِنْ قَبْلِ شَهَوَاتِهِمْ، وَلَا مِنْ قَبْلِ التَّدْبِيرِ وَالْمَيْلِ مَعَ الْحَقِّ»، أَلَا تَرَى كَيْفَ أُثْبِتَ وَنَفَى، وَكَانَ يَلْزَمُ مِنْهُ تَعَدُّدُ الْخَالِقِ كَمَذْهَبِ الْمُجُوسِ؟

ولمَّا لم يَكُنْ قَصْدُ الْيَهُودِ فِي الْإِيرَادِ هَذَا - بَلْ مَا ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَضَافُوهَا إِلَيْكَ وَقَالُوا: هِيَ مِنْ عِنْدِكَ وَمَا كَانَتْ إِلَّا بِشَوْمِكَ» لَكِنْ لَزِمَ مِنْهُ ذَلِكَ - رَدَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ هَذَا الْمَوْدِيُّ الْإِلَازِمُ أَوَّلًا، لِكُونِهِ أَهَمُّ؛ لِأَنَّهُ ذَبَّ عَمَّا يَلْزَمُ نَسْبَتَهُ إِلَى

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٢٢).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٠: ١٤٥).

(٣) في (ط): «والتفصي» بالفاء.

اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الشَّرِكِ ظَاهِرًا، ثُمَّ وَبَّخَهُمْ وَعَنَّفَهُمْ حَيْثُ رَتَّبَ عَلَيْهِ بِالْفَاءِ قَوْلَهُ: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾، وجاء باسمِ الإشارةِ تَحْقِيرًا، وَخَصَّ الفقهَ بالذِّكْرِ تَسْجِيلًا عَلَيْهِمْ بَعْدَ الفِطْنَةِ، أَي: فَمَا هَؤُلَاءِ الجَهْلَةِ لَا يَفْطَنُونَ مَا يَتَفَوَّهُونَ مِنْ لُزومِ تَعَدُّدِ الخَالِقِ المُسْتَلزِمِ للشَّرِكِ المُؤدِّيِ إِلَى فسادِ العَالَمِ، ثُمَّ اسْتَوْفَى بِمَا هُوَ حَقِيقَةُ الجَوَابِ قَائِلًا: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ عَلَى الخِطَابِ العَامِّ، لِيَدْخُلُوا فِيهِ دُخُولًا أَوْلِيًّا مُشْتَمَلًا عَلَى نَوْعِ مِنَ الِاتِّفَاتِ، أَخْبَرَ عَنْهُمْ أَوْلَى عَلَى سَبِيلِ العَيْبَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا﴾، ثُمَّ جَعَلَهُمْ كَالْحَاضِرِينَ المُشَاهِدِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ﴾ نَعْيًا عَلَيْهِمْ سُوءَ مَقَالَتِهِمْ إِلَى غَيْرِهِمْ، ثُمَّ صَيَّرَهُمْ كَالْمُخَاطَبِينَ فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا أَصَابَكَ﴾ مُزِيدًا لِلتَّوْبِيخِ عَلَى مَا نَسَبُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِضَافَةِ الشُّؤْمِ إِلَيْهِ، وَأَبْرَزَ الجَوَابَ عَلَى صُورَةِ القَوْلِ بِالْمَوْجِبِ، قَرَّرَ أَوْلَى مَا أَرَادُوا مِنْ قَوْلِهِمْ، ثُمَّ كَرَّرَ إِلَى إِبْطَالِهِ وَقَلْعِهِ مِنْ سِنِّهِ، أَي: صَدَقَتْ أَيُّهَا القَائِلُ فِيمَا قَلْتِ: هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، لَكِنْ كَذَبْتَ فِيمَا زَعَمْتِ: هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ؛ بَلْ هُوَ مِنْ شُؤْمِ نَفْسِكَ الخَبِيثَةِ وَتَكْذِيبِكَ الحَقِّ الجَلِيِّ بِقَوْلِكَ: إِنَّ مُحَمَّدًا لَيْسَ بِمَبْعُوثٍ إِلَى الكَلِّ، وَإِنْ بَعَثْتَهُ مَخْتَصَمًا بِالعَرَبِ، فَظَهَرَ مِنْ هَذَا التَّقْرِيرِ اخْتِلَافُ جِهَتِي نَفْيِ المُشِيشَةِ وَإِثْبَاتِهَا مِنْ حَيْثُ الإِيجَادُ وَالسَّبَبُ، وَإِلَى الأَوَّلِ يُلْمِحُ قَوْلُهُ: «فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ يَبْسُطُ الأَرْزَاقَ وَيَقْبِضُهَا» وَإِلَى الثَّانِي بِقَوْلِهِ: «لَأَنَّكَ السَّبَبُ فِيهَا».

وَلَمَّا فَرَعَ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِنْ رَدِّ القَوْمِ فِي الأَمْرَيْنِ؛ شَرَعَ يُسَلِّي حَبِيبَهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ مِمَّا أَضَافُوا إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ السَّيْئَةَ بِسَبِّكَ وَمِنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّكَ لَسْتَ بِمَبْعُوثٍ إِلَى الكَلِّ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾، فَإِنَّهُ دَلَّ بِعِبَارَةِ النِّصِّ عَلَى مَا قَالَ المِصْنَفُ: «لَسْتَ بِرَسُولِ العَرَبِ وَحَدَّهُمْ، أَنْتَ رَسُولُ العَرَبِ وَالعَجَمِ»، وَدَلَّ بِإِشَارَتِهِ بِوَاسِطَةِ لَفْظِ الإِرْسَالِ وَالعَمُومِ وَإِثَارِ صِيغَةِ التَّعْظِيمِ وَخِطَابِ الرِّسُولِ عَلَى مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، يَعْنِي: كَيْفَ يُتَصَوَّرُ فِيهِ السُّوءُ؟ وَإِنَّهُ رَحْمَةٌ مُهْدَاةٌ لِلْعَالَمِينَ. وَكَفَى بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ عَلَى إِرَادَةِ التَّسْلِي، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِمَرَادِهِ مِنْ كَلَامِهِ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَبَلَوْنَهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٨].
 وقال: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْهِنُ بِهَا وَجْهًا كَالضَّيْفِ الْمُرْتَدِّ وَالسَّيِّئَاتِ تَصْبِيغٌ مِثْلُ حَمِئٍ مُرْتَدٍّ﴾ [هود: ١١٤] والمعنى: وإن تصبهم نعمة من
 خِصْبٍ ورِخَاءٍ نسبوا إلى الله، وإن تصبهم بليَّةٌ من قَحْطٍ وشِدَّةٍ أضافوها إليك،
 وقالوا: هي من عندك وما كانت إلا بشؤمك، كما حكى الله عن قوم موسى: ﴿وَإِنْ
 تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ يَظُنُّوا يُبْغَضُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ١٣١]، وعن قوم صالح: ﴿قَالُوا
 أَطْرَيْنَا بِكَ وَبِمَنْ مَعَكَ﴾ [النمل: ٤٧]. ورُوِيَ عن اليهود - لُعِنَتْ - أنها تشاءمت برسول
 اللّٰه؛ فقالوا: منذ دخل المدينة نقصت ثأرها، وغلت أسعارها، فردَّ الله عليهم بقوله:
 ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ ييسطُ الأرزاق ويقبضها على حسبِ المصالح. ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ
 حَدِيثَنَا﴾ فيعلموا أن الله هو الباسطُ القابض، وكلُّ ذلك صادرٌ عن حكمةٍ وصواب.

ثم قال: ﴿مَا أَصَابَكَ﴾ يا إنسان، خطاباً عاماً ﴿مِنْ حَسَنَةٍ﴾ أي: من نعمةٍ وإحسانٍ
 ﴿فَرِحَ اللَّهُ﴾: تفضلاً منه وإحساناً وامتناناً وامتحاناً، ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ﴾: من بليَّةٍ
 ومصيبةٍ ﴿فَرِحَ نَفْسِكَ﴾: لأنك السببُ فيها بما اكتسبت يدك، ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ
 مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠].

وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «ما من مسلم يصيبه وَصَبٌ ولا نَصَبٌ حتى الشوكةُ

قوله: (ثم قال تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ﴾ يا إنسان، خطاباً عاماً) يعني: أنه من بابِ قوله:

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا^(١)

أي: الخطابُ لعامة بحيث لا يختصُّ بأحدٍ دون أحد.

قوله: (وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «ما من مُسلم») الحديث من رواية البخاريِّ
 ومسلم وغيرهما، قالت: قال رسولُ اللّٰهِ ﷺ: «ما من مُصيبةٍ تُصيبُ المؤمنَ إلا كَفَرَ اللّٰهُ
 عنه بها، حتى الشوكةُ يُشاكهُ»^(٢).

(١) للمتنبى في «ديوانه» بشرح الواحدي ص ٢٦٦.

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٤٠) ومسلم (٢٥٧٢) وغيرهما.

يُشَاكُهَا، وَحَتَّى انْقِطَاعِ شِسْعِ نَعْلِهِ إِلَّا بَذَنْبٍ، وَمَا يَعْفُو اللَّهُ أَكْثَرَ».

﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾، أَي: رَسُولًا لِلنَّاسِ جَمِيعًا، لَسْتَ بِرَسُولِ الْعَرَبِ وَحَدَهُمْ،

الجوهري: شَاكَنِي الشُّوْكَةُ تُشَوِّكُنِي: إِذَا دَخَلْتَ فِي جَسَدِهِ.

قَوْلُهُ: (أَي: رَسُولًا لِلنَّاسِ جَمِيعًا) يَرِيدُ أَنْ تَقْدِيمَ ﴿لِلنَّاسِ﴾ عَلَى عَامِلِهِ وَهُوَ ﴿رَسُولًا﴾ يَفِيدُ فِي هَذَا الْمَقَامِ مَعْنَى الْقَضْرِ الْقَلْبِيِّ، وَبَيَانُهُ أَنَّ اللَّامَ فِي ﴿لِلنَّاسِ﴾ لِلِاسْتِغْرَاقِ، وَهُوَ فِي مَقَابِلَةِ الْبَعْضِ؛ لِأَنَّهُ رَدٌّ لَزَعْمِ الْيَهُودِ أَنَّهُ مَبْعُوثٌ إِلَى الْعَرَبِ خَاصَّةً دُونَ كُلِّ النَّاسِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «لَسْتَ بِرَسُولِ الْعَرَبِ وَحَدَهُمْ، أَنْتَ رَسُولُ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ» أَي: جَمِيعِ أَصْنَافِ النَّاسِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْقَضْرِ الْقَلْبِيِّ: رَدُّ الْمَخَاطَبِ إِلَى إِثْبَاتِ مَا يَنْفِيهِ، وَنَفْيِ مَا يُثْبِتُهُ مِنَ الْحُكْمِ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْقَائِلِينَ الْيَهُودَ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى لِمَا رَدَّ عَلَيْهِمْ مَا قَالُوهُ فِي حَقِّهِ ﷺ: ﴿وَإِنْ نَصَبْنَاهُمْ حَسَنَةً يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ نُنْصِبْنَاهُمْ سَيِّئَةً يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ﴾ بِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾^(١)، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ الْمَصْنُفِ: «رُويَ عَنِ الْيَهُودِ - لُعِنَتْ - أَنَّهَا تَشَاءُ مِنْ بَرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: مِنْذُ دَخَلَ الْمَدِينَةَ نَقَصَتْ نَهَارَهَا، فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾»، وَكَانَ ذَلِكَ أَمْرًا يَتَعَلَّقُ بِالْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ، أَتَى بَرَدٌ آخَرَ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ اسْتِطْرَادًا، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾.

وَأَمَّا أَوْسَرُ التَّعْرِيفِ الْاسْتِغْرَاقِيُّ عَلَى الْعَهْدِ وَالْجِنْسِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جُعِلَ لِلْعَهْدِ وَالْمَقَامِ فَقَدْ أَثْبَتَ بَعْثَهُ إِلَى بَعْضٍ دُونَ بَعْضٍ، وَإِذَا رَدَّ زَعْمَهُمْ أَنَّهُ لَمْ يُبْعَثْ إِلَيْهِمْ بَلْ بُعِثَ إِلَى الْعَرَبِ فَتَنَفَى بَعْثَهُ عَنِ الْعَرَبِ وَيَخْتَصُّ، وَهُوَ خُلْفٌ. وَأَمَّا الْجِنْسُ فَلَا يَصِحُّ أَيْضًا، لِأَنَّ الْكَلَامَ حَيْثُ دُمِيَ مَعَ جِنْسِ النَّاسِ وَجِنْسِ الْجِنِّ، وَلَا قَائِلٌ: إِنَّهُ لَمْ يُبْعَثْ إِلَى الْإِنْسِ بَلْ بُعِثَ إِلَى الْجِنِّ. وَأَمَّا قَضْرُ الْإِنْفِرَادِ فَلَا يَصِحُّ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَزْعُمُ أَحَدٌ مِنَ الْمُخَالِفِينَ أَنَّهُ بُعِثَ إِلَى الْجِنِّ وَالْإِنْسِ، فَيَرَدُّ أَنَّهُ مَخْتَصٌّ بِالْإِنْسِ.

قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: ﴿رَسُولًا﴾: حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ، أَي: ذَا رِسَالَةٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا، وَ﴿لِلنَّاسِ﴾ مُتَعَلِّقٌ بـ﴿أَرْسَلْنَا﴾^(٢).

(١) انظر: «معالم التنزيل» للبخاري (٢: ٢٥٢) و«أنوار التنزيل» للبيضاوي (٢: ٢٢١).

(٢) «التيان في إعراب القرآن» (١: ٣٧٥).

أَنْتَ رَسُولُ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ، كَقَوْلِهِ: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ [سبأ: ٢٨]،
﴿ قُلْ يَتَأَيَّمَهَا النَّاسُ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ [الأعراف: ١٥٨]. ﴿ وَكُنَّا بِاللَّهِ
شَهِيدًا ﴾ على ذلك، فما ينبغي لأحد أن يخرج من طاعتك واتباعك.

[﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴾ ٨٠]

﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾؛ لأنه لا يأمر إلا بما أمر الله به، ولا ينهى إلا
عما نهى الله عنه، فكانت طاعته في امتثال ما أمر به، والانتهاه عما نهى عنه طاعة الله.

وروي أنه قال: «من أحبني فقد أحب الله، ومن أطاعني فقد أطاع الله» فقال
المنافقون: ألا تسمعون إلى ما يقول هذا الرجل، لقد قارف الشرك وهو ينهى أن يُعبَدَ

وقال القاضي: ﴿رَسُولًا﴾: حالٌ قُصِدَ بها التأكيدُ إن عُلِّقَ الجارُ بالفعل، والتعميمُ إن
عُلِّقَ بها: رسولاً للناس^(١). وإنما اختار المصنّفُ هذا الوجهَ ليطابقَ المقامَ؛ لأنَّ الكلامَ معَ
اليهودِ كما سبق^(٢)؛ ولهذا استشهدَ بالآيتينِ الدالّتينِ على العمومِ، على أن يكونَ ﴿كَافَّةً﴾
صفةً مصدرٍ محذوفٍ، أي: إلّا رسالةً كافلةً عامةً مُحِيطةً بهم، وعلى أن يكونَ حالاً من الكافِ،
أي: جامعاً للناسِ في الإنذارِ على^(٣): وما أرسلناك إلّا كافاً للناسِ عن الكُفْرِ والمعاصي.

قوله: ﴿فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾؛ لأنه لا يأمر إلا بما أمر الله إلى آخره. هذا التعليلُ يُفيدُه
لفظُ ﴿الرَّسُولَ﴾؛ لأنه من وَضَعَ المَظْهَرَ موضعَ الضَّميرِ للإشعارِ بعِلِّيَّةِ إيجابِ الطاعةِ له،
يَدُلُّ عليه السِّياقُ وهو قوله: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾، والسِّياقُ وهو قوله: ﴿وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا
أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾، وكان من الظاهر: وَمَنْ تَوَلَّى فقد عصَى الله؛ لقوله: ﴿فَقَدْ أَطَاعَ
اللَّهَ﴾، فوَضَعَ مَوْضِعَهُ ﴿فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ لِيَدُلَّ على المبالغة؛ لأنَّ هذا الكلامَ إنَّما
يُخاطَبُ به مَنْ ظَنَّ أَنَّهُ حَفِيظٌ عليهم وعلى أن يردّهم من العِصيانِ إلى الطاعة، وهذا يُبَيِّنُ على
أنَّ القومَ قد أوغَلوا في العِصيانِ.

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٢٣).

(٢) من قوله: «وقال القاضي» ﴿رَسُولًا﴾ إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) في (ط): «لا على».

غيرُ الله، ما يريدُ هذا الرجلُ إلا أن تتخذَهُ ربًّا كما اتخذتِ النصراني عيسى؛ فنزلت.
﴿وَمَنْ تَوَلَّى﴾ عن الطاعةِ فأعرض عنه، ﴿فَمَا أَرْسَلْنَاكَ﴾ إلا نذيرًا لا حفيظًا
ومهيمنًا عليهم، تحفظُ عليهم أعمالهم، وتحاسبُهم عليها، وتعاقبُهم، كقولِهِ: ﴿وَمَا
أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: ١٠٧].

[﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَرُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ وَاللَّهُ
يَكْتُبُ مَا يُبَيِّنُونَ فَأَعْرَضَ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ ٨١]

﴿وَيَقُولُونَ﴾ إذا أمرتهم بشيء: ﴿طَاعَةٌ﴾ بالرفع، أي: أمرنا وشأنا طاعةً،
ويجوزُ النصبُ بمعنى: أطعناك طاعةً، وهذا من قولِ المرتسيم: سمعًا وطاعةً، وسمعُ
وطاعةً. ونحوه قولُ سيبويه: وسمعنا بعضَ العربِ الموثوقِ بهم يقالُ له: كيفَ
أصبحت؟ فيقول: حمدُ اللهِ وثناءٌ عليه، كأنه قال: أمري وشأني حمدُ الله، ولو نصبَ
حمدُ اللهِ وثناءٌ عليه كانَ على الفعلِ، والرفعُ يدلُّ على ثباتِ الطاعةِ واستقرارِها.

﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ﴾: زوّرت طائفةً وسوّت ﴿غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾ خلافَ ما قالت وما

قوله: (من قولِ المرتسيم). الأساس: ومن المجاز: رَسَمْتُ له أن يفعلَ كذا فارتسَمَه،
وأنا ارتسَمُ مَراسِمَكَ لا أتخطأها، ومنه: ارتسَمَ: إذا دَعَا، كأنه أخذَ بما رَسَمَ اللهُ له من
الالتجاءِ إليه.

قوله: (زوّرت طائفةً) يُروى بالراءِ والزاي بعدَ الواو، يقال: زوّرتُ في نفسي كلامًا
ثم قُلْتُهُ، أي: دَبَّرْتُ، ومنه قولُ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنه: زوّرتُ في نفسي كلامًا أقومُ به يومَ
السَّقِيفَةِ، فقامَ به أبو بكرٍ رَضِيَ اللهُ عنه^(١). ورواه أبو عُبَيْدَةَ^(٢) بتقديمِ الزاي على الراءِ،
وقد خُطِئَ، وليسَ بخطأ؛ لأنَّ المصنّفَ ذَكَرَهُ في «الفائق» في كتابِ الزاي^(٣)، في سَقِيفَةِ بني

(١) أخرجه البخاري (٦٨٢٩).

(٢) يعني مَعْمَرُ بنُ الْمُثَنَّى. سبقت ترجمته.

(٣) انظر: «الفائق في غريب الحديث» (٢: ١٣١).

أمرت به، أو خلاف ما قالت وما ضمنت من الطاعة؛ لأنهم أبطنوا الردَّ لا القبول، والعصيان لا الطاعة، وإنما ينافقون بما يقولون ويظهرون، والتبييت: إمّا من البيوتة؛ لأنه قضاء الأمر وتدييره بالليل، يقال: هذا أمرٌ بيّت بليل، وإمّا من أبيات الشعر؛ لأنّ الشاعر يدبرها ويسويها. ﴿وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّنُونَ﴾: يُثَبِّتُهُ فِي صَحَائِفِ أَعْمَالِهِمْ، ويُجَازِيهِمْ عَلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ الوَعِيدِ؛ أَوْ يَكْتُبُهُ فِي جَمَلَةٍ مَا يُوْحِي إِلَيْكَ، فَيَطْلَعُكَ عَلَى أَسْرَارِهِمْ، فَلَا يَحْسِبُوا أَنَّ إِبْطَاءَهُمْ يُغْنِي عَنْهُمْ. ﴿فَاعْرِضْ عَنْهُمْ﴾: وَلَا تَحَدِّثْ نَفْسَكَ بِالْإِنْتِقَامِ مِنْهُمْ، ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ فِي شَأْنِهِمْ، فَإِنَّ اللَّهَ يَكْفِيكَ مَعْرَتَهُمْ، وَيَنْتَقِمُ لَكَ مِنْهُمْ إِذَا قَوِيَ أَمْرُ الْإِسْلَامِ وَعَزَّ أَنْصَارُهُ. وَقُرِي: (بَيَّتَ طَائِفَةً) بِالْإِدْغَامِ وَتَذْكِيرِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ تَأْنِيثَ الطَائِفَةِ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ، وَلِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الْفَرِيقِ وَالْفَوْجِ.

[﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ ٨٢]

تدبر الأمر: تأملهُ والنظر في أدباره، وما يؤولُ إليه في عاقبته ومنتهاه، ثم استعمل

ساعِدَةً حِينَ اخْتَلَفَتِ الْأَنْصَارُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَمَا تَرَكَ شَيْئًا مِمَّا كُنْتُ زَوَّرْتُهُ، قَالَ أَبُو زَيْدٍ (١): كَلَامٌ مُرَوَّرٌ وَمُزَوَّقٌ أَي: مُحَسَّنٌ، وَقِيلَ: مُهَيِّئًا مَقْوًى. مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ: الزُّورُ: القُوَّةُ، وَلَيْسَ لَهُ زُورٌ، أَي: قُوَّةٌ رَأْيٍ (٢). وَفِي «النَّهَائَةِ» فِي بَابِ الزَّايِ: فِي حَدِيثِ عُمَرَ: كُنْتُ زَوَّرْتُ فِي نَفْسِي مَقَالَةَ، أَي: هَيَأْتُ وَأَصْلَحْتُ.

قوله: (معرتهم). النهاية: المعرة: الأمر القبيح المكروه والأذى، وهي مفعلة من العرّ، وأصل المعرة: موضع العرّ، وهو الجرب.

قوله: (وقري): «بَيَّتَ طَائِفَةً» بِالْإِدْغَامِ: قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَحَمَزَةٌ بِإِدْغَامِ التَّاءِ فِي الطَّاءِ، وَالباقون بفتح التاء من غير إدغام.

قوله: (تدبر الأمر: تأملهُ)، قال المصنّف: فِي قَوْلِهِ: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ الْآيَةَ،

(١) الأنصاري، سعيد بن أوس. سبقت ترجمته.

(٢) ذكره أبو عبيد في «غريب الحديث» (٣: ٢٤٢).

في كل تأمل، فمعنى تدبّر القرآن: تأمل معانيه وتبصّر ما فيه.

﴿لَوْجَدُوا فِيهِ آخِزًا كَثِيرًا﴾: لكان الكثير منه مختلفاً متناقضاً، قد تفاوتت نظمه وبلاغته ومعانيه، فكان بعضه بالغاً حدّ الإعجاز، وبعضه قاصراً عنه يمكن معارضته، وبعضه إخباراً بغيبٍ قد وافق المخبر عنه، وبعضه إخباراً مخالفاً للمخبر عنه، وبعضه دالاً على معنى صحيح عند علماء المعاني،

فوائد، منها: وجوب النظر في الحجاج والدلالات، وبطلان التقليد، وبطلان قول من يقول: القرآن لا يفهم المراد بظاهره، وبطلان قول من يقول^(١): إن المعارف الدينية ضرورية، وفيها الدلالة على صحة القياس، والدلالة على أن أفعال العباد ليست بخلق الله تعالى لوجود التناقض فيها، وفيه نظر.

الراغب: التدبّر: النظر في دبر الأمور وتأملها، وأصله من الدبر، ومنه الدبور، وقد يقال ذلك في تأمل الشيء بعد حصوله، ومعرفة خيره من شره، وصلاحه من فساده، كقولك: تدبّرت فيما فعل فلان فوجدته سديداً^(٢)، وإلى هذا نظر المصنّف في قوله: «ثم استعمل في كل تأمل».

قوله: (دالاً على معنى صحيح عند علماء المعاني). إننا خصّ علماء المعاني؛ لأنّ جُلّ التركيب التنزيليّ وارد لا على مقتضى الظاهر، فمن لم يبارس هذا العلم وما منح الفضل الإلهي من سلامة فطرة واستقامة طبيعة وشدة ذكاء وصفاء قريحة: بادّر إلى بيان الاختلاف وإظهار التناقض، وإذا نظر صاحبه إليه استنبط من ذلك الاختلاف معاني تُحرّق منها الأوهام وتسلّب بها العقول. قال السجاوندي: الاختلاف هو الذي يرجع به إليه عيب التناقض لا التجنس وبسط وجوه المعاني وتشعب الآراء في التفسير والتأويل، وهو برهان الكمال، واختلاف الجاهل فيه لا يؤثّر في كماله كما لم يصر كذباً بتكذيب الجاهلين، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَأَخْلَفَ فِيهِ﴾^(٣) [هود: ١١٠].

(١) قوله: «لا يفهم المراد بظاهره، وبطلان قول من يقول» سقط من (ص).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٤٨)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٣٠٧.

(٣) «عين المعاني» (٤: ١٢٥٣). وقول السجاوندي سقط من (ط).

وها نحن نبين لك بلسانهم ما تقتضيه الحال في هذا المقام؛ وهو أن «لو» لامتناع الشيء لامتناع غيره، فإذا دخلت على المثبت جعلته منفيًا وبالعكس، فإذا المعنى: ما وجدوا في القرآن اختلافًا كثيرًا؛ لأنه كان من عند الله، فمن ذهب إلى أن الوصف تخصيص وإثبات للحكم فيما عدا المذكور؛ التزم الاختلاف في القليل، لكن غير محل، كالناسخ والمنسوخ والمتشابه والعام والخاص ونحو ذلك. قلت: كلا، إنما يُذهبُ إلى ذلك إذا لم يوجد للتخصيص فائدة سواه، وهاهنا الكلام في قوم مخصوصين في شأن البلاغتين؛ لأنهم تُحدوا بهذا القرآن، وعجزوا عن الإتيان بمثله، ومع ذلك تقاعدوا عن الإيذان به، فأنكر عليهم، وقيل في حقهم: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ﴾ الآية، وفائدة الوصف: أن الواجب من حيث الظاهر أن يجدوا اختلافًا كثيرًا؛ لكونهم أكثر من حصي البطحاء ورمال الدهناء مع كونهم فرسان البلاغة لا يُشَقُّ غبارهم في ميدان الطراد مع تهالكهم وحزبهم على الدفع بإظهار الاختلاف، فلما لم يظفروا بشيء منه؛ عَلِمَ أن القرآن ليس من كلام البشر، بل هو من كلام خالق القوى والقدر، فوجب عليهم أن يتدبروا في ذلك، ويظفروا بالإيمان به، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بَاطِلًا﴾ [الإسراء: ٣١]. هذا وأما من جهة المعاني: فإن قولك: ما وجدوا في القرآن اختلافًا كثيرًا؛ فمن باب قوله: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَسِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨]، وقول الشاعر:

على لاجب لا يهتدى بمتارِه

فيحتمل أن لا يكون ثمة اختلافًا ولا كثرة، وأن يكون اختلافًا غير كثير؛ فدل على الأول اقتضاء المقام على ما سبق. ووجه آخر؛ وهو أن يكون في الكلام حذف، أي: يتغافلون، وهم الذين لا يصطلي بنارهم في المعرفة والفطنة، فلا يتفكرون في هذا القرآن وأنه من عند الله؛ إذ ليس فيه اختلاف قط، ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا، فما لهم لا يؤمنون به؟! فتكون الجملة الشرطية معطوفة على هذا المقدّر. والله أعلم^(١).

(١) من قوله: «وها نحن نبين» إلى هنا أثبتناه من (ط).

وبعضه دالاً على معنى فاسدٍ غير ملتئم، فلما تجاوب كلُّه بلاغةً مُعجِزةً فائتةً لقوى البلغاء، وتناصرَ صحةً معانٍ وصدقَ إخبار؛ عَلِمَ أنه ليسَ إلا من عندِ قادرٍ على ما لا يَقْدِرُ عليه غيره، عالمٌ بما لا يعلمه أحدٌ سواه. فإن قلت: أليسَ نحوُ قوله: ﴿فَإِذَا هِيَ تُعْبَانُ مُبِينٌ﴾ [الأعراف: ١٠٧]، ﴿كَأَنَّهُا جَانٌ﴾ [النمل: ١٠]؛ ﴿فَوَرَّيْكَ لَنَسْتَلَنَّهِنَّ أجمعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢]، ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْئَلُ عَنْ ذُنُوبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ﴾ [الرحمن: ٣٩]؛ من الاختلاف؟ قلت: ليسَ باختلافٍ عندَ المتدبرين.

قوله: (ليس باختلافٍ عندَ المتدبرين). قال على الأول: إنَّ العَصَا كانت عندَ انقلابِها حيَّةً صغيرةً، ثم تَزَايِدَ جِرْمُهَا حَتَّى صارت تُعْبَانًا، فالجانُّ أولُ حالِها والتُّعْبَانُ مآلُها، أو كانت في شَخْصِ التُّعْبَانِ وسُرْعَةِ حَرَكَةِ الجانِّ^(١). وعلى الثاني: إنَّ يومَ القيامةِ يومٌ طويلٌ، وفيه مَوَاطِنٌ، فيُسألونَ في مَوَاطِنَ ولا يُسألونَ في أُخَرَ^(٢).

الراغب: إنَّ للإنسانِ هاديتين: الشرعَ والعقلَ، أحدهما أصلٌ للآخر، فبيِّنَ تعالى أنَّ الذي أتاكم به من الشرع لو كان من عند غير الله لكان مقتضى العقلِ يُخالِفُه، فلما لم يوجد بينه وبين العقلِ مُنافاةٌ عَلِمَ أنه من عندِ الله، فإن قيل: فقد وَرَدَ في الشرعِ أشياءٌ يقتضي العقلُ خِلَافَها، قيل: كَلَّا، فإنَّ جميعَ ما وَرَدَ به الشرعُ لا يَنفَكُ من وجهين: إما شيءٌ يَحْكُمُ به العقلُ لكونه حَسَنًا، مثل: الاشتغالِ بعبادةِ الربِّ مطلقًا، أو يكونُ غيرَ مُهْتَدٍ إلى معرفته لا أنه يَسْتَقْبِحُه، فبيِّنَ الشرعُ حُسْنَه، وذلك كأعدادِ الصَّلواتِ وهَيئاتِها وأركانِها في كونِها عبادةً على وجهٍ دونَ وَجْهٍ، وأما أن يأتي الشرعُ بشيءٍ قد قَضَى العقلُ بكونه قبيحًا فليسَ بموجودٍ، وبعضُ الناسِ يُصَوِّرُ أشياءً يَنفِرُ الطَّبِيعُ منها، كعاداتٍ جاريةٍ أو اعتقاداتٍ فاسدةٍ؛ وذلك أنهم لم يُفَرِّقوا بينه وبين حُكْمِ العقلِ، وظنُّوا أنَّ حُكْمَ العقلِ حُكْمٌ بضدِّ الشرعِ كذَّبَحِ البهائمِ^(٣).

(١) انظر: «الكشاف» (١٠: ١٥٥).

(٢) المصدر السابق (١٥: ١٦٩).

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٤٩).

﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا * فَقَدْ لَبِثْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَأَتَّكِلَنَّ إِلَّا نَفْسَكَ وَحَرَضَ الْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكْفِكَ بِأَسْ أَلَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بِأَسَاوَأَشَدُّ تَنْكِيلًا ﴾ [٨٣-٨٤]

هم ناسٌ من ضَعْفَةِ المسلمين الذين لم تكن فيهم خبرةٌ بالأحوالِ ولا استبطانٌ

قوله: (هم ناسٌ من ضَعْفَةِ) أي: «هم» في ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ ﴾، وقوله: «كانوا إذا بلغهم» جملةٌ مبيِّنةٌ ومن ثم لم يجيء بالعاطف، فإن قلت: كيف اتصأل هذه الآية بما قبلها؟ قلت - والله أعلم -: إنه تعالى لما حرَّضَ المؤمنينَ على القتالِ بقوله: ﴿ فَلْيَقْتُلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ [النساء: ٧٤]، وزاد التحريضَ ثانيًا بقوله: ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ﴾ [النساء: ٧٥]، وترقى فيه ثالثًا إلى قوله: ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الْأَطْغُوتِ ﴾ [النساء: ٧٦]، ورَبَّعَ بالتعبيرِ لبعضِ مَنْ جَبَنَ عَنِ الْقِتَالِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وبألغَ في الردِّ عليه حتى بلغَ إلى أن قال: إِنَّ الْأَجَالَ مَقْدَرَةٌ وَالْحَدْرُ لَا يَزِيدُ فِي الْعُمُرِ، وَالِاقْتِحَامُ فِي الْمَهَالِكِ لَا يَنْقُصُ مِنْهُ، وَكَانَ حَدِيثًا مَنَاسِبًا لِلْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ، فَاسْتَطَرَّدَ ذَكَرَ الْمَنَافِقِينَ الْقَاتِلِينَ بِمَا يُنَافِي الْقَدْرَ، وَأَجَابَ عَنْهُمْ: أَنَّ الْكُلَّ بِقَضَائِهِ وَقَدْرِهِ، وَزَجَرَهُمْ وَنَسَبَهُمْ إِلَى الْجَهْلِ كَمَا سَبَقَ، ثُمَّ أَرشَدَهُمْ إِلَى التَّفَكُّرِ فِي النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي الْقُرْآنِ فِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ ﴾ [النساء: ٨٢] عاد إلى حديثِ الذين كَفَرُوا وَجَبَنُوا وَأَمَثَلَهُمْ، وَعَيَّرَهُمْ بِنَوْعِ آخَرَ حَيْثُ قَالَ: ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ﴾، وَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ حَدِيثِهِمْ كَرَّرَ إِلَى التَّحْرِيزِ فِي الْقِتَالِ قَائِلًا: ﴿ فَقَدْ لَبِثْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَأَتَّكِلَنَّ إِلَّا نَفْسَكَ ﴾ مَرِيدًا لِأَهَابِ الْمُؤْمِنِينَ؛ حَيْثُ خَصَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْخُطَابِ وَبِالْأَمْرِ بِالْقِتَالِ، وَخَتَمَ بِهِ أَمْرَ الْمُقَاتِلَةِ وَالْمَعَامَلَةِ مَعَ أَعْدَاءِ اللَّهِ، وَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ فِي شَرْعِ (١) آخَرَ، وَهُوَ حُسْنُ الْمَعَامَرَةِ مَعَ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ - وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا حُجِّبْتُمْ بِنَجِيَّةٍ ﴾ - جَعَلَ قَوْلَهُ: ﴿ مَنْ يَشْفَعْ شَفَعَةً حَسَنَةً ﴾

(١) في (ط): «مشرع».

للأمور، كانوا إذا بلغهم خبرٌ عن سرايا رسولِ الله ﷺ من أمنٍ وسلامة، أو خوفٍ وخللٍ ﴿أذَاعُوا بِهِ﴾، وكانت إذاعتهم مفسدة. ولو ردُّوا ذلك الخبرَ إلى رسولِ الله وإلى أولي الأمرِ منهم وهم كبارُ الصحابةِ البصراءِ بالأمور، أو الذين كانوا يؤمِّرونَ منهم؛ ﴿لَعَلِمَهُ﴾: لعلِمَ تديبَ ما أخبرُوا به ﴿الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ﴾: الذين يستخرجونَ تديبَهم بفظنهم وتجارِبهم، ومعرفتهم بأمورِ الحربِ ومكايدها. وقيل: كانوا يقفونَ من رسولِ الله وأولي الأمرِ على أمنٍ ووثوقٍ بالظهورِ على بعضِ الأعداء، أو على خوفٍ واستشعارٍ فيذيعونه، فيتشترُ فيبلغُ الأعداء، فتعودُ إذاعتهم مفسدة. ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ﴾ وفوضوه إليهم، وكانوا كأن لم يسمعوا؛ لعلِمَ الذين يستنبطونَ تديبَهم كيف يُدبُّرونَه وما يأتونَ ويدرونَ فيه؟ وقيل: كانوا يسمعونَ من أفواهِ المنافقينَ شيئاً من الخبرِ عن السرايا مظنوناً غيرَ معلومِ الصحةِ فيذيعونه، فيعودُ

تخلُّصاً إليه؛ لأنَّ الشفاعةَ الحسنَةَ: هي التي روعيَ بها حقُّ، ودُفِعَ بها شرٌّ، وجلبَ خيرٌ، ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤].

قوله: (أو الذين كانوا يؤمِّرونَ منهم) عطفٌ على قوله: «كبارُ الصحابة» أي: علماؤهم المجتهدونَ منهم، والوجهانِ مَبْنِيَانِ على تفسيرِ قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] على ما سبق.

قوله: ﴿الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ﴾: الذين يستخرجونَ تديبَهم. الراغب: الاستنباط: خراجُ الشيءِ من أصلِهِ كاستنباطِ الماءِ من البئر، والجوهرِ من المعدن، وذلك كالإثارةِ في خراجِ الثَّرابِ، واستعيرَ للحديثِ، ومنه النَّبْطُ، لاستنباطِهِمُ الأَرْضَ وعمارَتِها^(١)، والآيةُ تختصُّ بأن لا يُقدِّمَ الإنسانُ على ما لا يتحقَّقُ جوازَ الإقدامِ عليه، ولا يقولُ إلا عن بصيرة، وعن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

قوله «وقيل: كانوا يسمعونَ من أفواهِ المنافقينَ» عطفٌ على قوله: «وقيل: كانوا يقفونَ

«تعبيرٌ عن لأصغري» (٣: ١٣٥١)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٧٨٨.

ذَلِكَ وَبِأَلَا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ﴾، وقالوا: نسكتُ حتى نسمعه منهم، ونعلم هل هو مما يُذاعُ أو لا يُذاعُ؟ ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ لَعَلِمَ صَحَّتْهُ وَهَلْ هُوَ مِمَّا يُذَاعُ أَوْ لَا يُذَاعُ؛ هَؤُلَاءِ الْمَذْبُوعُونَ، وَهُمْ ﴿الَّذِينَ

مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأُولِي الْأَمْرِ﴾ وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «كَانُوا إِذَا بَلَغَهُمْ خَبْرٌ عَنْ سَرَايَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». اعْلَمْ أَنَّ مَا ذَاعَتْ بِهِ ضَعْفَةُ الْمُسْلِمِينَ مِمَّا يَجِبُ إِخْفَاؤُهُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَسْرَارِ الْمُؤْمِنِينَ أَوْ الْمُنَافِقِينَ، وَالْأَوَّلُ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ الْأَسْرَارُ الَّتِي سَمِعُوهَا فِي أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِهِمْ، أَوْ سَمِعُوهَا مِنَ الرَّسُولِ ﷺ وَأُولِي الْأَمْرِ.

أَمَّا الْمَعْنَى عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ: فَهُوَ أَنَّ الضَّعْفَةَ إِذَا سَمِعُوا مِنْ أَمْرِ عَسَاكِرِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ أَفْشَوْا وَأَوْرَثَ ذَلِكَ فِسَادًا فِي أَمْرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَقِيلَ لَهُمْ: لَوْ سَكَتُوا عَنْ ذَلِكَ وَلَمْ يُعْلِمُوا سِوَى الرَّسُولِ وَالصَّحَابَةِ لَتَدَارَكُوا ذَلِكَ بِحَيْثُ لَا يُؤَدِّي إِلَى الْفِسَادِ.

وعلى الثاني: أنهم إذا وقفوا على أحوال الرسول ﷺ والصحابه رضوان الله عليهم من الأمن أو الخوف أظهرها، وكان ذلك خلاً في أمورهم، ولو فوّضوا ذلك إلى الرسول ﷺ وأصحابه لدبروا وأصلحوا ذلك الخلل.

وعلى الثالث: إذا سمع النبي ﷺ وأصحابه من المنافقين أراجيف في سرايا المؤمنين بادرت الضعفة إلى الإشاعة ولم يصبروا حتى ينظر الرسول ﷺ وأصحابه: هل هو مما يُذاعُ أم لا؟

ف«مِنْ» فِي ﴿يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ عَلَى الْوَجْهِينِ الْأَوَّلَيْنِ: بَيَانِيَّةٌ تَجْرِيدِيَّةٌ، وَعَلَى الثَّلَاثِ: ابْتِدَائِيَّةٌ؛ وَهَذَا قَالَ فِي هَذَا الْوَجْهِ: ﴿الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ﴾ مِنَ الرَّسُولِ وَأُولِي الْأَمْرِ، أَي: يَتَلَقَّوْهُ وَيَسْتَخْرِجُونَ عِلْمَهُ مِنْ جِهَتِهِمْ، فَعَلَى هَذَا ﴿الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ﴾: الضَّعْفَةُ، وَعَلَى الْوَجْهِينِ الْأَوَّلَيْنِ: الْمُرَادُ بِهِمُ الرَّسُولُ ﷺ وَكِبْرَاءُ الصَّحَابَةِ، فَيَكُونُ مِنْ وَضْعِ الْمُظْهَرِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ لِلإِشْعَارِ بِالْعَلِيَّةِ، وَفِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى عُلُوِّ مَنْزِلَةِ الْمُجْتَهِدِينَ.

قَوْلُهُ: (هَؤُلَاءِ الْمَذْبُوعُونَ) فَاعِلٌ «لَعَلِمَ»، وَقَوْلُهُ: «وَقَوَّضُوهُ إِلَيْهِمْ»، وَقَوْلُهُ: «وَقَالُوا: نَسَكْتُ» كِلَاهُمَا مِنْ عَطْفِ التَّفْسِيرِ.

يَسْتَنْبِطُونَهُ ﴿ من الرسولِ وأولي الأمرِ، أي: يتلقَّونه منهم، ويستخرجونَ علمه من جهتهم، يقال: أذاعَ السرَّ وأذاعَ به، قال:

أذاعَ به في الناسِ حتى كأنه
بعلياءَ نارًا أوقدتْ بثقوبِ

قوله: (وأذاع به). الانتصاف: في اجتماع الهمزة والباءِ نظر؛ لأنها تتعاقبان، وهو الذي اقتضى الزمخشريُّ أن يقول: «فعلوا به الإذاعة» ليُخرِجها عن الباءِ المُعاقبةِ للهمزة^(١).

الإنصاف: على الأولِ لا تُجْعَلُ الهمزةُ للتعدية؛ بل ذاعَ وأذاعَ بمعنى، ولا يُمنعُ اجتماعهما مع الباءِ نحو: سَرَى به وأسرى به^(٢).

وقلت: ويعضدهُ قراءةٌ من قرأ: ﴿تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] بضمِّ الباءِ، وسيجيءُ الكلامُ فيه^(٣).

وقال أبو البقاء: الألفُ في ﴿أذاعُوا﴾ بدَلٌ من ياء، يقال: ذاعَ الأمرُ يذيعُ، والباءُ زائدة، وقيل: حُمِلَ على معنى: تحدَّثوا به^(٤).

الانتصاف: في هذه الآيةِ تأديبٌ حسنٌ لمن يحدثُ بكلِّ ما سَمِعَ وكفى به كذِّبًا، وخصوصًا عن مثلِ الأعداءِ الناصبين^(٥).

وقلتُ: نحوُه في الحديث: «كفى بالمرءِ كذِّبًا أن يُحدِّثَ بكلِّ ما سَمِعَ»، أخرجه مسلمٌ وأبو داود، عن أبي هريرة^(٦).

قوله: (أذاعَ به في الناسِ) البيت، قبله:

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٥٤٠).

(٢) «الإنصاف مختصر الانتصاف» ق ٥٨ / ب.

(٣) من قوله: «قلت: ويعضده» إلى هنا من (ط) و(ص) و(غ).

(٤) «التيان في إعراب القرآن» (١: ٣٧٦).

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٥٤٠).

(٦) أخرجه مسلم (٥) وأبو داود (٤٩٩٢).

ويجوزُ أن يكونَ المعنى: فعلوا به الإذاعةَ وهو أبلغُ من أذاعوه. وقُرئ: (لَعَلَّمَهُ) بإسكانِ اللَّامِ كقولِه:

فإن أهجُهُ يَضَجِرُ كما ضَجَرَ بازلٌ من الأذمِ دَبَّرَتْ صفحتاهُ وغارِبُهُ
والنَّبَطُ: الماءُ يخرجُ من البئرِ أوَّلَ ما تُحَفَّرُ، وإنباطُهُ واستنباطُهُ: إخراجهُ واستخراجهُ،
فاستُعيرَ لِمَا يستخرجهُ الرَّجُلُ بفضلِ ذهنِه من المعاني والتدابيرِ فيما يُعْضِلُ ويُهَيِّمُ.

أمنتُ على السِّرِّ امرأً غيرَ حازمٍ ولكنه في النَّصْحِ غيرُ مُريبٍ^(١)
علياءُ: اسمُ موضعٍ، والثَّقوبُ: ما تُقَبَّتْ به النارُ.
قوله: (فَعَلُوا به الإذاعةَ) يريدُ أن قوله: ﴿أذاعُوا﴾ على بابِ قولِ الشاعرِ:
..... يَجْرَحُ في عراقيبِها نَصْلِي^(٢)

جُعِلَ لازماً، ثم عومِلَ معه معاملةَ اللازمِ فعدِّي بالباءِ، المعنى: جعلوه مَوْضِعاً للإذاعةِ ومكانها؛ ولهذا قال: «وهو أبلغُ من أذاعوه». ورُوي عن سيبويه: ظننتُ بكِ ذاكِ، أي: جعلتُكِ مكاناً للظنِّ^(٣).

قوله: (فإن أهجُهُ) البيت^(٤)، يَضَجِرُ: من ضَجَرَ الرَّجُلُ بالشَّيءِ يَضَجِرُ: إذا تَبَرَّمَ به، والبازلُ: الشابُّ من البعيرِ، والأذمُ: البيضُ؛ وإنما حَصَّها لأنها أرقُّ جلوداً، يقال: أدبَرَتِ العيرُ تُدْبِرُ، أي: تَقْرَحُ، صفحتاهُ، أي: جانبا^(٥) ظهره وغارِبِه، يقول: إن أهجُهُ يَضَجِرُ كما يَضَجِرُ مِنَ الدَّبْرِ التُّوقِ.

قوله: (فيما يُعْضِلُ ويُهَيِّمُ) نشرٌ للمعاني والتدابيرِ.

(١) البيتان لأبي الأسود الدؤلي في «ديوانه» ص ٢٠٧.

(٢) لذي الرمة في «ديوانه» ص ٤٩٠.

(٣) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٤١).

(٤) للأخطل يهجو كعب بن جُعيل. انظر: «الكامل» للمبرد (٣: ١٣١).

(٥) في الأصول: «جانبي».

﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ وهو إرسال الرسول وإنزال الكتاب والتوفيق، ﴿لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ﴾: لبقيتم على الكفر ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ منكم، أو: إلا اتباعًا قليلاً.

قوله: ﴿لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ﴾: لبقيتم على الكفر ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ منكم، أو: إلا اتباعًا قليلاً، الأول: استثناء من فاعل «اتَّبَعْتُمْ»، والثاني من مصدره.

الانتصاف: في قول الزمخشري نظر؛ إذ جعل الاستثناء من الجملة التي وليها بناءً على ظاهر الإعراب، ويفسُد المعنى؛ إذ يلزم منه جواز أن ينتقل الإنسان من الكفر إلى الإيمان، ومن اتباع الشيطان إلى معصيته؛ وليس لله تعالى عليه فضل في ذلك معاذ الله منه؛ لأن لولا: حرف امتناع لوجود، يدل على أن امتناع اتباع المؤمنين الشيطان في الكفر إنما كان لوجود فضل الله عليهم، فالفضل منَعَ من اتباع الشيطان، فإذا استثنيت منها فقد سلبت تأثير فضل الله في امتناع الاتباع عن البعض المستثنى وجعلتهم مُستبدين باتباع الإيمان وعصيان الشيطان الداعي إلى الكفر بأنفسهم لا بفضل الله، كما تقول: لولا مساعدتي لك لسلبت أموالك إلا قليلاً، فلا تجعل لمساعدتك أثراً في إبقاء القليل وإنما مننت عليه ببقاء تأثير المساعدة في أكثر ماله؛ ومن ثم أعاد القاضي أبو بكر الاستثناء على ما قبل الجملة الأخيرة ثم اتخذها دليلاً في الرد على من جزم بعود الاستثناء إذا تعقّب، حملاً إلى الجملة الأخيرة^(١).

وقال الإمام: ظاهر هذا الاستثناء يؤهم أن ذلك القليل وقع لا بفضل الله ولا برحمته، ومعلوم أن ذلك محال؛ فعند ذلك اختلّف المفسرون، قيل: الاستثناء راجع إلى قوله: ﴿أذاعوا﴾، فالتقدير: إذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به إلا قليلاً، فأخرج من هذه الإذاعة بعضهم، قيل: راجع إلى قوله: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ إلا القليل، قال الفراء والمبرد: القول الأول أولى؛ لأن ما يُعلم بالاستنباط فالأقل يعلمه والأكثر يجهله، وقيل: الاستثناء متعلق بقوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ﴾؛ لأن حرف الاستثناء إلى ما يليه ويتصل به أولى؛ فهذا القول لا يتمشى إلا إذا فسّرنا الفضل والرحمة

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٥٤٢).

لَمَّا ذَكَرَ فِي الْآيِ قَبْلَهَا تَبَطُّهُمْ عَنِ الْقِتَالِ، وَإِظْهَارَهُمُ الطَّاعَةَ، وَإِضْمَارَهُمْ خِلَافَهَا؛

بشيءٍ خاص، وفيه وَجْهَانِ، الأول: وهو قول جماعة من المُفسِّرين: إنَّ المرادَ بفضْلِ اللّهِ ورحمته إنزال القرآنِ وبعثه محمدٍ ﷺ، المعنى: لولا بعثتُه محمدٍ وإنزال القرآنِ لاتبعتُمُ الشيطانَ وكفرتُمُ باللّهِ إلَّا القليلُ منكم، فإنهم ما تبعوا الشيطانَ وما كفروا، مثل قسِّ ابن ساعدة وورقة بن نوفل وزيد بن عمرو بن نُفَيْل. وثانيهما: ما ذكر أبو مسلم، وهو أنَّ المرادَ بفضْلِ اللّهِ ورحمته النُّصرةُ والمُعونة، المعنى: لولا حصولُ النُّصرةِ والظَّفَرِ على سبيلِ التتابعِ لاتبعتُمُ الشيطانَ وتركتُمُ الدِّينَ إلَّا القليلُ منكم، وهم أهلُ البصائرِ النافذةِ والعزائمِ المتمكنةِ من أفاضلِ المؤمنينَ الذينَ يَعْلَمُونَ أنه ليس من شرطِ كونِ الدِّينِ حقًّا حصولُ الدولةِ في الدنيا، أو باطلاً الانكسارُ والانهزام؛ بل مدارُ الأمرِ في كونه حقًّا أو باطلاً على الدليل. وهذا أحسنُ الوجوه وأقربها إلى التحقيق^(١).

وقلتُ: يشهدُ للقولِ الأولِ من هذَينِ القولَينِ قوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٨٠] وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْقَانَ﴾، وللقولِ الثاني قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ﴾، وبعده: ﴿فَقَتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تَكْفَلُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾. وأما كلامُ المصنِّفِ فلا يُمكنُ تصحيحُه لتقييده بالتوفيق.

قوله: (لَمَّا ذَكَرَ فِي الْآيِ قَبْلَهَا تَبَطُّهُمْ عَنِ الْقِتَالِ) وهي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كَيْبَ عَلَيْهِمُ الْأَنْفَالُ إِذَا فِرْقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشِيَةِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٧] الآيات، وسبيلُ هذه الآيةِ والفاءِ في ﴿فَقَتِلَ﴾ مع الآياتِ السابقةِ سبيلُ الفاءِ في قوله: ﴿فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾ [النساء: ٧٤] مع ما قبله، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ يُبْطِئُ...﴾ الآية [النساء: ٧٢]، لكن هذا الخطابُ مع الرسولِ ﷺ وذلك مع المؤمنين كما سبق. وقال الزجاج: الفاءُ في ﴿فَقَتِلَ﴾ جوابُ قوله: ﴿وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ الآية [النساء: ٧٤]، ويجوزُ أن يكونَ متصلًا بقوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَأْتَقِيلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٥] أي: أيُّ شيءٍ لكم في تركِ القتالِ؟ ﴿فَقَتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، فأمره بالجهادِ ولو قاتلَ وحده؛ لأنه

(١) «مفاتيح الغيب» (١٠: ١٥٥)، وانظر كلامَ الفراءِ في كتابه «معاني القرآن» (١: ٢٧٩).

قال: ﴿فَقَنْدِلٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ إن أفردوك وتركوك وحدك ﴿لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾: غير نفسك وحدها أن تقدمها إلى الجهاد، فإن الله هو ناصرُك لا الجنود، فإن شاء نصرَك وحدك كما ينصرُك وحوالك الألف. وقيل: دعا الناس في بذر الصغرى إلى الخروج، وكان أبو سفيانَ واعد رسولَ الله اللقاءَ فيها، فكرة بعض الناس أن يخرجوا؛ فنزلت، فخرج وما معه إلا سبعون ولم يلو على أحد، ولو لم يتبعه أحدٌ لخرج وحده. وقري: (لا تُكَلِّفُ) بالجزم على النهي، و(لا نكلُّفُ) بالنون وكسر اللام، أي: لا نُكَلِّفُ نحن

صَمِينٌ له النصر، ورُوي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه في الردة قال: لو خالفتني يميني جاهدتها بشيالي^(١).

الراغب: إن قيل: كيف قال: ﴿لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ وقد بعث لتكليف الناس؟ قيل: لم يعن بالتكليف الاستدعاء الذي رُشِحَ له؛ بل للتحريض وتحريض الناس على الخروج معه، ألا ترى أنه قال: ﴿وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ﴾؟ وهذه الآية تقتضي أن على الإنسان أن لا يني في نُصرة الحق وإن تفرَّد^(٢). وقال بعض العارفين: من طلب رفيقاً في سلوك طريق الحق فقلقة يقينه وسوء معرفته، فالمحقق للسعادة والعارف بالطريق إليها لا يعرج على رفيق ولا يباي بطول طريق، فمن خطب الحسنة لم يُغله المهر^(٣).

قوله: (غير نفسك وحدها) لم يُرد به أن «إلا» هنا بمعنى: غير؛ بل إنها من الاستثناء المفرغ وفيه معنى الحصر؛ ولهذا أكده بقوله: «وحدها» أي: لا تُكَلِّفُ شيئاً إلا أن تُقدِّم نفسك إلى الجهاد، وقوله: «أن تُقدِّمها للجهاد» بيان لقوله: «غير نفسك».

قوله: (لم يلو على أحد). الأساس: ومَرَّ لا يَلْوِي على أحد: لا يُقيم عليه ولا ينتظره.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٨٤).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٥٦).

(٣) هذا منترج من قول أبي فراس الحمداني:

ومن خطب الحسنة لم يُغله المهر

تهون علينا في المعالي نفوسنا

انظر: «الديوان» ص ٢١٤.

إِلَّا نَفْسَكَ وَحَدَهَا. ﴿وَحَرَضَ الْمُؤْمِنِينَ﴾: وما عليك في شأنهم إلا التحريض فحسب لا التعنيف بهم. ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكْفَ بِأَسِّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: وهم قريش، وقد كفَّ بأسهم، فقد بدا لأبي سفيان وقال: هذا عامٌ مُجْدِب، وما كان معهم زادٌ إلا السَّوِيق، ولا يَلْقَوْنَ إلا في عامٍ مُخْصَبٍ فرجع بهم. ﴿وَاللَّهُ أَشَدُّ بِأَسًّا﴾ من قريش ﴿وَأَشَدُّ تَنْكِيلًا﴾: تعذيبًا.

[﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقِيمًا﴾ ٨٥]

الشفاعةُ الحسنةُ: هي التي رُوِيَ بها حقُّ مسلم، ودُفِعَ بها عنه شرٌّ، أو جُلِبَ إليه خيرٌ، وابتُغِيَ بها وجهُ الله، ولم تُؤخَذْ عليها رشوةٌ، وكانت في أمرٍ جائزٍ، لا في حدٍّ من حدودِ الله، ولا في حقٍّ من الحقوق، والسيئةُ: ما كان بخلاف ذلك. وعن مسروق أنه شفعَ شفاعَةً فأهدى إليه المشفوع له جاريةً فغضبَ وردَّها، وقال: لو علمتُ ما في قلبك لما تكلمتُ في حاجتك، ولا أتكلَّمُ فيما بقيَ منها. وقيل: الشفاعةُ الحسنةُ هي الدعوةُ للمسلم؛ لأنها في معنى الشفاعةِ إلى الله. وعن النبي: «من دعا لأخيه المسلم بظهر الغيبِ استُجيبَ له؛ وقال له الملكُ: ولك مثلُ ذلك»؛ فذلك النصيب. والدعوةُ

قوله: (وقد كفَّ بأسهم) أتى بقوله: «قد» للتحقيق، مشيرًا به إلى أن ﴿عَسَى﴾ استعمل للتحقيق. قال الزجاجُ: «عسى» في اللغةِ للطمع، والطمعُ والإشفاقُ من اللهِ تعالى واجبٌ، كأنه قال: إنَّ اللّهَ سيكفُّ بأسَ الذين كفروا.

قوله: (من دعا لأخيه) وفي روايةٍ لمسلم، عن أبي الدرداء، أنه سمعَ النبي ﷺ يقولُ: «ما من عبدٍ يدعو لأخيه بظهر الغيبِ إلا قال الملكُ: ولك بمثل»^(١)، والظهُرُ قد يُزادُ في مثل هذا إشباعًا للكلامِ وتمكينًا، قاله صاحبُ «النهاية».

قوله: (فذلك النصيب) يريدُ أن معنى النصيبِ في قوله: ﴿يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا﴾

(١) «صحيح مسلم» (٢٧٣٢).

على المسلم بضد ذلك. ﴿مُقِينًا﴾: شهيدًا حفيظًا، وقيل: مقتدرًا، وأقَات على الشيء قال الزبير بن عبد المطلب:

وذي ضغنٍ نَفَيْتُ السَّوَاءَ عَنْهُ وَكُنْتُ عَلَى إِسَاءَتِهِ مُقِيمًا

هذا المذكور، وفيه أن معنى الكِفْلِ بضد ذلك؛ ولذلك قال: «والدَّعْوَةُ على المسلمِ بضد ذلك».

الراغب: فإن قيل: فلم فرّق بينهما فقال في الحسنة: ﴿نَصِيبٌ﴾، وفي السيئة: ﴿كِفْلٌ﴾؟ قيل: يجوز أنه لما كان النصبُ يقال فيها يَقل ويكثرُ، والكِفْلُ لا يقال إلا في المثل، جاء في السيئة بلفظ الكِفْلِ؛ تنبيهًا على معنى المائلة، وإشارة إلى ما قال: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْرَىٰ إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، وقد قيل: الكِفْلُ أكثرُ ما يقال في الشيء الرديء، فنبه بلفظه على ذلك تنبيهًا على قوله: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، فإن قيل: فقد قال: ﴿يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ [الحديد: ٢٨] وليس ذلك بمذموم، قيل: إنه عنى هاهنا بالكِفْلَيْنِ: الكِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ يتكفلان به من العذاب، فصارَعَ اللفظان والمعنيان مختلفان، فلما حثَّ اللهُ تعالى في الآية المتقدمة على تكليف ما أمره وتحريض المؤمنين ورجائه الظفر بالكفار، بين هاهنا أن من أعان غيره في فعلٍ حسنٍ فله نصيبٌ في ثوابه، وإن أعانه في فعلٍ سيئٍ فله كِفْلٌ منه^(١).

وقلتُ: في الآية حثٌّ على الشَّفَاعَةِ الحَسَنَةِ في حقِّ الإخوانِ رجاءَ الثواب؛ ولهذا قال

الشاعر:

وَمَنْ يُفْرِدِ الْإِخْوَانَ فِيمَا يُتَوَبُّهُمْ تُصِيبُهُ اللَّيَالِي مَرَّةً وَهُوَ مَفْرَدٌ^(٢)

قوله: (وذي ضغنٍ) البيت^(٣)، الضغن: الحقد، يقول: رُبَّ ذي ضغنٍ عليّ كَفَفْتُ السَّوَاءَ عَنْهُ مَعَ الْقُدْرَةِ.

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٦٠).

(٢) البيت لأبي الشمردل كما في «محاضرات الأدباء» للراغب الأصفهاني (١: ١٢٥).

(٣) وقيل: هو لأبي قيس بن رفاعة.

وقال السَّمَوُّال:

أَيُّ الْفَضْلِ أُمُّ عَلِيٍّ إِذَا حُوَّ سَبْتُ إِيَّيَ عَلَى الْحِسَابِ مُقِيْتُ

واشتقاقه من القُوت؛ لأنه يُمسك النفس ويحفظها.

[﴿وَإِذَا حُجِّبْتُمْ بِنَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ ٨٦]

الأحسنُ منها أن يقول: وعليكم السَّلَامُ ورحمةُ الله، إذا قال: السَّلَامُ عليكم،

قوله: (أبي الفضلُ أم علي) البيت، قبله:

لَيْتَ شِعْرِي - وَأَشْعُرَنَّ - إِذَا مَا قَرَّبَوهَا مَنْشُورَةً وَدُعِيْتُ^(١)

وأشعرن: جملةٌ معترضة، قَرَّبَوهَا مَنْشُورَةً: عبارةٌ عن الصُّحُف، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ﴾ [التكوير: ١٠] ودُعِيْتُ: أي: حين يدعى كُلُّ أناسٍ بِأَمَانِمِهِمْ، وقوله: «إني على الحسابِ مقيتٌ» جملةٌ أخرى وَقَعَتْ سَادَّةً مَسَدَّ مَعْمُومِي «لَيْتَ شِعْرِي»، وَعُلِّقَتْ بِهَمْزَةٍ مَقْدَرَةٍ يَدُلُّ عَلَيْهَا قَوْلُهُ: «أَيُّ الْفَضْلِ».

قوله: (واشتقاقه من القُوت). قال الزَّجَّاج: ﴿مُقِيْنَا﴾: مشتقٌ من القُوت، يُقال: قُتُّ الرَّجُلُ أَقْوَتُهُ قُوتًا: إِذَا حَفِظَتْ نَفْسَهُ بِمَا يَقْوَتُهُ، وَالْقُوتُ: اسْمٌ لِذَلِكَ الشَّيْءِ الَّذِي يُحْفَظُ بِهِ النَّفْسُ، وَاللُّبُّ الْحَفِيفُ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى يُعْطِي الشَّيْءَ عَلَى قَدَرِ الْحَاجَةِ مِنَ الْحِفْظِ^(٢).

قوله: (الأحسنُ منها أن يقول: وعليكم السَّلَامُ)، فَسَّرَ التَّحِيَّةَ بِالسَّلَامِ لِكَوْنِهِ سَبِيحًا لِلْحَيَاةِ، ثُمَّ عَبَّرَ عَنْهَا بِهَا عُرْفًا.

الراغب: التَّحِيَّةُ مِنَ قَوْلِهِمْ: حَيَّا اللَّهُ فُلَانًا، أَي: جَعَلَ لَهُ حَيَاةً، وَذَلِكَ إِخْبَارٌ ثُمَّ يُجَعَلُ دُعَاءً، ثُمَّ يُقَالُ: وَحَيًّا فُلَانٌ فُلَانًا: إِذَا قَالَ لَهُ ذَلِكَ وَحَكَّمَ بِهِ، كَمَا يُقَالُ: أَضَلَلْتُ فُلَانًا

(١) البيتان للسَّمَوُّال بن عادِيَاء اليهودي في «ديوانه» ص ٦.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٨٥).

وأن يزيد: وبركاته، إذا قال: ورحمة الله. ورُوي: أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ: السلام عليك، فقال: «وعليك السلام ورحمة الله». وقال آخر: السلام عليك ورحمة الله، فقال: «وعليك السلام ورحمة الله وبركاته»، وقال آخر: السلام عليك ورحمة الله وبركاته، فقال: «وعليك» فقال الرجل: نقصتني، فأين ما قال الله؟ وتلا الآية، فقال: «إنك لم تترك لي فضلاً فرددت عليك مثله». ﴿أَوْرُدُوهَا﴾: أو أجيبوها بمثلها، وردُّ السلام ورجعُه: جوابُه بمثله؛ لأنَّ المجيبَ يردُّ قولَ المسلم ويكرُّه، وجوابُ التسليمِ واجب، وعن أبي يوسف: مَنْ قَالَ لِأَخْرَى: أَقْرِي فَلَانَا السَّلَامَ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ. وعن النَّخَعِيِّ: السَّلَامُ سُنَّةٌ وَالرَّدُّ فَرِيضَةٌ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: الرَّدُّ وَاجِبٌ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ يَمُرُّ عَلَى قَوْمٍ مُسْلِمِينَ فَيَسَلُّهُمْ عَلَيْهِمْ وَلَا يَرُدُّونَ عَلَيْهِ، إِلَّا نَزَعَ عَنْهُمْ رُوحَ الْقُدُسِ، وَرَدَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ. وَلَا يُرَدُّ السَّلَامُ فِي الْخُطْبَةِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ جَهْرًا، وَرَوَايَةٌ

وأرشدته، إذا حكمتَ بذلك. وأصلُ التحيَّة من الحياة، ثمَّ يقالُ لكلِّ دعاءٍ: «تحيةٌ»، لكونِ جميعه غيرَ خارجٍ عن كونه حياةً أو سببَ حياة: إما دُنْيَوِيَّةً وإما أُخْرَوِيَّةً.

وإن قيل: على أيِّ وجهٍ جعلَ قولهم: «السلام» تحيةً للمتقين؟ قيل: السلامُ والسَّلْمُ واحد، بدليلِ قوله: ﴿فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَّمَ﴾ [الذاريات: ٢٥]، ولما كان الملتقيان من الأجنبيِّ قد يحدِّرُ أحدهما الآخرَ؛ استعملَ هذه اللفظةَ تنبيهاً من المخاطبِ أي (١) بدلتُ لك ذلك وطلبتُه منك، وتبَّه المجيبُ إذا قال: وعليك السلامُ على نحوِ ذلك، ثمَّ صار ذلك مستعملاً في الأجنبيِّ والأقاربِ والأعاديِّ والأصديقِ، تنبيهاً أي أسألُ اللهَ ذلك لك (٢).

قوله: (وجوابُ التسليمِ واجب) ثمَّ قوله: (والردُّ فريضة)، يدلُّ على أنَّ الفرضَ والواجبَ سيان.

قوله: (نزع عنهم رُوحُ القُدُس). النِّهاية: أصلُ النَّزْعِ: الجَذْبُ والقَلْعُ، ومنه نزعُ القوسِ: إذا جَدَّها، قيل: معناه: نزعُ التأييدِ والتوفيقِ والبركة، ورُوحُ القُدُسِ: جبريل، ومنه

(١) قوله: «أي» سقط من (م) و(غ)، والمثبت من (ص) و(س).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٦٦)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٢٧٠.

الحديث، وعندَ مذاكرة العلم، والأذان، والإقامة. وعن أبي يوسف: لا يُسَلَّمُ على لاعبِ النردِ والشَّطرنجِ، والمغني، والقاعدِ لحاجته، ومطيرِ الحمام، والعماري من غيرِ عذرٍ في حمامٍ أو غيره. ودَكَرَ الطحاويُّ أنَّ المستحبَّ ردُّ السَّلامِ على الطهارة. وعن النبي ﷺ أَنَّهُ تَيَمَّمْ لِرَدِّ السَّلامِ. قالوا: وَيُسَلَّمُ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ عَلَى امْرَأَتِهِ، وَلَا يُسَلَّمُ عَلَى أجنبيَّةٍ، وَيُسَلَّمُ الماشي على القاعد، والراكبُ على الماشي، وراكبُ الفرسِ على راكبِ الحمار، والصَّغِيرُ على الكبير، والأقلُّ على الأكثر، وإذا التَّقْيَا ابْتَدَرَا. وعن أبي حنيفة: لا يُجْهَرُ بالردِّ. يعني: الجَهْرَ الكثير. وعن النبي ﷺ: «إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الكِتَابِ فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ»، أي: وَعَلَيْكُمْ مَا قَلْتُمْ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: السَّامُ عَلَيْكُمْ.

ما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها لحسان: «إِنَّ رُوحَ القُدُسِ لَا يَزَالُ يُؤَيِّدُكَ مَا نَافَحْتَ عَنِ اللّهِ وَرَسُولِهِ»^(١). أي: إِنَّ شِعْرَكَ الَّذِي تُنَافِحُ بِهِ عَنِ اللّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ يُلْهِمُكَ المَلِكُ سَبِيلَهُ، نَافِحٌ أَي: دَافِعٌ، وَالمَنَافِحَةُ وَالمَكَافِحَةُ: المُدَافَعَةُ وَالمُضَارَبَةُ.

قوله: (وعن النبي ﷺ: أَنَّهُ تَيَمَّمْ لِرَدِّ السَّلامِ) عن أبي الجُهَيْمِ قال: أَقْبَلَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ مِنَ الغَائِطِ، فَلَقِيَهِ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الحَائِطِ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى الحَائِطِ ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ رَدَّ عَلَى الرَّجُلِ السَّلامَ، رواه البخاريُّ ومسلمٌ وغيرُهما^(٢).

قوله: (ويُسَلَّمُ الماشي على القاعد) عن أبي هريرة، قال: قال رسولُ اللّهِ ﷺ: «يُسَلَّمُ الرَّاكِبُ عَلَى الماشي، وَالمَاشي عَلَى القاعد، وَالقَلِيلُ عَلَى الكَثِيرِ»، أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو داود^(٣).

قوله: (إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الكِتَابِ) عن عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللّهِ ﷺ قال: «إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ اليَهُودُ فَإِنَّمَا يَقُولُ أَحَدُهُم: السَّامُ عَلَيْكَ، فَقُلْ: وَعَلَيْكَ»، أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ وَأَبُو داودَ وَالتِّرْمِذِيُّ^(٤).

(١) أخرجه مسلم (٢٤٩٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٧) ومسلم (٣٦٩) وغيرهما.

(٣) أخرجه البخاري (٦٢٣٢) ومسلم (٢١٦٠) وأبو داود (٥٢٠١) والتِّرْمِذِيُّ (٢٧٠٤).

(٤) أخرجه البخاري (٦٢٥٧) ومسلم (٢١٦٥) وأبو داود (٥٢٠٦) والتِّرْمِذِيُّ (٢٧٠٢).

وَرُوي: «لا تَبْدِي اليهوديَّ بالسَّلام، وإن بدأكَ فقل: وعليك»، وعن الحَسَن: يجوزُ أن تقولَ للكافر: وعليكَ السَّلام، ولا تقول: ورحمةُ الله؛ فإنها استغفارٌ. وعن الشَّعْبِي:

وَرَوَوْا عن أنس، أن النبيَّ ﷺ قال: «إذا سلَّم عليكم أهلُ الكتابِ فقولوا: وعليكم»^(١)، قال صاحبُ «الجامع»: السام: الموت^(٢). قال الخطَّابي: عامَّةُ المحدثين يروونَ هذا الحديثَ بإثباتِ الواوِ في «وعليكم»، وكان سُفيانُ بنُ عُيينَةَ يرويه بغيرِ واو، وقال: هو الصَّواب؛ لأنَّه إذا حذَفَ الواوَ صارَ قولُهُم الذي قالوه بعينِهِ مردودًا عليهم خاصَّةً، وإذا أثبتَ الواوَ وَقَعَ الاشتراكُ معهم والدخولُ فيما قالوه؛ لأنَّ الواوَ تَجْمَعُ بينَ الشَّيْئَيْنِ^(٣).

وقلت: رَوينا في «صحيح البخاري» من عدة نُسَخٍ مقروءة، عن أنسِ بن مالكٍ رَضِيَ اللهُ عنه، قال: مرَّ يهوديٌّ برسولِ اللهِ ﷺ، فقال: السامُ عليك، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «وعليك»، قال رسولُ اللهِ ﷺ: «أتدرونَ ما يقول؟ قال: السامُ عليك»، قالوا: يا رسولَ اللهِ، ألا نقتله؟ قال: «لا، إذا سلَّم عليكم أهلُ الكتابِ فقولوا: وعليكم»^(٤) في المَوْضِعَيْنِ بالواوِ، وقد تَكَرَّرَ أن بدخولِ الواوِ العاطفةِ قد تُقَطَّعُ عن ما عَطَفَتْ عليه لإفادَةِ العمومِ بحسبِ اقتضاءِ المقامِ، فيُقدَّر: عليكِ اللعنةُ وعليكِ الغَضَبُ وعليكِ السامُ ونحوها، يؤيِّدُهُ ما رَوينا أيضًا في «الصَّحيح» عن عائشةَ قالت: استأذَنَ رَهْطٌ مِنَ اليهودِ على النبيِّ ﷺ، فقالوا: السامُ عليك، فقلتُ: بل عليكمِ السامُ واللعنة، فقال: «يا عائشة، إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ رَفِيقٌ يَحِبُّ الرَّفْقَ بِالْأَمْرِ كُلِّهِ»، قلتُ: أولم تسمَعِ ما قالوا؟ قال: «قلتُ: وعليكم»^(٥) يُريدُ - واللهُ أعلم - أني قلتُ ما قلتُ وزدتُ عليه لكنَّ بالرَّفْقِ.

قولُهُ: (يجوزُ أن تقولَ للكافر: وعليكَ السَّلام). الراغب: قيل: حَقٌّ مَنْ يُؤْتِي شَيْئًا أَنْ يُؤْتِيَ مِثْلَهُ وَأَحْسَنَ مِنْهُ، وَالسَّلامُ هَاهُنَا السَّلْمُ، وَهُوَ أَصْلُهُ، قال: وهذا أمرٌ منه تعالى أن مَنْ

(١) أخرجه البخاري (٦٢٥٨) ومسلم (٢١٦٣) وغيرهما.

(٢) «جامع الأصول» (٦: ٦١٠).

(٣) انظر: «معالم السنن» للخطَّابي (٤: ١٥٤).

(٤) أخرجه البخاري (٦٩٢٦) وانظر تمامَ تحريجه في «مسند أحمد» (١٢٤٥٠).

(٥) أخرجه البخاري (٩٦٢٧) ومسلم (٢١٦٥).

أنه قال لَنُضْرَانِي سَلَّمَ عَلَيْهِ: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَقِيلَ لَهُ، فَقَالَ: أَلَيْسَ فِي رَحْمَةِ اللَّهِ يَعْيش؟ وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي أَنْ يُبْدَأَ أَهْلَ الذِّمَّةِ بِالسَّلَامِ إِذَا دَعَتْ إِلَى ذَلِكَ حَادِثَةٌ تُحَوِّجُ إِلَيْهِمْ، وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنِ النَّخَعِيِّ. وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا تَبْدَأَهُ بِالسَّلَامِ فِي كِتَابٍ وَلَا غَيْرِهِ. وَعَنْ أَبِي يَوْسُفَ: لَا تُسَلِّمُ عَلَيْهِمْ وَلَا تَصَافِحُهُمْ، وَإِذَا دَخَلْتَ فَقُلْ: السَّلَامُ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى، وَلَا بَأْسَ بِالذُّعَاءِ لَهُ بِمَا يُصْلِحُهُ فِي دُنْيَاهُ. ﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ أَي: يُحَاسِبُكُمْ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مِنَ التَّحِيَّةِ وَغَيْرِهَا.

[﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾
اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾
﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾: إِمَّا خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ، وَإِمَّا اعْتِرَاضٌ، وَالْخَبْرُ ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾، وَمَعْنَاهُ:
﴿اللَّهُ﴾ - وَاللَّهُ - ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾،

بَدَّلَ لَكُمْ السَّلَامَ مِنَ الْكُفَّارِ - بَأَنَّ يُرْوَمَ الدَّخُولَ فِي الشَّرْعِ - فَاذْبُلُوا لَهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْتَحِ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١] وَأَمْرَهُ بَأَنَّ يَرُدَّ عَلَى بَازِلِهَا مِثْلَهَا، وَذَلِكَ بَأَنَّ يَبْدُلَ لَهُ الْأَمَانَ مِمَّا خَافَهُ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ، بَأَنَّ يُبَيِّنَ أَنَّ لَهُ مَا لَهُ وَعَلَيْهِ مَا عَلَيْهِ مِنَ النُّصْرَةِ وَالْمُؤَالَاةِ^(١).

قَوْلُهُ (وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي أَنْ يُبْدَأَ أَهْلَ الذِّمَّةِ بِالسَّلَامِ)^(٢). رَوَيْنَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ، وَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُ إِلَى أَضْيَقِهِ»، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ^(٣).

قَوْلُهُ: ﴿اللَّهُ﴾ - وَاللَّهُ - ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾) فَالْقَسَمُ مَعَ جَوَابِهِ خَبْرٌ ﴿اللَّهُ﴾، تَأْوِيلُهُ مَا مَضَى فِي قَوْلِهِ: ﴿لَمَنْ يُبْطِئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢].

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٧٠).

(٢) انظر: «زاد المعاد في هدي خير العباد» لابن قيم الجوزية (٢: ٤٢٥) حيث استقصى الخلاف المنصوب بين السلف والخلف في هذه المسألة.

(٣) أخرجه مسلم (٢١٦٧) وأبو داود (٥٢٠٥) والتِّرْمِذِيُّ (٢٧٠١).

أي: ليحشرنكم إليه. والقيامة والقيام كالطَّلَابَةِ والطَّلَابِ، وهي: قيامهم من القبور، أو قيامهم للحساب، قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [المطففين: ٦]. ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾؛ لأنه عزَّ وعلا صادق لا يجوزُ عليه الكذب؛ وذلك أن الكذب مستقلُّ بصارفٍ عن الإقدام عليه وهو قُبْحُهُ، وهو قُبْحُهُ،

قوله: (أي: ليحشرنكم إليه)، قال أبو البقاء: ﴿إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، قيل: التقدير: في يوم القيامة، وقيل: هي على بابها، أي: ليجمعنكم من القبور، فعلى هذا يجوزُ أن يكونَ حالاً، أي: يجمعنكم مُفضينَ إلى حسابِ يومِ القيامة^(١).

والمصنّفُ ما ذهبَ إلى الحالِ ولا إلى التضمين؛ بل سلكَ فيه طُرُقَ المجازِ بحسبِ مقتضى التركيب، فإنَّ القَسَمَ في قوله: «واللَّهِ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إلى يومِ القيامة» يوجبُ اضطرارَ الناسِ إلى أن يجتمعوا فيه، وهو معنى «ليحشرنكم إليه» أي: يضطرُّكم إلى المحشر، قال في «الأساس»: حشرت السنّة الناس: أهبطتهم إلى الأمصار.

قوله: (لأنه عزَّ وعلا صادق) تعليلٌ لمعنى المبالغة الذي يُعطيه قوله: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾، وذلك من تخصيص اسمه الجامع، و«من» الاستفهاميةُ وبناءُ أفعلٍ مُطلقٍ الزيادة، يعني أن من اسمه الله كيف يجوزُ عليه الكذب؟ لأنه كاملٌ في ذاته منزّهٌ عن النقائص، والكذبُ نقيصةٌ فينبها تناف.

قوله: (مستقلُّ بصارف). قال الجوهري: يقال: أقلَّ الجرّة: أطاق حملها. النهاية: وفي حديثِ العباس: «فحتمًا في ثوبه ثم ذهب يُقلُّ فلم يستطع»^(٢). يقال: أقلَّ الشيء يُقلُّ: إذا رفعه وحمله، وقال: الاستقلالُ بمعنى الارتفاع والاستبداد، فقوله: «مستقلُّ بصارف» أي: مُستبَدُّ بها يصرفُ القائلَ عن الإقدامِ عليه وهو قُبْحُهُ، أي: قُبْحُهُ وحده يصرفُ الكذّابَ عن التكلّم به.

(١) «البيان في إعراب القرآن» (١: ٣٧٧).

(٢) أخرجه البخاري (٤٢١) من حديث أنس رضي الله عنه.

ووجهُ قُبْحِهِ الذي هو كونه كَذِبًا وإخبارًا عن الشيءِ بخلافِ ما هو عليه، فَمَنْ كَذَبَ لم يكذبِ إلَّا لأنه محتاجٌ إلى أن يكذب؛ لِيَجْرَّ منفعةً أو يدفعَ مضرَّةً، أو هو غنيٌّ عنه، إلَّا أنه يجهلُ غناه، أو جاهلٌ بقُبْحِهِ، أو هو سَفِيهٌ لا يَفْرُقُ بين الصِّدْقِ والكذبِ في إخبارِهِ، ولا يُبالي بأبيهما نطق، وربَّما كانَ الكذبُ أحلى على حَنَكِهِ من الصِّدْقِ. وعن بعضِ السُّفهاء: أنه عُوْتِبَ على الكذبِ، فقال: لو عَزَّغَرْتُ لهَوَاتِكُ به ما فارقتَه. وقيلَ لكذاب: هل صَدَقْتَ قطُّ؟ فقال: لولا أني صادقٌ في قولي: لا، لقلتها. فكانَ الحكيمُ

قوله: (ووجهُ قُبْحِهِ) مبتدأ، والخبرُ: الموصولُ مع صِلَتِهِ، والضميرُ المرفوعُ في الصِّلَةِ عائدٌ إليه، أو يقال: إنَّ الموصولُ مُقْحَمٌ، كقراءةٍ من قرأ: «الذينَ من قبلكم»، قال: أقحَمَ الموصولُ الثاني من الأولِ وصِلَتَهُ، وفي بعضِ النُّسخ: «وجهُ قُبْحِهِ هو كونه كذبًا وهو الوجهُ، وقيل: ووجهُ قُبْحِهِ، معطوفٌ على قوله: «قُبْحُهُ»، ودل الموصول على هذا؛ أي: الصارفُ هو قُبْحُهُ ووجهُ قُبْحِهِ أي: سببُ قُبْحِهِ، ثم وَصَفَ قوله: «وجه قُبْحِهِ» بقوله: «الذي...» إلى آخرِهِ، فكانه أشار إلى أن قُبْحَ الكذبِ ذاتيٌّ، ففيه تعسُّف.

قوله: (لو عَزَّغَرْتُ لهَوَاتِكُ)، وروى: «لهَوَاتِكُ» بالنَّصْبِ على أنه مفعول، يقال: الراعي يُعَزَّغِرُ بصوته، أي: يُرَدِّدُهُ في حَلِقِهِ. النَّهْيَةُ: اللِّهَوَاتُ: جمعُ هَوَاتٍ، وهي حَمَاتٌ في سَقْفِ أَقْصَى الفَمِ، وإِنَّمَا خَصَّهَا بالذكرِ لِأَنَّهُ ما يتلذَّذُ بِهِ الإنسانُ مِنَ المأكولِ والمشروبِ ينتهي إليها، قال ابنُ هانئ:

إذا ما أتت دونَ اللِّهَاءِ مِنَ الفَتَى دَعَا هُمُهُ من صدرِهِ برحيلٍ^(١)

وخصَّ العَرَّعَرَةَ لإرادةِ الإكثارِ منه، ولعلَّ هذا القائل ما أطرقَ سمعُهُ ما رَوَيْنَاهُ عن التُّرمذِيِّ، عن ابنِ عمرَ، أن رسولَ الله ﷺ قال: «إذا كَذَبَ العبدُ تباعدَ عنه الملكُ ميلاً من نَتَنِ ما جاء به»^(٢).

(١) لأبي نواس في «ديوانه» ص ١٦.

(٢) «سنن الترمذي» (١٩٧٣) والطبراني في «المعجم الكبير» (٥٧٨) وفي «الأوسط» (٧٣٩٨) وقال الترمذي: حسن غريب.

الغني الذي لا يجوزُ عليه الحاجات، العالمُ بكلِّ معلومٍ منزَّهاً عنه كما هو منزَّهٌ عن سائرِ القبائح.

[﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُتَنَفِّقِينَ فَتَيَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ ٨٨]

﴿فَتَيَيْنِ﴾ نصبٌ على الحال، كقولك: ما لك قائماً. روي أن قوماً من المنافقين استأذنوا رسولَ الله في الخروجِ إلى البدوِ مُعتلينَ باجتواءِ المدينة، فلما خرجوا لم يزالوا راحلينَ مرحلةً مرحلةً حتى لحقوا بالمشركين، فاختلَفَ المسلمونَ فيهم، فقال

قوله: ﴿فَتَيَيْنِ﴾ نصبٌ على الحال قال القاضي: عامِلُهُ ﴿لَكُمْ﴾ كقولك: ما لك قائماً، و﴿فِي الْمُتَنَفِّقِينَ﴾ حالٌ من ﴿فَتَيَيْنِ﴾ أي: متفرقينَ فيهم، أو من الضمير، أي: فما لكم تفرقونَ فيهم، ومعنى الافتراق يُفِيدُهُ قوله: ﴿فَتَيَيْنِ﴾^(١)، قال أبو البقاء: يجوزُ أن يكونَ ﴿فِي الْمُتَنَفِّقِينَ﴾ حالاً من ﴿فَتَيَيْنِ﴾ أي: فتَيْنِ مُفْتَرِقَيْنِ في المنافقين، فلما قدَّمه نصبُهُ على الحال^(٢). وقال الزجاج: قال سيبويه: إذا قلت: ما لك قائماً؟ فمعناه: لم قُمت؟ ونُصِبَ على تأويل: أي شيءٍ يَسْتَقِرُّ لك في هذه الحال؟^(٣)

قوله: (باجتواءِ المدينة). النِّهاية: في حديثِ العُرَيْنِيِّ: «فاجتَووا المدينة»^(٤)، أي: أصابهم الجوى، وهو المرضُ وداءُ الجوفِ إذا تطاول، وذلك إذا لم يُوافقهم هواؤها واستَوْجَّهوها، ويقال: اجتَوَيْتُ البلدَ: إذا كرهتَ المُقامَ فيه وإن كنتَ في نعمة.

المغرب: عُرْنَةٌ: وادٍ بحذاءِ عرفات، وبِصَغِيرِهَا سُمِّيَتْ عُرَيْنَةٌ، وهي قبيلةٌ ينسبُ إليها العُرَيْنُونَ^(٥).

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٣٠).

(٢) «البيان في إعراب القرآن» (١: ٣٧٨).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٨٨).

(٤) أخرجه البخاري (٦٨٠٢) ومسلم (١٦٧١) وغيرهما من حديثِ أنسٍ رضي الله عنه.

(٥) «المغرب في ترتيب المغرب» (٢: ٥٧).

بعضهم: هم كفار، وقال بعضهم: هم مسلمون. وقيل: كانوا قومًا هاجروا من مكة ثم بدا لهم، فرجعوا وكتبوا إلى رسول الله: إنا على دينك، وما أخرجنا إلا اجتواء المدينة والاشتياق إلى بلدنا. وقيل: هم قومٌ خرجوا مع رسول الله يوم أُحد ثم رجعوا. وقيل: هم العرثيون الذين أغاروا على السرح وقتلوا يسارًا. وقيل: هم قومٌ أظهروا الإسلام وقعدوا عن الهجرة. ومعناه: ما لكم اختلفتم في شأن قوم نافقوا نفاقًا ظاهرًا، وتفرقتم فيه فرقتين؟ وما لكم لم تبتوا القول بكفرهم؟ ﴿وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ﴾، أي: ردّهم في حكم المشركين كما كانوا. ﴿يَمَا كَسَبُوا﴾ من ارتدادهم ولحوقهم بالمشركين، واحتياهم على رسول الله ﷺ، أو: ﴿أَرْكَسَهُمْ﴾ في الكفر بأن خذّهم حتى ارتكسوا

قوله: (إنا على دينك) حكاية ما كتبوا، لكنّ قوله: «وما أخرجنا إلا اجتواء المدينة» لا يستقيم مع قوله: «كانوا قومًا هاجروا من مكة»، إلا أن يقال: هاجروا من مكة إلى المدينة، ثم بدا لهم فرجعوا.

قوله: (أغاروا على السرح) أي: النعم السارحة. النهاية: السرح: اسم جمع وليس بتكسير «سارح»، أو هو تسمية بالمصدر مبالغة.

قوله: (قتلوا يسارًا). الاستيعاب: يسار: مولى رسول الله ﷺ، وكان نوبيًا، وهو الراعي الذي قتله العرثيون الذين استاقوا ذود رسول الله ﷺ فقتلوا يديه ورجليه وعرزوا الشوك في لسانه وعينيه حتى مات^(١).

قوله: ﴿أَرْكَسَهُمْ﴾ أي: ردّهم في حكم المشركين). الراغب: الرُّكْسُ والنُّكْسُ: الرَّذُلُ، والركسُ أبلغ؛ لأنّ النكس: ما جعل أسفلهُ أعلاه، والركس: ما جعل رَجِيْعًا^(٢) بعد ما كان طعامًا، فهو كالرُّجْسِ، يقال: أركسه وركسه، وأركس أبلغ، كما أن «أسقاه» أبلغ من «سقاه»^(٣).

(١) ذكره ابن عبد البرّ في «الاستيعاب» (٤: ١٥٨١).

(٢) في الأصول الخطية: «ما جعل طرفًا»، والتصويب من «تفسير الراغب».

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٧٣)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٣٦٤.

فيه لِمَا عَلِمَ من مرضِ قلوبِهِمْ. ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُوا﴾: أن تجعلوا من جملة المهتدين ﴿مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ﴾: من جعله من جملة الضلالِ وحكمَ عليه بذلك، أو خذله حتى ضلَّ. وقرئ: (رَكَسَهُمْ)، و(رُكِسُوا فِيهَا).

[﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فُخِّدُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وِلِيًّا وَلَا

قوله: (مَنْ جَعَلَهُ مِنْ جُمْلَةِ الضَّلَالِ) مبنيٌّ على تفسيرِ ﴿أَزَكَسَهُمْ﴾ بقوله: «رَدَّهُمْ فِي حُكْمِ الْمُشْرِكِينَ»، وقوله: «أَوْ خَذَلَهُ حَتَّىٰ ضَلَّ» على تفسيره بقوله: «﴿أَزَكَسَهُمْ﴾ فِي الْكُفْرِ بِأَن خَذَلَهُمْ»، فعلى الأول: ﴿أَزَكَسَهُمْ﴾ مُطْلَقٌ؛ وَلِذَلِكَ أَدْخَلَهُمْ فِي زُمْرَةِ الْمُشْرِكِينَ، وَعَلَى الثَّانِي: مُتَعَلِّقُهُ مَا يُعْلَمُ مِنَ الْإِنْكَارِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ﴾ أَي: فِرْقَتَيْنِ، يَقُولُونَ: أَهْمُ مُؤْمِنُونَ أَمْ كَافِرُونَ؟ ثُمَّ قَوْلُهُ: ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ﴾ إِنْكَارٌ بَعْدَ إِنْكَارٍ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ تَذْيِيلٌ لِلتَّكْيِيدِ بِقَلْعِ قَاعِدَةِ بِنَاءِ الْإِعْتِزَالِ وَبِهَذَا بِنَاءِ التَّفْسِيرَيْنِ عَلَيْهَا، أَلَا تَرَى كَيْفَ أَعَادَ الْاسْمَ الْجَامِعَ الْمُفِيدَ فِي هَذَا الْمَقَامِ مَعْنَى الْجَبْرُوتِ مَرَّتَيْنِ وَعَدَلَ مِنْ خُطَابِ الْجَمَاعَةِ إِلَى خُطَابِ الْعَامِّ لِيَدْخُلَ فِيهِ كُلُّ مَنْ يَتَأْتَى مِنْهُ الْوِجْدَانُ، وَمِنْ جُمْلَتِهِمُ الضَّلَالِ! وَنَكَرَ ﴿سَبِيلًا﴾ أَي: لَا تَجِدُ أَيُّهَا الْمُخَاطَبُ أَيَّ سَبِيلٍ تَرِيدُ^(١) بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ.

قوله: (وَرُكِسُوا فِيهَا) يعني: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفَنَنِهَ أَرْكَسُوا فِيهَا﴾ [النساء: ٩١]، فَإِنَّهُ قُرِئَ هُنَاكَ: «وَرُكِسُوا فِيهَا»، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ هَاهُنَا لِأَنَّ كَلِمَتَهَا بِأَبِّ الْإِفْعَالِ، وَقُرِئَ فِي الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ^(٢) بِالتَّفْعِيلِ^(٣) مَعَ أَنَّهَا مِنْ أَصْلِ وَاحِدٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: قُرِئَ: «وَرُكِسُوا» فِيهَا - أَي: فِي هَذِهِ الْآيَةِ - لِفَسَادِ الْمَعْنَى.

(١) قوله: «تريد» سقط من (م).

(٢) انظر: «المحتسب» (١: ١٩٤).

(٣) في (م) و(غ) و(ص) و(س): «بالفصيل»، والمثبت من (ط)، وهو الصواب، فمراده بالتفعيل: أنه من «فعل»، والقراءة المشار إليها هي: «رُكِسُوا».

نَصِيرًا * إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مَبِثَّةٌ أَوْ جَاءَكُمْ وَكَمْ حَصَرْتُمْ صُدُورَهُمْ أَنْ يُقَدِّلُواكُمْ أَوْ يُقَدِّلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَنَلُوكُمْ فَإِنْ أَعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَدِّلُواكُمْ وَالْقَوَا إِلَيْكُمْ أَلْسَلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا * سَتَجِدُونَ ءآخِرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ كُلٌّ مَا رَدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكَسُوا فِيهَا فَإِنْ لَمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْغُوا إِلَيْكُمْ السَّلَامَ وَيَكْفُرُوا أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَأَقْبِلُوهُمْ حَيْثُ نَقَفْتُمُوهُمْ وَأُولَئِكَ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا ﴿٨٩-٩١﴾

﴿فَتَكْفُرُونَ﴾: عطفٌ على ﴿تَكْفُرُونَ﴾، ولو نُصِبَ على جوابِ التمني لجاز. والمعنى: ودُّوا كفرَكم فكونَكم معهم شرِّعًا واحدًا فيما هم عليه من الضلالِ واتباعِ دينِ الآباء، فلا تتولَّوهم وإن آمنوا، حتى يُظاهروا إيمانهم بهجرةٍ صحيحةٍ هي لله

قوله: (فكونَكم معهم شرِّعًا). النهاية: في الحديث «أنتم فيه شرِّعٌ سواء»، أي: مُتساوون لا فضلٌ لأحدِكم فيه على الآخر.

قوله: (فلا تتولَّوهم وإن آمنوا حتى يُظاهروا) تفسيرٌ لقوله: ﴿فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّى يُهَاجِرُوا﴾، جعلٌ ﴿حَتَّى﴾ غايةً للمقدار، وهو الإيذان؛ لأنَّ الهجرةَ غيرُ نافعةٍ بدونه. قوله: ﴿فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ مسبَّبٌ عن قوله: ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾، و﴿وَدُّوا﴾ بدلٌ من قوله: ﴿بِمَا كَسَبُوا﴾ [النساء: ٨٨]، والكلامُ مصبوبٌ في قالبٍ واحد، يعني: ما لكم تختلفونَ في أمرِ أقوامٍ منافقين؟ والحالُ أنَّ اللهَ تعالى رَدَّهم في حُكمِ المشركينَ بسببِ ما كَسَبُوا، وهو ودادُهم كُفْرَكم، وإذا كان كذلك فلا تختلفوا فيهم ولا تتولَّوهم حتى يُهاجروا في سبيلِ الله، أي: يرجعوا من جميعِ ذلك رُجوعًا كالمُهَاجِرَةِ مِنَ الأوطان، فإن تولَّوا عن هذه المِهَاجِرَةِ فحُكْمُهُم حُكْمُ المشركينَ بأن يُقتلوا حيثُ وجدوا، وبأن يُجانبوا مُجانبةً كُلِّيَّة. ولا يُستبعدُ حملُ المِهَاجِرَةِ على المُجَانِبَةِ عَنِ الذنوبِ والمخالفةِ لأمرِ الله؛ لِمَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «المسلمُ مَنْ سَلِمَ المسلمونَ مِنْ لسانِهِ وَيَدِهِ، والمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ ما نَهَى اللهُ عَنْهُ». أخرجه البخاريُّ وأبو داود، عن عبدِ الله بنِ عمرو^(١).

(١) «صحيح البخاري» (١٠) وأبو داود (٢٤٨٣).

ولرسوله، لا لغرضٍ من أغراضِ الدنيا، مستقيمة ليسَ بعدها بدءاً ولا تعرباً. ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ عن الإيِّمانِ المظاهرِ بالهجرةِ الصحيحةِ المستقيمةِ فحكمهم حكمُ سائرِ المشركينَ يُقتلونَ حيثُ وجدوا في الحِلِّ والحرمِ، وجانبوهم مجانبةً كُليَّةً، وإن بذلوا لكم الولايةَ والنصرةَ فلا تقبلوا منهم. ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ﴾: استثناءٌ من قوله: ﴿فَخَذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ﴾، ومعنى: ﴿يَصِلُونَ إِلَيَّ قَوْمٍ﴾: ينتهونَ إليهم ويتصلونَ بهم. وعن أبي عبيدة: هو من الانتساب، وصلتُ إلى فلانٍ واتصلتُ به؛ إذا انتميتَ إليه. وقيل: إن الانتسابَ لا أثرَ له في منع القتالِ، فقد قاتَلَ رسولُ اللَّهِ بَمَنْ مَعَهُ مَنْ هُوَ مِنْ أَنْسَابِهِمْ. والقومُ هم الأُسْلَمِيُّونَ؛ كانَ بينهم وبينَ رسولِ اللَّهِ عهدٌ؛ وذلك أنه وادَعَ

الراغب: الهجرة: تَرَكُ الشَّيْءِ وَالْإِعْرَاضُ عَنْهُ، مَكَانًا كَانَ أَوْ خَلِيطًا، وَسُمِّيَ الْقَبِيحُ مِنَ الْكَلَامِ هُجْرًا، وَسُمِّيَ الْمُهَاجِرُ لِتَرْكِهِ وَطَنَهُ، وَصَارَ اسْمٌ مَدْحٍ فِي الْإِسْلَامِ، وَسُمِّيَ مَنْ رَفَضَ فُضُولَاتِ شَهَوَاتِهِ: مُهَاجِرًا^(١).

ثم إن المصنّف وَضَعَ مَوْضِعَ ﴿فَخَذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ﴾ قوله: «يُقْتَلُونَ حَيْثُ وَجِدُوا»، ومَوْضِعَ ﴿وَلَا تَنَحَّضُوا مِنْهُمْ وَلَا يَصِيرًا﴾ «جَانِبُوهُمْ مُجَانِبَةً كُليَّةً» إلى آخِرِهِ؛ بياناَ لمعنى الاستمرار. وأما قوله: «جَانِبُوهُمْ مُجَانِبَةً كُليَّةً» فأخْرَاجُ لِلْكَلامِ على غيرِ مَقْتَضَى الظاهرِ؛ إذ الظاهرُ «وَجَانِبُونَ»؛ لِقَعْمَا خَبَرَيْنِ لِلإِيدَانِ بِشِدَّةِ الْمُجَانِبَةِ، وَذَلِكَ مِنْ تَكْرِيرِ قَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَنَحَّضُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ﴾؛ وَمِنْ ثَمَّ بَالِغٌ فِيهِ حَيْثُ قَالَ: «مُجَانِبَةً كُليَّةً وَإِنْ بَدَلُوا لَكُمْ الْوِلايَةَ وَالنُّصْرَةَ» يعني: لا يوجدُ منكم ولايةٌ لهم قَطُّ؛ فداوموا على العداوة.

قوله: (ليس بعدها بدءاً ولا تعرباً) مثلُ لَتَرَكَ التَّدْبُوبَ لا إلى هَوْلَاءٍ ولا إلى هَوْلَاءٍ، وَبَدَاءُ أَي: نَزُولٌ بِالْبَادِيَةِ، وَلا تَعْرَبُ، أَي: عَوْدٌ إِلَى الْعَرَبِ الَّذِينَ يَسْكُنُونَ الْمُدُنَ.

قوله: (استثناءٌ من قوله: ﴿فَخَذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ﴾) أَي: مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿فَخَذُوهُمْ﴾، لا مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿فَلَا تَنَحَّضُوا﴾؛ وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ لِأَنَّ اتِّخَاذَ الْوِليِّ مِنْهُمْ حَرَامٌ.

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٧٨)، وانظر «مفردات القرآن» ص ٨٣٣.

وقتَ خروجه إلى مكةَ هلالَ بنِ عويمِرِ الأسلميِّ على أن لا يعينه ولا يعينَ عليه، وعلى أن من وصل إلى هلالٍ ولجأ إليه فله من الجوارِ مثلُ الذي لهلال. وقيل: القوم بنو بكرِ ابنِ زيدٍ مناةٍ كانوا في الصلح. ﴿أَوْجَاءُكُمْ﴾ لا يخلو من أن يكونَ معطوفاً على صفةِ ﴿قَوْمٍ﴾، كأنه قيل: إلا الذين يصلونَ إلى قومِ معاهدين، أو قومِ ممسكينَ عن القتالِ لا لكم ولا عليكم؛ أو على صلةِ ﴿الَّذِينَ﴾، كأنه قيل: إلا الذين يتصلونَ بالمعاهدين، أو الذين لا يقاتلونكم. والوجهُ العطفُ على الصلة؛ لقوله: ﴿فَإِنْ أَعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقْبَلُوكُمْ وَأَلْفَوْا إِلَيْكُمْ السَّلَامَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ بعدَ قوله: ﴿فَخَذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾، فقررَ أن كفهم عن القتالِ أحدُ سببَي استحقاقهم لنفيِ التعرضِ

قوله: (ممسكينَ عن القتال، لا لكم ولا عليكم) تفسيراً لقوله: ﴿أَنْ يُقْبَلُوكُمْ أَوْ يُقْبَلُوا قَوْمَهُمْ﴾ أي: لأجلِكُم.

قوله: (والوجهُ العطفُ على الصلة لقوله: ﴿فَإِنْ أَعْتَزَلُوكُمْ﴾) يعني: مجيء قوله: ﴿فَإِنْ أَعْتَزَلُوكُمْ﴾ بعدَ قوله: ﴿فَخَذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ﴾ يُشعرُ بأن السببَ عن المنعِ عن التعرضِ لهم شيان، أحدهما: اتصاهاً بقومِ معاهدين، وثانيهما: كفهم عن القتالِ بسببِ إظهارِ أن قلوبهم تنقبضُ عن مقاتلتكم، فيكونُ قوله: ﴿فَإِنْ أَعْتَزَلُوكُمْ﴾ مقررًا للسببِ الثاني، يعني: إن جاؤكم يريدونَ الإمساكَ عن القتالِ لا لكم ولا عليكم فإن تموا على هذا بأن اعتزلوكم وألفوا إليكم السَّلَامَ؛ فلا تتعرضوا لهم البتة. وإذا عطفَ على الصفةِ يبقى سببُ عدمِ التعرضِ واحداً، وهو أن يصلوا إلى قومِ معاهدين أو إلى قومِ كافينَ فلا يكونُ قوله: ﴿وَأَلْفَوْا إِلَيْكُمْ السَّلَامَ﴾ مقررًا لقوله: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقْبَلُوكُمْ﴾؛ لأنَّ ذلكَ وَصْفٌ لقولِ آخرينَ غيرِ مَنْ ترتبَ عليه قوله: ﴿فَإِنْ أَعْتَزَلُوكُمْ﴾؛ لأنه مرتبٌ على قوله: ﴿فَخَذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ﴾. ثم أوردَ السؤالَ وقال: «كلُّ واحدٍ من الاتصاليين له تأثيرٌ إلى آخره، وهو ظاهر.

قوله: (فقررَ أن كفهم عن القتال) فاعله: مجيء قوله: ﴿فَإِنْ أَعْتَزَلُوكُمْ﴾ بعدَ قوله: ﴿فَخَذُوهُمْ﴾، وعلى هذا قوله: ﴿فَإِنْ أَعْتَزَلُوكُمْ﴾ تقريرٌ لحكمِ اتصاهاهم^(١).

(١) من قوله: «وعلى هذا قوله» إلى هنا ساقط من (ط).

عنهم، وترك الإيقاع بهم. فإن قلت: كل واحد من الاتصاليين له تأثير في صحة الاستثناء، واستحقاق إزالة التعرض؛ الاتصال بالمعاهدين والاتصال بالمكافئين؛ لأن الاتصال بهؤلاء أو هؤلاء دخولاً في حكمهم، فهلاً جوزت أن يكون العطف على صفة ﴿قَوْمٍ﴾، ويكون قوله: ﴿فَإِنْ أَعْتَزَلُوكُمْ﴾ تقريراً لحكم اتصالهم بالمكافئين واختلاطهم بهم وجريمهم على سَنَنِهم! قلت: هو جائز ولكن الأول أظهر وأجرى على أسلوب الكلام. وفي قراءة أبي: (بينكم وبينهم ميثاق جاؤوكم حَصِرَتْ صدورهم) بغير «أو»، ووجهه أن يكون: ﴿جَاءُوكُمْ﴾، بيانا لـ ﴿يَصِلُونَ﴾، أو بدلاً، أو استثناءً، أو صفة بعد صفة لـ ﴿قَوْمٍ﴾. ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ في موضع الحال بإضمار «قد»؛ والدليل عليه قراءة من قرأ: (حَصِرَةَ صدورهم) و(حَصِرَاتِ صدورهم) و(حاصراتِ صدورهم)، وجعله المبرّد صفة لموصوفٍ محذوفٍ على: أو جاؤوكم قوماً حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ. وقيل:

قوله: (أظهر وأجرى على أسلوب الكلام)، وذلك أن قوله: ﴿سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ﴾ مشابه لقوله: ﴿جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقْبَلُوكُمْ أَوْ يَقْبَلُوا قَوْمَهُمْ﴾، وقد رتّب عليه قوله: ﴿فَإِنْ أَعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يَقْبَلُواكُمْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ الآية، فالأولى جزئي الكلام على أسلوب واحد وأن يترتّب قوله: ﴿فَإِنْ أَعْتَزَلُوكُمْ﴾ على قوله: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ﴾ حتى يكون المراد من قوله: ﴿فَخُذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ﴾ وقوله: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ﴾ وقوله: ﴿فَإِنْ أَعْتَزَلُوكُمْ﴾ هم الذين تولّوا وأعرضوا عن الإيمان، وقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطْنَا عَلَيْهِمُ عَلَيْكُمْ﴾ جملة معترضة للامتنان على المؤمنين، وتعليل بأن حَصَرَ صُدُورِهِمْ ما كان إلا لَقَذْفِ اللَّهِ الرَّعْبِ فِيهَا^(١).

قوله: (أو جاؤوكم قوماً حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) فعلى هذا «قوماً» حال موطئة، كقوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢].

(١) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في غيرها من الأصول الخطية قبل الفقرة السابقة.

هو بيان لـ ﴿جَاءُوكُمْ﴾، وهم بنو مُدَلِج؛ جاؤوا رسولَ اللَّهِ غيرَ مقاتلين، والحصرُ: الضيقُ والانتقاضُ. ﴿أَنْ يُقْتَلُواكُمْ﴾: عن أن يقتلوكم، أو كراهة أن يقتلوكم.

فإن قلت: كيف يجوزُ أن يسَلِّطَ اللهُ الكفرةَ على المؤمنين؟ قلتُ: ما كانت مكافئتهم إلا لِقْدْفِ اللهِ الرَّعْبَ في قلوبهم، ولو شاء لمصلحةَ يراها من ابتلاءٍ ونحوه لم يقذفه، فكانوا متسلطينَ مقاتلينَ غيرَ مكافئين، فذلك معنى التسليط. وقرئ: (فلقتلوكم) بالتخفيف والتشديد. ﴿فَإِنْ أَعْرَضُواكُمْ﴾: فإن لم يتعرضوا لكم، ﴿وَأَلْقُوا إِلَيْكُمْ السَّلَمَ﴾، أي: الانقيادَ والاستسلام. وقرئ بسكونِ اللَّامِ مع فتحِ السين، ﴿فَمَا جَعَلَ اللهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾: فما أذن لكم في أخذهم وقتلهم. ﴿سَتَجِدُونَ آخَرِينَ﴾: هم قومٌ من أسيدٍ وغطفان، وكانوا إذا أتوا المدينة أسلموا وعاهدوا ليأمنوا المسلمين، فإذا رجعوا إلى قومهم كفروا ونكثوا عهدَهم. ﴿كُلَّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ﴾ كلما دعاهم قومهم إلى قتالِ المسلمين ﴿أُرْكَسُوا فِيهَا﴾: قُلبوا فيها أقبِحَ قلبٍ وأشنعَه، وكانوا شرًا فيها من كلِّ عدوٍّ. ﴿حَيْثُ نَفَقْتُمُوهُمْ﴾: حيثُ تمكثم منهم. ﴿سُلْطَنَا مُبِينًا﴾: حجة واضحة لظهورِ عداوتهم، وانكشافِ حالهم في الكفرِ والغدر، وإضرارهم بأهلِ الإسلام؛ أو تسلطًا ظاهرًا؛ حيثُ أذنا لكم في قتلهم.

[﴿وَمَا تَكُنْ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَقْتُلُوا مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ

قوله: (هُوَ بَيَانٌ لـ ﴿جَاءُوكُمْ﴾) وذلك أن مجيئهم غيرَ مُقاتلين، و﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقْتَلُواكُمْ﴾ في معنى واحد.

قوله: (وهم بنو مُدَلِج) بالضم، قيل: بنو مدلج^(١): قبيلةٌ من كِنَانَةَ، وهم القافة.

قوله: ﴿﴿أُرْكَسُوا فِيهَا﴾﴾ قُلبوا فيها أقبِحَ قلبٍ وأشنعَه. الأساس: أركسه وركسه: قلبه على رأسه، وهو مركوسٌ منكوسٌ.

(١) قوله: «قيل: بنو مدلج» من (ط).

رَقَبَةً مُؤْمِنَةً وِدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوِّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا * وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٢-٩٣﴾

﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ﴾ وما صحَّ له ولا استقام ولا لاق بحاله، كقوله: ﴿وَمَا كَانَتْ لِيَنْبِيٍّ أَنْ يَقْتُلَ﴾ [آل عمران: ١٦١]، ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا﴾ [الأعراف: ٨٩]. ﴿أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا﴾ ابتداءً غيرِ قِصاصٍ ﴿إِلَّا خَطَأً﴾: إلَّا على وجه الخطأ.

فإن قلت: بِمِ انتصَبَ ﴿خَطَأً﴾؟ قلتُ: بأنه مفعولٌ له، أي: ما ينبغي له أن يقتله لعلته من العليلِ إلَّا للخطأ وحده. ويجوزُ أن يكونَ حالًا بمعنى: لا يقتله في حالٍ من الأحوالِ إلَّا في حالِ الخطأ، وأن يكونَ صفةً للمصدرِ إلَّا قتلاً خطأً. والمعنى: أنَّ من شأنِ المؤمنِ أن يتنَفَّى عنه وجودُ قتلِ المؤمنِ ابتداءً البتة، إلَّا إذا وُجِدَ منه خطأً من غيرِ قصد؛ بأن يرميَ كافرًا فيصيبَ مسلمًا، أو يرميَ شخصًا على أنه كافرٌ فإذا هو مسلم.

وقرئ: (خطاءً) بالمدِّ، و(خطأً) بوزن «عمى» بتخفيفِ الهمزة.

وروي: أنَّ عياشَ بنَ أبي ربيعة - وكانَ أخا أبي جهلٍ لأمه - أسلمَ وهاجرَ خوفًا من قومه إلى المدينة، وذلكَ قبلَ هجرةِ رسولِ اللهِ ﷺ، فأقسمتْ أمه لا تأكلُ ولا تشربُ ولا يؤويها سقفٌ حتى يرجع، فخرجَ أبو جهلٍ ومعه الحارثُ بنُ زيدِ بنِ أبي أُنيسة، فأتياه وهو في أطمٍ، فقتلَ منه أبو جهلٍ في الذرورة والغارب، وقال: أليسَ محمدٌ يَحْتُكُ

قوله: (في أطمٍ). النهاية: الأطمُ بالضم: بناءٌ مرتفع، وجمعه: أطامٌ.

قوله: (فقتلَ منه أبو جهلٍ). النهاية: وفي حديثِ الزبير: فما زالَ يفتلُ في الذرورة والغاربِ حتى أجابته عائشةُ رضيَ اللهُ عنها إلى الخروج، والغاربُ: مقدَّمُ السنام، والذرورة:

على صلّة الرحم؟ انصرف وپرّ أمّك، وأنت على دينك، حتى نزل وذهب معها، فلما فسّحا عن المدينة كتّفاه وجلّدَه كُلُّ واحدٍ مئةَ جلدة، فقال للحارث: هذا أخي فمن أنت يا حارث؟ لله عليّ إن وجدتُك خاليًا أن أقتلك، وقَدِما به على أمّه، فحلفت لا يُحِلُّ كِتافُه أو يرتدّ، ففعل، ثمّ هاجرَ بعدَ ذلك وأسلم. وأسلمَ الحارثُ وهاجر، فلقيه عيَّاشُ بظهِرِ قباء، ولم يشعرْ بإسلامه، فأنحى عليه فقتله، ثم أُخبرَ بإسلامه، فأتى رسولَ الله ﷺ فقال: قتلته ولم أشعرْ بإسلامه؛ فنزلت. ﴿فَتَحْرِيْرُ رَقَبَةٍ﴾: فعلية تحريرُ رقبة، والتحريرُ: الإعتاق، والحرُّ والعتيقُ: الكريم؛ لأنَّ الكرمَ في الأحرار، كما أنَّ اللؤمَ في العبيد، ومنه: عتاقُ الخيلِ وعتاقُ الطير؛ لكرامتها، وحرُّ الوجه: أكرمُ موضعٍ منه، وقولهم للثيم: عبد، وفلانٌ عبدُ الفعل، أي: لثيمُ الفعل. والرقبة: عبارةٌ

أعلاه، أي: لا زال يُجادعُها ويتلطّفُها حتّى أجابته. والأصلُ فيه أنَّ الرجلَ إذا أرادَ أن يُؤنِسَ البعيرَ الصَّعبَ ليزمّه فينقادَ له، جعلَ يُمرُّ يده عليه ويمسحُ غاربه ويفتُلُ وبره حتّى يستأنسَ ويضعَ عليه الرِّمامَ.

قوله: (كِتافُه) كتفت الرجل: شدّدت يديه إلى خلفٍ بالكتاف، وهو حبل.

قوله: (فسّحا عن المدينة) أي: بعدا. النهاية: وفي حديث أم زرع: وبيتها فسّاح^(١)، أي: واسع^(٢).

قوله: (قُباء). المغرب: قُباء بالضمّ والمدّ: من قُرى المدينة، يُتَوَّنُ ولا يُتَوَّنُ^(٣).

قوله: (فأنحى عليه) أي: أقبلَ عليه. الأساس: أنحى عليه باللوائم: إذا أقبلَ عليه، وأنحى عليه بالسوطِ والسيف.

(١) حديث أم زرع أخرجه البخاري (٥١٨٩) ومسلم (٢٤٤٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في غيرها بعد فقرة «قوله: عن النسمة».

(٣) «المغرب في ترتيب المغرب» (٢: ١٥٧).

عن النَّسْمَةِ، كما عَبَّرَ عنها بالرَّأْسِ في قولهم: فلانُ يملكُ كذا رأساً من الرِّقِيقِ. والمرادُ برقبة مؤمنة: كلُّ رقبةٍ كانت على حكم الإسلام عندَ عامَّةِ العلماء. وعن الحسن: لا تُجْزئُ إلَّا رقبةٌ قد صلَّت وصامت ولا تُجْزئُ الصَّغيرة، وقاسَ عليها الشافعيُّ كفارةَ الظَّهار، فاشتراطُ الإيِّمان. وقيل: لَمَّا أُخْرِجَ نفساً مؤمنةً عن جملةِ الأحياءِ لزمه أن يُدخَلَ نفساً مثلها في جملةِ الأحرار؛ لأنَّ إطلاقها من قَيْدِ الرِّقِّ كإحيائها من قَبْلِ أن الرِّقِيقَ ممنوعٌ من تصرُّفِ الأحرار. ﴿مُسْكَمَةٌ إِلَى أَهْلِهَا﴾: مؤدَّاةٌ إلى ورثته يقتسمونها كما يقتسمون الميراث، لا فرقَ بينها وبين سائرِ التَّرِكَةِ في كلِّ شيءٍ؛ يُقضى منها للدين، وتنفَّذُ الوصية، وإذا لم يُبقِ وارثاً فهي لبيتِ المال؛ لأنَّ المسلمين يقومون مقامَ الورثة، كما قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «أنا وارثُ مَنْ لا وارثَ له»، وعن عُمرَ رَضِيَ اللهُ عنه: أنه قضى بديَّةِ المقتول، فجاءت امرأته تطلبُ ميراثها من عَقَلِهِ، فقال: لا أعلمُ لك شيئاً، إنها الدِّيَّةُ للعصبةِ الذين يَعْقِلُونَ عنه، فقامَ الضَّحَّاكُ بنُ سفيانِ الكِلَابيِّ فقال: كتبَ إليَّ رسولُ اللَّهِ ﷺ يأمرُني أن أوزِّتَ امرأةَ أُشَيْمِ الضُّبابي من عَقْلِ زوجها أُشَيْم، فوزَّتها عُمر. وعن ابنِ مسعود: يرثُ كلُّ وارثٍ من الدِّيَّةِ غيرَ القاتلِ.

قوله: (عن النَّسْمَةِ). النِّهاية: النَّفْسُ والرُّوحُ، وكلُّ دابةٍ فيها روحٌ فهي نَسْمَةٌ، وإنَّما يُرادُ النَّاسُ.

قوله: (كانت على حُكْمِ الإسلام) أي: محكوماً عليها بالإسلام؛ وإن كانت صغيرة. قاله القاضي^(١).

قوله: (يعقلون عنه). المُعْرَبُ: عَقَلْتُ القَتيلَ: أعطيتُ ديتَهُ، وعَقَلْتُ عَنِ القاتلِ: لَرَمْتَهُ ديتَهُ فأدَّيتُها عنه^(٢).

النِّهاية: العَقْلُ: الدِّيَّةُ، وأصلُه أنَّ القاتلَ كان إذا قَتَلَ قَتيلًا جمَعَ الدِّيَّةَ مِنَ الإِبِلِ، فعَقَلَهَا بِفناءِ أولياءِ المقتول، أي: شَدَّها في عَقْلِها لِيُسَلِّمَها إليهم، فَسُمِّيتِ الدِّيَّةُ عَقْلاً بالمَصْدَرِ.

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٣٤).

(٢) «المُعْرَبُ في ترتيب المُعْرَبِ» (٢: ٧٥).

وعن شريك: لا يُقضى من الدية دين، ولا تُنفذ منه وصية. وعن ربيعة: الغرة لاء الجنين وحدها، وذلك خلاف قول الجماعة. فإن قلت: على من تجب الرقبة والدية؟ قلت: على القاتل، إلا أن الرقبة في ماله، والدية تتحملها عنه العاقلة، فإن لم تكن له عاقلة فهي في بيت المال، فإن لم يكن، ففي ماله، ﴿إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾: إلا أن يتصدقوا عليه بالدية، ومعناه: العفو، كقوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ونحوه: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٠]. وعن النبي ﷺ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ». وقرأ أبي: (إلا أن يتصدقوا). فإن قلت: بم تعلق ﴿أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ وما محله؟ قلت: تعلق بـ«عليه»، أو بـ«مُسَلَّمَةٌ»؛ كأنه قيل: وتجب عليه الدية، أو يسلمها إلا حين يتصدقون عليه، ومحلها النصب على الظرف بتقدير حذف الزمان، كقولهم: أجلس ما دام زيداً جالساً، ويجوز أن يكون حالاً من ﴿أَهْلِهِ﴾، بمعنى: إلا متصدقين.

﴿مِنْ قَوْمٍ عَدُوِّكُمْ﴾ من قوم كفار أهل حرب؛ وذلك نحو رجل أسلم في قومه الكفار، وهو بين أظهرهم لم يفارقهم، فعلى قاتله الكفارة إذا قتله خطأ، وليس على عاقلته لأهله شيء، لأنهم كفار محاربون. وقيل: كان الرجل يسلم ثم يأتي قومه وهم مشركون، فيغزوهم جيش المسلمين، فيقتل فيهم خطأ؛ لأنهم يظنونه كافراً مثلهم.

قوله: (العاقلة). النهاية: هم العصبية والأقارب من قبل الأب الذين يعطون دية قتيل الخطأ، وهي صفة جماعة عاقلة، وأصلها: اسم فاعلة من العقل، وهي من الصفات الغالبة. قوله: (بم تعلق ﴿أَنْ يَصَدَّقُوا﴾؟) إشارة إلى أن الاستثناء مفرغ، و«إلا» لغو، كقولك: قرأت إلا يوم الجمعة.

قوله: (تعلق بـ«عليه»)، قيل: بـ«عليه» المحذوف عند قوله: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾، هذا باطل؛ لأن تحرير الرقبة حق الله لا يسقط بعفو الولي. نعم، يجوز أن تعلق بـ«عليه» المقدّر في قوله: ﴿وَدِيَّةٌ﴾؛ لأنها عطف على «تحرير»، وإليه أشار بقوله: «ويجب عليه الدية، أو يسلمها إلا حين يتصدقون عليه». وإذا علق بـ«مُسَلَّمَةٌ» يكون عطف «دية» على «تحرير» من قبيل الانسحاب عطف مفرد على مفرد.

﴿وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ﴾ كفره لهم ذمّة؛ كالمشركين الذين عاهدوا المسلمين، وأهل الذمّة من الكنابيين فحكمه حكم مسلم من المسلمين. ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ﴾ رقبه، بمعنى: لم يملكها ولا ما يتوصّل به إليها؛ فعليه صيام ﴿شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ﴾: قبولاً من اللّهِ ورحمةً منه، من «تاب الله عليه» إذا قبل توبته، يعني: شرّع ذلك توبةً منه، أو نقلكم من الرّقبة إلى الصّوم توبةً منه.

هذه الآية فيها من التهديد والإيعاد والإبراق والإرعاد أمرٌ عظيم، وخطبٌ غليظ.

قوله: (فحكمه حكم مسلم من المسلمين) في وجوب الكفارة والذية، ولعل ذلك فيما إذا كان المقتول معاهدًا أو كان له وارث مسلم، قاله القاضي^(١)، وفيه نظرٌ.

قوله: (شرّع ذلك توبةً منه). قال القاضي: توبة: نصبٌ على المفعول له، أي: شرّع ذلك توبةً، أو على المصدر، أي: وتاب اللّهُ عليه توبةً^(٢).

قوله: (والإبراق والإرعاد). النهاية: في حديث ابني مئبكة: إن أمنا ماتت حين رعد الإسلام وبرق^(٣)، أي: حين جاء بوعيده وتهديده، يقال: رعد وبرق وأرعد وأبرق: إذا توعد وتهدّد.

روى شارح «الفصيح» عن أبي عمرو أنه احتجّ بقول الكُميت:

أرعد وأبرق ما تُرِبُ — دُ^(٤) فما وعيدك لي بضائر^(٥)

الراغب: البرق: لَمَعَانُ السَّحَابِ، يقال: برق وأبرق وبرق، يقال في كل ما يلَمَع كسيف: بارق، وبرق يقال في العين إذا اضطربت وجالت من خوف، قال تعالى: ﴿إِذَا

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٣٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) أخرجه إبراهيم الحربي في «غريب الحديث» (٢: ٦٨٨) وابن بطة الحنبلي في «الإبانة» (٢: ٨٠).

(٤) في (ط): «أرعد وأبرق يا يزيد».

(٥) «شعر الكُميت» ص ٢٢٥.

ومن ثمَّ رُوِيَ عن ابنِ عَبَّاسٍ ما رُوِيَ: من أن توبةَ قاتلِ المؤمنِ عمداً غيرِ مقبولة. وعن سفيان: كانَ أهلُ العلمِ إذا سُئلوا قالوا: لا توبةَ له، وذلكَ محمولٌ منهم على الاقتداءِ بسنةِ اللهِ في التغليظِ والتشديدِ، وإلا فكلُّ ذنبٍ محوٌّ بالتوبة، وناهيكَ بمحوِ الشركِ دليلاً. وفي الحديث: «لزوالُ الدنيا أهونُ على اللهِ من قتلِ امرئٍ مسلمٍ». وفيه: «لو أن رجلاً قُتلَ بالمشركِ وأخرَ رَضِيَ بالمغربِ لأشركَ في دمه». وفيه: «إنَّ هذا الإنسانَ بنیانُ الله، ملعونٌ من هَدَمَ بنيانه». وفيه «من أعانَ على قتلِ مؤمنٍ بشطْرِ كلمةٍ جاء يومَ

بَرَقَ البَصَرُ» [القيامة: ٧] وتُصوَّرُ مِنَ البَرَقِ ما يَظْهَرُ مِنَ تخويفِهِ قليل: بَرَقَ فلانٌ وأبرَقَ: إذا تَهَدَّدَ^(١).

قولُه: (عن ابنِ عَبَّاسٍ: أن توبةَ^(٢) قاتلِ المؤمنِ عمداً غيرِ مقبولة)^(٣)، هو ما رَوَيْنَا عن الترمذِيِّ وابنِ ماجه والنسائيِّ، عن ابنِ عَبَّاسٍ، أنه سُئلَ عن مَنْ قَتَلَ مؤمناً متعمداً ثم تابَ وأمَّن وعَمِلَ صالحاً ثم اهتدى، فقال ابنُ عَبَّاسٍ: فأنتى له التوبةُ وقد سَمِعْتُ نبيَّكم ﷺ يقول: «يَجِيءُ المقتولُ متعلقاً بالقاتلِ تشخبُ أوداجُه دماً فيقولُ: أي رَبِّ، سَلْ هذا: فيمَ قَتَلْتَنِي؟»^(٤) في قولِه: «نبيَّكم» توبيخٌ للسائلِ.

قولُه: (لزوالُ الدنيا) الحديثَ رواه الترمذِيُّ وأبو داودَ، عن عبدِ الله بنِ عمرو، عن النبيِّ ﷺ^(٥).

قولُه: (بشطْرِ كلمة) الحديثَ أخرجه ابنُ ماجه، عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه^(٦)،

(١) «مفردات القرآن» ص ١١٨.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي مخالفة للفظ «الكشاف»، والظاهر أنه اختصار من المؤلف رحمه الله.

(٣) أخرجه البخاري (٤٧٦٤) من حديث سعيد بن جبير رضي الله عنه.

(٤) أخرجه الترمذي (٣٠٢٩) والنسائي (٧: ٩٨) وقال الترمذي: حسن صحيح.

(٥) أخرجه الترمذي (١٣٩٥) والنسائي (٧: ٩٥) وابن ماجه (٢٦١٩) ولم أجده في «سنن أبي داود».

(٦) «سنن ابن ماجه» (٢٦٢٠) وأخرجه أبو يعلى في «المسند» (٥٩٠٠) والطبراني في «المعجم الكبير»

(١٠٩٣٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨: ٢٢)، وضعفه البوصيري في «مصباح الزجاجه» (٣: ٨٢٢)

وأعله بيزيد بن أبي زياد الدمشقي. ولتمام الفائدة انظر: «مجمع الزوائد» للهيتمي (٧: ٢٤٢).

القيامة مكتوبٌ بينَ عَيْنَيْهِ: آيسٌ من رحمةِ الله». والعَجَبُ من قومٍ يقرؤونَ هذه الآيةَ، ويرونَ ما فيها، ويسمعونَ هذه الأحاديثَ العظيمةَ، وقولَ ابنِ عباسٍ بمنعِ التوبة؛ ثم لا تدعهم أشعبيَّتُهُم وطباعيَّتُهُم الفارغةُ، وأتباعُهُم هواهم، وما تخيلُ إليهم مُناهم؛ أن يطمعوا في العفوِ عن قاتلِ المؤمنِ بغيرِ توبة؟ ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْرَعَلَى قُلُوبِ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤]. ثم ذكرَ اللهُ سبحانه التوبةَ في قتلِ الخطأِ لِمَا عسى يقَعُ من

قيل: قال سُفيانٌ: هُوَ أن يقولَ في اقتل: ائق^(١).

قوله: (أشعبيَّتُهُم وطباعيَّتُهُم) الثاني تفسيرٌ للأول، قال الميّداني: أشعَبُ: رجلٌ من المدينة يقالُ له: أشعَبُ بنُ جُبَيْرٍ، مولى عبدِ اللهِ بنِ الزُّبَيْرِ، وعن أبي عُبَيْدَةَ أنه اجتمعَ عليه غِلْمَةٌ يُعابِتُونَهُ، وكان مَرَّاحًا ظريفًا فأذاهُ الغلْمَةُ، فقال لهم: إن في دارِ فلانٍ عُرْسًا فانطلقوا إليه ثَمَّةَ فهو أنفعُ لكم؛ فانطلقوا وتركوه، فلما مضوا قال: لعل الذي قلتُ حقٌّ فمضى في أثرهم فلم يجد شيئًا وظفروا به فأذوه^(٢).

قوله: (ثم ذكرَ اللهُ) قيل: هُوَ عطفٌ على الجملةِ المتقدمةِ من حيثُ المعنى، أي: تركُ ذكرِ التوبةِ في هذه الآيةِ مع الاحتياجِ إليها مانعٌ عن الطَّمَعِ، ثم ذكرُ التوبةِ في قتلِ الخطأِ مع أنها غيرُ محتاجِ إليها حَسْمٌ للطَّمَعِ؛ لأنَّ معنى قوله: «والعَجَبُ...» إلى آخره: هُوَ أن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ إلى آخره مانعٌ عن الطَّمَعِ. وقلتُ: هُوَ عطفٌ على قوله: «هذه الآيةُ فيها من التهديدِ والإيعادِ والإبراقِ والإرعادِ أمرٌ عظيمٌ» يعني: في هذه الآيةِ من الدلالةِ على التهديدِ والوعيدِ ما بلغتْ غايَتَها حتَّى قال ابنُ عباسٍ: إن توبةَ قاتلِ المؤمنِ غيرُ مقبولة، وتعاضدتْ فيها بالأحاديثِ، ثم في مقارنتِها مع الآيةِ السابقةِ المشتِمِلةِ على التوبةِ مع أنها مُستغنيَةٌ عنها - حَسْمٌ للأطماعِ وأيُّ حَسْمٍ، فعلى هذا الآيةِ الأولى كالتميمِ للثانيةِ، ولفظةُ «ثم» في كلامِ المصنِّفِ مُشعِرةٌ بأنَّ دَلالةَ الاقترانِ أبلغُ من سائرِ ما ساعدتْ الآيةُ من الأحاديثِ.

(١) ذكره الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٣: ١٨٩).

(٢) «جمع الأمثال» للميّداني (١: ٤٣٩).

نوع تفريطٍ فيما يجبُ من الاحتياطِ والتحفظِ فيه؛ حَسْمٌ للأطعامِ وأيُّ حَسْمٍ؟ ولكن لا حياةَ لمن تنادي! فإن قلتَ: هل فيها دليلٌ على خلودٍ من لم يتبَّ من أهلِ الكبائرِ؟ قلتُ: ما أبينَ الدليلَ فيها، وهو تناوُلُ قوله: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ﴾ أيُّ قاتلٍ كانَ من مسلمٍ أو كافرٍ، تائبٍ أو غيرِ تائبٍ، إلا أنَّ التائبَ أخرجَه الدليلُ، فمن ادعى إخراجَ المسلمِ غيرِ التائبِ فليأتِ بدليلٍ مثله.

قوله: (ولكن لا حياة لمن تنادي) أوله:

لقد أسمعَت لو ناديتَ حيًّا

قبله:

ونارٌ لو نفختَ بها أضاءتُ ولكن أنتَ تنفُخُ في رمادٍ^(١)

قال أهلُ السُّنة: اللهُ أكرمُ من أن يجمعَ من يوحدُه ومن يجحدُه في العذابِ السَّرمَد، وقد وعدَ بأنه يغفرُ ما دونَ الشُّركِ، وإن رَغِمَ أنفٌ من يتحجَّرُ الواسع!

قوله: (فليأتِ بدليلٍ مثله). قال الإمام: هذه الآيةُ مخصوصةٌ في موضعين، أحدهما: أن يكونَ القتلُ العمدُ غيرَ عدوانٍ كما في القصاصِ، والثاني: أن يكونَ القتلُ العمدُ العدوانُ مُتدارِكًا بالتوبة، وإذا ثبتَ [دخولُ] التخصيصِ فيه في الصورتينِ بالاتفاقِ فنحنُ نخصِّصُ أيضًا فيها إذا حصلَ العفو، بدليلِ قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا ذُوبَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ١١٦] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣] (٢).

وقال القاضي: الجمهورُ أنَّ هذه الآيةَ مخصوصةٌ بمن لم يتبَّ؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِيَّ لَفَّافًا لِمَنْ تَابَ﴾ [طه: ٨٢] ونحوه، وهو عندنا إما مخصوصٌ بالمستحلِّ له كما ذكره عكرمةٌ وغيره، ورؤي أنه نزلَ في مقيسِ بنِ صُبابَةَ وجدِّ أخاه قتيلاً في بني النجَارِ ولم يظهرَ قاتله، فأمرهم رسولُ الله ﷺ أن يدفَعوا إليه ديتَه، فدفعوا إليه، ثم حملَ على مسلمٍ فقتله ورجعَ إلى مكةَ

(١) البيتان لعمر بن معدى كِرب في «مجموع شعره» ص ٩٩.

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٠: ١٧١).

مُرتدًا^(١)، أو المراد بالخلود: المكث الطويل؛ فإن الدلائل متظاهرة على أن عَصَاةَ المسلمين لا يَدُومُ عَذَابُهُمْ^(٢).

والذي يُمكن أن يُقال - والعلم عند الله - أن الذي يقتضيه نَظْمُ الآياتِ أن الآية من أسلوبِ التَغْلِيظِ، كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، فإنه قال: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ أي: لم يَحْجَّ، تَغْلِيظًا وَتَشْدِيدًا على تَارِكِهِ. وقوله ﷺ للمِقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ حِينَ سَأَلَهُ عَنْ قَتْلِ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الْكُفَّارِ بَعْدَ أَنْ قَطَعَ يَدَهُ فِي الْحَرْبِ: «لَا تَقْتُلْهُ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ وَإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ الْكَلِمَةَ الَّتِي قَالَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ^(٣).

وبيانه: أن قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ لِأُولِي الْأَرْوَاحِ أَنْ يَقْتُلَ مَؤْمِنًا﴾ دَلٌّ على أن قَتْلَ الْمُؤْمِنِ ليس من شأنِ الْمُؤْمِنِ، ولا يَسْتَقِيمُ منه ولا يَصِحُّ لَهُ ذلك، فإنه إن فَعَلَ خَرَجَ عن أن يُقال: إنه مؤمنٌ، ثم استثنى من هذا العام قَتْلَ الْخَطَا تَأْكِيدًا وَمِبَالِغَةً، أي: لا يَصِحُّ ولا يَسْتَقِيمُ إِلَّا في هذه الحالة، وهذه الحالة مُنَافِيَةٌ لِقَتْلِ الْعَمْدِ، فإذا لا يَصِحُّ منه قَتْلُ الْعَمْدِ الْبَتَّةَ، ثم ذِيلَ هذه المبالغة تَغْلِيظًا وَتَشْدِيدًا بقوله: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾، يعني: كيف يَسْتَقِيمُ من الْمُؤْمِنِ قَتْلُ الْمُؤْمِنِ عَمْدًا وأنه من شأنِ الْكُفَّارِ الَّذِينَ جَزَاؤُهُمُ الْخُلُودُ فِي النَّارِ وَحُلُولُ غَضَبِ اللَّهِ وَلَعْنَتِهِ عَلَيْهِمْ، وإن شئتَ أن تَحَقِّقَ هذا المعنى فانظُرْ إلى تفسيره لقوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ إلى قوله: ﴿وَحَرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣] وإلى ما حَصَّنَاهُ فِيهِ، ثم إلى قوله في تفسيره قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]: «كيف جعل ترك الزكاة من صفات

(١) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥: ٦٠) وفي «شعب الإيمان» (١: ٤٦٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٣٧).

(٣) أخرجه البخاري (٤٠١٩) ومسلم (٩٥) وغيرهما.

[يَتَأَيُّبُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَىٰ
إِلَيْكُمْ أَسَلْتُمْ مَرْغُوبًا تَبَتُّعْتُمْ عَرْضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمٌ
كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنْ بَدَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ
بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿٩٤﴾]

الكفار، أي: الكافرون هم الذين يتركون الزكاة^(١)، فعلى المؤمن أن لا يتصف بصفتهم،
وكتابه مشحون من هذا الأسلوب.

والعجب أنه حمل قول ابن عباس في الآية على التغليظ والتشديد ونسي ذلك في الآية،
لكن شغفه بمذهبه يدعو إلى التناسي، والحق أنه إن صدر عن المؤمن مثل هذا الذنب فمات
ولم يتب فحكّمه إلى الله تعالى: إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه بقدر ما يشاء ثم يُجرّجه إلى
الجنة، رَوينا في «سنن أبي داود»، عن أبي مجلز: هي جزاؤه، فإن شاء الله أن يتجاوز عن
جزائه فعَل^(٢)، قال الواحدي: والأصل في هذا أن الله تعالى يجوز أن يخلف الوعد وإن
كان لا يجوز أن يخلف الوعد، وبهذا وردت السنة^(٣)، وأنشد لأول:

وَأَسِي وَإِنْ أَوْعَدْتُهُ وَوَعَدْتُهُ لَمْخِلْفٍ إِعَادِي وَمُنْجِزٍ مَوْعِدِي^(٤)

فإذن لا مدخل لذكر التوبة وتركها^(٥) في الآية، ولا يُفتقر لإخراج المؤمن من النار إلى
دليل كما قال، ولا إلى تخصيص العام كما ذهب إليه الإمام^(٦)، ولا إلى تفسير الخلود بالمكث
الطويل كما قال القاضي^(٧)، «وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ».

(١) انظر: «الكشاف» (٣: ٤٨٣ - ٤٨٤).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٢٧٨) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨: ١٦) عن أبي مجلز، لاحق بن حُميد،
تابعي جليل.

(٣) «الوسيط» للواحد (٢: ١٠٠).

(٤) البيت لعامر بن الطفيل في «ديوانه» ص ٥٨.

(٥) في (ط): «لا يدخل ذكر التوبة وتركها».

(٦) «مفاتيح الغيب» (١٠: ١٧١).

(٧) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٣٧).

﴿فَتَيَّبُونَا﴾، وَقُرِئَ: (فَتَيَّبْتُوا)، وهما من التَفَعَّلَ بمعنى الاستفعال، أي: اطلبوا بيان الأمرِ وثباته، ولا تتهوؤا كوافيه من غير روية. وَقُرِئَ: (السَّلَمَ) و﴿السَّلَامَ﴾ وهما الاستسلام، وقيل: الإسلام، وقيل: التسليم الذي هو تحية أهل الإسلام.

﴿كَلَسْتَ مُؤْمِنًا﴾، وَقُرِئَ: (مُؤْمِنًا) بفتح الميم، من آمَنَهُ، أي: لا تُؤمِنُكَ، وأصله: أن مرداسَ بنَ نهبِك رجلاً من أهلِ فدك، أسلمَ ولم يُسلمِ من قومه غيرُه، فغزتهم سريةً لرسولِ اللهِ ﷺ كانَ عليها غالبُ بنُ فضالة اللبثي، فهربوا وبقيَ مرداسُ لثقتِه بإسلامِه، فلمَّا رأى الخليلَ ألقأ غنمه إلى عاقولٍ من الجبلِ وصعدَ فلمَّا تلاحقوا وكبروا كبرَ ونزل، وقال: لا إلهَ إلا اللهُ، محمَّدُ رسولُ اللهِ، السَّلَامُ عليكم، فقتله أسامةُ بنُ زيدٍ واستاقَ غنمه، فأخبروا رسولَ اللهِ فوجدَ وجدًا شديدًا، وقال: «قتلتُموه إرادةً ما معَه»، ثم قرأ الآيةَ على أسامة، فقال: يا رسولَ اللهِ استغفرَ لي، قال: «فكيفَ بلا إلهَ إلا اللهُ؟» قالَ أسامة: فما زالَ يعيدها حتى ودِدْتُ أن لم أكنُ أسلمتُ إلا يومئذ، ثم استغفرَ لي، وقال: «اعتق رقبَةً». ﴿تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا﴾: تطلبونَ الغنيمةَ التي هي

قوله: (ولا تتهوؤوا). النهاية: التهوؤك: التحير، وفي الحديث: «أمتهوؤكون أنتم كما تهوؤك اليهود والنصارى؟»^(١).

قوله: (فغزتهم سرية... كان عليها غالب بن فضالة)، وفي «الاستيعاب»: أن مرداسَ ابنَ نهبِك الفزاريَّ كان يرعى غنمًا، فهجمت عليه سريةُ رسولِ اللهِ ﷺ وفيها أسامةُ بنُ زيدٍ وأميرها سلمةُ بنُ الأكوع^(٢)، ثم ذكر ما ذكره المصنّف مع تغيير فيه.

قوله: (عاقول من الجبل). الجوهرى: العاقول من النَّهْرِ والوادي والرمل: المَعْوَجُ منه.

قوله: (فكيف بلا إله إلا اللهُ؟!)^(٣) أي: كيف تصنع لو خاصمتك هذه الكلمة؟

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٥١٩٥) والبخاري في «شرح السنة» (١: ٢٧٠) والبيهقي في «شعب

الإيمان» (١: ٣٤٧) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) «الاستيعاب» (٣: ١٣٨٦).

(٣) هو جزءٌ من حديث أخرجه البخاري (٤٢٦٩). حديث أسامة بن زيد رضي الله عنها.

حُطَامٌ سَرِيعُ النَّفَادِ، فَهُوَ الَّذِي يَدْعُوكُمْ إِلَى تَرْكِ التَّثَبُّتِ وَقَلَّةِ الْبَحْثِ عَنْ حَالِ مَنْ تَقْتُلُونَهُ. ﴿فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمٌ كَثِيرَةٌ﴾ يُغْنِمُكُمْوَمَا تُغْنِيكُمْ عَنْ قَتْلِ رَجُلٍ يُطَهِّرُ الْإِسْلَامَ، وَيَتَعَوَّدُ بِهِ مِنَ التَّعَرُّضِ لَهُ؛ لِتَأْخِذُوا مَالَهُ. ﴿كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ﴾: أَوَّلَ مَا دَخَلْتُمْ فِي الْإِسْلَامِ سُمِعْتُمْ مِنْ أَفْوَاهِكُمْ كَلِمَةُ الشَّهَادَةِ، فَحُصِّنَتْ دِمَاؤُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ مِنْ غَيْرِ انْتِظَارِ الْإِطْلَاعِ عَلَى مَوَاطِئِ قُلُوبِكُمْ لِأَلَسْتُمْ بِكُمْ. ﴿فَمَنْ أَلَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ بِالْإِسْتِقَامَةِ وَالْإِشْتِهَارِ بِالْإِيمَانِ وَالتَّقَدُّمِ، وَأَنْ صِرْتُمْ أَعْلَامًا فِيهِ، فَعَلَيْكُمْ أَنْ تَفْعَلُوا بِالْدَاخِلِينَ فِي الْإِسْلَامِ كَمَا فَعَلَ بِكُمْ، وَأَنْ تَعْتَبَرُوا ظَاهِرَ الْإِسْلَامِ فِي الْمَكَافَةِ، وَلَا تَقُولُوا: إِنَّ تَهْلِيلَ هَذَا؛ لِاتِّقَاءِ الْقَتْلِ لَا لِصَدْقِ النِّيَّةِ، فَتَجْعَلُوهُ سَلْمًا إِلَى اسْتِبَاحَةِ دِمِهِ وَمَالِهِ وَقَدْ حَرَّمَهَا اللَّهُ. وَقَوْلُهُ: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ تَكَرُّرٌ لِلْأَمْرِ بِالتَّيُّنِ؛ لِيُؤَكِّدَ عَلَيْهِمْ. ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ فَلَا تَهْتَفُوا فِي الْقَتْلِ، وَكُونُوا مُحْتَرِزِينَ مُحْتَاطِينَ فِي ذَلِكَ.

[﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَٰى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا * دَرَجَاتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ ٩٥-٩٦]

﴿غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ﴾ قُرِئَ بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ،

قَوْلُهُ: (فَعَلَيْكُمْ أَنْ تَفْعَلُوا) تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾، أَي: كَذَلِكَ كُنْتُمْ فَمَنْ أَلَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ «فَعَلَيْكُمْ أَنْ تَفْعَلُوا بِالْدَاخِلِينَ فِي الْإِسْلَامِ كَمَا فَعَلَ بِكُمْ» مِنْ عَدَمِ تَكْشُفِ حَالِكُمْ وَمَا تَنْجَزُ بِكُمْ^(١).

قَوْلُهُ: (﴿غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ﴾ قُرِئَ بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ) بِالنَّصْبِ: نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَالكَسَائِنِيُّ، وَالبَاقُونَ بِالرَّفْعِ، وَبِالْحَرْفِ شَادٌ.

وَأَمَّا حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ^(٢).

(١) فِي (غ) وَ(ص) وَ(س): «وَمَا هَجَرْتُمْ»، وَفِي (م): «سَحْمٌ»، وَالمُثَبَّتِ مِنْ (ط).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٨٣٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٥٠٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٠٣٣)، وَالنَّسَائِيُّ (٦: ٣١٥).

فَالرَّفْعُ صِفَةٌ لـ ﴿الْقَاعِدُونَ﴾، والنصبُ استثناءٌ منهم، أو حالٌ عنهم، والجرُّ صِفَةٌ لـ ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾. والضرر: المرصُّ أو العاهةُ من عمى أو عرج أو زمانةً أو نحوها. وعن زيد بن ثابت: كنتُ إلى جنبِ رسولِ الله، فغَشِيَتْهُ السَّكِينَةُ، فَوَقَعْتُ فَخِذَهُ عَلَى فَخِذِي، حَتَّى خَشِيتُ أَنْ تَرُضَّهَا، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ، فقال: «اكتب»، فكتبْتُ في كَتِفِ: (لا يستوي

قوله: (فالرفع: صفة لـ ﴿الْقَاعِدُونَ﴾) لأنَّ القاعدينَ غيرُ مُعَيَّن، يعني: هو مثل قولهم: ولقد أمرتُ على اللثيمِ يَسْبِي (١).

قال الزجاج: ﴿غَيْرٌ﴾ صِفَةٌ للقاعدين، وإن كان أصلها أن تكونَ صِفَةً للنكرة، المعنى: لا يستوي القاعدون الذين هم غيرُ أولي الضرر، أي: الأصحاء والمجاهدون وإن كانوا كلُّهم مؤمنين، والرفعُ أيضًا يجوزُ على الاستثناء، أي: لا يستوي القاعدون والمجاهدون إلا أولو الضرر، فإنهم يُساوونُ المُجاهدين؛ لأنَّ الذي أفعدهم عن الجهادِ الضَّرر (٢). وتبعه الواحدِي في هذا الوجه (٣).

قوله: (أو حالٌ عنهم). قال الزجاج: المعنى: لا يستوي القاعدون في حالِ صِحَّتِهِم والمجاهدون، كما تقول: جاءني زيدٌ غيرَ مريض، أي: صحيحًا، ويجوزُ الحَقْفُ صِفَةً لـ ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٤).

قوله: (فغَشِيَتْهُ السَّكِينَةُ). النهاية: السَّكِينَةُ: الوَقَارُ والسُّكُون، يريدُ ما كان يعرضُ له من السُّكُونِ والغَيْبَةِ عندَ نزولِ الوَحْيِ، وقيل: أراد به هاهنا الرحمة.

قوله: (سُرِّيَ عَنْهُ). النهاية: أي: كُشِفَ عنه وأزيل، يقال: سَرَوْتُ الثوبَ وسَرَيْتُهُ: إذا خلعتَه، والتشديدُ فيه للمبالغة، أي: أزيلَ عنه ما نزلَ به مِن بَرَحِ الوَحْيِ.

(١) سبق تخريجه.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٩٢).

(٣) «الوسيط» للواحدِي (٢: ١٠٤).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٩٣).

القاعدون من المؤمنين والمجاهدون)، فقال ابن أم مكتوم وكان أعمى: يا رسول الله، وكيف بمن لا يستطيع الجهاد من المؤمنين؟ فغشيته السكينة كذلك، ثم قال: «اقرأ يا زيد» فقرأت: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، فقال: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾، قال زيد: أنزلها الله وحدها، فألحقتها، والذي نفسي بيده لكأني أنظر إلى ملحقها عند صدع في الكتف. وعن ابن عباس: لا يستوي القاعدون عن بدرٍ والخارجون إليها. وعن مقاتل: إلى تبوك. فإن قلت: معلوم أن القاعد بغير عذرٍ والمجاهد لا يستويان، فما فائدة نفي الاستواء؟ قلت: معناه الإذكار بما بينهما من التفاوت العظيم، والبون البعيد؛ ليأنف القاعد ويرفع بنفسه عن انحطاط منزلته، فيهتز للجهاد ويرغب فيه وفي ارتفاع طبقته، ونحوه: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] أريد به التحريك من حمية الجاهل وأنفته، ليهاب به إلى التعلم، ولينهض بنفسه عن ضعة الجهل إلى شرف العلم. ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ﴾: جملة موصحة لسا نفي من استواء القاعدين والمجاهدين؛ كأنه قيل: ما لهم لا يستوون؟ فأجيب بذلك. والمعنى: على القاعدين غير أولي الضرر؛ لكون الجملة بياناً للجملة الأولى المتضمنة لهذا الوصف ...

قوله: (صدع في الكتف) يقال: صدعت الرداء صدعاً: إذا شققته، والاسم: الصدع بالكسر، والصدع في الزجاجة، بالفتح. كانوا يكتبون في كتف الشاة لقلّة القراطيس عندهم.

قوله: (ليهاب به إلى التعلم). النهاية: أهبت بالرجل: إذا دعوته إليك، وفي حديث الدعاء: «وقويتني على ما أهبت بي إليه من طاعتك»، وقيل: هو من: أهاب الراعي بغنمه، أي: صاح بها لتقف أو ترجع.

قوله: (عن ضعة). النهاية: هي الدّم والهوان والدناءة، وقد وُضِعَ ضَعَةٌ فهو وَضِيعٌ، والهاء عوض من الواو المحذوفة.

قوله: (والمعنى: على القاعدين غير أولي الضرر) قيل: فيه نظر، بل الصواب: على القاعدين أولي الضرر، يدل عليه قول الواحدي: فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم

على القاعدين، يعني: من أهل العُدْرِ دَرَجَة^(١)، وقوله أيضًا: أما المفضّلونَ درجةً فهمُ الذين فُضّلوا على القاعدين الأضرَاءِ^(٢).

والحاصلُ أن المرادَ بقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ أن بينَ المجاهدينَ والقاعدينَ غيرَ الأضرَاءِ بَونًا بعيدًا، وأن ليس بينَ المجاهدينَ والقاعدينَ الأضرَاءِ هذا البَونَ، لكن بينَهم تفاوتٌ؛ فاحتاجَ هذا التفاوتُ إلى البيان، فبيّنَ بقوله: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ﴾ في الموضوعينَ هذا التفاوتَ، وكلتا الجُمْلَتَيْنِ بيان، لا الجُمْلَةُ الأولى كما يُشعرُ به كلامُ صاحبِ «الكشّاف»، وفي كلامه اضطرابٌ مُتَنافٍ! وقال صاحبُ «التقريب» بعدَ ما حكى كلامَ المصنّف: المُفضّلونَ درجةً مَنْ فُضّلوا على القاعدينَ الأضرَاءِ، ودرجاتٍ مَنْ فُضّلوا على المتخلفينَ بإذن، وفيه نظرٌ؛ لأنّه فسّرَ القاعدينَ بغيرِ أُولِي الضَّرَرِ، وإنما يستقيمُ على تفسيره بالأضرَاءِ كما في «المعالم»^(٣) و«اللّباب»^(٤).

وقلتُ - واللّه أعلم -: إن كلامَ المصنّفِ والواحدِيّ إن أمعنَ النظرَ فيهما مُتوافقان، ولا مخالفةٌ إلّا في كلماتٍ لا صرَرَ فيها. وأما قولُ المصنّف: «﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ﴾ جُمْلَةٌ مَوْضُوحَةٌ لِمَا نُفِيَّ مِنْ اسْتَوَاءِ الْقَاعِدِينَ وَالْمُجَاهِدِينَ» فالمرادُ منه أنه وما عَظَفَ عليه من قوله: «﴿فَضَّلَ اللَّهُ﴾» الثاني كلاهما بيانٌ وإيضاحٌ للجُمْلَةِ الأولى، وهو قوله: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ﴾، ولا بدُّ منَ التّطابُقِ بينَ البيانِ والمبيّنِ، والمذكورُ في البيانِ شيثانٌ وليس في المبيّنِ سوى ذكرِ «غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ»، فالواجبُ أن يُقدَّرَ ما يُوافقُه من قوله: لا يستوي القاعدونَ أولو الضَّرَرِ وغيرِ أُولِي الضَّرَرِ، وهو من أسلوبِ الجمعِ التقديريّ؛ لدلالةِ التفضيلِ على المفضلِ، وعليه قوله تعالى: «﴿وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَن عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْضُرُهُمْ إِلَهُ جَمِيعًا﴾ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ

(١) «الوسيط» للواحدِي (٢: ١٠٤).

(٢) انظر: «الكشّاف» (٥: ١٢٩).

(٣) «معالم التنزيل» (٢: ٢٧٠).

(٤) «لباب التفسير» للكرماني (٣: ١٢٥٤).

أَجْرُهُمْ ﴿ إلى قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيَعَذِّبُهُمُ﴾ الآية [النساء: ١٧٢-١٧٣]، فعلى هذا قوله تعالى: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ﴾ جملةً موضحةً، معناه: الكلام الذي ذُكِرَ فيه هذا اللفظ، أي: فضل الله وهو مجموع الآيتين، وقوله: «والمعنى: على القاعدين غير أولي الضرر» معناه: على من اشتمل عليه هذا الكلام مذکورًا ومقدّرًا، وهو على ما سبق منطوق على أولي الضرر (وغير أولي الضرر)، و«على» في قوله: «والمعنى: على القاعدين غير أولي الضرر» متعلق بهذا المقدر وهو مطلق فضل الله، لا المذكور في التنزيل أولاً وثانياً، أي: فضل الله المجاهدين على القاعدين أولي الضرر وغير أولي الضرر، وتحريُّر المعنى: مطلق فضل الله المجاهدين: جملةً موضحةً بناءً على إطلاق قوله تعالى: ﴿غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ﴾، يدلُّ عليه أنه لم يُقَيَّدْ قوله: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ﴾ بأحد القيدَين، أعني: ﴿دَرَجَةً﴾ و﴿دَرَجَاتٍ﴾، بل أورده مطلقاً ومُبَهَّماً؛ ومن ثمَّ توجَّه عليه السؤال الذي أورده وأجاب عنه بالتفصيل، ولو كان الكلام مفصلاً كان السؤال مستدرَكًا والفاء في قوله: «فَمَنْ هُمْ» يدلُّ على الإنكار، ويؤيِّد هذا القول ما روى البخاريُّ والترمذيُّ، عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما: لا يستوي القاعدون من المؤمنين عن بدر، والخارجون إليها^(١).

وفي رواية الترمذي: لَمَّا نَزَلَتْ غزوةُ بدرٍ قال عبدُ الله بنُ جحشٍ^(٢) وابنُ أمِّ مكتوم: إِنَّا أَعْمِيَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ فهل لنا رُحْصَةٌ؟ فنزلت ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ﴾ و﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً﴾، فهؤلاء القاعدون غير أولي الضرر، فَضَّلَ اللَّهُ المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً درجاتٍ منه على القاعدين من المؤمنين غير أولي الضرر^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٣٩٥٤) والترمذي (٣٠٣٢).

(٢) كذا جاء في رواية الترمذي، والصواب: أبو أحمد بن جحش، واسمه «عبد» بغير إضافة، وهو مشهور بكنيته، وهو الذي كان ضريحاً. انظر تفصيل ذلك في «فتح الباري» (٨: ٢٦٢)، وتعليق الشيخ أحمد شاكر على «تفسير الطبري» (٩: ٩٢).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٠٣٢) وقال: هذا حديث حسن غريب من حديث ابن عباس.

وقال القاضي: كَرَّرَ تفضيلَ المجاهدينَ وبألغَ فيه إجمالاً وتفصيلاً، وتعظيماً للجهادِ وترغيباً فيه^(١).

وقيل: الأولُ ما حَوَّهَمَ في الدنيا مِنَ الغنيمَةِ والظَّفَرِ وَجَمِيلِ الذُّكْرِ، والثاني ما جعلَ لهم في الآخرة. وهذا يُوافقُ ما ذكره الراغب، وهو قوله: إن قيل: لم كَرَّرَ الفَضْلَ وأوجِبَ في الأولِ درجةً وفي الثاني درجاتٍ وقَيَّدَها بقوله: ﴿مِنْتَهُ﴾ وأردفَها بالمغفرةِ والرحمةِ؟ قيل: عَنَى بالدرجةِ: ما يُؤْتِيهِ في الدنيا مِنَ الغنيمَةِ وَمِنَ السُّرُورِ بِالظَّفَرِ وَجَمِيلِ الذُّكْرِ، وبالدرجاتِ: ما يُنَجِّزُ لهم في الآخرة، ونَبَّهَ بالإفرادِ في الأولِ والجَمْعِ في الثاني: أنْ ثوابَ الدنيا في جَنبِ ثوابِ الآخرةِ يسيرٌ، وقَيَّدَها بقوله: ﴿مِنْتَهُ﴾ لِيُعْظَمَها، وأردفَها بالمغفرةِ والرحمةِ إيداناً بالوصولِ إلى الدَّرَجَاتِ بعدَ الخلاصِ مِنَ التَّيَبَاتِ، وقيل: إِنَّ المغفرةَ تقالُ اعتباراً بإزالةِ الذنوبِ، والرحمةُ تقالُ اعتباراً بإيجابِ التوبةِ وإدخالِ الجنةِ، والدَّرَجَاتِ: هي المنازلُ الرفيعةُ بعدَ إدخالِ الجنةِ^(٢).

وقلتُ: والذي تَقْتَضِيهِ البلاغةُ وسَدَادُ النظمِ هذا، وبيأنه: أنْ قوله: ﴿فَضَّلَ اللهُ الْمُجَاهِدِينَ﴾ جملةٌ موضحةٌ لما نُفِيَّ الاستواءَ فيه، والقاعدونَ على التقييدِ السابقِ من أنْ المرادُ به غيرُ الأضرَاءِ فحسبُ، وإِنَّمَا كَرَّرَ ﴿فَضَّلَ اللهُ الْمُجَاهِدِينَ﴾ لِيُنَاطَ به مِنَ الزيادةِ ما لم يُنَاطَ به أولاً، فالفضلُ الأولُ: الظَّفَرُ والغنيمَةُ والذُّكْرُ الجميلُ في الدنيا، والثاني: المقاماتُ السَّيِّئَةُ والدرجاتُ العاليةُ والفوزُ بالرَّضْوَانِ والغفرانِ في العُقْبَى؛ يدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا﴾ أي: وكلَّ فريقٍ مِنَ القاعدِينَ غيرِ أولي الضَّررِ والمجاهدينَ ﴿وَعَدَّ اللهُ الْمُحْسِنِينَ﴾ في الجنةِ، يعني: لهم الفضلُ في الدنيا ثم الجميعُ في الجنةِ؛ لحسنِ عقيدتهم وخُلوصِ نيتهم، وإِنَّمَا التفاوتُ في الأجرِ الجزيلِ والدرجاتِ العاليةِ وفي الفوزِ بالرَّضْوَانِ، كما قال تعالى: ﴿أَجْرًا عَظِيمًا * دَرَجَاتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً﴾، وَيَعْضُدُهُ ما وَرَدَ في الحديثِ: «إِنَّ أَهْلَ الجنةِ يَتَرَاءُونَ أَهْلَ الغَرْفِ مِنْ قُرُوبِهِمْ كما تَتَرَاءُونَ الكوكبَ الدَّرِّيَّ الغَابِرَ». رواه البخاريُّ ومسلمٌ عن أبي سَعِيدٍ^(٣).

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٤١).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٤٠٧).

(٣) أخرجه البخاري (٣٢٥٦) ومسلم (٢٨٣١).

﴿وَكَلَّا﴾: وكُلُّ فريقٍ من القاعدين والمجاهدين ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾، أي: المثوبة الحسنى، وهي الجنة، وإن كان المجاهدون مفضلين على القاعدين درجة. وعن النبي ﷺ: «لقد خَلَفْتُمْ بالمدينة أقوامًا ما سِرْتُمْ مسيرًا ولا قطعْتُمْ واديًا إلا كانوا معكم». وهم الذين صَحَّتْ نياتهم، ونَصَحَتْ جِوِبُهم، وكانت أفئدتهم تهوي إلى الجهاد، وبهم

هذا تفسيرٌ مبينٌ مُوافقٌ للنظم ولا تعقيد^(١) فيه، ولا يحتاجُ أيضًا إلى جعل المجاهدين صنفين كما يُنبئُ عنه ظاهرُ كلامه: «أما المفضلون درجةً واحدةً فهم الذين فضلوا على القاعدين الأضرَاء، وأما المفضلون درجاتٍ فالذين فضلوا...» الخ، ويُطابقُه أيضًا سببُ النزول المذكور في الكتابِ عن زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وأخرجه أبو داودَ بِتَمَامِهِ وذكر البخاريُّ طَرَفًا منه^(٢)، وملائمٌ لحديث الأضرَاء على ما رَوَيْنَا عن البخاريِّ وأبي داودَ وابنِ ماجَةَ عن أنسٍ، عن النبي ﷺ: «ولقد خَلَفْتُمْ بالمدينة أقوامًا ما سِرْتُمْ مسيرًا ولا قطعْتُمْ واديًا إلا كانوا معكم»^(٣)، قاله حينَ رجَع من غزوةِ تبوكَ فَدَنَا من المدينة، فالحديثانِ يؤذنانِ بالمساواةِ بينَ المجاهدين والأضرَاء، وعليه دلالةٌ مفهومِ الصِّفَةِ والاستثناءِ في ﴿عِدَّةُ أُولَى الضَّرِّ﴾، وكلامُ الزَّجَّاجِ: «إلا أُولو الضَّرِّ»^(٤)، فإنهم يُساوونَ المجاهدين^(٥)، كذا في «المعالم»^(٦). وعلى الجوابِ الذي أجابَ به المصنِّفُ وذهبَ إليه الواحديُّ^(٧) لا يَلزَمُ المساواةُ، فيلزمُ خلافُ ما تقتضيه الصِّفَةُ أو الاستثناءُ^(٨).

قوله: (صَحَّتْ نياتهم ونَصَحَتْ جِوِبُهم) هو من بابِ قولهم: نهاره صائمٌ وليله قائمٌ، مبالغةً في إخلاصهم ونقاءِ سِريرتهم عن الدَّخَلِ، ويجوزُ أن يكونَ كنايةً، كقوله:

(١) في (ط): «ولا تعقيد».

(٢) سبق تخريجُه.

(٣) أخرجه البخاري (٤٤٢٣) وأبو داود (٢٥١٠) وابن ماجَةَ (٢٧٦٤).

(٤) قوله: «وكلامُ الزَّجَّاجِ: إلا أُولو الضَّرِّ» ساقط من (ط).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٩٣: ٢).

(٦) «معالم التنزيل» (٢٧٠: ٢).

(٧) «الوسيط» للواحدِي (١٠٤: ٢).

(٨) في (ط): «والاستثناء».

ما يمنعونهم من المسير من ضررٍ أو غيره. فإن قلت: قد ذكر الله سبحانه مفضلين درجةً ومفضلين درجات، فمن هم؟ قلت: أما المفضلون درجةً واحدةً فهم الذين فضلوا على القاعدين الأضرء، وأما المفضلون درجاتٍ فالذين فضلوا على القاعدين الذين أُذِنَ لهم في التخلف؛ اكتفاءً بغيرهم؛ لأن الغزو فرضٌ كفاية.

فإن قلت: لم نُصِبَ ﴿دَرَجَةً﴾ و﴿أَجْرًا﴾ و﴿دَرَجَتٍ﴾؟ قلت: نُصِبَ قوله: ﴿دَرَجَةً﴾؛ لوقوعها موقعَ المَرَّةِ من التفضيل؛ كأنه قيل: فضلهم تفضيلةً واحدة، ونظيره قولك: ضربه سوطاً، بمعنى: ضربه ضربةً، وأما ﴿أَجْرًا﴾ فقد انتصب بـ«فَضَّلَ» لأنه في معنى: أجزهم أجزاً، و﴿دَرَجَتٍ﴾، و«مغفرة»، «ورحمة» بدلٌ من ﴿أَجْرًا﴾، ويجوز أن ينتصب ﴿دَرَجَتٍ﴾ نُصِبَ ﴿دَرَجَةً﴾، كما تقول: ضربه أسواطاً بمعنى: ضربات؛ كأنه قيل: وفضله تفضيلاتٍ، ونُصِبَ ﴿أَجْرًا عَظِيمًا﴾ على أنه حالٌ عن النكرة التي هي: درجاتٌ مقدّمةٌ عليها، وانتصب ﴿مَغْفِرَةً وَرَحْمَةً﴾ بإضمار فعلها، بمعنى: وغفّر لهم، ورجّهم ﴿مَغْفِرَةً وَرَحْمَةً﴾.

تَبَيَّنَتْ بِمَنْجَاةٍ مِنَ اللَّوْمِ بَيْنَهَا^(١)

قوله: (الأضرء) جمعٌ ضَرِيرٍ. النهاية: في الحديث: جاء ابنُ أمِّ مكتومٍ يشكو ضَرَارَتَهُ^(٢)، الضَّرَارَةُ هاهنا: العَمَى، والرَّجُلُ ضَرِيرٌ، وهو من الضَّرِّ: سوء الحال. الراغب: الضَّرُّ: اسمٌ عامٌ لكلِّ ما يضرُّ الإنسانَ^(٣) في بدنه ونفسه، وعلى سبيل الكناية عبّر عن الأعمى بالضرير^(٤). وقال ابنُ عباس: ﴿أُولَى الضَّرِيرِ﴾: أهل العُدْر، وقد ذكّر عامة ما أجمله هاهنا في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ﴾ الآية [النور: ٦١].

(١) سبق تحريجه.

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٣١) ومسلم (١٨٩٨) وغيرهما من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٣) من قوله: «الأضرء: جمع ضرير» إلى هنا ساقط من (ط).

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٤٠٦)، وانظر: «مفردات القرآن»، ص ٥٠٣.

[**﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتَهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾** * إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا * فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٩٧-٩٩﴾]

﴿تَوَفَّيْتَهُمْ﴾ يجوز أن يكون ماضياً، كقراءة من قرأ: **﴿تَوَفَّيْتَهُمْ﴾**؛ ومضارعاً، بمعنى: تتوقفاهم، كقراءة من قرأ: **﴿تَوَفَّاهُمْ﴾** على مضارع وُفِيَتْ؛ بمعنى: أن الله يوفي الملائكة أنفسهم فيتوفونها، أي: يمكنهم من استيفائها فيستوفونها، **﴿ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾**؛ في حال ظلمهم أنفسهم. **﴿قَالُوا﴾** قال الملائكة للمتوفين: **﴿فِيمَ كُنْتُمْ﴾**؛ في أي شيء كنتم من

قوله: **﴿تَوَفَّيْتَهُمْ﴾** يجوز أن يكون ماضياً، كقراءة من قرأ: **﴿تَوَفَّيْتَهُمْ﴾**، ومضارعاً، بمعنى: تتوقفاهم). قال الزجاج: المعنى: إن الذين تَوَفَّيْتَهُمُ الملائكة، وذُكِرَ الفعلُ لأنه فعلٌ جمع، ويجوز أن يكون استقبالاً، أي: إن الذين تتوقفاهم الملائكة، وحُذِفَتِ التاءُ الثانيةُ لاجتماعِ التاءين^(١).

وقلت: إذا حُمِلَ **﴿تَوَفَّيْتَهُمْ﴾** على المضارع يكون من بابِ حكايةِ الحالِ الماضية؛ ولذلك أَوْقَعَ **﴿قَالُوا﴾** خبراً لـ **﴿إِنَّ﴾**. قال أبو البقاء: والعاثدُ محذوفٌ، أي: قالوا لهم^(٢)، ويجوز أن يكون **﴿قَالُوا﴾** حالاً من **﴿الْمَلَائِكَةُ﴾**، و«قد» معه مقدرة، وخبر **﴿إِنَّ﴾**: **﴿فَأُولَئِكَ﴾**، ودخلتِ الفاءُ لِمَا فِي **﴿الَّذِينَ﴾** من الإبهامِ المشابهِ للشرط، وأن لا يمتنع ذلك؛ لأنها لا تُغَيَّرُ معنى الابتداء.

قوله: (في حالِ ظلمهم أنفسهم). قال الزجاج: والأصل: ظالمين أنفسهم، فحُذِفَتِ النونُ استخفافاً، والمعنى على ثبوتها^(٣).

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٩٤).

(٢) «البيان في إعراب القرآن» (١: ٣٨٤).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٩٤).

أمر دينكم؟ وهم ناس من أهل مكة أسلموا ولم يهاجروا حين كانت الهجرة فريضة. فإن قلت: كيف صحَّ وقوع قوله: ﴿كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ﴾ جواباً عن قولهم: ﴿فِيمَ كُنْتُمْ﴾ وكان حقَّ الجواب أن يقولوا: كنا في كذا، أو لم نكن في شيء؟ قلت: معنى ﴿فِيمَ كُنْتُمْ﴾: للتوبيخ بأنهم لم يكونوا في شيء من الدين؛ حيث قدروا على المهاجرة ولم يهاجروا، فقالوا: ﴿كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ﴾؛ اعتذاراً مما وبَّخوا به، واعتلالاً بالاستضعاف، وأنهم لم يتمكنوا من الهجرة حتى يكونوا في شيء، فبكتهم الملائكة بقوله: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا﴾ أرادوا: أنكم كنتم قادرين على الخروج من مكة إلى بعض البلاد التي لا تمنعون فيها من إظهار دينكم، ومن الهجرة إلى رسول الله ﷺ، كما فعل المهاجرون إلى أرض الحبشة، وهذا دليل على أن الرجل إذا كان في بلد لا يتمكن فيه من إقامة أمر دينه كما يجب لبعض الأسباب - والعوائق عن إقامة الدين لا تنحصر - أو علم

قوله: (حين كانت الهجرة فريضة)، عن البخاري عن مجاهد قال: قلت لابن عمر: أريد أن أهاجر إلى الشام، فقال: لا هجرة بعد الفتح، أو قال: بعد رسول الله ﷺ، ولكن جهاد ونية، فانطلق فاعرض نفسك، فإن وجدت شيئاً وإلا رجعت^(١).

قوله: (لم يكونوا في شيء من الدين)، أي^(٢): من أمر الدين لا من أمر الجهاد ولا من الهجرة، ولا من نصر المؤمنين ولا من ترك الكفار إرغاماً لهم، كأنه قيل: في أي أمر كنتم من أمور الدين؟ يعني: لو تركتم الجهاد والهجرة والنصرة، قالوا: تركنا ذلك؛ لأننا لم نتمكن منها لضعفنا.

قوله: (والعوائق عن إقامة الدين لا تنحصر) جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه، «وحقت»: جواب «إذا». وقوله: «بلده» مظهرٌ وُضِعَ موضع المضمَرِ الراجع إلى «بلد».

(١) «صحيح البخاري» (٤٣٠٩).

(٢) قوله: «من الدين، أي» سقط من (ص) و(غ).

أنه في غير بلده أقوم بحق الله، وأدوم على العبادة؛ حَقَّتْ عليه المهاجرة، وعن النبي ﷺ: «من فرَّ بدينه من أرضٍ إلى أرضٍ وإن كان شبرًا من الأرضِ استوجبت له الجنة، وكان رفيقَ أبيه إبراهيم، ونيبَه محمد». اللهم إن كنت تعلم أن هجرتي إليك لم تكن إلا للفرارِ بديني فاجعلها سببًا في خاتمة الخير، ودركِ المرجوِّ من فضلك، والمتغى من رحمتك، وصلِّ جوارِيَّ لكْ بعكوفي عند بيتك بجوارك في دارِ كرامتِكَ، يا واسعَ المغفرة.

ثم استثنى من أهل الوعيد المستضعفين الذين لا يستطيعون حيلة في الخروج؛ لفقرهم وعجزهم، ولا معرفة لهم بالمسالك.

وروي: أن رسول الله ﷺ بعث هذه الآية إلى مسلمي مكة، فقال جُنْدُبُ بْنُ ضَمْرَةَ - أو ضَمْرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ - لبنيه: احملوني؛ فإنني لست من المستضعفين، وإني لأهتدي الطريق، والله لا أبيت الليلة بمكة، فحملوه على سرير متوجِّهاً إلى المدينة، وكان شيخاً كبيراً، فمات بالتنعيم.

قوله: (استوجبت) قيل: معناه: وجبت، وحقيقته: طلَّبت الجنة له الوجوب، ويروى: استوجبت، مجهولاً.

قوله: (جُنْدُبُ بْنُ ضَمْرَةَ، أو ضَمْرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ) والصَّحِيحُ في «الاستيعاب»: جُنْدُبُ ابنُ ضَمْرَةَ الجُنْدَعِيُّ، لما نزلت ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَتَىٰ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾ فقال: اللهم قد أبلغت في المعذرة والحجبة ولا معذرة لي ولا حججة، ثم خرَّج وهو شيخٌ كبيرٌ فمات في بعض الطريق، فقالت الصحابة: مات قبل أن يهاجر، فلا ندري أعلى ولاية هو أم لا؟ فنزلت الآية^(١).

قوله: (فمات بالتنعيم). المغرب: التنعيم: موضع قريب من مكة عند مسجد عائشة رضي الله عنها^(٢).

(١) «الاستيعاب» (١: ٢٥٧).

(٢) «المغرب في ترتيب المغرب» (٢: ٨٣).

فإن قلت: كيف أدخل الولدان في جملة المُستثنين من أهل الوعيد فكأنهم كانوا

قوله: (كيف أدخل الولدان في جملة المُستثنين؟) تليخُصُه: كيف أدخل الولدان في جملة الذين استثناهم من أهل الوعيد المذكور في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَأُولَئِكَ مَاؤُنْهَمُ جَهَنَّمَ﴾؟ فالاستثناء يوهم أن الولدان داخلون في الوعيد دخول الرجال والنساء إذا استطاعوا واهتدوا؟ فأجاب عن السؤال بوجوه ثلاثة^(١): أحدها: أن الاستطاعة والاهتداء إنما يُتصور في الرجال والنساء؛ لأنهم قد يكونون مستطيعين ومُهتدين، وقد لا يكونون، وأما الولدان فلا يُتصور فيهم ذلك؛ إذ العجز متمكن فيهم لا ينفك عنهم، فكانوا خارجين من جملتهم في الوعيد ضرورة، فإذا لم يدخلوا فيه لم يخرجوا بالاستثناء. ويتوجه على هذا التقرير سؤال وهو: أنهم إذا لم يخرجوا بالاستثناء كيف قرّتهم في جملة المُستثنين؟ قالوا في الجواب: إنما قرّتهم بهم لبيّن أن الرجال والنساء الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً، صاروا في انتفاء الذنب بمنزلة الولدان مبالغة؛ لأن المعطوف عليه يكتسب معنى المعطوف لمشاركتيهما في الحكم، ويقرب منه ما ذكره في تفسير قوله: ﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] في قراءة الجرّ، قال: «فَعَطَفَتِ الْأَرْجُلُ عَلَى الرَّؤُوسِ لَا لِتُمَسَّحَ، لَكِنْ لِتَبَيَّنَ عَلَى وَجوبِ الْاِقْتِصَادِ فِي صَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهَا»^(٢)، وقال أيضاً في قوله تعالى: ﴿سَكَتَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلُهُمْ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ﴾ [آل عمران: ١٨١]: «جَعَلَ قَتْلُهُمُ الْأَنْبِيَاءَ قَرِينَةً لِقَوْلِهِمْ: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران: ١٨١] إيذاناً بأنهما في العظم أخوان، وبأن هذا ليس بأول ما ارتكبوه من العظائم»^(٣).

وثانيها: أن الولدان وإن لم يكونوا داخلين حقيقة؛ فهم داخلون مجازاً، قال القاضي: إنما قرّتهم بهم للمبالغة في الأمر والإشعار بأنهم على صدد وجوب الهجرة، فإنهم إذا بلغوا وقدروا على الهجرة فلا مَحِيصَ لهم عنها، وأن أقوامهم يجب عليهم أن يهاجروا بهم متى أمكنت^(٤).

(١) «الكشاف» (٥: ١٣٣ - ١٣٤).

(٢) المصدر السابق (٥: ٢٩١ - ٢٩٢).

(٣) المصدر السابق (٤: ٣٦٧).

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٤٣).

يَسْتَحِقُّونَ الوَعِيدَ مع الرِّجَالِ والنِّسَاءِ لو اسْتَطَاعُوا حِيلَةً واهْتَدَوْا سَبِيلًا؟ قلتُ: الرِّجَالُ والنِّسَاءُ قد يكونون مُسْتَطِيعِينَ مُهْتَدِينَ، وقد لا يكونون كذلك، وأمَّا الوِلْدَانُ فلا يكونون إلَّا عَاجِزِينَ عن ذلك؛ فلا يَتَوَجَّهُ عليهم وعيدٌ؛ لأنَّ سببَ خروجِ الرِّجَالِ والنِّسَاءِ مِن جُمْلَةِ أهلِ الوعيدِ إنما هو كَوْنُهُم عَاجِزِينَ، فإذا كَانَ العَجْزُ مَتَمَكِّنًا في الوِلْدَانِ لا ينفكُّون عنه؛ كانوا خَارِجِينَ من جُمْلَتِهِم ضرورةً، هذا إذا أُريدَ بالوِلْدَانِ الأَطْفَالُ، ويَجُوزُ أن يُرادَ المراهقونَ منهم الذينَ عَقَلُوا ما يَعْقُلُ الرِّجَالُ والنِّسَاءُ؛ فيُلْحَقُوا بهم في التَّكْلِيفِ، وإن أُريدَ بهم العبيدُ والإماءُ البَالِغُونَ؛ فلا سَوَالٌ.

فإن قلتَ: الجملةُ التي هي ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ ما موقعُها؟ قلتُ: هي صفةٌ لـ ﴿الْمُسْتَضْعَفِينَ﴾، أو لـ ﴿الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ﴾، وإنما جازَ ذلك والجُمْلُ نَكِرَاتٍ؛ لأنَّ الموصوفَ وإن كَانَ فيه حرفُ التعريفِ فليسَ لشيءٍ بعينه، كقولهِ:

ولقد أمرُّ على اللثيم يسُبُّني

فإن قلتَ: لِمَ قيلَ: ﴿عَسَى اللهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ﴾ بكلمةِ الإطماعِ؟ قلتُ: للدلالةِ على أن تَرَكَ الهَجْرَةَ أمرٌ مَضِيقٌ لا تَوْسِعَةٌ فيه، على أن المَضْطَرَّ البَيِّنَ الاضْطِرَارِ مِن حَقِّهِ أن يقولَ: عسى اللهُ أن يعفوَ عني، فكيفَ في غيره!

[﴿وَمَنْ يَهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاعِمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ ١٠٠]

﴿مُرَاعِمًا﴾: مهاجراً وطريقاً يراغمُ بسلوكه قومَه؛ أي: يُفَارِقُهُم على رِغْمِ أنوفِهِم.

وقلتُ: فعلى هذا المبالغةُ راجعةٌ إلى وجوبِ الهَجْرَةِ، وأنها خارجةٌ عن حُكْمِ سائرِ التكاليفِ؛ حيثُ أوجِبَتْ على مَنْ لم يجبَ عليه شيءٌ.

قولُهُ: ﴿﴿مُرَاعِمًا﴾: مهاجراً)). قال الزَّجَّاجُ: معنى «مُرَاعِمًا»: مهاجراً؛ لأنَّ المهاجِرَ لقومه والمراغمَ بمنزلةِ واحدةٍ، وإن اختلفتِ الكلمتان، قال:

وَالرَّغْمُ: الذُّلُّ والهَوَانُ، وَأَصْلُهُ لُصُوقُ الْأَنْفِ بِالرَّغَامِ، وَهُوَ التُّرَابُ، يُقَالُ: رَاغَمْتُ الرَّجُلَ: إِذَا فَارَقْتَهُ وَهُوَ يَكْرَهُ مَفَارِقَتَكَ لِمَذَلَّةٍ تَلْحَقُهُ بِذَلِكَ، قَالَ النَّابِغَةُ الْجَعْدِيُّ:

كَطَوْدٍ يُبْلَاذُ بِأَرْكَانِهِ عَزِيزِ الْمُرَاغِمِ وَالْمَذْهَبِ

وَقَرِيءٌ: (مَرَّغَمًا). وَقَرِيءٌ (ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ) بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبِرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، وَقِيلَ: رَفَعُ الْكَافِ مَنقُولٌ مِنَ الْهَاءِ، كَأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَقِفَ عَلَيْهَا ثُمَّ نَقَلَ حَرَكَةَ الْهَاءِ إِلَى الْكَافِ، كَقَوْلِهِ:

مِنْ عَنزِيٍّ سَبَّيْتُ لَمْ أَضْرِبُهُ

إِلَى بَلَدٍ غَيْرِ دَانِي الْمَحَلِّ بَعِيدِ الْمُرَاغِمِ وَالْمُضْطَرَبِ

لَيْسَ الْمُرَاغِمُ إِلَّا الْمُضْطَرَبُ فِي حَالِ الْهَجْرَةِ، وَإِنْ كَانَ مُشْتَقًّا مِنَ الرَّغَامِ: التُّرَابِ، فَمَعْنَى رَاغَمْتُ فَلَانًا: هَجَرْتُهُ وَعَادَيْتُهُ^(١).

قَوْلُهُ: (كَطَوْدٍ يُبْلَاذُ بِأَرْكَانِهِ) الْبَيْتِ^(٢)، الطَّوْدُ: الْجَبَلُ، يُبْلَاذُ: أَيُّ يُلْجَأُ، عَزِيزُ الْمُرَاغِمِ: صَعْبُ الْمَسَالِكِ.

قَوْلُهُ: (مِنْ عَنزِيٍّ سَبَّيْتُ لَمْ أَضْرِبُهُ)، قَبْلَهُ:

عَجِبْتُ وَالدهرُ كَثِيرٌ عَجْبَةٌ^(٣).

وَعَنزِيٌّ: مَنْسُوبٌ إِلَى عَنزَةَ، وَهِيَ قَبِيلَةٌ. قَالَ ابْنُ جِنِّي: أَرَادَ «لَمْ يُدْرِكُهُ» جَزْمًا، غَيْرَ أَنَّهُ قَوَى الْوَقْفَ عَلَى الْكَلِمَةِ فَنَقَلَ الْحَرَكَةَ مِنَ الْهَاءِ إِلَى الْكَافِ؛ فَلَمَّا نُقِلَتِ الضَّمَّةُ صَارَ «يُدْرِكُهُ» فَحَرَّكَ الْهَاءَ بِالضَّمِّ عَلَى أَوَّلِ حَالِهَا، ثُمَّ لَمْ يُعِدَّ إِلَيْهَا الضَّمَّةَ الَّتِي كَانَ نَقَلَهَا إِلَى الْكَافِ عَنْهَا بَلْ أَقْرَأَ الْكَافَ عَلَى ضَمِّهَا فَقَالَ: يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ. وَأَنْشَدَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ:

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٩٦).

(٢) «للنابغة الجعدي في «مجموع شعره» ص ٣٣.

(٣) «لزياد الأعجم. انظر «المفصل» للزخشي ص ٣٣٩.

وَقُرِيءَ: (يُدْرِكُهُ) بِالنَّصْبِ عَلَى إِضْهَارِ «أَنَّ»، كَقَوْلِهِ:

وَأَلْحَقَ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا

﴿فَقَدَّوَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾: فَقَدَّ وَجَبَ ثَوَابُهُ عَلَيْهِ. وَحَقِيقَةُ الْوَجُوبِ: الْوُقُوعُ

إِنَّ ابْنَ أَحْوَصَ مَعْرُوفًا فَبَلَّغُهُ فِي سَاعِدَيْهِ إِذَا رَامَ الْعُلَا قِصْرُ

أَي: فَبَلَّغُهُ، ثُمَّ نَقَلَ الضَّمَّةَ مِنَ الْهَاءِ إِلَى الْعَيْنِ؛ فَصَارَ: فَبَلَّغُهُ، ثُمَّ حَرَّكَ الْهَاءَ بِالضَّمِّ وَأَقْرَبَ ضَمَّةَ الْعَيْنِ عَلَيْهَا بِحَالِهَا فَقَالَ: فَبَلَّغُهُ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ قَدِ أَكْثَرُوا نَقَلَ هَذِهِ الضَّمَّةَ عَنْ هَذِهِ الْهَاءِ، فَإِذَا نُقِلَتْ إِلَى مَوْضِعٍ قَرَّرَتْ عَلَيْهِ وَثَبَّتَتْ ثَبَاتَ الْوَاجِبِ فِيهِ (١) فَاعْرِفْهُ.

قَوْلُهُ: («يُدْرِكُهُ»، بِالنَّصْبِ). قَالَ ابْنُ جِنِّي: وَهِيَ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ (٢)، وَهِيَ عَلَى إِضْهَارِ «أَنَّ»، وَمِنْ آيَاتِ «الْكِتَابِ»:

سَاتَرُكَ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقَ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا (٣)

قَالَ ابْنُ جِنِّي: وَالآيَةُ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ لِتَقَدُّمِ الشَّرْطِ قَبْلَ الْمَعْطُوفِ (٤).

وَقِيلَ: هُوَ مِثْلُ أَكْرَمْنِي وَأَكْرَمَكَ، أَي: لِيَكُنْ مِنْكَ إِكْرَامٌ وَإِكْرَامٌ مِنِّي. الْمَعْنَى: مَنْ يَكُنْ لَهُ خُرُوجٌ مِنْ بَيْتِهِ وَأَدْرَكَهُ الْمَوْتُ، وَالتَّقْدِيرُ فِي الْبَيْتِ: سَيَكُونُ تَرْكُ الْإِحْقَاقِ، وَقِيلَ: نَصَبُ «وَأَلْحَقَ» ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي جَوَابِ الْأَشْيَاءِ السَّتَةِ؛ وَأَجِيبْ: أَنَّ فَعَلَ الْمَضَارِعِ كَالْتَمَنِّي وَالتَّرَجَّي (٥).

قَوْلُهُ: (فَقَدَّ وَجَبَ ثَوَابُهُ عَلَيْهِ) تَلْخِيصٌ مَعْنَى الْجُزْءِ، وَقَوْلُهُ: «فَقَدَّ عَلِمَ اللَّهُ كَيْفَ يُثِيْبُهُ وَذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ» تَحْرِيرٌ مَعْنَاهُ وَتَقْرِيرٌ مَا يُوَدِّي إِلَيْهِ التَّرْكِيبُ مِنَ الْمَبَالِغَةِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ:

(١) «المحتسب» (١: ٣٠١).

(٢) انظر: «المحتسب» (١: ٢٩٩)، والبحر المحيط (٤: ٤٥).

(٣) والبيت نسبه السيوطي إلى المغيرة بن حبناء الحنظلي، انظر «خزانة الأدب» (٨: ٥٢٢).

(٤) «المحتسب» (١: ٣٠١).

(٥) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في غيرها من الأصول بعد الفقرة التالية.

والسُّقُوطِ، ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦]، وَوَجَبَتِ الشَّمْسُ: سَقَطَ قُرْصُهَا. والمعنى: فقد عَلِمَ اللهُ كَيْفَ يُثَبِّهُ، وذلك واجبٌ عليه.

﴿فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ مردوفُ قوله: «فقد عَلِمَ اللهُ كَيْفَ يُثَبِّهُ»، كما أَنَّ قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْفِتْنَةَ أَلْتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ﴾ [البقرة: ١٤٣] مقابلٌ له؛ لأنَّ معناه: لِنَعْلَمَهُ عِلْمًا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْجَزَاءُ، وَهُوَ أَنْ يَعْلَمَهُ مَوْجُودًا ثَابِتًا، فَأُطْلِقَ الْعِلْمَ الْخَاصَّ وَأَرَادَ ثُبُوتَ الْمَعْلُومِ الْخَاصِّ وَهُوَ التَّمْيِيزُ بَيْنَ الثَّابِتِ وَالنَّاكِصِ، وَهَذَا هُنَا بِالْعَكْسِ؛ أُطْلِقَ الْمَعْلُومَ الْخَاصَّ وَهُوَ وَقُوعُ الْأَجْرِ الْعَظِيمِ عَلَى الْعِلْمِ الْخَاصِّ وَهُوَ الْعِلْمُ بِكَيْفِيَّةِ الثَّوَابِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ الْكِنَايَةِ الَّتِي اللَّازِمُ فِيهَا مُسَاوٍ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ تَابِعٌ لِلْمَعْلُومِ وَالْمَعْلُومُ كَذَلِكَ، ثُمَّ فِي انضِمَامِ إِقَامَةِ الْمُظْهِرِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ فِي الْجَزَاءِ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿عَلَى اللَّهِ﴾ مَعَهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ﴾ شَبَهُ الدَّلَالَةَ عَلَى أَنَّهُ وَقَعَ أَجْرٌ عَظِيمٌ لَا يُقَادَرُ قَدْرَهُ وَلَا يَكْتَنُهُ كُنْهَهُ، وَلَا يَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ إِثَابَتِهِ إِلَّا مَنْ هُوَ مَسْمَى بِذَلِكَ الْأَسْمِ الْجَامِعِ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ الَّذِي هَذَا ثَوَابُهُ أَمْرٌ عَظِيمٌ وَخَطْبٌ جَسِيمٌ، وَفِي مَقَارِنَةِ هَذَا الشَّرْطِ مَعَ الشَّرْطِ السَّابِقِ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ مَنْ هَاجَرَ لَهُ إِحْدَى الْحُسْنَيْنِ: إِمَّا أَنْ يُوْرثَ عَدُوَّ الدِّينِ مَذَلَّةً وَهُوَ آتَا بِسَبَبِ مُفَارَقَتِهِ إِيَّاهُ وَاتَّصَالِهِ إِلَى الْخَيْرِ وَالسَّعَةِ، وَإِمَّا أَنْ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ وَيَصَلَ إِلَى السَّعَادَةِ الْحَقِيقِيَّةِ وَالنَّعِيمِ الدَّائِمِ.

قال الإمام: كأنه قيل: أيها الإنسان، إن كنت إنما تكره الهجرة عن وطنك خوفاً من أن تقع في المشقة فلا تخف؛ فإن الله تعالى يمنحك من النعم الجليلة والمراتب العظيمة في مهاجرتك ما يصير سبباً لرغم أنوف أعدائك ولسعة عيشك؛ وإنما قدم ﴿مُرغماً﴾ على السعة؛ لأن ابتهاج الإنسان برغم الأعداء أشد من ابتهاجه بسعة عيشه، وفيه أن من قصد طاعة ثم عجز عن إتمامها كتب الله له ثواب تلك الطاعة، كالمريض يعجز عما يفعله في حال صحته من الطاعة فيكتب له ثواب ذلك العمل^(١). وأما الكلام في إيجاب الثواب

(١) وشهد لذلك قوله ﷺ: «إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيماً صَاحِحاً» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٩٩٦) وَأَحْمَدُ (١٩٦٩٤) عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ.

رُويَ في قِصَّةِ جُنْدَبِ بْنِ صَمْرَةَ: لَمَّا أَدْرَكَهُ الْمَوْتُ أَخَذَ يَصْفُقُ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ هَذِهِ لَكَ، وَهَذِهِ لِرَسُولِكَ، أُبَايِعُكَ عَلَى مَا بَايَعَكَ عَلَيْهِ رَسُولُكَ، فَمَاتَ حَمِيدًا، فَبَلَغَ خَبْرَهُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: لَوْ تَوَفَّيْنَا بِالْمَدِينَةِ لَكَانَ أَمَمًا أَجْرًا. وَقَالَ الْمُشْرِكُونَ وَهُمْ يَضْحَكُونَ: مَا أَدْرَكَ هَذَا مَا طَلَبَ؛ فَتَرَلْتُ.

وقالوا: كلُّ هجرةٍ لِعَرَضٍ دِينِيٍّ مِنْ طَلَبِ عِلْمٍ، أَوْ حِجٍّ، أَوْ جِهَادٍ، أَوْ فِرَارٍ إِلَى بَلَدٍ يَزِدَادُ فِيهِ طَاعَةٌ أَوْ قَنَاعَةٌ وَرُهْدًا فِي الدُّنْيَا، أَوْ ابْتِغَاءً رِزْقٍ طَيِّبٍ؛ فَهِيَ هِجْرَةٌ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ الْمَوْتُ فِي طَرِيقِهِ فَأَجْرُهُ وَاقَعَ عَلَى اللَّهِ.

[﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا أَعْدَاؤُنَا ﴾ ١٠١]

الضَّرْبُ فِي الْأَرْضِ: هُوَ السَّفَرُ. وَأَدْنَى مَدَّةِ السَّفَرِ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ الْقَصْرُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: مَسِيرَةٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلِيَالِيَهُنَّ سَيْرَ الْإِبِلِ

على الله تعالى فإننا لا ننازعُ في الوجوب؛ لكنَّ بِحُكْمِ الْوَعْدِ وَالْعِلْمِ^(١) وَالتَّفَضُّلِ وَالكَرَمِ، لَا بِحُكْمِ الْإِسْتِحْقَاقِ^(٢).

وقال المصنّف: إِنَّمَا قِيلَ: ﴿ثُمَّ يَدْرِكُهُ﴾ لِيَبَيِّنَ أَنَّ الْأَجْرَ إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ إِذَا لَمْ يُجْبَطِ الْعَمَلُ، حَتَّى جَاءَ الْمَوْتُ. وَقُلْتُ: وَبِمَكْنُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ مَقْتَضَى الظَّاهِرِ هُوَ أَنْ يَقَالَ: وَمَنْ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ مَهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتَ يُشْبِهُهُ؛ فَوَضَعَ مَوْضِعَ مَاتَ: ﴿يَدْرِكُهُ الْمَوْتُ﴾ إِشْعَارًا بِمَزِيدِ الرِّضَا عَنِ اللَّهِ تَعَالَى؛ وَأَنَّ الْمَوْتَ كَالْهِدَايَةِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ الْوُصُولِ إِلَى ذَلِكَ الْأَمْرِ^(٣) الْعَظِيمِ الَّذِي لَا يُنَالُ إِلَّا بِالْمَوْتِ؛ ثُمَّ عَدَلَ مِنَ الْعَطْفِ بِالْوَاوِ إِلَى ﴿ثُمَّ﴾ تَتِمُّ بِهَذَا هَذِهِ الدَّقِيقَةِ وَأَنَّ مَرْتَبَةَ الْخُرُوجِ دُونَ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ.

(١) قوله: «والعلم» سقط من (غ).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١١: ١٩٨).

(٣) في (ط): «العمل إذا جاءه».

وَمَشَى الْأَقْدَامَ عَلَى الْقَصْدِ، وَلَا اعْتِبَارَ بِإِبْطَاءِ الضَّارِبِ وَإِسْرَاعِهِ، فَلَوْ سَارَ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلِيَالِيَهُنَّ فِي يَوْمٍ؛ قَصَرَ، وَلَوْ سَارَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ؛ لَمْ يَقْصُرْ. وعند الشافعي رضي الله عنه: أدنى مدة السفر أربعة بردٍ مسيرة يومين.

وقوله: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ ظاهره التخيير بين القصر والإتمام، وأن الإتمام أفضل، وإلى التخيير ذهب الشافعي رضي الله عنه. وروى عن النبي ﷺ: أنه أتى في السفر. وعن عائشة رضي الله عنها: اعتمرت مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة، حتى إذا قدمت مكة قلت: يا رسول الله، بأبي أنت وأمي! قصرت وأتممت، وضمت وأفطرت. فقال: «أحسنيت يا عائشة»، وما عاب علي. وكان عثمان رضي الله عنه يتيم ويقصر. وعند أبي حنيفة: القصر في السفر عزيمة غير رخصة، لا

قوله: (ومشي الأقدام على القصد)، الأساس: ومن المجاز: قصد في الأمر؛ إذا لم يجاوز فيه الحد ورضي بالتوسط؛ لأنه في ذلك يقصد الأسد.

قوله: (أربعة بردٍ)، النهاية: البريد^(١): فرسخان، وقيل: أربعة. ومضى تفسيره مستقصى في أول البقرة.

قوله: (وعن عائشة رضي الله عنها) الحديث مذكور في «سنن النسائي»^(٢)، قال القاضي: قول عمر رضي الله عنه: صلاة المسافر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم^(٣)، إن صح فمؤول بأنه كالتام في الصحة والإجزاء. وقول عائشة: أول ما فرضت الصلاة فرضت ركعتين^(٤)، لا ينفي جواز الزيادة؛ فلا حاجة إلى تأويل الآية، فإنهم ألغوا الأربع فكان مظنة أن يحظر بهم أن ركعتي السفر فيهما قصر ونقصان^(٥).

(١) في الأصول الخطية: «البرد»، والتصويب من «النهاية» (برد).

(٢) أخرجه النسائي (٣: ١٣٨)، عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه النسائي (٣: ١٣٤) وابن ماجه (١٠٦٣) عن عمر رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (١٠٩٠) ومسلم (١٦٠٤) عن عائشة رضي الله عنها.

(٥) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٤٤).

يجوزُ غيرُهُ. وعن عمرَ رَضِيَ اللهُ عنه: صلاةُ السَّفَرِ ركعتانِ تامٌّ غيرُ قَصْرِ على لسانِ نبيِّكم. وعن عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها: أوَّلُ ما فُرِضَتِ الصلاةُ فُرِضَتِ ركعتينِ ركعتينِ، فأقَرَّتْ في السَّفَرِ وزيدتْ في الحَضَرِ. فإن قلت: فما تصنعُ بقوله: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا﴾؟ قلت: كأنهم أَلْفُوا الإِتِمَامَ؛ فكانوا مَظَنَّةً لِأَن يَحْطَرُّ بِبَاهِمِ أَنْ عَلَيْهِمْ نُقْصَانًا فِي الْقَصْرِ؛ فَنَفِيَ عَنْهُمْ الْجُنَاحَ؛ لِتَطْيِيبِ أَنْفُسِهِمْ بِالْقَصْرِ وَيَطْمَئِنُّوا إِلَيْهِ. وقُري: (تُقْصِرُوا) مِنْ أَقْصَرَ، وجاءَ في الحديثِ إقْصَارُ الخُطْبَةِ، بمعنى: تَقْصِيرُهَا؛ وقرأَ الزهريُّ (تُقْصِرُوا) بالتشديد. والقَصْرُ ثابتٌ بنصِّ الكتابِ في حالِ الخوفِ خاصَّةً؛ وهو قوله: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وأما في حالِ الأَمْنِ فبالسُّنَّةِ.

وفي قراءة عبد الله: (مِنَ الصَّلَاةِ أَنْ يَفْتِنَكُمْ) ليس فيها ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾، على أنه مفعولٌ له بمعنى: كراهةُ أَنْ يَفْتِنَكُمْ، والمرادُ بالفتنة: القتالُ والتعرُّضُ بما يُكرهه.

[﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَنْتُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أذىٌ مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا * فَإِذَا قَضَيْتُمْ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ فَيَكُنَّ وَقُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ ١٠٢-١٠٣]

قوله: (والقصرُ ثابتٌ بنصِّ الكتابِ في حالِ الخوفِ خاصَّةً، وهو قوله تعالى: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ﴾). قال القاضي: أن يفتنكم شريطةً باعتبارِ الغالبِ في ذلك الوقت؛ ولذلك لم يُعتبرَ مفهومها كما لم يُعتبرَ في قوله: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفِيءَ حُدُودَ اللَّهِ فَالْجُنَاحُ عَلَيْكُمْ فَمَا أَفَدْتُمْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وتظاهرتِ السُّننُ على جوازِهِ أيضًا في حالِ الأَمْنِ^(١).

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٤٥).

﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ يتعلّق بظاهره من لا يرى صلاة الخوف بعد رسول الله ﷺ؛ حيث شرط كونه فيهم، وقال من رآها بعده: إن الأئمة نواب عن رسول الله ﷺ في كل عصر، قوام بما كان يقوم به؛ فكان الخطاب له متناوياً لكل إمام يكون حاضر الجماعة في حال الخوف، فعليه أن يؤمهم كما أم رسول الله ﷺ الجماعات التي كان يحضرها. والضمير في ﴿فيهم﴾ للخائفين. ﴿فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾: فاجعلهم طائفتين، فلتقم إحداهما معك، فصلّ بهم. ﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾: الضمير إما للمصلين وإما لغيرهم؛ فإن كان للمصلين، فقالوا: يأخذون من السلاح ما لا يشغلهم عن الصلاة، كالسيف والخنجر ونحوهما؛ وإن كان لغيرهم فلا كلام فيه. ﴿فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا﴾ يعني: غير المصلين ﴿مِنْ وَرَائِكُمْ﴾ يخرسونكم.

وصفة صلاة الخوف عند أبي حنيفة: أن يصلي الإمام بإحدى الطائفتين ركعة إن كانت الصلاة ركعتين، والأخرى بإزاء العدو، ثم تقف هذه الطائفة بإزاء العدو وتأتي الأخرى فيصلي بها ركعة ويتمّ صلاته، ثم تقف بإزاء العدو وتأتي الأولى فتؤدي الركعة بغير قراءة وتتمّ صلاتها، ثم تحرس وتأتي الأخرى فتؤدي الركعة بقراءة وتتمّ صلاتها.

قوله: (فاجعلهم طائفتين، فلتقم) أي: الفاء في ﴿فَلْتَقُمْ﴾ تفصيلية؛ بدليل عطف قوله: ﴿طَائِفَةٌ أُخْرَى﴾ عليه؛ فلا بد من المجرم، وهو «فاجعلهم طائفتين».

قوله: (يعني غير المصلين) أي: الفارغين من السجود الذاهبين إلى العدو، مع أنهم في الصلاة بعد.

قوله: (فتؤدي الركعة بغير قراءة) وذلك أن الإمام قد قرأ في الركعة الثانية وهم كانوا في الصلاة وإن كانوا في وجه العدو، بخلاف الطائفة الأخرى؛ لأنهم اقتدوا بالإمام في الركعة الثانية وأتمّ الإمام صلاته؛ فلا بدّ لهم من القراءة في ركعتهم الثانية؛ إذ لم يكونوا مقتديين بالإمام حينئذ.

والسجودُ على ظاهره عند أبي حنيفة، وعند مالك: بمعنى الصلاة؛ لأن الإمام يصلي - عنده - بطائفة ركعة ويقف قائماً حتى تتمَّ صلاتها وتسلم وتذهب، ثم يصلي بالثانية ركعة ويقف قاعداً حتى تتمَّ صلاتها ويسلم بهم. ويعضده: ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾. وقرئ: (وأمتعائكم). فإن قلت: كيف جمع بين الأسلحة وبين الحذر في الأخذ؟ قلت: جعل الحذر، وهو التحرز والتيقظ، آلة يستعملها الغازي؛ فلذلك جمع بينه وبين الأسلحة في الأخذ،

قوله: (وعند مالك بمعنى الصلاة) أي: السجودُ بمعنى الصلاة.

وكذا عند الشافعي؛ لقول أصحابه: والأولى بكلِّ فرقة ركعة، لكن ينتظر الفرقة الثانية في التشهد ثم يسلم بهم كما فعله ﷺ بذات الرقاع، رَوينا عن صالح بن خوات، عمَّن صَلَّى مع النبي ﷺ يوم ذات الرقاع صلاة الخوف: أن طائفة صفت معه، وطائفة تجاه العدو، فصلَّى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم نبت جالساً فاتموا لأنفسهم، ثم سلم بهم، أخرجه البخاري ومسلم^(١).

وأما صورة صلاة الحنفية فعن ابن عمر قال: صَلَّى رسولُ الله ﷺ صلاة الخوف بإحدى الطائفتين ركعة والطائفة الأخرى مواجهة العدو، ثم انصرفوا وقاموا في مقام أصحابهم مقبلين على العدو، وجاء أولئك ثم صَلَّى بهم النبي ﷺ ركعة، ثم قضى هؤلاء ركعة وهؤلاء ركعة، رواه البخاري ومسلم وغيرهما^(٢).

قوله: (ويعضده) أي: ويعضد قول مالك قوله تعالى: ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ يعني نفى في هذه الآية عن الطائفة التي تقابل تلك الطائفة السابقة الصلاة؛ فينبغي أن يُنبت لتلك الطائفة ما نفى من هؤلاء وهي الصلاة، وما أتوا به صلاة؛ فوجب أن تحمل السجدة على الصلاة.

(١) أخرجه البخاري (٤١٢٩) ومسلم (١٩٨٥) عن صالح بن خوات.

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٣٥) ومسلم (١٩٧٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وَجُعِلَا مَأْخُذِينَ، وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر: ٩].
جَعَلَ الْإِيمَانَ مَسْتَقَرًّا لَهُمْ وَمَتَبَوَّأُوا لِمَتَمَكَّنَهُمْ فِيهِ؛ فَلِذَلِكَ جُمِعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّارِ فِي التَّبَوُّؤِ.
﴿فَيَسِيلُونَ عَلَيْهِمْ﴾: فَيَسِدُّونَ عَلَيْهِمْ شِدَّةً وَاحِدَةً. وَرَخَّصَ لَهُمْ فِي وَضْعِ الْأَسْلِحَةِ إِنْ
ثَقُلَ عَلَيْهِمْ حَمْلُهَا بِسَبَبِ مَا يَلْتَهُمْ فِي مَطَرٍ، أَوْ يُضَعْفُهُمْ مِنْ مَرَضٍ. وَأَمَرَهُمْ مَعَ ذَلِكَ
بِأَخْذِ الْحِذْرِ؛ لِثَلَا يَغْفُلُوا فِيهِجُمَ عَلَيْهِمُ الْعَدُوُّ. فَإِنْ قَلَّتْ: كَيْفَ طَابَقَ الْأَمْرُ بِالْحِذْرِ

قَوْلُهُ: (وَجُعِلَا مَأْخُذِينَ) يَرِيدُ أَنَّهُ تَعَالَى نَظَّمَ الْمَعْقُولَ وَهُوَ الْحِذْرُ بَعْدَ الْإِسْتِعَارَةِ فِي
سَبَلِكِ الْمَحْسُوسِ وَهُوَ الْأَسْلِحَةُ فِي حُكْمِ الْأَخْذِ؛ مِبَالِغَةً فِي الْحِذْرِ، كَمَا نَظَّمَ الْإِيمَانَ فِي سَبَلِكِ
الدَّارِ فِي حُكْمِ التَّبَوُّؤِ لِمَتَمَكَّنَهُمْ فِيهِ تَمَكَّنَهُمْ فِي الدَّارِ.

قَوْلُهُ: ﴿فَيَسِدُّونَ عَلَيْهِمْ شِدَّةً﴾ الشَّدَّةُ بِالْفَتْحِ: الْحَمْلَةُ الْوَاحِدَةُ. الْأَسَاسُ: شَدُّوا عَلَيْهِمْ
شِدَّةً صَادِقَةً.

قَوْلُهُ: (كَيْفَ طَابَقَ الْأَمْرُ بِالْحِذْرِ؟) يَعْنِي: مَجِيءُ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا
مُهِمًّا﴾ بَعْدَ الْأَمْرِ بِالْحِذْرِ إِيْذَانٌ بِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْحِذْرِ مَعْلَلٌ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ بَلِ الْأَمْرُ
بِالْحِذْرِ مَسَبَّبٌ عَنْ اعْتِرَازِ الْعَدُوِّ وَعَلَبَتِهِ، وَأَجَابَ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَمَرَهُمْ بِالْحِذْرِ مِنَ الْعَدُوِّ
أَوْهَمَهُمْ بِهِ عَلَبَةُ الْعَدُوِّ؛ لِأَنَّ الْحِذْرَ غَالِبًا مَسَبَّبٌ عَنْ تَوَقُّعِ مَكْرُوهِهِ مِنْ جَانِبِ الْعَدُوِّ، فَأَرَادَ أَنْ
يُبَيِّنَ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ عَلَى خِلَافِ الْمَتَعَارَفِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِمًّا﴾
لِيَعْلَمُوا أَنَّ ذَلِكَ الْأَمْرَ غَيْرُ مَعْلَلٍ بِعِلَّتِهِمْ، وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾
[البقرة: ١٩٥] نَهَاهُمْ أَنْ يُلْقُوا أَنْفُسَهُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ^(١)، وَهُوَ فِي الظَّاهِرِ أَمْرٌ بِالْإِحْجَامِ عَنِ
الْحَرْبِ؛ لَكِنَّ الْمُرَادَ عَكْسَهُ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَكَانَتْ
التَّهْلُكَةُ الْإِقَامَةُ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ وَتَرْكُ الْجِهَادِ^(٢)؟ فَالْأَمْرُ بِالْحِذْرِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْإِنْفَادِ فِي
التَّهْلُكَةِ - فِي الْحَقِيقَةِ - رَاجِعَانِ إِلَى التَّحْفِظِ فِي الْأُمُورِ، وَالتَّيَقُّظِ فِي التَّسْبِيرِ. وَهُوَ تَعَسُّدٌ وَوَقِيدَةٌ
بِأَمْرِ الْجِهَادِ، فَإِذَا امْتَثَلُوا هَذَا النَّهْيَ وَالْأَمْرَ يُبَيِّنُهُمُ اللَّهُ بِأَنَّ عَدُوَّهُمْ وَجَسَعَهُمْ يَنْظُرُهُمْ

(١) قَوْلُهُ: «نَهَاهُمْ أَنْ يُلْقُوا أَنْفُسَهُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» - نَصْرًا -

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٥١٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٠٠٢) وَرِجَالُهُ -

قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾؟ قلت: الأمر بالحدِّ من العدو يؤهم توقُّع غلبته واعتزازه، فنفي عنهم ذلك الإيham بإخبارهم أن الله يهين عدوهم ويخذله وينصرهم عليه لتقوى قلوبهم، وليعلموا أن الأمر بالحدِّ ليس لذلك، وإنما هو تعبد من الله كما قال: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]. ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ﴾: فإذا صليتم في حال الخوف والقتال ﴿فَأَذْكُرُوا اللَّهَ﴾: فصلوها ﴿قِيَمًا﴾: مسايين

عليهم، فإذا الأمر والنهي معللان عن الوعد باعتزاز المؤمنين، وحاصله أن قوله: ﴿وَخُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ وقوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] من الكلام الذي له معنيان: قريبٌ وبعيد، والمراد بعيدٌ منهما، فإن قوله: ﴿وَخُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ المعنى القريب منه: التحرز عن العدو بسبب شوكته وإعزازه، والبعيد منه: القيام بأمر الجهاد وربط الجأش في القتال، وأريد منه هذا الثاني؛ ولذلك علل بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾، يعني: إننا شرع الأمر بأخذ الحدِّ لإقامة الجهاد مع العدو، والتحفظ في الحرب؛ ليهين الله العدو وينصركم عليه.

قوله: (واعتزازه). الأساس: تعزَّر لحمُ الناقة: اشتدَّ وصلب، وأنا معتزُّ بيني فلانٍ ومُستعزُّ بهم، وقوله تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِالشِّمْلِثِ﴾ [يس: ١٤]: قوينا.

قوله: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ﴾: فإذا صليتم، فالقضاء إذن بمعنى الأداء؛ لمجيء قوله: ﴿فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ﴾ عقيبه، وإليه الإشارة بقوله: «فإذا اطمأننتم وأمتتم فاقضوا ما صليتم»، فالقضاء ليس بمعنى به في مذهب الشافعي رضي الله عنه، قال القاضي: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ﴾ أي: إذا أردتم أداء الصلاة واشتدَّ الخوف فصلوها كيفما أمكن، ﴿فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ﴾ أي: سكنت قلوبكم من الخوف؛ ﴿فَأَقِمْوهُ﴾ أي: فعدلوا واحفظوا أركانها وشرائطها وأثرا بها تامة^(١). وقال الأزهري: القضاء: على وجوه مرجعها إلى انقطاع الشيء وتمايمه، وكل ما أحكم عمله وأتم وختم أو أدبى أو أوجب أو أعلم أو أنفذ أو أمضي فقد قضي، فالقضاء موضوع للقدر المشترك بين هذه المفهومات، وهو انقطاع الشيء في النهاية^(٢).

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٤٧).

(٢) «تهذيب اللغة» (٩: ١٦٩).

ومقارعين، ﴿وَقُعُودًا﴾: جاثين على الركب مُرامين، ﴿وَعَلَى جُنُوبِكُمْ﴾: مُشْحِنِينَ بالجراح. ﴿فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ﴾ حين تَضَعُ الحَرْبُ أوزارها وأمتتم ﴿فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾: فاقضوا ما صَلَّيْتُمْ فِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ الَّتِي هِيَ أَحْوَالُ القَلْقِ وَالانزِعَاجِ. ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾: محدودًا بأوقاتٍ لا يجوزُ إخراجُها عن أوقاتها على أيِّ حالٍ كنتم: خوفٌ أو أمنٌ. وهذا ظاهرٌ على مذهبِ الشافعيِّ رحمه الله في إيجابهِ الصَّلَاةِ على المحارِبِ فِي حالِ المِسايفَةِ والمِشْيِ والاضطرابِ فِي المِعرَكَةِ إِذَا حَصَرَ وقتُها، فَإِذَا اطْمَأَنَّ فعليه القضاء. وأما عند أبي حنيفة رحمه الله فهو معذورٌ فِي تركِها إلى أن يطمئن. وقيل: معناه: فإذا قَضَيْتُمْ صلاةَ الخَوْفِ فأدِيمُوا ذَكَرَ اللّهِ مَهْلِينَ مَكْبَرِينَ مسَبِّحِينَ داعِينَ بالنُّصْرَةِ والتأييدِ فِي كافَةِ أحوالِكُمْ من قِيامٍ وقعودٍ واضطجاعٍ، فَإِنَّ ما

قوله: (مُشْحِنِينَ بِالْجِرَاحِ). النّهاية: الإثخانُ فِي الشْيءِ: المبالغةُ فِيهِ والإكثارُ مِنْهُ، يُقالُ: أَثَخَنَهُ المرءُ، أَي: أَثَقَلَهُ وَوَهَنَهُ.

قوله: (وهذا ظاهرٌ على مذهبِ الشافعيِّ)؛ وذلك أَنَّ الاستئنافَ بقوله: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ كالتعليلِ للأمرِ بِإِتْيَانِ الصَّلَاةِ كَيْفَمَا كانَ؛ فِيهِ تحديداٌ للوقتِ وتعيينُهُ، فيجبُ أن يكونَ وقتٌ وجوبُهُ حينئذٍ.

قوله: (فإذا اطْمَأَنَّ فعليه القضاء) هذا ليسَ بالمذهبِ لقوله: وقضى المُخْتَلَّةَ دونَ عُدْرِ عامٍّ إلى قوله: أو مباحٍ قتالٍ.

قوله: (وقيل: معناه: فإذا قَضَيْتُمْ صلاةَ الخوفِ فأدِيمُوا) عطفٌ على قوله: ﴿فإذا صَلَّيْتُمْ﴾ فالفاعلُ الأوَّلُ مثلهُ فِي قوله: ﴿فَتَوَبُّوا إِلَى بَارِيكُمْ فَأَقْلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]؛ لِأَنَّ الذِّكْرَ حينئذٍ غيرُ الصَّلَاةِ، كما أَنَّ القَتْلَ غيرُ التَّوْبَةِ لقوله: ﴿فصلُّوها قِيامًا مُسايفِينَ^(١)﴾ إلى آخِرِهِ، وعلى هذا الذِّكْرُ غيرُ الصَّلَاةِ، وهذا الوجهُ موافقٌ لمذهبِ الشافعيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ لقوله: ﴿فإذا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ فَأَيُّمُوهَا﴾.

(١) فِي (م) و(غ) و(ص) و(س): «مستأنفين»، و(ط): «مسابقين»، والمثبت من «الكشاف».

أنتم فيه من خوفٍ وحربٍ جديرٌ بذكرِ اللهِ ودعائه والَّلَجَا إليه. ﴿فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ﴾: فإذا أقمتم ﴿فَأَقِمْوْا الصَّلَاةَ﴾: فأتوها.

[﴿وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْرِ إِنْ تَكُونُوا تَأْمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْمُونَ كَمَا تَأْمُونَ﴾ وَرَجُونَ مِنْ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٠٤﴾]

﴿وَلَا تَهِنُوا﴾: ولا تضعفوا ولا تتوانوا ﴿فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْرِ﴾: في طلبِ الكفارِ بالقتالِ والتعرضِ به لهم. ثمَّ الزمهم الحجةَ بقوله: ﴿إِنْ تَكُونُوا تَأْمُونَ﴾، أي: ليس ما تكابدون من الألمِ بالجرحِ والقتلِ مختصًا بكم، إنما هو أمرٌ مشتركٌ بينكم وبينهم، ويصيبهم كما يصيبكم، ثم إنهم يضربون عليه ويتشجعون، فما لكم لا تضربون مثل صبرهم مع أنكم أولى منهم بالصبر؛ لأنكم ﴿ترجون من الله ما لا يرجون﴾ من إظهارِ دينكم على سائرِ الأديان، ومن الثوابِ العظيمِ في الآخرة. وقرأ الأعرج: (أن تكونوا تألمون) بفتح الهمزة، بمعنى: ولا تهنوا لأن تكونوا تألمون. وقوله: ﴿فَإِنَّهُمْ يَأْمُونَ كَمَا تَأْمُونَ﴾ تعليل. وقُرى: (فإنهم يلمون كما تيلمون). ورؤي: أن هذا في بدرِ الصغرى، كان بهم جراحٌ فتواكلوا. ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾: لا يكلفكم شيئاً ولا يأمركم ولا ينهاكم إلا لما هو عالمٌ به مما يضلحكم.

قوله: (ثمَّ الزمهم الحجةَ) أي: للمسلمين، يعني: لما قال لهم: ولا تهنوا ولا تتوانوا في طلبِ القتالِ والتعرضِ للكفار؛ قطعَ معاذيرهم بقوله تعالى: ﴿إِنْ تَكُونُوا تَأْمُونَ﴾ إلى آخره.

قوله: (﴿فَإِنَّهُمْ يَأْمُونَ كَمَا تَأْمُونَ﴾ تعليلٌ) أي: للنهي، يعني: لا تضعفوا لأجلِ الألم؛ لأنهم أيضًا يألمون، ومعكم ما يجبُ عليكم الصبرُ معه، وهو رجاؤكم من الله إظهارَ دينكم على سائرِ الأديانِ والثوابِ في الآخرة، وعلى الأولِ جزاءٌ للشرط.

قوله: (فإنهم يلمون) شاذٌ، كُسرَتْ حرفُ المضارعةِ فانقلبتِ الهمزةُ ياءً^(١).

قوله: (فتواكلوا) أي: فسلوا وضعفوا عن القتال. الأساس: وكَلَّ إليه الأمرُ وكُوَلَّا،

(١) «المحتسب» (١: ٣٠٢).

[﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْتِكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا * وَأَسْتَغْفِرِ اللَّهُ إِنَّكَ اللَّهُ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ [١٠٥-١٠٦]

رُوي: أَنَّ طُعْمَةَ بْنَ أَبِي رُقَيْفٍ أَحَدَ بَنِي ظَفَرٍ سَرَقَ دِرْعًا مِنْ جَارٍ لَهُ اسْمُهُ قَتَادَةُ بْنُ النُّعْمَانَ فِي جِرَابٍ دَقِيقٍ، فَجَعَلَ الدَّقِيقُ يَنْتَثِرُ مِنْ خَرْقٍ فِيهِ، وَخَبَأَهَا عِنْدَ زَيْدِ بْنِ السَّمِينِ، رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ، فَالْتَمَسَتْ الدَّرْعُ عِنْدَ طُعْمَةَ فَلَمْ تَوْجِدْ، وَحَلَفَ مَا أَخَذَهَا وَمَا لَهُ بِهَا عِلْمٌ، فَتَرَكَوهُ وَاتَّبَعُوا أَثَرَ الدَّقِيقِ حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَنْزِلِ الْيَهُودِيِّ فَأَخَذُوهَا، فَقَالَ: دَفَعَهَا إِلَيَّ طُعْمَةُ! وَشَهِدَ لَهُ نَاسٌ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَتْ بَنُو ظَفَرٍ: انْطَلِقُوا بِنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَسَأَلُوهُ أَنْ يُجَادِلَ عَنْ صَاحِبِهِمْ، وَقَالُوا: إِنْ لَمْ تَفْعَلْ هَلَكَ وَافْتَضَحَ وَبَرَى الْيَهُودِيِّ. فَهَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَفْعَلَ وَأَنْ يَعْاقِبَ الْيَهُودِيَّ. وَقِيلَ: هَمَّ أَنْ يَقَطَعَ يَدَهُ. فَتَزَلَّتْ. وَرُوي أَنَّ طُعْمَةَ هَرَبَ إِلَى مَكَّةَ وَارْتَدَّ، وَنَقَبَ حَائِطًا بِمَكَّةَ لِيَسْرِقَ أَهْلَهُ، فَسَقَطَ الْحَائِطُ عَلَيْهِ فَقَتَلَهُ. ﴿بِمَا أَرْتِكَ اللَّهُ﴾: بِمَا عَرَّفَكَ وَأَوْحَى بِهِ إِلَيْكَ.

وَوَكَلْتُهُ إِلَى اللَّهِ وَوَاكَلْتُهُ، وَتَوَاكَلُوا، وَفَلَانٌ وَكَلَّ وَوُكِّلَتْهُ تَكَلَّفَ وَمَوَاكِلٌ: ضَعِيفٌ يَتَكَلَّمُ عَلَى غَيْرِهِ.

قوله: (رُوي أَنَّ طُعْمَةَ بْنَ أَبِي رُقَيْفٍ) القصةُ ذَكَرَهَا التِّرْمِذِيُّ عَنْ قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانَ، وَفِيهَا اخْتِلَافٌ^(١)، وَطُعْمَةُ بَفَتْحِ الطَّاءِ عَنِ الصَّغَانِي، وَرُوي بِكَبِيرِهَا.

قوله: (لِيَسْرِقَ أَهْلَهُ) أَي: لِيَسْرِقَ مَتَاعَ أَهْلِهِ، وَقَوْلُهُ بَعْدَهُ: «لِيَسْرِقَ» بِالتَّشْدِيدِ، أَي: يُنْسَبُ إِلَى السَّرِقَةِ، وَنَحْوَهُ: فَسَقَّتُهُ وَفَجَّرْتُهُ: إِذَا نَسَبْتَهُ إِلَى الْفِسْقِ وَالْفَجُورِ.

قوله: ﴿بِمَا أَرْتِكَ اللَّهُ﴾: بِمَا عَرَّفَكَ (يعني: أراك من الرأي الذي هو الاعتقاد، لا من العلم؛ لأنه يستدعي ثلاثة مفاعيل، قال أبو البقاء: الفعل: رأيتُ الشيء: إذا ذهبَ إليه،

(١) أخرجه الترمذي (٣٠٣٦) عن قتادة بن النعمان وقال: لهذا حديث غريب، وأخرجه الحاكم في المستدرک (٨١٦٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٥٣٥٨).

وعن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: لا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: فَصَيْتُ بِمَا أَرَانِي اللهُ، فَإِنَّ اللهَ لَمْ يَجْعَلْ ذَلِكَ إِلَّا لِنَبِيِّهِ ﷺ، وَلَكِنْ لِيَجْتَهِدَ رَأْيَهُ؛ لِأَنَّ الرَّأْيَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَانَ مَصِيبًا؛ لِأَنَّ اللهَ كَانَ يُرِيهِ إِيَّاهُ، وَهُوَ مِنَ الظَّنِّ وَالتَّكْلِيفِ. ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا﴾: وَلَا تَكُنْ لِأَجْلِ الخَائِبِينَ مَخَاصِمًا لِلْبُرَاءِ، يَعْنِي: لَا تَخَاصِمِ الْيَهُودَ لِأَجْلِ بَنِي ظَفَرٍ، ﴿وَاسْتَغْفِرِ اللهُ﴾ مِمَّا هَمَمْتَ بِهِ مِنْ عِقَابِ الْيَهُودِيِّ.

[﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَانًا أَثِيمًا﴾ * يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّنُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا * هَتَأْتُمْ هَتُؤُلَاءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلِ اللهُ عَنَّهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا * وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللهُ يَجِدِ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ ١٠٧-١١٠]

﴿يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ﴾: يَخُونُونَهَا بِالْمَعْصِيَةِ، كَقَوْلِهِ: ﴿عَلِمَ اللهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، جُعِلَتْ مَعْصِيَةُ الْعَصَاةِ خِيَانَةً مِنْهُمْ لِأَنفُسِهِمْ، كَمَا جُعِلَتْ ظُلْمًا لَهَا؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ رَاجِعٌ إِلَيْهِمْ. فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ قِيلَ: ﴿لِلْخَائِبِينَ﴾،

وَهُوَ مِنَ الرَّأْيِ، وَهُوَ مُتَعَدٌّ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَبَعْدَ الْهَمْزَةِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَحَدُهُمَا الْكَافُ وَالْآخَرُ مَحذُوفٌ، أَي: أَرَاكَ، وَقِيلَ: الْمَعْنَى عَلَّمَكُ، وَهُوَ مُتَعَدٌّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَيْضًا^(١).

قَوْلُهُ: (جُعِلَتْ مَعْصِيَةُ الْعَصَاةِ خِيَانَةً مِنْهُمْ). الرَّاغِبُ: الْخِيَانَةُ وَالتَّفَاقُ وَاحِدٌ، إِلَّا أَنَّ الْخِيَانَةَ تَقَالُ اعْتِبَارًا بِالْعَهْدِ وَالْأَمَانَةِ، وَالتَّفَاقُ يُقَالُ اعْتِبَارًا بِالدِّينِ، ثُمَّ يَتَدَاخَلَانِ، فَالْخِيَانَةُ: مُخَالَفَةُ الْحَقِّ بِنَقْضِ الْعَهْدِ فِي السَّرِّ، وَتَقْبُضُ الْخِيَانَةَ الْأَمَانَةَ، يُقَالُ: خُنْتُ فُلَانًا وَخُنْتُ أَمَانَةَ فُلَانٍ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَخُونُوا اللهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمْنَتَكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٧]^(٢).

(١) «التيان في إعراب القرآن» (١: ٣٨٧).

(٢) «مفردات القرآن» ص ٣٠٥.

﴿يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾، وكان السارقُ طعمَةً وَحَدَه؟ قلتُ: لوجهين: أحدهما: أن بني ظَفَرٍ شَهِدُوا له بِالْبِرَاءَةِ وَنَصَرُوهُ، فكانوا شُرَكَاءَ له في الإثم. والثاني: أنه جُمِعَ؛ لِيَتَنَاوَلَ طعمَةً وَكُلَّ مَنْ خَانَ خِيَانَتَهُ، فلا يُحَاصِمَ لِخَائِنٍ قَطُّ، ولا يُجَادِلُ عنه.

فإن قلت: لِمَ قِيلَ: ﴿حَوَانًا أَثِيمًا﴾ على المبالغة؟ قلتُ: كَانَ اللهُ عَالِمًا مِنَ طعمَةً بِالْإِفْرَاطِ فِي الْخِيَانَةِ وَرُكُوبِ الْمَأْثِمِ، وَمَنْ كَانَتْ تِلْكَ خَاتِمَةً أَمْرِهِ لَمْ يُشَكَّ فِي حَالِهِ.

وقيل: إِذَا عَثَرْتَ مِنْ رَجُلٍ عَلَى سَيِّئَةٍ فَاعْلَمْ أَنَّ لَهَا أَخْوَاتٍ. وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّهُ أَمَرَ بِقَطْعِ يَدِ سَارِقٍ، فَجَاءَتْ أُمُّهُ تَبْكِي وَتَقُولُ: هَذِهِ أَوَّلُ سَرَقَةٍ سَرَقَهَا فَاعْفُ عَنْهُ. فَقَالَ: كَذَبْتَ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُؤَاخِذُ عَبْدَهُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ. ﴿يَسْتَخْفُونَ﴾: يَسْتَرُونَ

قوله: (لم قيل: ﴿حَوَانًا أَثِيمًا﴾؟) يعني: أَنَّ طعمَةً قَدْ سَرَقَ هَذِهِ السَّرَقَةَ الْوَاحِدَةَ، فَكَيْفَ قِيلَ لَهُ: ﴿حَوَانًا أَثِيمًا﴾ على المبالغة؛ وَأَجَابَ: مَنْ كَانَتْ تِلْكَ خَاتِمَةً حَالِهِ، وَهِيَ أَنْ يَسْرِقَ ثُمَّ يَهْرُبَ وَيَرْتَدُّ وَيَتَّقِبَ حَائِطًا فَيَسْقُطَ عَلَيْهِ فَيَقْتُلُهُ، لَمْ يُشَكَّ أَنَّهُ قَدْ أَفْرَطَ فِي الْخِيَانَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُؤَاخِذُ عَبْدَهُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ كَمَا قَالَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجْمَلَ عَلَى مَجْرِدِ الْمُبَالِغَةِ وَأَنَّ تِلْكَ السَّرَقَةَ كَانَتْ عَظِيمَةً بِالْغَةِ حَدَّهَا حَتَّى خَوِطَبَ بِسَبَبِهَا أَفْضَلُ الْخَلْقِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْخَاطِئِينَ خَصِيمًا﴾، نَحْوَهُ سَبْجِيءٌ فِي الْأَنْفَالِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّكَ اللَّهُ لَيْسَ يَظْلَمُ لِلْعَبِيدِ﴾ [الأنفال: ٥١]. قَالَ: «الظَّلَامُ لِلتَّكْثِيرِ لِأَجْلِ الْعَبِيدِ، أَوْ لِأَنَّ الْعَذَابَ مِنَ الْعِظَمِ بِحَيْثُ لَوْ لَا الْاسْتِحْقَاقُ لَكَانَ الْمَعْدُوبُ بِمِثْلِهِ ظَلَامًا بَلِيغَ الظُّلْمِ»^(١).

قوله: ﴿يَسْتَخْفُونَ﴾: يَسْتَرُونَ) فَإِنْ قُلْتَ: فَسَرَّ أَوْ لَا ﴿يَسْتَخْفُونَ﴾ بقوله: «يَسْتَرُونَ ﴿مِنَ النَّاسِ﴾ حِيَاءً»، وَثَانِيًا بِقَوْلِهِ: «وَلَا يَسْتَحْيُونَ مِنْهُ» فَهَلْ مِنْ فَرْقٍ؟ قلتُ: لَا؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْعِلَّةَ الْغَائِبَةَ فِي الْأَوَّلِ الْحِيَاءَ لِيُنْبَهَ عَلَى أَنَّ ﴿يَسْتَخْفُونَ﴾ فِي الثَّانِي كِنَايَةٌ عَنِ الْحِيَاءِ، فَانْتَهَى فِي الثَّانِي بِذَلِكَ إِيجَازًا، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْاسْتِخْفَاءَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى مُحَالٌ؛ لِاسْتِوَاءِ الْجَهْرِ وَالْخَفَاءِ عِنْدَهُ؛ فَجُعِلَ إِيجَازًا عَنِ الْحِيَاءِ، وَأَمَّا النَّاسُ فَعَلَى خِلَافِهِ، فَيَجُوزُ أَنْ يُجْمَلَ عَلَى الْحَقِيقَةِ تَارَةً وَعَلَى الْكِنَايَةِ أُخْرَى؛ فَلِذَلِكَ فَرَّقَ بَيْنَ التَّرْكِيبَيْنِ.

(١) «الكشاف» (٧: ١٣١).

﴿مِنَ النَّاسِ﴾ حياةً منهم وخوفاً من ضررهم، ﴿وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ﴾: ولا يستخفون منه، ﴿وَهُوَ مَعَهُمْ﴾: وهو عالمٌ بهم مطلعٌ عليهم لا يخفى عليه خافٍ من سرهم، وكفى بهذه الآية ناعيةً على الناس ما هم فيه من قلة الحياء والخشية من ربهم مع علمهم - إن كانوا مؤمنين - أنهم في حضرته لا شتره ولا غفلة ولا غيبة وليس إلا الكشف الصريح والافتضاح. ﴿يُبَيِّنُونَ﴾: يُدَبِّرُونَ وَيُزَوِّرُونَ، وأصله أن يكون بالليل، ﴿مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ﴾ وهو تدبير طعمة أن يرمي بالذرع في دار زيد ليُسْرِقَ دونه ويخلف براءته.

فإن قلت: كيف سُمِّيَ التدبيرُ قولاً وإنما هو معنى في النفس؟ قلت: لما حدث بذلك نفسه سُمِّيَ قولاً على المجاز، ويجوز أن يُراد بالقول الحلف الكاذب الذي حلف به بعد أن بيّنه وتوريكه الذنب على اليهودي. ﴿هَتَأَنْتُمْ هَتُؤُلَاءِ﴾: «ها» للتنبية في «أنتم» و«أولاء»، وهما مبتدأ وخبر، و﴿جَدَلْتُمْ﴾ جملة مبيّنة لوقوع «أولاء» خبراً، كما تقول لبعض الأسخياء: أنت حاتمٌ تجودُ بهالك وتؤثرُ على نفسك، ويجوز أن يكون «أولاء» اسماً موصولاً بمعنى «الذين»، و﴿جَدَلْتُمْ﴾ صلته،

قوله: (وكفى بهذه الآية ناعيةً على الناس) يعني: أن هذه الآية وإن نزلت في شأن طعمة وبني ظفر، لكن العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب؛ فعلى العاقل أن يعتبر بمضمونها، لا سيما المؤمنُ يجتنبُ عن قلة الحياء وقلة خشية من علمه أنه في حضرته؛ فأوقع قوله: «إن كانوا مؤمنين» اعتراضاً بين الفعل ومعموله؛ تشديداً وتغليظاً.

قوله: (وتوريكه الذنب) عطفٌ على «الحلف». الأساس: وَرَكَ عَلَيْهِ السَّيْفُ: حَمَلَهُ عَلَيْهِ، وَرَكَ عَلَيْهِ ذَنْبُهُ. قوله: ﴿جَدَلْتُمْ﴾ ولم يقل: ها أنتم جادلتم؛ ليكون أفخم، فلو قيل: أنت تجودُ بهالك، لم يكن كما لو قيل: أنت حاتمٌ تجودُ بهالك؛ فكانت الجملة المبيّنة كالتعليل. قوله: (ويجوز أن يكون «أولاء» اسماً موصولاً). قال الزجاج: «ها»: للتنبية في «أنتم»، وأعيدت في «أولاء»، والمعنى: ها أنتم الذين جادلتم؛ لأن «هؤلاء» و«هذا» يكونان في الإشارة للمخاطبين في أنفسهم بمنزلة: الذين، وقد يكون غير المخاطبين، كقوله:

والمعنى: هَبُوا أَنْكُمْ خَاصَمْتُمْ عَنْ طَعْمَةِ وَقَوْمِهِ فِي الدُّنْيَا، فَمَنْ يُخَاصِمُ عَنْهُمْ فِي الآخِرَةِ إِذَا أَخَذَهُمُ اللَّهُ بِعَدَابِهِ؟ وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: (عنه)، أَي: عَنْ طَعْمَةٍ. ﴿وَكَيْلًا﴾: حَافِظًا وَمُحَامِيًا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ وَانْتِقَامِهِ.

..... وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيقُ (١)

أَي: الَّذِي تَحْمِيلَيْنِ (٢).

قَوْلُهُ: (وَالْمَعْنَى: هَبُوا أَنْكُمْ خَاصَمْتُمْ عَنْ طَعْمَةِ وَقَوْمِهِ). قَالَ الْوَاحِدِيُّ: الْخِطَابُ مَعَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ قَرَابَةِ طَعْمَةٍ جَادَلُوا عَنْهُ وَعَنْ قَوْمِهِ (٣). وَقُلْتُ: فَعَلَى هَذَا صَحَّ قَوْلُ الْكَوَاشِي (٤): الْخِطَابُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَتُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ لِلرُّسُولِ ﷺ وَالْمِرَادُ غَيْرُهُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿هَتَأْتَشْرَهُتُوا لَاءَ جَدَلْتُمْ﴾ خِطَابٌ لِلْجَمَاعَةِ عَنْ مُجَادَلَةِ سَابِقَةٍ عَنْهُمْ، وَالْمَذْكُورُ مِنْ قَبْلِ ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَتُونَ﴾ فَيَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى ذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا وَرَدَ ﴿وَلَا تَكُنْ لِلظَّالِمِينَ خَصِيمًا﴾، وَلَعَلَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُوطِبَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَا زَجَرَهُمْ وَلَا عَنَّفَهُمْ كَأَنَّهُ جَادَلَ عَنْهُمْ (٥)، وَيَعْضُدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ لَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَعَظِيمًا﴾، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْقُرْآنَ خُلِقَ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَادِيبٌ مِنَ اللَّهِ لَهُ.

قَوْلُهُ: ﴿وَكَيْلًا﴾: حَافِظًا. الْوَكِيلُ حَقِيقَةٌ: هُوَ مَنْ وُكِّلَ إِلَيْهِ الْأَمْرُ ثُمَّ اسْتَعْبَرَ لِلْحَافِظِ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ حَافِظٌ.

(١) البيت ليزيد بن مفرغ الحميري. انظر «الأغاني» (١٨: ٢٧٩) و«الصحاح» (٣: ٩٤٧) و«لسان العرب» (٦: ٤٦).

(٢) «معاني القرآن وإعراجه» (٢: ٨٣).

(٣) «الوسيط» (٢: ١١٢).

(٤) انظر تحقيق سورتي آل عمران والنساء من كتاب «تلخيص تبصرة المتذكر وتذكرة المتبصر» (٢: ٤٣٩).

(٥) قوله: «كانه جادل عنهم» سقط من (ص).

﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا ﴾: قبيحًا متعمدًا يسوء به غيره كما فعل طعنة بقتادة واليهودي، ﴿ أَوْ يَظْلِمَ نَفْسَهُ ﴾ بما يختص به، كالحلف الكاذب.

وقيل: ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا ﴾ من ذنب دون الشرك، ﴿ أَوْ يَظْلِمَ نَفْسَهُ ﴾ بالشرك. وهذا بعث لطعنة على الاستغفار والتوبة؛ لتلزمه الحجة مع العلم بما يكون منه؛ أو لقومه لما فرط منهم من نصرتة والذنب عنه.

[﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا * وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا يُرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدْ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾ ١١١-١١٢]

﴿ فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ ﴾ أي: لا يتعداه ضرره إلى غيره، فليبق على نفسه من كسب السوء. ﴿ خَطِيئَةً ﴾: صغيرة، ﴿ أَوْ إِثْمًا ﴾: أو كبيرة، ﴿ يُرْمِ بِهِ بَرِيئًا ﴾ كما رمى

قوله: (وقيل: ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا ﴾ من ذنب) عطف على قوله: ﴿ سُوءًا ﴾: قبيحًا؛ لأنَّ السوء لغة هو القبيح، قال في «الأساس»: هو اسم جامع لكل آفة وداء، يقال: ساء عمله وساءت سيرته، وأساء ما وجد منه.

قوله: (مع العلم بما يكون منه) أي: مع أن الله تعالى عالم بما سيعم منه، وهو ما زوي أنه هرب إلى مكة وارتد ونقب حائطًا، إلى آخر القصة^(١).

يعني أن الله تعالى كان عالمًا بأنه لا يتوب ولا يغفر له ولا يرحمه، ومع ذلك قال في حقه: ﴿ ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ وَيَجِدُ اللَّهُ عَفُورًا رَحِيمًا ﴾؛ لئلا يكون له حجة، وهي أن الله تعالى ما بعثني على التوبة حتى أثوب.

قوله: (أو لقومه) أي: بعث لهم على الاستغفار والتوبة، لا لإلزام الحجة.

قوله: (﴿ خَطِيئَةً ﴾: صغيرة). قال أبو البقاء: الهاء في ﴿ يَرْمِي بِهِ ﴾ تعود على الإثم، وفي عودها عليه دليل على أن الخطيئة في حكم الإثم، وقيل: تعود على أحد الشيتين المدلول عليه بـ ﴿ أَوْ ﴾، وقيل: تعود على الكسب المدلول عليه بقول: ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ ﴾^(٢).

(١) انظر: «جامع البيان» (٧: ٣٦٥).

(٢) «البيان في إعراب القرآن» (١: ٣٨٨).

طِعْمَةُ زَيْدًا، ﴿فَقَدْ أَحْتَمَلَ بُهْتَنَا وَإِنَّمَا﴾؛ لآنه بكسبِ الإثمِ آثمٌ، وبرميِ البريءِ باهتٌ، فهو جامعٌ بين الأمرين. وقرأ معاذُ بن جَبَلٍ رَضِيَ اللهُ عنه: (وَمَنْ يَكْسِبْ) بكسرِ الكافِ والسَّينِ المُشدَّدةِ، وأصلُه: يَكْتَسِبُ.

[﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ ١١٣]

﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ﴾ أي: عِصْمَتُهُ وَأَلْفَاظُهُ وَمَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنَ الْإِطْلَاعِ عَلَى سِرِّهِمْ ﴿لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ﴾: مِنْ بَنِي ظَفَرٍ ﴿أَنْ يُضِلُّوكَ﴾ عَنْ الْقَضَاءِ بِالْحَقِّ وَتَوْخِي طَرِيقِ الْعَدْلِ مَعَ عِلْمِهِمْ أَنَّ الْجَانِيَّ هُوَ صَاحِبُهُمْ؛ فَقَدْ رُوِيَ: أَنَّ نَاسًا مِنْهُمْ كَانُوا يَعْلَمُونَ كُنْهَ الْقِصَّةِ، ﴿وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾؛ لِأَنَّ وَبِأَلِهِ عَلَيْهِمْ، ﴿وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ﴾؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا عَمِلْتَ بِظَاهِرِ الْحَالِ، وَمَا كَانَ يُخْطَرُ بِإِلَيْكَ أَنَّ الْحَقِيقَةَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ. ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ مِنْ خَفِيَّاتِ الْأُمُورِ وَضَمَائِرِ الْقُلُوبِ، أَوْ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ وَالشَّرَائِعِ.

ويجوز أن يُراد بالطائفة بنو ظفر، ويرجع الضمير في ﴿مِنْهُمْ﴾ إلى الناس.....

قوله: (لأنه بكسبِ الإثمِ آثمٌ وبرميِ البريءِ باهتٌ) إشارةٌ إلى أن في لفظِ التنزيلِ لُفًا ونشْرًا من غيرِ ترتيب؛ لأنَّه أتى في التفسيرِ بالترتيب، والأسلوبُ من بابِ تكريرِ الشرطِ والجزاء، نحو: مَنْ أَدْرَكَ الصَّيَّانَ^(١) فَقَدْ أَدْرَكَ الْمَرْعَى، فينبغي أن يُحْمَلَ التَّنْكِيرُ في قوله: ﴿بُهْتَنَا وَإِنَّمَا مُبَيَّنًا﴾ على التَّفخِيمِ وَالتَّهْوِيلِ؛ وَمِنْ ثَمَّ الدَّلَالَةُ عَلَى بُعْدِ مَرْتَبَةِ الْبُهْتَانِ مِنْ ارْتِكَابِ الْإِثْمِ نَفْسِهِ.

قوله: (ويجوز أن يُراد بالطائفة بنو ظفر) عطفٌ على قوله: «مِنْ بَنِي ظَفَرٍ»، و﴿طَائِفَةٌ

(١) الصَّيَّانُ: هِيَ الْأَرْضُ الصَّلْبَةُ الَّتِي تَكُونُ إِلَى جَنْبِ رَمْلِ. وَانظُرْ مَزِيدًا مِنَ التَّفْصِيلِ فِيهَا فِي «لِسَانِ الْعَرَبِ» (صمم).

وقيل: الآية في المنافقين.

[﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ١١٤]

﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ﴾: من تناجي الناس ﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ﴾: إلا نجوى من أمر، على أنه مجرورٌ بَدَلٌ من ﴿كَثِيرٍ﴾، كما تقول: لا خير في قيامهم إلا منهم ﴿على الأول: بعض بني ظفر، وعلى هذا: كلهم؛ لأنهم بعض الناس، والناس تحتل الجنس والعهد.

قوله: (وقيل: الآية في المنافقين) عطفٌ على قوله: «من بني ظفر» أيضاً، أي: هَمَّت طائفة من المنافقين. الراغب: إن قيل: قد كانوا هموا بذلك فكيف قال: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّت طَّائِفَةٌ﴾؟ قيل: في ذلك جوابان، أحدهما: أن القوم كانوا مسلمين، ولم يهتُموا بإضلال النبي ﷺ، وكان ذلك عندهم جواباً، والثاني: أن القصد إلى نفي تأثير ما هموا به كقولك: فلان شتمك وأهانك لولا أني تداركت؛ تبيها على أن أثر فعله لم يظهر^(١).

قوله: (إِلَّا نَجْوَى مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ^(٢)). الراغب: النجوى يقال للحديث الذي ينفرد به اثنان فصاعداً^(٣)؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَى﴾ [الإسراء: ٤٧]، وإذا جعلت للقوم فـ ﴿مَنْ﴾: مجرورٌ على البدل، أو منصوبٌ على الاستثناء، وإن جعلتها للحديث فتقديره: إلا نجوى من أمر بصدقة، ولما كان التناجي مكروهاً في الأصل حتى قيل: ﴿إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ﴾ [المجادلة: ١٠] صار ذلك من الأفعال التي تقبُح ما لم يقصد به وجهٌ محمود، كالمكر والخديعة؛ فبينَ تعالى أن النجوى لم تحسن ما لم تحص بها هذه الوجوه المستثناة، وخص هذه الثلاثة لأنها متضمنة للأفعال الحسنة كلها؛ وذلك أنه نبه بالصدقة على الأفعال الواجبة، فخصت

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٤٣٦).

(٢) قوله: «بصدقة» ثبت في الأصول الخطية، وهو ثابت أيضاً في نص «الكشاف» من (ط)، لكن لم يرد ذلك في الأصل الخطي ولا في النسخ المطبوعة من «الكشاف».

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ١٤٨).

قيام زيد؛ ويجوزُ أن يكونَ منصوبًا على الانقطاع، بمعنى: ولكنَّ مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ فَمَنْ نَجَّوَاهِ الْخَيْرِ. وقيل: المعروف: القرض، وقيل: إغاثة الملهوف، وقيل: هو عامٌّ في كلِّ جميل.

ويجوزُ أن يرادَ بالصدقة الواجب، والمعروف ما يُتصدقُ به على سبيل التطوع.

لكونها أكثرُ نفعًا في إيصالِ الخيرِ إلى الغير، ونَبَّهَ بالمعروفِ على النوافلِ التي هي الإحسانُ والتفضلُ، وبالإصلاحِ بينَ الناسِ على سياسيتهم وما يؤدي إلى نَظْمِ شَمْلِهِمْ وإيقاعِ الألفةِ بينهم.

قوله: (منصوبًا على الانقطاع) أي: على الاستثناء المنقطع، قال أبو البقاء^(١): يجوزُ أن يرادَ بالنجوى: القومُ الذين يتناجون، ومنه قوله: ﴿وَإِذَا هُمْ بِجَحْيَى﴾ [الإسراء: ٤٧]؛ فالاستثناء متصل: إِمَّا جَزَاءً بَدَلًا مِنْ ﴿نَجْوَاهُمْ﴾، وَإِمَّا نَصْبًا عَلَى أَصْلِ الاستثناء^(٢).

قوله: (هُوَ عَامٌّ فِي كُلِّ جَمِيلٍ). الراغب: يقالُ لكلِّ ما يَسْتَحْسِنُهُ الْعَقْلُ وَيَعْتَرَفُ بِهِ: معروف، ولكلِّ ما يَسْتَقْبِحُهُ وَيُنْكِرُهُ: مُنْكَرٌ؛ وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَكَّزَ فِي الْعُقُولِ مَعْرِفَةَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، كَمَا رَمَزَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ﴾ [الروم: ٣٠] و﴿صَبَّغَةَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٨]، وَعَلَى ذَلِكَ الْمَعْرُوفُ: مَا أَطْمَأَنَّ إِلَيْهِ الْقَلْبُ وَأَطْمَأَنَّتْ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَأَطْمَأْنَأْتُهَا إِلَيْهِ لِمَعْرِفَتِهَا بِهِ^(٣). وَقَلْبٌ: وَإِلَيْهِ يَنْظُرُ حَدِيثٌ وَابْصَةٌ بِنِ مَعْبَدٍ حِينَ جَمَعَ ﷺ أَصَابِعَهُ وَضَرَبَ بِهَا صَدْرَهُ، فَقَالَ: «اسْتَمْتِ نَفْسُكَ يَا وَابْصَةُ» ثلاثًا، «البرُّ: مَا أَطْمَأَنَّ إِلَيْهِ الْقَلْبُ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي نَفْسِكَ وَتَرَدَّدَ فِي الصَّدْرِ، وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ وَأَفْتَوْكَ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَالِدَارِمِيُّ^(٤).

(١) من هنا إلى آخر الفقرة سقط من (ط).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٨٩).

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ١٤٧). وانظر «مفردات القرآن» ص ٥٦١، وعبارته في «المفردات» تفيد اعتبار العقل والشرع جميعاً.

(٤) أخرجه أحمد (١٨٠٣٠) والدارمي (٢٥٣٣) وأبو يعلى (١٥٨٦) والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦: ٢٩٢) عن وابصة بن معبد الأسدي.

وعن النبي ﷺ: «كلام ابن آدم كله عليه لا له، إلا ما كان من أمرٍ بمعروفٍ أو نهي عن مُنكرٍ، أو ذكّر الله». وسمع سفيان رجلاً يقول: ما أشدّ هذا الحديث، فقال: ألم تسمع الله يقول: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ﴾ فهو هذا بعينه، أو ما سمعته يقول: ﴿وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ خَسِرٌ﴾ [العصر: ١-٢] فهذا هو بعينه. وشرط في استيجاب الأجر العظيم أن ينوي فاعل الخير عبادة الله، والتقرب به إليه، وأن يتنغي به وجهه خالصاً؛ لأن الأعمال بالنيات. فإن قلت: كيف قال: ﴿إِلَّا مَن أَمَرَ﴾، ثم قال: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾؟ قلت: قد ذكر الأمر بالخير؛ ليدلّ به على فاعله؛ لأنه إذا دخل الأمر به في زمرة الخيرين كان الفاعل فيهم أدخل، ثم قال: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ فذكر الفاعل وقرن به الوعد بالأجر العظيم، ويجوز أن يُراد: ومَن يأمر بذلك،

قوله: (كلام ابن آدم كله عليه لا له) الحديث مُخرَجٌ في «سنن الترمذي» وابن ماجه^(١).

قوله: (فهو هذا بعينه) أي: لا تفاوت فيما يرجع إليه المعنى، لكن هذه الآية أخص من الحديث؛ لقوله: ﴿مَن نَّجْوَاهُمْ﴾، والحديث أخص من تلك الآية؛ لقوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ خَسِرٌ﴾ [العصر: ٢]، وهو أعم من الكلام.

قوله: (كيف قال: ﴿إِلَّا مَن أَمَرَ﴾؟) تلخيص السؤال: أن قوله: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ تذييل لقوله: ﴿إِلَّا مَن أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾، فينبغي أن يكون مطابقاً للمذيل، ولا مطابقة بين أمر الفعل وفاعله ظاهراً، فأجاب بقوله: «قد ذكر الأمر بالخير». وخلاصته: أنه لا بد من التأويل؛ إمّا بأن يجعل القرينة الأولى كناية عن الفاعل ليحصل التطابق بالطريق الأولى، أو أن يجعل الكناية كناية عن الأمر لشموله وتناوله إياه، وبيان الأول: أنه تعالى لما رتب على إقدام أمر الخير قوله: ﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤] علم أن فاعل ذلك أولى بأن يؤتى أجره، بل بأن يُضاعف ويعظم ثوابه.

(١) أخرجه الترمذي (٢٤١٢) وابن ماجه (٣٩٧٤) والحاكم في المستدرک (٣٨٩٣) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٦: ٢) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨٩٩٦) عن أم حبيبة زوج النبي ﷺ.

فَعَبَّرَ عَنِ الْأَمْرِ بِالْفِعْلِ كَمَا يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ سَائِرِ الْأَفْعَالِ. وَقُرِّي: (يُوتِيهِ) بِالْبَاءِ.

[﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ. جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ * إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ. وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ۗ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ * إِنْ يَدْعُونَكَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا لِنَاثٍ وَإِنْ يَدْعُونَكَ إِلَّا لِشَيْطَانٍ مَرِيدٍ ۗ * لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا * وَلَا ضَلَّيْنَهُمْ وَلَا مُمِيزِينَ لَهُمْ وَلَا مَرْتَبَهُمْ فَلْيَبْتَئِكُنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَا مِرْيَتَهُمْ فَلْيَغْزِرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ ۗ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا * يَعْدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ ۗ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا * أُولَٰئِكَ مَاؤُنْهَمُ جَهَنَّمُ وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا ﴾ [١١٥-١٢١].

﴿ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ وهو السبيل الذي هم عليه من الدين الحنيفي القيم، وهو دليل على أن الإجماع حجة.....

قوله: (فعبّر عن الأمر بالفعل) فإن الفعل قد يُعبَّرُ به عن جميع الأفعال، فتقول: خلعتُ على زيد ومنحتهُ جزيلاً وأكرمته وعظَّمته، فيقال لك: نعم ما فعلت، فكنتى بقوله: نعم ما فعلت، عن تلك الأفعال المذكورة اختصاراً، والجواب الأول أقرب إلى معنى قوله: ﴿ وَالْعَصْرِ ﴾.

قوله: (وقرئ: «يؤتيه»، بالياء): حمزة وأبو عمرو، والباقون: بالنونِ الفوقانية^(١).

قوله: (وهو دليل على أن الإجماع حجة) نقل الإمام عن الشافعي رضي الله عنه، أنه سئل عن أي آية من كتاب الله تدل على أن الإجماع حجة^(٢)؟ فقرأ القرآن ثلاث مئة مرة حتى وجد هذه الآية^(٣)، فإن قيل: لا يُسَلَّمُ أنَّ عدم اتباع سبيل المؤمنين يصدق عليه أنه اتباع لغير سبيل المؤمنين؛ لأنه لا يمنع أن لا يتبع سبيل المؤمنين ولا غير سبيل المؤمنين.

(١) «التيسير في القراءات السبع» ص ٧٣، «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٥).

(٢) من قوله: «نقل الإمام» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) «مفاتيح الغيب» (١١: ٢١٩).

والجواب: أن المتابعة عبارة عن الإتيان بمثل فعل الغير؛ فإذا كان من شأن غير المؤمنين أن لا يقتدوا في أفعالهم بالمؤمنين، فكل من لم يتبع من المؤمنين سبيل المؤمنين فقد أتى بفعل غير المؤمنين واقتفى أثرهم؛ فوجب أن يكون متبعاً لهم.

قال القاضي: إذا كان اتباع غير سبيلهم محرماً كان اتباع سبيلهم واجباً؛ لأن ترك اتباع سبيلهم^(١) ممن عرف سبيلهم اتباع غير سبيلهم^(٢).

وقلت: فإن قيل: الوعيد مرتب على الكل، كقولك: إن دخلت الدار وكلمت زيدا فأنت طالق؛ فأجيب أن الوعيد مرتب على كل واحد من المشاققة واتباع غير سبيل المؤمنين؛ لأن المشاققة وحدها مستقلة في اقتضاء الوعيد، فيكون ذكر اتباع غير سبيل المؤمنين لغواً. فإن قيل: إن المعطوف عليه مقيّد بتبيين الهدى فلزم في المعطوف ذلك، فإذا لم يكن في الإجماع فائدة؛ لأن الهدى عام لجميع الهداية، ومنها دليل الإجماع، وإذا حصل الدليل لم يكن للمدلول فائدة. وأجيب: أن المراد بالهداية: الدليل على التوحيد والثبوت؛ فالمعنى: مخالفة المؤمنين بعد دليل التوحيد والثبوت حرام، فيكون الإجماع مقيّداً في الفروع بعد تبيين الأصول.

وقال الراغب: لا حجة في الآية على ثبوت الإجماع؛ لأن المراد بقوله: ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ الإتيان لا ذؤوه، فكل موصوف علق به حكم، نحو أن يقال: أسلك سبيل الصائمين والمصلين؛ يعني بذلك الحث على الاقتداء بهم في الصلاة والصيام، لا في فعل آخر، وكذا إذا قيل: ﴿سَبِيلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ يعني به سبيلهم في الإتيان لا غير^(٣). وقلت: المراد من ﴿سَبِيلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ سبيل الجامعين لكل فضيلة ومنقبة؛ لأن ذكره هاهنا للمدح لا للعلة، وكوهم متبعين مقتدين بدليل قوله: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾، ويعضده قضية النظم؛ وذلك أن الطائفة الذين جادلوا عن طعمة هموا بأن يزولوا رسول الله ﷺ عن طريق العدل مع علمهم بأن الجاني هو صاحبهم، لولا أن تداركه فضل الله ورحمته بأن أنزل عليه الكتاب والحكمة

(١) قوله: «واجباً لأن ترك اتباع سبيلهم» سقط من (ص).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٥٣).

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ١٥٤).

لا تجوزُ مخالفتُها كما لا تجوزُ مخالفةُ الكتابِ والسنة؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ جمعَ بينِ اتِّباعِ سبيلِ غيرِ المؤمنينَ وبينِ مُشاقَّةِ الرِّسولِ في الشرطِ، وجعلَ جزاءَهُ الوعيدَ الشديدَ. فكانَ اتِّباعُهُم واجبًا كمواالاتِ الرِّسولِ. ﴿تَوَلَّوْا مَا تَوَلَّى﴾: نجعلُهُ واليًّا لِمَا تَوَلَّى مِنَ الضَّلَالِ؛ بأن نَحْذِلَهُ، ونُخَلِّيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا اخْتَارَهُ، ﴿وَنُضَلِّهِ جَهَنَّمَ﴾. وقُرئ: (ونُضَلِّهِ) بفتحِ النونِ من صَلَاة. وقيل: هي في طُعْمَةِ وارتدادِهِ وخروجِهِ إلى مَكَّة.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ تَكَرُّرٌ لِلتَّأْكِيدِ، وَقِيلَ: كُرِّرَ لِقِصَّةِ طُعْمَةِ،.....

وَعَلَّمَهُ أُمُورَ الدِّينِ وَالشَّرَائِعِ؛ لَوَقَعَ فِي وَرْطَةِ الْعِنَتِ وَالْمَشَقَّةِ. وَلَيْسَ مَا فَعَلَ هَؤُلَاءِ بِمُتَابَعَةٍ لِسَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ؛ فَإِنَّ سَبِيلَهُمُ التَّفَادِي عَنِ مَخَالَفَةِ الرِّسُولِ وَمُشَاقَّتِهِ، وَالتَّجَانُّبُ عَمَّا يُضَادُّ الْحَقَّ وَالْعَدْلَ؛ لَكِنَّ سَبِيلَ غَيْرِ الْمُؤْمِنِينَ مُتَابَعَةُ الشَّيْطَانِ الَّذِي يَدْعُوهُمْ إِلَى عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ؛ وَلِذَلِكَ عَقَّبَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتَانَا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا﴾ تَغْلِيظًا، أَيْ: مَا يَعْبُدُونَ بِعِبَادَةِ الْأَصْنَامِ إِلَّا شَيْطَانًا؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي أَغْرَاهُمْ عَلَى عِبَادَتِهَا فَاطَاعُوهُ؛ فَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرِّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تَوَلَّوْا﴾ كَالْتَذِيلِ لِقِصَّةِ طُعْمَةِ وَقَوْمِهِ؛ فَيَدْحُلُّ فِي هَذَا الْمَقَامِ كُلِّ مَا فِيهِ مُشَاقَّةُ الرِّسُولِ ﷺ وَمَخَالَفَةُ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ.

رَوَيْنَا عَنِ التِّرْمِذِيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَجْمَعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ، وَيَتَدُّ اللَّهُ عَلَى الْجَمَاعَةِ، وَمَنْ شَدَّ شَدًّا فِي النَّارِ»^(١).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ إِذَا تَأْكِيدٌ لِلآيَةِ السَّابِقَةِ فِي هَذِهِ السُّورَةِ الْمَعَادِلَةِ لَهَا، أَوْ كُرِّرَتْ لِتَعَلُّقِهَا بِخَاتِمَةِ قِصَّةِ طُعْمَةِ وَأَصْحَابِهِ لِيَكُونَ كَالتَّكْمِيلِ بِذِكْرِ الْوَعْدِ بَعْدَ مَا ذَكَرَ الْوَعِيدَ الَّذِي ضَمَّنَ فِي الْآيَاتِ.

الرَّاعِبُ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَعْدَ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَى﴾ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ صِغَاتِ الْأَوْلِيَاءِ أَعْظَمُ

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢١٦٧) عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٣٩٢) وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي السَّنَةِ (١: ٣٩) وَالِدَانِيُّ فِي «السَّنَنِ الْوَارِدَةِ فِي الْفِتَنِ» (٣: ٧٤٨).

وَرُوي: أَنه ماتَ مشرِكا. وقيل: جاءَ شيخٌ من العربِ إلى رسولِ اللَّهِ ﷺ فقال: إني شيخٌ منهُمُك في الذنوب، إلا أَني لم أشركُ باللَّهِ شيئا منذَ عرفته وأمنتُ به، ولم أتحذُ من دونه وليا، ولم أوقع المعاصي جرأةً على اللَّهِ، ولا مكابرةً له، وما توهمتُ طرفةً عينٍ أَني أُعجزُ اللَّهَ هربا، وإني لنادمٌ تائبٌ مستغفر، فما ترى حالي عندَ اللَّهِ؟ فنزلتَ وهذا الحديثُ ينصُرُ قولَ من فسَّرَ ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ بالتائبِ من ذنبه.

﴿إِلَّا إِنثًا﴾: هي اللَّاتُ والعزى ومناة. وعن الحسن: لم يكن حيًّا من أحياءِ العربِ إلا ولهم صنمٌ يعبدونه يسمونه: أنثى بني فلان. وقيل: كانوا يقولون في أصنامهم: هنَّ بناتُ اللَّهِ. وقيل: المرادُ الملائكة؛ لقولهم: الملائكةُ بناتُ اللَّهِ. وقُري: (أُنثًا) جمعُ أنيثٍ أو أناث، و(وُنثًا) و(أُنثًا) بالتخفيفِ والتثقيبِ جمعٌ وثن، كقولك:

من كباثرِ العامة؛ وذلك أَنه لا يُعذَرُ العالمُ فيما يتركه كما يُعذَرُ الجاهل؛ لأنَّ مَنْ لا يعرفُ الحقَّ يَسْتَحِقُّ العقوبةَ بتركِهِ للمعرفة؛ لأنَّ العملَ لا يلزمُ حتى يعرفه، والعالمُ يَسْتَحِقُّ العقوبةَ بتركِ معرفته وتركِ استعماله^(١)، وقصدَ تعالى بقوله: ﴿تُولِيهِ مَا تَوَلَّى وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ﴾ أَن مَنْ لم يَتَّبِعْ له الهدى فقد يجعلُ اللَّهَ له نُورا يهديه، ومن صارَ مُعانِدا قطعَ عنه التوفيق، ويتركُ هُوَ وهواه، وانقطاعُ التوفيقِ هُوَ المعنىُّ باللَّعنِ والطرْدِ، وإليه أشارَ الشاعرُ بقوله:

إِذا لم يكنْ عونٌ منَ اللَّهِ للفتى
فأولُ ما يجني عليه اجتهاده^(٢)

قوله: (وقُري: «أُنثًا»^(٣) جمعُ أنيثٍ أو أناث، و«وُنثًا» و«أُنثًا»). قال أبو البقاء: ويُقرأ «أُنثًا»، مثلُ: رُسل؛ فيجوزُ أن تكونَ صفةً مفردةً مثل: امرأةٌ جُنُب، وأن يكونَ جمعُ أنيثٍ، كقَلْبٍ وقَلْبٍ^(٤). وقال الزجاج: «أُنثًا»: جمعُ أناثٍ وإناثٍ وأنث، مثل: مثال ومُثل،

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ١٥٣).

(٢) البيت لعلي بن أبي طالب. انظر: «محاضرات الأدباء» للراغب الأصفهاني (١: ٢٠٥).

(٣) «المحتسب» (١: ٣٠٣) و«الجامع لأحكام القرآن» (٥: ٣٨٧).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٠).

أَسَدٌ وَأَسَدٌ، وَقَلْبَ الْوَاوِ أَلْفًا نَحْوَ «أَجْوَه» فِي «وَجْوَه». وَقَرَأَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (أَوْثَانًا). ﴿وَإِنْ يَدْعُونَ﴾: وَإِنْ يَعْبُدُونَ بِعِبَادَةِ الْأَصْنَامِ ﴿الْأَشْيَاطِنَا﴾؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي أَغْرَاهُمْ عَلَى عِبَادَتِهَا فَأَطَاعُوهُ، فَجُعِلَتْ طَاعَتُهُمْ لَهُ عِبَادَةً، وَ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ وَقَالَ لَا تَخْذَنَ﴾: صِفَتَانِ بِمَعْنَى: شَيْطَانًا مَرِيدًا جَامِعًا بَيْنَ لَعْنَةِ اللَّهِ، وَهَذَا الْقَوْلِ الشَّنِيعِ. ﴿نَصِيْبًا مَفْرُوضًا﴾: مَقْطُوعًا وَاجِبًا فَرَضْتُهُ لِنَفْسِي، مِنْ قَوْلِهِمْ: فَرَضَ لَهُ فِي الْعَطَاءِ، وَفَرَضَ الْجَنِدُ: رَزَقَهُ. قَالَ الْحَسَنُ: مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تَسْعُ مِئَةٌ وَتَسْعِينَ إِلَى النَّارِ. ﴿وَلَا تُؤْمِنُنَّهُمْ﴾ الْأَمَانِيُّ الْبَاطِلَةَ مِنْ طَوْلِ الْأَعْمَارِ، وَبَلُوغِ الْأَمَالِ، وَرَحْمَةِ اللَّهِ لِلْمُجْرِمِينَ بِغَيْرِ تَوْبَةٍ، وَالخُرُوجِ مِنَ النَّارِ بَعْدَ دُخُولِهَا بِالشَّفَاعَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وتبتيكهم الأذان: فعلهم

و«أُنْنَا»: جَمْعُ وَتَنَ، وَالْأَصْلُ: وَتَنَ، وَالْوَاوُ إِذَا ضُمَّتْ جَازَ إِبْدَالُهَا هَمْزَةً نَحْوُ: ﴿وَإِذَا أُرْسِلَ أُقِنْتَ﴾^(١) [المرسلات: ١١].

قوله: (جامعاً بين لعنة الله وهذا القول الشنيع)؛ وذلك أن الواو حين دخلت بين الصفتين أفادت مجرد الجمع دون المغايرة. قال أبو البقاء: يجوز أن يكون ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ مستأنفاً على الدعاء^(٢)، أي: فعل ما استحق به اللعن من استكباره عن السجود والتعبد؛ فعل هذا ﴿وقال لا تخذن﴾ جملة مستطردة، و﴿لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ معترضة، كقولهم للملوك في أثناء الكلام: أبيت اللعن.

قوله: ﴿مَفْرُوضًا﴾: مَقْطُوعًا وَاجِبًا. قَالَ الزَّجَاجُ: أَصْلُ الْفَرَضِ: الْقَطْعُ، وَالْفَرَضُ: الثَّلْمَةُ تَكُونُ فِي النَّهْرِ، وَالْفَرَضُ فِي الْقَوْسِ: الْحَرْزُ الَّذِي يُشَدُّ بِهِ الْوَتْرَ، وَفَرِيضَةُ اللَّهِ: مَا جَعَلَ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ أَمْرًا حَتْمًا عَلَيْهِمْ قَاطِعًا^(٣).

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٠٨).

(٢) «التيبان في إعراب القرآن» (١: ٣٩١).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٠٩).

بالبحائر؛ كانوا يشقون أذن الناقة إذا ولدت خمسة أبطن وجاء الخامس ذكراً، وحرّموا على أنفسهم الانتفاع بها. وتغييرهم خلق الله: فقء عين الحامي وإعفاؤه عن الركوب. وقيل: الخصاء، وهو في قول عامة العلماء مباح في البهائم، وأما في بني آدم فمحظور. وعند أبي حنيفة يكره شراء الخصيان وإمسأكتهم واستخدامهم؛ لأن الرغبة فيهم تدعو إلى خصائهم. وقيل: فطرة الله التي هي دين الإسلام. وقيل للحسن: إن عكرمة يقول: هو الخصاء، فقال: كذب عكرمة، هو دين الله. وعن ابن مسعود: هو الوشم، وعنه:

قوله: (بالبحائر). النهاية: كانوا إذا تابعت الناقة بين عشر إناث لم يركب ظهرها، ولم يجز وبرها، ولم يجلب لبنها إلا صيف، وتركوها مسيبة لسبيلها وسموها سائبة، فما ولدت بعد ذلك من أنثى شقوا أذنّها وخلوا سبيلها وحرّم منها ما حرّم من أمّها وسموها البحيرة، من: بحر: إذا شق أذنّها. وحكى الزمخشري: بحيرة وبُحر كصريمة وصرم، وهي التي صرمت أذنّها، أي: قطعت.

قوله: (فقء عين الحامي). الفقء: القلع، والحامي: هو الفحل الذي طال مكثه عندهم، فإذا لقي ولد ولده حمي ظهره فلا يركب، ولا يجز وبره، ولا يمنع من مرعى.

قوله: (وقيل: فطرة الله التي هي دين الإسلام). الراغب: في الآية إشارة إلى أن كلّ ما جعله الله كاملاً بفطرته جعله الإنسان ناقصاً بسوء تدبيره، وتغيير خلق الله هو: أن كلّ ما أوجده الله تعالى لفضيلة فاستعان الإنسان به في رذيلة فقد غير خلقه، وقد دخل في عمومه جعل الله للإنسان شهوة الجماع ليكون سبباً للتنازل على وجه مخصوص؛ فاستعان به في السفاح واللواط، وكذا المخنث إذا نتفحيتته وتقنع تشبهاً بالنساء، والفتاة إذا ترجلت متشبهةً بالفتيان، ودخل في عمومه أيضاً كلّ ما حلله الله فحرّمه أو حرّمه فحلّله، وإلى هذه الجملة أشار المفسرون^(١).

قوله: (فقال: كذب عكرمة هو دين الله) يعني قوله: ﴿لَا تَخْذَنَ مِنْ عِبَادِكَ تَصْيِيماً﴾

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ١٦٣).

«لَعَنَ اللَّهُ الْوَائِرَاتِ وَالْمُنْتَمِصَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ الْمَغْيِرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ». وقيل: التخنث.

[﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴾ ١٢٢]

﴿وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا﴾: مصدران: الأول مؤكِّدٌ لنفسه، والثاني مؤكِّدٌ لغيره، ﴿وَمَنْ

مَفْرُوضًا﴾ يقتضي أن يُفسَّرَ ﴿فَلْيَغْيِرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ﴾ بما هو أبلغ من الخِصَاءِ، فإذا المراد بتغيير الخلق ما أشار إليه الحديث النبوي: «كُلُّ مولودٍ يولدُ يولدُ على الفطرة، فأبواه يهودانه أو يُنصرانه أو يُمجسانه»^(١). ولناصر قولٍ عِكْرِمَةَ أن يقول: قولُ الشيطان: ولأصلنهم ولأمنينهم؛ دَلٌّ على التغيير في الدين، وأطلق ليشمل كل ما يصح فيه الإضلال والأمان، وقوله: لا مَرَّتْهم، إلى آخره؛ دَلٌّ على التغيير في خلق الظاهر في الأنعام تارة وفي الإنسان أُخرى، واللَّه أعلم.

قوله: (الواشرات). النهاية: الواشرة: المرأة التي تحُدُّ أسنانتها وترقق أطرافها تشبهُ بالشواب، كأنه من وسَّرتُ الحشبة بالمِشار، غير مهموز.

والمُنْتَمِصَةُ والنامصَة: التي تتيفُّ شعورَ الوجوه. قال في «النهاية»: وبعضهم يرويه «المنتمصَة» بتقديم النون على التاء. والمتوشمة: من الوشم، وهو أن يُغرَّزَ الجلدُ بإبرة ثم يُحسَى بكحلٍ أو نيلٍ فيزرق أثره. والمستوشمة: التي تطلب ذلك.

قوله: (الأول مؤكِّدٌ لنفسه)؛ لأنَّ قوله: ﴿سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ يدلُّ على الوعد؛ إذ الوعدُّ هو الإخبارُ عن إيصالِ المنافعِ قبل وقوعه، «والثاني: مؤكِّدٌ لغيره» نحو قولك: هو عبدُ الله حقًّا، فقوله: «حقًّا» يفيدُ معنى لم يُفدْ^(٢) «هذا عبدُ الله» لا لفظًا ولا عقلاً، لكن الخبرَ من حيث هو خبرٌ يَحتملُ الصدقَ والكذبَ، فقولك: «حقًّا» يقصرُ الجملةَ على أحدِ الاحتمالين، أي: أحقُّ حقًّا؟ فقولك: «حقًّا» تأكيدٌ للمقدَّر لا للمذكور.

(١) أخرجه «البخاري» (١٣٥٨) ومسلم (٦٩٢٦) عن أبي هريرة.

(٢) في (ط): «لم يفد».

أَصَدَّقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴿: توكيدٌ ثالثٌ بليغٌ. فإن قلتَ: ما فائدةُ هذه التوكيدات؟ قلتُ: معارضةُ مواعيدِ الشَّيْطَانِ الكاذبةِ وأمانِيهِ الباطلةِ لقرْنائِهِ بوَعْدِ اللهِ الصَّادِقِ لأوليائِهِ؛ ترغيبًا للعِبَادِ في إِيثَارِ ما يستحقُّون به تنجُزٌ وَعَدِ اللهُ على ما يتجرَّعون في عاقبتهِ غُصَصَ إخلافِ مواعيدِ الشَّيْطَانِ.

﴿ لَيْسَ بِأَمَانِيَّتِكُمْ وَلَا أَمَانِيَّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلُ سُوءًا يُجْزَى بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا * وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظَلَّمُونَ فِيهَا ﴾ [١٢٣-١٢٤]

في ﴿ لَيْسَ ﴾ ضميرٌ وَعَدِ اللهُ، أي: ليسَ يُنالَ ما وَعَدَ اللهُ مِنَ الثَّوَابِ ﴿بِأَمَانِيَّتِكُمْ وَلَا﴾ بـ ﴿أَمَانِيَّ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾، والخِطَابُ للمُسلمين؛ لأنَّه لا يَتَمَنَّى وَعَدَ اللهُ

قوله: (توكيدٌ ثالثٌ بليغ)؛ وذلك أنَّ الجُمْلَةَ تذييلٌ للكلامِ السابق، والتذييلُ مؤكِّدٌ للمُذَيَّل. وأما المبالغةُ فمن الاستفهامِ وتخصيصِ اسمِ الذاتِ الجامعِ وبناءِ أَفْعَلٍ وإيقاعِ القولِ تمييزًا. وكلُّ ذلك إعلامٌ منه بأنَّ حديثه صدقٌ مَحْضٌ، وإنكارٌ أنَّ قولَ الصِّدْقِ يتعلَّقُ بقائلٍ آخرٍ أحقَّ منه.

قوله: (معارضةُ مواعيدِ الشَّيْطَانِ الكاذبةِ) إشارةٌ إلى بيانِ النَّظْمِ، يعني: كما أوقَعَ قوله: ﴿يَعِدُّهُمْ وَيُمَيِّنُهُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ تذييلًا لقوله: ﴿إِنْ يَدْعُونَكَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا لِنَسْتِكَ﴾ الآية، أوقَعَ قوله: ﴿وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ خاتمةً لقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ الآية؛ ليُوَازِي بينَ الوَعْدَيْنِ، ويُقَابِلُ بينَ التَّرغيبَيْنِ فيختارُ المؤمنونَ الأعمالَ الصَّالِحَةَ على ما يدعوا إليه الشَّيْطَانُ بِأَمَانِيهِ الباطلةِ ومواعيدهِ الكاذبةِ، فيتخلَّصوا من غُصَصِ إخلافِ مواعيدهِ بما يفوزوا به من إنجازِ ما وَعَدُوا مِنَ اللَّهِ تعالى الذي هو أَصْدَقُ القائلين. ثمَّ وازنَ بينَ قوله: ﴿وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ وبينَ قوله: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ من جهةِ وَضْعِ المُظْهِرِ مَوْضِعَ المُضْمَرِ فيهما ومنَ النفيِ المستفادِ من الاستفهامِ وما إلى غيرِ ذلك ليتحقَّقَ المعارضةُ.

إِلَّا مَنْ آمَنَ بِهِ، وكذلك ذَكَرَ أَهْلَ الْكِتَابِ مَعَهُمْ؛ لِمُشَارَكَتِهِمْ لَهُمْ فِي الْإِيمَانِ بِوَعْدِ اللَّهِ. وَعَنْ مَسْرُوقٍ وَالسُّدِّيِّ: هِيَ فِي الْمُسْلِمِينَ. وَعَنْ الْحَسَنِ: لَيْسَ الْإِيمَانُ بِالْتَّمَنِّيِّ، وَلَكِنْ مَا وَقَرَ فِي الْقَلْبِ وَصَدَّقَهُ الْعَمَلُ، إِنَّ قَوْمًا أَلْهَتَهُمْ أَمَانِي الْمَغْفِرَةِ حَتَّى خَرَجُوا

قَوْلُهُ: (لَيْسَ الْإِيمَانُ بِالْتَّمَنِّيِّ)^(١)، فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ الْجَمْعُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ قَوْلِهِ: «لَأَنَّهُ لَا يَتَمَنَّى وَعَدَّ اللَّهُ إِلَّا مَنْ آمَنَ بِهِ»؟ وَالْجَوَابُ: مَا قَالَه الرَّاعِبُ: الْمَتْنِيُّ، كَالْقَفَا: التَّقْدِيرُ، يُقَالُ: مَتْنَى لَكَ، أَي: قَدَّرَ لَكَ الْمَقْدَرُ، التَّمَنِّيُّ: تَقْدِيرُ الشَّيْءِ فِي نَفْسِهِ وَتَصْوِيرُهُ فِيهَا، وَذَلِكَ قَدْ يَكُونُ عَنْ تَحْمِينٍ وَظَنٍّ، وَقَدْ يَكُونُ عَنْ رَوِيَّةٍ وَبِنَاءٍ عَلَى أَصْلٍ، وَلَمَّا كَانَ أَكْثَرُهُ عَنْ تَحْمِينٍ صَارَ الْكُذْبُ لَهُ أَمْلَكٌ، فَأَكْثَرَ التَّمَنِّيُّ تَصَوُّرًا مَا لَا حَقِيقَةَ لَهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ لِلْإِنْسَانِ مَا تَمَنَّى﴾ [النجم: ٢٤]، وَالْأُمْنِيَّةُ: الصُّورَةُ الْحَاصِلَةُ فِي النَّفْسِ مِنْ تَمَنِّيِ الشَّيْءِ، وَلَمَّا كَانَ الْكُذْبُ تَصَوُّرًا مَا لَا حَقِيقَةَ لَهُ^(٢) وَإِيرَادَهُ بِاللَّفْظِ صَارَ التَّمَنِّيُّ كَالْمُبْدَأِ لِلْكَذِبِ، فَصَحَّ أَنْ يُعْبَّرَ عَنِ الْكُذْبِ بِالْتَّمَنِّيِّ، وَعَلَى ذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنْ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: مَا تَغْنَيْتُ وَلَا تَمْنَيْتُ مِنْذُ أَسْلَمْتُ^(٣). وَأَمَّا قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: «لَا يَتَمَنَّى وَعَدَّ اللَّهُ إِلَّا مَنْ آمَنَ بِهِ» فَهُوَ يَنْظُرُ إِلَى قَوْلِهِ: وَقَدْ يَكُونُ عَنْ رَوِيَّةٍ وَبِنَاءٍ عَلَى أَصْلٍ.

قَوْلُهُ: (مَا وَقَرَ فِي الْقَلْبِ). النَّهْيَاةُ: وَقَرَ فِي صَدْرِهِ، أَي: سَكَنَ فِيهِ وَثَبَتْ؛ مِنْ الْوَقَارِ، وَقَدْ وَقَرَ يَقِرُّ وَقَارًا، وَفِي الْحَدِيثِ: «لَمْ يَفْضُلْكُمْ أَبُو بَكْرٍ بِكَثْرَةِ صَوْمٍ وَلَا صَلَاةٍ، وَلَكِنَّهُ لَشَيْءٍ وَقَرَ فِي الْقَلْبِ»^(٤).

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «حَلِيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (٣: ٢٧٣) عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ، وَفِي «فَيْضِ الْقَدِيرِ» شَرَحَ الْجَامِعَ الصَّغِيرَ (٥: ٤٥٣) قَالَ: رَوَاهُ ابْنُ النَّجَّارِ وَالِدِيلِمِيُّ فِي «الْفَرْدُوسِ» عَنْ أَنَسٍ [مَرْفُوعًا]، قَالَ الْعَلَانِيُّ: حَدِيثٌ مِنْكَرٌ تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ السَّلَامِ بْنِ صَالِحٍ وَهُوَ مَجْمَعٌ عَلَى تَضْعِيفِهِ، وَقَدْ رُوِيَ مَعْنَاهُ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنِ الْحَسَنِ مِنْ قَوْلِهِ وَهُوَ الصَّحِيحُ.

(٢) مِنْ قَوْلِهِ: «قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ لِلْإِنْسَانِ﴾ إِلَى هُنَا سَاقَطٌ مِنْ (ط).

(٣) «مَفْرَدَاتُ الْقُرْآنِ» ص ٧٨٠. وَقَوْلُ عَثْمَانَ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣١١) وَأَبُو يَعْلَى (٣٩٥٨) وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٤٩٢١).

(٤) انظُرْ: «مَعَانِي الْأَخْبَارِ» لِلْكَلابَاذِيِّ (ص: ٤١، ٢٧٨). وانظُرْ: «تَحْرِيجُ أَحَادِيثِ إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ» (١: ١٠٦).

مِن الدُّنْيَا وَلَا حَسَنَةَ لَهُمْ، وَقَالُوا: نُحَسِّنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ، وَكَذَّبُوا؛ لَوْ أَحْسَنُوا الظَّنَّ بِاللَّهِ لَأَحْسَنُوا الْعَمَلَ. وَقِيلَ: إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلَ الْكِتَابِ افْتَخَرُوا، فَقَالَ أَهْلُ الْكِتَابِ: نَبِيُّنَا قَبْلَ نَبِيِّكُمْ، وَكِتَابُنَا قَبْلَ كِتَابِكُمْ. وَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: نَحْنُ أَوْلَىٰ مِنْكُمْ؛ نَبِيُّنَا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ، وَكِتَابُنَا يَقْضِي عَلَى الْكُتُبِ الَّتِي كَانَتْ قَبْلَهُ. فَانزَلَتْ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْخِطَابُ لِلْمُشْرِكِينَ؛ لِقَوْلِهِمْ: إِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا يَزْعُمُ هَؤُلَاءِ لَنَكُونَنَّ خَيْرًا مِنْهُمْ وَأَحْسَنَ حَالًا؛ ﴿لَا وَتَيْبِكَ مَا لَا وَوَلَدًا﴾ [مريم: ٧٧]، ﴿إِنْ لِي عِنْدَهُ لِلْحُسْنَىٰ﴾ [فصلت: ٥٠]، وَكَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَقُولُونَ: ﴿عَنْ أَنْبَتُوا اللَّهَ وَأَجَبْتُوهُ﴾ [المائدة: ١٨]، ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّكَارُ إِلَّا أَتِيَا مَا مَعْدُودَةٌ﴾ [البقرة: ٨٠]، وَيَعْضُدُهُ تَقْدِيمُ ذِكْرِ أَهْلِ الشَّرْكِ قَبْلَهُ. وَعَنْ مُجَاهِدٍ: إِنَّ الْخِطَابَ لِلْمُشْرِكِينَ. قَوْلُهُ: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ﴾ بَعْدَ ذِكْرِ تَمَنِّي أَهْلِ الْكِتَابِ نَحْوَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿بِكُلِّ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَاطِبْتُهُ﴾ [البقرة: ٨١]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٨٢] عَقِيبَ قَوْلِهِ: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا

قَوْلُهُ: ﴿لَا وَتَيْبِكَ مَا لَا وَوَلَدًا﴾ (أولها: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَا أُوتِيكَ مَا لَا وَوَلَدًا﴾ [مريم: ٧٧].

قَوْلُهُ: (وَيَعْضُدُهُ تَقْدِيمُ ذِكْرِ أَهْلِ الشَّرْكِ) يَعْنِي قَوْلَهُ: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتَا﴾ [النساء: ١١٧] وَإِقْسَامُ الشَّيْطَانِ: وَلَا ضَلَّانَهُمْ وَلَا مُنِيئُهُمْ وَلَا مُرْتَمَهُمْ.

قَوْلُهُ: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ﴾ (أَرَادَ أَنْ نَظَّمَ هَذِهِ الْآيَةَ كَنَظْمِ تِلْكَ الْآيَةِ، ذَكَرَ هَاهُنَا ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا بِأَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ وَبَعْدَهُ: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ﴾، كَمَا ذَكَرَ هُنَاكَ ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّكَارُ﴾ [البقرة: ٨٠]، وَهُوَ التَّمَنِّي، وَبَعْدَهُ: ﴿مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة: ٨١] ثُمَّ قَالَ: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٨٢] (١).

(١) زاد في (غ) قوله: «كما ذكر هناك ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّكَارُ إِلَّا أَتِيَا مَا﴾».

النَّكَارُ إِلَّا أَنْتَ إِذَا مَطَّلَ اللَّهُ الْأَمَانِيَّ وَأَثَبَتْ أَنْ الْأَمْرَ كُلَّهُ
مَعْقُودٌ بِالْعَمَلِ، وَأَنْ مَنْ أَصْلَحَ عَمَلَهُ فَهُوَ الْفَائِزُ، وَمَنْ أَسَاءَ عَمَلَهُ فَهُوَ الْهَالِكُ؛ تَبَيَّنَ
الْأَمْرُ وَوَضَحَ، وَوَجَبَ قَطْعُ الْأَمَانِيَّ، وَحَسْمُ الْمَطَامِعِ، وَالِإِقْبَالُ عَلَى الْعَمَلِ الصَّالِحِ،
وَلَكِنَّهُ نُصِّحَ لَا تَعِيهِ الْأَذَانُ وَلَا تُلْقَى إِلَيْهِ الْأَذْهَانُ. فَإِنْ قُلْتَ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ ﴿مَنْ﴾
الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ؟ قُلْتَ: الْأُولَى لِلتَّبَعِيضِ، أَرَادَ: وَمَنْ يَعْمَلُ بَعْضَ الصَّالِحَاتِ؛ لِأَنَّ كَلًّا
لَا يَتِمَّ كُنْ مِنْ كُلِّ الصَّالِحَاتِ؛ لِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ، وَإِنَّمَا يَعْمَلُ مِنْهَا مَا هُوَ تَكْلِيفُهُ
وَفِي وَسْعِهِ، وَكَمْ مِنْ مُكَلَّفٍ لَا حَجَّ عَلَيْهِ وَلَا جِهَادَ وَلَا زَكَاةَ، وَتَسْقُطُ عَنْهُ الصَّلَاةُ
فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ. وَالثَّانِيَةُ لِتَبْيِينِ الْإِبْهَامِ فِي ﴿مَنْ يَعْمَلُ﴾. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ خُصَّ
الصَّالِحُونَ بِأَنْتُمْ لَا يُظَلَمُونَ وَغَيْرُهُمْ مِثْلُهُمْ فِي ذَلِكَ؟ قُلْتَ: فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ
يَكُونَ الرَّاجِعُ فِي ﴿وَلَا يُظَلَمُونَ﴾ لِعَمَالِ الصَّالِحَاتِ وَعُمَالِ السُّوءِ جَمِيعًا. وَالثَّانِي: أَنْ
يَكُونَ ذِكْرُهُ عِنْدَ أَحَدِ الْفَرِيقَيْنِ دَالًّا عَلَى ذِكْرِهِ عِنْدَ الْآخَرَ؛ لِأَنَّ كِلَا الْفَرِيقَيْنِ مَجْزُيُونَ
بَأَعْمَالِهِمْ لَا تَفَاوُتَ بَيْنَهُمْ؛ وَلِأَنَّ ظُلْمَ الْمُسِيءِ أَنْ يُزَادَ فِي عِقَابِهِ، وَأَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ مَعْلُومٌ

قوله: (ولكنه نُصِّحَ لَا تَعِيهِ الْأَذَانُ) تعريضٌ بأهلِ السُّنَةِ! لكنهم لا يقولونَ بوجوبِ
الجزاءِ على ما عملوا، فكيف يلتفتونَ إلى مُجَرَّدِ الْأَمَانِيَّ؟ بل يَرَجُونَ رَحْمَتَهُ فَضْلًا مِنْهُ؛ لَا
بِالْعَمَلِ كَمَا جَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ.

قوله: (وَالثَّانِيَةُ لِتَبْيِينِ الْإِبْهَامِ فِي ﴿مَنْ يَعْمَلُ﴾). قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: ﴿مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى﴾
فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ الْمُسْتَكْرَبِ فِي ﴿يَعْمَلُ﴾، وَ﴿مَنْ﴾: لِلبَيَانِ، أَوْ: حَالٌ مِنْ ﴿الضَّكَلِ حَتَّى﴾،
وَ﴿مِنْ﴾: لِلْإِبْتِدَاءِ، أَيْ: كَانَتْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى، وَ﴿مِنْ﴾ الْأُولَى زَائِدَةٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ، وَصِفَةٌ
عِنْدَ سَيْبُوهِ (١).

قوله: (وَلِأَنَّ ظُلْمَ الْمُسِيءِ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «لِأَنَّ كِلَا الْفَرِيقَيْنِ»، وَالْفَاءُ فِي قَوْلِهِ:
«فَكَانَ ذِكْرُهُ مَسْتَعْنَى عَنْهُ» لِلتَّبَعِيَّةِ، وَقِيلَ: دَلِيلٌ ثَالِثٌ عَلَى التَّخْصِيصِ.

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٢).

أنه لا يزيد في عقاب المجرم، فكان ذكره مستغنى عنه، وأما المحسن فله ثواب، وتوابع الثواب من فضل الله هي في حكم الثواب؛ فجاز أن ينقص من الفضل؛ لأنه ليس بواجب، فكان نفي الظلم دلالة على أنه لا يقع نقصان في الفضل.

﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [١٢٥]

﴿أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾: أخلص نفسه لله وجعلها سالمة له لا يعرف لها ربًا ولا معبودًا سواه، ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾: وهو عاملٌ للحسنات تاركٌ للسيئات. ﴿حَنِيفًا﴾: حالٌ من المتبع، أو من ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾، كقوله: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٣٥]؛ وهو الذي تحنّف، أي: مألٌ عن الأديان كلها إلى دين الإسلام.

﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾: مجازٌ عن اصطفائه واختصاصه بكرامة تشبه كرامة الخليل عند خليله، والخليل: المأل؛ وهو الذي يُحَالُّك، أي: يُوافِقُك

قوله: (فجاز أن ينقص من الفضل؛ لأنه ليس بواجب)، وفيه بحث؛ لأن زيادة الثواب إذا لم تكن واجبة لم يقع في تخلفها الظلم.

والجواب على مذهب أهل السنة: أن الثواب فضل، فهو كالواجب بسبب الوعد، ففي تخلفه خُلفٌ في الوعد، فأطلق الظلم وأريد خُلف الوعد، أي: ولا يُنقصون مما وعدوا به شيئًا، وعلى مذهبه: أن الفضل لما جعل في حكم الثواب أُجري عليه ما يجري على الثواب؛ مبالغة في الإلحاق، فقوله: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ تذييل للكلام السابق عندنا، وعطف على قوله: ﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ عنده، أي: يدخلون الجنة جزاء لأعمالهم ولا يُظلمون نقيرًا من فضل الله، الذي هو تابع للجزاء.

قوله: (تشبه كرامة الخليل) بعد قوله: «مجازٌ عن اصطفائه» إيذانٌ بأن المجاز من باب الاستعارة التمثيلية.

قوله: (وهو الذي يُحَالُّك، أي: يوافقك). الراغب: الحُلُّ: انفراج الشبكتين، يقال: حَلَلْتُهُ،

في خِلَالِكَ، أو يُسَايِرُكَ في طَرِيقَتِكَ، مِنْ الخَلِّ؛ وهو الطَّرِيقُ في الرَّمْلِ؛ أو يَسُدُّ خَلِّكَ كما تَسُدُّ خَلِّكَ، أو يُدَاخِلُكَ خِلَالَ مَنَازِلِكَ وَحُجُبِكَ. فَإِن قَلتَ: ما مَوْقِعُ هذه الجُمْلَةُ؟ قَلتُ: هي جُمْلَةٌ اعْتِراضِيَّةٌ لا مَحَلَّ لها مِنَ الإِعْرَابِ، كَنَحْوِ ما يَجِيءُ في الشُّعْرِ مِنْ قَوْلِهِمْ: «والْحَوَادِثُ جَمَّةٌ»، فائْتَدِئُهَا تَأْكِيدٌ وَجُوبٌ اتِّبَاعٍ مِلَّتِهِ؛ لِأَنَّ مَنْ

أَي: أَصَبتْ خَلِّكَ، فَاسْتَعِيرَ مِنْهُ الخَلِيلُ إِما لَتَخْلُلَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَلْبَ الأَخرِ، كما قِيلَ: الحَبِيبُ لَوْضُولِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلى حَبِيةِ قَلْبِ الأَخرِ، قال الشاعِرُ:

قَد تَخَلَّلتَ مَسَلَكَ الرُّوحِ مِنِّي وَبِذا سُمِّي الخَلِيلُ خَلِيلًا^(١)

أو لِأَنَّهُ تَخَلَّلَ أَحْوالَ الأَخرِ، وَعَرَفَ سرائِرَهُ، أو لاعتبارِ افتقارِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا. وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَتَّخَذَ اللهُ إِزْهيمَ خَلِيلًا﴾ على الاعتبارِ الأَخيرِ، وَهُوَ افتقارُهُ إِلى اللهِ تَعَالى في كُلِّ حالٍ، وَهذا الفَقْرُ أَشْرَفُ غَنى بل أَشْرَفُ فَضيلَةٍ يكتسبُها الإنسانُ؛ وَلِهذا وَرَدَ: اللَّهُمَّ أَغْنِنِي بِالافتقارِ إِليكِ، وَلا تُفَقِرْني بِالاستغناءِ عَنكَ^(٢).

قَوْلُهُ: (في خِلَالِكَ) أَي: في خِصَالِكَ. الأَساسُ: هذه خَلَّةٌ صالِحَةٌ، وَفيهِ خِلالٌ حَسَنَةٌ، يعني: هُوَ ماخوذٌ مِنْ هذه المعاني ثُمَّ اسْتَعْمِلَ في حَقِّ اللهِ تَعَالى على سَبيلِ الاستعارةِ، هذا وَإِذا جَعَلَ السَّببَ في التسميةِ القِصةَ الآتيةَ فيكونُ مِنْ بابِ المُشاكَلَةِ؛ لِأَنَّ جِوابَهُ عليه الصَّلاةُ وَالسَّلَامُ: بل مِنْ عِنْدِ خَليلِي اللهُ، في مُقابَلَةِ قَوْلِها: مِنْ خَليلِكَ المِصرِيِّ كما سَبَقَ في قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿إِنَّ اللهُ لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦].

قَوْلُهُ: (كَنَحْوِ ما يَجِيءُ في الشُّعْرِ) إِشارةٌ إِلى قولِ امرِئِ القَيْسِ^(٣):

أَلا هَل أَتاها وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ بِأَنَّ امرَأَ القَيْسِ بَنَ تَمَلَّكَ بِيقْرا

(١) البيت لبشار بن برد، انظر: «ديوانه» ص ٩٧٩.

(٢) «مفردات القرآن» ص ٢٩٠.

(٣) انظر: «ديوانه» ص ٣٨٢.

بَلَغَ مِنَ الزُّلْفَى عِنْدَ اللَّهِ أَنْ اتَّخَذَهُ خَلِيلًا؛ كَانَ جَدِيرًا بِأَنْ تُسَبَّحَ مَلَّتُهُ وَطَرِيقَتُهُ. وَلَوْ جَعَلْتَهَا مَعْطُوفَةً عَلَى الْجُمْلَةِ قَبْلَهَا؛ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَعْنَى. وَقِيلَ: إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامَ، بَعَثَ إِلَى خَلِيلٍ لَهُ بِمِضْرٍ فِي أَرْزَمَةٍ أَصَابَتْ النَّاسَ يَمْتَارُ مِنْهُ، فَقَالَ خَلِيلُهُ: لَوْ

الْبَاءُ مَزِيدَةٌ فِي الْمَرْفُوعِ، أَي: هَلْ أَتَاهَا بَيْقَرَةٌ امْرِي الْقَيْسِ؟ أَي: مَوْتُهُ أَوْ انْتِقَالُهُ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ، وَتَمَلَّكَ: اسْمٌ أُمَّه.

قَوْلُهُ: (لَمْ يَكُنْ لَهَا مَعْنَى)؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا﴾ أَوْ عَلَى صِلَةِ «مَنْ» أَوْ عَلَى خَيْرِ الْجُمْلَةِ الْحَالِيَةِ ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾، لَا يَجُوزُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا وَمَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾ اعْتِرَاضٌ وَتَوْكِيدٌ لِمَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾، وَبَيَانٌ أَنَّ الصَّالِحَاتِ مَا هِيَ؟ وَأَنَّ الْمُؤْمِنَ مَنْ هُوَ؟ وَبِإِتِّخَاذِ اللَّهِ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا؛ ذَلِكَ، عَلَى أَنَّ عَطْفَ الْإِخْبَارِيَّةِ عَلَى الْإِنْشَائِيَّةِ مِنْ غَيْرِ جَامِعٍ قَوِيٍّ يَدْعُو إِلَيْهِ مُتَمَتِّعٌ، وَلَا يَجُوزُ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ مَنْ لَهُ أَدْنَى مَسْكَةٍ.

فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ اسْتِطْرَادِيَّةً كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمِنْ كُلِّ تَأْكُفُونَ لِحِمَاطَرِيًّا﴾ [فاطر: ١٢] عَطْفٌ ﴿وَمِنْ كُلِّ﴾ عَلَى أَنَّهُ اسْتِطْرَادِيَّةٌ؟ قُلْتُ: لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الْعَطْفِ فِي الْاسْتِطْرَادِ أَنْ يَكُونَ لِلْمَعْطُوفِ نَوْعٌ مَنَاسِبَةٌ بِأَصْلِ الْكَلَامِ، وَهُوَ ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ﴾ [الآية [النساء: ١٢٤]، وَهِيَ هَاهُنَا مَفْقُودَةٌ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] عَلَى مَا مَرَّ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ حَالًا لِمَا يَفُوتُ مِنْ فَائِدَةٍ وَضَعِ الْمُظْهِرِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ، وَتَخْصِيصُ ذِكْرِ الْخَلَّةِ لِلتَّنْصِيصِ عَلَى أَنَّهُ تَمَّنٌ يَجِبُ أَنْ يُرْعَبَ فِي اتِّبَاعِ مَلَّتِهِ؛ فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ اعْتِرَاضًا وَتَذْيِيلًا؛ لِمَا فِي اعْتِبَارِهَا مَظْنَةً الْعَلِيَّةِ، وَبَيَانُ الْمَوْجِبِ؛ أَي: وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا تَمَّنٌ اتَّبَعَ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ؛ لِاصْطِفَاءِ اللَّهِ إِيَّاهُ وَأَنَّهُ الْمَدْمُوحُ الْمُسْتَعِدُّ لَخَلَّةِ اللَّهِ لِمَا فِيهِ مِنْ غَايَةِ الْكَمَالِ الْبَشَرِيَّةِ.

قَوْلُهُ: (فِي أَرْزَمَةٍ). الْأَسَاسُ: وَمَنْ الْمَجَازُ: أَرْزَمَ عَلَيْهِمُ الدَّهْرُ فَأَرْزَمْتَهُمْ أَرْزَمَةً، وَسَنَةٌ أَرْزَمٌ، وَحَقِيقَتُهُ مِنْ قَوْلِهِ: أَرْزَمَ الْفَرَسُ عَلَى فَأْسِ اللَّجَامِ: عَضَّ عَلَيْهِ وَأَمْسَكَهُ، وَأَخَذَ مَالِي وَأَرْزَمَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قِيلَ: سَنَةٌ أَرْزَمَةٌ: إِذَا أَمْسَكَتِ الْمَطَرُ.

كَانَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَطْلُبُ السَّمِيرَةَ لِنَفْسِهِ لَفَعَلْتُ، وَلَكِنَّهُ يَرِيدُهَا لِلْأَضْيَافِ، فَاجْتَارَ غُلْمَانُهُ بَبْطَحَاءَ لَيْثَةٍ فَمَلَّؤُوا مِنْهَا الْغَرَائِرَ حَيَاءً مِنَ النَّاسِ، فَلَمَّا أَخْبَرُوا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، سَاءَ الْخَبْرُ، فَحَمَلَتْهُ عَيْنَاهُ، وَعَمَدَتْ امْرَأَتُهُ إِلَى غَرَارَةٍ مِنْهَا فَأَخْرَجَتْ أَحْسَنَ حُوَازِيٍّ وَاخْتَبَرَتْ، وَاسْتَنْبَهَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَاسْتَمَّ رَائِحَةَ الْخُبْزِ، فَقَالَ: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ؟ فَقَالَتْ امْرَأَتُهُ: مِنْ خَلِيلِكَ الْمِصْرِيِّ، فَقَالَ: بَلْ مِنْ عِنْدِ خَلِيلِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَسَمَّاهُ اللَّهُ خَلِيلًا.

[﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطًا﴾ ١٢٦]

﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ مُتَّصِلٌ بِذِكْرِ الْعَمَلِ الصَّالِحِينَ وَالطَّالِحِينَ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ لَهُ مُلْكَ أَهْلِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، فَطَاعَتُهُ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِمْ. ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطًا﴾؛ فَكَانَ عَالِمًا بِأَعْمَالِهِمْ، فَمُجَازِيهِمْ عَلَى خَيْرِهَا وَشَرِّهَا، فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَخْتَارُوا لِأَنْفُسِهِمْ مَا هُوَ أَصْلَحُ لَهَا.

[﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ

قَوْلُهُ: (بِبَطْحَاءَ لَيْثَةٍ). النَّهْيَةُ: الْبَطْحَاءُ: الْحَصَى الصَّغَارُ.

قَوْلُهُ: (فَحَمَلَتْهُ عَيْنَاهُ) أَي: غَلَبَهُ النَّوْمُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: حَمَلَّ عَلَى قِرْنِهِ حَمَلَةً صَادِقَةً.

قَوْلُهُ: (حُوَازِيٍّ) بِالضَّمِّ وَتَشْدِيدِ الْوَاوِ وَالرَّاءِ الْمَفْتُوحَةِ. النَّهْيَةُ: وَهُوَ الْخُبْزُ الَّذِي تُخْلَعُ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ، مِنَ التَّحْوِيرِ: التَّبْيِضِ.

قَوْلُهُ: ﴿﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ مُتَّصِلٌ بِذِكْرِ الْعَمَالِ، الصَّالِحِينَ وَالطَّالِحِينَ) يَعْنِي بِقَوْلِهِ: ﴿﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ﴾ الْآيَةُ، عَلَى أَنَّ ذَكَرَ أَحَدَ الْفَرِيقَيْنِ يَدُلُّ عَلَى ذِكْرِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُمْ مُجْزِئُونَ بِأَعْمَالِهِمْ كَمَا سَبَقَ، وَيَكُونُ كَالْتَعْلِيلِ لَوْجُوبِ الْعَمَلِ؛ وَلِهَذَا جَاءَ بِـ«أَنَّ» فِي قَوْلِهِ: «أَنَّ لَهُ مُلْكَ أَهْلِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ؛ فَطَاعَتُهُ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِمْ»، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا﴾ اعْتِرَاضًا بَيْنَ الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ حَتَّى عَلَى التَّرغِيبِ فِي الْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَرَدْعًا وَرَجْرًا عَنِ الْمَعَاصِي وَالْكَفْرِ عَلَى أْبْلَغِ الْوَجْهِ.

فِي يَتَمَى النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَرَغِبْنَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ حَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا ﴿١٢٧﴾

«ما يُتلى»: في محلِّ الرَّفْعِ، أي: اللهُ يُفْتِيكُمْ، والمتلَّوُ ﴿فِي الْكِتَابِ﴾ في معنى اليتامى، يعني قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾ [النساء: ٣]، وهو من قولك: أعجبني زيدٌ وكرمه، ويجوز أن يكون «ما يُتلى عليكم» مبتدأ، و﴿فِي الْكِتَابِ﴾ خبره، على أنها جملة مُعْتَرِضَةٌ. والمراد بالكتاب: اللُّوحُ المَحْفُوظُ؛ تَعْظِيمًا لِلْمَتَلَّوِ عَلَيْهِمْ، وَأَنَّ

قوله: («مَا يُتلى»: في محلِّ الرَّفْعِ). قال أبو البقاء: هو معطوفٌ على اسمِ الله، أو على ضميرِ الفاعلِ في ﴿يُفْتِيكُمْ﴾، وجَرَى الجارُّ والمجرورُ مجرى التوكيد^(١).

وقال القاضي: وساغ العطفُ على الضميرِ المُسْتَكِنِ لِلْفَضْلِ، فيكونُ الإفتاءُ مُسْتَدًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَإِلَى مَا فِي الْقُرْآنِ، نحو: أغناني زيدٌ وعطاؤه^(٢). وعليه قولُ المصنِّفِ: «أعجبني زيدٌ وكرمه»؛ وذلك أنَّ قوله: ﴿اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾ بمنزلة: «أعجبني زيد»؛ جيء به للتوسطِ والتمهيدِ، وقوله: ﴿وَمَا يُتلى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَمَى النِّسَاءِ﴾ بمنزلة: و«كرمه»؛ لأنه المقصودُ بالذكرِ.

قوله: (تَعْظِيمًا لِلْمَتَلَّوِ عَلَيْهِمْ) مفعولٌ له لقوله: «المرادُ بالكتابِ: اللُّوحُ المَحْفُوظُ»، وإِنَّمَا فَسَّرَهُ فِي هَذَا الْوَجْهِ بِاللُّوحِ المَحْفُوظِ لِمَا يُدْأَقُ مَعَهُ مَعْنَى التَعْظِيمِ حَلَاوَةً حُسْنِ النُّظَامِ؛ إِذِ المَعْتَرِضَةُ مِنْ أَسْلُوبِ التَّحَاسِينِ، وَلَوْ أُرِيدَ بِهِ الْقُرْآنُ لَتَعَطَّلَ مِنْ حَلِيَّةِ التَّزْيِينِ وَانْحَرَطَ فِي سَبَلِكِ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

ذَكَرْتُ أَحْسَى فَعَاوَدَنِي صُدَاعُ الرَّأْسِ وَالْوَصْبُ^(٣)

(١) «التيبان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٣).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٦٠).

(٣) البيت لأبي العيال الهذلي كما في «ديوان الهذليين» (٢: ٢٤٢).

العدل والنصفة في حقوق اليتامى من عظام الأمور المرفوعة الدرجات عند الله التي تحب مراعاتها والمحافظة عليها، والمخل بها ظالمٌ مُتَهَوِّنٌ بما عظمه الله. ونحوه في تعظيم القرآن: ﴿وَأَنذَرُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِّي حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ٤]. ويجوز أن يكون مجرورًا على القسم، كأنه قيل: قل: الله يفتيكم فيهن، وأقسم بما يتلى عليكم في الكتاب. والقسم - أيضًا - لمعنى التعظيم. وليس بسديد أن يعطف على المجرور في ﴿فِيهِنَّ﴾؛ لاختلاله من حيث اللفظ والمعنى. فإن قلت: بم تعلق قوله: ﴿فِي﴾

وبيان الاعتراض أن قوله: ﴿فِي يَتَمَى النِّسَاءُ﴾ بدل من قوله: ﴿فِيهِنَّ﴾ واعتراض بين البدل والمبدل قوله: ﴿وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ أي: اللوح المحفوظ؛ فعلى هذا قوله: ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾ معناه: كلام الله - أي: القرآن - يفتيكم فيهن، ثم أكد هذا المعنى بأن قيل: ما يتلى عليكم ثابتٌ مستقرٌ في اللوح المحفوظ عند مالكٍ عظيم الشأن، كقوله تعالى: ﴿وَأَنذَرُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا﴾ [الزخرف: ٤] في شأنكم في أمر يفتيه كتابٌ هذا شأنه، فيكون من عظام الأمور المرفوعة الدرجات، فقوله: ﴿وَأَنَّ الْعَدْلَ وَالنَّصْفَةَ فِي حَقِّ الْيَتَامَى مِنْ عِظَامِ الْأُمُورِ﴾ تفسيرٌ لقوله: «تعظيمًا للمثلو عليهم»، فيلزم من هذا التعظيم إيجاب مراعاتها والمحافظة عليها، ويُفهم منه أن الإخلال بها وضعٌ للشيء في غير موضعه، وفي هذا الوجه وفي أن يكون «ما يتلى» مجرورًا على القسم لا يكون في الآية ما يؤمى إلى أن الفتوى في أي شيء هو.

قال الإمام: الاستفتاء لا يقع عن ذوات النساء؛ وإنما في حالٍ من حالاتهن وصفة من صفاتهن، وتلك الحالة غيرٌ مذكورة في هذه الآية؛ فكانت الآية مجملة غير دالة على الأمر الذي وقع فيه الاستفتاء^(١). وقلت: ويكون التفصيل ما سبق في أول السورة من الآيتين كما سيحيى.

قوله: (من حيث اللفظ والمعنى). أما اللفظ: فإنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وأما المعنى: فلأنه لا يستقيم أن يقال: يفتيكم في حق ما يتلى عليكم، فإن قلت: لم لا يجوز أن يقال: الله يفتيكم في الكتاب بما يرويه المستفتي من قوله: ﴿وَأَنَّ

(١) «مفاتيح الغيب» (١١: ٢٣٣).

يَتَمَى النِّسَاءُ؟ قُلْتُ: فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ هُوَ صِلَةٌ ﴿يُتَلَى﴾، أَيُّ: يُتَلَى عَلَيْكُمْ فِي مَعْنَاهُنَّ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿فِي يَتَمَى النِّسَاءُ﴾ بَدَلًا مِنْ ﴿فِيهِنَّ﴾؛ وَأَمَّا فِي الْوَجْهَيْنِ الْآخَرَيْنِ فَبَدَلٌ لَا غَيْرَ. فَإِنْ قُلْتُ: الْإِضَافَةُ فِي ﴿يَتَمَى النِّسَاءُ﴾ مَا هِيَ؟ قُلْتُ: إِضَافَةٌ بِمَعْنَى «مِنْ»، كَقَوْلِكَ: عِنْدِي سَخَقٌ عِمَامَةً. وَقُرِئَ: (فِي يَتَامَى النِّسَاءِ) بِيَاءَيْنِ عَلَى قَلْبِ هَمْزَةٍ «أَيَامَى» يَاءً.

﴿لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كَتَبَ لَهُنَّ﴾، وَقُرِئَ: (مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُنَّ)، أَيُّ: مَا قَرَضَ لَهُنَّ مِنَ الْمِيرَاثِ، وَكَانَ الرَّجُلُ مِنْهُمْ يُضَمُّ الْيَتِيمَةَ إِلَى نَفْسِهِ وَمَالِهَا، فَإِنْ كَانَتْ جَمِيلَةً تَزَوَّجَهَا وَأَكَلَ الْمَالَ، وَإِنْ كَانَتْ دَمِيمَةً عَضَلَهَا عَنِ التَّزْوُجِ حَتَّى تَمُوتَ فَيَرِثَهَا. ﴿وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ﴾: يَحْتَمِلُ: فِي أَنْ تَنكِحُوهُنَّ لِحَالِهِنَّ، وَ: عَنْ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ لِدَمَامَتِهِنَّ.

وَرُويَ: أَنَّ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَانَ إِذَا جَاءَهُ وَلِيُّ الْيَتِيمَةِ نَظَرَ، فَإِنْ كَانَتْ جَمِيلَةً غَنِيَةً قَالَ: زَوْجُهَا غَيْرُكَ، وَالتَّمَسُّ لَهَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ، وَإِنْ كَانَتْ دَمِيمَةً وَلَا مَالَ

خَفْتُمْ أَلَّا تُفْسِدُوا فِي الْيَتِيمَةِ [النِّسَاءُ: ٣]؟ قُلْتُ: لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ مَعْنَى ﴿فِيهِنَّ﴾: فِي حَقِّهِنَّ، وَشَأْنُهُنَّ يَأْبَاهُ لِلَاخْتِلَافِ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ. قَالَ فِي «الْمُغْرَبِ»: اسْتِثْقَاءُ الْفَتْوَى مِنْ الْفَتَى؛ لِأَنَّهَا جَوَابٌ فِي حَادِثَةٍ أَوْ إِحْدَاثِ حُكْمٍ أَوْ تَقْوِيَةٍ لِبَيَانِ مُشْكِلٍ^(١)، فَالْحَادِثَةُ هُوَ السُّؤَالُ عَنِ خَبَرِ عَدَمِ الْقِسْطِ فِي حَقِّ الْيَتَامَى لِقَوْلِهِ: «وَالْمَتَلُّوْ فِي الْكِتَابِ فِي مَعْنَى الْيَتَامَى» وَبَيَانُهُ بِقَوْلِهِ: «وَإِنْ خَفْتُمْ أَلَّا تُفْسِدُوا فِي الْيَتِيمَةِ».

قَوْلُهُ: (إِضَافَةٌ بِمَعْنَى «مِنْ»، كَقَوْلِكَ: عِنْدِي سَخَقٌ عِمَامَةً^(٢)). قَالَ الْقَاضِي: هِيَ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى جِنْسِهِ^(٣). وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: قَالَ الْكُوفِيُّونَ: التَّقْدِيرُ: فِي النِّسَاءِ الْيَتَامَى، فَأَضَافَ الصِّفَةَ إِلَى الْمَوْصُوفِ^(٤).

(١) «الْمُغْرَبُ فِي تَرْتِيبِ الْمُغْرَبِ» (٢: ١٢٢).

(٢) أَيُّ: عِمَامَةٌ بِالْيَاءِ، قَالَ فِي «لِسَانِ الْعَرَبِ» (سَخَقٌ): «السَّخَقُ: الثُّوبُ الْحَلَقِيُّ الْبَالِي».

(٣) «أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ» (٢: ٢٦٠).

(٤) «التِّيَابُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ» (١: ٣٩٤).

لها قال: تزوجها فأنت أحقُّ بها. ﴿وَالْمُسْتَضْعَفِينَ﴾: مجرورٌ معطوفٌ على ﴿سَمَى﴾. وكانوا في الجاهلية إنما يورثون الرجال القوام بالأمور دون الأطفال والنساء. ويجوز أن يكون خطاباً للأوصياء، كقوله: ﴿وَلَا تَبَدَّلُوا الْخَيْثَ بِالطَّيِّبِ﴾ [النساء: ٢].

قوله: (ويجوز أن يكون خطاباً للأوصياء) عطفٌ على قوله: «أي: الله يفتيكم، والمثلُّ في الكتاب في معنى اليتامى»؛ إذ المراد بهم الأولياء؛ بدليل قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾ [النساء: ٣]، وكان قوله: «وكان الرجل منهم يضمُّ اليتيمة إلى نفسه» إلى آخره، متفرعاً على ذلك التقدير، فيعلم منه أن الخطاب كان للأولياء والاستفتاء في شأن زواج اليتامى وتوريثهن؛ ولهذا قال: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾، وعلى هذا الوجه الكلام في شأن أموالهن؛ لأن الأوصياء^(١) لا تصرف لهم إلا في الأموال؛ ولهذا استشهد بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَدَّلُوا الْخَيْثَ بِالطَّيِّبِ﴾ [النساء: ٢].

فالخاصُّ أن الخطاب إذا جعل للأولياء كان المعنى به حكم الزواج والتوريث، فالمناسب بالمثل أن يكون قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا﴾، وإذا جعل للأوصياء؛ كان الكلام في الأموال، فالمناسب بالمثل أن يكون قوله: ﴿وَلَا تَبَدَّلُوا الْخَيْثَ بِالطَّيِّبِ﴾.

وتحريره: أن هذه الآية واردة في بيان أنهم استفتوا رسول الله ﷺ فتوى مبهمّة في شأن اليتامى، لا ندري أي في شأن أزواجهن أو أموالهن؟ فلذلك احتملت الأمرين.

وأما جواب الاستفتاء فقد سبق في الآيتين من أول هذه السورة؛ إحداهما: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾ الآية، وثانيتهما: ﴿وَأَثُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَبَدَّلُوا الْخَيْثَ بِالطَّيِّبِ﴾ وفي كلامه إشعارٌ بأن هذه الآيات مرتبطة بالآيات الواردة في أول السورة، فهي سابقةٌ عليها بالرتبة؛ لأن جواب الاستفتاء قد أحيل إلى تلك الآيتين، والآيات المتخللة بين الكلامين للامتنان في البيان.

قال الإمام: إن عادة الله عزَّ وجلَّ في ترتيب هذا الكتاب الكريم واقعة على أحسن الوجوه، وهو أنه تعالى يذكر شيئاً من الأحكام ثم يذكر عقيبه آيات كثيرة في الوعد والوعيد

(١) في (م): «الأولياء».

﴿وَأَنْ تَقُومُوا﴾: مجرورٌ كـ ﴿الْمُسْتَضَعِّفِينَ﴾، بمعنى: يُفْتِيكُمْ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ
وَفِي الْمُسْتَضَعِّفِينَ وَفِي أَنْ تَقُومُوا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا، بِمَعْنَى: وَيَأْمُرُكُمْ أَنْ
تَقُومُوا. وَهُوَ خِطَابٌ لِلأُمَّةِ فِي أَنْ يَنْظُرُوا لَهُمْ، وَيَسْتَوْفُوا لَهُمْ حُقُوقَهُمْ، وَلَا يُحْلُوا
أَحَدًا يَهْتَضِمُهُمْ.

والتريغيب والترهيب، ويمزجُ بها آياتِ دالّةٍ على كبرياءِ الله وِجَلالِ قُدْرَتِهِ وَعِظَمِ إلهِيَّتِهِ، ثُمَّ
يَعُودُ إِلَى مَا بَدَأَ بِهِ تَعَالَى مِنْ بَيَانِ الأحْكَامِ، وَهَذَا أَحْسَنُ أنواعِ الترتيبِ وَأَقْرَبُهَا إِلَى التَّائِيهِ؛
لأنَّ التَّكْلِيفَ بالأَعْمَالِ الشَّاقَّةِ لَا يَقَعُ مَوْجِعَ القَبُولِ إِلَّا إِذَا كَانَ مَقْرُونًا بِالوَعْدِ وَالوَعِيدِ، وَهَذَا
لَا يُؤْتِرَانِ إِلَّا عِنْدَ القَطْعِ بِغَايَةِ كَمَالٍ مَنْ صَدَرَ عَنْهُ الوَعْدُ وَالوَعِيدُ (١).

قوله: ﴿وَأَنْ تَقُومُوا﴾ مجرورٌ كـ ﴿الْمُسْتَضَعِّفِينَ﴾. قال أبو البقاء: ﴿الْمُسْتَضَعِّفِينَ﴾
عطفٌ على المجرورِ فِي ﴿يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾، وَكَذَلِكَ ﴿وَأَنْ تَقُومُوا﴾، وَهَذَا أَيْضًا عطفٌ
على الضميرِ المجرورِ مِنْ غيرِ إِعَادَةِ الجارِّ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الكُوفِيُّونَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا:
عطفًا على مَوْضِعِ ﴿فِيهِنَّ﴾ أَي: وَيُبَيِّنُ لَكُمْ حَالَ الْمُسْتَضَعِّفِينَ، وَهَذَا التَّقْدِيرُ يَدْخُلُ فِي
مَذْهَبِ البَصْرِيِّينَ، وَالجَيِّدُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى ﴿يَتَمَى النِّسَاءِ﴾ (٢).

قوله: (بمعنى: وَيَأْمُرُكُمْ أَنْ تَقُومُوا. وَهُوَ خِطَابٌ لِلأُمَّةِ) فيكونُ عطفًا على قوله:
﴿يُفْتِيكُمْ﴾، يَعْنِي: يُفْتِي الأَوْلِيَاءَ والأَوْصِيَاءَ بِمَا أَفْتَاهُمْ، وَيَأْمُرُ الأُمَّةَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِمْ
وَيَتَفَقَّدُوا حَالَهُمْ وَيَسْتَوْفُوا حُقُوقَهُمْ مِنَ الأَوْلِيَاءِ فِي المِيراثِ، وَلَا يُحْلُوا أَحَدًا يَهْتَضِمُهُمْ فِي
مَعْنَى الزَّوْاجِ، فَقَوْلُهُ: «أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا» أَي: مَنْصُوبًا بِالأَتِّصَالِ وَنَزْعِ الخَافِضِ، وَالمَعْنَى
عَلَى الأَوَّلِ: قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ أَيُّهَا الأَوْلِيَاءُ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ أَنْ لَا تَعْضَلُوهُنَّ فِي النُّكاحِ وَأَنْ
تَقُومُوا هُنَّ بِالْعَدْلِ وَالتَّسْوِيَةِ، أَوْ: اللهُ يُفْتِيكُمْ أَيُّهَا الأَوْصِيَاءُ فِي اليَتَامَى بَأَنْ لَا تَتَبَدَّلُوا
الحَبِيثَ، وَهُوَ اخْتِزَالُ أَمْوَالِهِنَّ بِالطَّيِّبِ، وَهُوَ حِفْظُهَا، وَأَنْ تَقُومُوا فِيهَا بِالْقِسْطِ، أَي: لَا
إفراطَ فِي النِّفَقَةِ وَلَا تفرِيطَ فِيهَا.

(١) «مفاتيح الغيب» (١١: ٢٣٢).

(٢) «التيبان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٤).

[﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (١٢٨)]

﴿خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا﴾: تَوَقَّعَتْ مِنْهُ ذَلِكَ لِمَا لَهَا مِنْ مَخَافَتِهِ وَأَمَارَاتِهِ.

والنُّشُوزُ: أَنْ يَتَجَافَى عَنْهَا؛ بِأَنْ يَمْنَعَهَا نَفْسَهُ، وَتَفَقَّتَهُ، وَالْمُودَّةَ وَالرَّحْمَةَ الَّتِي بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، وَأَنْ يُؤْذِيَهَا بِسَبِّ أَوْ ضَرْبٍ. وَالْإِعْرَاضُ: أَنْ يُعْرِضَ عَنْهَا؛ بِأَنْ يُقَلِّ مُخَادَّتَتِهَا وَمُؤَانَسَتِهَا، وَذَلِكَ لِبَعْضِ الْأَسْبَابِ؛ مِنْ طَعْنٍ فِي سِنِّ، أَوْ دَمَامَةٍ، أَوْ شَيْءٍ فِي خَلْقٍ أَوْ خُلُقٍ، أَوْ مَلَالٍ، أَوْ طُمُوحٍ عَيْنٍ إِلَى أُخْرَى، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ. فَلَا بَأْسَ بَهُمَا فِي أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا. وَقُرِئَ: (يَصَّالِحَا) وَ(يُصَلِّحَا) بِمَعْنَى: يَتَّصَلِحَا وَيُصْطَلِحَا، وَنَحْوُ «اصْلَحَ»: «اصْبَرَ» فِي «اضْطَبَّرَ». ﴿صُلِحَا﴾: فِي مَعْنَى مُصَدَّرٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ. وَمَعْنَى الصُّلْحِ: أَنْ يَتَّصَلِحَا عَلَى أَنْ تُطِيبَ لَهُ نَفْسًا عَنِ الْقِسْمَةِ أَوْ عَنِ بَعْضِهَا،

قَوْلُهُ: (وَقُرِئَ: «يَصَّالِحَا»). قَالَ صَاحِبُ «التَّيْسِيرِ»: ﴿أَنْ يُصَلِّحَا﴾، بِضَمِّ الْيَاءِ وَإِسْكَانِ الصَّادِ وَكسْرِ اللَّامِ: الْكُوفِيُّونَ، وَالْبَاقُونَ: يَفْتَحُ الْيَاءَ وَالصَّادِ وَاللَّامَ مَعَ تَشْدِيدِ الصَّادِ وَإِثْبَاتِ أَلْفٍ بَعْدَهَا^(١). وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: (يَصَّالِحَا) قُرِئَ بِتَشْدِيدِ الصَّادِ وَأَلْفٍ بَعْدَهَا، وَأَصْلُهُ: «يَتَّصَلِحَا» فَأُبْدِلَتِ التَّاءُ صَادًا وَأُدْغِمَتْ، وَ﴿صُلِحَا﴾ عَلَى هَذَا وَاقِعٌ مَوْقِعَ «تَصَالَحَ»، وَيُقْرَأُ بِتَشْدِيدِ الصَّادِ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ، وَأَصْلُهُ يَصْتَلِحَا فَأُبْدِلَتِ التَّاءُ صَادًا وَأُدْغِمَتْ فِيهَا الْأُولَى، وَقُرِئَ: «يُصْطَلِحَا» بِإِبْدَالِ التَّاءِ طَاءً، وَ﴿صُلِحَا﴾ عَلَيْهِمَا فِي مَوْضِعِ «اصْطَلَحَ»^(٢).

وَالْمُصَدَّرُ لَمْ يَتَغَيَّرْ عَلَى الْقِرَاءَةِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: ﴿صُلِحَا﴾ فِي مَعْنَى مُصَدَّرٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ.

(١) «التَّيْسِيرُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ» ص ٧٤، وَانظُرْ: «النَّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ» (٢: ٢٨٥)، وَ«إِنْخَافُ فَضْلَاءِ الْبَشَرِ» (١: ٢٤٦).

(٢) «التَّبْيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ» (١: ٣٩٥).

- كما فَعَلَتْ سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ حِينَ كَرِهَتْ أَنْ يُفَارِقَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعَرَفَتْ مَكَانَ عَائِشَةَ مِنْ قَلْبِهِ فَوَهَبَتْ لَهَا يَوْمَهَا، وَكَمَا رُوِيَ: أَنَّ امْرَأَةً أَرَادَ زَوْجُهَا أَنْ يَطْلُقَهَا لِرَغْبَتِهِ عَنْهَا، وَكَانَ لَهَا مِنْهُ وَلَدٌ، فَقَالَتْ: لَا تَطْلُقْنِي وَدَعْنِي أَقُومُ عَلَى وَكَلْدِي وَتَقْسِمُ لِي فِي كُلِّ شَهْرَيْنِ. فَقَالَ: إِنْ كَانَ هَذَا يَصْلُحُ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ! فَأَقْرَاهَا - أَوْ تَهَبْ لَهُ بَعْضَ الْمَهْرِ، أَوْ كَلَّهُ، أَوْ النَّفَقَةَ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا أَنْ يُمَسِّكَهَا بِإِحْسَانٍ، أَوْ يُسَرِّحَهَا. ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ مِنَ الْفُرْقَةِ، أَوْ مِنَ النُّشُوزِ وَالْإِعْرَاضِ وَسُوءِ الْعِشْرَةِ؛ أَوْ: هُوَ خَيْرٌ مِنَ الْخُصُومَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، أَوْ: الصُّلْحُ خَيْرٌ مِنَ الْخُيُورِ، كَمَا أَنَّ الْخُصُومَةَ شَرٌّ مِنَ الشُّرُورِ. وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ اعْتِرَاضٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَأُحْضِرَتِ الْأَنفُسُ الشُّحَّ﴾، وَمَعْنَى

قَوْلُهُ: (كَمَا فَعَلَتْ سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ)، رَوَيْنَا عَنْ التِّرْمِذِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: خَشِيَتْ سَوْدَةُ أَنْ يُطْلَقَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: لَا تَطْلُقْنِي، أَمْسِكْنِي وَاجْعَلْ يَوْمِي لِعَائِشَةَ، فَفَعَلَ، فَنَزَلَتْ الْآيَةُ (١).

قَوْلُهُ: (وَدَعْنِي أَقُومُ) أَي: أَنَا أَقُومُ، عَلَى الْإِسْتِنَافِ.

قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ هَذَا يَصْلُحُ) أَي: هَذَا الَّذِي أَوْمَأَتْ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ مِمَّا يُصْلِحُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ وَيَرْفَعُ الْخِلَافَ الَّذِي يَقَعُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ إِذَا فُقِدَ مَا يُوَافِقُهَا مِنَ الْمَحَبَّةِ وَالْمُبَاشَرَةِ وَحُسْنِ الْمَعَاشَرَةِ؛ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَعَلَى هَذَا حَدِيثُ سَوْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قَوْلُهُ: (خَيْرٌ مِنَ الْخُيُورِ). قَالَ الْمَصْنُفُ: الْخُيُورُ وَرَدَ فِي كَلَامِ فَصِيحٍ فَاقْتَدَيْتُ بِهِ، وَهُوَ قِيَاسٌ وَاسْتِعْمَالٌ. قَالَ الْقَاضِي: لَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ التَّفْضِيلُ، بَلْ بَيَانُ أَنَّهُ مِنَ الْخُيُورِ، كَمَا أَنَّ الْخُصُومَةَ شَرٌّ مِنَ الشُّرُورِ (٢).

قَوْلُهُ: ﴿وَأُحْضِرَتِ الْأَنفُسُ الشُّحَّ﴾ قَالَ الْإِمَامُ: الْمَعْنَى: أَنَّ الشُّحَّ جُعِلَ كَالْأَمْرِ الْمَجَاوِرِ

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٠٤٠) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الطَّيَالِسِيُّ (٢٦٨٣) وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «السَّنَنِ

الْكَبِيرِ» (٧: ٢٩٧) وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (١١٥٨١).

(٢) «أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ» (٢: ٢٦٢).

إِحْضَارِ الْأَنْفُسِ الشُّحِّ: أَنَّ الشُّحَّ جُعِلَ حَاضِرًا لَهَا لَا يَغِيبُ عَنْهَا أَبَدًا، وَلَا تَنفَكُ عَنْهُ يَعْنِي: أَنَّهَا مَطْبُوعَةٌ عَلَيْهِ. وَالغَرَضُ: أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَكَادُ تَسْمَحُ بِقِسْمَتِهَا وَبغَيْرِ قِسْمَتِهَا، وَالرَّجُلَ لَا تَكَادُ نَفْسُهُ تَسْمَحُ بِأَنْ يَقْسِمَ لَهَا وَأَنْ يُمَسِّكَهَا إِذَا رَغِبَ عَنْهَا وَأَحَبَّ غَيْرَهَا. ﴿وَإِنْ تُحْسِنُوا﴾ بِالْإِقَامَةِ عَلَى نِسَائِكُمْ، وَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ وَأَحْبَبْتُمْ غَيْرَهُنَّ، وَتَصَبَّرُوا عَلَى ذَلِكَ مُرَاعَاةَ لِحَقِّ الصُّحْبَةِ، ﴿وَتَتَّقُوا﴾ النُّشُوزَ وَالْإِعْرَاضَ وَمَا يُؤَدِّي إِلَى الْأَذَى وَالخُصُومَةِ؛ ﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ مِنَ الْإِحْسَانِ وَالتَّقْوَى ﴿خَبِيرًا﴾ وَهُوَ يُبَيِّنُكُمْ عَلَيْهِ. وَكَانَ عِمْرَانُ بْنُ حَطَّانَ الْخَارِجِيُّ مِنْ أَدَمَ بَنِي آدَمَ، وَامْرَأَتُهُ مِنْ أَجْمَلِهِمْ،

لِلنَّفُوسِ اللَّازِمِ لَهَا، يَعْنِي أَنَّ النَّفْسَ مَطْبُوعَةً عَلَى الشُّحِّ^(١)، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: «إِنَّ الشُّحَّ قَدْ جُعِلَ حَاضِرًا لَهَا لَا يَغِيبُ عَنْهَا»، وَاللَّامُ فِي «لَهَا» لَضَعْفِ عَمَلِ اسْمِ الْفَاعِلِ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: «حَضَرَ» مَتَعَدُّ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ: حَضَرَ الْقَاضِي الْيَوْمَ امْرَأَةً، وَبِالْهَمْزِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ: أَحَضَرْتُ زَيْدًا الطَّعَامَ، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ هَاهُنَا ﴿الْأَنْفُسُ﴾، أَقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ^(٢). وَأَمَّا مَعْنَى الْإِعْرَاضِ فَهُوَ أَنْ قَوْلَهُ: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ تَأْكِيدٌ لِمَا يَحْتُمُّهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الصُّلْحِ بِقَوْلِهِ: ﴿أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾ وَأَنْ قَوْلَهُ: ﴿وَأَحْضَرْتَ الْأَنْفُسَ الشُّحَّ﴾ تَأْكِيدٌ لِمَا فِي مَعْنَى الصُّلْحِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ فِي هَذَا الْمَقَامِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ كَلًّا مِنَ الزَّوْجَيْنِ يَطْلُبُ مَا تَدْعُو إِلَيْهِ نَفْسُهُ وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَكَادُ تَسْمَحُ بِقِسْمَتِهَا وَبغَيْرِ قِسْمَتِهَا، وَالرَّجُلَ لَا تَكَادُ نَفْسُهُ تَسْمَحُ بِأَنْ يَقْسِمَ لَهَا وَأَنْ يُمَسِّكَهَا إِذَا رَغِبَ عَنْهَا».

قَوْلُهُ: (وَبغَيْرِ قِسْمَتِهَا) أَي: أَنْ تَهَبَ لَهُ بَعْضَ الْمَهْرِ أَوْ كَلَّهُ أَوْ التَّفَقَّهَ، هَذَا رَدُّ إِلَى أَوَّلِ الْكَلَامِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «أَنْ تَطِيبَ نَفْسًا عَنِ الْقِسْمَةِ، أَوْ تَهَبَ لَهُ بَعْضَ الْمَهْرِ، أَوْ كَلَّهُ».

قَوْلُهُ: (وَهُوَ يُبَيِّنُكُمْ عَلَيْهِ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ جَزَاءٌ لِقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ تُحْسِنُوا﴾، وَأَنَّ عِلْمَ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا تَعَلَّقَ بِعَمَلِ الْعَبْدِ لَا بَدَأَ أَنْ يَجْزِيَهُ.

قَالَ الْقَاضِي: أَقَامَ كَوْنَهُ عَالِمًا بِأَعْمَالِهِمْ مَقَامَ إِثَابَتِهِ إِيَّاهُمْ الَّتِي عَلَيْهَا الَّذِي هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ

(١) «مفاتيح الغيب» (١١: ٢٣٧).

(٢) «التيبان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٦).

فَأَجَالَتْ فِي وَجْهِهِ نَظَرَهَا يَوْمًا ثُمَّ تَابَعَتْ الْحَمْدَ لِلَّهِ، فَقَالَ: مَالِكُ؟ قَالَتْ: حَمِدْتَ اللَّهَ عَلَى أَنِّي وَإِيَّاكَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ. قَالَ: وَكَيْفَ؟ قَالَتْ: لِأَنَّكَ رَزَقْتَ مِثْلِي فَشَكَرْتُ، وَرَزَقْتُ مِثْلَكَ فَصَبَرْتُ، وَقَدْ وَعَدَ اللَّهُ الْجَنَّةَ عِبَادَهُ الشَّاكِرِينَ وَالصَّابِرِينَ.

[﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا﴾]
[١٢٩]

﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا﴾: وَمُحَالٌّ أَنْ تَسْتَطِيعُوا الْعَدْلَ ﴿بَيْنَ النِّسَاءِ﴾ وَالتَّسْوِيَةَ حَتَّى لَا يَقَعَ مِثْلُ الْبِتَّةِ وَلَا زِيَادَةٌ وَلَا نُقْصَانٌ فِيهَا يَجِبُ لَهْنٌ؛ فَرُفِعَ لِذَلِكَ عَنْكُمْ تَمَامَ الْعَدْلِ وَغَايَتِهِ، وَمَا كُفِّتُمْ مِنْهُ إِلَّا مَا تَسْتَطِيعُونَ بِشَرْطِ أَنْ تَبْدُلُوا فِيهِ وَسْعَكُمْ وَطَاقَتَكُمْ؛ لِأَنَّ تَكْلِيفَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ دَاخِلٌ فِي حَدِّ الظُّلْمِ، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦].
وقيل: مَعْنَاهُ: أَنْ تَعْدِلُوا فِي الْمَحَبَّةِ. وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَيَعْدِلُ

جواب لقوله: ﴿وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا﴾ إقامة السببِ مقامَ المسببِ (١).

قوله: ﴿﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا﴾ وَمُحَالٌّ﴾، قوله: «ومحال» معنى قوله: «لن»، كما قال في «المصن»: ﴿﴿لَنْ تَرْنِي﴾﴾ [الأعراف: ١٤٣]: تَأْكِيدٌ وَبَيَانٌ؛ لِأَنَّ الْمَنْفِيَّ مُتَنَافٍ لِصِفَاتِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾﴾ [الحج: ٧٣]، وَإِنَّمَا كَانَ مُحَالًّا لِأَنَّ الْعَدْلَ - وَهُوَ أَنْ لَا يَقَعَ مِثْلُ الْبِتَّةِ - مُتَعَدِّرٌ؛ وَهَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ جَلَالَةِ شَأْنِهِ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ وَيَعْدِلُ، وَيَقُولُ: «هَذِهِ قِسْمَتِي فِيهَا أَمْلِكُ، فَلَا تَوَاضَعْنِي فِيهَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ».

قوله: (لأن تكليف ما لا يستطاع داخل في حد الظلم) فيه لطيفة، وهي أن الأمر بالعدل هنا هو تكليف ما لا يستطاع؛ فكان الأمر بالعدل بينهما ظلمًا، وفيه إشارة إلى مذهبه.

قوله: (أنه كان يقسم بين نسائه) الحديث أخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي (٢).

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٦٢).

(٢) أخرجه الترمذي (١١٤٠) والنسائي (٧: ٧٥) وأبو داود (٢١٣٦) وابن ماجه (١٩٧١) وأحمد =

ويقول: «هذه قِسْمَتِي فِيهَا أَمْلِكُ فَلَا تَوَازِحُنِي فِيهَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ»، يعني المحبَّة؛ لأنَّ عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا كَانَتْ أَحَبَّ إِلَيْهِ. وقيل: إِنَّ الْعَدْلَ بَيْنَهُنَّ أَمْرٌ صَغْبٌ بِالْغِ مِنَ الصُّعُوبَةِ حَدًّا يُوهِمُ أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَطَاعٍ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُسَوَّى بَيْنَهُنَّ فِي الْقِسْمَةِ، وَالتَّفَقَّةِ، وَالتَّعَهُدِ، وَالتَّنْظَرِ، وَالْإِقْبَالِ، وَالْمُحَالَةَ، وَالْمُفَاكَهَةَ، وَالْمُؤَانَسَةَ، وَغَيْرَهَا مِمَّا لَا يَكَادُ الْحَضْرُ يَأْتِي مِنْ وَرَائِهِ، فَهُوَ كَالخَارِجِ مِنْ حَدِّ الاستِطَاعَةِ، هَذَا إِذَا كُنَّ مَحْبُوبَاتٍ كُلَّهُنَّ، فَكَيْفَ إِذَا مَالَ الْقَلْبُ مَعَ بَعْضِهِنَّ؟! ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾: فَلَا تَجُورُوا عَلَى الْمَرْغُوبِ عَنْهَا كُلِّ الْجُورِ فَتَمْنَعُوهَا قِسْمَتَهَا مِنْ غَيْرِ رِضَا مِنْهَا. يَعْنِي: أَنْ اجْتَنَابَ كُلِّ الْمَيْلِ مِمَّا هُوَ فِي حَدِّ الْيُسْرِ وَالسَّعَةِ، فَلَا تُفَرِّطُوا فِيهِ إِنْ وَقَعَ مِنْكُمْ التَّفْرِيطُ فِي الْعَدْلِ كُلِّهِ، وَفِيهِ ضَرْبٌ مِنَ التَّوْبِيخِ. ﴿فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾: وَهِيَ الَّتِي لَيْسَتْ بِذَاتِ بَعْلِ وَلَا مُطْلَقَةٍ، قَالَ:

هَلْ هِيَ إِلَّا حِظَّةٌ أَوْ تَطْلِيْقٌ أَوْ صَلَفٌ أَوْ بَيْنَ ذَلِكَ تَعْلِيْقٌ

قوله: (إِنَّ الْعَدْلَ بَيْنَهُنَّ) هُوَ (١) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «وَمَحَالٌ أَنْ تَسْتَطِيعُوا»، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا﴾ إِمَّا أَنَّهُ مَحَالٌ، أَوْ أَنَّهُ صَغْبٌ.

قوله: (مِمَّا لَا يَكَادُ الْحَضْرُ يَأْتِي مِنْ وَرَائِهِ) تَمْثِيلٌ، أَي: يُحِيطُ بِهِ إِحَاطَةً تَامَةً كَمَا يُحِيطُ الْمُسَيِّحُ بِالْعَدُوِّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِمْ مُحِيطٌ﴾ [البروج: ٢٠].

قوله: (وَفِيهِ ضَرْبٌ مِنَ التَّوْبِيخِ)، أَي: فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ لِأَنَّ يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ بَعْضَ الْمَيْلِ غَيْرُ مَنْهِيٍّ عَنْهُ، وَهُوَ مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْوُسْعِ، فَإِنَّ مَا لَا يُدْرِكُ كُلَّهُ لَا يُتْرَكُ كُلُّهُ! يَعْنِي: إِذَا كَانَ اجْتِنَابُ كُلِّ الْمَيْلِ فِي حَدِّ الْيُسْرِ فَلَمْ تُفَرِّطُونَ فِي ذَلِكَ؟ وَحِينَ رَخَّصَ لَكُمْ بَعْضَ الْمَيْلِ فَلَمْ لَا تُنْصِفُونَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ وَتُقْصِرُونَ فِي الْمَأْمُورِ؟

قوله: (هَلْ هِيَ إِلَّا حِظَّةٌ؟) (٢) قِيلَ: الضَّمِيرُ لِلْقِصَّةِ، أَي: لَا تَكُونُ قِصَّةُ هَذِهِ الْمَرْأَةِ إِلَّا

= (٢٥١٥٤) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ (٤٢٠٥) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

(١) قَوْلُهُ: «هُوَ» سَاقَطٌ مِنْ (ط).

(٢) الْبَيْتُ لِبَنَاتِ الْحِمَارِ، انْظُرْ: «لِسَانَ الْعَرَبِ» (١٥: ٣٦٤) وَ«تَاجُ الْعُرُوسِ» (٤٠: ٥٣٩).

وفي قراءة أُبَيٍّ: (فَتَدْرُوهَا كَالْمَسْجُونَةِ)، وفي الحديث: «مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ يَمِيلُ مَعَ إِحْدَاهُمَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَحَدُ شِقَيْهِ مَائِلٌ».

وروي: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث إلى أزواج رسول الله ﷺ بهال، فقالت عائشة رضي الله عنها: إلى كل أزواج رسول الله ﷺ بعث عمر مثل هذا؟ قالوا: لا، بعث إلى القرشيات بمثل هذا وإلى غيرهنّ بغيره. فقالت: ارفع رأسك! فإن رسول الله ﷺ كان يعدل بيننا في القسمة بهاله ونفسه! فرجع الرسول فأخبره، فأتهمهنّ جميعاً. وكان لمعاذ امرأتان فإذا كان عند إحداهما لم يتوصّأ في بيت الأخرى، فماتتا بالطاعون، فدفنهما في قبر واحد. ﴿وإن تصليحوا﴾ ما مضى من ميلكم وتداركوه بالتوبة، ﴿وتتقوا﴾ فيما يستقبل عقر الله لكم.

[﴿وإن ينفرقا يعن الله كلاً من سعته﴾ وكان الله واسعاً حكيماً ﴿١٣٠﴾]

وُقرئ: (وإن يتفارقا) بمعنى: وإن يفارق كل واحد منهما صاحبه ﴿يعن الله كلاً﴾: يرزقه زوجاً خيراً من زوجته، وعيشاً هنا من عيشه.

والسعة: الغنى والمقدرة. والواسع: الغنى المقتدر.

[﴿ولله ما في السموات وما في الأرض﴾ ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياتكم أن اتقوا الله وإن تكفروا فإن لله ما في السموات وما في الأرض﴾ وكان الله غنياً

هذه الأشياء المذكورة، وقيل: التقدير: هل حالها إلا هذه الأمور؟ الحظة والحظوة: أن تحظرو المرأة عند زوجها وأخيها، والصلف: ضد ذلك، وفي تفسيره تعقيد.

قوله: (مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ) الحديث مُحَرَّجٌ فِي «سُنَنِ» أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ (١).

قوله: (ارْفَعْ رَأْسَكَ) كناية عن التنبية والاستيقاظ، أي: تَفْطَنْ لِمَا تَفْعَلْ.

(١) أخرجه أبو داود (٢١٣٥) والترمذي (١١٤١) عن أبي هريرة. وأخرجه أيضاً ابن ماجه (١٩٦٩) والنسائي (٣٩٤٢) وأحمد (٧٩٢٣) وابن حبان (٤٢٠٧).

حَمِيدًا * وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا * إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ ۗ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ قَدِيرًا ﴿١٣١-١٣٣﴾

﴿مِنْ قَبْلِكُمْ﴾: متعلق بـ ﴿وَصَيْنَا﴾، أو بـ ﴿أوتُوا﴾. ﴿وَأَيَّاكُمْ﴾: عطفت على ﴿الَّذِينَ أوتُوا﴾. و﴿الْكَتَابَ﴾: اسمٌ للجنس يتناول الكتب السَّاوية. ﴿أَنْ أَتَّقُوا﴾: بَأَنْ أَتَّقُوا، أو تكون ﴿أَنْ﴾ المفسرة؛ لأن التوصية في معنى القول. وقوله: ﴿وَأِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ﴾ عطفت على ﴿أَتَّقُوا﴾؛ لأن المعنى: أمرناهم وأمرناكم بالتقوى، وقلنا لهم ولكم: إن تكفروا فإن الله،

قوله: (أمرناهم وأمرناكم بالتقوى وقلنا لهم ولكم: إن تكفروا) يؤذن أن قوله: ﴿وَأِنْ تَكْفُرُوا﴾ مَقُولٌ للقول المحذوف، والجملة معطوفة على جملة ﴿وَصَيْنَا﴾ مع معموله، ثم قوله: ﴿وَأِنْ تَكْفُرُوا﴾ عطفت على ﴿أَتَّقُوا﴾ بخالف لذلك، ويمكن أن يقال: إنه من باب قوله:

عَلَفْتُهَا تَيْبًا وَمَاءً بَارِدًا^(١)

إذ لا يجوز أن يقال: أمرناكم أن تكفروا فإن الله. فإن قلت: ولم كرر «أمرنا» وقد قال: ﴿وَأَيَّاكُمْ﴾ عطفت على ﴿الَّذِينَ﴾. وقال أبو البقاء: وحكم الضمير المعطوف الانفصال^(٢). وقدّر صاحب «الكشف»: وصيناهم وإياكم^(٣)؟ قلت: لئبّه على أن العطف من باب التقدير لا الانسحاب؛ إيداناً بتكرير الوصية وأنها توصية غبّ توصية على تكرير الأزمنة، ولم تكن توصية واحدة، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أوتُوا الْكِتَابَ﴾ من الأمم السالفة ووصيناكم، وينصّره قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ﴾ [الشورى: ١٣]. وقوله: «وأمرناهم بالتقوى» يؤذن أن ﴿أَنْ﴾ في قوله: ﴿أَنْ أَتَّقُوا﴾ مصدرية وقد

(١) سبق تخريجه.

(٢) «التيبان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٦).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٣٢٦).

والمعنى: إِنَّ اللَّهَ الْخَلْقَ كُلَّهُ، وهو خالقهم ومالكهم والمنعم عليهم بأصناف النعم كلها،

دَخَلْتُ عَلَى الْأَمْرِ، وهو جائز؛ قال في سورة يونس في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَقِدَ وَجْهَكَ﴾ [يونس: ١٠٥]: «وقد سَوَّغَ سببويه أن يوصلَ «أَنْ» بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَشَبَّهَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ: أَنْتَ الَّذِي تَفْعَلُ»^(١).

قوله: (والمعنى: إِنَّ لِلَّهِ الْخَلْقَ كُلَّهُ) هذا شروعٌ في التفسير، وفي نظم التركيب وخصيئته. اعلم أن في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَكَافِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ إثبات الصفة لله تعالى المقتضية أن يترتب عليها حكمٌ له شأن، وقوله: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ...﴾ إلى آخره متضمنٌ للأمر بالتقوى، والنهي عن الكفر، وهو صالحٌ لأن يترتب على الوصف؛ لأنه مناسبه، لكن الواو التي في قوله: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا﴾ مانعةٌ من الترتيب، والصفة داعيةٌ إلى أن المقتضى يجب أن يكون أكثر مما ذكر؛ فوجب تقدير معطوفٍ عليه مرتبٍ على الوصف بالفاء ليُعطفَ ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا﴾ عليه؛ فيتم به الغرض، ومثله في هذا الاعتبار قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥]؛ لأن شكرَ نعمة العلم تقتضي أكثر من القول اللساني، ثم المناسب بعد ذلك أن يُنزَلَ مطلقُ قوله: ﴿وَلِلَّهِ مَكَافِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ مع ما فيه من معنى الاختصاص بتقديم الظرف وتكرير «ما» والجار والتعميم فيه على معنى يشتمل على المقدر والمذكور، والمصنّف اعتبر كل هذه المعاني في تقديره؛ حيث قال: «إِنَّ اللَّهَ الْخَلْقَ، وَهُوَ خَالِقُهُمْ وَمَالِكُهُمْ وَالْمُنْعِمُ عَلَيْهِمْ بِأَصْنَافِ النَّعْمِ كُلِّهَا، فَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ مَطَاعًا فِي خَلْقِهِ غَيْرَ مَعْصِيٍّ، يَتَّقُونَ عِقَابَهُ وَيَرْجُونَ ثَوَابَهُ»، ثم قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ وقع جوابًا لقوله: ﴿وَإِنْ تَكْفُرُوا﴾ لبيان المبالغة في التوصية على ما يُعطيه المعطوف مع المعطوف عليه من المعنى السابق؛ فيجب لذلك حمل ﴿وَإِنْ تَكْفُرُوا﴾ على الكفر بالله الذي هو كفران لتلك النعمة السابقة من ترك توحيدِه وعبادته وإماطة نَفْوَهِ وَحَمْلُ جَوَابِهِ عَلَى مَعْنَى يَطَائِفُهُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: «فَإِنَّ لِلَّهِ فِي سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِهِ، مَنْ يُوحِّدُهُ وَيَعْبُدُهُ وَيَتَّقِيهِ» أي: يشكره ويمجده، ثم جاء بقوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا﴾ تذييلًا له.

(١) زاد في (ص) و(غ) قوله: «قوله».

فحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ مُطَاعًا فِي خَلْقِهِ غَيْرَ مَعْصِيٍّ، يَتَّقُونَ عِقَابَهُ وَيَرْجُونَ ثَوَابَهُ.

﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ الْأُمَمِ السَّالِفَةِ، وَوَصَّيْنَاكُمْ ﴿أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾
يعني: أنها وصية قديمة ما زال يُوصي الله بها عباده، لستم بها مخصوصين؛ لأنهم بالتقوى
يسعدون عنده، وبها يتألون النجاة في العاقبة. وقلنا لهم ولكم: إن تكفروا فإن لله في
سماواته وأرضه من الملائكة والثقلين من يوحد ويتقيه ويعبده، ﴿وَكَانَ اللَّهُ﴾ مع ذلك
﴿غَنِيًّا﴾ عن خلقه وعن عبادتهم جميعاً مستحقاً لأن يُحمد لكثرة نعمه وإن لم يحمد أحد
منهم. وتكرير قوله: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ تقرير لما هو موجب تقواه؛
لِيَتَّقُوهُ فَيُطِيعُوهُ وَلَا يَعُصُوهُ؛

فظهر من هذا البيان تقييد قوله: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ في الموضعين
بحسب المقامين، بقي الثالث فيحمل على القدرة الكاملة المختصة به تعالى ليكون قوله:
﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ تذيلاً، والجملة كالتمثيل لقوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا﴾ وإن لم يذهب
إليه فيضم معها صفة القدرة ويكون كالتمخلص منها إلى قوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ
أَيُّهَا النَّاسُ﴾، فإنه كما قال: «وهذا غضب عليهم وتخويف وبيان لا قدره» إن لم يتقوا ولم
يشكروا. قال صاحب «النهاية»: يقال: وكل فلان فلاناً: إذا استكفاه أمره ثقة بكفايته أو
عجزاً عن القيام بأمر نفسه، والوكيل في أسماء الله تعالى: هو القيم والكفيل بأرزاق العباد،
وحقيقته أنه يستقل بالأمر الموكول إليه.

قال القاضي: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ راجع إلى قوله: ﴿يُعِنُّ اللَّهُ كُلَّ مَن سَعَى﴾
[النساء: ١٣]، فإنه تعالى توكل بكفايتهما، وما بينهما تقرير لذلك^(١).

وقلت: ليس بذاك؛ لأن الآيات على ما سبق في بيان التوصية في التقوى والتمسك
بالتوحيد، والاشتغال بالعبادة وكلة الأمور إلى موكلها والعزوف عن دار الغرور والإنابة
إلى دار الخلود، وغير ذلك من الفنون المختلفة إلى خاتمة السورة، وكل من القرائن تذييل لما
ذُكِرَ به كما مرّ، تعم الكل، تقرير لما سبق من مُفْتَحِ السورة.

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٦٤).

لأنَّ الخَشْيَةَ والتقوى أصلُ الخَيْرِ كُلِّهِ. ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾: يُفْنِيكُمْ وَيُعَذِّبُكُمْ كما أَوْجَدَكُمْ وَأَنْشَأَكُمْ، ﴿وَيَأْتِ بِآخَرِينَ﴾: وَيُوجِدُ إِنْسَانًا آخَرِينَ مَكَانَكُمْ، أَوْ خَلْقًا آخَرِينَ غَيْرَ الْإِنْسِ، ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ﴾ مِنَ الْإِعْدَامِ وَالْإِيجَادِ ﴿قَدِيرًا﴾: بَلِيغُ الْقُدْرَةِ، لَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَرَادَهُ. وَهَذَا غَضَبٌ عَلَيْهِمْ وَتَخْوِيفٌ وَبَيَانٌ لِاقْتِدَارِهِ.

وقيل: هو خطابٌ لمن كان يُعادي رسولَ الله ﷺ مِنَ الْعَرَبِ، أَي: إِنْ يَشَأْ يُمِيتُكُمْ وَيَأْتِ بِنَاسٍ آخَرِينَ يُؤَالُونَهُ.

ويُروى: أَنَّمَا لَمَّا نَزَلَتْ صَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ عَلَى ظَهْرِ سَلْمَانَ وَقَالَ: «إِنَّهُمْ قَوْمٌ هَذَا» يَرِيدُ أَبْنَاءَ فَارِسَ.

[﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ ١٣٤]

﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا﴾: كَالْمُجَاهِدِ يَرِيدُ بِجِهَادِهِ الْغَنِيمَةَ ﴿فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾: فَمَا لَهُ يَطْلُبُ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ، وَالَّذِي يَطْلُبُهُ أَحْسَنُهُمَا؟!

قوله: (لأنَّ الخَشْيَةَ والتقوى أصلُ الخَيْرِ كُلِّهِ)، هذا تعليلٌ للتقرير، أَي: كَثُرَ مَوْجِبُ التقوى، وَهُوَ كَوْنُهُ مَالِكًا لِلسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ؛ لِيُقَرَّرَ مَوْجِبُهُ وَهُوَ التقوى.

قوله: (وقيل: هو خطابٌ لمن يُعادي رسولَ الله ﷺ)، وعلى الأولِ كان خطابًا عامًا تَابِعًا للكلامِ السابق، وتقريرُ المعنى التهديدُ والوعيدُ كما مرَّ، وإِنَّمَا قَالَ: «بَلِيغُ الْقُدْرَةِ لَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَرَادَهُ» لِمَجِيءِ «قَدِيرٌ» عَلَى «فَعِيلٍ»، وَلِتَخْصِيسِ الْاسْمِ الْجَامِعِ وَإِتْيَانِ ﴿ذَلِكَ﴾ وَالْمَشَارُ إِلَيْهِ قَرِيبَ، وَالْجُمْلَةُ تَذْيِيلٌ.

قوله: (فَمَا لَهُ يَطْلُبُ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ وَالَّذِي يَطْلُبُهُ أَحْسَنُهُمَا؟) هذا التوبيخُ وَالْإِنْكَارُ مُسْتَفَادٌ مِنْ إِيقَاعِ قَوْلِهِ: ﴿فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ جَزَاءً لِلشَّرْطِ، وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَقَعَ جَزَاءٌ إِلَّا بِتَقْدِيرِ الْإِخْبَارِ وَالْإِعْلَامِ الْمُتَضَمِّنِ لِلتَّوْبِيخِ وَالتَّقْرِيعِ؛ لِأَنَّ الْجَزَاءَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُسَبَّبًا عَنِ الشَّرْطِ، بِأَنْ يُقَالَ: إِنْ مَنْ جَاهَدَ أَوْ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ أَوْ أَنْفَقَ مَالَهُ أَوْ عَمِلَ عَمَلًا

يريدُ به الغنيمةُ أو الصَّيْتِ أو الرِّبَاءِ يوجبُ أن يُوَيِّخَ ويُنكَرَ عليه بأن يقالَ في حقِّه: ما هذه الدَّنَاءَةُ والضَّعَةُ؟ أَرْضِيَتْ بالخسيسِ الفاني وتَرَكْتَ الرفيعَ الباقي؟ ما لك لا تريدُ بذلك وجهَ الله تعالى وطلبَ مَرْضَاتِهِ لِيَمْنَحَكَ ما تريدهُ وَيَتَّبِعَهُ هذا الخسيسُ أيضًا راعيًا أنْفَهُ؟

رَوَيْنَا فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ» عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ هُمًّا الْآخِرَةَ جَمَعَ اللَّهُ شَمْلَهُ، وَجَعَلَ غِنَاهُ فِي قَلْبِهِ، وَأَتَتْهُ الدُّنْيَا وَهِيَ رَاغِمَةٌ، وَمَنْ كَانَتْ نَيْتُهُ الدُّنْيَا فَفَرَّقَ اللَّهُ عَلَيْهِ صَبِيغَتَهُ، وَجَعَلَ فَقْرَهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، وَلَمْ يَأْتِهِ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا مَا كُتِبَ لَهُ» (١).

فَالْآيَةُ عَامَةٌ تَقْتَضِي أَكْثَرَ مِنَ الْمَذْكُورِ، وَإِنَّمَا خَصَّصْنَا الْمَذْكُورَاتِ بِالذِّكْرِ تَأْسِيًا بِالْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ، وَهُوَ مَا رَوَيْنَا عَنْ مُسْلِمٍ وَالتِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَوَّلُ النَّاسِ يُقْضَى عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ اسْتَشْهَدَ، فَأُتِيَ بِهِ، فَعَرَفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: قَاتَلْتُ فِيكَ حَتَّى اسْتَشْهَدْتُ، قَالَ: كَذَبْتَ! وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ لِأَنْ يُقَالَ: جَرِيءٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَعَلَّمَهُ وَقَرَأَ الْقُرْآنَ، فَأُتِيَ بِهِ، فَعَرَفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ وَعَلَّمْتُهُ وَقَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ، قَالَ: كَذَبْتَ! وَلَكِنَّكَ تَعَلَّمْتَ لِيقَالَ: عَالِمٌ، وَقَرَأْتَ الْقُرْآنَ لِيقَالَ: هُوَ قَارِئٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَعْطَاهُ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ كُلِّهِ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: مَا تَرَكْتُ مِنْ سَبِيلٍ تُحِبُّ أَنْ يُنْفَقَ فِيهَا إِلَّا أَنْفَقْتُ فِيهَا لَكَ، قَالَ: كَذَبْتَ! وَلَكِنَّكَ فَعَلْتَ لِيقَالَ: هُوَ جَوَادٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ» (٢). وَإِنَّمَا خَصَّصَ الْمَصْنُفُ الْمُجَاهِدَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ أَقْدَمُهُمْ؛ لِأَنَّ بَذْلَ الرُّوحِ وَالْمَالِ أَقْرَبُ إِلَى الرِّبَاءِ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢١٦٣٠) عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ. وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي الزُّهْدِ (١: ٧٩) وَتَمَامُ

الرَّازِيِّ فِي «الْفَوَائِدِ» (٢: ١٧٥) وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ» (١: ٨٧).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٠٣٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

لأنَّ مَنْ جَاهَدَ لِلَّهِ خَالِصًا لَمْ تُحِطِطْهُ الْعَنِيمَةُ، وَلَهُ مِنْ ثَوَابِ الْآخِرَةِ مَا الْغَنِيمَةُ إِلَى جَنْبِهِ كَلَّا شَيْءًا! وَالْمَعْنَى: فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَهُ إِنْ أَرَادَهُ، حَتَّى يَتَعَلَّقَ الْجَزَاءُ بِالشَّرْطِ.

[يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتُبًا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٣٥﴾]

﴿قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾: مُجْتَهِدِينَ فِي إِقَامَةِ الْعَدْلِ حَتَّى لَا تَجُورُوا ﴿شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾: تَقِيمُونَ شَهَادَاتِكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ كَمَا أَمَرْتُمْ بِإِقَامَتِهَا، ﴿وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾: وَلَوْ كَانَتِ الشَّهَادَةُ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوْ آبَائِكُمْ أَوْ أَقْرَبِكُمْ. فَإِنْ قُلْتَ: الشَّهَادَةُ عَلَى الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ أَنْ تَقُولَ: أَشْهَدُ أَنَّ لِفُلَانٍ عَلَى الْوَالِدِيِّ كَذَا، أَوْ عَلَى أَقْرَبِي، فَمَا مَعْنَى الشَّهَادَةِ عَلَى نَفْسِهِ؟

قوله: (إِنْ أَرَادَهُ، حَتَّى يَتَعَلَّقَ الْجَزَاءُ بِالشَّرْطِ) يعني: لَا بَدَّ مِنْ تَقْدِيرِ هَذَا لِبَيَانِ الرَّبِّطِ؛ وَذَلِكَ بِتَقْدِيرِ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ مِنَ الْجَزَاءِ إِلَى الشَّرْطِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ تَذْيِيلٌ بِمَعْنَى التَّوْبِيخِ، يَعْنِي: كَيْفَ يُرَائِي الْمَرَاتِي وَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بِمَا يَهْجُسُ فِي خَاطِرِهِ وَيَسْمَعُ مَا تَأْمُرُهُ دَوَاعِيهِ، بِصِيرٌ بِأَحْوَالِهِ كُلِّهَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا فَيُجَازِيهِ عَلَى ذَلِكَ؟

قوله: ﴿قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾: مُجْتَهِدِينَ فِي إِقَامَةِ الْعَدْلِ حَتَّى لَا تَجُورُوا. الرَّاعِبُ: أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى كُلَّ إِنْسَانٍ بِمِرَاعَاةِ الْعَدَالَةِ، وَنَبَّهَ بِلَفْظِ ﴿قَوَّامِينَ﴾ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكْفِي مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ؛ بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الدَّوَامِ، فَالْأُمُورُ الدِّيْنِيَّةُ لَا اعْتِبَارَ بِهَا مَا لَمْ تَكُنْ عَلَى الدَّوَامِ، وَمَنْ عَدَلَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ لَا يَكُونُ فِي الْحَقِيقَةِ عَادِلًا^(١)، وَجَعَلَهُمْ شُهَدَاءَ لِلَّهِ؛ تَعْظِيمًا لِمِرَاعَاةِ الْعَدَالَةِ، وَأَنَّهُمْ بِالْحِفْظِ لَهَا يَصِيرُونَ مِنْ شُهَدَاءِ اللَّهِ، وَانْتِصَابُ ﴿شُهَدَاءَ﴾ عَلَى الْحَالِ لِقَوْلِهِ: ﴿قَوَّامِينَ﴾ أَوْ صِفَةً لَهَا، أَوْ يَكُونُ ﴿قَوَّامِينَ﴾ حَالًا وَ﴿شُهَدَاءَ﴾ خَبَرًا كَان^(٢).

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ١٩٠).

(٢) المصدر السابق (٤: ١٩٣).

قلت: هي الإقرار على نفسه؛ لأنه في معنى الشهادة عليها بالزام الحق لها. ويجوز أن يكون المعنى: وإن كانت الشهادة وبالأعلى أنفسكم أو على آبائكم وأقاربكم؛ وذلك أن يشهد على من يتوقع ضرره من سلطان ظالم أو غيره. ﴿إِنْ يَكُنْ﴾: إن يكن المشهود عليه ﴿غَنِيًّا﴾ فلا يمنع الشهادة عليه لغناه طلباً لرضاه، ﴿أَوْ فَقِيرًا﴾ فلا يمنعها ترشحاً عليه، ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾: بالغني والفقير، أي: بالنظر لهما وإرادة مصلحتهما، ولولا أن الشهادة عليهما مصلحة لهما لسا شرعها؛ لأنه أنظر لعباده من كل ناظر. فإن قلت: لم نبي الضمير في ﴿أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾؟ وكان حقه أن يوحد؛ لأن قوله ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ في معنى: إن يكن أحد هذين. قلت: قد رجع الضمير إلى ما دل عليه قوله: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ لا إلى المذكور؛ فلذلك نبي ولم يفرّد، وهو جنس الغني وجنس الفقير، كأنه قيل: فالله أولى بجنسي الغني والفقير، أي: بالأغنياء والفقراء. وفي قراءة أبي: (فإنه أولى بهم)، وهي شاهدة على ذلك. وقرأ عبد الله: (إن يكن غني أو فقير)

قوله: (إلى ما دل عليه قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾، لا إلى المذكور). قال أبو البقاء: اسم «كان» مضمراً فيها دل عليه تقدّم ذكر الشهادة، أي: إن كان الخصم أو كل واحد من المشهود عليه والمشهود له، وذلك أن كل واحد منهما يجوز أن يكون غنياً وأن يكون فقيراً، وقد يكونان غنيين وقد يكونان فقيرين؛ فلما كانت الأقسام عند التفصيل على ذلك ولم تُذكر، أتى بـ ﴿أَوْ﴾ ليشمل على هذا التفصيل، فعلى هذا الضمير في ﴿بِهِمَا﴾ عائد على المشهود له والمشهود عليه على أي وصف كانا عليه لا على المذكور، وقيل: الضمير عائد إلى ما دل عليه الكلام، والتقدير: فالله أولى بالغني والفقير، للدلالة الاسميين عليه^(١). وخلاصة مراد المصنف الذهاب إلى التعميم في الجنس ليدخل في العموم المراد دخولا أولياً.

قوله: (وهي شاهدة على ذلك)، أي: قراءة أبي^(٢) شاهدة على أن المراد الجنس؛ لأن الجمع والمطلق يلتقيان في العموم؛ ولهذا فسّر جنسي الفقير والغني بـ «الأغنياء والفقراء».

(١) «البيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٧).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٣: ٣٧٠).

على «كان» التامة. ﴿أَنْ تَعْدِلُوا﴾ يَحْتَمِلُ الْعَدْلَ وَالْعُدُولَ، كَأَنَّهُ قِيلَ: فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى كِرَاهَةً أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النَّاسِ، أَوْ إِرَادَةَ أَنْ تَعْدِلُوا عَنِ الْحَقِّ. ﴿وَإِنْ تَلَوْا أَوْ تُعْرَضُوا﴾: وَإِنْ تَلَوْا أَلَسْتُمْ عَنْ شَهَادَةِ الْحَقِّ أَوْ حُكُومَةِ الْعَدْلِ، أَوْ تُعْرَضُوا عَنِ الشَّهَادَةِ بِمَا عِنْدَكُمْ وَتَمْنَعُوهَا. وَقُرِئَ: (وَإِنْ تَلَوْا أَوْ تُعْرَضُوا)، بِمَعْنَى: وَإِنْ وَلَيْتُمْ إِقَامَةَ الشَّهَادَةِ أَوْ أَعْرَضْتُمْ عَنْ إِقَامَتِهَا، ﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ وَبِمُجَازَاتِكُمْ عَلَيْهِ.

[يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ءَ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَيَّ رَسُولِيهِ ءَ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِن قَبْلُ وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ءَ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾]

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾: خِطَابٌ لِلْمُسْلِمِينَ. وَمَعْنَى ﴿ءَامِنُوا﴾: اثْبَتُوا عَلَى الْإِيمَانِ وَدَاوِمُوا عَلَيْهِ وَازْدَادُوهُ. ﴿وَءَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِن قَبْلُ﴾: الْمُرَادُ بِهِ جِنْسُ مَا أَنْزَلَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَهُ مِنَ الْكُتُبِ. وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿وَكَتُبِهِ﴾. وَقُرِئَ: (وَكِتَابِهِ) عَلَى إِرَادَةِ الْجِنْسِ. وَقُرِئَ: ﴿نَزَّلَ﴾ وَ﴿أَنْزَلَ﴾ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ. وَقِيلَ: الْخِطَابُ لِأَهْلِ

قَوْلُهُ: (وَقُرِئَ: ﴿وَإِنْ تَلَوْا﴾) الْجَمَاعَةُ^(١) إِلَّا ابْنَ عَامِرٍ وَحَمَزَةَ^(٢). قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: ﴿وَإِنْ تَلَوْا﴾ يُقْرَأُ بِوَاوَيْنِ الْأُولَى مِنْهَا مَضْمُومَةً، وَهِيَ مِنْ: لَوَى يَلْوِي، وَتُقْرَأُ بِوَاوٍ وَاحِدَةٍ سَاكِنَةٍ، وَفِيهِ وَجْهَانُ؛ أَحَدُهُمَا: أَصْلُهُ «تَلَوْا» كَالْقِرَاءَةِ الْأُولَى، إِلَّا أَنَّهُ أَبَدَلَ الْوَاوِ الْمَضْمُومَةَ هَمْزَةً ثُمَّ الْقَمِي حَرَكَتَهَا عَلَى اللَّامِ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ مِنْ: وَلِيَ الشَّيْءَ، أَي: وَإِنْ تَتَوَلَّوْا الْحُكْمَ أَوْ تُعْرَضُوا عَنْهُ، أَوْ: إِنْ تَتَوَلَّوْا الْحَقَّ فِي الْحُكْمِ^(٣).

قَوْلُهُ: (﴿نَزَّلَ﴾ وَ﴿أَنْزَلَ﴾) قَرَأَهُمَا نَافِعٌ وَعَاصِمٌ وَحَمَزَةُ وَالْكِسَائِيُّ^(٤).

(١) كَذَا فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةِ، وَلَوْ عَكَسَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَقَالَ: «ابْنُ عَامِرٍ وَحَمَزَةُ، وَقِرَاءَةُ الْجَمَاعَةِ: ﴿وَإِنْ تَلَوْا﴾» لَكَانَ أَحْسَنَ، بَلْ هُوَ الصَّوَابُ، فَالزُّخْمَشَرِيُّ هُنَا لَا يَتَكَلَّمُ عَنِ قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ، وَإِنَّمَا يَتَكَلَّمُ عَنِ قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ وَحَمَزَةَ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ تَفْسِيرُهُ لِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ.

(٢) انظُرْ: «التَّيْسِيرُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ» ص ٧٤، «النَّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ» (٢: ٢٨٦).

(٣) «التَّبْيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ» (١: ٣٩٨).

(٤) «التَّيْسِيرُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ» ص ٧٤، «النَّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ» (٢: ٢٨٦).

الكتاب؛ لأنهم آمنوا ببعض الكتب والرُّسل وكَفَرُوا ببعض. وَرُوِيَ: أنه لعبدِ الله ابنِ سَلام، وأَسَدٍ وأَسِيدِ ابْنِي كَعْب، وَثَعْلَبَةَ بنِ قَيْس، وَسَلامِ ابْنِ أُخْتِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ سَلام، وَسَلَمَةَ ابْنِ أُخِيهِ، وَيَامِينَ بنِ يَامِينَ، أَتُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نُرْمَى بِكَ وَبِكِتَابِكَ وَمُوسَى وَالتَّورَةَ وَعُزَيْرٍ، وَنَكْفُرُ بِمَا سِوَاهِ مِنَ الْكُتُبِ وَالرُّسْلِ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «بَلْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَكُتَابِهِ الْقُرْآنَ وَبِكُلِّ كِتَابٍ كَانَ قَبْلَهُ»، فَقَالُوا: لَا نَفْعُ لَنَا، فَتَزَلْتُ، فَأَمَنُوا كُلَّهُمْ. وَقِيلَ: هُوَ لِلْمُنَافِقِينَ، كَأَنَّهُ قِيلَ: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا نِفَاقًا، آمَنُوا إِخْلَاصًا. فَإِنِ قُلْتُ: كَيْفَ قِيلَ لِأَهْلِ الْكِتَابِ: ﴿وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ﴾ وَكَانُوا مُؤْمِنِينَ بِالتَّورَةِ وَالْإِنْجِيلِ؟ قُلْتُ: كَانُوا مُؤْمِنِينَ بِهَا فَحَسَبُ، وَمَا كَانُوا مُؤْمِنِينَ بِكُلِّ مَا أَنْزَلَ مِنَ الْكِتَابِ؛ فَأَمَرُوا أَنْ يُؤْمِنُوا بِالْجِنْسِ كُلِّهِ؛ وَلِأَنَّ إِيْمَانَهُمْ بِبَعْضِ الْكِتَابِ لَا يَصِحُّ إِيْمَانًا بِهِ؛ لِأَنَّ طَرِيقَ الْإِيْمَانِ بِهِ هُوَ الْمُعْجِزَةُ، وَلَا اخْتِصَاصَ لَهَا بِبَعْضِ الْكِتَابِ دُونَ بَعْضٍ، فَلَوْ كَانَ إِيْمَانُهُمْ بِمَا آمَنُوا بِهِ لِأَجْلِ الْمُعْجِزَةِ لَأَمَنُوا بِهِ كُلَّهُ، فَحِينَ آمَنُوا بِبَعْضِهِ عُلِمَ أَنَّهُمْ لَمْ يَتَعَبَرُوا بِالْمُعْجِزَةِ؛ فَلَمْ يَكُنْ إِيْمَانُهُمْ إِيْمَانًا، وَهَذَا الَّذِي أَرَادَ عَزَّ وَجَلَّ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَيَقُولُونَ نُوْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا * أُولَئِكَ هُمُ الْكٰفِرُونَ حَقًّا﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١]. فَإِنِ قُلْتُ: لِمَ قِيلَ: ﴿نَزَلَ عَلَى رَسُولِهِ﴾ وَ: ﴿أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ﴾؟ قُلْتُ: لِأَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ مَفْرَقًا مُنَجَّمًا فِي عَشْرِينَ سَنَةً بِخِلَافِ الْكِتَابِ قَبْلَهُ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ:

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ مَفْرَقًا [مُنَجَّمًا] فِي عَشْرِينَ سَنَةً)، وَالصَّحِيحُ: فِي ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ سَنَةً، رَوَيْنَا عَنِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنْزَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِينَ فَمَكَتْ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً، ثُمَّ أُمِرَ بِالْهَجْرَةِ فَهَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَمَكَتْ بِهَا عَشْرًا، ثُمَّ تَوَفَّى صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ (١).

(١) أخرجه البخاري (٣٨٥١) ومسلم (٦٢٤٢) عن ابن عباس.

﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ﴾ الآية: وَمَنْ يَكْفُرْ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾؛ لَأَنَّ الْكُفْرَ بَعْضُهُ كُفْرٌ بِكُلِّهِ، أَلَا تَرَى كَيْفَ قُدِّمَ الْأَمْرُ بِالْإِيمَانِ بِهِ جَمِيعًا!

[﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَدَّأُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ [١٣٧]

﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾: نفيٌّ للغُفْرانِ والهداية، وهي اللُّطْفُ على سبيلِ المبالغة التي تُعْطِيها اللام،

قوله: (ومن يكفر بشيء من ذلك) أي: من المذكور من قوله: ﴿وَاللَّهُ وَمَلَائِكَتُهُ وَكُنُوبِهِ. وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾، يريد أن قوله: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ﴾ تذييلٌ للكلام السابق وتأكيدٌ له؛ فيجب أن يكون جميع الكُفْر منفيًا فيه ومنهيًا عنه، كما أن المأمور في المذنب الإيِّمانُ بجميع ما يجب الإيِّمانُ به، وإليه الإشارة بقوله: «ألا ترى كيف قدَّم الأمر بالإيِّمانُ به جميعًا؟» والضميرُ في «به» للمذكور، وليس به لما أنه لم يذكر فيه الإيِّمانُ بالملائكة واليوم الآخر. وأجيب أن الإيِّمانُ بالكتب المنزلة إيمانٌ بالملائكة الذين نزلوا بها - ولذلك كرَّرَ «نَزَلَ» - وإيمانٌ باليوم الآخر لا شتمالِ الكتب عليه.

قوله: (على سبيل المبالغة التي تُعْطِيها اللام). هذا يؤذن أن اللامَ زِيدَتْ في خَبَرِ «كَانَ» لتأكيد النفي على المذهب الكوفي، وطعن فيه أبو البقاء وقال في إعراب قوله: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيُدْرِكَ﴾ [آل عمران: ١٧٩]: خبرٌ ﴿كَانَ﴾ محذوفٌ، أي: ما كان الله مُريدًا لأنْ يُدْرِكَ، ولا يجوز أن يكون الخبرُ ﴿لِيُدْرِكَ﴾؛ لأنَّ الفعلَ بعدَ اللامِ ينتصبُ بـ«أَنْ» فيصيرُ التقديرُ: ما كان الله ليترك المؤمنين على ما أنتم عليه، وخبرٌ «كان» هو اسمُها في المعنى، وليس المترك هو الله تعالى. وقال الكوفيون: اللامُ زائدةٌ والخبرُ هو الفعلُ، وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ ما بعدها قد انتصبَ، فإن كان النصبُ باللامِ نفسها فليست بزائدة، وإن كان بـ«أَنْ» ففايد^(١).

وقال صاحبُ «الإقْلِيدِ» في جوابِ سؤالٍ مشتملٍ على هذا المعنى: قولك: لم أكن

(١) «التيبان في إعراب القرآن» (١: ٣١٤).

لأفعل، نفِي لقولك: ستفعل^(١)، فيجب أن يُضْمِرَ «أن» لِيَتَمَحَّصَ للاستقبال، وإِثْمَارَ التَزَمَ إِضْمَارَهَا؛ لأنها قد زيدت لتأكيدِ النَّفْيِ، فقولك: لم أكن لأفعل أكد من: لم أكن أفعل، فمعنى الأول: لم أكن للفعل، وفيه نفْيُ نفسِ الفعل، ومعنى الثاني نفْيُ إيجادِ الفعل، ونفْيُ إيجادِ الفعل لا يلزم منه نفْيُ الفعلِ ولا ينعكس، فَعَلِمَ أَنَّ اللّامَ زائِدةٌ، والزائِدةُ مُستلزمةٌ للمستقبل، فَنَاسَبَ إِضْمَارُهَا.

أما قوله: المصدرُ لا يَقَعُ خبرًا عن الجُئمة. فجوابه: أن امتناع وقوع المصدرِ خبرًا عن الجُئمة لَعَدَمِ كونه دالًّا بصيغته على فاعل وعلى زمانٍ دونَ زمان. والفعلُ المُصدَّرُ بـ«أن» يَدُلُّ عليها، فيجوزُ الإخبارُ به وإن لم يَجْزُ بالمصدرِ، ولا سِيما وقد التَزَمَ إِضْمَارَ «أن» فَضْلةً ومنتظماً في منطِ الفعلِ المحقِّقِ المتأوَّلِ باسمِ الفاعل. ويؤيِّدُ ما ذَكَرْتُ لك من الفارقِ إطباقهم عن آخِرهم على الإخبارِ بالفعلِ المُصدَّرِ^(٢) بـ«أن» في خبرِ «عسى»، نحو: عسى زيدٌ أن يخرج، وإثْمَارَ جَوَزُوا ذلك مع امتناع استعمالِ المُصدرِ مَوْضِعَ الفعلِ المُصدَّرِ بـ«أن» هنالك. والإخبارُ إِذْنٌ بالفعلِ ودخولِ «أن»؛ ليكونَ عَلَمًا على المستقبل؛ لأنَّ «عسى» للإخبارِ بوقوعِ حادثٍ في الزمانِ المُستقبلِ مع رجاء، فلا بدَّ أن يكونَ عَلَمًا للاستقبال.

وقلتُ: المبالغة على اختيارِ أبي البقاء^(٣) أيضًا حاصلة؛ لأنَّ اللّامَ تَسْتَدْعِي مُقَدَّرًا هُوَ عَامِلُهَا، كما يقال: ما كان اللهُ مُرِيدًا لأنَّ يَغْفِرَ لهم، فإذا نَفَيْتَ إرادةَ الفعلِ لِيَنْفِي الفعلِ انتفاءً للسببِ لإرادةِ انتفاءِ السببِ؛ كان أبلغَ من انتفاءِ الفعلِ ابتداءً، كقوله تعالى: ﴿أَتُنَبِّئُكَ أَنَّ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ﴾ [يونس: ١٨].

اعلم أنه قد مرَّ في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٢] أن دخولَ كان للمبالغة في نفْيِ الفعلِ الداخلةِ هي عليه لتقديرِ جهةِ نفْيِهِ عموماً باعتبارِ الكون، وخصوصاً باعتبارِ الفعلِ المخصوص، فهو نفْيٌ مرَّتين، وزيدٌ هاهنا اللّامُ لمزيدِ إرادةِ التأكيد.

(١) في (ص): «ستفعل».

(٢) من قوله: «ولا سيما» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٨).

والمرادُ بِنَفْيِهَا نَفْيُ مَا يَقْتَضِيهَا؛ وهو الإيْمَانُ الخَالِصُ الثَابِتُ، والمعنى: إِنَّ الَّذِينَ تَكَرَّرَ مِنْهُمْ الِارْتِدَادُ وَعُهِدَ مِنْهُمْ اَزْدِيَادُ الْكُفْرِ وَالْإِصْرَارُ عَلَيْهِ يُسْتَبَعَدُ مِنْهُمْ أَنْ يُجَدِّثُوا مَا يَسْتَحِقُّونَ بِهِ الْمَغْفِرَةَ وَيَسْتَوْجِبُونَ اللَّطْفَ مِنْ إِيْمَانٍ صَحِيحٍ ثَابِتٍ يَرْضَاهُ اللهُ؛ لِأَنَّ قُلُوبَ أَوْلَئِكَ - الَّذِينَ هَذَا دَيْدُهُمْ - قُلُوبٌ قَدْ ضَرَبَتْ بِالْكَفْرِ وَمَرَّنتْ عَلَى الرَّدَّةِ، وَكَانَ الْإِيْمَانُ أَهْوَنَ شَيْءٍ عِنْدَهُمْ وَأَدْوَنَهُ؛ حَيْثُ يَبْدُو لَهُمْ فِيهِ كَرَّةٌ بَعْدَ أُخْرَى، وَلَيْسَ الْمَعْنَى: أَنَّهُمْ لَوْ أَخْلَصُوا الْإِيْمَانَ بَعْدَ تَكَرُّرِ الرَّدَّةِ وَنَصَّحَتْ تَوْبَتُهُمْ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُمْ وَلَمْ يَغْفِرْ لَهُمْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَقْبُولٌ؛ حَيْثُ هُوَ بَدَلٌ لِلطَّاقَةِ وَاسْتِفْرَاحٌ لِلوُسْعِ، وَلَكِنَّهُ اسْتِبْعَادٌ لَهُ وَاسْتِغْرَابٌ، وَأَنَّهُ أَمْرٌ لَا يَكَادُ يَكُونُ، وَهَكَذَا تَرَى الْفَاسِقَ الَّذِي يَتُوبُ ثُمَّ يَرْجِعُ ثُمَّ يَتُوبُ ثُمَّ يَرْجِعُ لَا يَكَادُ يُرْجَى مِنْهُ الثَّبَاتُ، وَالغَالِبُ أَنَّهُ يَمُوتُ عَلَى شَرِّ حَالٍ وَأَسْمَجِ صُورَةٍ. وَقِيلَ: هُمُ الْيَهُودُ؛ آمَنُوا بِالتَّوْرَةِ وَبِمُوسَى، ثُمَّ كَفَرُوا بِالْإِنْجِيلِ وَبِعِيسَى، ثُمَّ اَزْدَادُوا كُفْرًا بِكُفْرِهِمْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ.

ويؤيِّدُهُ تَفْسِيرُهُ لِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا كَأَنَّ لِهَيْدِي﴾ [الأعراف: ٤٣] بقَوْلِهِ: «واللامُ لتوكيدِ النفي، أي: وما كان يستقيمُ أن نكون مهتدين لولا هدايةَ اللهُ»^(١).

قَوْلُهُ: (ضَرِبَتْ بِالْكَفْرِ). النِّهَايَةُ: يُقَالُ: ضَرَبْتُ بِالشَّيْءِ يَضْرِبُ ضَرْبًا وَهَجًا بِهِ لَا يُصْبِرُ عَنْهُ.

قَوْلُهُ: (حَيْثُ يَبْدُو لَهُمْ) فَاعِلٌ «يَبْدُو» مَضَدْرُهُ الْمُضْمَرُ فِيهِ، وَهُوَ: بَدَاءٌ، يُقَالُ: بَدَأَ لَهُمْ فِي هَذَا الْأَمْرِ بَدَاءً، مَمْدُودٌ: نَشَأَ لَهُ رَأْيٌ.

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ: هُمُ الْيَهُودُ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «المعنى: إِنَّ الَّذِينَ تَكَرَّرَ مِنْهُمْ الِارْتِدَادُ» أَي: دَاوَمُوا عَلَى ذَلِكَ الْفِعْلِ؛ وَهَذَا قَالَ: «حَيْثُ يَبْدُو لَهُمْ فِيهِ كَرَّةٌ بَعْدَ أُخْرَى»، وَعَلَى الثَّانِي: التَّكْرِيرُ لِلْمَعْدُودِ^(٢)؛ وَهَذَا آتَى بِالْإِنْجِيلِ وَعِيسَى، وَالتَّوْرَةَ وَمُوسَى.

(١) «الكشاف» (٦: ٣٨٨).

(٢) في (ط): «للعدد».

﴿ بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا * الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَبِئِنَّهُمْ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةُ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ [١٣٨-١٣٩]

﴿ بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ ﴾: وَضِعَ ﴿ بَشِّرِ ﴾ مَكَانَ «أَخْبِرْ» تَهْكُماً بِهِمْ. وَ﴿ الَّذِينَ ﴾ نَصَبٌ عَلَى الذَّمِّ، أَوْ رَفْعٌ بِمَعْنَى: أُرِيدُ الَّذِينَ؛ أَوْ: هُمُ الَّذِينَ. وَكَانُوا يَمِيلُونَ الْكُفْرَةَ وَيُؤَالُونَهُمْ، وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: لَا يَتِمُّ أَمْرُ مُحَمَّدٍ، فَتَوَلَّوْا الْيَهُودَ. ﴿فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾: يَرِيدُ لِأَوْلِيَائِهِ الَّذِينَ كَتَبَ لَهُمُ الْعِزَّةَ وَالْغَلْبَةَ عَلَى الْيَهُودِ وَغَيْرِهِمْ، وَقَالَ: ﴿وَاللَّهُ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ. وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨].

﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِذْ أَنْتُمْ مِمَّنْ يَسْتَهْزِئُونَ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا * الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ كِتَابٌ فَتَحْتُمْ مِنَ اللَّهِ قَالُوا أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ

قوله: (كانوا يميلون)، ويُروى: يُبَالِغُونَ، الكُفْرَةَ. النُّهْيَةُ: فِي حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَوْ تَمَالَأَ عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لِأَقْدَتُهُمْ بِهِ^(١)، أَي: تَسَاعَدُوا وَاجْتَمَعُوا وَتَعَاوَنُوا.

قوله: (وقال): ﴿وَاللَّهُ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ. وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨] استشهاده لإرادة العِزَّةَ لِأَوْلِيَائِهِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ﴾، وَالْفَاءُ فِي ﴿فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ﴾ لِلتَّعْقِيبِ، وَهُوَ تَتْمِيمٌ لِمَعْنَى الْإِنْكَارِ، أَي: يَطْلُبُونَ الْعِزَّةَ عِنْدَ الْكُفَّارِ بَعْدَ أَنْ عَرَفُوا أَنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا. قَالَ الزَّجَّاجُ: الْعِزَّةُ: الْمَنْعَةُ وَشِدَّةُ الْغَلْبَةِ، وَهُوَ مَا خُوذُ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَرْضُ عَزَازٍ. قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الْعَزَازُ مِنَ الْأَرْضِ: الصُّلْبُ ذَاتُ الْحِجَارَةِ، يُقَالُ: يَعِزُّ عَلَيَّ أَنْ تَفْعَلَ، أَي: يَشْتَدُّ. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: قَدْ عَزَّ الشَّيْءُ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ، فَتَأْوِيلُهُ: أَنَّهُ صَعِبَ أَنْ يَوْجَدَ^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (١٥٦١) وَالدَّارِقُطْنِيُّ (٣٤٦٣) وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٤٠: ٨) عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسْبُوبِ أَنَّ عُمَرَ... الْحَدِيثَ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٨٩٦) بِلَفْظٍ: لَوْ اشْتَرَكُ... الْخ.

(٢) «مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ» (٢: ١٢١).

وَلِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعَكُم مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ۗ فَاللَّهُ يَحْكُمُ
بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴿١٤٠-١٤١﴾

﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ﴾: هي «أن» المخففة من الثقلية، والمعنى: أنه إذا سمعتم، أي: نزل عليكم أن الشأن كذا، والشأن ما أفادته الجملة بشرطها وجزائها. و﴿أَنْ﴾ مع ما في حيزها في موضع الرفع بـ(نزل) أو في موضع النصب بـ﴿نزل﴾ فيمن قرأ به، والمنزل عليهم في الكتاب: هو ما نزل عليهم بمكة، من قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨]؛ وذلك أن المشركين كانوا يخوضون في ذكر القرآن في مجالسهم فيستهزئون به، فهَيَّ المسلمون عن القعود معهم ما داموا خائضين له، وكان أحبار اليهود بالمدينة يفعلون نحو فعل المشركين؛ فنُهِوا أن يقعدوا معهم كما نُهِوا عن مجالسة المشركين بمكة، وكان الذين يقاعدون الخائضين في القرآن من الأحبار هم المنافقون، فقل لهم: إنكم إذا مثل الأحبار في

قوله: (والمنزل عليهم في الكتاب هو ما نزل عليهم بمكة) يعني: هذه الآية - وهي قوله: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ - تذكارة للمسلمين ما نزل عليهم بمكة من قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨]، يعني: أنسيتم ما قد نزل عليكم^(١) بمكة أن إذا سمعتم المستهزئين يستهزئون بالقرآن فأعرضوا عنهم، فكيف تجالسون الأحبار والمنافقين وهم يستهزئون بالقرآن!؟

أما قوله: «والمنزل عليهم في الكتاب هو ما نزل عليهم بمكة» فهو على خلاف ما يقتضيه ظاهر الآية؛ لأن الظاهر أن المنزل قوله: ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ﴾ بعينه، لكن لما لم توجد بعينها ووجد ما يناسبها في المعنى حمل عليه.

قوله: (وكان الذين يقاعدون الخائضين في القرآن من الأحبار هم المنافقون) شروح في تفسير قوله: ﴿إِنَّكَ إِذَا مَثَلْتَهُمْ﴾، وقوله: «من الأحبار» بيان للخائضين و«هم المنافقون» خبر

(١) من قوله: «بمكة، يعني هذه الآية» إلى هنا ساقط من (ط).

الكُفْر. ﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ﴾ يعني: القاعدون والمقعودُ معهم. فإن قلت: الضميرُ في قوله: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ﴾ إلى مَنْ يَرْجِعُ؟ قلتُ: إلى مَنْ دَلَّ عليه ﴿يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا﴾، كأنه قيل: فلا تَقْعُدُوا مع الكافرين بها والمستهزئين بها. فإن قلت: لِمَ يكونون مثلهم بالمجالسة إليهم في وقتِ الحَوْضِ؟ قلتُ: لأنهم إذا لم يُنكروا عليهم كانوا راضين، والراضي بالكُفْرِ كافر. فإن قلت: فهَلَّا كَانَ المسلمون بمكَّةَ حينَ كانوا يُجَالِسُونَ الخَائِضِينَ مِنَ المشركين مُنافقين! قلتُ: لأنهم كانوا لا يُنكرونها

كان، وقوله: ﴿إِنَّا إِذَا مَثَلْنَا﴾ تعليلٌ للنهي؛ يعني: لا تَقْعُدُوا مع هؤلاء لأنكم إن قَعَدْتُمْ معهم تكونوا مثلهم كافرين؛ فعلى هذا في تفسيره إشكال؛ لأن هذا الاتصال يقتضي ألا يكون المخاطبون بقوله: ﴿إِنَّا إِذَا مَثَلْنَا﴾ المنافقين؛ لأن الذين يُهَوَّنُون عن مجالسة المشركين بمكَّةَ عند حَوْضِهِمْ في القرآن واستهزائهم لم يكونوا منافقين؛ لأنَّ نَجْمَ النُّفَاقِ إِنَّمَا ظَهَرَ بالمدينةِ وَعَلَبْتُهُمْ كانوا يهودًا كما عَلِمَ من كتابه، وقوله: «كان الذين يُقَاعِدُونَ الخَائِضِينَ في القرآن من الأحبارِ هُمُ المنافقون، فقليل لهم: إنكم مثلهم» يستدعي أن يكونوا منافقين لا غير، بشهادة إيقاع «هُمُ المنافقون» خبرَ كان، و«هُم»: ضميرٌ فُضِّلَ أو تأكيد، والوجهُ أن يكونَ الحِطَابُ بقوله: ﴿إِنَّا إِذَا مَثَلْنَا﴾ مع المسلمين الذين كانوا يُقَاعِدُونَ المشركين بمكَّةَ، ويُقَاعِدُونَ المنافقين بالمدينة، وتشبيهُهم بالمنافقين للتغليظِ والرَّجْرِ والتوبيخ، وأن يراد بقوله: ﴿جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ﴾ الخائضون بالمدينة ومكَّةَ من المنافقين والكافرين، ويؤيِّدُ هذا التقريرَ قولُ الواحدي: وكان المنافقون يجلسون إلى أحبار اليهودِ فيَسَخَرُونَ من القرآن؛ فنهى الله المسلمين عن مجالستهم^(١). وكذلك قولُ المصنِّف: «قيل: وذلك أن المشركين كانوا يخوضون» إلى آخره، وقال القاضي: ﴿إِذَا﴾ مُلغاة لوقوعها بين الاسمِ والحِجْرِ؛ ولذلك لم يذكُرْ بعدها الفعل^(٢).

قوله: (فهَلَّا كَانَ المسلمون بمكَّةَ) إلى قوله: (منافقين) الظاهرُ أن تفسيره لقوله: ﴿جَامِعُ

(١) «الوسيط» (٢: ١٢٩).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٦٩).

لَعَجَزِهِمْ، وهؤلاء لَمْ يُنْكِرُوا مع قُدْرَتِهِمْ فكانَ تَرْكُ الإنكارِ لرضاهم. ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ﴾: إِمَّا بَدَلٌ مِنْ ﴿الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ﴾، وإِما صِفَةً لِلْمُنَافِقِينَ، أو نَضْبٌ عَلَى الذَّمِّ مِنْهُمْ. ﴿يَتَّبِعُونَ بِكُمْ﴾ أَي: يَنْتَظِرُونَ بِكُمْ ما يَتَجَدَّدُ لَكُمْ مِنْ ظَفَرٍ أو إِخْفَاقٍ. ﴿أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ﴾ مَظَاهِرِينَ، فَاسْتَهْمُوا لَنَا فِي الْغَنِيمَةِ. ﴿أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ﴾: أَلَمْ نَغْلِبْكُمْ وَنَتِمَكَّنْ مِنْ قَتْلِكُمْ وَأَسْرِكُمْ فَأَبْقَيْنَا عَلَيْكُمْ، ﴿وَنَمْنَعُكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بِأَنْ تُبْطِنَاهُمْ عَنْكُمْ، وَخَيْلُنَا لَهُمْ ما ضَعُفَتْ بِهِ قُلُوبُهُمْ، وَمَرَضُوا فِي قِتَالِكُمْ، وَتَوَاتَيْنَا فِي مَظَاهِرَتِهِمْ

الْمُنْفِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ﴾ عَلَى أَنْ يُرَادَ بِالْمُنَافِقِينَ الْمُسْلِمُونَ، وَالصَّحِيحُ ما تَقَرَّرَ أَنَّهُمُ الْخَائِفُونَ بِالْمَدِينَةِ مِنَ الْمُنَافِقِينَ، وَالْكَافِرُونَ خَائِفُونَ بِمَكَّةَ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ كالتعليلِ لِلنَّهْيِ السَّابِقِ، أَي: لا تَقْعُدُوا مَعَ الْفَرِيقَيْنِ؛ لِأَنَّكُمْ إِنْ قَعَدْتُمْ مَعَهُمْ تَكُونُوا مِثْلَهُمْ مُنَافِقِينَ كَافِرِينَ مُسْتَحِقِّينَ النَّارِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا.

قوله: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ﴾ إِمَّا بَدَلٌ مِنْ ﴿الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ﴾، وإِما صِفَةً لِلْمُنَافِقِينَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُنَافِقِينَ ما سَبَقَ فِي قَوْلِهِ: ﴿بَشِيرَ الْمُنْفِقِينَ﴾ لا فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنْفِقِينَ﴾؛ لِأَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُمُ الْمُسْلِمُونَ، وَلا فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ﴾؛ لِأَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمَخَاطِبِينَ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ﴾ الْمُنَافِقُونَ، فَلا يَلْتَمُسُ مَعَ قَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ بِكُمْ﴾؛ لِأَنَّ الْخِطَابَ حِينَئِذٍ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ، وَلِذَلِكَ جَعَلَهُ بَدَلًا مِنْ ﴿الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ﴾.

وعلى المختار: المخاطبون: المسلمون، فيصح الإبدال والوصف أو الذم من القريب، وإليه ذهب أبو البقاء^(١) تنبيهًا للمسلمين على الاحتراز من القعود معهم، وإنما خصوا به دون الكافرين لأن أصل الكلام وارد فيهم، وذكر الكافرين تابع لذكرهم.

قوله: (أو إخفاق). النهاية: الإخفاق: أن يغزو فلا يَغْنَمُ شيئًا، وكذلك كل طالب حاجة، من الحقيق، أي: التحرك؛ أي: صادفت الغنيمة خافقة غير ثابتة مستقرّة.

قوله: (ومرضوا) أي: فرطوا وقصروا وجبوا.

(١) «التيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٩).

عليكم، فهاتوا نصيبًا لنا مما أصبتم. وقُرئ: (ونمنعكم) بالنصب بإضمار «أن»، قال الخطيئة:

ألم أكُ جازكم ويكونَ بيّني وبينكمُ المودةُ والإخاءَ

فإن قلتَ: لِمَ سُمِّيَ ظفَرُ المسلمِ فتَحًا، وظفَرُ الكافرِ نَصيبًا؟ قلتَ: تعظيماً لشأنِ المسلمين، وتحسيساً بحظِّ الكافرين؛ لأنَّ ظفَرَ المسلمِ أمرٌ عظيمٌ تُفْتَحُ له أبوابُ السماءِ حتى ينزلَ على أوليائه، وأما ظفَرُ الكافرينَ فما هو إلا حظٌّ دنيءٌ، ولمُظَةٌ من الدنْيَا يُصِيبونها.

قوله: (وقرئ: «ونمنعكم»، بالنصب بإضمار «أن»)^(١) فالتقدير: ألم يكن منّا الاستحواذُ والمنع؟ كقولك: لا تأكلِ السمكَ وتَشْرَبِ اللَّبَنَ.

قوله: (لأنَّ ظفَرَ المسلمِ أمرٌ عظيم) إلى قوله: (وأما ظفَرُ الكافرينَ فما هو إلا حظٌّ دنيء)، ولذلك ذكِلَ الكلامَ بقوله: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ فجيءَ بـ«لن» المؤكِّدة، ونكَّرَ «سَبِيلًا» للتعظيمِ والتهويلِ، أي: تسلَّطًا تامًّا كما للمسلمينَ عليهم. الراغب: حَمَلَ الفقهاءُ ذلكَ على الحُكْمِ، فقالتِ الشافعيةُ: الإسلامُ يعلو ولا يُعلَى، قالوا: ويقضي ذلكَ أن لا يُملِّكَ الكافرُ عبدًا مسلمًا ولا يصحُّ شراؤه^(٢)، وألا يُقتلَ مؤمنٌ بكافر^(٣). واستدلَّتِ الحنفيَّةُ على أن من ارتدَّ انقطعتِ العصمةُ بينه وبين امرأته قبل انقضاء العِدَّة، فلا يكونُ له عليها سبيل^(٤). قال القاضي: وهو ضعيف؛ لأنَّ الآيةَ لا تنفي أن يكونَ السبيلُ إذا عاد إلى الإيِّمانِ قبلَ مُضيِّ العِدَّةِ^(٥).

قوله: (ولمُظَةٌ). النهاية: اللَّمُظَةُ - بالضم - مثل النُّكْتَةِ مِنَ البياضِ.

(١) انظر: «البحر المحيط» (٤: ١٠٤).

(٢) انظر: «المجموع شرح المهذب» (٩: ٣٥٤)، و«الحاوي الكبير» (٥: ٨٤٢).

(٣) انظر: «الأم» (٦: ٣٨)، و«الحاوي الكبير» (١٢: ١٨).

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٢٠٥)، وانظر: «المبسوط» (٥: ٤٩).

(٥) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٦٩).

﴿إِنَّ الْمُتَفِقِينَ يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَىٰ يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا * مُدْبِدِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَىٰ هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَىٰ هَؤُلَاءِ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ [١٤٢ - ١٤٣]

﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ﴾: يفعلون ما يفعل المخادع من إظهار الإيمان وإبطان الكفر. ﴿وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾: وهو فاعلٌ بهم ما يفعل الغالب في الخداع؛ حيث تركهم معصومي الدماء والأموال في الدنيا، وأعد لهم الدرك الأسفل من النار في الآخرة. لم يُجلبهم في العاجل من فضيحة وإحلال بأس ونقمة ورُعب دائم. والخادع: اسمٌ فاعلٍ من خادعته فخدعته، إذا غلبته، وكنت أخذع منه. وقيل: يُعْطُونَ على الصراطِ نورًا كما يُعطى المؤمنون، فيمضون بنورهم ثم يطفأ نورهم ويبقى نور المؤمنين، فينادون: ﴿انظُرُونَا نَقْلِسَ مِنْ نُورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣]. ﴿كُسَالَىٰ﴾ قُرِئَ بِضَمِّ الكافِ وفتحها، جمعُ كسلان، كسكارى في سكران، أي: يقومون متناقلين متعاسين كما ترى من يفعل شيئًا على كرهه لا عن طيبة نفسٍ ورغبة. ﴿يُرَاءُونَ النَّاسَ﴾: يقصدون بصلاتهم الرياء والسمعة، ﴿وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾: ولا يصلون إلا قليلًا، لأنهم لا يصلون قطُّ غائبين عن

قولُه: (مَنْ خَادَعْتَهُ). رُوِيَ عَنِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ قَالَ: هُوَ مِنْ: فَاعَلْتَهُ ففعلته، ولولا المانع الذي هو حَرْفُ الحَلْقِ لَوَجَبَ ضَمُّ الدالِ فِي «يُخَدِّعُهُمْ»؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ مِنْ بَابِ الْمُغَالَبَةِ تَضَمُّ العَيْنُ فِي مُضارِعِهِ إِلَّا إِذَا مَنَعَ مَانِعٌ.

قولُه: (فِينادُونَ): ﴿انظُرُونَا نَقْلِسَ مِنْ نُورِكُمْ﴾، قال في تفسيره: ﴿انظُرُونَا﴾، أي: «انظُرُونَا؛ لأنهم يسرعُ بهم إلى الجنة كالبروق الخاطفة»^(١)، أو: انظُرُوا إلينا لنستضيء بكم^(٢).
قولُه: (قَطُّ) بالتشديد بمعنى: البتَّة، وبالتخفيف بمعنى: لا غير، قاله المطرزي.

(١) انظر: «صحيح مسلم» (٥٠٣) عن أبي هريرة.

(٢) «الكشاف» (١٥: ٢٣٩ - ٢٤٠).

عُيُونِ النَّاسِ إِلَّا مَا يُجَاهِرُونَ بِهِ، وما يجاهرون به قليلٌ أيضًا؛ لأنهم ما وجدوا مندوحةً من تكلفٍ ما ليس في قلوبهم لم يتكلفوه. أو: ولا يذكرون الله بالتسبيح والتهليل إلا ذكرًا قليلًا في الندرة. وهكذا ترى كثيرًا من المتظاهرين بالإسلام لو صحبته الأيام والليالي لم تسمع منه تهليلًا ولا تسبيحًا ولا تحميدة، ولكن حديث الدنيا يستغرق به أوقاته لا يفتر عنه، ويجوز أن يُراد بالقلّة العدم. فإن قلت: ما معنى المرأة وهي مفاعلة من الرؤية؟ قلت: فيها وجهان: أحدهما: أنّ المرآة يُريهم عملهم وهم يُرونه استحسانه.

والثاني: أن يكون من المفاعلة بمعنى التفعيل، فيقال: رآى الناس، بمعنى: رأاهم، كقولك: نَعَمَهُ وناَعَمَهُ، وَفَنَّقَهُ وفانَّقَهُ، وعيشٌ مُفَاتِقٌ. روى أبو زيد: رَأَتِ المرأَةُ المرآةَ الرَّجُلَ، إذا أمسكتها ليرى وجهه. ويدلُّ عليه قراءة ابن أبي إسحاق: يُرَوُّوهُمْ، بهمزة

قوله: (إلا ما يجاهرون به) استثناءٌ مُنْقَطِعٌ، و«ما» في «ما وجدوا»: مُضَدَّرِيَّةٌ، يعني: ما دام يحصل لهم سعةٌ في أن لا يذكروا لا يذكرون.

قوله: (ولكن حديث الدنيا) بالنصبِ على نزعِ الخافضِ وإضمارِ العاملِ، المعنى: لكن يستغرق بحديث الدنيا أوقاته، أو: لم يُسمع منه تهليلًا ولكن يُسمع حديث الدنيا، ويُروى حديثٌ مرفوعٌ.

قوله: (كقولك: نَعَمَهُ). النَّعْمَةُ بالفتح^(١): التَّعْنِيمُ، ويُقال: نَعَمَهُ وناَعَمَهُ فَتَنَعَمَ وَتَفَنَّقَ، أي: تَنَعَّمَ، وَفَنَّقَهُ غَيْرُهُ تَفْنِيقًا وَفانَّقَهُ.

قوله: (رأت المرأة) قال أبو زيد: رأيتُ الرجلَ تَرْتِيَّةً: إذا أمسكت له المرآة لينظر فيها وجهه، عن الجوهري.

قوله: (يُرَوُّوهُمْ)^(٢)، وفي التلاوة: ﴿يُرَأَوْنَ النَّاسَ﴾، فأضمر الشيخ.

(١) قوله: «بالفتح» سقط من (غ).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٤: ١٠٩).

مشددة مثل: يُرْعَوْنَهُمْ، أي: يبصرونهم أعمالهم ويأوونهم كذلك. ﴿مُذَبِّدِينَ﴾: إِمَّا حَالٌ نَحْوُ قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَذْكُرُونَ﴾ عن واو ﴿رَأَوْنَ﴾، أي: يُرَأَوْنَهُمْ غَيْرَ ذَاكِرِينَ ﴿مُذَبِّدِينَ﴾. أو نَضَبٌ عَلَى الدَّمِّ.

ومعنى ﴿مُذَبِّدِينَ﴾: ذَبَبَهُم الشَّيْطَانُ وَالْهَوَى بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ، فَهَم مَتَرَدِّدُونَ بَيْنَهُمَا مَتَحَيِّرُونَ. وَحَقِيقَةُ الْمُذَبِّبِ: الَّذِي يَذَّبُ عَنِ الْجَانِبَيْنِ، أَي: يُبْذَلُ وَيُدْفَعُ فَلَا يَقْرُءُ فِي جَانِبٍ وَاحِدٍ، كَمَا قِيلَ: فَلَانَ يُرْمَى بِهِ الرَّجْوَانُ، إِلَّا أَنَّ الْمُذَبِّبَةَ فِيهَا تَكْرِيرٌ لَيْسَ فِي الذَّبِّ، كَأَنَّ الْمَعْنَى: كَلَّمَا مَالَ إِلَى جَانِبٍ ذُبَّ عَنْهُ. وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ: (مذذبين) بكسر الهمزة، أي: يذبذبون قلوبهم أو دينهم أو رأيهم، أو بمعنى: يتذبذبون، كما جاء صلصل وتصلصل بمعنى. وفي مصحف عبد الله: (متذبذبين). وعن أبي جعفر: (مدبذبين) بالدال غير المعجمة، وكأن المعنى: أخذ بهم تارة في دبة وتارة في دبة، فليسوا باضين على دبة واحدة، والدبة: الطريقة، ومنها دبة قريش. و﴿ذَلِكَ﴾:

قوله: (يُرْعَوْنَهُمْ) هو من باب التفعيل من الرعى، والغرض من إيراد ذكره تبين كيفية التلفظ بقوله: «يُرْوُونَهُمْ» لا مراعاة المعنى.

قوله: (يُبصرونهم أعمالهم) تفسير لهذه القراءة.

قوله: (يرمى به الرجوان). الجوهري: الرجوان: حافتا البئر، فإذا قالوا: رمى به الرجوان أرادوا أنه طرح في المهالك. النهاية: الرجاء، مقصور: ناحية الموضوع، وتثنيته: رجوان، وجمعه: أرجاء.

قوله: (أخذ بهم) مرفوع المحل لإسناد «أخذ» إليه، أي: وجدوا تارة في طريقة، وأخرى في طريقة، وفي إتيان «أخذ» إيدان بالمشارفة.

قوله: (دبة قريش). النهاية: في حديث ابن عباس: «أتبعوا دبة قريش، ولا تفارقوا الجماعة»^(١)، الدبة: بالضم: الطريقة.

(١) انظر: «غريب الحديث» لابن الجوزي (١: ٣٢٠).

إشارة إلى الكفر والإيمان. ﴿لَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾: لا منسوبين إلى هؤلاء فيكونون مؤمنين، ﴿لَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾: ولا منسوبين إلى هؤلاء فيسمون مشركين.

[﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نَتَّخِذُوا الْكٰفِرِينَ اَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ؕ اَتْرِيدُونَ اَنْ نَّجْعَلُوا لِلّٰهِ عَلَيْكُمْ سُلْطٰنًا مُّبِينًا﴾ ١٤٤]

﴿لَا نَتَّخِذُوا الْكٰفِرِينَ اَوْلِيَاءَ﴾: لا تشبهوا بالمنافقين في اتخاذهم اليهود وغيرهم من أعداء الإسلام أولياء. ﴿سُلْطٰنًا﴾: حجة بيّنة، يعني: أن موالاة الكافرين بيّنة على النفاق. وعن صعصعة بن صوحان: أنه قال لابن أخ له: خالص المؤمن وخالق الكافر والفاجر، فإن الفاجر يرضى منك بالخلق الحسن، وإنه يحق عليك أن تخالص المؤمن.

[﴿إِنَّ الْمُنٰفِقِينَ فِي الدَّرَكِ اَلْاَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ يَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا * اِلَّا الَّذِيْنَ تَابَوْا وَاَصْلَحُوْا وَاَعْتَصَمُوْا بِاللّٰهِ وَاَخْلَصُوْا دِيْنََهُمْ لِلّٰهِ فَاُولٰٓئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِيْنَ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللّٰهُ الْمُؤْمِنِيْنَ اَجْرًا عَظِيْمًا﴾ ١٤٥-١٤٦]

قوله: ﴿لَا نَتَّخِذُوا الْكٰفِرِينَ اَوْلِيَاءَ﴾: لا تشبهوا، إنما ذهب إلى التشبيه؛ لأن الكلام السابق واللاحق في المنافقين.

قوله: ﴿سُلْطٰنًا﴾: حجة. قال الزجاج: السلطان: الحجة، وإنما يقال للأمير: سلطان؛ لأنه ذو الحجة، والعرب تؤنث السلطان وتذكره، ومن أنثها قال: إنها بمعنى الحجة، ومن ذكرها ذهب إلى معنى صاحب السلطان^(١).

قوله: (صعصعة بن صوحان). الجامع: هو تابعي من أصحاب علي رضي الله عنه شهد معه مشاهدته، وروى عنه الشعبي، هو صوحان بضم الصاد المهملة وبالحاء المهملة^(٢).

قوله: (وخالق الكافر). النهاية: من تخلق للناس، أي: تكلف أن يظهر من خلقه خلاف ما ينطوي عليه.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٢٣).

(٢) «تتمة جامع الأصول» (١٢: ٥٢٥).

﴿الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ﴾: الطَّبَقِ الَّذِي فِي قَعْرِ جَهَنَّمَ، وَالنَّارُ سَبْعُ دَرَكَاتٍ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا مُتَدَارِكَةٌ مُتَابِعَةٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ. وَقُرِئَ بِسُكُونِ الرَّاءِ، وَالْوَجْهُ التَّحْرِيكُ؛ لِقَوْلِهِمْ: أَدْرَاكُ جَهَنَّمَ. فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ كَانَ الْمُنَافِقُ أَشَدَّ عَذَابًا مِنَ الْكَافِرِ؟ قُلْتُ: لِأَنَّهُ مِثْلُهُ فِي الْكُفْرِ، وَضُمَّ إِلَى كُفْرِهِ الْاسْتِهْزَاءُ بِالْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ وَمُدَاجَاتِهِمْ. ﴿وَأَصْلَحُوا﴾ مَا أَفْسَدُوا مِنْ أَسْرَارِهِمْ وَأَحْوَالِهِمْ فِي حَالِ النِّفَاقِ.

﴿وَأَعْتَصَمُوا بِاللَّهِ﴾ وَوَثِقُوا بِهِ كَمَا يَثِقُ الْمُؤْمِنُونَ الْخُلَصَّ، ﴿وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾ لَا يَبْتَغُونَ بِطَاعَتِهِمْ إِلَّا وَجْهَهُ، ﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾: فَهَمُ أَصْحَابُ الْمُؤْمِنِينَ وَرَفَقَائِهِمْ فِي الدَّارِينَ. ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ فَيُشَارِكُوهُمْ فِيهِ وَيَسَاهُمُوهُمْ. فَإِنْ قُلْتَ: مَنْ الْمُنَافِقُ؟ قُلْتُ: هُوَ فِي الشَّرِيعَةِ مِنْ أَظْهَرَ الْإِيمَانَ وَأَبْطَنَ الْكُفْرِ. وَأَمَا تَسْمِيَةُ مَنْ أَرْتَكَبَ مَا يَفْسُقُ بِهِ بِالْمُنَافِقِ؛ فَلِلتَّغْلِيظِ كَقَوْلِهِ: «مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّدًا فَقَدْ كَفَرَ». وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ:

قَوْلُهُ: ﴿الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ﴾: الطَّبَقِ الَّذِي فِي قَعْرِ جَهَنَّمَ). الرَّاغِبُ: الدَّرَكُ كَالدَّرَجِ، لَكِنَّ الدَّرَجَ يُقَالُ اعْتَبَارًا بِالصُّعُودِ، وَالدَّرَكُ اعْتِبَارًا بِالْحُدُورِ، وَهَذَا قِيلَ: دَرَجاتُ الْجَنَّةِ، وَدَرَكاتُ النَّارِ، وَلِتصَوُّرِ الحُدُورِ فِي النَّارِ سُمِّيَتْ هَاوِيَةً، وَيُقَالُ لِلحَبْلِ الَّذِي يُوصلُ بِهِ آخِرُ لِيُدْرَكَ الْمَاءُ: دَرَكَ^(١).

قَوْلُهُ: (وَالْوَجْهُ التَّحْرِيكُ لِقَوْلِهِمْ: أَدْرَاكُ جَهَنَّمَ). قَالَ الزَّجَّاجُ: الدَّرَكُ بِالْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ لُغَتَانِ حَكَاهُمَا أَهْلُ اللُّغَةِ؛ إِلَّا أَنَّ الْاِخْتِيَارَ الْفَتْحَ لِإِجْمَاعِ النَّاسِ عَلَيْهَا وَلِأَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُحَدِّثِينَ مَا رَوَاهَا إِلَّا بِالْفَتْحِ^(٢)، وَلِأَنَّ أفعالًا لَا تَكُونُ جَمْعَ فَعَلٍ بِالسُّكُونِ إِلَّا فِي الشُّذُوزِ، وَإِنَّمَا هُوَ جَمْعُ فَعَلٍ بِالْحَرَكَةِ.

قَوْلُهُ: (وَمُدَاجَاتِهِمْ). الْجَوْهَرِيُّ: الْمُدَاجَاةُ: الْمُدَارَاةُ.

(١) «مفردات القرآن» ص ٣١١.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٢٤).

«ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ فَهُوَ مَنَافِقٌ وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ: مَنْ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ». وَقِيلَ لِحَدِيْفَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: مَنِ الْمَنَافِقُ؟ فَقَالَ: الَّذِي يَصِفُ الْإِسْلَامَ وَلَا يَعْمَلُ بِهِ. وَقِيلَ لِابْنِ عُمَرَ: نَدْخُلُ عَلَى السُّلْطَانِ، وَنَتَكَلَّمُ بِكَلَامِهِ، فَإِذَا خَرَجْنَا تَكَلَّمْنَا بِخِلَافِهِ، فَقَالَ: كُنَّا نَعُدُّهُ مِنَ النَّفَاقِ. وَعَنْ الْحَسَنِ: أَتَى عَلَى النَّفَاقِ زَمَانٌ وَهُوَ مَقْرُوعٌ فِيهِ، فَأَصْبَحَ وَقَدْ عُمِّمَ وَقُلِّدَ وَأُعْطِيَ سَيْفًا، يَعْنِي الْحِجَاجَ.

﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَءَامَنْتُمْ وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾

[١٤٧]

﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ﴾ يَتَشَفَّى بِهِ مِنَ الْغَيْظِ، أَمْ يَدْرِكُ بِهِ النَّارَ، أَمْ يَسْتَجْلِبُ بِهِ نَفْعًا، أَمْ يَسْتَدْفَعُ بِهِ ضَرَرًا كَمَا يَفْعَلُ الْمَلُوكُ بِعَذَابِهِمْ؟ وَهُوَ الْغِنِيُّ الَّذِي لَا يَجُوزُ

قَوْلُهُ: (ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ) الْحَدِيثُ مَخْرَجٌ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ» (١).

قَوْلُهُ: (ثَلَاثٌ) مَبْتَدَأٌ، وَقَوْلُهُ: «مَنْ كُنَّ فِيهِ» إِلَى آخِرِهِ: صِفَتُهُ، وَالْخَبَرُ «مَنْ إِذَا» إِلَى آخِرِهِ، وَالْمُضَافُ مَحذُوفٌ، أَي: خِصَالٌ مِّنْ إِذَا.

قَوْلُهُ: (عَلَى النَّفَاقِ) أَي: عَلَى أَهْلِهِ، ثُمَّ أَفْرَدَ الضَّمَائِرَ اعْتِبَارًا بِاللَّفْظِ، نَحْوُ: ﴿وَسَكَلِ الْقَرِيَّةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ [يُوسُفُ: ٨٢] وَأَبْرَزَ النَّفَاقَ إِبْرَازًا لِلْأَصْلِ عَلَى الْمُبَالَغَةِ وَالِاسْتِعَارَةِ، الْمَعْنَى: كَانَ الْمَنَافِقُونَ فِي السَّالِفِ مَقْهُورِينَ مُرْتَدِّعِينَ، فَصَارُوا مُرَّاسِينَ قَاهِرِينَ قَدِ اسْتَبَاحُوا دِمَاءَ النَّاسِ، فَكُنِّي بِقَوْلِهِ: «عُمِّمَ وَقُلِّدَ» عَنِ التَّرْوُسِ وَالتَّسْلُطِ، لِقَوْلِهِمُ: الْعِمَائِمُ تَيْجَانُ الْعَرَبِ (٢).

قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَقْرُوعٌ فِيهِ) أَي: مَقْهُورٌ. التَّهْيَاةُ: تَقُولُ: أَفْرَعْتُهُ: إِذَا قَهَرْتَهُ بِكَلَامِكَ، أَوْ يَكُونُ بِمَعْنَى الرَّدْعِ، يُقَالُ: قُرِعَ الرَّجُلُ: إِذَا ارْتَدَّعَ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٠٩٣٧) وَابْنُ حِبَانَ (٢٥٧) عَنِ الْحَسَنِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْقِضَاعِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّهَابِ» (١: ١١١) عَنِ عَلِيٍّ، وَفِي «فَيْضِ الْقَدِيرِ» (٤: ٥١٥): سَنَدُهُ ضَعِيفٌ فِيهِ حَنْظَلَةُ السَّدُوسِي.

عليه شيءٌ من ذلك، وإنما هو أمرٌ أوجبته الحكمةُ أن يعاقبَ المسيء، فإن أقمتمُ بشكرِ نعمته، وأمتتمُ به فقد أبعذتمُ عن أنفسِكُم استحقاقَ العذاب. ﴿وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا﴾: مثنياً موفياً أجوركم، ﴿عَلِيمًا﴾ بحقِّ شكرِكُم وإيمانِكُم.

فإن قلت: لمَ قدَّمَ الشكرَ على الإيمان؟ قلت: لأنَّ العاقلَ ينظرُ إلى ما عليه من النعمةِ العظيمةِ في خلِّقه وتعرُّضه للمنافع فيشكرُ شكرًا مبهمًا، فإذا انتهى به النظرُ إلى معرفةِ المنعمِ آمنَ به ثمَّ شكرَ شكرًا مفضلاً، فكانَ الشكرُ متقدِّماً على الإيمان، وكأنه أصلُ التكليفِ ومداره.

قوله: (أن يعاقبَ المسيء) بدّل من «هو»، أي: وإنا معاقبةُ المسيء أمرٌ أوجبته الحكمةُ.

قوله: (وتعرُّضه للمنافع) يقال: عرَّضتُ فلاناً لكذا، أي: نصَّبتَه له، يعني: أن الله تعالى ما أراد إلا الخيرَ والأصلحَ فخلَّق العبادَ ليُعَرِّضَهُمْ لِمَا أَرَادَهُ، وفيه إيحاءٌ إلى إثباتِ رعايةِ الأصلحِ على المبالغةِ.

قوله: (فيشكرُ شكرًا مبهمًا، فإذا انتهى به النظرُ إلى معرفةِ المنعمِ آمنَ به ثمَّ شكرَ شكرًا مفضلاً)، ولخصه القاضي حيثُ قال: وإنا قدَّمَ الشكرَ لأنَّ الناظرَ يُدركُ النعمةَ أولاً فيشكرُ شكرًا مبهمًا، ثمَّ يُمعِنُ النَّظَرَ حتَّى يَعْرِفَ الْمُنْعِمَ فيؤمنَ به^(١)، وكذا عن الإمام^(٢). وقال صاحبُ «التقريب»: وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الإيمانَ لا يستدعي عرفانَ المؤمنِ به بذاته؛ بل يُعارض، فكانَ حاصلًا حينها عَرَفَ الإِنْعَامَ، فما أوجبَ الشكرَ أوجبَ الإيمانَ، فالجوابُ أنَّ الواوَ لا توجبُ الترتيبَ.

وقلت: أما الكلامُ الأوَّلُ فلا بأسَ به، وأما الجوابُ فمَنظورٌ فيه، وحاشا لمُقتني علمي الفصاحةِ والبلاغةِ أن يرضى في كلامِ الله المجيدِ بمثلِ هذا القول؛ فإنَّ في كلِّ تقديم ما مرَّبتُه التأخيرُ لله تعالى أسرارًا لا يعلمُ كُنْهَها إلا هو، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٧٢).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١١: ٢٥٢).

* عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ ﴿ [الرحمن: ١-٣] كيف استلزم التقديم أن معرفة الغايات والكمالات سابقة في التقديم لاحقة في الوجود تنبيها على أن المقصود الأول من خلق الإنسان تعليم ما به يرشد إلى ما خلق له من العبادة؟

وكذا أشير بهذا التقديم إلى معرفة مرتبة أخرى من الشكر وموجبه.

قال الشيخ العارف المحقق أبو إساعيل عبد الله الأنصاري^(١): الشكر اسم معرفة النعمة؛ لأنها السبيل إلى معرفة المنعم، ومعاني الشكر: معرفة النعمة، ثم قبول النعمة، ثم الثناء بها، ودرجاته ثلاث، إلى آخره، فلنقر ذلك بلسان أهل المعاني؛ وهو: أن المكلف في بدء الحال إذا نظر إلى ما عليه من نعمة الخلق والرزق والتربية تنبعث منه حركة إلى معرفة المالك المنعم. فهذه الحركة تسمى باليقظة والشكر القلبي والشكر المبهم، فإذا شكر العبد هذا الشكر وفق لنعمة أرفع من تلك النعمة؛ وهي المعرفة بأنه الواحد الأحد الصمد، الواسع الرحمة، المثيب المعاقب؛ فيسجد شكرا فوق ذلك ويضيف إلى الشكر القلبي الشكر بأداب الجوارح والنداء على الجميل، ويقول:

أفادتكمُ النعماءُ مني ثلاثةً
يدي ولساني والضميرُ المحجبا

هذا الذي عناه بقوله: «ثم شكر شكرا مفصلا». وحاصله: أن الكلام فيه إيجازان؛ لأن الشكر المذكور في التلاوة شكر مبهم، وموجبه نعمة سابقة مستبعة لمعرفة مبهم، والإيمان المذكور إيمان مفصل مستبوع لشكر مفصل غير مذكور، هذا وإن الذي يقتضيه النظم الفائق أن هذا الخطاب مع المنافقين، وأن قوله: ﴿ مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَدَابِكُمْ ﴾ متصل بقوله: ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ يَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴾ * إلا الذين تابوا وأصلحوا واعتصموا بالله وأخلصوا دينهم لله فأولئك مع المؤمنين وسوف يؤت الله

(١) هو الحافظ الهروي عبد الله بن محمد الأنصاري، كان بكر الزمان في فنون الفضائل وأنواع المحاسن، من أشهر تصانيفه: كتاب «الأربعين حديثاً» و«منازل الساترين» في التصوف، توفي سنة ٤٨١هـ. ترجمته في «الروافي بالوفيات» (١٧: ٣٠٧).

الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿ وتنبية لهم على أن الذي ورَّطهم في تلك الورطة كفرائهم نعم الله، وتهاوئهم في شكر ما أوتوا، وتفويتهم على أنفسهم بِنفاقهم البُغية العظمى وهي الإسعاد بضحية أفضل الخلق، والانخراط في زمرة الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل، فإذا ﴿ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَٰئِكَ ﴾ حكمهم أن ينتظموا في سلك أولئك السعداء من المؤمنين بعدما كانوا في عداد أخبث الكافرين، وسوف ينالون مع المؤمنين الدرجات العالية، ويفوزون بالرضوان بعدما كانوا مستأهلين الدركات السفلى من النيران.

ثُمَّ التَّعَتَّ تَقْرِيبًا لَهُمْ أَنَّ ذَلِكَ الْعَذَابَ كَانَ مِنْهُمْ وَبِسَبَبِ تَقَاعُدِهِمْ وَكُفْرَانِهِمْ تِلْكَ النِّعْمَةَ الرَّفِيعَةَ، وَتَفْوِيتِهِمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ تِلْكَ الْفُرْصَةَ السَّنِيَّةَ، وَإِلَّا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِمْ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَوْعَهُمْ فِي تِلْكَ الْوَرُطَاتِ، فَقَوْلُهُ: ﴿ إِنْ شَكَرْتُمْ ﴾ فَذَلِكَ لِمَعْنَى الرُّجُوعِ مِنَ الْإِفْسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَى الْإِصْلَاحِ فِيهَا، وَمِنَ اللَّجْأِ إِلَى الْخَلْقِ إِلَى الْإِعْتِصَامِ بِاللَّهِ، وَمِنَ الرِّبَاةِ فِي الدِّينِ إِلَى الْإِخْلَاصِ فِيهِ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَءَامَنْتُمْ ﴾ تَفْسِيرٌ لَهُ وَتَقْرِيرٌ لِمَعْنَاهُ، أَي: وَآمَنْتُمْ الْإِيمَانَ الَّذِي هُوَ حَاضِرٌ لِتِلْكَ الْخِلَالِ الْفَوَاضِلِ، جَامِعٌ لِتِلْكَ الْخِصَالِ الْكَوَامِلِ، فَتَقْدِيمُ الشُّكْرِ عَلَى الْإِيمَانِ، وَحَقُّهُ التَّأخِيرُ فِي الْأَصْلِ، إِعْلَامٌ بِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ، وَأَنَّ الْآيَةَ السَّابِقَةَ مَسْوُوقَةٌ لِبَيَانِ كُفْرَانِ نِعْمَةِ اللَّهِ الْعَظْمَى وَالْكَفْرُ تَابِعٌ لَهُ، فَإِذَا أَخَّرَ الشُّكْرَ أَخْلَلَ بِهِذِهِ الْأَسْرَارِ وَاللِّطَائِفِ.

وَمِنْ ثَمَّ دَلِيلُ الْآيَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّعْلِيلِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴾، أَي: هَلْ يُجَازِي الشَّاكِرُ إِلَّا الشُّكُورَ؟ قَالَ الْإِمَامُ: الْمُرَادُ مِنَ الشَّاكِرِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى: كَوْنُهُ مُثِيبًا عَلَى الشُّكْرِ، وَمِنْ كَوْنِهِ عَلِيمًا: أَنَّهُ عَالِمٌ بِجَمِيعِ الْجَزْئِيَّاتِ، فَلَا يَبْقَعُ الْعَلَطُ أَصْلًا، فَيُوصَلُ الثَّوَابُ كَامِلًا إِلَى الشَّاكِرِ (١).

وَقُلْتُ: وَلَمَّا قَرَعْتَ مِنْ إِبْرَادِ بَيَانِ رَحْمَتِهِ وَتَقْرِيرِ إِظْهَارِ رَأْفَتِهِ، جَاءَ بِقَوْلِهِ: ﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ

(١) «مفاتيح الغيب» (١١: ٢٥٣).

﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوَى مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ * إِنَّ بُدُوا خَيْرًا أَوْ تُخْفَوُ أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفْوًا قَدِيرًا ﴿١٤٨-١٤٩﴾

﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾: إِلَّا جَهْرَ مَنْ ظَلِمَ، اسْتُنِي مِنَ الْجَهْرِ الَّذِي لَا يُحِبُّهُ اللَّهُ جَهْرَ الْمَظْلُومِ، وَهُوَ أَنْ يَدْعُو عَلَى الظَّالِمِ، وَيَذْكُرُهُ بِمَا فِيهِ مِنَ السُّوَى. وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يُبَدَأَ بِالشُّتِيمَةِ فَيُرَدُّ عَلَى الشَّاتِمِ ﴿وَلَمَنْ أَنْصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ﴾ [الشورى: ٤١]. وَقِيلَ: ضَافَ رَجُلٌ قَوْمًا فَلَمْ

الْجَهْرَ بِالسُّوَى ﴿تَمِيمًا لِذَلِكَ وَتَعْلِيمًا لِلْعِبَادِ بِالتَّخَلُّقِ بِأَخْلَاقِ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْإِغْضَاءِ عَنِ الْجَانِيِ وَالتَّعَطُّفِ فِيمَا بَيْنَ الْإِخْوَانِ، وَأَوْقَعَ قَوْلَهُ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفْوًا قَدِيرًا﴾ جَزَاءً لِلشَّرْطِ مَتَمِّمًا لِلتَّمِيمِ، يَعْنِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَعَ كَوْنِهِ قَادِرًا عَلَى الْإِنْتِقَامِ فَإِنَّهُ يَعْفُو وَيَصْفَحُ، فَأَنْتُمْ أَحَقُّ وَأَحْرَى بِهِ؛ لِأَنَّكُمْ غَيْرُ قَادِرِينَ، كَمَا قَالَ:

فَعَفَوْتُ عَنِّي ^(١) عَفْوٌ مُقْتَدِرٍ أَحَلَّتْ لَهُ نِعَمٌ ^(٢) فَالْفَاها ^(٣)

وإليه الإشارة بقوله: «يعفو عن الجانين مع قدرته على الانتقام، فعليكم بسنة الله».

انظُرْ أَيُّهَا الْمُتَأَمِّلُ إِلَى عَظِيمِ جِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى فِي حَقِّ الْعِبَادِ. وَلنَخْتِمِ الْكَلَامَ بِمَا رَوَيْنَا عَنِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، عَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْيٌ، فِإِذَا امْرَأَةٌ مِنَ السَّبْيِ تَسْعَى، فِإِذَا وَجَدَتْ صَبِيًّا فِي السَّبْيِ أَخَذَتْهُ فَالزَّقَتْهُ بِيْطْنِهَا فَارْضَعَتْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرَأَيْتُمْ هَذِهِ الْمَرْأَةَ طَارِحَةً وَلَدَهَا فِي النَّارِ؟»، قُلْنَا: لَا وَاللَّهِ، فَقَالَ: «لَلَّهِ أَرْحَمُ عِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ الْمَرْأَةِ بَوْلَدِهَا» ^(٤). يَا وَاسِعَ الرَّحْمَةِ وَالْمَغْفِرَةِ أَفْضَ عَلَيْنَا شَأْيَيْبَ رَحْمَتِكَ وَغُفْرَانِكَ، وَسَحَائِبَ فَضْلِكَ وَرِضْوَانِكَ.

قَوْلُهُ: ﴿وَلَمَنْ أَنْصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾ (استشهاداً لقوله: «أن يُبدَأَ بِالشُّتِيمَةِ فَيُرَدُّ عَلَى الشَّاتِمِ».

(١) فِي (ط): «عَفَوْتُ عَنْهُ».

(٢) فِي (ط): «حَلَّتْ لَهُ نِعْمٌ».

(٣) الْبَيْتُ لِأَبِي نَوَاسٍ، انظُرْ: «الْكَامِلُ» لِلْمَبْرَدِ (٢: ٥) وَ«الْمَثَلُ السَّائِرُ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (٢: ٥٦).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٩٩٩) وَمُسْلِمٌ (٧١٥٤) عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يُطعموه، فأصبح شاكياً، فعوتب على الشكاية؛ فنزلت. وقُرئ: (إلا من ظلم) عن البناء للفاعل للانقطاع، أي: ولكن الظالم راكب ما لا يحبّه الله فيجهر بالسوء. ويجوز أن يكون ﴿مَنْ ظَلَمَ﴾ مرفوعاً، كأنه قيل: لا يحبُّ الجهر بالسوء إلا الظالم، على لغة من يقول: ما جاءني زيدٌ إلا عمّرو، بمعنى: ما جاءني إلا عمرو، ومنه: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ

قوله: (ويجوز أن يكون ﴿إلا﴾^(١) من ظلم ﴿مرفوعاً﴾ عطف على قوله: «لانقطاع».

قوله: (على لغة من يقول)، أي: لغة بني تميم، وعليه قول الشاعر:

عشية ما يُغني الرماح مكاتها ولا النبل إلا المشرقي المصمم^(٢)

أي: لا يُغني إلا المشرقي.

قوله: (ما جاءني زيدٌ إلا عمّرو)، ونُقِلَ عن سيبويه^(٣) أنه قال: أصل قولك: ما جاءني زيدٌ إلا عمّرو: ما جاءني إلا عمّرو، فهو استثناء مفرغ يلزم منه نفى المجيء عن كل من عدا عمراً، ثم أدخل فيه زيداً تأكيداً لنفي المجيء عن زيد، فقوله: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ﴾ تقديره: لا يحبُّ الجهر بالسوء أحدٌ إلا الظالم، فأدخل لفظة ﴿اللَّهُ﴾ تأكيداً لنفي محبته، يعني: لله سبحانه وتعالى اختصاص في عدم محبته ليس لأحد غيره ذلك، وكذا قوله: لا يعلم الغيب أحدٌ إلا الله، ثم أدخل ﴿مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النمل: ٦٥] تأكيداً.

قال صاحبُ «الانتصاف»: وجهُ تنظيرِ المصنّفِ بالآية أن الظالم لا يندرج في المستثنى منه كما أن الله تعالى مقدّس أن يكون في السماوات أو الأرض. وكلامه في هذا الفصل لا يظهر ولا يتحقّق لي منه ما يسوغ مجارته لانغلاق عبارته^(٤). وقلت: عليه أن ينظر في حلّ تركيبه في سورة النمل^(٥) ليتحقّق له.

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «من ظلم» دون «إلا».

(٢) البيت للحصين بن الحمام المري، انظر: «التذكرة الحمدونية» (٢: ١٣٣) و«المفصليات» ص ٧، وقيل:

لضراور بن الأزور، انظر: «خزانة الأدب» (٣: ٣١٨).

(٣) انظر: «كتاب سيبويه» (٢: ٣١٦).

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٥٨٢).

(٥) في الآية ٦٥، وقد ذكرها الزمخشري هنا.

مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبِ إِلَّا اللَّهُ ﴿ [النمل: ٦٥]. ثُمَّ حَثَّ عَلَى الْعَفْوِ، وَأَنْ لَا يَجْهَرَ أَحَدٌ لِأَحَدٍ بِسُوءٍ، وَإِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْإِتِّصَارِ بَعْدَمَا أَطْلَقَ الْجَهْرَ بِهِ، وَجَعَلَهُ مَحْبُوبًا؛ حَثًّا عَلَى الْأَحَبِّ إِلَيْهِ، وَالْأَفْضَلِ عِنْدَهُ، وَالْأَذْخَلَ فِي الْكَرَمِ وَالتَّخَشُّعِ وَالْعِبُودِيَّةِ. وَذَكَرَ إِيدَاءَ الْخَيْرِ وَإِخْفَاءَهُ؛ تَشْبِيهًا لِلْعَفْوِ، ثُمَّ عَطَفَهُ عَلَيْهِمَا؛ اعْتِدَادًا بِهِ، وَتَنْبِيهًا عَلَى مَنْزِلَتِهِ،

قَوْلُهُ: (وَذَكَرَ إِيدَاءَ الْخَيْرِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: «حَثَّ عَلَى الْعَفْوِ»، وَقَوْلُهُ: «بَعْدَمَا أَطْلَقَ ظَرْفُ «حَثَّ»، وَالْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: «أَطْلَقَ الْجَهْرَ بِهِ» إِبَاحَتُهُ عَلَى الْمَظْلُومِ، وَقَوْلُهُ: «جَعَلَهُ مَحْبُوبًا» اسْتِثْنَاؤُهُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿لَا يُجِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ﴾، يَعْنِي: لَمَّا أَرَادَ أَنْ يُحِثَّ النَّاسَ عَلَى الْعَفْوِ بَعْدَمَا أَبَاحَ الْجَهْرَ وَجَعَلَهُ مَحْبُوبًا ذَكَرَ إِيدَاءَ الْخَيْرِ وَإِخْفَاءَهُ وَجَعَلَهُ تَوَطُّئًا وَتَمْهِيدًا لِذِكْرِ الْعَفْوِ، ثُمَّ عَطَفَ الْعَفْوَ عَلَيْهِمَا لِأَجْلِ الْحَثِّ عَلَى الْأَحَبِّ وَالْأَفْضَلِ عِنْدَهُ.

قَوْلُهُ: (تَشْبِيهًا) أَي: تَوَطُّئًا وَتَمْهِيدًا^(١) مِنْ تَشْبِيهِ الْقَصِيدَةِ، وَهُوَ تَرْيِينُهَا بِمَا يَتَقَدَّمُ عَلَى التَّخْلُصِ إِلَى الْمَدْحِ مِنَ التَّغْزُلِ. الْأَسَاسُ: قَصِيدَةٌ حَسَنَةُ السُّبَابِ، وَهُوَ التَّشْبِيهُ، وَشَبَّ قَصِيدَتَهُ بِفَلَانَةٍ. يَرِيدُ أَنْ يُقَاعَ قَوْلَهُ: ﴿إِنْ بُدِّئُوا خَيْرًا أَوْ تُخْفَوُ﴾ تَوَطُّئًا وَتَمْهِيدًا لِذِكْرِ الْعَفْوِ عَلَى طَرِيقَةٍ قَوْلَهُ: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة: ٦٢] بِمَعْنَى: رَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ، وَذَكَرَ اللَّهُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَكَانَةِ الرَّسُولِ ﷺ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى دَلَالَةً عَلَى أَنْ لِلْعَفْوِ مَكَانًا وَسِيطًا فِي مَعْنَى الْعَزْمِ عَلَى الْخَيْرِ وَفِعْلِهِ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنْ إِيدَاءَ الْخَيْرِ وَإِخْفَاءَهُ تَوَطُّئًا، وَأَنَّ مَعْنَى الْعَفْوِ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالذِّكْرِ بِصَرِيحِ الْعَفْوِ فِي الْجِزَاءِ لِيَرْتَبَطَ الْجِزَاءُ بِالشَّرْطِ، وَفِيهِ التَّنْبِيهُ عَلَى التَّخَلُّقِ بِأَخْلَاقِ اللَّهِ تَعَالَى وَالتَّرَجُّحِ لِعَفْوِ اللَّهِ، يَعْنِي: جَعَلَ لَكُمْ الْعَفْوَ مَعَ الْمَقْدِرَةِ شِعَارًا لِأَنْفُسِكُمْ سَبَبًا لِأَنْ تَنْبَهُوا عَلَى أَنْ اللَّهُ يَعْفُو عَنِ الْجَائِزِينَ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْإِنْتِقَامِ فَيَعْفُو عَنْكُمْ مَا انْفَرَطَ مِنْكُمْ فَتَحْتَاجُونَ إِلَى عَفْوِهِ. وَلَقَدْ أَلَمَّ بِهِ قَوْلُهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ لِأَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ حِينَ صَرَبَ غَلَامَهُ: «لَهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَى هَذَا الْغَلَامِ» الْحَدِيثِ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ^(٢).

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «لِذِكْرِ الْعَفْوِ بَعْدَمَا» إِلَى هُنَا سَقَطَ مِنْ (غ).

(٢) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

وأن له مكاناً في بابِ الخَيْرِ وَسَيْطًا. والدليل على أن العَفْوَ هو الغرضُ المقصودُ بذكرِ إبداءِ الخَيْرِ وإخفائه قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾، أي: يعفو عن الجانين مع قدرته على الانتقام، فعليكم أن تقتدوا بسنةِ الله.

[﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا * أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ ١٥٠-١٥١]

جعلَ الذين آمنوا باللهِ وكفروا برسِله، أو آمنوا باللهِ وبيعضِ رُسِله وكفروا ببعضِ؛ كافرينَ باللهِ ورُسِله جميعاً؛ لما ذكرنا من العلة. ومعنى اتخاذهم بينَ ذلك

قوله: (وسيطاً) يقال: فلانٌ وسيطٌ في قومه: إذا كان أو سَطَهم نَسَبًا وأرْفَعَهُم مَحَلًّا.

قوله: (جعلَ الذين آمنوا باللهِ وكفروا برسِله) يريدُ أن قوله: ﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ عطفٌ تفسيريٌّ على قوله: ﴿يَكْفُرُونَ﴾؛ لأن هذه الإرادة عينُ الكفرِ باللهِ؛ لأن من كفر برسُلِ الله كفر بالله، كالبراهمة. وأما قوله: ﴿وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ فعطفٌ على صِلَةِ المَوْضُولِ، والواو بمعنى «أو» التنويعية، فالأولون فرَّقوا بينَ الإيَّانِ باللهِ ورُسِله، والآخرُونَ فرَّقوا بينَ رُسُلِ الله فأمنوا ببعضِ وكفروا ببعضِ كاليهود، ثم جمعَ بينَ كُفْرِ المشركينَ وكُفْرِ أهلِ الكتابِ في قوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾؛ وقد مرَّ في البقرة في قوله: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] أن الواو قد تحيىء بمعنى «أو».

قوله: (كافرينَ باللهِ ورُسِله جميعاً^(١)) هو ثاني مفعولَي «جَعَلَ»، وفي قوله: «لما ذكرنا من العلة» إشارةٌ إلى قوله - في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رُسُلِهِ﴾ - إلى قوله: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ﴾ [النساء: ١٣٦] -: «لأن إيمانهم ببعضِ الكتبِ لا يصحُّ إيماناً»، إلى قوله: «وهذا الذي أرادَه عزَّ وجلَّ في قوله: ﴿وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾»، وبيانُ التعليلِ أن قوله:

(١) قوله: «جميعاً» ساقط من (ط).

سبيلاً: أن يتخذوا ديناً وسطاً بين الإيمان والكفر كقوله: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠]، أي: طريقاً وسطاً في القراءة، وهو ما بين الجهر والمخافتة، وقد أخطؤوا، فإنه لا واسطة بين الكفر والإيمان، ولذلك قال: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكٰفِرُونَ حَقًّا﴾، أي: هم الكاملون في الكفر. و﴿حَقًّا﴾: تأكيدٌ لمضمون الجملة، كقولك: هو عبدُ الله حقاً، أي: حق ذلك حقاً، وهو كوثم كاملين في الكفر؛ أو هو صفةٌ لمصدر الكافرين، أي: هم الذين كفروا كفراً حقاً ثابتاً يقيناً لا شك فيه.

[﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [١٥٢]

فإن قلت: كيف جاز دخول ﴿بَيْنَ﴾ على ﴿أَحَدٍ﴾ وهو يقتضي شيئين فصاعداً؟ قلت: إن أحداً عامٌ في الواحد المذكر والمؤنث وتثنيتهما وجمعهما، تقول: ما رأيتُ

﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكٰفِرُونَ حَقًّا﴾ واقع خبراً لـ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾، وقد تقرر أن ﴿أُولَئِكَ﴾ إذا وقع خبراً لموصوف سابق آذن بأن ما بعده جديرٌ بمن قبله لاكتسابه تلك الخصال المعدودة، فقد ظهر أن قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ الآية، كالتعليل لقوله: ﴿يَتَأْتِيهِمُ الْآيَاتُ بَأْمُنًا ءَامِنًا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ الآية [النساء: ١٣٦]، وما توسّطت بين العلة والمعلول من الجمل والآيات إما معترضة أو مستطردة عند إمعان النظر.

قوله: (هم الكاملون في الكفر) يدلُّ عليه توسُّط الفصل بين المبتدأ والخبر المَعْرِفِ بلام الجنس، كقوله تعالى: ﴿آلَهُ * ذَلِكَ نَسِيتُ﴾ [البقرة: ١-٢]، فجيء بقوله: ﴿حَقًّا﴾ لتأكيد مضمون الكمال، أي: قولي بأن هذا كفرٌ كاملٌ حقٌّ لا باطل، وعلى تقدير أن يكون ﴿حَقًّا﴾ صفةً للمصدر المؤكِّد للمسنَد يكون بمعنى: ثابتاً، واللامُ حينئذٍ للعهد، أي: هم الذين صدرَ منهم الكفرُ البتَّة، فقوله: «يقيناً لا شكَّ فيه»، هو معنى المصدر المحذوف^(١)، وهذا أبلغ من الأول بحسب تأكيد الإسناد، والأوّل أبلغ من جهة إثبات الكمال.

(١) من قوله: «فقوله: يقيناً» إلى هنا ساقط من (ط).

أحدًا، فتقصدُ العموم. ألا تراك تقول: إلابني فلان؟ وإلابنات فلان؟ فالمعنى: ولم يفرقوا بين اثنين منهم أو بين جماعة، ومنه قوله تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢]. ﴿سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمْ﴾ معناه: أن إبتاءها كائن لا محالة وإن تأخر، فالغرض به توكيد الوعد وتثبيتته لا كونه متأخرًا.

[﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنزِلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىَ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ فَعَفَوْنَا عَنْ ذَلِكَ وَإِنَّا لَمُتَّبِعُونَ سُلْطَانًا مُبِينًا * وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِيثَاقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمْ ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا * فِيمَا تَقْضِيهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَكَفَرْنَا بِهِمْ وَأَبَيْنَا اللَّهُ وَقُلْنَاهُمْ لَنْ يُؤْمِنُوا إِلَّا قَلِيلًا * وَكُفِّرْهُمْ وَقُولِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ هُنَّ عَظِيمًا * وَقُولِهِمْ إِنَّا قُلْنَا لِلْمَسِيحِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قُلْنَاهُ وَمَا صَلَّبُوهُ وَلَٰكِنْ شِئْنَا لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ أَخْتَلَفُوا فِيهِ لَمَنِ شَكَ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ابْتِغَاءَ الظَّنِّ وَمَا قُلْنَاهُ يَقِينًا * بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا * وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ ١٥٣-١٥٩]

قوله: (أن إبتاءها كائن لا محالة)، روي عن المصنّف^(١) أنه قال: الفعل الذي هو للاستقبال موضوع لمعنى الاستقبال بصيغته، فإذا دخل عليه «سوف» أكد ما هو موضوع له من إثبات الفعل في المستقبل لا أن يُعطى ما ليس فيه من أصله، فهو في مقابلة «لن»، ومنزلته من «يفعل» كمنزلة «لن» في «لا تفعل» لنفي المستقبل، فإذا وضع «لن» موضع «لا» أكد المعنى الثابت وهو نفي المستقبل، فإذا كل واحد من «سوف» و«لن» حقيقته التأكيد؛ ولهذا قال سيويه^(٢): «لن تفعل» نفي «سوف تفعل».

(١) انظر: «المفصل في علم العربية» ص ٣١٧.

(٢) في «الكتاب» (٣: ١١٧).

رُوي: أَنَّ كَعْبَ بْنَ الْأَشْرَفِ وَفَنحَاصَ بْنَ عَازُورَا وَغَيْرَهُمَا قَالُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: **إِنْ كُنْتُ نَبِيًّا صَادِقًا فَاتْنَا بِكِتَابٍ مِنَ السَّمَاءِ جَمَلَةً كَمَا أَتَى بِهِ مُوسَى؛ فَنَزَلَتْ. وَقِيلَ: كِتَابًا إِلَى فُلَانٍ وَكِتَابًا إِلَى فُلَانٍ بِأَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ. وَقِيلَ: كِتَابًا نَعَايُنُهُ حِينَ يَنْزِلُ، وَإِنَّمَا اقْتَرَحُوا ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّعَنُّتِ - قَالَ الْحَسَنُ: وَلَوْ سَأَلُوهُ لَكِي يَتَبَيَّنُوا الْحَقَّ لِأَعْطَاهُمْ - وَفِيهَا آتَاهُمْ كِفَايَةً. ﴿فَقَدَّ سَأَلُوا مُوسَى﴾: جَوَابٌ لَشَرْطِ مُقَدَّرٍ مَعْنَاهُ: إِنْ اسْتَكْبَرْتَ مَا سَأَلُوهُ مِنْكَ ﴿فَقَدَّ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَمِنْ ذَلِكَ﴾، وَإِنَّمَا أَسْنَدَ السُّؤَالَ إِلَيْهِمْ وَإِنْ وُجِدَ مِنْ آبَائِهِمْ فِي أَيَّامِ مُوسَى - وَهَمَّ النِّقْبَاءُ السَّبْعُونَ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى مَذْهَبِهِمْ، وَرَاضِينَ بِسُؤَالِهِمْ، وَمُضَاهِينَ لَهُمْ فِي التَّعَنُّتِ. ﴿جَهْرَةً﴾: عِيَانًا بِمَعْنَى: أَرِنَاهُ نَرَهُ جَهْرَةً. ﴿يُظْلِمُهُمْ﴾: بِسَبَبِ سُؤَالِهِمُ الرُّؤْيَةَ، وَلَوْ طَلَبُوا أَمْرًا جَائِزًا لَمَا سُمُّوا ظَالِمِينَ، وَلَمَّا أَخَذْتَهُمُ الصَّاعِقَةُ؛**

قوله: (كِتَابًا نَعَايُنُهُ حِينَ يَنْزِلُ) عَلَى الْأَوَّلِ. ﴿مِنْ﴾ فِي ﴿مِنْ السَّمَاءِ﴾: بَيَانٌ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْكِتَابُ السَّمَاوِيُّ كَالْتُورَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانَ، وَعَلَى الْوَجْهَيْنِ ﴿مِنْ﴾: ابْتِدَاءً، أَيْ: كِتَابًا يُبْتَدَأُ نَزْوُهُ مِنَ السَّمَاءِ.

قوله: (وَإِنَّمَا اقْتَرَحُوا ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّعَنُّتِ). الرَّاعِبُ: اقْتَرَحْتُ الْجَمَلَ: ابْتَدَعْتُ رُكُوبَهُ، وَاقْتَرَحْتُ كَذَا عَلَى فُلَانٍ: ابْتَدَعْتُ التَّمَنِّيَ عَلَيْهِ، وَاقْتَرَحْتُ بَثْرًا: اسْتَخْرَجْتُ مَاءَ قَرَاخًا^(١).

قوله: (وَفِيهَا آتَاهُمْ) حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «اقْتَرَحُوا»، وَكَلَامٌ الْحَسَنِ اعْتِرَاضٌ.

قوله: (إِنْ اسْتَكْبَرْتَ مَا سَأَلُوهُ مِنْكَ) ﴿فَقَدَّ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَمِنْ ذَلِكَ﴾) كَقَوْلِكَ: إِنْ تَعَتَّدَ بِأَكْرَامِكَ إِيَّايَ الْآنَ فَاعْتَدَّ بِأَكْرَامِي إِيَّاكَ أَمْسٍ، وَفِي إِثْبَانِ الْجَزَاءِ بِالْمَاضِي إِيْذَانٌ بِالْإِعْلَامِ بِالتَّأْسِي لِلتَّسْلِي.

قوله: (وَلَوْ طَلَبُوا أَمْرًا جَائِزًا لَمَا سُمُّوا ظَالِمِينَ) جَوَابُهُ أَنْ مَعْنَى الظُّلْمِ: وَضَعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَكُوْنُهُمْ طَالِبِينَ الرُّؤْيَةَ عَلَى التَّعَنُّتِ يَكْفِي فِي إِطْلَاقِ اسْمِ الظُّلْمِ عَلَيْهِمْ.

(١) «مفردات القرآن» ص ٦٦٦.

كما سأل إبراهيم صلوات الله عليه أن يرّيه إحياء الموتى، فلم يُسمّه ظالمًا، ولا رماه بالصّاعقة؛ فتبًّا للمشبّهة ورميًا بالصواعق. ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى سُلْطَانًا مُّبِينًا﴾: تسلطًا واستيلاءً ظاهرًا عليهم حين أمرهم بأن يقتلوا أنفسهم حتى يُتَاب عليهم، فأطاعوه واحتبّوا بأفئدتهم، والسيوفُ تتساقطُ عليهم، فيا لك من سلطانٍ مُبين! ﴿بِمِيثَقِهِمْ﴾: بسببِ ميثاقهم، ليخافوا فلا يُنقضوه. ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ﴾ والطورُ مطلقٌ عليهم: ﴿أَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾، و﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾، وقد أخذَ منهم الميثاق على ذلك، وقولهم: سمعنا وأطعنا، ومعاهدتهم على أن يَتِمُّوا عليه، ثم نَقَضُوهُ بعدُ. وقُرئ: (لا تعتدوا) و﴿لَا تَعْدُوا﴾ بإدغام التاء في الدال. ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ﴾: فبنقضهم، و«ما» مزيدةٌ للتوكيد. فإن قلت: بم تعلقَتِ الباء، وما معنى التوكيد؟ قلتُ: إمّا أن يتعلّق بمحذوف، كأنه قيل: فيما نقضهم ميثاقهم فعلنا بهم ما فعلنا، وإمّا أن يتعلّق بقوله: ﴿حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ١٦٠]. على أن قوله: ﴿فِي ظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ [النساء: ١٦٠] بدلٌ من قوله: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَقَهُمْ﴾. وأمّا التوكيدُ فمعناه: تحقيقُ أن العقابَ أو تحريمَ الطيباتِ

قوله: (والطورُ مطلقٌ عليهم). النّهاية: في حديثِ صَفِيَّةِ بنتِ عبدِ المطلب: فأطلَّ علينا يهوديٌّ^(١)، أي: أشرف، وحقيقته: أوفى علينا بطلّله، وهو شخصُوه.

قوله: (أن يَتِمُّوا عليه) أي: على قولهم: سمعنا وأطعنا. النّهاية: تمّ على الأمر: استمرّ، وفي حديث معاوية: أن تممت على ما تريد.

قوله: (و﴿لَا تَعْدُوا﴾ بإدغام التاء في الدال): نافع^(٢).

قوله: (﴿حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ﴾) يُدَكَّرُ بعد الآياتِ الثلاث.

قوله: (وأمّا التوكيدُ) إلى آخره، أي: معنى «ما» المزيّدة للتوكيد مع تقدّم المعمولِ على

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٠٨: ٦) والحاكم في «المستدرک» (٦٨٦٧)، وذكره ابن حجر

في «الإصابة» (٢: ٦٤، ٧: ٧٤٣) من طريق عبد الله وعروة بن الزبير بلفظ «فمرّ» بدل «فأطل».

(٢) «التيسير في القراءات السبع» ص ٧٤، «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٦).

لم يكن إلا بنقض العهد وما عطفَ عليه من الكفرِ وقتلِ الأنبياءِ وغيرِ ذلك. فإن قلت: هلا زعمت أن المحذوفَ الذي تعلقت به الباءُ ما دلَّ عليه قوله: ﴿بَلْ طَبِعَ اللَّهُ عَلَيَّهَا﴾، فيكونَ التقديرُ: فيما نقضهم ميثاقهم طبعَ الله على قلوبهم ﴿بَلْ طَبِعَ اللَّهُ عَلَيَّهَا بِكُفْرِهِمْ﴾؟ قلتُ: لم يصحَّ هذا التقديرُ؛ لأنَّ قوله: ﴿بَلْ طَبِعَ اللَّهُ عَلَيَّهَا بِكُفْرِهِمْ﴾

العاملُ هو هذا؛ ولهذا قال: «تحقيقُ أن العقابَ لم يكن إلا بنقض العهد» حيث جاء بأداة الحضرِ الدالُّ عليها التقديمُ، ونَبَّه على التوكيد بقوله^(١): «تحقيقُ أن العقاب».

قوله: (لم يصحَّ هذا التقديرُ) وقد ذكَّرَ هذا التقديرَ أبو البقاء^(٢)، وفسَّرَ صاحبُ «التقريب» كلامَ المصنِّفِ بقوله: أي: لا يتعلَّقُ بـ ﴿طَبِعَ﴾ مقدرًا؛ للدلالةِ ﴿بَلْ طَبِعَ﴾ عليه؛ لأنه واردٌ لإنكارِ قولهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ أي: لا تصلُ إليها الموعظة، أي: لم تخلُها الله تعالى مطبوعًا عليها غيرَ قابلةٍ للوعظ، فالطبعُ مُتَتَبِ حَقِيقَةٌ، فلا يُقدَّرُ الطَّبِعُ سببًا^(٣) معللاً بالنقض. وفيه نظر؛ لأنَّ ﴿بَلْ طَبِعَ﴾ دالٌّ على طَبِعٍ عارضٍ بكُفْرِهِمْ، فجاز أن يُقدَّرَ طَبِعٌ عارضٌ بنقضهم، فالطَّبِعَانِ متوافقانِ في العروض.

وقلتُ: مرادُ المصنِّفِ أنَّ ﴿بَلْ طَبِعَ اللَّهُ﴾ متعلِّقٌ بقولهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ ردًّا وإنكارًا له، كما جاء صريحًا في البقرة: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨]، فلو قدَّرَ لقوله: ﴿فِيمَا نَقُضِهِمْ﴾ متعلِّقًا مثله يصيرُ التقديرُ: فيما نقضهم وكُفْرِهِمْ وقولهم: قلوبنا غُلْفٌ طَبِعَ اللهُ عليها ﴿بَلْ طَبِعَ اللهُ عَلَيَّهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ فيكونُ ردًّا لهذا الكلامِ وإنكارًا له لا لقولهم: قلوبنا غُلْفٌ، والمعنى عليه.

هذا نظْمٌ لطيف، ولكن لا وَجَهَ للتشجيع، ولقوله: «وكمذهبِ المُجَبَّرَةِ»؛ لأنَّ لأهلِ السُّنَّةِ أن يقولوا: إنه تعالى إنَّما ردَّ قولهم؛ لأنهم ادَّعوا أنَّ قلوبهم في أوعيةٍ وأغشية، وأنَّ ما يقوله صلواتُ الله وسلامه عليه لا ينفذُ فيها، فأضربَ اللهُ تعالى عن ذلك بقوله: ﴿بَلْ طَبِعَ اللهُ عَلَيَّهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ أي: بلهُ ذلك! بل هو شيءٌ أعظمُ منه وهو الطَّبِعُ والحتمُ؛ لأنهم أبطلوا

(١) من قوله: «تحقيقُ أن العقاب» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) «التيان في إعراب القرآن» (١: ٤٠٤).

(٣) من قوله: «مقدرًا للدلالة» إلى هنا ساقط من (ط).

رُدُّ وَإِنكَارٌ لِقَوْلِهِمْ: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾، فَكَانَ مُتَعَلِّقًا بِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ أَرَادُوا بِقَوْلِهِمْ: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾: أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ قُلُوبَنَا غُلْفًا، أَي: فِي أَكْثَرِ مَا لَا يَتَوَصَّلُ إِلَيْهَا شَيْءٌ مِنَ الذِّكْرِ وَالْمَوْعِظَةِ، كَمَا حَكَى اللَّهُ عَنِ الْمُشْرِكِينَ: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ﴾ [الزخرف: ٢٠]، وَكَمْذَهَبِ الْمُجْبِرَةِ أَخْزَاهُمْ اللَّهُ، فَقِيلَ لَهُمْ: بَلْ خَذَلَهَا اللَّهُ وَمَنْعَهَا الْأَلْطَافَ بِسَبَبِ كُفْرِهِمْ، فَصَارَتْ كَالْمَطْبُوعِ عَلَيْهَا، لَا أَنْ تَخْلُقَ غُلْفًا غَيْرَ قَابِلَةٍ لِلذِّكْرِ وَلَا مَتَمَكِّنَةً مِنْ قَبُولِهِ. فَإِنْ قُلْتَ: عَلَامَ عَطْفٍ قَوْلُهُ: ﴿بِكُفْرِهِمْ﴾؟ قُلْتُ: الْوَجْهُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ﴾ وَيُجْعَلَ قَوْلُهُ: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ كَلَامًا تَبَعَ قَوْلَهُ: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِطْرَادِ. وَيَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى مَا يَلِيهِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿بِكُفْرِهِمْ﴾. فَإِنْ قُلْتَ: مَا مَعْنَى الْمَجِيءِ بِالْكَفْرِ مَعْطُوفًا.....

استعداداتهم بالكَلْبِيَّةِ بِالْكَفْرِ بِمُحَمَّدٍ بَعْدَ وَضُوحِ الْبَيِّنَاتِ. وَأَيْضًا، يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾، أَي: لَيْسَ كَمَا ادَّعَوْا مِنْ أَنَّ قُلُوبَهُمْ أَوْعِيَةُ الْعِلْمِ كَمَا ذَكَرَ فِي الْبَقْرَةِ.

الانْتِصَافُ: هُوَ لِأَنَّ قَوْمَ رَعَمُوا أَنْ لَمْ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بِخَلْقِ قُلُوبِهِمْ غَيْرَ قَابِلَةٍ لِلْحَقِّ وَلَا مُتَمَكِّنَةٍ مِنْهُ، فَكَذَّبَهُمْ بِأَنَّهُ تَعَالَى خَلَقَ قُلُوبَهُمْ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَالْإِيْيَانِ مِنْ جِنْسٍ مَقْدُورِهِمْ كَمَا هُوَ مِنْ جِنْسٍ مَقْدُورِ الْمُؤْمِنِينَ، وَهُوَ الْمُعْبَرُّ عَنْهُ بِالتَّمَكُّنِ، فَقَامَتْ حُجَّةٌ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، فَالْإِنْسَانُ نَفَرٌ بَيْنَ دُخُولِهِ فِي الْإِيْيَانِ وَالطَّيْرَانِ فِي الْهَوَاءِ بِإِمْكَانِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ، فَاتَّجَهَ الرَّدُّ عَلَيْهِمْ لَا مِنْ الْوَجْهِ الَّذِي رَعَمْتَهُ الْمُعْتَزِلَةُ مِنْ إِثْبَاتِ قُدْرَةِ يَخْلُقُونَ بِهَا وَافَقَ مَشِيئَةَ اللَّهِ أَمْ لَا؟ وَلِذَلِكَ قَالَ عَقِيْبِهِ: ﴿فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِيغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْنَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩] فَرَدَّ عَلَيْهِمْ وَرَدَّ الْأُمُورَ إِلَى الْمَشِيئَةِ^(١).

قَوْلُهُ: (مَا مَعْنَى الْمَجِيءِ بِالْكَفْرِ مَعْطُوفًا؟) السُّؤَالُ وَارِدٌ عَلَى الْجَوَابَيْنِ، يَعْنِي: ذَكَرْتُ أَنَّ قَوْلَهُ: «بِكُفْرِهِمْ» فِي قَوْلِهِ: ﴿وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرِيحٍ بُهْتَنًا﴾ عَطْفٌ إِمَّا عَلَى ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ﴾ أَوْ عَلَى مَا يَلِيهِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿بِكُفْرِهِمْ﴾، وَكِلَاهُمَا فَاسِدَانِ لِمَا يَلِزَمُ مِنْهَا عَطْفُ الشَّيْءِ

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٥٨٥).

على نفسه. وأجاب أولاً بجوابٍ مُجْمَلٍ صَالِحٍ لِلوَجْهَيْنِ، ثُمَّ أتى لكلِّ بجوابٍ مُفَصَّلٍ، فقال: «قد تَكَرَّرَ»، يعني: أن كلَّ واحدةٍ مِنَ الكُفْرَاتِ الثَّلَاثِ لانضمامها إلى معنىٍ أُخْرَجَها من مفهوم الأخرى، فقوله: ﴿وَكُفِّرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ لما عَقَبَ قوله: ﴿لَا تَعُدُّوا فِي السَّبْتِ﴾ خُصَّ بِكُفْرِهِمْ بِموسى عليه الصلاة والسلام، و﴿كُفِّرِهِمْ﴾ الثالثُ لما اقْتَرَنَ بقوله: ﴿وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرِيَمَ هَتَّنَا عَظِيمًا﴾ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى خُصَّ بِعِيسَى عليه الصلاة والسلام، و﴿كُفِّرِهِمْ﴾ الثاني لما وَقَعَ فِي حَيْزِ الإِضْرَابِ وكان جَوَابًا عن تَعْتِبِهِمْ وقولهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾، ومُدَّيلاً بقوله: ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ اختَصَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فلَمَّا خُولَفَ فِي الجِهَاتِ صَحَّ العطف، وإليه الإشارةُ بقوله: «قد تَكَرَّرَ مِنْهُمُ الكُفْرُ لأنهم كَفَرُوا بِموسى ثُمَّ بِعِيسَى ثُمَّ بِمُحَمَّدٍ ﷺ؛ فعطفَ بعضُ كُفْرِهِمْ على بعضٍ».

وأما الجوابُ عن السُّؤالِ على قوله: «والوجهُ أن يُعْطَفَ على ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ﴾»، فهو أن «بِكُفْرِهِمْ» الثالثُ مع ما عُطِفَ عليه من قوله: ﴿وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرِيَمَ﴾، و﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى﴾، عطفٌ على قوله: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ﴾ مع ما عُطِفَ عليه من قولهم: ﴿وَكُفِّرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَوْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ﴾ وقولهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾، فلا يَلْزَمُ أيضًا المحذورُ؛ لأنَّ للهِئَةِ الاجتماعيَّةِ اعتبارًا غيرَ اعتبارِ الأفراد، وأما على قوله: «ويجوزُ عطفُهُ على ما يليه» فهو قوله: «أو ﴿بَلْ طَبِعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ وجمعهم بين كفرهم» وهو من عطفِ المجموعِ على المفرد. هذا وإنَّ اختياره أن يكونَ من عطفِ المجموعِ على المجموعِ لقوله: «والوجهُ أن يُعْطَفَ على ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ﴾» لأنه مرَّ فيما سَبَقَ أن قوله: «﴿بَلْ طَبِعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ رَدٌّ وإنكارٌ لقولهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾» أقحمَ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه مستطرِّدًا اهتِمامًا، وفيه أن قولهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ أمُّ القبايحِ المذكورة، وعلى الوجهِ الأخيرِ يجوزُ أن يكونَ التوالي كُلُّها مُستطرِّدَةً، وفي هذا الوجهِ إيدانٌ باستقلالِ المفردِ استقلالَ المجموعِ. ولعمري إنه كذلك؛ إذ كَفَرُهم بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يُوازِيهِ كُفْرًا

وعلى الوجهِ المختارِ الواوُ الداخلةُ على قوله: ﴿وَبِكُفْرِهِمْ﴾ الثالثِ غيرُ الواوِ السابقةِ واللاحقة؛ لأنَّ تلكَ لعطفِ المفردِ على المفردِ، وهذه لعطفِ المجموعِ على المجموعِ.

على ما فيه ذكره، سواءً عطفَ على ما قبلِ حَرْفِ الإِضْرَابِ أو على ما بعده، وهو قوله: ﴿وَكُفِّرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ وقوله: ﴿بِكُفْرِهِمْ﴾؟ قلتُ: قد تَكَرَّرَ منهم الكفر؛ لأنهم كفروا بموسى ثم بعيسى ثم بمحمدٍ صلواتُ اللَّهِ عليهم أجمعين. فعطفَ بعضُ كفرِهِم على بعض، أو عطفَ مجموعَ المعطوفِ على مجموعِ المعطوفِ عليه، كأنه قيل: فبجمعِهِم بينَ نقضِ الميثاقِ، والكفرِ بآياتِ اللَّهِ، وقتلِ الأنبياءِ، وقولِهِم: قلوبُنَا غُلفٌ، وجمعِهِم بينَ كفرِهِم وبهتِهِم مريمَ، وافتخارِهِم بقتلِ عيسى عاقبناهم. أو: بل طَبَعَ اللَّهُ عليها بكفرِهِم وجمعِهِم بينَ كفرِهِم وكذا وكذا. والبهتانُ العَظيمُ: هو التزنية. فإن قلتُ: كانوا كافرينَ بعيسى عليه السَّلَام، أعداءَ له، عامدينَ لقتلِهِ، يسمونه السَّاحِرَ ابنَ السَّاحرة، والفاعلُ ابنُ الفاعلة، فكيف قالوا: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ﴾؟ قلتُ: قالوه على وجه الاستهزاء كقولِ فرعون: ﴿قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧]. ويجوزُ أن يضعَ اللَّهُ الذِّكْرَ الحَسَنَ مكانَ ذَكرِهِم القَبِيحِ في الحِكايةِ عنهم؛ رُفَعًا لعيسى عَمَّا كانوا يذكرونه، وتعظيمًا لما أرادوا بمثله، كقوله: ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ * الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ مَهْدًا﴾ [الزخرف: ٩-١٠]. رُوي: أن رهطًا

قوله: (هُوَ التَّزْنِيَةُ) أي: النسبة إلى الزنى.

قوله: (ويجوزُ أن يضعَ اللَّهُ الذِّكْرَ الحَسَنَ مكانَ ذَكرِهِمُ القَبِيحِ). الإنصاف: هذا وجهٌ حَسَنٌ واستشهادٌ جيّدٌ، فإنه تعالى قال في الزُّخْرُفِ عقيبَ ذلك: ﴿مَاءٌ يَقْدِرُ فَاَنْشَرْنَا بِهِ﴾ [الزخرف: ١١]، فأسنَدَ الضميرَ إلى نفسه، وأوَّلَ الكلامَ على وَجْهِ الحِكايةِ، فحكى قولَهُم في إسنادِ الخَلْقِ إلى اللَّهِ تعالى، ووصَفَ نَفْسَهُ بها يجبُ له مِنَ التَّعْظِيمِ، ومثلهُ قال في «طه»: ﴿قَالَ عَلَّمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ﴾ [طه: ٥٢] إلى قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّى﴾ [طه: ٥٣]، فأوَّلَ الكلامَ حِكايةَ قولِ موسى، وأخْرَجَهُ إخبارُ اللَّهِ عن نَفْسِهِ بالتكلمِ، وبعضُهُم يَعُدُّهُ التَّفَاتًا، وليس منه. وقلتُ: وقد ذَكَرْنَا أَنَّ الَّذِي فِي «طه» التَّفَاتُ.

قوله: ﴿خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩] إلى آخِرِ الآيَةِ، وُضِعَ موضِعَ قولِهِم: اللَّهُ فَقَطُّ (١).

(١) هذه الفقرة ساقطة من (ط).

من اليهودِ سبّوه وسبّوا أمّه، فدعا عليهم: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي، وبكلمتِكَ خلقتني، اللَّهُمَّ العنْ من سبّني وسبِّ والدتي؛ فمسحَ اللهُ من سبِّها قِرْدَةً وخنزير، فأجمعتِ اليهودُ على قتله، فأخبره اللهُ بأنه يرفعه إلى السماء ويُطهره من صُخْبَةِ اليهود، فقال لأصحابه: أيكم يرضى أن يُلقى عليه شبيهي فيقتل ويُصلبَ ويدخلَ الجنة؟ فقال رجلٌ منهم: أنا، فألقى اللهُ عليه شَبَهَهُ فَقَتِلَ وَصَلِبَ. وقيل: كَانَ رَجُلًا يَنَافِقُ عِيسَى فَلَمَّا أَرَادُوا قَتْلَهُ، قَالَ: أَنَا أَدْلَكُمْ عَلَيْهِ، فَدَخَلَ بَيْتَ عِيسَى، فَرَفَعَ عِيسَى وَالْقِيَّ شَبَهَهُ عَلَى الْمَنَافِقِ، فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَتَلُوهُ وَهُمْ يظنونُ أَنَّهُ عِيسَى. ثمَّ اختلفوا، فقال بعضهم: إِنَّهُ إِلَهُ لَا يَصُحُّ قَتْلُهُ. وقال بعضهم: إِنَّهُ قَدْ قُتِلَ وَصَلِبَ. وقال بعضهم: إِنْ كَانَ هَذَا عِيسَى فَأَيْنَ صَاحِبُنَا؟ وَإِنْ كَانَ هَذَا صَاحِبَنَا فَأَيْنَ عِيسَى؟ وقال بعضهم: رُفِعَ إِلَى السَّمَاءِ. وقال بعضهم: الْوَجْهُ وَجْهُ عِيسَى، وَالْبَدَنُ بَدَنُ صَاحِبِنَا. فَإِنْ قُلْتَ: ﴿شُبِّهَ﴾ مُسْنَدًا إِلَى مَاذَا؟ إِنْ جَعَلْتَهُ مُسْنَدًا إِلَى الْمَسِيحِ، فَالْمَسِيحُ مُشَبَّهٌ بِهِ، وَلَيْسَ بِمُشَبَّهِ، وَإِنْ أَسْنَدْتَهُ إِلَى الْمَقْتُولِ، فَالْمَقْتُولُ لَمْ يَجْرِ لَهُ ذِكْرٌ؟ قُلْتَ: هُوَ مُسْنَدٌ إِلَى الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، وَهُوَ ﴿لَهُمْ﴾، كَقَوْلِكَ: خَيْلٌ إِلَيْهِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَلَكِنْ وَقَعَ لَهُمُ التَّشْبِيهُ. وَيَجُوزُ أَنْ يُسْنَدَ إِلَى ضَمِيرِ الْمَقْتُولِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا﴾ يَدُلُّ عَلَيْهِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ مَنْ قَتَلُوهُ. ﴿إِلَّا أَتْبَاعَ الظَّنِّ﴾: اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّ أَتْبَاعَ الظَّنِّ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْعِلْمِ، يَعْنِي: وَلَكِنَّهُمْ يَتَّبِعُونَ الظَّنَّ. فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ وُصِفُوا بِالشَّكِّ، وَالشَّكُّ: أَنْ لَا يَتَرَجَّحَ أَحَدُ الْجَائِزَيْنِ، ثُمَّ وُصِفُوا بِالظَّنِّ، وَالظَّنُّ: أَنْ يَتَرَجَّحَ أَحَدُهُمَا، فَكَيْفَ يَكُونُونَ شَاكِّينَ ظَانِّينَ؟ قُلْتَ: أُرِيدُ أَنَّهُمْ شَاكُونَ مَا لَهُمْ مِنْ عِلْمٍ قَطُّ، وَلَكِنْ إِنْ

قوله: (وقيل: كان رجلٌ يُنافِقُ عيسى)، وفي أكثرِ النسخ: «كان رجلًا» بالنصب، والأول هو الوجه، يُعرف بالتأمل.

قوله: (والشكُّ أن لا يترجح...، والظنُّ أن يترجح) تفسيرٌ للشيء بلازمه؛ لأنَّ الشكَّ هو الاعتقاد الذي لا يترجح معه أحدُ الجائزين.

لاحت لهم أمانة فظنوا، فذاك

قوله: (فظنوا فذاك) وهو عطفٌ على «إن لاحت»، «فذاك»: جوابٌ للشرط، أي: فذاك هو الظنُّ، يريدُ أنهم من الشاكين الذين لا يترجح لهم أحدُ الجائزين قطُّ لكن يحصل لهم أحياناً بما يلوخ لهم من الأمانة والترجح بزعمهم، ثم إذا خفت الأمانة عادوا إلى التردد، وهذه الحالة أبلغ في التحير من مجرد الشك، وإليه الإشارة بقوله: «فذاك» الرجحان، أي: ليس برجحان لأنه لا يُقَدِّمهم من ورطة الشك إلا مزيد التحير، فقوله: ﴿مِنْ عَلِيمٍ﴾ مبتدأ و﴿مِنْ﴾: زائدة لتأكيد النفي، والظرف المقدّم خبر، و﴿بِهِ﴾: حالٌ من الضمير المُستَكِرِّ في الظرف.

وقيل: يتحمل أن يكون التقدير: إتهم لفي شك في جميع الأوقات إلا وقت اتباع الظن؛ لظهور الأمانة إن لاحت لهم، وما هم من علم قط، ويكون الاستثناء متصلاً مفرغاً. وقدم قوله: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عَلِيمٍ﴾ على الاستثناء لأن المقصود من هذا الكلام نفي العلم عنهم.

قلت: هذا مبنيٌّ على جواز الاستثناء المفرغ في الكلام الموجب، نحو: قرأتُ إلا يوم كذا، ومنعه المصنّف في سورة الأنبياء حيث قال: «إن أعمّ العام يصح نفيه ولا يصح إيجابه»^(١)، وقالوا: يجوز أن يقال: ما في الدار أحدٌ إلا زيد، ولا يصح: كان في الدار إلا زيداً^(٢)، أي: في الدار جميع الأشياء إلا زيد، وقال في «التوبة» في قوله تعالى: ﴿وَيَأْتِ اللَّهُ الْآنَ يُسِّرُنَا﴾ [التوبة: ٣٢]: «كيف جاز أبى الله إلا كذا، ولا يقال: كرهتُ أو أبغضتُ إلا زيداً؟ وأجاب: قد أجرى «أبى» مجرى «لم يرد» لكونه مقابلاً لقوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ﴾^(٣) على أن المقام لا يقتضي إلا ما ذهب إليه المصنّف كما شرخنا كلامه من إثبات الشك على التحقيق والمبالغة فيه؛ وذلك لمجيء إن واللام وتخصيص ذكر اتباع، فإذا لم يُرد بقوله: ﴿إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ﴾ المبالغة، فلم لم يقتصر على الظن ولم يقل: وما لهم بذلك من علم إلا الظن ولم يكتب في التفسير بقوله: «وإن لاحت لهم أمانة فظنوا» وأطنب بقوله: «فذاك»؟

(١) «الكشاف» (١٠: ٣٢٠).

(٢) من قوله: «ولا يصح» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) «الكشاف» (٧: ٢٣٠ - ٢٣١).

﴿ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ﴾: وما قتلوه قتلاً يقيناً، أو ما قتلوه متيقنين كما ادَّعَوْا ذلك في قولهم: ﴿ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ ﴾. أو يُجْعَلُ ﴿ يَقِينًا ﴾ تأكيداً لقوله: ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ ﴾، كقولك: ما قتلوه حقاً، أي: حقَّ انتفاءِ قتلِهِ حقاً. وقيل: هو من قولهم: قتلْتُ الشيءَ علماً، ونحرته علماً، إذا تُبَالِغُ فيه علمك، وفيه تهكم؛ لأنه إذا نَفَى عنهم العلمُ نفيًا كلياً بحرفِ الاستغراق، ثم قيل: وما عَلِمُوهُ علمَ يقينٍ وإحاطة - لم يكن إلا تهكماً بهم.

﴿ لِيُؤْمِنَ بِهِ ﴾: جملةٌ قَسَمِيَّةٌ واقعةٌ لوصفٍ محذوفٍ تقديرُهُ:

قوله: (أو يُجْعَلُ ﴿ يَقِينًا ﴾ تأكيداً) عطفٌ على قوله: «ما قتلوه قتلاً يقيناً»، يعني: ﴿ يَقِينًا ﴾^(١) يجوزُ أن يكونَ صفةً مُصدِرٍ محذوفٍ، وأن يكونَ حالاً، وعلى التقديرين يعودُ المعنى إلى عَدَمِ تَعَيُّنِ القَتْلِ منهم، قال الإمام: يعني أنهم شاكُونَ في أنه هل قتلوه؟ ثم أكَّدَ ذلك بأنهم قتلوا ذلك الشخصَ الذي قتلوه لا على يقينٍ أنه عيسى؛ بل حين قتلوه كانوا شاكِّين في أنه هل هو عيسى أم لا؟^(٢) ويجوزُ أن يكونَ تأكيداً لقوله: «ما قتلوه» فيعودُ المعنى إلى تَعَيُّنِ عَدَمِ القَتْلِ. قال الإمام: أخبرَ اللهُ تعالى أنهم شاكُونَ في أنه هل قتلوه يقيناً؟ ثم أخبرَ محمداً ﷺ بأنَّ اليقينَ حاصلٌ في أنهم ما قتلوه^(٣)، وهذا الاحتمالُ أوَّلُ من الأوَّلِ لقوله: ﴿ بَلْ رَفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ ﴾؛ لأنه إنَّما يَصِحُّ هذا الإضرابُ إذا تقدَّم القطعُ واليقينُ بعَدَمِ القَتْلِ. وأمَّا قولُ المصنِّف: «لم يكن إلا تهكماً» فمعناه: أنَّ الله تعالى إذا نَفَى عنهم عِلْمَ إحاطةٍ؛ لزمَ بالمفهومِ إثباتُ نوعٍ من العلم، فلا يستقيمُ هذا مع قولِهِ: ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ ﴾، إلا بأنَّ يقالَ: إنَّ هذا مَنْفِيٌّ أيضاً بالتهكُّم، فحينئذٍ يَتَكَرَّرُ انتفاءُ العِلْمِ عنهم فيكونُ التكريرُ لتعليقِ قوله: ﴿ بَلْ رَفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ ﴾ به.

قوله: (قتلتُ الشيءَ علماً). قال الزَّجَّاج: تقولُ: أنا أَقْتَلُ الشيءَ علماً، أي: أعلمُهُ علماً^(٤). الأساس: ومن المجاز: قتلته علماً وخُبْرًا، ومنه: قتلْتُ الخمرَ، أي: مزَّجتها.

(١) قوله: «يعني ﴿ يَقِينًا ﴾» أثبتته من (م)، ولم يرد في غيرها من الأصول.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٦٢).

(٣) المصدر السابق.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٢٩).

وإن من أهل الكتاب أحدٌ إلا ليؤمننَّ به. ونحوه: ﴿وَمَا مَنَّا إِلَّا لِلَّهِ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصفات: ١٦٤]، ﴿وَإِنْ مَنَكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]. والمعنى: وما من اليهود والنصارى أحدٌ إلا ليؤمننَّ قبل موتِه بعيسى، وبأنه عبدُ اللهِ ورسولُه، يعني: إذا عاينَ قبلَ أن تُزهقَ روحُه حينَ لا ينفعُه إيمانه؛ لانقطاعِ وقتِ التكليف. وعن شهرِ بنِ حوشب: قال لي الحجاج: آية ما قرأتها إلا تخالَج في نفسي شيءٌ منها، يعني هذه الآية، وقال: إني أوتى بالأسير من اليهود والنصارى فأضربُ عنقه، فلا يُسمعُ منه ذلك، فقلت: إن اليهودي إذا حضره الموتُ ضربتِ الملائكةُ دُبُرَه ووجَهه، وقالوا: يا عدوَّ اللهِ أتاك موسى نبيًّا فكذبتَ به، فيقول: آمنتُ أنه عبدُ نبي. وتقولُ للنصراني: أتاك عيسى نبيًّا فزعمتَ أنه اللهُ أو ابنُ اللهِ، فيؤمن أنه عبدُ اللهِ ورسولُه؛ حيث لا ينفعُه إيمانه، قال: وكان متكئًا فاستوى جالسًا فنظر إليّ وقال: تمن؟ قلتُ: حدّثني محمدُ بنُ عليّ بنُ الحنفية. فأخذَ يَنكُثُ الأرضَ بقضيبه، ثم قال: لقد أخذتها من عَيْنِ صافية، أو من معدنها. قال الكلبي: فقلتُ له ما أردتَ إلى أن تقول: حدّثني محمدُ بنُ عليّ ابنُ الحنفية، قال: أردتُ أن أغيظَه، يعني بزيادةِ اسمِ عليّ؛ لأنه مشهورٌ بابنِ الحنفية. وعن ابنِ عباس: أنه فسره كذلك، فقال له عكرمة: فإن أتاه رجلٌ فضربَ عنقه؟ قال: لا تخرجُ نفسه حتى يجرَّك بها شفتيه، قال: وإن خرَّ من فوقِ بيتٍ أو احترقَ أو أكله سبُع؟ قال: يتكلَّمُ بها في الهواءِ ولا تخرجُ روحُه حتى يؤمنَ به. وتدلُّ عليه قراءةُ أبي: (إلا ليؤمننَّ به قبلَ

قوله: (وإن من أهل الكتاب أحدٌ إلا ليؤمننَّ به) أي: ليس من أهل الكتاب أحدٌ يتصفُ بصفةٍ ما إلا بأن يقال في حقِّه: والله ليؤمننَّ به؛ لأن الجملةَ القسَميةَ كالإنشائية لا تقعُ صفةً إلا بالتأويل.

قوله: (ما أردتُ إلى أن تقول) أي: ما أنهي إرادتك إلى قولك، كما تقول: أرغبُ إلى الله، أي: أنهي رغبتي إلى الله.

قوله: (وتدلُّ عليه قراءةُ أبي) على أن المعنى: وما من اليهود والنصارى أحدٌ إلا ليؤمننَّ

موتهم) بضمّ النونِ على معنى: وإن منهم أحدٌ إلا سيؤمنون به قبل موتهم؛ لأن أحدًا يصلح للجمع. فإن قلت: ما فائدة الإخبارِ بإيمانهم بعيسى قبل موتهم؟ قلت: فائدته الوعيد، وليكونَ علمُهم بأنهم لا بدَّ لهم من الإيمانِ به عن قريبٍ عندَ المعاينة، وإن ذلك لا ينفَعُهم؛ بعثنا لهم وتنبَّها على معالجة الإيمانِ به في أوّل الانتفاعِ به، وليكونَ إلزامًا للحجّة لهم وكذلك قوله: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِدًا﴾: يشهدُ على اليهودِ بأنهم كذّبوه، وعلى النَّصارى بأنهم دَعَوْه ابنَ الله.

وقيل: الضميرانِ لعيسى، بمعنى: وإن منهم أحدٌ إلا ليؤمننَّ بعيسى قبل موتِ عيسى، وهم أهل الكتابِ الذين يكونون في زمانٍ نزوله.

رُوي: أنه ينزل من السماء في آخر الزمان، فلا يبقى أحدٌ من أهل الكتابِ إلا يؤمنُ به حتى تكونَ الملةُ واحدةً، وهي ملةُ الإسلام، ويهلك اللهُ في زمانه المسيحَ الدجال، وتقعُ الأمانةُ حتى ترتعَ الأسودُ مع الإبل، والنمورُ مع البقر، والذئابُ مع الغنم، ويلعبُ الصبيانُ بالحيات، ويلبثُ في الأرضِ أربعينَ سنة، ثم يتوفى ويصلي عليه المسلمون ويدفنونه. ويجوزُ أن يُراد أنه لا يبقى أحدٌ من جميعِ أهلِ الكتابِ إلا ليؤمننَّ به على أن الله يحييهم في قبورهم في ذلك الزمان، ويُعلمهم نزوله، وما أنزل له، ويؤمنون به حين لا ينفَعُهم إيمانهم. وقيل: الضميرُ في ﴿بِهِ﴾ يرجعُ إلى الله تعالى. وقيل: إلى محمدٍ ﷺ.

به قبل موتِه بعيسى؛ لأن هذا القارئَ صرَّحَ بأن الضميرَ في موتِه للقوم، وفائدته ترجيحُ هذا القولِ على القولِ الآتي.

قوله: (وقيل: الضميرانِ لعيسى عليه الصلوة والسلام، بمعنى: وإن منهم أحدٌ إلا ليؤمننَّ بعيسى قبل موتِ عيسى) أي: حينَ نزوله. الانتصاف: يُعدهُ قوله: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِدًا﴾ ظاهره التهديد^(١)، فكيف يهددُ من آمنَ حينَ ينفَعُ الإيمان؟ ويجوزُ أن لا يُراد التهديدُ، كما قال في حقِّ هذه الأمة: ﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِدًا﴾ [النساء: ٤١].

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٥٨٨).

[﴿فِظَلِمِ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ * وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَطْلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ * لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [١٦٠-١٦٢].

﴿فِظَلِمِ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ فبأيّ ظلمٍ منهم. والمعنى: ما حرّمنا عليهم الطيبات إلا لظلمٍ عظيمٍ ارتكبه، وهو ما عدّد لهم من الكفر والكبائر العظيمة.

قوله: (ما حرّمنا عليهم الطيبات إلا لظلمٍ عظيم). الحصرُ مُستفادٌ من تقديم الجارِّ والمجرورِ على العامل، والتعظيمُ من التنكير.

قوله: (وهو ما عدّد لهم من الكفر والكبائر العظيمة). اعلم أنه قرّر أولاً أن الباء في ﴿فِيمَا نَقَضَهُمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]: إمّا يتعلّق بمحذوف؛ أي: فعلنا بهم ما فعلنا، وإمّا متعلّق بـ﴿حَرَمْنَا﴾ على أن قوله: ﴿فِظَلِمِ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ بدّل من قوله: ﴿فِيمَا نَقَضَهُمْ﴾. قال أبو البقاء: وتكرارُ الفاءِ في البدلِ لطولِ الكلام^(١). فقوله: «وهو ما عدّد لهم من الكفر والكبائر» إشارةٌ إلى أن البدل هو المختار، فيلزم أن كفرهم بمحمد ﷺ وبعبسى عليه الصلوة والسلام أيضاً موجباتٌ لتحريم الطيبات، وقد صرّح الواحدي به حيث قال: وصدّوا عن دين الله وعن الإيمان بمحمد ﷺ^(٢)، فحرّم الله عليهم عقوبة لهم ما ذكر في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، وعلى ما فسّر المصنّف الصّدّ في هذا المقام لا يفهم ذلك ولا يدفّعه فهو مُبهم؛ لكن يلزم ذلك من الإبدال، والظاهرُ إمّا حرّم عليهم ذلك في شريعة موسى عليه الصلوة والسلام يدلّ عليه قوله: ﴿كُلُّ الطَّعَاكِ كَانَ حَلًا لِنَبِيِّ إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنزَلَ التَّوْرَةُ﴾ [آل عمران: ٩٣]. قال المصنّف: «وهو ردٌّ على اليهود وتكذيب لهم

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٤٠٤: ١).

(٢) «الوسيط» للواحدي (١٣٩: ٢).

حيث أرادوا براءة ساحتهم مما نعى عليهم في قوله تعالى: ﴿فِظْلِرِمِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيْبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿عَذَابًا أَلِيمًا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَمْنَا كُلَّ ذِي ظُلْفُرٍ﴾ الآية [الأنعام: ١٢٦]، فإنهم جحدوا ما نطق به القرآن من تحريم الطيبات عليهم ببغيتهم وظلمهم، وقالوا: لسنا بأول من حرمت عليه، وما هو إلا تحريم قديم، فحرمت علينا كما حرمت على من قبلنا، وغرضهم تكذيب شهادة الله عليهم بالبغى والظلم، فأراد أن يحاجهم على هذا، قال: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّورَةِ فَآتَوْهَا﴾ [آل عمران: ٩٣]، قال: «أراد أن يحاجهم بكتابهم من أن تحريم ما حرّم عليهم حادث بسبب ظلمهم وبغيتهم لا تحريم قديم»^(١). وقوله تعالى حكاية عن عيسى عليه الصلاة والسلام: ﴿وَلَأُحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٠]، قال المصنّف: «وما حرّم الله عليهم في شريعة موسى من الشحوم والثروب ولحوم الإبل والسّمك وكلّ ذي ظفر، فأحلّ لهم عيسى بعض ذلك»^(٢)، وإذا تقدّر ذلك؛ فالوجه أن يكون متعلق ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ﴾ «فعلنا بهم ما فعلنا» لتخلّص من هذه الوزطة، وكذلك متعلق ﴿وَبِصَدِّهِمْ﴾، ويكون قوله: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ عطفًا على ذلك المقدّر لاقتضائه معطوفًا عليه، وأقيم ﴿لِلْكَافِرِينَ﴾ مقام المضمّر للإشعار بالعلية، والمقدّر من نحو اللعنة وضرب الدّلة والمسكنة واستحقاق غضب الله وما أشبه ذلك ليجمع لهم نكال الدارين، وإنما ذكر معلول الوسطى، وهو ﴿حَرَمْنَا﴾؛ لكونه أخفّ من الآخرین، وأما الفاء في ﴿فِظْلِرِمِّنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ في «فبتقضيهم»؛ لأنها فصيحة، أي: وأخذنا منهم ميثاقًا غليظًا، فما لبثوا إلا ريثما نقضوا عهد الله؛ فبتقضيهم وكذا وكذا فعلنا بهم ما فعلنا، وهذا متّجهٌ لأنه لما أتمّ قصة عيسى عليه الصلاة والسلام وفهم منها ظلّمهم في حقّه قال: ﴿فِظْلِرِمِّنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ أي: لا غرّو في ذلك من هؤلاء؛ لأنّ ديدن من هو متّسم بقوله: ﴿الَّذِينَ هَادُوا﴾ وسمتهم^(٣): الظلم، ألا ترى كيف حرّم عليهم نبيهم

(١) «الكشاف» (٤: ١٨٣).

(٢) المصدر السابق (٤: ١١٤).

(٣) في (ط): «وشيمتهم».

والطيبات التي حُرِّمَتْ عليهم ما ذَكَرَهُ في قولِهِ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦]. وحُرِّمَتْ عليهم الألبان، وكلِّمَا أذنبوا ذنبًا صغيرًا أو كبيرًا حُرِّمَ عليهم بعضُ الطيباتِ من المطاعِمِ وغيرِها. ﴿وَيَصَدِّهِمْ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾: ناسًا كثيرًا أو صدًّا كثيرًا. ﴿بِالْبَاطِلِ﴾: بالرشوة التي كانوا يأخذونها من سفلتهم في تحريفِ الكتاب. ﴿لَكِنَّ الرِّسْحُونَ﴾ يريدُ من آمنَ منهم، كعبدِ اللَّهِ بنِ سَلامٍ وأضرابِهِ. و﴿الرِّسْحُونَ فِي الْعَلِيمِ﴾: الثابتون فيه، المتقنونَ المستبصرون. ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ يعني: المؤمنینَ

وكتابتهم طيباتِ الأَطعمَةِ لَشُؤْمِ ظَلَمِهِمْ؟ ثُمَّ كَرَّرَ عَطَفَ معاملتهم مع رسولِ اللَّهِ ﷺ من الصَّدِّ عن دينِهِ وكتبانِ ذَكَرِهِ وذكَّرِ كتابِهِ إلى آخِرِهِ على ما سَبَقَ عَطَفَ جُمْلَةً على جُمْلَةٍ، وبهذا يَتَخَلَّصُ مِنَ القَوْلِ بتكريرِ الفاءِ في البَدَلِ.

ومَنَعَ صاحِبُ «الكَشْفِ» في قولِهِ تعالى: ﴿أَنَّهُ مَن قَوْلَاهُ فَأَنَّهُ يُعِضَلُهُ﴾ [الحج: ٤] قولَ مَنْ قال: إنَّ التي بعدَ الفاءِ بَدَلٌ مِنَ الأولى، وقال: إنه قولٌ فاسدٌ؛ لأنه لا تَدْخُلُ الفاءُ بَيْنَ البَدَلِ والمَبْدَلِ منه؛ ولهذا أفسدنا قولَ مَنْ قال فيها تَقَدَّمَ: إنَّ قولَهُ: ﴿فِي ظُلْمِينَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ بَدَلٌ من قولِهِ: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥] واللهُ أعلمُ^(١).

قولُهُ: ﴿بِالْبَاطِلِ﴾: بالرشوة التي كانوا يأخذونها من سفلتهم في تحريفِ الكتاب، قال الواحِدِيُّ: يعني ما أخذوه من الرشى في الحُكْمِ وغيرِ ذلك^(٢). وقلتُ: هذا أولى؛ لأنه مُطْلَقٌ في كلِّ باطل، وتقييدهُ من غيرِ دليلٍ لا يجوزُ، على أن المقامَ يقتضي الإطلاقَ؛ لأنَّ الاستدراكَ بقولِهِ: ﴿لَكِنَّ الرِّسْحُونَ فِي الْعَلِيمِ﴾ إلى آخِرِهِ يقتضي المبالغةَ والعمومَ في مقابلِهِ^(٣).

وأيضًا، قولُهُ: ﴿وَيَصَدِّهِمْ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ معناه: مَنَعُوا النَّاسَ مِنَ الإيْمَانِ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَيَدْخُلُ فِيهِ التحريفُ دخولًا أوليًا.

قولُهُ: ﴿الرِّسْحُونَ فِي الْعَلِيمِ﴾ الثابتون فيه). الراغب: الراسخُ في العلم: هُوَ الَّذِي لَا

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٣٣٠).

(٢) «الوسيط» (٢: ١٣٩).

(٣) في (ص) و(غ): «وفيه يقابله».

منهم، أو «المؤمنون» من المهاجرين والأنصار. وارتفع الراسخون على الابتداء، ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ خبره. ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ﴾: نصبٌ على المدح - لبيان فضل الصلاة - وهو بابٌ واسع، وقد كسره سيويته على أمثلة وشواهد، ولا يُلْتَفَتُ إلى ما زعموا من وقوعه لحنًا في خطِّ المصحف، وربّما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان، وعبّي عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل؛ كانوا أبعدهم في الغيرة على الإسلام، وذبت المطاعين عنه من أن يتركوا في كتاب الله ثلمة ليسدها من بعدهم، وخرقًا يرفوه من يلحق بهم. وقيل: هو عطفٌ على ﴿بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾، أي: يؤمنون بالكتب

تعترضه شبهةً لتمكّنه في معرفته وتحققه بها وكونه من الذين قال فيهم: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ [الحجرات: ١٥]، فنبه أن الراسخين في العلم يعرفون معنى النبوة ويعتبرونه، فحيثما وجدوه تبعوه، ولما اقتصص عن اليهود ما كان منهم وألزمهم المذمة، بين أن الراسخين لم يذهبوا مذهبهم^(١).

قوله: ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ﴾ نصبٌ على المدح... وهو بابٌ واسع، أي: نصبٌ على الاختصاص. قال الزجاج: هذا بابٌ يُسَمُّونَه باب المدح، وقد بينوا فيه صحته وجودته، فإذا قلت: مررتُ بزيد الكريم، وأنت تريد أن تُخلّص زيدًا من غيره فالحقُّض حتى يتميز، وإذا أردت المدح والثناء فإن شئت نصبت الكريم، وإن شئت رفعته، وأنشدوا:

لا يبعدن قومي الذين هم سُمُّ العداة وآفة الجُر
النازلين بكلِّ معترك والطيبين معاقد الأزر^(٢)

قوله: (من أن يتركوا في كتاب الله ثلمة ليسدها من بعدهم) لا يريد أنهم وجدوا ثلمة

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٢٢٦)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٣٥٢.

(٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٣١) وذكر البيتين ونسبهما للخرق بنت بدر. وانظر: «كتاب سيويه» (٢: ٦٤) و«الأمالي» للقالبي (٢: ١٦٠).

وبالمقيمين الصلاة، وهم الأنبياء. وفي مصحف عبد الله: «والمقيمون»: بالواو، وهي قراءة مالك بن دينار والجاحدرى وعيسى الثقفي.

﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّنَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْكَ إِذْ رَاهِمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا * وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا * رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَةً بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَكِيمًا * لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَكُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [١٦٣-١٦٦]

﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾: جواب لأهل الكتاب عن سؤالهم رسول الله أن ينزل عليهم كتاباً من السماء، واحتجاج عليهم بأن شأنه في الوحي إليه كشأن سائر الأنبياء الذين سلفوا.

وقرى: (زبوراً) بضم الزاي، جمع زبر وهو الكتاب.

﴿وَرُسُلًا﴾ نصب بمضمَرٍ في معنى ﴿أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾، وهو «أرسلنا»

فأصلحوها^(١) إلا هذه، بل ما وجدوها أصلاً فيتركوها؛ كما وُصف مجلس رسول الله ﷺ «لا تُثنَى فلتاؤه»^(٢) أي: لا فلتات ولا انثناء، وقال:

على لاحبٍ لا يهتدى بمنارِهِ^(٣)

قوله: ﴿وَرُسُلًا﴾ نصب بمضمَرٍ في معنى ﴿أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ وهو «أرسلنا» يعني:

(١) في (ط): «ثلاً فأصلحوها».

(٢) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (١: ٢٩٠) و«شعب الإيمان» (٣: ٢٤) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧٨٦٨) عن هند بن أبي هالة.

(٣) البيت سبق تفريجه.

«أَوْحَيْنَا» لا يجوزُ أن يعملَ في «رُسُلًا»؛ لأنه تَعَدَّى بـ«إلى»، ويُمكنُ أن يقال: بالحدْفِ والاتِّصالِ؛ لأنَّ الكلامَ في الإيحاءِ لا في الإرسالِ، فعلى هذا ﴿قَصَصْنَهُمْ﴾، و﴿لَمْ نَقْصُصْهُمْ﴾: صِفَتَانِ لـ«رُسُلًا»، وعلى أن يكونَ ﴿قَصَصْنَهُمْ﴾ مفسِّرًا للعاملِ يَبْقَى «رُسُلًا» مطلقًا، وهو الوجهُ، مثلهُ في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكْذِبُونَكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤]، قال صاحبُ «الفتح»: رُسُلٌ وأَيُّ رُسُلٍ؟! ذوو عَدَدٍ كثيرٍ، وأولو آياتٍ ونُذُرٍ، وأهلُ أعمارٍ طَوَالٍ، وأصحابُ صَبْرٍ وعَزْمٍ، وما أشبهَ ذلك^(١).

ومقامُ التسليةِ والنَّظْمِ المعجِزِ يقتضيانِ ذلك، وبيانهُ: أنَّ قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنزِلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ﴾ مؤذِنٌ بأنَّ طلبهم هذا مما اغتمَّ به حبيبُ الله صلواتُ الله وسلامُه عليه؛ ولذلك أوقعَ قوله: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ﴾ جوابًا لشرطِ محذوفٍ يدلُّ عليه سياقُ الكلامِ، قال: وهو من أحاسِنِ الحدوفِ، ونحوه قولُ الشاعر:

قالوا: خراسانُ أفضى ما يُرادُ بنا ثم القُفُولُ، فقد جئنا خراسانا^(٢)

أي: إن صحَّ ما قلتم: إن خراسانَ المقصِدُ فقد جئناه وأين لنا الخلاصُ؟ ومن ثمَّ قدَّر: «إن استكبرتَ ما سألوهُ فقد سألوها موسى أكبرَ من ذلك»، ثمَّ عدَّ قبائحهم، ونعى عليهم غيِّهم وعنادهم، ولما فرغَ من ذلك أتى بنوعٍ آخرَ من التسليةِ متضمَّنًا للاحتجاجِ، مخاطبًا به حبيبَه صلواتُ الله عليه وسلامُه، وأثرَ صيغةَ التعظيمِ تعظيمًا للوحي والمُوحى إليه قائلاً: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ﴾ أي: لك أسوأَ بالأنبياءِ السالفةِ فتأسَّ بهم، ﴿وَكُلًّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ [هود: ١٢٠]؛ لأنَّ شأنَ وحيكِ كشانٍ وحيهم، فبدأَ بذكرِ نُوحٍ عليه الصلوةُ والسلامُ؛ لأنه أوَّلُ نبيِّ قاسى الشدائدَ من الأمةِ، وعطفَ عليه النبيينَ من بعدهِ وخصَّ منهم إبراهيمَ إلى داودَ عليه السلامُ تشریفًا لهم وتعظيمًا لشأنهم، وتركَ ذكرَ موسى عليه الصلوةُ والسلامُ ليبرزَه مع ذكرهم بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ على نمطِ أعمِّ من الأولِ؛ لأنَّ قوله: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ﴾

(١) «مفتاح العلوم» ص ٩٣.

(٢) البيت للعباس بن الأحنف، سبق تحريجه.

و«نبأنا» وما أشبه ذلك؛ أو بما فسره ﴿فَصَصَّنَهُمْ﴾. وفي قراءة أبي: (ورسلٌ قد قصصناهم عليك من قبل ورسلٌ). وعن إبراهيم ويحيى بن وثاب: أئتما قرأ: (وكلم الله) بالنصب. ومن بدع التفسير أنه من الكلم، وأن معناه: وجرح الله موسى بأظفار المِحْنِ ومخالِبِ الفِتْنِ. ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾: الأوجه أن ينتصب على المدح. ويجوز انتصابه على التكرير. فإن قلت: كيف يكون للناس على الله حجة قبل الرسل وهم محجوجون بما نصبه الله من الأدلة التي النظر فيها موصول إلى المعرفة، والرسل

من قبل ورسلًا لم نَقْصُصْهُمْ ﴿ من التقسيم الحاضر مزيدًا لشرفه واختصاصه بوصف التكلم دوتهم، أي: رُسُلًا فَضَّلَهُمْ واختارهم وآتاهم الآياتِ البيناتِ والمعجزاتِ الباهراتِ إلى ما لا يحصى، وخصَّ موسى بالتكليم؛ ولذلك اختير في ﴿رُسُلًا﴾ أن يكون مطلقًا، وتلك ذكرهم على أسلوبٍ يجمعهم في وصفٍ عامٍ على جهة المدح والتعظيم سارٍ في غيرهم، وهو كوثم مبشرين ومنذرين، وجعلهم حجة الله على خلقه طرًا لقطع معاذيرهم، فيدخل في هذا القسم كل من دعا إلى هدى وبشر وأنذر كالعلماء؛ فظهر من هذا التقدير طبقات الداعين إلى الله بأسرهم، فالآية بدلالة عبارتها صريحة في التسلية؛ لأن الخطاب بقوله: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ مطابق لقوله: ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [النساء: ١٥٣]، وقد سبق أن وردده للتسلية، وبدلالة إشارتها مبنية على الاحتجاج؛ ولذلك قال: «واحتجاج عليهم بأن شأنه في الوحي كشأن سائر الأنبياء».

قوله: (ومن بدع التفسير)، وإنما كان بدعًا لأن الكلام على ما سبق وارد في شأن الوحي والكتاب المنزل؛ فلا يدخل فيه هذا المعنى.

قوله: (الأوجه أن ينتصب على المدح)، يعني: في نصب ﴿رُسُلًا﴾ وجهان؛ أحدهما: التكرير، وهو أن يعلّق به ثانيًا ما لم يعلّق به أولًا من المعنى، وثانيهما: النصب على المدح، وأنت تعلم أن الشرط فيه أن يكون المدوح مشهورًا معروفًا بصفات الكمال، ويكون هذا الوصف المذكور متتهى في باب، فكم بين الاعتبارين!

قوله: (وهم محجوجون بما نصبه الله من الأدلة التي النظر فيها موصول إلى المعرفة).

في أنفسهم لم يتوصلوا إلى المعرفة إلا بالنظر في تلك الأدلة، ولا عُرِفَ أنهم رسلُ الله إلا بالنظر فيها؟ قلتُ: الرُّسُلُ مُنْبَهُونَ عن الغفلة، وباعثونَ على النظر، كما ترى علماء أهل العذلِ والتوحيدِ، مع تبليغ ما حملوه من تفصيلِ أمورِ الدين، وبيانِ أحوالِ التكليفِ وتعليمِ الشرائعِ، فكانَ إرسالُهُم إزاحةً للعلَّة، وتتميمًا لإلزامِ الحجَّة؛ لئلا يقولوا: لولا أرسلتَ إلينا رسولاً فيوقظنا من سِنَةِ الغفلة، ويُنبهنا لِمَا وَجَبَ الانتباهُ له. وقرأ السُّلَمِيُّ: (لكنَّ اللهَ يشهد) بالشديد. فإن قلتَ: الاستدراكُ لا بدُّ له من مُستدرَك، فما هو في قوله: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ﴾؟ قلتُ: لِمَا سألَ أهلُ الكتابِ إنزالَ الكتابِ من السماء، وتعتنوا بذلك، واحتجَّ عليهم بقوله: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ قال: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ﴾، بمعنى: أنهم لا يشهدون، ولكن الله يشهد. وقيل: لِمَا نزلَ ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾، قالوا: ما نشهدُ لك بهذا؛ فنزل: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ﴾. ومعنى شهادة الله بما أنزلَ إليه: إثباته لصحَّته بإظهارِ المعجزات، كما تثبتُ الدعاوى بالبيِّنات. وشهادةُ الملائكة: شهادتهم بأنه حقٌّ وصِدقٌ. فإن قلتَ: بَمَ يجاوبونَ لو قالوا: بَمَ يُعَلِّمُ

الانتصاف: مذهبهم في التحسين والتقيح يجرُّهم إلى إثباتِ أحكامِ الله تعالى بمجردِ العقلِ من غيرِ بعثةِ رُسلٍ، فيوجبونَ ويُحرمونَ ويُبيحونَ، ومما أوجبوه النظرُ في أدلةِ التوحيدِ قبلَ الشَّرْع، ومن تركه تركٌ واجِبًا واستحقَّ العقابَ وقامتْ عليه الحجَّةُ، فإذا تُلِّيتْ عليهم هذه الآيةُ وشهدتْ عليهم أن الحجَّةَ إنما قامتْ على الخلقِ بالأحكامِ الشَّرعيةِ حَرَفُوا النِّصَّ وقالوا: الرُّسُلُ تَتَمِّمُ حُجَجَ اللَّهِ وتُنَبِّهُ على ما يوجبُه العقلُ قبلَ بعثتهم، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وربما أشكلَ هذا الفصلُ على مَنْ طالعه من كلامِ الزمخشري؛ لأنَّ المعرفةَ والتوحيدَ طريقُهما العقلُ لا النقلُ، لكنَّ المعرفةَ متلقاةٌ من العقلِ والوجوبُ متلقًى من الشَّرْعِ والنقلِ المَحضِ^(١).

قوله: (مع تبليغ ما حملوه) حالٌ من فاعلِ «منبهُون» أي: الرُّسُلُ مُنْبَهُونَ على دليلِ العقلِ حالٌ كونهم مصاحِبِينَ دليلَ النقلِ.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٥٩١).

أَنَّ الملائكة يشهدونَ بذلك؟ قلتُ: يجابونَ بأنه يُعَلِّمُ بشهادةِ الله؛ لأنه لَمَّا عَلِمَ بإظهارِ المعجزاتِ أنه شاهدٌ بصحِّتهِ عَلِمَ أَنَّ الملائكةَ يشهدونَ بصحِّه ما شَهِدَ بصحِّتهِ؛ لأنَّ شهادتهم تَبَعُ لشهادتهِ. فإن قلتَ: ما معنى قوله: ﴿أَنْزَلَهُ، بِعِلْمِهِ﴾، وما موقعه من الجملة التي قبله؟ قلتُ: معناه: أنزله ملتبسًا بعلمه الخاص الذي لا يعلمه غيره،

قوله: (معناه: أنزله ملتبسًا بعلمه الخاص). اعلم أن هذا المقام مما يحتاج فيه إلى تدقيق نظرٍ لتفصيل الوجوه وامتياز بعضها من بعض، فقوله: ﴿بِعِلْمِهِ﴾ إمَّا أن يُجْرَى على المجاز، أو على الحقيقة، والجائرُ والمجروورُ على الأولِ حالٌ من المفعول، ويَحْتَمِلُ أمرين في الثاني: إمَّا المعنى على الوجهِ الأولِ فهو ما ذكره «أنزله ملتبسًا بعلمه الخاص الذي لا يعلمه غيره»، فالعلمُ على هذا مجازٌ من التأليفِ على نَظْمٍ وأسلوبٍ يَعِجُزُ عنه كلُّ بليغ، والعلاقةُ هي النسبةُ التي بينَ الفاعلِ والفعلِ؛ لأنَّ الفاعلَ المُتَقِنَ الحكيمَ لا يَصْدُرُ منه إلا الفعلُ المُحَكَّمُ البديع، ولا ارتياب في أن يمثَّلَ هذا العلمُ الخاصُّ يَصْلُحُ أن يشهدَ اللهُ تعالى به على صحِّةِ الدعوى؛ ولهذا كان قوله: ﴿أَنْزَلَهُ، بِعِلْمِهِ﴾ بيانًا للشهادة؛ حيثُ قال: «وَأَنَّ شهادته بصحِّته أنه أنزله بالنظم المعجزِ الفائتِ للقدرة»، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]: «أي: فاتوا بسورةٍ من مثلي القرآن في البيانِ الغريب، وعلوِّ الطبقةِ في حُسنِ النظم»^(١).

وعلى الوجهِ الثاني: الجائرُ والمجروورُ: إمَّا حالٌ من الفاعل؛ فالمعنى «أنزله وهو عالمٌ بأنك أهلٌ لإنزاله إليك» لأنك من أُولي العزمِ لا تَأَلُو جُهْدًا في تبليغه، وإليه الإشارةُ بقوله: «وأنك مُبْلَغُهُ»، ويُمكنُ أن يقال: أنزله وهو عالمٌ بأنك أهلٌ لأن يُنَزَلَ عليك وأن يتحدَّى بمثلِكَ لكونِكَ رجلًا أُمِّيًّا لم تَقْرَأ الكُتُبَ وما باشرتِ العلماءُ على مِثَالِ ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ﴾ [البقرة: ٢٣] من مثل محمد، أي: ممن هو على حاله من كونه بشرًا عربيًّا أُمِّيًّا^(٢)، أو من المفعول، فالمعنى «أنزله ملتبسًا بما عَلِمَ من المصالحِ مشتملاً عليه»، فقوله: «مشتملاً عليه»^(٣) بدَلْ

(١) «الكشاف» (٢: ٣٢٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) قوله: «فقوله: مشتملاً عليه» سقط من (ص).

وهو تأليفه على نظم وأسلوب يعجزُ عنه كلُّ بليغٍ وصاحبِ بيان. وموقعه مما قبله موقعُ الجملةِ المفسّرة؛ لأنه بيانٌ للشهادة، وأنَّ شهادته بصحّته أنه أنزله بالنظم المعجزِ الفائتِ للقدرة. وقيل: أنزله وهو عالمٌ بأنك أهلٌ لإنزاله إليك وأنك مُبلّغُه. وقيل: أنزله بما علِمَ من مصالحِ العبادِ مشتملاً عليه. ويحتملُ أنه أنزله وهو عالمٌ به، رقيبٌ عليه، حافظٌ له من الشياطينِ برصدٍ من الملائكة، والملائكةُ يشهدونَ بذلك كما قال في آخرِ سورة الجن، ألا ترى إلى قوله: ﴿وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ﴾ [الجن: ٢٨]؟ والإحاطةُ بمعنى العلم. ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ وإن لم يشهدْ غيره؛ لأنَّ التصديقَ بالمعجزة هو الشهادةُ حقاً ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩].

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا * إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَعْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا * إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ [١٦٧ - ١٦٩]

﴿كَفَرُوا وَصَدُّوا﴾: جمعوا بين الكفر والمعاصي، أو كان بعضهم كافرين وبعضهم ظالمين أصحابِ كبائر؛

من الحال، والضميرُ المجرورُ لـ«ما». مثله قوله تعالى: ﴿الرَّكَّتُبُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾^(١) [إبراهيم: ١].

قوله: (ويحتملُ أنه أنزله وهو عالمٌ به) تفسيرٌ آخر، وهو أنه صَمَّنَ العلمَ معنى الرقيبِ والحافظِ وجعلَ الجارَّ والمجرورَ حالاً من الفاعل، وقرينته التضمينُ قرانُ العلمِ بشهادةِ الملائكة؛ لأنه حينئذٍ على وِزَانِ قوله في سورة الجن: ﴿فَإِنَّهُ يُسَلِّكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾ إلى قوله: ﴿وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٧، ٢٨]؛ ومن ثم قال: «رقيبٌ عليه برصدٍ من الملائكة، والملائكةُ يشهدون»، وعلى هذين الوجهين ﴿أَنْزَلَهُ﴾ لا يكونُ بياناً كما في الوجهين السابقين؛ بل يكونُ تكريراً لتعلُّقِ ما به علَّقَ.

قوله: (أو كان بعضهم كافرين وبعضهم ظالمين) يريدُ أنه من بابِ قولِ حسان:

(١) وموضع التمثيل: قوله: ﴿وَيَاذِنِ رَبِّيهِمْ﴾ حيثُ ذكروا في إعرابه النصبَ حالاً من الفاعل أو من المفعول.

لأنه لا فرق بين الفريقين في أنه لا يُغفرُ لهما إلا بالتوبة، ﴿وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا﴾: لا يُلطفُ بهم

فَمَنْ يَهْجُرْ رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحْهُ وَيَنْصُرْهُ سَوَاءٌ^(١)

أي: ومن يمدحه فحذف الموصول.

قوله: (لأنه لا فرق بين الفريقين). الإنصاف: عدل عن الظاهر لعقيدته، والآية تنبؤ عنه؛ لأنه جعل الكفر والظلم كليهما صلة فيلزم وقوع الفعلين جميعاً من كل واحد من أفرادهم، فإذا قلت: الزيدون قاموا فقد أسندت القيام لكل واحد، وكذلك إذا عطفت عليه، وقيل: لو كان المراد ما قال لقيط: الذين كفروا والذين ظلموا كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا﴾ [البقرة: ٦٢].

وقلت: وأما قضية النظم فإن الاستدراك في قوله: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٦] مُنادٍ بأن الخطب قد بلغ الغاية وأن المنكرين قد جاؤوا حد العناد، ويؤيده قول المصنف: «لما سأل أهل الكتاب إنزال الكتاب من السماء وتعتوا بذلك واحتج عليهم بقوله: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٣] قال: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ﴾ بمعنى أنهم لا يشهدون لكن الله يشهد»، فدل هذا على أن الحجة أفحمتهم، ولم يبق في أيديهم سوى العناد ولبس طريق الحق والصد عن سبيل الله؛ لأنهم أهل الكتاب، فحينئذ أتجه لسائل أن يقول: فما حكم الله على أولئك البعداء؟ فقيل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا﴾، وكرّر ذلك ليناظ به قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ﴾ مزيداً لذلك النعي، ليؤذن بأنهم متعتون مكابرون واضعون الشيء في غير موضعه مُستوجبون لكل نكال وإهانة؛ ولذلك عمّ الخطاب في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَهُمُ الرُّسُولُ بِالْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ﴾ [النساء: ١٧٠] تنبيهاً لهم على الحث في النظر وتعريضاً بأن أهل الكتاب ما تابخوا الحق وما التفتوا إلى الدليل وركبوا متن الباطل واللجاج، فإذا لا مدخل لحكاية أصحاب الكباير في هذا النص.

(١) البيت لحسان بن ثابت في «ديوانه» ص ٩.

فيسلكون الطريق الموصول إلى جهنم. أو لا يهديهم يوم القيامة طريقاً إلا طريقها. ﴿بِسِيرًا﴾، أي: لا صارف له عنه.

[﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فَتَأْمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ * يَتَأَهَّلَ الْكِتَابَ لَا تَقُولُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ. وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ أَنْتَهُمَا خَيْرٌ لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ ١٧٠ - ١٧١]

﴿فَتَأْمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ - وكذلك ﴿أَنْتَهُمَا خَيْرًا لَكُمْ﴾ - انتصابه بمضمرة؛ وذلك أنه لما بعثهم على الإيمان وعلى الانتهاء عن التثليث علم أنه يحملهم على أمرٍ فقال: ﴿خَيْرًا لَكُمْ﴾، أي: اقصدوا أو اتوا أمراً خيراً لكم مما أنتم فيه من الكفر

قوله: (فيسلكون الطريق الموصول إلى جهنم) هذا على أن الهدى هي الدلالة الموصلة إلى البغية، وهي على سبيل التهكم من باب قوله:

تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ صَرَبٌ وَجِيعٌ^(١)

وقوله: (أو لا يهديهم يوم القيامة) على أن الهداية مجرد الدلالة.

قوله: (لا صارف له عنه) أي: الله تعالى عن ذلك، أي: عن عدم الغفران وعن الهداية إلى طريق جهنم.

قوله: (أي: اقصدوا أو اتوا أمراً خيراً لكم). قال الزجاج: اختلفوا في نصب ﴿خَيْرًا﴾، قال الكسائي: انتصب لخروجه من الكلام، يقال في الكلام التام: لتقومن خيراً لك، وائته خيراً لك، بالنصب، وفي الناقص يقال: إن تتبه خيراً لك، بالرفع. وقال الفراء: انتصب

(١) سبق تخريجه.

والتثليث، وهو الإيمان والتوحيد. ﴿لَا تَقُولُوا فِي دِينِكُمْ﴾: غلت اليهود في حطّ المسيح عن منزلته؛ حيث جعلته مولوداً لغير رَشْدَةٍ، وغلّت النصارى في رفعه عن مقداره؛ حيث جعلوه إلهًا. ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾: وهو تنزيهه عن الشريك والوكْد. وقرأ جعفر بن محمد: (إنما المسيح) بوزن السكيت. وقيل لعيسى: كلمة الله وكلمة منه؛ لأنه وُجِدَ بكلمته وأمره لا غير، من غير واسطة أبٍ ولا نطفة. وقيل: له رُوحُ اللَّهِ وروح منه لذلك؛ لأنه ذو رُوحٍ وُجِدَ من غير جزءٍ من ذي رُوحٍ، كالنطفة المنفصلة من الأب الحي، وإنما اخترع اختراعاً من عند الله وقدرته خالصة. ومعنى ﴿أَلْقَيْنَا إِلَى مَرِيَمَ﴾: أوصلها إليها وحصلها فيها. ﴿ثَلَاثَةٌ﴾: خبر مبتدأ محذوف، فإن صحّت الحكاية عنهم أنهم يقولون: هو جوهرٌ واحدٌ ثلاثة أقانيم: أقنوم الأب، وأقنوم الابن، وأقنوم رُوحِ القدس، وأنهم يريدون بأقنوم الأب الذات، وبأقنوم الابن العلم، وبأقنوم رُوحِ القدس الحياة، فتقديره: الله ثلاثة، ولا فتقديره: الآلهة ثلاثة،

بـ ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ لأنه متصل بالامر وهو من صفته، ألا ترى إلى قولك: أنته هو خيرٌ لك، فلما أسقطت هو اتصل بما قبله^(١)؟ قال الزجاج: لم يبين الفراء ولا الكسائي أنه من أي المنصوبات هو، وقال الخليل وجميع البصريين: هذا محمولٌ على المعنى؛ لأنك إذا قلت: أنته خيرٌ لك؛ فانت تدفعه عن أمرٍ وتدخله في غيره، كأنك قلت: أنته وأنت خيرٌ لك أو: ادخل فيما هو خيرٌ لك^(٢).

قلت: كلام المصنّف مبنيٌّ على هذا المذهب! وقيل: التقدير: انتهُوا يكن خيرًا لكم. قوله: (اخترع اختراعًا). الأساس: اخترع الله الأشياء: ابتدعها من غير سبب، كأنه لم يجعل الأمر سببًا في الوجود؛ ولهذا أكدّه بقوله: «وقدرته خالصة»، وهي حالٌ من قدرته. قوله: (ولا فتقديره: الآلهة ثلاثة) أي: إن لم تصحّ الرواية فتقديره: الآلهة ثلاثة: الله،

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٣٤).

(٢) المصدر السابق.

والذي يدلُّ عليه القرآنُ التصريحُ منهم بأنَّ اللهَ والمسيحَ ومريمَ ثلاثةُ آلهة، وأنَّ المسيحَ ولدُ اللهِ من مريم. ألا ترى إلى قوله: ﴿مَنْ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]. والمشهورُ المستفيضُ عنهم أنهم يقولون: في المسيحَ لاهوتيةً وناسوتيةً من جهةِ الأبِ والام. ويدلُّ عليه قوله: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾، فأثبت أنه ولدُ لمريمَ اتَّصَلَ بها اتصالَ الأولادِ بأمهاتهم، وأنَّ اتصاله بالله عزَّ وعلًا من حيثُ إنه رسوله وإنه موجودٌ بأمره وابتداعه جسدًا حيًّا من غيرِ أب، فنفي أن يتصلَ به اتصالُ الأبناءِ بالآباء، وقوله: ﴿سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ﴾. وحكايةُ الله أوثقُ من حكايةِ غيره.

وعيسى، وروحُ القدس. تعالى اللهُ عما يقولُ الظالمونَ علوًّا كبيرًا، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثٌ ثَلَاثَةٌ﴾ [المائدة: ٧٣]، يعني: أنهم مُستوونَ في الإلهية، ويقالُ في العُرفِ عندَ إلحاقِ اثنينِ بواحدٍ في وُصفٍ: هم ثلاثة، أي: إنها شبيهانِ له. قوله: (والذي يدلُّ عليه) يعني: حُكْمِي عَنِ النَّصَارَى المذهبانِ، والذي يدلُّ عليه القرآنُ المذهبُ الثاني.

قوله: (ويدلُّ عليه قوله) أي: على أنهم يقولون في المسيحَ اللاهوتيةً والناسوتيةً؛ رَدَّ اللهُ به ﴿إِنَّمَا﴾، فإنه من القَصْرِ الإفراديِّ، نفى بقوله: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ أحدًا ما أثبتوه وهو اللاهوتية، وقَصَرَ الحُكْمَ على الآخرِ وهو الناسوتية بقوله: ﴿ابْنُ مَرْيَمَ﴾، وقوله: ﴿سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ﴾ عطفٌ على قوله: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ﴾.

قوله: (وحكايةُ الله أوثقُ) متعلِّقٌ بقوله: «والذي يدلُّ عليه القرآن» أي: والحالُ أن حكايةُ الله أوثقُ من حكايةِ غيره، أي: ما حكى اللهُ عنهم من القولِ بالدَّوَاتِ دونَ الأقانيم، والجُمْلُ التي توسَّطتْ بينَ الحالِ وعاملِها معترضة.

اعلمُ أنَّ الحكيمَ الفاضلَ يحيى بنَ عيسى بنِ جَزَلَةَ صاحبَ «المنهاج في الطَّبِّ» كان نصرانيًّا، وبعدَ ما أسلمَ وحسُنَ إسلامُه صَنَّفَ رسالةً ردًّا على النَّصَارَى، وقال فيها: زَعَمَتِ النَّصَارَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَوْهَرٌ وَاحِدٌ، ثَلَاثَةُ أَقَانِيمٍ: أَقْنُومُ الأَبِ، وَأَقْنُومُ الابنِ، وَأَقْنُومُ رُوحِ

ومعنى ﴿سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ﴾: سَبَّحَهُ تَسْبِيحًا مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ، وقرأ الحسن: (إن يكون) بكسر الهمزة ورفع التّون، أي: سبحانته ما يكون له ولد، على أن الكلام جملتان. ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾: بيانٌ لتزّهده عما نُسب إليه، يعني أن كل ما فيها خلقه وملّكه، فكيف يكون بعض ملكه جزءاً منه؟ على أن الجزء إنما يصح في الأجسام، وهو متعالٍ عن صفات الأجسام والأعراض. ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ يكل إليه الخلق كلهم أمورهم، فهو الغني عنهم وهم الفقراء إليه.

[﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ ١٧٢]

القدّس، فإنه واحدٌ في الجوهرٍ مختلفٌ بالأقانيم، وقال بعضهم: إنها أشخاص وذوات، وقال بعضهم: إنها خواص، فإن أقنوم الأب الذات، وأقنوم الابن هو الكلمة، وهي العلم، وإنما لم تزل متولدة من الأب لا على سبيل التناسل، بل كتوليد ضياء الشمس عن الشمس، وأقنوم روح القدس هو الحياة، وأنها لم تزل فائضة من الأب والابن، واختلفوا في الاتحاد، فقالت اليعقوبية: إنها بمعنى الممازجة، كما مزجة النار بالفخمة، فالجمرة ليست ناراً خالصة ولا فخمة، وهذا موافق لقولهم: إن الله تعالى نزل من السماء وتجسّد من روح القدس وصار إنساناً؛ ولذلك قالوا: المسيح جوهرٌ من جوهرين، وأقنوم من أقنومين. وقلت: هذا هو القول باللاهوت والناشوت. وقال الحكيم: فظاهر قول نسطور: أن الاتحاد على معنى المساكنة؛ وأن الكلمة جعلته محلاً، ولذلك قالوا: جوهران، أقنومان، إلى غير ذلك من الأقوال، وإذا كان هذا الاختلاف ثابتاً في فرق النصارى منقولا عنهم يصح حينئذ أن يراد من قوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ﴾ أي: ولا تقولوا: هو جوهرٌ واحد، ثلاثة أقانيم، وأن يراد من قوله: ﴿أَنجِدُونِي وَأُنْجِ الْبَلِيغِينَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦] الذوات الثلاث، وأن يراد بقوله: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ وقوله سبحانته: ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ﴾ القول باللاهوت والناشوت؛ وذلك أن الله تعالى حكى في كل مكان حكاية فرقة من فرقهم، ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصفات: ١٨٠].

﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ﴾: لن يأنف ولن يذهب بنفسه عزّة، من نكفتُ الدّمع: إذا نحيته عن خدك بأصبعك. ﴿وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾: ولا من هو أعلى منه قدرًا،

قوله: (ولن يذهب بنفسه عزّة) كناية عن عَدَمِ التَّكَبُّرِ؛ لأنَّ المتكَبِّرَ هُوَ الَّذِي يَضَعُ نَفْسَهُ فَوْقَ مَنَزِلَتِهَا وَيَذْهَبُ بِهَا عَن طَوْرِهَا فَلَا يَنْقَادُ لِأَحَدٍ. الرَّاعِبُ: الْعُبُودِيَّةُ مُتَضَمِّنَةٌ لِلْمَدَلَّةِ إِذَا اعْتُبِرَتْ بِغَيْرِ اللَّهِ، وَإِذَا اعْتُبِرَتْ بِاللَّهِ كَانَتْ مَقَرَّ الشَّرَفِ؛ فَلِهَذَا لَا اسْتِنْكَافَ مِنْهَا، وَالاسْتِنْكَافُ طَلْبُ التَّكَبُّرِ بِغَيْرِ اسْتِحْقَاقٍ، وَالتَّكَبُّرُ قَدْ يَكُونُ بِاسْتِحْقَاقٍ؛ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ طَلِبًا لِعِزَّةِ النَّفْسِ وَالتَّلَطُّفِ عَنِ الْأَعْرَاضِ الدُّنْيَوِيَّةِ^(١)، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الاسْتِنْكَافَ تَكَبُّرٌ فِي تَرْكِهِ أَنْفَةً، وَلَيْسَ فِي الاسْتِنْكَافِ ذَلِكَ.

قوله: (ولا من هو أعلى منه قدرًا). قال محيي السنة: يُسْتَدَلُّ بِتَفْضِيلِ الْمَلَائِكَةِ عَلَى الْبَشَرِ بِهَذِهِ الْآيَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ ارْتَقَى مِنْ عَيْسَى إِلَى الْمَلَائِكَةِ وَلَا يُرْتَقَى إِلَّا إِلَى الْأَعْلَى؛ إِذْ لَا يَقَالُ: لَا يَسْتَنْكِفُ فَلَانٌ مِنْ كَذَا وَلَا عَبْدُهُ، وَإِنَّمَا يَقَالُ: وَلَا مَوْلَاهُ. وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ رَفْعًا لِمَقَامِهِمْ عَلَى مَقَامِ الْبَشَرِ، بَلْ رَدًّا عَلَى الَّذِينَ يَقُولُونَ: الْمَلَائِكَةُ آلِهَةٌ، كَمَا رَدَّ عَلَى النَّصَارَى قَوْلَهُمْ: الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ^(٢)، وَنَحْوَهُ عَنِ صَاحِبِ «الْفَرَائِدِ».

وقال القاضي: الآية رُدُّ عَلَى عَبْدَةِ الْمَسِيحِ وَالْمَلَائِكَةِ فَلَا يَتَّجِهُ ذَلِكَ وَإِنْ سُلِّمَ اخْتِصَاصُهَا بِالنَّصَارَى؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِمْ، فَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِالْعَطْفِ الْمَبَالِغَةَ بِاعْتِبَارِ التَّكْثِيرِ دُونَ التَّكْبِيرِ، كَقَوْلِكَ: أَصْنَحُ الْأَمِيرُ لَا يُخَالِفُهُ رَئِيسٌ وَلَا مَرُؤُوسٌ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ التَّكْبِيرَ فَعَايَتُهُ تَفْضِيلُ الْمُقَرَّبِينَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ - وَهُمْ الْكُرُوبِيُّونَ - عَلَى الْمَسِيحِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ؛ وَذَلِكَ لَا يَسْتَلْزِمُ فَضْلَ أَحَدِ الْجَنْسَيْنِ عَلَى الْآخَرِ مُطْلَقًا وَالنِّزَاعَ فِيهِ^(٣).

وقال صاحبُ «التقريب»: المثل لا يُصَحِّحُ بِهِ الْكُلِّيَّ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَدُلُّ لَسْبِقِ الْعِلْمِ بِزِيَادَةِ الْبَحْرِ عَلَى حَاتِمٍ، أَمَا إِذَا قُلْتَ: لَا يَفْعَلُهُ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو، لَمْ يُفْهَمِ التَّفْضِيلُ؛ فِدِلَالَتُهَا عَلَى

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٢٤٠).

(٢) «معالم التنزيل» (٢: ٣١٥).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٨٥).

وأعظمُ منه خطراً، وهم الملائكةُ الكروبيونَ الذينَ حوَلَ العرشَ، كجبريلَ وميكائيلَ وإسرافيلَ، ومَن في طبقتهم. فإن قلت: مِن أينَ دَلَّ قولُه: ﴿وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ على أن المعنى ولا مَن فوقه؟ قلتُ: من حيثُ إنَّ عِلْمَ المعاني لا يقتضي غيرَ ذلك، ...

تفضيلِ الملائكةِ تتوقفُ على معرفةِ أفضليَّتهم وبالعكسِ فيدورُ؛ ولأنَّ الواوَ لا توجبُ الترتيبَ، ولأنه يدلُّ على أنَّ جميعَ الملائكةِ أفضلُ لأنها جمعٌ مُعرَّفٌ فيقيدُ العمومَ لا أنَّ كلَّ واحدٍ أفضلُ وهو المطلوبُ، وإن ادَّعي أنه دَوَّقِيٌّ وجدانيٌّ فالوجدانياتُ لا يُستدلُّ بها على الحُضْمِ.

وقلتُ: الجوابُ الصَّحيحُ أن يقال: إنَّ قولَه: «أنَّ الكلامَ إنما سيقَ لردِّ مذهبِ النصارى» فوجبَ أن يقالَ لهم: لن يترفعَ عيسى عن العبوديةِ ولا مَن هو أرفعُ درجةً؛ لأنَّ هذا الردُّ إنما يتمسَّى معهم ويتنهضُ للحُجَّةِ عليهم إذا سلَّموا أنَّ الملائكةَ أفضلُ من عيسى عليه الصَّلَاةُ والسلامُ، ودونه خُرطُ القَتَادَا فكيف والنصارى يرفعونَ درجته إلى الإلهية؟

قولُه: (وهمُ الملائكةُ الكروبيونَ). قال في «الفاثق»: الكروبيونَ سادةُ الملائكةِ، منهم جبريلُ وميكائيلُ وإسرافيلُ، همُ المقرَّبونَ، وكُرِّبَ: إذا قُرَّبَ، قال أميةُ بنُ أبي الصَّلْتِ:
كروبيَّةٌ منهم ركوعٌ وسجْدٌ^(١)

قولُه: (إنَّ عِلْمَ المعاني لا يقتضي غيرَ ذلك)، هذا الحصرُ ممنوعٌ، وغايتهُ أنه بابُ الترقِّي، وتقريره ما ذكره الإمامُ، قال: رُوِيَ أنَّ وفدَ نجرانَ، وساقَ القصةَ بتامها^(٢) كما في الكتاب، وقال: معناه: أنكم إن استنكفتم عن أن يكونَ عيسى عبدَ الله، وتزعمونَ أنه ابنُ الله أو كما قالوا؛ بسببِ أنه كان يُحِبُّ عن المغيَّباتِ ويأتي بخوارقِ العاداتِ مِن إحياءِ الموتى؛ فإنَّ اطلاعَ الملائكةِ على المغيَّباتِ أكثرُ، وقدرتهم على التصرُّفِ في هذا العالمِ أشدُّ؛ وكيف لا وجبريلُ عليه الصَّلَاةُ والسلامُ قَلَعَ مدائنَ لوطٍ بريشةٍ واحدةٍ من جناحه^(٣)؟ وأيضا، إنكم

(١) ديوان أمية بن أبي الصلت، ص ٣٧٠.

(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» (١١: ٩٣). وقصة وفد نجران أخرجها الحاكم في «المستدرک» (٤١٥٧)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥: ٣٨٢) عن جابر رضي الله عنه.

(٣) «مفاتيح الغيب» (١١: ٩٣).

إِنَّمَا تَتَّخِذُونَ عَيْسَى رَبًّا وَالْهَمَّا؛ لَأَنَّهُ وُجِدَ بغيرِ أب، فالملائكةُ أولى لأنهم وُجِدُوا بغيرِ أبٍ وأُم، وإذا كانوا مع هذا لا يَسْتَنكِفُونَ فالمسيحُ أولى.

وقلتُ: والذي يقتضيه النَّظْمُ^(١) أن يكونَ الأسلوبُ من بابِ التَّسْمِيمِ والمبالغةِ لا التَّرقِي؛ وذلك أن قولَه تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ إثباتٌ للتوحيدِ على القَصْرِ، وتقريرٌ لصفةِ الفَرْدَانِيَّةِ على الوجهِ الأبلغ؛ لأنَّ المعنى: ما اللهُ إلا واحدٌ فَرْدٌ في الإلهية لا شريكَ له فيها، ولا يصحُّ أن يُسَمَّى غيرهَ إلهًا، وأن قولَه: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ إثباتٌ لصفةِ المَالِكِيَّةِ والحَالِقِيَّةِ على الاختصاصِ أيضًا؛ وذلك بتقديمِ الظَّرْفِ على المبتدأ، وفيه أن ما سِوَاهُ مملوكُهُ تحتَ تصرُّفه وتدابيره ومن جملتهِ المسيحُ والملائكةُ وكلُّ ما عُبدَ من دونِ الله، وأن قولَه: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ إثباتٌ لكَمَالِ قدرتهِ على الاختصاصِ أيضًا، وبيانٌ أنَّ غيرهَ غيرُ مستَقِلٌّ بنفسه وأنَّ أمورَه موكولةٌ إليه لا إلى غيره، ثمَّ إنه تعالى لما فَرَّرَ الفَرْدَانِيَّةَ والمَالِكِيَّةَ والقُدرةَ التامةَ، كلُّ ذلك على الاختصاصِ - أتبعه قولَه: ﴿لَنْ يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ﴾ إلى آخِرِ الآيات؛ بيانًا وتذييلًا وتقريرًا لاستحقاقه العبوديةَ وإنكارِ أن أحداً يَسْتَنكِفُ وَيَسْتَكْبِرُ عن عبادته، المعنى: لا يَسْتَقِيمُ بعدَ هذا التقريرِ أن يُتَصَوَّرَ أن أحداً يَسْتَكْبِرُ على الله وَيَسْتَنكِفُ عن عبوديته: لا الذي تَتَّخِذُونَهُ أنتم أيُّها النَّصَارَى إلهًا لكَمَالِ فيه، ولا من اتَّخَذَهُ غيرُكم من الملائكةِ لقرَّبهم من الله. وإنما قلنا: لكَمَالِ فيه؛ لأنَّ في تصريحِ ذِكْرِ المسيحِ بعدَ سَبْقِ ذِكْرِهِ من قولَه: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْفَنَهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ إشعارًا بالعِلِّيَّةِ. وأيضًا، قد تَقَرَّرَ أنَّ المعرَّفَ إذا أُعِيدَ كان الثاني عَيْنَ الأول؛ وإذا كان كذلك يَحْضُلُ بينَ تخصيصِ ذِكْرِ الرُّوحِ وبينَ ذِكْرِ المقَرَّبِ فَرَقٌ، وهذا هو الجوابُ عن قولِهِ الآتي: «ويَدُلُّ عليه دلالةٌ ظاهرةٌ بيَّنةٌ تخصيصُ المقَرَّبِينَ»، وبهذا البيانِ ظَهَرَ أنَّ ذِكْرَ الملائكةِ المقَرَّبِينَ للاستطرادِ - كما قال مُجِيبُ السُّنَّةِ^(٢) - لم يُقَلِّ رَفْعًا لمقامِهِم على مقامِ البَشَر؛ بل رَدًّا على الذين يقولون: الملائكةُ آلهة، كما رَدَّ على

(١) قوله: «النظم» سقط من (غ).

(٢) «معالم التنزيل» (٢: ٣١٥).

وذلك أن الكلام إنما سيق لردّ مذهب النصارى وغلّوهم في رفع المسيح عن منزلة العبودية، فوجب أن يقال لهم: لن يترفع عيسى عن العبودية ولا من هو أرفع منه درجة، كأنه قيل: لن يستنكف الملائكة المقربون من العبودية، فكيف بالمسيح؟ ويدل عليه دلالة ظاهرة بيّنة تخصيص المقرّبين؛ لكونهم أرفع الملائكة درجة وأعلام منزلة. ومثاله قول القائل:

وما مثله ممن يجاود حاتمٌ ولا البحرُ ذو الأمواج يلتج زاحره

لا شبهة في أنه قصد بالبحر ذي الأمواج ما هو فوق حاتم في الجود، ومن كان له ذوق فليدق مع هذه الآية قوله: ﴿وَلَنْ رَضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصْرَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠]

النصارى، وتبين بقوله: ﴿وَمَنْ يَسْتَنكِفَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ الآية، أن الكلام في العبودية ونفي الاستنكاف لا الأفضلية؛ لكونه تذيلاً للكلام السابق.

قوله: (وما مثله ممن يجاود) البيت^(١)، أي: وما مثله حاتم مما يجاود، وقيل: الصواب: وما مثله ممن يجاوده حاتم، أي: لا يقدر حاتم على مجاودة مثل الممدوح، وجاودت الرجل، من الجود، مثل: ماجدته من المجد، التج البحر: ارتفع.

قوله: (فليدق مع هذه الآية) أي: ليغرب الفكر ليعلم أن الفرق بينهما في معنى الأفضلية. أما الموازنة بين الاثنين فهي أن قوله: ﴿وَلَنْ رَضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصْرَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠] كلام وارد في انتفاء الرضا عن الفريقين على المبالغة؛ نفى الرضا أولاً عمّن هو أبعد في الرضا وهم اليهود، ثم عمّن هو أقرب إليه وهم النصارى، على معنى: لا يرضى عنك من هو أقرب إلى الرضا وهم النصارى، فكيف بمن هو أبعد منه؟ لقوله تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المائدة: ٨٢]. فالعنى على زعمه: لن يستنكف الملائكة المقربون مع جلالتهم وقرب منزلتهم من أن يكونوا عبيداً لله، فكيف بالمسيح الذي هو دونهم؟ وقلت: قد مرّ أنه من باب التتميم لا الترقّي.

(١) ذكره أبو حيان في «البحر المحيط» (٤: ١٤٦) من غير عزو لأحد.

حتى يعترف بالفرق البين. وقرأ عليُّ رضي الله عنه: (عَبْدًا لله) على التصغير.

وروي: «أن وفد نجران قالوا لرسول الله ﷺ: لم تعيب أصحابنا؟ قال: «ومن صاحبكم» قالوا: عيسى، قال: وأي شيء أقول؟ قالوا: تقول: إنه عبد الله ورسوله، قال: «إنه ليس بعارٍ أن يكون عبدًا لله»، قالوا: بلى؛ فنزلت. أي: لا يستنكف عيسى من ذلك فلا تستنكفوا له منه، فلو كان موضع استنكاف لكان هو أولى بأن يستنكف؛ لأن العار الصقُّ به. فإن قلت: علام عطف قوله: ﴿وَلَا الْمَلَائِكَةُ﴾؟ قلت: لا يخلو إماما أن يعطف على ﴿الْمَسِيحِ﴾ أو على اسم ﴿يَكُونُ﴾، أو على المستتر في ﴿عَبْدًا﴾؛ لما فيه من معنى الوصف لدلالته على معنى العبادة، كقولك: مررتُ برجلٍ عبید أبوه، فالعطف على ﴿الْمَسِيحِ﴾ هو الظاهر؛ لأداء غيره إلى ما فيه بعض انحرافٍ عن الغرض، وهو أن المسيح لا يأنف أن يكون هو ولا من فوقه موصوفين بالعبودية، أو أن يعبد الله هو ومن فوقه. فإن قلت: قد جعلت الملائكة وهم جماعة «عبدًا» لله في هذا العطف فما وجهه؟ قلت: فيه وجهان: أحدهما: أن يرادَ ولا كلُّ واحدٍ من الملائكة، أو ولا الملائكة المقربون أن يكونوا عبادًا لله، فحذف ذلك لدلالة ﴿عَبْدًا لِلَّهِ﴾ عليه إيجازًا، وأما إذا عطفتهم على الضمير في ﴿عَبْدًا﴾ فقد طاح هذا السؤال.....

قوله: (فلا تستنكفوا له) أي: لعيسى عليه الصلاة والسلام.

قوله: (منه) أي: من أن يكون عبدًا.

قوله: (لا يأنف أن يكون هو ولا من فوقه) هذا على أن يكون عطفًا على اسم ﴿يَكُونُ﴾، وإنما كان منحرّفًا لأن إسناده عدم الاستنكاف حيثئذٍ منه لا من الملائكة، والذي سبق له الكلام عدم استنكاف الملائكة أيضًا، قال صاحب «التقريب»: وجود «لا» في المعطوف يستدعي العطف على المسيح؛ لأنه المنفيُّ أولًا.

قوله: (طاح) أي: سقط هذا السؤال؛ لأن ﴿عَبْدًا﴾ يدلُّ على معنى العبادة، كأنه قيل: أن تعبد الله؛ لأن فعل الجماعة يوجد متقدّمًا عليها.

قُرِيءٌ: ﴿فَسَنَحْشُرُهُمْ﴾ بضمّ الشين وكسرها وبالنون.

[﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِ ءَامَّا الَّذِينَ اسْتَنكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا * يَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَهُم بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا * فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمًا﴾ ١٧٣ - ١٧٥]

فإن قلت: التفصيل غير مطابق للمفصل؛ لأنه اشتمل على الفريقين، والمفصل على فريق واحد؟ قلت: هو مثل قولك: جمع الإمام الخوارج، فمن لم يخرج عليه كسأه وحمله، ومن خرج عليه نكل به. وصحة ذلك لوجهين: أحدهما: أن يُحذف ذكر أحد الفريقين؛ لدلالة التفصيل عليه، ولأن ذكر أحدهما يدل على ذكر الثاني، كما حذف أحدهما في التفصيل في قوله عقيب هذا: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ﴾. والثاني: وهو أن الإحسان إلى غيرهم مما يغتمهم، فكان داخلا في جملة التنكيل بهم، فكانه قيل: ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيعذب بالحسرة إذا رأى أجور العاملين. وبما يصيبه من عذاب الله. البرهان والنور المبين: القرآن، أو أراد بالبرهان: دين الحق، أو رسول الله ﷺ، وبالنور المبين: ما بينه ويصدقّه من الكتاب المعجز. ﴿فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ﴾: في ثواب مستحقّ وتفصيل. ﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَى﴾: إلى عبادته ﴿صِرَاطٍ مُسْتَقِيمًا﴾: وهو طريق الإسلام، والمعنى: توفيقهم وتثبيتهم.

قوله: ﴿فَسَنَحْشُرُهُمْ﴾ القراءتان شاذتان، والمشهور بالياء وضمّ الشين.

قوله: (والثاني، وهو أن الإحسان) حاصله أن قوله: ﴿فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ وعيد للمستنكفين بالعذاب، وقوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ﴾ تفصيل للعذاب، فصله بنوعي العذاب؛ أحدهما: النكال، وثانيهما: عذاب الحسرة وشأته الأعداء، وحاصل الجوابين أن قوله: ﴿فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ من اللفظ، إما على الحذف، أو على التضمين.

[﴿سَتَفْتُنُكَ قُلُوبُ اللَّهِ يَفْتِنُكُمْ فِي الْكَلَلَةِ إِنْ أَمْرُؤًا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتْ أُثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [١٧٦]

رُوي: أنه أَخِرُ ما نَزَلَ مِنَ الْأَحْكَامِ. كانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في طَريقِ مَكَّةَ عامَ حِجَّةِ الوداعِ فاتاهُ جابِرُ بنُ عبدِ اللهِ فقال: إنَّ لي أُختًا فكم آخِذُ من مِراثِها إن ماتت؟ وقيل: كان مريضًا، فعادَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فقال: إني كلالَةٌ، فكيف أصنعُ في مالي؟ فنزلت. ﴿إِنْ أَمْرُؤًا هَلَكَ﴾: ارتفع ﴿أَمْرُؤًا﴾ بمضمَرٍ يفسرُه الظاهر، وعَلُّ ﴿لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ الرفعُ على الصِّفة، لا النصبُ على الحال، أي: إن هلكَ امرؤٌ غيرُ ذي ولد، والمرادُ بالولدِ

قولُه: (رُوي أنه أَخِرُ ما نَزَلَ مِنَ الْأَحْكَامِ) رَوَيْنَا عَنِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَالتِّرْمِذِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: أَخِرُ آيَةِ نَزَلَتْ آيَةُ الْكَلَالَةِ، وَأَخِرُ سُورَةٍ نَزَلَتْ سُورَةُ بَرَاءةٍ^(١).

وأما حديثُ جابِرٍ فرواهُ الشَّيْخَانِ وغيرُهُما، قال: مَرِضْتُ فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُوذُنِي وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُمَا مَاشِيانِ، وَفِي رِوَايَةٍ: وَعِنْدِي سَبْعُ أَخَوَاتٍ، فَأَفَقْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَوْصِي لِأَخَوَاتِي بِالثُّلُثَيْنِ؟ قال: «أَحْسِنُ»، قلت: بِالشَّطْرِ؟ قال: «أَحْسِنُ»، ثُمَّ خَرَجَ، وَقَالَ: «يَا جَابِرُ، قَدْ أُتِرِلَ فَبَيَّنَ الَّذِي لِأَخَوَاتِكَ فَجَعَلَ هُنَّ الثُّلُثَيْنِ»، وَكَانَ جَابِرٌ يَقُولُ: أُتِرِلْتُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ^(٢).

قولُه: (لا النصب على الحال)؛ لأنَّ ذا الحالِ نَكِرَةٌ غيرُ موصُوفة، فإنَّ ﴿هَلَكَ﴾ مفسَّرٌ للفعْلِ المحذوفِ لا صِفةً.

قولُه: (والمَرادُ بالوَلَدِ الابنُ) إلى آخِرِهِ، قيل: الأوَّلِي أن يُجْرَى الوَلَدُ على عَمومِهِ ليشمَلَ الابنَ والبنتَ؛ فإنَّ الأختَ مَعَ وجودِ البنتِ الواحدةِ تَرثُ بالعُصُوبةِ لا لخصُوصيةِ كونِ

(١) أخرجه البخاري (٤٣٦٤) ومسلم (١٦١٨) والترمذي (٣٠٤١) عن البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٤٣) ومسلم (١٦١٦) عن جابر رضي الله عنه.

الابنُ وهو اسمٌ مشتركٌ يجوزُ إيقاعُه على الذكْرِ وعلى الأنثى؛ لأنَّ الابنَ يُسْقَطُ الأختَ ولا تُسْقَطُ البنتُ إلَّا في مذهبِ ابنِ عباسٍ، وبالأختِ التي هي لأبٍ وأمٍّ أو لأبٍ دونَ التي لأمٍّ؛ لأنَّ اللهَ تعالى فرَضَ لها النصفَ، وجعلَ أخاها عَصَبَةً وقال: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١٠]، وأمَّا الأختُ للأمِّ فلها السدسُ في آيةِ الموارِيثِ مسوًى بينها وبينَ أخيها. ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا﴾: وأخوها يرثُها إن قُدِّرَ الأمرُ على العكسِ من موتِها وبقائه بعدها. ﴿إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾، أي: ابنٌ؛ لأنَّ الابنَ يُسْقَطُ الأخَ دونَ البنتِ. فإن قلت: الابنُ لا يُسْقَطُ الأخَ وحده، فإنَّ الأبَ نظيرُه في الإسقاطِ، فلمَ اقتصرَ على نفْيِ الولدِ؟ قلتُ: بيَّنَ حكمُ انتفاءِ الولدِ، ووَكَّلَ حكمُ انتفاءِ الوالدِ إلى بيانِ السنَّةِ،

النصيبِ نصفًا، ويوضِّحُ ذلكَ قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ﴾، فإنَّ الثلثينِ إنَّما يجوزانِ بشرطِ عَدَمِ الوالدِ لا بشرطِ عَدَمِ الابنِ فقط، والحاصلُ أنه تعالى فرَضَ للأختِ النصفَ عندَ عَدَمِ الوالدِ، وهو مطَّردٌ لا إشكالَ في منطوقه، وأمَّا إذا انتفى قيدُ عَدَمِ الوالدِ فالحكمُ أيضًا ظاهرٌ؛ لأنه إن كان له ابنٌ وبنتٌ فليس للأختِ شيءٌ، وإن كان له بتانِ فليس لها النصفُ، وكذا إن كان له بنتٌ؛ لأنها حينئذٍ تَرِثُ بالعُصْبَةِ كما قرَّرنَا.

قوله: (وبالأختِ التي هي لأبٍ وأمٍّ أو لأبٍ دونَ التي لأمٍّ) عطفٌ على قوله: «بالوَالِدِ الابنِ» يريدُ أنَّ قوله: ﴿وَكُلٌّ أَخْتٌ﴾ وإن كان مطلقًا لكنه مُقَيَّدٌ. قال الإمام: في الآيةِ تقييداتٌ ثلاثةٌ؛ أحدها: أنَّ ظاهرَها يقتضي أنَّ الأختَ تأخذُ النصفَ عندَ عَدَمِ الوالدِ، فأما عندَ وجودِ الوالدِ فلا، وليس كذلك؛ بل شرطُ كونِ الأختِ بحيثُ تأخذُ النصفَ أن لا يكونَ للميِّتِ ابنٌ، فإن كان له بنتٌ؛ فالأختُ تأخذُ النصفَ أيضًا، وثانيها: أنَّ ظاهرَها يقتضي أنه إذا لم يكنَ للميِّتِ ولدٌ فإنَّ للأختِ أن تأخذَ النصفَ، وليس كذلك؛ بل الشرطُ أن لا يكونَ للميِّتِ ولدٌ ووالدٌ، فإنَّ الأختَ لا تَرِثُ معَ الوالدِ بالإجماعِ، وثالثها: أنَّ قوله: ﴿وَكُلٌّ أَخْتٌ﴾ يقتضي إطلاقَها، وليس كذلك؛ بل الشرطُ أن لا تكونَ الأختُ منَ الأمِّ والأخَ منَ الأمِّ؛ لأنَّ اللهَ تعالى قد بيَّنَ حكمَ كلِّ واحدٍ منها^(١).

(١) «مفاتيح الغيب» (١١: ٩٥).

وهو قوله ﷺ: «أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَلِأُولَىٰ عَصَبَةِ ذَكَرٍ» والأب أولى من الأخ، وليس بأولِ حُكْمَيْنِ بَيَّنَّ أَحَدُهُمَا بِالْكِتَابِ وَالْآخَرُ بِالسَّنَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَدُلَّ حُكْمُ انْتِفَاءِ الْوَلَدِ عَلَى حُكْمِ انْتِفَاءِ الْوَالِدِ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ أَقْرَبُ إِلَى الْمَيِّتِ مِنَ الْوَالِدِ، فِإِذَا وَرِثَ الْأَخُ عِنْدَ انْتِفَاءِ الْأَقْرَبِ فَأُولَىٰ أَنْ يَرِثَ عِنْدَ انْتِفَاءِ الْأَبْعَدِ؛ وَلِأَنَّ الْكِلَالََةَ تَتَنَاوَلُ انْتِفَاءَ الْوَالِدِ وَالْوَلَدِ جَمِيعًا، فَكَانَ ذِكْرُ انْتِفَاءِ أَحَدِهِمَا دَالًّا عَلَى انْتِفَاءِ الْآخَرَ. فَإِنْ قُلْتَ: إِلَىٰ مِنْ يَرْجِعُ ضَمِيرُ التَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ كَانَتَا أَنْثَتَيْنِ﴾، ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً﴾؟ قُلْتُ: أَصْلُهُ: فَإِنْ كَانَ مِنْ يَرِثُ بِالْأَخْوَةِ اثْنَتَيْنِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ يَرِثُ بِالْأَخْوَةِ ذَكَورًا وَإِنَاثًا، وَإِنَّمَا قِيلَ: ﴿فَإِنْ كَانَتَا﴾ و«إِنْ كَانُوا»، كَمَا قِيلَ: مِنْ كَانَتْ أُمَّكَ، فَكَمَا أَنَّكَ ضَمِيرٌ «مِنْ» لِمَكَانٍ تَأْنِيثِ الْخَبَرِ، كَذَلِكَ تُنْبِئُ وَجُمِعَ ضَمِيرٌ مِنْ يَرِثُ فِي ﴿كَانَتَا﴾ و﴿كَانُوا﴾؛ لِمَكَانٍ تَشْبِيهِ الْخَبَرِ وَجَمْعِهِ. وَالْمَرَادُ بِالْإِخْوَةِ: الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ؛ تَغْلِيْبًا لِحُكْمِ الذِّكُورَةِ.

قوله: (فَإِذَا وَرِثَ الْأَخُ عِنْدَ انْتِفَاءِ الْأَقْرَبِ فَأُولَىٰ أَنْ يَرِثَ عِنْدَ انْتِفَاءِ الْأَبْعَدِ)، قَالَ صَاحِبُ «التَّقْرِيبِ»: وَفِيهِ نَظَرٌ، وَوَجْهُ النَّظَرِ أَنَّ طَرِيقَةَ الْأَوْلَوِيَّةِ إِنَّمَا تَحْسُنُ فِي الْإِبَاتِ هُنَا، كَمَا تَقُولُ: إِذَا وَرِثَ عِنْدَ وَجُودِ الْإِبْنِ فَلِأَنَّ يَرِثَ عِنْدَ وَجُودِ الْأَبِ أُولَى؛ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ عَنِ الْإِبْنِ، وَأَمَّا فِي النَّفْيِ فَلَا؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ كَمَا ثَبَّتَ بَانْتِفَاءِ الصَّارِفِ الْقَوِي لَا يَلْزَمُ أَنْ يَثْبُتَ بَانْتِفَاءِ الضَّعِيفِ. وَقُلْتُ: يُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ أَصْلَ الْكَلَامِ: يَسْتَفْتُونَكَ فِي الْكِلَالََةِ قُلَّ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهَا إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ يُورَثُ كِلَالََةً، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كِلَالََةً﴾ [النساء: ١٢]، وَلَا يَنْفَى أَنَّ الْكِلَالََةَ هُوَ: مَنْ لَا يُخْلَفُ أَحَدًا عَمُودِي النَّسَبِ - أَعْنِي الْوَالِدَ وَالْوَلَدَ - فَخَصَّ الْوَلَدَ بِالذِّكْرِ دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ الْأُولَى فِي هَذَا الْمَعْنَى مِنَ الْأَبِ وَمِرَاعَاةً جَانِبِهِ أَحْرَى^(١).

قوله: (تغليبا) هو مفعول له؛ لأن قوله: والمراد في معنى قولك: أراد بالإخوة؛ فهو فعلٌ لفاعلِ الفعلِ المعللِ، فحذف اللام، ويجوز أن يكون مفعولا مطلقا، أي: غلب حكم الذكورة تغليبا.

(١) من قوله: «وقلت: يمكن أن يقال:» إلى هنا سقط من (م).

﴿أَنْ تَضِلُّوا﴾ مفعولٌ له، ومعناه: كراهةٌ أن تضلُّوا.

قوله: (ومعناه كراهةٌ أن تضلُّوا)، قال الإمام: قال البَصْرِيُّونَ: المضافُ محذوف. أي: يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ كَرَاهَةَ أَنْ تَضِلُّوا، كقولِهِ تعالى: ﴿وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]. وقال الكوفيُّونَ: حرفُ النفي محذوفٌ؛ أي: يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ لثَلَا تَضِلُّوا، كقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١] أي: لثَلَا تَزُولَا^(١). وقال الزَّجَّاجُ: إن «لا» تُضَمُّ؛ لِأَنَّ حَذْفَ حَرْفِ النْفِي لَا يَجُوزُ وَلَكِنْ يَرَادُ لِلتَّوَكِيدِ، وَيَجُوزُ حَذْفُ الْمُضَافِ، وَهُوَ كَثِيرٌ^(٢). وقال الجُرْجَانِيُّ صَاحِبُ «النِّظْمِ»: يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ الضَّلَالَةَ لِتَعَلَّمُوا أَنَّهَا ضَلَالَةٌ فَتَجْتَنِبُوهَا^(٣).

الراغب: ﴿يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ أي: لترجعوا إلى كتابه إذا جهلتم فتعلموا منه، أي: يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ ضَلَالَكُمْ الَّذِي مِنْ شَأْنِكُمْ أَنْ تُتَجَزَّوه^(٤) إذا تُرِكْتُمْ وشأنكم، ومن تَبَيَّنَ لَهُ الضَّلَالَةُ تَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ؛ فَإِنَّ مَعْرِفَةَ أَحَدِهِمَا مُضْمَنٌ لِمَعْرِفَةِ الْآخَرِ، وَلَا يَتِمُّ مِنْ دُونِهِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾^(٥)، بل هذا أبلغ من قولهم: يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ لَا تَضِلُّوا؛ لِأَنَّ فِي مَعْرِفَةِ الشَّرِّ مَعْرِفَةَ الْخَيْرِ، وَلَيْسَ فِي مَعْرِفَةِ الْخَيْرِ الْمَعْرِفَتَانِ جَمِيعًا، فَالْإِنْسَانُ إِذَا تَرَكَ عَنِ الْمَزَاجِرِ وَالتَّوَاهِي وَلَمْ يُوَخِّذْ بِمَقْتَضَى الْعَقْلِ صَارَ بِالطَّبَعِ بَهِيمَةً.

وقلتُ: النَّظْمُ مَعَ صَاحِبِ النَّظْمِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْخَاتِمَةَ نَازِرَةٌ إِلَى الْفَاتِحَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَتْفَاقًا رِبْكَمُ﴾ [النساء: ١]، فَإِنَّ بَرَاعَةَ الْاسْتِهْلَالِ دَلَّتْ إِجْمَالًا عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى أُمُورٍ يَجِبُ اجْتِنَابُهَا وَضَلَالَةٌ يَنْبَغِي أَنْ يُتَّقَى مِنْهَا؛ وَمِنْ ثَمَّ فَضَلَّتْ أَوْ لَا بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَوْأَى الْيَنْبَغِ أُمُورُهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْحَقِيقَتِ بِالْطَّبِيبِ﴾ [النساء: ٢]؛ قَالَ الْمَصْنُفُ: «كَانُوا مُسْتَعِينِينَ عَنْ أُمُورِ الْيَتَامَى بِمَا رَزَقَهُمُ اللهُ تَعَالَى وَمَعَ ذَلِكَ يَطْمَعُونَ فِيهَا»، وَثَانِيًا: بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَوْأَى النِّسَاءِ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤]؛

(١) «مفاتيح الغيب» (١١: ٩٦).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٣٧).

(٣) انظر: «مفاتيح الغيب» (١١: ٩٦) ذكر فيه كلام الجرجاني صاحب «النظم».

(٤) في (ط): «تتجزوه».

(٥) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٢٤٤).

عن النبي ﷺ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ النِّسَاءِ فَكَأَنَّمَا تَصَدَّقَ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ وَرَثَ مِيرَاثًا، وَأُعْطِيَ مِنَ الْأَجْرِ كَمَنْ اشْتَرَى مَحْرَرًا، وَبُرِّئَ مِنَ الشَّرِكِ، وَكَانَ فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ مِنَ الَّذِينَ يُتَجَاوَزُ عَنْهُمْ».

قال: «في الآية دليل على ضيق المسلك ووجوب الاحتياط»، وثالثًا: بقوله: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: ٥]؛ قال: «هُوَ أَمْرٌ لِكُلِّ أَحَدٍ أَلَّا يُجْرَحَ مَالُهُ إِلَى أَحَدٍ مِنَ السُّفَهَاءِ»، ورابعًا: بقوله: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ﴾ [النساء: ٧]؛ قال: «كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يُورَثُونَ النِّسَاءَ وَالْأَطْفَالَ وَيَقُولُونَ: لَا يَرِثُ إِلَّا مَنْ طَاعَنَ بِالرَّمَاحِ»^(١)، وخامسًا: بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِيَتِنَا﴾ [النساء: ١٠]، وسادسًا: بقوله: ﴿وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفَدْحَسَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء: ١٥]، وسابعًا: بقوله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ [النساء: ١٩] الآيات؛ قال: «كَانُوا يَتَلَوْنَ النِّسَاءَ بِضُرُوبٍ مِنَ الْبَلَايَا وَيَظْلِمُونَهُنَّ بِأَنْوَاعٍ مِنَ الظُّلْمِ...» إِلَى آخِرِهِ، وثامنًا: بقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ﴾ الآية [النساء: ٢٣]، وتاسعًا: بقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ﴾ [النساء: ٢٩]، وعاشرًا: بقوله: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢]... وَهَلُمَّ جَرًّا إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ؛ وَمِنْ ثَمَّ رَجَعَ عَوْدًا إِلَى بَدْءٍ مِنْ حَدِيثِ الْمِيرَاثِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَسْفَتُونَكَ قُلُوبُ اللَّهِ يُفْتِيكُمْ﴾، فَظَهَرَ أَنَّ التَّقْدِيرَ: يُبَيِّنُ اللَّهُ ضَلَالَكُمْ لِثَلَا تَضِلُّوا؛ فَالْعَلَّةُ مَحْذُوفَةٌ وَالْمَفْعُولُ مَذْكُورٌ عَلَى خِلَافِ تَقْدِيرِ الْجُمْهُورِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تمت السورة بحمد الله

* * *

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» (٩: ٥٠٢)، و«تفسير السمعاني» (١: ٣٩٩)، و«الكشاف» (٤: ٤٤٨).

سورةُ المائدة
مدنية، وهي مئةٌ وثلاثٌ وعشرون آيةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿١﴾].

يقال: وفى بالعهد، وأوفى به، ومنه: ﴿وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧٧]. والعقدُ: العهدُ المؤتق، شُبِّهَ بعقد الحبلِ ونحوه. قال الحطيطيُّ:

قَوْمٌ إِذَا عَقَدُوا عَقْدًا لَجَارِهِمْ شَدُّوا الْعِنَاجَ وَشَدُّوا فَوْقَهُ الْكِرْبَا

سورةُ المائدة

مئةٌ وثلاثٌ وعشرون آيةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: (قَوْمٌ إِذَا عَقَدُوا عَقْدًا) البيت^(١)، العِنَاجُ فِي الدَّلْوِ الْعَظِيمَةِ: حَبْلٌ أَوْ بَطَانٌ يُشَدُّ فِي أَسْفَلِهَا، ثُمَّ يُشَدُّ بِالْعِرَاقِيِّ فَيَكُونُ عَوْنًا لَهَا وَلِلْأَوْذَامِ، فَإِذَا^(٢) انْقَطَعَتِ الْأَوْذَامُ أَمْسَكَهَا الْعِنَاجُ، فَإِذَا كَانَتِ الدَّلْوُ خَفِيفَةً فَعِنَاجُهَا خَيْطٌ يُشَدُّ فِي إِحْدَى آذَانِهَا إِلَى الْعُرْقُوقَةِ، وَالْكَرْبُ:

(١) البيت للحطيطي في «ديوانه»، ص ١٦.

(٢) قوله: «فإذا» سقط من (ص).

وهي عقودُ الله التي عَقَدَها على عباده وَأَلَزَمَهَا إِيَّاهُمْ من مَوَاجِبِ التَّكْلِيفِ. وقيل: هي ما يَعْقِدُونَ بينهم من عُقُودِ الأماناتِ وَيَتَحالفُونَ عليه وَيَتِمَّاسِحُونَ من المَبَايَعَاتِ ونحوها، والظاهرُ أنها عَقُودُ الله عليهم في دينه من تحليلِ حلاله، وتَحْرِيمِ حرامه، وأنه كلامٌ قَدَّمَ مُجْمَلًا، ثم عَقَّبَ بالتفصيلِ وهو قوله: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ﴾ وما بعده.

الحبلُ الذي يُشَدُّ في وَسَطِ العَرَّاقِي ثم يُشَنَّى ثُمَّ يُثَلَّثُ ليكونَ هذا يَلِي المَاءَ فلا يَعْفَنُ الحبلُ الكبيرُ، والوَدَمُ: السُّيُورُ التي بينَ آذَانِ الدَّلْوِ وأطرافِ العَرَّاقِي، والعَرَّاقِي: بفتحِ العينِ والراءِ والقافِ مقصورة، والعَرَقُوتَانِ: الحَشْبَتَانِ اللتانِ تُعَرَّضَانِ على الدَّلْوِ كالصَّلِيبِ، يَصِفُ قومه بوفاءِ العهدِ، استَعَارَ للعهدِ عَقْدَ الحبلِ على الدَّلْوِ، ثُمَّ رَشَحَ الاستعارةَ مرةً بِشَدِّ العِجَاجِ وأخرى بِشَدِّ الكَرَبِ؛ لأنها للتوثيقِ والاحتياطِ، وبعده:

قَوْمٌ هُمُ الْأَثْفُ والأَذْنَابُ غَيْرُهُمْ وَمَنْ يَسُوِّي بِأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنْبَا^(١)

قوله: (من مَوَاجِبِ التَّكْلِيفِ)، الأساس: وَجَبَ البَيْعُ وأَوْجَبَتْهُ: أَلَزَمَتْهُ، وفعلتُ ذلكَ إيجاباً لحَقِّكَ، وهذا أَقْلُ مَوَاجِبِ الأُخُوَّةِ، فعلى هذا المرادُ بوفاءِ العهودِ جميعُ ما أَلَزَمَهُ اللهُ تعالى من التكاليفِ، ولا يَخْتَصُّ بتحليلِ الحلالِ ولا بتحريمِ الحرامِ.

قوله: (والظاهرُ أنها عَقُودُ الله [عليهم] في دينه من تحليلِ حلاله وتَحْرِيمِ حرامه). قال الكواشي: ذَكَرَ هذه المقدمةُ ثُمَّ عَقَّبَهَا بالأحكامِ ليلتزموا العملَ بها، كقولِكَ للرجلِ: افْعَلْ ما أَمُرُكَ به، ثُمَّ تَذَكَّرْ له ما تريدهُ منه^(٢)، وذلك أنه تعالى أَمَرَ المَكَلَّفِينَ بوفاءِ العُقُودِ وأتى بقوله: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بِهَيْمَةَ الْأَنْعَامِ﴾ مفصلاً عنه على سبيلِ البيانِ، وعَقَّبَهُ بما هو مُشْتَمَلٌ على تحريمِ الحرامِ وتحليلِ الحلالِ.

(١) للحطيطية في «ديوانه» ص ١٧.

(٢) تفسير الكواشي (٢: ٥٠٦).

وقلت: الظاهر هو الأول، لأن «العقود» جمع على باللام مُستغِرِقٌ لجميع ما يَصْدُقُ عليه أنه عقودُ الله تعالى من الأصول والفروع، ولكن المذكور في السورة أمهاتها وأصولها منصوصاً. وسائر ما يستتبعه مفهوماً ومرموزاً، فقولُه تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢] وقولُه تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٨] وقولُه: ﴿أَعِدُّوا لَهُ مَا نَزَّلْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ لِيَرْجِعَهُمْ﴾ [المائدة: ٨] وقولُه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِمْ مِنَ رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ قَوْفِهِمْ وَفِيهِمْ رِجَالٌ لَمْ تَحِمْزٌ وَهُمْ لَمْ يُحَمِّزُوا﴾ [المائدة: ٦٦] الآيات من الجوامع التي تحتوي على جميع المسائل التي هي مُفْتَقِرَةٌ إليها من الحكمة: العلميَّة والعَمَلِيَّة، الفَرَعِيَّة والأُصُولِيَّة، أما العبادات فأشار إلى عَمُودِهَا وَأَسْهَائِهَا، وهي الصَّلَاة، ثُمَّ هي متوقِّفة على الطهارة، وإليه الإشارة بقولُه تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ [المائدة: ٦]، ثُمَّ كَرَّرَ إلى ذِكْرِ الصَّلَاةِ وَعَلَّقَ به قَرِيْبَتِهَا التي هي الزكاة في قولُه تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ﴾ [المائدة: ١٢]، وأومأ إلى الحجِّ بتعظيم شعائرِ الله في قولُه: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَبَاةَ أَيْتَاتٍ لِلْحَرَامِ فِيمَا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]، وأما المعاملات فقد أَدَمَجَ في قولُه: ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [المائدة: ١٠٦] ما يمكن أن يُسْتَنْبَطَ منه بعض أحكامها، وكذا المناكحات في قولُه: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [المائدة: ٥]. هذا، وإن قَسَمَ الجِرَاحَاتِ والحدودِ والجِهَادِ والأطعمَةِ والأشربةِ والحكوماتِ وغيرها، السورة مملوءة منها مشحونة بها، ومن أراد أن يستوعب جميع ما يتعلق برُبْعِ الجِرَاحِ فلا يعُورُه ذلك نَصّاً وإشارةً، ولأمر ما أُخِرَ نزولُ هذه السورة وفُذِلتْ بقولُه تعالى: ﴿أَيُّومَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

رَوَيْنَا عن الترمذي، عن عبد الله بن عمرو: أَخِرَ سُورَةُ أَنْزِلَتْ: المائدة^(١).

(١) أَخْرَجَهُ الترمذي (٣٠٦٣) عن عبد الله بن عمرو وقال: هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ.

الْبِهِيمَةُ: كُلُّ ذَاتِ أَرْبَعٍ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، وَإِضَافَتُهَا إِلَى الْأَنْعَامِ لِلْيَانِ، وَهِيَ الْإِضَافَةُ الَّتِي بِمَعْنَى (مِنْ) كَخَاتَمِ فِضَّةٍ، وَمَعْنَاهُ: الْبِهِيمَةُ مِنَ الْأَنْعَامِ.

وعنه، عن ابن عباس أنه قرأ ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ الآية، وعنده يهودي، فقال: لو أنزلت علينا هذه الآية لاتخذناها عيداً، فقال ابن عباس: فإنها نزلت في يوم عيدين، في يوم الجمعة، ويوم عرفة^(١). ونحوه عند البخاري ومسلم، عن عمر رضي الله عنه^(٢).

الراغب: العقود باعتبار المعقود والعاقد ثلاثة أضرب: عقد بين الله وبين العبد، وعقد بين العبد ونفسه، وعقد بينه وبين غيره من البشر، وكل واحد باعتبار الموجب له ضربان: ضرب أوجب العقل، وهو ما ذكر الله معرفته في الإنسان فيتوصل إليه إما ببديهية العقل وإما بأدنى نظر، دل عليه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ﴾ الآية [الأعراف: ١٧٢]، وضرب أوجب الشرع، وهو ما دل عليه كتاب الله وسنة نبيه، فذلك ستة أضرب، وكل واحد من ذلك إما أن يلزم ابتداءً، أو يلزم بالتزام الإنسان إياه، والثاني أربعة أضرب، فالأول: واجب الوفاء؛ كالندور المتعلقة بالقرب، نحو أن يقول: علي أن أصوم إن عافاني الله، والثاني: مستحب الوفاء به ويجوز تركه، كمن حلف على ترك فعل مباح فإن له أن يكفر عن يمينه ويفعل ذلك، والثالث: مستحب ترك الوفاء به، وهو ما قال ﷺ: «إِذَا حَلَفَ أَحَدُكُمْ عَلَى شَيْءٍ فَرَأَى غَيْرَهُ خَيْرًا مِنْهُ فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ وَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ»^(٣)، والرابع: واجب ترك الوفاء به، نحو أن يقول: علي أن أقتل فلاناً المسلم، فيحصل من ضرب ستة في أربعة أربعة وعشرون ضرباً، وظاهر الآية يقتضي كل عقد سوى ما كان تركه قربة أو واجباً^(٤).

قوله: (ومعناه: البهيمه من الأنعام). قال الزجاج: كل حي لا يميز فهو بهيمه، لأنه أهبم عن

- (١) أخرجه الترمذي (٣٠٤٤) والبيهقي في «دلائل النبوة» (٤٤٦: ٥) عن ابن عباس رضي الله عنها.
 (٢) أخرجه البخاري (٤٥) ومسلم (٧٧١١) عن عمر رضي الله عنه.
 (٣) أخرجه مسلم (١٦٥٠) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٢: ١٠) عن عدي بن حاتم رضي الله عنه.
 (٤) «تفسير الراغب» (٢٤٧: ٤).

﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾: إِلَّا مُحْرَمٌ مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ، مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ: ﴿حَرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [المائدة: ٣]، أَوْ ﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ آيَةٌ تَحْرِيْمُهُ. وَالْأَنْعَامُ: الْأَزْوَاجُ الثَّمَانِيَةُ.

أَنْ يُمَيِّزَ، فَأَعْلَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّ الَّذِي أُحِلَّ لَنَا مِمَّا أُبْهِمَ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ^(١).

الراغب: البهيمة: مَا لَا تُنطَقُ لَهُ مِنَ الْحَيَوَانَ، ثُمَّ اخْتَصَّ فِي التَّعَارُفِ بِمَا عَدَا السَّبَاعَ وَالطَّيْرَ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَتْ فِي الْأَزْوَاجِ الثَّمَانِيَةِ إِذَا كَانَتْ مَعَهَا الْإِبِلُ، وَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْحَيْلُ وَالْبَعَالُ وَالْحَمِيرُ، وَوَجْهُ إِضَافَتِهَا إِلَى الْأَنْعَامِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَجْتَكِبُوا الْرَيْحَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]^(٢).

قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ آيَةٌ تَحْرِيْمُهُ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا مُحْرَمٌ مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾، وَإِنَّمَا قَدَّرَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنَ الْمُنَاسِبَةِ بَيْنَ الْمُسْتَشْنَى وَالْمُسْتَشْنَى مِنْهُ فِي الْإِتِّصَالِ، فَلَا يَسْتَقِيمُ اسْتِثْنَاءُ الْآيَاتِ مِنَ الْبَهِيمَةِ، فَيُقَدَّرُ إِمَّا الْمَضَافُ كَمَا يُقَالُ: إِلَّا مُحْرَمٌ مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ، أَيْ: الَّذِي حَرَّمَهُ السَّمْتَلُوْ، وَإِنَّمَا الْفَاعِلُ، بَأَنْ يُقَالُ: إِلَّا الْبَهِيمَةُ الَّتِي يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَةٌ تَحْرِيْمُهَا، فَقَوْلُهُ: «آيَةٌ تَحْرِيْمُهُ» يُشْعِرُ بِأَنَّ الْأَصْلَ هَذَا ثُمَّ حُذِفَ الْمَضَافُ الَّذِي هُوَ آيَةٌ، وَأَقِيمَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ وَهُوَ «تَحْرِيْمُهُ»، ثُمَّ حُذِفَ الْمَضَافُ ثَانِيًا وَأَقِيمَ الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ مَقَامَهُ فَانْقَلَبَ الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ مَرْفُوعًا وَاسْتَرَّ فِي «يُتْلَىٰ» وَعَادَ إِلَى «مَا» كَقَوْلِهِ:

أسال البحار فانتحى للعقيق^(٣)

أَي: أَسْأَلُ سُقْيَا سَحَابِهِ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: ﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ اسْتِثْنَاءٌ مَتَّصِلٌ، وَالتَّقْدِيرُ: أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا الْمَيْتَةَ، وَمَا أَهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَىٰ تَمَّا ذُكِرَ فِي الْآيَةِ الثَّلَاثَةِ مِنَ السُّورَةِ^(٤).

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٤١).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٢٥٠-٢٥١)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ١٤٩.

(٣) البيت لأبي دؤاد الإيادي كما في «المفصل» للزخشي ص ١٣١.

(٤) «البيان في إعراب القرآن» (١: ٤١٥).

وقال محيي السنة: ﴿إِلَّا مَا يُتَلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ أي: ما ذُكِرَ في قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا ذُيِّعَ عَلَى النَّصِيبِ﴾ [المائدة: ٣] (١)، وهذا هو المراد من قول المصنف: «إلا محرّم ما يتلى عليكم من القرآن من نحو قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّيَّةُ﴾».

انظر أيها المتأمل في نظم هذه الآيات، فإنها مُدمَج بعضها في بعض وإرد على أسلوب عجيبٍ ونمطٍ بديع، وذلك أنه تعالى لما أراد أن يشرع في عقْد من العقودِ المعْتَبَرة في الدين، وهو شرعية مناسك الحج، وتعظيم شعائر الله، على وجه يستتبع أحكاماً جمة، ذكر تحليل بهيمة الأنعام توطئةً وتسيباً لذكر تعظيم شعائره، واستثنى منها ما هي محرمة على الإبهام المستدعي للتفصيل والبيان، وجعل قوله: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ قيّداً للتوطئة ليتخلّص منها إلى المقصود بسببه مشتملاً على معنى رفع الحرج امتناناً، كما قال تعالى: أحلّلنا لكم بعض الأنعام في حال امتناعكم من الصيد وأنتم محرّمون لئلا نُحرج عليكم، ثم أتى بما أجري له الكلام معظماً مفخماً، فكرّر النداء والتنبيه، وذكر المؤمنين بعد استهلال السورة به اعتناء بشأن التلوّ بعده وعمّ النهي في تحليل شعائر الله، واستطرّد قصة حجاج اليمامة، ليشير به إلى أن الحيلولة بين الشعائر وبين المتنسكين بها وإن كانوا مخالفين بل مجرّمين: تحليل لشعائر الله المنهي عنها، وأوقع ما كان موافقاً لمعنى القيّد والتخلّص من قوله: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢] اعتراضاً بين القصة ليكون إشارة وإدماجاً إلى أنّ القاصدين ما داموا محرّمين مُبتغين فضلاً من ربهم كانوا كالصّيد عند المحرّم فلا تعرّضوا لهم، وإذا حللّتم أنتم وهم فشانكم وإياهم؛ لأنهم صاروا كالصّيد المباح أبيع لكم تعرّضهم حينئذ.

ولما قرّع من بيان ما أجري له الكلام أصالة شرّع في بيان ما أجمل فيما أتى به، تمهيداً وتوطئة، وهو قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّيَّةُ﴾ [المائدة: ٣]، وكما أورد ما كان متصلاً بالتوطئة في

(١) «معالم التنزيل» (٢: ٧).

المعنى اعتراضاً في القصة؛ أوردَ ما هو متّصل بالمقصود معنى اعتراضاً في التفصيل ليصير الأصل والفرع شيئاً واحداً، وذلك قوله: ﴿الْيَوْمَ يَبَسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ﴾ وقوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، وإنما قلنا: إنه متّصل بالمقصود لأنّ التعريف في ﴿الْيَوْمَ﴾ إشارة إلى ذلك اليوم الذي نُهوا فيه عن تحليل شعائر الله وتعريض القاصدين، وأشار بالاعتراض الأول، وهو قوله: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢] إلى معنى دقيق، وهو أنّ هذا يومٌ لكم اليدُ والسُلطانُ على الناس فلا تُخيفوهم وإن كانوا مجرمين؛ وإليه الإشارة بقوله: «ومعنى الاعتداء: الانتقام منهم بإلحاق مكرور بهم، وتعاونوا على العفو والإغضاء ولا تعاونوا على الانتقام والشفّي»، وبالاعتراض الثاني، وهو قوله: ﴿الْيَوْمَ يَبَسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿دِينًا﴾ [المائدة: ٣] إلى أن لا تخافوا الناس أيضاً وأبشروا بإكمال الدين الحنيفي وهدم منار الجاهلية كلها، ومنها إبطال مناسكهم.

وعن محيي السنة، عن سعيد بن جبيرة وقادة: ﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ فلم يَحْجَ معكم مُشرك^(١)، وإليه أشار المصنّف بقوله: «وهدم منار الجاهلية ومناسكهم وأن لم يَحْجَ معكم مُشرك». وأبرزَ هذا الاعتراض في معرض الإيجاز الجامع، لأنه متضمنٌ لجميع ما هو مُفْتَقَرٌ إليه من أمور الدين من الأصول والفروع، وأمور الدنيا من الفتح والظفر والأمن من الأعداء على سبيل الإدماج، فاجتمع في هذا المقام أساليب جمّة، فنذكرُ بعض ما يحضرنّا الآن، منها: حُسنُ المطلع، صمّنَ قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ معنى براءة الاستهلال لاشتغال السورة مُفْتَتِحًا ومختتمًا على العُقود.

ومنها: حُسنُ المطلب حيثُ جيءَ بـ«يا» الدالة على نداء البعيد وقُرنت بحرف التنبيه تنبيهاً على أن التلوُّ بعدها معنيٌّ به جداً.

(١) «معالم التنزيل» (٣: ١٣).

ومنها: أنه أوقع الموصولة متصلةً بصلةٍ تُحْتُّ على الوفاءِ بالعهد وإن من حقٍّ من اتَّصَفَ بوضفِ الإيِّانِ الوفاءِ بالعهد، ومنها: أنه خصَّ العَقْدَ بالذِّكْرِ ليؤدِّنَ بالالتزامِ التَّامَّ، ثُمَّ ذَبَلَ الكلامَ بما يَشُدُّ من عَضِدِ الطَّلَبِ وهو قولُه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾، لأنه عَزَلَ به أمرَ العقلِ وداعيَ الهوى، وَرَفَعَ به منصِبَ النصِّ ومتابعةِ الهدى.

ومنها: التكريرُ، وهو: إعادةُ ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [المائدة: ٢] تأكيداً وتشديداً لتعظيمِ شعائرِ الله.

ومنها: حُسْنُ المَخْلَصِ، والتسبيبُ، والإيهامُ، والتفصيلُ، والاعتراضُ، والإدماجُ، والإيجازُ الجامعُ، والاستطرادُ على ما سَبَقَ بيَّناها.

ومنها: التتميمُ، وهو: توخِّي المبالغةِ في النَّهي عن تعرُّضِ القاصِدِينَ مع كونهم مشركين وإن كانوا مُجْرِمِينَ.

ومنها: عكسُ التعليلِ، وهو وَصَفُ الكافرينَ بصفةِ المؤمنينَ مِنَ الوَصْفِ بابتغاءِ الفضلِ والرِّضوانِ وإن حَصَلَ في العدوِّ المناوئِ.

ومنها: التكميلُ، وهو تعقيبُ ﴿أَكْمَلْتُ﴾ بـ ﴿أَتَمَمْتُ﴾، وسيجيءُ بيانُ ثلاثيتها.

ومنها: التذييلُ، وهو قولُه: ﴿وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، لأنَّ مَنْ أَنْعَمَ اللهُ عليه بنعمةِ الإسلامِ لم تبقَ نعمةٌ إلا أصابته، كما ذكره في سورة الفاتحة.

ومنها: المطابقةُ: طابَقَ بَيْنَ قولِه: ﴿أَحَلَّتْ لَكُمْ﴾ وبيِّنَ قولِه: ﴿لَا تُحِلُّوا﴾ [المائدة: ٢] بالتَّفِيهِ والإثباتِ تارةً، وبيِّنَه وبيِّنَ ﴿حُرِّمَتْ﴾ [المائدة: ٣] بحَسَبِ التَّضَادِّ أُخْرَى.

ومنها: المقابلةُ المعنويةُ، وهي في قولِه: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

وقيل: ﴿بِهَيْمَةَ الْأَنْعَمِ﴾: الظَّبَاءُ وَبَقَرُ الْوَحْشِ ونحوها، كأنهم أرادوا ما يُبَاثِلُ الأنعامَ ويُدانيها من جنس البهائم في الاجترارِ وَعَدَمِ الْأَنْيَابِ، فأضيفت إلى الأنعام لِإِمْلابَسَةِ الشَّبهِ.

﴿غَيْرَ مُحْلِي الصَّيْدِ﴾ نُصِبَ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿لَكُمْ﴾ أَي: أَحَلَّتْ لَكُمْ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَا مُحْلِينَ الصَّيْدِ.

وعن الأَخْفَشِ أَنَّ انْتِصَابَهُ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾.

وقوله: ﴿وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ حَالٌ عَنِ ﴿مُحْلِي الصَّيْدِ﴾ كَأَنَّهُ قِيلَ: أَحَلَّلْنَا لَكُمْ بَعْضَ الْأَنْعَامِ فِي حَالِ امْتِنَاعِكُمْ مِنَ الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ مُحْرِمُونَ؛ لِثَلَاثِ نَحْرِجٍ عَلَيْكُمْ.

ومنها: عَطْفُ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، عَطَفَ ﴿الْمَلْتَمِدِ﴾ عَلَى ﴿الْمَهْدَى﴾، ثُمَّ ﴿الْمَهْدَى﴾ عَلَى «الشعائر»، قَالَ فِي سُورَةِ الْحَجِّ: «الشعائر وهي الهدايا، لأنها مِنْ مَعَالِمِ الْحَجِّ»^(١).

قوله: (وقيل: ﴿بِهَيْمَةَ الْأَنْعَمِ﴾: الظَّبَاءُ وَبَقَرُ الْوَحْشِ)، الرَّاعِبُ: لَمَّا عَلِمَ^(٢) فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ تَحْلِيلَ الْأَنْعَامِ نَبَّهَ بِقَوْلِهِ: ﴿بِهَيْمَةَ الْأَنْعَمِ﴾^(٣) عَلَى تَحْلِيلِ الْبَهِيمَةِ الْجَارِيَةِ مَجْرَى الْأَنْعَامِ، فَيَكُونُ هَذِهِ الْآيَةُ دَلَالَةً عَلَى تَحْلِيلِ الْبَهِيمَةِ وَتَحْلِيلِ الْأَنْعَامِ؛ لِأَنَّ الْمَخَاطَبَةَ لِلْمَسَافِرِينَ إِذَا كَانُوا حَلَالًا، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلٌ مَن قَالَ: بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ هِيَ بَقَرُ الْوَحْشِ وَالظَّبَاءُ^(٤).

قوله: (﴿وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ حَالٌ عَنِ ﴿مُحْلِي الصَّيْدِ﴾)، وَنَحْلِي: اسْمٌ فَاعِلٌ مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَحَذَفَ النُّونَ لِلْإِضَافَةِ، وَالْحَالَانَ مَتَدَاخِلَانَ.

قوله: (أَحَلَّلْنَا لَكُمْ بَعْضَ الْأَنْعَامِ) وَإِنَّمَا صَرَّحَ بِالْبَعْضِ نَظْرًا إِلَى الْمَعْنَى، وَإِلَى مَا الْاسْتِثْنَاءُ أَبْقَاهُ.

قوله: (وَأَنْتُمْ مُحْرِمُونَ) أَي: دَاخِلُونَ فِي الْإِحْرَامِ أَوْ فِي الْحَرَمِ.

(١) انظر: (١٠: ٤٨٢).

(٢) كَذَا فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةِ، وَضَبَطَهَا بِتَشْدِيدِ اللَّامِ مِنْ (ط)، وَفِي «تَفْسِيرِ الرَّاعِبِ»: «قَدَّمَ».

(٣) قَوْلُهُ: «تَحْلِيلِ الْأَنْعَامِ نَبَّهَ بِقَوْلِهِ: ﴿بِهَيْمَةَ الْأَنْعَمِ﴾» سَقَطَ مِنْ (غ) وَ(ص).

(٤) «تَفْسِيرِ الرَّاعِبِ» (٤: ٢٥١-٢٥٢).

﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ من الأحكام وَيَعْلَمُ أَنَّهُ حِكْمَةٌ وَمِصْلَحَةٌ، و«الْحُرْمُ»: جمع حرام، وهو المحرم.

[﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُحِلُّوْا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهُدَىٰ وَلَا الْآلِهَةَ وَلَا ءَامِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَتَّبِعُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ ٢]

الشعائر: جمع شعيرة، وهي: اسم ما أشعر؛ أي: جعل شعارًا وعلما للنسك من موافق الحج ومرامي الجمار، والمطاف والمسعى، والأفعال التي هي علامات الحج، يُعرف بها من الإحرام والطواف والسعي والحلق والنحر. والشهر الحرام: شهر الحج.

قوله: (ويعلم أنه حكمة ومصالحة) يريد أن قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ تذييل للكلام السابق وتعليل لسرعية العقود والأحكام كلها، وفيه دلالة على أن إرادة العموم من قوله: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ - وهي عقود الله التي عقدها على عباده وألزمها إياهم من مواجب التكليف - هي الوجه، وأن أحكام الله تعالى تعبدية لا مجال للعقل فيها، ومن ثم عقبه بما يتعلق بمناسبة الحج من موافقه ومرامي الجمار، والمطاف والمسعى والأفعال التي تقف عندها العقول، وتتحير دونها الأوهام.

الراغب^(١): الحكم والحكمة من أصل واحد، إلا أنه إذا كان في القول قيل له: حكم وقد حكم، وإذا كان في الفعل قيل له: حكمة وحكم وله حكم؛ فإذا قلت: حكمت بكذا فمعناه: قضيت فيه بها هو حكمة، وإن كان يقال: حكم فلان بالباطل، بمعنى أجرى الباطل مجرى الحكمة، فحكم الله تعالى مقتضى للحكمة لا محالة، فنبه بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ على أن

(١) في تفسيره (٤: ٢٥٤).

والهَدْيُ: ما أُهْدِيَ إلى البيت وتُقَرَّب به إلى الله من النَّسَائِكِ، وهو جمع هَدْيَةٍ كما يُقال: جَدْيٌ في جمع جَدْيَةِ السَّرَجِ. والقلائدُ: جمع قِلَادَةٍ، وهي ما قُلِّدَ به الهَدْيُ من نَعْلِ أو عُرْوَةٍ مَرَادَةٍ، أو لِحَاءِ شَجَرٍ أو غيره.

وَأَمُّو المسجدِ الحرامِ: قاصِدُوهُ، وهم الحُجَّاجُ والعُمَرَاءُ. وإِحْلَالُ هذه الأشياءِ أن يُتَهاوَنَ بِحُرْمَةِ الشَّعَائِرِ، وأن يُحَالَ بينها وبين المُتَسَكِّينَ بها، وأن يُجَدِّثُوا في أشهرِ الحُجِّ ما يَصُدُّونَ به النَّاسَ عن الحُجِّ، وأن يُتَعَرَّضَ للهَدْيِ بِالْعَضْبِ أو بِالْمَنَعِ من بُلُوغِ مَحَلِّهِ. وأما ﴿الْقَلَيْدِ﴾، ففيها وَجْهَانِ:

أحدهما: أن يُرادَ بها دَوَاتُ القلائدِ من الهَدْيِ، وهي البُدُنُ، وتُعْطَفُ على ﴿الْهَدْيِ﴾ للاختصاصِ، وزيادةُ التَّوصِيَةِ بها لأنها أَشْرَفُ الهَدْيِ، كقولهِ: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ [البقرة: ٨٩] كأنه قيل: والقلائد منها خُصُوصًا.

ما يريدُه يَجْعَلُه حِكْمَةً حَتَّى لِلْعِبَادِ على الرِّضَا به، فاللهُ تَعَالَى يَحْكُمُ ما يريدُ، وحُكْمُه ماضٍ، ومَنْ رَضِيَ بِحُكْمِه اسْتَرَاخَ في نَفْسِه وهُدِيَ لِرُشْدِه، ومَنْ سَخِطَ نَفَذَ حُكْمُه وَاكْتَسَبَ بِسَخِطِه سُخْطَ الله وإِهانتَه، كما وَرَدَ: «مَنْ لَمْ يَرْضَ بِقَضَائِي وَلَمْ يَصْبِرْ على بِلَائِي وَلَمْ يَشْكُرْ لِنِعْمَائِي فَلْيَطْلُبْ رَبًّا سِوَايَ»^(١).

قولُه: (جَدْيَةُ السَّرَجِ)، النِّهَايَةُ: الجَدْيَةُ: بسكون الدال: شَيْءٌ يُجْحَمِي ثُمَّ يُرْبِطُ تَحْتَ دَقَّتِي السَّرَجِ وَالرَّحْلِ، وَيُجْمَعُ على جَدْيَاتٍ وَجَدْيٍ بِالْكَسْرِ^(٢).

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨٢٥٤) عن أبي هند الداري، وقال العراقي في «تخریج أحاديث الإحياء» (٤: ١٥٥): وهو ضعيف، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧: ١٣٠): رواه الطبراني، وفيه سعيد بن زياد بن هند، وهو متروك. وأخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (١: ٣٧٧) عن أنس.
(٢) كذا في «النِّهَايَةُ»، وفي «الصَّحاح» للجوهري، جَدَاءٌ، وتعقبه ابن بري بأن الصواب: «جَدْيٌ». انظر: «لسان العرب» (جدي).

والثاني: أن يُنهي عن التّعريض لقلائد الهدْيِ مبالغةً في النهي عن التّعريض للهدْيِ، على معنى: ولا تُحِلُّوا قلائدَها فضلاً أن تُحِلُّوها كما قال: ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ [النور: ٣١] فنهى عن إبداء الزينة مبالغةً في النهي عن إبداء مواقعِها.

﴿وَلَا آمِينَ﴾: ولا تُحِلُّوا قوماً قاصدين المسجد الحرام ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنْ رَبِّهِمْ﴾: وهو الثواب ﴿وَرِضْوَاناً﴾: وأن يرضى عنهم، أي: لا تتعرضوا لقوم هذه صفتهم، تعظيماً لهم واستنكاراً أن يتعرض لثلثهم. قيل: هي مُحْكَمَةٌ. وعن النبي ﷺ: «المائدة من آخر القرآن نُزُولاً، فأحِلُّوا حلالها، وحرِّموا حرامها». وقال الحسن: ليس فيها منسوخٌ. وعن أبي ميسرة: فيها ثمانِي عشرة فريضة، وليس فيها منسوخٌ. وقيل: هي منسوخةٌ. وعن ابن عباس: كان المسلمون والمشركون يُحْجُونَ جميعاً،

قوله: (تعظيماً) مفعولٌ له لقولٍ مقدَّر، أي: قال اللهُ تعالى: ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَاناً﴾ الآية، تعظيماً لهم، وقوله: «واستنكاراً أن يتعرض لثلثهم» عطفٌ تفسيريٌّ لقوله: «تعظيماً لهم». رَوَى محيي السنة أن هذه الآية نزلت في الحطَمِ شُرَيْحِ بنِ ضُبَيْعَةَ، دخل المدينة وحده، وخلف خيله خارج المدينة، فقال للنبي ﷺ: إلامَ تدعو الناس؟ قال: «إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسولُ الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة»، قال: حسنٌ^(١)، إلا أن لي أمراء لا أقطعُ أمراً دونهم، لعلي أُسلم وأتي بهم، ثم خرج، فقال رسولُ الله ﷺ: «دخل بوجه كافر، وخرج بوجه غادر»، فمرَّ بسرح المدينة فاستاقه، فبعوه فلم يدركوه، فلما كان العام القابل خرج حاجاً معه تجارةٌ عظيمة، وقد قلَّدوا الهدْي، فقال المسلمون: يا رسولَ الله، هذا الحطَمُ قد خرج، فقال النبي ﷺ: «إنه قد قلَّد الهدْي»، فقالوا: هذا شيءٌ كنا نفعله في الجاهلية، فأبى النبي ﷺ، فأنزل اللهُ تعالى الآية^(٢).

(١) في (ط): «حسي»، وأشار محقق «معالم التنزيل» في هذا الموضع إلى وجود نسخة فيها: «حسي».

(٢) «معالم التنزيل» (٢: ٨) وانظر: «أسباب النزول للواحدي»، ص ١٢٥ و«الجامع لأحكام القرآن» (٦: ٤٢).

فَنَهَى اللهُ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَمْنَعُوا أَحَدًا عَنْ حَجِّ الْبَيْتِ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا تُحِلُّوْا﴾، ثُمَّ نَزَلَ بَعْدَ ذَلِكَ ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨]، و﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٧].

وقال مجاهد والشَّعْبِيُّ: ﴿لَا تُحِلُّوْا﴾ نُسَخَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]. وفسَّر ابتغاءَ الْفَضْلِ: بالتَّجَارَةِ، وابتغاءَ الرِّضْوَانِ: بِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يَظُنُّونَ فِي أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ عَلَى سَدَادٍ مِنْ دِينِهِمْ، وَأَنَّ الْحَجَّ يُقَرِّبُهُمْ إِلَى اللَّهِ، فَوَصَّفَهُمُ اللَّهُ بِظَنِّهِمْ. وقرأ عبدُ اللهِ: (ولا آمي البيتِ الحرامِ) على الإضافةِ

قوله: (وابتغاءُ الرِّضْوَانِ: بِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يَظُنُّونَ بِأَنْفُسِهِمْ^(١) أَنَّهُمْ عَلَى سَدَادٍ مِنْ دِينِهِمْ). وقلتُ: الْفَائِدَةُ فِي الذِّكْرِ الْمُبَالِغَةُ فِي عَدَمِ التَّعَرُّضِ، وَفِي تَعْظِيمِ الْوَصْفِ، كَمَا قَالَ: لَا تَتَعَرَّضُوا لِقَوْمٍ هَذِهِ صِفَتُهُمْ، يَعْنِي: انظُرُوا إِلَى هَذَا الْوَصْفِ وَلَا تَنْظُرُوا إِلَى مَنْ اتَّصَفَ بِهِ، فَعَظَّمُوهُ أَيْنَ وَجَدْتُمُوهُ وَإِنْ كَانَ فِي عَدُوِّ مُنَاوِيٍّ، فَإِنَّهُ حَقِيقٌ بِالتَّعْظِيمِ، وَهَذَا يُضَادُّ التَّغْلِيظَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ﴾ [آل عمران: ٩٧] حَتَّى لِلْمُسْلِمِينَ عَلَى الْإِتِّصَافِ بِهِ، وَتَأْلِيفًا لِقُلُوبِ الْمُخَالَفِينَ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الرِّغْبَةَ فِي الْحَجِّ هِيَ عَلَامَةُ الْإِيْيَانِ، وَعَنْهُ أَمَارَةُ الْكُفْرِ.

قوله: (ولا آمي البيتِ الحرامِ). قال أبو البقاء: ﴿وَلَا آمِيْنَ﴾: وَلَا قِتَالِ آمِيْنَ أَوْ أَدَى آمِيْنَ، وَقُرِيءَ فِي الشُّوَادِ: «وَلَا آمِي الْبَيْتِ»^(٢) بِحَذْفِ النُّونِ وَالْإِضَافَةِ، ﴿يَبْتَغُونَ﴾ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿آمِيْنَ﴾ وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً لـ﴿آمِيْنَ﴾، لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا وُصِفَ لَمْ يَعْمَلْ فِي الْإِخْتِيَارِ^(٣).

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي النسخ المطبوعة منه: «في أنفسهم».

(٢) انظر: «إتحاف فضلاء البشر» (١: ٢٥٠) و«الجامع لأحكام القرآن» (٦: ٤٢).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤١٦).

وقرأ محمد بن قيس والأعرجُ: (تَبْتَغُونَ) بالتاء على خطاب المؤمنين.
﴿فَأَصْطَادُوا﴾ إباحة للاصطياد بعد حَظْرِهِ عليهم، كأنه قيل: وإذا حَلَلْتُمْ فلا جُنَاحَ عليكم أن تصطادوا.

وقرئ بكسر الفاء. وقيل: هو بَدَلٌ من كَسْرِ الهمزة عند الابتداء. وقرئ: (إذا أَحَلَلْتُمْ) يُقَالُ: حَلَّ الْمُحْرِمُ وَأَحَلَّ.

«جرم» يجري مجرى «كَسَب» في تَعَدِّيهِ إلى مفعولٍ واحدٍ واثنين، تقول: جَرَمَ ذَنْبًا، نحو: كَسَبَهُ، وجرمته ذنبًا، نحو: كَسَبْتُهُ إِيَّاهُ، ويقال: أجرمته ذنبًا،

قوله: (مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ وَالْأَعْرَجُ) وفي نسخة: «الأعرج» بلا واو، وهو الأصح. في «جامع الأصول» قال: أبو صفوان محمد بن قيس الأعرج المكي مولى لآل الزبير، ويقال: مولى لبني فزارة، سمع مجاهدًا وعطاءً، ورَوَى عنه مالكٌ والثوري^(١).

قوله: (تَبْتَغُونَ) بالتاء على خطاب المؤمنين) وهذا أبلغ من الأول في الإنكار، لأنه تعالى أثبت للكفار الفضل الكائن من خالقهم ورازقهم، ثم أنكر على المسلمين ابتغاء ذلك، وفيه شمة من معنى الحسد، كما تقول: تُعَارِضُنِي فيما رَزَقَنِي رَبِّي، ويظهر على الخطاب فائدة تخصيص الرب بالذكر.

قوله: (إباحة للاصطياد بعد حَظْرِهِ عليهم). قال الزجاج: ومثله: لا تَدْخُلَنَّ هذه الدارَ حتى تُوَدِّيَ ثَمَنَهَا، فإذا أَدَيْتَ فادخلها، أي: إذا أَدَيْتَ أبيع لك دخولها^(٢).

قوله: (وقرئ بكسر الفاء) أي: فاصطادوا، وقيل: كسر الفاء إمالةً لإمالة ما بعده، نحو: «عماداً» على مذهبه من يميله^(٣).

(١) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٣٢١).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٤٣).

(٣) انظر: «المحتسب» (١: ٣١١) و«البحر المحيط» (٤: ١٦٨).

على نَقْلِ المتعدِّي إلى مفعولٍ بالهمزة إلى مفعولين، كقولهم: أكَسَبْتُهُ ذَنْبًا، وعليه قراءة عبد الله: (ولا يُجْرِمَنَّكُمْ) بضمَّ الياء، وأوَّلُ المفعولينِ على القراءتينِ ضميرُ المخاطبينِ، والثاني: ﴿أَنْ تَعْتَدُوا﴾. و﴿أَنْ صَدُّوكُمْ﴾ بفتح الهمزة متعلِّقٌ بالسَّنَانِ بمعنى العِلَّةِ، والسَّنَانُ: شِدَّةُ البُغْضِ. وقرئ: بسكون النون، والمعنى: ولا يُكسِبَنَّكُمْ بُغْضُ قومٍ لأنَّ صَدُّوكُم الاعتداء، ولا يَحْمِلَنَّكُمْ عليه. وقرئ: (إِنْ صَدُّوكُم) على «إِنْ» الشرطية. وفي قراءة عبد الله: (إِنْ يَصُدُّوكُم).

قوله: (وَقَرِئَ بِسُكُونِ النُّونِ) أي: «سَنَانٌ»: أبو بكرٍ وابنُ عامِرٍ في المَوْضِعَيْنِ، والباقونَ: بفتحها^(١).

قوله: (لأنَّ صَدُّوكُم) هو متعلِّقٌ بقوله: «بُغْضُ قومٍ» على التعليل «والاعتداء» مفعولٌ «يُكسِبَنَّكُمْ». تلخيصُ المعنى: لا يَحْمِلَنَّكُمْ على الاعتداءِ بُغْضُ قومٍ يُبْغِضُونَهُمْ لِأَجْلِ أَنْ صَدُّوكُم عن المسجدِ الحرامِ. قال الواحديُّ: لا يَحْمِلَنَّكُمْ بُغْضُ كَفَّارِ مَكَّةَ أَنْ صَدُّوكُم يَوْمَ الحُدَيْبِيَّةِ عن المسجدِ الحرامِ أَنْ تَعْتَدُوا على حُجَّاجِ اليَمَامَةِ فَتَسْتَحِلُّوا مِنْهُمُ مُحَرَّمًا^(٢).

قوله: (على «إِنْ» الشرطية) ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، والباقونَ: بفتحها^(٣)، وقيل: فيه صَعْفٌ من حيث إنهم لا يَقْدِرُونَ على الصَّدِّ بعدَ فتحِ مكة، ويُمكنُ أَنْ يُحْمَلَ على الفَرَضِ والتقديرِ للمبالغة، وبيانه: أَنْ قُرَيْشًا وَصَدَّهُمْ إِيَّاكُمْ يَوْمَ الحُدَيْبِيَّةِ كَانَ عِنَادًا وَبَغْيًا؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ البَيْتِ الحرامِ وتعظيمِ شعائرِ الله وَحُرْمَتِهَا أَنْ لَا يُصَدَّ مَنْ يَقْصِدُهُ، فَصَدَّهُمْ ذَلِكَ فِي عَدَمِ الاعتدَادِ كَلَّا صَدَّ فَحَقُّهُ أَنْ يُفَرَّضَ كَمَا يُفَرَّضُ المحالَات، قال صاحبُ «المفتاح» في قوله تعالى: ﴿أَفَنْضِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥]: فيمن قرأ: (إِنْ

(١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص ٧٤، و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٧).

(٢) «الوسيط» (٢: ١٥٠).

(٣) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص ٧٤، و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٧).

ومعنى صدّهم إياهم عن المسجد الحرام: منع أهل مكة رسول الله ﷺ والمؤمنين يوم الحديبية عن العمرة، ومعنى الاعتداء: الانتقام منهم بإلحاق مكروه بهم.

﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾: على العفو والإغضاء ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾: على الانتقام والتشفي، ويجوز أن يُراد العموم لكلِّ برٍّ وتقوى، وكلِّ إثمٍ وعدوانٍ، فيتناول بعمومه العفو والانتصار.

[﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْيَتَةُ وَالذَّمُّ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ، وَالْمُنْخَفَةُ وَالْمَوْقُودَةُ وَالْمُرْدِيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَمِ ذَلِكُمْ فَسُقُ الْيَوْمِ يَبْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَأَخْسِنُوا الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْصَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [٣]

كثّم)، بالكسر لقصد التوبيخ والتجهيل في ارتكاب الإسراف وتصوير أن الإسراف من العاقل في مثل هذا المقام واجب الانتفاء حقيق أن لا يكون ثبوته له إلا على مجرد الفرض^(١).

قوله: (ويجوز أن يُراد العموم لكلِّ برٍّ وتقوى)، وهذا أولى لتصير الآية من جوامع الكلم ويكون تذيلاً للكلام السابق، فيدخل في البرِّ والتقوى جميع مناسك الحج، قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢] والعفو والإغضاء أيضاً، وفي النهي عن الإثم والعدوان عدم التعرض لقاصدي البيت الحرام دخولاً أولاً، وعلى الوجه الأول يكون عطفاً على ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ من حيث المعنى، لأنه من باب لا أَرَيْتَكَ ها هنا، كأنه قيل: لا تعتدوا على قاصدي البيت الحرام لأجل أن صدّكم قريش عن البيت الحرام، وتعاونوا على العفو والإغضاء، ومن ثم قيل: الوقف على ﴿أَنْ تَعْتَدُوا﴾ لازم؛ لأن الاعتداء منهي عنه والتعاون

(١) مفتاح العلوم ص ١١٦.

كان أهل الجاهلية يأكلون هذه المحرّمات؛ البهيمة التي تموت حَتَفَ أنفها، والفَصِيدَ: وهو الدَّمُ في المَبَاعِرِ، يَشُؤُ وَنَهَا ويقولون: يُحْرَمُ مَنْ فُزِدَ لَهُ.

﴿وَمَا أَهْلٌ لغيرِ اللَّهِ بِهِ﴾ أي: رُفِعَ الصَّوْتُ به لغير الله، وهو قولهم: باسم اللاتِ والعزى عند ذبحه.

﴿وَالْمُنْحَنَفَةُ﴾: التي خَنَقُوهَا حتى ماتت، أو انخَنَفَتْ بسببِ. ﴿وَالْمَوْقُودَةُ﴾: التي أَثَخَنُوهَا ضَرْبًا بَعْضًا، أو حَجَرَ حَتَّى ماتت. ﴿وَالْمُتَرَدِّيَةُ﴾: التي تَرَدَّتْ من جبلٍ، أو في بئرٍ فماتت. ﴿وَالنَّطِيحَةُ﴾: التي نَطَحَتْهَا أُخْرَى فماتت بالنَّطْحِ.

على البرِّ مأمورٌ به. و«تقوى» أصلها «وقيا» من وَقَيْتُ، فقلبت ياؤه واوًا على قياس بابِ فَعَلَى من الياءِ اسمًا، ثم قَلِبْتُ واوَ الأولى تاءً كما في قولك: تَقِيَّ وَهِيَ غيرُ منصرفة.

قوله: (تموت حَتَفَ أنفها)، النهاية: الحَتَفُ: الهلاك، كانوا يتَخَيَّلُونَ أن رُوحَ المريض تَخْرُجُ من أنفه، فإن جرح تَخْرُجُ من جراحته.

قوله: (في المَبَاعِرِ) هي موضعُ البعر، وهي الأمعاء.

قوله: (مَنْ فُزِدَ لَهُ) قال المِيدَانِيُّ: الفَصِيدُ. دَمٌ كان يُجْعَلُ في مَعَى - من: فَصَدَ عِرْقَ البعير - ثم يُشَوَّى وَيُطَعَّمُ الضَّيْفَ^(١)، النهاية: أصله فُصِدَ لَهُ، فصار «فُزِدَ لَهُ» بالزاي، ثم خُفَّفَ بالزاي^(٢) على لغة طيِّبٍ، وأوَّلَ مَنْ تكَلَّمَ به حاتم، معناه: لم يُحْرَمِ مِنَ الضَّيْفَةِ مَنْ عَمِلَ لَهُ الفَصِيدُ^(٣)، وهذا مثلٌ، ومعناه: لم يُحْرَمِ مَنْ نَالَ بَعْضَ حاجتِهِ وإن لم يتلها كلها.

(١) «مجمع الأمثال» (٢: ١٩٢).

(٢) قوله: «ثم خفف بالزاي» سقط من (غ).

(٣) انظر: «المفصل في صناعة الإعراب» ص ٥١٩ و«جمهرة الأمثال» لأبي هلال العسكري (٢: ١٩٣).

﴿وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ﴾ بَعْضُهُ ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾: إِلَّا مَا أَدْرَكْتُمْ ذَكَاتَهُ وَهُوَ يَضْطَرِبُ اضْطِرَابَ الْمَذْبُوحِ، وَتَشْخَبُ أَوْدَاجُهُ. وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: (وَالْمَنْطُوحَةَ). وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو: (السَّبْعُ) بِسُكُونِ الْبَاءِ. وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ: (وَأَكِيلُ السَّبْعِ).

﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ كَانَتْ لَهُمْ حِجَارَةٌ مَنْصُوبَةٌ حَوْلَ الْبَيْتِ يَذْبَحُونَ عَلَيْهَا وَيَشْرَحُونَ اللَّحْمَ عَلَيْهَا، وَيُعْظَمُونَهَا بِذَلِكَ وَيَتَقَرَّبُونَ بِهَا إِلَيْهَا تُسَمَّى الْأَنْصَابَ. وَالنُّصُبُ وَاحِدٌ. قَالَ الْأَعْمَشُ:

قَوْلُهُ: ﴿وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ﴾ بَعْضُهُ أَي: وَمَا أَكَلَ مِنْهُ السَّبْعُ فَهَاتِ، قَالَ الْقَاضِي: هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ جَوَارِحَ الصَّيْدِ إِذَا أَكَلَتْ مَا اصْطَادَتْهُ لَمْ تَحِلَّ^(١).

قَوْلُهُ: (إِلَّا مَا أَدْرَكْتُمْ ذَكَاتَهُ). قَالَ الزَّجَّاجُ: التَّذْكِيَةُ: أَنْ يُدْرِكَ مَا يُبَاحُ أَكْلُهُ مِنَ الْحَيَوَانَ وَفِيهِ بَقِيَّةٌ تَشْخَبُ مَعَهَا الْأَوْدَاجُ وَتَضْطَرِبُ اضْطِرَابَ الْمَذْبُوحِ الَّذِي أُدْرِكَ ذَكَاتُهُ، وَأَصْلُ الذَّكَاءِ فِي اللَّغَةِ: تَمَامُ الشَّيْءِ، فَمِنْهُ الذَّكَاءُ فِي السَّنَنِ، وَالذَّكَاءُ فِي الْفَهْمِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ تَمَاماً سَرِيعَ الْقَبُولِ، وَذَكَّيْتُ النَّارَ: تَمَمْتُ اشْتِعَالَهَا، فَمَعْنَى ﴿مَا ذَكَّيْتُمْ﴾: أَدْرَكْتُمْ ذَبْحَهُ عَلَى التَّمَامِ^(٢)، وَقَالَ الْقَاضِي: وَمَعْنَى ﴿مَا ذَكَّيْتُمْ﴾: مَا أَدْرَكْتُمْ ذَكَاتَهُ وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ، وَالذَّكَاءُ شُرْعاً: قَطْعُ الْحُلُقُومِ وَالْمَرِيِّ بِمُحَدَّدٍ^(٣).

قَوْلُهُ: (وَتَشْخَبُ أَوْدَاجُهُ)، النَّهْيَاةُ: الشَّخْبُ: السَّيْلَانُ، وَأَصْلُ الشَّخْبِ: مَا يَخْرُجُ مِنْ تَحْتِ يَدِ الْحَالِبِ عِنْدَ كُلِّ غَمْزَةٍ وَعَضْرَةٍ لَصْرَعِ الشَّاةِ، الْأَوْدَاجُ: هِيَ مَا أَحَاطَ بِالْعُنُقِ مِنَ الْعُرُوقِ الَّتِي يَقَطَعُهَا الذَّابِحُ، وَاحِدُهَا: وَدَجٌّ بِالتَّحْرِيكِ.

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٩٢)، وانظر: «أحكام القرآن» للجصاص (٣: ٢٩٩) و«الجامع لأحكام القرآن» (٥٠: ٦) في بيان حكم ما أكل السبع.
(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٤٥).
(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٩٢).

وَذَا النَّصْبِ الْمَنْصُوبِ لَا تَعْبُدْنَهُ لِعَاقِبَةِ اللَّهِ رَبِّكَ فَاعْبُدَا

وقيل: هو جمع، والواحدُ: نِصَابٌ. وقرئ: (النَّصْب) بسكون الصاد.

﴿وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَمِ﴾: وحُرْمٌ عليكم الاستقسامُ بالأزلام؛ أي: بالقداح، كان أحدهم إذا أراد سفراً، أو غزواً، أو تجارةً، أو نكاحاً، أو أمراً من معازم الأمور صَرَبَ بالقداح، وهي مكتوبٌ على بعضها: نَهَانِي رَبِّي، وعلى بعضها: أَمَرَنِي رَبِّي، وبعضها غُفْلٌ، فإن خرج الأمرُ مَضَى لِطَبِئَتِهِ، وإن خرج الناهي أَمَسَكَ، وإن خرج الغُفْلُ أَجَاهَا عَوْدًا، فمعنى الاستقسامِ بالأزلام: طلبُ معرفةِ ما قَسِمَ له مما لم يُقسم له بالأزلام. وقيل: هو المَيْسِرُ وقِسْمَتُهُمُ الْجَزُورَ على الأنصباء المعلومة.

قوله: (وَذَا النَّصْبِ الْمَنْصُوبِ لَا تَعْبُدْنَهُ) البيت. تمامه:

لِعَاقِبَةِ اللَّهِ رَبِّكَ فَاعْبُدَا^(١)

ولو لم يكن النَّصْبُ واحداً لقال: المنصوباتُ أو المنصوبةُ، ولقال: ذي مكانَ ذا، ولقال: لَا تَعْبُدْنَهَا.

قوله: (فاعبدا) أصله فاعبُدُنْ فأبدَلَ النونَ ألفاً.

قوله: (غُفْلٌ) أي: لا سِمةَ عليها، النِّهَايةُ: الأَغْفَالُ: الأرضُ المجهولةُ التي ليس فيها أثرٌ تُعْرَفُ به.

قوله: (مَضَى لِطَبِئَتِهِ)، النِّهَايةُ: الطَّبِئَةُ: فِعْلَةٌ مِنْ: طَوَى، وفي الحديثِ لِمَا عَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَفْسَهُ عَلَى قِبَائِلِ الْعَرَبِ، قالوا: يا محمد، اعْمَدْ لِطَبِئَتِكَ، أي: امضِ لَوَجْهِكَ وَقَصْدِكَ^(٢).

قوله: (أجَاهَا عَوْدًا) أي: عائداً، أو: أعادها عَوْدًا.

(١) البيت للأعشى في «ديوانه» ص ١٣٧.

(٢) ذكره الخطابي في «غريب الحديث» (١: ٤٥٩).

﴿ذَلِكُمْ فَسُقٌ﴾: إشارة إلى الاستقسام، أو إلى تناول ما حُرِّم عليهم؛ لأنَّ المعنى: حُرِّم عليكم تناول الميتة، وكذا وكذا.

فإن قلت: لم كان استقسام المسافر وغيره بالأزلام - لتعرف الحال - فسقاً؟ قلت: لأنه دخول في علم الغيب الذي استأثر به علام الغيوب وقال: ﴿لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] واعتقاد أن إليه طريقاً وإلى استنباطه. وقوله: أمرني ربِّي، ونهاني ربِّي، افتراء على الله، وما يدرية أنه أمره أو نهاه؟! والكهنة والمنجمون بهذه المثابة. وإن كان أراد بالربِّ الصنم، فقد زوي أنهم كانوا يجيلونها عند أصنامهم، فأمره ظاهرٌ.

﴿الْيَوْمَ﴾ لم يرد به يوماً بعينه، وإنما أراد به الزمان الحاضر وما يتصل به ويُدانيه من الأزمنة الماضية والآتية، كقولك: كنت بالأمس شاباً، وأنت اليوم أشيب، فلا تريد بالأمس اليوم الذي قبل يومك، ولا بـ«اليوم» يومك، ونحوه «الآن» في قوله:

قوله: (والكهنة والمنجمون بهذه المثابة). قال الزجاج: لا فرق بين ذلك وبين المنجمين، فلا يقال: لا أخرج من أجل نجم كذا، وأخرج من أجل طلوع نجم كذا، لأنه دخول في علم الله تعالى الذي هو غيب، وهو حرام كالأزلام، والاستقسام بالأزلام فسق، والفسق: اسم لكل ما أعلم الله عز وجل أنه محرَّج عن الحلال إلى الحرام^(١)، نقل الشيخ محيي الدين النووي رحمه الله تعالى في «شرح مسلم» عن القاضي^(٢): كانت الكهانة^(٣) في العرب ثلاثة أضرب، أحدها: أن يكون للإنسان ولي من الجن يُخبره بما يسترقه من السَّمع من السماء، وهذا

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٤٧).

(٢) يعني القاضي عياض الذي استمد النووي كثيراً من شرحه «إكمال المعلم بفوائد مسلم»، وهو شرح بديع مُحَرَّر.

(٣) في (م) و(غ) و(ص) و(س): «الكهنة»، والمثبت من (ط)، وهو الموافق لما في «شرح صحيح مسلم».

الآن لَمَّا ابْيَضَّ مَسْرُبَتِي وَعَضَّضْتُ مِنْ نَابِي عَلَى جِذْمٍ

وقيل: أريدَ يومَ نزلها، وقد نزلت يومَ الجمعة - وكان يومَ عرفة - بعد العصر في حجة الوداع.

القسم بطل من حين بعث الله نبينا ﷺ، والثاني: أن يُخبره بها يطرأ ويكون في أقطار^(١) الأرض وما خفي عنه مما قرب أو بعد، وهذا لا يبعد وجوده، ونفت المعتزلة وبعض المتكلمين هذين الضريين وأحالوهما، ولا استحالة في ذلك ولا بعد في وجوده، ولكنهم يصدقون ويكذبون، والنهي عن تصديقهم والسماع منهم عام، والثالث: المنجمون، وهذا الضرب يخلق الله في بعض الناس قوة ما لكن الكذب فيه أغلب، ومن هذا الفن العرافة، وصاحبها عراف: وهو الذي يستدل على الأمور بأسباب ومقدمات يدعي معرفتها بها كالزجر بالطير والطرق بالحصا، وهذه الأضرُب كلها سُميت كهانة، وقد أكذبهم الشرع ونهى عن تصديقهم وإتيانهم^(٢).

قوله: (الآن لَمَّا ابْيَضَّ مَسْرُبَتِي، وَعَضَّضْتُ مِنْ نَابِي عَلَى جِذْمٍ^(٣))، المسربة، بضم الراء: الشعرُ المُستدقُّ الذي يأخذ من الصدر إلى الشرة، والجذم: الأصل، ويريد هنا أصل الأسنان، يقول: تحاتت أسناني من الكبر حتى عَضَّضْتُ على أصله، قال الميداني: يُضرب للمُنَجِّدِ المَحْنَكِ^(٤)، أي: المُجْرَبِ.

قوله: (وقد نزلت يومَ الجمعة وكان يومَ عرفة)، رَوينا عن الترمذي، عن عُمر رضي الله عنه: أنزلت يومَ عرفة، وفي رواية: بعرفات في يومِ الجمعة. رواه أحمد بن حنبل في «مُسْنَدِهِ» أيضاً^(٥).

(١) في (م) و(غ) و(ص) و(س): «أركان»، والمثبت من (ط)، وهو الموافق لما في «شرح صحيح مسلم».

(٢) «صحيح مسلم» بشرح النووي (١٤: ٢٢٣).

(٣) البيت للحارث بن وعة الذهلي، انظر: «الصحاح» (١: ١٤٧) و«لسان العرب» (١: ٤٦٢).

(٤) «مجمع الأمثال» (٢: ٢٧).

(٥) الحديث سبق تخريجه.

﴿يَسَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ﴾: يَسُّوا مِنْهُ أَنْ يُبْطِئُوا، وَأَنْ تَرْجِعُوا مُحَلِّلِينَ لَهُذِهِ الْخَبَائِثِ بَعْدَ مَا حَرَّمْتُمْ عَلَيْكُمْ.

وقيل: يَسُّوا مِنْ دِينِكُمْ أَنْ يَغْلِبُوهُ، لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَفَى بَعْهْدِهِ مِنْ إِظْهَارِهِ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ. ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ﴾ بَعْدَ إِظْهَارِ الدِّينِ وَزَوَالِ الْخَوْفِ مِنَ الْكُفَّارِ، وَانْقِلَابِهِمْ مَغْلُوبِينَ مَقْهُورِينَ بَعْدَ مَا كَانُوا غَالِبِينَ. ﴿وَإِخْشَوْنِي﴾: وَأَخْلَصُوا لِي الْخَشْيَةَ. ﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾: كَفَيْتُمْكُمْ أَمْرَ عَدُوِّكُمْ وَجَعَلْتُ الْيَدَ الْعُلْيَا لَكُمْ، كَمَا تَقُولُ الْمَلُوكُ: الْيَوْمَ كَمُلْ لَنَا الْمُلْكُ وَكَمُلْ لَنَا مَا تُرِيدُ: إِذَا كُفُوا مَنْ يُبَايِعُهُمُ الْمَلِكُ، وَوَصَلُوا إِلَى أَعْرَاضِهِمْ وَمَبَاغِيهِمْ. أَوْ: أَكْمَلْتُ لَكُمْ مَا تَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فِي تَكْلِيفِكُمْ، مِنْ تَعْلِيمِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَالتَّوْقِيفِ عَلَى الشَّرَائِعِ وَقَوَانِينِ الْقِيَاسِ وَأَصُولِ الاجْتِهَادِ.

﴿وَأَتَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ بِفَتْحِ مَكَّةَ وَدُخُولِهَا آمِنِينَ ظَاهِرِينَ،.....

قوله: (وَأَخْلَصُوا لِي الْخَشْيَةَ) دَلَّ عَلَى الْخُلُوصِ وَرُودِ الْأَمْرِ بَعْدَ النَّهْيِ.

قوله: (كَفَيْتُمْكُمْ أَمْرَ عَدُوِّكُمْ) يَرِيدُ أَنْ قَوْلَهُ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ لِبَيَانِ مَوْجِبِ نَهْيِ الْخَشْيَةِ، وَهُوَ بظَاهِرِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، فَأَوْلَاهَا بِقَوْلِهِ: «كَفَيْتُمْكُمْ أَمْرَ عَدُوِّكُمْ» عَلَى سَبِيلِ الْكِنَايَةِ، أَيْ: لَا تَخْشَوْهُمْ وَإِخْشَوْنِي لِأَنِّي كَفَيْتُ شَرَّهُمْ، وَجَعَلْتُ الْيَدَ الْعُلْيَا لَكُمْ.

قوله: (وقوانين القياس وأصول الاجتهاد)، قال الإمام: المرادُ بِإِكْمَالِ الدِّينِ: أَنَّهُ تَعَالَى بَيْنَ حُكْمِ جَمِيعِ الْوَقَائِعِ، بَعْضُهَا بِالنَّصِّ، وَبَعْضُهَا بِطَرِيقِ يُعْرَفُ الْحُكْمَ بِهَا، وَأَمْرٌ بِالِاسْتِنْبَاطِ وَتَعَبُّدِ الْمَكْلُوفِينَ بِهِ، فَكَانَ ذَلِكَ بَيَانًا فِي الْحَقِيقَةِ^(١).

قوله: ﴿وَأَتَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ بِفَتْحِ مَكَّةَ مُتَفَرِّعٌ عَلَى قَوْلِهِ: «كَفَيْتُمْكُمْ أَمْرَ عَدُوِّكُمْ» عَلَى

(١) مفاتيح الغيب (١١: ٢٨٧).

وهَدَمَ منارِ الجاهليَّةِ ومناسِكِهِمْ، وأنْ لم يَحُجَّ معكم مشركٌ، ولم يَطْفُ بِالبيتِ عُرْيَانٌ. أو: أتممتُ نعمتي عليكم بإكمالِ أمرِ الدِّينِ والشرائعِ، كأنه قال: ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ بذلك، لأنه لا نعمةَ أتمُّ من نعمةِ الإسلامِ.

التكميل؛ لِمَا عَلِمَ مِنَ الأولِ: رَوَّالِ الخوفِ وحُصُولِ الأمنِ، ومنَ الثاني: الغلبَةُ وقهرُ الأعداءِ، فإنه لما وَصَفَهُم بحُصُولِ الأمنِ وكفايةِ شرِّ الأعداءِ رَأَى الوُصْفَ غيرَ تامٍّ فكمَّلَ بالفتحِ والنُّصْرَةَ وقهرِ الأعداءِ.

قوله: (أو أتممتُ عليكم نعمتي^(١) بإكمالِ أمرِ الدِّينِ والشرائعِ) متفرِّعٌ على قوله: «أو أكملتُ لكم ما تحتاجونَ إليه في تكليفكم»، والإتمامُ بمعنى التتميمِ الاصطلاحِي، فإنَّ قوله: ﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ دَلٌّ بمفهومه على نعمةِ خَطِيرةِ فتنَبه، وتَمَمَه^(٢) بقوله: ﴿وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾، وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ بذلك، أي: بإكمالِ الدِّينِ، وقوله: «لأنه لا نعمةَ أتمُّ من نعمةِ الإسلامِ». رَوَى الإمامُ عن القفالِ أنه قال: الشَّرْعُ أبدأً كان كاملاً وإنَّ الشرائعَ في كلِّ وقتٍ كانت كافيةً بحَسَبِ اقتضاءِ ذلك الوقتِ، لكنَّ بحَسَبِ النَّسْبَةِ إلى بعضها كانت كاملةً وأكملَ، ولهذا كان يُزادُ في كلِّ وقتٍ ويُسَخَّرُ، وأما في آخِرِ زمانِ المبعثِ فإنه تعالى أنزَلَ شريعةً كاملةً وحَكَمَ ببقائها إلى يومِ القيامةِ، ولذلك قال تعالى: ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، ويمكنُ أن يقالَ: إنَّ الشرائعَ كانت كاملةً في كلِّ زمانٍ بالنَّسْبَةِ إلى أهلهِ، وكلُّ مَنْ كان مكلفاً فيه، لكنَّ كماهاً بالنَّسْبَةِ إلى جميعِ المكلفينَ إلى آخِرِ الزمانِ إنَّها حصلَ في ذلك اليومِ^(٣).

الراغب: قيل: إنَّ الأديانَ الحقَّ كلَّها جاريةٌ مجرى دينٍ واحدٍ، وكان قبلَ الإسلامِ في النَّقصِ

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أو أتممت نعمتي عليكم».

(٢) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: «على نعمة خطيرة، فبيته وتَمَمَه».

(٣) «مفاتيح الغيب» (١١: ٢٨٧).

بين إفراطٍ وتفريطٍ بالإضافة إلى شريعتنا، وذلك على حسب ما كانت تقتضي حكمة الله تعالى في كلِّ زمان، فكَمَلَهُ اللهُ تعالى بالنبِيِّ ﷺ، وجَعَلَهُ وَسَطًا مَّصُونًا عن الإفراطِ والتفريط، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، وكما قال ﷺ: «مَثَلُ الْأَنْبِيَاءِ كَرَجُلٍ بَنَى دَارًا فَأَكْمَلَهَا وَأَحْسَنَهَا إِلَّا مَوْضِعَ لِبْنَةٍ، وجَعَلَ النَّاسُ يَدْخُلُونَهَا وَيَتَعَجَّبُونَ وَيَقُولُونَ: لَوْلَا مَوْضِعُ تِلْكَ اللَّبْنَةِ أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ جَابِرٍ^(١)، وزاد مسلمٌ في حديثه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «فَأَنَا مَوْضِعُ تِلْكَ اللَّبْنَةِ جِئْتُ فَخَتَمْتُ الْأَنْبِيَاءَ»^(٢). قال الراغب: هذا هو الذي يقتضي أن تكونَ شريعته مؤبَّدةً ولا تُنسخ ولا تُغيَّر، فالأشياءُ في التغيير والتنقل ما لم تكْمُلْ، فإذا كَمَلْتُ فتغيَّرها فسَادَ لها، ولهذا قال: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢]^(٣).

فإن قيل: كيف يقال: إن الأديانَ كلَّها ناقصةٌ قبل المبعثِ وأن يكونَ دينه ﷺ قبل ذلك اليوم ناقصاً؟ قيل: الكاملُ والناقصُ من الأسماءِ المتضايقةِ التي تُقالُ باعتبارِ بعضها ببعض، كالصبيِّ إذا اعتُبرَ بالرجلِ فهو غيرُ كامل، وإذا اعتُبرَ بمن هو على سنِّه فهو كاملٌ إذا لم يكن مؤوفاً^(٤)، فكذلك دينُ الأنبياءِ قبلَ النبيِّ ﷺ: إذا اعتُبرَ بأهلِ زمانِهِم كان كاملاً، وإذا اعتُبرَ بدينِ النبيِّ ﷺ وزمانِهِ لم يكن كاملاً، وليس النقصانُ المستعملُ هو النقصُ المذمومُ، فلفظةُ ناقصٌ تُستعملُ على وجهين.

فإن قيل: كيف يقال: ﴿أَيُّومَ أَكْمَلْتُ﴾ ودينه دينُ إبراهيمَ عليهما الصلاةُ والسلامُ حيث قال: ﴿وَلِلَّهِ آيَاتُ يَوْمَ يُرْسِلُ هَوَسَ الْفِتْرِ هُوَسًا مِمَّنْ لَمْ لَمْ يَلْمِزْ أُمَّةً قَبْلَ﴾ [الحج: ٧٨]؟ قيل: إن هذا الدينَ

(١) أخرجه البخاري (٣٥٣٤) والترمذي (٢٨٦٢) عن جابر.

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٨٧) عن جابر.

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٢٦٧).

(٤) إذا لم يكن مؤوفاً، أي: به آفةً.

﴿وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ يعني: اخترته لكم من بين الأديان، وأذننتكم بأنه هو الدين المرصّي وحده ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، و﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [الأنبياء: ٩٢].

فإن قلت: بم اتصل قوله: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾؟ قلت: بذكر المحرمات. وقوله:...

هو دين إبراهيم من حيث إنها داعيان إلى الحقّ ومُشتركان في الأصول، لكنّ الذي شرع على لسان إبراهيم كان مبدأ الإسلام، وما شرع على لسان محمد ﷺ كان خاتمة الإسلام، ولهذا كان مؤبداً ناسخاً لفروع ما تقدّم، وإليه أشار بقوله: ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [التوبة: ٣٣] وهذا ظاهر لمن عرّف قوانين الكلام.

قوله: (اخترته لكم من بين سائر الأديان)^(١) يعني ضمّن «رضي» معنى «اختار» لتعديته باللام دون «عن»، ودلّ الاختيار على المختار منه، وهو سائر الأديان.

قوله: (وأذننتكم) عطف على قوله: «اخترته»، وفيه إيدان إلى معنى الإدماج وإشارة النص، يعني: إنّما خصصت الإسلام بالذكر وأوقعت الدين تمييزاً عنه لأوذننتكم بأنه هو الدين المرصّي دون غيره لما عرفتم من قوله: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥] وإنا أوردت لفظ ﴿لكم﴾ لأعلمكم أنّي ما اخترت لغيركم هذا الدين، كقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، وذلك لما عرفتم من قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [الأنبياء: ٩٢]. قال في تفسيره: «هذه إشارة إلى ملة الإسلام، أي: أنّ ملة الإسلام هي ملتكم التي يجب أن تكونوا عليها لا تنحرفون عنها، يشار إليها ملة واحدة غير مختلفة»^(٢). ومثل دلالة قوله تعالى: ﴿وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ على قوله: «إنه

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو أيضاً في نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي النسخ المطبوعة منه: «من بين الأديان».

(٢) انظر: (١٠: ٣٩٨-٤٠٠).

﴿ذَلِكُمْ فَسُقُ﴾ اعتراضٌ أكَّد به معنى التَّحْرِيمِ، وكذلك ما بعده، لأنَّ تحريمَ هذه الخبائث من جملة الدين الكامل، والنَّعمة التامة، والإسلام المنعوت بالرضا دون غيره من الملل. ومعناه: فمن اضطرَّ إلى المَيْتَةِ أو إلى غيرها، ﴿فِي مَخْصَصَةٍ﴾: في مَجَاعَةٍ ﴿غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ﴾: غيرٌ مُنْحَرِفٍ إليه، كقوله: ﴿غَيْرِ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [البقرة: ١٧٣] ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ﴾: لا يؤاخذُه بذلك.

[﴿سَتَلُونَا مَاذَا أَحَلَّ لَكُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكَنَّ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَأَقْنُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ ٤]

هُوَ الدِّينُ الْمَرَضِيُّ وَحَدَهُ بِالِاخْتِصَاصِ مَعَ انْتِصَامِ قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥] دِلَالَةٌ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَمَلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥] مَعَ قَوْلِهِ: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِيَ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، عَلَى أَنَّ مَدَّةَ الْحَمْلِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ.

الرَّاعِبُ: نَبَّهَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَرَضِيَتْ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ عَلَى أَنَّ الْإِسْلَامَ هُوَ الدِّينُ الْمُرْتَضَى عَلَى الْإِطْلَاقِ لَا تَبْدِيلَ لَهُ وَلَا تَغْيِيرَ، وَسَائِرُ الْأَدْيَانِ قَبْلَهُ كَانَ مُرْتَضَى وَقْتًا دُونَ وَقْتٍ، وَعَلَى وَجْهِ دُونَ وَجْهِ، وَلِقَوْمٍ دُونَ قَوْمٍ، وَهَذَا الدِّينُ بَعْدَ أَنْ شُرِعَ كَانَ مُرْتَضَى فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَلِهَذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَوْسَى: «لَوْ كَانَ حَيًّا مَا وَسَعَهُ إِلَّا اتِّبَاعِي»^(١)، وَلَا أَجَلَ ذَلِكَ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]^(٢).

قَوْلُهُ: ﴿ذَلِكُمْ فَسُقُ﴾: اعْتِرَاضٌ وَكَذَلِكَ مَا بَعْدَهُ، وَهِيَ سَبْعُ جُمَلٍ، وَفِي هَذَا الْاعْتِرَاضِ الْبَلِيغِ، وَتَقْدُّمُ بَيَانِ تَحْرِيمِ الْمَطْعَمِ عَلَى سَائِرِ الْأَحْكَامِ إِذْ بَانَ بِاهْتِمَامِ أَمْرِ الْمَطْعَمِ، وَأَنَّ قَاعِدَةَ الْأَمْرِ

(١) الحديث سبق تحريمه.

(٢) تفسير الراغب الأصفهاني (٤: ٢٦٧-٢٦٨).

في السؤال معنى القول؛ فلذلك وَقَعَ بعده ﴿مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ﴾، كأنه قيل: يقولون لك: ماذا أَحَلَّ لهم؟ وإنما لم يَقُلْ: ماذا أَحَلَّ لنا؛ حكاية لما قالوه، لأنَّ ﴿يَسْتَأْذِنُكَ﴾ بلفظ الغيبة، كما تقول: أقسم زيدٌ لَيَفْعَلَنَّ. ولو قيل: لأفعلنَّ، وأحَلَّ لنا، لكان صواباً.

و﴿مَاذَا﴾ مبتدأ، و﴿أَحَلَّ لَهُمْ﴾ خبره، كقولك: أي شيءٍ أَحَلَّ لهم؟ ومعناه: ماذا أَحَلَّ لهم من المطاعِمِ؟ كأنهم حين تلا عليهم ما حَرَّمَ عليهم من خبيثات المأكِلِ سألوا عما أَحَلَّ لهم منها، فقيل: ﴿أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾ أي: ما ليس بخبيثٍ منها: وهو كلُّ ما لم يأتِ تحريمه في كتابٍ أو سُنَّةٍ أو قياسٍ مجتهدٍ.

وأساس الدين مَبْنِيٌّ عليه، لأنَّ به^(١) يتمكَّنُ المكَلَّفُ مِنَ العبادَةِ، ويؤيِّدُهُ ما رَوَيْنَا عن مسلم والترمذي، عن أبي هريرة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ، فَقَالَ: ﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّوْا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَأَعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمنون: ٥١]، وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الذُّبَابُ آمَنُوا كُلُّوْا مِنَ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢]، ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلُ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ: يَا رَبِّ يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ وَعُغْذِي بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟»^(٢)، ومسلمٌ لم يَذْكُرِ الملبَسَ^(٣)، انظرُ إلى الحديثِ أيضاً كيف كَرَّرَ إلى قوله: «وعُغْذِي بِالْحَرَامِ» بعدَ قوله: «ومَطْعَمُهُ حَرَامٌ».

قوله: (وهو كلُّ ما لم يأتِ تحريمه في كتابٍ أو سُنَّةٍ)، الراغب: الطَّيِّبُ التَّامُّ هو الذي يُسْتَلَذُّ عاجلاً وآجلاً، وذلك هو الحلال الذي لا يُعَقَّبُ مأثماً^(٤).

(١) زاد في (ص) قوله: «قوام البدن الذي به».

(٢) أخرجه مسلم (١٠١٥) والترمذي (٢٩٨٩)، عن أبي هريرة.

(٣) بل ذكر مسلم الملبس في الحديث.

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٢٧٠)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٥٢٧.

﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مَنِ الْجَوَارِحَ﴾ عَطَفَ عَلَى ﴿الطَّيِّبَاتِ﴾ أَي: أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ وَصَيْدَ مَا عَلَّمْتُمْ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ. أَوْ تَجْعَلُ ﴿مَا﴾ شَرْطِيَّةً وَجَوَابُهَا ﴿فَكُلُوا﴾. والجوارحُ: الكوايسبُ من سِبَاعِ البهائمِ والطَّيرِ؛ كالكلبِ والفهدِ والنَّيِّرِ والعُقَابِ والصَّقْرِ والبازيِ والشاهينِ.

قوله: (أَوْ تَجْعَلُ ﴿مَا﴾ شَرْطِيَّةً) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: «وَصَيْدَ مَا عَلَّمْتُمْ فَحَذَفَ الْمُضَافَ»، فعلى الأول: ﴿مَا﴾ مَوْصُولَةٌ، وَ﴿مَنِ الْجَوَارِحَ﴾ بَيَانِيَّةٌ، وَعَلَى هَذَا: ﴿مَا﴾ شَرْطِيَّةٌ عَلَى تَقْدِيرِ الْمُضَافِ أَيْضًا، رُويَ عَنِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْهُ وَقِيلَ: فَإِذَنْ يَبْطُلُ كَوْنُهَا شَرْطِيَّةً؟ فَقَالَ: لَا، لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَى الْاسْمِ الْحَامِلِ لِمَعْنَى الشَّرْطِ فِي حُكْمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، تَقُولُ: غَلَامٌ مِّنْ تَضْرِبِ أَضْرِبَ.

وقال صاحبُ «اللُّبَابِ»: فَإِنْ تَقَدَّمَ أَسْمَاءُ الشَّرْطِ الْجَارِءُ فَالْمَعْنَى الْمَوْجِبُ لَهَا التَّصَدُّرُ، فَقُدِّرَ قَبْلَهُ لِاتِّحَادِهِ بِهَا، فعلى هذا يكونُ تَقْدِيرُ غَلَامٌ مِّنْ تَضْرِبِ أَضْرِبَ: إِنْ تَضْرِبَ غَلَامٌ زَيْدٌ أَضْرِبَ، وفيه بحثٌ؛ لأنه ليس من مواضع وَضْعِ الْمُظْهَرِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ فِي الْجِزَاءِ - يعني قوله: ﴿يَمَّا أَسْكَنَ عَلَيْكُمْ﴾ وَوَضِعَ مَوْضِعَ ضَمِيرِ «صَيْدَ مَا عَلَّمْتُمْ» لِمَا دَلَّ ذَلِكَ عَلَى التَّعْظِيمِ وَالْفَخَامَةِ - لَكِنْ هُوَ مِنَ التَّكْرِيرِ الَّذِي لَا يُنَاطُ بِهُ حُكْمٌ آخَرَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَأَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَأَنْقُوا اللَّهَ﴾ الآية.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ السَّائِلَ كَأَنَّهُ كَانَ مَرْتَدِّدًا فِي حُلِّ مَا أَمْسَكَهُ الضُّواري، فَتَقَدَّمَ فِي الْجَوَابِ ﴿أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ﴾ وَعَطَفَ عَلَيْهِ «صَيْدَ مَا عَلَّمْتُمْ» اخْتِصَاصًا لَهُ، ثُمَّ زِيدَ فِي الْمُبَالَغَةِ بِأَنْ جَعَلَ الْجِزَاءَ عَيْنَ الشَّرْطِ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا يُقَدَّرَ الْمُضَافُ فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ مَعْطُوفَةً عَلَى جُمْلَةٍ قَوْلِهِ: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ﴾، فعلى هذا «أَوْ تَجْعَلُ» فِي الْكِتَابِ^(١) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مَنِ الْجَوَارِحَ﴾ عَطَفَ عَلَى ﴿الطَّيِّبَاتِ﴾.

(١) أي: في كتاب الزمخشري هذا، وهو «الكشاف».

والمكَلَّبُ: مؤدَّبُ الجوارِحِ ومُضَرَّيْها بالصَّيْدِ لصاحبِها، ورائضُها لذلك بما عَلِمَ من الحِيلِ وطُرُقِ التَّادِيْبِ والتَّثْقِيْفِ. واشتقاقُه من الكَلْبِ؛ لأنَّ التَّادِيْبَ أَكْثَرُ ما يَكُونُ في الكلابِ، فاشتقَّ من لفظِه لِكَثْرَتِه في جنسِه، أو لأنَّ السَّبْعَ يَسْمَى كَلْبًا. ومنه قولُه ﷺ: «اللَّهُمَّ سَلِّطْ عَلَيْهِ كَلْبًا مِنْ كِلَابِكَ» فَأَكَلَهُ الْأَسَدُ.

أو من الكَلْبِ الذي هو بمعنى الضَّرَاوَةِ، يُقال: هو كَلِبٌ بكذا: إذا كان ضارِيًا به. وانتصابُ ﴿مَكَلِّبِينَ﴾ على الحال من ﴿عَلَّمْتُمْ﴾.

فإن قلت: ما فائدةُ هذه الحالِ وقد استغنى عنها بـ ﴿عَلَّمْتُمْ﴾ قلتُ: فائدتها أن يكونَ مَنْ يُعَلِّمُ الجوارِحَ نَحْرِيًّا في عِلْمِه،

قولُه: (ومُضَرَّيْها بالصَّيْدِ) التَّضْرِيَّةُ: الإِضْرَاءُ، الأساس: سَبَعٌ ضارٍ، وقد ضَرِيَ بالصَّيْدِ ضَرَاوَةً، وأضَرَى الصائِدُ الكَلْبَ والجارِحَ، ومنَّ المجاز: ضَرِيَ فلانٌ بكذا وعلى كذا: إذا هَجَعَ به، وأضْرَيْتُه وضَرَّيْتُه وضَرَيْتُ عليه.

قولُه: (والتَّثْقِيْفِ) الأساس: ومنَّ المجاز: أدَبُه وثَقَّفَه، ولولا تثْقِيْفُكَ وتوفِيْقُكَ لما كنتُ شيئًا، وهل تَهَدَّبْتُ وتثَقَّفْتُ إلا على يدِكَ؟
النَّهْيَاةُ: غلامٌ ثَقِفٌ، أي: ذو فِطْنَةٍ وذكاء.

قولُه: (اللَّهُمَّ سَلِّطْ عَلَيْهِ كَلْبًا مِنْ كِلَابِكَ)^(١)، الحديثُ موضوعٌ، وسيجيءُ الكلامُ عليه في سُورَةِ النَّجْمِ.

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥: ٢١١) وابن قانع في «معجم الصحابة» (٣: ٢٠٧) عن هبار بن الأسود، وفي «الفتح السماوي بتخریج أحاديث القاضي البيضاوي» (٣: ٥٤٨): قال الطيبي: الحديث موضوعٌ، وردَّ بأنَّ الحاكم أخرجه في «المستدرک» (٣٩٨٤) من حديث أبي نوفل عن أبيه، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

مُدْرَبًا فِيهِ، مَوْصُوفًا بِالتَّكْلِيبِ. ﴿تَعَلَّمُوهُنَّ﴾ حَالٌ ثَانِيَةٌ، أَوْ اسْتِثْنَاءٌ. وَفِيهِ فَائِدَةٌ جَلِيلَةٌ: وَهِيَ أَنَّ عَلَى كُلِّ آخِذٍ عِلْمًا أَنْ لَا يَأْخُذَهُ إِلَّا مِنْ أَقْتَلِ أَهْلِهِ عِلْمًا، وَأَنْحَرِهِمْ دِرَايَةً، وَأَغْوَصِهِمْ عَلَى لَطَائِفِهِ وَحَقَائِقِهِ، وَإِنْ احتَاجَ إِلَى أَنْ يَضْرِبَ إِلَيْهِ أَكْبَادَ الإِبْلِ، فَكَمْ مِنْ آخِذٍ عَنِ غَيْرِ مُتَّقِنٍ قَدْ ضَيَّعَ أَيَّامَهُ، وَعَضَّ عِنْدَ لِقَاءِ النَّحَارِيرِ أَنَامِلَهُ!

﴿يَمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾ مِنْ عِلْمِ التَّكْلِيبِ، لِأَنَّهُ إلهَامٌ مِنَ اللَّهِ، وَمُكْتَسَبٌ بِالْعَقْلِ، أَوْ مِمَّا عَرَفَكُمُ اللَّهُ.....

قَوْلُهُ: (مُدْرَبًا) مِنَ الدَّرْبَةِ: التَّجْرِبَةِ، الأَسَاسُ: دَرَبٌ بِالأَمْرِ دُرْبَةً، وَتَدَرَّبَ، وَهُوَ دَرَبٌ بِهِ: عَالِمٌ، وَهُوَ مُجَرَّبٌ مُدْرَبٌ.

قَوْلُهُ: (أَقْتَلِ أَهْلَهُ عِلْمًا) أَي: أَبْلَغِهِمْ، يُقَالُ: قَتَلَ أَرْضًا عَالِمًا، أَي: ذَلَّلَهَا بِالْعِلْمِ، وَرَجُلٌ مُقْتَلٌ: مُجَرَّبٌ.

الأَسَاسُ: وَمِنَ المَجَازِ: دَابَّةٌ مُقْتَلَةٌ: مَذَلَّةٌ قَدْ مَرَّنتْ عَلَى العَمَلِ وَقَتَلَتْهُ خُبْرًا وَعِلْمًا.

قَوْلُهُ: (أَنْ يَضْرِبَ إِلَيْهِ أَكْبَادَ الإِبْلِ) أَي: تُرَكَّبَ الإِبِلُ وَتُضْرَبَ عَلَى أَكْبَادِهَا بِالرُّجْلِ، مُقْتَسَبٌ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَهُ عَلَيْهِ: «يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الإِبْلِ يَطْلُبُونَ العِلْمَ فَلَا يَجِدُونَ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ المَدِينَةِ»، أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: هُوَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَكَذَا قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ^(١).

قَوْلُهُ: ﴿يَمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾ مِنْ عِلْمِ التَّكْلِيبِ، لِأَنَّهُ إلهَامٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَمُكْتَسَبٌ بِالْعَقْلِ، أَوْ مِمَّا عَرَفَكُمُ اللَّهُ أَنْ تُعَلِّمُوهُ إِلَى آخِرِهِ، هَذَا الثَّانِي أَوَّلِي، فَذَلَّتِ الحَالُ الأَوَّلَى عَلَى أَنَّ مُعَلِّمَ الكَلْبِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُدْرَبًا فِي تِلْكَ الصِّفَةِ، يَعْلَمُ لَطَائِفَ الحَيْلِ وَطُرُقَ التَّأْدِيبِ فِيهَا كَمَا عَلَيْهِ جُمْلَةُ الصَّيَادِينَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالإلهَامِ وَالعَقْلِ الَّذِي مَنَحَهُ اللهُ تَعَالَى، وَالحَالُ الثَّانِيَةُ

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٦٨٠) عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٧٩٦٧) وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الكَبْرِيِّ» (١: ٣٨٦).

أَنْ تُعَلِّمُوهُ مِنْ أَتْبَاعِ الصَّيْدِ بِإِرْسَالِ صَاحِبِهِ، وَانْزَجَارِهِ بِزَجْرِهِ، وَانْصِرَافِهِ بِدُعَائِهِ، وَإِمْسَاكِ الصَّيْدِ عَلَيْهِ، وَأَنْ لَا يَأْكُلَ مِنْهُ. وَقُرَى: (مُكَلِّبِينَ) بِالْتَّخْفِيفِ. وَأَفْعَلٌ وَفَعَلٌ يَشْتَرِكَانِ كَثِيرًا. وَالْإِمْسَاكُ عَلَى صَاحِبِهِ: أَنْ لَا يَأْكُلَ مِنْهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِعَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ: «وَأَنْ أَكُلَ مِنْهُ، فَلَا تَأْكُلْ، إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ». وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِذَا أَكَلَ الْبَازِي فَلَا تَأْكُلْ.

عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فَقِيهًا عَالِمًا بِالشَّرَائِطِ الْمَعْتَبَرَةِ فِي الشَّرْعِ «مَنْ أَتْبَاعِ الصَّيْدِ بِإِرْسَالِ صَاحِبِهِ، وَانْزَجَارِهِ بِزَجْرِهِ، وَانْصِرَافِهِ بِدُعَائِهِ، وَإِمْسَاكِ الصَّيْدِ عَلَيْهِ، وَأَنْ لَا يَأْكُلَ مِنْهُ»، وَفِيهِ إِدْمَاجٌ لِتِلْكَ الْفَائِدَةِ الْجَلِيلَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا مَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الْعَالِمَ وَإِنْ كَانَ أَوْحِدِيًّا مَتَبَعْرَأً فِي الْعُلُومِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَحَدِّثًا مَلْهَمًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى، مُجَانِبًا مَشَارَبَ عِلْمِهِ عَنِ كُدُورَةِ الْهَوَى وَكُوثِ النَّفْسِ الْأَمَّارَةِ، مُسْتَعِدًّا لَفَيْضَانِ الْعُلُومِ اللَّدُنِّيَّةِ^(١)، مُقْتَسِبًا مِنْ مَشْكَاتِ الْأَنْوَارِ النَّبَوِيَّةِ.

وَالَّذِي يُؤَيِّدُ هَذَا التَّأْوِيلَ مَا رَوَيْنَا عَنْ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ، عَنْ عَدِيِّ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ: إِنَّا قَوْمٌ نَتَّصِفُ بِهَذِهِ الْكِلَابِ، فَقَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كِلَابُكَ الْمَعْلَمَةَ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ خَالَطَهَا كَلْبٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلَا تَأْكُلْ»^(٢).

قَوْلُهُ: (أَنْ تُعَلِّمُوهُ) هُوَ مَفْعُولٌ ثَانٍ لِقَوْلِهِ: «مِمَّا عَرَّفَكُم»، وَالضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ فِي «تُعَلِّمُوهُ» عَائِدٌ إِلَى «مَا»، وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي مَحذُوفٌ، أَي: مِمَّا عَرَّفَكُمُ اللَّهُ أَنْ تُعَلِّمُوهُ الْكَلْبَ، وَقَوْلُهُ: «مِنْ أَتْبَاعِ» بَيَانٌ «مَا».

قَوْلُهُ: (عَلَى نَفْسِهِ) حَالٌ، أَي: مُسْتَعْلِيًّا وَمُسْتَوْلِيًّا عَلَيْهَا كَمَا تَقْتَضِي طَبِيعَتُهُ وَجِبَلَتُهُ، لَا عَلَى

(١) فِي (ع) وَ(س): «الدينية»، وَالْمُجْتَبِ مِنْ (ط) وَ(م) وَ(ع).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٥٤٨٧) وَمُسْلِمٌ (١٩٢٩) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٨٥٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٧٠) وَأَحْمَدُ (١٨٢٨٤)

وَابْنُ حِبَّانَ (٥٨٨٠) عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَفَرَّقَ الْعُلَمَاءُ فَاشْتَرَطُوا فِي سِبَاعِ الْبِهَائِمِ تَرْكَ الْأَكْلِ؛ لَأَنَّهَا تَوَدَّبُ بِالضَّرْبِ، وَلَمْ يَشْتَرِطُوهُ فِي سِبَاعِ الطَّيْرِ. وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَعْتَبِرْ تَرْكَ الْأَكْلِ أَصْلًا، وَلَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ إِمْسَاكِ الْكُلِّ وَالْبَعْضِ. وَعَنْ سَلْمَانَ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ ثُلُثِيهِ وَبَقِيَ ثُلُثُهُ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَكُلْ.

فَإِنْ قُلْتَ: الْإِمَامَ يَرْجِعُ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾؟ قُلْتُ: إِمَّا أَنْ يَرْجِعَ إِلَى ﴿بِمَا أَمْسَكَنَّ﴾ عَلَى مَعْنَى: وَسَمُّوا عَلَيْهِ إِذَا أَدْرَكْتُمْ ذَكَاتَهُ، أَوْ إِلَى ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ﴾ أَي: سَمُّوا عَلَيْهِ عِنْدَ إِرْسَالِهِ.

[﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الْطَيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفَحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ ٥]

﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ قِيلَ: هُوَ ذَبَائِحُهُمْ. وَقِيلَ: جَمِيعُ مَطَاعِمِهِمْ، وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ جَمِيعُ النَّصَارَى. وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ اسْتَشْنَى نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ وَقَالَ: لَيْسُوا عَلَى النَّصْرَانِيَّةِ وَلَمْ يَأْخُذُوا مِنْهَا إِلَّا شُرْبَ الْخَمْرِ. وَبِهِ أَخَذَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَبَائِحِ نَصَارَى الْعَرَبِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ. وَهُوَ قَوْلٌ عَامَّةٌ التَّابِعِينَ، وَبِهِ أَخَذَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ.

وَحُكْمُ الصَّابِئِينَ حُكْمُ أَهْلِ الْكِتَابِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. وَقَالَ صَاحِبَاهُ: هُمُ صَنَفَانِ: صَنَفٌ يَقْرَءُونَ الزُّبُورَ وَيَعْبُدُونَ الْمَلَائِكَةَ، وَصَنَفٌ لَا يَقْرَءُونَ كِتَابًا وَيَعْبُدُونَ النُّجُومَ،..

أَنْفُسِكُمْ، فَعَلِمَ أَنَّ الْعَقْلَ لَا اسْتِقْلَالَ لَهُ فِي أُمُورِ الدِّينِ، وَأَنَّ الْعُلُومَ الدِّيْنِيَّةَ الْمَشُوبَةَ بِهَوَى النَّفْسِ لَا اعْتِدَادَ بِهَا.

فهؤلاء ليسوا من أهل الكتاب. وأما المَجُوسُ فقد سُنَّ بهم سنة أهل الكتاب في أخذ الجزية منهم دون أكل ذبائحهم ونكاح نسائهم. وقد روي عن ابن المسيب أنه قال: إذا كان المسلم مريضاً فأمر المَجُوسِيَّ أن يذكر اسم الله ويذبح، فلا بأس. وقال أبو ثور: وإن أمره بذلك في الصَّحة، فلا بأس، وقد أساء.

﴿وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ﴾ فلا عليكم أن تطعموهم، لأنه لو كان حراماً عليهم طعام المؤمنين لَمَا سَاغَ لَهُمْ إِطْعَامُهُمْ. ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾: الحرائر، أو العفائف. وتخصيصهنَّ بعث على تحيّر المؤمنين لِنُطْفِهَم. والإماء من المسلمات يصحُّ نكاحهنَّ بالاتفاق، وكذلك نكاح غير العفائف منهنَّ، وأما الإماء الكتائيات؛ فعند أبي حنيفة: هُنَّ كالمسلمات، وخالفه الشافعي. وكان ابن عمر لا يرى نكاح الكتائيات ويحتجُّ بقوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ﴾ [البقرة: ٢٢١] ويقول: لا أعلمُ شُرَكَاءَ أعظمَ من قولها: إِنَّ رَبَّهَا عَيْسَى. وعن عطاء: قد أكثر اللهُ المسلمات،

قوله: (وكان ابن عمر لا يرى نكاح الكتائيات)، الراغب: وإذا سُئِلَ عن ذلك يقرأ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ﴾ [البقرة: ٢٢١] (١)، ويقول في قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ أي: مِنَ الَّذِينَ كَانُوا مِنْهُمْ وَأَسْلَمُوا، كقوله تعالى: ﴿مِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ [آل عمران: ١١٣]، وغيره حمل قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ﴾ [البقرة: ٢٢١] على أهل الأديان والمجوس (٢)، وأكَّد ذلك بقوله تعالى: ﴿لَا يَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]، والنكاح يقتضي المودة، كقوله: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١]، وقال من جَوَزَ التزوُّجَ بين: إِنَّ الْمَوَدَّةَ الْمُنْهَيَّ عَنْهَا هِيَ الْمَوَدَّةُ الدُّنْيَوِيَّةُ، وَأَمَّا الْمَوَدَّةُ الزَّوْجِيَّةُ فَهِيَ غَيْرُ مَحْظُورَةٍ.

(١) أخرجه البخاري (٥٢٨٥).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٢٧٩).

وَأَن تَارَحَّصَ لَهُمْ يَوْمَئِذٍ. ﴿مُحْتَصِنِينَ﴾: أَعْفَاء. ﴿وَلَا تُتَخَذِي أَخْدَانٍ﴾: صدائق. وَالْحِذْنُ يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى. ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيْمَانِ﴾: بشرائع الإسلام وما أحلَّ اللهُ وَحَرَّمَ.

[﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْفِئُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ٦]

﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ كقوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨] وكقولك: إذا ضربت غلامك فهوون عليه، في أن المراد إرادة الفعل.

فإن قلت: لم جاز أن يُعَبَّرَ عن إرادة الفعل بالفعل؟ قلت: لأنَّ الفعل يوجد بقدرة الفاعل عليه وإرادته له، وهي قُضِيَتْهُ إِلَيْهِ وَمِيْلُهُ وَخُلُوصُ دَاعِيَتِهِ، فكما عبَّرَ عن القدرة على الفعل بالفعل في قولهم: الإنسان لا يطير، والأعمى لا يبصر؛ أي: لا يقدران على الطيران والإبصار، ومنه قوله تعالى: ﴿نُعِيدُهُ وَعَدَا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الانباء: ١٠٤].

قوله: ﴿﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيْمَانِ﴾: بشرائع الإسلام وما أحلَّ اللهُ وَحَرَّمَ) يريد أن قوله: ﴿﴿وَمَنْ يَكْفُرْ﴾ إلى آخره كالتذييل والتأكيد لقوله: ﴿﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾ تعظيماً لشأن ما أحلَّ اللهُ وما حرَّمه، وتعليقاً على مَنْ خَالَفَ ذَلِكَ^(١).

قوله: (الإنسان لا يطير) وَصَّحَ «يطير»، الذي هو المسبَّب عن القدرة، موضع السبب الذي هو القدرة عليه، وهو الذي عناه بقوله: «فكما عبَّرَ عن القدرة على الفعل بالفعل».

(١) قوله: «وتعليقاً على مَنْ خَالَفَ ذَلِكَ» سقط من (ط).

يعني: إنا كنا قادرين على الإعادة، كذلك عُبِّرَ عن إرادةِ الفعلِ بالفعل، وذلك أن الفعلَ مُسَبَّبٌ عن القدرة والإرادة، فأقيمَ المسبَّبُ مقامَ السَّبَبِ للمُلاَبَسَةِ بينهما، ولإيجازِ الكلامِ، ونحوهُ من إقامةِ المسبَّبِ مقامَ السَّبَبِ قولُهُم: كما تَدِينُ تُدَانُ؛ عُبِّرَ عن الفعلِ المبتدأ الذي هو سببُ الجزاءِ بلفظِ الجزاءِ الذي هو مسبَّبٌ عنه.

وقيل: معنى ﴿قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾: قَصَدْتُمُوهَا؛ لِأَنَّ مَنْ تَوَجَّهَ إِلَى شَيْءٍ وَقَامَ إِلَيْهِ كَانَ قَاصِدًا لَهُ لَا مَحَالَةَ، فَعُبِّرَ عَنِ الْقَصْدِ لَهُ بِالْقِيَامِ إِلَيْهِ.

قوله: (وقيل: معنى ﴿قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾: قَصَدْتُمُوهَا) عطفٌ على قوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ كقوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾ [النحل: ٩٨]، وقيل في الفَرْقِ: إنَّ المعنى على الأول: إذا أردتم القيامَ إلى الصَّلَاةِ وَقَصَدْتُمُوهَا، وعلى هذا: إذا أردتم الصَّلَاةَ وَقَصَدْتُمُوهَا^(١)، وفيه نظرٌ، لأنَّ الإرادةَ هي القصدُ المخصوصُ لما فَسَّرَها بقوله: «وَهُوَ قَصْدُهُ إِلَيْهِ وَمِثْلُهُ وَخُلُوصُ دَاعِيِهِ» بل المرادُ مِنَ الْقَصْدِ مُطْلَقُ الْمَيْلِ مِنْ غَيْرِ الدَّاعِيَةِ الْخَالِصَةِ الَّتِي تَسْتَلْزِمُ النِّيَّةَ.

وأيضاً يُفْهَمُ مِنْ إِرَادَةِ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ الْأَخْذُ فِي مُقَدِّمَتِهَا وَشَرَايِطِهَا، وَمِنْ ثَمَّ عَقَّبَهَا بِقَوْلِهِ: ﴿فَاعْسِلْوْا﴾ وليس كذلك القصدُ إلى مُطْلَقِ الصَّلَاةِ وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ.

وقال القاضي: وفائدةُ هذه الطريقةِ التنبيةُ على أنَّ مَنْ أَرَادَ الْعِبَادَةَ يَنْبَغِي أَنْ يُبَادِرَ إِلَيْهَا بِحَيْثُ لَا يَنْفَكُ الْفِعْلُ عَنِ الْإِرَادَةِ^(٢).

الراغبُ: ظاهرُ الآيةِ^(٣) يقتضي أن لا يَجِبُ فِي الْوُضُوءِ النِّيَّةُ، وَالْقَوْلُ بِوُجُوبِهَا يَقْتَضِي زِيَادَةً فِي النَّصِّ، وَالزِّيَادَةُ فِي النَّصِّ تَقْتَضِي النَّسْخَ، وَنَسْخُ الْقُرْآنِ لَا يَجُوزُ اتِّفَاقًا بِخَيْرِ الْوَاحِدِ وَبِالْقِيَاسِ، فَلَا يَصِحُّ إِذَا إِبْتَاهُ النِّيَّةُ، وَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: بَلِ الْآيَةُ تَقْتَضِي إِجْبَابَ النِّيَّةِ، لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ﴾: إِذَا أَرَدْتُمْ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَعْنَاهُ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِدِكْرِهِ فَائِدَةً^(٤)،

(١) من قوله: «وعلى هذا» إلى هنا أثبتناه من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٩٨).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختصار، ولفظ الراغب: «قال أصحاب أبي حنيفة: ظاهر الآية».

(٤) انظر: «المجموع شرح المهذب» (١: ٣١٣) و«الحاوي الكبير» (١: ١٣٢).

فإن قلت: ظاهر الآية يُوجب الوضوء على كلِّ قائمٍ إلى الصَّلَاةِ، مُحدِّثٍ وغيرِ مُحدِّثٍ، فما وجهه؟ قلت: يحتمل أن يكونَ الأمرُ للوُجوبِ، فيكون الخطابُ للمُحدِّثينَ خاصَّةً، وأن يكونَ للنَّدبِ. وعن رسول الله ﷺ والخلفاء بعده: أنهم كانوا يتوضَّؤونَ لكلِّ صلاة.

وقال بعضهم: الآية تقتضي الترتيبَ، لأنَّ الفاءَ في قوله: ﴿فَأَغْسِلُوا﴾ تقتضي ترتبَ غَسْلِ الوَجْهِ على القيام، فإذا ثبت ترتبُ غَسْلِ الوَجْهِ على القيام ثبتَ في غيره؛ لأنَّ أحداً لم يُفصلْ، وليس ذلك بشيءٍ، فإنَّ الفاءَ وإن اقتضى الترتيبَ فإنَّ مقتضى ذلك في الجملة لا في البعض، ولم يقتضِ ترتيبَ الأعضاء المأمورِ بغسلها بعضها على بعض، والأظهرُ أنَّ الترتيبَ اقتضاهُ قولُ النبي ﷺ: «أبدأُ بما بدأ اللهُ به»^(١)، وفعله الذي فعله بياناً للآية، وقد رتَّبَ ثم قال: «هذا وضوءٌ لا يقبلُ اللهُ الصَّلَاةَ إلا به»^(٢).

ويمكنُ أن يقال: والنَّظْمُ أيضاً يقتضي الترتيبَ؛ لأنه لو لم يُردْ ذلك لأوجبَ تقديمَ الممسوحِ أو تأخيرَه عن المغسول، ولأنهم يُقدِّمونَ الأهمَّ فالأهمَّ، فالأحوطُ مراعاةُ الترتيبِ.

الانصاف: قوله: «لأنَّ الفعلَ يوجدُ بقُدرةِ القادر...» إلى آخره يستقيمُ من السُّنِّيِّ والمُعْتَرِيِّ، السُّنِّيُّ يقولُ: الفعلُ يوجدُ بقُدرةِ العبدِ مُقارِناً لها، والمُعْتَرِيُّ يقولُ: مخلوقاً بها^(٣).

قوله: (وأن يكونَ للنَّدبِ). قال صاحبُ «الفرائد»: لا يجوزُ أن يكونَ للنَّدبِ، لأنَّ الإجماعَ مُنعقداً على أنَّ الوضوءَ للصَّلَاةِ فَرَضٌ، لأنَّ الأمرَ للوُجوبِ إلا لمانع، وقال: أما الجوابُ عن السؤالِ الذي أورده في «الكشاف» فهو أن يُقال: تقديرُ الآية: وأنتمُ مُحدِّثونَ، بوجهين، أحدهما: أنه يستحيلُ بدونِ هذا التقديرِ أن يتفصَّلَ المكلفُ عن عهدةِ التكليف^(٤)؛ لأنه إذا

(١) أخرجه مسلم (١٢١٨) عن جابر.

(٢) «تفسير الراغب» (٤: ٢٨١-٢٨٢). والحديث أخرجه ابن ماجه (٤١٩) والدارقطني (٢٦١) والبيهقي

في «السنن الكبرى» (١: ٨٠) عن ابن عمر.

(٣) «الانصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٠٩).

(٤) قوله: «عن عهدة التكليف» سقط من (ص).

وعن النبي ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ».

وعنه عليه السَّلَامُ: أنه كان يتوضَّأ لكلِّ صلاةٍ، فلَمَّا كان يومَ الفتحِ مَسَحَ على خُفِّهِ فصلَّى الصَّلواتِ الخمسَ بوضوءٍ واحدٍ، فقال له عمرُ: صَنَعْتَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُهُ! فقال: «عَمْدًا فعلته يا عمرُ». يعني: بيانا للجواز.

فإن قلت: هل يجوزُ أن يكونَ الأمرُ شاملاً للمُحدِّثينَ وغيرهم، لهؤلاءِ على وجهِ الإيجابِ، ولهؤلاءِ على وجهِ النَّدْبِ؟ قلتُ: لا، لأنَّ تناولَ الكلمةِ لِمَعْنَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ، من بابِ الإلغازِ والتَّعميةِ.

أرادَ القيامَ إلى الصلاةِ وَجَبَ عليه أن يتوضَّأَ، فإذا تَوَضَّأَ وأرادَ القيامَ إلى الصَّلَاةِ وَجَبَ عليه مرةً أُخرى أن يتوضَّأَ، وهَلُمَّ جَرًّا، وثانيتها: أنَّ التيمُّمَ بَدَلٌ مِنَ الوضوءِ، لقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [المائدة: ٦]، والبَدَلُ لا يمكنُ أن يكونَ مخالفاً للمبدلِ منه في السببِ، وإلا لا يكونُ البَدَلُ بَدَلًا، فلَمَّا كان موجبُ التيمُّمِ عندَ عَدَمِ المَاءِ حالةَ الحَدَثِ كان كذلك في الوضوءِ؛ لأنه إما سببٌ أو شرط.

قوله: (مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ) الحديثُ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ عن ابنِ عُمَرَ^(١).

قوله: (فلَمَّا كان يومُ الفتحِ مَسَحَ على خُفِّهِ) الحديثُ رواه بُرَيْدَةُ، وأوردَه مسلمٌ وأبو داودَ والتِّرْمِذِيُّ^(٢)، وليس فيه أنه كان يتوضَّأ لكلِّ صلاةٍ.

قوله: (الإلغازِ والتَّعميةِ) لم يُرَدِّ به الإلغازُ المتعارَفَ، وهو أن يُطْلَقَ لفظٌ لها معنيانِ: قريبٌ وبعيدٌ، ويُرادُ بها البعيدُ غيرَ مصحُوحةٍ بالقَرينةِ، بل مُرادُه أنَّ اللفظَ عندَ إرادةِ الحقيقةِ لا

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٥٩) عن ابنِ عمرَ وضعَّفَ إسناده، وأخرجه أيضاً أبو داودَ (٦٢) وابنِ ماجه (٥١٢)

والبيهقي في السنن الكبرى (١: ١٦٢).

(٢) أَخْرَجَهُ مسلم (٢٧٧) وأبو داودَ (١٧٢) والتِّرْمِذِيُّ (٦١) عن بريدة.

وقيل: كان الوضوء لكل صلاة واجباً أوّل ما فرض ثم نسخ.

﴿إِلَى﴾ تُفيد معنى الغاية مطلقاً، فأما دُخولها في الحُكم وخروجها، فأمرٌ يدور مع الدليل، فما فيه دليل على الخروج قوله: ﴿فَنظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾.....

يحتاج إلى القرينة، وعند إرادة المجاز يفتقر إليها، فلا يُعلم المقصود قطعاً، ومن قال بالقدر المشترك، وهو رُجحان الفعل على التّرك، لا يلزمه الإلغاز.

الانتصاف: قد أجاز ذلك الشافعي رضي الله عنه وغيره، ثم ما ذكره الزمخشري مبني على أن الأمر مشترك بين الوجوب والتّذب، أما إذا قلنا: إنه بمجرد الطلب، وهو القدر المشترك، صحّ تناوؤهما، فللمُحدّثين وجوباً، وللمتطهّرين نذبة^(١).

قوله: (وقيل: كان الوضوء) عطف على قوله: «يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ».

قوله: (كان الوضوء لكل صلاة واجباً أوّل ما فرض ثم نسخ)، قال القاضي^(٢): وهو ضعيف، لقوله ﷺ: «المائدة من آخر القرآن نزولاً، فأحلّوها حلالها وحرموا حرامها»^(٣)، وروينا في «مسند أحمد بن حنبل»، عن جبير بن نفير، قال: دخلت على عائشة رضي الله عنها، فقالت: هل تقرأ سورة المائدة؟ قلت: نعم، قالت: فإنها آخر سورة نزلت، فما وجدتم فيها من حلال فاستحلّوه، وما وجدتم من حرام فحرّموه^(٤). وعن الترمذي، عن عبد الله بن عمرو، قال: آخر سورة أنزلت سورة المائدة^(٥).

قوله: ﴿إِلَى﴾ تُفيد معنى الغاية مطلقاً، قال صاحب «الفرائد»: ذكر صاحب «الكشاف»

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٠٩).

(٢) في «أنوار التنزيل» (٢: ٢٩٨).

(٣) ذكره في «الدر المنثور» (٥: ١٥٨): أخرجه أبو عبيد عن ضمرة بن حبيب وعطية بن قيس.

(٤) أخرجه أحمد (٢٥٥٨٨) عن جبير بن نفير، وأخرجه أيضاً النسائي في «السنن الكبرى» (١١٠٧٣).

والحاكم في «المستدرک» (٣٢١٠) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ١٧٢).

(٥) أخرجه الترمذي (٣٠٦٣) عن عبد الله بن عمرو.

لأنَّ الإِعْسَارَ عِلَّةُ الإِنظَارِ، وبُوجُودِ المَيْسَرَةِ تَزُولُ العِلَّةُ، ولو دَخَلَتِ المَيْسَرَةُ فِيهِ لَكَانَ مُنظَرًا فِي كِلْتَا الحَالَتَيْنِ مُعْبِرًا وَمُوسِرًا. وكذلك ﴿ثُمَّ آتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى الثَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] لو دَخَلَ اللَّيْلُ لَوَجِبَ الوِصَالُ. ومِمَّا فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الدُّخُولِ قَوْلُكَ: حَفِظْتُ القُرْآنَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ؛ لِأَنَّ الكَلَامَ مَسُوقٌ لِحَفِظِ القُرْآنِ كُلِّهِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ أَلْمَسَ جِدَّ الحَرَامِ إِلَى المَسْجِدِ الأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١] لَوْ قَوَّعَ العِلْمُ بِأَنَّهُ لَا يُسْرَى بِهِ إِلَى بَيْتِ المَقْدِسِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَدْخُلَهُ.

وقوله: ﴿إِلَى المَرَاثِقِ﴾ و﴿إِلَى الكَعْبَيْنِ﴾ لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى أَحَدِ الأَمْرَيْنِ، فَأَخَذَ كَافَّةَ العُلَمَاءِ بِالاحتِطَاءِ، فَحَكَمُوا بِدُخُولِهَا فِي الغَسْلِ. وَأَخَذَ زُفَرٌ وَدَاوُدُ بِالمُتَيَقِّنِ فَلَمْ يَدْخُلِهَا. وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يُدِيرُ المَاءَ عَلَى مِرْفَقِيهِ.

فِي «المَفْصَلِ»، أَنَّ «إِلَى» لَا يَدْخُلُ مَا بَعْدَهَا فِيهَا قَبْلَهَا، بِخِلَافِ «حَتَّى»، وَذَكَرَ هَاهُنَا أَنَّ «إِلَى» لِمُطَلَقِ الغَايَةِ. وَقُلْتُ: الَّذِي ذَكَرَهُ فِي «المَفْصَلِ»: وَ«حَتَّى» فِي مَعْنَاهَا، إِلَّا أَنَّهُا تُفَارِقُهَا فِي أَنَّ مَجْرُورَهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ آخِرَ جُزْءٍ مِنَ الشَّيْءِ أَوْ مَا يُبْلَاقِي آخِرَ جُزْءٍ مِنْهُ. وَقَالَ أَيْضًا: إِنَّ مِنْ حَقِّ «حَتَّى» أَنْ يَدْخُلَ مَا بَعْدَهَا فِيهَا قَبْلَهَا^(١)، وَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حُكْمَ «إِلَى» مَا ذَكَرَهُ، بَلْ حُكْمُهَا أَعْمٌ كَمَا ذَكَرَهُ فِي «الكتاب». وَفِي «الإقْلِيدِ»: وَ«إِلَى» مُطْلَقَةٌ تُسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ غَايَةٍ. نَعَمْ، هُوَ مِمَّا خَالَفَ فِيهِ النَّحْوِيُّونَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الحَاجِبِ: وَقَدْ جَاءَتْ «إِلَى» وَمَا بَعْدَهَا دَاخِلٌ فِي الحُكْمِ فِيهَا قَبْلَهَا، وَجَاءَتْ مَا بَعْدَهَا غَيْرُ دَاخِلٍ، فَمِنْهُمْ مَنْ حَكَّمَ بِالاشْتِرَاكِ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَكَّمَ بِظُهُورِ الدُّخُولِ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَكَّمَ بِظُهُورِ انْتِفَاءِ الدُّخُولِ، وَعَلِيهِ النَّحْوِيُّونَ، وَوَجُوبُ دُخُولِ المَرَاثِقِ فِي وَجُوبِ الغَسْلِ لَيْسَ مِنْ ظَاهِرِ الآيَةِ، وَإِنَّمَا حَمَلُ ذَلِكَ مِنَ السَّنَةِ^(٢).

قَوْلُهُ: (فَأَخَذَ كَافَّةَ العُلَمَاءِ بِالاحتِطَاءِ، فَحَكَمُوا بِدُخُولِهَا فِي الغَسْلِ، وَأَخَذَ زُفَرٌ وَدَاوُدُ

(١) «المفصل في علم العربية» ص ٢٨٣.

(٢) انظر: «الإيضاح في شرح المفصل» (٢: ١٤٤).

﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾: المرادُ إصْطِقَ المَسْحَ بالرأس، وَمَاسِحٌ بَعْضُهُ وَمُسْتَوْعِبُهُ بالمسح كلاهما مُلْصِقٌ لِلْمَسْحِ برأسه، وقد أخذ مالكٌ بالاحتياط، فأوجب الاستيعاب أو أكثره، على اختلاف الرواية. وأخذ الشافعي باليقين، فأوجب أقل ما يقع عليه اسم المسح. وأخذ أبو حنيفة ببيان رسول الله ﷺ، وهو ما روي أنه مسح على ناصيته. وقد رُوي الناصية برُبع الرأس.

قرأ جماعة: ﴿وَأَرْجَلَكُمْ﴾ بالنصب، فدلَّ على أنَّ الأرجل مغسولةٌ.

فإن قلت: فما تصنع بقراءة الجُرِّ ودخولها في حُكْمِ المَسْحِ؟ قلت: الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المَغْسُولَةِ تُغْسَلُ بِصَبِّ المَاءِ عليها،

بالمُتَيَقِّنِ). وفي «الهداية»: المرفقان والكعبان يدخلان في الغسل عندنا، خلافاً للرُّفْرِ، وهو يقول: إنَّ الغاية لا تدخل تحت المُغَيِّبِ، كالليل في الصَّوم. ولنا: أنَّ هذه الغاية لإسقاط ما وراءها، إذ لولاها لاستوعبت الوظيفة الكُلَّ، وفي بابِ الصَّومِ لِمَدِّ الحُكْمِ إليها، إذ اسمُ الصَّومِ على الإمساك ساعة^(١). وعنى بالمتيقن: ما يقابل الاحتياط، وهو ما يفيد الخطأ بمنطوقه ولا زيادة عليه.

قوله: (والمراد^(٢) إصْطِقَ المَسْحَ بالرأس). قال القاضي: والباءُ تُدُلُّ على تضمينِ الفعل معنى الإصْطِقِ، فكأنه قيل: وألصقوا المَسْحَ برؤوسكم، وذلك لا يقتضي الاستيعاب، بخلاف ما لو قيل: وامتسحوا رؤوسكم، فإنه كقوله: واغسلوا وجوهكم^(٣).

قوله: (قرأ جماعة: ﴿وَأَرْجَلَكُمْ﴾ بالنصب): نافع وابنُ عامر والكسائي وحفص، والباقون: بالجر^(٤).

(١) «الهداية شرح بداية المبتدي» للمرغيناني (١: ١٢).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «المراد» دون واو.

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٠٠).

(٤) «التيسير في القراءات السبع» ص ٧٤، و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٧).

فكانت مَظَنَّةً للإسرافِ المَذْمُومِ المَنهِيِّ عنه، فمُعْطِفَتِ على الثالثِ المَمْسُوحِ لا لِتُمسَحَ، ولكن لِيُنَبِّهَ على وُجوبِ الاقتصَادِ في صَبِّ المَاءِ عليها.

قوله: (فمُعْطِفَتِ على الرابعِ)، وفي نُسخة: «على الثالثِ»، وقيل: هذا أشبهُ بإيرادِ القرآنِ، ولكن لما كانتِ الأَعْضاءُ الثلاثةُ المَغسُولةُ عبارةً عن الوَجْهِ واليَدَيْنِ والرَّجْلَيْنِ فالرابعُ هذا. وقلتُ: الرابعُ أَحْسَنُ لإيرادِ الكتابِ، لأنه جعلَ المَغسُولَ ثلاثةً، فالرابعُ هو الممسُوحُ ونحوه سبقَ في تفسِيرِ قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] ^(١)، قال: «قد رَجَعَ الضميرُ في هذا الوَجْهِ إلى المنافقينِ، فما مَرَجِعُهُ في الثاني؟» إلى الأولِ.

ومِثْلُ المصنَّفِ في عبارتهِ إلى أن الجَرََّ على الجِوارِ، قال ابنُ الحاجبِ: والحقُّضُ على الجِوارِ ليس بجيدٍ؛ إذ لم يأتِ في الكلامِ الفصيحِ، وإنما هو شاذٌّ في كلامٍ من لا يؤتبهُ له من العربِ ^(٢). قال القاضي: والحقُّضُ على الجِوارِ كثيرٌ في القرآنِ والشعرِ، كقوله تعالى: ﴿عَدَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ﴾ [هود: ٨٤]، ﴿وَحُورٍ عِينٍ﴾ [الواقعة: ٢٢] بالجرِّ في قراءةِ حمزةَ والكِسائيِّ ^(٣)، وقوله: «جَحْرٌ صَبٌّ حَرِبٌ» وللنحاةِ بابٌ في ذلك، وفائدتهُ: التنبيةُ على أنه ينبغي أن يقتصِدَ في صبِّ المَاءِ عليها وَيَغْسِلَ غَسْلًا يَقْرُبُ مِنَ المَسْحِ ^(٤).

وقال أبو البقاء: (وَحُورٍ عِينٍ) على قراءةٍ من جَرَ، معطوفٌ على قوله: ﴿يَأْكُوبُ وَأَبَاقُ﴾ [الواقعة: ١٨]، والمعنى مُتخَلِّفٌ، إذ ليس المعنى يَطُوفُ عليهمِ وَلَدَانٌ مُخَلَّدُونَ بِحُورٍ عِينٍ، والجِوارُ مشهورٌ عندهم في الإعرابِ، والصفاتُ، وقلْبِ الحروفِ، والتأنيثِ، فمن الإعرابِ: ما ذكروا من الصفاتِ، قوله: ﴿في يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: ١٨]، وإنما العاصِفُ الرِّيحُ، ومن قَلْبِ

(١) «الكشاف» (٢: ٢٣٤).

(٢) «أما لي ابن الحاجب» (١: ٢٨٠).

(٣) «التيسير في القراءات السبع» ص ١٣٢ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٤٢٣).

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٠٠) وانظر: «كتاب سيبويه» (١: ٦٧) و«الإنصاف في مسائل الخلاف» للأنباري (١: ٩٢)، (٢: ٦٠٧-٦١٥).

وقيل: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾، فجاءت بالغاية إمامةً لِظَنِّ ظَانَ يُحَسِّبُهَا مَسْحَةً، لِأَنَّ الْمَسْحَ لَمْ تُضْرَبْ لَهُ غَايَةٌ فِي الشَّرِيعَةِ.

الحروف: إنه ليأتينا بالغدايا والعشايا، ومن التائث: ذهبت بعض أصابعه، ومنه قوهم: قامت هند؛ فلم يُجيزوا حذف التاء إذا لم يفصل بينهما فإن فصلوا أجازوا، ولا فرق بينهما إلا المجاورة وعدم المجاورة^(١).

قوله: (وقيل: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾) عطف على قوله: «فعطفت»، ويُمكن أن يُجعل هذا جواباً عن قول ابن الحاجب^(٢)، وذلك أن العطف على الجوار إنما يكون محذوراً إذا وقع الإلباس، وأما إذا انتهضت القرينة على توخي المراد ارتفع بها اللبس فلا بأس، كما أنه تعالى لما عطف الأرجل على الرؤوس وأوهم اشتراكاً في المسح استدرك ذلك بضرب الغاية في الأرجل ليؤذن أن حكمها حكم المغسولة مع رعاية الاقتصاد في صب الماء.

وحمل الزجاج الجر على غير الجوار وقال: ويجوز «أرجلكم» بالخفض على معنى: فاغسلوا، لأن قوله: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ قد دلَّ عليه، لأن التحديد يفيد الغسل كما في قوله: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾، ولو أريد المسح لم يحتج إلى التحديد، كما قال في الرؤوس: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ من غير تحديد وتنسيق الغسل على المسح، كما قال الشاعر:

يا ليت بعلك قد غدا متقلداً سيفاً ورُمحاً^(٣)

أي: حاملاً رُمحاً^(٤)، واختار صاحب «الانتصاف»^(٥) هذا الوجه، وكذا ابن الحاجب في «الأمالي» وردَّ الأوَّل، وقال: هذا الأسلوب، أي: عطف «أرجلكم» على «رؤوسكم» مع

(١) «البيان في إعراب القرآن» (١: ٤٢٢).

(٢) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٨٠).

(٣) البيت لعبد الله بن الزبير، انظر: «شعر ابن الزبير» ص ٣٢.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٥٣).

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦١٠).

وعن علي رضي الله عنه أنه أشرف على فتية من قريش، فرأى في وضوئهم تحجوزاً، فقال: ويل للأعقاب من النار، فلما سمعوا جعلوا يغسلونها غسلًا، ويدلكونها ذلكًا. وعن ابن عمر: كنا مع رسول الله ﷺ فتوضأ قومٌ وأعقابهم بيضٌ تلوح، فقال:

إرادة كونه مغسولاً، من باب الاستغناء بأحد الفعلين عن الآخر، والعرب إذا اجتمع فعلاين متقاربان في المعنى ولكل واحد متعلق جَوَزَتْ ذَكَرَ أَحَدِ الْفَعْلَيْنِ وَعَطَفَتْ مَتَعَلِّقُ الْمُحذوفِ عَلَى الْمَذكُورِ حَسَبَ مَا يَقْتَضِيهِ لَفْظُهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ شَرِيكُهُ فِي أَصْلِ الْفِعْلِ، كَقَوْلِهِ: عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا^(١). وقلت: هذا الوجهُ والعطفُ على الجوارِ متقاربانِ في المعنى، لأنَّ صاحبَ المعاني إذا سئل عن فائدة إضمارِ قولِهِ: حَامِلًا وَالْاِكْتِفَاءِ بِقَوْلِهِ: مَتَقَلِّدًا دُونَ الْعَكْسِ لَا بَدَّ أَنْ يَزِيدَ عَلَى فَائِدَةِ الْإِيجَازِ بِأَنْ يَقُولَ: إِنَّ الرَّمْحَ صَارَ فِي عَدَمِ الْكُلْفَةِ فِي حِمْلِهِ بِمَنْزِلَةِ السَّيْفِ، لَا سِيمَا إِذَا وَرَدَ مِثْلُ هَذَا التَّرْكِيبِ فِي كَلَامِ الْحَكِيمِ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَهَنَا سِرٌّ أَدْقُ مِنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا بَيَّنَّ حَدَّ الْأَيْدِي رَاعَى الْمَطَابَقَةَ بَيْنَ الْأَيْدِي وَالرَّافِقِ بِالْجَمْعِ، وَحِينَ بَيَّنَّ حَدَّ الْأَرْجُلِ وَضَعَ التَّنْبِيَةَ مَوْضِعَ الْجَمْعِ، وَأَنْتَ قَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الْبُلْغَاءَ إِنَّمَا يَعْدِلُونَ عَنْ مَقْتَضَى الظَّاهِرِ إِلَى خِلَافِهِ لِنُكْتَةِ، وَالنُّكْتَةُ هَاهُنَا: أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا قَرَنَ الْأَرْجُلَ مَعَ الرَّأْسِ الْمَسْوُوحِ وَاهْتَمَّ بِشَأْنِهِ، أَخْرَجَهُ هَذَا الْمُخْرَجَ لِثَلَايَتِهِمْ مَتَوَهَّمٌ أَنْ حُكْمَهُ حُكْمُ الْمَسْوُوحِ بِخِلَافِ الْمِرْفَقَيْنِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، اغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمِرْفَقِ، وَيَعْمَدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ إِلَى غَسْلِ مَا يَشْمَلُ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الرَّجْلِ الْوَاحِدَةِ.

قوله: (تَجَوَّزُوا)، النِّهَايَةُ: «تَجَوَّزُوا فِي الصَّلَاةِ»^(٢): حَفَّفُوهَا وَأَسْرِعُوا بِهَا، وَالْمِرَادُ بِهَا هُنَا: التَّخْفِيفُ فِي الْوَضُوءِ.

(١) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٨٠).

(٢) أخرجه أحمد (١٠١٠١) والبزار (٥٠٢٤) والطبراني في «المعجم الكبير» (٩١٧٩) عن أبي هريرة بلفظ: «تجوزوا في الصلاة فإن منكم الضعيف والكبير وذا الحاجة».

«وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»، وفي رواية جابر: «وَيْلٌ لِلْعَرَاقِيبِ». وعن عمر: أنه رأى رجلاً يتوضأ، فترك باطنَ قدميه، فأمره أن يُعيدَ الوضوءَ، وذلك للتَّغْلِيظِ عليه. وعن عائشة رضي الله عنها: لَأَنَّ تَقَطُّعًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَمْسَحَ عَلَى الْقَدَمَيْنِ بِغَيْرِ خُفَّيْنِ. وعن عطاء: والله ما علمتُ أن أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ مَسَحَ عَلَى الْقَدَمَيْنِ. وقد ذهب بعضُ الناسِ إلى ظاهر العطفِ فأوجبَ المسحَ. وعن الحسن: أنه جمع بين الأمرين. وروي عن الشعبي: نزل القرآنُ بالمسحِ والغسلِ سنةً. وقرأ الحسنُ (وأرجلكم بالرفع، بمعنى: وأرجلكم مغسولةً أو ممسوحةً إلى الكعبين. وقرئ (فأطهروا) أي: فطهروا أبدانكم، وكذلك (ليُطهركم)، وفي قراءة عبد الله (فأثموا صعيداً).

قوله: (وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ) الحديثُ من رواية البخاريِّ ومسلم والترمذيِّ والنسائيِّ، عن أبي هريرة، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ رأى رجلاً لم يَغْسِلِ عَقَبَيْهِ، قال: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»^(١)، وفي رواية: «وَيْلٌ لِلْعَرَاقِيبِ مِنَ النَّارِ»^(٢).

قوله: (بمعنى: وأرجلكم مغسولةً أو ممسوحة) يعني دَلَّ على الإضمارِ قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا﴾ أو ﴿وَأَمْسَحُوا﴾ فلا شك أن تغييرَ الجملة من الفعلية إلى الاسمية وحذفَ خيرها يدلُّ على إرادة ثبوتها وظهورها، وأن مضمونها مسلمٌ الحكم ثابتٌ لا يَلْتَبِيسُ، وإنَّها يكونُ كذلك إذا جُعِلَتِ القرينةُ ما عُلِمَ من منطوقِ القراءتين ومفهومها وشوهدَ وتُعرفُ من فعلِ الرسولِ ﷺ وأصحابه وسمِعَ منه^(٣) واشتهرَ فيما بينهم، كما سبقَ عن عطاء: والله ما علمتُ أن أحداً من أصحابِ رسولِ الله ﷺ مَسَحَ عَلَى الْقَدَمَيْنِ، كلُّ هذا دافعٌ لتفسيرِ هذه القراءة

(١) أخرجه البخاري (١٦٥) ومسلم (٢٤٢) والترمذي (٤١) والنسائي (١١١) عن أبي هريرة.

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٢) وأحمد (١٠٠٩٤) عن أبي هريرة، ومن طريق عائشة: أخرجه ابن ماجه

(٤٥٢) وأحمد (٢٤١٦٩) وابن حبان (١٠٥٩).

(٣) قوله: «وسمع منه» سقط من (غ).

﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ في باب الطَّهارة حتى لا يُرَخِّصَ لكم في التَّيَمُّمِ ﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ بالتراب إذا عَوَزَكُمْ التَّطَهُّرُ بالماء. ﴿وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾: وَلِيُتِمَّ بِرُخْصِهِ إِنْعَامَهُ عَلَيْكُمْ بِعَزَائِمِهِ ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ نعمته فيُتِيْبِكُمْ.

[﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَقَهُ الَّذِي وَاتَّقْتُمْ بِهِ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَتَقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [٧]

﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ وهي نعمة الإسلام ﴿وَمِيثَقَهُ الَّذِي وَاتَّقْتُمْ بِهِ﴾ أي: عاقدكم به عقداً وثيقاً، هو الميثاق الذي أخذَه على المسلمين حين بايَعَهُم رسولُ الله ﷺ على السَّمْعِ والطَّاعَةِ في حال اليُسْرِ والعُسْرِ، والمنشَطِ والمَكْرَهِ، فقبِلوا وقالوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا. وقيل: هو الميثاقُ ليلةِ العقبَةِ، وفي بيعة الرضوانِ.

بقوله: «وأرجلُكم مغسولةٌ أو ممسوحةٌ» على الترديد؛ لا سيَّما العدولُ عن الإنشائية إلى الإخبارية كأنهم: سارَعوا فيه وهو يُجْرِبُ عَنْهُ كَمَا مَرَّ مَرَّاراً.

قوله: (أَعَوَزَكُمْ) يقال: أَعَوَزَنِي الْمَطْلُوبُ: أَعَجَزَنِي وَاشْتَدَّ عَلَيَّ، النَّهْيَةُ: الْعَوَزُ، بِالْفَتْحِ: الْعُدْمُ، وَهُوَ سُوءُ الْحَالِ.

قوله: ﴿وَلِيُتِمَّ بِرُخْصِهِ إِنْعَامَهُ عَلَيْكُمْ بِعَزَائِمِهِ﴾ المعنى: جَعَلَ اللَّهُ نِعْمَةَ الرُّخْصَةِ تَمِيماً لِنِعْمَةِ الْعَزَائِمِ، ثُمَّ تَمَّ بِهَا نِعْمَةَ الْإِسْلَامِ، وَيَخْلُصُ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾. النَّهْيَةُ: عَوَازِمُ الْأُمُورِ: فَرَاثُصُهَا الَّتِي عَزَمَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ، وَالْعَزَائِمُ: الْجَدُّ وَالصَّبْرُ.

قوله: (على السَّمْعِ والطَّاعَةِ) عن البخاريِّ ومسلم وغيرهما، عن عبادة بن الصَّامِتِ، قال: بايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ، وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ (١).

(١) أخرجه البخاري (٧٠٥٦) ومسلم (١٧٠٩)، عن عبادة بن الصَّامِتِ رضي الله عنه.

[يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتُوبًا قَوْمِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ ءَلَّا تَعْدِلُوا ءَاعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ * وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ * وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ءَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴿٨-١٠﴾]

عدى ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ بحرف الاستعلاء مضمناً معنى فعل يتعدى به،

النهاية: المَنَشَطُ: مَفْعَلٌ مِنَ النَّشَاطِ، وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي تَنَشَّطُ لَهُ وَتُوَثَّرُ فِعْلُهُ، وَهُوَ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى النَّشَاطِ، وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مُسْنَدِهِ»، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ: بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذْ بَايَعْنَاهُ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي النَّشَاطِ وَالْكَسَلِ، وَعَلَى النَّفَقَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ، وَعَلَى الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَفِيهِ: وَعَلَى أَنْ نَنْصُرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَدِمَ عَلَيْنَا يَثْرِبَ فَنَمْنَعَهُ مِمَّا تَمْنَعُ مِنْهُ أَنْفُسُنَا وَأَزْوَاجُنَا وَأَبْنَاءُنَا وَلَنَا الْجَنَّةَ^(١)، قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: كَانَتْ هَذِهِ الْمُبَايَعَةُ فِي الْعَقَبَةِ الثَّانِيَةِ فِي سَنَةِ ثَلَاثِ عَشْرَةَ مِنَ النَّبُوَّةِ، وَأَمَّا الْعَقَبَةُ الْأُولَى فَفِي سَنَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ^(٢)، قَالَ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ: فَبَايَعْنَاهُ بَيْعَةَ النِّسَاءِ: أَنْ لَا نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا نَسْرِقَ، وَلَا نَزْنِيَ، وَلَا نَقْتُلَ أَوْلَادَنَا، وَلَا نَأْتِيَ بِيَهْتَانٍ تَفْتَرِيهِ بَيْنَ أَيْدِينَا وَأَرْجُلِنَا، وَلَا نَعْصِيهِ فِي مَعْرُوفٍ^(٣)، وَأَمَّا بَيْعَةُ الرِّضْوَانِ: فَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ مُسْلِمٍ وَالتِّرْمِذِيِّ وَالدَّارِمِيِّ وَالنَّسَائِيِّ، عَنْ جَابِرٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨] قَالَ: بَايَعْنَاهُ عَلَى أَنْ لَا يَفْرَؤَ وَلَمْ يُبَايِعْهُ عَلَى الْمَوْتِ^(٤)، وَمُسْلِمٌ: سُئِلَ جَابِرٌ: كَمْ كَانُوا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ؟ قَالَ: كُنَّا أَرْبَعَ عَشْرَةَ مِئَةً، فَبَايَعْنَاهُ وَعُمُرُ أَحَدٌ بِيَدِهِ تَحْتَ الشَّجَرَةِ^(٥).

(١) أخرجه أحمد (٢٢٨٢١) عن عبادة بن الصامت.

(٢) انظر: «الوفا بأحوال المصطفى» (١: ٢١٦-٢٢٤).

(٣) أخرجه البخاري (٣٨٩٣) ومسلم (١٧٠٩) عن عبادة بن الصامت.

(٤) أخرجه مسلم (١٥٩١) والتِّرْمِذِيُّ (١٥٩٤) والدَّارِمِيُّ (٢٤٥٤) والنَّسَائِيُّ (٤١٥٨) عن جابر بن

عبد الله رضي الله عنه.

(٥) أخرجه مسلم (١٨٥٦) عن جابر رضي الله عنه.

كانه قيل: ولا يَحْمِلَنَّكُمْ. ويجوز أن يكون قوله: ﴿أَنْ تَعْتَدُوا﴾ بمعنى: على أن تعتدوا فحذف مع «أن»، ونحوه قوله ﷺ: «مَنْ أَتْبَعَ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ»؛ لأنه بمعنى: أُحِيلَ. وقرئ: (سَنَانٌ) بالسُّكُونِ، ونظيره في المصادر (لَيَانٌ)، والمعنى: لا يَحْمِلَنَّكُمْ بُغْضُكُمْ للمُشْرِكِينَ على أن تتركوا العَدْلَ،

قوله: (ويجوز أن يكون قوله: ﴿أَنْ تَعْتَدُوا﴾ بمعنى: على أن تعتدوا) يريد أن قوله: ﴿لَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ لَمَّا عُدِّي هَاهُنَا بـ«على» على تضمين «لا يَحْمِلَنَّكُمْ» يجوز أن يُعَدَّى أيضاً في أولِ السُّورَةِ عندَ قوله: ﴿لَا يَجْرِمَنَّكُمْ سِنَانٌ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾ [المائدة: ٢٠] بالتضمين وتقدير «على» لاستوائيهما في تأدية المعنى، وكان مفعولاً ثانياً فيما سبق.

قوله: (من أَتْبَعَ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ)^(١) أي: عَدَى «أَتْبَعَ» بـ«على» لَمَّا تَضَمَّنَ معنى «أُحِيلَ»، وإلا فالقياسُ «أَتْبَعَ مَلِيًّا» كقوله تعالى: ﴿فَأَتَّبِعُوهُمْ مَشْرِقِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠].

النهاية: في حديثِ الحَوَالَةِ: «إِذَا أَتْبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ»، أي: إِذَا أُحِيلَ عَلَى قَادِرٍ فَلْيَحْتَلْ، قال الحَطَّابِيُّ: أصحابُ الحديثِ يَرَوْنَهُ «أَتْبَعَ» بتشديد التاء، وصوابه بسكون التاء بوزن: «أَكْرِمَ»، وليس هذا أمراً على الوجوب، وإنما هو على الرِّفْقِ والأدب^(٢).

قوله: (ونظيره في المصادر: لَيَانٌ): واللَيَانُ بالفتح: المصدرُ مِنَ اللَّيْنِ، نقول: هُوَ فِي لَيَانٍ مِنَ الْعَيْشِ، أي: فِي نَعِيمٍ^(٣). الجوهرِي: وَكَوَاهُ بَدَيْنِهِ لَيًّا وَلَيَانًا، أي: مَطْلَهُ.

قوله: (لا يَحْمِلَنَّكُمْ بُغْضُكُمْ للمُشْرِكِينَ) وذلك أن الله تعالى لَمَّا فَتَحَ مَكَّةَ أَمَرَ الْمُسْلِمِينَ بِأَنْ لَا يَكْفُتُوا كُفَّارَ مَكَّةَ بِمَا سَلَفَ مِنْهُمْ، وَأَنْ يَعْدِلُوا فِي الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ وَالْحُكْمِ.

(١) أخرجه البخاري (٢٢٨٧) ومسلم (١٥٦٤)، عن أبي هريرة.

(٢) «معالم السنن» (٣: ٦٥).

(٣) من قوله: «واللَيَانُ بالفتح» إلى هنا سقط من (ط).

فَعْتَدُوا عَلَيْهِمْ بَأْنَ تَتَّصِرُوا مِنْهُمْ وَتَشْفَوُا بِهَا فِي قُلُوبِكُمْ مِنَ الضَّغَائِنِ بَارْتِكَابِ مَا لَا يَحِلُّ لَكُمْ مِنْ مِثْلِهِ، أَوْ قَذْفِ، أَوْ قَتْلِ أَوْلَادٍ أَوْ نِسَاءٍ، أَوْ نَقْضِ عَهْدٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾: مَهَاهُمْ أَوْ لَا أَنْ تَحْمِلَهُمُ الْبَغْضَاءُ عَلَى تَرْكِ الْعَدْلِ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ فَصَرَّحَ لَهُمْ بِالْأَمْرِ بِالْعَدْلِ؛ تَأْكِيدًا وَتَشْدِيدًا، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ فَذَكَرَ لَهُمْ وَجْهَ الْأَمْرِ بِالْعَدْلِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ أَي: الْعَدْلُ أَقْرَبُ إِلَى التَّقْوَى، وَأَدْخَلَ فِي مَنَاسِبَتِهَا، أَوْ: أَقْرَبُ إِلَى التَّقْوَى لِكَوْنِهِ لَطْفًا فِيهَا. وَفِيهِ تَنْبِيهُ عَظِيمٌ عَلَى أَنَّ وُجُوبَ الْعَدْلِ مَعَ الْكُفَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِذَا كَانَ بَهَذِهِ الصِّفَةِ مِنَ الْقُوَّةِ، فَمَا الظَّنُّ بِوُجُوبِهِ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ هُمْ أَوْلِيَاؤُهُ وَأَحْبَاؤُهُ؟ ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾: بَيَانٌ لِلْوَعْدِ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ قَبْلَهُ، كَأَنَّهُ قَالَ: قَدَّمَ لَهُمْ وَعَدًّا، فَقِيلَ: أَيُّ شَيْءٍ وَعَدَّهُ لَهُمْ؟ فَقِيلَ: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾.

قَوْلُهُ: (أَوْ: أَقْرَبُ إِلَى التَّقْوَى) أَي: أَنْتُمْ مُتَّقُونَ وَالْعَدْلُ أَنْسَبُ إِلَيْكُمْ مِنْ غَيْرِكُمْ، أَوْ: أَنْتُمْ طَالِبُونَ لِلتَّقْوَى فَاعْدِلُوا فَإِنَّهُ سَبَبٌ فِيهَا وَوَسِيلَةٌ إِلَيْهَا، وَهُوَ الْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «لِكَوْنِهِ لَطْفًا فِيهَا».

الرَّاعِبُ: إِنْ قِيلَ: كَيْفَ قَالَ: ﴿أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ وَ«أَفْعَلُ» إِنَّمَا تَقَالُ فِي شَيْئَيْنِ اشْتَرَكَا فِي أَمْرٍ وَاحِدٍ لِأَحَدِهِمَا مَزِيَّةٌ؟ وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ لِشَيْءٍ مِنَ التَّقْوَى وَمِنْ فِعْلِ الْخَيْرِ إِلَّا وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْعَدَالَةِ، فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾؟ قِيلَ: إِنَّ «أَفْعَلُ» - وَإِنْ كَانَ كَمَا ذَكَرْتَ - وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ عَلَى تَقْدِيرِ بِنَاءِ الْكَلَامِ عَلَى اعْتِقَادِ الْمُخَاطَبِ فِي الشَّيْءِ فِي نَفْسِهِ قَطْعًا لِكَلَامِهِ وَإِظْهَارًا لِتَبْكِيَّتِهِ، فَيُقَالُ لِمَنْ اعْتَقَدَ مِثْلًا فِي زَيْدٍ فَضْلًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَضْلٌ، وَلَكِنْ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يُنَكِّرَ أَنْ عَمْرًا أَفْضَلُ مِنْهُ، فَقَالَ: اخْدُمْ عَمْرًا هُوَ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩] وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ لَا خَيْرَ فِيهَا يَشْرِكُونَ^(١).

قَوْلُهُ: (كَأَنَّهُ قَالَ: قَدَّمَ لَهُمْ وَعَدًّا) يَعْنِي: لِمَا كَانَ قَوْلُهُ: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ بَيَانًا لِقَوْلِهِ: ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِنْفَافِ، وَكَانَ الْوَاجِبُ

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٢٩٣-٢٩٤).

أو يكون على إرادة القول بمعنى: وَعَدَهُمْ وَقَالَ لَهُمْ: مغفرة، أو على إجراء ﴿وَعَدَ﴾ مجرى «قال» لأنه ضَرْبٌ مِنَ الْقَوْلِ. أو يُجْعَلُ ﴿وَعَدَ﴾ واقِعًا على الجملة التي هي لهم مغفرة كما وقع «تَرَكَنَا» على قوله: ﴿سَلَّمْتُ عَلَى نُوْحٍ﴾ [الصفات: ٧٩] كأنه قيل:

رعاية المطابقة بين البيان والمبين، وقد أتى في البيان باللام، فوجب أن يؤوَّل المبيِّن بما يشتمل عليها، ولذلك قال: «كأنه قيل: قدَّم لهم وَعَدًا» ليكون موردًا للسؤال المتضمن للام، وهو قوله: «أَيُّ شَيْءٍ وَعَدَهُ لَهُمْ؟» ونظيره قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ رَبِّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٦-٨٧]، قال الإمام^(١): هذا محمولٌ على المعنى، لأن معناه: لمن السماوات؟ فقيل: لله، ونحوه قول الشاعر:

مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَاسْجِحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(٢)

قوله: (أو على إجراء ﴿وَعَدَ﴾ مجرى «قال»). قال الزجاج: «وَعَدَ» بمنزلة «قال»؛ لأن الوعد لا ينعقد إلا بالقول^(٣).

قوله: (واقعا على الجملة) أي: هو مفعولٌ به، أي: وَعَدَ هَذَا الْقَوْلَ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾.

قوله: (كما وقع «تَرَكَنَا»)، قال المصنّف: هذه الكلمة، وهي ﴿سَلَّمْتُ عَلَى نُوْحٍ﴾ [الصفات: ٧٩]، يعني: يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ تَسْلِيمًا وَيَدْعُونَ لَهُ، من الكلام المحكي، كقولك: قرأتُ ﴿سُورَةَ أَنْزَلْنَاهَا﴾ [النور: ١]^(٤)، قيل: لو لم يكن على الحكاية لكان القياس «سلاماً»؛ لأنه مفعولٌ «تَرَكَنَا»، أي: تَرَكَنَا سَلَامًا عَلَيْهِ.

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٢٩٠).

(٢) البيت لعقبة الأسدي، انظر: «كتاب سيويه» (١: ٦٧) و«سر صناعة الإعراب» (١: ١٣١) و«لسان العرب» (٥: ٣٨٨).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٢٦).

(٤) انظر: (١٣: ١٦١-١٦٢).

وَعَدَهُمْ هَذَا الْقَوْلَ، وَإِذَا وَعَدَهُمْ مَنْ لَا يُخْلِفُ الْمِعَادَ هَذَا الْقَوْلَ، فَقَدْ وَعَدَهُمْ مَضْمُونَهُ مِنَ الْمَغْفِرَةِ وَالْأَجْرِ الْعَظِيمِ، وَهَذَا الْقَوْلُ يُتْلَقُونَ بِهِ عِنْدَ الْمَوْتِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُسْرُونَ بِهِ، وَيَسْتَرِوْحُونَ إِلَيْهِ، وَيُهَوِّنُونَ عَلَيْهِمُ السَّكَرَاتِ وَالْأَهْوَالَ قَبْلَ الْوُصُولِ إِلَى الثَّوَابِ.

﴿ يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكَرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ قَوْمٌ أَنْ يَسْطُرُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَنْقَضُوا اللَّهُ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [١١]

رُوي أَنَّ الْمَشْرِكِينَ رَأَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ قَامُوا إِلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ يُصَلُّونَ مَعًا، وَذَلِكَ بِعُسْفَانَ فِي غَزْوَةِ ذِي أُنْهَارٍ،

قوله: (وَإِذَا وَعَدَهُمْ مَنْ لَا يُخْلِفُ الْمِعَادَ هَذَا الْقَوْلَ فَقَدْ وَعَدَهُمْ مَضْمُونَهُ) يريد أن هذه الآية تفيده ما أفاده قوله تعالى في الفتح: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الفتح: ٢٩]، وإن كان القصد هاهنا القول وهناك الموعود؛ لأن الكريم إذا نطق بالوعد لا يُخْلِفُ وعده، وكان الموعود حاصلًا، ولهذه الطريقة فائدة زائدة، وهي استرواح السامع باللفظ مع توطين النفس بإنجازه، فيسهل عليه تحمُّل المشاق، ولذلك جاء قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ [فصلت: ٣٠] تبييتًا واسترواحًا عند حضور الموت.

قوله: (وَيَسْتَرِوْحُونَ إِلَيْهِ)، الجوهري: أراح الرَّجُلُ: رَجَعَتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ بَعْدَ الْإِعْيَاءِ، وَأَزَوَّحَ وَاسْتَرَوَّحَ وَاسْتَرَوَّحَ بِمَعْنَى، فِي الْكَلَامِ لَفٌّ وَنَشْرٌ بِغَيْرِ تَرْتِيبٍ.

قوله: (أَنَّ الْمَشْرِكِينَ رَأَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ قَامُوا) قيل: «قاموا»: حال، و«قد»: مُقَدَّرَةٌ، وَلَوْ كَانَ مِنْ رُؤْيَةِ الْقَلْبِ لَكَانَ مَفْعُولًا ثَانِيًا.

فلَمَّا صَلَّوْا نَدِمُوا أَلَا كَانُوا أَكْبَرُوا عَلَيْهِمْ فَقَالُوا: إِنَّ لَهَا بَعْدَهَا صَلَاةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيْهِمْ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَبْنَائِهِمْ، يَعْنُونَ: صَلَاةَ الْعَصْرِ، وَهَمُّوا بِأَنْ يُوقِعُوا بِهِمْ إِذَا قَامُوا إِلَيْهَا، فَنَزَلَ جَبْرِيْلُ بِصَلَاةِ الْخَوْفِ، وَرُوِيَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بَنِي قُرَيْظَةَ وَمَعَهُ الشَّيْخَانِ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَ يَسْتَقْرِضُهُمْ دِيَّةَ مُسْلِمَيْنِ قَتَلَهُمَا عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيُّ خَطَأً، يَحْسِبُهَا مُشْرِكَيْنِ، فَقَالُوا: نَعَمْ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، اجْلِسْ حَتَّى نُطْعِمَكَ وَنُقْرَضَكَ، فَأَجْلَسُوهُ فِي صُفَّةٍ وَهَمُّوا بِالْفَتْكِ بِهِ، وَعَمَدَ عَمْرُو بْنُ جِحَاشٍ إِلَى رَحَى عَظِيمَةٍ يَطْرَحُهَا عَلَيْهِ، فَأَمْسَكَ اللَّهُ يَدَهُ وَنَزَلَ جَبْرِيْلُ فَأَخْبَرَهُ، فَخَرَجَ. وَقِيلَ: نَزَلَ مِنْزِلًا وَتَفَرَّقَ النَّاسُ فِي الْعِضَاءِ يَسْتَظِلُّونَ بِهَا، فَعَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سِلَاحَهُ بِشَجْرَةٍ، فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَسَلَّ سَيْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَنْ يَمْنَعُكَ مِنِّي؟ قَالَ: «اللَّهُ» قَالَهَا ثَلَاثًا. فَشَامَ الْأَعْرَابِيُّ السَّيْفَ فَصَاحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَصْحَابِهِ فَأَخْبَرَهُمْ وَأَبَى أَنْ يِعَاقِبَهُ. يُقَالُ: بَسَطَ إِلَيْهِ لِسَانَهُ: إِذَا شَتَمَهُ، وَبَسَطَ إِلَيْهِ يَدَهُ: إِذَا بَطَّشَ بِهِ. ﴿وَبَسَطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَهُمْ بِالسُّوءِ﴾ [المتحنة: ٢] وَمَعْنَى بَسَطَ الْيَدَ: مَدَّهَا إِلَى الْمَبْطُوشِ بِهِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ: فَلَانٌ.....

قوله: (أَلَا كَانُوا أَكْبَرُوا عَلَيْهِمْ) أي: هَلَّا كَانُوا، وهي كلمة التنديد، فالجملة مبينة لقوله: «ندموا»، وقيل: أصله: ندموا على أن لا كانوا، فحذفت «على» ثم أدغم النون في اللام (١).
قوله: (وهموا بالفتك به)، النهاية: الفتك: هو أن يأتي صاحبه وهو غافل فيشدد عليه فيقتله.
قوله: (وقيل: نزل منزلًا وتفرق الناس) نحوه رواه الشيخان عن جابر (٢).
قوله: (في العضاء)، النهاية (٣): العضاء: شجر أم غيلان، وكل شجر عظيم له شوك، الواحدة: عضة بالتاء.
قوله: (فشام) شام السيف: سلها، وشامها: أغمدها، وهو من الأضداد.

(١) في (م): «النون».

(٢) أخرجه البخاري (٢٩١٠) ومسلم (٢٨٤٣) عن جابر.

(٣) قوله: «النهاية» أثبتته من (ط).

بَسِطُ الْبَاعِ، وَمَدِيدُ الْبَاعِ، بِمَعْنَى. ﴿فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ﴾: فَمَنْعَهَا أَنْ تُمَدَّ إِلَيْكُمْ. [﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ * فِيمَا نَقُضُوا مِيثَاقَهُمْ لَعْنَتُهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَوَاضِعِهِ، وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ، وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [١٢-١٣]

لَمَّا اسْتَقَرَّ بَنُو إِسْرَائِيلَ بِمِصْرَ بَعْدَ هَلَاكِ فِرْعَوْنَ أَمَرَهُمُ اللَّهُ بِالسَّيْرِ إِلَى أَرِيحَاءَ أَرْضِ الشَّامِ، وَكَانَ يَسْكُنُهَا الْكَنْعَانِيُّونَ الْجَبَابِرَةُ، وَقَالَ لَهُمْ: إِنِّي كَتَبْتُهَا لَكُمْ دَارًا قَرَارًا فَاخْرُجُوا إِلَيْهَا وَجَاهِدُوا مَنْ فِيهَا، وَإِنِّي نَاصِرُكُمْ، وَأَمَرَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ سَبْطٍ نَقِيبًا يَكُونُ كَفِيلًا عَلَى قَوْمِهِ بِالْوَفَاءِ بِهَا أَمْرًا بِهِ؛ تَوْثِيقًا عَلَيْهِمْ، فَاخْتَارَ النَّقَبَاءَ وَأَخَذَ الْمِيثَاقَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَتَكَفَّلَ لَهُ بِهِ النَّقَبَاءُ، وَسَارَ بِهِمْ، فَلَمَّا دَنَا مِنْ أَرْضِ كَنْعَانَ بَعَثَ النَّقَبَاءَ يَتَجَسَّسُونَ، فَرَأَوْا أَجْرَامًا عَظِيمَةً وَقُوَّةً وَسُوكَةً، فَهَابُوا فَرَجَعُوا وَحَدَّثُوا قَوْمَهُمْ، وَقَدْ نَهَاهُمْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُحَدِّثُوهُمْ، فَتَكَثَرُوا الْمِيثَاقَ إِلَّا كَالِيبَ بْنَ يُوفَنَّا، مِنْ سَبْطِ يَهُوذَا، وَيُوشَعَ بْنَ نُونَ، مِنْ سَبْطِ أَفْرَائِيمَ بْنِ يَوْسَفَ، وَكَانَا مِنَ النَّقَبَاءِ. وَالنَّقِيبُ: الَّذِي يُنْقَبُ عَنِ أَحْوَالِ الْقَوْمِ وَيُفْتَشُّ عَنْهَا، كَمَا قِيلَ لَهُ: عَرِيفٌ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَرَّفُهَا.

قَوْلُهُ: (وَالنَّقِيبُ: الَّذِي يُنْقَبُ عَنِ أَحْوَالِ الْقَوْمِ). قَالَ الزَّجَّاجُ: النَّقْبُ: الطَّرِيقُ فِي الْجَبَلِ، وَإِنَّمَا قِيلَ: نَقِيبٌ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ دَخِيلَةَ أَمْرِ الْقَوْمِ، وَيَعْرِفُ مَنَاقِبَهُمْ، وَهُوَ الطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَةِ أُمُورِهِمْ، يُقَالُ: فَلَانٌ حَسَنُ النَّقِيبَةِ، أَي: جَمِيلُ الْخَلِيقَةِ، وَهَذَا الْبَابُ كُلُّهُ مَعْنَاهُ التَّأْثِيرُ فِي الشَّيْءِ الَّذِي لَهُ عُمُقٌ، مِنْ ذَلِكَ نَقَبْتُ الْحَائِطَ، أَي: بَلَغْتَ فِي النَّقْبِ آخِرَهُ (١).

(١) معاني القرآن وإعرابه (٢: ١٥٨).

﴿إِنِّي مَعَكُمْ﴾ أي: ناصركم ومعينكم. ﴿وَعَزَّزْتُمُوهُمْ﴾: نصرتهم من أيدي العدو. ومنه: التعزيرُ: وهو التَّنْكِيلُ والمنعُ من مُعاوَدَةِ الفسادِ. وقرئ: بالتَّخْفِيفِ، يقال: عَزَّرْتُ الرَّجُلَ: إذا حَطَّته وكَنَفْتَه. والتَّعْزِيرُ والتَّأْزِيرُ من وادٍ واحدٍ، ومنه: لَأَنْصُرَنَّكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا! أي: قويًّا.

قوله: (وهو التَّنْكِيلُ والمنع). قال الزَّجَّاجُ: عَزَّزْتُمُوهُ: نصرتُمُوهُ، لأنَّ العَزَرَ في اللغة: الرَّدُّ، وعَزَّرْتُ فلانًا أي: أدبته، معناه: فعلتُ به ما يردُّعه عن القبيح، كما أنَّ نَكَلْتُ به معناه: فعلتُ به ما يجبُ أن يُنْكَلَ عن المعاوَدَةِ^(١)، والناصرُ يردُّ عن صاحبه أعداءه، وهو يستلزمُ التعظيمَ والتوقيرَ، ومن فسَّرَ التعزيرَ بالتعظيمَ أرادَ هذا، قلت: فهو حقيقةٌ في الرَّدِّ والمنع، وكنايةٌ عن التعظيمِ والنصرةِ.

وقال الراغب: التعزيرُ: النَّصْرَةُ مع التعظيمِ، قال تعالى: ﴿وَتُعْزِرُوهُ﴾ [الفتح: ٩]، والتعزيرُ: ضربٌ دونَ الحدِّ، وذلك يرجعُ إلى الأولِ، فإنه تأديبٌ والتأديبُ نصرةٌ ما، لكنَّ الأولُ: نصرةٌ بمنعِ العدوِّ عنه، والثاني: نصرةٌ لقهْرِه عن عدوه، فإنَّ أفعالَ الشرِّ عدوٌّ للإنسانِ، فمتى قمعته عنها فقد نصرته، وعلى هذا قوله ﷺ: «أنصُرْ أخاك ظالمًا أو مظلومًا»، فقال: أنصُرُه مظلومًا، فكيف أنصُرُه ظالمًا؟ قال: «تَكْفُهُ عن الظلمِ»^(٢)، وقلت: الحديثُ من رواية البخاريِّ والترمذيِّ عن أنسٍ، فقال رجلٌ: يا رسولَ الله، أنصُرُه إذا كان مظلومًا أفرأيتَ إن كان ظالمًا كيف أنصُرُه؟ قال رسولُ الله ﷺ: «تَحْجِزْهُ أو تَمْنَعْهُ عن الظلمِ، فإنَّ ذلك نصْرُه»^(٣).

قوله: (نصراً مؤزراً)، قاله وَرَقَةُ بْنُ نَوْفَلٍ، وهو ابنُ عمِّ خديجةَ في حديثٍ مشهورٍ أخرجه الشيخان^(٤).

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٥٩).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٥٦٤)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٥٦٤.

(٣) أخرجه البخاري (٦٩٥٢) والترمذي (٢٢٥٥) عن أنس.

(٤) أخرجه البخاري (٣) ومسلم (١٦٠) عن عائشة.

وقيل: معناه: ولقد أخذنا ميثاقهم بالإيمان والتوحيد، وبَعثنا منهم اثني عشرَ مَلِكًا يُقيمون فيهم العَدْلَ، ويأمرونهم بالمعروف، وَيَنْهَوْنَهُم عن المنكرِ. وَاللَّامُ فِي ﴿لَيْنٍ أَقَمْتُمْ﴾ مُوَطِّئَةٌ لِلْقَسَمِ، وَفِي ﴿لَأُكْفِرَنَّ﴾ جَوَابٌ لَهُ، وَهَذَا الْجَوَابُ سَادٌّ مَسَدٌّ جَوَابِ الْقَسَمِ وَالشَّرْطِ جَمِيعًا.....

قوله: (وقيل: معناه: ولقد أخذنا ميثاقهم) عطفٌ على قوله: «لَمَّا اسْتَقَرَّ بنو إسرائيلَ بِمِصْرَ بَعْدَ هَلَاكِ فِرْعَوْنَ». اعْلَمْ أَنَّ أَخَذَ المِيثَاقِ هَاهُنَا يَحْتَمِلُ مَعْنَيَيْنِ، أَحَدُهُمَا: مِيثَاقُ الأَمْرِ بِالْجِهَادِ وَالتَّأَكِيدِ فِيهِ، فَالْتُّقْبَاءُ عَلَى هَذَا نُقْبَاءُ العسْكَرِ وَعُرْفَاؤُهُ، وَالمُنَاسِبُ أَنَّ تُفَسَّرَ ﴿إِنِّي مَعَكُمْ﴾ بِقَوْلِهِ: «أَي: نَاصِرُكُمْ وَمُعِينُكُمْ» وَ«عَزَّرْتُمُوهُمْ» بِقَوْلِهِ: «مَنْعَتُمُوهُمْ وَنَصَرْتُمُوهُمْ»، وَثَانِيهَا: يَحْتَمِلُ العَهْدَ بِالإِيَانِ وَتَوْثِيقَ أَمْرِ التَّوْحِيدِ، فَالْتُّقْبِيبُ عَلَى هَذَا: مَعْلَمٌ الخَيْرِ، وَالحَاكِمُ العَدْلُ، وَالمُنَاسِبُ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ﴾ أَنْ يُقَالَ: إِنِّي أَوْفُقُكُمْ عَلَى الخَيْرِ، وَبِقَوْلِهِ: عَزَّرْتُمُوهُمْ: وَقَرَّرْتُمُوهُمْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ﴾ [الفتح: ٩].

فإن قلت: الإيَانُ بِالرُّسُلِ مَقْدَمٌ عَلَى إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَإِتْيَاءِ الزَّكَاةِ فَلِمَ أَخَّرَ ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْنٍ أَقَمْتُمْ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ﴾ الآية؟ قلت: هذه الجملة، أعني قوله: ﴿وَمَا أَمْنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ كنايةٌ إِيَابِيَّةٌ عَنِ المِجَاهِدَةِ وَنُصْرَةِ دِينِ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَالإِنْفَاقِ فِي سَبِيلِهِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: لِنِ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَجَاهَدْتُمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَزِدُّوا عَلَى آدْبَارِكُمْ فَتَنقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾ [المائدة: ٢١]، قَالَ: أَي: «لَا تَرْتَدُّوا عَلَى آدْبَارِكُمْ فِي دِينِكُمْ لِمُخَالَفَتِكُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ وَعِصْيَانِكُمْ بِنِيِّكُمْ»، وَإِنَّمَا وَقَعَ الإِهْتِمَامُ بِشَأْنِ هَذِهِ القَرِينَةِ دُونَ الأَوَّلِيَيْنِ وَأَبْرَزَتْ فِي مَعْرِضِ الكِنَايَةِ لِأَنَّ القَوْمَ كَانُوا يَتَقَاعَدُونَ عَنِ القِتَالِ وَيَقُولُونَ لِمُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿أَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَكُنْتُمْ لَنَا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤]، وَيَنْصُرُ هَذَا حَمْلُ النُّقْبَاءِ عَلَى نُقْبَاءِ العسْكَرِ.

﴿بَعْدَ ذَلِكَ﴾: بعد ذلك الشرط المؤكّد المعلق بالوعد العظيم. فإن قلت: مَنْ كَفَرَ قَبْلَ ذَلِكَ أيضًا فقد ضلَّ سواء السبيل.....

قوله: (بعد ذلك الشرط المؤكّد المعلق بالوعد العظيم) قيل: ينهى مَنْ ظَنَّ أَنَّ المراد بالوعد هاهنا الوعيد، لأن الشرط ﴿لَيْنَ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ﴾ إلى قوله: ﴿قَرَضًا حَسَنًا﴾. والوعد ﴿لَا تُكْفِرَنَّ﴾ إلى آخِرِهِ، وانظُرْ إليهم كم خَبَطُوا في الحواشي؟ وكادوا يُضِلُّونَ كثيراً بعد أن ضلُّوا، لولا أن الله تعالى أعطى القوسَ بارِئها!

وقلتُ: لو أُريدَ هذا المعنى لقليل: «بعد ذلك الشرط المعلق به الوعد العظيم»، كما قال القاضي^(١)، لأنه لا يقال: الشرطُ مُعلّقٌ بالجزاء، بل الجزء مُعلّقٌ بالشرط، والحقُّ أن الوعد العظيم هو قوله تعالى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ﴾، وأيُّ وعدٍ أعظمُ من ذلك؟ لأنه مُشتملٌ على جميع ما يَصِحُّ فيه الوعدُ مِنَ النَّصْرَةِ، وتكفيرِ الذنوب، وإدخالِ الجنة، والغفرانِ والرِّضوانِ، والرؤيةِ وغيرِها، وتعلّقُ الشرطِ به، وهو قوله تعالى: ﴿لَيْنَ أَقَمْتُمُ﴾ إلى آخِرِهِ، من حيثُ المعنى، كما تقولُ لصاحبك: أنا معنيٌّ في حقِّك جداً إنْ خدمتني لم أُضِيعَ سَعِيكَ، أفعلُ بك وأصنعُ بك وكَيْتَ وكَيْتَ، فالشرطُ معَ الجزءِ مقرّرٌ لمعنى الجملةِ الأولى، وحاصلُ معنى قوله: «الشرطُ المعلقُ بالوعد» يعودُ إلى الشرطِ المتعلّقِ بالوعد، لأنَّ المعنى الصَّحيح: وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ الميثاقِ، وذلك البعثِ، وقولُ الله تعالى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾؛ لأنَّ قوله: ﴿وَقَالَ اللَّهُ﴾ عطفٌ على ﴿أَخَذَ﴾ على سبيلِ البيانِ والتوضيح؛ لأنه مُشتملٌ على الشرطِ، وهو قوله: ﴿لَيْنَ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ﴾ إلى آخِرِهِ، وقد سبقَ في البقرة أنَّ العهدَ: الموثقُ، وعهدُ إليه: إذا وصَّاهُ به، واستعهدَ منه: إذا اشترطَ عليه^(٢). وكرَّرَ فيه اسمَه الجامعَ ليزيدَ التوكيدَ والتقريرَ، وأنَّ وعداً وعدةُ الله عزَّ وجلَّ لا خلافَ فيه البتَّةُ، وأنَّ مَنْ نَقَضَ ذلك العهدَ فقد ضلَّ ضللاً بعيداً.

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٠٥).

(٢) انظر: (٢: ٤٠٥).

قلت: أجل، ولكن الضلال بعده أظهر وأعظم؛ لأن الكفر إنما عظم قُبْحُه لِعِظَمِ النِّعْمَةِ المكفورة، فإذا زادت النعمة زاد قُبْحُ الكفر وتمادى. ﴿لَعَنَهُمْ﴾: طردناهم وأخرجناهم من رحمتنا، وقيل: مسخناهم، وقيل: ضربنا عليهم الجزية.

﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَلْسِيَةً﴾: خذلناهم ومنعناهم الألفاف حتى قست قلوبهم، أو: أملىنا لهم ولم نُعَاجِلْهُمْ بالعقوبة حتى قست. وقرأ عبد الله: (قَسِيَّة) أي: رديئة مغشوشة. من قولهم: درهم قسي، وهو من القسوة، لأن الذهب والفضة الخالصين فيها لين، والمغشوش فيه يُبْسٌ وصلابة، والقاسي والقاسح - بالحاء - أخوان في الدلالة على اليأس والصلابة. وقرئ: (قِسِيَّة) بكسر القاف للإتباع.

﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾: بيان لقسوة قلوبهم؛ لأنه لا قسوة أشد من الافتراء على الله وتغيير وحيه. ﴿وَنَسُوا حَظًّا﴾: وتركوا نصيباً جزيلاً، وقسطاً وافيًا ﴿مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾: من التوراة؛ يعني: إن تركهم وإعراضهم عن التوراة إغفال حظ عظيم. أو قست قلوبهم وقسدت، فحرفوا التوراة،.....

قوله: (أجل، ولكن الضلال بعده أظهر) اعتزال خفي، لأنه مبني على قاعدة الحسن والقبح العقلي.

قوله: (وقرأ عبد الله: «قسيّة») بتشديد الياء من غير ألف، وكذا حمزة والكسائي، والباقون: بتخفيفها وبالألف^(١).

قوله: (أو قست قلوبهم وقسدت فحرفوا) عطف على قوله: ﴿يُحَرِّفُونَ﴾: بيان لقسوة قلوبهم، وقوله: «لأنه لا قسوة أشد من الافتراء على الله تعالى» تعليل لاتحاد معنى البيان والمبين، لأن معنى قولهم: قلوبهم قاسية، فيه نوع خفاء من حيث إن من قسا قلبه فعل أفعال أهل العناد، فأزال بقوله: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾ الإبهام، نحوه قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا

(١) «التيسير في القراءات السبع» ص ٧٤ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٧).

وزالت أشياء منها عن حفظهم. وعن ابن مسعود رضي الله عنه: قد ينسى المرء بعض العلم بالمعصية، وتلا هذه الآية. وقيل: تركوا نصيب أنفسهم مما أمروا به

بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴿يُخَادِعُونَ﴾ [البقرة: ٨-٩] لَمْ يَعْطِفْ ﴿يُخَادِعُونَ﴾ عَلَى مَا قَبْلَهُ لكونه مبيئاً له من حيث إنهم حين كانوا يوهمون بالستيم أنهم آمنوا وما كانوا مؤمنين بقلوبهم قد كانوا في حكم المخادعين، قاله صاحب «المفتاح»^(١)، فقوله: قد كانوا في حكم المخادعين مثل قول المصنف: «لا قسوة أشد من الافتراء»، وعلى الوجه الثاني: ﴿يُخْرِقُونَ﴾ استئناف لبيان المقتضى وما حاطهم بعد التحريف، ولذلك أتى بالفاء السببية في قوله: «فخرّفوا» كأنه قيل: ما فعلوا إذا؟ فقيل: يُخْرِقُونَ الكَلِمَ ونَسُوا حظاً مما ذكروا به، كما قال ابن مسعود: ينسى المرء بعض العلم بالمعصية^(٢).

وقلت: وفيه أن بركة الطاعة، والعمل بما عليم موجبة لازدياد العلم، كما قيل: من عمل بما عليم ورزّه الله عليم ما لم يعلم^(٣)، وأشار المصنف بقوله: «فخرّفوا التوراة وزالت أشياء منها» إلى أن قوله: «نَسُوا»، من النسيان، وهو ماضٍ عطف على ﴿يُخْرِقُونَ﴾ وجاء على المضارع بمعنى الاستمرار لئناسبه، كما قال في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ [فاطر: ٢٩]: «يُداومون على تلاوته وهي شأنهم ودينتهم»^(٤)، وعلى الوجه الأول: أي: إذا كان نَسُوا بمعنى تركوا، يكون حالاً من فاعل ﴿يُخْرِقُونَ﴾، وقد: مُقدّرة. قوله: (وقيل: تركوا نصيب أنفسهم) عطف على قوله: «وتركوا نصيباً جزئياً»، فعلى

(١) «مفتاح العلوم» ص ١١٥.

(٢) أخرجه الدارمي (٣٧٦) قال عبد الله بن مسعود: إني لأحسب الرجل ينسى العلم كان يعلمه للخطيئة كان يعملها. وأخرجه أيضاً أبو خيثمة زهير بن حرب في «العلم» ص ٣١، وقال السيوطي في «الدر المنثور» (٥: ٢٣٤): أخرجه ابن المبارك وأحمد في «الزهد» ص ١٥٦ عن ابن مسعود.

(٣) أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (١٠: ١٥) عن أنس بن مالك، وضعفه الشوكاني في «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» ص ٢٨٦.

(٤) انظر: (١٢: ٦٥١).

مَنْ الْإِيمَانَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ وَبَيَانِ نَعْتِهِ. ﴿وَلَا نَزَالَ تَطْلِيحُ﴾ أَي: هَذِهِ عَادَتُهُمْ وَهَجِيرَاهُمْ، وَكَانَ عَلَيْهَا أَسْلَافُهُمْ، كَانُوا يَجُونُونَ الرُّسُلَ، وَهَؤُلَاءِ يَجُونُونَكَ، يَنْكُثُونَ عُهُودَكَ، وَيُظَاهِرُونَ الْمَشْرِكِينَ عَلَى حَرْبِكَ، وَيَهْمُونَ بِالْفَتْكَ بِكَ، وَأَنْ يَسْمُوكَ.

﴿عَلَى خَائِنَةٍ﴾ عَلَى خِيَانَةٍ، أَوْ عَلَى فِعْلَةٍ ذَاتِ خِيَانَةٍ، أَوْ عَلَى نَفْسٍ أَوْ فِرْقَةٍ خَائِنَةٍ. وَيُقَالُ: رَجُلٌ خَائِنَةٌ، كَقَوْلِهِمْ: رَجُلٌ رَاوِيَةٌ لِلشُّعْرَى؛ لِلْمَبَالِغَةِ. قَالَ:

الْأَوَّلُ التَّنْكِيرُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَنَسُوا حَظًّا﴾، لِلتَّكْثِيرِ وَالتَّعْظِيمِ، وَلِهَذَا قَالَ: «إِغْفَالٌ حَظٌّ عَظِيمٌ» يَعْنِي: تَبَدَّوْا التَّوْرَةَ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَلَمْ يَعْمَلُوا بِهَا فِيهَا فَكَانَ إِعْرَاضُهُمْ عَنِ التَّوْرَةِ إِغْفَالًا حَظًّا عَظِيمًا، وَعَلَى الثَّانِي: التَّنْكِيرُ لِلنَّوْعِ، وَالتَّوْرَةُ بَعْضُ مَا فِيهَا، وَهُوَ الْإِيمَانُ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَالْنَّصِيبُ بِمَعْنَى الْمَفْرُوضِ، وَلِهَذَا بَيَّنَّهُ بِقَوْلِهِ: «تَمَّا أَمُرُوا بِهِ مِنَ الْإِيمَانِ بِمُحَمَّدٍ ﷺ».

قَوْلُهُ: (وَيُظَاهِرُونَ الْمَشْرِكِينَ عَلَى حَرْبِكَ) يَعْنِي: يَوْمَ الْأَحْزَابِ «وَيَهْمُونَ بِالْفَتْكَ بِكَ»، يَعْنِي يَوْمَ أَتَيْتَ بَنِي قُرَيْظَةَ وَمَعَكَ الشَّيْخَانِ وَعَلِيٌّ، «وَأَنْ يَسْمُوكَ» يَعْنِي: يَوْمَ خَيْبَرَ^(١)، وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ النِّظْمُ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ الثَّانِي جِيءَ بِهِ مَكْرَرًا لِإِنَاطَةِ قَصْدِ فَتْكِ الْيَهُودِ بِالرُّسُولِ ﷺ وَنَجَاتِهِ مِنْهُمْ بِهِ، ثُمَّ بَيَانَ نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ قَدِيمًا وَحَدِيثًا وَاسْتِحْقَاقِهِمْ لِذَلِكَ اللَّعْنِ وَضَرْبِ الدَّلَّةِ وَالْمَسْكَنَةِ، وَجَعَلَ قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً حَتَّى حَرَّفُوا كِتَابَ اللَّهِ؛ لِيَجْتَنِبَ الْمُؤْمِنُونَ عَنْ مِثْلِ فِعْلِهِمْ، وَيَحْفَظُوا عَهْدَ اللَّهِ وَمَوَاقِفَهُ، وَقَدْ سَبَقَ فِي الْكِتَابِ فِي إِحْدَى الرُّوَايَاتِ أَنَّ سَبَبَ نَزْوِلِ الْآيَةِ: إِتْيَانُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَنِي قُرَيْظَةَ وَالشَّيْخَيْنِ وَعَلِيٍّ لِيُعِينُوهُمْ عَلَى الدِّيَةِ، وَرَوَى مُحْيِي السُّنَةِ، عَنْ مُجَاهِدٍ وَعِكْرِمَةَ وَالْكَلْبِيِّ وَابْنِ يَسَّارٍ، أَنَّهُ بَعَثَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْمُنْذِرَ ابْنَ عَمْرٍو السَّاعِدِيَّ، وَهُوَ أَحَدُ النَّبَاءِ يَوْمَ الْعَقَبَةِ، فِي ثَلَاثِينَ رَاكِبًا إِلَى بَنِي عَامِرٍ، فَلَقُوا عَامِرَ ابْنَ الطَّفَيْلِ فَاقْتَلَوْا فَقَتِلَ الْمُنْذِرُ وَأَصْحَابُهُ إِلَّا عَمْرُو بْنَ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ وَآخَرَ فَلَقِيَا رَجُلَيْنِ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، وَكَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُوَادَعَةٌ، فَانْتَسَبَا إِلَى بَنِي عَامِرٍ فَفَسَلَاهُمَا، وَقَدِمَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣١٦٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

حَدَّثَتْ نَفْسَكَ بِالْوَفَاءِ وَلَمْ تَكُنْ لِلغَدْرِ خَائِنَةً مُغَلًّا الإصْبَعِ

وقرى: (على خيانية منهم). ﴿إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ﴾: وهم الذين آمنوا منهم. ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ﴾: بعث على مخالفتهم. وقيل: هو منسوخُ بآية السيف. وقيل: فاعف عن مؤمنهم ولا تؤاخذهم بما سلف منهم.

قومهما إلى رسول الله ﷺ يَطْلُبُونَ الدِّيَةَ، فَخَرَجَ ﷺ وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعِثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَطَلْحَةُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَدَخَلُوا عَلَى كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ وَبَنِي النَّضِيرِ يَسْتَعِينُهُمْ عَلَى عَقْلِهِمَا، وَكَانُوا قَدْ عَاهَدُوا النَّبِيَّ ﷺ عَلَى تَرْكِ الْقِتَالِ وَعَلَى أَنْ يُعِينُوهُ فِي الدِّيَاتِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ (١) عَلَى نَحْوِ مَا سَاقَهُ الْمُصَنِّفُ قَبْلَ هَذَا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ﴾ فقد أتى به تمهيداً وتوطئة لقوله: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ﴾ وتقريراً بأن اليهود دأبهم ودينتهم قديماً وحديثاً (٢) نَقَضُوا الْعُهُودَ. ثُمَّ الْمُنَاسِبُ إِلَى التَّنْظِيمِ أَنْ يُحْمَلَ الْمِيثَاقُ عَلَى مِيثَاقِهِمْ بِالْإِيمَانِ وَالتَّوْحِيدِ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ بُعِيدَ هَذَا: «أَي: مِثْلَ مِيثَاقِهِمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَبِأَفْعَالِ الْحَقِيرِ»، وَالفَاءُ فِي ﴿فِيمَا نَقَضْتَهُمْ﴾ فَصِيحَةٌ، أَي: أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَهُمْ وَأَكَّدَهُ وَكَيِّتَ وَكَيِّتَ فَمَا ثَبَّتُوا عَلَى الْمِيثَاقِ، وَمَا التَّفَتُّوا إِلَى تِلْكَ التَّشْدِيدَاتِ وَنَقَضُوا الْمِيثَاقَ فَبَقَضْتَهُمْ لَعْنَاهُمْ.

قَوْلُهُ: (حَدَّثَتْ نَفْسَكَ بِالْوَفَاءِ) الْبَيْتِ، قَبْلَهُ:

أَقْرَيْنُ إِنْكَ لَوْ رَأَيْتَ فَوَارِسِي بَعْمَايَتَيْنِ إِلَى جَوَانِبِ صَلْفَعِ (٣)

قرين: اسم صيْفٍ نَزَلَ عَلَى الْقَاتِلِ وَطَمَعَ فِي جَارِيَتِهِ، وَمُغَلًّا الْأَصْبَعِ: نَصَبٌ عَلَى النَّدَاءِ.

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٢٨)، وأخرجه الطبري في «جامع البيان» (٨: ٢٣٠) عن عكرمة، وذكره الواحدي في «أسباب النزول» ص ١٢٩.

(٢) قوله: «وحدثاً» سقط من (غ).

(٣) هذا البيت والذي قبله للكلابي، انظر: «مشاهد الإنصاف» بحاشية «الكشاف» (١: ٦١٦)، و«الكامل في اللغة والأدب» (١: ٢٨١).

﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرِيُّوْا أَخَذْنَا مِيثَقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴿١٤﴾﴾

﴿أَخَذْنَا مِيثَقَهُمْ﴾: أَخَذْنَا مِنَ النَّصَارَى مِيثَاقَ مَنْ ذُكِرَ قَبْلَهُمْ مِنْ قَوْمِ مُوسَى؛ أَي: مِثْلَ مِيثَاقِهِمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالرُّسُلِ وَأَبْغَالِ الْخَيْرِ، أَوْ أَخَذْنَا مِنَ النَّصَارَى مِيثَاقَ أَنْفُسِهِمْ بِذَلِكَ.

قال الزجاج: «خائنة» على المبالغة، لأنَّ الشاعرَ يُحَاطِبُ رَجُلًا يَقُولُ: لَا تَخُنْ فَتُغَلِّ إِصْبَعَكَ فِي الْمَتَاعِ، أَي: تُدْخِلْهَا لِلْخِيَانَةِ^(١)، وَقِيلَ: مُغَلُّ الْأَصْبَعِ: خَائِنُ الْيَدِ، يَقُولُ: لَوْ رَأَيْتَ فَوَارِسِي لَخَفْتُ وَمَا غَدَرْتَ فَطَمِعْتَ فِي جَارِيَتِي، عَمَّا يَتَيْنِ: جَبَلَيْنِ مَتَاوَحَيْنِ، أَي: مُتَقَابِلَيْنِ.

قوله: (أَوْ أَخَذْنَا مِنَ النَّصَارَى مِيثَاقَ أَنْفُسِهِمْ) يريدُ أَنْ الضَّمِيرَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ فِي ﴿مِيثَقَهُمْ﴾ لِلْيَهُودِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ لِقَوْلِهِ: «أَي: مِثْلَ مِيثَاقِهِمْ» لِيَسْتَقِيمَ الْمَعْنَى، إِذْ لَا يَكُونُ مِيثَاقُ النَّصَارَى غَيْرَ مِيثَاقِ الْيَهُودِ، أَوْ لِلنَّصَارَى مِنْ غَيْرِ حَذْفِ، فَعَلَى الْأَوَّلِ قَدْ شَبَّهَ أَخَذَ مِيثَاقِ النَّصَارَى بِأَخْذِ مِيثَاقِ الْيَهُودِ، وَالْوَجْهُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِلنَّصَارَى لِاخْتِلَافِ الْعِبَارَتَيْنِ وَالْحَالَتَيْنِ، أَتَى فِي الْأَوَّلَى بِالْجُمْلَةِ الْقَسْمِيَّةِ، وَهِيَ ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا﴾ [المائدة: ١٢]، وَعَرَى الثَّانِيَةَ عَنِ التَّوَكِيدِ، وَقِيلَ نَمَّةٌ: ﴿فِيمَا نَقَضْتَهُمْ مِيثَقَهُمْ﴾ مَعَ «مَا» الْمُؤَكِّدَةَ إِلَى مَا ذُكِّرُوا بِهِ، وَهَاهُنَا ﴿فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾. ثُمَّ انظُرْ كَمْ التَّفَاوُتُ بَيْنَ جَزَاءِ النَّقِضَيْنِ لِتَقَفَ عَلَى تَمَامِ الْمُرَادِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْيَهُودَ لَمَّا كَانُوا قَوْمًا بَهْتًا شَدِيدِي الشَّكِيمَةِ جِيءَ بِهَا يَدُلُّ عَلَى قُوَّةِ الْأَمْرِ لِيُؤَدَّنَ بِالْقُسْرِ وَالْقَهْرِ، وَيُرْيَدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمْ الطُّورَ خُدُومًا وَأَتَيْنَاكُمْ بِقُورٍ﴾ [البقرة: ٦٣]. قَالَ الْمُصَنِّفُ: «﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ﴾ بِالْعَمَلِ عَلَى مَا فِي التُّورَةِ، ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمْ الطُّورَ﴾

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٦٠).

فإن قلت: فهلا قيل: من النصارى؟ قلت: لأنهم إنما سمّوا أنفسهم بذلك ادعاءً لنصرة الله، وهم الذين قالوا لعيسى: نحن أنصارُ الله، ثم اختلفوا بعد: نسطورية ويعقوبية وملكانية أنصاراً للشيطان.

﴿فَأَعْرَبْنَا﴾: فَأَصَقْنَا وَأَلْزَمْنَا. من غَرَّبَ بالشيء: إذا لَزِمَهُ وَلَصِقَ بِهِ، وَأَغْرَاهُ غَيْرُهُ...

حتى قَبِلْتُمْ وَأَعْطَيْتُمُ المِيثَاقَ^(١). وأما النصارى فله سهولة مأخذهم ولين جانبيهم عرّى ما نُسب إليهم عن التوكيد والتشديد، وينصّره قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا أَنصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤] أي: كونوا مثلهم في القبولِ بنشاطِ قلبٍ ووفورِ رغبة، وإتباعِ قَدَمِ الجارِّ والمجروورِ على العاملِ وأثرتِ الصلّةِ والموصولِ على العبارةِ المختصرة، أي: النصارى، للتعريضِ بالمؤمنينَ ليثبتوا على عهودهم ولا ينسوا ما ذكّرهم اللهُ تعالى به، أي: لا يكونوا مثل هؤلاء المدّعينِ المخصوصينَ من بين سائر المدّعينِ بأخذِ الميثاقِ منهم، ونسيانهم حظاً مما ذكروا به، وتلخيصه: كما أمرناكم في تلك الآية أن تكونوا مثلهم في تلك الحصلة نُحذركم في هذه الآية أن تقفوا أثرهم في تلك الهتأة، وإتباعِ سَمِيانهم مُدّعينَ لقوله: «إِنَّمَا سَمَّوْا أَنفُسَهُمْ بِذَلِكَ ادِّعَاءِ لِنُصْرَةِ اللَّهِ»، والله أعلم.

قوله: (فهلا قيل: من النصارى؟) يعني: ما فائدةُ العُدولِ عن النصارى إلى الإطناب؟ وأجاب: أنه إنما عدلَ لتصورِ تلك الحالةِ في ذهن السامعِ وتقرُّرِ عنده أنهم ادّعوا نصرةَ دينِ الله، نحو قوله تعالى: ﴿وَرَوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [يوسف: ٢٣]، عدلَ عن اسمها زيادةً لتقريرِ المرادة.

الانتصاف: لما كان المقصودُ في هذه الآية ذمّهم بنقضِ الميثاقِ المأخوذِ عليهم بنصرةِ الله، وبما يدلُّ على أنهم لم يوفوا بما عاهدوا عليه من النصرة^(٢) عدلَ عن قوله: من «النصارى» إلى قوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرِيَّةٌ﴾، فحاصلُ ما صدرَ منهم قولٌ بلا فعل.

(١) انظر: (٢: ٥١٢).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦١٦).

ومنه: الغراء الذي يُلصَق به. ﴿بَيْنَهُمْ﴾: بين فرِيقِ النَّصَارَى المختلفين. وقيل: بينهم وبين اليهود، ونحوه. ﴿وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾ [الأنعام: ١٢٩]، ﴿أَوْ يَلِيْسَكُمْ شَيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٩].

[﴿يَتَأْهَلُ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ * يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ١٥-١٦]

﴿يَتَأْهَلُ الْكِتَابِ﴾: خطابٌ لليهود والنصارى. ﴿مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ﴾ من نحوِ صفةِ رسولِ الله ﷺ ومن نحوِ الرَّجْمِ.

قوله: (ومنه: الغراء)، الجوهري: هو ما يَتَّخِذُ مِنَ السَّمَكِ لِيُلصَقَ بِهِ الشَّيْءُ، إِذَا فَتَحَتْ الغَيْنَ قَصْرَتْ، وَإِنْ كَسَّرَتْ مَدَّدَتْ.

قوله: ﴿نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾ هذا إِذَا أُريدَ بِهِ التَّوَلَّى، قال المصنَّف: «نُخَلِّيهِمْ حَتَّى يَتَوَلَّى بَعْضُهُمْ بَعْضًا كَمَا فَعَلَ الشَّيَاطِينُ وَعُورَةُ الْإِنْسِ»^(١).

قوله: ﴿أَوْ يَلِيْسَكُمْ شَيْعًا﴾، قال: «يَخْلِطُكُمْ فِرْقًا مُتخَلِّفِينَ عَلَى أَهْوَاءِ شَتَّى»^(٢).

رَوَى الْوَاحِدِيُّ عَنِ الرَّجَّاجِ: قال: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ﴾ أي: صاروا فِرْقًا يُكْفِرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا^(٣).

(١) انظر: (٦: ٢٤٧).

(٢) انظر: (٦: ١٢٤).

(٣) «الوسيط» (٢: ١٦٨)، وانظر كلام الزجاج في: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٦١).

﴿وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ مما تُخْفَوْنَهُ لَا يُبَيِّنُهُ إِذَا لَمْ تَضْطَرَّ إِلَيْهِ مَصْلَحَةٌ دِينِيَّةٌ وَمَا يَكُن فِيهِ فَائِدَةٌ إِلَّا اقْتِضَاءَ حُكْمٍ، وَصِفَتُهُ مِمَّا لَا بَدَّ مِنْ بَيَانِهِ، وَكَذَلِكَ الرَّجْمُ وَمَا فِيهِ إِحْيَاءُ شَرِيعَةٍ وَإِمَامَةٌ بِدْعَةٌ. وَعَنْ الْحَسَنِ: وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ مِنْكُمْ لَا يُؤَاخِذُهُ.

﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ يريد: القرآنَ لِكَشْفِهِ ظُلُمَاتِ الشُّرْكِ وَالشُّكِّ، وَإِبَانَتِهِ مَا كَانَ خَافِيًا عَلَى النَّاسِ مِنَ الْحَقِّ، أَوْ لِأَنَّهُ ظَاهِرُ الْإِعْجَازِ.

قوله: ﴿وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ مما تُخْفَوْنَهُ لَا يُبَيِّنُهُ إِذَا لَمْ تَضْطَرَّ إِلَيْهِ مَصْلَحَةٌ دِينِيَّةٌ (إلى آخره)، هَذَا يُؤْذِنُ أَنَّ صِفَةَ الرَّسُولِ ﷺ وَأَمْرَ الرَّجْمِ مِمَّا اضْطُرَّ إِلَيْهِمَا لِصَالِحٍ، وَفِيهَا فَوَائِدُ جَمَّةٌ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَعْفُ عَنْهُمَا.

قوله: (وَصِفَتُهُ) وَهُوَ مُبْتَدَأٌ، وَالْخَبْرُ: «مِمَّا لَا بَدَّ مِنْ بَيَانِهِ»، «وَمَا فِيهِ إِحْيَاءُ شَرِيعَةٍ وَإِمَامَةٌ بِدْعَةٌ» مِنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ.

قوله: (لِكَشْفِهِ ظُلُمَاتِ الشُّرْكِ) تَعْلِيلٌ لِتَسْمِيَةِ الْقُرْآنِ بِالنُّورِ، وَقَوْلُهُ: «لِإِبَانَتِهِ» تَعْلِيلٌ لَوْصِفِهِ بِالْمُبِينِ.

قوله: (أَوْ لِأَنَّهُ ظَاهِرُ الْإِعْجَازِ) عَلَى أَنَّ ﴿مُبِينٌ﴾ مِنْ: بَانَ الشَّيْءُ، وَعَنْ الْوَاحِدِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ: ﴿نُورٌ﴾، يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الزَّجَّاجِ^(١)، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ أَوْفَقُ لِتَكَرُّرِ قَوْلِهِ: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ﴾ بِغَيْرِ عَاطِفٍ، فَعَلَّقَ بِهِ أَوْلَى: وَصَفَ الرَّسُولَ ﷺ، وَثَانِيًا: وَصَفَ الْكِتَابَ، وَأَحْسَنُ مِنْهُ مَا سَلَكَه الرَّاعِبُ حَيْثُ قَالَ: بَيَّنَّ فِي الْآيَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ^(٢) النَّعْمَ الثَّلَاثَ الَّتِي خَصَّ بِهَا الْعِبَادَ، وَهِيَ النَّبُوءَةُ وَالْعَقْلُ وَالْكِتَابَ، وَذَكَرَ فِي الْآيَةِ الثَّلَاثَةِ^(٣) ثَلَاثَةَ أَحْكَامٍ يَرْجِعُ كُلُّ وَاحِدٍ إِلَى نِعْمَةٍ مِمَّا تَقَدَّمَ، فَقَوْلُهُ: ﴿يَهْدِي بِدِ اللَّهِ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَكُمْ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا﴾، أَي: يَهْدِي

(١) «الوسيط» (٢: ١٦٨).

(٢) قوله: «والثانية» لم يرد في «تفسير الراغب»، وحذفه أحسن، فالنعمُ الثلاثُ مبيِّنةٌ في الآية الأولى فحسب.

(٣) كذا في الأصول الخطية، والصواب: «الثانية» كما في «تفسير الراغب»، يعني: الآية ١٣ من هذه السورة.

﴿مَنْ أَتَّبَعَ رِضْوَانَكُمْ﴾: مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴿سُبُلَ السَّلَامِ﴾: طُرُقَ السَّلَامَةِ
وَالنَّجَاةِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، أَوْ: سُبُلَ اللَّهِ.

[﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ، وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ١٧]

قولهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ﴾ معناه: بَتُّ القَوْلِ عَلَى أَنَّ حَقِيقَةَ اللَّهِ هُوَ الْمَسِيحُ
لَا غَيْرُ. قِيلَ: كَانَ فِي النَّصَارَى قَوْمٌ يَقُولُونَ ذَلِكَ. وَقِيلَ: مَا صَرَّحُوا بِهِ وَلَكِنْ مَذْهَبُهُمْ
يُؤَدِّي إِلَيْهِ حَيْثُ اعْتَقَدُوا أَنَّهُ يَخْلُقُ وَيُحْيِي وَيُمِيتُ، وَيُدَبِّرُ أَمْرَ الْعَالَمِ.

بالبيانِ إِلَى طَرِيقِ السَّلَامَةِ مِنْ اتَّبَعَهُ وَتَحَرَّى مَرْضَاةَ اللَّهِ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ﴾، وَقَوْلُهُ:
﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَكُتِّبَ مُبِينٌ﴾، كَقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] ^(١)، وَسَيَجِيءُ تَفْسِيرُ هَذِهِ الْآيَةِ فِي سُورَةِ النُّورِ.

قَوْلُهُ: (بَتُّ القَوْلِ عَلَى أَنَّ حَقِيقَةَ اللَّهِ هُوَ) وَذَلِكَ أَنَّ الخَبَرَ إِذَا عُرِّفَ بِاللَّامِ أَفَادَ القَضَرَ
سِوَاءَ كَانَ التَّعْرِيفُ فِيهِ عَهْدًا أَوْ جِنْسًا، فَإِذَا ضُمَّ مَعَهُ ضَمِيرُ القَضَلِ ضَاعَفَ تَأْكِيدَهُ مَعْنَى
القَضَرِ، فَإِذَا صُدِّرَتِ الجُمْلَةُ بِـ«إِنَّ» بَلَغَ الكَمَالَ فِي التَّحْقِيقِ.

قَوْلُهُ: (كَانَ فِي النَّصَارَى قَوْمٌ يَقُولُونَ ذَلِكَ)، الرَّاعِبُ: إِنْ قِيلَ: إِنْ أَحَدًا لَمْ يَقُلْ: اللَّهُ هُوَ
المَسِيحُ، وَإِنْ قَالُوا: المَسِيحُ هُوَ اللَّهُ، وَذَلِكَ أَنَّ عِنْدَهُمْ أَنَّ المَسِيحَ مِنْ لَاهُوتِ وَنَاسُوتِ،
فَيَقُولُونَ: يَصْحُحُ أَنْ يُقَالَ: المَسِيحُ هُوَ اللّاهُوتِ وَهُوَ نَاسُوتِ، كَمَا يَصْحُحُ أَنْ يُقَالَ: الإِنْسَانُ هُوَ

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٣٠٣-٣٠٤).

﴿فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾: فَمَنْ يَمْنَعُ مِنْ قُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ شَيْئًا؟ ﴿وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ﴾ مَنْ دَعَا إِلَيْهَا مِنَ الْمَسِيحِ وَأُمِّهِ، دَلَالَةً عَلَى أَنَّ الْمَسِيحَ عَبْدٌ مَخْلُوقٌ كَسَائِرِ الْعِبَادِ.

وَأَرَادَ بِعَطْفٍ^(١) ﴿مَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ عَلَى ﴿الْمَسِيحِ... وَأُمِّهِ﴾، أَنَّهُمَا مِنْ جَنْسِهِمْ لَا تَفَاوُتَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهُمْ فِي الْبَشَرِيَّةِ.

حَيَوَانٌ وَهُوَ نَبَاتٌ لَمَّا كَانَ مُرَكَّبًا مِنْهُمَا، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَقَالَ: اللَّاهُوتُ هُوَ الْمَسِيحُ كَمَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَقَالَ: الْحَيَوَانُ هُوَ الْإِنْسَانُ، قِيلَ: إِنَّهُمْ قَالُوا: هُوَ الْمَسِيحُ عَلَى وَجْهِ آخَرَ غَيْرِ مَا ذَكَرْتَ، وَهُوَ مَا رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبِ الْقُرْظِيِّ: أَنَّهُ لَمَّا رُفِعَ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ اجْتَمَعَ طَائِفَةٌ مِنْ عُلَمَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَقَالُوا: مَا تَقُولُونَ فِي عِيسَى؟ فَقَالَ أَحَدُهُمْ: أَوْ تَعْلَمُونَ أَنَّ أَحَدًا يُخْبِي الْمَوْتَى إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى؟ فَقَالُوا: لَا، فَقَالُوا: أَتَعْلَمُونَ أَنَّ أَحَدًا يَعْلَمُ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ؟ فَقَالُوا: لَا، فَقَالُوا: أَتَعْلَمُونَ أَنَّ أَحَدًا يُرَى الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ إِلَّا اللَّهُ؟ قَالُوا: لَا، قَالُوا: فَمَا اللَّهُ إِلَّا مَنْ هَذَا وَصْفُهُ، أَي: حَقِيقَةُ الْإِلَهِيَّةِ فِيهِ، وَهَذَا كَقَوْلِكَ: الْكَرِيمُ زَيْدٌ، أَي: حَقِيقَةُ الْكُرَمِ فِي زَيْدٍ، وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾^(٢).

قَوْلُهُ: (دَلَالَةً عَلَى أَنَّ الْمَسِيحَ) مَفْعُولٌ لَهُ، أَي: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْقَوْلَ دَلَالَةً.

قَوْلُهُ: (وَأَرَادَ بِعَطْفٍ ﴿مَنْ فِي الْأَرْضِ﴾) عَطْفٌ عَلَى جُمْلَةٍ قَوْلِنَا: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْقَوْلَ دَلَالَةً، وَإِنَّمَا أَقِيمَ الْمُنْظَرُ مَوْضِعَ الْمَضْمَرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ﴾ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ: يُهْلِكُهُ إِرَادَةَ الدَّلَالَةِ أَنَّهُ عَبْدٌ مَطِيحٌ؛ لِأَنَّ الْمَسِيحَ هُوَ الصِّدِّيقُ، وَعَطْفٌ عَلَيْهِ أُمَّهُ لِمَزِيدِ الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ عَبْدٌ مَخْلُوقٌ؛ لِأَنَّ الْخَالِقَ لَا أُمَّ لَهُ، ثُمَّ عَطْفٌ عَلَيْهِ: ﴿مَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ إِرَادَةَ الدَّلَالَةَ عَلَى أَنَّهَا مِنْ جِنْسِ مَنْ فِي الْأَرْضِ لَا تَفَاوُتَ بَيْنَهُمَا، وَكُلُّ ذَلِكَ تَتَمِيَّاتٌ يَزِيدُ الْكَلَامَ بِهَا مَبَالِغَةً.

(١) قَوْلُهُ: «بِعَطْفٍ» سَقَطَ مِنْ (غ) وَ (ص).

(٢) «تَفْسِيرُ الرَّاعِبِ» (٤: ٣٠٤-٣٠٥).

﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ أي: يَخْلُقُ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى، وَيَخْلُقُ مِنْ أُنْثَى مِنْ غَيْرِ ذَكَرٍ كَمَا خَلَقَ عِيسَى، وَيَخْلُقُ مِنْ غَيْرِ ذَكَرٍ وَأُنْثَى كَمَا خَلَقَ آدَمَ، أَوْ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ كَخَلَقَ الطَّيْرَ عَلَى يَدِ عِيسَى مَعْجَزَةً لَهُ، وَكِحَايَةِ الْمَوْتَى وَإِبْرَاءِ الْأَكْمَهَةِ وَالْأَبْرَصِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَيَجِبُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ وَلَا يُنْسَبُ إِلَى الْبَشَرِ الْمُجْرَى عَلَى يَدِهِ.

[﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصْرَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبْتُوهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ ١٨]

﴿أَبْتَوْا اللَّهَ﴾: أشياعُ ابني الله عزيرٍ والمسيحِ، كما قيلَ لأشياعِ أبي خُبَيْبٍ - وهو عبدُ الله بنُ الزُّبيرِ - «الخُبَيْبُونَ»، وكما كان يقول رَهْطُ مُسَيْلِمَةَ: نحنُ أنبياءُ الله، ويقولُ أقرباءُ المَلِكِ ودُؤُوه وحَشَمُهُ: نحنُ الملوِكُ؛ ولذلك قال مؤمنُ آلِ فرعونَ: ﴿لَكُمْ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ٢٩].

قوله: (أي: يَخْلُقُ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَيَخْلُقُ مِنْ أُنْثَى) إِلَى آخِرِهِ، يَرِيدُ أَنْ قَوْلَهُ: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ جَاءَ هَاهُنَا مَبِينًا لِمَا هُوَ الْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ بِحَسَبِ اقْتِضَاءِ الْمَقَامِ، يَعْنِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَالِكُ الْعَالَمِ كُلِّهِ قَهْرًا وَتَضَرُّفًا وَخَلْقًا لَهَا عَلَى أَنْحَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَلَا يَنْبَغِي لَكُمْ حِينَ شَاهَدْتُمْ خِلَافَ الْعَادَةِ فِي الْمَسِيحِ أَنْ تَقُولُوا: هُوَ إِلَهُ، أَوْ نَظَرْتُمْ إِلَى أَنَّهُ الْوَاسِطَةُ فِي خَلْقِ الطَّيْرِ أَنْ تَقْطَعُوا النِّسْبَةَ مَنَا وَتَنْسَبُوا إِلَيْهِ، هَذَا هُوَ الْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «فَيَجِبُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ وَلَا يُنْسَبَ إِلَى الْبَشَرِ الْمُجْرَى عَلَى يَدِهِ».

قوله: (أبي خُبَيْبٍ، وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ)، وَخُبَيْبٌ اسْمُ ابْنِهِ، وَالخُبَيْبَانِ: عَبْدُ اللَّهِ وَابْنُهُ، فَمَنْ رَوَى «الخُبَيْبُونَ» عَلَى الْجَمْعِ يَرِيدُهُمَا وَأَخَاهُ مُصْعَبًا، قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ.
الإِنصَافُ: قَوْلُهُ: فِي أَصْحَابِ أَبِي خُبَيْبٍ، فَإِنَّهُ جَارٍ عَلَى الْإِنْتِسَابِ حَقِيقَةً، وَلَوْ سُمِّيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَبَا خُبَيْبٍ لَكَانَ مَثَلًا صَحِيحًا، وَفِيهِ بَحْثٌ.

﴿فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ﴾ فَإِنَّ صَحَّ أَنَّكُمْ أَبْنَاءَ اللَّهِ وَأَحْبَاؤُهُ، فَلَمْ تُذنبُوا وتعدَّبُوا بذنوبكم، فتمسخون وتمسككم النار أياماً معدوداتٍ على زعمكم؟ ولو كنتم أبناء الله لكنتم من جنس الأب، غير فاعلين للقبائح، ولا مستوجبين للعقاب، ولو كنتم أحبائه لما عصيتموه، ولما عاقبكم! ﴿بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ﴾ من جملة من خلق من البشر، ﴿يَعْرِفُ لِمَنِ يَشَاءُ﴾: وهم أهل الطاعة، ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾: وهم العصاة.

[﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى قَدَرٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ١٩]

فإن قلت: تأويله: نحن أشياغ ابني الله، لا يلتئم مع قوله: «لو كنتم أبناء الله لكنتم من جنس الأب» ولا مع قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ﴾، قلت: لما ادعوا أنهم أشياغ ابني الله ثم حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه كأنهم قالوا: نحن متصفون بهما، ولسنا من جنس عامة البشر المخلوقين، كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وكذلك قالوا: نحن أبناء الله ونحن الملوك، فردَّ عليهم بقوله: ﴿بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ﴾، ويبيِّن بقوله: ﴿يَعْرِفُ لِمَنِ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ أي: يُعامِلُكم معاملة سائر الناس لا مزية لكم عليهم، روى الواحدي عن ابن قتيبة: يَعْنُونَ أَنَّهُ تَعَالَى مِنْ حَبْدِهِ وَعَطَفَهُ عَلَيْنَا كَالأبِ الْمُشْفِقِ^(١).

وقلت: أمّا اتصاف هذه الآية بما قبلها فهو أنه تعالى لما أجاب عن قول القائلين في المسيح: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ بقوله: ﴿قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ﴾ [المائدة: ١٧] أتى بما يناسبها من حديث الغلاة من أهل الكتاب وادعائهم أنهم أبناء الله، وأجاب بما يقرب من ذلك الجواب، وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ﴾، والله أعلم.

(١) «الوسيط» (٢: ١٧٠).

﴿يَبِينُ لَكُمْ﴾ إِمَّا أَنْ يُقَدَّرَ: الْمُبَيَّنَّ، وَهُوَ: الدِّينَ وَالشَّرَائِعَ، وَحَدْفَهُ لظُهُورِ مَا وَرَدَ الرِّسُولَ لِتَبْيِينِهِ، أَوْ يُقَدَّرُ: مَا كُنْتُمْ تَخْفُونَ، وَحَدْفَهُ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ، أَوْ لَا يُقَدَّرُ وَيَكُونُ الْمَعْنَى: يَبْدُلُ لَكُمْ الْبَيَانَ، وَمَحَلُّهُ النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ؛ أَيُّ مُبَيَّنًا لَكُمْ.

و﴿عَلَى فِتْرَةٍ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِ﴿جَاءَكُمْ﴾ أَيُّ: جَاءَكُمْ عَلَى حِينِ فُتُورٍ مِنْ إِرْسَالِ الرُّسُلِ وَإِنْقِطَاعِ مِنَ الْوَحْيِ. ﴿أَنْ تَقُولُوا﴾: كِرَاهَةٌ أَنْ تَقُولُوا. ﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ، أَيُّ: لَا تَعْتَدِرُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ. وَقِيلَ: كَانَ بَيْنَ عَيْسَى وَمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا خَمْسُ مِئَةِ وَسِتُّونَ سَنَةً، وَقِيلَ: سِتُّ مِئَةٍ. وَقِيلَ: أَرْبَعُ مِئَةٍ وَنِيفٌ وَسِتُّونَ.

قَوْلُهُ: (لِتَقَدِّمَ ذِكْرَهُ) وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [المائدة: ١٥].

قَوْلُهُ: (و﴿عَلَى فِتْرَةٍ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِ﴿جَاءَكُمْ﴾). وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: ﴿عَلَى فِتْرَةٍ﴾ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿يَبِينُ لَكُمْ﴾، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي ﴿لَكُمْ﴾ وَ﴿مِنَ الرُّسُلِ﴾: نَعْتُ لِفِتْرَةٍ^(١). وَقَالَ الْإِمَامُ: يُقَالُ: فَتَرَ الشَّيْءُ فُتُورًا: إِذَا سَكَنَتْ حِدَّتُهُ وَصَارَ أَقْلَ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ، وَسُمِّيَتْ الْمُدَّةُ الَّتِي بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ «فِتْرَةً» لِفُتُورِ الدَّوَاعِي فِي الْعَمَلِ بِتِلْكَ الشَّرَائِعِ^(٢).

الرَّاعِبُ: إِنَّ بَعَثَةَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ ضَرُورَاتِ الْعِبَادِ الَّتِي لَا يُسْتَغْنَى عَنْهَا، فَعَامَةٌ النَّاسِ يَجْهَلُونَ جُزْئِيَّاتِ مَصَالِحِهِمْ وَكُلِّيَّاتِهَا^(٣)، وَخَاصَّتُهُمْ يَعْرِفُونَ كُلِّيَّاتِهَا دُونَ جُزْئِيَّاتِهَا، وَلَا يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَعْرِفُوا الْكُلِّيَّاتِ عَلَى التَّحْقِيقِ إِلَّا بَعْدَ انْقِضَاءِ كَثِيرٍ مِنْ عَمْرِهِمْ، فَسَهَّلَ اللَّهُ السَّبِيلَ عَلَيْهِمْ بِمَنْ يَهْدِيهِمْ إِلَى مَصَالِحِهِمْ^(٤).

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٢٨).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١١: ٣٣٠).

(٣) كَذَا فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةِ، وَكَذَا هُوَ فِي «تفسير الراغب»، وَأَثْبَتْنَا الْمُنَاسِبَ لِلسِّيَاقِ، وَمَا بَعْدَهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ.

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٣١٠).

وعن الكلبي: كان بين موسى وعيسى ألف وسبع مئة سنة، وألف نبي، وبين عيسى ومحمد صلوات الله عليهم أربعة أنبياء، ثلاثة من بني اسرائيل، وواحد من العرب: خالد ابن سنان العبسي. والمعنى: الامتتان عليهم، وأن الرسول بعث إليهم حين انطمست آثار الوحي أحوج ما يكونون إليه ليهشوا إليه ويعذوه أعظم نعمة من الله، وفتح باب إلى الرحمة، وتلزمهم الحجة، فلا يعتلوا غداً بأنه لم يرسل إليهم من ينبئهم عن عقليتهم.

قوله: (خالد بن سنان العبسي). قال صاحب «الكامل في التاريخ»: إن خالد بن سنان العبسي كان نبياً، ومن معجزاته أن ناراً ظهرت بأرض العرب فافتنوا بها وكادوا يتمسحون، فأخذ خالد عصاه ودخلها حتى توسطها ففرقتها فطفئت وهو في وسطها، وقيل: إن النبي ﷺ قال فيه: «ذلك نبي ضيعه قومه»، فأنت ابنته النبي ﷺ فأمنت به^(١).

قوله: (أحوج ما يكونون إليه). أحوج: منصوب على الظرفية بدلاً من قوله: «حين انطمست» و«ما»: مصدرية، و«كان»: تامة، أي: أحوج أوقاتهم، على أن إسناد الاحتياج إلى الوقت مجاز كما في: أخطب ما يكون الأمير قائماً، فأحوج الأوقات عبارة عن الوقت الذي كانوا فيه.

قوله: (ليهشوا)، الجوهري: وقد هيشت بفلان، بالكسر: أهش هشاشة: إذا حفقت إليه وارتحت له، ورجل هش يش، ويناسب هذا المقام ما قال الإمام في «المعالم»: إنه عند مقدم النبي ﷺ كان العالم مملوءاً من الكفر والضلالة، أما اليهود: فكانوا في المذاهب الباطلة في

(١) «الكامل في التاريخ» (١: ١٢٧).

أما الحديث فأخرجه البزار (٥٠٩١) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٠٨٤) عن ابن عباس، وفي «جمع الزوائد» (٨: ١٤٩): رواه البزار والطبراني، وفيه قيس بن الربيع، وقد وثقه شعبة والثوري، ولكن ضعفه أحمد مع ورعه وابن معين، وهذا الحديث معارض للحديث الصحيح: «أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم، الأنبياء أخوة لعلات وليس بيني وبينه نبي».

﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَنْقُورِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا وَءَاتَاكُمْ مِمَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ * يَنْقُورِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَرُدُّوا عِلَّآ أَدْبَارِكُمْ فَذَنِّبُوا خَسِرِينَ * قَالُوا يَمْوَسَىٰ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَنَنذُرُكَ حَتَّىٰ يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ * قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَالِبُونَ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * قَالُوا يَمْوَسَىٰ إِنَّا لَنَنذُرُكَ أَدْبَارًا مَا دَامُوا فِيهَا فَادْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتَلْنَا إِنَّا هُنَا قَاعِدُونَ ﴿ ٢٠-٢٤ ﴾

﴿ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ ﴾: لأنه لم يُبعث في أمة ما بُعث في بني إسرائيل من الأنبياء.
 ﴿ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا ﴾: لأنه ملكهم بعد فرعون ملكه، وبعد الجبابة ملكهم، ولأن الملوك تكاثروا فيهم تكاثر الأنبياء. وقيل: كانوا يملكون في أيدي القبط، فأنقذهم الله فسمي إنقاذهم ملكًا. وقيل: الملك: من له مسكن واسع فيه ماء جار. وقيل: من له بيت وخدم.

التشبيه والافتراء على الأنبياء، وتحريف التوراة، وأما النصارى: فقد قالوا بالتثليث والأب والابن والخلول والاتحاد، وأما المجوس: فأثبتوا إلهين: يزدان وأهرمن، وتحليل نكاح الأمهات، وأما العرب: فأنهمكوا في عبادة الأصنام، والفساد في الأرض، فلما بُعث صلوات الله عليه انقلبت الدنيا من الباطل إلى الحق، ومن الظلمة إلى النور، وانطلقت الألسنة بتوحيد الله، واستنارت العقول بمعرفة الله، ورجع الخلق من حب الدنيا إلى حب المولى، وإذا كان لا معنى للنبوة إلا تكميل الناقصين في القوة: العلمية والعملية، ورأينا أنه حصل هذا الأثر بمقدم سيدنا محمد صلوات الله عليه أكثر مما ظهر بمقدم سائر الأنبياء، علمنا أنه سيدهم وقُدوئهم^(١).

قوله: (من له بيت وخدم). روى البخاري عن عبد الله بن عمرو أنه سأل رجل فقال: ألسنا من فقراء المهاجرين؟ فقال عبد الله: ألك امرأة تأوي إليها؟ قال: نعم، قال: ألك

(١) «معالم أصول الدين» للفخر الرازي ص ٩٣.

وقيل: مَنْ لَهُ مَالٌ لَا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى تَكْلُفِ الْأَعْمَالِ وَتَحْمُلِ الْمَشَاقِّ. ﴿مَا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾: مَنْ فَلَقَ الْبَحْرَ، وَإِغْرَاقَ الْعَدُوِّ، وَتَظْلِيلَ الْغَمَامِ، وَإِنزَالَ الْمَنِّ وَالسَّلْوَى، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْعِظَامِ. وَقِيلَ: أَرَادَ عَالَمِي زَمَانِهِمْ.

مَسْكِينٌ تَسْكُنُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَنْتَ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ، قَالَ: فَإِنَّ لِي خَادِمًا، قَالَ: فَأَنْتَ مِنَ الْمُلُوكِ^(١).

الرَّاعِبُ: الْمَلِكُ صَرْبَانُ: مَلِكٌ هُوَ التَّمَلُّكُ وَالتَّوَلَّى، وَمَلِكٌ هُوَ الْقُوَّةُ عَلَى ذَلِكَ تَوَلَّى أَوْ لَمْ يَتَوَلَّ، فَمِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا﴾ [النمل: ٣٤]، وَمِنَ الثَّانِي: ﴿إِذْ جَعَلْنَا فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلْنَاكُمْ مَلُوكًا﴾ [المائدة: ٢٠]، فَجَعَلَ النُّبُوَّةَ مَخْصُصَةً وَالْمَلِكُ فِيهِمْ عَامًّا، فَإِنَّ الْمَلِكَ هُنَا هُوَ الْقُوَّةُ الَّتِي تُرْشِّحُ بِهَا لِلرِّيَاسَةِ لَا أَنَّهُ جَعَلَ كُلَّهُمْ مَتَوَلِّينَ لِلْأَمْرِ، فَذَلِكَ مُنَافٍ لِلْحِكْمَةِ، كَمَا قِيلَ: لَا خَيْرَ فِي كَثْرَةِ الرُّؤَسَاءِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمَلِكُ: اسْمٌ لِكُلِّ مَنْ يَمْلِكُ السِّيَاسَةَ، إِمَّا فِي نَفْسِهِ، وَذَلِكَ بِالْتَّمَكِينِ مِنْ زِمَامِ قَوَاهِ وَصَرَفِهَا عَنْ هَوَاهَا، وَإِمَّا فِي غَيْرِهِ، سِوَاءَ تَوَلَّى ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَتَوَلَّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ^(٢)، وَقُلْتُ: يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ مَا رَوَيْنَا عَنِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَالتِّرْمِذِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» الْحَدِيثُ^(٣).

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ: أَرَادَ عَالَمِي زَمَانِهِمْ) عَطْفٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى عَلَى قَوْلِهِ: ﴿مَا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ مِنْ فَلَقِ الْبَحْرِ يَعْنِي: إِنْ جَعَلْتَ الْعَالَمِينَ عَامًّا وَجَبَ تَخْصِيصُ «مَا»، لِثَلَاثِ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٩٧٩) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَوَهْمُ الْمَصْنُفِ حَيْثُ عَزَا هَذَا الْأَثَرُ لِلْبُخَارِيِّ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي مُسْلِمٍ.

(٢) «مَفْرَدَاتُ الْقُرْآنِ» ص ٧٧٤.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٩٣) وَمُسْلِمٌ (١٨٢٩) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٩٣٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٠٥) عَنْ ابْنِ عَمْرٍو.

﴿الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ﴾: أَرْضَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ. وقيل: الطُّورَ وما حوله. وقيل: الشام،
وقيل: فلسطينَ ودمشقَ وبعضَ الأردنِّ. وقيل: سَمَّاهَا اللهُ لِإِبْرَاهِيمَ مِيرَاثًا لَوْلِدِهِ حِينَ
رُفِعَ عَلَى الْجَبَلِ فَقِيلَ لَهُ: انظُرْ فَلَكَ مَا أَدْرَكَ بَصْرَكَ، وَكَانَ بَيْتُ الْمَقْدِسِ قَرَارَ الْأَنْبِيَاءِ
وَمَسْكَنَ الْمُؤْمِنِينَ. ﴿كَتَبَ اللهُ لَكُمْ﴾: قَسَمَهَا لَكُمْ وَسَمَّاهَا، أَوْ حَطَّ فِي اللَّوْحِ أَنَّهَا لَكُمْ.

﴿وَلَا تَزِدُوا عَلَيَّ آذَانِكُمْ﴾: وَلَا تَنْكُصُوا عَلَى أَعْقَابِكُمْ مُذْبِرِينَ مِنْ خَوْفِ الْجَبَابِرَةِ
جُبْنًا وَهَلَعًا. قيل: لَمَّا حَدَّثْتَهُمُ النَّبِيُّ بِحَالِ الْجَبَابِرَةِ رَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْبُكَاءِ وَقَالُوا: كَيْتَنَا
مِثْنَا بِمِصْرَ، وَقَالُوا: تَعَالَوْا نَجْعَلْ عَلَيْنَا رَأْسًا يَنْصَرِفُ بِنَا إِلَى مِصْرَ. وَيُجُوزُ أَنْ يُرَادَ: لَا
تَرْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِكُمْ فِي دِينِكُمْ بِمُخَالَفَتِكُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ، وَعَصِيَانَتِكُمْ نَبِيَّكُمْ فَتَرْجِعُوا
خَاسِرِينَ ثَوَابَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

يَلْزَمُ أَنَّهُمْ أَوْتُوا مَا لَمْ تَوْتِ هَذِهِ الْأُمَّةُ مِنَ الْكِرَامَةِ وَالْفَضْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَإِنْ خَصَّصْتَهُ بِعَالَمِي
زَمَانِهِمْ، فَ﴿مَا﴾ بَاقِيَةٌ عَلَى عُنُومِهَا، إِذْ لَا مَحْذُورَ، وَالتَّقْدِيرُ قِيلَ: أَرَادَ بِ﴿الْعَالَمِينَ﴾: عَالَمِي
كُلِّ زَمَانٍ، وَبِالإِيتَاءِ: مَا اخْتَصَّ بِنَبِيِّ إِسْرَائِيلَ، وَقِيلَ: أَرَادَ بِهِ: عَالَمِي زَمَانِهِمْ، وَبِالإِيتَاءِ: مَا
اشْتَرَكَ بِهِ غَيْرُهُمْ.

قوله: (بعض الأردن)، الجوهري: هو اسم نهر وكورة بالشام.

قوله: (أو حط في اللوح أنها لكم) عطف على قوله: «قَسَمَهَا»، و«قَسَمَهَا» و«سَمَّاهَا»
وإردان على أن ﴿كَتَبَ﴾ مجازٌ عنهما. الأساس: ومن المجاز: كُتِبَ عَلَيْهِ كَذَا: قُضِيَ عَلَيْهِ، وَكُتِبَ
اللهُ الْأَجَلَ وَالرِّزْقَ، وَكُتِبَ عَلَى عِبَادِهِ الطَّاعَةَ، وَعَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ، وَهَذَا كِتَابُ اللهِ أَي: قَدْرُهُ،
وَسَأَلْتَنِي بَعْضَ الْمَغَارِبَةِ وَنَحْنُ فِي الطَّوَافِ عَنِ الْقَدْرِ، فَقُلْتُ: هُوَ فِي السَّمَاءِ مَكْتُوبٌ وَفِي
الْأَرْضِ مَكْسُوبٌ، وَمِنْهُ مَا رَوَيْنَا فِي حَدِيثِ الْقَدْرِ: «ثُمَّ يَبْعَثُ اللهُ مَلَكًا بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، بِكُتِبَ:
رِزْقُهُ وَأَجَلُهُ وَعَمَلُهُ وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ»، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَغَيْرُهُمَا عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ^(١).

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٨) ومسلم (٢٦٤٣) عن عبد الله بن مسعود.

الجَبَّازُ: «فَعَالٌ» من: جَبَرَهُ على الأمر بمعنى: أَجْبَرَهُ عليه، وهو العاقِي الذي يُجْبِر الناسَ على ما يُريد.

﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾: هما كَالِبٌ وَيُوشَعٌ ﴿ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ ﴾ اللهُ وَيَخْشَوْنَهُ، كَأَنَّهُ قِيلَ: رَجُلَانِ مِنَ الْمُتَّقِينَ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ، وَالرَّاجِعُ إِلَى الْمَوْصُولِ مَحذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: مِنَ الَّذِينَ يَخَافُهُمْ بَنُو إِسْرَائِيلَ، وَهَمَّ الْجَبَّارُونَ، وَهَمَّا رَجُلَانِ مِنْهُمْ ﴿ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ﴾ بِالْإِيمَانِ فَأَمَّنَا، قَالَا لَهُمْ: إِنَّ الْعَمَلِقَةَ أَجْسَامٌ لَا قُلُوبَ فِيهَا، فَلَا تَخَافُوهُمْ، وَازْحَفُوا إِلَيْهِمْ فَإِنَّكُمْ غَالِبُوهُمْ؛ يُشَجِّعَانِهِمْ عَلَى قِتَالِهِمْ.

وَاعْلَمَ أَنَّهُ حِينَ عَدَّ الْأَقْوَالَ الْأَرْبَعَةَ فِي تَفْسِيرِ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ، كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَفْسِّرَ بَعْدَهُ مَعْنَى ﴿ كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ عَلَى الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي مَعْنَى ﴿ كَتَبَ ﴾ مِنْ أَنَّهُ «نَحَطَّ فِي اللَّوْحِ أَوْ سَمَّاهَا» لَكِنْ أَوْقَعَ فِي الْبَيِّنِ لِلاَهْتِمَامِ قَوْلًا لَا يُفْهَمُ مِنْهُ تَرْجِيحُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْأَقْوَالِ الْأَرْبَعَةِ، يَشْهَدُ لَهُ قَوْلُهُ: «وَكَانَ بَيْتُ الْمُقَدَّسِ قَرَارَ الْأَنْبِيَاءِ»، وَأَوْلَوِيَّةُ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مِنَ الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي تَفْسِيرِ ﴿ كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «سَمَّاهَا اللَّهُ لِإِبْرَاهِيمَ». وَأَمَّا الْجَبَلُ الَّذِي رُفِعَ عَلَيْهِ الْخَلِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ: أَنَّهُ جَبَلُ لَبْنَانَ^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الرَّاعِبُ: مَعْنَى ﴿ كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ أَي: أَوْجَبَهَا عَلَيْكُمْ، إِنْ قِيلَ: فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَقُولَ: كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ عَلَى هَذَا، قِيلَ: إِنَّمَا ذَكَرَ ﴿ لَكُمْ ﴾ لِمَعْنَى لَطِيفٍ، وَهُوَ أَنَّهُ نَبَّهَ أَنَّهُ أَوْجَبَ عَلَيْهِمْ وَجُوبًا يَسْتَحِقُّونَ بِهِ ثَوَابًا يَحْضُلُ لَهُمْ، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ لِمَنْ يُرَى مُتَأَدِّيًا بِشَيْءٍ أَوْجَبَ، فَيَقَالُ: هَذَا لَكَ لَا عَلَيْكَ؛ تَنْبِيهًا عَلَى الْغَايَةِ الَّتِي هِيَ الثَّوَابُ، وَإِذَا قِيلَ: كَتَبَ عَلَيْهِ فَلَيْسَ اللَّفْظُ يَقْتَضِي مَعْنَى الْغَايَةِ الَّتِي هِيَ الثَّوَابُ، بَلْ يَقْتَضِي مَجْرَدَ الْإِيجَابِ^(٢) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (إِنَّ الْعَمَلِقَةَ أَجْسَامٌ)، قَالَ صَاحِبُ «الْكَامِلِ»: قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: هُمْ أَوْلَادُ عَمَلِيقَ

(١) «مفاتيح الغيب» (١١: ٣٣٢).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٣١٤)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٧٠٠.

وقراءةٌ مَنْ قرأ: ﴿يُخَافُونَ﴾ بالضمِّ شاهدةٌ له، وكذلك ﴿أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ كأنه قيل: من المخوفين. وقيل: هو من الإخافة، ومعناه: من الذين يُخَوِّفون من الله بالتذكرة والموعظة. أو يخوِّفهم وعيدُ الله بالعقاب.

فإن قلت: ما محلُّ ﴿أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾؟ قلت: إن انتظم مع قوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ يُخَافُونَ﴾ في حكم الوصف لـ ﴿رَجُلَانِ﴾ فمرفوعٌ، وإن جعل كلاماً معترضاً فلا محلُّ له.

فإن قلت: من أين عَلِمًا أنهم غالبون؟ قلت: من جهة إخبارِ موسى بذلك، وقوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ وقيل: من جهة غلبة الظنِّ،

ابن لاوذ بن سام، ومنهم كانت الجبارةُ بالشام الذين يقال لهم: الكنعانيون، والفراعنةُ بمصر، وكان أهل البحرَيْنِ وعُمانَ منهم^(١).

قوله: (وقراءةٌ مَنْ قرأ: ﴿يُخَافُونَ﴾، بالضمِّ^(٢)، شاهدةٌ له) أي: شاهدةٌ لأن تكونَ الواوُ في ﴿يُخَافُونَ﴾ لبني إسرائيل؛ لِمَا يَلزِمُ أن يكونَ الرجلانِ مِنَ العَمَلِقةِ، وكذلك ﴿أَنْعَمَ اللَّهُ﴾، لأن هذا القيدَ إِنَّمَا يَلِيْقُ بِمَنْ أَسْلَمَ مِنَ الكُفَّارِ لا بِمَنْ هُوَ مُؤْمِنٌ كما في الوجهِ السابق.

قوله: (وقيل: هُوَ مِنَ الإخافة) أي: يُخَافُونَ بالضمِّ، فعلى هذا، المرادُ بالذين يُخَافُونَ: بنو إسرائيل، وعلى الأول: العَمَلِقةُ، فيكونُ مجهولاً من: خَافَ يَخَافُ. قال أبو البقاء: يُقرأ (يُخَافُونَ) بضمِّ الياء، وله معنيان، أحدهما: أنه مِن قولك: خيف الرجلُ، أي: خُوف، والثاني: أن يكونَ المعنى: يُخَافُهُم غيرُهُم، كقولك: فلانٌ خُوفٌ، أي: يخافُهُ الناسُ^(٣).

قوله: (إن انتظم). انتظم^(٤) متعدياً ولازماً. الجوهري: طَعَنَهُ فانتظَمَهُ، أي: اختلَّهُ.

(١) «الكامل في التاريخ» (١: ٢٥).

(٢) انظر: «معالم التنزيل» (٣: ٣٦) و«جامع البيان» (٨: ٢٩٧).

(٣) «التيبان في إعراب القرآن» (١: ٤٣٠).

(٤) قوله: «انتظم» سقط من (غ) و(ص).

وما تبيّننا من عادة الله في نُصرة رُسُلِهِ، وما عهِدا من صُنْعِ الله لموسى في قَهْرِ أعدائه، وما عَرَفنا من حال الجبابرة. و﴿الْبَاب﴾: باب قريتهم. ﴿لَنْ نَدْخُلَهَا﴾: نفى لدخولهم في المستقبل على وجه التأكيد المُؤسِسِ، و﴿أَبْدًا﴾: تعليقٌ للنفي المؤكّد بالدَّهرِ المُتطاوِلِ، و﴿مَا دَامُوا فِيهَا﴾: بيانٌ للأبد. ﴿فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾: يحتمل أن لا يقصدوا حقيقةَ الذَّهابِ، ولكن كما تقول: كَلَّمْتُهُ فَذَهَبَ يُحْيِينِي؛ تريد: معنى الإرادة والقصد للجوابِ، كأنهم قالوا: أريدنا قتالهم. والظاهرُ أنهم قالوا ذلك استهانةً بالله ورسوله وقلةً مُبالاةً بها واستهزاءً، أو قَصَدُوا ذهابها حقيقةً بجهلهم وجفائهم وقسوة قلوبهم التي عبدوا بها العجلَ، وسألوا بها رؤيةَ الله عزَّ وجلَّ جهرةً، والدليلُ عليه مقابلةُ ذهابها بقعودهم.

ويحكى أن موسى وهارون عليهما السلام خَرَا لُوجُوهُمَا قُدَامَهُمْ لَشِدَّةِ مَا وَرَدَ عَلَيْهِمَا، فَهَمُّوا بِرَجْمِهَا، وَلَا مِرَّ مَا قَرَنَ اللهُ الْيَهُودَ بِالْمَشْرِكِينَ وَقَدَّمَهُمْ عَلَيْهِمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [المائدة: ٨٢].

﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي فَافَرَّقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ * قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [٢٥-٢٦]

قوله: ﴿مَا دَامُوا فِيهَا﴾: بيانٌ للأبد، قال الشاعر:

وأكرم أخاك الدهر ما دمتما معاً كفى بالماتِ فرقةً وتناثياً^(١)

قوله: «ما دمتما» بدّل من «الدهر».

قوله: (أريدا) بفتح الهمزة وكسر الراء، أمرٌ من: أَرَادَ.

قوله: (لوجوههما) كقولهِ تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤].

(١) البيت لإياس بن القانف، انظر: «التذكرة الحمدونية» (٢: ٤٦٧) و«التذكرة السعدية» (١: ٢٤) و«الحماسة البصرية» (١: ١١٥).

لما عَصَوْه وَتَمَرَّدُوا عَلَيْهِ وَخَالَفُوهُ وَقَالُوا مَا قَالُوا مِنْ كَلِمَةِ الْكُفْرِ وَلَمْ يَتَّقِ مَعَهُ مَطِيعٌ مُوَافِقٌ يَشْتَقُ بِهِ إِلَّا هَارُونَ؛ ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ﴾ لِنُصْرَةِ دِينِكَ ﴿لَا نَفْسِي وَأَخِي﴾ وهذا من البَثِّ والحُزْنِ والشَّكْوَى إلى الله، والحُسْرَةِ وِرْقَةَ الْقَلْبِ التي بمثلها تُسْتَجَلَبُ الرَّحْمَةُ، وَتُسْتَنْزَلُ النُّصْرَةُ، وَنَحْوُهُ قَوْلُ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦].

وعن علي رضي الله عنه: أنه كان يدعو الناس على منبر الكوفة إلى قتال البغاة، فما أجابه إلا رجُلان، فتنفَّس الصُّعْدَاءُ ودعا لهما، وقال: أين تقعان مما أريد! وذكر في إعراب ﴿وَأَخِي﴾ وجوه: أن يكون منصوباً عطفاً على ﴿نَفْسِي﴾، أو على الضمير في ﴿إِنِّي﴾ بمعنى: ولا أملك إلا نفسي، وإن أخي لا يملك إلا نفسه. ومرفوعاً عطفاً على محل إن واسمها، كأنه قيل: أنا لا أملك إلا نفسي، وهارون كذلك لا يملك إلا نفسه، أو على الضمير في ﴿لَا أَمْلِكُ﴾، وجاز للفصل. ومجروراً عطفاً على الضمير في ﴿نَفْسِي﴾ وهو ضعيفٌ لقبح العطف على ضمير المجرور إلا بتكرير الجار.

قوله: (فتنفَّس الصُّعْدَاءُ) وهي التنفُّس البارد الطويل الممدود.

قوله: (أو على الضمير في ﴿إِنِّي﴾ بمعنى: ولا أملك). قال أبو البقاء: المعنى: لا أملك إلا نفسي، ولا يملك أخي إلا نفسه^(١).

قوله: (ومجروراً عطفاً على الضمير في ﴿نَفْسِي﴾). قال الزجاج: جائز أن يكون المعنى: لا أملك إلا نفسي ولا أملك إلا نفس أخي، لأن أخاه إذا كان مُطِيعاً له فهو ملك طاعته^(٢).

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٣١).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٦٥).

فإن قلت: أما كان معه الرجلان المذكوران؟ قلت: كأنه لم يثقَ بها كلُّ الوثوقِ، ولم يطمئنَّ إلى ثباتها لِمَا ذاق على طول الزَّمانِ واتِّصالِ الصُّحبةِ من أحوال قومِهِ وتلوُّنِهِم وقسوةِ قلوبِهِم، فلم يذكر إلا النبيَّ المعصومَ الذي لا شُبُهَةَ في أمرِهِ.

ويجوز أن يقولَ ذلك لِفَرطِ ضَجْرِهِ عندما سمع منهم تَقليلاً لمن يُوافِقُهُ، ويجوز أن يُريدَ: ومن يؤاخيني على ديني؟

﴿فَأَفْرُقْ﴾: فافصل ﴿بَيْنَنَا﴾ وبينهم، بأن تُحكِّمَ لنا بما نَسْتَحِقُّ، وتُحكِّمَ عليهم بما يَسْتَحِقُّونَ، وهو في معنى الدُّعاءِ عليهم؛ ولذلك وَصَلَ به قوله: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ على وَجْهِ التَّسْبِيبِ. أو: فباعِدْ بيننا وبينهم واخلُصنا من صُحبتِهِم، كقوله: ﴿وَيَجْنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [التَّحْرِيمِ: ١١].

﴿فَإِنَّهَا﴾: فَإِنَّ الأَرْضَ المُقدَّسَةَ ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾: لا يدخُلونها ولا يملكونها.

قوله: (أما كان معهُ الرجلانِ المذكورانِ؟) أي: كيف قال: لا أملكُ إلا نفسي وأخي على الحِضْر، وكان معهُ كالبِّ ويوشعُ مُطِيعِينَ مُتَّقِينَ؟^(١)

قوله: (ولذلك وَصَلَ به قوله: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ على وَجْهِ التَّسْبِيبِ)، يعني: لما دَعَا موسى عليه السلامُ بقوله: ﴿فَأَفْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الفَاسِقِينَ﴾ عَقَّبَ سبحانه وتعالى ما يَدُلُّ على استجابةِ دعائه بقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾، ولا شكَّ أن الحِصُولَ في التَّيِّبِ، والمنعَ مِنَ الدَّخُولِ في الأَرْضِ المُقدَّسَةِ، من أَشدِّ البلاءِ، ولولا اشتِمَالُ دعائه على الدُّعاءِ عليهم لم يَحْسُنْ هذا الترتيبُ، هذا إذا قُدِّرَ أن موسى عليه الصَّلَاةُ والسلامُ كان معهم في التَّيِّبِ وكانَ روحاً له وسلاماً لا عقوبة، وقوله: «أو فباعِدْ بيننا وبينهم» هذا إذا قيل: إنه عليه الصَّلَاةُ والسلامُ لم يكن معهم فيها كما سيُجيء.

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٣٨).

فإن قلت: كيف يوفق بين هذا وبين قوله: ﴿الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾؟ [المائدة: ٢١] قلت: فيه وجهان، أحدهما: أن يُراد: كتبها لكم بشرط أن تُجاهدوا أهلها، فلما أبوا الجهاد، قيل: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾.

والثاني: أن يُراد: فإنها محرمة عليهم أربعين سنة، فإذا مضت الأربعون كان ما كتبت. فقد روي أن موسى سار بمن بقي من بني إسرائيل، وكان يوشع على مقدمته، ففتح أريحاء وأقام فيها ما شاء الله، ثم قبض صلوات الله عليه. وقيل: لما مات موسى بعث يوشع نبياً، فأخبرهم بأنه نبي الله، وأن الله أمره بقتال الجبارية فصدقوه وبيعوه وسار بهم إلى أريحاء، وقتل الجبارين وأخرجهم، فصار الشام كله لبني إسرائيل.

وقيل: لم يدخل الأرض المقدسة أحد ممن قال: ﴿إِنَّا لَن نَدْخُلُهَا﴾ وهلكوا في التيه، ونشأت نواشيء من ذرياتهم فقاتلوا الجبارين ودخلوها.

والعامل في الظرف إما ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾ وإما ﴿يَتِيهُونَ﴾، ومعنى ﴿يَتِيهُونَ﴾ في الأرض: يسيرون فيها متحيرين لا يهتدون طريقاً. والتهية: المفارقة التي يتاه فيها.

قوله: (كتبها لكم بشرط أن تُجاهدوا) يؤيد هذا الوجه عطف قوله: ﴿وَلَا تَرُدُّوا عَلَىٰ آذَانِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾ على قوله: ﴿ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾، فإنهم لما خالفوا النهي هذا خسرُوا وتاهوا، فقوله: «بشرط أن تُجاهدوا» مستنبط من الجملة المنهية، وفي هذا العطف دلالة على جواز تقييد المطلق به فليتامل.

قوله: (والعامل في الظرف) أي: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ (إما ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾ وإما ﴿يَتِيهُونَ﴾). قال أبو البقاء: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ ظرف لـ ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾، فالتحريم على هذا مؤقت، و﴿يَتِيهُونَ﴾ حال من الضمير المجرور، وقيل: هي ظرف لـ ﴿يَتِيهُونَ﴾، فالتحريم على هذا غير مؤقت^(١)، وقال الزجاج: نصبه بـ ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾ خطأ، لأنه جاء في التفسير أنها محرمة عليهم أبداً فنصبه

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٣١).

رُوي أنهم لبثوا أربعين سنةً في ستة فراسخٍ يسيرون كلَّ يومٍ جادّين، حتى إذا سَمُوا وأمَسُوا إذا هم بحيث ارتحلوا عنه، وكان الغمام يُظللهم من حرِّ الشَّمسِ، ويَطَّلِعُ لهم عمودٌ من نورٍ بالليل يُضيء لهم، وينزلُ عليهم المَنّ والسَّلوى، ولا تطولُ شعورُهم، وإذا وُلد لهم مولودٌ كان عليه ثوبٌ كالظُّفر يطول بطوله.

فإن قلت: فلمَ كان يُنعم عليهم بتظليل الغمام وغيره وهم معاقبون؟ قلت: كما يُنزل بعضُ النَّوازل على العُصاة عَرَكَاً لهم، وعليهم مع ذلك النعمةُ متظاهرة. ومثُل ذلك مثلُ الوالدِ المُشْفِقِ يضربُ ولده ويؤذيه ليتأدَّب ويتثَقَّف، ولا يقطعُ عنه معروفه وإحسانه.

فإن قلت: هل كان معهم في التَّيه موسى وهارون عليهما السلام؟ قلت: اختلف في ذلك، فقيل: لم يكونا معهم، لأنه كان عقاباً، وقد طلب موسى إلى ربِّه أن يفرِّق بينهما وبينهم. وقيل: كانا معهم إلا أنه كان ذلك رَوْحاً لهما وسلاماً، لا عقوبةً، كالنار...

بِ«يَتِيهُونَ»، قيل: عَذَّبهم اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بأن مكثوا في التَّيه أربعين سنةً سياراً لا يقرُّ بهم القَرَارُ، إلى أن مات البالغون الذين عصوا الله، ونشأ الصُّغارُ وولِدَ من لم يدخُل في جُمْلَتهم في المعصية^(١).

قوله: (ثوبٌ كالظُّفر)، النِّهاية: وفي الحديث: «كان لباسُ آدمَ عليه الصَّلَاةُ والسلامُ الظُّفر»^(٢) أي: شيءٌ يُشبهُ الظُّفرَ في بياضه وصفائه وكثافته.

قوله: (عركَاً لهم) من قولهم: عَرَكَ أذُنِيه، تأديباً.

قوله: (ويتثَقَّف) أي: يتقدَّم ويستوي.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٦٥).

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢: ٢٤٤) والحاكم في «المستدرک» (٣٢٤٥) عن أنس بن مالك، وفي «الدر المشور» (٦: ٢٣٧): أخرجه الفريابي وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير الطبري وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو الشيخ وابن مردويه والبيهقي في «سننه» وابن عساكر في «تاريخه» عن ابن عباس. وانظر: «جامع البيان» (١٠: ١١٣) و«تفسير ابن أبي حاتم» (٥: ١٤٥٩).

لإبراهيم وملائكة العذاب. ورؤي أن هارون مات في التيه ومات موسى بعده فيه بسنة، ودخل يوشع أريحا بعد موته بثلاثة أشهر، ومات النقباء في التيه بغتة إلا كالب ويوشع. ﴿فَلَا تَأْسَ﴾. فلا تحزن عليهم، لأنه ندم على الدعاء عليهم، فقيل: إنهم أحقاء - لفسقهم - بالعذاب، فلا تحزن ولا تندم.

[﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُنْقَبَلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ * لِيَنْبَسُطَ إِلَيْكَ لِنُقْتَلِي مَا أَنَا بِبَاسِطِ يَدِي إِلَيْكَ لِأَقْتُلَنَّكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ * إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾ * فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ * فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورِي سَوْءَةَ أَخِيهِ قَالَ يُوتِلْتِىَ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُورِي سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾ * مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعَدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾ * ٢٧-٣٢]

هما ابنا آدم لصلبه: هابيل وقابيل، أوحى الله إلى آدم أن يزوجه كل واحد منهما توأمه الآخر، وكانت توأمه قابيل أجمل، واسمها إقليا، فحسد عليها أخاه وسخط فقال لها آدم: قريبا قربانا، فمن أيكما قبل زوجها، فقبل قربان هابيل بأن نزلت نار فأكلته، فزاد قابيل حسدا وسخطا وتوعد بالقتل. وقيل: هما رجلان من بني إسرائيل.

قوله: (فمن أيكما قبل) قيل: الفاء جزاء شرط محذوف^(١)، والجملة من الشرط والجزاء جواب الأمر، أي: قريبا قربانا فإنكما إن تقربا قربانا فمن أيكما قبل زوجها.

قوله: (وقيل: هما رجلان من بني إسرائيل) عطف على قوله: «هما ابنا آدم لصلبه» أي: من

(١) في (ص): «الشرط المحذوف».

﴿يَا لِحَقِّ﴾: تلاوة مُلْتَبِسَةً بِالْحَقِّ وَالصَّحَّةِ، أَوْ: ائْتَلَهُ نَبَأٌ مُلْتَبِسًا بِالصَّدَقِ مُوَافِقًا لِمَا فِي كُتُبِ الْأَوَّلِينَ، أَوْ: بِالْغَرَضِ الصَّحِيحِ وَهُوَ تَقْبِيحُ الْحَسَدِ؛ لِأَنَّ الْمَشْرِكِينَ وَأَهْلَ الْكِتَابِ كُلَّهُمْ كَانُوا يَحْسُدُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَيَبْغُونَ عَلَيْهِ، أَوْ: ائْتَلُ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ مُحَقٌّ صَادِقٌ. وَ﴿إِذْ قَرَّبْنَا﴾ نُصِبَ بِالنَّبَأِ، أَي: قَصَّتْهُمْ وَحَدِيثَهُمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ النَّبَأِ، أَي: ائْتَلُ عَلَيْهِمُ النَّبَأَ نَبَأً ذَلِكَ الْوَقْتِ؛ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْمُضَافِ.

صُلْبِهِ، وَقِيلَ: «لِصُلْبِهِ»: بَدَلٌ مِنْ «آدَمَ»، وَاللَّامُ فِي «لِصُلْبِهِ» هِيَ مَعْنَى الْإِضَافَةِ، أَي: هُمَا ابْنَا صُلْبِهِ، وَفِيهِ نَوْعٌ مَجَازٌ.

قَوْلُهُ: (تَلَاوَةٌ مُلْتَبِسَةٌ بِالْحَقِّ)، قَالَ صَاحِبُ «التَّقْرِيبِ»: الْبَاءُ فِي «يَا لِحَقِّ» إِمَّا لِلْمُلَابَسَةِ، أَي: مُلْتَبِسًا بِالْحَقِّ وَالصَّدَقِ، وَهُوَ إِمَّا صِفَةٌ لِلتَّلَاوَةِ، أَوْ حَالٌ مِنَ النَّبَأِ، أَوْ عَنْ فَاعِلٍ «اِئْتَلُ»، وَإِمَّا لِلسَّبَبِيَّةِ، أَي: ائْتَلُ بِالْغَرَضِ الصَّحِيحِ. وَقُلْتُ: هَذَا تَلْخِيصٌ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ! لَكِنْ لَيْسَ الْبَاءُ فِي قَوْلِهِ: «بِالْغَرَضِ الصَّحِيحِ» لِلتَّسْبِيْبِ، بَلْ هِيَ صِلَةٌ «مُلْتَبِسًا»، لِأَنَّ «بِالْغَرَضِ»: عَطْفٌ بِالْوَاوِ، وَفِي الْأَصَحِّ عَلَى «بِالصَّدَقِ»، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي «الْأَحْقَافِ» فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأحفاف: ٣]: «إِلَّا خَلَقْنَا مُلْتَبِسًا بِالْحِكْمَةِ وَالْغَرَضِ الصَّحِيحِ»^(١).

وَاعْلَمْ أَنَّ «الْحَقَّ» يَجِيءُ عَلَى مَعَانٍ. الْأَسَاسُ: حَقَّ اللَّهُ الْأَمْرَ حَقًّا: أَثْبَتَهُ وَأَوْجَبَهُ، وَهَذَا قَوْلٌ حَقٌّ، وَأَحَقُّ الرَّجُلُ: إِذَا قَالَ حَقًّا وَأَدَّعَاهُ، وَهُوَ مُحَقٌّ غَيْرٌ مُبْطِلٌ، وَمِنْ الْمَجَازِ: كَلَامٌ مُحَقَّقٌ، أَي: مُحْكَمُ النَّظْمِ، فَقَوْلُهُ: «أَوْ تَلَاوَةٌ مُلْتَبِسَةٌ بِالْحَقِّ وَالصَّحَّةِ» مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَجَازِ، لِأَنَّ «يَا لِحَقِّ» حَيْثُئِذٍ: صِفَةٌ لِلتَّلَاوَةِ، وَمِنْ حَقِّ التَّلَاوَةِ أَنْ تَكُونَ عَلَى الصَّحَّةِ وَالِاسْتِحْكَامِ عُرْيًا عَنِ الْفَسَادِ، وَقَوْلُهُ ثَانِيًا: «نَبَأٌ مُلْتَبِسًا بِالصَّدَقِ» مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلِ: «هَذَا قَوْلٌ حَقٌّ»، لِأَنَّ «يَا لِحَقِّ» حَيْثُئِذٍ: صِفَةٌ لِلنَّبَأِ، وَمِنْ حَقِّ النَّبَأِ أَنْ لَا يَطَّرَقَ إِلَيْهِ كَذِبٌ بَلْ يَكُونُ صِدْقًا مَحْضًا، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ عِبْتًا بِاطِّلَابِ بَلْ يَكُونُ لْغَرَضٍ صَحِيحٍ، وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا﴾ [آل عمران: ١٩١] قَالَ:

(١) انظر: (١٤: ٢٦٤).

وَالْقُرْبَانُ: اسْمٌ مَا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ مِنْ نَسِيكَةٍ أَوْ صَدَقَةٍ، كَمَا أَنَّ الْخُلُوفَ: اسْمٌ مَا يَجْلَى؛ أَي: يُعْطَى.

يقال: قَرَّبَ صَدَقَةً وَتَقَرَّبَ بِهَا؛ لِأَنَّ «تَقَرَّبَ» مَطَاوِعُ «قَرَّبَ»، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: تَقَرَّبُوا قِرْفَ الْقِمَعِ، فَيُعَدَّى بِالْبَاءِ حَتَّى يَكُونَ بِمَعْنَى قَرَّبَ.

«مَا خَلَقْتَهُ خَلْقًا بَاطِلًا بَغَيْرِ حِكْمَةٍ، بَلْ خَلَقْتَهُ لِدَاعِي حِكْمَةٍ عَظِيمَةٍ، وَهُوَ أَنْ تَجْعَلَهَا مَسَاكِينَ لِلْمُكَلَّفِينَ وَأَدْلَةً لِمَعْرِفَتِكَ»^(١). وَقَوْلُهُ ثَالِثًا: «وَأَنْتَ مُحَقُّ صَادِقٍ» مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلِهِ: أَحَقُّ الرَّجُلُ: إِذَا قَالَ حَقًّا وَأَدْعَاهُ، وَهُوَ مُحَقُّ غَيْرٌ مُبْطِلٌ، لِأَنَّ «بِالْحَقِّ» حَيْثُ تَنْدِي: صِفَةٌ لِلتَّالِي، لِأَنَّ الْحَالَ فِي الْحَقِيقَةِ وَصْفٌ، فَيَنْبَغِي لِلنَّبِيِّ أَنْ يَكُونَ صَادِقًا فِيمَا يُبْنِي عَنْهُ وَأَنْ يَكُونَ مُحَقًّا فِي نَفْسِهِ، وَلَمَّا كَانَ جُلُّ الْحِكْمَةِ مِنْ إِبْرَادِ الْقَصَصِ فِي هَذَا الْكِتَابِ الْكَرِيمِ تَسْلِيَةً لِلرُّسُولِ ﷺ وَتَهْدِيًا لِلأُمَّةِ، وَالْمُشْرِكُونَ وَأَهْلُ الْكِتَابِ كَانُوا يَحْسُدُونَهُ، فَجِيءَ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِسُوءِ مَعْتَبَةِ الْحَاسِدِ تَقْبِيحًا لَهُمْ عَلَى حَسَدِهِمْ، وَتَصْبِيرًا لِلرُّسُولِ ﷺ مِنْ شَرِّ كَيْدِهِمْ.

قَوْلُهُ: (وَالْقُرْبَانُ: اسْمٌ مَا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى). قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: هُوَ فِي الْأَصْلِ مُصَدَّرٌ، وَقَدْ وَقَعَ هَاهُنَا مَوْجِعَ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْأَصْلُ: إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانَيْنِ، وَلَمْ يُشْنُ لِلْمَحِ الْأَصْلِ. وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: تَقْدِيرُهُ: إِذْ قَرَّبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قُرْبَانًا^(٢).

قَوْلُهُ: (تَقَرَّبُوا قِرْفَ الْقِمَعِ)، النِّهَايَةُ: الْقِرْفُ: الْوَسْخُ، وَالْقِمَعُ: الْإِنَاءُ الَّذِي يُتْرَكُ فِي رُؤُوسِ الظُّرُوفِ لُتْمَلًا بِالْمَائِعَاتِ، وَفِي حَاشِيَةِ «الصُّحُوحِ» بِخَطِّ ابْنِ الْحَبِيبِ الْكَاتِبِ مِنْ تَصْحِيحِ الصَّاعَانِيِّ: قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ سَيْفُ بْنُ ذِي يَزَانَ الْحِمَيْرِيُّ حِينَ قَاتَلَ الْحَبَشَةَ:

قد عَلِمْتُ ذَاتُ مِ نَطَعٍ آتَى إِذَا مِ مَوْتُ كَنَعٍ
أَضْرِبُهُمْ بَدَا مِ قَلَعٍ اقْتَرَبُوا قِرْفَ مِ قِمَعٍ

(١) «الكشاف» (٤: ٣٨٣).

(٢) «التيبان في إعراب القرآن» (١: ٤٣٢).

فإن قلت: كيف كان قوله: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ جواباً لقوله: ﴿لَا قَتْلَنتَكَ﴾؟ قلت: لما كان الحسدُ لأخيه على تقبُّلِ قُربانه هو الذي حمَّله على توعُّده بالقتل، قال له: إنما أتيت من قبَلِ نَفْسِكَ لانسِلَاخِها من لباسِ التَّقوى، لا من قبلي، فلم تقتلني؟ وما لك لا تُعاتب نفسك ولا تَحْمِلُها على تقوى الله التي هي السَّببُ في القَبُولِ؟ فأجابه بكلام حكيم مختصر جامع لِسَمْعَانِ.

وفيه دليلٌ على أن الله تعالى لا يقبل طاعةً إلَّا من مؤمنٍ مُتَّقٍ، فما أنواعه على أكثر

قال: أراد: ذات النُّطع فإذا الموتُ كَنَع، وبذا القَلع، وقَرَفَ القَمع^(١)، فأبدل من لام التعريف ميماً، وقوله: قَرَفَ القَمع: أراد أنهم أوساخٌ أذلاءٌ كالوسخ الذي يُقَرَف من القَمع، ونصب «قَرَف» على النداء، قوله: كَنَع، أي: قَرُب، وقَلع: سيفٌ منسوبٌ إلى مَرَج القَلعة بالتحريك، وهو موضعٌ بالبادية.

قوله: (بكلام حكيم) أي: ذي حكمة، أي: وَصَفُ بصفةٍ صاحبه، كقوله تعالى: ﴿يَس * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ [يس: ١-٢] أي: هذا الجوابُ وارِدٌ على أسلوبِ الحكيم لأنه تلقَّاه بغير ما يتطلَّبُ وبما هو أهمُّ له من القتل، وإليه الإشارةُ بقوله: «وما لك لا تَحْمِلُها على تقوى الله التي هي السَّببُ في القَبُولِ»^(٢).

قوله: (فما أنواعه!)، الجوهرى: فلانٌ ينعى على فلانٍ ذنوبه، أي: يُظهِرُها ويُسْهِرُها، والضميرُ يعودُ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ على تأويل القول، وهو منصوب، كزيد في قولك: ما أحسنَ زيداً، والفعلُ منسوبٌ إليه، كذا قال ابنُ الحاجبِ في «شرح المفصل»^(٣)، و«أعمالهم» أيضاً منصوبٌ به لاقْتِضَاءِ النفي مفعولاً، إذ الأصلُ الآيةُ ناعيةٌ على العاملين أعمالهم.

(١) من قوله: «قال: أراد ذات» إلى هنا سقط من (ط).

(٢) من قوله: «لأنه تلقَّاه» إلى هنا سقط من (ط).

(٣) «الإيضاح في شرح المفصل» (١: ٦٥٤).

العاملين أعمالهم! وعن عامر بن عبد الله: أنه بكى حين حَضَرَتْهُ الوفاةُ، فقيل له: ما يُبيكيك، فقد كنتَ وكنتَ؟ قال: إني أسمعُ الله يقول: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾.

﴿مَا أَنَا بِبَاسِطِ يَدِي إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ﴾: قيل: كان أقوى من القاتل وأبطش منه، ولكنه تحرَّج عن قتل أخيه، واستسلم له خوفاً من الله؛ لأنَّ الدَّفْعَ لم يكن مباحاً في ذلك الوقت؛ قاله مجاهدٌ وغيره.

﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ﴾: أن تحتمل إثم قتلِي لك لو قتلتك وإثم قتلِك لي. فإن قلت: كيف يحمل إثم قتله له، ولا تزرُّ وازرةٌ وزرٌّ أخرى؟ قلت: المراد: بمثل إثمِي؛ على الاتساع في الكلام، كما تقول: قرأتُ قراءةَ فلانٍ، وكتبتُ كتابته؛ تريد: المثل، وهو اتِّسَاعٌ فاشٍ مُستَفِيزٌ، لا يكاد يُستعمل غيره،.....

قوله: (قد كنتَ وكنتَ) أي: كنتَ عابداً صالحاً ونحوهما.

قوله: (أن تحتمل إثم قتلِي لك) تأويل لقوله: ﴿أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي﴾، وليس بتفسيره، يعني أنه كناية عن إرادة تَمَكُّنِهِ منه، قال تعالى: ﴿بِكَاءٍ يَغْفَضُ مِنَ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٦] أي: حَلَّ مَبُوءاً ومعه غَضَبُ الله، ونحوه قولك: تربَّع فلانٌ في لحمه، ومنه ما ورد في «الصَّحيح»: «أبوءُ لَكَ بنعمتِكَ عليَّ وأبوءُ لك بدُنْيِي»^(١)، وتأويلهم إياه بـ«أعترف»، وقال الشاعر:

أَنكَرْتُ بِاطْلَهِهَا وَبُؤْتُ بِحَقِّهَا^(٢)

أي: أَقَرَّرْتُ بِحَقِّهَا.

قوله: (المراد: بمثل إثمِي؛ على الاتساع)، ومعنى الاتساع: أن يُنسَبَ إلى شيء ما لا تصحُّ استقامته إلا بتقدير، نحو: ما مرَّ في قوله تعالى: ﴿هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ [البقرة: ٢٥]،

(١) أخرجه البخاري (٦٣٠٦)، عن شداد بن أوس.

(٢) البيت للبيد بن ربيعة، انظر: «ديوانه» ص ١٠٥.

و«أبو يوسف أبو حنيفة» و«قضية ولا أبا حسن»^(١)، وسَبَقَ قُبِيلَ هذا في قوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرِيَّةٌ أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ﴾ [المائدة: ١٤]، على أن يُرادَ ميثاقَ اليهود، وصَحَّ بقوله: «بمثل ميثاقهم»، فلو أريدَ هاهنا بقوله: ﴿أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي﴾: أَنْ تَحْمِلَ عَيْنَ مَا جَنَيْتَهُ فيصَحُّ تصحيحُه بقوله: «بمثل إثمِي»، لكنَ تنظيرُه بقوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [فاطر: ١٨] مُشْكِلٌ؛ لأنه فَسَّرَه في فاطر بقوله: «إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ فِي الْقِيَامَةِ لَا تَحْمِلُ إِلَّا وِزْرَهَا الَّذِي أَقْرَفْتَهُ، لَا تَوْخَذُ نَفْسٌ بِذَنْبِ نَفْسٍ»^(٢)، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ لَا يُحْمَلُ قَوْلُهُ: «لَا تَوْخَذُ نَفْسٌ بِنَفْسٍ» على التفسير، بل على أَنْ مَرَجَعَ المعنى إليه.

وذكر القاضي المعنَّين، قال: المعنى: إِنَّمَا اسْتَسَلِمْتُ لَكَ إِرَادَةَ أَنْ تَحْمِلَ إِثْمِي لَوْ بَسَطْتُ إِلَيْكَ يَدِي وَإِثْمَكَ يَبْسُطُكَ يَدَكَ إِلَيَّ، ونحوه: «المستبان»^(٣)... الحديث^(٤)، ويجوزُ أن يكونَ المرادُ بالإثم عقوبته، وإرادةُ عقابِ العاصي جائزةً، وهاهنا معنَى آخَرَ رَوَاهُ مُجِيبُ السُّنَّةِ عن مجاهد: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْكَ خَطِيئَتِي الَّتِي عَمِلْتَهَا إِذَا قَتَلْتَنِي وَإِثْمُكَ فَتُبُوءَ بِخَطِيئَتِي ودمي جميعاً^(٥). وفي «النهاية»: في الحديث: «أُبُوءُ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ وَأُبُوءُ بِذَنْبِي»^(٦) أي: التزمُ وأرجعُ وأقرُّ، وأصلُ البُوءِ: اللزومُ، ومنه الحديثُ: فقد باءَ به أحدهما^(٧)، أي: التزمه ورجع به.

(١) انظر: «الكشاف» (٢: ٣٦٢).

(٢) المصدر السابق (١٢: ٦٣٢).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٣١٧).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٨٩٦) والترمذي (١٩٨١) وأحمد (٧٢٠٤) والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٢٣) وابن حبان (٥٧٢٨) عن أبي هريرة.

(٥) «معالم التنزيل» (٣: ٤٣) وانظر: «الكشف والبيان عن تفسير القرآن» للشعلبي (٤: ٥٠).

(٦) سبق تخريجه.

(٧) أخرجه البخاري (٦١٠٤) ومسلم (٦٠)، عن ابن عمر.

وَنَحْوَهُ قَوْلُهُ ﷺ: «الْمُسْتَبَانِ مَا قَالَا، فَعَلَى الْبَادِي مَا لَمْ يَعْتِدِ الْمَظْلُومُ» عَلَى أَنَّ الْبَادِي عَلَيْهِ إِثْمٌ سَبَّهُ، وَمِثْلُ إِثْمِ سَبِّ صَاحِبِهِ، لِأَنَّهُ كَانَ سَبِّبًا فِيهِ، إِلَّا أَنَّ الْإِثْمَ مَحْطُوطٌ عَنْ صَاحِبِهِ، مَغْفُوفٌ عَنْهُ، لِأَنَّهُ مَكَافِيٌّ مَدَافِعٌ عَنْ عِرْضِهِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: «مَا لَمْ يَعْتِدِ الْمَظْلُومُ؟» لِأَنَّهُ إِذَا خَرَجَ مِنْ حَدِّ الْمَكَافَاةِ وَاعْتَدَى لَمْ يَسْلَمْ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَحِينَ كَفَّ هَابِيلُ عَنْ قَتْلِ أَخِيهِ وَاسْتَسَلَّمَ، وَتَحَرَّجَ عَمَّا كَانَ مَحْظُورًا فِي شَرِيعَتِهِ مِنَ الدَّفْعِ، فَأَيْنَ الْإِثْمُ حَتَّى يَتَحَمَّلَ أَخُوهُ مِثْلَهُ، فَيَجْتَمِعُ عَلَيْهِ الْإِثْمَانُ؟ قُلْتَ: هُوَ مَقْدَرٌ، فَهُوَ يَحْتَمِلُ مِثْلَ الْإِثْمِ الْمَقْدَرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِمِثْلِ إِثْمِي لَوْ بَسَطْتُ إِلَيْكَ يَدِي.

وَقِيلَ: ﴿يَا أَيُّهَا﴾: بِإِثْمِ قَتْلِي ﴿وَأَيْمَانِكَ﴾: الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ لَمْ يُتَقَبَّلْ قُرْبَانُكَ.
فَإِنْ قُلْتَ: فَكَيْفَ جَازَ أَنْ يَرِيدَ شِقَاوَةَ أَخِيهِ وَتَعْذِيْبَهُ بِالنَّارِ؟ قُلْتَ: كَانَ ظَالِمًا، وَجَزَاءُ الظَّالِمِ حَسَنٌ جَائِزٌ أَنْ يُرَادَ. أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾؟
وَإِذَا جَازَ أَنْ يُرِيدَهُ اللهُ، جَازَ أَنْ يُرِيدَهُ الْعَبْدُ، لِأَنَّهُ لَا يَرِيدُ إِلَّا مَا هُوَ حَسَنٌ.....

قَوْلُهُ: (الْمُسْتَبَانِ مَا قَالَا). قَالَ الصَّاعَانِيُّ فِي «كَشْفِ الْحِجَابِ»: الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنْسَ: «الْمُسْتَبَانِ مَا قَالَا، فَهُوَ عَلَى الْبَادِي حَتَّى يَعْتَدِيَ الْمَظْلُومُ»^(١). «الْمُسْتَبَانِ»: مَبْتَدَأٌ، وَقَوْلُهُ: «مَا قَالَاهُ فَعَلَى الْبَادِي» جُمْلَةٌ شَرْطِيَّةٌ خَبْرٌ لَهُ، وَ«مَا» فِي قَوْلِهِ: «مَا لَمْ يَعْتِدِ الْمَظْلُومُ» فِي رِوَايَةِ الْكِتَابِ: مَصْدَرِيَّةٌ، فِيهَا مَعْنَى الْمُدَّةِ، وَهِيَ ظَرْفٌ لِمُتَعَلِّقِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ الَّذِي هُوَ خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ، الْمَعْنَى: الْمُسْتَبَانِ الَّذِي قَالَا: اسْتَقَرَّ ضَرَرُهُ عَلَى الَّذِي بَدَأَ بِالسَّبِّ مَدَّةً عَدَمَ اعْتِدَاءِ الْمَظْلُومِ، أَي: مَا لَمْ يَتَجَاوَزِ الْمَظْلُومُ حَدًّا مَا سَبَّهُ الْبَادِي، فَإِذَا جَاوَزَ اسْتَقَرَّ ضَرَرُهُ مَا قَالَا عَلَيْهِمَا مَعًا.
قَوْلُهُ: (وَإِذَا جَازَ أَنْ يُرِيدَهُ اللهُ تَعَالَى جَازَ أَنْ يَرِيدَهُ الْعَبْدُ)، الْإِنْتِصَافُ: فِيهِ^(٢) مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ

(١) سبق تخريجُه.

(٢) يريد: في كلام الزمخشري من العقيدة الفاسدة التي تقول: في الكائنات ما لا يريدُه اللهُ. وهذا الاعتقاد

من الشرك الخفي.

والمرادُ بالإثم: وَبِأَلِ الْقَتْلِ وَمَا يَجْرُهُ مِنْ اسْتِحْقَاقِ الْعِقَابِ. فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ جَاءِ الشَّرْطُ بِلَفْظِ الْفَعْلِ وَالْجُزْأُ بِلَفْظِ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿لَيْنٌ بَسَطَتْ... مَا أَنَا بِبَاسِطٍ﴾؟ قُلْتَ: لِيُقَيَّدَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ مَا يَكْتَسِبُ بِهِ هَذَا الْوَصْفَ الشَّنِيعَ، وَلِذَلِكَ أَكَّدَهُ بِالْبَاءِ الْمُؤَكِّدَةِ لِلنَّفْيِ.

فِي الْكَائِنَاتِ مَا لَا يَرِيدُهُ اللَّهُ، وَهُوَ الْقَبَائِحُ كُلُّهَا، وَهُوَ الشَّرْكَ الْحَفِيّ، وَإِنَّمَا أَرَادَ إِثْمَ أَخِيهِ وَعَقُوبَتَهُ لِأَنَّهُ أَرَادَ: لَا أَعَابُكَ وَلَا أَتَلَّكَ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ بَدًّا مِنْ إِرَادَةِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ؛ إِنَّمَا إِثْمُهُ بِتَقْدِيرِ دَفْعِهِ عَنِ نَفْسِهِ فَيَقْتُلُ أَخَاهُ، أَوْ إِثْمُ أَخِيهِ، وَكَانَ غَيْرَ مُرِيدٍ لِلأَوَّلِ، اضْطَرَّ إِلَى الثَّانِي، وَلَمْ يُرْذِ إِثْمَ أَخِيهِ بَعِينِهِ، بَلْ أَرَادَ تَرْكَ الْمُدَافَعَةِ، فَيَلْزِمُ مِنْهَا ذَلِكَ، وَهُوَ كَمَا يَتَمَنَّى الْمُسْلِمُ الشَّهَادَةَ فَيَتَضَمَّنُ ذَلِكَ أَنْ يَبُوءَ الْكَافِرُ بِإِثْمِهِ لَكِنْ لَمْ يَقْصِدْ إِثْمَ الْكَافِرِ بَعِينِهِ بَلْ أَرَادَ بِذَلِكَ نَفْسَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَجَاءَ إِثْمُ الْكَافِرِ ضِمْنًا^(١).

قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ مَا يَكْتَسِبُ بِهِ هَذَا الْوَصْفَ الشَّنِيعَ) أَي: لَا أَفْعَلُ فَعَلًا يُشْتَقُّ مِنْهُ هَذَا الْوَصْفُ، وَهُوَ أَنْ يَقَالَ مَثَلًا: هُوَ بَاسِطُ الْيَدِ، فَإِنَّ الْفَعْلَ الصَّادِرَ عَنِ الشَّخْصِ مَلْزُومٌ كَوْنِهِ فَعَلًا، فَإِذَا انْتَهَى اللَّازِمُ لِيَتَفَيَّ الْمَلْزُومُ عَلَى الْكِنَايَةِ كَانَ أَبْلَغَ وَأَدَلَّ عَلَى شِنَاعَةِ الْفَعْلِ.

الانْتِصَافُ: صِيغَةُ الْفَعْلِ لَا تُعْطَى إِلَّا لِحُدُوثِ مَعْنَاهُ مِنَ الْفَاعِلِ لَا غَيْرِ، أَمَّا اتِّصَافُ الذَّاتِ بِهِ فَذَلِكَ لَمَّا كَانَ يُعْطِيهِ اسْمُ الْفَاعِلِ عَدَلًا مِنَ الْفَعْلِ إِلَى الْاسْمِ تَغْلِيظًا، إِذْ يَصِيرُ ذَلِكَ كَالسَّمَةِ وَالْعَلَامَةِ الثَّابِتَةِ^(٢).

قُلْتَ: قَصْدُهُ أَنْ يُبَالِغَ فِي الْاِمْتِنَاعِ، وَلَوْ وَجَّهَ عَلَى هَذَا لَكَانَ الْعَكْسُ أَوَّلِي، إِذْ لَا يَلْزِمُ مِنْ نَفْيِ الْاِتِّصَافِ الْمَذْكُورِ نَفْيَ الْحُدُوثِ، وَفِي التَّرْكِيبِ أَيْضًا تَأْكِيدٌ وَمِبَالِغَةٌ، لِأَنَّ اللَّامَ فِي ﴿لَيْنٌ﴾ مَوْطَأَةٌ لِلْقَسَمِ وَ﴿مَا أَنَا بِبَاسِطٍ﴾ جَوَابُ الْقَسَمِ وَسَدٌّ مَسَدِّ جَوَابِ الشَّرْطِ.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشف» (١: ٦٢٥).

(٢) المصدر السابق (١: ٦٢٥).

﴿ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ ﴾: فَوَسَّعَتْهُ لَهُ وَيَسَّرَتْهُ. من طاع له المرتعُ: إذا اتَّسَعَ.

وقرأ الحسن: (فَطَاوَعَتْ) وفيه وجهان: أن يكونَ مما جاء من «فاعِلٌ» بمعنى «فَعَّلَ»، وأن يُراد: أن قُتِلَ أخيه كأنه دعا نفسه إلى الإقدام عليه فطَاوَعَتْهُ، ولم تَمْتَنِعْ، و﴿لَهُ﴾ لزيادة الربط، كقولك: حفظتُ لزيد ماله. قيل: قُتِلَ وهو ابنُ عشرين سنةً، وكان قَتْلُهُ عند عَقَبَةِ حِرَاءٍ. وقيل: بالبصرة في موضع المسجدِ الأعظم.

﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا ﴾: رُوِيَ أَنَّهُ أَوَّلُ قَتِيلٍ قُتِلَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مِنْ بَنِي آدَمَ، وَلَمَّا قَتَلَهُ تَرَكَ بِالْعَرَاءِ لَا يَدْرِي مَا يَصْنَعُ بِهِ، فَنَخِافُ عَلَيْهِ السَّبَّاعَ، فَحَمَلَهُ فِي جِرَابٍ عَلَى ظَهْرِهِ سَنَةً، حَتَّى أَرْوَحَ وَعَكَّفْتُ عَلَيْهِ السَّبَّاعُ،

قوله: ﴿ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ ﴾: فَوَسَّعَتْهُ لَهُ وَيَسَّرَتْهُ. قال الزجاج: طَوَّعَتْ: فَعَّلَتْ، مِنَ الطَّوْعِ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: طَاعَ هَذِهِ الطَّيِّبَةُ أَصُولَ هَذِهِ الشَّجَرَةِ، وَطَاعَ لَهُ كَذَا وَكَذَا، أَي: آتَاهُ طَوْعًا^(١).

قوله: ﴿ وَ﴿لَهُ﴾ لزيادة الربط، وهو مثل قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح: ١]، وقوله: حَفِظْتُ لزيد ماله، أي: حَفِظْتُ مَا لزيد.

قوله: (حِرَاءٍ)، قال الخطابي^(٢): أخطأوا فيه في ثلاثة مواضع، قالوا: حَرِي ففتحو الحاء وهي مكسورة، وأمالوا في غير موضع الإمالة، لأنَّ الرَّاءَ قَبْلَ الْأَلْفِ مَفْتُوحَةٌ كَرَأَشِدٍ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِمَالَةُ، وَلَا تَجُوزُ إِمَالَتُهُ، لِأَنَّ الرَّاءَ قَبْلَ الْأَلْفِ مَفْتُوحَةٌ، كَمَا لَا يَجُوزُ إِمَالَةُ رَأَشِدٍ وَرَأْفِعٍ، وَقَصَّرُوا الْأَلْفَ وَهِيَ مَمْدُودَةٌ.

قوله: (بالعرَاء) بالمدِّ: الفِضَاءُ بِلا سِتْرَةٍ.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٦٧).

(٢) «غريب الحديث» للخطابي (٣: ٢٤٠).

فبعث الله غرابين فاقْتَتَلَا فقتل أحدهما الآخر، فحفَرَ له بِمِنْقَارِهِ وَرِجْلَيْهِ، ثم ألقاهُ في الحفرة ﴿قَالَ يَوَيْلَ لِيَ عَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ﴾.

وُروى أنه لما قتله اسودَّ جسده وكان أبيض، فسأله آدم عن أخيه فقال: ما كنتُ عليه وكيلاً! فقال: بل قتلتَه ولذلك اسودَّ جسدك. وروى أن آدم مكث بعد قتله مئة سنة لا يضحك، وأنه رثاه بشعر! وهو كذبٌ بخت، وما الشعر إلا منحولٌ ملحونٌ، وقد صحَّ أن الأنبياء عليهم السلام معصومون من الشعر. ﴿لِيرِيَهُ﴾: ليريه الله، أو ليريه الغراب؛ أي: ليعلمه، لأنه لما كان سببَ تعليمه، فكانه قصدَ تعليمه على سبيل المجاز. ﴿سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾: عورة أخيه وما لا يجوز أن ينكشف من جسده. والسؤأة: الفضيحة؛ لقبُحها. قال:

يا لِقَوْمٍ لِلسَّوَأَةِ السَّوَاءِ

قوله: (رثاه بشعر)، وهو على ما رواه محيي السنة:

تغيّرت البلادُ ومن عليها فوجه الأرض مُغبرٌّ قبيحٌ
تغيّر كلُّ ذي طعمٍ ولونٍ وقلَّ بشاشةُ الوجهِ الصَّبيحِ

وروي عن ابن عباس أنه قال: من قال: إن آدم قال شعراً فقد كذب، إن محمداً صلواتُ الله عليه وسلامه والأنبياء كلهم في النهي عن الشعرِ سواء، لكن رثاهُ آدمُ بالشرمانية فلم يزل يُنقلُ حتى وصلَ إلى يعربَ بن قحطان، وهو أوّل من خطَّ بالعربية، فنظّر في المزمّنة فقدم وأخر وجعله شعراً عربياً^(١).

قوله: (يا لقومٍ للسَّوَأَةِ)، الأساس: ووقعت في السؤأة السؤاء، قال أبو زيد:

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٤٥) وانظر: «الكشف والبيان في تفسير القرآن» للثعلبي (٤: ٥١) و«البحر المحيط» (٤: ٢٣٦) و«الجامع لأحكام القرآن» (٦: ١٤٠) حول هذه الحادثة والشعر المنسوب إلى آدم عليه السلام.

أي: لِلْفُضِيحَةِ الْعَظِيمَةِ، فَكَنَى بِهَا عَنْهَا. ﴿فَأُورِي﴾ بِالنَّصَبِ عَلَى جَوَابِ
الاسْتِفْهَامِ. وَقَرِيءٌ: بِالسُّكُونِ عَلَى: فَأَنَا أُورِي، أَوْ عَلَى التَّسْكِينِ فِي مَوْضِعِ النَّصَبِ
لِلتَّخْفِيفِ. ﴿مِنَ النَّدِيمِينَ﴾ عَلَى قَتْلِهِ لِمَا تَعَبَ فِيهِ مِنْ حَمَلِهِ وَتَحْيَرِهِ فِي أَمْرِهِ، وَتَبَيَّنَ لَهُ
مِنْ عَجْزِهِ وَتَلَمُّذِهِ لِلغُرَابِ، وَاسْوَدَادِ لَوْنِهِ، وَسَخَطِ أَبِيهِ، وَلَمْ يَنْدَمْ نَدَمَ النَّائِبِينَ.
﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾: بِسَبَبِ ذَلِكَ وَبِعِلَّتِهِ. وَقِيلَ: أَصْلُهُ مِنْ: أَجَلَ شَرًّا: إِذَا جَنَاهُ،
يَأْجِلُهُ أَجَلًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

لَمْ يَيْبْ حُرْمَةَ النَّدِيمِ وَحُقَّتْ يَا لَقَوْمِي لِلسَّوَاءِ السَّوَاءِ^(١)

الجوهري: السَّوَاءُ السَّوَاءُ: الخُلَّةُ القَيْبِيحَةُ، وَامْرَأَةٌ سَوَاءٌ: قَيْبِيحَةٌ.

قَوْلُهُ: (أَوْ عَلَى التَّسْكِينِ فِي مَوْضِعِ النَّصَبِ لِلتَّخْفِيفِ) قَالَ الْمُبَرِّدُ: هَذَا مِنَ الصَّرَوَاتِ
الْحَسَنَةِ الَّتِي يَجُوزُ مِثْلُهَا فِي الشَّرِّ.

قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَنْدَمْ نَدَمَ النَّائِبِينَ)، الرَّاعِبُ: النَّدَمُ وَالنَّدَامَةُ: التَّحَسُّرُ مِنْ تَغْيِيرِ رَأْيٍ فِي أَمْرٍ
فَائِتٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ النَّدِيمِينَ﴾، وَأَصْلُهُ مِنْ مُنَادِمَةِ الْحَزْنِ لَهُ، وَالنَّدِيمُ وَالنَّدِمَانُ
وَالْمُنَادِمُ مُتَقَارِبٌ^(٢).

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ: أَصْلُهُ مِنْ: أَجَلَ شَرًّا: إِذَا جَنَاهُ). قَالَ الْحَرِيرِيُّ فِي «دُرَّةِ الْعَوَاصِ»: مَعْنَى
قَوْلِهِمْ: فَعَلْتَهُ مِنْ جَرَائِكَ، أَي: مِنْ جَرِيرَتِكَ، كَمَا أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: مِنْ أَجْلِكَ، أَي: مِنْ كَسْبِكَ
وَجِنَايَتِكَ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: فَعَلْتَهُ مِنْ أَجْلِكَ بِفَتْحِ الهمزة وَكسرها، وَفِي الْحَدِيثِ: «أَنَّ امْرَأَةً
دَخَلَتْ النَّارَ مِنْ جَرَاءِ هَرَّةٍ رَبَطْتَهَا، فَلَمْ تُطْعِمْهَا وَلَمْ تَدْعُهَا تَأْكُلْ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ»^(٣).
وَأُنشِدُ لِلْحَيَائِيِّ بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ:

(١) البيت لأبي زُيَيْدِ حَزْمَةَ بْنِ الْمُنْذَرِ الطَّائِي، انظر: «الأغاني» (١٢: ١٥٥) و«تهذيب اللغة» (١٣: ٨٩).

(٢) «مفردات القرآن» ص ٧٩٦.

(٣) أخرجه مسلم (٩٠٤) عن أبي هريرة.

وأهل خِباءٍ صالحٍ ذاتُ بينهم قَدِ احْتَرَبُوا فِي عَاجِلِ أَنَا آجِلُهُ
 كأنك إذا قلتَ: من أَجْلِكَ فعلتُ كذا، أردتَ: من أن جَنَيْتَ فِعْلَهُ وَأَوْجَبْتَهُ، ويدلُّ
 عليه قولهم: مِنْ جَرَّاءِ فَعَلْتَهُ؛ أي: من أن جَرَّزْتَهُ، بمعنى: جَنَيْتَهُ، وذلك إشارةٌ إلى القتل
 المذكور؛ أي: من أن جَنَى ذلك القَتْلُ الكَتْبَ وَجَرَّهُ ﴿كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾
 و﴿مَنْ﴾ لا ابتداءً الغاية، أي: ابتداءً الكَتْبُ ونشأ من أَجَلٍ ذلك، ويُقال: فَعَلْتَ كذا لأجل
 كذا، وقد يُقال: أَجَلٌ، كذا بحذفِ الجارِّ وإيصالِ الفعل، قال: أَجَلٌ أَنْ اللهُ قَدْ فَضَّلَكُمْ.

أَمِنْ جَرَّاءِ بَنِي أَسَدٍ غَضِبْتُمْ وَلَوْ شِئْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ جِوَارٌ
 وَمِنْ جَرَّاءِ نَاصِرْتُمْ عُبَيْدًا لِقَوْمٍ بَعْدَمَا وُطِيَ الخُبَّارُ^(١)

الخُبَّارُ: الأَرْضُ اللَّيِّئَةُ.

قوله: (وأهل خِباءٍ) البيت^(٢)، رُوي «أهل» بالحركاتِ الثلاث، أنا آجِلُهُ: أي: جالِيُهُ
 وكاسبُهُ، يقول: أهل خِباءٍ كانوا ذوي صلح وأمن قد وقَعوا في الحربِ عاجلاً، وأنا جالبٌ
 عليهم ذلك الحربِ وجانيه، يصفُ نفسَه بأنه مِهْيَاجٌ للفتنة.

قوله: (من أن جَنَيْتَ فِعْلَهُ وَأَوْجَبْتَهُ) أي: فَعَلْتَ كذا بسبب أن جَنَيْتَ فِعْلَهُ وَأَوْجَبْتَهُ.
 قوله: (من جَرَّاءِ)، الجوهرِي: فَعَلْتُ ذلكَ مِنْ جَرَّاءِكَ وَجَرَّاءِكَ، أي: مِنْ أَجْلِكَ، لغةٌ
 في جَرَّاءِكَ بالتشديد.

قوله: (أَجَلٌ أَنْ اللهُ قَدْ فَضَّلَكُمْ) تمامه، أنشدَ الجوهرِيُّ لِعَدِيِّ بنِ زَيْدٍ يَصِفُ جاريةً:

فَوْقَ مَنْ أَحْكَاً صُلْباً بِإِزَارٍ^(٣)

(١) البيتان للحيانِي كما ذكر المصنّف، انظر: «درة الغواص» ص ٢١٢.

(٢) البيت لخواتِ بنِ جبير، انظر: «مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٢٦).

(٣) البيت لعدي بن زيد كما ذكر المصنّف، وانظر: «الصحاح» (١: ٤٤) و«الزاهر في معاني كلمات الناس»

للأنباري (١: ٣٧٥).

وَقُرِّي: (مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ) بحذف الهمزة وفتح النون لإلقاء حركتها عليها.
 وقرأ أبو جعفر: (مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ) بكسر الهمزة، وهي لغة، فإذا خَفَّفَ كَسَرَ النونَ
 مُلْقِيًا لكسرة الهمزة عليها. ﴿بَعِيرٍ نَفْسٍ﴾: بغير قَتْلِ نفسٍ، لا على وَجْهِ الاقتصاصِ.
 ﴿أَوْ فَسَادٍ﴾ عَطْفٌ عَلَى ﴿نَفْسٍ﴾ بمعنى: أو بغير فسادٍ ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ وهو الشُّرْكُ،
 وقيل: قَطْعُ الطَّرِيقِ. ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾: وَمَنْ اسْتَنْقَذَهَا مِنْ بَعْضِ أَسْبَابِ الْهَلَكَةِ،
 قَتْلٍ أَوْ غَرَقٍ أَوْ حَرَقٍ أَوْ هَدْمٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

فإن قلت: كيف شَبَّه الواحدَ بالجميعِ وجعل حُكْمَهُ كحُكْمِهِمْ؟ قلت: لأنَّ كُلَّ
 إنسانٍ يُبْلِي بما يُلْبِي به الآخرُ مِنَ الكرامةِ على الله وثبوت الحرمة، فإذا قُتِلَ فقد أُهِنَ ما
 كَرَّمَ على الله وهتكت حرمتُه، وعلى العكس، فلا فرقَ إِذَا بَيْنَ الواحدِ والجميعِ في ذلك.

أي: فضلكم بحسبِ وعفة، أحكأتُ العقدةَ وأحكيتها، أي: شددتُها.

قوله: (وَقُرِّي: «مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ») قرأها وَرِشٌ عن نافع^(١).

قوله: (يُلْبِي بما يُلْبِي به الآخر) أي: يتوصَّل، النِّهَايَةُ: ومنه حديثُ استسقاءِ عُمَرَ
 رضي اللهُ عنه: وقد دَلَّوْنَا به إِلَيْكَ مُسْتَشْفِعِينَ به^(٢)، يعني: العباسَ رضي اللهُ عنه، وهو مَنْ
 الدَّلُو؛ لأنه يُتوصَّلُ به إلى الماء.

الراغب: إنَّ النَّاسَ لَمَّا كَانُوا كَجِسْمٍ واحدٍ، ونسبةُ أحدهم إليه كنسبةِ أعضاء الجسمِ
 الواحدِ إليه، صارَ الساعِي في إهلاكِ بعضِ الجسمِ كالساعِي في إهلاكِهِمْ؛ كما أنَّ الساعِي في
 إهلاكِ بعضِ الجسمِ كالساعِي في إهلاكِ كُلِّهِ، صارَ قَتْلُ الواحدِ كقتلِ النَّاسِ^(٣).

(١) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٧)، و«إنحاف فضلاء البشر» (١: ٢٥٣).

(٢) ذكره بهذا اللفظ الخطابي في «غريب الحديث» (٢: ٢٤٣)، وابن قتيبة في «غريب الحديث» (٢: ١٨٢)،
 و«تأويل مختلف الحديث» ص ٢٥٣، والزخشي في «الفاثق في غريب الحديث» (٣: ٢١٦). وأخرجه
 البخاري (١٠١٠) عن أنس بغير هذا اللفظ.

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٣٣٢).

فإن قلت: فما الفائدةُ في ذكْر ذلك؟ قلت: تعظيمُ قتلِ النَّفسِ وإحيائها في القلوب لِيَسْمَتَزَّ النَّاسُ عَنِ الْجَسَارَةِ عَلَيْهَا، وَيَتَرَاغَبُوا فِي الْمَحَامَاةِ عَلَى حُرْمَتِهَا؛ لِأَنَّ الْمُتَعَرِّضَ لِقَتْلِ النَّفْسِ إِذَا تَصَوَّرَ قَتْلَهَا بِصُورَةٍ قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا عَظْمَ ذَلِكَ عَلَيْهِ فَنَبَطَهُ،

قوله: (فما الفائدةُ في ذكْر ذلك؟) أي: في ذكْر المذكور من تشديد أمرِ قتلِ النَّفسِ وإحيائها، وإيرادِ التشبيهِين؟ يُعَلِّمُ ذَلِكَ مِنَ الْجَوَابِ وَبَيَانَ التَّصْوِيرِ الْمُسْتَفَادِ مِنَ التَّشْبِيهِينِ، هَذَا مَا عَلَيْهِ كَلَامُ النَّاسِ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ يَكُونُ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِذَلِكَ تَنْزِيلَ الْوَاحِدِ مَنْزِلَةَ الْجَمَاعَةِ، وَالْفَاءُ شَاهِدَةٌ عَلَيْهِ، أَي: أَنَّ تَنْزِيلَ الْوَاحِدِ مَنْزِلَةَ الْجَمَاعَةِ خِلَافَ الظَّاهِرِ، فَمَا الْفَائِدَةُ فِي ذَلِكَ؟ وَكَذَا قَوْلُهُ فِي الْجَوَابِ: «لِأَنَّ الْمُتَعَرِّضَ لِقَتْلِ النَّفْسِ إِذَا تَصَوَّرَ» إِلَى آخِرِهِ.

فإن قلت: فما المشارُ إليه بذلك في التَّنْزِيلِ؟ قلت: قَالَ الْوَاحِدِيُّ: الْقَتْلُ، أَي: بِسَبَبِ قَتْلِ قَابِيلَ أَخَاهُ فَرَضْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ^(١)، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَشَارَ إِلَيْهِ تَعْظِيمُ أَمْرِ الْقَتْلِ، وَعَنْ بَعْضِ الْمَفْسِّرِينَ: وَإِنَّمَا ذَكَرَ بَنِي إِسْرَائِيلَ دُونَ النَّاسِ لِأَنَّ الْكِتَابَ نَزَلَ عَلَيْهِمْ بِهَذَا وَوَجَبَ عَلَيْهِمْ، وَكَانَتِ التَّوْرَةُ أَوَّلَ كِتَابٍ نَزَلَ فِيهِ تَعْظِيمُ الْقَتْلِ، وَفِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ: «الْمُسْرِفُونَ فِي الْقَتْلِ لَا يُبَالُونَ بِعَظَمَتِهِ» إِيْبَاءً إِلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَقَلْتُ: وَفِي تَخْصِيصِ ذِكْرِهِمْ دُونَ النَّاسِ إِذْ بَانَ بِأَنَّهُمْ^(٢) أَشَدُّ تَمَادِيًا فِي الطُّغْيَانِ، وَالْمَعْنَى: بِسَبَبِ هَذِهِ الْعَظِيمَةِ وَبِغَلَّتِهَا كَتَبْنَا فِي التَّوْرَةِ تَعْظِيمَ الْقَتْلِ وَشَدَّدْنَا عَلَيْهِمْ وَأَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَأَ، وَأَنْزَلْنَا عَلَيْهِمُ الْبَيِّنَاتِ تَوْصِيَةً فِيهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ، ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ هَذِهِ التَّوَكِيدَاتِ لَمْ جَاوِزُونَ فِي الْقَتْلِ حُدَّهُ وَلَا يُبَالُونَ بِعَظَمَتِهِ.

قوله: (عَظْمَ ذَلِكَ) إِشَارَةٌ إِلَى الْمُتَصَوَّرِ، وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ فِي «فَنَبَطَهُ» عَائِدٌ إِلَى الْمُتَصَوَّرِ، أَوْ إِلَى الْعِظَمِ، وَالضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ عَائِدٌ إِلَى «الْمُتَعَرِّضِ».

(١) «الوسيط» (٢: ١٨٩).

(٢) فِي (م): «بأنه».

وكذلك الذي أراد إحياءها. وعن مجاهد: قَاتِلُ النَّفْسِ جزاؤه جهنمُ وِعَصَبُ اللَّهِ والعذابُ العظيم، ولو قَتَلَ النَّاسَ جميعًا لم يَزِدْ على ذلك. وعن الحسن: يا ابن آدم، أَرَأَيْتَ لو قَتَلْتَ النَّاسَ جميعًا، أَكُنْتَ تَطْمَعُ أن يكونَ لك عملٌ يُوازِي ذلك، فيغفرَ لك به؟ كَلَّا إنه شيءٌ سَوَّلْتَهُ لك نَفْسُكَ والشيطانُ، فكذلك إذا قَتَلْتَ واحدًا.

﴿بَعْدَ ذَلِكَ﴾: بعدما كَتَبْنَا عليهم، وبعْدَ مجيء الرُّسُلِ بِآيَاتٍ ﴿لَمَسْرِ قُوتٍ﴾
يعني: في القتل، لا يُبَالون بعظمته.

[﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ ذَلِكَ لَهُمْ عَذَابٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّهُ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٣٣-٣٤﴾]

﴿يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾: يُحَارِبُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؛ ومُحَارَبَةُ الْمُسْلِمِينَ فِي حُكْمِ مُحَارِبَتِهِ. ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾: مُفْسِدِينَ، أَوْ لِأَنَّ سَعِيهِمْ فِي الْأَرْضِ لَمَّا كَانَ عَلَى طَرِيقِ الْفَسَادِ، نُزِّلَ مَنْزِلَةٌ: (وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ)، فَانْتَصَبَ ﴿فَسَادًا﴾ عَلَى الْمَعْنَى. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لَهُ، أَي: لِلْفَسَادِ.

قوله: (ومُحَارَبَةُ الْمُسْلِمِينَ فِي حُكْمِ مُحَارِبَتِهِ) أَي: مُحَارَبَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِيهِ تَمْهِيدٌ بَعْدَ تَمْهِيدِ، فَذَكَرُ اللَّهُ تَعَالَى تَمْهِيدًا لَذِكْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَذَكَرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَمْهِيدًا لَذِكْرِ الْمُسْلِمِينَ، لِأَنَّ قُطَاعَ الطَّرِيقِ إِنَّمَا يُحَارِبُونَ غَيْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قوله: (أَوْ لِأَنَّ سَعِيهِمْ فِي الْأَرْضِ) أَي: ﴿فَسَادًا﴾، إِنَّمَا حَالٌ بِمَعْنَى: مُفْسِدِينَ، أَوْ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ﴾ بِمَعْنَى: يُفْسِدُونَ، لِأَنَّ سَعِيهِمْ فِي الْأَرْضِ لَمْ يَكُنْ غَيْرَ الْفَسَادِ.

نزلت في قوم هلال بن عويمر، وكان بينه وبين رسول الله ﷺ عهدٌ، وقد مرَّ بهم قومٌ يريدون رسول الله، ففَطَعُوا عليهم. وقيل: في العُرَيَّينَ، فأوحِيَ إليه: أَنْ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْقَتْلِ وَأَخَذَ الْمَالَ قُتِلَ وَصُلِبَ، وَمَنْ أَفْرَدَ الْقَتْلَ قُتِلَ، وَمَنْ أَفْرَدَ أَخَذَ الْمَالَ قُطِعَتْ يَدُهُ لِأَخْذِ الْمَالَ وَرِجْلُهُ لِإِخْفَةِ السَّبِيلِ، وَمَنْ أَفْرَدَ إِخْفَةَ نَفْسِي مِنَ الْأَرْضِ.

وقيل: هذا حُكْمُ كُلِّ قاطِعِ طريقٍ، كافرًا كان أو مسلمًا، ومعناه: ﴿أَنْ يُقْتَلُوا﴾ من غيرِ صُلْبٍ إِنْ أَفْرَدُوا الْقَتْلَ، ﴿أَوْ يُكَلَّبُوا﴾ مع الْقَتْلِ إِنْ جَمَعُوا بَيْنَ الْقَتْلِ وَالْأَخْذِ. قال أبو حنيفةً ومحمدٌ رحمهما الله: يُصَلَّبُ حَيًّا وَيُطَعَنَ حَتَّى يَمُوتَ، ﴿أَوْ تَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِمَّنْ خَلَفَ﴾ إِنْ أَخَذُوا الْمَالَ، ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ إِذَا لم يَزِيدوا على الإخافة.

وعن جماعةٍ منهم الحسنُ والنخعيُّ: أَنَّ الْإِمَامَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ هَذِهِ الْعُقُوبَاتِ فِي كُلِّ قاطِعِ طريقٍ من غيرِ تفصيلٍ. والنفيُّ: الحَبْسُ عند أبي حنيفةً. وعند الشافعيِّ: النَّفْيُ من بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ لَا يَزَالُ يُطَلَّبُ وَهُوَ هَارِبٌ فَرِغًا. وقيل: يُنْفَى من بَلَدِهِ،

قوله: (فَأَوْحِيَ إِلَيْهِ: أَنْ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْقَتْلِ) إِلَى آخِرِهِ، وَعَلَى هَذَا ﴿أَوْ﴾ فِي الْآيَةِ لِلتَّنَوُّعِ.

قوله: (أَنَّ الْإِمَامَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ هَذِهِ الْعُقُوبَاتِ فِي كُلِّ قاطِعِ طريقٍ من غيرِ تفصيلٍ)، قال شارحُ «البرزدوي»: نَظَرَ هَذَا الْقَائِلُ أَنَّ كَلِمَةَ ﴿أَوْ﴾ لِلتَّخْيِيرِ حَقِيقَةً، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا إِلَى أَنْ يَقُومَ دَلِيلُ الْمَجَازِ، وَلِأَنَّ قِطْعَ الطَّرِيقِ فِي ذَاتِهِ جِنَايَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهَذِهِ الْأَجْزِيَّةُ ذُكِرَتْ بِمُقَابَلَتِهَا فَيَصْلُحُ كُلُّ وَاحِدٍ جِزَاءَ لَهُ، فَيَثْبُتُ التَّخْيِيرُ كَمَا فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ، وَالْجَوَابُ: لَا يُمَكِّنُ الْقَوْلُ بِالتَّخْيِيرِ هَاهُنَا، لِأَنَّ الْجِزَاءَ عَلَى حَسَبِ الْجِنَايَةِ وَيَزْدَادُ بِزِيَادَتِهَا وَيَنْقُصُ بِنَقْصَانِهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، فَيَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ: عِنْدَ غَلْظِ الْجِنَايَةِ يُعَاقَبُ بِأَخْفِّ الْأَنْوَاعِ وَعِنْدَ خِفَّتِهَا بِأَغْلَظِهَا، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَحَارَبَةَ تَتَفَاوَتُ أَنْوَاعُهَا فِي صِفَةِ الْجِنَايَةِ مِنْ تَخْوِيفٍ، أَوْ أَخْذِ مَالٍ، أَوْ قَتْلِ نَفْسٍ، أَوْ جَمْعٍ بَيْنَ الْقَتْلِ وَأَخْذِ الْمَالَ، وَالْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ أَجْزِيَّةٌ مُتَفَاوِتَةٌ فِي

وكانوا يَنْفُوتُهُمْ إِلَى ذَهْلِكَ؛ وهو بلدٌ في أقصى تِهَامَةَ، وناصِعٌ؛ وهو بلدٌ من بلاد الحبشة. ﴿خِزْيٌ﴾: ذُلٌّ وفَضِيحَةٌ. ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾: استثناءٌ من المعاقين؛ عِقَابُ قَطْعِ الطَّرِيقِ خاصَّةً، وأما حَكْمُ القَتْلِ والجِراحِ وأخذِ المَالِ، فإِلَى الأولياءِ، إنْ شاؤوا عَفَوا، وإنْ شاؤوا اسْتَوْفَوا. وعن عليٍّ رضي الله عنه: أن الحارِثَ بنَ بدرٍ جاءه تائبًا بعدما كان يقطعُ الطريقَ، فقبلَ توبتهِ ودرأَ عنه العقوبةَ.

[﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ٣٥]

الوسيلةُ: كلُّ ما يُتوسَّلُ به؛ أي: يُتقرَّبُ من قرابةٍ أو صنِيعَةٍ أو غير ذلك، فاستعيرت لِما يُتوسَّلُ به إلى الله تعالى من فِعْلِ الطاعاتِ، وتَرْكِ المعاصي، وأنشد للبيد:

أَرَى النَّاسَ لَا يَدْرُونَ مَا قَدَرُ أَمْرِهِمْ أَلَا كُلُّ ذِي لُؤْبٍ إِلَى اللَّهِ وَاسِلٌ

معنى التشديد والغلظة، فوقَّع الاستغناء بتلك المقدِّمة عن بيان تقسيم الأجزية على أنواع الجناية نَصًّا، وهذا التقسيمُ يَرِجِعُ إلى أصلِ لهم، وهو أن الجملةَ إذا قولتِ بالجملة ينقسمُ البعضُ على البعض، كما يقالُ لِمَنْ يسألُ عن حدودِ الكبائرِ: هي جلدُ مئة، أو ثمانين، أو الرَّجْم، أو القَطْع، يُفهمُ منه التقسيمُ والتفصيلُ لا التخيير، فكذا هاهنا، فظهرَ أن معنى الآية: أن جَزَاءَ المحارِبِينَ لا يَخْلُو من هذه الأنواع: إما أن يُقتلوا من غيرِ صَلْبٍ إنْ أفرَدوا القتلَ، أو يُصلَّبوا مع القتلِ إنْ جَمَعوا بينَ أخذِ المَالِ والقتلِ، أو تُقَطَّعَ أيديهم وأرجُلهم من خِلافِ إنْ أفرَدوا الأخذَ، أو يُنْفَوا مِنَ الأَرْضِ إنْ أفرَدوا إخافةَ السابِلةِ^(١).

قوله: (ذَهْلِكَ) غيرُ مُنصَرَفٍ، للُعْجَمَةِ والتأنيثِ.

قوله: (أَرَى النَّاسَ لَا يَدْرُونَ) البيت^(٢)، أوَّلُه:

(١) «كشف الأسرار عن أصول البيدوي» (٢: ٢٢٤).

(٢) البيت للبيد بن ربيعة، انظر: «ديوانه» ص ٧٣.

[إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوَآتَتْ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيُقْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِمُخْرِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿٣٦-٣٧﴾]

﴿لِيُقْتَدُوا بِهِ﴾: ليجعلوه فدية لأنفسهم، وهذا تمثيل للزوم العذاب لهم، وأنه لا سبيل لهم إلى النجاة منه بوجه.

وعن النبي ﷺ: «يُقال للكافر يوم القيامة: أَرَأَيْتَ لو كان لك ملء الأرض ذهبًا، أَكُنْتَ تَفْتَدِي بِهِ؟ فيقول: نعم، فيقال له: قد سُئِلْتَ أَيَسَّرَ مِنْ ذَلِكَ».

و﴿لَوْ﴾ مع ما في حيزه خبر ﴿إِنَّ﴾.

الأكل شيء ما خلا الله باطل وكسل نعيم لا محالة زائل

المعنى: الناس لا يدرون ما هم فيه من خطر الدنيا وسرعة فنائها، فكل ذي لب يتوسل إلى الله بطاعة وعمل صالح، ويسأل: ذو وسيلة، نحو لابن وتامر، أي: متقرب.

قوله: (وهذا تمثيل للزوم العذاب لهم) يعني: قوله: ﴿لَوَآتَتْ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ إلى آخر الآية إذا أخذته بجمليته كان كناية عن لزوم العذاب لهم من غير نظر إلى مفردات التركيب. وقلت: ويمكن أن يكون كناية عن أن الوسائل حينئذ غير نافعة، فيكون وزان الآية مع قوله: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ وزان قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

قوله: (يُقال للكافر يوم القيامة) الحديث، رواه البخاري ومسلم مع تغيير يسير^(١).

(١) أخرجه البخاري (٦٥٣٨) ومسلم (٢٨٠٥)، عن أنس بن مالك.

فإن قلت: لم وحد الراجع في قوله: ﴿لِيَقْتَدُوا بِهِ﴾ وقد ذكر شيثان؟ قلت: هو نحو قوله:

فإني وقيارُها لغريبُ

أو على إجراء الضمير مجرى اسم الإشارة، كأنه قيل: ليقتدوا بذلك. ويجوز أن تكون الواو في ﴿وَمِثْلَهُ﴾ بمعنى «مع» فيتوحد المرجوع إليه.

فإن قلت: فيم نصب المفعول معه؟ قلت: بما يستدعيه ﴿لَوْ﴾ من الفعل؛ لأن التقدير: لو ثبت أن لهم ما في الأرض.

قرأ أبو واقد: (أن يخرجوا) بضم الباء من (أخرج)، ويشهد لقراءة العامة قوله: ﴿يَخْرِجِينَ﴾.

وما يروى عن عكرمة: أن نافع بن الأزرق قال لابن عباس: يا أعمى البصر أعمى القلب، تزعم أن قوما يخرجون من النار.....

قوله: (فإني وقيارُها لغريبُ) قبله:

هتوف الضحى بين الغصون طروب	دعاك الهوى والشوق لما ترنحت
فكل لكل مسعد ومجيب	تجاوبها وزق الحمام لصوتها
فإني وقيارُها لغريب ^(١)	فمن بك أمسى بالمدينة رحله

أي: إني لغريب وقيارُ كذلك، قيل: قيارُ: اسم جملة، وقيل: قرسه، وقيل: غلامه الأسود.

قوله: (الواو في ﴿وَمِثْلَهُ﴾ بمعنى «مع») قال المصنف: جوزوا أن يقال: جاءني زيد وعمرو، أي: مع عمرو^(٢). قلت: فعلى هذا ﴿مَعَهُ﴾ في التنزيل تأكيد.

(١) الأبيات لضاهي بن الحارث اليربوعي، انظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» (١: ٩٤) و«لسان العرب»

(٥: ١٢٤) و«تاج العروس» (١: ٣١٦).

(٢) قوله: «أي: مع عمرو» سقط من (غ).

وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُخْرِجِينَ مِنْهَا﴾. فقال: وَيَحْك! اقرأ ما فوقها، هذا للكفار؛ فِيمَا لَفَقْتَهُ الْمُجْبِرَةَ وليس بأول تكاذيبهم وفراهم، وكفأك بما فيه من مواجهة ابن الأزرق ابن عم رسول الله ﷺ وهو بين أظهر أعضاده من قريش وأنصاده من بني عبد المطلب، وهو حبر الأمة وبحرها ومفسرها بالخطاب الذي لا يجسر على مثله أحد من أهل الدنيا، وبرفعه إلى عكرمة، دليلين ناصين أن الحديث فريضة ما فيها مزية.

[﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ * فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ * أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [٣٨-٤٠]

قوله: (أعضاده)، الأساس: ومن المجاز: هم أعضاد وأنصَاد لِغَدِيدِهِ وأنصاره، وهم نَصُدُهُ وأنصاده: لأعمامه وأحواله.

قوله: (وبرفعه إلى عكرمة، دليلين ناصين أن الحديث فريضة)، «برفعه»: عطف على «بها فيه»، يعني: أن عكرمة مولى لابن عباس، كيف ينقل هذا الكلام بهذه العبارة في حق مولاة؟ قال صاحب «الجامع»: عكرمة كان مولى لابن عباس، أصله من بزر، أحد فقهاء مكة وتابعيها، قيل لسعيد بن جبير: هل أحد أعلم منك؟ قال: عكرمة^(١)؟ فيقال: إن أهل السنة ما نقلوها ولا يتمسكون بها، بل بالأحاديث الصحيحة المخرجة في كتب الأئمة المتقين مثل البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي وغيرهم، وبالتقديم المؤذن بالاختصاص في قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُخْرِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧] كما سبق في البقرة، فلينظر هناك^(٢)، وروينا في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»، عن طلح بن حبيب قريبا مما روي من حديث عكرمة، قال:

(١) انظر: «جامع الأصول» (١٢: ٧٠٦).

(٢) انظر: (٣: ١٨٧).

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ رَفَعُهَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبْرُ مَحذُوفٌ عِنْدَ سِبْيَوِيهِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَفِيهَا فُرُضَ عَلَيْكُمُ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ؛ أَي: حُكِمَتْهُمَا. وَوَجْهٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنَّ يَرْتَفِعَا بِالْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبْرُ: ﴿فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾، وَدُخُولُ الْفَاءِ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الشَّرْطِ، لِأَنَّ الْمَعْنَى: وَالَّذِي سَرَقَ وَالتِّي سَرَقَتْ فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا، وَالْإِسْمُ الْمَوْصُولُ يُضَمَّنُ مَعْنَى الشَّرْطِ. وَقَرَأَ عَيْسَى بْنُ عَمَرَ: بِالنَّصْبِ وَفَضَّلَهَا سِبْيَوِيهِ عَلَى قِرَاءَةِ الْعَامَّةِ لِأَجْلِ الْأَمْرِ، لِأَنَّ (زَيْدًا فَاضِرِبْهُ) أَحْسَنُ مِنْ (زَيْدٌ فَاضِرِبْهُ).

كَنتُ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ تَكْذِيبًا بِالشَّفَاعَةِ حَتَّى لَقِيتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ كُلَّ آيَةٍ ذَكَرَ اللَّهُ فِيهَا خُلُودَ أَهْلِ النَّارِ، قَالَ: فَإِنَّ الَّذِي قَرَأْتَ هُمْ أَهْلُهَا الْمُشْرِكُونَ، لَكِنَّ قَوْمًا أَصَابُوا ذُنُوبًا فَعُدُّبُوا بِهَا ثُمَّ أُخْرِجُوا، صُمَّتَا - وَأَهْوَى بِيَدَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ - إِنْ لَمْ أَكُنْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ»^(١)، وَنَحْنُ نَقْرَأُ مَا تَقْرَأُ.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ «زَيْدًا فَاضِرِبْهُ» أَحْسَنُ مِنْ «زَيْدٌ فَاضِرِبْهُ»). عَنِ الْمَصْنُفِ: «أَنَّ الْفَاءَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣] لِمَعْنَى الشَّرْطِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَمَا كَانَ فَلَا تَدْعُ تَكْبِيرُهُ»^(٢)، فَعَلَى هَذَا يُقَدَّرُ لِلْمِثَالِ: زَيْدًا أَيَّ شَيْءٍ كَانَ فَلَا تَدْعُ فَاضِرِبْهُ؛ لِأَنَّ كِلَيْهِمَا لِمَعْنَى الشَّرْطِ، وَإِنَّمَا كَانَ أَحْسَنَ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ، وَالْمَنْصُوبُ أَدْعَى لِلْفِعْلِ مِنَ الْمَرْفُوعِ. وَقَالَ الزَّجَّاجُ: الْجَمَاعَةُ أَوْلَى بِالِاتِّبَاعِ وَلَا أَحَبُّ الْقِرَاءَةَ بِالنَّصْبِ^(٣)، لِأَنَّ اتِّبَاعَ الْقِرَاءَةِ سُنَّةٌ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ أَجْوَدُ فِي: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾، ﴿الرَّانِيَةُ وَالرَّانِي﴾ [النور: ٢] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَتَاذُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦]، قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْمُبَرِّدُ: وَالِاخْتِيَارُ أَنْ يَكُونَ «السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ» رَفْعًا بِالْإِبْتِدَاءِ، لِأَنَّ الْقَصْدَ لَا إِلَى وَاحِدٍ بَعَيْنِهِ وَلَيْسَ هُوَ مِثْلُ: زَيْدًا

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (١٤٥٧٤) عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ» (٨١٨) وَابِيهَقِي فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٥٠٣: ١) وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مُشْكَلِ الْأَثَارِ» (٣٤٩: ١٤).

(٢) انظُرْ: (١٦: ١١١).

(٣) انظُرْ «الْجَامِعَ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (١٦٦: ٦) وَ«الْبَحْرَ الْمُحِيطَ» (٤: ٢٤٦).

فاضرِبُه، وإِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِكَ: مَنْ سَرَقَ فاقطَعْ يَدَهُ، وَمَنْ زَنَى فاجلِدْهُ^(١)، وقال شارحُ «اللِّبَابِ» في قوله:

وقائلة: حَوْلَانُ فَانكِحْ فَتَاتَهُمْ^(٢)

إِنَّ «حَوْلَانُ»: مبتدأ، و«فَانكِحْ»: خبرُه، وقد أدخَلَ عليه الفاء، والتقديرُ: هَوْلَاءِ حَوْلَانُ فَانكِحْ^(٣)، كما تقولُ: زيدٌ فليَقْمِ إليه، أي: هذا زيدٌ، فدخلَ الفاءُ يَدُلُّ على أَنَّ وجودَ هذه القبيلةِ علةٌ لأنَّ يتزَوَّجَ منها ويتقَرَّبَ إليها تحسِنَ نساءها وشرفها.

وقلتُ: رَجَعَ معنى قوله: زيدٌ فاضرِبُه، بالرفع، إلى استحقاقِ زيدٍ للضربِ بما اكتسَبَ ما يستوجِبُه، وإنَّ ذلكَ معهودٌ بينَ المخاطَبِ والمتكلِّمِ، فيكونُ من بابِ ترتُّبِ الحكمِ على الوَصْفِ المناسبِ مثلَ قوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقطَعُوهُمَا﴾، وليس كذلكَ: زيداً فاضرِبُه، لأنه من بابِ الاختصاصِ مع التأكيدِ كما سبقَ في قوله تعالى: ﴿وإِنِّي فَأَرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠] فصَحَّ قولُ المُبرِّدِ: وليس هُوَ مثلُ زيداً فاضرِبُه. وقال صاحبُ «الفرائد»: الأمرُ لا يصلُحُ أن يكونَ خبراً، فَيُتَأَوَّلُ إمَّا بقوله: فَمَقُولٌ فيهما، أي: اقطَعُوا، أو أنَّ المبتدأَ لَمَّا كان متضمناً للشَّرطِ وأنه جوابٌ له صَحَّ أن يكونَ خبراً، كأنه قيل: إن يسرِ قاطعوا.

قوله: (وَفَضَّلَهَا سَيبويه^(٤) على قراءةِ العامة)^(٥)، الانتصافُ: الاستقراءُ يَدُلُّ على أَنَّ العَامَّةَ لا تَتَّفِقُ على غيرِ الأَفصحِ، وجديراً بالقرآنِ ذلكَ، وسيبويه يُجَاشِي من اعتقادِ ورودِ القرآنِ على غيرِ الأَفصحِ، وحَمَلِه على الشاذِّ، وهذا لفظُ سيبويه ليعلمَ براءتُه من ذلكَ، قال في بابِ الأمرِ والنهي بعدَ أن ذَكَرَ المَوَاضِعَ التي يختارُ فيها النَّصبُ، وتلخيصُه: أَنَّ من بنى الاسمَ على فعلِ الأمرِ فذلكَ موضعُ اختيارِ النَّصبِ، ثم قال كالموضحِ لامتيازِ هذه الآيةِ عما اختارَ فيه

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٧٢).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر: «شرح أبيات سيبويه» للسيرافي (١: ٤١٣).

(٤) انظر: «كتاب سيبويه» (١: ١٤٤).

(٥) كذا جاءت هذه الفقرة في الأصول الخطية هنا، وحقها أن تتقدم على التي قبلها.

النَّصَبِ، أَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾ [المائدة: ٣٨]، ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ [النور: ٢] فلم يُبَيَّنْ عَلَى الْفِعْلِ لَكِنْ عَلَى مِثَالِ: ﴿مَثَلُ الْبَنَةِ الَّتِي وَعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾، ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ: ﴿فِيهَا أَنْتَهَرُ﴾ [محمد: ١٥]، يَرِيدُ سَبِيوِيَهَ تَمَيِّزَ هَذِهِ الْآيَةِ عَمَّا اخْتَارَ فِيهِ النَّصَبَ بِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لَيْسَ الْأِسْمُ مُبْنِيًّا عَلَى الْفِعْلِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا، ثُمَّ قَالَ سَبِيوِيَهَ: وَأَمَّا وَضَعَ الْمَثَلَ لِلْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرَهُ بَعْدَهُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَمَنْ الْقَصَصُ مِثْلُ الْجَنَةِ، فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى هَذَا، وَكَذَلِكَ ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ ثُمَّ جَاءَ ﴿فَاجْلِدُوا﴾ بَعْدَ أَنْ مَضَى فِيهَا الرَّفْعُ، يَرِيدُ سَبِيوِيَهَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنِ الْأِسْمُ مُبْنِيًّا عَلَى الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ بَعْدَهُ، بَلْ يُبَيَّنِّي عَلَى مَحذُوفٍ، وَجَاءَ الْفِعْلُ طَارِئًا عَلَيْهِ.

قال سبيويه: وقد جاء:

وقائلة: خَوْلَانُ فَاكْبَحُ فَتَاتَهُم

فجاء بالفعل بعد أن عمِلَ فِيهِ الْمُضْمَرُ، كَذَلِكَ ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ أَي: فِيهَا فَرَضَ عَلَيْكُمْ. وَقَدْ قَرَأَ نَاسٌ: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ» بِالنَّصَبِ، وَهُوَ فِي الْعَرَبِيَّةِ عَلَى مَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنْ الْقُوَّةِ، وَلَكِنْ أَبَتِ الْعَامَّةُ إِلَّا الرَّفْعَ^(١). يَرِيدُ أَنْ قِرَاءَةَ النَّصَبِ جَاءَ الْأِسْمُ فِيهَا مُبْنِيًّا عَلَى الْفِعْلِ وَغَيْرُ مَعْتَمِدٍ عَلَى مُتَقَدِّمٍ، فَكَانَ قُوِيًّا بِالنَّسْبَةِ إِلَى الرَّفْعِ حَيْثُ بَنِيَ الْأِسْمُ عَلَى الْفِعْلِ لَا عَلَى الرَّفْعِ حِينَ يَعْتَمِدُ الْأِسْمُ عَلَى الْمَحذُوفِ الْمُتَقَدِّمِ، وَقَدْ سَبَقَ مِنْهُ أَنَّهُ يُجْرِيهِ مِنَ الْبَابِ الَّذِي يَخْتَارُ فِيهِ النَّصَبِ، وَالتَّبَسُّعُ عَلَى الزَّمْحَشَرِيِّ، لِأَنَّهُ ظَنَّ أَنَّ الْكَلَّمَ بَابٌ وَاحِدٌ، أَلَا تَرَاهُ قَالَ: «زَيْدًا فَاضْرِبْهُ، أَحْسَنُ مِنْ: زَيْدٌ؟ رَجَّحَ النَّصَبَ مُطْلَقًا، وَسَبِيوِيَهَ صَرَّحَ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْآيَةِ مَعَ الرَّفْعِ مَبْنِيٌّ عَلَى كَلَامٍ مُتَقَدِّمٍ، وَحَقَّقَهُ بِأَنَّ الْكَلَامَ وَقَعَ بَعْدَ قَصَصٍ وَأَخْبَارٍ، وَلَوْ كَانَ كَمَا ظَنَّهُ الزَّمْحَشَرِيُّ لَمْ يَخْتَجِ سَبِيوِيَهَ إِلَى تَقْدِيرِ إِضْمَارِ خَبَرٍ، بَلْ يَرْفَعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْأَمْرُ خَبَرُهُ، فَتَلْخِيصُهُ: أَنَّ النَّصَبَ لَهُ وَجْهٌ وَاحِدٌ عَلَى الْفِعْلِ، وَالرَّفْعُ عَلَى وَجْهَيْنِ أضعفهما بناءً الكلام على الفعل، وأقواهما رفعه بخبر مبتدأ محذوف فتحمل القراءة المشهورة على القوي^(٢).

(١) انظر: «كتاب سبيويه» (١: ١٤٣).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشف» (١: ٦٣١).

﴿أَيْدِيَهُمَا﴾: يَدَيْهِمَا، ونحوه ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤]، اکتفی بثنیة المضافِ إليه عن ثنیة المضاف، وأرید بالیَدين: الیمینان، بدلیل قراءة عبد الله: (والسارقون والسارقات فاقطعوا أيماهم). والسارق في الشريعة: من سرق من الحرز. والمقطع: الرُسغ. وعند الخوارج: المنكب. والمقدار الذي يجب به القطع عشرة دراهم عند أبي حنيفة. وعند مالك والشافعي رحمهما الله ربع دينار. وعن الحسن: درهم. وفي مواضعه: احذر من قطع يدك في درهم.

قولُه: (اكتفى بثنية المضاف إليه عن ثنية المضاف). قال الزجاج: وحققة هذا الباب أن ما كان في الشيء منه واحدا لم يُثنَ وأُلفظ به على لفظ الجمع، لأن الإضافة تُبَيِّنُه، فإذا قلت: أسبعت بطونهما، علم أن للاثنتين بطنين فقط، وأصل الثنية الجمع، لأنك إذا ثنيت الواحد فقد جمعت واحداً إلى واحد، وكان الأصل أن يقال في «رجلان»: اثنا رجال، ولكن «رجلان» يدلُّ على جنس الشيء وعدده، والثنية يُحتاج إليها للاختصار، فإذا لم يكن اختصاراً رُدَّ الشيء إلى أصله، فإذا قلت: قلوبهما، فالثنية في «هما» قد أغتكت عن ثنية قلب فصار الاختصار هاهنا ترك ثنية قلب، وقال الشاعر:

ظَهرَاهُمَا مِثْلَ طَيُورِ التَّرْسِينِ^(١)

فجاء بالثنية والجمع في بيت واحد. وحكي عن سيويه أنه قال: قد يُجمع المفرد الذي ليس منه شيء إذا أردت به الثنية، وحكي عن العرب: وَصَعَارِحَاهُمَا، يريد رَحْلِي راحلتَيْهِمَا^(٢)، وقلت: فعلى هذا لا يستقيم تشبيه ما في الآية بقوله: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤] لأن لكل من السارق والسارقة يدين اثنتين، فيجوز الجمع وأن تُقطع الأيدي جميعاً من حيث ظاهر

(١) البيت لخطام المجاشعي، انظر: «كتاب سيويه» (٢: ٤٨) و«لسان العرب» (٢: ٨٩)، وفي موضع

آخر من «كتاب سيويه» (٣: ٦٢٢) أنه لهيان ابن قحافة.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٧٣).

﴿جَزَاءٌ﴾ و﴿نَكَالًا﴾ مفعولٌ لهما. ﴿فَن تَابَ﴾ من السَّرَاقِ ﴿مَنْ بَعَدَ ظَمِيمَهُ﴾: من بعد سَرَقْتِهِ ﴿وَأَصْلَحَ﴾ أمره بالتَّقْصِي عن التَّبَعَاتِ؛ ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ﴾ وَيَسْقُطُ عنه عِقَابُ الآخِرَةِ. وَأَمَّا الْقَطْعُ فَلَا تُسْقِطُهُ التَّوْبَةُ عند أبي حنيفةٍ وَأَصْحَابِهِ. وعند الشافعيِّ في أحدِ قَوْلَيْهِ: تُسْقِطُهُ.

﴿مَنْ يَشَاءُ﴾: مَنْ يَجِبُ في الْحِكْمَةِ تعذيبه، والمغفرة له من الْمَصْرِيْنَ والتائبين.

وقيل: يسقط حدُّ الحربيِّ إذا سرق بالتَّوْبَةِ؛ ليكونَ أَدْعَى له إلى الإسلامِ وأبعدَ من التَّنْفِيرِ عنه، ولا يسقط عن المسلم؛ لأنَّ في إقامته الصَّلَاحَ للمؤمنين والحياة، ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩].

فإن قلت: لم قدَّم التَّعْذِيبَ على المغفرة؟ قلتُ: لأنه قُوبِلَ بذلك تقدُّمُ السَّرْقَةِ على التَّوْبَةِ.

اللغة، فحينئذٍ يُجْتَاحُ إلى تخصيصِ اليَدَيْنِ باليمينين، بدليلٍ خارجيٍّ من نحوِ قراءةِ عبد الله كما في «الكشاف».

قوله: (ولا يسقطه^(١) عن المسلم، لأنَّ في إقامته الصَّلَاحَ للمؤمنين). قال الزجاج: التَّوْبَةُ للكفَّار تَدْرَأُ عنهم الحدودَ التي وَجِبَتْ عليهم في كُفْرِهِمْ، ليكونَ ذلك أَدْعَى إلى الدخولِ في الإسلامِ، وأما توبةُ المؤمنِ مِنَ الزَّنا والقتلِ والسَّرْقَةِ لا تدفعُ عنهم إقامةَ الحدودِ، وتدفعُ عنهم العذابَ في الآخِرَةِ، لأنَّ في إقامةِ الحدودِ الصَّلَاحَ للمؤمنين والحياة، لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، وقيل: حَقُّ الله من الحدِّ يسقطُ إن تابَ قبلَ الظَّفَرِ ولا يسقطُ بعده، وحَقُّ الأدميِّ كالقَوْدِ فهو إلى الوليِّ، وإن تابَ بعدَ الظَّفَرِ لم تُقبَلْ توبته ولا يسقطُ حدُّه.

قوله: (لأنه قُوبِلَ بذلك تقدُّمُ السَّرْقَةِ على التَّوْبَةِ)، يريدُ أنَّ في الآيةِ لَفْظاً ونُشْراً، الانتصاف:

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط)، وفي المطبوع، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»: «ولا يسقط»، أي: الحد، ولعل ما ورد هنا: «ولا يسقطه» الصواب فيه: «ولا تسقطه» أي: التوبة، والله أعلم.

[يَتَأْتِيهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنُكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا
ءَامَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ
سَمَّعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُواكَ بِتُورٍ كِتَابٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا وَضِعَ لَهُ
أَوْ تَنْتَهَ هَذَا فَخَذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتُوهُ فَاخْذُوا وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ
اللَّهِ شَيْئًا أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّر قُلُوبَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ لَهُمْ
فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٤١﴾]

قرئ: (لا يَحْزُنُكَ) بضم الياء و(يُسْرِعُونَ)، والمعنى: لا تهتم ولا تبال بمسارعة
المنافقين ﴿فِي الْكُفْرِ﴾ أي: في إظهاره بما يلوح منهم من آثار الكيد للإسلام، ومن
مؤالاة المشركين، فإنني ناصرٌك عليهم وكافيك شرهم.

عنده أن المغفور لهم هم: الثابتون، والمعدَّبون: السَّراق، فلا تكون المغفرة تبعاً للمشيئة، بل
المشيئة تابعة للتوبة، ونحن نعتقد أن المغفرة تابعة للمشيئة في حق غير التائب، فيدخل السارق
في عموم قوله: ﴿وَيَعْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] وإن لم يتب، وإنما قدم التعذيب
لأن السيئات للوعيد^(١).

وقلت: الحق هذا، لأن قوله تعالى: ﴿لَمْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَعْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ تذييل للكلام السابق من لدن
قصة موسى، ومقابله الجبارين، وقصة قاييل وهاييل، وأحكام قطاع الطريق، وتحريض المؤمنين
على الجهاد، وقطع السراق، وقد يُخلص به إلى نوع آخر من الكلام، كأنه قيل له: الحكم في
ملكه كيف شاء منع أو أعطى، عذب أو عفا، وهو على كل شيء قدير.

قوله: (والمعنى: لا تهتم) في تفسيره: ﴿لَا يَحْزُنُكَ﴾ بقوله: «لا تهتم»، وتعليقه بقوله:

(١) الانتصاف بحاشية الكشاف (١: ٦٣٢).

«فإني ناصرُك» نَظَرٌ، لأنَّ النَّهْيَ عن الحُزْنِ لم يكنْ لأنه خافَ شَرَّهُم فَحَزِنَ حتى يقال: «إني ناصرُك وكافيك شرهم»، وإنما نُهي عن الحُزْنِ لأجلِ مُسارَعَتِهِم في الكُفْرِ، ثم بيَّنَ بقوله: «مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَقْوَمِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ» ﴿بِقَوْلِهِ﴾ «وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّوَاتٍ لِلْكَذِبِ» ﴿إلى آخِرِ الآيَةِ على سبيلِ التعليلِ، حيثُ أوقَعَ تلكَ الصِّفَاتِ صِلَاتٍ للموصُولَاتِ، أي: سببُ مُسارَعَتِهِم في الكُفْرِ: النِّفَاقُ وَسَمَاعُ الكَذِبِ وتحريفُ كتابِ الله وتغييرُ أحكامِهِ وكتِّمانُ نبوَّتِهِ، وذلك الذي أوقَعَهُ في الحُزْنِ، ألا ترى كيف أوقَعَ ﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا﴾ اعتراضاً مؤكداً للمعنى المعترض فيه؟

ومما يَشُدُّ مِن عَضُدِ هذا التأويلِ ما رَوَيْنَا عن مسلمٍ وأحمدَ وأبي داودَ وابنِ ماجه، عن البراءِ، قال: مرَّ على رسولِ الله ﷺ يهوديٌّ محمَّمٌ مجلودٌ، فدعاهم، فقال: «هكذا تجدون حدَّ الزاني في كتابِكُمْ؟»، قالوا: نعم، فدعا رجلاً من علمائِهِم، فقال: «أنشدك بالله الذي أنزل التوراةَ على موسى، هكذا تجدون حدَّ الزنا في كتابِكُمْ؟» قال: لا، ولولا أنك نَشَدْتَنِي بهذا لم أُحِرِّك، فحدَّه الرَّجْمُ، ولكنه كثرَ في أشرافِنَا، وكنا إذا أخذنا الشريفَ تركناه وإذا أخذنا الضعيفَ أقمنا عليه الحدَّ، فقلنا: تعالوا نجتمع على شيءٍ نقيمُه على الشريفِ والوَضِيعِ، فجعلنا التحميمَ والجلدَ مكانَ الرَّجْمِ، فقال رسولُ الله ﷺ: «اللهم إني أولُ مَنْ أَحْيَا أمرَكَ إذ أماتوه»، فأمرَ به فرُجِمَ، فأنزلَ اللهُ تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسْكَرُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ﴾ يقول: اتُّوا محمداً، فإن أمرَكَ بالتحميمِ والجلدِ فخذوه، وإن أفتاكم بالرَّجْمِ فاحذروا، فأنزلَ اللهُ تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]، ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧] في الكفَّارِ كُلِّهَا^(١)، وسيجيءُ الكلامُ فيه.

(١) سبق تحريمه.

يُقال: أَسْرَعَ فِيهِ الشَّيْبُ، وَأَسْرَعَ فِيهِ الْفَسَادُ، بِمَعْنَى: وَقَعَ فِيهِ سَرِيعًا، فَكَذَلِكَ مُسَارِعَتُهُمْ فِي الْكُفْرِ وَوُقُوعُهُمْ وَتَهافتُهُمْ فِيهِ أَسْرَعَ شَيْءٍ إِذَا وَجَدُوا فُرْصَةً لَمْ يُحِطُّوْهَا. ﴿ءَامَنَّا﴾ مَفْعُولٌ ﴿قَالُوا﴾، وَ﴿بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِ﴿قَالُوا﴾ لَا بِ﴿ءَامَنَّا﴾، وَ«مَنْ الَّذِينَ هَادُوا» مَنْقَطَعٌ مِمَّا قَبْلَهُ، خَبْرٌ لـ ﴿سَمِعْتُمْ﴾؛ أَي: وَمَنْ الْيَهُودِ قَوْمٌ سَمِعُوا، وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى ﴿مِنَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ وَيَرْتَفَعُ ﴿سَمِعْتُمْ﴾ عَلَى: هُمْ سَمِعُوا، وَالضَّمِيرُ لِلْفَرِيقَيْنِ، أَوْ لِلَّذِينَ هَادُوا.

وَمَعْنَى ﴿سَمِعْتُمْ لِلْكَذِبِ﴾: قَابِلُونَ لِمَا يَفْتَرِيهِ الْأَحْبَارُ وَيَفْتَعِلُونَهُ مِنْ الْكُذْبِ عَلَى اللَّهِ، وَتَحْرِيفِ كِتَابِهِ، مِنْ قَوْلِكَ: الْمَلِكُ يَسْمَعُ كَلَامَ فُلَانٍ. وَمِنْهُ: (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ).

﴿سَمِعْتُمْ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُواكَ﴾ يَعْنِي: لِلْيَهُودِ الَّذِينَ لَمْ يَصِلُوا إِلَى مَجْلِسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَجَافَوْا عَنْهُ؛ لِمَا أَفْرَطَ فِيهِمْ مِنْ شِدَّةِ الْبَغْضَاءِ وَتَبَالُغِ مِنَ الْعَدَاوَةِ؛ أَي قَابِلُونَ

قَوْلُهُ: (وَتَهافتُهُمْ فِيهِ)، النَّهْيَا: التَّهافتُ: مِنَ الْهَفْتِ، وَهُوَ السَّقُوطُ قِطْعَةً قِطْعَةً، وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ التَّهافتُ فِي الشَّرِّ.

قَوْلُهُ: (أَسْرَعَ شَيْءٍ) قِيلَ: هُوَ حَالٌ، أَي: حِينَ وَجَدُوا فُرْصَةً تَسَاقَطُوا عَلَى الْكُفْرِ مُسْرِعِينَ، وَأَفْعَلُ التَّمْضِيلِ يَقَعُ حَالًا إِذَا كَانَ مِضَافًا إِلَى النَّكْرَةِ، نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ أَحْسَنَ مَا كَانَ هُوَ عَلَيْهِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الظَّرْفَ، أَعْنَى «إِذَا»، مَعْمُولٌ لِقَوْلِهِ: «لَمْ يُحِطُّوْهَا»، وَالْجُمْلَةُ مَبْنِيَّةٌ لِمَا قَبْلُهَا.

قَوْلُهُ: ﴿سَمِعْتُمْ لِلْكَذِبِ﴾: قَابِلُونَ لِمَا يَفْتَرِيهِ الْأَحْبَارُ. قَالَ الزَّجَّاجُ: الْإِنْسَانُ يَسْمَعُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ، لَكِنْ يُقَالُ لَهُ: لَا تَسْمَعُ مِنْ فُلَانٍ، أَي: لَا تَقْبَلُ قَوْلَهُ، وَمِنْهُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، أَي: تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنْهُ حَمْدَهُ (١).

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٧٤).

مَنْ الْأَحْبَارِ وَمِنْ أَوْلَئِكَ الْمَفْرُطِينَ فِي الْعَدَاوَةِ، الَّذِينَ لَا يَقْدِرُونَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَيْكَ.

وقيل: سَمَّاعُونَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَجْلِ أَنْ يَكْذِبُوا عَلَيْهِ، بِأَنْ يَمَسَّخُوا مَا سَمِعُوا مِنْهُ بِالزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ، وَالتَّبْدِيلِ وَالتَّغْيِيرِ، سَمَّاعُونَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ لِأَجْلِ قَوْمِ آخَرِينَ مِنْ الْيَهُودِ وَجَهُوهُمْ عُيُونًا لِيَبْلُغُوهُمْ مَا سَمِعُوا مِنْهُ. وَقِيلَ: السَّمَّاعُونَ: بَنُو قُرَيْظَةَ، وَالْقَوْمُ الْآخَرُونَ: يَهُودُ خَيْبَرَ.

﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾: يُمِيلُونَهُ وَيَزِيلُونَهُ ﴿عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ التي وَضَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا، فَيُهْمِلُونَهُ بغيرِ مَوَاضِعَ بَعْدَ أَنْ كَانَ ذَا مَوَاضِعَ.

قوله: (الذين لا يقدرُونَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَيْكَ) يعني ذَمَّهُمْ أَوَّلًا: أَنَّهُمْ سَمَّاعُونَ مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ، قَاتِلُونَ عَمَّنْ يُحَرِّفُونَ كِتَابَ اللَّهِ، ثُمَّ ذَمَّهُمْ ثَانِيًا: أَنَّهُمْ سَمَّاعُونَ مِنْ أَعْدَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِينَ لَا يَقْدِرُونَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ فَكُنِيَ بِقَوْلِهِ: ﴿لَمْ يَأْتُوكَ﴾ عَنْ أَنَّهُمْ لَمْ يَقْدِرُوا أَنْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَأْتُوهُ^(١) لَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ، وَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى شِدَّةِ بُغْضِهِمْ لَهُ، وَذَلِكَ عَلَى إِفْرَاطِ الْعَدَاوَةِ.

قوله: (وقيل: سَمَّاعُونَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَجْلِ أَنْ يَكْذِبُوا عَلَيْهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: «قَاتِلُونَ لِمَا يَفْتَرِيهِ»، فَعَلَى هَذَا صِلَةُ ﴿سَمَّاعُونَ﴾ فِي الْمَوْضِعَيْنِ مَحذُوفَةٌ، وَاللَّامُ لِلتَّعْلِيلِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ صِلَةُ الْجَوْهَرِيِّ: قَوْلُهُمْ: سَمَّعَكَ إِلَيَّ، أَي: اسْمَعْ مِنِّي، وَاسْتَمَعْتُ لَهُ أَي: أَصغَيْتُ، يُقَالُ: تَسَمَّعْتُ إِلَيْهِ وَاسْتَمَعْتُ لَهُ كُلَّهُ بِمَعْنَى، وَقُرئ: ﴿لَا يَسْتَمْعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى﴾ [الصافات: ٨] مَخْفَفًا^(٢). قَالَ الْوَاحِدِيُّ: أَي: فَرِيقٌ سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ يَسْمَعُونَ مِنْكَ لِيَكْذِبُوا عَلَيْكَ: ﴿سَمَّاعُونَ لِقَوْمِ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ﴾، يَعْنِي يَهُودَ خَيْبَرَ. قَالَ الزَّجَّاجُ: هُوَ لَاءُ عُيُونُ أَوْلَئِكَ الْعُيُوبِ^(٣).

قوله: (فِيهِمْ لُونَهُ بغيرِ مَوَاضِعَ بَعْدَ أَنْ كَانَ ذَا مَوَاضِعَ) مَعْنَاهُ مَا قَالَ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ:

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «أَنْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ فَكُنِيَ بِقَوْلِهِ»: إِلَى هُنَا سَقَطَ مِنْ (غ).

(٢) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص ١٢١، و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٣٩٦).

(٣) الوسيط (٢: ١٨٦) وانظر قول الزجاج في: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٧٥).

﴿إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا﴾ الْمُحَرَّفَ الْمَزَالَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴿فَخَذُوهُ﴾ وَاَعْلَمُوا أَنَّهُ الْحَقُّ، وَاَعْمَلُوا بِهِ، ﴿وَإِنْ لَمْ تَوْتَوْهُ﴾ وَأَفْتَاكُمْ مُحَمَّدٌ بِخِلَافِهِ ﴿فَأَحْذَرُوا﴾ وَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُ، فَهُوَ الْبَاطِلُ وَالضَّلَالُ.

وَرُوِيَ أَنَّ شَرِيفًا مِنْ خَيْبَرَ زَنَى بِشَرِيفَةٍ وَهِيَ مُحْصَنَانٍ وَحَدَّاهُمَا الرَّجْمُ فِي التَّوْرَةِ، فَكَرِهُوا رَجْمَهَا لِشَرَفِهَا، فَبَعَثُوا رَهْطًا مِنْهُمْ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ لِيَسْأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، وَقَالُوا: إِنْ أَمَرَكُمُ مُحَمَّدٌ بِالْجُلْدِ وَالتَّحْمِيمِ فَاقْبَلُوا، وَإِنْ أَمَرَكُمُ بِالرَّجْمِ فَلَا تَقْبَلُوا وَأَرْسَلُوا الزَّانِيَيْنِ مَعَهُمْ، فَأَمَرَهُمُ بِالرَّجْمِ، فَأَبَوْا أَنْ يَأْخُذُوا بِهِ، فَقَالَ لَهُ جَبْرِيلُ: اجْعَلْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُمْ ابْنَ صُورِيَا، فَقَالَ: «هَلْ تَعْرِفُونَ شَابًا أَمْرَدًا أَبْيَضَ أَعْوَرَ يَسْكُنُ فَذَكَ يُقَالُ لَهُ ابْنُ صُورِيَا؟» قَالُوا: نَعَمْ وَهُوَ أَعْلَمُ يَهُودِيٍّ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ! وَرَضُوا بِهِ حَكْمًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْشُدَكَ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، الَّذِي فَلقَ الْبَحْرَ لِمُوسَى، وَرَفَعَ فَوْقَكُمُ الطُّورَ وَأَنْجَاكُمُ وَأَغْرَقَ آلَ فِرْعَوْنَ، وَالَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ كِتَابَهُ، وَحَلَّلَهُ وَحَرَّمَ،.....»

﴿أَمَّا مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾، فَالْمَعْنَى: أَنَّهُ كَانَتْ لَهُ مَوَاضِعٌ هُوَ قِيمٌ بِأَنْ يَكُونَ فِيهَا، فَحِينَ حَرَّفُوهُ تَرَكَوهُ كَالْغَرِيبِ الَّذِي لَا مَوْضِعَ لَهُ بَعْدَ مَوَاضِعِهِ وَمَقَارِهِ^(١).

قَوْلُهُ: ﴿إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا﴾ الْمُحَرَّفَ الْمَزَالَ عَنْ مَوَاضِعِهِ هَذَا لَيْسَ بِمَقُولٍ لَهُمْ، بَلِ الْمَصْنُفُ وَضَعَهُ مَوْضِعَ مَقُولِهِمْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٥٧]، قَالَ: «يَجُوزُ أَنْ يَضَعَ اللَّهُ تَعَالَى الذِّكْرَ الْحَسَنَ مَكَانَ ذِكْرِهِمُ الْقَبِيحَ»^(٢).

قَوْلُهُ: (وَالتَّحْمِيمِ) وَهُوَ تَسْوِيدُ الْوَجْهِ، التَّهْيَاةُ: وَهُوَ مِنَ الْحُمَمَةِ، وَهِيَ الْفَحْمَةُ. قَوْلُهُ: (كِتَابَهُ وَحَلَّلَهُ وَحَرَّمَ) عَطْفُ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، نَحْوُ: مَلَائِكَتُهُ وَجَبْرِيلُ^(٣)، وَلَيْسَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ أَشْرَفَ مَا فِيهِ، لَكِنَّ مَقَامَ حُكْمِ الزُّنَا وَأَنَّ الزُّنَا حَرَّمَ يَقْتَضِي ذَلِكَ.

(١) انظر: «الكشاف» (٥: ١٨-١٩).

(٢) المصدر السابق (٥: ٢٢٠).

(٣) يعني في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨].

هل تَحِدُونَ فِيهِ الرَّجْمَ عَلَى مَنْ أَحْصِنَ؟ قال: نعم، فَوَثَبَ عَلَيْهِ سِفْلَةُ الْيَهُودِ فَقَالَ: خِيفْتُ إِنْ كَذَّبْتُهُ أَنْ يَنْزَلَ عَلَيْنَا الْعَذَابُ، ثُمَّ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَشْيَاءَ كَانَ يَعْرِفُهَا مِنْ أَعْلَامِهِ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، النَّبِيُّ الْأُمِّيُّ الْعَرَبِيُّ الَّذِي بَشَّرَ بِهِ الْمُرْسَلُونَ، وَأَمَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالزَّانِئِينَ فَرَجَمَا عِنْدَ بَابِ مَسْجِدِهِ.

﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ﴾: تَرْكُهُ مَفْتُونًا وَخِذْلَانَهُ ﴿فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا﴾ فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَهُ مِنْ لُطْفِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ شَيْئًا. ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَمُنَّحَهُمْ مِنْ لُطْفِهِ مَا يُطَهِّرُ بِهِ قُلُوبَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِهَا؛ لِإِعْلَامِهِ أَنَّهَا لَا تَنْفَعُ فِيهِمْ وَلَا تَنْجِعُ؛ ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِتَايَاتِ اللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ﴾ [النحل: ١٠٤] ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾ [آل عمران ٨٦].

[﴿سَتَقُولُونَ لِلْكَذِبِ أَكْثَرُونَ لِلسَّخْتِ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرَضْ عَنْهُمْ فَكَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * وَكَيْفَ يُحْكِمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ ٤٢-٤٣]

قَوْلُهُ: (تَرْكُهُ مَفْتُونًا وَخِذْلَانَهُ)، وَالْعَجَبُ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ، فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [المائدة: ٤١] وَقَعَ اعْتِرَاضًا بَيْنَ الْإِعْلَامِ بِتَحْرِيفِهِمْ كِتَابَ اللَّهِ وَبَيْنَ التَّسْجِيلِ بِأَنَّ ذَلِكَ لِأَجْلِ أَنَّهُ تَعَالَى لَا يُرِيدُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ؛ لِأَنَّ لَفْظَةَ ﴿أُولَئِكَ﴾ عَلِمَ بِأَنَّ الَّذِي يَرِيدُ عَقِيبُهُ هُوَ الْحَاوِيلُ لِمَنْ سَبَقَ عَلَى اتِّصَافِهِ بِذَلِكَ الْوَصْفِ، وَمَوْقِعُ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ بَعْدَ إِعْطَاءِ مَعْنَى التَّوَكِيدِ: التَّعْلِيلُ، لِثَلَاثَةِ تَوْهَمِ الْقَدْرِيِّ خِلَافَ مَا عَلَيْهِ النَّصُّ الْقَاطِعُ فَيُحَرِّفُ كِتَابَ اللَّهِ وَيَسْلُكُ طَرِيقَ الْمَجَازِ، وَمَعَ ذَلِكَ يَقُولُ: «أُولَئِكَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَمُنَّحَهُمْ مِنْ لُطْفِهِ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِهَا؛ لِإِعْلَامِهِ أَنَّهَا لَا تَنْفَعُ فِيهِمْ» نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الرَّيْغِ!

السُّحْتُ: كُلُّ مَا لَا يَحِلُّ كَسْبُهُ، وَهُوَ مِنْ سَحَّتهُ: إِذَا اسْتَأْصَلَهٗ، لِأَنَّهُ مَسْحُوتُ الْبَرَكَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٦] وَالرِّبَا بَابٌ مِنْهُ.

وَقَرِيءٌ: ﴿لِلسُّحْتِ﴾ بِالتَّخْفِيفِ وَالتَّثْقِيلِ. وَ(السُّحْتُ) بِفَتْحِ السِّينِ عَلَى لَفْظِ الْمَصْدَرِ، مِنْ: سَحَّتهُ وَ(السَّحْتِ) بِفَتْحَتَيْنِ وَ(السُّحْتِ) بِكسْرِ السِّينِ.

وَكَانُوا يَأْخُذُونَ الرُّشَا عَلَى الْأَحْكَامِ وَتَحْلِيلِ الْحَرَامِ. وَعَنْ الْحَسَنِ: كَانَ الْحَاكِمُ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذَا أَنَاهُ أَحَدُهُمْ بِرِشْوَةٍ جَعَلَهَا فِي كُفِّهِ، فَأَرَاهَا إِيَّاهُ وَتَكَلَّمَ بِحَاجَتِهِ، فَيَسْمَعُ مِنْهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَى خَصْمِهِ، فَيَأْكُلُ الرِّشْوَةَ وَيَسْمَعُ الْكُذِبَ.

وَحُكِيَ أَنَّ عَامِلًا قَدِمَ مِنْ عَمَلِهِ فَجَاءَهُ قَوْمُهُ، فَقَدَّمَ إِلَيْهِمُ الْعُرَاضَةَ وَجَعَلَ يُجَدِّثُهُمْ بِمَا جَرَى لَهُ فِي عَمَلِهِ، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ مِنَ الْقَوْمِ: نَحْنُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿سَتْنَعُونَ لِلْكَذِبِ أَكْثَرُونَ لِلسُّحْتِ﴾.

وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «كُلُّ لَحْمٍ أَنْبَتَهُ السُّحْتُ فَالنَّارُ أَوْلَى بِهِ».

قَوْلُهُ: ﴿لِلسُّحْتِ﴾، بِالتَّثْقِيلِ وَالتَّخْفِيفِ: الشَّقِيلُ: ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَالكِسَانِيُّ، وَالباقونَ: بِالتَّخْفِيفِ^(١).

قَوْلُهُ: (الْعُرَاضَةُ) وَهِيَ هَدْيَةُ الْقَادِمِ مِنْ سَفَرِهِ. النَّهْيَةُ: قَالَتْ امْرَأَةٌ مَعَاذٍ وَقَدْ رَجَعَ مِنْ عَمَلِهِ: أَيْنَ مَا جِئْتَ بِهِ مِمَّا يَأْتِي بِهِ الْعَمَالُ مِنْ عُرَاضَةِ أَهْلِهِمْ؟^(٢).

قَوْلُهُ: (كُلُّ لَحْمٍ أَنْبَتَهُ السُّحْتُ فَالنَّارُ أَوْلَى بِهِ) الْحَدِيثُ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، عَنْ جَابِرٍ فِي «مُسْنَدِهِ»^(٣).

(١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص ٧٤ و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٠٨).

(٢) أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في «الأموال» ص ١٧٠ والخراطي في «مساوي الأخلاق» ص ١٨٢ عن سعيد بن المسيب.

(٣) أخرجه أحمد (١٤٤٨١) عن جابر بن عبد الله، وأخرجه أيضاً الدارمي (٢٧٧٦) والحاكم في «المستدرک» (٢٦٥) وابن حبان (١٧٢٣).

قيل: كان رسول الله ﷺ مخيراً إذا تحاكمَ إليه أهل الكتابِ بينَ أن يحكمَ بينهم، وبينَ أن لا يحكمَ. وعن عطاءٍ والنخعيِّ والشَّعبيِّ: أنهم إذا ارتفعوا إلى حكام المسلمين، فإن شاؤوا حكموا، وإن شاؤوا أعرضوا. وقيل: هو منسوخٌ بقوله: ﴿وَأَن أَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾.

وعند أبي حنيفة رحمة الله عليه: إن احتكموا إلينا حملوا على حكم الإسلام، وإن زنى منهم رجلٌ بمسلمة، أو سرق من مسلم شيئاً أُقيمَ عليه الحدُّ. وأما أهل الحجاز فإنهم لا يرون إقامة الحدودِ عليهم، يذهبون إلى أنهم قد صولحوا على شركهم، وهو أعظمُ من الحدود، ويقولون: إن النبي ﷺ رجم اليهوديين قبل نزول الجزية. ﴿فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْئاً﴾ لأنهم كانوا لا يتحاكمون إليه إلا لطلب الأيسر.....

قوله: (بين أن يحكم بينهم وبين أن لا يحكم بينهم^(١)) منع الحريضي مثل هذا التكرير في «درة الغواص»، قال: يقولون: المال بين زيد وبين عمرو، بتكرير بين، فيوهمون فيه، والصواب: بين زيد وعمرو، كما قال تعالى: ﴿مَنْ بَيْنَ قَرْنٍ وَدَرٍ﴾ [النحل: ٦٦]، والعلّة أن لفظة «بين» تقتضي الاشتراك ولا تدخل إلا على مثنى أو مجموع، كقولك: المال بينهما، والدار بين الإخوة، وأظن أن الذي أوهمهم لزوم تكريره مع الظاهر، وجوب تكريره مع المضمر في مثل قوله تعالى: ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]، فقد وهما فيه في المائلة بين الوطنيين، وهو أن المعطوف على الضمير المجرور من شرط جوازه تكرير الجار فيه، نحو: مرزت بك وبزيد^(٢).

قوله: ﴿فَلَن يَضُرُّوكَ﴾، لأنهم كانوا، اعلم أن أصل الكلام: فإن جاؤوك فأنت مخير بين أن تحكم بينهم وأن تعرض عنهم، فلا تحف منهم، فإنهم لن يضروك شيئاً، فوضع «لن يضروك» موضع «لا تحف»، وإنما قدر «لا تحف»: «لأنهم كانوا لا يتحاكمون إليه» إلى آخره.

(١) كذا في الأصول وفي نص «الكشاف» من (ط)، لكن ليست «بينهم» في الأصل الخطي منه ولا المطبوع.

(٢) «درة الغواص»، ص ٧٣.

وَالْأَهْوَنَ عَلَيْهِمْ، كَالجُلْدِ مَكَانَ الرَّجْمِ فَإِذَا أَعْرَضَ عَنْهُمْ وَأَبَى الْحُكُومَةَ لَهُمْ شَقَّ عَلَيْهِمْ وَتَكَرَّرَ هُوَ إِعْرَاضَهُ عَنْهُمْ، وَكَانُوا خُلُقَاءَ بَأْنِ يُعَادُوهُ وَيُضَارُّوهُ، فَأَمَّنَ اللَّهُ سِرْبَهُ.

﴿بِالْقِسْطِ﴾: بِالْعَدْلِ وَالِاحْتِيَاظِ كَمَا حَكَّمَ بِالرَّجْمِ. ﴿وَكَيْفَ يُحْكِمُونَكَ﴾: تَعَجِيبٌ مِنْ تَحْكِيمِهِمْ لِمَنْ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ وَبِكِتَابِهِ مَعَ أَنَّ الْحُكْمَ مَنْصُوصٌ فِي كِتَابِهِمُ الَّذِي يَدْعُونَ الْإِيمَانَ بِهِ.

﴿ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾: ثُمَّ يُعْرَضُونَ مِنْ بَعْدِ تَحْكِيمِكَ عَنْ حُكْمِكَ الْمَوْافِقِ لِمَا فِي كِتَابِهِمْ، لَا يَرْضَوْنَ بِهِ.

﴿وَمَا أَوْلَيْتُكَ يَا الْمُؤْمِنِينَ﴾ بِكِتَابِهِمْ كَمَا يَدْعُونَ، أَوْ: وَمَا أَوْلَيْتُكَ بِالْكَامِلِينَ فِي الْإِيمَانِ؛ عَلَى سَبِيلِ التَّهْكِيمِ بِهِمْ.

فَإِنْ قُلْتَ: ﴿فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ﴾ مَا مَوْضِعُهُ مِنَ الْإِعْرَابِ؟ قُلْتَ: إِمَّا أَنْ يَتَّصِبَ حَالًا مِنْ ﴿التَّوْرَةِ﴾ وَهِيَ مَبْتَدَأُ خَبْرِهِ «عِنْدَهُمْ».....

قَوْلُهُ: (فَأَمَّنَ اللَّهُ سِرْبَهُ)، النِّهَایَةُ: فَلَانَ آمِنٌ فِي سِرْبِهِ، بِالْكَسْرِ، أَي: فِي نَفْسِهِ، وَيُرْوَى بِالْفَتْحِ، وَهُوَ الْمَسْلُوكُ وَالطَّرِيقُ، يُقَالُ: خَلَّ سِرْبَهُ، أَي: طَرِيقَهُ، فَعَلَى هَذَا كِنَايَةً.

قَوْلُهُ: (حَالًا مِنْ ﴿التَّوْرَةِ﴾)، وَهِيَ مَبْتَدَأُ خَبْرِهِ «عِنْدَهُمْ». قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: ﴿كَيْفَ يُحْكِمُونَكَ﴾: كَيْفَ: حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ فِي ﴿يُحْكِمُونَكَ﴾، ﴿وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ﴾: الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، ﴿التَّوْرَةُ﴾: مَبْتَدَأٌ، وَ«عِنْدَهُمْ»: الْخَبْرُ، وَيَجُوزُ أَنْ تَرْتَفِعَ ﴿التَّوْرَةُ﴾ بِالظَّرْفِ، وَ﴿فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ﴾ أَيْضًا: حَالٌ، وَالْعَامِلُ فِيهَا مَا فِي «عِنْدَ» مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَ﴿حُكْمُ اللَّهِ﴾: مَبْتَدَأٌ أَوْ مَعْمُورُ الظَّرْفِ (١). وَقُلْتُ: فِي الْكَلَامِ أَحْوَالٌ مُتَدَاخِلَةٌ، وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: «حَالًا مِنْ ﴿التَّوْرَةِ﴾»: أَي: مِنْ الضَّمِيرِ فِي الْخَبْرِ لِلتَّوْرَةِ.

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٣٨).

وإِذَا أَنْ يَرْتَفَعَ خَبْرًا عَنْهَا، كَقَوْلِكَ: وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ نَاطِقَةٌ بِحُكْمِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ حَلٌّ، وَتَكُونُ جَمَلَةٌ مُبَيَّنَّةٌ؛ لِأَنَّ عِنْدَهُمْ مَا يُغْنِيهِمْ عَنِ التَّحْكِيمِ، كَمَا تَقُولُ: عِنْدَكَ زَيْدٌ يَنْصَحُكَ وَيُشِيرُ عَلَيْكَ بِالصَّوَابِ، فَمَا تَصْنَعُ بغيرِهِ؟
فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ أَتَّثِرِ التَّوْرَةَ؟ قُلْتَ: لِكُونِهَا نَظِيرَةً لِمَوَاطِئِ وَدَوَادَا.....

قوله: (وإِذَا أَنْ يَرْتَفَعَ خَبْرًا عَنْهَا). قَالَ صَاحِبُ «التَّقْرِيبِ»: ﴿فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ﴾: خَبْرٌ لِلتَّوْرَةِ، وَ«عِنْدَ»: مُتَعَلِّقٌ بِالْخَيْرِ مَقْدَمًا عَلَيْهِ، وَفِيهِ تَعْقِيدٌ. وَقُلْتَ: وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ﴾ جَمَلَةٌ فِي تَأْوِيلِ الْمَفْرَدِ، يَعْنِي: عِنْدَهُمْ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ، وَفَائِدَتُهُ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ بَيِّنٌ فِي التَّوْرَةِ غَيْرِ تَخْفِيٍّ، وَهَذَا قَالَ: «نَاطِقَةٌ بِحُكْمِ اللَّهِ».

قوله: (جَمَلَةٌ مُبَيَّنَّةٌ، لِأَنَّ عِنْدَهُمُ) اللَّامُ مُبَيَّنَّةٌ، يَعْنِي: قَوْلُهُ: ﴿عِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ﴾ مَعْنَاهُ: «عِنْدَهُمْ مَا يُغْنِيهِمْ»، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ﴾ مُتَضَمِّنٌ لِهَذَا الْمَعْنَى، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَعْلِيلًا، وَيَبَيِّنُهُ: أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَكَيْفَ يُحْكِمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ﴾ إِنْكَارٌ عَلَيْهِمْ وَتَعْجَبٌ فِي تَحْكِيمِهِمْ لِمَنْ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ، وَ﴿فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ﴾ إِبْتِثَاتٌ لِاسْتِغْنَائِهِمْ عَنِ التَّحْكِيمِ، وَدَلٌّ عَلَيْهِ تَقْدِيمُ الْخَبْرِ، أَي: الْحُكْمِ الَّذِي يَرِيدُونَهُ مَنْصُوصٌ فِيهَا لَا يَحْتَاجُونَ إِلَى كِتَابٍ آخَرَ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «عِنْدَهُمْ مَا يُغْنِيهِمْ»، وَكَانَ بَيَانًا لَهُ بِهَذَا التَّقْدِيرِ أَيْضًا.

فَإِنْ قُلْتَ: قَوْلُهُ: «وَعِنْدَهُمْ»^(١) مَا يُغْنِيهِمْ يَوْمَهُمْ أَنْ مَا فِي التَّوْرَةِ ثَابِتٌ، وَأَنْهُمْ يَسْتَعْنُونَ بِهِ عَمَّا جَاءَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَذَا قَوْلُهُ فِي الْمَثَلِ: «فَمَا تَصْنَعُ بغيرِهِ؟»، قُلْتَ: هَذَا إِنَّمَا يُقَالُ فِي مَقَامِ التَّعْجَبِ وَذِمٍّ مَنْ يَرَكِبُ مَتْنًا الْبَاطِلَ وَيَتَعَرَّجُ عَنِ الْمَنْهَجِ^(٢) الْوَاضِحِ الْمُسْتَقِيمِ وَيَسْأَلُ غَيْرَ مَنْ يُرْشِدُهُ إِلَيْهِ تَعْتَبًا وَلَبْسًا لِلْحَقِّ الْجَلِيِّ.

قوله: (لِمَوَاطِئِ)، الْجَوْهَرِيُّ: السَّمَوَاتُ وَاحِدَةُ الْمَوَاطِي، وَهِيَ: الْمَفَاوِزُ، أَصْلُهَا: مَوَاطِئُ، عَلَى فَعْلَلَةٍ، وَهُوَ مُضَاعَفٌ قَلْبِيَّةٌ وَأَوْهٌ أَلْفَاءٌ، وَأَمَّا الدَّوَادَا فَمَا وَجَدْتُهُ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ، وَفِي «الْحَاشِيَةِ»: أَنَّهَا أَرْجُو حُجَّةَ الصَّبِيِّ.

(١) كَذَا فِي الْأَصُولِ الْخَطِيَّةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَبِيلُ هَذَا دُونَ وَو، وَكَذَا هُوَ فِي «الْكَشَافِ».

(٢) كَذَا فِي (ط)، وَفِي (م) وَ(غ) وَ(ص) وَ(س): «وَيَتَعَدَّى عَنِ الْمَنْهَجِ».

ونحوها في كلام العرب. فإن قلت: علامَ عَطَفَ ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ﴾؟ قلت: على ﴿يُحْكِمُونَكَ﴾.

﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوْنَ النَّكَاسَ وَأَخْسَوْنَ وَلَا تَتَّخِزُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ [٤٤]

﴿ فِيهَا هُدًى ﴾ يَهْدِي لِلْحَقِّ وَالْعَدْلِ ﴿ وَنُورٌ ﴾ يُبَيِّنُ مَا اسْتُهِمَ مِنَ الْأَحْكَامِ. ﴿ الَّذِينَ أَسْلَمُوا ﴾: صِفَةُ أُجْرِيَتٍ عَلَى «النَّبِيِّينَ» عَلَى سَبِيلِ الْمَدْحِ كَالصِّفَاتِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْقَدِيمِ سَبْحَانَهُ، لَا لِلتَّفْصِيلَةِ وَالتَّوَضُّيْحِ، وَأُرِيدُ بِإِجْرَائِهَا التَّعْرِيفُ بِالْيَهُودِ وَأَنَّهُمْ بَعْدَهُ مِنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ الَّتِي هِيَ دِينُ الْأَنْبِيَاءِ كُلِّهِمْ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ، وَأَنَّ الْيَهُودِيَّةَ بِمَعْرِزِ مِنْهَا،

قوله: ﴿ الَّذِينَ أَسْلَمُوا ﴾: صِفَةُ أُجْرِيَتٍ عَلَى «النَّبِيِّينَ» عَلَى سَبِيلِ الْمَدْحِ... لَا لِلتَّفْصِيلَةِ (والتوضيح)، الانتصاف: وفيه نظر، فلا يجوز مدح نبي على كونه رجلاً مسلماً؛ لأن النبوة أعظم من الإسلام، فالوجه: أن الصفة ذكّرت لتعظيم نفسها، وتنويه شأنها، إذا وُصِفَ بها عظيم القدر، ومنه وصفُ الأنبياء بالصّلاح، والملائكة بالإيمان في قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ وَيُؤْتُونَ بِرَبِّهِمْ ﴾ [غافر: ٧]، وقد قيل: أوصافُ الأشرافِ أشرافُ الأوصافِ، وقال:

فلئن مدحتُ محمداً بقصيدتي فلقد مدحتُ قصيدتي بمحمد^(١)

ولولا حملها على هذا لخرّجنا عن قانونِ البلاغة في الترقّي من الأدنى إلى الأعلى لا النزول على عكسها، كما قال المتنبي:

شمسٌ ضحاها هلالٌ ليلتها درّ تقاصيرها زبرجدها^(٢)

(١) لم أهدت إلى قائل البيت، وذكره ابن الأثير في «المثل السائر» (٣: ٢٨٣).

(٢) البيت للمتنبي في «ديوانه» بشرح الواحدي ص ٦.

وقوله: ﴿الَّذِينَ آسَلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا﴾ منادٍ على ذلك. ﴿وَالرَّبَّيْنِیُّونَ وَالْأَحْبَارُ﴾: والزُّهَادُ والعلماءُ مِنْ وَلِدِ هَارُونَ الَّذِينَ التَّزَمُوا طَرِيقَةَ النَّبِيِّينَ وَجَانَبُوا دِينَ الْيَهُودِ ﴿بِمَا آسَلْتُمْ حِفْظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ﴾: بِمَا سَأَلْتُمْ أَنْبِيَائَهُمْ حِفْظَهُ مِنَ التَّوْرَةِ؛.....

فَنَزَلَ عَنِ الشَّمْسِ إِلَى الْهَلَالِ وَعَنِ الدَّرِّ إِلَى الزَّبْرِجَدِ فَمَضَّغَتِ الْأَلْسُنُ عَرْضَ بِلَاغَتِهِ وَمَزَّقَتِ أَدِيمَ صِنَاعَتِهِ^(١).

وقلت: والذي يقضي العجب من هذا الفاضل قوله: إن الصفة ذكرت لتعظيم نفسها وتنويه شأنها إذا وُصِفَ بها عظيمُ القدر، وليست بصفة مدح، فيقال: إذا لم تكن صفة مدح فهل تكون للتي للتفصلة والتمييز، أو الكشف والتوضيح، أو للتقرير والتوكيد؛ إذ لا خامس! أو كيف يتسنى لك ما تقصدُ به من التعظيم والتنويه، وكونها مرغوباً فيها إذا لم تحمّلها على المدح وتقول: إذا كان النبيون مع جلاله قدرهم ورفعة مناصبهم يتمدحون بوصف الإسلام فما بال الغير؟ فعند ذلك يحصل التنويه والترغيب، وإليه أشار صاحب «المفتاح» بقوله: لو أريد اختصاره لسا انخرط في الذكر ﴿يَوْمُ مَثُوبٍ بِهِ﴾ [غافر: ٧] إذ ليس أحد من مُصدّقِي حَمَلَةِ العرش يُرتاب في إيمانهم، ووجهُ حُسنِ ذِكْرِهِ إظهارُ شَرَفِ الإِيَانِ وَفَضْلِهِ وَالتَّرغِيبِ فِيهِ^(٢).

قوله: ﴿الَّذِينَ آسَلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا﴾ منادٍ على ذلك) يعني: في وصف الأنبياء بكونهم مسلمين بعد ذكر التوراة تعريض باليهود وأنهم بعداء عن ملة الإسلام ودين الأنبياء، ثم في اقتران ﴿الَّذِينَ آسَلَمُوا﴾ بقوله: ﴿لِلَّذِينَ هَادُوا﴾، لإرادة أن الأنبياء المسلمين يحملون اليهود على أحكام التوراة تصريح فيما عرّض به أولاً، والحاصل أن في كل من اللفظتين^(٣) واختصاصه بالذكر رمزاً إلى معنى وإشارة إلى دقّة على سبيل الإدماج.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٣٦).

(٢) «مفتاح العلوم» ص ١٢٥.

(٣) في (ص): «اللفظين».

أي: بسبب سؤال أنبيائهم إياهم أن يحفظوه من التغيير والتبديل. ﴿مِنْ﴾ في ﴿مِنْ﴾ كِتَابِ اللَّهِ ﴿لِلتَّبِيِّينَ﴾. ﴿وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ﴾: رُقباءٌ كي لا يُبدَل؛ والمعنى: بِحُكْمِ بِأحكام التَّوراة النَّبِيِّينَ بَيْنَ موسى وَعيسى، وكان بينهما ألفُ نبيٍّ ﴿لِلَّذِينَ هَادُوا﴾ يَحْمِلُونَهُمْ عَلَى أَحكام التَّوراة لا يَتْرَكُونَهُمْ أَنْ يَعْدِلُوا عنها كما فعل رسولُ الله ﷺ من حَمَلَهُمْ عَلَى حُكْمِ الرَّجْمِ وَإِرْغَامِ أَنْوفِهِمْ، وإيائِهِمْ عَلَيْهِمْ ما اشتَهَوْهُ مِنَ الْجُلْدِ،

قوله: ﴿وَمِنْ﴾ في ﴿مِنْ كِتَابِ اللَّهِ﴾ للتبيين، وهذا لا يُوافقُ تفسيره، وهو قوله: «بسبب سؤال أنبيائهم»، لأن «مِنْ» التبيينية تستدعي موضوعه، وقد فسّرَ بها يُنبئُ عن كونها مصدرية لكن مراده تلخيصُ المعنى.

قوله: (وعيسى) معطوفٌ على فاعل الحُكْمِ، وهو النبيون.

قوله: ﴿لِلَّذِينَ هَادُوا﴾ يَحْمِلُونَهُمْ عَلَى أَحكام التَّوراة، الجوهرى: حَكَمَ بَيْنَهُمْ بِحُكْمِ، أي: قَضَى، وَحَكَمَ لَهُ وَعَلَيْهِ، والمصنّف أتى في كلامه بَعَلَى، وهو موهّمٌ مبدلٌ من اللام، وليس به، لأن اللام في ﴿لِلَّذِينَ هَادُوا﴾ بمعنى «لأجل» وليست بصلة، مثلها في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الاحقاف: ١١]، قال المصنّف: ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾: لأجلهم^(١)، ولا ارتيابَ بأن النبيينَ المسلمينَ إذا حَكَمُوا لأجلِ مَنْ يُخالفُهُمْ إلى وَصْفِ اليهودية حَمَلُوهُمَ عَلَى ما هُمَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَقِّ، ولا يَتْرَكُونَهُمْ أَنْ يَعْدِلُوا عنه إلى هَوَاهُم، كما فَعَلَ رسولُ الله ﷺ حينَ حَكَمَ لأجلِ اليهودِ في الزانِئينِ دَعَا ابنَ صُورِيا وقال له: «والذي أنزَلَ عَلَيْكُمُ الْكِتَابَ، هل تجدونَ فيه الرَّجْمَ عَلَى مَنْ أَحْصَنَ؟» قال: نَعَمْ، فَأَمَرَ رسولُ الله ﷺ بِالزَّانِئِينَ فَرَجَمَا عِنْدَ بابِ مَسْجِدِهِ^(٢)، فَرَجَعَ مَأَلُ الْمَعْنَى إِلَى: حَكَمَ لَهُ، فاللامُ للعاقبة.

(١) انظر: (١٤: ٢٨١).

(٢) سبق تخريجُه.

وكذلك حَكَمَ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ وَالْمُسْلِمُونَ بِسَبَبِ مَا اسْتَحْفَظْتَهُمْ أَنْبِيَائُهُمْ مِنْ
كِتَابِ اللَّهِ وَالْقَضَاءِ بِأَحْكَامِهِ، وَبِسَبَبِ كَوْنِهِمْ عَلَيْهِ شُهَدَاءَ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي ﴿اسْتَحْفَظُوا﴾ لِلْأَنْبِيَاءِ وَالرَّبَّانِيِّينَ وَالْأَحْبَارِ جَمِيعًا،
وَيَكُونُ الِاسْتِحْفَاطُ مِنَ اللَّهِ؛ أَي: كَلَّفَهُمُ اللَّهُ حِفْظَهُ، وَأَنْ يَكُونُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ. ﴿فَلَا
تَخْشَوْا الْكَاسَ﴾: نَهْيٌ لِلْحُكَّامِ.....

قوله: (وكذلك حَكَمَ الرَّبَّانِيُّونَ) عطفٌ على جُمْلَةِ قوله: «يَحْكُمُ بِأَحْكَامِ التَّوْرَةِ النَّبِيُّونَ»،
موقوفة: «كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» كالمستطردة. وقال أبو البقاء: الرَّبَّانِيُّونَ: مرفوعُ المحلِّ بفعلٍ
مخذوف، أي: وَيَحْكُمُ، هذا إذا عَلَّقَ ﴿بِمَا اسْتَحْفَظُوا﴾ بِـ ﴿الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ﴾ فقط^(١)، وإِنَّمَا
قال المصنِّف: «حَكَمَ» وفي التنزيل: ﴿يَحْكُمُ﴾ ليؤدِّنَ أَنْ مَا فِي التَّنْزِيلِ لِحَاكِيَةِ الْحَالِ الْمَاضِيَةِ.

قوله: (ويجوزُ أن يكون الضميرُ في ﴿اسْتَحْفَظُوا﴾ لِلْأَنْبِيَاءِ وَالرَّبَّانِيِّينَ وَالْأَحْبَارِ) عطفٌ
من حيث المعنى على قوله: «بِمَا سَأَلَهُمْ أَنْبِيَائُهُمْ»، وكان الضميرُ على الأول: لِلرَّبَّانِيِّينَ وَالْأَحْبَارِ،
يعني: اسْتَحْفَظُوا سَوَّالِ الْأَنْبِيَاءِ الْأَحْبَارَ وَالرَّبَّانِيِّينَ أَنْ لَا يُضَيِّعُوا أَحْكَامَ الْكِتَابِ وَلَا يُهْمِلُوا
شُرَائِعَهُ، وإليه الإشارةُ بقوله: «أَنْ يَحْفَظُوهُ مِنَ التَّغْيِيرِ وَالتَّبْدِيلِ»، وإِنَّمَا سَمَّاهُمُ المصنِّفُ
مُسْلِمِينَ فِي قَوْلِهِ: «وكذلك حَكَمَ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ الْمُسْلِمُونَ» لأنهم حينئذٍ خُلَفَاءُ الْأَنْبِيَاءِ
فِي ذَلِكَ المعنى، وإليه الإشارةُ بقوله: «الَّذِينَ التَّزَمُوا طَرِيقَةَ النَّبِيِّينَ وَجَانَبُوا دِينَ الْيَهُودِ»، وعلى
الثاني ﴿اسْتَحْفَظُوا﴾ معناه: كَلَّفُوا حِفْظَهُ لِثَلَاثِينَ، وَالْمَأْمُورُ إِذَنْ كُلُّهُمْ، وَالْأَمْرُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ،
و﴿بِمَا اسْتَحْفَظُوا﴾ على هذا الظاهرُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ ﴿بِهَا﴾ بِإِعَادَةِ الْبَاءِ، قَالَهُ أَبُو
الْبَقَاءِ. ﴿وَكَانُوا﴾: عطفٌ على ﴿اسْتَحْفَظُوا﴾، وعلى الأول: الْبَاءُ فِي ﴿بِمَا اسْتَحْفَظُوا﴾
لِلسَّبَبِيَّةِ. قال أبو البقاء: فِي وَجْهِ آخَرَ: ﴿بِمَا اسْتَحْفَظُوا﴾ مفعولٌ به، أي: يَحْكُمُونَ بِالتَّوْرَةِ

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٣٨).

عن خشيتهم غير الله في حُكوماتهم وإدهانهم فيها، وإمضائها على خلاف ما أمروا به من العدل لخشية سلطانٍ ظالم، أو خيفة أذية أحد من القُرباء والأصدقاء.

﴿وَلَا تَشْتَرُوا﴾: ولا تستبدلوا ولا تستعوضوا ﴿بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ وأحكامه ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾: وهو الرِّشوةُ وابتغاء الجاه ورضا الناس، كما حرّف أحرار اليهود كتاب الله، وغيروا أحكامه رغبةً في الدنيا، وطلبًا للرِّياسة، فهلكوا.

﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ مُسْتَهِينًا به ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، و﴿الظَّالِمُونَ﴾ و﴿الْفَاسِقُونَ﴾: وَصَفُ لَهُم بِالْعُتُوِّ فِي كُفْرِهِمْ حِينَ ظَلَمُوا آيَاتِ اللَّهِ بِالاسْتِهَانَةِ، وَتَمَرَّدُوا بِأَنْ حَكَمُوا بِغَيْرِهَا. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ الْكَافِرِينَ وَالظَّالِمِينَ وَالْفَاسِقِينَ أَهْلُ الْكِتَابِ. وَعَنْهُ: نِعَمَ الْقَوْمِ أَنْتُمْ، مَا كَانَ مِنْ حُلُوِّ فَلَكُمُ، وَمَا كَانَ مِنْ مُرٍّ فَهُوَ لِأَهْلِ الْكِتَابِ، مَنْ جَعَدَ حُكْمَ اللَّهِ كَفَرَ، وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِهِ وَهُوَ مُقَرَّرٌ فَهُوَ ظَالِمٌ فَاسِقٌ.

بسبب استحفاظهم ذلك، و«ما» بمعنى «الذي»^(١)، ومن ثم قال المصنّف في الأوّل: «بسبب كونهم شُهَدَاءَ»، وفي الثاني: «وأن يكونوا عليه شُهَدَاءَ»، وقال صاحب «المفتاح»: والمفعول المتعدّي إليه بغير واسطة أصله التقديم على المتعدّي إليه بواسطة، نحو: صرّبت الجاني بالسّوط^(٢).

قوله: (وإدهانهم)، الأساس: ومن المجاز: أدهن في الأمر وداهن: صانع ولاين.

قوله: (لخشية سلطان) ينازع فيه قوله: «إدهانهم وإمضائها».

قوله: (ما كان من حلوفهو لكم)^(٣) يعني: أيها المسلمون، إن الله تعالى لما أراد مدحك أتى بصفيتكم التي هي الإسلام وأوقعها صفة مدح للأنبياء، وحين أراد دم أهل الكتاب كفرهم وظلمهم وفسقهم.

قوله: (من جعد حكم الله كفر) من كلام ابن عباس رضي الله عنه، روى الواحدي عن

(١) «التيبان في إعراب القرآن» (١: ٤٣٨).

(٢) «مفتاح العلوم» ص ١٠٣.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فلكم».

وعن الشعبي: هذه في أهل الإسلام، ﴿الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] في اليهود، و﴿الْفَنَاقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧] في النصارى. وعن ابن مسعود: هو عامٌّ في اليهود وغيرهم. وعن حذيفة: أنتم أشبه الأمم سمناً بيني إسرائيل،

الواليي، عن ابن عباس: مَنْ جَحَدَ شيئاً من حدودِ الله فقد كَفَرَ، وَمَنْ أَقْرَبَ بها ولم يَحْكَمْ بها فهو ظالمٌ فاسق. وقال طاووسٌ: قلتُ لابن عباس: وَمَنْ لم يَحْكَمْ بها أنزَلَ اللهُ فهو كافر؟ قال: هو به كافر، وليس كَمَنْ كَفَرَ بالله واليوم الآخر وملائكته وكتبه ورسله^(١).

ومما يُقَوِّي أن هذه الآيات نازلةٌ في أهل الكتاب، الحديثُ الذي رَوَيْنَا في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزَنُكَ الَّذِينَ يُسْكَرُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ [آل عمران: ١٧٦] عن البراء^(٢).

قوله: (وعن الشعبي: هذه في أهل الإسلام) عطفٌ على قوله: «وَصَفُّهُمْ بِالْعَتْوِّ فِي كُفْرِهِمْ» وهو خبرٌ قوله: ﴿الظَّالِمُونَ﴾ و﴿الْفَنَاقُونَ﴾، وكلامُ ابن عباس واردٌ على ذلك المعنى، فيلزمُ على قولِ الشعبي أن يكونَ المؤمنونَ أسوأَ حالاً من اليهودِ والنصارى، ويمكنُ أن يقال: إنَّ المسلمينَ إذا نُسِبَ إليهمُ الكُفْرُ حُمِلَ على التشديدِ والتغليظِ، والكافرُ إذا وُصِفَ بالظلمِ والفسقِ أشعَرَ بُعتوِّهم في الكُفْرِ وتمرُّدِهم فيه، ثم الخطابُ بقوله: ﴿فَلَا تَخْشَوْا لِنُكَّاسٍ﴾ إن كان مع أهل الكتابِ كما يؤدِّي إليه قولُ ابنِ عباس، والفاءُ جزاءٌ شَرِطٌ محذوف، أي: إذا استُحفظتمُ أيُّها الأخبارُ كتابَ اللهِ فلا تخشوا الناسَ، وإن كان مع المسلمينَ كما يُنبئُ عنه قولُ الشعبيِّ فالفاءُ فصيحةٌ، إذ المعنى حينئذٍ: أنتم أيُّها المسلمونَ حين تُلْتِيتُ عليكم أخبارَ النبيِّ والرَّبَّانِيَّينَ والأخبارِ واستحفاظِهم كتابَ اللهِ وما عرضَ باليهودِ الذين عَيَّرُوا دينَ اللهِ وبدَّلُوا كتابَه وحكَمُوا بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ رغبةً في الدنيا ورَهبةً عن الناسِ وعَرَفْتُمْ حالَهم؛ فلا تكونوا مثلَهم فتخشوا الناسَ وتشتروا بآياتي ثَمناً قليلاً.

قوله: (وعن حذيفة: أنتم أشبه الأمم سمناً بيني إسرائيل) الحديث من رواية أبي واقد

(١) انظر: «الوسيط» للواحدى (٢: ١٩١).

(٢) سبق تحرير الحديث.

لَتَرْكِبُنَّ طَرِيقَهُمْ حَذْوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ، وَالْقُدَّةَ بِالْقُدَّةِ، غَيْرَ أَنِّي لَا أُدْرِي أَتَعْبُدُونَ الْعِجَلَ
أَمْ لَا؟

[﴿وَكَيْبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ
وَالْأَذْنَ بِالْأَذْنِ وَاللِّسْنَ بِاللِّسَنِ وَالْجُرُوحَ فِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ
كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ ٤٥]

في مصحف أبي: (وأنزل الله على بني إسرائيل فيها)،

الليثي، في «جامع الأصول»: أن رسول الله ﷺ، قال: «والذي نفسي بيده، لتركبن سنن من
كان قبلكم» أخرجه الترمذي، وزاد رزين: «حذو النعل بالنعل والقُدَّةُ بالقُدَّةِ، حتى إن كان
فيهم من أتى أمه يكون فيكم، فلا أدري أتعبدون العجل أم لا؟»^(١).

قوله: (لَتَرْكِبُنَّ) أي: تَتَبَعْنَ، النهاية: في الحديث: «فإذا عمَرَ قد رَكِبْتِي»^(٢) أي: تَبِعْنِي
وجاء على أثري؛ لأن الراكب يسيرُ بسيرِ المركوب، يقال: رَكِبَ أثره وطريقه: إذا تَبِعَهُ، وقال
الميداني: «حذو القُدَّةُ بالقُدَّةِ» أي: مثلاً بمثل، يُضْرَبُ في التسوية بين الشيئين، ومثله: حذو
النعل بالنعل، والقُدَّةُ لعلها من القَدِّ وهو القَطْعُ يعني به قطع الرِّيشَةِ المقدوذة على قَدْرِ
صاحبتها في التسوية، وهي «فُعْلَةٌ» بمعنى «مَفْعُولَةٌ» كاللُّقْمَةِ والغُرْفَةِ^(٣).

قوله: (في مصحف أبي: «وأنزل الله على بني إسرائيل فيها») يعني: في مُصْحَفِهِ بَدَل
﴿وَكَيْبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا﴾: «وأنزل الله على بني إسرائيل فيها».

(١) «جامع الأصول» (١٠: ٣٤)، والحديث أخرجه الترمذي (٢١٨٠) وأحمد (٢١٩٤٧) وابن حبان (٦٧٠٢)

عن أبي واقد الليثي.

(٢) أخرجه مسلم (٣١) عن أبي هريرة.

(٣) «مجمع الأمثال» (١: ١٩٥).

وفيه: (وَأَنَّ الْجُرُوحَ قِصَاصٌ)، والمعطوفات كلها قرئت منصوبةً، ومرفوعةً، والرفع للعطف على محل ﴿أَنَّ النَّفْسَ﴾ لأن المعنى: وكتبنا عليهم فيها النفس بالنفس - إما لإجراء «كتبنا» مجرى «قلنا»، وإما لأن معنى الجملة التي هي قولك: النفس بالنفس مما يقع عليه الكتابة، كما تقع عليه القراءة، تقول: كتبت: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وقرأت: ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا﴾ [النور: ١]، ولذلك قال الزجاج: لو قرئ: إِنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ - بالكسر - لكان صحيحاً، أو للاستئناف، والمعنى: فرَضنا عليهم فيها

قوله: (وفيه) أي: في مصحف أبيّ بدل ﴿وَأَلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾: (وَأَنَّ الْجُرُوحَ قِصَاصٌ) (١).

قوله: (والمعطوفات كلها قرئت منصوبةً)، الكسائي: (والعينُ بالعينِ)، وما بعده بالرفع، ورفع ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو، (والجروحُ) فقط، والباقون كل ذلك بالنصب (٢)، قال الزجاج: والرفع على وجهين، أحدهما: العطف على موضع ﴿بِالنَّفْسِ﴾ والعامل فيها معنى وكتبنا عليهم: النفس بالنفس، أي: قلنا لهم: النفس بالنفس، ويجوز كسر «إن» ولا أعلم أحداً قرأ بها، وثانيهما: (رفع العينُ بالعينِ) على الاستئناف، ويجوز أن يكون عطفاً على المضمرة في قوله: ﴿بِالنَّفْسِ﴾، المعنى: أن النفس مأخوذة هي بالنفس، (والعينُ) معطوفة على «هي» (٣).

قوله: (كما تقع عليه القراءة) يعني: يكون محلُّ «إنَّ النفسَ بالنفس» مرفوعاً على الحكاية، و«العينُ بالعينِ» معطوفٌ عليه على هذا التقدير، وفيه بحث.

قوله: (أو: للاستئناف) وهو عطفٌ على قوله: «والرفع للعطف».

(١) انظر: «إعراب القرآن» لابن سيده (٣: ٤١٦).

(٢) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص ٧٤ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٨) و«الكشف عن

وجوه القراءات السبع» (١: ٤٠٩).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٧٩).

﴿أَنَّ النَّفْسَ﴾ مأخوذة ﴿بِالنَّفْسِ﴾: مقتولة بها إذا قتلتها بغير حق، ﴿و﴾ كذلك ﴿الْعَيْنَ﴾ مَفْقُوءَةٌ ﴿بِالْعَيْنِ﴾، ﴿وَالْأَنْفَ﴾ مجدوعٌ ﴿بِالْأَنْفِ﴾، ﴿وَالْأُذُنَ﴾ مَصْلُومَةٌ ﴿بِالْأُذُنِ﴾، ﴿وَاللِّسَانَ﴾ مَقْلُوعَةٌ ﴿بِاللِّسَانِ﴾، ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾: ذاتُ قِصَاصٍ، وهو المَقَاصَةُ، ومعناه: ما يُمكن فيه القِصَاصُ وتُعرف المُساواةُ. وعن ابن عباسٍ رضي الله عنهما؛ كانوا لا يقتلون الرَّجُلَ بالمرأة، فنزلت.

﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ﴾ من أصحاب الحقِّ ﴿بِهِ﴾ بالقِصَاصِ وَعَفَا عنه ﴿فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾. فالتَّصَدُّقُ به كَفَّارَةٌ للمتصدِّقِ يُكفِّرُ اللهُ من سيئاته ما تقتضيه المُوازنةُ، كسائر طاعاته. وعن عبد الله بن عمرو: يَهْدِمُ عنه من ذُنُوبه بقَدْر ما تَصَدَّقَ به. وقيل: فهو كَفَّارَةٌ للجاني إذا تجاوزَ عنه صاحبُ الحقِّ، سَقَطَ عنه ما لَزِمَهُ. وفي قراءة أُبيٍّ: (فهو كَفَّارَتُهُ له) يعني: فالتَّصَدُّقُ كَفَّارَتُهُ له، أي: الكَفَّارَةُ التي يَسْتَحِقُّها له، لا يُنْقِصُ منها، وهو تَعْظِيمٌ لِمَا فَعَلَ، كقوله تعالى: ﴿فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠]، وترغيبٌ في العَفْوِ.

[﴿وَقَفَيْنَا عَلَى آثَرِهِمْ يَعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّورَةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورًا وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّورَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ * وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ ٤٦-٤٧]

قوله: (ومعناه: ما يُمكن فيه القِصَاصِ) يعني: جاء قوله: ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ مطلقاً في استيفاء القِصَاصِ من كلِّ ما يسمَّى جَرْحاً، لكنّه مقيدٌ فيما يُمكن فيه القِصَاصُ وتُعرفُ المساواةُ كالمذكورات، وفيما لم تُعرفِ المساواةُ المحكومةُ لا غير.

قوله: (ما تقتضيه المُوازنةُ) مذهبه.

قوله: (فالتَّصَدُّقُ كَفَّارَتُهُ له) أي: فالتَّصَدُّقُ يصدقه له.

قوله: (كقوله: ﴿فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾) يعني كأنَّ قوله: «فالتَّصَدُّقُ كَفَّارَتُهُ له» وعُدَّ من الله تعالى

فَقَيْتُهُ مِثْلَ: عَقَبْتُهُ: إِذَا اتَّبَعْتَهُ، ثُمَّ يُقَالُ: فَقَيْتُهُ بِفُلَانٍ، وَعَقَبْتُهُ بِهِ، فَتُعَدُّهُ إِلَى الثَّانِي بِزِيَادَةِ الْبَاءِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَأَيْنَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ فِي الْآيَةِ؟ قُلْتَ: هُوَ مَحْذُوفٌ، وَالظَّرْفُ الَّذِي هُوَ ﴿عَلَى آثَرِهِمْ﴾ كَالسَّادِّ مَسَدَّهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَفَى بِهِ عَلَى آثَرِهِ فَقَدْ قَفَى بِهِ إِيَّاهُ، وَالضَّمِيرُ فِي ﴿آثَرِهِمْ﴾ لِلنَّبِيِّينَ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا﴾ [المائدة: ٤٤].

وَقَرَأَ الْحَسَنُ: (الإنجيل) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ، فَإِنَّ صَحَّ عَنْهُ فَلِأَنَّهُ أَعْجَمِيٌّ خَرَجَ لِعُجْمَتِهِ عَنْ زِنَاتِ الْعَرَبِيَّةِ كَمَا خَرَجَ هَابِيلٌ وَأَجْر. ﴿وَمُصَدِّقًا﴾ عَطْفٌ عَلَى مَحَلٍّ ﴿فِيهِ هُدًى﴾ وَمَحَلُّهُ النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ. ﴿وَهُدًى وَمَوْعِظَةً﴾ يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَا عَلَى الْحَالِ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَمُصَدِّقًا﴾ وَأَنْ يَنْتَصِبَا مَفْعُولًا لَهَا، كَقَوْلِهِ: ﴿وَلِيَحْكُرُوا﴾ كَأَنَّهُ قِيلَ: وَلِلْهُدَى وَالْمَوْعِظَةِ آتِيَانَهُ الْإِنْجِيلَ، وَلِلْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ مِنَ الْأَحْكَامِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَإِنَّ نَظْمَتَ «هُدًى» و«مَوْعِظَةً» فِي سِلْكَ ﴿مُصَدِّقًا﴾ فَمَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلِيَحْكُرُوا﴾؟ قُلْتَ: أَصْنَعُ بِهِ مَا صَنَعْتُ بـ«هُدًى» و«مَوْعِظَةً».....

مُؤَكِّدًا بِقَوْلِهِ: ﴿لَهُ﴾، كَمَا تَقُولُ: زَيْدٌ مَالُهُ لَهُ، فَإِنَّ «لَهُ» تَأْكِيدٌ لِدَفْعِ تَوْهُمٍ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ الْمَالَ الَّذِي لَزَيْدٍ وَبِيَدِهِ لِبَغِيرِهِ، كَمَا أَنَّ «عَلَى» فِي قَوْلِهِ: ﴿عَلَى اللَّهِ﴾ تَأْكِيدٌ لِلْوَعْدِ لِمَا يَقْتَضِيهِ مِنَ الْوَجُوبِ. قَوْلُهُ: (فَأَيْنَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ؟) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ: فَفَقَيْنَاهُمْ عَلَى آثَرِهِمْ، كَقَوْلِكَ: فَقَيْتُهُ بِفُلَانٍ.

قَوْلُهُ: (يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَا عَلَى الْحَالِ)؛ لِأَنَّ مَا تَقَدَّمَ هُمَا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿مُصَدِّقًا﴾: حَالٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَا مَفْعُولًا لَهَا؛ لِأَنَّ مَا تَأَخَّرَ فِيهِمَا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَلِيَحْكُرُوا﴾ مَفْعُولٌ لَهُ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: وَلِلْهُدَى وَالْمَوْعِظَةِ وَالْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ مِنَ الْأَحْكَامِ، آتِيَانَهُ الْإِنْجِيلَ، وَإِنَّمَا فَصَّلَ الْمَصْنُفُ بَيْنَ التَّعْلِيلَيْنِ وَالثَّالِثِ لَوْ قُوعِ الْفَضْلِ فِي التَّنْزِيلِ بِقَوْلِهِ: ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾، وَلِئِنَّبَهُ عَلَى أَنَّ الثَّالِثَ لَيْسَ فِعْلًا لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمَعْلَلِ وَمِنْ تَمَّ آتَى بِاللَّامِ.

حِينَ جَعَلْتُهُمَا مَفْعُولًا لَهَا، فَأَقْدَرْتُ: وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ آتِنَاهُ إِيَّاهُ.

وقرى: (وَلِيَحْكُمَ) على لفظ الأمرِ بمعنى: وَقَلْنَا: لِيَحْكُمَ، وَرُويَ فِي قِرَاءَةِ أَبِي: (وَأَنْ لِيَحْكُمَ) بزيادة (أَنْ) مَعَ الْأَمْرِ عَلَى أَنَّ «أَنْ» مَوْصُولَةٌ بِالْأَمْرِ: كَقَوْلِكَ: أَمْرُهُ بِأَنْ قُمْ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَآتِنَاهُ الْإِنْجِيلَ وَأَمَرْنَا بِأَنْ يَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ.

وقيل: إِنَّ عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ مُتَعَبِّدًا بِهَا فِي الثَّوْرَةِ مِنَ الْأَحْكَامِ؛ لِأَنَّ الْإِنْجِيلَ مَوَاعِظُ وَزَوَاجِرُ، وَالْأَحْكَامُ فِيهِ قَلِيلَةٌ، وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: ﴿وَلِيَحْكُمُوا أَهْلَ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ يَزِيدُ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَمِنْهَا جَا﴾ [المائدة: ٤٨]...

قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّ «أَنْ» مَوْصُولَةٌ بِالْأَمْرِ) أَرَادَ بِالْمَوْصُولِ: مَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهَا بَعْدَهُ، نَحْوُ: أَرِيدُ أَنْ أَفْعَلَ وَجَاءَنِي الَّذِي عَرَفْتَهُ.

قَوْلُهُ: (وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَمِنْهَا جَا﴾)، الرَّاعِبُ: الشَّرْعَةُ وَالشَّرِيعَةُ: الطَّرِيقَةُ الظَّاهِرَةُ الَّتِي تَوْصِلُ إِلَى الْمَاءِ، فِيهِ لِلدِّينِ الَّذِي يَوْصِلُ إِلَى الْحَيَاةِ الْأَبَدِيَّةِ كَمَا سُمِّيَ بِهِ كِنَايَةُ الْمَاءِ^(١)، وَالْمِنْهَاجُ: الطَّرِيقُ الْمُسْتَقِيمُ، وَقِيلَ: الشَّرْعَةُ: إِشَارَةٌ إِلَى الدِّينِ وَهُوَ الشَّرْعُ، وَالْمِنْهَاجُ إِشَارَةٌ إِلَى الدَّلِيلِ الَّذِي يَوْصِلُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: ﴿شَرْعَةً وَمِنْهَا جَا﴾: دِينًا وَسَبِيلًا^(٢). إِنْ قِيلَ: كَيْفَ قَالَ: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَمِنْهَا جَا﴾ فَاقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ شَرْيَعَةً غَيْرَ شَرْيَعَةِ الْآخَرِ، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ [الشورى: ١٣] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَنْفَرُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، فَذَكَرَ أَنَّهُ شَرَعَ لِجَمِيعِهِمْ شَرْيَعَةً وَاحِدَةً؟ قِيلَ: الَّذِي اسْتَوَى فِيهِ الشَّرَائِعُ هُوَ

(١) لفظ الراغب في «تفسيره»: «الطريقة الظاهرة التي يُوصَلُ بها إلى الماء، ثم استعملت فيما شرعه الله لعباده من الدين الذي يوصل إلى الحياة الأبدية، كما سُمِّيَ كتابه المهيمن» (٤: ٣٧٠)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٤٥٠.

(٢) انظر: «جامع البيان» (٨: ٤٩٦) «وتفسير عبد الرزاق الصنعاني» (٢: ٢٢).

وإن ساغ لقائل أن يقول: معناه: وليحكموا بما أنزل الله فيه من إيجاب العمل بأحكام التوراة.

[﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَاً وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِنَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَيْنَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَمِثْلُ نَبِيِّكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخَلِّفُونَ ﴾ [٤٨]

فإن قلت: أي فرق بين التعريفين في قوله: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ ﴾ وقوله: ﴿ لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ ﴾؟ قلت: الأول تعريف العهد؛ لأنه عني به القرآن، والثاني تعريف الجنس؛ لأنه عني به جنس الكتب المنزلة، ويجوز أن يقال: هو للعهد؛

أصول الإيمان والإسلام، أعني: التوحيد والصلاة والزكاة والصوم؛ فإن أصول هذه الأشياء لا ينفك منها شرع بوجه، فأما الذي ذكر أنه تفرّد كل واحد من الأنبياء بفروع العبادات من كفيّاتها وكمياتها، فإن ذلك مشروع على حسب مصالح كل أحد، وعلى مقتضى الحكمة في الأزمنة المختلفة، ووجه آخر: أن الشرائع إذا اعتبرت بالشارع ومقتضى حكمته يصح أن يقال: إن كلّها واحدة، وكذا إذا اعتبرت بالعرض والقصد الذي هو مصلحة المشروع له، وإذا اعتبرت بدوات الأفعال فهي شرائع كثيرة، وعلى هذين النظيرين، قال تعالى: ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَّمِجٌ بِالْبَصْرِ ﴾ [القمر: ٥٠] وقال في موضع آخر: ﴿ كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾ (١) [الرحمن: ٢٩].

قوله: (لقائل أن يقول: معناه: وليحكموا بما أنزل الله فيه من إيجاب العمل بأحكام التوراة). قال القاضي: هذا خلاف الظاهر، والآية تدل على أن الإنجيل مشتمل على الأحكام، وأن اليهودية منسوخة ببعثة عيسى عليه الصلاة والسلام، وأنه كان مستقلاً بالشرع (٢).

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٣٧٠ - ٣٧٢)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٤٥٠.

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٣١).

لأنه لم يُرِدْ به ما يقع عليه اسمُ الكتابِ على الإطلاق، وإنما أُريدَ نوعٌ معلومٌ منه، وهو ما أنزل من السماءِ سوى القرآنِ.

﴿وَمُهَيِّمًا﴾: ورقياً على سائرِ الكُتُبِ، لأنه يشهدُ لها بالصَّحَّةِ والثَّبَاتِ. وقرئ: ﴿وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ﴾ بفتح الميم، أي: هُوَ مِنَ عَلَيْهِ بأن حُفِظَ مِنَ التَّغْيِيرِ وَالتَّبْدِيلِ، كما قال: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فصلت: ٤٢] والذي هَيِّمَنَ عَلَيْهِ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، أو الحُفَاطُ فِي كُلِّ بَلَدٍ،

قوله: (نوعٌ معلومٌ منه، وهو ما أنزل اللهُ مِنَ السَّمَاءِ سِوَى الْقُرْآنِ) وحاصلُ الرَّجْحِ الأوَّلُ يَرْجِعُ إِلَى هَذَا؛ لِأَنَّ ﴿الْكِتَابَ﴾ مُطْلَقٌ فِيمَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لَهُ: كِتَابٌ، وَلَا ارْتِيَابَ أَنَّ الْكِتَابَ الْبَاطِلَةَ غَيْرُ مَحْضُورَةٍ، فَلَا يَكُونُ الْقُرْآنُ مُصَدِّقًا لَهَا، فَرَجَعَ إِلَى أَنَّ الْكِتَابَ السَّمَاوِيَّةَ هِيَ الَّتِي تَسْتَحِقُّ أَنْ تُسَمَّى كِتَابًا لِكَمَالِهَا، وَأَنَّ غَيْرَهَا كَأَنَّهَا لَيْسَتْ بِكِتَابٍ كَمَا ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿الَّذِي هَيِّمَنَ عَلَيْهِ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ﴾ [البقرة: ١، ٢] (١). نَعَمْ، الْفَرْقُ مِنْ حَيْثُ الْمَبَالِغَةُ.

قوله: (﴿وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ﴾ بفتح الميم) فعلٌ هَذَا لَا يَكُونُ فِيهِ ضَمِيرٌ، وَالضَّمِيرُ فِي ﴿عَلَيْهِ﴾ يَعُودُ إِلَى الْكِتَابِ الأوَّلِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ كَسْرِ الْمِيمِ الضَّمِيرُ يَعُودُ إِلَى الْكِتَابِ الأوَّلِ وَفِي ﴿عَلَيْهِ﴾ إِلَى الْكِتَابِ الثَّانِي.

قوله (٢): (أي: هُوَ مِنَ عَلَيْهِ). قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: أَصْلُ مُهَيِّمٍ: مُيِّمٌ، لِأَنَّهُ مُسْتَقٌّ مِنَ الْأَمَانَةِ لِأَنَّ الْمُهَيِّمِينَ الشَّاهِدُ، وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ «هَمَّن» حَتَّى تَكُونَ الْهَاءُ أَصْلًا (٣).

قوله: (وَالَّذِي هَيِّمَنَ عَلَيْهِ)، الْأَسَاسُ: هَيِّمَنَ عَلَى كَذَا: إِذَا كَانَ رَقِيبًا عَلَيْهِ حَافِظًا، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مُهَيِّمٌ.

قوله: (أَوْ الْحُفَاطُ فِي كُلِّ بَلَدٍ). قُلْتُ: هَذَا أَيْضًا مِنْ حِفْظِ اللهِ، وَفِي الْحَقِيقَةِ: اللهُ هُوَ الْحَافِظُ

(١) انظر: (٢: ٤٦-٤٧).

(٢) زاد في (ص) و(غ) قوله: «ومهيماً عليه».

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٤١).

لو حُرِّفَ حرفٌ منه، أو حركةٌ أو سُكُونٌ لَتَنَبَّهَ عليه كُلُّ أَحَدٍ وَلَا شَمَازُ وَرَادِيْنَ وَمُنْكَرِيْنَ.
 ضَمَّنَ ﴿وَلَا تَتَّبِعْ﴾ معنى: ولا تَنَحْرِفْ، فلذلك عُدِّي بـ«عن»، كأنه قيل: ولا
 تَنَحْرِفْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ مَتَّبِعًا أَهْوَاءَهُمْ.
 ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ﴾ أيها الناس ﴿شِرْعَةً﴾: شريعة. وقرأ يحيى بن وثاب: بفتح
 الشين. ﴿وَمِنْهَا جَا﴾: وطريقًا واضحًا

وحده، لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. قال المصنّف: «وهو
 حافظُهُ في كُلِّ وقتٍ من كُلِّ زيادةٍ ونقصانٍ وتحريفٍ وتبديلٍ، بخلافِ الكُتُبِ المتقدِّمة، فإنه لم
 يتولَّ جِفظَها، وإِنما استَحفظَها الرِّبَانِيُّونَ والأحبارُ فاختَلَفُوا فيما بينَهُم بغيًّا، فكان التحريفُ،
 ولم يَكِلِ القرآنَ إلى غيرِ حِفظِهِ»^(١).

قوله: (لا تَنَحْرِفْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ مَتَّبِعًا أَهْوَاءَهُمْ)، هذه الصُّوابُ المذكورةُ هي التي
 يُعَوَّلُ عليها في التضمين، حيث أوقع الفعلَ المضمَّنَ فيه حالًا، وأقام المضمَّنَ مقامه لتعمُّ
 الفائدة، قال في الكهف: «الغرضُ في هذا الأسلوب إعطاءُ مجموع المعنيتين، وذلك أقوى
 من إعطاءِ معنى واحد»^(٢).

فإن قلت: هلا حمَّله على الحالِ ليكونَ المعنى: لا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ مُنَحْرِفًا عَمَّا جَاءَكَ مِنَ
 الْحَقِّ؟ قلت: المقامُ يستدعي ذمَّ القوم، وهذا أدخلُ في الذمِّ، كأنه نهي عن الانحرافِ عن الحقِّ
 مطلقًا، ثم أتى بما ظهرَ أنَّ ذلك الانحرافَ هو متابعةُ أهواءِ أولئك الزائغين؛ إيدانًا بأنَّ أولئك
 أعلامٌ في الانحرافِ عن الحقِّ، وكذلك الحالُ، فإنه قيَّدَ للفعلِ فيوهمُ أنه تجوزُ المتابعةُ إذا زال
 الانحرافُ، ويقرَّبُ منه قولك: «هل أدُّلك على أفضل الناس وأكرمهم؟ فلان، فإنه أبلغُ من
 قولك: هل أدُّلك على فلانٍ الأفضل الأكرم؟» ذكره المصنّف في سورة الفاتحة.

(١) انظر: (٩: ١٨).

(٢) انظر: (٩: ٤٦٠).

في الدين تَجْرُونَ عليه. وقيل: هذا دليل على أنا غير مُتَعَبِّدِينَ بِشَرَائِعِ مَنْ قَبْلَنَا.
﴿لَجَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾: جماعة متَّفَقَةٌ على شريعة واحدة. أو ذَوِي أُمَّةٍ واحدةٍ؛
أي: دين واحد لا اختلاف فيه، ﴿وَلَكِنْ﴾ أراد ﴿لِيَسْبُلُوكُمْ فِي مَاءِ آتَانِكُمْ﴾ من الشرائع
المختلفة، هل تعملون بها مُدْعِنِينَ مُعْتَقِدِينَ أنها مصالحُ

قوله: (وقيل: هذا دليل على أنا غير مُتَعَبِّدِينَ بِشَرَائِعِ مَنْ قَبْلَنَا). قال الإمام: احتجَّ القائلون
بأنَّ شرعَ مَنْ قَبْلَنَا لازمٌ علينا إلا إذا قام الدليل على صيرورته منسوخاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّا
أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا﴾ الآية [المائدة:
٤٤]، وتقريره: أنه تعالى قال: إنَّ في التوراة هدى ونوراً، والمراد هدى ونوراً في أصولِ الشرع
وفروعه، ولو كان الحكم غير معتبر بالكلية لَمَا كان فيه هدى ونور، ولأنَّ هذه الآية نزلت في
مسألة الرِّجْم فيجب أن تدخل الأحكام أيضاً في الهدى والنور^(١).

وقال أيضاً في قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾: احتجَّ أكثر العلماء بهذه
الآية على أنَّ شرعَ مَنْ قَبْلَنَا لم يَلْزَمْنَا، لأنها تدلُّ على أنه يجب أن يكون كلُّ رسولٍ مستقلاً
بشريعة خاصة، فإن قيل: كيف الجمع بين هذه الآية وبين قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا
وَصَّي بِهٖ نُوحًا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهٖ﴾ [الشورى: ١٣] وقال تعالى:
﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَقْتِدَةً﴾ [الأنعام: ٩٠]؟ والجواب: أن الثانية مصروفة إلى
ما يتعلق بأصول الدين، والأولى بفروعه، وقال: الخطابُ في قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ﴾:
للأمم الثلاث: أمة موسى، وأمة عيسى، وأمة محمد صلوات الله عليهم وسلامه، لأنَّ
الآيات السابقة واللاحقة فيهم، وقال: الشريعة عبارة عن مطلق الشريعة، والمنهاج: عن
مكارم الشريعة^(٢).

(١) «مفاتيح الغيب» (١١: ٣٥٧).

(٢) المصدر السابق (١٢: ٣٧٢).

قَدْ اِخْتَلَفَتْ عَلَى حَسَبِ الْأَحْوَالِ وَالْأَوْقَاتِ، مُعْتَرِفِينَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَقْصِدْ بِاِخْتِلَافِهَا إِلَّا مَا اقْتَضَتْهُ الْحِكْمَةُ، أَمْ تَتَّبِعُونَ الشُّبُهَةَ وَتُفَرِّطُونَ فِي الْعَمَلِ؟

﴿فَأَسْتَيْقُوا الْخَيْرَاتِ﴾: فابْتَدِرُوا وَتَسَابِقُوا نَحْوَهَا. ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾: اسْتِثْنَاءٌ فِي مَعْنَى التَّلْعِيلِ لِاسْتِبَاقِ الْخَيْرَاتِ. ﴿فَيُنَبِّئُكُمْ﴾: فَيُخَبِّرُكُمْ بِهَا لَا تَشْكُونَ مَعَهُ مِنَ الْجَزَاءِ الْفَاصِلِ بَيْنَ مُحَقِّقِكُمْ وَمُبْطِلِكُمْ، وَعَامِلِكُمْ وَمُفَرِّطِكُمْ فِي الْعَمَلِ.

[﴿وَأَن أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِن كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ [٤٩]

وقلت: أما الاستدلالُ بقوله: إنَّ اللهَ وَصَفَ التَّوْرَةَ بِكَوْنِهَا فِيهَا نُورٌ وَهُدًى، ثُمَّ عَقَبَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ﴾ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ بَعْضَ أَحْكَامِهَا مَعْتَبَرٌ، فَضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي فِي صِدْقِ كَوْنِهَا هُدًى أَنْ يَكُونَ هُدًى قَبْلَ النَّسْخِ، وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الرَّجْمِ فَإِنَّهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ أَمْرٌ أَوْلَى بِالرَّجْمِ، وَلَسْنَا أَبْوَا دَعَا بِالتَّوْرَةِ تَقْرِيرًا، وَأَمَّا آيَةُ الرَّجْمِ فَقَدْ ذَكَرْنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦] عَنِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَغَيْرِهِمَا، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ عُمَرَ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ: «وَالشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ» (١).

قَوْلُهُ: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ اسْتِثْنَاءٌ فِي مَعْنَى التَّلْعِيلِ لِاسْتِبَاقِ الْخَيْرَاتِ، يَعْنِي: هُوَ جَوَابٌ مَعَ مَا يَعْقِبُهُ بِسُؤَالِ مَوْرَدِهِ ﴿فَأَسْتَيْقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ مَعَ مَا هُوَ مَرْتَبٌ عَلَيْهِ بِالْفَاءِ، يَعْنِي: أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا خَاطَبَ الْأُمَّمَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَغَيْرِهِمْ بِقَوْلِهِ: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً﴾ أَي: شَرِيعَةً بِحَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ الْأَوْقَاتُ مِنَ الْمَصَالِحِ؛ لِيُخْتَبَرَكُمْ أَيُّكُمْ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا

(١) أخرجه البخاري (٦٨٣٠) ومسلم (١٦٩١) عن ابن عباس، وابن ماجه (٢٥٥٣) عن عمر رضي الله عنهم.

فَإِنْ قُلْتَ: ﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ﴾ معطوفٌ على ماذا؟ قلتُ: على ﴿أَلِكْتَبَ﴾ في قوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٤٨] كأنه قيل: وأنزلنا إليك أن احكم، على أن «أن» وُصِلَتْ بالأمر، لأنه فعلٌ كسائر الأفعال، ويجوز أن يكونَ معطوفاً على ﴿بِالْحَقِّ﴾ [المائدة: ٤٨] أي: أنزلناه بالحق وبأن احكم.

﴿أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾: أن يضلوك عنه، ويستزئوك، وذلك أن كعب بن أسيد وعبد الله بن صوريا وشاس بن قيس من أخبار اليهود قالوا: اذهبوا بنا إلى محمدٍ نفثته عن دينه؛ فقالوا له: يا محمد، قد عرفت أننا أخبار اليهود وأنا إن أتبعناك أتبعتنا اليهود كلهم ولم يخالفونا، وإن بيننا وبين قومنا خصومة، فتحاكم إليك فتقضي لنا عليهم، ونحن نؤمن بك ونصدقك، فأبى ذلك رسول الله ﷺ، فنزلت.

﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ عن الحكم بما أنزل الله إليك وأرادوا غيره ﴿فَاعَلِمْنَا أَنَّهُمْ لَيُبَيِّنُكُمْ لِيُعْطِيَ دُنُوبَهُمْ﴾ يعني: بذنب التولي عن حكم الله وإرادة خلافه فوضع ﴿بِعُضِّ دُنُوبِهِمْ﴾ موضع ذلك، وأراد أن لهم دنوباً جمّة كثيرة العدد،

حِكْمَةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنْ خَفِيَ عَلَيْهِ وَجْهُ الْحِكْمَةِ فَيَسْتَبِقُ إِلَى مَا شَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَلَا يَتَّبِعُ هَوَاهُ، وَأَيْكُمْ يَتَّبِعُ هَوَاهُ؟ اتَّجَهَ لَهُمْ أَنْ يَسْأَلُوا: مَا تِلْكَ الْحِكْمَةُ؟ وَمَتَى تُعَلِّمُ حَقِيقَتُهَا؟ فَأُجِيبُوا: إِذَا مَا رَجَعْتُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي دَارِ الْجَزَاءِ فَيُجَازِيكُمْ إِمَّا بِالثَّوَابِ أَوْ بِالْعِقَابِ لِيَفْصَلَ بَيْنَ الْمُحَقِّ وَالْمُبْطِلِ وَبَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمُفْرَطِ، وَحِينَئِذٍ تَعْلَمُونَ وَجْهَ الْحِكْمَةِ وَلَا تُشْكُونَ فِيهِ، مِثَالُهُ: إِذَا قُلْتَ: فَمَا أُدْرِي مِنَ الْمَقْبُولِ مِنَّا وَمِنَ الْمَرْدُودِ عِنْدَ الْأَمِيرِ؟ فَيَقَالُ لَكَ: إِذَا رَأَيْتَ أَنَّهُ تَخَلَّعَ عَلَى فَلَانٍ وَعَاقَبَ فَلَانًا عَلِمْتَ الْمَقْبُولَ وَالْمَرْدُودَ وَلَا تُشْكُ فِيهِ.

قوله: (ويجوز أن يكون معطوفاً على ﴿بِالْحَقِّ﴾ أي: أنزلناه بالحق وبأن احكم). قلتُ: ولو جعله عطفاً على ﴿فَأَحْكُمْ﴾ من حيث المعنى ليكون التكريرُ لإناطة قوله: ﴿وَأَحْدَرَهُمْ﴾ أن يفتنوك كان أحسن.

وَأَنَّ هَذَا الذَّنْبَ - مَعَ عَظْمِهِ - بَعْضُهَا وَوَاحِدٌ مِنْهَا، وَهَذَا الْإِبْهَامُ لِتَعْظِيمِ التَّوْبِيِّ وَاسْتِسْرَافِهِمْ فِي ارْتِكَابِهِ، وَنَحْوِ «الْبَعْضِ» فِي هَذَا الْكَلَامِ مَا فِي قَوْلِ لَبِيدٍ:

أَوْ يَرْتَبِطُ بَعْضَ النُّفُوسِ جَمَائِمِهَا

أَرَادَ: نَفْسَهُ، وَإِنَّمَا قَصَدَ تَفْخِيمَ شَأْنِهَا بِهَذَا الْإِبْهَامِ كَأَنَّهُ قَالَ: نَفْسًا كَبِيرَةً، وَنَفْسًا أَيَّ نَفْسٍ، فَكَمَا أَنَّ التَّنْكِيرَ يُعْطِي مَعْنَى التَّكْثِيرِ، وَهُوَ فِي مَعْنَى الْبَعْضِيَّةِ، فَكَذَلِكَ إِذَا صَرَّحَ بِالْبَعْضِ.

قَوْلُهُ: (أَوْ يَرْتَبِطُ بَعْضَ النُّفُوسِ جَمَائِمِهَا)، أَوْلُهُ:

تَرَكَ أَمَكِنَةَ إِذَا لَمْ أَرْضَها

وقبله:

أَوْ لَمْ تَكُنْ تَدْرِي نُورًا بِأَنِّي وَصَّالٌ عَقِدَ حَبَائِلَ جَدَّامُهَا^(١)

تَرَكَ: تَرْتَفِعُ عَلَى الْإِتْبَاعِ لـ «وَصَّالٌ» وَ«جَدَّامٌ»، أَوْ يَرْتَبِطُ: مَجْزُومٌ عَطْفٌ عَلَى «أَرْضَها» أَي: أَلَمْ تَدْرِ الْمَحْبُوبَةُ أَنِّي وَصَّالٌ عَقِدُ مَنْ يَحَاوُلُ مَوَدَّتِي، وَقَطَّاعٌ لِمَنْ يَقْطَعُ مَحَبَّتِي، وَأَتَى جَوَّالٌ الْفَيَافِي قَطَّاعٌ الْمَهَامِ، وَأَتَى تَرَكَ أَمَاكِنَ إِذَا لَمْ أَرْضَها، أَوْ: أَلَمْ يُقَدِّزْ أَتَى أَمُوتَ فِيهَا؟ يَعْنِي: أَنَّهُ مَجْتَهِدٌ فِي الرَّحْلَةِ إِذَا لَمْ تَعْقِ الْعَوَاتِقُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ «أَوْ» بِمَعْنَى «بَل»، وَقَدْ جَاءَ فِي «الصُّحَّاحِ»: ﴿وَأَرْسَلْتُهُ إِلَى يَأْتَةِ أَلْفٍ أَوْ زَيْدُونَ﴾ [الصفات: ١٤٧] أَي: بَلْ يَزِيدُونَ، وَقَالَ الزُّوزَنِيُّ: الْمَعْنَى: إِنِّي لَا أَتْرُكُ الْأَمَاكِنَ أَجْتَوِيهَا وَأَقْلِبُهَا، إِلَى أَنْ أَمُوتَ^(٢).

قَوْلُهُ: (فَكَذَلِكَ إِذَا صَرَّحَ بِالْبَعْضِ) يَعْنِي: كَمَا وَضَعَ التَّنْكِيرَ لِلتَّلْغِيلِ الَّذِي فِيهِ مَعْنَى الْبَعْضِيَّةِ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةَ عَنِ السَّحْرَةِ: ﴿إِنَّا لَنَّا لِأَجْرًا﴾ [الأعراف: ١١٣]

(١) البيت للبيد بن ربيعة في «ديوانه» ص ١٠٣.

(٢) «شرح المعلقات السبع» للزوزني ص ١٠٩.

﴿لَفَسِقُونَ﴾: لمتردون في الكفر مُعتدون فيه؛ يعني: أن التولي عن حكم الله من التمرّد العظيم والاعتداء في الكفر.

[﴿أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةَ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ ٥٠]

﴿أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةَ يَبْغُونَ﴾ فيه وجهان:

أحدهما: أن قُرَيْظَةَ والنَّضِيرَ طلبوا إليه أن يحكم بما كان يحكم به أهل الجاهلية من التفاضل بين القتلى. ورؤي أن رسول الله ﷺ قال لهم: «القتلى بؤاء» قال: فقال بنو النَّضِير: نحن لا نرضى بذلك؛ فنزلت.

والثاني: أن يكون تعبيراً لليهود بأنهم أهل كتابٍ وعلم، وهم يَبْغُونَ حُكْمَ الْمِلَّةِ الجاهلية التي هي هوى وجهل، لا تصدر عن كتاب، ولا ترجع إلى وحى من الله تعالى.

التكثير، كما يراد من «رُبَّ» وهو للتقليل في نحو قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢] التكثير، كذلك حُكْمُ البعض، وهو استعارة تملّحية ضدّ التهكمية.

قوله: (طَلَبُوا إِلَيْهِ) أي: جاؤوا إليه وانتَهَوْا أو تَوَجَّهُوا إِلَيْهِ طَالِبِينَ.

قوله: (أَنْ يَكُونَ تَعْبِيرًا لِلْيَهُودِ) وعلى الأول كان توبيخاً، أي: يريدون أن يحكموا كما حكم أولئك القوم. ولم يكن مفهوم الجاهلية منظوراً إليه بخلافه في الثاني ليصحّ التعبير بالجهل، ولذلك قال: «بأنهم أهل كتابٍ وعلم» وقَدَّرَ المضاف في الأول: الأهل، وفي الثاني: المِلَّة، كالرجل إذا سُمِّيَ بأحمد له اعتباران: مجرد العَلَمِيَّة تارة، ومع الوصفِ أخرى، ويجوز أن لا يراد^(١) بالجاهلية المشركون، بل كلُّ مَنْ نُسِبَ إِلَى الْجَهْلِ بسبب ابتغائه غير حُكْمِ اللَّهِ تعالى، كما قال الحَسَنُ: والسُّكْمُ حُكْمَانِ: حُكْمٌ بَعْلَمٍ، فَهُوَ حُكْمُ اللَّهِ، وَحُكْمٌ بَجَهْلٍ، فَهُوَ حُكْمُ الشَّيْطَانِ.

(١) كذا في (ط) و(ص)، وفي (م) و(غ) و(س): «أن يراد».

وعن الحسن: هو عامٌّ في كلِّ مَنْ يَبْغِي غيرَ حُكْمِ الله. والحُكْمُ حُكْمَانِ: حُكْمٌ بَعْلِمٍ، فهو حُكْمُ الله، وحُكْمٌ بِجَهْلٍ، فهو حُكْمُ الشَّيْطَانِ. وسئل طاووسٌ عن الرَّجُلِ يُفْضَلُ بَعْضٌ وَلِدَهُ عَلَى بَعْضٍ، فَقَرَأَ هَذِهِ آيَةَ.

وقرئ: (تَبْغُونَ) بالتاء والياء. وقرأ السُّلَمِيُّ: (أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ) برفع «الحكم» على الابتداء، وإيقاع «يَبْغُونَ» خبرًا، وإسقاط الراجع عنه كإسقاطه عن الصَّلَةِ في ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] وعن الصَّفَةِ في: النَّاسُ رُجُلَانِ، رَجُلٌ أَهْنَتْ وَرَجُلٌ أَكْرَمَتْ. وعن الحال في: مَرَرْتُ بِهِنْدٍ يَضْرِبُ زَيْدًا.

وقرأ قتادة: (أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةِ) على أن هذا الحُكْمَ الذي يَبْغُونَهُ إِنَّمَا يَحْكُمُ بِهِ أَفْعَى نَجْرَانَ، أو نظيره من حُكَامِ الْجَاهِلِيَّةِ، فأرادوا بَسَفِهِمْ أَن يَكُونَ مُحَمَّدٌ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ حَكَمًا كَأَوْلئك الحُكَامِ.

اللام في قوله: ﴿لَقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ للبيان كاللام في ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣] أي: هذا الخطاب، وهذا الاستفهام لقوم يُوقِنُونَ،

قوله: (وقرأ قتادة: أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةِ)^(١)، وقال أبو البقاء: يُقْرَأُ بِفَتْحِ الحَاءِ المَهْمَلَةِ والكافِ والميمِ، وهو منصوبٌ بـ ﴿يَبْغُونَ﴾، أي: أَحْكَمَ حَكَمَ الْجَاهِلِيَّةِ^(٢).

قوله: (اللام في قوله: ﴿لَقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [للبيان] كاللام في: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾) أي: بيانٌ لا صلَّة، وفي ﴿هَيْتَ﴾ ضميرٌ مستترٌ هو فاعله، و﴿لَكَ﴾ بيانٌ للمُهَيَّبِ به. قال أبو البقاء: ﴿لَقَوْمٍ﴾ هو في المعنى عند قوم يُوقِنُونَ، وليس المعنى: أن الحُكْمَ لهم، وإِنَّمَا المعنى: أنَّ الموقِنَ يَتَدَبَّرُ حُكْمَ اللَّهِ فَيَحْسُنُ عِنْدَهُ، ومثله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر: ٧٧]:

(١) انظر: «البحر المحيط» (٤: ٢٨٧) و«الدر المصون» (١: ١٣٧٥).

(٢) «البيان في إعراب القرآن» (١: ٤٤٢).

فإنهم هم الذين يتيقنون أن لا أعدل من الله، ولا أحسن حكماً منه.

[﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنكُمْ فَإِنَّهُ مِنَّهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰ أَنْ تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ فَعَسَىٰ اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ فَدَمِينٌ * وَيَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَهْلُوا لَاءَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتِ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ﴾ ٥١-٥٣]

لا تَتَّخِذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ تَنْصُرُونَهُمْ وَتَسْتَنْصِرُونَهُمْ، وَتَوَاحُشُونَهُمْ وَتُصَافِقُونَهُمْ، وَتُعَاشِرُونَهُمْ
معاشرة المؤمنين، ثم علل النهي بقوله: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ أي: إنما يوالي بعضهم بعضاً لا اتحاد ملئتهم واجتماعهم في الكفر، فما لِمَن دِينُهُ خِلافُ دِينِهِمْ وَلِمَوَالِيهِمْ؟!!

للموقنين^(١)، وقيل: هي على أصلها، أي: حكَمَ اللهُ للمؤمنين على الكافرين، وكذلك الآية لهم، أي: الحجة لهم، يقول المصنّف: «هم الذين يتيقنون أن لا أعدل من الله» هو معنى قول أبي البقاء: إن الموقن يدبر حكم الله فيحسن عنده^(٢)، أي: هم الذين يتفجعون به.

قوله: (ولا أحسن حكماً منه) إشارة إلى أن الاستفهام في قوله: «مَن أحسن» للإنكار، والجملة حال مقررّة لجهة الإشكال، والخطاب عام أي: أيتفنون حكم أهل الجاهلية؟ والحال أنه لا أحسن حكماً من الله لِمَن لَهُ إيقانٌ بتدبيرِ حكمِ الله تعالى ويعلم أنه لا أعدل من الله، قال أبو البقاء: ﴿وَمَن أَحْسَنُ﴾: مبتدأ وخبر، وهو استفهام في معنى النفي^(٣).

قوله: (فما لِمَن دِينُهُ خِلافُ دِينِهِمْ وَلِمَوَالِيهِمْ) أي: فما يصنع من دِينُهُ خِلافُ دِينِهِمْ مع مَوَالِيهِمْ وَمُصَافِقَاتِهِمْ؟

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٤٣).

(٢) المصدر السابق (١: ٤٤٣).

(٣) المصدر السابق (١: ٤٤٣).

﴿وَمَنْ يَتَوَلَّمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ﴾ من مجملتهم، وحُكْمُهُ حُكْمُهُمْ، وهذا تغليظٌ من الله وتشديدٌ في وجوبِ مُجَابَةِ الْمُخَالَفِ فِي الدِّينِ واعتزاليه، كما قال رسول الله ﷺ: «لا تراءى ناراهما»، ومنه قولُ عمر رضي الله عنه لأبي موسى في كتابه النَّصْرَانِي: لا تُكرموهم إذ أهاهمُ الله، ولا تأمنوهم إذ خَوَنَهُمُ اللهُ، ولا تُدْنُوهم إذ أقصاهمُ اللهُ.

وروي أنه قال له أبو موسى: لا قِوَامَ لِلْبَصْرَةِ إِلَّا بِهِ، فقال: مات النَّصْرَانِيُّ وَالسَّلَامُ؛ يعني: هَبْ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ، فَمَا كُنْتَ تَكُونُ صَانِعًا حِينَئِذٍ فَاصْنَعُهُ السَّاعَةَ، وَاسْتَعْنِ عَنْهُ بغيره.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ يعني: الذين ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ بِمُؤَالَاةِ الْكُفْرِ، يَمْنَعُهُمُ اللهُ الْطَافَةَ وَيَخَذُهُمْ، مَقْتًا لَهُمْ.

قوله: (لا تراءى ناراهما) رَوَيْنَا عَنْ التِّرْمِذِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى خُثَعَمَ فَاغْتَصَمَ نَاسٌ مِنْهُمْ بِالسُّجُودِ فَاسْرَعَ فِيهِمُ الْقَتْلُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَهُمْ بِنَصْفِ الْعَقْلِ، وَقَالَ: «أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يَقِيمُ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ؟ قَالَ: «لَا تَرَاءَى نَارَاهُمَا»^(١).

النَّهَائِيَّةُ: التَّرَائِي: تَفَاعُلٌ مِنَ الرُّؤْيَةِ، يُقَالُ: تَرَاءَى الْقَوْمُ: إِذَا رَأَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا، فإِسْنَادُ التَّرَائِي إِلَى النَّارَيْنِ مَجَازٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: دَارِي تَنْظُرُ إِلَى دَارِ فُلَانٍ، أَي: تُقَابِلُهَا، يُقَالُ: نَارَاهُمَا مَخْتَلِفَتَانِ، هَذِهِ تَدْعُو إِلَى اللَّهِ وَهَذِهِ تَدْعُو إِلَى الشَّيْطَانِ فَكَيْفَ يَتَّفِقَانِ؟ وَالْأَصْلُ فِي تَرَاءَى: تَرَاءَى، فَحُذِفَ إِحْدَى التَّائِيْنِ تَخْفِيفًا، وَالْمَعْنَى: لَا يَنْبَغِي لِمُسْلِمٍ أَنْ يَنْزِلَ بِالْمَوْضِعِ الَّذِي إِذَا أُوقِدَتْ فِيهِ نَارُهُ تَظْهَرُ لِنَارِ الْمُشْرِكِ إِذَا أُوقِدَهَا فِي مَنْزِلِهِ، وَلَكِنَّهُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ فِي دَارِهِمْ.

(١) أخرجه أبو داود (٢٦٤٧) والترمذي (١٦٠٤) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨: ١٣١) عن جرير

ابن عبد الله.

﴿يُسْرِعُونَ فِيهِمْ﴾: يَنْكَمِشُونَ فِي مَوَالِيهِمْ وَيَرْغَبُونَ فِيهَا، وَيَعْتَذِرُونَ بِأَنَّهُمْ لَا يَأْمَنُونَ أَنْ تُصِيبَهُمْ دَائِرَةٌ مِنْ دَوَائِرِ الزَّمَانِ؛ أَي: صَرَفٌ مِنْ صُرُوفِهِ، وَدَوْلَةٌ مِنْ دَوْلِهِ، فَيَحْتَاجُونَ إِلَيْهِمْ وَإِلَى مَعُونَتِهِمْ.

وعن عبادة بن الصّامتِ رضي الله عنه أنه قال لرسول الله ﷺ: إن لي موالِي من يهودٍ كثيراً عدّدهم، وإنّي أبرأ إلى الله ورسوله مِنْ وَلَايَتِهِمْ وَأُوَالِيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فقال عبدُ الله بنُ أبي: إنّي رجلٌ أخافُ الدَّوَائِرَ، لَا أBRأُ مِنْ وَلَايَةِ مَوَالِيٍّ. وَهَمَّ يَهُودُ بَنِي قَيْنِقَاعَ.

﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَّ بِالْفَتْحِ﴾ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَعْدَائِهِ وَإِظْهَارِ الْمُسْلِمِينَ ﴿أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾ يَقْطَعُ شَاقَةَ الْيَهُودِ وَيُجْلِيهِمْ عَنْ بِلَادِهِمْ،

قوله: (يَنْكَمِشُونَ فِي مَوَالِيهِمْ)، الجوهري: انْكَمَشَ وَتَكَمَّشَ: أَسْرَعَ.

قوله: (ودولة من دَوْلِه) عطفٌ على «صَرَفٌ مِنْ صُرُوفِهِ»، وهو تفسِيرٌ للدَّائِرَةِ. الأساس: والدَّهْرُ دَوْلٌ وَعَقَبٌ وَنُوبٌ، وَاللَّهُ يُدَاوِلُ الْأَيَّامَ بَيْنَ النَّاسِ مَرَّةً مَرَّةً وَلَهُمْ مَرَّةٌ عَلَيْهِمْ. لم يُفَرِّقِ الْمَصْنَفُ بَيْنَ الدَّوَلَةِ وَالدَّائِرَةِ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا الرَّاغِبُ حَيْثُ قَالَ: الدَّائِرَةُ: عِبَارَةٌ عَنِ الْخَطِّ الْمَحِيطِ، يُقَالُ: دَارَ دَوْرَانًا، ثُمَّ عَبَّرَ بِهَا عَنِ الْحَادِثَةِ، وَالدَّوَارِيُّ: الدَّهْرُ الدَّائِرُ بِالْإِنْسَانِ، وَلِذَلِكَ قَالَ الشَّاعِرُ:

والدهرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَارِيٌّ^(١)

والدَّوْرَةُ وَالدَّائِرَةُ: فِي الْمَكْرُوهِ، كَمَا يُقَالُ: «دَوْلَةٌ» فِي الْمَحْبُوبِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿تَخَشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ﴾^(٢).

قوله: (شاقّة اليهود)، الجوهري: الشاقّة: قُرْحَةٌ تَخْرُجُ فِي أَسْفَلِ الْقَدَمِ فَتَكْوِي فَتَذْهَبُ، يُقَالُ فِي الْمَثَلِ: اسْتَأَصَلَ اللَّهُ شَاقَّتَهُ^(٣)، أَي: أَذْهَبَهُ اللَّهُ كَمَا أَذْهَبَ تِلْكَ الْقُرْحَةَ بِالْكَفِّ.

(١) البيت للعجاج الراجز كما في «تهذيب اللغة» للأزهري (١٤: ١٠٨) و«مغني اللبيب» ص ٢٦.

(٢) «مفردات القرآن» ص ٣٢١.

(٣) انظر: «أدب الكاتب» لابن قتيبة ص ٤٠، و«تهذيب اللغة» (١١: ٢٩).

فَيُصْبِحُ الْمُنَافِقُونَ نَادِمِينَ عَلَى مَا حَدَّثُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَشْكُونَ فِي أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَقُولُونَ: مَا نَظَنُّ أَنْ يَتِمَّ لَهُ أَمْرٌ، وَبِالْحَرَى أَنْ تَكُونَ الدَّوْلَةُ وَالْغَلْبَةُ لَهُوَلَاءَ.

وقيل: ﴿أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ﴾: أو أن يؤمر النبي ﷺ بإظهار أسرار المنافقين وقتلهم، فيتدموا على نفاقهم. وقيل: أو أمر من عند الله لا يكون فيه للناس فعلٌ كبني النضير الذين طرح الله في قلوبهم الرعب، فأعطوا بأيديهم من غير أن يُوجَفَ عليهم بخيلٍ ولا ركابٍ.

قوله: (فَيُصْبِحُ الْمُنَافِقُونَ نَادِمِينَ عَلَى مَا حَدَّثُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ)، الراغب: خَصَّ لَفْظَ الْإِصْبَاحِ لِأَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ أَكْثَرُ مَحَارِبَاتِهِمْ وَغَارَاتِهِمْ وَقَتَّ الصَّبَاحِ كَثُرَ عِبَارَاتُهُمْ عَنِ التَّعْبِيرَاتِ بِهِ، وَعَلَى هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

ياراقد الليلِ مسروراً بأولِهِ إنَّ الحوَادِثَ قَدْ يَطْرُقُنَّ أَسْحَاراً^(١)

والثاني: أنه لما كان بالإصباح انمحاء الظلمة وانتشار الأشعة وظهور ما كان بالليل مُسْتَتِراً، خَصَّ «فأصبحوا» تنبيهاً على زوالِ عُمَّةِ الجَهَالَةِ وظهورِ الخفاءِ، وعليه قولهم: بدا الصبحُ لذي العينين.

قوله: ﴿أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ﴾: أو أن يؤمر النبي ﷺ عطفٌ على قوله: ﴿أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ﴾ يقطع شأفة اليهود، فعلى الأول: الأمرُ بمعنى الشأن، وعلى الثاني: واحدُ الأمور. قوله: (يُوجَفَ عَلَيْهِمْ)، الجوهرى: وَجَفَ الشَّيْءُ، أَي: اضْطَرَبَ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِمْ مِنْ خَيْلٍ﴾ [الحشر: ٦] أَي: مَا أَعْمَلْتُمْ^(٢)، «فَاعْطَوْا بِأَيْدِيهِمْ» أَي: انْقَادُوا وَذَلُّوا^(٣).

(١) لطفة بن العبد في «ديوانه» بشرح الأعلام الشتمري ص ١٥٦.

(٢) كذا في (ط)، وهو الموافق لما في «الصحاح» (وجف)، وفي (م) و(غ) و(ص) و(س): «ما غنتم».

(٣) هذه الفقرة والتي قبلها سقطتا من (ط).

﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ قرئ بالنصب عطفاً على ﴿أَنْ يَأْتِيَ﴾، وبالرفع على أنه كلامٌ مبتدأ، أي: ويقول الذين آمنوا في ذلك الوقت.
 وقرئ: (يقول) بغير واو، وهي في مصاحف مكة والمدينة والشام كذلك،

قوله: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾: قرئ بالنصب عطفاً على ﴿أَنْ يَأْتِيَ﴾ وهي قراءة أبي عمرو^(١). فإن قيل: كيف يجوز أن يُقال: «عسى الله أن يقول الذين آمنوا» لأن ﴿أَنْ يَأْتِيَ﴾ خبر «عسى»، والمعطوفُ عليه في حُكْمِهِ يفتقرُ إلى ضميرٍ يرجعُ إلى اسمِ «عسى» ولا ضميرٍ في قوله: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، فيصيرُ كقولك: «عسى الله أن يقول الذين آمنوا»، قيل: هو محمولٌ على المعنى لأن معنى «عسى الله أن يأتي بالفتح» ومعنى «عسى أن يأتي الله بالفتح» واحدٌ، كأنه قال: «عسى أن يأتي الله بالفتح ويقول الذين آمنوا»، كما قال: ﴿فَأَصَدَقَ وَأَكُنَّ﴾ [المنافقون: ١٠] أو أن يُبدَلَ ﴿أَنْ يَأْتِيَ﴾ من اسم الله، كما أبدَلَ ﴿أَنْ أَذْكَرُهُ﴾ من الضمير في قوله: ﴿وَمَا أَنَسْنِيهِ إِلَّا السَّيِّطُنْ أَنْ أَذْكَرُهُ﴾ [الكهف: ٦٣]، أو يُعْطَفَ على لفظِ ﴿أَنْ يَأْتِيَ﴾ على حذفِ الضمير، أي: ويقول الذين آمنوا به، أو يُعْطَفُ على «الفتح» أي: عسى الله أن يأتي بالفتح وبأن يقول الذين آمنوا، وقريبٌ من كلِّ ذلك ما ذكره أبو البقاء^(٢).

قوله: (على أنه كلامٌ مبتدأ)^(٣) المعنى: عسى الله أن يأتي بالفتح فيصير الكافرون نادمين ويقول الذين آمنوا تشفياً عن الغيظ: أهؤلاء الذين أقسموا كَيْتَ وَكَيْتَ؟
 قوله: (في ذلك الوقت) أي: وقت الفتح لرسولِ الله ﷺ وإظهارِ المسلمين أو أمرٍ من عنده.

قوله: (وقرئ: «يقول» بغير واو) نافعٌ وابنُ كثيرٌ وابنُ عامرٍ^(٤).

(١) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٨).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٤٤).

(٣) من قوله: قوله: «فيصبح المنافقون» إلى هنا سقط من (ط).

(٤) سبق تخريج هذه القراءة.

على أنه جوابٌ قائلٍ يقولُ: فماذا يقولُ المؤمنون حينئذٍ؟ فقيل: يقولُ الذين آمنوا: أهؤلاء الذين أقسموا؟

فإن قلتَ: لمن يقولون هذا القولَ؟ قلتُ: إما أن يقوله بعضهم لبعضٍ تعجباً من حالهم، واعتباطاً بما منَّ اللهُ عليهم من التوفيق في الإخلاص ﴿أَهْوَلَاءَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا﴾ لكم بأغلاظِ الأيمانِ إنهم أولياؤكم ومُعاضِدُوكم على الكُفَّارِ، وإما أن يقولوه لليهود، لأنهم حَلَفُوا لهم بالمُعاضِدةِ والنُّصرة، كما حكى اللهُ عنهم ﴿وَإِنْ قُوَّتُمْ لِتَنْصُرُنَا﴾ [الحشر: ١١].

قوله: (إما أن يقوله بعضهم لبعضٍ) قال القاضي: أن يقول المؤمنون بعضهم لبعضٍ تعجباً من حال المنافقين، وتبجحاً بما منَّ اللهُ عليهم من الإخلاص^(١).

وقال الإمام: المؤمنون يقولون متعجبين من حال المنافقين عندما أظهروا الميل إلى موالاته أهل الكتاب. أي: كانوا يُقسمون بالله جهداً أيانهم إنهم معنا ومن أنصارنا، والآن كيف صاروا مؤالين لأعدائنا؟^(٢).

قوله: ﴿أَقْسَمُوا﴾ لكم بأغلاظِ الأيمان) وهو معنى قوله: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾، قال في سورة النور: «جَهْدَ يَمِينِهِ: مستعارٌ من جَهْدَ نَفْسِهِ: إذا بلغ وَسْعَهَا، وذلك إذا بالغ في اليمين وبلغ شدتها ووكدتها»^(٣)، وقد شَرَحناه هناك.

قوله: (أن يقولوه لليهود، فإنَّ المنافقين حَلَفُوا لهم^(٤) بالمُعاضِدة) قال تعالى: ﴿الَّذِينَ تَرَى إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ وَلَا نُطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا وَإِنْ قُوَّتُمْ لِتَنْصُرُنَا﴾ [الحشر: ١١].

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٣٦).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٣٧٦).

(٣) انظر: (١١: ١٢٨).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختلاف عن لفظ «الكشاف».

﴿حِطَّتْ أَعْمَالُهُمْ﴾: من جملة قول المؤمنين، أي: بطلت أعمالهم التي كانوا يتكلمونها في رأي أعين الناس وفيه معنى التّعجب، كأنه قيل: ما أحبط أعمالهم! فما أخسرهم! أو من قول الله عز وجل شهادة لهم بحبوط الأعمال، وتعجبياً من سوء حالهم.

[يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعَدَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٤﴾]

وقرى: ﴿مَن يَرْتَدَّ﴾ (ومن يرتد) وهو في الإمام بدالين، وهو من الكائنات التي أخبر عنها في القرآن قبل كونها.

وقيل: بل كان أهل الردة إحدى عشرة فرقة، ثلاث في عهد رسول الله ﷺ: بنو مُدَلِجٍ ورئيسهم ذو الخمار، وهو الأسود العنسي، وكان كاهناً تنبأ باليمن واستولى على بلاده،

قوله: ﴿حِطَّتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ من جملة قول المؤمنين) كأن الحاضر لهما شاهد فرط اغتباط المؤمنين وتعجبهم من حال المنافقين وسمع قولهم: ﴿أَهْتُولَاءَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ﴾ سئل: فماذا تكلموا بعد هذا الكلام؟ فقال: قالوا: حبطت أعمالهم تعجباً^(١) إلى تعجبهم واهتباطاً إلى اغتباطهم.

قوله: ﴿قُرَىءٌ﴾: ﴿مَن يَرْتَدَّ﴾ (ومن يرتد) بالفك: نافع وابن عامر، وغيرهما: بالإدغام^(٢)، قال الزجاج: الفك هو الأصل، لأنه إذا سُكِّنَ الثاني من المُضَاعَفِ ظهر التضعيف^(٣).

قوله: (وهو الأسود العنسي) وفي حديث الرؤيا عن النبي ﷺ: «رأيتُ في المنام كأن في يدي سوارين، فأولتهما كذابين يخرجان من بعدي يقال لأحدهما: مُسَيْلِمَةُ صاحبُ اليمامة،

(١) قوله: «تعجباً» سقط من (م).

(٢) انظر توجيه هذا الاختيار في «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٥٥).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٨٢).

وأخرج عمّال رسول الله ﷺ، فكتب رسول الله ﷺ إلى معاذ بن جبل وإلى سادات اليمن، فأهلكه الله على يدي فيروز الديلمي؛ بيته فقتله، وأخبر رسول الله ﷺ بقتله ليلة قُتِل، فسَرَ المسلمون وقُبض رسول الله ﷺ من الغد، وأتى خبره في آخر شهر ربيع الأول.

وبنو حنيفة قوم مُسَيْلِمَةَ، تنبأ وكتب إلى رسول الله ﷺ: مِنْ مُسَيْلِمَةَ رسول الله إلى محمد رسول الله، أما بعد: فإنَّ الأرض نصفها لي ونصفها لك. فأجاب عليه الصَّلَاة والسلام: «من محمد رسول الله إلى مُسَيْلِمَةَ الكذاب، أما بعد: فإنَّ الأرض لله يورثها من يشاء من عباده، والعاقبة للمتقين»، فحازبه أبو بكر رضي الله عنه بجنود المسلمين، وقُتِل على يدي وحيثي قاتل حمزة، وكان يقول: قتلْتُ خيرَ الناسِ في الجاهليَّةِ، وشرَّ الناسِ في الإسلام. أراد: في جاهليتي وإسلامي.

وبنو أسيد قوم طليحة بن خويلد، تنبأ فبعث إليه رسول الله ﷺ خالدًا، فانهزم فأخذ بعد القتال إلى الشام، ثم أسلم وحسن إسلامه.

وسبع في عهد أبي بكر رضي الله عنه: فزاره قوم عيينة بن حصن، وغطفان قوم قرة بن سلمة القشيري، وبنو سليم قوم الفجاءة بن عبد ياليل، وبنو يربوع قوم مالك ابن نويرة، وبعض تميم قوم سجاح بنت المنذر المنتبئة، التي زوجت نفسها مُسَيْلِمَةَ الكذاب، وفيها يقول أبو العلاء المعري في كتاب «استغفر واستغفري»:

والعنسيُّ صاحبُ صنعاء، رواه البخاري ومسلم والترمذي عن أبي هريرة^(١)، وفي «الجامع»: العنسيُّ بفتح العين وسكون النون: منسوبٌ إلى عنس، وهو يزيد بن مذحج بن أدد بن زيد ابن يشجب^(٢).

قوله: (في كتاب «استغفر واستغفري») كتاب التزم في قصائده: استغفر واستغفري.

(١) أخرجه البخاري (٤٣٧٥) ومسلم (٢٢٧٤) والترمذي (٢٢٩٣).

(٢) «جامع الأصول» (١٢: ١٨٦).

أُمَّتُ سَجَاحٍ وَوَالَاهَا مُسَيِّمَةٌ كَذَّابَةٌ فِي بَنِي الدُّنْيَا وَكَذَّابٌ

وَكِنْدَةُ قَوْمُ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ، وَبَنُو بَكْرِ بْنِ وائِلٍ بِالْبَحْرَيْنِ قَوْمُ الْحَطِيمِ بْنِ زَيْدٍ، وَكَفَى اللَّهُ أَمْرَهُمْ عَلَى يَدِي أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَفِرْقَةٌ وَاحِدَةٌ فِي عَهْدِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ: عَسَانُ قَوْمُ جَبَلَةَ بْنِ الْأَيْمَمِ نَصْرَتُهُ اللَّطْمَةُ وَسَيَّرْتُهُ إِلَى بِلَادِ الرُّومِ بَعْدَ إِسْلَامِهِ.

﴿سَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ﴾ قيل: لَمَّا نَزَلَتْ أَشَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فَقَالَ: «قَوْمٌ هَذَا».

وقيل: هم ألفان من النَّخَعِ وخمسة آلاف من كِنْدَةَ وَبَجِيلَةَ، وثلاثة آلاف من أَفْنَاءِ النَّاسِ جَاهَدُوا يَوْمَ الْقَادِسِيَّةِ، وقيل: همُ الْأَنْصَارُ.

وقيل: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهُمْ فَضَرَبَ يَدَهُ عَلَى عَاتِقِ سَلْمَانَ وَقَالَ: «هَذَا ذَوْوُهُ» ثم قال: «لَوْ كَانَ الْإِيمَانُ مَعْلَقًا بِالثَّرْيَانِ لَنَالَه رَجَالٌ مِنْ أَبْنَاءِ فَارَسٍ».

قَوْلُهُ: (أُمَّتُ سَجَاحٍ)^(١) أُمَّتٌ: بِالتَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ مِنَ الْأَيْمَةِ وَالْإِمَامَةِ، الْأَسَاسُ: وَقَدْ أُمَّتْ أَيْمَةٌ وَتَأَيَّمَتْ، وَرَجُلٌ أَيْمٌ: طَالَتْ عُرْوَتُهُ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَعَوَّذُ مِنَ الْأَيْمَةِ^(٢)، يُقَالُ: هِيَ أَيْمٌ مَا لَهَا قَيْمٌ.

قَوْلُهُ: (وَوَالَاهَا مُسَيِّمَةٌ)^(٣) أَي: وَافَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا، وَجَبَلَةُ بْنُ الْأَيْمَمِ مَضَتْ قَصَّتُهُ فِي أَوَّلِ الْبَقْرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ [البقرة: ١٦].

قَوْلُهُ: (لَوْ كَانَ الْإِيمَانُ مَعْلَقًا بِالثَّرْيَانِ) الْحَدِيثُ، وَقَرِيبٌ مِنْهُ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٤).

(١) لأبي العلاء المعري كما عزاه إليه الزمخشري، وانظر: «مشاهد الإنصاف» (١: ٦٤٦).

(٢) لتمام الفائدة انظر: «إكمال المعلم» للقاضي عياض (٤: ٢٩١).

(٣) يعني: الكذاب، قُتِلَ سَنَةَ ١٢ هـ.

(٤) أخرجه البخاري (٤٨٩٧) ومسلم (٣٣٠٧) والتِّرْمِذِيُّ (٣٢٦١) وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

﴿مُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ محبة العباد لربهم طاعته وابتغاء مرضاته، وأن لا يفعلوا ما يوجب سخطه وعقابه، ومحبة الله لعباده أن يثيبهم أحسن الثواب على طاعتهم، ويعظمهم ويثني عليهم، ويرضى عنهم، وأما ما يعتقدُه أَجْهَلُ النَّاسِ وأعداهم للعلم وأهله، وأمقتهم للشرع، وأسوأهم طريقة، وإن كانت طريقتهم عند أمثالهم من الجهلة والسفهاء شيئاً، وهم الفرقة المفتعلة المتفعله من الصوف وما يدينون به من المحبة والعشق والتغني على كراسيهم خربها الله، وفي مراقيبهم عطّلها الله، بأبيات الغزل المقلوبة في المزدان الذين يُسمونهم شهداء، وصعقاتهم التي أين عنها صعقة موسى عند ذلك الطور؟ فتعالى الله عنه علواً كبيراً، ومن كلماتهم: كما أنه بذاته يُحبُّهم، كذلك يُحبُّون ذاته، فإن الهاء راجعة إلى الذات دون النعوت والصفات، ومنها: الحبُّ شرطُه أن تلحقه سكرات المحبة، فإذا لم يكن ذلك لم تكن فيه حقيقة.

فإن قلت: أين الراجع من الجزاء إلى الاسم المتضمن لمعنى الشرط؟ قلت: هو محذوف، معناه: فسوف يأتي الله بقوم مكائهم، أو بقوم غيرهم، أو ما أشبه ذلك.

قوله: (وأما ما يعتقدُه أَجْهَلُ النَّاسِ) عاد إلى التعصب البارد، وتحقيق القول في المحبة ما ذكره في آل عمران^(١).

قوله: (المفتعلة)، الأساس: هذا الكتاب مفتعل، أي: مُختلق مصنوع، ويقال للشعر المُبتدع الذي أغرب فيه قائله، ويقولون: أعدب الشعر ما كان مفتعلاً.

قوله: (أين عنها؟) استفهام وقع صلة للموصول على تأويل: المَقُول في حق تلك الصعقات: أين عنها صعقة موسى؟ وهو يَحْتَمِلُ وجهين: أحدهما: أنه بحسب زعماتهم، أي: أن هذه أرفع شأناً منها، والثاني: بحسب زعم المصنّف، أي: صعقة^(٢) موسى أرفع شأناً منها.

(١) انظر: (٤: ٧٩).

(٢) في (ط): «بحسب زعم المصنّف أن صعقة».

﴿أَذَلَّةٌ﴾: جمعٌ ذَلِيلٍ، وأما ذُلُولٌ فجمعه: ذُلٌّ، ومَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مِنَ الذَّلِّ الَّذِي هُوَ نَقِيضُ الصُّعُوبَةِ فَقَدْ غَيَّبَ عَنْهُ أَنْ ذُلُّوهُ لَا يُجْمَعُ عَلَى أَذَلَّةٍ.

فإن قلت: هلا قيل: أذلةٌ للمؤمنين أعزةٌ على الكافرين؟ قلت: فيه وجهان:

أحدهما: أن يُضْمَنَ الذَّلُّ معنى الحُنُوءِ والعَطْفِ، كأنه قيل: عاطفين عليهم على وجه التَّدَلُّلِ والتَّوَاضُعِ. والثاني: أنهم مع شَرَفِهِمْ وَعُلُوِّ طَبَقَتِهِمْ وَفَضْلِهِمْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ خَافِضُونَ لَهُمْ أَجْنَحَتَهُمْ، ونحوه قوله عزَّ وجلَّ: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] وقرئ: (أذلة) و(أعزة) بالنَّصْبِ على الحال. ﴿وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾ يحتمل أن تكون الواو للحال؛ على أنهم يُجَاهِدُونَ وحالهم في المُجَاهَدَةِ خِلافُ حَالِ الْمُنَافِقِينَ، فإنهم كانوا مُوَالِينَ لليهود - لُعِنَتْ - فإذا خَرَجُوا فِي جَيْشِ الْمُؤْمِنِينَ خَافُوا أَوْلِيَاءَهُمْ الْيَهُودَ، فلا يعملون شيئاً مما يعلمون أنه يَلْحَقُهُمْ فِيهِ لَوْمٌ مِنْ جِهَتِهِمْ، وأما المؤمنون فكانوا يُجَاهِدُونَ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ قَطُّ.....

قوله: (والثاني: أنهم مع شرفهم) يعني استعير ﴿عَلَى﴾ بَدَلَ اللامِ لِئُؤْذِنَ بِأَنَّهُمْ عَلَبُوا غَيْرَهُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي التَّوَاضُعِ حَتَّى عَلَوْهُمُ بِهِذِهِ الصُّفَةِ، وإلى المبالغة أشار بقوله: «خَافِضُونَ لَهُمْ أَجْنَحَتَهُمْ» وَهُوَ مُقْتَبَسٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤]، وإِنَّمَا قَالَ: «مَعَ شَرَفِهِمْ وَعُلُوِّ طَبَقَتِهِمْ» لِئُؤْذِنَ بِمَعْنَى التَّكْمِيلِ، فإنه لَمَّا قِيلَ: ﴿أَذَلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ أَوْهَمَ أَنَّهُمْ أَذَلَاءٌ مُحَقَّرُونَ مُصَغَّرُونَ، فَكَمَّلَ بِقَوْلِهِ: ﴿أَعَزَّةٌ عَلَى الْكُفَّارِينَ﴾ بِمَعْنَى أَنَّهُمْ مَعَ عِزَّتِهِمْ وَعُلُوِّ طَبَقَتِهِمْ مُتَوَاضِعُونَ مُبَالِغُونَ فِيهِ لِمَنْ يَجِبُ أَنْ يُتَوَاضَعَ لَهُ، نَحْوُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

جلوسٌ في مجالسِهِمْ رِزَانٌ وإن ضيفَ أَمْ فَهَمْ خُفُوفٌ^(١)

(١) لم أهدئ إلى قائله، وذكره القزويني في «الإيضاح» ص ٥٦ من غير عزوٍ لأحد.

وَأَنْ تَكُونَ لِلعَظْفِ عَلَى أَنْ مِنْ صِفَتِهِمُ المِجَاهِدَةَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَنْهُمْ صِلَابٌ فِي دِينِهِمْ إِذَا شَرَعُوا فِي أَمْرٍ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ، إِنكَارِ مُنكَرٍ، أَوْ أَمْرٍ بِمَعْرُوفٍ، مَضُوا فِيهِ كَالْمَسَامِيرِ المَحْمَاةِ لَا يَزَعُهُمْ قَوْلُ قَائِلٍ، وَلَا اعْتِرَاضُ مُعْتَرِضٍ، وَلَا لَوْمَةٌ لِائِمٍّ يَشُقُّ عَلَيْهِ جِدُّهُمْ فِي إِنكَارِهِمْ وَصِلَابَتِهِمْ فِي أَمْرِهِمْ.

قوله: (إِنكَارِ مُنكَرٍ) مجرورٌ بِدَلٍّ مِنْ «أَمْرٍ»، وقوله: «يَشُقُّ عَلَيْهِ»: صفةٌ «لائمٍ»، فَإِنْ قُلْتَ: أَيُّ فَرَقٍ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا يَخَافُونَ﴾ حَالاً وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ عَطْفاً، قُلْتَ: إِذَا جُعِلَ حَالاً كَانَ قِيداً لـ ﴿يَجَاهِدُونَ﴾، فَيَكُونُ تَعْرِيفاً بَمَنْ يُجَاهِدُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ حَالٌ كَذَلِكَ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ: «وَحَالُهُمْ فِي المِجَاهِدَةِ خِلَافُ حَالِ المُنَافِقِينَ»، وَإِذَا جُعِلَ عَطْفاً عَلَى تَتْمِيمِ لِمَعْنَى ﴿يَجَاهِدُونَ﴾، فَيُفِيدُ المَبَالِغَةَ وَالاسْتِعَابَ، وَإِلَى المَبَالِغَةِ الإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «مَضُوا فِيهِ كَالْمَسَامِيرِ المَحْمَاةِ». وَالعَجَبُ أَنَّ قَوْلَهُ: «المَحْمَاةُ» أَيْضاً تَتْمِيمٌ لِقَوْلِهِ: «مَضُوا فِيهِ كَالْمَسَامِيرِ»، قَالَ امرؤ القيس:

حَمَلْتُ رُدَيْنِيَا كَانَ سِنَانُهُ
سَنَا هَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُحَانِ (١)

وَقَدْ أَلَمَّ إِلَى مَعْنَى «الاسْتِعَابِ» بِقَوْلِهِ: «لَا يَزَعُهُمْ قَوْلُ قَائِلٍ، وَلَا اعْتِرَاضُ مُعْتَرِضٍ» وَهَلُمَّ جَرَّ إِلَى قَوْلِهِ: «لَا يَخَافُونَ شَيْئاً قَطُّ».

قوله: (لَا يَزَعُهُمْ)، الجوهري: وَرَزَعَتْهُ أَرْعَهُ وَرَزَعَا: كَفَفْتَهُ.

قوله: (يَشُقُّ عَلَيْهِ) الظاهرُ أَنَّ الضميرَ فِي «عَلَيْهِ» رَاجِعٌ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ، وَفِي «جِدُّهُمْ» إِلَى المِجَاهِدِينَ، أَي: يَصْعَبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ القَائِلِ وَالمَعْتَرِضِ وَاللَّائِمِ جِدُّ هَؤُلَاءِ المِجَاهِدِينَ فِي إِنكَارِهِمُ المُنكَرِ وَصِلَابَتِهِمْ فِي أَمْرِهِمُ بِالمَعْرُوفِ، وَيُرَوَّى: «وَيَشُقُّ عَلَيْهِمْ» وَقِيلَ: الضميرُ فِي «جِدُّهُمْ» عَائِدٌ إِلَى اللَّائِمِ وَالمَعْتَرِضِ وَالقَائِلِ، فَعَلَى هَذَا «يَشُقُّ» لَا يَكُونُ صِفَةً «لَائِمٍ» كَمَا فِي الأَوَّلِ وَلَا يَلْتَمُ مَعَ قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾.

(١) «ديوان امرئ القيس» ص ٥٣٠.

وَاللُّؤْمَةُ: الْمَرَّةُ مِنَ اللَّؤْمِ، وَفِيهَا فِي التَّنْكِيرِ مُبَالَغَتَانِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: لَا يَخَافُونَ شَيْئًا قَطُّ مِنْ لَوْمٍ أَحَدٍ مِنَ اللَّؤَامِ. وَ﴿ذَلِكَ﴾: إِشَارَةٌ إِلَى مَا وَصَفَ بِهِ الْقَوْمَ مِنَ الْمَحَبَّةِ وَالذَّلَّةِ وَالْعِزَّةِ، وَالْمُجَاهَدَةِ وَانْتِفَاءِ خَوْفِ اللَّؤْمَةِ. ﴿يُؤْتِيهِ﴾: يُوقِّقُ لَهُ ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ مِمَّنْ يَعْلَمُ أَنَّ لَهُ لُطْفًا. ﴿وَأَسِعُ﴾: كَثِيرُ الْفَوَاضِلِ وَالْأَلطَافِ. ﴿عَلِيمٌ﴾: بِمَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِهَا.

[إِنَّمَا وَإِلَيْكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴿

[٥٥

عَقَّبَ النَّهْيَ عَنِ مُوَالَاةٍ مِنْ تَحِبُّ مُعَادَاتِهِمْ ذَكَرَ مَنْ تَحِبُّ مُوَالَاتِهِمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا وَإِلَيْكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ وَمَعْنَى ﴿إِنَّمَا﴾: وَجُوبُ اخْتِصَاصِهِمْ بِالْمُوَالَاةِ..

قَوْلُهُ: (وَفِيهَا فِي التَّنْكِيرِ مُبَالَغَتَانِ) لِأَنَّهُ يَنْتَفِي بِانْتِفَاءِ الْحَقْوِفِ مِنَ اللَّؤْمَةِ الْوَاحِدَةِ خَوْفُ جَمِيعِ اللَّؤْمَاتِ، لِأَنَّ النِّكَرَةَ فِي سِيَاقِ النَّهْيِ تَعْمُّ، ثُمَّ إِذَا انْضَمَّ مَعَهَا تَنْكِيرٌ فَاعِلُهَا يَسْتَوْعِبُ انْتِفَاءَ خَوْفِ جَمِيعِ اللَّؤَامِ، وَهَذَا تَسْمِيَةٌ فِي تَسْمِيمِ، أَي: لَا يَخَافُونَ شَيْئًا مِنَ اللَّؤْمِ مِنْ أَحَدٍ مِنَ اللَّؤَامِ.

قَوْلُهُ: (أَنَّ لَهُ لُطْفًا) أَي: أَنَّ لُطْفًا نَافِعٌ لَهُ، فَقَدَّمَ الظَّرْفَ لِكُونَِ الْاسْمِ نِكْرَةً، يَعْنِي: يُوقِّقُ لِلْمَحَبَّةِ وَالذَّلَّةِ وَالْعِزَّةِ وَالْمُجَاهَدَةِ وَانْتِفَاءِ الْحَقْوِفِ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّ الْأَلطَافَ الْمَحْصَلَةَ وَالْمُقَرَّبَةَ تُجْدِي فِيهِ وَنَافِعٌ لَهُ، فَخَصَّ الْعَامَّ بِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ مَذْهَبُهُ، وَجَعَلَ الْمَشِيئَةَ تَابِعَةً لِلطَّفِ وَالْحُكْمِ، عَلَى الْعَكْسِ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَالْمَعْنَى: ذَلِكَ الْمَذْكَورُ مِنْ مَنَحِ اللَّهِ وَقُضِيهِ، لَيْسَ لِأَحَدٍ فِيهِ سَعْيٌ، يَخْتَصُّ بِهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ، وَأَنَّهُ كَثِيرُ الْفَوَاضِلِ، عَلِيمٌ بِكُلِّ الْأَشْيَاءِ وَإِنْ خَفِيَ عَلَى السَّخْلِيِّ وَجْهٌ حِكْمَتِهِ.

قَوْلُهُ: (عَقَّبَ النَّهْيَ عَنِ مُوَالَاةٍ مِنْ تَحِبُّ مُعَادَاتِهِمْ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ اتِّصَالَ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا وَإِلَيْكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ بِقَوْلِهِ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصْرَانِيَّةَ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [المائدة: ٥١]، وَمَا تَوَسَّطَ بَيْنَهُمَا مِنَ الْآيَاتِ: يَشُدُّ مِنْ أَعْضَادِ النَّهْيِ.

فإن قلت: قد ذكرت جماعة، فهلا قيل: إنها أولياؤكم؟ قلت: أصل الكلام: إنها وليكم الله، فجعلت الولاية لله على طريق الأصالة، ثم نُظِمَ في سلك إثباتها له إثباتها لرسول الله ﷺ والمؤمنين على سبيل التبع، ولو قيل: إنها أولياؤكم الله ورسوله والذين آمنوا لم يكن في الكلام أصل وتبع.

وفي قراءة عبد الله: (إنما مولاكم).

فإن قلت: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ﴾ ما محله؟ قلت: الرفع على البدل من «الذين آمنوا» أو على: هم الذين يُقيمون، أو النصب على المدح،

قوله: (أصل الكلام: إنها وليكم الله، فجعلت الولاية لله على طريق الأصالة)، قال صاحب «الفرائد»: ما ذكره بعيد عن قاعدة الكلام؛ لأنه جعل ما لا يستوي فيه الواحد والجمع جمعاً، وهو الولي، ويمكن أن يقال: التقدير: إنها وليكم الله، ورسوله والذين آمنوا أولياؤكم، فحذف الخبر لدلالة السابق عليه، وفائدة الفصل في الخبر هي التنبيه على أن كونهم أولياء بعد كونه تعالى ولياً لهم بجعله إياهم أولياء ففي الحقيقة هو الولي فحسب، وقلت: مراد المصنف من قوله: «ثم نُظِمَ في سلك إثباتها له إثباتها لرسول الله ﷺ والمؤمنين» غير ما قدره لا أن قوله: ﴿وَلِيكُمُ اللَّهُ﴾ جمع؛ لأنه هرب من هذا المعنى إلى التبعية، فكأنه قال: «إنها وليكم الله وكذلك رسوله والمؤمنون» لتصح التبعية، فيه مع ما ذكره صاحب «الفرائد» رعاية حسن الأدب مع حضرة الرسالة؛ لأن ذكر المؤمنين بعد ذكر الرسول حيث لا يمكن للتبعية بل لمجرد الأفضلية.

قوله: (الرفع على البدل... أو على: هم الذين...، أو النصب على المدح)، وإثبات عدل عن الوصف لأن الموصول وصلة إلى وصف المعارف بالجملي، والوصف لا يوصف إلا بالتأول، ولذلك قال القاضي: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ﴾ صفة لـ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فإنه جرى مجرى الاسم^(١).

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٣٩).

وفيه تمييزٌ لِلخُلُصِ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا نِفَاقًا، أَوْ واطَّات قُلُوبُهُم أَلَسْتَهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ فِي الْعَمَلِ.

﴿وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ الواوُ فيه للحال، أي: يعلمون ذلك في حال الرُّكُوع، وهو الخشوعُ والإخباتُ والتواضعُ لله، إِذَا صَلَّوْا وَإِذَا رَكَوْا.

وقيل: هو حالٌ من ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ بمعنى: يُؤْتُونَهَا فِي حَالِ رُكُوعِهِمْ فِي صَلَاتِهِمْ، وَإِنَّمَا نَزَلَتْ فِي عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ حِينَ سَأَلَهُ سَائِلٌ وَهُوَ رَاكِعٌ فِي صَلَاتِهِ،

قوله: (تمييزٌ لِلخُلُصِ مِنَ الَّذِينَ): متعلِّقٌ بتمييز، وقوله: «أَوْ واطَّات»: عَطَفٌ عَلَى «آمَنُوا»، ففي الكلام لَفٌ وَشَرْ، فقوله: «تمييزٌ لِلخُلُصِ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا نِفَاقًا» وَاوَدُّ عَلَى أَنْ يَكُونَ ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ﴾ بَدَلًا مِنْ «الَّذِينَ آمَنُوا» تعريضاً بِالْمُنَافِقِينَ، وقوله: «أَوْ واطَّات» أي: تمييزٌ لِلخُلُصِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ واطَّات قُلُوبُهُم أَلَسْتَهُمْ الْمُفْرَطِينَ فِي الْعَمَلِ، عَلَى أَنْ يَكُونَ مَدْحًا مَرْفُوعًا، أَوْ مَنْصُوبًا تَعْرِيفًا بِالْمُفْرَطِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَالْمَعْنَى عَلَى الْأَوَّلِ: لَا يَكُونُ مُؤْمِنًا مَنْ آمَنَ نِفَاقًا، وَعَلَى الثَّانِي: لَا يَكُونُ مَدْحًا مُقْرَبًا عِنْدَ اللَّهِ ^(١) مَنْ آمَنَ وَلَمْ يَضُمَّ مَعَهُ الْعَمَلُ الصَّالِحَ، إِنَّمَا جَعَلْنَاهُ تَعْرِيفًا لَهَا قَالَ: «تمييز»؛ لِأَنَّ الْمَدْحَ لَا يَكُونُ تَمْيِيزًا إِلَّا عَلَى التَّعْرِيفِ.

قوله: (وَإِنَّمَا نَزَلَتْ فِي عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ^(٢)، نَحْوَهُ رَوَى صَاحِبُ «الْجَامِعِ» عَنْ رَزِينٍ ^(٣).

(١) قوله: «نِفَاقًا، وَعَلَى الثَّانِي: لَا يَكُونُ مَدْحًا مُقْرَبًا عِنْدَ اللَّهِ» سَقَطَ مِنْ (ص).

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٦٢٣٢) عَنْ عِمَارِ بْنِ يَاسِرٍ، وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ»

(٦: ٣٧٩): رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» وَفِيهِ مَنْ لَمْ أَعْرِفْهُمْ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٤: ١١٦٢) عَنْ سَلْمَةَ بْنِ كَحِيلٍ، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ»

(٨: ٥٣) عَنْ السُّدِّيِّ وَمَجَاهِدٍ. قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٣: ١٣٨): «وَلَيْسَ يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْهَا بِالْكَلْبَةِ

لِضَعْفِ أَسَانِيدِهَا وَجَهَالَةِ رِجَالِهَا.

(٣) «جَامِعُ الْأَصُولِ» (٨: ٦٦٤) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ.

فَطَرَحَ لَهُ خَاتَمَهُ. كَأَنَّهُ كَانَ مَرَجًا فِي خِنْصِرِهِ فَلَمْ يَتَكَلَّفْ لِخَلْعِهِ كَثِيرَ عَمَلٍ تَفْسُدُ بِمِثْلِهِ صَلَاتُهُ.

فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ صَحَّحَ أَنْ يَكُونَ لِعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَاللَّفْظُ لَفْظُ جَمَاعَةٍ؟ قُلْتُ: جِيءَ بِهِ عَلَى لَفْظِ الْجَمْعِ، وَإِنْ كَانَ السَّبَبُ فِيهِ رَجُلًا وَاحِدًا؛ لِيَرْغَبَ النَّاسُ فِي مِثْلِ فِعْلِهِ فَيَنَالُوا مِثْلَ ثَوَابِهِ، وَلِيُنَبَّهَ عَلَى أَنَّ سَجِيَّةَ الْمُؤْمِنِينَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ عَلَى هَذِهِ الْغَايَةِ مِنَ الْحِرْصِ عَلَى الْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ وَتَفْقُدُ الْفُقَرَاءَ، حَتَّى إِنْ لَزَّهُمْ أَمْرٌ لَا يَقْبَلُ التَّأخِيرَ وَهُمْ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يُؤَخِّرُوهُ إِلَى الْفِرَاقِ مِنْهُ.

[﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ ٥٦]

﴿فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ﴾ مِنْ إِقَامَةِ الظَّاهِرِ مَقَامَ الْمُضْمَرِ، وَمَعْنَاهُ: فَإِنَّهُمْ هُمُ الْغَالِبُونَ، وَلَكِنَّهُمْ بِذَلِكَ جُعِلُوا أَعْلَامًا لِكُونِهِمْ حِزْبَ اللَّهِ. وَأَصْلُ الْحِزْبِ: الْقَوْمُ يَجْتَمِعُونَ لِأَمْرٍ حَزَبَهُمْ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِ﴿حِزْبِ اللَّهِ﴾: الرَّسُولَ وَالْمُؤْمِنِينَ،

قَوْلُهُ: (مَرَجًا) أَي: مَضْطَرِبًا، الْمَرْجُ بِالتَّحْرِيكِ: مَصْدَرُ قَوْلِكَ: مَرَجَ الْخَاتَمُ فِي إِصْبَعِي بِالْكَسْرِ: إِذَا قَلِقَ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ.

قَوْلُهُ: (لِيَرْغَبَ النَّاسُ) يَعْنِي بِهِ تَعْظِيمَ ذَلِكَ الْفِعْلِ وَأَنْ لَا يُبَايِسَهُ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَنْ يَكُونُ عَظِيمًا يُنَزَّلُ مِنْزَلَةَ الْجَمَاعَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٠] وَأَنَّهُ نَمَّا لَا يَخْتَصُّ بِهِ أَحَدٌ دُونَ أَحَدٍ فَيَتَسَارَعُ النَّاسُ فِيهِ لِئَسِيلَ الْكَمَالِ.

قَوْلُهُ: (وَلِيُنَبَّهَ عَلَى أَنَّ سَجِيَّةَ الْمُؤْمِنِينَ) فِيهِ تَعْظِيمُ الْفَاعِلِ، يَعْنِي: يَجِبُ عَلَى مَنْ اتَّسَمَ بِسِمَةِ الْإِيمَانِ أَنْ يَتَخَلَّقَ بِخُلُقِهِ هَذَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَيَجْعَلَهُ سَجِيَّةً وَعَادَتَهُ.

قَوْلُهُ: (لَزَّهُمْ أَمْرٌ)، الْجَوْهَرِيُّ: لَزَّهُ يُلْزُهُ لَزًّا أَيْ: شَدَّهُ وَالصَّخَّةُ.

قَوْلُهُ: (وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِ﴿حِزْبِ اللَّهِ﴾: الرَّسُولَ وَالْمُؤْمِنِينَ): عَطَفْتُ عَلَى قَوْلِهِ: «﴿فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ﴾ مِنْ إِقَامَةِ الْمَظْهَرِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ»، يَعْنِي: أَقِيمَ ﴿حِزْبَ اللَّهِ﴾ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ مِنْ غَيْرِ

ويكون المعنى: ومن يتوهم فقد تولى حزب الله واعتصم بمن لا يغالب.

[﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُفْرَكُمْ مُؤْمِنِينَ ۚ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُؤًا وَلَعِبًا ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ ٥٧-٥٨]

رُوي أن رِفاعَةَ بنَ زيدٍ وسُويدَ بنَ الحارثِ كانا قد أظهرَا الإسلامَ، ثم نافقا، وكان رجالٌ منَ المسلمين يُؤادُونِهما، فنزلت؛ يعني إنَّ اتَّخَذُوهُمْ دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَابَلَ بِاتَّخَذِكُمْ إِيَّاهُمْ أَوْلِيَاءَ، بل يُقَابَلُ ذَٰلِكَ بِالْبَغْضَاءِ وَالسَّنَانِ وَالْمُنَابَذَةِ. وفَصَلَ المستهزئينَ بأهلِ الكتابِ والكُفَّارِ، وإن كان أهلُ الكتابِ مِنَ الكُفَّارِ إطلاقًا للكُفَّارِ على المشركينَ خاصةً، والدليلُ عليه قراءةُ عبيدِ الله (ومنَ الذينَ أشركُوا). وقرئ: ﴿وَالْكَفَّارَ﴾ بالنَّصْبِ والجَرِّ، وتَعْصُدُ قراءةُ الجَرِّ قراءةُ أَبِي: (ومنَ الكُفَّارِ).

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ في مَوَالاةِ الكُفَّارِ وغيرها ﴿إِنَّ كُفْرَكُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ حقًّا؛ لأنَّ الإيمانَ حقًّا يَأبَى مَوَالاةَ أعداءِ الدِّينِ. ﴿اتَّخَذُوهَا﴾ الضَّمِيرُ لِلصَّلَاةِ، أو لِلْمُنَادَاةِ.....

لفظه السابق للإعلام بأنهم أعلامٌ فيه، لما أن قوله: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ متضمنٌ لكونهم حزب الله مصرَّحٌ به ليؤدِّنَ بأنهم مشاهيرٌ فيه، أو للإشعارِ بالعلوية، والإعلام بأن كونهم غاليين لكونهم حزب الله، ﴿وَلَنْ جُنْدًا لَهُمُ الْعَالَمُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣]، أو لجعلِ جزاءِ الشرطِ في معنى الشرط، كقوله: مَنْ أدركَ الصَّيَّانَ فقد أدركَ المرعى، أي: مَنْ تولاهم فقد تولى مَنْ يحقُّ له الولاية، وهو المرادُ بقوله: «فقد تولى حزب الله واعتصم بمن لا يغالب»، وعلى التقديرين: ذكرُ الله تمهيدٌ وتوطئة.

قوله: (وَقُرِئَ): ﴿وَالْكَفَّارَ﴾ بالنَّصْبِ والجَرِّ، الجَرُّ: أبو عمرو والكِسائِيُّ، والباقونَ بالنَّصْبِ^(١).

(١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص ٧٥، و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٨).

قيل: كان رجلٌ من النَّصارى بالمدينة إذا سَمِعَ المؤذِّنَ يقولُ: «أشهدُ أنَّ محمداً رسولُ الله»، قال: حُرِّقَ الكاذبُ، فدَخَلتْ خادِمُهُ بنايِرَ ذاتِ ليلَةٍ وهو نائمٌ فَتَطايَرتْ منها شَرارَةٌ في البيتِ فاحترَقَ البيتُ واحترَقَ هو وأهلُه. وقيل: فيه دليلٌ على ثبوتِ الأذَانِ بنصِّ الكتابِ لا بالنامِ وحده.

﴿لَا يَمَقُّونَ﴾: لأنَّ لِعَبَهُم وهُزَّأَهُم من أفعالِ السُّفهاءِ والجهلةِ، فكأنه لا عقْلَ لهم.

قوله: (فَدَخَلَتْ خادِمُهُ)، الجوهري: الخادِمُ واحدُ الخَدَمِ غلاماً كان أو جاريةً.

قوله: (وقيل: فيه دليلٌ على ثبوتِ الأذَانِ بنصِّ الكتابِ لا بالنامِ وحده)، وذلك أنه تعالى أخبرَ أن نداءَ الصَّلَاةِ سببٌ لا تُخادِمُهُ إياها هُزُؤاً، وَعَلَّلَهُ بجهلهم، فدَلَّتِ الآيةُ على سبيلِ الإدماجِ وإشارةِ النصِّ على ثبوته، ولقائلٍ أن يقولَ: إنَّ قوله: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُؤًا﴾ إخبارٌ بحصولِ الاستهزاءِ عندَ النداءِ، والظاهرُ أن يكونَ الأذَانُ قَبْلَ نزولِ الآيةِ، والواقعُ كذلك؛ لأنَّ الأذَانُ شُرِعَ بُعِيدَ مَقْدَمِ النَّبِيِّ ﷺ المدينةِ لما رَوينا عن البخاريِّ ومسلمٍ والترمذيِّ والنسائيِّ، عن ابنِ عمرَ رضيَ اللهُ عنهما، قال: كان المسلمونَ حينَ قَدِموا المدينةَ يجتمعونَ للصَّلَاةِ وليس يُنادي بها أحدٌ، فتكلَّموا يوماً في ذلك... إلى قوله: فقال رسولُ الله ﷺ: «يا بلال، قُمْ فنادِ بالصَّلَاةِ»^(١)، والسُّورَةُ كما سَبَقَ أُخِرَ سُورَةُ نَزَلَتْ مِنَ الْقُرْآنِ^(٢).

وفي قولِ المصنِّفِ: «لا بالنامِ وحده» إشعارٌ بأنَّ الحديثَ غيرُ مستَقِلٍّ، والظاهرُ أنَّ الآيةَ مُعاضِدةٌ للسُّنَّةِ، وأمَّا حديثُ المنامِ فمما رَويناهُ عن أبي داودَ، عن أبي عَميرِ بنِ أنسٍ، قال: اهتَمَّ رسولُ الله ﷺ للصَّلَاةِ كَيْفَ يَجْمَعُ النَّاسَ لها، فقيل: انصبَّ رايَةٌ عندَ حُضُورِ الصَّلَاةِ، فلم يُعجِبْهُ، فذُكِرَ لَهُ القُنعُ، وهو: شُبُورُ اليهودِ، فلم يُعجِبْهُ، فذُكِرَ لَهُ الناقوسُ فقال: «هو من

(١) أخرجه البخاري (٦٠٤) ومسلم (٣٧٧) والترمذي (١٩٠) والنسائي (٣٢٩: ٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) سبق تخريجه.

﴿ قُلْ يَا هَلْ أَكْتَبِ هَلْ تَنْقُمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ ﴾ [٥٩]

قرأ الحسنُ (هل تَنْقُمُونَ) بفتح القاف، والفصيحُ كَسَرُها. والمعنى: هل تَعَيَّبُونَ مِنَّا وتُنكرون إلا الإيمانَ بالكتب المنزلة كلها؟ ﴿ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ ﴾ فإن قلت: علامَ عَطَفَ قوله ﴿ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ ﴾؟

قلت: فيه وجوه، منها: أن يُعْطَفَ على ﴿ أَنْ ءَامَنَّا ﴾ بمعنى:

النَّصَارَى، فأنصَرَفَ عبدُ الله بنُ زيد الأنصاريُّ وهو مهتمُّ لهم رسولُ الله ﷺ، فأرَى الأذَانَ في منامِهِ، فغَدَا على رسولِ الله ﷺ فأخبرَهُ، فقال: يا رسولَ الله، إني لبيِّن نائمٍ ويقظانٍ إذ أتاني آتٍ فأراني الأذَانَ، وكان عمُرُ رضي الله عنه رآه قبلَ ذلك فكتمته، فقال رسولُ الله ﷺ: «قُمْ يا بلال فانظُرْ ما يأمُرُك به عبدُ الله بنُ زيد فافعل»، فأذَنَ بلالٌ ... الحديث^(١).

النهاية: الشُّبُور: البُرُوق، وفُسِّرَ أيضاً بالْقُنْع، واللفظةُ عبرانية.

قوله: («هل تَنْقُمُونَ» بفتح القاف) إلى قوله: (هل تَعَيَّبُونَ مِنَّا وتُنكرونَ إلا الإيمانَ؟)، قال الزجاجُ: ﴿ نَقَمُوا ﴾ [البروج: ٨] - بالفتح والكسر - معناه: بالَغْتَ في كراهةِ الشيء، وأنشدَ لقيسَ الرُّقَيَاتِ^(٢) في المعنى:

ما نَقَمُوا مِن بَنِي أُمَيَّةَ إِلَّا أَنَّهُمْ يَحْلُمُونَ إِنْ غَضِبُوا^(٣)

وقلتُ: وفي الألفاظِ النَّبَوِيَّةِ: «ما يَنْقِمُ ابنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيْرًا إِذْ أَغْنَاهُ اللهُ»، أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ عن أبي هريرة^(٤)، يعني: غِنَاهُ أَذَاهُ إِلَى كُفْرَانِ النِّعْمَةِ، كقولهِ تعالى: ﴿ وَتَجْمَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾ [الواقعة: ٨٢].

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٨) والبيهقي في السنن الكبرى (١: ٣٩٠) عن أبي عمير بن أنس.

(٢) انظر: «ديوانه» ص ٤.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٨٦).

(٤) أخرجه البخاري (١٤٦٨) ومسلم (٩٨٣) عن أبي هريرة.

وَمَا تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا الْجَمْعَ بَيْنَ إِيَابِنَا وَبَيْنَ تَمْرُدِكُمْ وَخُرُوجِكُمْ عَنِ الْإِيْمَانِ! كَأَنَّهُ قِيلَ: وَمَا تُنْكِرُونَ مِنَّا إِلَّا مَخَالَفَتِكُمْ حَيْثُ دَخَلْنَا فِي دِينِ الْإِسْلَامِ، وَأَنْتُمْ خَارِجُونَ مِنْهُ! وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْمُضَافِ؛ أَي: وَاعْتِقَادُ أَنْكُمْ فَاسِقُونَ.

ومنها: أَنْ يُعْطَفَ عَلَى الْمَجْرُورِ، أَي: وَمَا تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا الْإِيْمَانَ بِاللَّهِ وَبِمَا أُنزِلَ وَبِأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ!

ويجوز أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ بِمَعْنَى «مَعَ» أَي: وَمَا تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا الْإِيْمَانَ مَعَ أَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ!

ويجوز أَنْ يَكُونَ تَعْلِيلًا مَعْطُوفًا عَلَى تَعْلِيلِ مَحْذُوفٍ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَمَا تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا الْإِيْمَانَ لِقِلَّةِ إِنْصَافِكُمْ وَفِسْقِكُمْ وَاتِّبَاعِكُمُ الشَّهَوَاتِ! وَيَدُلُّ عَلَيْهِ تَفْسِيرُ الْحَسَنِ: بِفِسْقِكُمْ نَقَمْتُمْ ذَلِكَ عَلَيْنَا.

وَرُويَ أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَفَرٌ مِنَ الْيَهُودِ فَسَأَلُوهُ عَمَّنْ يُؤْمِنُ بِهِ مِنَ الرُّسُلِ؟ فَقَالَ: ﴿ءَأَمَّنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَوَخَّخْنَا لَهُ، مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦] فَقَالُوا حِينَ سَمِعُوا ذَكَرَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا نَعْلَمُ أَهْلَ دِينٍ أَقْلَ حِطًّا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مِنْكُمْ وَلَا دِينًا شَرًّا مِنْ دِينِكُمْ، فَتَزَلَّتْ. وَعَنْ نُعَيْمِ بْنِ مَيْسَرَةَ: (وَإِنَّ أَكْثَرَكُمْ بِالْكَسْرِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُنْتَصَبَ ﴿وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ﴾ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ.....)

قَوْلُهُ: (وَمَا تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا الْجَمْعَ بَيْنَ إِيَابِنَا وَبَيْنَ تَمْرُدِكُمْ)، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: هَذَا كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ: مَا كَرِهْتَ مِنِّي إِلَّا أَنِّي مُحِبَّبٌ إِلَى النَّاسِ وَأَنْتَ مُبْغَضٌ، وَإِنْ كَانَ قَدْ لَا يَعْتَرِفُ بِأَنَّهُ مُبْغَضٌ (١).

قَوْلُهُ: (وَإِنَّ أَكْثَرَكُمْ بِالْكَسْرِ) وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ ضَمِيرِ ﴿تَنْقِمُونَ﴾، أَي: هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا الْإِيْمَانَ وَالْحَالُ أَنْكُمْ فَاسِقُونَ، وَفِيهِ رَائِحَةٌ مِنْ مَعْنَى التَّعْلِيلِ.

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٤٧).

﴿ هَلْ تَقِيمُونَ ﴾ أي: ولا تَتَقِيمُونَ أَنْ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ، أَوْ يَرْتَفِعَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبْرُ حَذُوفٌ، أَي: وَفَسَقُكُمْ ثَابِتٌ مَعْلُومٌ عِنْدَكُمْ؛ لِأَنَّكُمْ عَلِمْتُمْ أَنَا عَلَى الْحَقِّ وَأَنَّكُمْ عَلَى الْبَاطِلِ، إِلَّا أَنْ حُبَّ الرِّيَاسَةِ وَكَسْبَ الْأَمْوَالِ لَا يَدَعُكُمْ فَتَنْصِفُوا.

[﴿ قُلْ هَلْ أَنْبَيْتُكُمْ بِشَرِّ مَن ذَلِكُمْ مَثُوبَةٌ عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَعَظِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْفِرْدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ * وَإِذَا جَاءَ وَكُمُ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ ﴾ ٦٠-٦١]

﴿ ذَلِكُمْ ﴾: إشارةٌ إلى المَنْقُومِ ولا بُدَّ من حَذْفِ مضافٍ قبله، أَوْ قَبْلَ ﴿ مَن ﴾ تقديرُهُ: بِشَرِّ مَن أَهْلُ ذَلِكَ، أَوْ دِينٍ مَن لَعَنَهُ اللَّهُ، وَ﴿ مَن لَعَنَهُ اللَّهُ ﴾ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ عَلَى قَوْلِكَ: هُوَ مَن لَعَنَهُ اللَّهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قُلْ أَفَأَنْبَيْتُكُمْ بِشَرِّ مَن ذَلِكُمُ النَّارُ ﴾ [الحج: ٧٢]، أَوْ فِي مَحَلِّ الْجَرِّ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ «شَرٌّ».

وقرئ: ﴿ مَثُوبَةٌ ﴾ (ومَثُوبَةٌ) ومثالها مَسُورَةٌ وَمَشُورَةٌ.

قوله: (ولا بُدَّ من حَذْفِ مضافٍ قبله) أي: قَبْلَ ﴿ ذَلِكُمْ ﴾، وَهُوَ «الْمَنْقُومُ» أَوْ قَبْلَ ﴿ مَن ﴾ أي: قَبْلَ ﴿ مَن لَعَنَهُ اللَّهُ ﴾؛ لِأَنَّ الْإِيْمَانَ الْمَشَارَ إِلَيْهِ غَيْرُ مُطَابِقٍ لِقَوْلِهِ: ﴿ مَن لَعَنَهُ اللَّهُ ﴾ فِي مَعْنَى يَشْتَرِكُ فِيهِ لَفْظَةُ «شَرٌّ»، فَيَقْدَرُ: «الْأَهْلُ» عِنْدَ الْإِيْمَانِ أَوْ «الدِّينَ» عِنْدَ مَن لَعَنَهُ اللَّهُ، لِيُطَابِقَهُ، فَالْمَعْنَى: هَلْ أَنْبَيْتُكُمْ بِشَرِّ مَن أَهْلُ الْإِيْمَانِ بِزَعْمِكُمْ (١)؟ هُوَ مَن لَعَنَهُ اللَّهُ، أَوْ: هَلْ أَنْبَيْتُكُمْ بِشَرِّ مَن الْإِيْمَانِ بِزَعْمِكُمْ؟ هُوَ دِينٌ مَن لَعَنَهُ اللَّهُ.

قوله: (في مَحَلِّ الرَّفْعِ)، قَالَ الزَّجَّاجُ: وَمَنْ رَفَعَ بِإِضْهَارٍ «هُوَ»، كَانَ قَائِلًا قَالَ: مَنْ ذَلِكَ؟ فَقِيلَ: هُوَ مَن لَعَنَهُ اللَّهُ (٢).

(١) قوله: «بزعمكم» أثبتته من (ط).

(٢) «معاني القرآن وإعراجه» (٢: ١٨٧).

فَإِنْ قُلْتَ: الْمُتُّوبَةُ مَخْتَصَّةٌ بِالْإِحْسَانِ، فَكَيْفَ جَاءَتْ فِي الْإِسَاءَةِ؟ قُلْتَ: وَضَعْتَ الْمُتُّوبَةَ مَوْضِعَ الْعُقُوبَةِ عَلَى طَرِيقَةِ قَوْلِهِ:

تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ

ومنه: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]

فَإِنْ قُلْتَ: الْمُعَاقِبُونَ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ هُمُ الْيَهُودُ، فَلَمْ تُشْرِكْ بَيْنَهُمْ فِي الْعُقُوبَةِ؟ قُلْتَ: كَانَ الْيَهُودُ - لَعْنُوا - يَزْعُمُونَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ ضَالُّونَ مُسْتَوْجِبُونَ لِلْعِقَابِ، فَقِيلَ لَهُمْ: مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ شَرُّ عُقُوبَةٍ فِي الْحَقِيقَةِ وَالْيَقِينِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فِي رَعْمِكُمْ وَدَعْوَاكُمْ.

قَوْلُهُ: (عَلَى طَرِيقَةِ قَوْلِهِ: تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ)^(١) عَلَى طَرِيقَةِ الْإِدْعَاءِ فِي الْمُبَالَغَةِ وَالتَّهْكُمِ، لَا أَنْ الْمَثَالَ مِنْ الْإِسْتِعَارَةِ كَالْآيَةِ؛ لِأَنَّ الْمُسَبَّهَ هُوَ التَّحِيَّةُ وَالْمُسَبَّهَ بِهِ الضَّرْبُ، وَهِيَ مَذْكُورَانِ بِخِلَافِهِ فِي الْآيَةِ، فَإِنَّ الْمُسَبَّهَ فِيهَا الْعُقُوبَةُ وَالْمُسَبَّهَ بِهِ الْمَذْكُورَ الْمُتُّوبَةَ. نَعَمْ، الْآيَةُ الْمُسْتَشْهَدُ بِهَا اسْتِعَارَةٌ تَهْكُمِيَّةٌ.

قَوْلُهُ: (مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ شَرُّ عُقُوبَةٍ فِي الْحَقِيقَةِ وَالْيَقِينِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فِي رَعْمِكُمْ)، فَإِنْ قُلْتَ: أَلَيْسَ هَذَا مُشْعِراً بِأَنْ لَفْظَةَ «شَرٌّ» مُسْتَعْمَلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ بِالْحَقِيقَةِ، وَبِالنِّسْبَةِ إِلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ بِالْمَجَازِ؟ قُلْتُ: لَا؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى جَعَلَ الْمُفْضَلَ وَالْمُفْضَلُ عَلَيْهِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ، أَحَدُهُمَا بِالْحَقِيقَةِ، وَالْآخَرُ: بِالْإِدْعَاءِ عَلَى رَعْمِ الْكُفْرَةِ، ثُمَّ فَضَّلَ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ جُزْئياً عَلَى سَنَنِ إِرْخَاءِ الْعِنَانِ، وَكَلَامِ الْمُصَنَّفِ وَمِثْلِهِ فِي الْأَسْلُوبِ جَعَلَ الْمَالِ وَالْبَنِينَ وَسَلَامَةَ الْقَلْبِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ اسْتَشْنَى أَحَدَ الْجِنْسَيْنِ مِنَ الْآخَرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٨-٨٩]^(٢)، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْقَوْلِ بِعَمُومِ الْمَجَازِ.

(١) سبق تخريج البيت.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٥٣).

﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ عطفٌ على صِلَةٍ ﴿مَنْ﴾ كأنه قيل: وَمَنْ عَبَدَ الطَّاغُوتَ. وفي قراءة أبي: (وَعَبَدُوا الطَّاغُوتَ) على المعنى. وعن ابن مسعود: (وَمَنْ عَبَدُوا). وقرئ: (وعابد الطَّاغوت) عطفًا على ﴿الْقِرَدَةَ﴾، و(عابدي)، و(عَبَاد)، و(عَبْد)، و(عَبْدُ)، ومعناه: الغُلُوُّ في العُبُودِيَّةِ كقولهم: رجلٌ حَذُرٌ وَفَطْنٌ للبليغِ في الحَذَرِ والفِطْنَةِ قال:

أَبْنِي لُبَيْتِي إِنْ أُمَّكُمْ أَمَةٌ وَإِنَّ أَبَاكُمْ عَبْدُ

و(عَبْدٌ) بوزن: حُطَمٌ، و(عَبِيدٌ)، و(عَبْدٌ) بضمَّتين جمعُ عَيْيدٍ، و(عَبْدَةٌ) بوزن: كَفَرَةٌ، و(عَبْدٌ) وأصله: عَبْدَةٌ، فحذفت التاء للإضافة، أو هو كخَدَمٍ في جمعِ خَادِمٍ، و(عَبْدٌ)، و(عِبَاد)، و(أَعْبُدُ)، و(عَبْدُ الطَّاغُوتُ) على البناء للمفعول، وحذفت الراجعُ بمعنى: وَعَبْدُ الطَّاغُوتُ فيهم أو بينهم، و(عَبْدُ الطَّاغُوتُ) بمعنى:

قوله: (عَبْدُ الطَّاغُوتُ) قرأ حمزة بضمِّ الباء وكسرِ التاء، والباقون: بفتحِ الباءِ على صِيغَةِ الماضي ونصبِ التاء، وباقي القراءات شواذٌ، قال الزجاج: صَمُّ الباءِ وَخَفُضُ «الطَّاغُوتِ» ليس بالوجه؛ لأنَّ «عَبْدًا» على فَعَلٍ ليس من أمثلةِ الجَمْعِ لأنهم فسَّروه: خَدَمَ الطَّاغُوتِ، ووجهه أنَّ الاسمَ بُنيَ على فَعَلٍ، كرجُلٍ حَذُرٍ، أي: حَذُورٍ، أي: مُبَالِغٍ في الحَذَرِ، بمعنى أنه بَالِغٌ في طاعةِ الشَّيْطَانِ، واللفظُ واحدٌ والمعنى جَمْعٌ، كما تقولُ للقومِ: مِنْكُمْ عَبْدُ العَصَا، أي: عَبِيدُ العِصِيِّ^(١).

قوله: (أَبْنِي لُبَيْتِي)^(٢) وهو اسمُ امرأةٍ.

قوله: (فَحَذَفَتِ التَّاءَ للإضافة) مثل: أبو عُدْرَةَ، الأصلُ: عُدْرِيَّةٌ، فحذفتِ الياءُ كراهةً اجتماعِ الزائِدِ مِنَ الياءِ والمضَافِ إليه^(٣) في عَجْزِ الكلمةِ.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٨٧-١٨٨).

(٢) لأوس بن حجر كما في تخريج شواهد الكشاف (٢: ٦٥٢).

(٣) في (ط) و(ص): «اجتماع الزائدين والمضاف إليه»، والمثبت من (م) و(غ) و(س).

صَارَ الطَّاعُوتُ مَعْبُودًا مِنْ دُونِ اللَّهِ، كَقَوْلِكَ: «أَمَرَ»: إِذَا صَارَ أَمِيرًا، وَ(عَبْدُ الطَّاعُوتِ) بِالْجُرِّ عَطْفًا عَلَى ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ﴾.

فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ جَازَ أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ مِنْهُمْ عِبَادَ الطَّاعُوتِ؟ قُلْتَ: فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ خَذَلَهُمْ حَتَّى عَبَدُوهُ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ حَكَّمَ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ وَوَصَفَهُمْ بِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنثًا﴾ [الزخرف: ١٩].

وَقِيلَ: الطَّاعُوتُ: الْعَجَلُ، لِأَنَّهُ مَعْبُودٌ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَلِأَنَّ عِبَادَتَهُمْ لِلْعَجَلِ مِمَّا زَيَّنَتْ لَهُمُ الشَّيْطَانُ، فَكَانَتْ عِبَادَتُهُمْ لَهُ عِبَادَةً لِلشَّيْطَانِ وَهُوَ الطَّاعُوتُ. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَطَاعُوا الْكَهَنَةَ، وَكُلُّ مَنْ أَطَاعَ أَحَدًا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ فَقَدْ عَبَدَهُ. وَقَرَأَ الْحَسَنُ (الطَّوَاغِيْتُ).

وَقِيلَ: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ﴾: أَصْحَابَ السَّبْتِ ﴿وَالْخَنَازِيرَ﴾: كَفَّارَ أَهْلِ مَائِدَةِ عَيْسَى. وَقِيلَ: كَيْلَا الْمُسَخِينِ مِنْ أَصْحَابِ السَّبْتِ، فَسَبَّأْتُهُمْ مُسِخُوا قِرَدَةً، وَمَسَاخِيحُهُمْ مُسِخُوا خَنَازِيرَ.

وَرُويَ أَنَّهَا لَمَّا نَزَلَتْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ يُعَيِّرُونَ الْيَهُودَ وَيَقُولُونَ: يَا إِخْوَةَ الْقِرَدَةِ وَالْخَنَازِيرِ، فَيُنْكَسُونَ رُؤُوسَهُمْ.

﴿أَوْلِيَّتِكَ﴾ الْمَلْعُونُونَ الْمَسْخُوحُونَ ﴿شَرُّ مَكَانًا﴾ جُعِلَتِ الشَّرَارَةُ لِلْمَكَانِ، وَهِيَ لِأَهْلِهِ، وَفِيهِ مِبَالِغَةٌ.....

قَوْلُهُ: (حَكَّمَ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ وَوَصَفَهُمْ بِهِ) أَي: قَالَ فِي حَقِّهِمْ: إِنَّهُمْ عَبْدَةُ الطَّاعُوتِ وَسَمَّاهُمْ بِهِ، هَذَا مَذْهَبُهُ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ اسْتِعْمَالُ لَفْظِ الْمَشْتَرِكِ فِي مَفْهُومِيَّتِهِ، لِأَنَّهُ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِمَعْنَى «صَيَّرَ»، وَفِي الْمَعْطُوفِ بِمَعْنَى «سَمَّى».

قَوْلُهُ: (جُعِلَتِ الشَّرَارَةُ لِلْمَكَانِ، وَهِيَ لِأَهْلِهِ) وَفِيهِ وَجْهَانِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نُظِرَ إِلَى أَنَّ التَّمْيِيزَ فَاعِلٌ فِي الْأَصْلِ؛ أَي: شَرُّ مَكَانِهِمْ، كَانَ إِسْنَادًا مُجَازِيًّا، نَحْوُ: فَلَانٌ يَطَّوُّهُمْ الطَّرِيقُ، وَإِذَا نُظِرَ

ليست في قولك: أولئك شرٌّ وأضلُّ؛ لدُخُولِهِ في باب الكِنَايَةِ التي هي أختُ المَجَازِ.
نزلت في ناسٍ من اليهود كانوا يَدْخُلُونَ على رسول الله ﷺ يُظهِرُونَ له الإيْمَانَ
نِفَاقًا، فَأَخْبَرَهُ اللهُ تَعَالَى بِشَأْنِهِمْ وَأَنَّهُمْ يَخْرُجُونَ من مَجْلِسِكَ كما دَخَلُوا لم يتعلَّق بهم
شيءٌ مما سَمِعُوا به من تَذْكِيرِكَ بِآيَاتِ اللهُ ومَوَاعِظِكَ.

وقوله: ﴿بِالْكَفْرِ﴾ و﴿بِهِ﴾ حالان؛ أي: دَخَلُوا كَافِرِينَ، وَخَرَجُوا كَافِرِينَ، وتقديره:
مُتَّبِعِينَ بِالْكَفْرِ، وكذلك قوله: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا﴾ و﴿وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا﴾، ولذلك دَخَلتُ ﴿قَدْ﴾
تقريبًا للمَاضِي مِنَ الحَالِ. ولمعنى آخَرَ: وهو أن أَمَارَاتِ النِّفَاقِ كانت لائِحَةً عَلَيْهِمْ،...

إلى المعنى في إثبات الشرِّ للمكان، والمرادُ أهْلُهُ، كان من الكِنَايَةِ، لأن المكان من حيث هو: لا
يُوصَفُ بالشرِّ، بل بسبب مَنْ حَلَّ فيه، فإذا وُصِفَ به يلزم إثباته للحالِّ فيه بالطريق البرهاني،
ولما كان الانتقال من الملزوم إلى اللازم مجازًا، ومن عكسه كِنَايَةٌ، قال: «أخْتُ المَجَازِ»^(١).

قوله: (وكذلك قوله: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا﴾ و﴿وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا﴾) يعني: أنها حالان أيضًا، فعلى
هذا في الكلام حالان مترادفان، وكلُّ واحدةٍ منهما مُشْتَمِلَةٌ على حالٍ فتكونا متداخِلَتَيْنِ.
الانتصاف: وفي تصدُّرِ الجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ بالضمير تأكيدٌ لِاتِّحَادِ حَالَتِهِمْ في الكُفْرِ، تقول: لَقِيتُ
زَيْدًا لما جاء من سَفَرِهِ وهو هو وعبدُ الحميد عبدُ الحميد.

وقلت: ليس بذلك، بل هو من تقديم الفاعل المعنوي لإفادة الاختصاص، وخصَّصت
القريئة الثانية به دلالةً على [أن] حُكْمَ غير المنافقين من الكفَّار خلافُ ذلك، فإنهم إذا دخلوا
كافرين خرجوا مؤمنين لِمَا سَمِعُوا من الذِّكْرِ والموعظة الناجعة فيهم^(٢).

قوله: (ولمعنى آخَرَ): عطفٌ على قوله: «ولذلك دَخَلتُ»، قال ابنُ الحَاجِبِ: قد يُسَمَّى

(١) هذه الفقرة لم ترد في (م) و(غ) و(ص) و(س)، وأثبتها من (ط).

(٢) من قوله: «وقلت ليس بذلك» إلى هنا أثبته من (ط).

وكان رسول الله ﷺ متوقِّعاً لإظهار الله ما كتّموه، فدخل حرفُ التوقُّع وهو متعلِّقٌ بقوله: ﴿قَالُوا آمَنَّا﴾؛ أي: قالوا ذلك وهذه حالهم.

[﴿وَرَرَى كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسْرِعُونَ فِي الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكَلِهِمُ السُّحْتَ لَيْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبِّيُّونَ وَالْأَخْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكَلِهِمُ السُّحْتَ لَيْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾]

[٦٢-٦٣]

حرفٌ تقريبي، ويُسمَّى حَرْفَ توكيد، ويُسمَّى حَرْفَ تحقيق، وأما معنى التقريب فهو أنك إذا قلت: قد قام زيد، كان دالاً على أنّ قيامه قريبٌ من إخبارك، بخلاف: قام زيد، وأما معنى التوكيد فهو أنه جوابٌ قولك: هل فعَلٌ ولَمَّا يفعل، وأما معنى التوقُّع فكما ذكره الخليل: هذا الكلامُ لقومٍ يتظرون الخبر، أي: إنّها يُخبرُ بذلك من يتظرُ الإخبارَ به في ظنِّك أو عِلْمِك، ومنه: قد قامت الصلاة^(١).

وقلتُ: ومن حقِّ الظاهر أن يدخُل على ما يتوقَّعه المخاطبُ من الفعل والمتوقِّعُ ها هنا - كما قال - إظهارٌ ما كتّم المنافقون، لكن لما كان قوله: ﴿قَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾ [المائدة: ٦١] إخباراً عن نوعٍ من نفاقهم وإظهاراً لحديعتهم «وأنهم يخرجون من مجلسك كما دخلوا، لم يتعلّق بهم شيءٌ مما سمعوا من تذكيرك بآياتِ الله»، كان إظهاراً لما يتوقَّعه من كتمانهم، نحو: توقُّعك خروج الأمير من داره، فقليل لك: قد ركب الأمير.

قوله: (وكان رسول الله ﷺ متوقِّعاً لإظهارِ الله ما كتّموه)، فإن قلت: إنّ «قد» موضوعةٌ لتوقُّع مدخولها، وها هنا مدخولها عينُ^(٢) النِّفاق، فكيف قال: «لإظهارِ الله ما كتّموه»؟ قلتُ: لا شكَّ أنّ المتوقِّعَ ينبغي ألا يكونَ حاصلًا، وكونهم منافقين كان معلوماً عنده ﷺ، بدليل قوله: «إنّ أماراتِ النِّفاق كانت لائحةً عليهم»، فيجبُ المصيرُ إلى المجازِ والقولِ بإظهارِ الله ما كتّموه، أي: إظهارِ النِّفاق.

(١) «الإيضاح في شرح المفصل» (٢: ٢٣٥).

(٢) كذا في (ط)، وفي (م) و(غ) و(ص) و(س): «غير».

الإثم: الكذبُ بدليل قوله تعالى: ﴿عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ﴾. والعدوانُ: الظُّلمُ. وقيل:
الإثمُ: كلمةُ الشُّركِ، وقولُهُم: عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ. وقيل: الإثمُ: ما يَخْتَصُّ بِهِم. والعدوانُ:
ما يَتَعَدَّاهُمْ إلى غيرهم.

والمُسَارَعَةُ في الشيء: الشُّرُوعُ فِيهِ بِسُرْعَةٍ. ﴿لَيْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ كأنهم جُعِلُوا
أثم من مُرتكبي المناكير؛ لأنَّ كُلَّ عاملٍ لا يُسَمَّى صانعًا،

قوله: (الإثمُ: الكذبُ بدليل قوله: ﴿عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ﴾)، الانتصاف: هذا الاستدلالُ
لا يصحُّ؛ لأنَّ الإثمَ مَقُولٌ يَحْتَمِلُ كونه كَذِبًا وشِرْكًَا^(١)، وقلتُ: الظاهرُ الأوَّلُ، ولذلك قال
بعده: «وقيل: الإثمُ: كلمةُ الشُّركِ»، وبيَّأنه: أنَّ الإثمَ في قوله: ﴿وَرَأَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يُسْرِعُونَ فِي
الْإِثْمِ﴾ مطلقٌ متأوَّلٌ لجميعِ المعاصي والمنهيات، وكان من حقِّ الظاهر أن يُقال بعده: لولا
يَنهاهُم الرِّبَانِيُّونَ والأحبارُ عما تنازَعوا فيه، فلمَّا أُعيدَ الإثمُ وخُصَّ بالقولِ احتَمَلَ كلمةُ
الشُّركِ وقولُ الكذبِ أيضًا، فدلَّ قرائنُ الكلام، وهو قولُهُم: آمَنَّا، على أنَّ المرادَ الكذبَ،
فخُصَّ به، كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتِيهِمُ الْآخِرُ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ إلى قوله
تعالى: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ٨-١٠]. وليس في الكلام ما يُنبئُ عن ذلك المعنى، فلا
يُحتمَلُ عليه إلا بالتعسُّفِ، وإنَّما تَرَكَ العُدوانَ في الثانية وخُصَّ الإثمَ بالقولِ - والعلمُ عندَ الله -
ليؤدِّنَ بأنَّ قولَ الكذبِ وأكلَ السُّحْتِ أفحَشُها، وهما الأصلُ في العُدوانِ لا سِيَّما من العلماءِ،
رَوينا عن الإمامين: مالكٍ وأحمدَ رضيَ اللهُ عنهما، عن مالكٍ، عن صفوانَ رضيَ اللهُ عنه، قال:
قيل: يا رسولَ اللهِ، أَيْكونُ المؤمنُ جَبَانًا؟ قال: «نَعَمْ»، قلنا: أَيْكونُ المؤمنُ بخيلًا؟ قال:
«نَعَمْ»، قيل: أَيْكونُ المؤمنُ كَذَابًا؟ قال: «لا»^(٢).

قوله: (جُعِلُوا أثم من مُرتكبي المناكير). أثم: مفعولٌ ثانٍ لِـ «جُعِلَ»، أُفِرِدَ لأنَّ أَفْعَلَ
التفضيلُ استُعْمِلَ بـ «من».

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٥٣).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» ص ٧٥٣ عن صفوان بن سليم، وأخرجه ابن وهب في «الجامع في الحديث»
(٤٤٢: ١) رقم (٥٢١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦: ٤٥٦) رقم (٤٤٧٢).

ولا كُلُّ عَمَلٍ يُسَمَّى صِنَاعَةً حَتَّى يَتِمَّكَنَّ فِيهِ وَيَتَدَرَّبَ وَيُنْسَبَ إِلَيْهِ، وَكَأَنَّ الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ: أَنَّ مُوَاقِعَ الْمَعْصِيَةِ مَعَهُ الشَّهْوَةُ الَّتِي تَدْعُوهُ إِلَيْهَا وَتَحْمِلُهُ عَلَى ارْتِكَابِهَا، وَأَمَّا الَّذِي يَنْهَاهُ فَلَا شَهْوَةَ مَعَهُ فِي فِعْلٍ غَيْرِهِ، فَإِذَا فَرَّطَ فِي الْإِنْكَارِ كَانَ أَشَدَّ حَالًا مِنَ الْمَوَاقِعِ، وَلَعَمْرِي إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مِمَّا يَقْدُرُ السَّمَاعُ وَيَنْعَى عَلَى الْعُلَمَاءِ تَوَانِيهِمْ.....

قوله: (ولا كُلُّ عَمَلٍ يُسَمَّى صِنَاعَةً حَتَّى يَتِمَّكَنَّ فِيهِ)، الراغب: الصُّنْعُ أَخْصَصَ مِنَ الْعَمَلِ، كَمَا أَنَّ الْعَمَلَ أَخْصَصَ مِنَ الْفِعْلِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ يُقَالُ فِيهَا كَانَ مِنَ الْحَيَوَانَ وَغَيْرِ الْحَيَوَانَ، وَبِقَضْدٍ وَعَنْ غَيْرِ قَضْدٍ، وَالْعَمَلُ لَا يُقَالُ إِلَّا مَا كَانَ مِنَ الْحَيَوَانَ وَبِقَضْدٍ، وَالصُّنْعُ لَا يُقَالُ إِلَّا مَا كَانَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِقَضْدٍ وَاخْتِيَارٍ وَبَعْدَ فِكْرٍ وَتَحَرُّيٍّ إِجَادَةٍ، وَلِهَذَا يُقَالُ: رَجُلٌ صَانِعٌ، أَي: حَاقِظٌ، وَثَوْبٌ صَنِيعٌ، أَي: مُجَادٌ^(١).

قوله: (يَقْدُرُ السَّمَاعُ)، الجوهري: وَقَدْ يَقْدُرُ وَقَدْ يَفْقَهُ وَقَدْ يَضْرِبُ حَتَّى اسْتَرْخَى وَأَشْرَفَ عَلَى الْمَوْتِ. هَذَا إِذَا رُوِيَ «يَقْدُرُ» بِكسْرِ الْقَافِ مَخْفَفَةً، وَمَنْ رَوَى بِضَمِّهَا مُشَدَّدَةً يَكُونُ مِنْ: قَدْ يَفْقَهُهُ. الْأَسَاسُ: قَدْ الرِّيشُ بِالْمَقْدُ: حَذَفَ أَطْرَافَهُ، وَسَهْمٌ مَقْدُودٌ: مُرِيشٌ، وَقَدْ السَّهْمُ يَفْقَهُهُ، فَقَوْلُهُ: «يَقْدُرُ السَّمَاعُ» أَي: يُحَرِّضُهُ عَلَى الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيَرْدَعُهُ عَنِ التَّوَانِي فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ السَّهْمَ إِذَا قُدَّ كَانَ أَصَوَّبَ إِلَى الرَّمِيَةِ، وَمِثْلُهُ مَا مَرَّ فِي آلِ عِمْرَانَ فِي قِصَّةِ نُعَيْمِ بْنِ مَسْعُودٍ: «لَمْ يُخَلِّ نَاسٌ يَضَامُونَهُ وَيَصِلُونَ جَنَاحَ كَلَامِهِ».

قوله: (وينعَى على العلماء تَوَانِيهِمْ) إشارةٌ إِلَى أَنَّ ﴿لَوْلَا﴾ لِلتَّحْضِيضِ، قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: «لَوْلَا» وَ«لَوْ مَا» وَ«هَلَا» وَ«إِلَّا»: مَعْنَاهَا الْأَمْرُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْمَضَارِعُ، وَالتَّوْبِيخُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْمَاضِي، فَإِذَا قُلْتَ: هَلَا تُسَلِّمُ، فَأَنْتَ حَاضٌّ عَلَى مَا وَقَعَ بَعْدَهَا طَالِبٌ لَهُ، وَإِذَا قُلْتَ: هَلَا ضَرَبْتَ زَيْدًا، فَأَنْتَ تُوْبِّخُ عَلَى تَرْكِهِ ذَلِكَ^(٢).

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٣٩٢)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٤٩٣.

(٢) «الإيضاح في شرح المفصل» (٢: ٢٣٤).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: هي أشدُّ آية في القرآن. وعن الضحاك: ما في القرآن آيةٌ أخوفٌ عندي منها.

[﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ مِنَ الذِّكْرِ وَكُفْرًا وَالْقِينَاتُ بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ ٦٤]

غَلَّ الْيَدَ وَبَسَطَهَا مجازٌ عن البخل والجود. ومنه قوله تعالى:

وقال الإمام: استبعد من علماء أهل الكتاب عدم تهيئهم عوامهم وسفلتهم عن المعاصي، ودمٌ تارك النبي عن المنكر أقوى من مرتكبه؛ ولهذا قال في الأول: ﴿لَيْتَسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾، وفي الثاني: ﴿بَصَّغُونَ﴾، والأمر في الحقيقة كذلك؛ لأن المعصية مرض الروح وعلاجه العلم بالله وصفاته وأحكامه؛ فإذا حصل ذلك ولم تزل المعصية يكون كمن شرب الدواء ولم يزل المرض، فدل ذلك على أن المرض صعبٌ شديد^(١).

قوله: (غَلَّ اليد وبسطها: مجازٌ عن البخل والجود) هذا مخالفٌ لما في طه في قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]: ﴿لَمَّا كَانَ الِاسْتِواءُ عَلَى الْعَرْشِ مِمَّا يَرِدُ الْمَلِكُ جَعَلُوهُ كِنَايَةً عَنِ الْمَلِكِ، وَنَحْوَهُ قَوْلُكَ: يَدُ فُلَانٍ مَبْسُوطَةٌ وَيَدُ فُلَانٍ مَغْلُولَةٌ، بِمَعْنَى أَنَّهُ جَوَادٌ أَوْ بَخِيلٌ﴾^(٢).

قلت: قد مرَّ له في قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُرَكِّبُهُمْ﴾ [آل عمران: ٧٧] أن أمثال هذه النسب بالنظر إلى من يصح إجراؤها عليه: كناية عن عدم المبالاة، وبالنظر إلى من لا يجوز عليه النظر: مجاز^(٣).

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٣٩٣).

(٢) انظر: «الكشاف» (١٠: ١٢٨-١٢٩).

(٣) المصدر السابق (٤: ١٥٢).

﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ ﴾ [الإسراء: ٢٩] وَلَا يَقْصِدُ مَنْ يَتَكَلَّمُ بِهِ إِثْبَاتَ يَدٍ وَلَا غَلٌّ وَلَا بَسْطٍ، وَلَا فَرْقَ عِنْدَهُ بَيْنَ هَذَا الْكَلَامِ وَبَيْنَ مَا وَقَعَ مَجَازًا عَنْهُ؛ لِأَنَّهَا كَلَامَانِ مُتَعَابِقَانِ عَلَى حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ حَتَّىٰ إِنَّهُ يَسْتَعْمَلُهُ فِي مَلِكٍ لَا يُعْطِي عَطَاءً قَطُّ وَلَا يَمْنَعُهُ إِلَّا بِإِشَارَتِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِعْمَالِ يَدٍ وَبَسْطِهَا وَقَبْضِهَا، وَلَوْ أُعْطِيَ الْأَقْطَعُ إِلَى الْمُنْكَبِ عَطَاءً جَزِيلاً لَقَالُوا: مَا أَبْسَطَ يَدَهُ بِالنَّوَالِ! لِأَنَّ بَسْطَ الْيَدِ وَقَبْضَهَا عِبَارَتَانِ وَقَعْتَا مُتَعَابِقَتَيْنِ لِلْبُخْلِ وَالْجُودِ، وَقَدْ اسْتَعْمَلُوهُمَا حَيْثُ لَا تَصِحُّ الْيَدُ، كَقَوْلِهِ:

جَادَ الْحِمَى بَسْطَ الْيَدَيْنِ بُوَابِلِ شَكَرْتُ نَدَاهُ تِلَاعُهُ وَوَهَادُهُ

قَوْلُهُ: (وَلَا فَرْقَ عِنْدَهُ بَيْنَ هَذَا الْكَلَامِ وَبَيْنَ مَا وَقَعَ مَجَازًا عَنْهُ) يَعْنِي: سَوَاءٌ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ أَنْ يَقُولَ: فَلَانٌ مَغْلُولٌ يَدُهُ، وَبَيْنَ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ بِخَيْلٍ، وَكَأَنَّ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ كَالْمُتْرَادِفَيْنِ وَرَدَا عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ وَهُوَ الْمَنْعُ مِنَ الْإِعْطَاءِ، وَلَمَّا كَانَتْ الْمُلَازِمَةُ مُتَسَاوِيَةً، أَعْنَى بَيْنَ قَوْلِهِ: الْبُخْلُ وَغَلُّ الْيَدِ، جَازَ اسْتِعْمَالُهُ تَارَةً مَجَازًا وَأُخْرَى كِنَايَةً بِحَسَبِ مَقْتَضَى الْمَقَامِ.

الانْتِصَافُ: هَذَا الْمَجَازُ يُصَوِّرُ الْحَقِيقَةَ بِصُورَةٍ حَسَنَةٍ تُلَازِمُهَا غَالِبًا، وَالصُّورَةُ الْحَسَنَةُ اثْبَتُ فِي الذَّهْنِ مِنَ الْمَعَانِي، وَالْجُودُ وَالْبُخْلُ مَعْنِيَانِ مَثَلًا لِلْحَسَنِ^(١)، وَقُلْتُ: قَدْ أَنْصَفَ وَمَا أَنْصَفَ صَاحِبُ «الانْتِصَافِ» حَيْثُ رَدَّ النَّبَأَ عَلَى التَّخْيِيلِ وَالتَّصْوِيرِ مُطْلَقًا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ مِنْ كِتَابِهِ وَاسْتَحْسَنَهُ هَاهُنَا، وَلَعَلَّ رَدَّهُ بِحَسَبِ الْفِظِ لَا الْمَعْنَى.

قَوْلُهُ: (جَادَ الْحِمَى الْبَيْتِ^(٢)). جَادَ: مِنَ الْجُودِ، جَادَ الْمَطَرُ فَهُوَ جَائِدٌ وَالْجَمْعُ: جَوْدٌ، كَصَاحِبٍ وَصَخْبٍ، وَالْوَهَادُ: جَمْعُ الْوَهْدَةِ، وَهِيَ مَا اطْمَأَنَّ مِنَ الْأَرْضِ، وَالتَّلْعَةُ: مَا ارْتَفَعَ مِنْهَا، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: التَّلَاعُ: مَجَارِي مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ إِلَى بَطُونِ الْأَوْدِيَةِ.

(١) «الانْتِصَافُ بِحَاشِيَةِ الْكَشَافِ» (١: ٦٥٤).

(٢) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ.

ولقد جعل لبيد للشمال يداً في قوله:

إِذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمَالِ زِمَامُهَا

ويقال: بَسَطَ اليَأْسُ كَفْيَهُ فِي صَدْرِي، فَجُعِلَتْ لليَأْسِ الذي هو مِنَ المعَانِي لَا مِنَ الأَعْيَانِ كَقَانٍ، وَمَنْ لَمْ يَنْظُرْ فِي عِلْمِ البَيَانِ عَمِي عن تَبْصُرِ مَحَجَّةِ الصَّوَابِ فِي تَأْوِيلِ أمْثَالِ هَذِهِ الآيَةِ، وَلَمْ يَتَخَلَّصْ مِنْ يَدِ الطَّاعِنِ إِذَا عَبَثَتْ بِهِ.

فإن قلت: قد صحَّ أن قولهم: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ عبارة عن البخل، فما تصنع بقوله: ﴿عُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ ومن حقه أن يطابق ما تقدمه، وإلا تنافر الكلام وزلَّ عن سننه؟ قلت: يجوز أن يكون معناه الدعاء عليهم بالبخل والنكد، ومن ثم كانوا أبخل خلق الله وأنكدهم، ونحوه بيت الأشر:

قوله: (إِذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمَالِ زِمَامُهَا)، أوَّله:

وَعْدَاةَ رِيحٍ قَدْ كَشَفَتْ وَقْرَةَ^(١)

والقِرَّةُ بالكسر: البردُ، سَبَّهَ الشَّمَالُ فِي تَصَرُّفِهَا فِي القِرَّةِ عَلَى حُكْمِ طَبِيعَتِهَا بِالإِنْسَانِ المَتَصَرِّفِ لِمَا يَكُونُ زِمَامَهُ بِيَدِهِ، وَأَثَبَتْ لَهَا عَلَى سَبِيلِ التَّخْيِيلِ يَدًا - وَهِيَ مِنْ لَوَازِمِ الإِنْسَانِ - لِيَكُونَ قَرِينَةً، وَحُكْمُ الزِّمَامِ فِي اسْتِعَارَتِهِ للقِرَّةِ حُكْمُ اليَدِ فِي اسْتِعَارَتِهَا للشَّمَالِ، فَجَعَلَ للقِرَّةِ زِمَامًا لِيَكُونَ أَمِّمْ فِي إِثْبَاتِهَا مَتَصَرِّفَةً، كَمَا جَعَلَ للشَّمَالِ يَدًا لِيَكُونَ أبلَغَ فِي تَصْيِيرِهَا مَتَصَرِّفَةً فَوْقَ المَبَالِغَةِ حَقَّهَا مِنَ الطَّرْفَيْنِ، وَالضَّمِيرُ فِي «أَصْبَحَتْ» وَ«زِمَامُهَا» للقِرَّةِ، وَقِيلَ: لِلْعِدَاةِ، وَالأَوَّلُ أَظْهَرُ.

قوله: (بَسَطَ اليَأْسُ كَفْيَهُ). قال:

وقد رابني وهنُّ المنى وانقباضها وبسطُ حديد اليأس كَفْيِهِ فِي صَدْرِي^(٢)

(١) البيت للبيد بن ربيعة كما عراه إليه الزمخشري، وهو في «ديوانه» ص ١٠٤.

(٢) لم أهدت إلى قائله.

بَقِيْتُ وَفَرِي وَانْحَرَفْتُ عَنِ الْعُلَا وَلَقِيْتُ أَضْيَافِي بِوَجْهِ عُبُوسٍ

ويجوز أن يكون دُعاء عليهم بَعْلُ الأيدي حَقِيقَةً، يُعَلَّلُونَ فِي الدُّنْيَا أُسَارِي، وَفِي الآخِرَةِ مَعْدِّينَ بِأَغْلَالِ جَهَنَّمَ. وَالطَّبَاقُ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ وَمُلاحِظَةُ أَصْلِ المَجَازِ كَمَا تَقُولُ: سَبَّيْتُ سَبَّ اللَّهِ دَابِرَهُ؛ أَي: قَطَعَهُ، لِأَنَّ السَّبَّ أَصْلُهُ القَطْعُ.

قوله: (بَقِيْتُ وَفَرِي وَانْحَرَفْتُ عَنِ الْعُلَا) تَمَامُهُ:

وَلَقِيْتُ أَضْيَافِي بِوَجْهِ عُبُوسٍ

وَبَعْدَهُ:

إِنَّ لِمِ أَشْنٍ عَلَى ابْنِ حَرْبٍ غَارَةٌ لَمْ تَحُلْ يَوْمًا مِنْ نَهَابِ نَفُوسٍ^(١)

«بَقِيْتُ وَفَرِي وَانْحَرَفْتُ عَنِ الْعُلَا»: اللَّفْظُ لَفْظُ الحَبْرِ، وَالمَعْنَى مَعْنَى الدُّعَاءِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾، الوَفْرُ: المَالُ الكَثِيرُ، وَالعُبُوسُ: الكَلُوحُ عَنِ الغَضَبِ، وَشَنَّ الغَارَةَ وَأَشَنَّ: إِذَا فَرَّقَهَا عَلَى العَدُوِّ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَابْنُ حَرْبٍ: مَعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ، يَقُولُ: ادَّخَرْتُ مَالِي وَلَمْ أُفَرِّقْهُ فِيمَا يَكْتَسِبُ لِي حَمْدًا فَعَلَّ البُخْلَاءُ وَزَهَدْتُ فِي اكْتِسَابِ المَعَالِي إِنْ لَمْ أَشَنَّ عَلَى مَعَاوِيَةَ غَارَةً لَا تَحُلُو يَوْمًا مِنْ اخْتِلَاسِ نَفُوسٍ.

قوله: (وَالمَجَازُ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ وَمُلاحِظَةُ أَصْلِ المَجَازِ)، يَعْنِي: تُعْتَبَرُ المَطَابِقَةُ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ مَعَ قَوْلِهِ: ﴿عَلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ فِي إِرَادَةِ الحَقِيقَةِ فِي الثَّانِي مَعَ مُلاحِظَةِ أَصْلِ المَجَازِ فِي الأَوَّلِ^(٢)، وَهُوَ غَلُّ اليَدِ لَا البُخْلُ الَّذِي هُوَ المَرَادُ مِنْهُ الآنَ، لِاسْتَوَاتِهِمَا فِي التَّلْفُظِ، كَمَا أَنَّ «سَبَّ اللَّهِ» مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ مَطَابِقٌ لِقَوْلِهِ: «سَبَّيْتُ»، عَلَى أَنَّ المَرَادَ مِنْ سَبِّ اللَّهِ قَطْعُ الدَّابِرِ، وَهَذَا نَوْعٌ مِنَ المَشَاكِلَةِ لِطِيفِ المَسَلِّكِ بِخِلَافِهِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

(١) البیتان لملك الأشتر النخعي، انظر: «الزاهر في معاني كلمات الناس» (١: ٤٢١) و«الأمالي» للقالبي (١: ٨٦).

(٢) من قوله: «يعني: تعتبر المطابقة في قوله:» إلى هنا سقط من (م) و(غ).

فإن قلت: كيف جاز أن يدعو الله عليهم بما هو قبيح وهو البخل والنكد؟ قلت: المراد به: الدعاء بالخذلان الذي تقسو به قلوبهم فيزيدون بخلاً إلى بخلهم، ونكداً إلى نكدهم، أو بما هو مسبب عن البخل والنكد من لصوق العار بهم، وسوء الأحدث التي تخزيهم وتمزق أعضاهم.

فإن قلت: لم ثبتت اليد في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ وهي مفردة في ﴿يَدِ اللَّهِ مَغْلُوبَةٌ﴾؟ قلت: ليكون رد قولهم وإنكاره أبلغ وأدل على إثبات غاية السخاء والجلود له ونفي البخل عنه، وذلك أن غاية ما يبذله السخي بماله من نفسه أن يعطيه بيديه جميعاً، فبني المجاز على ذلك.

وقري: (ولعنوا) بسكون العين. وفي مصحف عبد الله:

قالوا: اقترب شيئاً نجد لك طبخه قلت: اطبخوا لي جبةً وقميصاً^(١)

فإنه وضع اطبخوا موضع خيطوا المجرد مراعاة اللفظ دون المعنى.

الانتصاف: والحق أن الله تعالى يدعو عليهم بالبخل، ودعاؤه عبارة عن خلق الشح في قلوبهم والقبض في أيديهم، فليت الزمخشري لم يتحدث في تفسير القرآن إلا من حيث علم البيان، فإنه فيه فارسُ الفُرسان^(٢).

قوله: (المراد به: الدعاء بالخذلان). خلاصة الجواب: أنه يجوز أن يدعو عليهم بعدما يصدُرُ منهم ما يوجبُه، فإنه تعالى إنما يدعو عليهم بالخذلان إذا صدرَ عنهم الكُفْرُ والمعاصي ويلحق العار إذا صدرَ عنهم البخلُ، وأما ابتداء فلا، هذا مذهبه.

قوله: (والنكد)، الجوهري: رجل نكد: عسير، ونكدت الركيّة: قل ماؤها.

(١) البيت لابن الرعمق، انظر: «معاهد التنصيص على شواهد التلخيص» للعباسي (٢: ٢٥٢).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٥٥).

(بَلْ يَدَاهُ بَسُطَانٍ) يقال: يَدُهُ بَسُطٌ بالمعروف، ونحوه: مِثْيَةٌ سُجْحٌ، وناقَةٌ سُرْحٌ.

﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾: تأكيدٌ للوصف بالسخاء ودلالةٌ على أنه لا يُنفق إلا على مقتضى الحكمة والمصلحة. رُوِيَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَانَ قَدْ بَسَطَ عَلَى الْيَهُودِ حَتَّى كَانُوا مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ مَا لَا، فَلَمَّا عَصَوْا اللَّهَ فِي مُحَمَّدٍ ﷺ وَكَذَّبُوهُ كَفَّ اللَّهُ تَعَالَى مَا بَسَطَ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّعَةِ، فَعِنْدَ ذَلِكَ قَالَ فِنْحَاضُ بْنُ عَاذُورَاءَ: يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ، وَرَضِيَ بِقَوْلِهِ الْآخَرُونَ فَأَشْرَكُوا فِيهِ.

﴿وَلَيَزِيدَنَّ﴾ أي: يَزِدَادُونَ عِنْدَ نُزُولِ الْقُرْآنِ لِحَسَدِهِمْ تَمَادِيًا فِي الْجُحُودِ وَكُفْرًا بِآيَاتِ اللَّهِ.

﴿وَالْقِيَنَاءَ بَيْنَهُمُ الْعَدَاةَ﴾ فَكَلِمَتُهُمْ أَبَدًا مُخْتَلِفٌ، وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى، لَا يَقَعُ اتِّفَاقٌ بَيْنَهُمْ وَلَا تَعَاوُدٌ. ﴿كَلِمًا أَوْقَدُوا نَارًا﴾: كَلِمًا أَرَادُوا مَحَارِبَةَ أَحَدٍ غَلَبُوا وَقَهَرُوا وَلَمْ يَقُمْ لَهُمْ نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ عَلَى أَحَدٍ قَطُّ، وَقَدْ أَتَاهُمُ الْإِسْلَامُ وَهُمْ فِي مُلْكِ الْمَجُوسِ.....

قوله: (سُجْح) بضم السين والجيم ثم الحاء المهملة، الجوهري: يقال: إذا سألت فأسجج، أي: سهل ألفاظك، وناقاة سُرح، ومُسرحَةٌ، أي: سريعة، يعني: جمع الخبرِ والمبتدأ مفردٌ على تصويرِ الكثرة فيه مبالغةً على أسلوبِ قوله: ومعى جِيعا.

قوله: (ودلالةٌ على أنه لا يُنفق إلا على مقتضى الحكمة والمصلحة) تقييدٌ للمطلق، وهو ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾، يعني: من مقتضى الحكمة ألا يؤدي بسطُ اليدين في العطاء إلى التبذير والإسراف والاصطناع إلى غير الأهل، وهو شرطُ السخاء في الشاهد، وهذا تكميلٌ لا تأكيد، كقوله:

حليمٌ إذا ما الحليمُ زينَ أهلهُ مع الحليم في عينِ العدو مهيبٌ^(١)

(١) البيت لكعب بن سعد الغنوي، انظر: «خزانة الأدب» (١: ٣٧٤) و«نهاية الأرب» (٧: ١٣١) و«ديوان المعاني» لأبي هلال العسكري ص ٢٢٥.

وقيل: خالفوا حُكْمَ التَّوْرَةِ فَبَعَثَ اللهُ عَلَيْهِمُ بُحْتَنَصَرَ، ثم أفسدوا فسَلَطَ اللهُ عليهم فطُرْسَ الرُّومِيِّ، ثم أفسدوا فسَلَطَ اللهُ عليهم المَجُوسَ، ثم أفسدوا فسَلَطَ اللهُ عليهم المسلمين. وقيل: كلّمَا حاربوا رسولَ اللهِ ﷺ نُصِرَ عليهم. وعن قتادة رضي الله عنه: لا تَلْقَى اليهودَ ببلدةٍ إلا وَجَدْتَهُمْ من أذلِّ الناسِ.

﴿وَيَسْعَوْنَ﴾: وَيَجْتَهِدُونَ فِي الكَيْدِ للإسلامِ وَحَوْلِ ذِكْرِ رسولِ اللهِ ﷺ مِنْ كُتُبِهِمْ.

[﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَاَهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ * وَلَوْ أَنَّهُمْ آفَأَمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مَنَّهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مَنَّهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ ٦٥-٦٦]

والتأكيدُ أن يُقالَ: يُنْفِقُ كيف يشاءُ لا يَمْنَعُهُ مانعٌ ولا يَكْفُهُ من الإنفاقِ نَقْصٌ ولا إعدامٌ، لا يُبالي بكثرةِ العطاء، فالإنفاقُ على الإطلاقِ مستتبِعٌ للحِكمةِ ومشمئِلٌ عليها، كما قال صلواتُ اللهُ عليه وسلامُهُ: «يَدُ اللهُ مَلَأَى لا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَاءُ اللَّيْلِ والنهارِ، أَرَأَيْتُمْ ما أَنْفَقَ منذُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ؟ فَإِنَّهُ لَمْ يَغِيضْ ما بِيَدِهِ» أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ عن أبي هريرة^(١).

سَحَاءٌ: خَبْرٌ بَعْدَ خَبْرٍ، وَاللَّيْلِ: ظَرْفٌ، يُقالُ: سَحَّ سَحْحٌ سَحْحًا: هَطَلٌ، وَلَمَّا كانَ يُنْفِقُ تَأْكِيدًا لقولِهِ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ فَصَلَّهُ ولم يَأْتِ بالواوِ ولا قَيْدَهُ بها حالًا، قال أبو البقاء: ﴿يُنْفِقُ﴾: مُسْتَأْنَفٌ، فلا يَجُوزُ أن يكونَ حالًا من الهاءِ لأنها مضافٌ إليها، ولأنَّ الخَبْرَ فاصِلٌ بَيْنَهُما، ولا من اليَدَيْنِ، إذ ليس فيها ضميرٌ يعودُ إليهما^(٢).

قوله: (فَطُرْسَ الرُّومِيِّ) بالفاءِ والراءِ، كذا في الحاشية.

(١) أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ (٧٤١١) ومُسْلِمٌ (٩٩٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٠٤٥) عن أبي هريرة.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٤٩).

﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ مع ما عَدَدْنَا من سيئاتهم ﴿ءَامَنُوا﴾ برسول الله ﷺ وبها جاء به وقرنوا إيمانهم بالتقوى التي هي الشريطة في الفوز بالإيمان ﴿لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ﴾ تلك السيئات ولم نؤاخذهم بها ﴿وَلَا دَخَلْنَاهُمْ﴾ مع المسلمين الجنة.

وفيه إعلامٌ بعظم معاصي اليهود والنصارى وكثرة سيئاتهم، ودلالة على سعة رحمة الله تعالى وفتح باب التوبة على كل عاصٍ وإن عظمت معاصيه وبلغت مبالغ سيئات اليهود والنصارى، وأن الإيمان لا يُنجي ولا يُسعدُ إلا مشفوعاً بالتقوى، كما قال الحسن: هذا العمودُ فأين الأطنابُ؟

قوله: (وفيه إعلامٌ بعظم معاصي اليهود)، يعني: فيه إشارة إلى هذا المعنى على سبيل الإدماج، وذلك أنه تعالى لما عَدَدَ سيئاتهم وقبائحهم كان من حق الظاهر أن يُقال: ولو أن أهل الكتاب تابوا لكفّرناها عنهم، فوضع موضع تاب: آمن، وصرح بذكر سيئاتهم إيذاناً بأن ليس لهم التنصّل من تلك الذنوب العظام إلا بأن يدخلوا في الإسلام؛ لأن الإسلام يهدم ما قبله، وفي قوله: ﴿وَلَا دَخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ التَّعِيمِ﴾ إشارة إلى أن الكتابي لا يدخل الجنة ما لم يُسلم، ويؤيده ما روينا عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحدٌ من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار»، أخرجه مسلم^(١).

قوله: (هذا العمودُ)، قاله للفرزدق حين اجتمع مع الحسن في جنازة، فقال: ما أعددت لهذا المقام؟ قال: شهادة ألا إله إلا الله منذ كذا سنة، فقال له: هذا العمودُ فأين الأطنابُ؟ الفاء في «فأين الأطنابُ» كالفاء في «خولان فانكح»؛ على تأويل: هؤلاء خولان، يعني: هذه الكلمة مُستدعية للأعمال الصالحة كما أن هذه القبيلة تستوجب أن تُنكح نساؤها لجمالها، شبه الإسلام بخيمة، وجعل عمودها: كلمة التوحيد، والأعمال الصالحة: الأطناب، فكما أن الخيمة

(١) أخرجه مسلم (١٥٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾: أقاموا أحكامهما وحدودهما وما فيهما من نعت رسول الله ﷺ. ﴿وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ﴾ من سائر كتب الله؛ لأنهم مكلفون الإيمان بجميعها، فكانها أنزلت إليهم - وقيل: هو القرآن - لو سَع اللهُ عليهم الرزق وكانوا قد قُحِطُوا. وقوله: ﴿لَا كَلُوا مِنْ قَوْفِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾: عبارة عن التوسعة، وفيه ثلاثة أوجه: أن يُفِيضَ عليهم بركات السماء وبركات الأرض،

لا تقوم إلا بالعمود فكذا لا يستقيم الإسلام إلا بالشهادتين، وكما لم يرتفع العمود إلا بالأطناب، كذا الكلمة لا ترتفع إلا بالعمل: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، والاستقامة فيها الأوتاد، والتشبهات مُفَرَّقةٌ، تحقيقه: إذا اعتبر مفرداتها مستقلة، وإذا انتزع المشبه من المجموع، كان تمثيلاً، وما في قول الحسن، الشطر الأول منه التشبيه لذكر الطرفين، والثاني: استعارة؛ لأن المشبه المتروك هو الأعمال.

الانتصاف: لما اشترط في هذه الآية مجموع الإيمان والتقوى فالإجماع منا ومنه أن الإيمان يجب ما قبله، فلو مات رجل عقيب دخوله في الإيمان لكفرت عنه سيئاته ولدخل جنات النعيم، فدل على أن اجتماعها ليس شرطاً؛ هذا إن كانت التقوى الأعمال، وإن كانت أصل وضعها في الحرف من الله، فهذا ثابت لكل مؤمن ولو قارف الكبيرة^(١).

قوله: ﴿لَا كَلُوا مِنْ قَوْفِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾: عبارة عن التوسعة) كلام حسن مبین، لكن تأويله بالوجوه الثلاثة ضعيف، وذلك أن اختصاص الأكل من دون ذكر سائر المنافع لكونها أعظمها ومستتبع سائرها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِيَتَمَلَى﴾ [النساء: ١٠] ثم تكرير قوله: ﴿مِنْ قَوْفِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ لاستيعاب جميع الأحوال والأزمان، كقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مریم: ٦٢] يوجب ألا يقتصر على المذكورات، ولهذا قال القاضي: لو سَعَ عليهم وجعل لهم خير الدارين^(٢).

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٥٧).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٤٧).

وقلت: هذا في حقِّ مَنْ عَدَّدَ سيئاتهم من أهلِ الكتابِ إذا أقاموا مجرَّدَ حدودِ التَّوراةِ والإنجيلِ، فما ظنُّكَ بالسَّالِكِ العارِفِ إذا قَمَعَ هوى النَّفسِ وانكَمَشَ من عالمِ الإِدبارِ إلى معارجِ القُدسِ معتصماً بحَبْلِ اللهِ وَسُنَّةِ حَبِيبِ اللهِ؟ فإنه تعالى يُفِيضُ على قلبِهِ سِجَالاً فضائِلِهِ وَسَحَابَتَ بَرَكَاتِهِ، فتكمنُ فيه كُموُنُ الأمطارِ في الأراضِي فتظهُرُ يَنابِيعُ الحِكْمَةِ مِن قلبِهِ على لسانِهِ كُلِّهَا^(١)، وفي تعليقِ الأكلِ مِن فَوْقِ على إقامةِ التَّوراةِ والإنجيلِ وَمِن تَحْتِ الأرجْلِ، واختصاصِ ﴿مَنْ﴾ الابتدائيةِ ما يُلَوِّحُ إلى معنى قولِهِ: «مَنْ عَمِلَ بِمَا عَلِمَ وَرَزَّهُ اللهُ عَلِمَ مَا لَمْ يَعْلَمْ»^(٢)؛ لأنهم إذا أقاموا العَمَلَ بكتابِ اللهِ اسْتَنَزَلَ ذلكَ مِن فَوْقِهِم البركاتِ، فإذا اسْتَجَدُّوا العَمَلَ بتلكِ البركاتِ المنزَّلَةِ وأقاموا عليها ثباتِ أقدامِهِمُ الراسخَةِ اسْتَنَزَلَ لهمَ مِنَ اللهِ بَرَكَاتٍ هِيَ أَزكى مِنَ الأولى، فلا يَزَالُ العَمَلُ والعِلْمُ يَتَنَوَّبانِ إلى أن يتهيَّ السالكُ إلى مَقامِ القُرْبِ ومنازِلِ العارِفِينَ، وفي ذِكْرِ الأرجْلِ إشارةٌ إلى حُصولِ ثباتِ القَدَمِ ورُسوخِ العِلْمِ، وفي اقترانِها مع «تحت» دلالةٌ على مزيدِ الثَّباتِ، وأنهم مِنَ الرَّاسِخِينَ المُقْتَسِبِينَ عِلْمَهُمُ مِن مِشكاةِ النُّبوةِ دونَ المُنزَّلِينَ الذين أخذوا عِلْمَهُمُ مِنَ الأوهامِ، ولهذا كَتَبَ بعضُ العارِفِينَ بهذه الآيةِ إلى الإمامِ^(٣) إرشاداً له إلى معرفةِ طريقةِ أهلِ اللهِ تعالى.

فإن قلت: كيف تلتئم هذه الآيةُ مع السابقة، وهي قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا﴾؟ قلت: الآيتانِ وإردتانِ على إظهارِ الشُّكوى، ناعيتانِ عليهِمُ قبائحِهِمُ، فقيل أولاً: ولو أن أهلَ الكتابِ آمَنوا برسولِ اللهِ وبما جاء به مِنَ المُعْجِزاتِ التي ثَبَّتَتْ بِمِثْلِها الرِّسالةُ كسائرِ الناسِ، وخافوا اللهُ وَتَرَكَوا العِنادَ، لكَفَّرَ اللهُ عَنْهُمُ تلكَ القبائحِ، ثُمَّ تَنَّى على الشُّرْكِ، أي: دَعُوا تلكَ الدَّلَائِلَ الباهرةَ! ولو أنهم عَمِلُوا بمقتضى ما عندهم مِنَ النُّصوصِ

(١) في (ط): «كلاً».

(٢) سبق تخريجه.

(٣) يعني الإمامَ الفخر الرَّازِي الذي كان متوغِّلاً في العلومِ العقليةِ والكلاميةِ.

وَأَنْ يُكْثِرَ الْأَشْجَارَ الْمُثْمِرَةَ وَالزُّرُوعَ الْمَغْلَّةَ وَأَنْ يَرْزُقَهُمُ الْجِنَانَ الْبَانِعَةَ الشَّارَ، يَجْتَنُونَ مَا تَهْدَلُ مِنْهَا مِنْ رُؤُوسِ الشَّجَرِ وَيَلْتَقِطُونَ مَا تَسَاقَطَ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ.

﴿مَنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ﴾: طائفةٌ حالها أَمَمٌ في عداوةِ رسولِ الله ﷺ. وقيل: هي الطائفةُ المؤمنةُ عبدُ الله بنِ سَلامٍ وأصحابه وثمانيةٌ وأربعونَ مِنَ النَّصَارَى، و﴿سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ فيه معنى التَّعَجُّبِ، كأنه قيل: وكثيرٌ منهم ما أسوأَ عَمَلَهُمْ! وقيل: هم كعبُ ابنِ الأشرفِ وأصحابه والرُّومُ.

[﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِيغٌ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغَتْ رِسَالَتُهُ، وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ ٦٧]

المتظاهرة وما ثبتَ عندهم من نَعْتِهِ ﷺ وتَرَكَوا التحريفَ والتبديلَ، لو سَعَّ اللهُ عليهم خَيْرَ الدَّارَيْنِ، ورُوِيَ فيهما مع معنى التنزيلِ الترقِي أيضاً.

قوله: (البانعة الشار)، الجوهري: يَنْعَ يَنْعُ: إِذَا نَضَجَ، وَلَمْ تَسْقُطِ الْيَاءُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَتَقْوِيهَا بِأَخْتِهَا، وَتَهْدَلَتْ أَغْصَانُ الشَّجَرَةِ، أَي: تَدَلَّتْ.

قوله: (حالها أَمَمٌ في عداوةِ رسولِ الله ﷺ) أي: متوسِّط، قال ابنُ السكيت: الأَمَمُ: بَيْنَ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ^(١)، وَهُوَ مِنَ الْمُقَارَبَةِ، وَقَالَ الْإِمَامُ: الَّذِينَ يَكُونُونَ عُدُولاً فِي دِينِهِمْ لَيْسَ فِيهِمْ عِنَادٌ شَدِيدٌ وَلَا غِلْظَةٌ كَامِلَةٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُودِعِهِ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥]^(٢).

قوله: (و﴿سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾) ليس الواوُ في نَظْمِ الْقُرْآنِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ.

قوله: (ما أسوأَ عَمَلَهُمْ) أي: كثيرٌ منهم يقولُ في حقِّهم: ما أسوأَ عَمَلَهُمْ!

(١) «إصلاح المنطق» لابن السكيت ص ٦١.

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٣٩٩).

﴿بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ . جميع ما أنزل إليك، وأي شيء أنزل إليك غير مُراقِبٍ في تَبْلِيغِهِ أَحَدًا وَلَا خَائِفٍ أَنْ يَنَالَكَ مَكْرُوهٌ. ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ﴾ : وإن لم تُبَلِّغْ جميعه كما أمرتُكُ ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ . - وقرئ: (رسالاته) - فلم تُبَلِّغْ إِذَا مَا كُفِّتَ مِنْ أَدَاءِ الرِّسَالَاتِ، لَمْ تُؤَدِّ مِنْهَا شَيْئًا قَطُّ، وَذَلِكَ أَنَّ بَعْضَهَا لَيْسَ بِأَوَّلَى بِالْأَدَاءِ مِنْ بَعْضٍ، وَإِنْ لَمْ تُؤَدِّ بَعْضَهَا، فَكَأَنَّكَ أَغْفَلْتَ أَدَاءَهَا جَمِيعًا، كَمَا أَنَّ مَنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِبَعْضِهَا كَانَ كَمَنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِكُلِّهَا، لِإِدْلَاءِ كُلِّ مِنْهَا بِمَا يُدْلِيهِ غَيْرُهَا وَكَوْنِهَا كَذَلِكَ فِي حُكْمِ شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَالشَّيْءُ الْوَاحِدُ لَا يَكُونُ مَبْلَغًا غَيْرَ مَبْلَغٍ، مُؤَمَّنًا بِهِ غَيْرَ مُؤَمَّنٍ بِهِ. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنْ كَتَمْتَ آيَةً لَمْ تُبَلِّغْ رِسَالَتِي. وَرُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «بَعَثَنِي اللَّهُ بِرِسَالَاتِهِ فَضِغْتُ بِهَا دَرْعًا، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيَّ: إِنْ لَمْ تُبَلِّغْ رِسَالَتِي عَذَّبْتُكَ، وَضَمِنَ لِي الْعِصْمَةَ فَقَوِيْتُ».

فَإِنْ قَلْتَ: وَوُقُوعُ قَوْلِهِ: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ جَزَاءٌ لِلشَّرْطِ مَا وَجَّهَ صِحَّحَتِهِ؟.....

قوله: (جميع ما أنزل إليك) إنما قدر المضاف لأنه صلوات الله عليه وسلامه كان مُبَلِّغًا، فعلى هذا فائدة الأمرِ المبالغة والكَمَالِ، يعني: رَبِّمَا أَتَاكَ الْوَحْيُ بِهَا تَكَرَّرَ أَنْ تُبَلِّغَهُ خَوْفًا مِنْ قَوْمِكَ، فَبَلِّغْ الْكُلَّ وَلَا تَخَفْ.

الراغب: فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ قَالَ: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾؟ وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ: إِنْ لَمْ تُبَلِّغْ فَمَا بَلَّغْتَ، قِيلَ: مَعْنَاهُ: وَإِنْ لَمْ تُبَلِّغْ كُلَّ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ تَكُونُ فِي حُكْمِ مَنْ لَمْ يُبَلِّغْ شَيْئًا تَنْبِيهًا عَلَى أَنْ تَقْصِرَ فِي بَعْضِ مَا أُمِرْتَ بِهِ يُحْبِطُ عَمَلُكَ^(١). وَاسْتَدَلَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ أَنَّهُ ﷺ لَا يَكْتُمُ شَيْئًا مِمَّا أُنزَلَ اللَّهُ، بِخِلَافِ مَا قَالَتِ الشَّيْخَةُ: إِنَّهُ قَدْ كَتَمَ أَشْيَاءَ عَلَى سَبِيلِ التَّقِيَّةِ^(٢)، وَعَنْ بَعْضِ الصُّوفِيَّةِ: مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مَصَالِحُ الْعِبَادِ وَأَمْرٌ بِإِطَاعِهِمْ عَلَيْهِ فَهُوَ مُتَزَّرٌ عَنْ كِتْمَانِهِ، وَأَمَّا مَا يُخَصُّ بِهِ مِنَ الْغَيْبِ وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ مَصَالِحُ أُمَّتِهِ فَلَهُ، بَلْ عَلَيْهِ كِتْمَانُهُ.

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٣٩٩)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ١٤٤.

(٢) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٦: ٢٤٣) و«أحكام القرآن» للجصاص (٤: ١٠٦).

قلت: فيه وجهان؛ أحدهما: أنه إذا لم يَمَثِّلْ أمر الله في تبليغ الرِّسَالَاتِ وَكَتَمَهَا كُلَّهَا، كأنه لم يُبَعِّثْ رسولاً كان أمراً شنيعاً لا خفاءً بِشِنَاعَتِهِ. فقيل: إن لم تُبَلِّغْ منها أدنى شيءٍ وإن كان كلمةً واحدةً فأنت كَمَنْ رَكِبَ الأَمْرَ الشَّنِيعَ الذي هو كتمانُ كُلِّهَا، ...

وقلت: رَوَى السُّلَمِيُّ، عن جعفرٍ في قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠] قال: بلا واسطة فيما بينه وبينه سرّاً إلى قلبه، ولا يعلم به أحدٌ سواه إلا في العُقْبَى حَتَّى يُعْطِيَهُ الشَّفَاعَةَ لِأُمَّتِهِ، وقال الواسِطِيُّ: ألقى إلى عَبْدِهِ ما ألقى ولم يُظْهِرْ ما الذي أوحى لأنه خَصَّهُ به، وما كان مخصوصاً به كان مَسْتُوراً، وما بَعَثَهُ اللهُ إلى الخَلْقِ كان ظاهراً^(١).

وإلى هذا يُنظَرُ معنى ما رَوَيْنَا في «صحيح البخاري» عن سعيدِ المُقْبَرِيِّ، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَعَاءَيْنِ، أَمَا أَحَدُهُمَا فَبَيْتُهُ، وَأَمَا الأُخْرُ فُلُو بَشْتَتُهُ قُطِعَ هَذَا البُلْعُومُ^(٢). قال البخاري: البُلْعُومُ: مجرى الطعام.

قوله: (إن لم تُبَلِّغْ منها أدنى شيءٍ وإن كان كلمةً واحدةً، فأنت كَمَنْ رَكِبَ الأَمْرَ الشَّنِيعَ)، قال ابنُ الحاجب: الشَّرْطُ والجزءُ إذا اتَّحَدَا كان المرادُ بالجزءِ المبالغة، فَوُضِعَ قوله: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ موضعَ أمرٍ عظيم، أي: فإن لم تفعلْ فقد ارتكبتَ أمراً عظيماً^(٣).

الانتصاف: قال: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ﴾، ولم يَقُلْ: وإن لم تُبَلِّغْ لِيَسْتَغَايِرَا لفظاً وإن اتَّحَدَا معنى^(٤)، وهو أحسنُ بهجةً من تكرارِ اللَّفْظِ الواحدِ في الشَّرْطِ والجزءِ، وهذا من محاسنِ عِلْمِ البَيَانِ^(٥).

وقال الإمام: الجمهورُ على أن المرادُ من قوله: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾: إن لم

(١) «حقائق التفسير» للسُّلَمِيِّ (٢: ٢٨٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٠).

(٣) «أمالي ابن الحاجب» (١: ١٨٠).

(٤) في (م) و(غ) و(ص) و(س): «وإن اتحد المعنى»، والمثبت من (ط).

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٥٨).

تُبْلَغُ واحداً منها كنتَ كَمَنْ لم يُبْلَغْ شيئاً منها، وهذا ضعيفٌ، لأنَّ مَنْ أتى بالبعضِ وتَرَكَ البعضَ فلو قيل: إنه تَرَكَ الكُلَّ لكان كذباً، ولو قيل أيضاً: إنَّ مقدارَ الجُرمِ في تَرَكَ البعضِ مثلُ مقدارِ الجُرمِ في تَرَكَ الكُلِّ، لكان هذا أيضاً محالاً^(١).

وقال القاضي: معناه: أنَّ كتمانَ بعضها يُضيعُ ما أُدِّيَ منها، كَتَرَكَ بعضِ أركانِ الصَّلَاةِ، فإنَّ غَرَضَ الدَّعْوَةِ يَتَقَضُّ منه، أو يقال: إن لم تفعلْ كَأَنَّكَ ما بَلَغْتَ شيئاً منها، كقوله تعالى: ﴿فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ من حيثُ إنَّ كتمانَ البعضِ والكُلِّ سواءً في الشَّنَاعَةِ واستجلابِ العذابِ^(٢).

وقلتُ: والذي عليه كلامُ المصنِّفِ أنه صَلَوَاتُ الله عليه وسلامُه كان مأموراً بتبليغِ ما أنزَلَ اللهُ تعالى إليه، وهو إنَّما يكونُ مُتَّبِلاً للأمرِ إذا لم يُخالفْ شيئاً مِنَ المأمورِ به، وإليه الإشارةُ بقوله: «فلم تُبْلَغْ إذاً ما كُفِّتْ مِنْ أَدَاءِ الرِّسَالَاتِ ولم تَوَدَّ منها شيئاً قطُّ، وذلك أنَّ بعضها ليسَ أَوْلى مِنْ بعضِ بالأداء». ومن تَمَّ سَبَبُ المسألةِ بالإيمانِ في قوله: «كما أنَّ مَنْ لم يؤمنْ ببعضِها كان كَمَنْ لم يؤمنْ بكلِّها»، وذكرَ في «النِّسَاءِ» أنَّ إيمانَ أهلِ الكتابِ ببعضِ الكُتُبِ لا يَصِحُّ إيماناً به؛ لأنَّ طريقَ الإيمانِ إنَّما هو المُعْجِزَةُ، ولا اختصاصَ لها ببعضِ الكُتُبِ دونَ بعضِ، فلو كان إيمانُهم بها آمناً به إيماناً لأجلِ المُعْجِزَةِ لآمنوا به كلِّه، فحينَ آمَنوا ببعضِهِ عَلِمَ أنهم لم يَعتَبِرُوا المُعْجِزَةَ، فلم يكنْ إيمانُهم إيماناً، هذا هو المعنى بقوله في هذا المقام: «لإدلاءِ كُلِّ منها بما يُذْلِيهِ غيرها». وفي تمثيلِ المسألةِ بالإيمانِ نُكْتَةُ سَرِيَّةٍ، وهي كما أنَّ على الرُّسُولِ إبلاغَ الكُلِّ كذا على المرسلِ إليه الإيمانُ بالكُلِّ، والضَّميرُ^(٣) في «مِنها» و«غيرِها» راجعٌ إلى الرِّسَالَاتِ. المُغْرِبُ: يقال: فلانٌ يُبْذِلُ إلى الميِّتِ بذَكَرٍ، أي: يَتَّصِلُ، وتَدَلَّى مِنَ السَّطْحِ حَبْلاً، أي: أرسَلَه فتَدَلَّى.

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٠٠).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٤٨).

(٣) في (غ): «والضميران».

كما عَظَّمَ قَتْلَ النَّفْسِ بقوله: ﴿فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢].

والثاني: أن يُراد: فإن لم تفعل فلنك ما يُوجِبُه كِتْمَانُ الوحي كُلِّهِ مِنَ العقابِ، فَوَضِعَ السَّبَبُ مَوْضِعَ المُسَبَّبِ وَيَعْضُدُهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «فَأَوْحَى اللهُ إِلَيَّ: إن لم تُبَلِّغْ رسالتي عَذَّبْتُكَ».

﴿وَاللَّهُ يَعِصُكُمْ﴾: عِدَّةٌ مِنَ اللهِ بِالحَفِظِ وَالكَلاَةِ. والمعنى: والله يَضْمَنُ لكَ العِصْمَةَ من أعدائك، فما عُدْرُكَ في مُراقبتهم؟!

فإن قلت: أين ضَمَانُ العِصْمَةِ وقد سُجِّحَ في وَجْهِهِ يَوْمَ أُحُدٍ وكُسِرَتْ رِباعِيَّتُهُ صلواتُ اللهِ عليه؟ قلت: المرادُ أَنَّهُ يَعِصِمُهُ مِنَ القَتْلِ.

وفيه أن عليه أن يحتمل كل ما دُونَ النَّفْسِ في ذاتِ اللهِ، فما أَشَدَّ تَكْلِيفَ الأنبياءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وقيل: نزلت بعد يوم أُحُدٍ، و﴿النَّاسِ﴾: الكُفَّارُ؛ بدليل قوله:

قوله: (كما عَظَّمَ) صفةٌ مصدرٍ محذوفٍ من غيرِ لفظِهِ، كأنه قال: عَظَّمَ تَزَكُّ تَبْلِيغِ البعْضِ تعظيمًا مثل تعظيم قتل النفس.

قوله: (في ذاتِ اللهِ) أي: في اللهِ، عن البخاري، عن أبي هريرة رضي اللهُ عنه، قال: بعث رسولُ اللهِ ﷺ عشرةً منهم حُبيَّبُ الأنصاري، فأسيرَ ولما خرَجَ المشركونَ به من الحَرَمِ ليقْتُلُوهُ، قال:

ولستُ أباي حينَ أقتلُ مسلمًا
على أيِّ شقٍّ كان اللهُ مَضْرَعِي
وذلك في ذاتِ الإلهِ وإن يَشَأْ
يُبارِكُ على أوصالِ شِلْوِي مَمْرَعِ

قوله: (وقيل: نزلت بعد يوم أُحُدٍ) عَظَّفُ على قوله: «والله يَضْمَنُ لكَ العِصْمَةَ من أعدائك»، وعلى الأول: العِصْمَةُ عامَّةٌ في كلِّ الأحوال، خاصةً من حيثُ إرادةُ العِصْمَةَ من

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾، ومعناه: أنه لا يُمكنُهم مما يُريدون إنزاله بك من الهلاك. وعن أنس: كان رسولُ الله ﷺ يُحْرَسُ حَتَّى نَزَلَتْ.....

القتل، وعلى الثاني: خاصةً بحسبِ الزمانِ عامَّةً في مُقتضاها، يعني: أن الله تعالى لا يُمكنُهم مما يريدون إنزاله بك من الهلاك، لكن يُشكِلُ هذا بما استتبَّ لليهود من تمكُّنهم من أن سمَّوه، ولهذا فسروا قوله تعالى: ﴿وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ بقولهم: إنهم يبدلون جُهدهم في قتله ولذلك سمَّوه، ويُمكنُ أن يُقال: إن المعنى: يا أيها الذي تصدَّى لمنصبِ الرِّسالة وتبليغ ما أنزل إليه، امضِ لسانِكِ وأد ما عليك ولا تهتمَّ بأعدائك، فإنه تعالى ضَمِنَ لك العِصمةَ من الهلاك بسببِ تبليغِ الوحي؛ لأنه لا يهدي القومَ الكافرين إلى إطفاء نُورِ الله تعالى لقوله تعالى: ﴿وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يُمْرَ نُورُهُمْ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٢]، ففي وَضْعِ قوله: ﴿الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ مَوْضِعَ ضَميرِ ﴿النَّاسِ﴾ وإن لم يُقل: لا يهديهم إشعارٌ بذلك، ولم يكن تمكين اليهود مما أرادوا به من الهلاك يومَ خَيْبَرَ لأجلِ التبليغ، بل للذَّبِّ عن البلادِ والأموالِ والأنفُسِ، وسَبَقَ في «البقرة» الحديثُ الوارد فيه في تفسيرِ قوله: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧] (١).

الراغب: عصمةُ الأنبياء: حفظُه إياهم أولاً: بما خصَّهم به من صفاءِ الجوهرِ، ثم بما أولاهم من الفضائلِ والأخلاقِ، ثم بالنصرةِ وتثبيتِ أقدامهم، ثم بإنزالِ السكينةِ عليهم وبحفظِ قلوبهم، وبالتوفيقِ (٢).

قوله: (كان رسولُ الله ﷺ يُحْرَسُ حَتَّى نَزَلَتْ) الحديثُ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (٣)، فعلى هذا التخصيصِ بحسبِ الزمانِ دونَ الأشخاصِ كما في الثاني، والمرادُ بالعصمة: سائرُ ما يرومُه الأعداءُ من السُّوءِ.

(١) انظر: (٢: ٥٦٩).

(٢) «مفردات القرآن» ص ٥٧٠.

(٣) أخرجه الترمذي (٣٠٤٦) عن عائشة، وأخرجه الحاكم في «المستدرک» (٣٢٢١) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٨١٨٦).

فأخرج رأسه من قبة آدم وقال: «انصروا يا أيها الناس، فقد عصمني الله من الناس».

[قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِن رَّبِّكُمْ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿٦٨﴾]

﴿لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ أي: على دين يُعتدُّ به حتى يُسمى شيئاً؛ لفساده وبطلانه كما تقول: هذا ليس بشيء، تُريد تحقيره وتصغير شأنه، وفي أمثالهم: أقلُّ من لا شيء.

﴿فَلَا تَأْسَ﴾: فلا تتأسف عليهم لزيادة طغيانهم وكُفْرهم، فإنَّ صرَرَ ذلك راجعٌ إليهم لا إليك، وفي المؤمنين غنى عنهم.

[إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰدِقِينَ وَالنَّصْرَىٰ مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾]

﴿وَالصَّٰدِقُونَ﴾ رُفِعَ على الابتداء، وخبره محذوف، والنسيئة به التأخير عما في حينه
﴿إِنَّ﴾ من اسمها وخبرها، كأنه قيل: إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم
كذا، والصابئون كذلك، وأنشد سيبويه شاهداً له:

وَالَا فاعلموا آنا وأنتم بُغاة ما بقينا في شقاق

قوله: (وَالَا فاعلموا) البيت، بعد:

إذا جُرَّت نواصي آل بدرٍ فأدوها وأسري في الوثاق^(١)

الشقاق: العداوة، وسببه أن قوماً من آل بدرٍ من الفراريين جاؤوا بني لأم من طيء،
فعمد بنو لأم إليهم فجزؤوا نواصيهم وقالوا: مننَّا عليكم ولم نقتلكم، وحبسوهم، فقال بشرٌ

(١) لبشر بن أبي خازم في «ديوانه» ص ١٦٥.

أي: فاعلموا أننا بغاة وأنتم كذلك.

فإن قلت: هلا زعمت أن ارتفاعه للعطف على محل ﴿إِنَّ﴾ واسمها؟ قلت: لا يصح ذلك قبل الفراغ من الخبر. لا تقول: إن زيداً وعمرو منطلقان.

فإن قلت: لم لا يصح والنية به التأخير، فكأنك قلت: إن زيداً منطلق وعمرو. قلت: لأنني إذا رفعتُه رفعتُه عطفًا على محل ﴿إِنَّ﴾ واسمها: والعامل في محلها هو الابتداء، فيجب أن يكون هو العامل في الخبر، لأن الابتداء ينتظم الجزأين في عمله كما تنتظمها «إن» في عملها، فلو رفعت ﴿وَالصَّابِقُونَ﴾ المنوي به التأخير بالابتداء، وقد رفعت الخبر بـ ﴿إِنَّ﴾، لأعملت فيهما رافعين مختلفين.

ابن أبي خازم البيتين، أي: قد جززتم نواصيهم فاحملوا غرامة الجزأ إلينا وأطلقوا من أسرهم منهم، وإن لم تفعلوا فاعلموا أننا نظلمكم كما أنكم ظلمتمونا، وقدّم أنتم للإيدان بأنهم أوغل في البغي؛ لأن بغي القاتل جزاء لبغيهم.

قوله: (للعطف على محل ﴿إِنَّ﴾ واسمها)، قال ابن الحاجب: وذلك أن موضع ﴿إِنَّ﴾ وما عملت فيه الرفع، لكون المعنى لم يتغيّر، فجاء العطف لذلك، وأما سائر أخواتها فمخالفة لها في المعنى الذي من أجله صحّ العطف^(١).

قوله: (لأعملت فيهما) أي: في المبتدأ والخبر، ومعناه: أنه لو رفع «الصابغون» بالابتداء بأن يكون عطفًا على محل ﴿إِنَّ﴾ واسمها، لكان العامل في المبتدأ التجريد، وفي الخبر: ﴿إِنَّ﴾، فيلزم أن يكون العامل في المبتدأ غير العامل في الخبر، والواجب أن يكون الخبر مرفوعاً بما ارتفع به المبتدأ كما قرّر، ولا يمكن تقدير عملين فيه بأن يقال: إنه مرفوع بـ «إن» والابتداء معاً، للقطع بأن اسماً واحداً لا يكون فيه رفعان، قال صاحب «الفرائد»: لا يستقيم قوله في الجواب: «لأنني إذا رفعتُه» إلى آخره؛ لأنه لسا اعتبر التأخير وجب أن يكون العامل فيه وفي الخبر

(١) «الإيضاح في شرح الفصل» (٢: ١٨٠).

فإن قلت: فقوله ﴿وَالصَّيُّونَ﴾ معطوفٌ لا بدَّ له من معطوفٍ عليه، فما هو؟ قلت: هو مع خبره المحذوفِ جملةٌ معطوفةٌ على جملةِ قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا...﴾ إلى آخره، ولا محلَّ لها كما لا محلَّ للتي عطفت عليها.

فإن قلت: ما التَّقديمُ والتَّأخيرُ إلَّا لفائدة، فما فائدةُ هذا التقديم؟ قلت:.....

الابتداء، وإنما لزمَ إعمالُ عاملين مختلفين إذا لم يَنووا التأخير فيقال له: إن قولك: وجب أن يكون العامل فيه وفي الخبر الابتداء^(١) هذا إذا قُدِّرَ له خبرٌ آخرٌ كما اختارَ المصنِّفُ وحملَ الآيةَ عليه، لكنَّ الكلامَ فيه أن يكونَ الخبرُ هو المذكورَ بعينه، نعم، يردُّ عليه أن الآيةَ ليست من قبيل: إن زيداً وعمرو منطلقان؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ صالحٌ لكلِّ المذكورين، فهو من قبيل إن زيداً وعمرو منطلق، قال ابنُ الحاجب: وليس قولٌ من قال: إن زيداً وعمرو قائمٌ من قبيل الممنوع؛ لأنَّ قائمٌ إما أن يُقدَّرَ خبراً عن «عمرو»، فيكونَ خبرٌ زيد مقدماً، وإما أن يُجعلَ خبراً عن الاسم الأول وخبرُ الثاني محذوفٌ، فعلى التقديرين لم يُعطَفْ إلَّا بعدَ مَضِيِّ الخبرِ، بخلاف: إن زيداً وعمرو منطلقان، فإنَّ ذلك غيرُ ممكن لتشريكيهما جميعاً في خبرٍ واحد^(٢)، وقال أيضاً في شرح قول المصنِّف في «المفصل»^(٣): فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتدأ بعد ما مضى الخبرُ، الكلامُ يَحْتَمِلُ أمرين، أحدهما: ما ذكره في «الكشاف»: ﴿وَالصَّيُّونَ﴾: رَفَعَ على الابتداء وخبره محذوفٌ، والآخر: أن قوله: فعلى التقديم والتأخير، أي: فعلى تقديرِ الخبرِ مقدماً على «الصابثون» وتقديرِ «الصابثون» مؤخراً عنه، ويصحُّ في مثل هذا أن يُعبَّرَ بالتقديم والتأخير، وهذا أولى لسما يلزمُ فيه الحذفُ فقطً، وفي ذلك الحذفُ وتغييرُ الموضع، ولأنَّ مذهبَ سيبويه في قولك: زيدٌ وعمرو قائمٌ أن الخبرَ للثاني، وخبرَ الأولِ محذوفٌ، واستدلَّ على ذلك بقوله:

(١) من قوله: «وإنما لزم» إلى هنا أثبتته من (ط) و(م).

(٢) «الإيضاح في شرح المفصل» (٢: ١٨٢).

(٣) المصدر السابق (٢: ١٨٣).

فائدته التَّنبُّهُ على أن الصَّابِئِينَ يُتاب عليهم إن صحَّ منهم الإيمان، والعملُ الصَّالحُ، فما الظَّنُّ بغيرهم؟ وذلك أن الصَّابِئِينَ أَيْنُ هؤلاء المَعْدُودِينَ ضلَّالًا وأشدُّهم غِيًّا، وما سُمُّوا صابِئِينَ إِلَّا لأنهم صَبَّوْا عن الأديانِ كُلِّها، أي: خَرَجُوا، كما أن الشاعِرَ قَدَّمَ قوله: «وأنتم» تَنبِيْها على أن المخاطِبِينَ أَوْغَلَ في الوَصْفِ بالبُغَاةِ من قومِهِ حيث عاَجَلَ به قبل الخَبَرِ الذي هو «بُغَاة»؛ لئلا يَدْخُلَ قومُهُ في البَغْيِ قبلَهُم مع كونِهِم أَوْغَلَ فيه منهم وأبْتَقَدَمًا.

نحنُ بسما عندنا وأنتَ بسما عندك راضٍ والقولُ مختلفٌ^(١)

لأنه لو كان خَبْرًا عن «نحنُ» لقال: راضون، هذا تلخيصُ كلامِهِ^(٢).

ونَقَلَ أبو البقاء عن سيبويه في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْسَوُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]: بأنَّ «أَحَقُّ»: خَبَرُ «الرَّسُولِ»، وخَبَرُ الأوَّلِ محذوف، وهذا أقوى من عكسِهِ؛ لأنه لا يَلْزَمُ منه التفرِيقُ بينَ المبتدأِ والخبرِ^(٣)، فيقال: إنَّ قولَ المصنِّفِ: «إنَّما يقالُ: تقديمٌ وتأخيرٌ للمُزَالِ لا للقاءِ في مكانِهِ»: جوابٌ عمَّا عسى أن يتَوَهَّم مُتَوَهِّمٌ مثل ما تَوَهَّم ابنُ الحاجبِ^(٤) في ذلك التقديمِ والتأخيرِ، ولأنه يُفَوِّتُ على ذلك التقديرِ العَرَضَ المطلوبَ من التقديمِ والتأخيرِ، وهو الاهتمامُ، وأن الصَّابِئِينَ أشدُّ غِيًّا من هؤلاء، قال صاحبُ «الفرائد»: ويُمكنُ أن يقالَ: هذا على حدِّ قولِ مَنْ قال: ولا سابقِ شيئًا، وحقُّ الكلامِ أن يقولَ: ولا سابقًا، لأنه بعدَ قوله: «بدا لي أتي لستُ مُدْرِكُ ما مَضَى»^(٥)، ولكنَّهُ قال: ولا سابقِ؛ لأنه ساعَ لهُ أن يقولَ: لستُ بمُدْرِكِ

(١) البيت قيل: إنه لعمر بن امرئ القيس الأنصاري، انظر: «البيان والتبيين» ص ٤٣٦ و«لسان العرب»

(٥ : ٤٥) وقيل: إنه لدرهم بن زيد الأنصاري، انظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» (١ : ٩٥) وقيل:

إنه لقيس بن الحطيم كما في «كتاب سيبويه» (١ : ٧٤).

(٢) انظر: «كتاب سيبويه» (١ : ٧٤).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢ : ٦٤٨).

(٤) «الإيضاح في شرح المفصل» (٢ : ١٨٣).

(٥) سبق تخريج البيت من «ديوان زهير بن أبي سلمى».

فإن قلت: فلو قيل: «والصابئين وإياكم» لكان التقديم حاصلًا. قلت: لو قيل هكذا لم يكن من التقديم في شيء؛ لأنه لا إزالة فيه عن موضعه، وإنما يُقال مقدّم ومؤخّر للمُزال لا للقارّ في مكانه، ومجرى هذه الجملة مجرى الاعتراض في الكلام.

ما مَضَى، فكأنه قال كذلك، فكذلك هاهنا كأنه قيل: الذين آمنوا والذين هادوا. ولا يلزم هاهنا إعمال عاملين مختلفين؛ لأنّ الخبر، وهو: ﴿مَنْ آمَنَ﴾ إلى آخره، جعل خبراً له «الصابئون والنصارى»، وخبر ﴿إِنَّ﴾ محذوفٌ بدلالة المذكور بعده، وأما فائدة العُدول عن النصب إلى الرفع فهي أنّ مظنة العفو والتجاوز في حقّ المنافقين وهم المعنويون بـ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ على ما قيل، وفي حقّ اليهود، أبعُدُّ منها في حقّ الصابئين والنصارى؛ لأنّ عناد الفريقين واستهزاءهما أكبر، فوجب في حقهما أن يُذكر في صدر الكلام، ولا يجب في الأخيرين.

قلت: هذا الكلام مبنيٌّ على أنّ «النصارى» معطوفٌ على «الصابئون»، لا على ﴿الَّذِينَ هَادُوا﴾، ولكن سياق الآية يأبى هذا التقدير؛ لأنها سبقت في شأن أهل الكتاب، وذكر «الصابئون» استطراداً، ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿يَتَأَهَّلَ الْكُتُبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنجِيلَ﴾، وكذا الآيات السابقة واللاحقة، وحين كان السياق في سورة الحج^(١) على العموم جيء بـ «الصابئين» منسوقاً نسق أخواته، وهاهنا «النصارى» عطفت على ﴿الَّذِينَ هَادُوا﴾ لا على «الصابئون»؛ لأنها مقصودان بالذكر متبوعان دونه فلا بد من التزام التقديم.

قوله: (ومجرى هذه الجملة مجرى الاعتراض في الكلام)، وذلك أنّ الاعتراض هو مما يتخلل في أثناء الكلام لتأكيد مضمون المعترض فيه، وهذا تأكيد لما يلزم من إيراد الكلام لا من مضمونه، ومن ثم قال: كان جارياً «مجرى الاعتراض»، وقلنا: إنه استطراد.

الانتصاف: صدق الزمخشري، لكن يردُّ عليه أنه لو عطفت «الصابئين» ونصبه كما قرأ

(١) يقصد الآية «١٧» من سورة الحج.

فإن قلت: كيف قال: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ثم قال: ﴿مَنْ آمَنَ﴾؟ قلت: فيه وجهان: أن يُراد بـ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾: الذين آمنوا بالسنتهم وهم المنافقون، وأن يُراد بـ ﴿مَنْ آمَنَ﴾: مَنْ ثَبَّتَ عَلَى الْإِيمَانِ وَاسْتَقَامَ وَلَمْ تُخَالِجْهُ رِيْبَةٌ فِيهِ.

فإن قلت: فما محلّ ﴿مَنْ آمَنَ﴾؟ قلت: إمَّا الرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَخَبْرُهُ ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ وَالْفَاءُ لِيَتَضَمَّنِ الْمَبْتَدَأُ مَعْنَى الشَّرْطِ، ثُمَّ الْجُمْلَةُ كَمَا هِيَ خَبْرٌ ﴿إِنَّ﴾ وَإِمَّا النَّصْبُ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ اسْمِ ﴿إِنَّ﴾ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ، أَوْ مِنْ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ.

ابن كثير^(١)، لأفاد دخولهم في جملة الثوب عليهم، وفهم من تقديم ذكرهم على «النصارى» ما يفهم من الرفع، وهو أنهم أوغل في الكفر، وقد تيب عليهم، فالنصارى أولى، ويكون الكلام جملة واحدة مختصرة، والعطف إفرادي، فلم عدل إلى جعله جملتين؟ وجوابه: أنه لو عطفه ونصبه لم يحصل فهم الخصوصية لهؤلاء؛ لأن الأصناف كلها عطف بعضها على بعض عطف المفردات، وهذا الصنف من جملتها، والخبر عنها واحد، وأما الرفع فيقطع عن العطف الإفرادي، وتخص بقیة الأصناف بالخبر المذكور، وخبر هذا الصنف مفرد مستقل فيقيد المقصود السابق ذكره، ويفهم من تقديم الخبر من قوة الدلالة ما لا يفيد تأخيره^(٢).

وأما قراءة ابن كثير - وإن كان هو من الأئمة - فشاذة بحمل النصب على الاختصاص، أي: أذكر، لئلا تكون مخالفة لقراءته المشهورة ولسائر الأئمة.

قوله: (فيه وجهان)، والظاهر يؤهم أنه جواب واحد، لكن المراد من الإيراد: أن ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ إن أُريدَ بِهِ الْمُنَافِقُونَ يُحْمَلُ قَوْلُهُ: ﴿مَنْ آمَنَ﴾ عَلَى مَنْ أَخْلَصَ الْإِيمَانَ، وَإِنْ أُريدَ بِهِ الْمُؤْمِنُونَ الْخُلُصُ يُحْمَلُ ﴿مَنْ آمَنَ﴾ عَلَى مَنْ ثَبَّتَ عَلَى الْإِيمَانِ، وَالْجَوَابُ الْأَوَّلُ أَقْرَبُ إِلَى الْعَرَضِ؛ لِأَنَّ الَّذِي سَبَقَتْ الْآيَةُ لَهُ التَّشْدِيدُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَإِنَّهُمْ مَعَ ذَلِكَ إِنْ آمَنُوا

(١) انظر: «المحتسب» (١: ٣٢٥) و«البحر المحيط» (٤: ٣٢٥).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٦٠).

فإن قلت: فأين الراجعُ إلى اسم ﴿إِنَّ﴾؟ قلت: هو محذوفٌ، تقديره: مَنْ آمَنَ منهم، كما جاء في موضعٍ آخر.

وقرئ: (والصَّابِئُونَ) بياء صريحية، وهو من تخفيف الهمزة كقراءة مَنْ قرأ:....

وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمُ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ، وَذَكَرُ الْمُنَافِقِينَ وَالصَّابِئِينَ عَلَى الْمُبَالِغَةِ كَمَا سَبَقَ، فَإِذَنْ لَمْ يَكُنْ لِذِكْرِ الْمُؤْمِنِينَ الْمُخْلِصِينَ مَدْخَلَ فِي الْغَرَضِ وَالْأَسْلُوبِ، وَلِذَلِكَ أُخْرِهِ، وَلَانْتِهَامُ إِذَا شَرَكُوهُمْ فِي الْحَبْرِ، وَهُوَ: ﴿مَنْ آمَنَ﴾ بِمَعْنَى ثَبَّتَ عَلَى الْإِيمَانِ، يَلْزَمُ وَجُوبَ اشْتِرَاكِهِمْ فِي الْخُلُوصِ فِي الْإِيمَانِ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾، وَذَلِكَ بَعِيدٌ، وَلِذَلِكَ جَعَلَ ﴿مَنْ آمَنَ﴾: بَدَلًا مِنْ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ وَحَدَهُ فِي وَجْهِ قَوْلِهِ: «عَلَى الْبَدَلِ مِنْ اسْمِ ﴿إِنَّ﴾ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ أَوْ مِنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ». قَالُوا: أَرَادَ أَنْ ﴿مَنْ آمَنَ﴾ إِمَّا بَدَلٌ مِنَ الْمَجْمُوعِ مِنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَالْمَعْطُوفِ، أَوْ بَدَلٌ مِنْ اسْمِ ﴿إِنَّ﴾ فَحَسِبُ.

قلت: إذا كان بَدَلًا مِنَ الْمَجْمُوعِ فَالْمَعْنَى عَلَى مَا سَبَقَ: أَنَّ الصَّابِئِينَ أَشَدُّ غَيْثًا، وَأَمَّا إِذَا كَانَ بَدَلًا مِنْ اسْمِ ﴿إِنَّ﴾ وَحَدَهُ لِيُزَمَّ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ ﴿وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ﴾ حُكْمُ ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ فِي الرَّفْعِ وَالْقَطْعِ، وَتَقْدِيرُ الْحَبْرِ عَلَى مَا سَبَقَ فِي «الصَّابِئُونَ» وَحَدَهُ، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ آمَنَ مِنْهُمْ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ، وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى كَذَلِكَ، فَحَيْثُ يُخْرِجُ الْكَلَامُ عَنِ الْمَقْصُودِ وَيَكُونُ أَبْعَدَ مِنْ اخْتِيَارِ صَاحِبِ «الْفَرَائِدِ»، وَقِيلَ: أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «أَوْ مِنَ: الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ» الْمَعْطُوفَ فِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى اللَّامِ، وَالضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ عَائِدٌ إِلَى اسْمِ ﴿إِنَّ﴾، وَلَيْسَ بِوَجْهِ حَسَنٍ لِمَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ. أَيْضًا، لِمَا صَرَّحَ الْمَصْنُفُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٥] (١) فَحَيْثُ يَلْزَمُ التَّكْرَارُ.

قوله: (فأين الراجعُ؟) هذا على تقدير البدلية لا الخبر، لوجود الراجع من قوله:

﴿عَلَيْهِمْ﴾.

(١) انظر: (٧: ٢٠٥).

(يَسْتَهْزِئُونَ)، (والصَّابِئُونَ) وهو مِنْ: صَبَوْتُ؛ لأنهم صَبَوْا إلى أتباع الهوى والشَّهواتِ في دينهم ولم يتَّبِعُوا أدلَّةَ العقل والسَّمْعِ. وفي قراءة أبي رَضِي اللهُ عنه: (والصابئين) بالنصب، وبها قرأ ابنُ كثيرٍ، وقرأ عبدُ اللهِ: (يا أيُّها الذين آمنوا والَّذِينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ).

[لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رَسُولًا كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ﴿٧٠﴾]

﴿لَقَدْ أَخَذْنَا﴾ ميثاقهم بالتوحيد ﴿وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رَسُولًا﴾ ليقفُوهم على ما يأتون وما يذُرُّون في دينهم. ﴿كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ﴾ جملةٌ شرطيَّةٌ وَقَعَتْ صفةً لـ ﴿رَسُولًا﴾ والراجعُ محذوفٌ، أي: رسولٌ منهم ﴿بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ﴾: بما يخالف هواهم ويضادُّ شهواتهم من مَسَاقِ التَّكْلِيفِ والعملِ بالشرائع.

فإن قلت: أين جوابُ الشرطِ، فإنَّ قوله: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ ناب عن الجواب؛ لأنَّ الرَّسُولَ الواحدَ لا يكون فريقين، ولأنه لا يحسنُ أن تقول: إنَّ أكرمتُ أخي، أخاك أكرمتُ.

قوله: (ولأنه لا يحسنُ أن تقول: إنَّ أكرمتُ أخي، أخاك أكرمتُ). قال صاحبُ «التقريب»: إنَّما لم يحسنُ لأنَّ محلَّ تأثيرِ الشرطِ هو الفعلُ، وبتقدُّمِ المفعولِ يبعُدُ عن المؤثِّرِ، ولأنَّها تُتَوَهَّمُ بادي الرأي بتقدُّمِ المفعولِ سببها بالجملةِ الاسمِيَّةِ التي يجبُ فيها الفاء.

وقلتُ: الظاهرُ أنَّ المرادَ مِنَ السَّوْأْلِ بَرْمَتِهِ طَلَبُ المِطَابَقَةِ ومُراعَاةُ المِناسَبَةِ بَيْنَ الشرطِ والجزاء من حيثُ المعنى لا تصحيحه من جهةِ الإعرابِ، ومن ثمَّ قال: «لا يحسنُ»، ألا ترى كيف ذهبَ أبو البقاء^(١) والقاضي^(٢) إلى أنَّ جوابَ الشرطِ: ﴿كَذَّبُوا﴾، وتقديرُ السَّوْأْلِ من وجهين:

(١) «التيان في إعراب القرآن» (١: ٤٥٢).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٥٠).

أحدهما: أن المذكورَ في الشَّرطِ رَسولٌ واحد؛ لأنَّ قولَه: ﴿كَلَّمَا جَاءَهُمْ رَسولٌ﴾ بيانٌ لقولِه: ﴿وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِم رُسُلًا﴾ وتفصيلٌ لصيغةِ الجَمع، أي: كَلَّمَا جاءَهُم رَسولٌ مِنَ الرُّسُلِ، وفي المذكورِ فريقانٍ منهم فلا مطابِقة.

وثانيهما: أن تقديمَ المفعولِ مفيدٌ للاختصاصِ ولا دِلالةَ في الشَّرطِ عليه، والواجبُ المطابِقةُ أيضاً.

وأجابَ عنهُ: أن الجوابَ محذوفٌ والجملةُ مستأنفةٌ على تقديرِ الجوابِ عن سُؤالِ مورِدِه الجملةُ الشَّرطيَّةُ مع موصوفِها، وذلك أنَّ في إيقاعِ قولِه: «كَلَّمَا جاءَهُم رَسولٌ بِها لا تَهْوَى أَنفُسُهُم ناصِبُوهُ» بَعثاً للسامعِ على أن يقولَ: كيف كانت مُناصِبَتُهُم معَهُم وَهُم جاؤوا تَتَرى أَشْئاناً؟ فقليلٌ مُجيباً: بَدَلُوا جُهدَهُم في تكذيبِ فريقِ، وانتَهَرُوا فُرْصاً لِقَتْلِ آخِرِينَ بِها أَمَكْنَ مِنَ الكَيْدِ، وأما تقديمُ المفعولِ في قولِه: «فريقاً يَقْتُلُونَ» فللمحافظةِ على الفاصِلةِ، وفي ﴿كَذَّبُوا﴾ للمطابِقةِ بَيْنَ القَرِيبَتَيْنِ، نحو: ﴿إِيَّاكَ تَبَدُّ وَإِيَّاكَ نَسَعِبْتُ﴾ في وَجِه، وعلى المِثالِ لا تقتضي التقدِيمُ أصلاً.

وقال صاحبُ «الانتصافِ»: يَدُلُّ على حَذْفِ الجوابِ مجيئُه ظاهراً في الآيةِ التي هي تَوَامَةُ هذه: ﴿أَفَكَلَّمَا جَاءَكُمْ رَسولٌ يَمَّا لا تَهْوَى أَنفُسَكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]، ولو قَدَّرَ الزمخشرِيُّ المحذوفَ بِها ظَهَرَ في هذه ففقال عَوَضَ ناصِبُوهُ: استَكْبَرُوا، لكان أُولَى^(١).

وقلتُ: لو أتى به لاحتاجَ إلى تأويلِ الاستكبارِ بالمناصبِ؛ لأنَّ المقاتلةَ والتكذيبَ مسبوqانِ بالمناصبِ، والمناصبَةُ نتيجةُ الاستكبارِ وسببُ عنهُ، فقَدَّرَ المسبَّبَ تعليلاً للاعتبارِ، ألا تَرى كيفَ جيءَ بالفاءِ الفصيحةِ في قولِه: ﴿فَفَرِيقاً﴾، أي: استَكْبَرْتُمْ ففناصِبْتُمُوهُم ﴿فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧].

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٦٢).

قلت: هو محذوفٌ يدلُّ عليه قوله: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ كأنه قيل: كلما جاءهم رسولٌ منهم ناصبوه، وقوله: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا﴾ جوابٌ مستأنفٌ لقائلٍ يقول: كيف فعلوا برسولهم؟

فإن قلت: لم جيءَ بأحدِ الفعلينِ ماضيًا وبالآخر مضارعًا؟ قلت: جيءَ به ﴿يَقْتُلُونَ﴾ على حكاية الحالِ الماضيةِ استيفاظًا للقتل، واستحضارًا لتلك الحالِ الشنيعةِ للتعجيبِ منها.

[﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ (٧١)]

فإن قلت: كيف ذكر المصنفُ في البقرة وجهين، حيث قال: «إنها لم يقل: وفريقاً قتلتم؟ لأن المراد إما حكاية الحال الماضية أو الاستمرار، أي: فريقاً تقتلوتهم بعد لأنكم تحومون حول قتل محمد صلوات الله عليه وسلامه»^(١)، وقصر هاهنا على وجه واحد؟ قلت: خصص هذه الآية بحكاية حال أسلافهم لقرينة ضمائر الغيب، وترك تلك الآية على الاحتمالين لقرينة ضمائر المخاطبين، ليكون توبيخاً للحاضرين وتعييراً لهم بفعل آبائهم، ومن ثم عطف هذه الآية بقصة عيسى عليه الصلاة والسلام بقوله تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ الآية [المائدة: ٧٨]، وتلك بقوله: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾، ويقول: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كَذَّبُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ الآيات [البقرة: ٨٨-٨٩].

قوله: (ناصبوه)، الأساس: ومن المجاز: نصبنا لهم حرباً، وناصبناهم مناصبةً، وناصبتُ فلان: عاديته نصباً.

(١) انظر: (٢: ٥٦٧-٥٦٨).

قري: ﴿أَلَا تَكُونُ﴾ بالنَّصْبِ على الظاهر، وبالرَّفْعِ على: «أَنْ» هي المخففة من الثقيلة، أصله: أنه لا تكونُ فتنةً، فخُفِّفَتْ «أَنْ» وحُذِفَ صَمِيرُ الشَّانِ.

فإن قلت كيف دخلَ فِعْلُ الحُسْبَانِ على «أَنْ» التي للتحقيق؟ قلت: نُزِلَ حُسْبَانُهُم لِقَوَّتِهِ في صُدُورِهِمْ منزلةَ العلمِ.

فإن قلت: فأين مفعولاً «حَسِبَ»؟ قلت: سَدَّ مَا يَشْتَمَلُ عَلَيْهِ صِلَةُ «أَنْ» و«أَنَّ» مِنَ المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إِلَيْهِ مَسَدُّ المَفْعُولَيْنِ، والمعنى: وَحَسِبَ بنو إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ لَا يُصِيبُهُمْ مِنَ اللَّهِ فِتْنَةٌ؛ أَي: بلاءٌ وعذابٌ في الدُّنْيَا والآخِرَةِ.

﴿فَعَمَّوْا﴾ عَنِ الدِّينِ ﴿وَصَمَّوْا﴾ حِينَ عَبَدُوا العَجَلَ، ثُمَّ تَابُوا عَنِ عِبَادَةِ العَجَلِ
ف﴿تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمَّوْا وَصَمَّوْا﴾ كَرَّةً ثَانِيَةً.....

قولُه: (قُري: ﴿أَلَا تَكُونُ﴾ بالنصب): كلُّهُم سِوَى أَبِي عَمْرٍو وَحَمْرَةَ وَالكِسَائِي، فإنهم قرؤوا بالرَّفْعِ (١).

قولُه: (على الظاهر) أي: على «أَنْ» في ﴿أَلَا تَكُونُ﴾ هِيَ الناصِبَةُ للفعل.

اعلم أن الفعلَ الواقعَ قَبْلَ «أَنْ» لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ لَا يَحْتَمِلُ سِوَى الشَّكِّ نحو: طَمِعْتُ أَنْ تقومَ، فلا يَجُوزُ في مَدْخُولِهَا إِلَّا النصبُ، لأنَّ المخففةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ للتحقيق، وَالتَّحْقِيقُ (٢) يُنَافِي الشَّكَّ، أو أَنْ لَا يَحْتَمِلُ سِوَى اليقينِ فلا تكونُ ناصِبَةً بل مخففة، كقولِه تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكَ نَرَضَى﴾ [المزمل: ٢٠]، أو احتَمَلَ الوجهَيْنِ كما في هذه الآية، فيجوزُ فيه الأمرانِ.

قولُه: (ثم تابوا عن عبادة العجل) ف﴿تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمَّوْا وَصَمَّوْا﴾ كَرَّةً ثَانِيَةً بَطْلِهِمُ المُحَالِ). وأيضاً، عَطْفُ ﴿وَحَسِبُوا﴾ عَلَى ﴿كَذَّبُوا﴾ مُؤَدِّئُ أَنْ هَذَا الحُسْبَانُ متأخراً عن التَّكْذِيبِ والقَتْلِ، ولا ارتيابَ أَنَّهُمَا تَأخَّرَا عَنِ زَمَانِ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ولَعَلَّهُ يَتَشَبَّهُ بِأَنَّ الوَاوَ لَيْسَتْ لِلترتيبِ، وَالنَّظْمِ غَيْرُ مَنْظُورٍ إِلَيْهِ، وَقَالَ الزَّجَّاجُ: مَنْ قَرَأَ (أَلَا تَكُونُ

(١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص ٧٥٠ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٨).

(٢) قوله: «والتحقيق» سقط من (ص).

بطلبهم المحال غير المعقول في صفات الله تعالى، وهو الرؤية.

فتنةً) بالرفع، فالمعنى: أنه لا تكونُ فتنةً، أي: حَسِبُوا فعلَهم غيرَ فاتنٍ لهم، وذلك أنهم كانوا يقولون: إنهم أبناءُ الله وأحباؤه فَعَمُوا وَصَمُوا، يعني أنهم لم يعملوا بما سَمِعُوا ولم يَدَبُّوا الآياتِ فصاروا كالأعمى والأصمِّ، ثم تاب اللهُ عليهم، أي: أرسلَ إليهم محمداً ﷺ يُعَلِّمُهُمْ أَنَّ اللهَ قد تابَ عليهم إن آمنوا وصدَّقوا فلم يؤمن أكثرهم فقليل: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ بعد أن ازدادَ لهم الأمرُ وضوحاً^(١).

قلتُ: يرُدُّ هذا القولُ ما سبقَ أن قوله: ﴿قَرِيبًا كَذَبُوا وَقَرِيبًا يَقْتُلُونَ﴾ واردةٌ في حكايةِ حالِ أسلافِ اليهودِ دونَ الحاضرين، و«حَسِبُوا»: عَطَفٌ على قوله: ﴿كَذَبُوا﴾ يعني: كَذَبُوا وقتلوا وحَسِبُوا أن لا بلاءَ ولا فتنةَ، والقولُ ما ذكره الإمامُ: أن قوله: ﴿فَعَمُوا وَصَمُوا﴾ إنما كان برسولٍ أرسلَ إليهم مثلَ داوُدَ وسليمانَ وغيرهما، فتاب اللهُ عليهم فوقعتَ فترةٌ فَعَمُوا وَصَمُوا^(٢)، ويؤيده قوله: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ الآياتِ [المائدة: ١٧-١٩]، وقوله: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٧٨].

قوله: (بطلبهم المحال غير المعقول في صفات الله تعالى، وهو الرؤية): تخصيصٌ من غيرِ دليل، على أن فائدةَ الفاءِ في الأولى ومن ثمَّ في الثانية لم تَظْهَرْ، لعلَّ عنده طلبَ الرؤيةِ أعظمُ من عبادةِ العجل، فجاءَ بِشَمِّ لِلتَّراخي في الرتبة، أو طلبُ الرؤيةِ تأخَّرَ عن عبادةِ العجلِ بمُدَّةِ مَدِينَةٍ، لكن الذي صرَّحَ به في قوله تعالى قال: ﴿لَنْ تَرِنِّي﴾ [الأعراف: ١٤٣]: أن القومَ كانوا معه عليه الصلاة والسلام في هذه المرة وأن طلبَ الرؤيةِ كان لأجلهم^(٣)، وكانت عبادةُ العجلِ من المتخلفين حيثُذِّد، لقوله تعالى: ﴿قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾ [طه: ٨٥] فلا يصحُّ إذن^(٤).

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٩٥).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٠٧).

(٣) «الكشاف» (٦: ٥٥١).

(٤) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطبية قبل فقرة «قوله: ثم تابوا...»، وأخرتها هنا مراعاة لترتيب الكلام في «الكشاف».

وقرى: (عَمُوا وَصَمُوا) بِالضَّمِّ عَلَى تَقْدِيرِ: عَمَاهُمْ اللَّهُ وَصَمَّهُمْ؛ أَي: رَمَاهُمْ وَضَرَبَهُم بِالْعَمَى وَالصَّمَمِ، كَمَا يُقَالُ: نَزَكْتُهُ: إِذَا ضَرَبْتَهُ بِالنَّيْزِكِ، وَرَكَبْتُهُ: إِذَا ضَرَبْتَهُ بِرُكْبَتِكَ. ﴿كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾: بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ، أَوْ عَلَى قَوْلِهِمْ: أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ، أَوْ هُوَ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، أَي: أَوْلَئِكَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ.

[﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَبْنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [٧٢]

لم يُفَرِّقَ عيسى عليه الصلاة والسلام بينه وبينهم في أنه عبدٌ مَرْبُوبٌ كمثلهم، وهو احتجاجٌ على النصارى. ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ في عبادته، أو فيما هو مختصٌ به من صفاته أو أفعاله ﴿فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾ التي هي دارُ الموحِّدين؛

قوله: (بالنيزك)، الجوهريُّ: هو رُمحٌ قصيرٌ، فارسيٌّ معرَّبٌ، وقد تكلمت به الفصحاء، وقد نَزَكَه: إِذَا طَعَنَه.

قوله: (أو فيما هو مختصٌ به من صفاته)، هذا من حيث اللَّفْظُ كما في إطلاقِ «الرحمن» على غيرِ الله، ومن حيث المعنى وَصَفُ الغَيْرِ بِمَعْرِفَةِ علمِ الغَيْبِ، قال في أولِ السُّورَةِ: «الاستقسامُ هُوَ: طَلَبُ مَا قَسِمَ لِلشَّخْصِ مِمَّا لَمْ يُقَسِّمْ لَهُ بِالْأَزْلَامِ»^(١)، وَهُوَ الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ، أَوْ أَنْ تُنْسَبَ الحَوَادِثُ إِلَى الكَوَاكِبِ كَمَا كَانُوا يَقُولُونَ: مُطِرْنَا بِنُوءِ كَذَا^(٢)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكَ﴾ [سبأ: ٢٢]، أَوْ أَنْ تُنْسَبَ الأَفْعَالُ إِلَى العِبَادِ، كَمَا يَقُولُهُ المَعْتَزِلَةُ، لَا كَمَا يَقُولُهُ أَهْلُ السُّنَّةِ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَالِقُ الجَوَاهِرِ والأَعْرَاضِ حَقِيقَةً، فَلَا يُقَالُ: إِنَّ العَبْدَ خَالِقٌ لِأَفْعَالِ نَفْسِهِ حَقِيقَةً.

(١) انظر: (٥: ٢٧٠).

(٢) من حديث أخرجه مسلم (٢٤٠)، عن زيد بن خالد الجهني.

أي: حَرَمَهُ دُخُولَهَا، وَمَنَعَهُ مِنْهُ، كَمَا يُمْنَعُ الْمُحَرَّمُ مِنَ الْمُحَرَّمِ عَلَيْهِ. ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾: من كلام الله على أنهم ظَلَمُوا وَعَدَلُوا عن سبيل الحقِّ فيما تقوَّلوا على عيسى عليه السلام، فلذلك لم يُسَاعِدْهُمْ عليه ولم يَنْصُرْ قَوْلَهُمْ؛ ورَدَّهُ وَأَنْكَرَهُ، وإن كانوا معظِّمين له بذلك ورافعين من مقداره، أو من قول عيسى عليه السَّلام، على معنى: ولا يَنْصُرُكُمْ أَحَدٌ فيما تقولون ولا يُسَاعِدُكُمْ عليه لاستحالته وبُعده عن المعقول، أو ولا يَنْصُرُكُمْ ناصِرٌ في الآخرة من عذاب الله.

قوله: (كما يُمْنَعُ الْمُحَرَّمُ) أي: حُرِّمَ هنا: استعارةٌ تَبَعِيَّةٌ مِنَ الْمَنَعِ.

قوله: ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ من كلامِ الله تعالى، وقيل: صحَّ هنا «كلامُ الله» بغيرِ «مِنْ»؛ لأنَّ ما تَقَدَّمَ ليسَ كلامَ الله، وفي الوَجْهِ الثَّانِي: من قولِ عيسى عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ بِإِثْبَاتِ «مِنْ»؛ لأنَّ ما تَقَدَّمَ في القرآنِ مِنْ كَلَامِ عِيسَى.

وقلتُ: وجودُ «مِنْ» وَعَدَمُهَا سَوَاءٌ فِي صِحَّةِ الْمَعْنَى؛ لأنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ تذييلٌ للكلامِ^(١) السَّابِقِ، وعلى أن يكونَ تذييلًا لقوله: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ كَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَقَالَ الْمَسِيحُ﴾ أيضًا كلامُ الله حاكياً كلامَهُ مَقْرُراً لكلامِهِ عَزَّ وَجَلَّ، فإنه تعالى لَمَّا نَعَى على النَّصَارَى قَوْلَهُمْ: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ في أنها كلمةٌ شُنَعَاءُ وَقَاتِلُهَا كَافِرٌ مَبَالِغٌ فِي وَضْعِ الشَّيْءِ غَيْرِ مَوْضِعِهِ أَتَى بِقَوْلِ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَيَانًا لِتَبَرِّيهِ عَنْهُمْ وَخِذْلَانِهِ إِيَّاهُمْ فَذَيَّلَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ تَأْكِيدًا، وإليه الإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «رَدَّهُ وَأَنْكَرَهُ وَإِنْ كَانُوا مُعَظِّمِينَ لَهُ»، وإذا كانَ تذييلًا لكلامِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وأنه عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمَّا سَوَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ فِي الْعُبُودِيَّةِ بِقَوْلِهِ: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ رَدًّا لَزَعِيمِهِمْ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ، وَعَلَّلَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ﴾ زِيَادَةً لِتَبَرِّيِّ عَنْهُمْ ذَيْلَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ مَزِيدًا لِلتَّقْرِيرِ، يعني أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تَقُولُونَ، وَلَا يَصِحُّ لِي أَنْ أُسَاعِدَكُمْ

(١) من قوله: «الله، وفي الوجه الثاني» إلى هنا سقط من (ط).

[لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌُ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لَهُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ * مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَأَنَّا بِالطَّعَامِ أَنْظَرُ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ أَنْظَرُ أَنِّي يُؤْفِكُونَ ﴿٧٣-٧٥﴾]

﴿مِنْ﴾ في قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾ للاستغراق، وهي المقدرة مع «لا» التي لنفي الجنس في قولك: لا إله إلا الله،

وأنصركم مع هذا الظلم؛ لأن العارف العالم لا يساعده أحداً على الظلم الفاجش والباطل البين بطلانه، والوجه الأول أبلغ؛ لأن في الجملة القسمية معنى التعجب، وقد قيّدت بالحال المقررة لجهة الإشكال، وهي قوله: ﴿وَقَالَ الْمَسِيحُ﴾، كأنه قيل: ما أكفرهم، والحال أن عيسى عليه الصلاة والسلام وصّاهم بخلافه وبأبلغ في الوصية وأكدها أبلغ تأكيد.

قوله: ﴿﴿مِنْ﴾﴾ في قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾ للاستغراق، وهي المقدرة مع «لا» التي لنفي الجنس في قولك: لا إله إلا الله. قال صاحب «الإقليد»: إن إفادة «مِنْ» الاستغرافية الاستغراق لأنها تدخل لا ابتداء الجنس إلى انتهائه، فقولك: هل من رجل؟ تقديره: هل من واحد هذا الجنس إلى أقصاه؟ إلا أنه اكتفى بذكر «مِنْ» عن ذكر «إلى» لدلالة إحدى الغائيتين على الأخرى، وإنما قيل: إن مثل «لا رجل» متضمن لمعنى «مِنْ» الاستغرافية؛ لأن «لا رجل في الدار» أبلغ في النفي من «لا رجل في الدار» بالرفع، ومن «ليس رجل في الدار»، ولا يمكن تقدير ما يكون به كذلك إلا بحرف مؤكّد مثبت للاستغراق، فوجب تقدير «مِنْ»، ولو كانت «لا» مفيدة للاستغراق لذاتها لسا جاز قولهم: لا رجل في الدار بل رجلان.

فإن قلت: هذا مخالف لقوله في آل عمران: «و«مِنْ» في «ما من إله إلا الله» بمنزلة البناء على الفتح في قوله: «لا إله إلا الله» في إفادة معنى الاستغراق»^(١)، قلت: قد وجّه هناك أن الفتح

(١) انظر: (٤: ١٣٢-١٣٣).

والمعنى: وما إله قَطُّ في الوجود إلا إلهٌ موصوفٌ بالوحدانية لا ثاني له، وهو الله وحده لا شريك له و«من» في قوله: ﴿لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ﴾ للبيان كالتي في قوله تعالى: ﴿فَأَجْتَكِنُوا الزَّيْحَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠].

يجوزُ أن يكونَ فرعاً على «من»، وأن يكونَ كالأصلِ بنفسِه، وإذا كان أصلاً جازَ أن يُفَرَّغَ عليه، وإذا كان فرعاً جازَ أن يبلُغَ اشتهاؤه في الاستعمالِ بحيث يعكسُ معه الأمرَ كالصلاةِ في عُرفِ الشَّرعِ واللُّغةِ.

قوله: (وما إله قَطُّ في الوجود إلا إله). قال أبو البقاء: ﴿مِنْ﴾ زائدة، و﴿إِلَهٍ﴾ في موضع مبتدأ، والخبرُ محذوف، و﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ بَدَلٌ مِنْ ﴿إِلَهٍ﴾^(١)، وقال القاضي: ما في الوجود ذاتٌ مُستحقَّةٌ للعبادة من حيثُ إنه مُبدئُ جميع الموجودات إلا إلهٌ موصوفٌ بالوحدانية مُتعالٍ عن قَبولِ الشَّرِكَةِ^(٢)، وقال الإمام: في تفسيرِ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾: قَدَّرَ النَّحْوِيُّونَ: لا إله في الوجود، وذلك غيرُ مُطابقٍ للتوحيدِ الحقِّ؛ لأنَّ هذا نَفْيٌ لوجودِ الإلهِ الثاني، ولو لم يُضْمَرْ هذا الإضمارُ لكان «لا إله» نَفْيًا لماهيةِ الإلهِ الثاني، ومعلومٌ أنَّ نَفْيَ الماهيةِ أقوى في التوحيدِ الصَّرفِ من نَفْيِ الوجود^(٣).

وقلتُ: الإمامُ اختارَ مذهبَ التميميِّ، والمصنَّفُ لو تَرَكَ التقديرَ بقوله: «في الوجود» ليبقى مطلقاً فيتناولُ الوجودَ والإمكانَ وما يجري مجراهُما، لكان أولى، وذكرَ في قوله تعالى: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١]: «إذا حَذَفَ الخبرَ واحتمَلَ غيرَ واحدٍ من المقدرات، كقولك: ثابتٌ واجبٌ حقٌّ لازمٌ وما أشبهَ ذلك، كان أقوى لإيجابه من النَّصِّ على واحدٍ»^(٤).

(١) «البيان في إعراب القرآن» (١: ٤٥٣).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٥٣).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٤: ١٤٩).

(٤) انظر: (٧: ١٠٣).

فإن قلت: فهلاً قيل: وللكافرين عذاب أليم؟ قلت: في إقامة الظاهر مقام المضمّر فائدة، وهي تكرير الشهادة عليهم بالكفر في قوله: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ وفي البيان فائدة أخرى، وهي الإعلام في تفسير ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ﴾ أنهم بمكان من الكفر، والمعنى: ليمسّن الذين كفروا من النصارى خاصة ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ أي: نوع شديد الألم من العذاب، كما تقول: أعطني عشرين من الثياب؛ تريد: من الثياب خاصة لا من غيرها من الأجناس التي يجوز أن يتناولها «عشرون»، ويجوز أن تكون للتبويض على معنى: ليمسّن الذين بقوا على الكفر منهم؛ لأن كثيراً منهم تابوا من النصرانية.

قوله: (وفي البيان فائدة أخرى، وهي الإعلام في تفسير ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ﴾ أنهم بمكان من الكفر)، يعني: لِمَا ذَكَرَ أَوَّلًا ﴿لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ على أن التعريف للجنس مبهماً ومعمّماً ثم أوقع قوله: ﴿مِنْهُمْ﴾ تفسيراً للمبهم وتخصيصاً للعام، أفاد أنهم علم في الكفر وبمكان منه، قال في قوله تعالى: ﴿أَنْ أَنْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * قَوْمَ فِرْعَوْنَ﴾ [الشعراء: ١٠-١١]: «سَجَّلَ عَلَيْهِمُ الظُّلْمَ بِأَنْ قَدَّمَ ﴿الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾، ثُمَّ عَطَفَهُمْ عَلَيْهِمْ عَطْفَ البَيَانِ، كَأَنَّ مَعْنَى ﴿الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ وترجمته: ﴿قَوْمَ فِرْعَوْنَ﴾»^(١).

وقال في الفاتحة: «قولك: هل أدلك على أكرم الناس وأفضليهم؟ فلان أبلغ من فلان الأفضل؛ لأنك ثبتت ذكره مجملاً أولاً ومفضلاً ثانياً، وأوقعت فلاناً تفسيراً للأكرم والأفضل، فجعلته علماً في الكرم والفضل».

ويمكن أن يقال: إنه من باب رأيت منك أسداً، فجردت من نفس النصارى الذين كفروا، فعلم أنهم من جنس ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، مبالغة لكمال الكفر فيهم.

قوله: (ليمسّن الذين بقوا على الكفر منهم) فالتعريف على هذا: للعهد، قال أبو البقاء: منهم: في موضع الحال، إما من ﴿الَّذِينَ﴾ أو من ضمير الفاعل في ﴿كَفَرُوا﴾^(٢).

(١) انظر: (١١: ٣٢٣).

(٢) «البيان في إعراب القرآن» (١: ٤٥٣).

﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ﴾: ألا يتوبون بعد هذه الشهادة المكررة عليهم بالتكفر. وبعد الوعيد الشديد مما هم عليه، وفيه تعجب من إصرارهم. ﴿وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾: يغفر لهؤلاء إن تابوا، ولغيرهم.

﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ صفة لـ ﴿رَسُولٌ﴾ أي: ما هو إلا رسول من جنس الرسل الذين خلوا من قبله، جاء آيات من الله كما أتوا بأمثالها، إن أبرأ الله الأبرص. وأحيا الموتى على يده، فقد أحيا العصا وجعلها حية تسعى، وفلق بها البحر وصم على يد موسى، وإن خلقه من غير ذكر فقد خلق آدم من غير ذكر ولا أنثى. ﴿وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾ أي: وما أمه أيضا إلا ك بعض النساء المصدقات للأنبياء، المؤمنات به. فما منزلتها إلا منزلة بشرين، أحدهما نبي، والآخر صحابي، فمن أين اشتبه عليكم أمرهما حتى وصفتموهما بما لم يوصف به سائر الأنبياء وصحابتهم مع أنه لا تميز ولا تفاوت بينهما وبينهم بوجه من الوجوه؟!

ثم صرح بيعدهما عما نسب إليهما في قوله: ﴿كَأَنَّا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾ لأن من احتاج إلى الاغتذاء بالطعام وما يتبعه من الهضم والنفض لم يكن إلا جسما مركبا من عظم ولحم، وعروق وأعصاب،.....

قوله: (ألا يتوبون؟) فسّر ﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ﴾ به للإيدان بأن الهمزة للإنكار، ولا: نافية، والفاء: عاطفة على محذوف، أي: أيبصرون فلا يتوبون؟ ففيه معنى التعجب على الإصرار والتحضيض على التوبة.

قوله: (ثم صرح بيعدهما عما نسب إليهما). قال القاضي: بين أولاً أقصى ما لها من الكلمات، ودل على أنه لا يوجب لها الألوهية؛ لأن كثيراً من الناس يُشارِكُها، ثم تَبَّه على نَفْصِها، وذكر ما يُنافي الربوبية ويقتضي أن يكونا من عداد المركبات^(١)، وقلت: يُمكن أن تكون

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٥٤).

وأخلاقٍ وأمزجةٍ مع شهوةٍ وقَرَمٍ وغير ذلك؛ مما يدلُّ على أنه مصنوعٌ مؤلَّفٌ مدبَّرٌ كغيره من الأجسام.

﴿كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الْآيَاتِ﴾ أي: الأعلام من الأدلة الظاهرة على بطلان قولهم. ﴿أَفَ يُؤْفِكُونَ﴾: كيف يُصَرِّفون عن استماع الحقِّ وتأمله؟

فإن قلت: ما معنى التَّراخي في قوله: ﴿ثُمَّ أَنْظِرْ﴾؟ قلت: معناه ما بين العَجَبَيْنِ؛ يعني أنه بيَّن لهم الآياتِ بيانا عَجيبا، وأن إعراضهم عنها أعجبُ منه.

[﴿قُلْ مَنْ ذُوْنِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ ٧٦]

﴿مَا لَا يَمْلِكُ﴾ هو عيسى، أي: شيئا لا يستطيع أن يُضَرِّكم بمثل ما يُضَرُّكم به الله من البَلَايا والمصائبِ في الأنفُسِ والأموالِ، ولا أن يَنْفَعَكُم بمثل ما يَنْفَعُكُم به من صحَّةِ الأبدانِ والسَّعةِ والخِصْبِ، ولأنَّ كَلَّ ما يَسْتَطِيعُهُ البَشَرُ مِنَ الْمَضَارِّ.....

الآية على منوالِ قوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]، رَفَعَ مِنْ شَأْنَيْهَا أَوْلًا بِأَقْصَى مَا لَهَا مِنَ الْكَمَالِ^(١)، ثُمَّ جِيءَ بِالْمَطْلُوبِ، وَهُوَ إِبْطَالُ إِهْتِيئِهَا بِأَدْنَى مَا لَهَا مِنَ النُّقْصَانِ لثَلَايُوحِشِهَا إِذَا وُجِّهَا بِهِ ابْتِدَاءً.

قوله: (وقرم)، الجوهري: القرم، بالتحريك: شدَّةُ شهوةِ اللحم، وقد قرمتُ إلى اللحم، بالكسر: إذا اشتهيته.

قوله: (ولأنَّ كَلَّ ما يستطيعه البَشَرُ): عطفٌ على جُمْلَةٍ قوله: «شيئا لا يستطيع» من حيث المعنى، ومعلَّله محذوفٌ، المعنى: لِمَ تَعْبُدُونَ شيئا لا يستطيع أن يُضَرِّكم ولا أن يَنْفَعَكُم بمثل ما يملكه الله؟ أو: لِمَ تَعْبُدُونَ ما لا يستطيع شيئا من النَّفْعِ والضَّرِّ البتَّة؟ أي: العاجز؛ لأنَّ كَلَّ

(١) في (م) و(غ): «الكلام».

ما يستطيعه البَشَرُ فبإقدارِ الله وتمكينه، وإِنَّا عَلَّلَ هذا الوجهَ دونَ الأولِ لأنَّ عندهم البَشَرُ قادرٌ على الأفعال، فأزال ذلك بقوله: «إِنَّ ذَلِكَ بِإِقْدَارِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَمَكِينِهِ». وأما الأولُ فاستغنى عنه بقوله: «وهذا دليلٌ قاطعٌ»، لاشتراكه في الوجهين، وعلى الأول: ﴿مَا﴾ في ﴿مَا لَا يَمْلِكُ﴾ عامَّةٌ في جميع الأشياء، نَبَّهَ بِهِ عَلَى أَنَّ عَيْسَى مِنْ جُمْلَةِ الْمَخْلُوقِينَ فَلَا يَصْلُحُ لِلإِلَهِيَّةِ، وَأَنْ يَكُونَ شَرِيكًا لِلَّهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُضَرُّكُمْ وَلَا يَنْفَعُكُمْ بِمِثْلِ مَا يُضَرُّكُمْ بِهِ اللَّهُ وَيَنْفَعُكُمْ.

قال القاضي: وإِنَّا قال: ﴿مَا﴾، نظرًا إلى ما هو عليه في ذاته توطئةً لنفي القدرة عنه رأساً وتنبهًا على أنه من هذا الجنس، ومَنْ كَانَ لَهُ حَقِيقَةٌ تَقْبَلُ الْمُجَانِسَةَ وَالْمُشَارِكَةَ فبمعزلٍ عن الألوهية، وإِنَّا قَدَّمُ الضَّرَّ لِأَنَّ التَّحَرُّرَ عَنْهُ أَهَمُّ مِنْ تَحْرِيزِ النَّفْعِ^(١)، وعلى الثاني: «ما» وَصَفُ جِيءَ بِهِ تَحْقِيرًا؛ أَي: أَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ هَذَا الْمَوْصُوفَ الَّذِي لَا يَمْلِكُ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا؟ وَعَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ بَنَى الْمُصَنِّفُ قَوْلَهُ: ﴿وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ عَلَى اللَّفِّ وَالنَّشْرِ حَيْثُ قَالَ أَوْلَى: ﴿هُوَ﴾: مُتَعَلِّقٌ بِ﴿وَسُورَتِ﴾^(٢)، فَيَكُونُ حَالًا مُقَرَّرَةً لِحُجَّةِ الْإِشْكَالِ تَهْدِيدًا وَوَعِيدًا، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «أَتَشْرِكُونَ بِاللَّهِ وَلَا تَخْشَوْنَهُ وَهُوَ الَّذِي يَسْمَعُ مَا تَقُولُونَ؟»، وَقَالَ ثَانِيًا: «أَتَعْبُدُونَ الْعَاجِزَ؟» فَيَكُونُ حَالًا مِنْ مَعْنَى ﴿لَا يَمْلِكُ﴾، وَهَذَا قَالَ: «أَتَعْبُدُونَ الْعَاجِزَ وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ؟» تَعْيِيرًا وَتَجْهِيلًا، أَلَا تَرَى كَيْفَ صَرَّحَ بِقَوْلِهِ: «الْعَاجِزَ؟» لِإِرْشَادِكَ بِأَنَّ ﴿مَا﴾ يُرَادُ بِهَا الْوَصْفُ.

فإن قلت: هَبْ أَنْ قَوْلَهُ: ﴿السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ دَلٌّ عَلَى التَّهْدِيدِ؛ لِأَنَّ السَّامِعَ الْعَالِمَ إِذَا سَمِعَ وَعَلِمَ مَا يَفْعَلُهُ الْمُجْرِمُ يُجَازِيهِ عَلَيْهِ، فَكَيْفَ دَلٌّ عَلَى التَّعْيِيرِ؟ قُلْتُ: إِذَا دَلَّ عَلَى الْقُدْرَةِ كَمَا قَالَ: «وَلَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ إِلَّا وَهُوَ حَيٌّ قَادِرٌ» جَاءَ التَّعْيِيرُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْدَعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَلْقِينَ﴾ [الصافات: ١٢٥]، وَمِثْلَ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ سَبَقَ فِي الْبَقْرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَ اللَّهِ بَلْ لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٦].

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٥٤).

(٢) زاد في الأصول الخطية هنا لفظ الجلالة: «الله»، وليس في كلام الزمخشري، ولم يظهر لي وجهه.

والمنافع فيإقذار الله وتمكينه، فكأنه لا يملك منه شيئاً، وهذا دليل قاطع على أن أمره مُنافٍ للرُبُوبية حيث جعله لا يستطيع ضرباً ولا نفعاً، وصفة الرب أن يكون قادراً على كل شيء، لا يخرج مقدور عن قدرته.

﴿وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ متعلق بـ ﴿وَتُؤْتُونَ﴾ أي: أتشركون بالله ولا تحشونه وهو الذي يسمع ما تقولون ويعلم ما تعتقدون؟ أو أتعبدون العاجزَ والله هو السميع العليم الذي يصحُّ منه أن يسمع كلَّ مسموع، ويعلم كلَّ معلوم، ولن يكون كذلك إلا وهو حيٌّ قادرٌ.

[﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [٧٧]

﴿غَيْرَ الْحَقِّ﴾ صفة للمصدر؛ أي: لا تغلوا في دينكم غلواً غير الحق؛ أي: غلواً باطلاً؛ لأن الغلواً في الدين غلوان:

غلواً حقاً: وهو أن يفحص عن حقائقه ويفتش عن أبعاد معانيه، ويجهده.....

قوله: (وهذا دليل قاطع على أن أمره مُنافٍ للرُبُوبية)؛ لأن الإله هو الضارُّ النافع، وهما اللذان يُصححان العبودية؛ لأن المكلف إنَّما يعبده ليدفع عنه الضرَّ ويحلب له النفع دُنيا وعقبى، والتكرير في الضرِّ والنفع للاستيعاب كما في قوله: ﴿بُكَرَةٌ وَعَشِيَّتًا﴾ [مریم: ١١]، ومن ثم قال: «وصفة الرب أن يكون قادراً على كل شيء».

قوله: ﴿غَيْرَ الْحَقِّ﴾: صفة للمصدر). قال أبو البقاء: يجوز أن يكون حالاً من ضمير الفاعل، أي: لا تغلوا مجاوزين^(١).

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٥٤).

في تحصيل حُجَجِهِ كما يفعل المتكلمون من أهل العَدْلِ والتَّوْحِيدِ رضوانُ الله عليهم.

قوله: (كما يفعل المتكلمون من أهل العَدْلِ والتَّوْحِيدِ)، الانتصاف: يعني بهم المعتزلة الذين غلَّوا في التوحيد، فجحَدوا الصِّفَاتِ، وغلَّوا في العَدْلِ فجعلوا إرادة الحقِّ جَلَّ جلاله مغلوبَةً بإرادة العبد، يعني بأهل البِدَعِ من عداهم، الذين أثبتوا الصِّفَاتِ ولم يُثبتوا خالقاً سوى الله تعالى^(١).

وقلتُ: معنى قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ ومعنى قوله في النساء: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١] واحدٌ، وقد قال المصنِّفُ: «غلَّت اليهودُ في حطِّ المسيح من منزلته حيث جعلوه مولوداً لغيرِ رِشْدَةٍ، وغلَّت النَّصارى في رَفْعِهِ عن مقداره حيث جعلوه إلهاً»^(٢)، والطريقُ القَصْدُ هو ما عليه المسلمون، كذلك القَدْرِيَّةُ يُثبتون القُدْرَةَ لغيرِ الله مُطلقاً، والجَبْرِيَّةُ يَسْلِبون القُدْرَةَ من الغيرِ رأساً، وأهلُ السُّنَةِ على الصُّرَاطِ المستقيم، وكذلك المَعْطَلَةُ لا يُثبتون لله تعالى صفاتٍ، والمُجَسِّمونُ يُشَبِّهونه بالخلق، وأهلُ السُّنَةِ اختاروا القَصْدَ والطريقَ السَّوِيَّ، فالمناسبُ أن يُجعلَ ﴿غَيْرَ الْحَقِّ﴾: مُصدراً مؤكداً من حيث المعنى لا صفةً للمصدر، لأنَّ الغلَّو لا يكونُ حقاً.

قال الراغب: الغلُّو: تجاوزُ الحدِّ، من قولهم: غلا السَّهْمُ وغلَّا السَّعْرُ، ويُستعملُ في الإفراطِ دونَ التفريطِ، وكلاهما مذمومان، والخطابُ لليهودِ والنَّصارى^(٣)، فالنَّصارى غلَّوا في رَفْعِهِ، واليهودُ في وَضْعِهِ، وإثنا جمَعَ الهوى بينهما، على أنهم مُتفاوتو المرادِ في باطلهم^(٤).

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٦٦).

(٢) انظر: (٥: ٢٣٨).

(٣) لفظ الراغب في «تفسيره»: «والخطاب: قيل: هو للنصارى؛ حيث تجاوزوا القصد في عيسى عليه الصلاة والسلام، فادَّعوا له الربوبية، وقيل: هو خطاب لهم ولليهود».

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٤١٤)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٦١٣.

وَعُلُوٌّ بَاطِلٌ: وهو أن يتجاوزَ الحَقَّ وَيَتَخَطَّاهُ بِالْإِعْرَاضِ عَنِ الْأَدَلَّةِ وَأَتْبَاعِ الشُّبْهِ كما يفعل أهل الأهواء والبِدَعِ.

﴿قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ﴾ هُمْ أُمَّتُهُمْ فِي النَّصْرَانِيَّةِ كَانُوا عَلَى الضَّلَالِ قَبْلَ مَبْعَثِ النَّبِيِّ ﷺ. ﴿وَأَضَلُّوا كَثِيرًا﴾ مَن شَايَعَهُمْ عَلَى التَّثْلِيثِ. ﴿وَضَلُّوا﴾ لَمَّا بُعِثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ﴿عَنْ سِوَاءِ السَّبِيلِ﴾: حِينَ كَذَّبُوهُ وَحَسَدُوهُ وَبَغَوْا عَلَيْهِ.

[لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ * كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ * تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ * وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ وَالْآخِرِ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَسِقُونَ ﴿٧٨-٨١﴾]

قوله: ﴿وَضَلُّوا﴾: لَمَّا بُعِثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. أَسَدٌ ﴿ضَلُّوا﴾ أَوَّلًا إِلَى أَسْلَافِهِمْ، وَثَانِيًا إِلَى أَعْقَابِهِمْ لِثَلَا يَلْزَمَ التَّكْرَارُ فَيَكُونُ الْمُخَاطَبُونَ غَيْرَهُمْ، وَقَالَ الرَّاعِبُ: فِيهِ وَجْهٌ: الْأَوَّلُ: أُرِيدَ: قَدْ ضَلُّوا عَنِ سِوَاءِ السَّبِيلِ، فَلَمَّا فَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ أُعِيدَ ذِكْرُهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [آل عمران: ١٨٨]، الثَّانِي: أَنَّ الضَّالَّ قَدْ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَا يُضِلُّ غَيْرَهُ، وَهُوَ ضَالٌّ بِذَلِكَ، فَيِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنَّ هُوَ لَا يَضِلُّ فِي أَنْفُسِهِمْ وَضَلُّوا بِإِضْلَالِهِمْ غَيْرَهُمْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [النحل: ٢٥]، وَالثَّلَاثُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هَادِيٌّ: الْعَقْلَ وَالرُّسُولَ، وَالْعَقْلُ مُقَدِّمٌ عَلَى الرَّسُولِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ بِالْعَقْلِ يَهْتَدِي إِلَى مَعْرِفَةِ الرَّسُولِ، فَقَوْلُهُ: ﴿قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ﴾ إِشَارَةٌ إِلَى ضَلَالِهِمْ عَنِ مَقْتَضَى الْعَقْلِ، ﴿وَضَلُّوا عَنْ سِوَاءِ السَّبِيلِ﴾: إِلَى مَا آتَى بِهِ الرَّسُولُ (١).

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٤١٥-٤١٦)، وذكر هناك خمسة وجوه.

نَزَلَ اللَّهُ لَعْنَهُمْ فِي الزَّبُورِ ﴿عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ﴾ وَفِي الْإِنْجِيلِ عَلَى لِسَانِ عِيسَى.

وقيل: إن أهل أيلة لما اعتدوا في السَّبْتِ قال داودُ عليه السَّلَامُ: اللَّهُمَّ الْعَنُوهُمْ واجْعَلْهُمْ آيَةً؛ فمَسَّخُوا قِرْدَةً، ولَمَّا كَفَرَ أَصْحَابُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ الْمَائِدَةِ قَالَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: اللَّهُمَّ عَذِّبْ مَنْ كَفَرَ بَعْدَ مَا أَكَلَ مِنَ الْمَائِدَةِ عَذَابًا لَمْ تُعَذِّبْهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ وَالْعَنُوهُمْ كَمَا لَعَنْتَ أَصْحَابَ السَّبْتِ، فَأَصْبَحُوا خَنَازِيرَ، وَكَانُوا خَمْسَةَ آلَافٍ رَجُلًا، وَمَا فِيهِمْ امْرَأَةٌ وَلَا صَبِيٌّ.

﴿ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا﴾ أَي: لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ اللَّعْنُ الشَّنِيعُ الَّذِي كَانَ سَبَبَ الْمَسْخِ إِلَّا لِأَجْلِ الْمَعْصِيَةِ وَالْإِعْتِدَاءِ، لِشَيْءٍ آخَرَ، ثُمَّ فَسَّرَ الْمَعْصِيَةَ وَالْإِعْتِدَاءَ بِقَوْلِهِ: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ﴾: لَا يَنْهَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا ﴿عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ﴾. ثُمَّ قَالَ: ﴿لَيْتَسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ لِلتَّعْجِيبِ مِنْ سُوءِ فِعْلِهِمْ مُؤَكِّدًا لِذَلِكَ بِالْقَسَمِ. فَيَا حَسْرَةً عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي إِعْرَاضِهِمْ عَنِ بَابِ التَّنَاهِي عَنِ الْمُنَاكِرِ وَقِلَّةِ عَيْبِهِمْ بِهِ، كَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ فِي شَيْءٍ مَعَ مَا يَتْلُونَ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ وَمَا فِيهِ مِنَ الْمُبَالَغَاتِ فِي هَذَا الْبَابِ.

فإن قلت: كيف وقع ترك التناهي عن المنكر تفسيرًا للمعصية والاعتداء؟ قلت:..

قوله: (إلا لأجل المعصية [والاعتداء] لا لشيء آخر). الحصرُ مُستفادٌ مِن إيقاع اسم الإشارة استئنافاً والجارُّ والمجرور خبراً له بعد إثبات اللعن والطرْد لهم على المبالغة، كأن السامع لما وَقَفَ على ما فَعَلَ بِهِمْ مِنَ اللَّعْنِ وَالطَّرْدِ على لِسَانِ نَبِيِّنِ مُعْظَمِينَ، اسْتَعْظَمَ ذَلِكَ وَتَوَهَّمَ أَنَّ لَهُ أَسْبَاباً شَتَّى فَقَالَ: مَا سَبَّبُ ذَلِكَ الْأَمْرَ الْفَظِيحَ وَالْحَطْبَ الْهَائِلَ؟ فَقِيلَ: ذَلِكَ بِسَبَبِ عِصْيَانِهِمْ وَاعْتِدَائِهِمْ، وَهُوَ عَدَمُ التَّنَاهِي عَنِ الْمُنَاكِرِ.

قوله: (وقلة عيبتهم به) أي: عدم مبالغتهم، ما عبثت بفلان؛ أي: ما باليت به^(١).

(١) هذه الفقرة أثبتتها من (ط).

من قِبَلِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالتَّنَاهِي، فكان الإِخْلَالُ به معصيةً وهو اعتداء؛ لأنَّ في التَّنَاهِي حَسْمًا للفساد، فكان تَرْكُهُ على عكسِهِ.

فإن قلت: ما معنى وَصَفِ الْمُنْكَرِ بِ﴿فَعَلُوهُ﴾ ولا يكون النهي بعد الفعل؟ قلت: معناه لا يَتَنَاهَوْنَ عن مُعَاوَدَةِ مُنْكَرِ فَعَلُوهُ، أو عن مثل مُنْكَرِ فَعَلُوهُ، أو عن مُنْكَرِ أَرَادُوا فَعَلَهُ، كما ترى أَمَارَاتِ الْخَوْضِ فِي الْفِسْقِ وآلَايَةِ تُسَوِّى وَتُهَيِّأُ فَتُنْكَرُ، ويجوز أن يُرَادَ: لا يَتَنَهَوْنَ ولا يَمْتَنِعُونَ عن مُنْكَرِ فَعَلُوهُ، بل يَصْبِرُونَ عليه ويُدَاوِمُونَ على فَعَلِهِ،....

قوله: (ما معنى وَصَفِ الْمُنْكَرِ بِ﴿فَعَلُوهُ﴾؟) يعني: لا يَصِحُّ أن يكونَ ﴿فَعَلُوهُ﴾ صفةً لـ ﴿مُنْكَرٍ﴾؛ لأنَّ التَّنَاهِيَّ عن مُنْكَرٍ قد سَبَقَ وَمَضَى مُحَالٌ.

قوله: (معناه: لا يَتَنَاهَوْنَ عن مُعَاوَدَةِ مُنْكَرِ فَعَلُوهُ). قال صاحبُ «الانتصاف»: وفي توبيخهم إشعارٌ بأنهم فَعَلُوا الْمُنْكَرَ، وبأنهم لم يَنْهَوْا عن أمثاله في المستقبل، ولولا زيادةُ ﴿فَعَلُوهُ﴾ لَمَا صَرَّحَ بِوقوعِها منهم، ودَلَّتِ الْآيَةُ على أن متعلقَ النَّهْيِ فعلٌ ضِدُّ الْمُنْهَيِّ عنه؛ لأنه عَبَّرَ عن تَرْكِ التَّنَاهِي بِقَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾، فَسَمَّاهُ فَعَلًا، وَخَالَفَ في ذلك أَبُو هَاشِمٍ الْمُعْتَرِظِيُّ، وكذلك سَمَّى تَرْكَهُمُ النَّهْيَ عن الْمُنْكَرِ صَنِيعًا بِقَوْلِهِ: ﴿لَوْ لَا يَنْهَهُمُ الرَّبُّ لَيَكْفُرُوا﴾، إلى قوله: ﴿يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ٦٣]، وهو أَبْلَغُ؛ لأنَّ الصَّنْعَ أَبْلَغُ. تَمَّ كَلَامُهُ (١).

ويجوزُ أن يَجْرِيَ ﴿لَا يَتَنَاهَوْنَ﴾ على حكاية الحال الماضية لاكتنافه بالماضيين، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُبْرِئُ مَخَابًا فَسَقَنَهُ﴾ [فاطر: ٩]؛ تصويراً لتناهيهم في التواني عن التناهي عن الأفعال الشنيعة، وهي تَرْكُهُمُ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ، لِيَتَزَجَرَ السَّمِيعُ عن ارتكابِ مِثْلِهَا.

قوله: (ويجوزُ أن يُرَادَ) عطفٌ على معنى قوله: «لا يَنْهَى بعضهم بعضاً»، فوضِعَ يَتَفَاعَلُونَ

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٦٧).

يقال: تنهى عن الأمرِ وأنتهى عنه: إذا امتنع منه وتركه.

﴿ تَرَى كَثِيرًا مِّنْهُمْ ﴾: هم منافقو أهل الكتاب، كانوا يُوالون المشركين ويُصافونهم. ﴿ أَنْ سَخَطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ هو المخصوصُ بالذمِّ، ومحلُّه الرَّفعُ، كأنه قيل: لبئس زادهم إلى الآخرة سَخَطُ الله عليهم، والمعنى: مُوجِبٌ سَخَطَ الله ﴿ وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ ﴾ إيماناً خالصاً غيرَ نفاقٍ ما اتَّخَذُوا المشركين ﴿ أَوْلِيَاءَ ﴾ يعني: إن موالاةَ المشركين كفى بها دليلاً على نفاقهم، وإن إيمانهم ليس بإيمانٍ. ﴿ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَسِقُونَ ﴾: مُتمرِّدون في كفرهم ونفاقهم. وقيل: معناه: ولو كانوا يؤمنون بالله وموسى كما يدعون ما اتَّخَذُوا المشركين أولياء كما لم يُوالهم المسلمون.

[﴿ لَنَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَنَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَرَتْنِي ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قَتِيلِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ * وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا ءَامَنَّا فَاكْتُفِبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ * وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبَّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ * فَأَثَبَهُمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ * وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴾ ٨٢-٨٦]

موضع يفعلون للمبالغة، كما سبق في ﴿ يُخَدِّعُونَ اللَّهَ ﴾، كأنهم كانوا في ارتكابهم المناكير مع دواعيهم وآرائهم بمنزلة الأمرِ الرَّاكِب، وإلى المبالغة أشار بقوله: «بل يصبرون ويدأومون».

قوله: (وقيل: معناه: ولو كانوا يؤمنون بالله وموسى): عطفٌ على قوله: ﴿ وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ ﴾ إيماناً خالصاً، والمراد بـ«النبىِّ»: محمد ﷺ، وبـ«ما أنزل»: القرآن، وعلى هذا المراد بـ«النبىِّ»: موسى، وبـ«ما أنزل»: التَّوراة.

وَصَفَّ اللَّهُ شِدَّةَ سُكِيمَةِ الْيَهُودِ وَصُعُوبَةَ إِجَابَتِهِمْ إِلَى الْحَقِّ، وَلِئِنَّ عَرِيكَةَ النَّصَارَى، وَسُهُولَةَ أَرْعَوَائِهِمْ وَمِثْلَهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَجَعَلَ الْيَهُودَ قُرْنَاءَ الْمُشْرِكِينَ فِي شِدَّةِ الْعَدَاوَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ، بَلْ نَبَّهَ عَلَى تَقَدُّمِ قَدَمِهِمْ فِيهَا بِتَقْدِيمِهِمْ عَلَى الَّذِينَ أَشْرَكُوا، وَكَذَلِكَ فَعَلَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَنَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [البقرة: ٩٦]، وَلَعَمْرِي إِنَّهُمْ لَكَذَلِكَ وَأَشَدُّ. وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا خَلَا يَهُودِيَانِ بِمُسْلِمٍ إِلَّا هَمَّا بِقَتْلِهِ».

وَعَلَّلَ سُهُولَةَ مَا أَخَذَ النَّصَارَى وَقُرْبَ مَوَدَّتِهِمْ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿يَأَنَّ مِنْهُمْ قَتِيلِينَ وَرُهْبَانًا﴾ أَي:

قَوْلُهُ: (وَعَلَّلَ سُهُولَةَ مَا أَخَذَ النَّصَارَى وَقُرْبَ مَوَدَّتِهِمْ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿يَأَنَّ مِنْهُمْ قَتِيلِينَ﴾). وَقُلْتُ: وَفِي وَضْعِ ﴿مَا﴾ الْمَوْصُولَةِ مَعَ صِلَتِهَا مَوْضِعَ «النَّصَارَى»؛ لِأَنَّهُ فِي مَقَابِلَةِ ذِكْرِ الْيَهُودِ تَمِيمٌ لَذَلِكَ الْمَعْنَى. فَإِنَّ قُلْتُ: أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ هَذَا الْمَعْنَى فِي هَذَا الْمَقَامِ وَبَيْنَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَرْنَا أَخَذْنَا مِنْهُمُ مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ [المائدة: ١٤]؟ قُلْتُ: وَلَا ارْتِيَابَ أَنَّ الْمَعَانِيَ تَتَفَاوَتُ بِحَسَبِ تَفَاوُتِ الْمَقَامَاتِ، فَإِنَّ مَقَامَ الْمَدْحِ يَقْتَضِي أَنْ يُفَسَّرَ بِمَا يُنْبِئُ عَنِ الْمَدْحِ وَبِالْعَكْسِ، وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْمَقَامُ مَقَامَ نَقْضِ الْمِيثَاقِ، كَانَ الْمَعْنَى عَلَى التَّعْيِيرِ وَالتَّانِيْبِ، وَأَنْ يُقَالَ: مِنَ الَّذِينَ ادَّعَوْا عَلَى أَنْفُسِهِمْ هَذَا الْوَضْفَ الْفَاضِلَ: أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ نِسْبَةَ النَّسِيَانِ إِلَيْهِمْ وَنَقْضِ الْمِيثَاقِ إِلَى الْيَهُودِ مِرَاعَاةٌ لِهَذَا الْمَعْنَى، وَهُوَ سُهُولَةُ مَا أَخَذَهُمْ وَشِدَّةُ سُكِيمَةِ الْيَهُودِ، وَلَكِنْ فِي قَوْلِ الْمَصْنُفِ فِي ذَلِكَ الْمَقَامِ: ﴿إِنَّمَا سَمُّوا أَنْفُسَهُمْ بِذَلِكَ ادِّعَاءَ لِنُصْرَةِ اللَّهِ﴾ تَسَامُحٌ لِمَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا حَكَى اللَّهُ تَعَالَى قَوْلَهُمْ ذَلِكَ تَعْيِيرًا لَهُمْ وَتَذْكَيرًا لِمَا نَسَبُوا إِلَى أَنْفُسِهِمْ ثُمَّ نَسُوهُ^(١)، قَالَ صَاحِبُ «الْإِتْتِصَافِ»: إِنَّمَا قَالَ: ﴿الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَرْنَا﴾ تَعْرِيفًا لِشِدَّةِ ضَلَالَةِ الْيَهُودِ فِي الْكُفْرِ إِذْ قِيلَ لَهُمْ: ﴿يَقْفُرُوا أَدْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ﴾ [الآية المائدة: ٢١]، فَقَالُوا: اذْهَبْ أَنْتَ

(١) كَذَا فِي (ط)، وَتَحْرَفُ فِي سَائِرِ الْأَصُولِ الْخَطِيئَةِ إِلَى: «فَسَّرَهُ».

علماء وعبادًا ﴿وَأَنَّهُمْ﴾ قومٌ فيهم تواضعٌ واستكانةٌ، ولا كِبَرٌ فيهم، واليهودُ على خلافِ ذلك. وفيه دليلٌ بَيِّنٌ على أَنَّ العِلْمَ أنْفَعُ شيءٍ وأهداهُ إلى الخير، وأدُلُّهُ على الفوزِ حتَّى عِلْمُ القَسِيسِينَ، وكذلك عَمُّ الآخِرَةِ والتَّحَدُّثُ بالعاقبةِ، وإن كان في راهبٍ، والبراءةُ مِنَ الكِبَرِ وإن كانت في نصرانيٍّ، ووَصَفَهُمُ اللهُ بِرِقَّةِ القلوبِ وأنهم يبيكون عند استماعِ القرآنِ، وذلك نحو ما يُحكى عن النَّجاشِيِّ رضي اللهُ عنه أنه قال لجعفرِ بنِ أبي طالبٍ - حين اجتمع في مجلسه المهاجرون إلى الحبشة.....

وَرَبُّكَ، وَقَالَتِ النَّصَارَى: نحن أنصارُ اللهِ، وأما التي مَرَّتْ ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرَتُكَ﴾ [المائدة: ١٤] فللتنبيةِ على أنهم ما وفَّوا بها عاهدوا عليه، وهأ هنا لبيانِ أنهم أقربُ حالاً مِنَ اليهودِ^(١).

قوله: ﴿وَأَنَّهُمْ﴾ قومٌ فيهم تواضعٌ واستكانةٌ ولا كِبَرٌ فيهم) تفسيرٌ لقوله: ﴿وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾، وكان مِنَ الظاهرِ أن يُقالَ: بأنَّ بعضَهم قَسِيسِينَ ورُهَبانًا وكلَّهم مُتَواضِعُونَ، فعدَّلَ إلى ما عليه التَّلَاوُؤُ مِنْ إِعَادَةِ «أَنَّ» والإثباتِ بالمضارعِ لِمَزِيدِ التَّحْقِيقِ والدَّلَالَةِ على الاستمرارِ، وأنهم قومٌ عادتهمُ التواضعُ، نحو: فلانٌ يَقْرِي الضَّيْفَ.

قوله: (وكذلك عَمُّ الآخِرَةِ) عطفٌ على «أَنَّ العِلْمَ»، «والبراءةُ مِنَ الكِبَرِ» عطفٌ على «عَمُّ الآخِرَةِ»، وذلك وَصَفٌ لـ ﴿قَسِيسِينَ﴾، وذلك لـ «رُهَبانًا»، وهذا لعامتهم، أي: فيه دليلٌ بَيِّنٌ على أَنَّ العِلْمَ وَعَمُّ الآخِرَةِ والبراءةُ مِنَ الكِبَرِ أنْفَعُ شيءٍ وأهداهُ إلى الخير وأدُلُّهُ على الفوزِ.

قوله: (ما يُحكى عن النَّجاشِيِّ) سنجيٌّ قَصَّتْهُ مَعَ جعفرِ بنِ أبي طالبٍ رضي اللهُ عنهما^(٢) في سُورَةِ التَّوْبَةِ عندَ قوله: ﴿وَالسَّيْفُورُ الْأَوْلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٠].

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٦٨).

(٢) قصة جعفر بن أبي طالب مع النجاشي، أخرجهما أحمد (١٧٤٠) وابن خزيمة (٢٢٦٠) عن أم سلمة والحاكم في «المستدرک» (٣٢٠٨) عن أبي موسى.

والمشركون وهم يُغروَنه عليهم وَيَتَطَلَّبُونَ عَنَتَهُمْ عنده -: هل في كتابكم ذِكرُ مريمَ؟ قال جعفرُ: فيه سورةٌ تُنسَبُ إليها، فقرأها إلى قوله: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [مريم: ٣٤] وقرأ سورةَ طه إلى قوله: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾ [طه: ٩] فبكى النَّجاشِيُّ، وكذلك فعل قومه الذين وَفَدُوا على رسولِ الله ﷺ وهم سبعون رجلاً حين قرأ عليهم رسولُ الله ﷺ سورةَ يس، فبَكَوا.

فإن قلت: بِمَ تَعَلَّقَتِ اللَّامُ في قوله: ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾؟ قلت: بـ ﴿عَدَاوَةٍ﴾ و﴿مَوَدَّةٍ﴾ على أن عداوةَ اليهودِ التي اخْتَصَّتِ الْمُؤْمِنِينَ أَشَدُّ الْعَدَاوَاتِ وَأَظْهَرُهَا، وَأَنَّ مَوَدَّةَ النَّصَارَى التي اخْتَصَّتِ الْمُؤْمِنِينَ أَقْرَبُ الْمَوَدَّاتِ وَأَدْنَاهَا وَجُودًا، وَأَسْهَلُهَا حُصُولًا، وَوَصَفُ الْيَهُودِ بِالْعَدَاوَةِ، وَالنَّصَارَى بِالْمَوَدَّةِ مِمَّا يُؤْذَنُ بِالتَّفَاوُتِ، ثُمَّ وَصَفُ الْعَدَاوَةِ وَالْمَوَدَّةِ بِالْأَشَدِّ وَالْأَقْرَبِ.

فإن قلت: ما معنى قوله: ﴿تَفِيضٌ مِنَ الدَّمْعِ﴾؟ قلت: معناه تمتلئ من الدَّمْعِ حَتَّى تَفِيضَ؛ لِأَنَّ الْفَيْضَ: أَنْ يَمْتَلِئَ الْإِنَاءُ أَوْ غَيْرُهُ حَتَّى يَطْلُعَ مَا فِيهِ مِنْ جَوَانِبِهِ، فَوُضِعَ الْفَيْضُ الَّذِي هُوَ مِنَ الْإِمْتَلَاءِ مَوْضِعَ الْإِمْتَلَاءِ، وَهُوَ مِنْ إِقَامَةِ الْمُسَبَّبِ مَقَامَ السَّبَبِ، أَوْ قُصِدَتِ الْمِبَالِغَةُ فِي وَصْفِهِمْ بِالْبُكَاءِ فَجُعِلَتْ أَعْيُنُهُمْ كَأَنَّهَا تَفِيضُ بِأَنْفُسِهَا؛ أَي: تَسِيلُ مِنَ الدَّمْعِ مِنْ أَجْلِ الْبُكَاءِ، مِنْ قَوْلِكَ: دَمَعَتْ عَيْنُهُ دَمْعًا.

قوله: (ثم وصف العداوة والمودة بالأشد والأقرب) يريد أن هذا الوصف تميمٌ لذلك المعنى، على أن «أقرب» محمولٌ على قُربِ الحال لا التفضيل؛ لأنَّ اليهودَ ليسوا مِنَ الْمَوَدَّةِ فِي شَيْءٍ.

قوله: (أو قُصِدَتِ الْمِبَالِغَةُ) هذا يُؤهِمُ أَنَّ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ لَيْسَ فِيهِ مِبَالِغَةٌ، وَكَيْفَ بِهِ وَإِنَّهُ مِنَ الْمَجَازِ الْمُرْسَلِ؟ لَكِنَّ مُرَادَهُ أَنَّ الثَّانِيَّ أَبْلَغُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ، مِنْ قَوْلِكَ: نَهْرٌ جَارٍ وَطَرِيقٌ سَائِرٌ. الْإِتْتِصَافُ: هَذِهِ الْعِبَارَةُ أَبْلَغُ الْعِبَارَاتِ، فَأَوْلَاهَا: فَاصٌّ دَمَعُ عَيْنِهِ، وَهُوَ الْأَصْلُ،

فإن قلت: أي فَرْقٍ بَيْنَ «مِن» و«مِنْ» في قوله: ﴿مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ﴾؟ قلت: الأولى: لابتداء الغاية على أن فيضَ الدَّمْعِ ابتداءً ونشأً من معرفة الحق، وكان من أجله وبسببه، والثانية: لِتَبْيِينِ المَوْصُولِ الذي هو «ما عرفوا»، وتَحْتَمِلُ معنى التَّبْعِيضِ على أنهم عَرَفُوا بعضَ الحقِّ فَأَبْكَاهُمْ وبلغ منهم، فكيف إذا عَرَفُوهُ كُلَّهُ وقرؤوا القرآنَ وأحاطوا بالسُّنَّةَ؟

وقرى: (تُرَى أَعْيُنُهُمْ) على البناء للمفعول.

﴿رَبَّنَا آمَنَّا﴾ المراد به إنشاء الإيمان والدُّخُولُ فيه. ﴿فَاكْتُتِبَاكَ مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ مع أمة محمد ﷺ الذين هم شهداء على سائر الأمم يوم القيامة. ﴿لِنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣] وقالوا ذلك؛ لأنهم وجدوا ذِكْرَهُمْ في الإنجيل كذلك.

﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾: إنكارٌ واستبعادٌ لانتفاء الإيمان مع قيام مُوجِبِهِ وهو الطَّمَعُ في إنعام الله عليهم بصُحْبَةِ الصَّالِحِينَ. وقيل: لَمَّا رَجَعُوا إلى قومهم لا مؤمهم فأجابوهم بذلك، أو أرادوا: وما لنا لا نُؤْمِنُ بالله وحده، لأنهم كانوا مُثَلِّثِينَ،

والثانية: المُحَوَّلَةُ: فَاضَتْ عَيْنُهُ دَمْعًا، حَوَّلَ الفَاعِلُ تَمْيِيزًا مَبَالِغَةً، والثالثة: فَاضَتْ عَيْنُهُ مِنَ الدَّمْعِ فلم يُبَيِّنْهُ على الأصل كما في الثانية، بل أBRَزَ به تعليلًا، وهذا أبلغ؛ لأنَّ التَّمْيِيزَ قَدْ اطَّرَدَ وَضَعُهُ في هذا البابِ مَوْضِعَ الفَاعِلِ، نحو: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا، وَتَفَجَّرَتِ الأَرْضُ عَيْونًا، والتعليلُ لم يُعْهَدْ فيه ذلك، فيجوزُ: فَاضَتْ عَيْنُهُ مِنَ ذِكْرِ اللهِ، كما تقولُ: فَاضَتْ مِنَ الدَّمْعِ^(١)، وقد تَبَّه المصنَّفُ بقوله: «مِنْ أَجْلِهِ وَبِسَبَبِهِ» على أنَّ مِنَ الِابْتِدَائِيَّةِ سَبَبِيَّةِ.

قوله: (وقيل: لَمَّا رَجَعُوا). الضَّمِيرُ لِلْوَفْدِ الَّذِينَ قَدِمُوا على رُسُولِ اللهِ ﷺ من عِنْدِ النَّجَاشِيِّ.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٦٩).

وذلك ليس بإيمان بالله، ومَحَلُّ ﴿لَا تُؤْمِنُ﴾ النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ، بِمَعْنَى: غَيْرَ مُؤْمِنِينَ، كَقَوْلِكَ: مَا لَكَ قَائِمًا، وَالْوَاوُ فِي ﴿وَنَطْمَعُ﴾ وَأَوُّ الْحَالِ. فَإِنْ قُلْتَ: مَا الْعَامِلُ فِي الْحَالِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِيَةِ؟ قُلْتَ: الْعَامِلُ فِي الْأَوَّلِ مَا فِي اللَّامِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَيُّ شَيْءٍ حَصَلَ لَنَا غَيْرَ مُؤْمِنِينَ، وَفِي الثَّانِيَةِ مَعْنَى هَذَا الْفِعْلِ، لَكِنْ مَقِيدًا بِالْحَالِ الْأَوَّلِ، لِأَنَّكَ لَوْ أَزَلْتَهَا وَقُلْتَ: وَمَا لَنَا وَنَطْمَعُ، لَمْ يَكُنْ كَلَامًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿وَنَطْمَعُ﴾ حَالًا مِنْ ﴿لَا تُؤْمِنُ﴾، عَلَى أَنَّهُمْ أَنْكَرُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ لَا يُؤْحَدُونَ اللَّهَ وَيَطْمَعُونَ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَصْحَبُوا الصَّالِحِينَ، وَأَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى ﴿لَا تُؤْمِنُ﴾ عَلَى مَعْنَى: وَمَا لَنَا نَجْمَعُ بَيْنَ التَّلَاثِ وَبَيْنَ الطَّمَعِ فِي صُحْبَةِ الصَّالِحِينَ، أَوْ عَلَى مَعْنَى:

قوله: (والواو في ﴿وَنَطْمَعُ﴾ واو الحال)، أي: ونحن نطمع؛ لأن المضارع المثبت لا يحتاج إليها.

قوله: (مقيداً بالحال الأولى) فيعود المعنى: أي شيء حصل لنا غير مؤمنين طامعين؟ أي: لِمَ (١) لم نكن مؤمنين طامعين؟ وهو موافق للوجه الثاني في العطف كما سيأتي، وهو لـ «ما لنا نجتمع بينهما بالدخول في الإسلام».

قوله: (ويجوز أن يكون ﴿وَنَطْمَعُ﴾ حالاً من ﴿لَا تُؤْمِنُ﴾)، فعلى هذا الوجه يكونان حالين متداخلتين كما كانتا على الأول مترادفتين، والمعنى: أي شيء حصل لنا غير مؤمنين في حال الطمع؟ وتحريزه: ما لنا لا نوحّد الله ونطمع مع ذلك مصاحبة الصالحين.

قوله: (وما لنا نجتمع بين التلايث) إلى آخره، أي: أي شيء لنا نجتمع بين عدم الإيمان والطمع؟ أو: لِمَ لا نجتمع بين الإيمان والطمع؟ قال صاحب «التقريب»: فعلى الأول وردّ الجمع على التثني، وعلى الثاني وردّ التثني على الجمع.

(١) قوله: «لِمَ» أثبتته من (ط)، وسقط من غيرها من الأصول الخطية.

وما لنا لا نجتمع بينهما بالدُّخول في الإسلام؛ لأنَّ الكافر ما ينبغي له أن يطمَع في صُحبة الصالحين.

قرأ الحسن: (فاتاهم الله).

﴿يَمَا قَالُوا﴾: بما تكلموا به عن اعتقاد وإخلاص، من قولك: هذا قول فلان، أي: اعتقاده وما يذهب إليه.

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْزَمُوا طَيِّبَتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ * وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾
[٨٧-٨٨]

﴿طَيِّبَتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾: ما طاب ولذَّ من الحلال، ومعنى ﴿لَا تَحْزَمُوا﴾: لا تمنعوا أنفسكم كمنع التحريم، أو لا تقولوا: حرَّمنها على أنفسنا مبالغة منكم في العزم على تركها ترهدها منكم وتقشفاً. ورُوي أن رسول الله ﷺ وصف القيامة لأصحابه يوماً فبالغ وأشبع الكلام في الإنذار،.....

قوله: (لأنَّ الكافر لا ينبغي له أن يطمَع) تعليل لقوله: «لا نجتمع بينهما بالدخول في الإسلام»، ويمكن أن يُنزَل على الوجوه بأسرها.

قوله: (وتقشفاً)، النهاية: التقشُّفُ: بَيَسُ العَيْشِ، وقد قَشِفَ يَقْشِفُ، ورجُلٌ متقَشِّفٌ أي: تاركٌ للنظافة والترَّفُّه.

قوله: (ورُوي أن رسول الله ﷺ وصف القيامة) إلى آخره، نحوه رَوينا عن البخاري ومسلم، عن أنس، قال: سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَنْزَوْجَ النِّسَاءِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَكُلُ اللَّحْمِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ، قَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا كَذَا وَكَذَا؟ وَلَكِنِّي أَصَلِّي وَأَنَامُ وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ وَأَنْزَوْجَ النِّسَاءِ، فَمَنْ

فَرَقُوا وَاجْتَمَعُوا فِي بَيْتِ عِثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ لَا يَزَالُوا صَائِمِينَ قَائِمِينَ، وَأَنْ لَا يَنَامُوا عَلَى الْفُرْشِ، وَلَا يَأْكُلُوا اللَّحْمَ وَالْوَدَّكَ، وَلَا يَقْرَبُوا النِّسَاءَ وَالطَّيِّبَ، وَيَرْفُضُوا الدُّنْيَا وَيَلْبَسُوا الْمُسُوحَ، وَيَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ، وَيُجَبُّوا مَذَاكِيرَهُمْ،.....

رَغِبَ عَنْ سُتِّي فَلَيْسَ مِنِّي»^(١)، وَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ لَأَنْفُسِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقًّا» فَرَوَى أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَبُو دَاوُدَ وَالِدَارِمِيُّ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعِثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ: «إِنَّ لِأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنْ لِيَصِيفِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنْ لِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، فَصُمْ وَأَفْطِرْ، وَصَلِّ وَنَمْ»^(٢).

قَوْلُهُ: (فِي بَيْتِ عِثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ)^(٣)، قَالَ صَاحِبُ «الْجَامِعِ»: هُوَ أَبُو السَّائِبِ عِثْمَانُ بْنُ مَظْعُونِ الْجُمَحِيُّ الْقُرَشِيُّ، أَسْلَمَ بَعْدَ ثَلَاثَةِ عَشَرَ رَجُلًا، وَهَاجَرَ الْهَجْرَتَيْنِ، وَشَهِدَ بَدْرًا، وَكَانَ حَرَمَ الْحَمْرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ مَاتَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ بِالْمَدِينَةِ عَلَى رَأْسِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا مِنَ الْهَجْرَةِ، وَقِيلَ: بَعْدَ اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ شَهْرًا، وَقَبَّلَ النَّبِيُّ ﷺ وَجْهَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَلَمَّا دُفِنَ قَالَ: «نِعْمَ السَّلْفُ هُوَ لَنَا»، وَدُفِنَ بِالْبَقِيعِ^(٤).

قَوْلُهُ: (الْمُسُوحُ)، الْجَوْهَرِيُّ: الْمِسْحُ: الْبَلَّاسُ، وَالْجَمْعُ أَمْسَاحٌ وَمُسُوحٌ.

وَالْمَذَاكِيرُ: جَمْعُ الذَّكْرِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، كَأَنَّهُمْ فَرَّقُوا بَيْنَ الذَّكْرِ الَّذِي هُوَ الْعَضْوُ فِي الْجَمْعِ وَبَيْنَ الذَّكْرِ الَّذِي هُوَ خِلَافُ الْأُنْثَى.

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد (٢٦٣٥١) وأبو داود (١٣٧١) والدارمي (٢١٦٩) عن سعد بن أبي وقاص.

(٣) زاد في (غ): «الجمحي القرشي».

(٤) تنمة جامع الأصول (١٢: ٥٩٨).

والحديث أخرجه أبو داود (٣١٦٥) والترمذي (٩٨٩) وابن ماجه (١٤٥٦) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣: ٤٠٧) عن عائشة، وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨٣٥) عن الأسود بن سريع، وأخرجه أحمد (٢١٢٧) عن ابن عباس.

فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال لهم: «إني لم أؤمر بذلك، إن لأنفسكم عليكم حقاً، فصوموا وأفطروا، وقوموا وناموا، فإني أقوم وأناوم، وأصوم وأفطر وأكل اللحم والدسم، وآتي النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني» ونزلت.

وروي أن رسول الله ﷺ كان يأكل الدجاج والفالوذ. وكان يُعجبه الحلواء والعسل، وقال: «إن المؤمن حلوٌ يُحبُّ الحلاوة»، وعن ابن مسعود: أن رجلاً قال له: إني حرمتُ الفراش، فتلا هذه الآية، وقال: نم على فراشك وكفر عن يمينك. وعن الحسن: أنه دُعِيَ إلى طعامٍ ومعه فرقدُ السبخي وأصحابه، فقعدوا على المائدة وعليها الألوان من الدجاج المسمن والفالوذ وغير ذلك، فاعتزل فرقدٌ ناحيةً، فسأل الحسن: أهو صائم؟ قالوا: لا، ولكنه يكره هذه الألوان، فأقبل الحسنُ عليه وقال: يا فرقدُ، أترى لعاب النحل بلباب البر، بخالص السمن يعينه مسلم؟! وعنه: أنه قيل له: فلان لا يأكل الفالوذ ويقول: لا أؤدِّي شكره، قال: أفيشرب الماء البارد؟ قالوا: نعم، قال: إنه جاهل، إن نعمة الله عليه في الماء البارد أكثر من نعمته عليه في الفالوذ. وعنه: إن الله تعالى أدب عباده فأحسنَ أديبهم، قال الله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧] ما عاب الله قوماً وسع عليهم الدنيا فتنعموا وأطاعوا، ولا عذر قوماً زواها عنهم فعصوه.

﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾: ولا تتعدوا حدود ما أحلَّ الله لكم إلى ما حرم عليكم،.....

قوله: (وكان يُعجبه الحلواء والعسل)، رَوينا عن البخاريِّ ومسلم والترمذي، عن عائشة، قالت: كان رسولُ الله ﷺ يُحبُّ الحلواءَ والعسلَ (١).

قوله: (ولا تعتدوا). اعلم أن «لا تعتدوا» إما من المجاوزة، وإما من الظلم، قال الجوهري: التعدي: مجاوزة الشيء إلى غيره، يقال: عديته فتعدى، أي: تجاوزَ، وعدا عليه: من الظلم،

(١) أخرجه البخاري (٥٦١٤) ومسلم (١٤٧٤) والترمذي (١٨٣١).

أَوْ لَا تُسْرِفُوا فِي تَنَاوُلِ الطَّيِّبَاتِ، أَوْ جَعَلَ تَحْرِيمَ الطَّيِّبَاتِ اعْتِدَاءً وَظُلْمًا، فَنَهَى عَنِ
الاعْتِدَاءِ لِيَدْخُلَ تَحْتَهُ النَّهْيُ عَنِ تَحْرِيمِهَا دُخُولًا أَوْلِيًّا لُورُودِهِ عَلَى عَقِبِهِ، أَوْ أَرَادَ: وَلَا
تَعْتَدُوا بِذَلِكَ ﴿وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ أَي: مِنَ الْوُجُوهِ الطَّيِّبَةِ الَّتِي تُسَمَّى رِزْقًا.

يَعْدُو عَدَاءً وَاعْتَدَى عَلَيْهِ بِمَعْنَى، فَعَلِيَ الْأَوَّلِ فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: لَا تَجَاوِزُوا حُدُودَ مَا عَيَّنَ اللَّهُ
لَكُمْ، يَعْنِي: مَنْ أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ تَنَاوُلَ الطَّيِّبَاتِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي حَيْزِهِ، فَإِذَا تَجَاوَزَ عَنْهُ وَقَعَ فِي حَيْزِ
مَا حَرَّمَهُ عَلَيْهِ، كَذَا فَسَّرَ قَوْلَهُ: ﴿يُنَاكِلُ حُدُودَ اللَّهِ فَلَا تَمْتَدُّوْهَا﴾ فِي الْبَقَرَةِ [الآيَةُ: ٢٢٩]، وَقَالَ: «مَنْ
كَانَ فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَالْعَمَلِ بِشَرَائِعِهِ فَهُوَ مُتَصَرِّفٌ فِي حَيْزِ الْحَقِّ، فَهُوَ أَنْ يَتَعَدَّاهُ؛ لِأَنَّ مَنْ تَعَدَّاهُ
وَقَعَ فِي حَيْزِ الْبَاطِلِ»، وَثَانِيهَا: لَا تُسْرِفُوا؛ لِأَنَّ الْإِسْرَافَ أَيْضًا تَجَاوُزَ الْحَدِّ، وَالْمَعْنَى ظَاهِرٌ، وَعَلَى
أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الظُّلْمِ فِيهِ وَجْهَانِ أَيْضًا، أَحَدُهُمَا: أَلَّا يُقَدَّرَ لِلْاعْتِدَاءِ مُتَعَلِّقٌ لِيَكُونَ مَطْلَقًا
فِي تَنَاوُلِ جَمِيعِ مَا يُسَمَّى اعْتِدَاءً، وَيَدْخُلُ فِيهِ هَذَا الْاعْتِدَاءُ الْخَاصُّ دُخُولًا أَوْلِيًّا لُورُودِهِ عَقِبِيهِ،
وَثَانِيهَا: أَنْ يُقَدَّرَ مَا يُبْنَى عَنْهُ السِّيَاقُ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «وَلَا تَعْتَدُوا بِذَلِكَ» أَي: بِتَحْرِيمِ
الطَّيِّبَاتِ.

قَوْلُهُ: (الَّتِي تُسَمَّى رِزْقًا)، يَعْنِي الْحَلَالَ، فَإِنَّ الْحَرَامَ لَا يُسَمَّى رِزْقًا عِنْدَهُ، قَالَ الْقَاضِي:
﴿حَلَلًا﴾ إِمَّا مَفْعُولٌ «كُلُوا»؛ وَ«مِمَّا»: حَالٌ مِنْهُ تَقَدَّمَتْ عَلَيْهِ، أَوْ: حَالٌ مِنَ الْمَوْصُولِ، أَوْ:
صِفَةٌ لِمَصْدَرٍ مَجْدُوفٍ، وَعَلَى الْوُجُوهِ: لَوْ لَمْ يَقَعْ الرِّزْقُ عَلَى الْحَرَامِ لَمْ يَكُنْ لِدِكْرِ الْحَلَالِ فَائِدَةٌ
زَائِدَةٌ^(١).

الرَّاعِبُ: الرِّزْقُ: يُقَالُ لِمَا يُجْعَلُ غِذَاءً، وَيُقَالُ لِلْعَطِيَّةِ جَمِيعًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي
الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هُود: ٦] أَي: مَا تَتَعَدَّى بِهِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾
[السَّجْدَةُ: ١٦] أَي: مَا^(٢) أَعْطَيْنَاهُمْ، قَالَ بَعْضُهُمْ: هَذِهِ الْآيَةُ تَقْتَضِي أَنْ الرِّزْقَ يَقَعُ عَلَى الْحَرَامِ

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٥٩).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «تفسير الراغب»: «مما».

﴿حَلَّالًا﴾: حَالٌ تَمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ.....

أيضاً؛ لأنه خَصَّ فقال: ﴿وَمِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ حَلَّالًا طَيِّبًا﴾، فلولا أنه يتناولها لما كان لتخصيصه فائدة، وقال مُخَالِفُهُ: ﴿حَلَّالًا طَيِّبًا﴾، انتصابه على أنه حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ، كأنه قيل: كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ وَهُوَ حَلَّالٌ طَيِّبٌ^(١).

قوله: ﴿حَلَّالًا﴾: حَالٌ تَمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ، وقال في البقرة [الآية: ١٦٨]: ﴿حَلَّالًا﴾: مفعولٌ ﴿كُلُوا﴾، أو حَالٌ ﴿مِمَّا فِي الْأَرْضِ﴾^(٢)، لعل اختصاص الحال بهذا المقام دون ذلك المقام؛ لأن الخطاب هنالك عامٌ يدلُّ عليه مجيء ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢] بعده، وهاهنا خاصٌّ بالمؤمنين الذين ضيقوا على أنفسهم وتحرَّجوا من الحلال، فاقْتَضَى لذلك حَالًا مُؤَكَّدَةً، ولهذا أكَّد بقوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ ويقوله: ﴿الَّذِي أَنْشَرَكُمْ مِمَّنْ هُمْ﴾.

وقلتُ: الأولى ما قاله أبو البقاء: أن ﴿حَلَّالًا﴾: صفةٌ مصدرٍ محذوف، أي: أَكَلًا حَلَّالًا^(٣)، ليكون توسعةً في الأكلِ وزُفْعاً للتضييق، سيما إذا اعتبر معنى ﴿طَيِّبًا﴾ معه، وذلك أن ورودَ هذا الأمرِ عَقِيبَ النَّهْيِ عَنِ التَّحْرِيمِ لِلطَّيِّبَاتِ والتشديد فيه بقوله: ﴿لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ يقتضي ما يُقَابِلُهُ من التوسعة.

وبيانُ النَّظْمِ ما أشار إليه الراغب، قال: لما ذَكَرَ حَالِ الَّذِينَ قالوا: إِنَّا نَصَارَى، ذَكَرَ أَنَّ مِنْهُمْ^(٤) قَسْبِسِينَ وَرُهَبَانًا، فَمَدَحَهُمْ بِذَلِكَ، وَكَانَتِ الرَّهْبَانِيَّةُ قَدْ حَرَّمَوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللهُ لَهُمْ، وَرَأَى اللهُ قَوْمًا تَشَوَّفُوا إِلَى حَالِهِمْ وَهَمُّوا أَنْ يَقْتَدُوا بِهِمْ، تَهَاوَمَ عَنْ ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٤٢٥-٤٢٦)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٣٥١.

(٢) انظر: (٣: ١٨٩).

(٣) «التيبان في إعراب القرآن» (١: ٤٥٧).

(٤) كذا في (ط)، وهو الموافق لما في «تفسير الراغب»، وفي غيرها من الأصول الخطئية: «إنا نصارى ذلك بأن منهم».

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾: تأكيدٌ للتوصية بما أمر به، وزاده تأكيداً بقوله: ﴿الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾، لأن الإيَّانَ به يُوجبُ التقوى في الانتهاء إلى ما أمر به وعما نهى عنه.

[﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ بِهِ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفْرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ٨٩]

تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ يجوزُ أن يكونَ حكماً لما دَلَّ عليه قوله: ﴿لَا تَحْرِمُوا طَبِيبَتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا﴾ إلى تناولِ المحظورات، وأن يكونَ تنبيهاً عن الطَّرَفَيْنِ في التفریط والإفراط وحملًا على القصد، فإن قيل: لم لم يُقل: والله يُبغضُ المعتدين، ليكونَ أبلغ؟ قيل: بل المذكورُ أبلغ؛ لأنَّ من المعتدين من لا يوصفُ بأنَّ الله يُبغضُهُ ويوصفُ بأنَّ الله لا يُحبُّه، وهو من لم يكن اعتداؤه كبيراً^(١).

قوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾: تأكيدٌ للتوصية بما أمر به؛ لأنَّ الأمرَ بالتقوى أمرٌ بالامتنالِ بجميع ما يجبُ أن يأتَمَرَ به المكلفُ ونهْيٌ عن جميع ما يجبُ أن يَحْتَرِزَ منه، فمنهُ الأمرُ بأكلِ الحلال، أو ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ في ذلك كما سبق في ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾، ولأنه مثله في الإطلاقِ والتقييد، وكذا في ترتبِ هذا الحكم على قوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾ مزيدٌ توكيدٌ لذلك الأمرِ، يعني: اختصاصُ الله بآيائكم يوجبُ الامتنالَ بما أمر به والانتهاءَ عما نهى عنه، ومن جملتها هذا المأمورُ، وإنَّا قدَرنا الانتهاءَ ثانياً ولم يُقدِّرِ المصنِّفُ، بل عدَّى الانتهاءَ الواحدَ تارةً بـ«إلى»، وأخرى بـ«عن» صورة^(٢)، ومراده بالثاني غيرُ الأول؛ لأنَّ الأولَ بمعنى الإفضاء، والثاني مُطواعٍ نَهَاهُ فانتَهَى، فلا بُدَّ من إضمارٍ؛ لأنه ليس من قبيل: شهدَ لزيد على عمرو، ورَغِبَ عنه إليه، بل من بابِ قوله:

(١) «تفسير الراغب» (٥: ٤٢٣ - ٤٢٥).

(٢) قوله: «صورة» أثبتته من (ط) فقط.

اللَّغُو فِي الْيَمِينِ: الساقط الذي لا يتعلّق به حُكْمٌ. واختلّف فيه؛ فمن عائشة رضي الله عنها: أنها سُئلت عنه فقالت: هو قول الرَّجُلِ: لا والله، وبلى والله، وهو مذهبُ الشافعيّ.

وعن مجاهدٍ: هو الرَّجُلُ يَحْلِفُ عَلَى الشَّيْءِ يَرَى أَنَّهُ كَذَلِكَ، وليس كما ظنّ، وهو مذهبُ أبي حنيفة رحمه الله.

و﴿بِمَا عَقَدْتُمْ الْأَيْمَانَ﴾: بتعقيدكم الأيمان، وهو توثيقها بالقصد والنّيّة. وروى أن الحسنَ رضي الله عنه سُئل عن لغو اليمين، وكان عنده الفَرَزْدُقُ فقال: يا أبا سعيد، دَعْنِي أُجِبْ عَنْكَ، فقال:

ولستَ بما أُخَوِّذُ بِلُغْوِ تَقْوَلُهُ إِذَا لَمْ تَعَمَّدْ عَاقِدَاتِ الْعَزَائِمِ

وقرى: (عَقَدْتُمْ) بالتخفيف، و(عَاقَدْتُمْ)، والمعنى: ولكن يؤاخذكم بما عَقَدْتُمْ إِذَا حَنَيْتُمْ، فحذف وقت المواخذه؛ لأنه كان معلوماً عندهم، أو بَنَكْتِ مَا عَقَدْتُمْ، فحذف المضاف. ﴿فَكَفَّرْتُمُوهُ﴾: فكفارة نكثه،.....

مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا^(١)

قوله: (عَقَدْتُمْ)، بالتخفيف): حمزة والكسائي وابنُ عيَاشٍ عن عاصم: بالتخفيف، وابنُ عامرٍ: «عَاقَدْتُمْ»^(٢)، وهو من فاعلٍ بمعنى فَعَلَ.

قوله: (فَكَفَّارَةٌ نَكِثُهُ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مِنْهُ عَائِدًا إِلَى الْعَقْدِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِالْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَعُودَ إِلَى الْأَيْمَانِ، قَالَ صَاحِبُ «الْكَشْفِ»: وَلَمْ يَقُلْ: فَكَفَّارَتُهَا؛ لِأَنَّ أفعالاً

(١) البيت بتمامه، كما في «لسان العرب» (زجاج) و(مسح) و(قلد):

يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا

أَي: مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَحَامِلًا رُمْحًا.

(٢) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص ٧٥، و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٨).

وَالْكَفَّارَةُ: الْفَعْلَةُ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَكْفُرَ الْخَطِيئَةُ؛ أَي: تَسْتُرُهَا.

﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعُمُونَ﴾: مِنْ أَقْصَدِهِ، لِأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يُسْرِفُ فِي إِطْعَامِ أَهْلِيهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُقْتَرُّ. وَهُوَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ صَاعٌ مِنْ غَيْرِهِ لِكُلِّ مَسْكِينٍ، أَوْ يُغَدِّبُهُمْ وَيُعْشِيهِمْ.

إِنْ كَانَ جَمْعًا فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمُرْدِ^(١)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ لِكُلِّ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً لِيُنذِرَ الَّذِينَ لَا يُبْطُونَهُ﴾ [النحل: ٦٦]، وَقَالَ الْمَصْنُفُ فِي سُورَةِ النَّحْلِ: ذَكَرَ سَيَبُوه^(٢) الْأَنْعَامَ فِي بَابِ مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُرْدَةِ الْوَارِدَةِ عَلَى أَفْعَالٍ، كَقَوْلِهِمْ: ثَوَّبَ أَكْيَاسًا، وَلِذَلِكَ رَجَعَ الضَّمِيرُ إِلَيْهِ مُرْدًا، وَأَمَّا فِي ﴿فِي بَطُونِنَا﴾ فِي سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ^(٣) فَلِأَنَّ مَعْنَاهُ الْجَمْعُ^(٤).

قَوْلُهُ: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعُمُونَ﴾: مِنْ أَقْصَدِهِ؛ لِأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يُسْرِفُ...، وَمِنْهُمْ مَنْ يُقْتَرُّ، الْأَسَاسُ: مِنَ الْمَجَازِ: قَصَدَ فِي مَعِيشَتِهِ وَاقْتَصَدَ، وَقَصَدَ فِي الْأَمْرِ: إِذَا لَمْ يُجَاوِزْ فِيهِ الْحَدَّ وَرَضِيَ بِالتَّوَسُّطِ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَيَانًا لِلنَّوْعِ كَمَا رَوَى مُجِيبُ السُّنَّةِ، عَنْ عَيْدَةَ السَّلْمَانِيِّ: الْأَوْسَطُ: الْحَبُّ وَالسُّخْلُ، وَالْأَعْلَى: الْحَبُّ وَاللَّحْمُ، وَالْأَدْنَى: الْحَبُّ الْبَحْتُ، وَالْكُلُّ مُجَزٌّ^(٥)، أَوْ لِلْمَقْدَارِ، كَمَا قَالَ الْقَاضِي: مِنْ أَقْصَدِهِ فِي النَّوْعِ أَوْ الْقَدْرِ مَعًا^(٦)، وَالَّذِي ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ: «وَهُوَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ صَاعٌ مِنْ غَيْرِهِ» جَامِعٌ لِهَاتَيْنِ^(٧)؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ: «مِنْ بُرٍّ أَوْ غَيْرِهِ» بَيَانُ النَّوْعِ، وَمِنْ قَوْلِهِ: «نِصْفُ صَاعٍ أَوْ صَاعٌ» بَيَانُ الْمَقْدَارِ، وَهُوَ الْقَصْدُ أَيْضًا.

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٣٦٨-٣٦٩).

(٢) انظر: «كتاب سيبويه» (٣: ٢٣٠).

(٣) وهي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لِكُلِّ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً لِيُنذِرَ الَّذِينَ لَا يُبْطُونَهُ﴾ [المؤمنون: ٢١].

(٤) انظر: (٩: ١٤٧).

(٥) «معالم التنزيل» (٣: ٩١) وانظر: «جامع البيان» (٨: ٦٢٥).

(٦) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٦٠).

(٧) انظر: «حاشية الكشاف» (١: ٦٧٣) و«حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي» (٣: ٢٧٦).

وعند الشافعي رحمه الله مُدٌّ لكل مسكين. وقرأ جعفر بن محمد: (أَهَالِيكُمْ) بسكون الياء. والأهالي: اسمٌ جمع لأهل، كالليلالي في جمع ليلة، والأراضي في جمع أرض. وقولهم: (أَهْلُونَ) كقولهم: (أَرْضُونَ) بسكون الراء. وأما تسكين الياء في حال النَّصْبِ فللتخفيف كما قالوا: رأيتُ معدي كَرِبَ تشبيهاً للياء بالألف.

﴿أَوْكَسَوْتُهُمْ﴾: عطفٌ على محلٍّ ﴿مِنْ أَوْسَطٍ﴾. وقرئ: بضم الكاف، ونحوه: قُدْوَةٌ فِي: قِدْوَةٌ،.....

قوله: ﴿أَوْكَسَوْتُهُمْ﴾: عطفٌ على محلٍّ ﴿مِنْ أَوْسَطٍ﴾، ونقل في الحواشي عن المصنف: وجهه أن يكون ﴿مِنْ أَوْسَطٍ﴾: بدلاً من «الإطعام»، والبدلُ هو المقصود، ولذلك كان المبدلُ منه في حكم المنحى، فكانه قيل: فكفَّارته من أوسطٍ ما تُطعمون^(١).

وقال القاضي: محله النَّصْبُ؛ لأنه صفةٌ مفعولٍ محذوف، أي: إن تُطعموا عشرةً مساكينَ طعاماً من أوسطٍ ما تُطعمون، أو الرَّفْعُ على البدلِ من ﴿إِطْعَامٌ﴾، ﴿أَوْكَسَوْتُهُمْ﴾: عطفٌ على ﴿إِطْعَامٌ﴾ أو على ﴿مِنْ أَوْسَطٍ﴾ إن جُعِلَ بدلاً^(٢).

وقال صاحبُ «التقريب»: قولُ صاحبِ «الكشاف»: إنها يصحُّ إذا كان محله مرفوعاً إما بدلاً من ﴿إِطْعَامٌ﴾ على حذفٍ موصوف، أي: إطعامٍ من أوسط، أو خبرٌ مبتدأ محذوف، أو خبراً بعد خبر، والأظهر أن ﴿كَسَوْتُهُمْ﴾: عطفٌ على ﴿إِطْعَامٌ﴾؛ لأنَّ المشهورَ التخييرُ بين الخِصَالِ الثلاثِ وعدُّوا الكِسوةَ منها، و﴿مِنْ أَوْسَطٍ﴾: إما منصوبٌ على صفةِ المصدرِ المقدر، أي: إطعاماً من أوسط، أو على المفعولِ بإضمارٍ: أعني، أو على المفعولِ الثاني لـ ﴿إِطْعَامٌ﴾، أي: أن تُطعمهم من الأوسط، أو مرفوعٌ كما سبق، ولعله إنما عدلَ عن الأظهر لأنَّ الكِسوةَ اسمٌ ظاهرٌ لا مصدر.

(١) انظر: «البحر الرائق» (٤: ٣١٤) و«المبسوط» (٨: ٢٦٧).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٦٠).

وَأُسْوَةٌ فِي: إِسْوَةٌ. وَالْكِسْوَةُ: ثَوْبٌ يُغَطِّي الْعَوْرَةَ. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَتِ الْعَبَاءَةُ مُجْزِئًا يَوْمَئِذٍ. وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِزَارٌ، أَوْ قَمِيصٌ، أَوْ رِدَاءٌ، أَوْ كِسَاءٌ. وَعَنْ مُجَاهِدٍ: ثَوْبٌ جَامِعٌ. وَعَنِ الْحَسَنِ: ثَوْبَانِ أَبِيضَانِ.

قال الراغبُ: والكساءُ والكِسْوَةُ: اللِّبَاسُ^(١)، فلا يَلِيقُ عَطْفُهُ عَلَى الْمَصْدَرِ، أَوْ لِأَدَائِهِ إِلَى تَرْكِ ذِكْرِ كَيْفِيَّةِ الْكِسْوَةِ، وَهُوَ كَوْنُهَا أَوْسَطٌ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ الْأَوَّلِ بِأَنَّ الْكِسْوَةَ إِنَّمَا مَصْدَرٌ، قَالَ الرَّجَّاحُ فِي «تَفْسِيرِهِ»: وَالْكِسْوَةُ: أَنْ يَكْسُوهُمْ نَحْوَ إِزَارِهِ^(٢)، أَوْ يُضْمِرَ مَصْدَرًا نَحْوَ: وَالْبِاسُ الْكِسْوَةُ، وَعَلَى الثَّانِي بِأَنْ يَقْدَّرَ: أَوْ كِسْوَتُهُمْ مِنْ أَوْسَطٍ مَا تَكْسُونَ، فَحَذَفَ لِقَرِينَةِ ذِكْرِهَا فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، أَوْ بِأَنْ تُتْرَكَ عَلَى إِطْلَاقِهَا إِنَّمَا بِإِرَادَةِ إِطْلَاقِهَا أَوْ بِإِحَالَةِ بَيَانِهَا إِلَى غَيْرِهِ، أَي: غَيْرِ مَا ذَكَرَ^(٣)، وَأَيْضًا، الْعَطْفُ عَلَى مَحَلِّ ﴿مِنْ أَوْسَطٍ﴾ لَا يُفِيدُ هَذَا الْمَقْصُودَ، وَهُوَ تَقْدِيرُ الْأَوْسَطِ فِي الْكِسْوَةِ، فَالْإِلْزَامُ مُشْتَرَكٌ وَيُؤَدِّي إِلَى صِحَّةِ إِقَامَتِهِ مَقَامَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَهُوَ غَيْرُ سَدِيدٍ، تَمَّ كَلَامُ صَاحِبِ «التَّقْرِيبِ».

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا يُصَارُ إِلَى الْبَدَلِ إِذَا عَتَبَ مَعْنَى الْمُبْدَلِ، عَلَى نَحْوِ: زَيْدٌ رَأَيْتُ غُلَامَهُ رَجُلًا صَالِحًا، لَا أَنْ يُنْحَى مَعْنَاهُ كَمَا فِي الْحَوَاشِي، وَلِأَنَّ أَهْلَ الْمَعَانِي يَعْتَبِرُونَ مَعْنَى الْمُبْدَلِ وَجُوبًا، وَالنَّحْوِيُّ يَقُولُ: إِنَّ الْبَدَلَ لَيْسَ فِي حُكْمِ الْمُنْحَى مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ، وَكَذَا يَوْجِبُونَ ضَمِيرَ الْمُبْدَلِ فِي بَدَلِ الْبَعْضِ وَالِاشْتِمَالِ، فَالتَّقْدِيرُ: فَكفَّارَتُهُ إِطْعَامٌ مِنْ أَوْسَطٍ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ لِعَشْرَةِ مَسَاكِينَ أَوْ كِسْوَةَ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطٍ مَا تَكْسُونَ أَهْلِيكُمْ، هَذَا وَإِنَّ الْمَصِيرَ إِلَى الْبَدَلِ يَوْرُثُ الْكَلَامَ إِهْمَامًا وَتَبْسِينًا وَتَوْكِيدًا وَتَقْرِيرًا بِخِلَافِهِ إِذَا خَلَا عَنْهُ.

قَوْلُهُ: (وَأُسْوَةٌ فِي: إِسْوَةٌ)، النِّهَاطُ: الْأُسْوَةُ، بِكسْرِ الْهَمْزَةِ وَضَمِّهَا: الْقُدْوَةُ، وَالْمُؤَاسَاةُ: الْمَشَارِكَةُ وَالْمَسَاهِمَةُ فِي الْمَعَاشِ.

(١) «مفردات القرآن» ص ٧١١.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٠٢).

(٣) قَوْلُهُ: «أَي غَيْرِ مَا ذَكَرَ» أَثْبَتَهُ مِنْ (ط) وَ(ص).

وقرأ سعيدُ بنُ المسيَّبِ واليَمانيُّ: (أو كَأَسْوَتِهِمْ) بمعنى: أو مثل ما تُطعمون أهليكم إسرَافًا كان أو تَقْتِيرًا لا تَنْقُصُوهُمْ عن مقدار نَفَقَتِهِمْ، ولكن تُواسون بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُمْ. فإن قلت: ما محلُّ الكافِ؟ قلتُ: الرَّفْعُ، تَقْدِيرُهُ: أو إطعامُهُمْ كَأَسْوَتِهِمْ؛ بمعنى: كمثلي طعامِهِمْ إن لم يُطعموهم الأوسَطَ.

﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾: شَرَطَ الشافعيُّ رحمه الله الإيمانَ قياسًا على كَفَّارَةِ القتلِ، وأما أبو حنيفةٌ وأصحابُهُ فقد جَوَّزوا تَحْرِيرَ الرِّقَبَةِ الكافِرَةِ في كُلِّ كَفَّارَةٍ سِوَى كَفَّارَةِ القَتْلِ. فإن قلت: ما معنى ﴿أَوْ﴾؟ قلت: التَّخْيِيرُ وإِيجَابُ إِحْدَى الكَفَّارَاتِ الثَّلَاثِ على الإِطْلَاقِ، بِأَيِّهَا أُخِذَ المُكْفَرُ فقد أَصَابَ.

﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ﴾ إِحْدَاهَا ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ مُتَّابِعَاتٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ تَمَسُّكًا بِقِرَاءَةِ أَبِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَّابِعَاتٍ»، وَعَنْ مَجَاهِدٍ: كُلُّ صَوْمٍ مُتَّابِعٍ إِلَّا قِضَاءَ رَمَضَانَ وَيُخَيَّرُ فِي كَفَّارَةِ الِيمِينِ. ﴿ذَلِكَ﴾ الْمَذْكُورُ ﴿كَفَّرَةٌ أَيْمَنِيكُمْ﴾ وَلَوْ قِيلَ: تِلْكَ كَفَّارَةٌ أَيْمَانِكُمْ لَكَانَ صَحِيحًا بِمَعْنَى تِلْكَ الْأَشْيَاءِ، أَوْ لِتَأْنِيثِ الكَفَّارَةِ. وَالْمَعْنَى: ﴿إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ وَحَيْثُمْ. فَتَرَكَ ذِكْرَ الحِنْثِ لَوُقُوعِ العِلْمِ بِأَنَّ الكَفَّارَةَ إِنَّمَا تُجِبُّ بِالحِنْثِ فِي الحَلْفِ لا بِنَفْسِ الحَلْفِ، وَالتَّكْفِيرُ قَبْلَ الحِنْثِ لا يَجُوزُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ، وَيَجُوزُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ بِالمَالِ إِذَا لَمْ يَعْصِ الحَانِثُ.

قوله: (والتكفير قبل الحنث لا يجوز عند أبي حنيفة...^(١))، ويجوز عند الشافعي بالمال إذا لم يعص الحانث^(٢))، أي: بالحنث، كما إذا حلف أن يترك الصلاة، قال الإمام: الآية دلت على أن كل واحد من هذه الأشياء كفارة لليمين عند وجود الحلف، فإذا أداها قبل الحنث أو بعده

(١) انظر: «الهداية شرح بداية المبتدي» (٢: ٧٥) و«شرح فتح القدير» (٥: ٨٣) و«اللباب في شرح الكتاب» (٣٥٣: ١).

(٢) انظر: «الأم» (٧: ٦٣).

﴿وَأَحْفَظُوا أَيْمَنَكُمْ﴾: فَبَرُّوا فِيهَا وَلَا تَحْتُوا، أَرَادَ الْإِيْمَانَ الَّتِي الْحِنْثُ فِيهَا مَعْصِيَةٌ، لِأَنَّ الْإِيْمَانَ اسْمُ جِنْسٍ يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ عَلَى بَعْضِ الْجِنْسِ وَعَلَى كَلِّهِ. وَقِيلَ: أَحْفَظُوهَا بِأَنْ تُكْفَرُوهَا. وَقِيلَ: أَحْفَظُوهَا كَيْفَ حَلَفْتُمْ بِهَا وَلَا تَنْسُوهَا تَهَاوُنًا بِهَا.

وَجَبَّ أَنْ يَخْرُجَ عَنِ الْعَهْدَةِ. نَعَمْ، فِيهَا أَنْ تَقْدِيمَ الْكُفَّارَةِ عَلَى الْيَمِينِ غَيْرُ جَائِزٍ^(١)، وَيُؤَيِّدُ هَذَا مَا رَوَيْنَا عَنِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ، عَنِ أَبِي مُوسَى: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي وَاللَّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا كَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»^(٢).

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْإِيْمَانَ اسْمُ جِنْسٍ) تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ: «أَرَادَ الْإِيْمَانَ الَّتِي الْحِنْثُ فِيهَا مَعْصِيَةٌ»، يَعْنِي: لِمَا قَدَّ الْمُطْلَقُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَحْفَظُوا﴾ عِلْمَ خُصُوصِيَةِ الْإِيْمَانِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا مَا الْحِنْثُ فِيهَا مَعْصِيَةٌ^(٣)، وَذَلِكَ مَا يَلْتَزِمُ مِنَ الْحِنْثِ فِيهَا تَحْلِيلُ حَرَامِ اللَّهِ أَوْ تَحْرِيمُ حَلَالِهِ. وَاعْلَمْ أَنَّ حِفْظَ الْإِيْمَانِ هُوَ مِرَاعَاةُ حَقِّهَا وَتَعْظِيمُ شَأْنِهَا، فَيَتَفَرَّغُ عَلَيْهَا جَمِيعُ مَا ذَكَرَ، قَالَ الْقَاضِي: ﴿وَأَحْفَظُوا أَيْمَنَكُمْ﴾: بِأَنْ تَضُنُّوا بِهَا وَلَا تَبْذُلُوهَا لِكُلِّ أَمْرٍ^(٤)، وَقَالُوا: مَعْنَى ﴿وَأَحْفَظُوا أَيْمَنَكُمْ﴾: أَمْرٌ بِتَرْكِ الْيَمِينِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

قَلِيلُ الْأَيَا حَافِظٌ لِيَمِينِهِ وَإِنْ بَدَّرَتْ مِنْهُ الْأَلِيَّةُ بَرَّتِ^(٥)

الرَّاعِبُ: وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ: أَنَّ الْإِنْسَانَ مَنْدُوبٌ إِلَى أَنْ لَا يَحْلِفَ، وَمَتَى حَلَفَ عَلَى الْآ لَا يَفْعَلُ فَعَلًا يَجِبُ أَوْ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَفْعَلَ فَحَقُّهُ الْآ يَحْنَثُ، وَمَتَى حَلَفَ عَلَى مَا يَجِبُ الْآ يَفْعَلُ أَوْ يُسْتَحَبُّ

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٢٢).

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٢٣) ومسلم (١٦٤٩) وأبو داود (٣٢٧٨) والنسائي (١٣: ٧) عن أبي موسى.

(٣) من قوله: «يعني: لما قيد» إلى هنا أثبتته من (ط)، ولم يرد في غيرها من الأصول.

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٦٢).

(٥) البيت لكثير عزة في «ديوانه»، ص ٣٢٥.

﴿كَذَلِكَ﴾: مثل ذلك البيان ﴿سَبَّحَ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ﴾: أعلام شريعته وأحكامه
﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ نعمته فيما يعلمكم ويُسهّل عليكم المخرَج منه.

[﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْحَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوُونَ﴾ [٩٠-٩١]

أكد تحريم الخمر والميسر وجوها من التأكيد، منها: تصدير الجملة بـ ﴿إِنَّمَا﴾،
ومنها: أنه قرنتها بعبادة الأصنام، ومنه: قوله عليه الصلاة والسلام:

فحَقُّهُ أَنْ يَحْنُثَ فِي يَمِينِهِ وَيُكْفِرَ، وَتَمَى حَلَفَ عَلَى مَا يَسْتَوِي فَعَلَهُ وَتَرَكُهُ فَإِنْ شَاءَ حَنَثَ وَكَفَرَ،
وَإِنْ شَاءَ حَفِظَ الْيَمِينَ^(١).

قوله: (وَيُسَهِّلُ عَلَيْكُمُ الْمَخْرَجَ مِنْهُ) قيل: الضميرُ المجرورُ عائدٌ إلى ما هو عبارةٌ عن
الحِنْثِ، وقوله: «فِيهَا يُعَلِّمُكُمْ» تقييدٌ لمفعولِ ﴿تَشْكُرُونَ﴾ به، والظاهرُ أنه مطلقُ النعمة،
وتقييدهُ إِنَّمَا يُعَلِّمُكُمْ من مفهوم قوله: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ﴾؛ لأنَّ هذه الخاتمةُ كالنذيلِ
للكلام السابق، أي: تشكرون نعمةَ بياناته الشافية في أمورِ دينكم.

قوله: (أَكَّدَ تحريمَ الخمرِ والميسرِ وجوهاً) نصبٌ على المصدر، نحو: ضَرَبْتُ أنواعاً.

قوله: (ومنه قوله ﷺ^(٢)) أي: من بابِ قرانِ الحَمْرِ بعبادةِ الأصنام، وليس بوجهِ
آخِر^(٣).

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٤٣٤-٤٣٥).

(٢) حديث «مدمن الخمر كعابد وثن» جاء من طرق، فعن أبي هريرة أخرجه ابن ماجه (٣٣٧٥) والبخاري (٥٠٨٥)، وعن ابن عباس أخرجه أحمد (٢٤٥٣) وابن حبان (٥٣٤٧) وعن عبد الله بن عمرو أخرجه البخاري (٢٣٨٢).

(٣) زاد في (ط) هنا: «الحديث أخرجه الدارمي عن أبي هريرة»، ولم ترد هذه العبارة في غيرها من الأصول، ولم أقف على الحديث عند الدارمي، والله أعلم.

«شَارِبُ الخَمْرِ كعَابِدِ الوَثَنِ»، ومنها: أنه جَعَلَهَا رِجْسًا، كما قال: ﴿فَأَجْتَكِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]، ومنها: أنه جَعَلَهَا من عَمَلِ الشَّيْطَانِ، والشَّيْطَانُ لا يَأْتِي منه إِلَّا الشَّرُّ البَحْتُ، ومنها: أنه أَمَرَ بالاجْتِنَابِ، ومنها: أنه جَعَلَ الاجْتِنَابَ منَ الفلاح، وإذا كان الاجْتِنَابُ فلاحًا كان الارتكابُ خَيبةً ومَحَقَّةً، ومنها: أنه ذَكَرَ ما يَنْتُجُ منها مِنَ الوَبَالِ، وهو وَقوعُ التَّعَادِي والتَّبَاغُضِ بين أصحابِ الخَمْرِ والقَمَرِ وما يُوَدِّيَانِ إليه مِنَ الصَّدِّ عن ذِكْرِ الله وعن مُرَاعاةِ أوقاتِ الصَّلَاةِ.

وقوله: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ من أَبْلَغَ ما يُنْهَى به، كأنه قيل: قد تُبَيِّئَ عليكم ما فيها من أنواعِ الصَّوَارِفِ والموانعِ، فهل أنتم مع هذه الصَّوَارِفِ مُتْنَهُونَ؟ أم أنتم على ما كنتم عليه كأن لم تُوعِظُوا ولم تُزَجَّرُوا.

فإن قلت: إلامَ يرجعُ الصَّمِيرُ في قوله: ﴿فَأَجْتَكِبُوا﴾؟ قلت:.....

قوله: (أنه جعلها رِجْسًا)، الراغبُ: النَّجْسُ والرَّجْسُ متقاربان، لكنَّ النَّجْسَ يُقالُ فيما يُستَقْدَرُ بالطَّبعِ، والرَّجْسُ والرَّجْسُ أكثرُ ما يُقالُ فيما يُستَقْدَرُ بالعقلِ، ولهذا فُسِّرَ بالإثمِ والسُّخْطِ^(١).

قوله: (مِنَ الصَّدِّ عن ذِكْرِ الله)، الراغبُ: إن قيلَ: الذي يَصُدُّ عن ذِكْرِ الله هو الشَّرْبُ الكثيرُ دونَ القليلِ، كما قال تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]، فيجبُ أن يكونَ هو المحرَّمُ، قيل: بل ذلك مِنهما، فإنَّ القليلَ داعٍ إلى الكثيرِ، وشُرْبُ الكثيرِ داعٍ إلى ذلك^(٢).

(١) تفسير الراغب الأصفهاني (٥: ٤٣٥)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٣٤٢.

(٢) تفسير الراغب الأصفهاني (٥: ٤٣٨).

إلى المضاف المحذوف، كأنه قيل: إننا شأن الخمرِ والميسر، أو تعاطيهما، أو ما أشبه ذلك، ولذلك قال: ﴿رَجَسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾.

فإن قلت: لم جمع الخمرَ والميسرَ مع الأنصابِ والأزلامِ أولاً، ثم أفردَهما آخراً؟ قلت: لأنَّ الخطابَ مع المؤمنين، وإنما تُهَوَّأُ عَمَّا كانوا يتعاطونَه من شُرْبِ الخمرِ واللَّعْبِ بالميسرِ، وذكر الأنصابِ والأزلامِ لتأكيدِ تحريمِ الخمرِ والميسرِ وإظهارِ أنَّ ذلك جميعاً من أعمالِ الجاهليَّةِ وأهلِ الشُّركِ، فوجبَ اجتنابهُ بأسره، وكأنه لا مبيَّنةَ بينَ مَنْ عَبَدَ صنمًا وأشركَ باللهِ في علمِ الغيبِ، وبينَ مَنْ شَرِبَ الخمرَ أو قامَرَ،.....

قوله: (ولذلك قال: ﴿رَجَسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾) أي: ولأنَّ المقدَّرَ: الشأنُ أو التعاطي أو ما يُشبهُه قال: ﴿مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ ليصحَّ الحملُ، قال أبو البقاء: إنَّما أُفِرِدَ لأنَّ التقديرَ: إنَّما فَعَلَ هذه الأشياءِ رَجَسٌ^(١). قال القاضي: إفراؤه لأنه خبرُ الخمرِ، وخبرُ المعطوفاتِ محذوف، أو كأنه قال: إنَّما تعاطي الخمرِ على الأوَّلِ يُلْزِمُ المبالغةَ، لأنه تعالى أَمَرَ بالاجتنابِ عن أعيانها، وإنَّما قال: ﴿مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ لأنه مسبَّبٌ عن تسويله وتزيينه^(٢).

قوله: (وأشركَ باللهِ في علمِ الغيبِ)، وفي الحاشية: أنه متعلِّقٌ بقوله: «لا مبيَّنة»، أي: لا فَرَقَ بينَ الشُّركِ وشُرْبِ الخمرِ في علمِ الله تعالى، والتحقيقُ أنه متعلِّقٌ بقوله: «أشركَ باللهِ»، والمرادُ به الأزلامُ، ودَكَرَ في أوَّلِ السُّورة: «أَنَّ الاستقسامَ هو: طلبُ ما قَسِمَ للشَّخصِ مما لم يُقَسَمَ له بالأزلامِ»، وهو الإِشْرَاقُ باللهِ في علمِ الغيبِ، وقال أيضاً: «إِنَّ الاستقسامَ بالأزلامِ دخولٌ في علمِ الغيبِ الذي استأثَّرَ به عَلَامُ الغُيوبِ»^(٣).

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٥٨).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٦٢).

(٣) انظر: (٥: ٢٧٠-٢٧١).

ثم أفردتهما بالذكر لِئُرِيَّ أَنَّ المقصودَ بالذكرِ الخمرُ والميسرُ. وقوله: ﴿وَعَنِ الصَّلَاةِ﴾ اختصاصٌ للصلاة من بين الذكر، كأنه قيل: وعن الصلاة خصوصاً.

[﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَحْذَرُوا فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَي رَسُولَنَا أَلْبَلَعُ الْمَيِّينِ﴾ ٩٢]

﴿وَأَحْذَرُوا﴾: وكونوا حذرين خاشين؛ لأنهم إذا حذروا دعاهم الحذر.....

قوله: (ثم أفردتهما بالذكر): عطفٌ على «ذكر الأنصاب والأزلام» يعني: أن الكلام إنما سبق لبيان تحريم الخمر والميسر، لا بيان الأنصاب والأزلام؛ لأن حرمتها ضروري عند المسلمين، وإنما قرنتها معها لتأكيد تحريمها بناءً على أن المعطوف عليه يكتسب من معنى المعطوف، وإليه الإشارة بقوله: «وكانه لا مبينة بين من عبد صنماً وأشرك بالله، وبين من شرب الخمر أو قامر»، والذي يدلُّ على أن ذكر الخمر والميسر هو الأصل، وذكر الأنصاب والأزلام تابع؛ إفراد ذكرهما بعد ذلك، وهو قوله: ﴿أَن يُوقَعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾.

قوله: (اختصاصٌ للصلاة) هذا من باب قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤] من حيث الاختصاص بالذكر ومن حيث التكرير؛ لأن تكرير ﴿عَنِ﴾ في قوله: ﴿عَنِ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ﴾ كتكرير ﴿رَأَيْتُهُمْ﴾، وقال القاضي: خصَّ الصلاة للإشعار بأن الصاد عنها كالصاد عن الإيمان من حيث إنها عمادته، والفارق بينه وبين الكفر^(١)، وهو المراد من قوله: «وعن الصلاة خصوصاً».

قوله: ﴿وَأَحْذَرُوا﴾: وكونوا حذرين، اعلم أن ﴿وَأَحْذَرُوا﴾ مُطلق، فاعتبر فيه الوجه الثلاثة من كون معموله غير منوي تارة، وعماماً تارة، وخاصاً أخرى، فليتأمل^(٢).

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٦٣).

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ط).

إلى اتِّقَاءِ كُلِّ سَيِّئَةٍ، وَعَمَلِ كُلِّ حَسَنَةٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ: واحذَرُوا ما عليكم في الخمر والميسر، أو في تَرْكِ طاعة الله والرَّسُولِ. ﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا﴾ أنكم لم تَصْرُوا بتوَلِّيكم الرَّسُولِ؛ لأنَّ الرَّسُولَ ما كُلَّفَ إلاَّ البلاغَ المُبِينَ بالآياتِ، وإِنما صررْتُمْ أنفُسَكُم حينَ أعرَضْتُمْ عَمَّا كُلَّفْتُمُوهُ.

[﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ الصَّلِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَءَامَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ ٩٣]

رَفَعَ الجُنَاحَ عن المؤمنين في أيِّ شيءٍ طَعِمُوهُ من مُسْتَلَذَّاتِ المَطَاعِمِ ومُشْتَهياتِهَا ﴿إِذَا مَا اتَّقَوْا﴾ ما حَرَّمَ اللهُ عليهم منها ﴿وَءَامَنُوا﴾: وثبتوا على الإيمان والعمل الصالح وازدادوه ﴿ثُمَّ اتَّقَوْا وَءَامَنُوا﴾ ثُمَّ ثَبَّتُوا على التَّقْوَى والإيمان ﴿ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا﴾ ثُمَّ ثَبَّتُوا على اتِّقَاءِ المعاصي وأَحْسَنُوا أَعْمَالَهُمْ، أو أَحْسَنُوا إلى الناسِ: واسوَّهُم بما رَزَقَهُمُ اللهُ مِنَ الطَّيِّبَاتِ. وقيل: لَمَّا نَزَلَ تحريمُ الخمرِ قَالَتِ الصَّحَابَةُ: يا رسولَ اللهِ،...

قوله: ﴿وَءَامَنُوا﴾ وثبتوا، وتكريرُ الثَّبَاتِ على الإيمانِ والتَّقْوَى مؤذِنٌ بأنَّ التَّكْرِيرَ في الآيةِ ليس لتعليقِ ما عُلِّقَ بها مرَّةً بعدَ أُخرى على ما قرَّرناه، بل لمجرَّدِ التَّأَكِيدِ، وقال القاضي: ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هذا التَّكْرِيرُ باعتبارِ الحَالَاتِ الثلاثةِ: استعمالِ الإنسانِ التَّقْوَى والإيمانِ بينَهُ وبينَ نَفْسِهِ، وبينَهُ وبينَ الناسِ، وبينَهُ وبينَ اللهُ تعالى، ولذلك بَدَّلَ الإيمانَ بالإحسانِ في الكَرَّةِ الثالثةِ إشارةً إلى ما قال ﷺ في تفسیره، أو باعتبارِ المراتبِ الثلاثةِ: المبدَأُ والمُتَهَيِّ والوسط، أو باعتبارِ ما يُتَّقَى، فإنه ينبغي أن يتركَّ المحرَّماتِ تَوْقِيًّا مِنَ العقابِ، والشُّبُهاتِ تحرُّزاً عنِ الوقوعِ في الحرامِ، وبعضُ المباحاتِ تحفُظاً للنفسِ عنِ الحِسَّةِ وتهذيباً لها عنِ دَسِّ الطبيعة^(١).

قوله: ﴿وقيل: لَمَّا نَزَلَ تحريمُ الخمرِ قَالَتِ الصَّحَابَةُ﴾^(٢): عطفٌ على قوله: ﴿رَفَعَ الجُنَاحَ عن

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٦٤).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٠٥٢) وأحمد (٢٠٨٨) والحاكم في «المستدرک» (٧٢٢٥) والطبراني في «المعجم

الكبير» (١١٥٦٥) عن ابن عباس.

المؤمنين»، وعلى الوجه الثاني الآية عامة وردت في أمرٍ خاص، فيدخل فيه من نزلت بسببه دخولاً أولياً، وعلى الأول مطلقاً، فيدخلون فيه كسائر الناس، وعلى التقديرين الآية مقررة لمعنى التوسعة في قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَلًا طَيِّبًا وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾ [المائدة: ٨٨]؛ لأن معناه: اجتمعوا بين أكل الطيبات والاحتراز عن المحظورات، ومعنى هذه الآية على ما فسره المصنف «رَفَعَ الجناحَ عن المؤمنين في أي شيء طَعَمُوهُ من مُسْتَلذَّاتِ المطاعِمِ ومُشْتَهِيَاتِهَا إذا ما اتَّقَوْا ما حُرِّمَ عليهم»، فالمعنيان متقاربان، وقوله تعالى بعد ذلك: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] إرشادٌ إلى طريق إزالة الحنث بما عقَدُوهُ مِنَ الأيمانِ على ألا يزالوا صائمين قائمين، كما أوردناه في الحديث الوارد في بيان النزول لتلك الآية، أو قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ الآية [المائدة: ٩٠]، بيانٌ للنهي عن بعض ما يجب أن يُتَهَى عنه، وهو الأصل في البواقي لتسميتهم الخمر بأُمِّ الخبائث^(١)، وهدايةً إلى بعض ما يجب أن يُمتثل به، وهو أُمُّ العبادات والعمود والفارق، لقوله ﷺ: «وعموده الصلاة»^(٢)، ثم كان قوله: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ الآية، بمنزلة قوله: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ﴾ في البقرة [الآية: ١٧٣]، لمجيئها عقب تحريم الطيبات ردّاً لزعمهم أن المُسْتَلذَّاتِ مِنَ الأَطْعِمَةِ مُنْخَرِطَةٌ فِي سَلَكِ المذكورات، فقَصَرَ التحريمَ عليها دونها، وقد سبقَ تمامُ تقريره هناك، وقوله: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الآية، تفصيلٌ لما مرّ، إذ المعنى: ليس المطلوب من المؤمنين الزهادة عن المُسْتَلذَّاتِ وتحريم الطيبات، وإنما المطلوب منهم الترقّي في مدارج التقوى والإيمان إلى مراتب الإخلاص واليقين ومعارض القُدس والكمال،

(١) حديث الخمر أم الخبائث، أخرجه النسائي (٥٦٦٦) عن عثمان، وأخرجه ابن حبان (٥٣٤٨) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨: ٢٨٧).

(٢) حديث «وعموده الصلاة»، أخرجه أحمد (٢٢٠٦٩) والترمذي (٢٦١٦) والنسائي في «الكبرى» (١١٣٩٤) وابن ماجه (٣٩٧٣) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩: ٢٠) والحاكم في «المستدرک» (٢٤٠٨) عن معاذ بن جبل.

فكيف بإخواننا الذين ماتوا وهم يشربون الخمر، ويأكلون مآل الميسر؟ فنزلت.
يعني: أن المؤمنين لا جناح عليهم في أي شيء طعموه من المباحات إذا اتقوا المحارم، ﴿ثُمَّ اتَّقُوا وَعَامِنُوا لِمَا اتَّقُوا وَأَحْسِنُوا﴾، على معنى: أن أولئك كانوا على هذه الصفة.

وذلك بأن يتبتوا على الاتقاء عن الشرك وعلى الإيثار بما يجب الإيثار به وعلى الأعمال الصالحات، لتحصل الاستقامة التامة فيتمكن بالاستقامة من الترقى إلى مرتبة المشاهدة ومعارج «أن تعبد الله كأنك تراه»، وهو المعنى بقوله: ﴿وَأَحْسِنُوا﴾، وبها تُمنح الزلْفى عند الله وعبته. ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾، وفي هذا النظم مسحة من معنى قوله ﷺ: «ليس الزهادة في الدنيا بتحريم الحلال ولا إضاعة المال، ولكن الزهد أن تكون بما في يد الله أوثق منك بما في يدك»، رواه الترمذي وابن ماجه^(١).

قوله: (فكيف بإخواننا الذين ماتوا وهم يشربون؟)، روي عن الترمذي، عن البراء، قال: مات رجال من أصحاب النبي ﷺ قبل أن تحرم الخمر، فلما حرمت، قال رجال: كيف بأصحابنا وقد ماتوا وهم يشربون الخمر؟ فنزلت^(٢).

قوله: (على معنى: أن أولئك كانوا على هذه الصفة)، يعني: قوله: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ عام، وقد ورد في هذا الوجه جواباً عن سؤالهم، وكان من الظاهر أن يقال: ليس عليهم جناح في أي شيء طعموه من المباحات إذا ما اتقوا المحارم، فعدّل إلى ذكر الكلمة وبيان أوصافهم ليبدّل على رفع الجناح عنهم بالطريق البرهاني، وفيه أن من يكون له أمثال هذه الأوصاف الفاضلة لا جناح عليه من المباحات، وإليه ينظر قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَأَعْمَلُوا صَالِحًا﴾ [المؤمنون: ٥١] فقد جمع في المثال، وهو: «ليس على أحد جناح في المباح إذا اتقى المحارم وكان مؤمناً محسناً»، العموم والوصف.

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٤٠) وابن ماجه (٤١٠٠) عن أبي ذر، وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وعمر بن واقد منكر الحديث.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٠٥١) عن البراء، وأخرجه أيضاً أبو يعلى في «مسنده» (١٧١٩) وابن حبان (٥٣٥٠).

ثناء عليهم وحمدًا لأحوالهم في الإيثار والتَّقوى والإحسان. ومثاله أن يُقال لك: هل على زيد فيما فعل جُنَاحٌ؟ فتقول - وقد علمتَ أن ذلك أمرٌ مباحٌ -: ليس على أحدٍ جُنَاحٌ في المباح إذا اتقى المحارِمَ، وكان مؤمنًا مُحسنًا، تريد: أن زيدا تقى مؤمنٌ مُحسنٌ، وأنه غيرٌ مؤاخَذٍ بها فعل.

[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَبِئْسَ لَكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ ءَأْيَدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ ۚ فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٩٤﴾]

نزلت عامَ الحُدَيْبِيَّةِ، ابتلاهُمُ اللهُ بالصَّيْدِ وهم مُحْرِمُونَ، وكَثُرَ عندهم حتَّى كان يَغشاهُم في رِحالِهِم، فَيَسْتَمْكِنُونَ من صَيْدِهِ أَخْذًا بِأَيْدِيهِم وطَعْنًا بِرِمَاحِهِم. ﴿لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ﴾: لِيَتَمَيَّزَ مَن يَخَافُ عِقَابَ اللهِ - وهو غَائِبٌ مُتَطَرِّفٌ في الآخِرَةِ فَيَتَّقِي الصَّيْدَ - مَن لا يَخَافُهُ فَيُقَدِّمُ عليه. ﴿فَمَنِ اعْتَدَىٰ﴾: فِصَادٌ ﴿بَعْدَ ذَلِكَ﴾: الْإِبْتِلَاءُ، فالوَعِيدُ لِأَحَقِّ بِهِ.

فإن قلت: ما معنى التَّقْلِيلِ والتَّصْغِيرِ في قوله: ﴿بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ﴾؟ قلت: قَلَّلَ وَصَغَّرَ لِيَعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِفِتْنَةٍ مِّنَ الْفِتَنِ الْعِظَامِ الَّتِي تَدْخُصُ عِنْدَهَا أَقْدَامُ الثَّابِتِينَ، كَالْإِبْتِلَاءِ بِبَذْلِ الْأَرْوَاحِ وَالْأَمْوَالِ، وَإِنَّمَا هُوَ شَبِيهُ بِمَا ابْتُلِيَ بِهِ أَهْلُ أَيْلَةَ مَن صِيدَ السَّمَكُ، وَأَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَكْتَبُوا عِنْدَهُ، فَكَيْفَ شَأْنُهُمْ عِنْدَ مَا هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ؟ وَقَرَأَ إِبْرَاهِيمُ: (يُنَالُهُ) بِالْبِيَاءِ.

قوله: (قَلَّلَ وَصَغَّرَ لِيَعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِفِتْنَةٍ مِّنَ الْفِتَنِ الْعِظَامِ)، الْإِبْتِلَاءُ: وَرَدَتْ مِثْلُ هَذِهِ الصَّيْغَةُ فِي الْفِتْنَةِ الْعَظِيمَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ﴾ [البقرة: ١٥٥]، بَلْ هُوَ إِشَارَةٌ إِلَى مَا يَقَعُ بِهِ الْإِبْتِلَاءُ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ، فَهُوَ بَعْضٌ مِنْ كُلِّ الْإِضَافَةِ إِلَى مَقْدُورِ اللهِ تَعَالَى، فَإِنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَبْتَلِيَهُمْ بِأَعْظَمِ وَأَهْوَلَ مِنْهُ لِيَبْعَثَهُمْ بِذَلِكَ عَلَى الصَّبْرِ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ سَبَقَ الْوَعْدُ بِهِ قَبْلَ حُلُولِهِ لِتَوْطِينِ النُّفُوسِ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْمَفَاجَأَةَ بِالشَّدَائِدِ شَدِيدَةُ الْأَلَمِ، وَإِذَا فَكَّرَ الْعَاقِلُ وَجَدَ مَا صَرَفَ عَنْهُ مِنَ الْبَلَايَا أَكْثَرَ مِمَّا وَقَعَ فِيهِ بِأَضْعَافٍ لَا تَقْفُ عِنْدَهُ غَايَتُهُ، فَسَبْحَانَ اللَّطِيفِ بِعِبَادِهِ^(١).

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٧٧).

[يَتَأَيُّبُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَانْتَقَلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدِيًّا بَلِيغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّرَةٌ طَعَامَ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو نِقَامٍ ﴿٩٥﴾]

﴿حُرْمٌ﴾: مُحْرَمُونَ؛ جَمْعُ حَرَامٍ، كَرُدْحٍ فِي جَمْعِ رَدَاحٍ. وَالتَّعَمُّدُ: أَنْ يَقْتُلَهُ وَهُوَ ذَاكِرٌ لِإِحْرَامِهِ، أَوْ عَالِمٌ أَنْ مَا يَقْتُلُهُ مِمَّا يَحْرُمُ عَلَيْهِ قَتْلَهُ، فَإِنْ قَتَلَهُ وَهُوَ نَاسٍ لِإِحْرَامِهِ، أَوْ رَمَى صَيْدًا وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ لَيْسَ بِصَيْدٍ فَإِذَا هُوَ صَيْدٌ، أَوْ قَصَدَ بَرَمِيهِ غَيْرَ صَيْدٍ فَعَدَلَ السَّهْمُ عَنْ رَمِيَّتِهِ فَأَصَابَ صَيْدًا، فَهُوَ مَخْطِئٌ.

قوله: (في جمع رَدَاحٍ)، الجوهري: الرَّدَاحُ: المرأةُ الثَّقِيلَةُ الأورَاقِ، والجَفْنَةُ العَظِيمَةُ، وَكُتِبَتْ رَدَاحٌ: ثَقِيلَةُ السَّيْرِ لِكثَرَتِهَا.

قوله: (أَنْ يَقْتُلَهُ وَهُوَ ذَاكِرٌ لِإِحْرَامِهِ أَوْ عَالِمٌ أَنْ مَا يَقْتُلُهُ مِمَّا يَحْرُمُ عَلَيْهِ قَتْلَهُ)، قِيلَ: فِي هَذَا التَّعْرِيفِ إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّ التَّرِيدَ يُوهِمُ أَنَّهُ تَعْرِيفَانِ مُسْتَقْلَانِ، وَلَيْسَ بِهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «أَنْ يَقْتُلَهُ وَهُوَ ذَاكِرٌ لِإِحْرَامِهِ» لَيْسَ بِبَانِعٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا رَمَى غَيْرَ صَيْدٍ وَأَصَابَ صَيْدًا وَهُوَ ذَاكِرٌ لِإِحْرَامِهِ، يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَمْدًا، وَلَيْسَ بِهِ، فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُهُ: «أَنْ يَقْتُلَهُ وَهُوَ ذَاكِرٌ» يُرَادُ بِهِ الْقَصْدُ، فَلَا يُرَدُّ مِثْلُ هَذِهِ الصُّورَةِ، يُقَالُ: مَعَ التَّسْلِيمِ يَدْخُلُ فِيهِ مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ مَا قَتَلَهُ مِمَّا يَحْرُمُ عَلَيْهِ قَتْلَهُ، وَلِأَنَّ الْفَاءَ فِي قَوْلِهِ: «فَإِنْ قَتَلَهُ وَهُوَ نَاسٍ» لِتَفْصِيلِ مَا أَجْمَلَ فِي التَّعْرِيفِ، وَالَّذِي يُقَالُ فِي الْعُدْرِ: إِنَّ «أَوْ» هَاهُنَا بِمَنْزِلَةِ «وَ» الْجَمْعِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَالْمُلْقِيَتِ ذِكْرًا * عَذْرًا أَوْ نَذْرًا﴾ [المِرسَلَات: ٥-٦] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤] وَقَوْلِهِ: ﴿لَعَلَّهُمْ يَنْقُونَ أَوْ يُحَدِّثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه: ١١٣]، قَالَ الْقَاضِي: وَاخْتَلَفَ فِي هَذَا النَّهْيِ: هَلْ يُلْغِي حُكْمَ الذَّبْحِ فَيَلْحَقُ مَذْبُوحَ الْمُحْرَمِ بِالْمَيْتَةِ وَمَذْبُوحَ الْوَتْنِيِّ أَوْ لَا فَيَكُونُ كَالشَّاةِ الْمَغْضُوبَةِ إِذَا ذَبَحَهَا الْغَاصِبُ؟^(١)، وَفِي «الْحَاوِي»: وَمَذْبُوحُهُ مَيْتَةٌ^(٢).

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٦٦).

(٢) «الحاوي الكبير» (٤: ٧٧٧)، وفيه: أَنَّهُ مَيْتَةٌ لَا يَجِلُّ أَكْلُهُ لِمَحَلِّ وَلَا مُحْرَمٍ وَهُوَ قَوْلُهُ فِي الْجَدِيدِ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ.

فإن قلت: فمَحْظُورَاتُ الإِحْرَامِ يَسْتَوِي فِيهَا الْعَمْدُ وَالْخَطَأُ، فَمَا بَالُ التَّعَمُّدِ مُشْرُوطاً فِي الْآيَةِ؟ قلتُ: لَأَنَّ مَوْرِدَ الْآيَةِ فَيَمْنُ تَعَمُّدٌ، فَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُ عَنْ هَمٍّ فِي عُمْرَةِ الْحُدَيْبِيَّةِ حِمَارٌ وَحَشٍ، فَحَمَلَ عَلَيْهِ أَبُو الْيَسْرِ فَطَعَنَهُ بِرُحْمِهِ فَقَتَلَهُ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ قَتَلْتَ الصَّيْدَ وَأَنْتَ مُحْرِمٌ؛ فَتَزَلْتِ. وَلَأَنَّ الْأَصْلَ فِعْلُ التَّعَمُّدِ، وَالْخَطَأُ لَاحِقٌ بِهِ لِلتَّغْلِيظِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾، ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾.

وعن الزُّهْرِيِّ: نَزَلَ الْكِتَابُ بِالْعَمْدِ وَوَرَدَتِ السُّنَّةُ بِالْخَطَأِ. وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: لَا أَرَى فِي الْخَطَأِ شَيْئاً أَخْذاً بِاشْتِرَاطِ الْعَمْدِ فِي الْآيَةِ. وَعَنْ الْحَسَنِ رَوَاتَانِ.

قَوْلُهُ: (أَنَّهُ عَنْ هَمٍّ فِي عُمْرَةِ الْحُدَيْبِيَّةِ حِمَارٌ وَحَشٍ، فَحَمَلَ عَلَيْهِ أَبُو الْيَسْرِ)، وَالصَّحِيحُ أَبُو قَتَادَةَ عَلَى مَا رَوَيْنَاهُ عَنِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَمَالِكٍ وَالتِّرْمِذِيِّ^(١) وَالنَّسَائِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، قَالَ: كُنْتُ فِي مَنْزِلٍ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ وَالْقَوْمُ مُحْرِمُونَ وَأَنَا غَيْرُ مُحْرِمٍ، عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ، فَأَبْصَرْتُ حِمَاراً وَحَشٍ وَأَنَا مُشْغُولٌ، فَلَمْ يُؤْذِنُونِي، فَأَبْصَرْتُهُ فَقُمْتُ وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ وَنَسِيتُ السُّوْطَ وَالرُّمْحَ، فَقُلْتُ لَهُمْ: نَاوِلُونِي إِيَّاهُمَا، قَالُوا: لَا وَاللَّهِ! فَتَزَلْتُ فَأَخَذْتُهُمَا، فَشَدَدْتُ عَلَى الْحِمَارِ فَعَقَرْتُهُ فَوَقَعُوا فِيهِ يَأْكُلُونَهُ، فَأَدْرَكْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ؟» فَنَاوَلْتُهُ الْعَصَدَ فَأَكَلَهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ... الْحَدِيثُ^(٢) مُخْتَصَرٌ، وَمَا وَجَدْتُ حَدِيثَ أَبِي الْيَسْرِ^(٣) فِي الْأُصُولِ.

قَوْلُهُ: (وَيَدُلُّ عَلَيْهِ) أَي: عَلَى أَنَّ الْخَطَأَ مُلْحَقٌ بِالْعَمْدِ، أَنَّ الْخَطَأَ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْوَبَالَ وَالْإِنْتِقَامُ ضَرُورَةٌ، فَحِينَ رَتَّبَ عَلَيْهِ الْوَبَالَ عَلِمَ أَنَّهُ مُلْحَقٌ بِالْعَمْدِ تَغْلِيظاً لِلْحُكْمِ وَتَشْدِيداً لَهُ.

قَوْلُهُ: (وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ) جَوَابٌ آخَرُ عَنِ السُّؤَالِ، يَعْنِي: إِنَّمَا قَيَّدَ بِقَوْلِهِ: ﴿مُتَعَمِّدًا﴾

(١) زاد في (ط) و(ص): «وَأَبِي دَاوُدَ»، وَهُوَ فِي «سُنَنِ» (١٨٥٢) بِمَعْنَاهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥٧٠) وَمُسْلِمٌ (١١٩٦)، وَمَالِكٌ (١٢٧٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٤٧) وَالنَّسَائِيُّ (٥: ٢٠٠).
عَنْ أَبِي قَتَادَةَ السَّلْمِيِّ.

(٣) أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْمَسْنَدِ» (٨٢٨).

﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾: بَرَفِعِ (جزاء) و﴿مِثْلُ﴾ جميعاً، بمعنى: فعليه جزاءٌ يُمِثِّلُ ما قَتَلَ مِنَ الصَّيْدِ. وهو عند أبي حنيفة قيمة المصيد يُقَوِّمُ حيثُ صِيدَ، فَإِنْ بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ ثَمَنَ هَذِي تَخَيَّرَ بَيْنَ أَنْ يُهْدِيَ مِنَ النِّعَمِ مَا قِيَمَتُهُ قِيَمَةُ الصَّيْدِ، وَبَيْنَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِقِيَمَتِهِ طَعَامًا، فَيُعْطَى كُلَّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ صَاعًا مِنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ شَاءَ صَامَ عَنْ طَعَامِ كُلِّ مَسْكِينٍ يَوْمًا، فَإِنْ فَضَّلَ مَا لَا يَبْلُغُ طَعَامَ مَسْكِينٍ صَامَ عَنْهُ يَوْمًا، أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ. وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَالشَّافِعِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ: مِثْلُهُ: نَظِيرُهُ مِنَ النِّعَمِ، فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ لَهُ نَظِيرٌ مِنَ النِّعَمِ عُدِلَ إِلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

فإن قلت: فما يصنع من يفسر المثل بالقيمة بقوله: ﴿مِنَ النَّعْمِ﴾ وهو تفسير للمثل، ويقول: ﴿هَذَا يَبْلُغُ الْكَعْبَةَ﴾؟

ليؤذن أن المخطيء ليس عليه شيء، وهو مذهب داود، والأول: مذهب الجمهور^(١)، ودليلهم: قوله تعالى: ﴿وَحَرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾، وَلَا تَسْقُطُ الْحُرْمَةُ بِالخَطِئِ وَالْجَهْلِ، كَمَا فِي حَلْقِ الرَّأْسِ وَضِمَانِ الْمَالِ.

قوله: (يُمِثِّلُ مَا قَتَلَ مِنَ الصَّيْدِ)، الراغب: المثل يقع على التثنية^(٢) الذي هو المماثلة في الجنس، وعلى الشبيه الذي يُمِثِّلُهُ فِي الْكَيْفِيَّةِ، وَعَلَى الْمَسَاوَاةِ الَّتِي هِيَ الْمِمَّاثَلَةُ فِي الْكَمِّيَّةِ، وَعَلَى الْمَشَاكَلَةِ الَّتِي هِيَ الْمِمَّاثَلَةُ فِي الْهَيْئَةِ^(٣)، فَلَمَّا كَانَتِ الْمِمَّاثَلَةُ لَا تَخْتَصُّ، صَارَ اللَّفْظُ مَشْتَرَكًا، فَاخْتَلَفَ فِيهِ، وَاعْتَبَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْمِمَّاثَلَةَ فِي الْخِلْقَةِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَقَتَادَةُ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَاعْتَبَرَ عَطَاءٌ وَمُجَاهِدٌ الْمِمَّاثَلَةَ فِي الْقِيَمَةِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُونُسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَاللَّفْظُ بِالْأَوَّلِ أَلْيَقُ لِقَوْلِهِ: ﴿مِنَ النَّعْمِ﴾.

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٦: ٣٠٧) و«أحكام القرآن» لابن العربي (٣: ٣٠٩) و«أحكام القرآن» للجصاص (١: ٢٧٦).

(٢) في الأصول الخطية: «الفداء»، والتصويب من «تفسير الراغب».

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٤٤٩)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٧٩٦.

قلتُ: قد خَيْرٌ من أوجبِ القيمةِ بينَ أن يشتريَ بها هَدْيًا، أو طعامًا، أو يصومَ كما خَيْرَ اللهُ تعالى في الآية، فكان قوله: ﴿مِنَ النَّعْمِ﴾ بيانًا للهدْيِ المُشْتَرَى بالقيمةِ في أحدِ وُجوهِ التَّخْيِيرِ؛ لأنَّ مَنْ قَوِّمَ الصَّيْدَ واشترى بالقيمةِ هَدْيًا وأهداهُ، فقد جَزَى بِمِثْلِ ما قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ. على أنَّ التَّخْيِيرَ الَّذِي فِي الآيةِ بَيْنَ أَنْ يَجْزِيَ بِالْهَدْيِ أَوْ يُكْفِّرَ بِالْإِطْعَامِ أَوْ الصَّوْمِ، إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ اسْتِقَامَةً ظَاهِرَةً بِغَيْرِ تَعَسُّفٍ

قوله: (قد خَيْرٌ من أوجبِ القيمةِ)، يعني: مَنْ فَسَّرَ قوله: ﴿جَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾ بمعنى: جزاءٌ بِمِثْلِ ما قُتِلَ مِنَ الصَّيْدِ بِالقيمةِ، لم يقتصرْ عليه، بل خيَّرَ بأن يشتريَ بالقيمةِ هَدْيًا أو طعامًا أو يصومَ كما سَبَقَ، فالجزاءُ حَيْثُ أَّحَدُ هذه الأشياءِ على التَّخْيِيرِ، فكان قوله: ﴿مِنَ النَّعْمِ﴾ بيانًا للهدْيِ الَّذِي هُوَ أَحَدُ هذه الأشياءِ المرادَةِ من قوله: ﴿جَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾، والحاصلُ أنَّ قوله: ﴿جَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ﴾ لَمَّا كان مُحْتَمِلًا لِكُلِّ مِنَ الثلاثةِ على البَدَلِ، ولم يُعْلَمَ بعَيْنِهِ، فجيءَ بقوله: ﴿مِنَ النَّعْمِ﴾ بيانًا لِكَوْنِ المرادِ به الهَدْيِ المُشْتَرَى، وإِنَّمَا كان مِنَ النَّعْمِ بيانًا لِثَلَاثِ ما قُتِلَ، وهو كما قيل، وهو على ما ذَهَبَ إليه القيمةُ لا الحَيَوانَ، لأنَّ مَنْ قَوِّمَ الصَّيْدَ واشترى بالقيمةِ هَدْيًا فأهداهُ فقد جَزَى بِمِثْلِ ما قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ، وهذا البيانُ مِثْلُ البَيانِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي قوله تعالى: ﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ﴾ [يونس: ٩]، قال: «قوله: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ﴾ بيانٌ لقوله: ﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ﴾ يعني: أنَّ مَنْ هَدَاهُ اللهُ، أي: أَقامَهُ على الإيْمَانِ وسَدَّدَهُ، سَبَّبَ لَهُ الوُصُولَ إلى الثَّوابِ»^(١)، فكان قوله: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ﴾ بيانًا لِمَسَبِّ قوله: ﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ﴾، وهو: الوُصُولُ إلى الثَّوابِ، فكذا هاهنا ﴿مِنَ النَّعْمِ﴾: بيانٌ لِمَسَبِّ قوله: ﴿جَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ﴾، وهو الهدْيِ المُشْتَرَى إذا فَسَّرَ الجزاءَ بالقيمةِ.

قوله: (على أنَّ التَّخْيِيرَ) أي: الجوابُ مع ما ذَكَرْتُ: مع أنَّ التَّخْيِيرَ فِي الآيةِ يُطابِقُ هذا التقديرَ وَيُنْبِئُ عن تقديرِ الحَقْصِ هذه الخاتمةَ، كالتميمِ للجوابِ.

(١) انظر: (٧: ٤٢٦).

إِذَا قَوْمٌ وَنَظَرَ بَعْدَ التَّقْوِيمِ: أَيُّ الثَّلَاثَةِ يَخْتَارُ؟ فَأَمَّا إِذَا عَمَدَ إِلَى النَّظِيرِ وَجَعَلَهُ الْوَاجِبَ وَحَدَهُ مِنْ غَيْرِ تَخْيِيرٍ، فَإِذَا كَانَ شَيْئًا لَا نَظِيرَ لَهُ قَوْمٌ حِينَئِذٍ ثُمَّ يُخَيَّرُ بَيْنَ الْإِطْعَامِ وَالصَّوْمِ، فَفِيهِ نُبُوٌّ عَمَّا فِي الْآيَةِ! أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ كَثْرَةَ طَعَامٍ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلَ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ كَيْفَ خَيْرٌ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ وَلَا سَبِيلَ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا بِالتَّقْوِيمِ؟

قُلْتُ: لَا خَفَاءَ فِي تَعَسُّفِ هَذَا التَّقْرِيرِ وَارْتِكَابِ خِلَافِ الظَّاهِرِ مَعَ عَدَمِ الْفَائِدَةِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِذَا عَمَدَ إِلَى النَّظِيرِ وَجَعَلَهُ الْوَاجِبَ وَحَدَهُ مِنْ غَيْرِ تَخْيِيرٍ» إِلَى آخِرِهِ، فَلَا يُعْرَفُ هَذَا مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَالْمَنْقُولُ عَنِ الْأَصْحَابِ بِخِلَافِهِ^(١)، قَالَ الْإِمَامُ الرَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: الصَّيْدُ يَنْقَسِمُ إِلَى مِثْلِيٍّ، وَيَعْنِي بِهِ: مَا لَهُ مِثْلٌ مِنَ النَّعْمِ، وَإِلَى مَا لَيْسَ بِمِثْلِيٍّ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَجَزَاؤُهُ عَلَى التَّخْيِيرِ وَالتَّعْدِيلِ، فَيُخَيَّرُ بَيْنَ أَنْ يَذْبَحَ مِثْلَهُ فَيَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُخْرِجَهُ حَيًّا، وَبَيْنَ أَنْ يُقَوِّمَ الْمِثْلَ دَرَاهِمَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِالدَّرَاهِمِ، وَلَكِنْ يَشْتَرِي بِهَا طَعَامًا وَيَتَصَدَّقُ بِهِ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ، وَإِنْ شَاءَ صَامَ عَنْ كُلِّ مُدٍّ مِنَ الطَّعَامِ يَوْمًا، حَيْثُ كَانَ، وَأَمَّا غَيْرُ الْمِثْلِيٍّ، كَالْعَصَافِيرِ، فَتُقَدَّرُ قِيمَتُهُ وَلَا يَتَصَدَّقُ بِثَمَنِهَا، بَلْ يَجْعَلُهَا طَعَامًا، ثُمَّ إِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ بِهَا وَإِنْ شَاءَ صَامَ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا^(٢).

وَقَالَ صَاحِبُ «الرَّوْضَةِ»: فَحَصَلَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ فِي الْمِثْلِ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْحَيَوَانِ وَالطَّعَامِ وَالصِّيَامِ، وَفِي غَيْرِهِ بَيْنَ الطَّعَامِ وَالصَّوْمِ، هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الْمَقْطُوعُ بِهِ فِي كِتَابِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ^(٣).

وَقُلْتُ: الْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِي الْإِمَامَيْنِ: هُوَ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ارْتَكَبَ الْمَجَازَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِثْلَ مَا قَتَلَ﴾ حَيْثُ جَعَلَهُ الْقِيَمَةَ كَمَا سَبَقَ، وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَوْ كَثْرَةَ طَعَامٍ﴾ كَمَا سَبَقَ عَنِ الرَّافِعِيِّ، فَيُخَيَّرُ بَيْنَ أَنْ يَذْبَحَ مِثْلَهُ وَبَيْنَ أَنْ يُقَوِّمَ الْمِثْلَ دَرَاهِمَ، وَرَوَى الْإِمَامُ

(١) انظر: «المجموع شرح المذهب» (٧: ٤٢٨).

(٢) انظر: «الشرح الكبير» للرافعي (٧: ٤٩٩).

(٣) «روضة الطالبين» (٣: ١٥٦).

عن الشافعي رضي الله عنهما: تقويمٌ مثل الصَّيْدِ أَدْخَلَ فِي الصَّبْطِ مِنْ تَقْوِيمِ نَفْسِ الصَّيْدِ؛ لِأَنَّ هَذَا عُدْرٌ لِلْمَجَازِ، وَبَيَانٌ لِلْمَجَازِ أَنَّ التَّخْيِيرَ وَقَعَ بَيْنَ الْجِزَاءِ الَّذِي هُوَ الْمِثْلُ وَبَيْنَ كَفَّارَةِ طَعَامٍ، وَالْكَفَّارَةُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ دِرَاهِمًا لِمَا بَيَّنَّتْ بِقَوْلِهِ: ﴿طَعَامًا﴾، فَوَجِبَ التَّأْوِيلُ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّ مَنْ قَوَّمَ الصَّيْدَ وَاشْتَرَى بِقِيمَتِهِ طَعَامًا وَتَصَدَّقَ بِهِ أَوْ عَدَلَ الصَّوْمَ بِالطَّعَامِ فَقَدْ كَفَّرَ بِقِيَمَةِ الْمِثْلِ، وَعَلَيْهِ ظَاهِرُ الْآيَةِ؛ لِأَنَّ ﴿أَوْ كَفَّرَهُ﴾ عَطْفٌ عَلَى «جِزَاءٍ»؛ لَا عَلَى ﴿مِثْلٍ﴾، أَوْ ﴿عَدَلَ ذَلِكَ﴾: عَطْفٌ عَلَى ﴿طَعَامًا﴾ لَا عَلَى ﴿كَفَّرَهُ﴾، وَفِيهِ أَنَّ مَعْرِفَةَ كَمِّيَّةِ الصِّيَامِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ كَمِّيَّةِ الْأُمْدَادِ، وَمَعْرِفَةُ كَمِّيَّةِ الْأُمْدَادِ مَتَوَقِّفَةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ كَمِّيَّةِ قِيَمَةِ الْمِثْلِ، فَالثَّلَاثُ فَرْعٌ لِلثَّانِي، وَالثَّانِي فَرْعٌ لِلأَوَّلِ، وَعَلَيْهِ مَا رَوَى الْإِمَامُ عَنِ الشَّافِعِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الْمِثْلَ مِنَ النَّعْمِ هُوَ الْجِزَاءُ وَالطَّعَامُ بِنَاءً عَلَيْهِ، فَعَدَلَ بِهِ كَمَا عَدَلَ الصَّوْمَ بِالطَّعَامِ^(١)، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِ الرَّافِعِيِّ^(٢): فَجَزَاؤُهُ عَلَى التَّخْيِيرِ وَالتَّعْدِيلِ، فَحَيْثُ دَبِحَ الْمِثْلَ وَبَيْنَ أَنْ يُقَوَّمَ الْمِثْلُ بِالْدِرَاهِمِ، ثُمَّ بَيْنَ الْإِطْعَامِ وَبَيْنَ الصِّيَامِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: وَمَنْ قَتَلَهُ فَعَلِيهِ جِزَاءٌ أَوْ كَفَّارَةٌ، وَالْكَفَّارَةُ إِمَّا صَدَقَةٌ أَوْ صِيَامٌ. فَعَلِيَ هَذَا التَّخْيِيرُ فِي الْآيَةِ لَيْسَ مِنْ بَابِ: جَالِسِ الْحَسَنِ أَوْ ابْنِ سِيرِينَ، بَلْ مِنْ بَابِ قَوْلِكَ: جَالِسِ السُّلْطَانَ أَوْ الْوَزِيرَ أَوْ الْعَامِيَّ.

وَنَقَلَ الرَّافِعِيُّ أَيْضًا عَنْ أَبِي نُورٍ قَوْلًا عَنِ الشَّافِعِيِّ^(٣): إِنَّهَا عَلَى التَّرْتِيبِ، وَهُوَ أَوْضَعُفُ الرُّوَايَتَيْنِ عَنِ أَحْمَدَ^(٤)، وَهَذَا الْقَوْلُ أَدْعَى لِاقْتِضَاءِ الْمَقَامِ وَأَجْرَى عَلَى سَنَنِ الْبَلَاغَةِ، وَمِنْ ثَمَّ فَرَّقَ اللَّهُ عَزَّ شَأْنَهُ فِي الْعِبَارَةِ بَيْنَ هَذِهِ الْآيَةِ وَبَيْنَ مَا قَبْلَهَا، وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّرْتُمْهُ إِطْعَامًا عَشْرَةَ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا نَطَعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩]، وَذَلِكَ أَنَّ الْجِنَايَةَ هَاهُنَا هِيَ هَتُّكَ مَا شَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى لِتَعْظِيمِ شَأْنِ

(١) «الأم» (٢: ١٨٨).

(٢) «الشرح الكبير» (٧: ٤٩٩).

(٣) انظر: «الأم» (٢: ١٨٨).

(٤) «الشرح الكبير» (٧: ٥٠٠).

وقرأ عبدُ الله: (فجزاؤه مثل ما قَتَلَ)، وقرئ: (فجزاءٌ مثل ما قَتَلَ) على الإضافة، وأصله: فجزاءٌ مثل ما قَتَلَ، بنصب «مثل» بمعنى: فعليه أن يجزي مثل ما قَتَلَ، ثم أُضيفَ كما تقول: عَجِبْتُ من ضربٍ زيداً، ثم: من ضَرَبٍ زيدٍ. وقرأ السُّلَمِيُّ على الأصل. وقرأ محمدُ بن مقاتلٍ: (فجزاءٌ مثل ما قَتَلَ) بنصبها بمعنى: فليَجْزِ جزاءً مثل ما قَتَلَ. وقرأ الحسنُ: (مِنَ النَّعْمِ) بسكون العين؛ استقلَّ الحركة على حرف الخلق فسكَّنه.

الكعبة، فالواجبُ في الحَبرِ رعايةُ الترتيبِ فيما يُقَرَّبُ إلى ما فَوْقَهُ مِنَ الحَيَوَانِ للتعظيم، وهو المرادُ من قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾، وإليه يُلْمَحُ قولُ الشافعي رضي الله عنه: لا يجوزُ أن يُخْرِجَهُ حَيًّا. ثم الإطعامُ؛ لأنه بَدَلٌ منه، ولهذا سَرَطَ الشافعي^(١) أن يتصدَّقَ على مساكينِ الحَرَمِ، ولما كان الصَّومُ لا يناسبُ هذا المعنى جَعَلَهُ فُرْعًا لِلْفُرْعِ. انظر إلى هذه الأسرار اللطيفة وإلى تدقيقِ نَظَرِ الإمامِ الشافعي رضي الله عنه، واقطعْ بأنه كان محدثاً مُلهماً مؤيداً بتأييدِ الله وتسديده.

قوله: «فجزاءٌ مثل ما قَتَلَ» على الإضافة، قال الإمام: قرأ عاصمٌ وحَمْزَةُ والكسائيُّ: ﴿فَجَزَاءٌ﴾ بالتونين، و﴿مِثْلٌ﴾ بالرَّفْعِ على أنه صفةٌ لـ«جزاء»، والباقون: على الإضافة^(٢)، والمعنى على الأولِ ظاهرٌ، وأما على الثاني فيجبُ التأويلُ؛ لأنه ليس عليه جزاءٌ مثل ما قَتَلَ في الحقيقة؛ لأنَّ المِثْلَ غيرُ مقتول، إنما عليه جزاءُ المقتول، لأنه قَتَلَهُ، فهو كما تقول: أنا أكرِّمُ مِثْلَكَ وتريدُ أنا أكرِّمُكَ، فالتقديرُ: فجزاءٌ ما قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ، على الكناية، فالقراءتانِ دلَّتا على مذهبِ الشافعي. وأيضاً، قراءةُ عبد الله بن مسعود: (فجزاؤه مثل ما قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ)^(٣)، صريحٌ فيما قلناه، وحُجَّةُ أبي حنيفة^(٤) رضي الله عنه هي: أن لا نزاعَ أن الصَّيْدَ المقتولَ إذا لم يكن له مثلٌ

(١) انظر: «الأم» (٢: ١٨٤).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٣٠).

(٣) وانظر القراءة في «التيسير في: القراءات السبع» ص ٧٥ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٨).

(٤) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٦: ٣٠٩) و«البحر المحيط» (٤: ٣٦٤).

﴿يَحْكُمُ بِهِ﴾: بمثل ما قَتَلَ ﴿ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾: حكمان عادلان من المسلمين. قالوا: وفيه دليل على أن المثل: القيمة، لأن التقويم مما يحتاج إلى النظر والاجتهاد دون الأشياء المشاهدة. وعن قبيصة: أنه أصاب ظبيًا وهو مُحْرِمٌ، فسأل عمر،

فإنه يضمن بالقيمة، فوجب أن تُحمَل الآية عليه ليشملها، فإن اللفظ الواحد لا يجوز حمله إلا على المعنى الواحد، والجواب: أن المماثلة معلومة، والشارع أوجبها فوجب رعايتها بأقصى الإمكان وإن لم يمكن وجب الاكتفاء بالغير. ثم كلام الإمام (١).

وقال صاحب «الكشف»: قال قوم: إنه إذا قرئ (فجزاء مثل ما قتل)، على تقدير: فجزاء مثل المقتول، لا يدخل تحته جزء المقتول، ألا ترى إلى قول الشاعر:

وقالك الله يا ابنة آل سعيد
من الأخوال أمثالي ونفسي (٢)

فقال: أمثالي وعطف عليه نفسي، ولو كان هو داخلا في أمثالي لم يقل: ونفسي، ألا ترى أنهم قالوا في رجل قال لعبيده: إن دخل داري هذه أحد فأنت حر، فدخل هو: لم يعتق؛ لأنه لما أضاف الدار إلى نفسه خرج عن الحكم المتعلق بدخول أحد (٣).

قوله: (وفيه دليل على أن المثل: القيمة؛ لأن التقويم مما يحتاج إلى النظر)، أجب الإمام: أن وجوه المشابهة بين النعم والصيد مختلفة، فلا بد من الاجتهاد في تمييز الأقوى من الأضعف (٤)، ولهذا احتيج إلى الحكمين.

قوله: (وعن قبيصة أنه أصاب ظبيًا) الحديث، نحوه روى مالك في «الموطأ» (٥)، وفيه

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٣٢)، وانظر: «المبسوط» (٤: ١٤٧) و«البحر الرائق» (٧: ٢٤٦) و«الهداية شرح بداية المبتدي» (١: ١٧٠).

(٢) لدريد بن الصمة، قاله في الخنساء، انظر: «الأمالي» للقالبي (٢: ١٦٤).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٣٦٩-٣٧٠).

(٤) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٣٣).

(٥) أخرجه مالك في «الموطأ» (رواية أبي مصعب الزهري) (١: ٤٨٥) رقم (١٢٤٥)، وأخرجه أيضاً

الحاكم (٣: ٣١٠) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥: ١٨١).

فشاوَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِذَبْحِ شَاةٍ، فَقَالَ قَبِيصَةُ لِصَاحِبِهِ: وَاللَّهِ مَا عَلِمَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ حَتَّى سَأَلَ غَيْرَهُ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ ضَرْبًا بِالذَّرَّةِ وَقَالَ: أَنْعِمِصُ الْفُتْيَا وَتَقْتُلِ الصَّيْدَ وَأَنْتَ مُحْرِمٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ فَأَنَا عُمَرُ، وَهَذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ. وَقَرَأَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: (ذُو عَدْلٍ مِّنكُمْ) أَرَادَ: يَحْكُمُ بِهِ مَنْ يَعْدِلُ مِنْكُمْ وَلَمْ يُرِدِ الْوَحْدَةَ. وَقِيلَ: أَرَادَ الْإِمَامَ.

دِلَالَةُ ظَاهِرَةٍ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَكَذَا قَوْلُهُ: هَذَا بِأَلْفِ الْكَعْبَةِ، أَي: يُسَاقُ إِلَيْهَا وَيُنْحَرُ هُنَاكَ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا حَالٌّ عَنِ جِزَاءٍ، أَوْ بَدَلٌ مِنْ مِثْلِ كَمَا قُدِّرَ، فَتَقْيِيدُ الْمِثْلِ بِهَا إِذَا كَانَ نَظِيرًا لِلصَّيْدِ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْحَالَ مُؤَكَّدَةٌ، وَأَمَّا تَقْيِيدُ الْقِيَمَةِ بِهَا فَبَعِيدٌ، وَالْهَدْيُ يَصْحَحُ تَفْسِيرًا لِلْمِثْلِ إِذَا كَانَ حَيَوَانًا لَا قِيَمَةَ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْهُ، وَقَالَ الرَّافِعِيُّ: إِنَّ الْمِثْلَ لَيْسَ مَعْتَبَرًا عَلَى التَّحْقِيقِ، فَإِنَّمَا هُوَ عَلَى التَّقْرِيبِ وَلَيْسَ مَعْتَبَرًا فِي الْقِيَمَةِ بَلْ فِي الصُّورَةِ وَالْخِلْقَةِ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَيْهِمْ حَكَمُوا فِي النَّوعِ الْوَاحِدِ مِنَ الصَّيْدِ، بِالنَّوعِ الْوَاحِدِ مِنَ النَّعْمِ مَعَ اخْتِلَافِ الْبِلَادِ وَتَفَاوُتِ الْأَزْمَانِ وَاخْتِلَافِ الْقِيَمِ بِسَبَبِهَا^(١).

قَوْلُهُ: (ضَرْبًا بِالذَّرَّةِ): حَالٌّ، قَالَ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَرَأَى عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ﴾ [الصَّافَات: ٩٣]: أَي: فَضَرَبَهُمْ ضَرْبًا، أَوْ «ضَرْبًا» بِمَعْنَى: ضَارِبًا.

قَوْلُهُ: (أَنْعِمِصُ الْفُتْيَا)، النَّهْيَةُ: فِي حَدِيثِ عُمَرَ لِقَبِيصَةَ: «أَتَقْتُلُ الصَّيْدَ وَتَنْعِمِصُ الْفُتْيَا؟»^(٢)، أَي: تَحْتَقِرُهَا وَتَسْتَهِينُ بِهَا، الْفُتْيَا: هِيَ الْفُتْوَى، يُقَالُ: أَفْتَاهُ فِي الْمَسْأَلَةِ يُفْتِيهِ: إِذَا أَجَابَهُ، وَالْإِسْمُ الْفُتْوَى وَالْفُتْيَا.

قَوْلُهُ: (وَقَرَأَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ)، وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ^(٣): «مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ»، وَالْأَوَّلُ هُوَ

= وانظر: «الدر المنثور» (٥: ٥١٨) وقال: أخرجه ابن جرير (٨: ٦٩١) وابن المنذر وابن أبي حاتم (٤: ١٢٠٦) والطبراني والحاكم وصححه عن قبيصة بن جابر الأسدي.

(١) انظر: «الشرح الكبير» (٧: ٥٠٢) و«روضة الطالبين» (٣: ١٥٧).

(٢) مرّ تخريجُه سابقاً، وانظر: «جامع البيان» (٨: ٦٩٠) و«الدر المنثور» (٥: ٥٢٠).

(٣) وهي ما ورد في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي النسخ المطبوعة.

﴿هَدِيًّا﴾ حَالٌ عَنِ (جَزَاءٍ) فِيمَنْ وَصَفَهُ بِـ ﴿مِثْلُ﴾؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ خَصَّصَتْهُ فَقَرَّبَتْهُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، أَوْ بَدَّلَ عَنِ (مِثْلٍ) فِيمَنْ نَصَبَهُ، أَوْ عَنِ مَحَلِّهِ فِيمَنْ جَرَّهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يُنْتَصَبَ حَالًا عَنِ الضَّمِيرِ فِي ﴿بِهِ﴾. وَوُصِفَ ﴿هَدِيًّا﴾ بِـ ﴿بَلَغَ الْكَعْبَةَ﴾ لِأَنَّ إِضَافَتَهُ غَيْرُ حَقِيقِيَّةٍ. وَمَعْنَى بُلُوغِهِ الْكَعْبَةَ: أَنْ يُذْبِحَ بِالْحَرَمِ، فَأَمَّا التَّصَدُّقُ بِهِ: فَحَيْثُ شَتَّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: فِي الْحَرَمِ.

فَإِنْ قُلْتَ: بِمَ يَرْفَعُ ﴿كَفَّارَةً﴾ مَنْ يَنْصِبُ (جَزَاءً)؟ قُلْتَ: يَجْعَلُهَا خَبَرَ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَوْ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ، أَوْ يُقَدَّرُ: فَعَلِيهِ أَنْ يَجْزِيَ جَزَاءً، أَوْ كَفَّارَةً فَيُعْطِفُهَا عَلَى «أَنْ يَجْزِيَ». وَقُرِئَ: (أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامٍ مَسَاكِينَ) عَلَى الْإِضَافَةِ،

الصَّحِيحُ، ذَكَرَ ابْنُ جُنَيْهِ فِي «الْمَحْتَسِبِ»: وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ وَجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ: «يَجْحَكُمُ بِهِ ذُو عَدْلٍ مِنْكُمْ»، وَقَالَ: وَلَمْ يَوْحُدْ «ذُو» لِأَنَّ الْوَاحِدَ يَكْفِي فِي الْحُكْمِ، لَكِنْ أَرَادَ مَعْنَى «مَنْ»، أَي: يَجْحَكُمُ بِهِ مَنْ يَعْدِلُ، وَ«مَنْ» تَكُونُ لِلثَّانِيَيْنِ كَمَا تَكُونُ لِلوَاحِدِ، قَالَ:

تَكُنْ مِثْلُ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ^(١)

قَوْلُهُ: ﴿هَدِيًّا﴾: حَالٌ عَنِ «جَزَاءٍ» فِيمَنْ وَصَفَهُ بِـ ﴿مِثْلُ﴾ هَذَا إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ^(٢)، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: فَعَلِيهِ جَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ هَدِيًّا، فَهُوَ: حَالٌ عَنِ فَاعِلِ الْجَزَاءِ وَالْمَجْرُورِ مِنْ غَيْرِ اعْتِمَادٍ.

قَوْلُهُ: (وَقُرِئَ: «أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامٍ مَسَاكِينَ» عَلَى الْإِضَافَةِ) نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ^(٣)، قَالَ الْإِمَامُ: إِنَّهُ تَعَالَى لَمَّا خَيَّرَ الْمَكَلَّفَ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: الْهَدْيِ وَالطَّعَامِ وَالصِّيَامِ، حَسَّنَتْ الْإِضَافَةَ، فَكَأَنَّهُ

(١) هُوَ جَزَاءٌ مِنْ بَيْتٍ لِلْفَرَزْدَقِ فِي «دِيْوَانِهِ» (٢: ٨٧٠) قَالَه يَخَاطَبُ ذَنْبًا فِي الصَّحْرَاءِ، وَرَوَيْتُهُ ثَمَّةٌ:

تَعَشَّ فَإِنْ وَانْقَسْتَنِي لَا تَحْوِثْنِي تَكُنْ مِثْلُ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ

(٢) انظُرْ: «مَعَانِي الْقُرْآنِ» لِلْأَخْفَشِ (١: ٢٣٠).

(٣) «التَّيْسِيرُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ» ص ٧٥ وَ«النَّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ» (٢: ٢٨٩).

وهذه الإضافةُ مبيّنةٌ كأنه قيل: أو كفّارةٌ من طعامٍ مساكينٍ، كقولك: خاتمٌ فضّةٍ، بمعنى: خاتمٌ من فضّةٍ. وقرأ الأعرج: (أو كفّارةٌ طعامٌ مساكينٍ) وإنما وُحِدَ لأنه واقعٌ موقعَ التّبيينِ، فاكْتَفَى بالواحد الدالُّ على الجنسِ. وقرئ: (أو عدلٌ ذلك) بكسر العين، والفرقُ بينهما أنّ عدلَ الشيء: ما عادله من غير جنسِهِ كالصّوم والإطعام، وعدله: ما عدل به في المقدار، ومنه: عدلاً الحِمْلُ؛ لأن كلَّ واحدٍ منهما عدلٌ بالآخر حتى اعتدلاً، كأنَّ المفتوحَ تسميةً بالمضدِّر، والمكسورَ بمعنى المفعولِ به، كالذّبْحِ ونحوه، ونحوهما الحِمْلُ والحِمْلُ. و﴿ذَلِكَ﴾: إشارةٌ إلى الطعامِ ﴿صِيَامًا﴾: تمييزٌ للعدلِ كقولك: لي مثله رجلاً، والخيارُ في ذلك إلى قاتِلِ الصّيدِ عند أبي حنيفةَ وأبي يوسفَ، وعند محمدٍ إلى الحكّمينِ. ﴿لِيَذُوقَ﴾: متعلّقٌ بقوله: ﴿فَجَزَاءٌ﴾ أي: فعليه أن يُجَازِيَ أو يُكفِّرَ لِيَذُوقَ سُوءَ عاقِبَةِ هَتِكِهِ لِحُرْمَةِ الإحرامِ. والوبالُ: المكروهُ والضّررُ الذي يناله في العاقبةِ مَنْ عَمِلَ سُوءً لِيُثْقِلَهُ عَلَيْهِ، كقوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلاً﴾ [المزمل: ١٦]: ثقيلاً. والطعامُ الوَبِيلُ: الذي يُثْقَلُ على المَعْدَةِ، فلا يُسْتَمَرُّ.

قيل: كفارةُ طعامٍ لا كفّارةُ صيامٍ^(١)، وإليه الإشارةُ بقوله: «وهذه الإضافةُ مبيّنةٌ»، وأمّا قراءةُ الباقيينَ: ﴿كَثْرَةً﴾ بالتّونينِ فهو عطفٌ على ﴿فَجَزَاءٌ﴾، و﴿طَعَامًا مَسْكِينًا﴾^(٢): عطفٌ بيانٌ.

قوله: (واقعٌ موقعَ التّبيينِ) أي: التّمييزِ، نحو: عشرونَ درهماً.

قوله: (إنَّ عدلَ الشيءِ: ما عادله من غير جنسِهِ)، الراجبُ: العَدَالَةُ والمُعَادَلَةُ لفظٌ يقتضي المساواةَ، ويُستعملُ باعتبارِ المضايقةِ، والعدُلُ والعدُلُ متقاربانِ، لكنَّ العَدْلَ يُستعملُ فيما يُدرَكُ بالبصيرةِ، كالأحكامِ، وعلى ذلك قوله: ﴿أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا﴾، والعدُلُ والعدِيلُ فيما يُدرَكُ بالحاسةِ، كالموزوناتِ والمعدوداتِ والمكيّلاتِ، فالعدُلُ هو القِسْطُ على سواءٍ، وعلى هذا

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٣٥).

(٢) قوله: «عطف على ﴿فَجَزَاءٌ﴾ و﴿طَعَامًا مَسْكِينًا﴾ سقط من (ص).

﴿عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ﴾ لَكُمْ مِنَ الصَّيْدِ فِي حَالِ الْإِحْرَامِ قَبْلَ أَنْ تُرَاجِعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَتَسْأَلُوهُ عَنْ جَوَازِهِ. وَقِيلَ: عَمَّا سَلَفَ لَكُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا مُتَعَبِّدِينَ بِشَرَائِعِ مَنْ قَبْلَهُمْ، وَكَانَ الصَّيْدُ فِيهَا مُحَرَّمًا. ﴿وَمَنْ عَادَ﴾ إِلَى قَتْلِ الصَّيْدِ وَهُوَ مُحْرَمٌ بَعْدَ نَزُولِ النَّهْيِ عَنْهُ ﴿فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ يَنْتَقِمُ: خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: فَهُوَ يَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ، وَلِذَلِكَ دَخَلَتِ الْفَاءُ، وَنَحْوُهُ ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ﴾ [الحجر: ١٣]؛ يَعْنِي: يَنْتَقِمُ مِنْهُ فِي الْآخِرَةِ.

وَاخْتُلِفَ فِي وُجُوبِ الْكُفَّارَةِ عَلَى الْعَائِدِ؛ فَعَنْ عَطَاءٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَالْحَسَنِ: وَجُوبُهَا، وَعَلَيْهِ عَامَّةُ الْعُلَمَاءِ. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَشُرَيْحٍ: أَنَّهُ لَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ تَعَلُّقًا بِالظَّاهِرِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَذْكَرِ الْكُفَّارَةَ.

رُويَ: بِالْعَدْلِ قَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ^(١)، تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ رُكْنٌ مِنَ الْأَرْكَانِ الْأَرْبَعَةِ فِي الْعَالَمِ زَائِدًا عَلَى الْآخَرَ أَوْ نَاقِصًا عَنْهُ عَلَى خِلَافِ مَقْتَضَى الْحِكْمَةِ، لَمْ يَكُنِ الْعَالَمُ مُنْتَظَمًا^(٢).

قَوْلُهُ: (وَلِذَلِكَ دَخَلَتِ الْفَاءُ) يَعْنِي: «يَنْتَقِمُ»: خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، فَهُوَ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ تَحْتَاجُ إِلَى الْفَاءِ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى الْفَاءِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ إِذَا كَانَ مَاضِيًا وَالْجَزَاءُ مُضَارِعًا جَازَ الرِّفْعُ وَتَرَكَ الْفَاءَ.

قَوْلُهُ: (تَعَلُّقًا بِالظَّاهِرِ وَأَنَّهُ لَمْ يَذْكَرِ الْكُفَّارَةَ). قَالَ الْإِمَامُ: وَدَلِيلُهُ أَنَّهُ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُكْفَرَ

(١) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ حِينَ بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَرْصِ تَمْرِ خَيْبَرَ فَقَالَ الْيَهُودُ هَذِهِ الْعِبَارَةُ لِيَا رَاوَهُ مِنْ عَدْلِهِ، وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (٢٠٥٠) عَنْ سَلْيَانَ بْنِ يَسَارٍ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٧٦٨) عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٤: ١٢٣) وَالدَّارِقُطَنِيُّ (٢٠٧٥) عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٢) «مَفْرَدَاتُ الْقُرْآنِ» ص ٥٥١.

[أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ، مَتَعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَارَةِ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٩٦﴾]

﴿صَيْدُ الْبَحْرِ﴾: مَصِيدَاتُ الْبَحْرِ تَمَّا يُؤْكَلُ وَمَا لَا يُؤْكَلُ ﴿وَطَعَامُهُ﴾: وَمَا يُطَعَّمُ مِنْ صَيْدِهِ. وَالْمَعْنَى: أُحِلَّ لَكُمْ الْإِتِّفَاعُ بِجَمِيعِ مَا يُصَادُ فِي الْبَحْرِ، وَأَحِلَّ لَكُمْ أَكْلَ الْمَأْكُولِ مِنْهُ، وَهُوَ السَّمَكُ وَحَدَهَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. وَعِنْدَ ابْنِ أَبِي لَيْلَى: جَمِيعُ مَا يُصَادُ مِنْهُ، عَلَى أَنَّ تَفْسِيرَ الْآيَةِ عِنْدَهُ: أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ حَيَوَانَ الْبَحْرِ وَأَنْ تَطْعَمُوهُ.

﴿مَتَعًا لَكُمْ﴾ مَفْعُولٌ لَهُ؛ أَي: أُحِلَّ لَكُمْ تَمَتُّعًا لَكُمْ، وَهُوَ فِي الْمَفْعُولِ لَهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ [الأنبياء: ٧٢] فِي بَابِ الْحَالِ؛

بِالتَّصَدُّقِ، بَلِ اللَّهُ يَنْتَقِمُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿فَيَنْنَقِمُ اللَّهُ﴾ جَزَاءً، وَالْجَزَاءُ كَافٍ، وَكَوْنُهُ كَافِيًا يَمْنَعُ وَجُوبَ شَيْءٍ آخَرَ^(١).

قَوْلُهُ: (وَعِنْدَ ابْنِ أَبِي لَيْلَى: جَمِيعُ مَا يُصَادُ مِنْهُ)^(٢). قَالَ الْقَاضِي: ﴿صَيْدُ الْبَحْرِ﴾: مَا صِيدَ فِيهِ مِمَّا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ، وَهُوَ حَلَالٌ كُلُّهُ، لِقَوْلِهِ ﷺ فِي الْبَحْرِ: «هُوَ الطَّهْرُورُ مَاؤُهُ، وَالْحِلُّ مَيْتَتُهُ»، وَقِيلَ: يَحِلُّ السَّمَكُ وَمَا يُؤْكَلُ نَظِيرُهُ فِي الْبَرِّ^(٣)، وَقَلْتُ: الْحَدِيثُ رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّا نَرَكِبُ الْبَحَرَ وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا، أَفْتَوَضُّأُ بِمَاءِ الْبَحْرِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ الطَّهْرُورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ»^(٤).

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٣٧).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٤: ٣٧٠).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٦٩).

(٤) أخرجه مالك في «الموطأ» (٤٣) وأبو داود (٨٣) والترمذي (٦٩) والنسائي (١: ٥٣) عن أبي هريرة، وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٣٨٦) وأحمد (٧٢٣٢) وابن حبان (١٢٤٣).

لأنَّ قَوْلَهُ: ﴿مَتَعَا لَكُمْ﴾ مفعولٌ له مختصٌّ بالطعام كما أن ﴿نَافِلَةً﴾ حالٌ مختصةٌ بـ (يعقوب)؛ يعني: أحلَّ لكم طعامه تمتيعاً لثنائكم يأكلونه طرياً، ولسيَّارتكم يتزوَّدونه قديداً، كما تزوَّد موسى عليه السَّلامُ الحوتَ في مسيره إلى الخضرِ عليهما السَّلامُ. وقرئ: (وطعمه).

و﴿صَيْدُ الْبَرِّ﴾: ما صيدَ فيه وهو ما يُفَرِّخ فيه، وإن كان يعيش في الماء في بعض الأوقات كطيرِ الماءِ عند أبي حنيفة. واختلف فيه، فمنهم من حرَّم على المُحرِّم كلَّ شيءٍ يقع عليه اسمُ الصَّيد، وهو قولُ عمرَ وابنِ عبَّاسٍ. وعن أبي هريرةَ وعطاءٍ ومجاهدٍ وسعيدِ بنِ جبْرِ: أنهم أجازوا للمُحرِّم أكلَ ما صاده الحلالُ وإن صاده لأجله إذا لم يَدُلَّ ولم يُبشِّر، وكذلك ما ذبحه قبلَ إحرامه، وهو مذهبُ أبي حنيفةَ وأصحابه رحمه الله. وعند مالكٍ والشافعيِّ وأحمدَ رحمهم الله: لا يُباح له ما صيدَ لأجله.

قوله: (لأنَّ قَوْلَهُ: ﴿مَتَعَا لَكُمْ﴾... مختصٌّ بالطعام)، لعلَّ ذلك على التقدير الثاني، وهو «أحلَّ لكم صيدُ حيوانِ البحرِ وأن تطعموه»؛ لأنَّ قَوْلَهُ: ﴿صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ حيثُ توطئةٌ لذكرِ ﴿وَطَعَامُهُ﴾: على طريقة: أعجبتني زيدٌ وكرمه، فلا يتعلَّقُ به المفعولُ له، وأمَّا على التقدير الأولِ فالظاهرُ أنه لا يختصُّ بالطعام؛ لأنَّ كلاً من المعطوفِ والمعطوفِ عليه مقصودان بالذِّكر، ولذلك قُدِّرَ «وأحلَّ لكم أكلَ المأكولِ منه». قال أبو البقاء: الضميرُ في ﴿وَطَعَامُهُ﴾ ضميرُ ﴿الْبَحْرِ﴾، وقيل: ضميرُ الصَّيد، والمعنى: أباح لهم صيدَ البحرِ وأكلَ صيده، بخلافِ صيدِ البرِّ، و﴿مَتَعَا﴾: مفعولٌ له، وقيل: مصدرٌ، أي: مُتَّعْتُم بذلك تمتيعاً^(١).

قوله: (لثنائكم)، الجوهري: تنأت بالبلد تنوءاً: إذا قطنته، وهم ثناءةُ البلد، والاسمُ: الثَّناءة.

(١) «التيان في إعراب القرآن» (١: ٤٦٢).

فإن قلت: ما يصنع أبو حنيفة بعموم قوله: ﴿صَيْدُ الْبَرِّ﴾؟ قلت: قد أخذ أبو حنيفة رحمه الله بالمفهوم من قوله: ﴿وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا﴾ لأن ظاهره أنه صيد المحرمين دون صيد غيرهم؛ لأنهم هم المخاطبون، فكأنه قيل: وحرّم عليكم ما صدتُم في البرِّ، فيخرج منه مصيد غيرهم ومصيدهم حين كانوا غير محرمين، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾.

وقرأ ابن عباس رضي الله عنه: (وحرّم عليكم صيد البرِّ)؟ أي: الله عزّ وجلّ. وقرئ: (ما دمتُم) بكسر الدالِ فيمن يقول: دام يدام.

[﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَلْبَةَ الْغَابِيَةَ الْحَرَامَ قِيمًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلْبِدَ ذَلِكَ لِيَتَعَلَّمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ يَكُلِّ شَيْءٍ عَلَيْهِ * أَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ٩٧-٩٨]

﴿الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾: عطف بيانٍ على جهة المدح لا على جهة التوضيح، كما تجيء

قوله: (قد أخذ أبو حنيفة بالمفهوم)، قيل: هذا استدلالٌ ضعيف؛ لأن المفهوم عنده ليس بحجة، إلا أن يقال: ليس المراد هاهنا المفهوم المخالف، بل المراد ما يُعلم من الآية ويُفهم منها، وقلت: يردّه قوله: «فيخرج منه مصيد غيرهم ومصيدهم حين كانوا غير محرمين»، ولو أريد الاستدلال بظاهر الآية لكان من باب الاستدلال بعبارة النص، وهو العمل بظاهر ما سبق الكلام له، والأولى أنه حُصّ بفعل النبي ﷺ، ولهذا توقفت الصحابة، رويناه عن البخاري، عن أبي قتادة: فأحرّموا ولم أحرّم، فبصروا بحمارٍ وحش، فاستعنتهم فأبوا أن يعينوني، فطعنته فأبته فأكلنا منه، فقلنا: يا رسول الله، إنا صدنا حمارٍ وحش، وإن عندنا فاضلة، فقال رسول الله ﷺ لأصحابه: «كلوا» وهم محرمون (١).

قوله: ﴿الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾: عطف بيانٍ على جهة المدح لا على جهة التوضيح، كما تجيء

(١) سبق تخريجه.

الصِّفَةُ كَذَلِكَ. ﴿قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾: انتِعاشاً لهم في أمر دينهم ودنياهم، ونُهوَضاً إلى أغراضهم ومقاصدهم في معاشهم ومَعَادِهِم، لِمَا يَتِمُّ لهم من أمر حَجَّتِهِم وَعُمُرَتِهِم وتجارَتِهِم وأنواع منافِعِهِم. وعن عطاء بن أبي رباح: لو تَرَكُوهُ عامًا واحدًا لم يُنظَرُوا ولم يؤخَرُوا. ﴿وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾: الشهر الذي يُوَدَّى فيه الحَجُّ، وهو ذُو الحِجَّة؛ لأنَّ لاختصاصِهِ من بين الأشهرِ بإقامة موسم الحَجِّ فيه شأنًا قد عَرَفَهُ اللهُ تعالى. وقيل: عني به جنس الأشهرِ الحُرْمِ. ﴿وَأَلْهَدَى وَأَقْلَيْدَ﴾: والمقلدُ منه خصوصًا، وهو البُدْنُ؛ لأنَّ الثَّوَابَ فيه أكثرُ، وبهَاءِ الحَجِّ معه أظهرُ. ﴿ذَلِكَ﴾: إشارة إلى جعل الكعبة قِيامًا للناس، أو إلى ما ذَكَر من حِفْظِ حُرْمَةِ الإحرامِ بِتَرَكِ الصَّيْدِ وغيره. ﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾ كلُّ شيءٍ، وهو عالمٌ بما يُصْلِحُكُمْ وَيُنْعِشُكُمْ.....

الصِّفَةُ كَذَلِكَ)، وذلك أن الأصل في الصِّفَةِ تمييزُ الموصوفِ عن غيره وتخصيصُهُ عمَّا عَدَاهُ، اللهمَّ إلا إذا كان الموصوفُ معلومًا مشهورًا، فحينئذٍ يُعَدَّلُ إلى المدح، ومن ثمَّ أجزى صفاتِ الله تعالى على المدح، وعلى هذا قولُ المصنِّفِ.

قوله: (انتِعاشاً لهم)، الجوهري: نَعَشَهُ اللهُ يُنْعِشُهُ نَعَشًا: رَفَعَهُ، وانتَعَشَ العائِثُ: إذا تَهَضَّ مِنْ عَثْرَتِهِ، قال أبو البقاء: ﴿جَعَلَ اللهُ﴾ بمعنى: صَيَّرَ، ﴿قِيَمًا﴾: مفعولٌ ثانٍ، وقيل: بمعنى: خَلَقَ، فـ﴿قِيَمًا﴾: حالٌ (١).

قوله: (ونُهوَضاً إلى أغراضهم): معطوفٌ على «انتِعاشاً» على البيان والتفسير، وقوله: «لِمَا يَتِمُّ» تعليلٌ لقوله: «انتِعاشاً ونُهوَضاً»، كما تقول: جَعَلْتُ هذا الكتابَ مشتملاً على معرفة الإعرابِ لِيَتِمَّ لِمُقْتَبِسِهِ الاحترارُ عن اللَّحْنِ في كلامِهِم.

قوله: ﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾ كلُّ شيءٍ، وهو عالمٌ بما يُصْلِحُكُمْ وَيُنْعِشُكُمْ): بيانٌ لكيفيةِ تعليلِ قوله: ﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ لقوله ذلك، أتى بالعامِّ لِيَندرَجَ

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٦٣).

تَمَّا أَمَرْتُكُمْ بِهِ وَكَلَّفْتُكُمْ. ﴿شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ لِمَنْ انْتَهَكَ حِمَارِهِ ﴿عَفْوٌ رَحِيمٌ﴾ لِمَنْ حَافِظٌ عَلَيْهَا.

[﴿مَّا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَّغُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ﴾ ٩٩]

﴿مَّا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَّغُ﴾: تشديدٌ في إيجابِ القيامِ بها أمرٌ به، وأنَّ الرسولَ قد فَرَّغَ مِمَّا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنَ التَّبْلِيغِ وَقَامَتْ عَلَيْكُمْ الْحُجَّةُ وَلَزِمَتْكُمْ الطَّاعَةُ، فَلَا عُدْرَ لَكُمْ فِي التَّفْرِيطِ.

تَحْتَهُ هَذَا الْعِلْمُ الْخَاصُّ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: إِنَّمَا جَعَلْنَا الْكَعْبَةَ انْتِعَاشًا هُمْ فِي أَمْرِ دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ، أَوْ ذَكَرْنَا حِفْظَ حُرْمَةِ الْإِحْرَامِ لِيَعْلَمُوا أَنَّا نَعْلَمُ مَصَالِحَ دُنْيَاهُمْ وَدِينِهِمْ فَيَسْتَدِلُّوا بِهَذَا الْعِلْمِ الْخَاصِّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَعْزُبُ عَنْ عِلْمِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَيَعْلَمُوا أَنَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ بِمَا وَرَاءَ ذَلِكَ كُلِّهِ.

قَالَ الْقَاضِي: لِيَعْلَمُوا أَنَّ شَرَعَ الْأَحْكَامَ لِدَفْعِ الْمَضَارِّ قَبْلَ وَقُوعِهَا وَجَلِبِ الْمَنَافِعِ الْمُرْتَبَةِ عَلَيْهَا دَلِيلٌ عَلَى حِكْمَةِ الشَّارِعِ وَكَمَالِ عِلْمِهِ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ يَكُلُّ شَيْءٍ عَلَيْهِ﴾ تَعْمِيمٌ بَعْدَ تَخْصِيصٍ وَمِبَالِغَةٌ بَعْدَ إِطْلَاقٍ (١).

قَوْلُهُ: (تَشْدِيدٌ): خَبَرٌ ﴿مَّا عَلَى الرَّسُولِ﴾.

قَوْلُهُ: (وَأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ) قَدْ فَرَّغَ، قِيلَ: هُوَ عَطْفٌ عَلَى «تَشْدِيدِ»، أَي: تَشْدِيدٌ فِي إِجْبَابِ الْقِيَامِ وَإِبْدَانِ أَنَّ الرَّسُولَ، فِيهِ الْكَلَامُ حَذَفَ، وَقُلْتُ: الْوَجْهُ أَنْ يَكُونَ عَطْفًا تَفْسِيرِيًّا عَلَى «إِجْبَابِ الْقِيَامِ»، الْمَعْنَى: أَنَّ حِكْمَةَ بَعْنَةِ الرُّسُلِ هِيَ الْآلَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرْسَلَهُ إِلَيْكُمْ لِيُبَلِّغَ إِلَيْكُمْ مَا أُرْسِلَ بِهِ مِنْ شَرَائِعِهِ، وَلَا سِيَّأَ تَعْظِيمِ شَعَائِرِهِ وَأَعْلَامِ دِينِهِ، فَبَلَّغَ وَأَنْذَرَ، فَارْتَفَعَ الْعُدْرُ وَأُزِيحَتِ الْعِلَّةُ، وَيَقِي الْأَمْرُ مِنْ جَانِبِكُمْ؛ إِنْ أَعْطَمْتُمُوهُ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ، وَإِنْ عَصَيْتُمُوهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ، هَذَا هُوَ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ: «تَشْدِيدٌ فِي إِجْبَابِ

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٧٠).

[﴿ قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ فَاتَّقُوا اللَّهَ يَتَّقُوا اللَّهَ يَتَأْتُوايَ الْأَلْبَابَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ ١٠٠]

الْبُونُ بَيْنَ الْخَبِيثِ وَالطَّيِّبِ بَعِيدٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ كَانَ قَرِيبًا عِنْدَكُمْ، فَلَا تُعْجَبُوا بِكَثْرَةِ الْخَبِيثِ حَتَّى تُؤْثِرُوهُ لِكَثْرَتِهِ عَلَى الطَّيِّبِ الْقَلِيلِ، فَإِنَّ مَا تَوَهَّمُونَهُ فِي الْكَثْرَةِ مِنَ الْفَضْلِ لَا يُوَازِي النُّقْصَانَ فِي الْخَبِيثِ وَقَوَاتِ الطَّيِّبِ، وَهُوَ عَامٌّ فِي حَلَالِ الْمَالِ وَحَرَامِهِ، وَصَالِحِ الْعَمَلِ وَطَالِحِهِ، وَصَحِيحِ الْمَذَاهِبِ وَفَاسِدِهَا، وَجَيِّدِ النَّاسِ وَرَدِيهِمْ.....

القيام بما أمر به، ثم إيقاع هذه الجملة، أعني: ﴿ مَا عَلَّ الرَّسُولُ إِلَّا أَلْبَلَعُ ﴾، معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه، وهذه التأكيدات في إثبات العلم تدلُّ دلالة ظاهرة على أن جعل المشار إليه بقوله: «ذلك ما ذكره الله تعالى من حفظ حرمة الإحرام بترك الصيد وغيره» أولى من جعل الكعبة قياماً، بل كل ما ذكره الله من أول السورة، بل كل ما بلغه صلوات الله عليه وسلامه وما جاء به من الوحي وغيره ليدخل فيه ما تضمنته السورة بالطريق الأولى؛ لأن التأكيدات في إثبات العلم بقوله: ﴿ أَنْ اللَّهُ يَعْلَمَ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ثم التعميم بقوله: ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [المائدة: ٩٧]، ثم الوعد والوعد بقوله: ﴿ اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [المائدة: ٩٨]، ثم التخصيص بما أجرى هذه التأكيدات لأجله من قوله: ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ ﴾، وتوسيط هذا الاعتراض، يدلُّ على أن الخطب عظيم، وإلى هذا المعنى ينظر قول المصنف: «وأن الرسول قد فرغ مما قد وجب عليه من التبليغ إلى آخره».

قوله: (لا يوازي النقصان [في الخبيث] وقوات الطيب)، يعني: لا يساوي بين كثرة الخبيث وقوات الطيب، فإن الكثرة قوبلت بالخبيث الذي في نفسها، وقوات الطيب الذي هو خارج منها، فلن يغلب الواحد الاثنين.

قوله: (وهو عام في حلال المال وحرامه)، الراغب: الخبيث هو: الباطل في الاعتقاد والكذب في المقال والطالح في الفعل، وأصله الرديء الدخلة الذي تظهر رداءته في الاختبار. ولهذا قال الشاعر:

سَبَّكُنَاهُ وَنَحْسِبُهُ لُجَيْنًا فَأَبْدَى الْكَيْرُ عَنْ حَبِيثِ الْحَدِيدِ

ومتى اعتبر الطيب بالخبيث فهو كالدائرة من النقطة بل كالشيء الذي لا قدر له بالمزني^(١)، فين الله تعالى أن الطيب وإن استقلتموه فهو خير من الخبيث وإن استكثرتموه حتى يعجبكم كثرة، وبه أن الاعتبار في الأشياء ليس بالقلة والكثرة، بل إنما ذلك بالجودة والرداءة، فالمحمود القليل خير من الذميمة الكثير، ولهذا قيل: أقلل وأطب. إن قيل: كيف جعل الخبيث هاهنا كثيراً وقد جعله قليلاً في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنَعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٧٧]؟ قيل: استكثره للخبيث هو على نظر المغترين بالدنيا، واستقلاله هو ما عليه حقيقة الأمر، وقوله: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ﴾ ليس بخطاب للنبي ﷺ فقط، بل هو خطاب لكل مغتر، كقول الشاعر:

تراه إذا ما جتته مهتلاً كأنك تعطيه الذي أنت سائله^(٢)

ولأجل أن الخطاب عام من حيث المعنى، قال: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَتَأُولَى الْأَلْبَابِ﴾ بلفظ الجمع، والمعنى: استعملوا التقوى راجين أن تبلغوا الفلاح؛ تنبيهاً على أن التقوى هي التي يبلغ بها الفلاح^(٣).

وقلت: ينبغي تخصيص الجمع بعد تعميم الخطاب؛ يدل عليه الفاء في ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾، أي: لا يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك أيها المخاطب كثرة الخبيث، فإذا كان كذلك ففضيلة ذي اللب التمييز بينها لتحرري حصول الفلاح.

الراغب: اللب: أشرف أو صاف العقل، وهو اسم الجزء الذي بإضافته إلى سائر أجزاء

(١) في (ص): «بالمراد»، وفي (غ): «بالمرء».

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه» ص ٢٩.

(٣) «تفسير الراغب الأصفهانى» (٥: ٤٥٩ - ٤٦٠)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٢٧٢.

﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ وَآثِرُوا الطَّيِّبَ وَإِنْ قَلَّ عَلَى الْخَبِيثِ وَإِنْ كَثُرَ، وَمِنْ حَقِّ هَذِهِ الْآيَةِ أَنْ تُكْفَحَ بِهَا وَجُوهُ الْمُجْبِرَةِ إِذَا افْتَحَرُوا بِالكَثْرَةِ كَمَا قِيلَ:

وَكَائِزٌ بِسَعْدٍ إِنْ سَعَدًا كَثِيرَةً وَلَا تَرْجُ مِنْ سَعِيدٍ وَفَاءً وَلَا نَصْرًا

وَكَمَا قِيلَ:

لَا يَدْهَمُنْكَ مِنْ دَهْمَانِهِمْ عَدَدٌ فَإِنَّ جُلُوهُمْ بِلِ كَلِّهِمْ بَقْرٌ

وقيل: نزلت في حجاج اليمامة حين أراد المسلمون أن يوقعوا بهم فنهوا عن الإيقاع بهم وإن كانوا مشركين.

الإنسان كَلَّبُ الشَّيْءِ إِلَى الْقُشُورِ، وَباعتباره قِيلَ لضعيفِ الْعَقْلِ: يِرَاعَةٌ، وَقَصْبَةٌ، وَمِنْخُوبٌ، وَخَاوِي الصَّدْرِ^(١).

قوله: (تُكْفَحُ بِهَا وَجُوهُ الْمُجْبِرَةِ)، الْمَكَافِحَةُ: مُصَادِفَةُ الْوَجْهِ. الْجَوْهَرِيُّ: كَفَحْتُهُ كَفْحًا: إِذَا اسْتَقْبَلْتَهُ كَفَّةً كَفَّةً، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: كَافَحُوهُمْ: إِذَا اسْتَقْبَلُوهُمْ فِي الْحَرْبِ بِوُجُوهِهِمْ لَيْسَ دُونَهَا تُرْسٌ وَلَا غَيْرُهُ.

قوله: (وَكَائِزٌ بِسَعْدٍ) الْبَيْتَ مِنَ الْحَمَاسَةِ، بَعْدَهُ:

يُرُوعُكَ مِنْ سَعْدِ بْنِ عَمْرٍو جُسُومُهَا وَتَرْهَدُ فِيهَا حِينَ تَقْتُلُهَا حُخْبِرًا^(٢)

قوله: (لَا يَدْهَمُنْكَ) الْبَيْتَ لِأَبِي تَمَّامٍ^(٣)، دَهَمَهُ أَمْرٌ: إِذَا غَشِيَهُ، وَالذَّهْمَاءُ: الْجَمَاعَةُ الْكَثِيرَةُ، جَانَسَ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ.

وقلت: مَا أَكْثَرَ مَكَافِحَتَهُ مَعَ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ! أَلَا يَرِدُّعُهُ قَوْلُهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ

(١) «تفسير الراغب» (١: ٤١٩)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٧٣٣.

(٢) «ديوان الحماسة» لأبي تمام (٢: ٢١٧).

(٣) المصدر السابق (٢: ١٨٦).

عليه: «لا تجتمع أمةٌ محمدٍ على الضلالة، ويدُ الله على الجماعة، ومن شدَّ شدَّ في النار» أخرجه الترمذي^(١)؟ ألا يزجره قوله: «اتَّبِعُوا السَّوَادَ الْأَعْظَمَ، فَإِنَّهُ مَنْ شَدَّ شَدَّ فِي النَّارِ»^(٢)؟ أمَّا يُنْبَهُهُ مِنَ الرَّقْدَةِ قَوْلُهُ: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الْجَمَاعَةِ قَيْدَ شِبْرٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ»^(٣)؟ وما روى مسلمٌ عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»^(٤)؟ والأحاديثُ المنقولةُ مِنَ الْأُمَّةِ الْمُتَّقِنِينَ فِيهِ لَا تُحْصَى! أم كيف يتجاسرُ على تسمية مَنْ مَدَحَهُمُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وعلى لسانِ حبيبه: «مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ الْمَطْرِ لَا يُدْرَى أَوَّلُهُ خَيْرٌ أَمْ آخِرُهُ»^(٥) بالخبيث!

هذا، وإن الآيةَ إن أُجْرِيَتْ على العموم لتكون مَبْنِيَّةً على إرادة العموم في قوله تعالى: ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾، أو على الخصوص مَبْنِيَّةً على خصوصه، ولا يَدُلُّ على شيءٍ مما ذكره، فتقديرُ الكلامِ على الأول: يا أيُّها الذين تَدْعُونَ أَنْكُمْ أَرْبَابُ النَّهْيِ وَأَصْحَابُ الْعُقُولِ، انظُرُوا بَعْدَ مَا بَلَّغْتُمْ مِنْ بَيَانِ التَّوْحِيدِ وَنَفْيِ الشِّرْكِ، وَالْإِرْشَادِ إِلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَقَلْعِ الرَّذَائِلِ: هَلْ يَسْتَوِي مَا أَدْعُوكُمْ إِلَيْهِ وَمَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ اتِّبَاعِ دِينِ آبَائِكُمْ وَقَطْعِ الْأَرْحَامِ وَالْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ؟ فَاسْتَعْمِلُوا قَوَاكِمَ وَابْدُلُوا جُهْدَكُمْ فِي التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَنْصِفُوا

- (١) أخرجه الترمذي (٢١٦٧) عن ابن عمر وقال: هذا حديثٌ غريبٌ، وأخرجه أحمد (٢٧٢٦٧) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢١٢٩) عن أبي بصرة الغفاري.
- (٢) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٣٩٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما، وابن ماجه (٣٩٥٠) عن أنس، دون قوله: «من شدَّ شدَّ في النار».
- (٣) أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد (١٧٢٠٩) والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٣٥١) عن الحارث الأشعري.
- (٤) أخرجه مسلم (١٨٤٨).
- (٥) أخرجه الترمذي (٢٨٦٩) وأحمد (١٢٣٤٩) عن أنس، وأخرجه أحمد (١٨٩٠١) وابن حبان (٧٢٢٦) عن عمار بن ياسر.

[﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ وَإِنْ نَسَأْتُمْ عَلَيْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْءَانُ بُدِّ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ * قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ ﴾ [١٠١-١٠٢]

الجملة الشَّرطية والمعطوفة عليها؛ أعني قوله: ﴿إِنْ بُدِّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ وَإِنْ نَسَأْتُمْ عَلَيْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْءَانُ بُدِّ لَكُمْ﴾ صفة لـ ﴿أَشْيَاءَ﴾. والمعنى: لا تُكثروا مسألة رسول الله ﷺ حتى تسألوه عن تكاليف شاقَّة عليكم، وإن أفتاكم بها وكلفكم إياها

مِن نفوسكم لعلكم تفوزون بالهدى عاجلاً وبالصلاح آجلاً، فعلى هذا: الكلام في الدعوة إلى مُتابعة الحق وطاعة الله ورسوله، وقوله: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾ كالتميم لعدَم الاستواء، وقوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَتَأْوَى إِلَيْهِ الْغَائِبُونَ﴾ من باب إرخاء العنان والبعث على التفكير والحث على التدبُّر. ونحن نقول أيضاً: يا أُمَّة محمد، هلُمُّوا إلى النظرِ والتفكيرِ فيمن يتبعُ سنَّة رسولِ الله ﷺ منا ومنكم، ومن ينكصُ على عقبيه ويتبعُ هواه الذي يضلُّه ولا يعملُ بالأحاديثِ الصَّحيحة المروية عنه حتى يتبينَ الخبيثُ منا والطيبُ!

وأما تقرُّير الكلام على الثاني، وهو أن الآية نازلةٌ في حُجَّاجِ اليَمامة كما قال: «وقيل: نزلت في حُجَّاجِ اليَمامة حين أراد المسلمون أن يُوقِعوا بهم فنُهوا»، وقال محيي السنة: نزلت في شُريح بن صُبيعة البكريِّ وحُجَّاجِ بكر بن وائل، وقد مَضتِ القصةُ في أوَّل السُّورة، وفيها: فلما كان العامُ القابلُ خرَجَ، يعني شُريحاً، في حُجَّاجِ بكر بن وائل ومعه تجارةٌ عظيمة، فهمُّوا بهم، فأنزل اللهُ تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُحْلُوا شَعْتِرَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٢] (١)، ففيه: النهي عن التعرُّض للمشركين القاصدين لزيارة حَرَمِ الله لغرضِ الدُّنيا، فسَمَّاهُ خبيثاً، وإذا كان التعرُّض لهم غيرَ جائزٍ في مثلِ ذلك المقام كيفَ جازَ التعرُّضُ لأعراضِ المسلمين في تفسيرِ كلامِ الله المَجدِّ؟ تابَ اللهُ علينا وعليه.

(١) «معالم التنزيل» (٣: ١٠٥) وانظر: «جامع البيان» (٨: ٣٣).

تَعْمَمَكُمْ وَتَشُقَّ عَلَيْكُمْ، وَتَنَدِمُوا عَلَى السُّؤَالِ عَنْهَا، وَذَلِكَ نَحْوَمَا رُوِيَ: أَنَّ سُرَاقَةَ بْنَ مَالِكٍ أَوْ عُكَّاشَةَ بْنَ مُحِصِّنٍ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْحُجُّ عَلَيْنَا كُلِّ عَامٍ؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَعَادَ مَسْأَلَتَهُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، فَقَالَ ﷺ: «وَنَحَكَ وَمَا يُؤْمِنُكَ أَنْ أَقُولَ: نَعَمْ، وَاللَّهِ لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ؛ لَوَجِبَتْ، وَلَوْ وَجِبَتْ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَلَوْ تَرَكْتُمْ لَكَفَرْتُمْ، فَانْتَرَكُونِي مَا تَرَكْتُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سَوَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ فَخُذُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ».

﴿وَإِن تَسْأَلُوا عَنَّا جِئِن يَنْزَلُ الْقُرْآنُ﴾: وَإِن تَسْأَلُوا عَنْ هَذِهِ التَّكَالِيفِ الصَّعْبَةِ فِي زَمَانِ الْوَحْيِ، وَهُوَ مَا دَامَ الرَّسُولُ بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ

قوله: (ما رُوِيَ عَنْ سُرَاقَةَ^(١) بْنِ مَالِكٍ أَوْ عُكَّاشَةَ)، رَوَى أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧] الْآيَةُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفِي كُلِّ عَامٍ؟ فَسَكَتَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفِي كُلِّ عَامٍ؟ قَالَ: «لَا، وَلَوْ قُلْتُ: نَعَمْ، لَوَجِبَتْ»، فَانزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾ الْآيَةُ^(٢).

قوله: (وَيْحَكُ)، الْجَوْهَرِيُّ: وَيْحٌ: كَلِمَةٌ رَحْمَةٌ، وَوَيْلٌ عَكْسُهُ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، تَقُولُ: وَيْحٌ لَزِيدٍ وَوَيْلٌ لَزِيدٍ تَرْفَعُهَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ.

قوله: (وَإِن تَسْأَلُوا عَنْ هَذِهِ التَّكَالِيفِ الصَّعْبَةِ فِي زَمَانِ الْوَحْيِ) إِلَى آخِرِهِ، تَقْرِيرُهُ يُؤَدِّنُ أَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿إِن يُبَدِّ لَكُمْ تَسْوَأَكُمْ﴾، كَالنَّوْطِئَةِ وَالبِنَاءِ، وَالثَّانِيَةُ كَالتَّفْسِيرِ لِلأُولَى، وَلِذَلِكَ قَالَ: ﴿إِن يُبَدِّ لَكُمْ تَسْوَأَكُمْ وَإِن تَسْأَلُوا عَنَّا جِئِن يَنْزَلُ الْقُرْآنُ﴾: صِفَةٌ لـ ﴿أَشْيَاءَ﴾، وَعَمَّ زَمَانَ الْوَحْيِ حَيْثُ قَالَ: «مَا دَامَ الرَّسُولُ بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ يُوحَى إِلَيْهِ»، قَالَ مُحْيِي السُّنَّةِ:

(١) كَذَا فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةِ، وَفِي «الْكَشَافِ»: «أَنَّ سُرَاقَةَ».

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٩٠٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (٨١٤) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٨٨٤) عَنْ عَلِيٍّ وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً الدَّارِقُطْنِيُّ

(٢٧٠٣) وَالحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٣١٥٧).

﴿إِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلَ الْقُرْآنُ﴾ معناه: إن صَبَرْتُمْ حَتَّى يَنْزَلَ الْقُرْآنُ بِحُكْمٍ مِنْ قَرْضٍ أَوْ تَمِيٍّ، وليس في ظاهره شرح ما بكم إليه حاجةٌ ومَسَّتْ حَاجَتُكُمْ إِلَيْهِ، فإذا سَأَلْتُمْ عَنْهَا حِينَئِذٍ تُبَدِّلْكُمْ^(١)، وَقَرَّرَ هَذَا الْمَعْنَى الْإِمَامُ حَيْثُ قَالَ: السُّؤَالُ عَلَى نَوْعَيْنِ، أَحَدُهُمَا: مَا لَمْ يَجْرِ ذِكْرُهُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِوَجْهِ مَا فَهُوَ مِنْهَيٌّ عَنْهُ، وَثَانِيَهُمَا: مَا نَزَلَ بِهِ الْقُرْآنُ وَلَكِنْ السَّامِعَ لَمْ يَفْهَمْهُ كَمَا يَنْبَغِي فَهَاهُنَا يَجُوزُ السُّؤَالُ، وَالْفَائِدَةُ فِي الذِّكْرِ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا مَنَعَ السُّؤَالَ أَوْ هَمَّ أَنْ جَمِيعَ السُّؤَالِ مَمْنُوعٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ تَمَيِّزاً لِهَذَا الْقِسْمِ. تَمَّ كَلَامُهُ^(٢).

فإن قيل: فإذا نَزِدُ سؤَالُ عُكَاشَةَ^(٣)، لأنه سأل بعد نزول آية الحج كما سيجيء في حديثه، يقال: ما أنكر عليه لسؤاليه: أن الأمر يحتمل التكرار أو المرة في المراد منها، بل لأنه ما تفكر في أن إفادة التكرار مما يصعب على الأمة سيما على سكان القاصية، والدين مبني على اليسر: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، وكان ذلك مشهوراً عندهم كما روى الإمام، عن أبي نعلبة الخشنبي: «إن الله تعالى قرص فرائض فلا تضيعوها، ونهى عن أشياء فلا تنتهكوها، وحدد حدوداً فلا تتعدوها، وعفا عن أشياء من غير نسيان فلا تبحثوا عنها»^(٤).

قال الراغب: إن الأشياء في البحث عنها وسواها ثلاثة أضرب: ضرب يجب السؤال عنه، وهو ما كُلف الإنسان به وبه أمر، وإياه توجه أن أفتى الجريح بالاغتسال، فقال: «قتلتموه، هلا سألتموني عنه، شفاء العبي السؤال»^(٥)، وضرب يكره أو يحظر السؤال عنه،

(١) «معالم التنزيل» (٣: ١٠٦).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٤٤).

(٣) انظر: «الدر المنثور» (٥٤٨: ٥) حيث قال: أخرجه ابن جرير (٩: ١٩) وأبو الشيخ وابن مردويه عن أبي هريرة.

(٤) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٤٤).

(٥) أخرجه أبو داود (٣٣٦) والدارقطني (٧٢٩) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١: ٢٢٧) عن جابر، =

وإياه تَوَجَّهَ قَوْلُهُ ﷺ: «اتْرُكُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ»^(١)، وَضَرَبَ بِجَوْزِ السُّؤَالِ وَالسُّكُوتِ عَنْهُ، وَهُوَ مَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يُحَمَدَ وَلَا يُؤَخَذَ بِهِ الْإِنْسَانُ إِنْ بَحَثَ عَنْهُ وَاسْتَكْشَفَ^(٢).

وقال القاضي: الجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهَا صِفَتَانِ لـ ﴿أَشْيَاءَ﴾، الْمَعْنَى: لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تَظَهَّرَ لَكُمْ تَعَمُّكُمْ، وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا فِي زَمَانِ الْوَحْيِ تَظَهَّرَ لَكُمْ، وَهِيَ كَمَقْدَمَتَيْنِ تُتَّجَانِ مَا يَمْنَعُ السُّؤَالَ، وَهُوَ أَنَّهُ مِمَّا يَغْمُهُمْ، وَالْعَاقِلُ لَا يَفْعَلُ مَا يَغْمُهُ^(٣).

وَقُلْتُ: وَهَذَا النُّوعُ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْبَيَّانِ يُسَمَّى بِالْكِنَايَةِ الْإِبْيَائِيَّةِ، فَيُقِيدُ الْقَطْعَ بِامْتِنَاعِ السُّؤَالَ، وَلَيْسَ بَوَجْهِ فِي الْآيَةِ، وَتَقْرِيرُ الْمَصْنُفِ أَقْرَبُ لِمَا يُفْهَمُ مِنْ دَلِيلِ الْخُطَابِ، وَالتَّقْيِيدُ بِالْوَصْفِ: أَنَّ هُنَاكَ سُؤَالَ لَا يَغْمُهُمْ وَهُوَ مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّكَالِيفِ الشَّاقَّةِ وَالْأُمُورِ الَّتِي إِنْ ظَهَرَتْ أَوْقَعَتْهُمْ فِي الْحَرَجِ وَالضُّيْقِ، هَذَا حَسَنٌ لَوْلَا أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿تُبَدِّلْ لَكُمْ﴾ يَقْتَضِي أَنْ يُخَصَّصَ السُّؤَالَ بِمَا فِي إِخْفَائِهِ مَصَالِحُ الْعِبَادِ وَفِي إِبْدَائِهِ فَسَادُهُمْ، فَإِنَّ مَا يُقَابِلُ الْإِبْدَاءَ هُوَ الْإِخْفَاءُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وَيَعْبُذُهُ مَا رَوَيْنَا عَنِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَالتِّرْمِذِيِّ، عَنِ أَنَسٍ، قَالَ: خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خُطْبَةً مَا سَمِعْتُ مِثْلَهَا قَطُّ، فَقَالَ: «لَوْ تَعَلَّمُونَ مَا أَعْلَمَ لَصَحَحْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا»، قَالَ: فَغَطَّى أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجُوهَهُمْ وَلَهُمْ خَيْنٌ، فَقَالَ رَجُلٌ: مَنْ أَبِي؟ فَقَالَ: «فُلَانٌ»، فَتَرَكْتُ هَذِهِ الْآيَةَ:

= وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (٥٧٢) وَأَحْمَدُ (٣٠٥٧) وَالدَّارِمِيُّ (٧٧٩) وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (١: ٢٢٧) وَالدَّارِقُطْنِيُّ (٧٣٠) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٦٧٩) عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (رِوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ) رَقْمَ (٩٩٥) وَابْنُ الْبَزَّازِ (٨١٢٨).

(٢) «تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ الْأَصْفَهَانِيِّ» (٥: ٤٦٥ - ٤٦٦).

(٣) «أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ» (٢: ٣٧١).

يُوحَى إِلَيْهِ تُبَدُّ لَكُمْ تِلْكَ التَّكَالِيفُ الصَّعْبَةُ الَّتِي تَسُوءُكُمْ، وَتُؤْمَرُوا بِتَحْمُلِهَا، فَتَعْرَضُونَ أَنْفُسَكُمْ لِعُضْبِ اللَّهِ بِالتَّفْرِيطِ فِيهَا.

﴿عَفَا اللَّهُ عَنْهَا﴾: عفا الله عما سلف من مسألتكم، فلا تعودوا إلى مثلها.

﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾: لا يُعَاجِلُكُمْ فِيمَا يَفْرُطُ مِنْكُمْ بِعُقُوبَتِهِ.

فَإِنْ قُلْتُمْ: كَيْفَ قَالَ: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾ ثم قال: ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾.....

﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾^(١)، وفي رواية: فسألوا النبي ﷺ حتى أخفوه في المسألة، فصعد ذات يوم المنبر، فقال: «لا تسألوني عن شيء إلا بيئته لكم»، فلما سمعوا ذلك أزموا ورهبوا أن يكون بين يدي أمر قد حصر، قال أنس: فجعلت أنظر يمينا وشمالاً فإذا كل رجل لاف رأسه في ثوبه بيكي، فأنشأ رجل كان إذا لاحى يدعى إلى غير أبيه، قال: يا نبي الله، من أبي؟ قال: «أبوك حذافة»، ثم أنشأ عمر رضي الله عنه، فقال: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْفِتَنِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا رَأَيْتُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ كَالْيَوْمِ قَطُّ، إِنَّهُ صُورَتْ لِي الْجَنَّةُ وَالنَّارُ حَتَّى رَأَيْتُهُمَا دُونَ الْحَائِطِ»^(٢)، قَالَ قَتَادَةُ: يُذَكِّرُ هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾^(٣). وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ فِيهِ: فَرَجَعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُدَافَةَ إِلَى أُمَّهُ، فَقَالَ: وَيْحَكَ! مَا حَمَلَكَ عَلَى الَّذِي صَنَعْتَ؟ قَالَتْ: كُنَّا أَهْلَ جَاهِلِيَّةٍ وَأَهْلَ أَعْمَالٍ قَبِيحَةٍ^(٤). أَرْمُوا: مِنْ أَرَمَ الْإِنْسَانُ: إِذَا أَطْرَقَ سَاكِنًا مِنْ خَوْفٍ.

قَوْلُهُ: (وَتُؤْمَرُوا) عَطْفٌ تَفْسِيرِيٌّ عَلَى قَوْلِهِ: «تُبَدُّ لَكُمْ».

(١) أخرجه البخاري (٤٦٢١) ومسلم (٢٣٥٩) عن أنس، والترمذي (٢٣١٣) عن أبي هريرة.

(٢) أخرجه البخاري (٧٠٨٩) ومسلم (٢٣٥٩) عن أنس.

(٣) قول قتادة أخرجه البخاري (٧٠٨٩)، وانظر: «جامع البيان» (٩: ١٤).

(٤) أخرجه أحمد (١٠٥٣٨) وابن حبان (٦٢٤٥) عن أبي هريرة. لكن فيها: «قالت: ويحك، ما حملك

على الذي صنعت، كنا أهل جاهلية...».

ولم يُقَلْ: قد سأل عنها؟ قلتُ: الضَّميرُ في ﴿سَأَلَهَا﴾ ليس براجعٍ إلى ﴿أَشْيَاءَ﴾ حتَّى تَجِبَ تعديته بـ«عن»، وإنما هو راجعٌ إلى المسألة التي دَلَّ عليها ﴿لَا تَسْأَلُوا﴾ يعني: قد سأل هذه المسألة قومٌ من الأولين، ﴿ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا﴾ أي: بمرجوعها أو.....

قوله: (راجعٌ إلى المسألة) أي: إلى المصدر لا إلى المفعول لِيُحتَاجَ إلى تعديته بـ«عَنْ». الراغبُ: ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ يَحْتَمِلُ وجهين، أحدهما: أنه استخبارٌ إشارةً إلى نحو قول أصحابِ البقرة حيث سألوا عن أوصافها، فعلى هذا لا فَرْقَ بَيْنَ قوله: «قد سألتها» وبين قوله: «قد سأل عنها»، والثاني: أنه استعطاءٌ، إشارةً إلى نحوِ المستنزلينَ للمائدةِ من عيسى والسائلينَ من صالح الناقة؛ فعلى هذا لا يَصِحُّ أن يقال: سأل عنها، وقوله: ﴿ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَفَرِيَّتٍ﴾ أي: كفروا ولم يَعْتَرِفُوا^(١).

واعلَمْ أَنَّ الطَّلَبَ والسؤالَ والاستخبارَ والاستفهامَ والاستعلامَ^(٢) ألفاظٌ متقاربةٌ، ومرتبٌ بعضها على بعض، فالطلبُ أعمُّها؛ لأنه قد يقالُ فيما تسألُه من غيرك، وفيما تطلبُه من نفسك، والسؤالُ لا يقالُ إلا فيما تطلبُه من غيرك، فكلُّ سؤالٍ طلب، وليس كلُّ طلبٍ سؤالاً، والسؤالُ يقالُ في الاستعطاف، فيقالُ: سألتُه كذا، ويقالُ في الاستخبارِ فيقالُ: سألتُه عن كذا، وأما الاستخبارُ فاستدعاءُ الخبر، وذلك أخصُّ من السؤال، فكلُّ استخبارٍ سؤالٌ وليس كلُّ سؤالٍ استخباراً، والاستفهامُ: طلبُ الإفهام، وهو أخصُّ من الاستخبار، فإن قولَ الله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي﴾ [المائدة: ١١٦] استخبارٌ وليس باستفهام، وكلُّ استفهامٍ استخبارٌ وليس كلُّ استخبارٍ استفهاماً، والاستعلامُ: طلبُ العلم، فهو أخصُّ من الاستفهام، إذ ليس كلُّ ما يُفهمُ يُعلمُ، بل قد يُظنُّ ويحتمنُ، وكلُّ استعلامٍ استفهامٌ وليس كلُّ استفهامٍ استعلاماً.

قوله: (بمرجوعها) أي: بما تُؤوَلُ المسألةُ به وترجعُ إليه عندَ تحقيقها.

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٤٦٧-٤٦٨).

(٢) قوله: «والاستعلام» سقط من (غ).

بسببها ﴿كُفِرِيكَ﴾، وذلك أن بني إسرائيل كانوا يَسْتَفْتُونَ أنبياءَهُم عن أشياء، فإذا أمروا بها تركوها فهلكوا.

[﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بُحَيْرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامِرٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَقْتُرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [١٠٣]

كان أهل الجاهلية إذا نُتِجَت الناقةُ خمسةً أبطنَ آخِرُهَا ذَكَرٌ، بَحَرُوا أَدْنَهَا - أي شَقُّوْهَا - وَحَرَّمُوا رُكُوبَهَا، وَلَا تُطْرَدُ عَنْ مَاءٍ وَلَا مَرْعَى، وَإِذَا لَقِيَهَا الْمُعْبِي لَمْ يَرْكَبْهَا، وَاسْمُهَا الْبَحِيرَةُ، وَكَانَ يَقُولُ الرَّجُلُ: إِذَا قَدِمْتُ مِنْ سَفَرِي، أَوْ بَرِئْتُ مِنْ مَرَضِي فَنَاقَتِي سَائِبَةٌ. وَجَعَلَهَا كَالْبَحِيرَةِ فِي تَحْرِيمِ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا.

وقيل: كان الرجل إذا أعتق عبداً قال: هو سائبةٌ فلا عقْلٌ بيْنَهَا وَلَا مِيرَاثَ، وَإِذَا وُلِدَتِ الشاةُ أُنْثَى فِيهِ لَهَا، وَإِنْ وُلِدَتِ ذَكَرًا فَهِيَ لَأَهْلِيْهِمْ، فَإِنْ وُلِدَتِ ذَكَرًا وَأُنْثَى قَالُوا: وَصَلْتُ أَخَاهَا، فَلَمْ يَذْبَحُوا الذَكَرَ لَأَهْلِيْهِمْ، وَإِذَا نُتِجَتِ مِنْ صُلْبِ الْفَحْلِ عَشْرَةَ أَبْطُنٍ قَالُوا: قَدَحَمَى ظَهْرَهُ فَلَا يُرْكَبُ، وَلَا يُجْمَلُ عَلَيْهِ، وَلَا يُمْنَعُ مِنْ مَاءٍ وَلَا مَرْعَى.

ومعنى ﴿مَا جَعَلَ﴾: مَا شَرَعَ ذَلِكَ وَلَا أَمَرَ بِالتَّبْحِيرِ وَالتَّسْيِيبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَكِنَّهُمْ بِتَحْرِيمِهِمْ مَا حَرَّمُوا ﴿يَقْتُرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ فَلَا يَنْسِبُونَ التَّحْرِيمَ إِلَى اللَّهِ حَتَّى يَقْتُرُوا وَلَكِنَّهُمْ يَقْلُدُونَ فِي تَحْرِيمِهَا كِبَارَهُمْ.

قوله: (نُتِجَتِ الناقةُ خمسةً أبطن)، المغرب: وَقَدْ نُتِجَتِ الناقةُ نَتْجًا: إِذَا رُبِّي نَتَاجُهَا حَتَّى وَضَعَتْ، فَهُوَ نَاتِجٌ، وَهُوَ لِلْبَهَائِمِ كَالْقَابِلَةِ لِلنِّسَاءِ، وَالْأَصْلُ: نَتَجَهَا وَلِدًا، يُعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، فَإِذَا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ قِيلَ: نُتِجَتِ وَكَلِدًا: إِذَا وَضَعَتْهُ^(١). النُّهَيْةُ: يُقَالُ: نُتِجَتِ الناقةُ: إِذَا وَكَلِدَتْ فِيهَا مَتَوَجَّةً، وَأَنْتِجَتِ: إِذَا حَمَلَتْ فِيهَا نَتُوجًا، وَلَا يُقَالُ: مُتِجَ بِكسرِ التاء.

(١) المغرب في ترتيب المعرب (٢: ٢٨٥).

[﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَىٰ الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ
ءَابَاءَنَا أُولَٰئِكَ كَانَ ءَابَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ ١٠٤]

الواو في قوله: ﴿أُولَٰئِكَ كَانَ ءَابَاؤُهُمْ﴾ واو الحال قد دخلت عليها همزة الإنكار،
وتقديره: أحسبهم ذلك ولو كان ﴿ءَابَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾؟ والمعنى:
أن الاقتداء إنما يصحُّ بالعالم المهتدي، وإنما يُعرف اهتداؤه بالْحُجَّةِ.

قوله: ﴿أُولَٰئِكَ كَانَ ءَابَاؤُهُمْ﴾ واو الحال). قال أبو البقاء: وجواب «لو» محذوف، أي: أولو
كانوا لا يعلمون يتبعوهم^(١)، وذهب الراغب إلى أن الواو للعطفِ والهمزة للتعجبِ من
جهلهم، أي: أيكفيهم ذلك وإن كان آباؤهم لا يعلمون فيفعلون ما يقتضيه علمهم ولا
يهتدون بمن له علم؟ وأشير بأنهم من جملة الفرقة الثالثة الذين وُصفوا فيما روي: الناس عالمٌ
ومتعلمٌ وحائرٌ بائرٌ لا يطيع مُرشدًا، وروي عن علي رضي الله عنه: الناس ثلاثة: عالمٌ رباني،
ومتعلمٌ على سبيل نجاة، وهمجٌ رعاعٌ وأتباعٌ كلِّ ناعقٍ يَميلون مع كلِّ رِيح، ولم يستضيئوا
بُنور العلم، ولم يلجؤوا إلى ركنٍ وثيق فيمتنعوا^(٢).

وقوله: ﴿لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ إشارة إلى أنهم هم الرعاع والأتباع.

قوله: (الاقتداء إنما يصحُّ بالعالم المهتدي)، وفيه معنى قول الإمام والقاضي: التقليدُ
المدمومُ هو أن المقلد لا يعرفُ بالدليل أن مقلده على الحق أو على الباطل، وأما من عرفَ اهتداءً
مقلده بالدليل فهو ليس بمقلد^(٣).

(١) «التيبان في إعراب القرآن» (١: ٤٦٥).

(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» (٢: ٤١٠) حيث نقله عن علي يخاطب كُمَيْلَ بن زياد، وأخرجه الدارمي

(٣٢٣) عن خالد بن معدان، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٠٢٨) عن أبي الدرداء، و«تفسير الراغب

الأصفهاني» (٥: ٤٧٠).

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٤٨) و«أنوار التنزيل» (٢: ٣٧٣).

[يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فِيمَنْبِتِكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٠٥﴾]

كان المؤمنون تذهب أنفسهم حسرة على أهل العتو والعناد من الكفرة يتمنون دُخولهم في الإسلام، ف قيل لهم: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ وما كُلفتم من إصلاحها والمشى بها في طريق الهدى. ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ الضلال عن دينكم إذا كنتم مهتدين، كما قال عز وجل لنبيه عليه الصلاة والسلام: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ﴾ [فاطر: ٨]، وكذلك من يتأسف على ما فيه الفسقة من الفجور والمعاصي، ولا يزال يذكر معائبهم ومناكيرهم، فهو مخاطب به، وليس المراد ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن من تركهما مع القدرة عليهما فليس بمهتدٍ، وإنما هو بعض الضلال الذين فصلت الآية بينهم وبينه. وعن ابن مسعود: أنها قرئت عنده فقال: إن هذا ليس بزمانها، إنها اليوم مقبولة، ولكن يوشك أن يأتي زمان تأمرون فلا يقبل منكم، فحيثئذ عليكم أنفسكم. فهي على هذا تسلية لمن يأمر وينهى فلا يقبل منه، وبسط لُغْزِهِ.....

قوله: (وإنما هو بعض الضلال) أي: من تركهما مع القدرة فليس بمهتد. (بل هو بعض الضلال الذين فصلت الآية بينهم)، وذلك أن قيل في حق البعض: ﴿مَنْ ضَلَّ﴾، وخوطب البعض بقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾، وأثبت لهم الاهتداء بقوله: ﴿إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾، وإنما يكونون مؤمنين مهتدين إذا قاموا بمواجهتها من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولم يقصروا فيها، بل إنما يحسن هذا الخطاب إذا بذلوا جهودهم في ذلك وتحسروا على قوات الإنجاج في القوم، ولذلك استشهد بقوله: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ﴾ [فاطر: ٨]، فمن نظر إلى ظاهر الآية وأمسك عن الأمر بالمعروف ابتداءً دخل في زمرة من قيل في حقه: ﴿مَنْ ضَلَّ﴾.

قوله: (إن هذا ليس بزمانها) أي: هذا الزمان ليس بزمان العمل بمقتضى ظاهر الآية، وهو ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لأن الإمرة والحسبة اليوم مقبولة.

وعنه: ليس هذا زمان تأويلها، قيل: فمتى؟ قال: إذا جعل دُونَهَا السَّيْفُ وَالسَّوْطُ وَالسَّجْنُ. وعن أبي ثعلبة الحُسَيْنِيِّ: أنه سُئِلَ عن ذلك فقال للسائل: سألت عنها خبيراً، سألتُ رسولَ الله ﷺ عنها فقال: «اتَّخِمْرُوا بِالْمَعْرُوفِ، وَتَنَاهَاوا عَنِ الْمُنْكَرِ، حَتَّى إِذَا مَا رَأَيْتَ شُحًّا مُطَاعًا، وَهَوًى مُتَّبَعًا، وَدُنْيَا مُؤَثَّرَةً، وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ، فَعَلَيْكَ نَفْسِكَ، وَدَعْ أَمْرَ الْعَوَامِّ، وَإِنَّ مِنْ وِرَائِكُمْ أَيَّامًا الصَّبْرُ فِيهِنَّ كَقَبْضٍ عَلَى الْجَمْرِ، لِلْعَامِلِ مِنْهُمْ مِثْلُ أَجْرِ خَمْسِينَ رَجُلًا يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِهِ».

وقيل: كان الرَّجُلُ إِذَا أَسْلَمَ قَالُوا لَهُ: سَقَّهْتَ أَبَاكَ وَلَا مَوْهَ، فنزلت.

قوله: (وعن أبي ثعلبة الحُسَيْنِيِّ) بضمَّ الخاءِ المعجمة والنون، الحديثُ بتمامه رواه الترمذي وابن ماجه^(١).

قوله: (عن ذلك) أي: عن العملِ بمقتضى الآية، وقوله: سألتُ عنها، أي: عن الآية، أي: عن العملِ بمقتضاها.

قوله: (اتَّخِمْرُوا بِالْمَعْرُوفِ) أي: هُمُوبًا وَلَا تُشَاوِرُوا فِيهِ. النِّهَايَةُ: قِيلَ لِكُلِّ مَنْ فَعَلَ فِعْلًا مِنْ غَيْرِ مَشَاوَرَةٍ: اتَّخَمَرَ، كَأَن نَفْسَهُ أَمَرْتَهُ بِشَيْءٍ فَاتَّخَمَرَ، أَي: أَطَاعَهَا.

قوله: (شُحًّا مُطَاعًا). النِّهَايَةُ: الشُّحُّ: أَشَدُّ الْبُخْلِ مَعَ الْحِرْصِ، وَفِيهِ أَنَّ الشُّحَّ مِنْ جِبِلَّةِ الْإِنْسَانِ، وَالْكَامِلُ مَنْ لَا يُطِيعُهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ﴾ [الحشر: ٩].

قوله: (وَدُنْيَا مُؤَثَّرَةً) أي: مَخْتَارَةً عَلَى الْآخِرَةِ.

قوله: (كان الرجلُ إِذَا أَسْلَمَ قَالُوا لَهُ: سَقَّهْتَ أَبَاكَ) أي: نَسَبْتَهُ إِلَى السَّقْفِ. الرَّاعِبُ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنِّي أَرَاكُمْ تَتَأَوَّلُونَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ وَقَدْ عَهَدْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَنَا هَذَا عَلَى هَذِهِ الْأَعْوَادِ وَهُوَ يَقُولُ: «إِنَّ النَّاسَ إِذَا تَرَكَوا الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٤٣) والترمذي (٣٠٥٨) وابن ماجه (٤٠١٤) وابن حبان (٣٨٥) عن أبي ثعلبة الحُسَيْنِيِّ.

﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ عليكم: من أسماء الفعل، بمعنى: الزموا إصلاح أنفسكم، ولذلك جُزم جوابه. وعن نافع (عليكم أنفسكم) بالرفع، وقرئ: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ وفيه وجهان: أن يكون خبراً مرفوعاً، وتنضره قراءة أبي حيوة: (لا يَضِيرُكُمْ) وأن يكون جواباً للأمر مجزوماً، وإنما ضُمَّت الراء إتباعاً لضمة الضادِ المنقولة إليها من الراءِ المدغمة، والأصل: لا يَضُرُّوكم، ويجوز أن يكون نهيًا، و(لا يَضِيرُكُمْ) بكسر الضادِ وضمِّها، من: ضارَهُ يَضِيرُهُ وَيَضُورُهُ.

والنهي عن المنكرِ عَمَهُمُ اللهُ بعقابه، وما بينكم وبين أن يعُمَّكُمْ اللهُ بعقابه إلا أن تتأولوا هذه الآية على غير تأويلها، وإتأ المعنى: لا تقتدوا بأبائكم، واحفظوا أنفسكم، وإذا اهتديتم فليس عليكم من ضلالٍ من خالفكم شيء، كقوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، وقوله: ﴿وَلَا تَسْتَلْ عَنْ أَهْوَائِهِمْ﴾ [البقرة: ١١٩]. وقلت: حديث أبي بكرٍ أخرجه الترمذي وأبو داود، عن قيس بن أبي حازم^(١)، ويعضده النظم، فإن قوله: ﴿قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْلُو كَانُوا آبَائِهِمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ يرمي إلى ذلك.

قوله: (وعن نافع: «عليكم أنفسكم»، بالرفع) هي من طريق شاذة^(٢).

قوله: (أن يكون خبراً مرفوعاً)، قال الزجاج: إعراب ﴿لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ﴾ الأجود أن يكون رفعا على جهة الخبر، أي: ليس يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ، ويجوز أن يكون جزماً، أي: لا يَضُرُّكُمْ، إلا أن الراء الأولى أدغمت في الثانية فضمت الثانية لالتقاء الساكنين، ويجوز على جهة النهي: «لا يَضُرُّكُمْ»، بفتح الراء وكسرها، وهذا نهي للغائب ويراد به المخاطبون، فإذا قلت: لا يَضُرُّكُمْ كَفَرُ الْكَافِرِ، معناه: لا تُعَدَّنَ أنت كَفْرَهُ ضَرَرًا عَلَيْكَ^(٣).

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٤٠) والترمذي (٢١٦٨) عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر، وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٤٠٠٥) وأحمد (١) وابن حبان (٣٠٤).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٤: ٣٨٨).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢١٤).

[يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ أَنَّنَا نِدْوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ ءَاخِرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَّمِنَ الْآثِمِينَ * فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخِرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَايْنَ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَدْنَا أَحَقَّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا أَعْتَدْنَا إِنَّا إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ * ذَلِكَ أَدْفَعُ أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ وَجْهٍ أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَنٌ بَعْدَ آيْمَانِهِمْ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿١٠٦-١٠٨﴾]

ارتفع ﴿أَنَّانِ﴾ على أنه خبرٌ للمبتدأ الذي هو ﴿شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ﴾ على تقدير:

قلت: وأما زيادة التقرير فهو أن يقال: إن قوله تعالى: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ﴾ لا يخلو من أن يكون مجزوماً على جواب الأمر، فالمنعى: احفظوا أنفسكم والزموا صلاحها لا يضرَّكم مَن ضَلَّ إذا اهتديتم، أي: إذا حفظتموها لا يضرَّكم مَن ضَلَّ، فإن لم تحفظوها بأن تُصِرُّوا على ذكرِ مثاليهم يكن سبباً لأن تتضرَّروا بالملازمة عليها، أو أن يكون تهيئاً للضلال عن إيصال الضرر إلى المؤمنين على منوال قولهم: لا أزيئك هاهنا، أو أن يكون خبراً مرفوعاً على تقدير سؤال، كأنه لما قيل لهم: الزموا أنفسكم واحفظوها عن أن تشتغلوا بمساوئهم قالوا: لم ذاً؟ فأجيبوا: لئلا يضرَّكم ضلال مَن ضَلَّ، هذا وإن الظاهر: الزموا أنفسكم ولا تهتمُّوا بشأنهم ولا تأسفوا على ما فيه الفسقة من العُجور، فإننا لا نؤاخذكم بفعلهم كأنهم من قرط حريصهم وتهالكهم على صلاحهم حسبوا أنهم يتضرَّرون بفسقيهم، فردَّ عليهم، ولهذا ابتدأ بقوله: «كان المؤمنون تذهب أنفسهم حسرة على أهل العتو»، وعليه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ﴾ [فاطر: ٨].

قوله: (الذي هو ﴿شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ﴾) اتَّسع في «بَيْنَ» وأضيف إليه المصدر، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] بالرفع.

شهادةً بَيْنَكُمْ شهادةً اثْنَيْنِ، أو على أنه فاعل ﴿شَهَدَةُ بَيْنَكُمْ﴾ على معنى: فيما فُرِضَ عليكم أن يشهدَ اثْنانِ.

وقرأ الشعبي: (شهادةً بَيْنَكُمْ) بالتَّنوين. وقرأ الحسنُ: (شهادةً) بالنَّصب والتَّنوين، على: لِيَقُمَ شهادةً اثْنانِ، و﴿إِذَا حَضَرَ﴾ ظرفٌ للشَّهادة، و﴿حِينَ الْوَصِيَّةِ﴾ بدلٌ منه، وفي إبداله منه دليلٌ على وُجوبِ الوصِيَّةِ، وأنها من الأمورِ اللازمةِ التي لا ينبغي أن يتهاوَنَ بها مسلمٌ ويذهَلَ عنها. وحُضورُ الموتِ: مُشارَفَتُهُ وظهورُ أماراتِ بلوغِ الأجلِ. ﴿مِنْكُمْ﴾: من أقارِبِكُمْ، و﴿مِنْ غَيْرِكُمْ﴾: من الأجانبِ.

قوله: (وفي إبداله منه دليلٌ على وجوبِ الوصِيَّةِ)، قال الإمام: قالوا: قوله تعالى: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ﴾ دليلٌ على وجوبِ الوصِيَّةِ؛ لأنه تعالى جَعَلَ زمانَ حُضورِ الموتِ حينَ زمانِ الوصِيَّةِ، وهذا إنَّما يكونُ إذا كانا متلازِمَيْنِ، وإنَّما تحضُلُ هذه الملازمةُ حينَ وجوبِ الوصِيَّةِ^(١).

وقلتُ: والأظهرُ أن قولَ المؤلف: «وأنها من الأمورِ اللازمةِ التي لا ينبغي أن يتهاوَنَ بها» عَطَفَ تفسيريُّ على قوله: «وجوبِ الوصِيَّةِ»، ودلالةٌ على أن الإبدالَ فيه للتأكيدِ والتقريرِ والثبوتِ دونَ الوجوبِ المتعارفِ، ولهذا اقتَصَرَ القاضي وصاحبُ «التقريب» على التفسيرِ دونَ المفسرِ، حيث قالوا: وفي إبداله منه تنبيهٌ على أن الوصِيَّةَ مما ينبغي ألا يتهاوَنَ فيها^(٢)، ولم يذكرْ لفظَ الوجوبِ، ومثلهُ في دلالةِ الإخباريِّ المنظورِ فيه المبالغةُ على الوجوبِ قوله تعالى: ﴿الرَّافِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ [النور: ٣]، قال: فيه معنى النهي، ولكنْ أبلغُ وأكدُ من «لا يَنْكِحُ»^(٣).

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٥١).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٧٤).

(٣) انظر: (١١: ١٨).

﴿إِنَّ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾: يعني: إن وقع الموت في السفر ولم يكن معكم أحدٌ من عشيرتكم فاستشهدوا أجنبيين على الوصية، وجعل الأقارب أولى لأنهم أعلمٌ بأحوال الميت وبما هو [له] أصلح، وهم له أنصح. وقيل: ﴿مِنْكُمْ﴾: من المسلمين، و﴿مِنْ غَيْرِكُمْ﴾: من أهل الذمة. وقيل: هو منسوخٌ لا تجوزُ شهادةُ الذمّيِّ على المسلم، وإنما جازت في أول الإسلام لقلّة المسلمين وتعدُّرِ وجودهم في حال السفر. وعن مكحول: نَسَخَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].

وروي: أنه خرج بُدَيْلُ بن أبي مريم مولى عمرو بن العاص وكان.....

قوله: (وروي أنه خرج بُدَيْلُ بن أبي مريم)، والصحيح: بُزَيْلُ بن أبي مريم بالياء المنقوطة من تحت والضمّ وفتح الزاي في «كتاب الترمذي»^(١)، والذي جاء في «كتاب ابن أمير ماكولا»^(٢): بُزَيْلُ بن أبي مارية مولى عمرو بن العاص في «الجامع»^(٣)، وفي «صحيح البخاري» والترمذي وأبي داود، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَهْمٍ مَعَ تَمِيمِ الدَّارِيِّ وَعَدِيِّ بْنِ بَدَاءٍ، فَمَاتَ السَّهْمِيُّ فِي أَرْضٍ لَيْسَ بِهَا مُسْلِمٌ، فَلَمَّا قَدِمُوا فَقَدُوا جَمَامًا مِنْ فِضَّةٍ مُخَوَّصًا^(٤) بذهبٍ، فَأَخْلَفَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ وَجَدَ الْجَامُ بِمَكَّةَ، فَقَالُوا: ابْتِغْنَاهُ مِنْ تَمِيمٍ وَعَدِيِّ بْنِ بَدَاءٍ، فَقَامَ رَجُلَانِ مِنْ أَوْلِيَاءِهِ فَعَلَفَا: كَشَهَادَتِهَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهَا وَإِنَّ الْجَامَ لَصَاحِبِهِمْ، قَالَ: وَفِيهِمْ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ^(٥).

(١) الذي في «سنن الترمذي» (٣٠٥٩) بالدال وليس بالزاي كما ذكر المصنف.

(٢) هو الأمير سعد الملك أبو نصر علي بن هبة الله، المعروف بابن ماكولا، من أهل عكبرا، قتله غلمانُه بجرجان سنة نيف وسبعين وأربع مئة. من كتبه: «الإكمال» تتبع فيه الأسماء المشتبهة في الأسماء والأعلام. وانظر: «الإكمال» لابن ماكولا (١: ٢٦٤).

(٣) «جامع الأصول» (٢: ١٢٩) رقم (٦١٢).

(٤) كذا في (ط)، وهو الموافق لرواية البخاري، وفي غيرها من الأصول الخطية: «مُؤَمَّا».

(٥) أخرجه البخاري (٢٧٨٠) وأبو داود (٣٦٠٨) والترمذي (٣٠٦٠) عن ابن عباس.

من المهاجرين مع عدي بن زيد وتميم بن أوس - وكانا نصرانيين - تُجَارًا إلى الشام، فمرض بُدَيْلٌ وكتب كتابًا فيه ما معه، وطرحه في متاعه ولم يُخْبِرْ به صاحبه وأمرهما أن يدفعوا متاعه إلى أهله، ومات ففتشوا متاعه فأخذوا إناءً من فضة فيه ثلاث مئة مثقالٍ منقوشًا بالذهب، فعَيَّاه، فأصاب أهل بُدَيْلِ الصَّحِيفَةَ فطالَبُوها بالإناء فجَحَدَا، فرَفَعُوها إلى رسول الله ﷺ؛ فنزلت.

﴿تَحْسِبُونَهُمَا﴾: تَقْفُونَهُمَا وَتَصْبِرُونَهُمَا لِلْحَلْفِ، ﴿مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ﴾: من بعد صلاة العصر، لأنه وقت اجتماع الناس.

وعن الحسن: بعد صلاة العصر أو الظهر؛ لأن أهل الحجاز كانوا يقعدون للحكومة بعدهما. وفي حديث بُدَيْلٍ أنها لما نزلت صلى رسول الله ﷺ صلاة العصر ودعا بعدي وتميم فاستخلفها عند المنبر فحلفا، ثم وجد الإناء بمكة فقالوا: إنا اشتريناه من تميم وعدي.

وقيل: هي صلاة أهل الذمة وهم يُعظَّمون صلاة العصر.

﴿إِنْ أَرْتَبْتُمْ﴾: اعترض بين القسم والمقسم عليه. والمعنى: إن ارتبتم في شأنهما واتهمتموهما فحلفوهما.

قوله: (فيه ثلاث مئة مثقال) تجريدًا، نحو قولك: في البيضة عشرون رطلًا من حديد، أي: هي نفسها هذا المقدار.

قوله: (وتصبرونهما للحلف). النهاية: في الحديث: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرًا»^(١)، أي: ألزم بها وحبس عليها، وكانت لازمة لصاحبها من جهة الحكم.

(١) أخرجه البخاري (٤٥٤٩) ومسلم (١٣٨) عن ابن مسعود.

وقيل: إن أُريدَ بهما الشاهدانِ فقد نُسِخَ تحليفُ الشاهدينِ، وإن أُريدَ بهما الوصيانِ فليس بَمَنْسُوخِ تحليفُهما.

وعن عليٍّ رضي الله عنه: أنه كان يُحْلَفُ الشاهدَ والراويَ إذا اتَّهَمَهما.

والضَّميرُ في ﴿بِهِ﴾ لِلْقَسَمِ، وفي ﴿كَانَ﴾ لِلْمُقَسَمِ لَهُ، يعني: لا نَسْتَبْدِلُ بَصَحَّةِ الْقَسَمِ باللهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا؛ أَي: لا نَحْلِفُ باللهِ كاذِبِينَ لأَجْلِ المَالِ، ولو كان مَنْ نُقِسِمُ لَهُ قَرِيبًا لنا. على معنى: أن هذه عَادَتُهُمْ فِي صِدْقِهِمْ وَأَمَانَتِهِمْ أَبَدًا، وَأَنَّهُمْ دَاخِلُونَ تَحْتَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥].

﴿شَهَادَةَ اللَّهِ﴾ أَي: الشَّهَادَةَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِحِفْظِهَا وَتَعْظِيمِهَا. وَعَنِ الشَّعْبِيِّ: أَنَّهُ وَقَفَ عَلَى «شَهَادَةَ» ثُمَّ ابْتَدَأَ «اللَّهُ» بِالْمَدِّ عَلَى طَرَحِ حَرْفِ الْقَسَمِ وَتَعْوِضِ حَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ مِنْهُ. وَرُويَ عَنْهُ بِغَيْرِ مَدٍّ، عَلَى مَا ذَكَرَ سَبِيحُوهُ أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُ حَرْفَ الْقَسَمِ وَلَا يُعَوِّضُ مِنْهُ هَمْزَةَ الِاسْتِفْهَامِ، فيقول: اللهُ لَقَدْ كانَ كذا. وقرئ: (لَمَلَّائِمِينَ) بِحذفِ الهمزةِ وَطَرَحِ حركتها على اللامِ وإدغامِ نُونِ «مِنْ» فِيهَا، كقوله: (عَادَ لَوْلَى).

قوله: (فقد نُسِخَ تحليفُ الشاهدينِ)، قيل: النَّاسِخُ قَوْلُهُ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمَدْعَى وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقِيلَ: أَوَّلُ مَنْ قَالَهُ قُسُّ بْنُ سَاعِدَةَ الْإِيَادِيُّ.

قوله: (أن هذه عادتُهم في صِدْقِهِمْ)، وَالدَّلَالَةُ عَلَى الْعَادَةِ وَالتَّوَكِيدُ بِقَوْلِهِ: «أَبَدًا»، انضمامُ ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾ [المائدة: ١٠٦] مَعَ قَوْلِهِ: ﴿لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا﴾ تَتِمِيمًا وَمِبَالِغَةً، يعني: إِذَا لَمْ يَحْلِفْ لِذِي الْقُرْبَى بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلَى إِلَّا يَحْلِفَ لِلْغَيْرِ أَبَدًا، وَهَذَا إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ إِذَا أُريدَ تَحْلِفُ الشَّاهِدِينَ دُونَ الْوَصِيِّينَ، وَذَلِكَ أَنَّ الشَّرْطِيَّةَ، وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾ جِيءَ بِهَا لِتَأْكِيدِ الْمَقْسَمِ بِهِ، أَي: لَمْ يَكُنْ مِنْ عَادَتِنَا أَنْ نَشْتَرِيَ بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ وُجِدَ ذُو قُرْبَى.

(١) أخرجه البخاري (٢٥١٤) عن عبد الله بن عمرو، وأخرجه الترمذي (١٣٤٢) وابن ماجه (٢٣٢١)

وابن حبان (٥٠٨٢) عن ابن عباس.

فإن قلت: ما موقع ﴿تَحْسِبُونَهُمَا﴾؟ قلت: هو استثناءٌ كلام، كأنه قيل: بعد اشتراط العدالة فيها، فكيف نعمل إن ارتبنا فيها؟ فقيل: تحسبونها. فإن قلت: كيف فسرت ﴿الصَّلَاةَ﴾ بصلاة العصر وهي مُطلَّقة؟ قلت: لما كانت معروفةً عندهم بالتحليف بعدها أغنى ذلك عن التقييد، كما لو قلت في بعض أئمة الفقه: إذا صلى أخذ في الدرس، علم أنها صلاة الفجر، ويجوز أن تكون اللام للجنس وأن يُقصد بالتحليف على إثر الصلاة أن تكون الصلاة لطفًا في النطق بالصدق ونهايةً عن الكذب والزور؛ ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

﴿فَإِنْ عَثَرَ﴾: فإن اطلع ﴿عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا﴾ أي: فعلا ما أوجب إثما واستوجباً أن يقال: إنها لمن الأئمين ﴿فَفَاخْرَانِ﴾: فشهدان آخران ﴿يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنْ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمْ﴾ أي: من الذين استحق عليهم الإثم. ومعناه: من الذين جُنِيَ عليهم وهم أهل الميت وعشيرته. وفي قصة بديل: أنه لما ظهرت خيانة الرجلين حلف رجلان من ورثته إنه إناء صاحبهما وإن شهدتهما أحق من شهادتهما: ﴿الْأَوْلَيْنِ﴾: الأحقان بالشهادة لقرايتهما ومعرفتهما، وارتفاعهما على: هما الأوليان، كأنه قيل: ومن هما؟ فقيل: الأوليان.....

قوله: ﴿فَإِنْ عَثَرَ﴾: فإن اطلع. الأساس: دابة بها عثار: لا تزال تعثر، وخرَجَ متعثراً في أذياله، ومن المجاز: عثر على كذا: اطلع عليه، وأعثره على كذا: أطلعه.

اعلم أن هذه الآية من أشكل ما في القرآن من الإعراب، قاله الزجاج^(١)، وقال الواحدي رحمه الله: روي عن عمر رضي الله عنه: هذه الآية أعضل ما في هذه السورة من الأحكام، وقال الإمام: اتفق المفسرون على أن هذه الآية في غاية الصعوبة إعراباً ونظماً وحكماً^(٢).

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢١٦).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٥٦).

وقال القاضي: ومعنى الآيتين أن المحتَضَرَ إذا أَرَادَ الوَصِيَّةَ ينبغي أن يُشْهَدَ عَدْلَيْنِ مِنْ ذَوِي نَسَبِهِ أَوْ دِينِهِ عَلَى وَصِيَّتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُمَا، بَأَنْ كَانَ فِي سَفَرٍ، فَأَخْرَانِ مِنْ غَيْرِهِمْ، ثُمَّ إِنْ وَقَعَ نَزَاعٌ وَارْتِيَابٌ أَقْسَمًا عَلَى صِدْقِ مَا يَقُولَانِ بِالتَّغْلِيظِ فِي الْوَقْتِ، فَإِنْ أُطْلِعَ عَلَى أَنَّهَا كَذَبًا بِأَمَارَةٍ أَوْ مَظَنَّةٍ، حَلَفَ آخْرَانِ مِنْ أَوْلِيَاءِ الْمَيِّتِ، وَالْحُكْمُ مَنْسُوخٌ، إِنْ كَانَ الْاِثْنَانِ شَاهِدَيْنِ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ الشَّاهِدَانِ، وَلَا تُعَارِضُ يَمِينُهُمَا يَمِينَ الْوَارِثِ، وَإِنْ كَانَا وَصِيَّيْنِ تُرُدُّ الْيَمِينُ عَلَى الْوَرِثَةِ إِمَّا لظَهْوَرِ خِيَانَةِ الْوَصِيَّيْنِ، فَإِنْ تَصَدَّقَ الْوَصِيُّ بِالْيَمِينِ لِأَمَانَتِهِ، أَوْ لِتَغْيِيرِ الدَّعْوَى^(١).

وقلت: هذا تلخيص المعنى، وهو في غاية من الجودة، وأما حلُّ مشكل الآية فقد أشار إليه المصنّف بحيث لا مزيد عليه^(٢).

قال أبو البقاء: قوله: ﴿عَلَىٰ أَنَّهُمَا﴾، قائم مقام الفاعل، و«آخران»: فاعل فعل محذوف، أي: فليشهد آخران، و﴿يَقُومَانِ﴾: صفة «آخران»، و﴿مَنْ أَلْدَيْنِ﴾: صفة أخرى لـ«آخران»^(٣).

قلت: فعلى هذا ﴿أَلْوَلَيْنِ﴾: خبر مبتدأ محذوف والجملة مُسْتَأْنَفَةٌ على تقدير سؤال، كأنه لما قيل: فإن علم أن الشاهدين قد حانا فليقم شاهدان آخران من الذين جني عليهم فقيل: من هما؟ فأجيب: الأحقان بالشهادة من أقرباء المجني عليه.

وقال الزجاج: قيل: معنى ﴿أَسْتَحَقَّ عَلَيْهِمْ﴾ أي: فيهم، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، وقيل: استحق منهم كقوله تعالى: ﴿إِذَا أَكَاوَأُ عَلَى النَّاسِ﴾ [المطففين: ٢]، أي: منهم^(٤).

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٧٦).

(٢) من قوله: «اعلم أن هذه الآية من أشكال ما في القرآن» إلى هنا، ورد في (ط) في هذا الموضع، وورد في غيرها من الأصول قيل «قوله: ﴿فَإِنْ عُرِيَ﴾ فإن اطلع»، وكتب قبله: «قوله: فإن اطلع على أنهما استحقا إثماً»، فجعل فقرة مستقلة، وله وجه، لكن الذي في (ط) أنسب.

(٣) «البيان في إعراب القرآن» (١: ٤٦٨).

(٤) «معاني القرآن وأعرابه» (٢: ٢١٦).

وقال صاحبُ «الكشف»: «أما ما يُسندُ إليه استَحَقَّ فلا يخلو من أن يكونَ الإيصاءُ أو الوصِيَّةُ أو الإثمُ أو الجارُّ والمجرور، وإنما جاز استَحَقَّ الإثمُ لأنَّ أَخَذَهُ إثمٌ فسُمِّيَ إثمًا كما يُسَمَّى ما يؤخَذُ منكُ بغيرِ حقٍّ مَظْلَمَةٌ، قال سيبويه: المَظْلَمَةُ: اسمٌ ما أُخِذَ منكُ^(١)، وكذلك سُمِّيَ هذا المأخوذُ باسمِ المصدرِ، وأما معنى ﴿عَلَيْهِمْ﴾ فيَحْتَمِلُ أن يكونَ بمنزلةِ على في قولك: استَحَقَّ على زيدٍ مالٌ بالشَّهادةِ، أي: لَزِمَهُ وَوَجَبَ عليه الخروجُ منه؛ لأنَّ الشاهِدَيْنِ لَمَّا عَثِرَ على خيانتيهما استَحَقَّ عليهما ما ولياهُ من أمرِ الشَّهادةِ والقيامِ بها وَوَجَبَ عليهما الخروجُ منها وتركُ الولايةِ لها، فصار إخراجُهما منها مُستَحَقًّا عليهما كما يَسْتَحَقُّ على المحكومِ عليه الخروجُ مما وَجَبَ عليه، وأن يكونَ بمنزلةِ في، أي: استَحَقَّ فيهم، وأن يكونَ بمنزلةِ من، أي: استَحَقَّ منهم الإثمُ^(٢).

وقلتُ^(٣): الحقُّ أن يكونَ استَحَقَّ مُسندًا إلى الإثمِ، وأن يكونَ من بابِ المشاكلةِ والتضمينِ لقوله: «ومعناه: من الذين جُنِيَ عليهم»، والذي دَعَاهُ إلى هذا التأويلِ ابتناءُ قوله: ﴿فَإِنْ عَثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا﴾ على قوله: ﴿إِنَّمَا إِذَا لَمِنَ الْآثِمِينَ﴾؛ لأنَّ المعنى: إن كَتَمْنَا الحقَّ كَتَمْنَا مِنَ الخائنينِ، ثُمَّ إنَّ أَطْلَعَ على أَنهما قد خَانَا وَجَنَيَا على المشهودِ عليه واستَحَقَّا إثمًا بذلكِ فَأَخْرَانِ يقومَانِ مقامَهُمَا بالشَّهادةِ، فَكُنِّيَ عن قوله: «قد خَانَا وَجَنَيَا» بقوله: ﴿اسْتَحَقَّا إِثْمًا﴾ لِشَاكِلِ الكلامِ السابقِ وَهُوَ: ﴿إِنَّمَا إِذَا لَمِنَ الْآثِمِينَ﴾، يَدُلُّ عليه قوله: «واستَوْجَبَا أن يقالَ: إِنهما لَمِنَ الْآثِمِينَ»، ثُمَّ عَبَّرَ عن المشهودِ عليهم بقوله: «استَحَقَّ عليهمُ الإثمُ» لِشَاكِلِ ما عَبَّرَ به عن الجاني، وَهُوَ ﴿اسْتَحَقَّا إِثْمًا﴾؛ لأنَّ الجاني إِذَا كُنِّيَ عنه بأنه استَحَقَّ الإثمَ فالمناسبُ أن يُكْنَى عن المَجْنِيِّ عليه بقوله: استَحَقَّ الإثمُ عليه، فقَوْلُ المصنِّفِ: «من الذي جَنَى عليهم» تَخْلِيصُ المعنى وَرُبْدَتُهُ.

(١) «كتاب سيبويه» (٤ : ٩١).

(٢) قوله: «وقلت» سقط من (م).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢ : ٣٧٦-٣٧٧).

وقيل: هُما بَدَلٌ من الضَّميرِ في ﴿يَقُومَانِ﴾ أو من ﴿ءَاخِرَانِ﴾. ويجوز أن يَرْتَفِعَا بِ﴿أَسْتَحَقَّ﴾ أي: من الذين استحقَّ عليهم انتدابُ الأوليين منهم للشَّهادة لاطِّلاعِهِم على حقيقة الحال. وقرئ: (الأوليين) على أنه وَصْفٌ لـ ﴿الَّذِينَ أَسْتَحَقَّ عَلَيْهِمْ﴾ مجرورٌ، أو منصوبٌ على المدح.

ومعنى الأوليّة: التقدُّم على الأجنبي في الشَّهادة لكونهم أحقَّ بها،.....

قوله: (هما: بَدَلٌ من الضَّميرِ في ﴿يَقُومَانِ﴾). قال الزجاج: ﴿الْأَوْلِيَيْنِ﴾: في قولٍ أكثرِ البَصْرِيِّينَ مُرتفعانِ على البَدَلِ من الضَّميرِ في ﴿يَقُومَانِ﴾، المعنى: فليقيمِ الأوليانِ بالميتِ مقامَ هَذَيْنِ الخائنينِ فيقسمانِ بالله (١).

قوله: (ويجوزُ أن يرتفعَا بِ﴿أَسْتَحَقَّ﴾) أي: ﴿الْأَوْلِيَيْنِ﴾: يكونُ فاعلُ ﴿أَسْتَحَقَّ﴾ لا الإثمَ، فعلى هذا ﴿أَسْتَحَقَّ﴾ بمعنى: استوجب، ولا بدَّ من تقديرِ المضاف؛ لأنَّ الواجبَ على أهلِ الميتِ أن يختاروا من بينهم شخصينِ من أقاربِ الميتِ موصوفينِ بالأولويةِ من غيرهم لاطِّلاعِهِم على حقيقة الحال، وإليه الإشارةُ بقوله: «﴿مَنْ الَّذِينَ أَسْتَحَقَّ عَلَيْهِمْ﴾ انتدابُ الأوليين».

الجوهري: نَدَبَهُ لأمرٍ فانتَدَبَ له، أي: دعاهُ له، فأجاب. الأساس: رجلٌ نَدَبَ: إذا نُدِبَ لأمرٍ خَفَّ له، وفلانٌ مندوبٌ لأمرٍ عظيمٍ ونَدَبَ لكذا، وإلى كذا، فانتَدَبَ له.

قوله: (وقرئ: «الأوليين») أي: بالجمع: أبو بكرٍ وحمزةُ، والباقون: ﴿الْأَوْلِيَيْنِ﴾ على الشنية (٢).

قوله: (على أنه وَصْفٌ لـ ﴿الَّذِينَ أَسْتَحَقَّ عَلَيْهِمْ﴾)، المعنى: آخِرانِ يقومانِ من الذين جُنِيَ عليهم المقدمين على الأجنبي، وقوله: «مجرور» صفةٌ «لوصف».

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢١٦).

(٢) «التيسير في القراءات السبع» ص ٧٥ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٩).

وقرى: (الأولين) على التثنية، وانتصابه على المدح. وقرأ الحسن: (الأولان) ويحتج به من يرى ردَّ اليمين على المدعي، وأبو حنيفة وأصحابه لا يرون ذلك، فوجهه عندهم أن الورثة قد ادَّعوا على النصرانيين أنها قد اختانا فحلَّفا، فلما ظهر كذبها ادَّعيا الشراء فيما كتما، فأنكر الورثة، فكانت اليمين على الورثة لإنكارهم الشراء.

فإن قلت: فما وجه قراءة من قرأ: ﴿أَسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ﴾ على البناء للفاعل، وهو عليٌّ وأبيٌّ وابنُ عباسٍ؟

قوله: (وقرى: «الأولين» بالتثنية^(١))، وانتصابه على المدح، فعلى هذا هو جارٍ على ﴿فَفَاخْرَانِ يَقُومَانِ﴾، لا على ﴿الَّذِينَ أَسْتَحَقَّ عَلَيْهِمْ﴾ لعدم المطابقة، وإنما يجعله وصفاً كما في قراءة «الأولين»، لاختلافها نكرةً ومعرفةً.

قوله: (فوجهه عندهم) أي: أصحاب أبي حنيفة رحمه الله، فإن ردَّ اليمين على المدعي غير سائغ عندهم، لكن قوله: «فلما ظهر كذبها ادَّعيا الشراء فيما كتما، فأنكر الورثة فكانت اليمين على الورثة»، ليس في رواية البخاري والترمذي وأبي داود^(٢) ما يُنبئ عنه، وظاهر التنزيل يأباه؛ لأن ترتب الجزاء، وهو قوله: ﴿فَفَاخْرَانِ﴾، على ﴿فَإِنْ عُرِيَ﴾، ثم ترتبه على قوله: ﴿إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْأَثِيمِينَ﴾ مانع من تحلُّل هذا الأجنبي في البين، على أنه تعالى صرَّح بالردِّ والتعقيب في قوله: ﴿أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ آيَتِنَاهُمْ﴾ وجعله قانوناً لمثل هذا الحكم، والله أعلم.

قوله: (من قرأ ﴿أَسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ﴾ على البناء للفاعل) قرأها حفص^(٣)، أي: حَقَّ وَوَجِبَ عَلَيْهِمُ الْإِثْمُ، حَقَّ وَأَسْتَحَقَّ بِمَعْنَى فِي «المعالم»^(٤).

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «على التثنية».

(٢) سبق تخريجه.

(٣) «التيسير في القراءات السبع» ص ٧٥ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٩).

(٤) «معالم التنزيل» (٣: ١١٤).

قلتُ: معناه: من الورثة الذين ﴿أَسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَّيْنَ﴾ من بينهم بالشهادة أن يُجْرَدُوها للقيام بالشهادة ويُظهِروا بها كذب الكاذبين، ﴿ذَلِكَ﴾ الذي تقدّم من بيان الحكم.....

قوله: (أن يُجْرَدُوها) قيل: هو مفعول ﴿أَسْتَحَقَّ﴾، والفاعل ﴿الْأَوْلِيَّيْنَ﴾، وقلتُ: معنى هذا يعودُ إلى قوله: «أَسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ انتدَابُ الْأَوْلِيَّيْنَ» و«من بينهم»: حالٌ من الفاعل، و«بالشهادة»: متعلّق بـ﴿الْأَوْلِيَّيْنَ﴾، أي: الأحقّان بالشهادة، والواو في «ويُظهِروا» كالواو في قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥] في إفادة تعويل الترتيب إلى الذهن على مذهب صاحب «المفتاح»^(١)، أي: ليشهدوا ويُظهِروا بهما.

قوله: ﴿ذَلِكَ﴾ الذي تقدّم من بيان الحكم) وهو ما ذكر من ردّ اليمين أو تغيير الحكم على الاختلاف أجددٌ وأحرى أن يأتوا بالشهادة على وجه التحقيق، و﴿عَلَى وَجْهٍ﴾: حالٌ من الشهادة، أي: محقّقة، المعنى: أن من حقّ الشهادة أن تُشهد على ما هي عليه أو أن تُترك إذا لم تكن محقّقة مخافة أن يُفتضح الشاهد إذا ظهر خلافها، أو «إلى» مُقدّرة قبل ﴿أَنْ يَأْتُوا﴾، والتقدير: ذلك الحكم الذي ذكرناه أقرب إلى أن يأتوا بالشهادة على وجهها مما كنتم تفعلونه، وأقرب إلى خوف الفضيحة، فتمتّعوا من ذلك، فعلى هذا ﴿أَوْ يَخَافُوا﴾: عطفٌ على ﴿أَنْ يَأْتُوا﴾، فيكون من باب قوله: عَظَّمْتُمَا مَاءً بَارِدًا^(٢)، والمعنى ما قاله الواحدي: ذلك الذي حكّمنا به من ردّ اليمين أدنى إلى الإتيان بالشهادة على ما كانت عليه، أو أقرب إلى أن تُردّ أيمانٌ على أولياء الميت بعد أيمانهم فيحلفوا على خيانتهم وكذبهم فيفتضحوا ويغرّموا فلا يحلفون كاذبين إذا خافوا هذا الحكم^(٣).

(١) «مفتاح العلوم» ص ١٣٤.

(٢) سبق تحريجه.

(٣) «الوسيط» (٢: ٢٤٣).

﴿أَذَقَ﴾ أن يأتي الشهداء على نحو تلك الحادثة ﴿بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَنُ﴾: أن تكرر أيمان شهود آخرين بعد أيمانهم فيمتضحوا بظهور كذبهم كما جرى في قصة بُدَيْلٍ. ﴿وَأَسْمَعُوا﴾ سمع إجابة وقبول.

[﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمَهُ الْغَيْبُ﴾ * إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَى وَالِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَإِذْ تَخَلَّقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِأِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِأِذْنِي وَتُبْرِئُ الْأَكْمَامَ وَالْأَبْرَصَ بِأِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَى بِأِذْنِي وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَنكَ إِذْ جِئْتَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا أَسْحَرُكُمْ مِثْلُ ﴿١٠٩-١١٠﴾]

﴿يَوْمَ يَجْمَعُ﴾ بَدَلٌ من المنصوب في قوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: ١٠٨] وهو من بَدَلِ الاِشْتِمَالِ، كأنه قيل: واتقوا الله يوم جمعه، أو ظرفٌ لقوله: ﴿لَا يَهْدِي﴾ [المائدة: ١٠٨] أي: لا يهديهم طريق الجنة يومئذ كما يفعل بغيرهم، أو يُنصب بإضمار: اذكُرْ، أو ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ﴾ كان كَيْتٌ وكَيْتٌ.....

قوله: (أن تكرر)، ويروى «تكرر» بغير «أن». الجوهرى: يقال كَرَّرَهُ وَكَرَّرَ بِنَفْسِهِ، يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى.

قوله: (وهو من بَدَلِ الاِشْتِمَالِ). الانتصاف: يكون منصوباً مفعولاً به لا ظرفاً^(١). الإنصاف: لا يُصَوِّرُ هاهنا بَدَلُ الاِشْتِمَالِ؛ لانه لا بدَّ من اشتمالِ البَدَلِ أو المُبَدَّلِ منه على الآخر، وهاهنا يستحيل ذلك، وإنما يتم ذلك ببيانِ المُضَمَّرِ، فإنَّ تقديره: واتقوا عذابَ الله يوم، وحيثيذ يصحُّ البَدَلُ لاشتِمَالِ ﴿يَوْمَ﴾ على العذاب.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٨٩).

و﴿مَادَا﴾ منتصبٌ بـ﴿أَجِبْتُمْ﴾ انتصابٌ مصدره على معنى: أيَّ إجابةٍ أُجِبْتُمْ، ولو أُريدَ الجوابُ لقليل: بماذا أُجِبْتُمْ؟ فإن قلتَ: ما معنى سؤالهم؟ قلتَ: توبيخُ قومهم، كما كان سؤالُ المؤوِّدةِ توبيخاً للوائد.

فإن قلتَ: كيف يقولون: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا﴾ وقد علموا بما أُجيبوا؟ قلتَ: يعلمون أن الغرضَ بالسؤالِ توبيخُ أعدائهم، فيكَلِّون الأمرَ إلى علمه وإحاطته بما مُنوا به منهم وكابدوا من سوء إجاباتهم إظهاراً للتشكِّي واللَّجأ إلى ربِّهم في الانتقام منهم؛ وذلك أعظمُ على الكفِّرة وأقْتُ في أعضادهم، وأجلبُ لحسرتهم وسقوطهم في أيديهم؛ إذا اجتمع توبيخُ الله وتشكِّي أنبيائه عليهم.

قوله: (على معنى: أيَّ إجابةٍ أُجِبْتُمْ؟ ولو أُريدَ الجوابُ لقليل: بماذا أُجِبْتُمْ؟)، قال صاحبُ «المفتاح»^(١): أي: سؤالٌ عمَّا يُميِّزُ أحدَ المتشاركين عن أمرٍ يعمُّها بقولِ القائل: عندي ثياب، فيقول: أيُّ ثيابٍ هي؟ فيطلبُ منه وصفاً يميِّزُها عندك عمَّا يشارِكها في الثوبية^(٢). فالمعنى: أيَّ إجابةٍ أُجِبْتُمْ: إجابةٌ تصديق أو تكذيب، أو إجابةٌ ردُّ أو قبُول، طاعة أو عصيان؟ ولو أُريدَ السؤالُ عن مقولهم بمعنى: ما قالوا لكم؟ لقليل: بماذا، بإدخالِ الباء، قال القاضي: ماذا: في موضعِ المصدر، أو بأيِّ شيءٍ أُجِبْتُمْ، فحذَفَ الجارَّ^(٣)، والمصنَّفُ لم يلتفتْ إلى الثاني.

قوله: (بما مُنوا به). الجوهرية: مَنْوَتْه وَمَنْيْتَه: إذا ابتَلَيْتَه.

قوله: (وأقْتُ في أعضادهم). الأساس: فَتٌ في عَضْدِه: إذا كَسَرَ قَوْتَه وَفَرَّقَ أَعْوَانَه.

قوله: (وسقوطهم في أيديهم)، الأساس: سُقِطَ في يَدِه وَأَسْقِطَ وَسَقَطَ على المنيِّ للفاعل: نَدِمَ، وهو مسقوطٌ في يَدِه وساقطٌ في يَدِه. نادِم.

(١) «مفتاح العلوم» ص ١٥٠.

(٢) كذا في (ط)، وهو الموافق لما في «مفتاح العلوم»، وتحرف في سائر الأصول إلى: «الرتبة».

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٧٨).

ومثاله أن يَنْكَبَ بعضُ الخوارجِ على السُّلطانِ خاصَّةً من خَواصِّه نَكْبَةً قد عَرَفَهَا السُّلطانُ وأَطَّلَعَ على كُنْهها وَعَزَمَ على الانتصارِ له منه، فيجمع بينهما ويقول له: ما فعل بك هذا الخارجيُّ؟ وهو عالمٌ بما فعل به يُريد توبيخه وتبكيته، فيقول له: أنت أعلمٌ بما فعل بي، تفويضاً للأمر إلى علمِ سلطانه، واتكالاً عليه وإظهاراً للشكائية، وتعظيماً لما حلَّ به منه. وقيل: مِنْ هَؤُلِ ذلكِ اليومِ يَفْزَعُونَ وَيَذْهَلُونَ عن الجوابِ، ثم يُجيبون بعدما تُثوب إليهم عقولهم بالشهادة على أمهم. وقيل: معناه: عَلِمْنَا ساقطٌ مع علمك ومغموراً به، لأنك علام الغيوبِ، وَمَنْ عَلِمَ الحَقِيقَاتِ لم تَخَفَ عليه الظواهرُ التي منها إجابةُ الأممِ لرُسُلِهِم، فكانه لا علمَ لنا إلى جَنْبِ علمِكَ.....

قوله: (أن يَنْكَبَ)، الأساس: نَكَبَ عنه يَنْكَبُ ونكبتِ الرِّيحُ: مالت عن مَهَابِ الرِّيحِ، ومن المجاز: نَكَبَ في عدوّه.

قوله: (للشكائية)، الجوهري: شَكَوْتُ فلاناً أَشْكُوهُ شِكَايَةً وشَكَوَى وشَكَاةً بَفَتَحِ الشَّيْنِ المعجزة: إذا أَخْبَرْتَ عنه بسوءٍ فعليه بك.

قوله: (وقيل: مِنْ هَؤُلِ ذلكِ اليومِ)، ويروى: «هُوَ مِنْ هَؤُلِ ذلكِ اليومِ»، الضميرُ راجعٌ إلى القولِ، وهو ﴿لَا عِلْمَ لَنَا﴾، أي: وقيل: هذا القولُ صَدَرَ مِنْهُمْ مِنْ هَؤُلِ ذلكِ اليومِ، ثم استأنفَ بقوله: «يَفْزَعُونَ»، فكانه قيل: ما بالهم تكلَّموا به وقد سُئلوا عن شيءٍ وأجابوا بما لم يُطابقِ السؤالَ، فأجيب: لأنهم «يَفْزَعُونَ وَيَذْهَلُونَ عن الجوابِ»، فقوله: «وقيل: هُوَ مِنْ هَؤُلِ ذلكِ اليومِ» معطوفٌ على قوله: «يَعْلَمُونَ أَنَّ الغَرَضَ» أي: يَعْلَمُونَ أَنَّ الغَرَضَ بالسؤالِ توبيخُ أعدائهم فيَكِلُونَ الأمرَ إلى عِلْمِهِ قائلين: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا﴾، ويجوزُ أنهم يَذْهَلُونَ عن الجوابِ ويقولون: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا﴾، ثم بعد ما تَرَجَّعُ إليهم عقولهم يُجيبون بالشهادة على أمهم.

قوله: (معناه: عَلِمْنَا ساقطٌ مع علمك)، هذا جوابٌ آخَرُ، على طريقةِ الأسلوبِ الحكيمِ؛ لأنه جوابٌ بإثباتِ العلمِ لله على طريقةِ يُعْلَمُ منها المقصود، وذلك قوله: «لم تَخَفَ عليه الظواهرُ التي منها إجابةُ الأممِ لرُسُلِهِم».

وقيل: لا عَلِمَ لنا بما كان منهم بعدنا، وإنما الحكمُ للخاتمةِ، وكيف يخفى عليهم أمرهم وقد رأوهم سُودَ الوجوه، زُرُقَ العيونِ، مُوبَّخِينَ؟
 وقرئ: (عَلَامَ الغُيُوبِ) بالنَّصْبِ على أَنَّ الكلامَ قد تَمَّ بقوله: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ﴾ أي: إِنَّكَ الموصوفُ بأوصافك المعروفة من العلم وغيره، ثم نُصِبَ (عَلَامَ الغُيُوبِ) على الاختصاصِ، أو على النداء، أو هو صفةٌ لاسم «إِنَّ».

قوله: (وكيف يخفى عليهم أمرهم؟) رَدُّ واعتراضٌ على القولِ الأخيرِ، وفيه إضمار، وذلك أنه تعالى لما سألهم بقوله: أيُّ إجابةٍ أُجِبْتُمْ، إجابةً قَبُولِ أم رَدِّ، طاعةٍ أو عِصيانٍ؟ فقالوا: لا عَلِمَ لنا بما كان منهم بعدنا، يعني: ما دُمنا فيهم أجابَ بعضهم إجابةً طاعةٍ وقَبُولِ، وبعضهم إجابةً معصيةٍ ورَدِّ، فلما توفَّيتنا كنتَ أنتَ الرقيبَ عليهم، نحنُ لا نَعْلَمُ ما كان منهم بعدنا: هل بدَّلوا وغَيَّرُوا أم ثَبَتُوا ودَامُوا؟ لأنَّ الحُكْمَ للخاتمةِ، وهذا لا يَصِحُّ؛ لأنَّ أماراتِ سُوءِ الخاتمةِ لائحةٌ من وجوههم وعيونهم، فكيف يقولون: نحنُ لا نَعْلَمُ الخاتمةَ؟
 قوله: (أي: إِنَّكَ الموصوفُ بأوصافك المعروفة من العلم وغيره)، فالتركيبُ حيثُ من بابِ قوله:

أنا أبو النجمِ وشعري شعري

قوله: (أو هو صفةٌ لاسم «إِنَّ»)، قيل: فيه نَظَرٌ؛ لأنَّ اسمَ «إِنَّ» ضميرٌ، والضميرُ لا يوصفُ. وأجيبَ أنَّ النَّظَرَ مدفوعٌ؛ لأنه يذُكَّرُ الأقوالَ المذكورة، وبعضهم جوَّزَ وصفَ الضَّميرِ، وهذا بناءٌ على ذلك المذهب.
 الانتصاف: هو كقوله:

أنا أبو النجمِ وشعري شعري^(١)

الإنصاف: وقعَ في كلامِ الزمخشريِّ أنه منصوبٌ على النداءِ أو الاختصاصِ أو نعتٌ لاسم

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٩٠).

﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ ﴿ بَدَّلَ مِنْ ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ﴾. والمعنى: أنه يُؤبِّخُ الكافرين يومئذِ بسؤال الرُّسُلِ عن إجاباتهم وبتعديدهم ما أظهرَ على أيديهم من الآياتِ العظامِ،

«إِنَّ» وهو بعيدٌ؛ لأنَّ الْمُضْمَرَاتِ لا تَوْصَفُ، واسمُ «إِنَّ» ضميرٌ واحد. وفَرَّ صاحبُ «الانتصاف» من ذلك ولم يُنَبِّهْ عليه، وهو من المُشكلاتِ.

وقلتُ: ولا ارتيابَ أنَّ الكلامَ إذا قُطِعَ عندَ قوله: ﴿أَنْتَ﴾، كما صرَّحَ به وعقَّبَه بقوله: «ثُمَّ نُصِبَ» لم يكنْ لقوله: «عَلَامَ الْغُيُوبِ» تعلقٌ إعرابِيٌّ به، فلا وَجْهَ لجعله صفةً نَحْوِيَّةً، فيكونُ التقديرُ: يا عَلَامَ الْغُيُوبِ، على النداء، أو: اذْكَرْ عَلَامَ الْغُيُوبِ، على المدح، أو: أعني عَلَامَ الْغُيُوبِ، على الوصفِ والتفسيرِ. فإذا: الجملةُ الثانيةُ بيانٌ للجملةِ الأولى من حيثِ الصِّفَةِ التي يَسْتَدْعِيهَا المقامُ، على طريقة: أنا أبو النَّجْمِ، وأنتَ تَعْلَمُ أَنَّ نَحْوَ هذا التركيبِ لا يُفِيدُ معنىً بنفسِه ما لم يَسْتَنْدِ إلى ما يُنبئُ عن وَصْفِ خاص، وهاهنا لَمَّا قِيلَ: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ﴾، يعني إِنَّكَ أَنْتَ الموصوفُ بأوصافِكَ، لم يُعْلَمَ أَنَّ الصِّفَةَ التي يقتضيهها المقامُ ما هي؟ فقيل: «عَلَامَ الْغُيُوبِ» للكشْفِ والبيان، والبيانُ يدلُّ عليه إيقاعُ قوله: «مَنْ الْعِلْمِ وَغَيْرِهِ» بياناً لقوله: «بأوصافِكَ المعروفة»، ليكونَ شاملاً لجميعِ الأوصافِ، فيحتاجُ حينئذٍ إلى تعيينٍ ما يقتضيه المقام، وكذلك دَلَّ قوله: «وَشِعْرِي شِعْرِي» على الوصفِ الذي يَسْتَدْعِيهِ «أنا»، أي: أنا ذلك المشهورُ بالبلاغةِ والفصاحةِ، وشِعْرِي هو البالغُ في الكمالِ.

قوله: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ ﴿ بَدَّلَ مِنْ ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ﴾، وقلتُ: ولَمَّا كانَ البَدَلُ كالتفسيرِ للمُبْدَلِ ولم يُعْلَمَ مِنْ قوله: ﴿مَاذَا أُجِيبْتُمْ﴾ هل السؤالُ عن تمييزِ أحدِ المَشَارَكَيْنِ عن أمرٍ يعمُّهما أو عن مَقُولِ الكافرينَ على تقديرِ الباءِ، كما قال القاضي^(١)، والذي عليه ظاهرُ كلامِ المصنِّفِ أَنَّ قوله: ﴿مَاذَا أُجِيبْتُمْ﴾ مُبْهَمٌ في إجابةِ قَبُولِ أو رَدِّ، أتى بقوله: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يُلْعِيسِي أَبْنَ مَرْيَمَ﴾ إلى آخرِ السورةِ بياناً وتفصيلاً لذلك المُجْمَلِ، وأوضَحَ أَنَّ السؤالَ على طريقِ التمييزِ وبيانِ أَنَّ

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٧٨).

فكذبوهم وسمّوهم سَحَرَةً، أو جاوزوا حَدَّ التَّصْدِيقِ إلى أن اتَّخَذُوهم آلهَةً، كما قال بعضُ بني إسرائيل فيما أظهر على يد عيسى عليه السَّلَامُ من البيِّنَاتِ والمعجزاتِ: ﴿هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأحقاف: ٧] واتَّخَذَهُ بَعْضُهُمْ وَأُمَّهُ إِهْلِينَ.

﴿أَيَّدْتَكَ﴾: قَوَّيْتُكَ. وقرئ (أَيَّدْتَكَ) على: أَفَعَلْتُكَ. ﴿بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾: بالكلام الذي يَحْتَمِي به الدِّينُ وأضافَه إلى القُدُسِ، لأنه سببٌ للطُّهْر من أَوْضار الآثامِ، والدَّلِيلُ عليه قوله تعالى: ﴿تُكَلِّمُ النَّاسَ﴾ و﴿فِي الْمَهْدِ﴾ في موضع الحالِ، لأنَّ المعنى: تُكَلِّمُهُمْ طِفْلاً وكَهْلاً، إَلا أن ﴿فِي الْمَهْدِ﴾ فيه دليلٌ على حَدٍّ من الطُّفُولَةِ. وقيل: رُوحُ القُدُسِ: جبريلُ صلوات الله عليه أَيَّدَ به لتثبيتِ الحُجَّةِ.

فإن قلتَ: ما معنى قوله: ﴿فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً﴾؟ قلتَ:.....

الجوابُ جوابُ رَدٍّ لا قَبُولِ، ولهذا قال: «والمعنى: أنه توبيخٌ للكافرينَ يومئذٍ»، وختَمَ الآيةَ بقوله تعالى: ﴿فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾، وهو الوجهُ الأوَّلُ من الوجوه المذكورة في جوابِ سؤاله: «كيف يقولون: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا﴾ وقد عَلِمُوا؟» ألا ترى كيف بيَّن معنى التمييزِ بقوله: «فكذبوهم وسمّوهم سَحَرَةً، أو جاوزوا حَدَّ التصديقِ»، حيث ميَّز احتمالَ السؤالِ من التصديقِ والتكذيبِ بأحدهما وهو التكذيبُ؟

قوله: (أو جاوزوا حَدَّ التصديقِ): عطفٌ على «فكذبوهم»، وقوله: «كما قال بعضُ بني إسرائيل» إلى آخره، نُشِّرُ لهذينِ المعنيينِ.

قوله: (والدليلُ عليه) أي: على أن المرادَ بِرُوحِ القُدُسِ: الكلامُ: إيقاعُ قوله: ﴿تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً﴾ إمَّا بياناً للجُمْلَةِ الأولى أو استثناءً.

قوله: (إَلا أن ﴿فِي الْمَهْدِ﴾) يعني كان المرادُ من قوله: ﴿فِي الْمَهْدِ﴾: حالُ الطُّفُولَةِ، لكن في تخصيصِ ذِكْرِ المَهْدِ تَمييزٌ ومبالغةٌ، ولهذا نَكَرَ قوله: «على حَدٍّ من الطُّفُولَةِ»، ولو قيل: طفلاً، لم تكن تلك المبالغةُ؛ لأنَّ الطُّفُولَةَ تنتهي وقت البلوغِ لقوله تعالى: ﴿وإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالَ مِنْكُمْ الْحُلُمَ﴾ [النور: ٥٩].

معناه: تُكَلِّمُهُمْ فِي هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَفَاوَتْ كَلَامُكَ فِي حَيْنِ الطُّفُولَةِ وَحَيْنِ الْكُهُولَةِ الَّذِي هُوَ وَقْتُ كِهَالِ الْعَقْلِ وَبُلُوغِ الْأَشُدِّ، وَالْحَدُّ الَّذِي يُسْتَبَأُ فِيهِ الْأَنْبِيَاءُ.

﴿وَالْتَوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ خُصَّ بِالذِّكْرِ تَمَّا تَنَاوَلَهُ الْكِتَابُ وَالْحِكْمَةُ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِمَا جِنْسُ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ. وَقِيلَ: الْكِتَابُ: الْحَقُّ، وَالْحِكْمَةُ: الْكَلَامُ الْمُحْكَمُ الصَّوَابُ. ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ هَيْئَةٌ مِثْلُ هَيْئَةِ الطَّيْرِ. ﴿وَيَاذَنِي﴾: بِتَسْهِيلِي. ﴿فَتَنْفُخُ فِيهَا﴾ الضَّمِيرُ لِلْكَافِ لِأَنَّهَا صِفَةُ الْهَيْئَةِ الَّتِي كَانَ يَخْلُقُهَا عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَيَنْفُخُ فِيهَا وَلَا يَرْجِعُ إِلَى الْهَيْئَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ خَلْقِهِ وَلَا مِنْ نَفْخِهِ فِي شَيْءٍ، وَكَذَلِكَ الضَّمِيرُ فِي ﴿فَتَكُونُ﴾. ﴿تُخْرِجُ أَمْوَاتٍ﴾: تُخْرِجُهُمْ مِنَ الْقُبُورِ وَتَبْعُهُمْ. قِيلَ: أَخْرَجَ سَامَ بْنَ نُوحٍ وَرَجُلَيْنِ وَامْرَأَةً وَجَارِيَةً.

﴿وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَنْكَ﴾ يَعْنِي: الْيَهُودَ حِينَ هَمُّوا بِقَتْلِهِ. وَقِيلَ: لَمَّا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِعَيْسَى: ﴿أَذْكَرَ نِعْمَتِي عَلَيْكَ﴾ كَانَ يَلْبَسُ الشَّعْرَ وَيَأْكُلُ الشَّجَرَ،..

قَوْلُهُ: (مَعْنَاهُ: تُكَلِّمُهُمْ فِي هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ) يَعْنِي: فَائِدَةُ انْتِزَاعِ «كَهَلًا» مَعَ ﴿فِي أَلْمَهْدِ﴾ هُنَا، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الثَّانِي تَابِعًا لِلأَوَّلِ، وَالْأَحْسَنُ مَا فِي كَلَامِ الْإِمَامِ ^(١) أَنَّ الثَّانِي أَيْضًا مُعْجِزَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ: يُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الطُّفُولَةِ وَفِي الْكُهُولَةِ حِينَ يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ؛ لِأَنَّهُ حِينَ رُفِعَ لَمْ يَكُنْ كَهَلًا.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِمَا جِنْسُ الْكِتَابِ): تَعْلِيلٌ لِلتَّخْصِيصِ، يَعْنِي هُوَ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ لِمَزِيدِ الْفَضْلِ وَالشَّرْفِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَرْجِعُ إِلَى الْهَيْئَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا)، يَعْنِي: فِي قَوْلِهِ: «هَيْئَةٌ مِثْلُ هَيْئَةِ الطَّيْرِ»؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ مُشَبَّهَةٌ بِهَا، وَهِيَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ، بَلْ إِلَى الْأَوَّلَى الْمَشَبَّهَةِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ تَقْدِيرِهِ وَمِنْ نَفْخِهِ.

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ: لَمَّا قَالَ اللَّهُ لِعَيْسَى: ﴿أَذْكَرَ نِعْمَتِي﴾): عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ﴾ بَدَلٌ مِنْ ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ﴾، فَيَكُونُ هَذَا الْخَطَابُ فِي الدُّنْيَا.

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٥٩).

وفي كلام المصنّف لطيفة، وهي أنه تعالى مَنْ عَلَيْهِ بقوله: ﴿اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ﴾، وما كانت تلك النعمة نعمةً ذُنُوبِيَّةً؛ لأنه كان يلبسُ حينئذٍ الشَّعرَ ويأكلُ الشَّجرَ^(١).

وفيه أن هذه النعمة أيضاً من التأييداتِ القدسيةِ والمنحِ الإلهيةِ، رُويَ أن فتحاً الموصليَّ رحمه الله رجَعَ ليلةً إلى بيته فلم يجدَ عشاءً ولا سراجاً ولا حطباً، فأخذَ يحمَدُ الله تعالى ويتضرَّعُ إليه ويقولُ: إلهي، لأيِّ سببٍ ووسيلةٍ واستحقاقٍ عاملتني بما تعاملُ به أنبياءك وأولياءك؟

وقضيةُ النظم على هذا الوجهُ هو أنه تعالى لَمَّا خَوَّفَ الشاهِدَيْنِ خصوصاً والناسَ عموماً بقوله تعالى: ﴿وَأَنْقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا﴾ [المائدة: ١٠٨] بمعنى: واتَّقوه يومَ جَمْعِهِ الرُّسُلِ وسؤالِهِ إياهم: بـ ﴿مَاذَا أُجِبْتُمْ﴾ في الدنيا حينَ أُرسلتُمْ إلى القومِ؟ وقولِ الرُّسُلِ من الهَيِّبَةِ والذُّهولِ: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا﴾، انجَمَ لسائل: ما ذاك السؤالُ والجوابُ في الدنيا لا عِلْمَ لي بذلك؟ فقيل له: اذْكُرْ وقتَ بَعَثَةِ عيسى عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ إلى القومِ وتأييدهِ بالمُعْجِزَاتِ الباهرةِ، وجوابِ بعضِ القومِ له: هذا سِحْرٌ مُبِينٌ، وبعضُهُم: ثالثُ ثلاثة، لِيُعْلَمَ ذلك السؤالُ والجوابُ، يدُلُّ على الأوَّلِ قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾، و«من» في ﴿مِنْهُمْ﴾: تَبْعِيضِيَّةٌ، وعلى الثاني قوله: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُوا مِنِّي وَاتَّخِذُوا مِنِّي﴾، ويدُلُّ على أن الوجهَ هو الأوَّلُ قولُ عيسى عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾، وقولُ الله عزَّ وجلَّ: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لِمَنْ جَنَّتْ﴾ الآية [المائدة: ١١٦].

وتقريرُ الكلام على هذا الوجه: اذْكُرْ أيها السائلُ ذلك الوقتَ الذي أرادَ الله سبحانه وتعالى أن يُرسلَ عيسى عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، وحينَ أيدهِ بالكتابِ والحِكْمَةِ وَضَمَّ معه المُعْجِزَاتِ، وأمرَه بدعوةِ القومِ إلى الحِكْمَةِ والعَمَلِ بها في الكتابِ، فامْتَثَلَ الأمرَ وادَّعَى الرسالةَ وأظْهَرَ المُعْجِزَاتِ القاهرةَ وأفحَمَهُم، فأظْهَرُوا العَجْزَ، وقال بعضهم: إن هذا إلا سِحْرٌ مُبِينٌ، وقال

(١) انظر: «الدر المنثور» (٣: ٥٦٥)، و«الكشف والبيان عن تفسير القرآن» للثعلبي (٤: ١٢٤).

ولا يدخر شيئاً لغد، يقول: مع كل يوم رزقه، ولم يكن له بيت فيخرب، ولا ولد فيموت، أينما أمسى بات.

[﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا آمَنَّا وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ * إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَبْعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ قَالَ أَتَقُولُوا اللَّهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * قَالُوا نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَتَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا وَتَكُونَ عَلَيْنَا مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ * قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِنْكَ وَارْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ * قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنزِلُهَا عَلَيْكُمْ فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [١١١-١١٥]

﴿أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ﴾: أمرتهم على السنة الرُّسُلِ. ﴿مُسْلِمُونَ﴾: مُخْلِصُونَ.
من: أسلم وجهه لله.

بعضهم: ثالث ثلاثة على منوال هذا، فأفسح في الوجه الأول وراعى فيه ما يستدعيه المقام من الكلام.

قوله: (لم يكن له بيت فيخرب، ولا ولد فيموت) عقده المعري:

سَعِدَ الْمَسِيحُ يَسِيحُ فِي الْعَبْرَاءِ لَا وَكَدَّ يَمُوتُ وَلَا بِنَاءً يَجْرُبُ

قوله: ﴿﴿أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ﴾﴾: أمرتهم، قال الزجاج: وأنشدوا:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي اسْتَقَلَّتْ بِإِذْنِهِ السَّمَاءُ وَاطْمَأَنَّتِ

وَخَى لَهَا الْقَرَارَ فَاسْتَقَرَّتِ (١)

(١) الشعر للمعراج، انظر: «ديوانه» ص ٢٦٦ و«خزانة الأدب» (٨: ٢٩٨).

﴿عَيْسَى﴾: في محلِّ النَّصْبِ على إِتِّبَاعِ حركته حركةَ الابنِ كقولك: يا زَيْدَ بَنِ عَمْرٍو، وهي اللغةُ الفاشيةُ، ويجوز أن يكون مضموماً كقولك: يا زَيْدَ بَنِ عَمْرٍو، والدليلُ عليه قولُه:

أَحَارُ بَنِ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمْرٌ

لأنَّ التَّرخيمَ لا يكون إلا في المضموم.

فان قلت: كيف قالوا: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ بعد إيمانهم وإخلاصهم؟ قلتُ: ما وصفهمُ اللهُ بالإيمان والإخلاص، وإنما حكى ادِّعاءهم لها، ثم أتبعه قولُه:

أي: أمرها أن تَقَرَّ (١) فامتثلت (٢).

قولُه: (في محلِّ النَّصْبِ) أي: الفتح؛ لأنَّ حركته حركةُ بناء.

قولُه: (أن يكون مضموماً كقولك: يا زَيْدَ بَنِ عَمْرٍو) قيل: هذه لغةٌ قليلة.

قولُه: (أَحَارُ بَنِ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمْرٌ)، بعده:

وَيَعْدُو على المرءِ ما يَأْتَمُرُ (٣)

الْحَمْرُ: الذي صَرَبَهُ الحُمَارُ، وقيل: الحَمْرُ: نَبْتُ طَيْبٍ تَرعى فيه الأنعامُ ويلجأُ إليه الناسُ إذا لم يجدوا طعاماً، ما يَأْتَمُرُ: مِنَ الاتِّبَارِ، أي: ما دام يمثُلُ الأمرُ، القائلُ يُعَاتِبُ الحارِثَ ويقولُ: كَأَنِّي ذلك النَّبْتُ يَأْكُلُنِي كُلُّ أَحَدٍ؛ لَأَنِّي أوافقهم فيما يَأْمُرُونَنِي.

قولُه: (لأنَّ التَّرخيمَ لا يكون إلا في المضموم)، وذلك أنَّ المفتوحَ مع ما بعده بمنزلةِ الاسمِ الواحدِ كالمركَّبِ فلا يُرَخِّمُ منه، لأنه لو رَخِّمَ آخِرُ الأوَّلِ لكانَ الحذفُ مِنَ الوَسْطِ وهو غيرُ سائغٍ.

(١) قولُه: «أن تَقَرَّ» سقط من (غ).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٧٨).

(٣) البيت لامرئ القيس، انظر: «ديوانه» ص ٥٧.

«إذ قالوا»: فَادَّنَ أَنْ دَعَوَاهُمْ كَانَتْ بَاطِلَةً، وَأَنَّهُمْ كَانُوا شَاكِينَ، وَقَوْلُهُ: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ كَلَامٌ لَا يَرِدُ مِثْلُهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ مُعْظَمِينَ لِرَبِّهِمْ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُمْ مَعْنَاهُ: اتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُشْكُوا فِي اقْتِدَارِهِ وَاسْتَطَاعَتِهِ، وَلَا تَقْتَرِحُوا عَلَيْهِ وَلَا تَتَحَكَّمُوا مَا تَشْتَهُونَ مِنَ الْآيَاتِ، فَتَهْلِكُوا إِذَا عَصَيْتُمُوهُ بَعْدَهَا.

قَوْلُهُ: (أَنَّ دَعَوَاهُمْ كَانَتْ بَاطِلَةً، وَأَنَّهُمْ كَانُوا شَاكِينَ)، قَالَ الزَّجَّاجُ: يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَزِدَادُوا تَشْيِيتًا، كَقَوْلِهِ ﷺ^(١): ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وَأَنْ اسْتَنَزَالَ الْمَائِدَةَ كَانَ قَبْلَ عَلَيْهِمُ أَنَّهُ أَبْرَأُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ، وَأَمَّا قَوْلُ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾، فَالْمَرَادُ: لَا تَقْتَرِحُوا الْآيَاتِ وَلَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ^(٢)، وَقَالَ الْوَاحِدِيُّ: لَا يَدُلُّ قَوْلُهُمْ عَلَى الشُّكِّ، هَذَا كَمَا تَقُولُ لِصَاحِبِكَ: هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَقَوْمَ؟ أَيْ: هَلْ يَسْهُلُ عَلَيْهِ إِنْزَالُ هَذِهِ الْمَائِدَةِ^(٣)؟

وَقَالَ مُحْيِي السُّنَةِ: لَمْ يَكُونُوا شَاكِينَ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ، وَلَكِنْ مَعْنَاهُ: هَلْ يُنْزَلُ أَمْ لَا؟ وَقِيلَ: ﴿يَسْتَطِيعُ﴾ بِمَعْنَى يُطِيعُ، يُقَالُ: أَطَاعَ وَاسْتَطَاعَ بِمَعْنَى، كَقَوْلِهِمْ: أَجَابَ وَاسْتَجَابَ، مَعْنَاهُ: هَلْ يُطِيعُكَ رَبُّكَ بِإِجَابَةِ سُؤْلِكَ؟ وَفِي الْآثَارِ: مَنْ أَطَاعَ اللَّهَ أَطَاعَهُ اللَّهُ، وَأَجْرَى بَعْضُهُمْ عَلَى ظَاهِرِهِ^(٤).

الانْتِصَافُ: هَلْ تَسْتَطِيعُ؟ هَلْ تَفْعَلُ؟ تَقُولُ لِلْقَادِرِ: هَلْ تَسْتَطِيعُ كَذَا؟ مِبَالِغَةٌ فِي التَّقَاضِي، عَبَّرَ عَنِ الْمَسَبِّبِ بِالسَّبَبِ؛ لِأَنَّ الْاسْتَطَاعَةَ مِنْ أَسْبَابِ الْإِجَادِ، وَمِنْهُ تَأْوِيلُ أَبِي حَنِيفَةَ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِيعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ﴾ [النساء: ٢٥] أَيْ: وَمَنْ لَمْ يَمْلِكْ، وَحَمَلَ النِّكَاحَ عَلَى الْوَطْءِ،

(١) يعني إبراهيم عليه السلام.

(٢) «معاني القرآن وإعراب» (٢: ١٧٩).

(٣) «الوسيط» للواحد (٢: ٢٤٥).

(٤) «معالم التنزيل» (٣: ١١٧).

وَجَعَلَ الاستِطَاعَةَ نَفْسَ الْمَلِكِ، حَتَّى إِنْ الْقَادِرَ غَيْرَ الْمَالِكِ عَادِمًا لِلطَّلُوعِ، وَكُنْتُ أَسْتَبَعِدُ احْتِمَالَ اللَّفْظِ حَتَّى وَقَفْتُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ عَنِ الْحَوَارِيِّينَ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللهُ (١)، وَيَقْوِي قَوْلَ الزَّجَّاجِ وَالوَاحِدِيِّ قَوْلَهُ: ﴿وَتَنْظِمِينَ قُلُوبَنَا﴾، ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدَ مِنْكُمْ﴾؛ وَلِأَنَّ وَصْفَهُمْ بِالْحَوَارِيِّينَ يُنَافِي أَنْ يَكُونُوا عَلَى الْبَاطِلِ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِالتَّشْبِهِ بِهِمُ وَالِاقْتِدَاءِ بِسُنَّتِهِمْ فِي قَوْلِهِ: ﴿كُونُوا أَنْصَارًا لِلَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤]، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَدَحَ الزُّبَيْرَ بِقَوْلِهِ: «إِنْ لَكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيًّا، وَإِنْ حَوَارِيٍّ الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ»، أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، عَنْ جَابِرٍ (٢)، وَقَالَ فِي الصَّفِّ: «وَالْحَوَارِيُّونَ: أَصْفِيَاؤُهُ، وَهُمْ أَوَّلُ مَنْ آمَنَ بِهِ، وَكَانُوا اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا، وَحَوَارِيُّ الرَّجُلِ: صَفِيئُهُ وَخُلَصَاؤُهُ» (٣)، وَقِرَاءَةُ الْكِسَائِيِّ فَإِنَّهُ قَرَأَ بِالتَّاءِ وَإِدْغَامِ اللَّامِ فِيهَا وَنَضْبِ الْبَاءِ، وَالباقونَ: بِالياءِ وَرَفْعِ الْبَاءِ (٤)، أَي: هَلْ تَسْتَطِيعُ سُؤَالَ رَبِّكَ كَمَا قَالَ، فَحَدَفَ الْمُضَافَ وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ.

وَقُلْتُ: وَيُمْكِنُ أَنْ تُنَزَّلَ (٥) تِلْكَ الْقِرَاءَةُ عَلَى هَذِهِ، وَ﴿هَلْ﴾ مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [الإنسان: ١] تَقْدِيرُهُ: قَدْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً فَاسْأَلَهُ حَتَّى يُنَزَّلَ؟ فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ يُطَابِقُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾؟ قُلْتُ: لَهَا أَسْوَةٌ بِقِرَاءَةِ الْكِسَائِيِّ، وَبِالرَّدِّ عَلَى إِبْرَاهِيمَ مُنْكَرًا عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ﴾ فِي سُؤَالِهِ: ﴿كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فَحَيْثُئِذْ يَكُونُ قَوْلُهُمْ: ﴿زُرَيْدٌ أَنْ تَأْكُلَ مِنْهَا وَتَنْظِمِينَ قُلُوبَنَا﴾ مُطَابِقًا لِقَوْلِهِ: ﴿بَلَىٰ وَلَٰكِنْ لِيُنظِمِينَ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) «الانْتِصَافُ بِحَاشِيَةِ الْكِشَافِ» (١: ٦٩٢) وَانظُرْ: «الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (٥: ١٣٦).

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٧٤٥) عَنْ جَابِرٍ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الْبُخَارِيُّ (٧٢٦١) وَمُسْلِمٌ (٢٤١٥).

(٣) انظُرْ: (١٥: ٣٩٨).

(٤) «التَّيْسِيرُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ» ص ٧٥ وَ«النَّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ» (٢: ٢٨٩).

(٥) كَذَا فِي (ط) وَ(ص)، وَفِي (م) وَ(ع) وَ(س): «تَدَلَّ».

﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾: إن كانت دَعْوَاكُمْ للإيمان صحيحةً. وقرئ: (هل تستطيع رَبِّكَ) أي: هل تستطيع سؤال رَبِّكَ، والمعنى: هل تسأله ذلك من غير صارفٍ يَصْرُفُكَ عن سؤاله. والمائدة: الخِوَانُ إذا كان عليه الطَّعَامُ، وهي من: مَادَةٌ: إذا أعطاهُ ورَفَدَهُ، كأنها تَمِيدُ مَنْ تَقَدَّمَ إِلَيْهِ. ﴿وَتَكُونُ عَلَيْهِمَا مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾: نشهد عليها عند الذين لم يَحْضَرُوا من بني إسرائيل، أو نكوّن من الشاهدين لله بالوحدانية ولك بالنبوة، عاكفين عليها، على أن ﴿عَلَيْهَا﴾ في موضع الحال،

قوله: (إن كانت دَعْوَاكُمْ للإيمان صحيحةً)، وقلت: على التأويل الصحيح: وأتقوا الله لأنكم مؤمنون، وسيجيء بيان أمثال هذا الشرط في قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ خَرِجْتُمْ جِهَادًا﴾ [المتحنة: ١].

قوله: (وهي من مَادَةٌ: إذا أعطاهُ)، روى الزجاجُ عن أبي عبيدة: أنها مفعولةٌ، ولفظها فاعلةٌ نحو: ﴿عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ﴾ [الحاقة: ٢١]، قال الزجاج: إنها فاعلةٌ من مَادَ يَمِيدُ: إذا تحرك، فكانها تَمِيدُ بِمَا عَلَيْهَا^(١).

قوله: (على أن ﴿عَلَيْهَا﴾ في موضع الحال) لا يخلو إما أن يكون حالاً من اسم «كان» على رأي من يجوزُ إعمال «كان» في الحال، كما مرَّ في قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٩٤]، أو أن يكون حالاً من الضمير في الظرف الذي هو خبرُ «كان»، ولا يجوزُ الثاني لما يلزم من تقدّم الحال على العامل المعنوي، فتعيّن الأول، قال ابنُ الحاجب: وقد اختلف في مثل: زيدٌ في الدارِ قائماً، فجوزَ بعضهم تقديمه؛ لأنّ التقدير: استقرَّ، أو: مُستقرٌّ، وبعضهم يجعلون المقدّرَ نسيّاً منسياً والظرف هو العامل في المعنى، وهو أرجح؛ لأنه لم يثبت مثل: زيدٌ قائماً في الدارِ، في فصيح الكلام، ولأنه إذا صار من قبيل المنبئ صار في حكم العدم وصارتِ المعاملة مع النائب عنه، كذلك مذهب

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٢٠).

وكانت دَعْوَاهُمْ لإرادة ما ذَكَرُوا كَدَعْوَاهُمْ للإيمان والإخلاص.

وإنما سأل عيسى وأجيب ليُلْزَمُوا الحُجَّةَ بكمالها، ويُرسَل عليهم العذاب إذا خالفوا. وقرئ: (وَيُعَلِّم) بالياء على البناء للمفعول، (وَتَعَلَّمَ) (وتَكُون) بالتاء، والضمير للقلوب.

﴿اللَّهُمَّ﴾ أصله: يا الله، فحُذِف حرفُ النَّداءِ وَعَوِّضت منه الميمُ، و﴿رَبَّنَا﴾ نداءٌ ثانٍ. ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾ أي: يكون يوم نزلها عيدًا. قيل: هو يوم الأحد ومن ثمَّ اتَّخَذَهُ..

المحققين في قولك: سُقِيًا زيدًا، أن «زيدًا» معمولٌ «سُقِيًا» لا الفعل المحذوف؛ لأنه في حُكْمِ المنسي، بخلاف قولك: ضَرْبًا زيدًا؛ لأنَّ حُكْمَ الفعل باقٍ^(١)، فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون حالاً من الضمير في ﴿الشَّهِيدِينَ﴾؟ قلت: لا يجوز؛ لأنَّ ما في حَيْزِ الصِّلَةِ ومعمولها لا يَتَقَدَّمُ على الموصُول.

قوله: (كَدَعْوَاهُمْ للإيمان)، قيل: كما أنَّ دَعْوَاهُمْ للإيمان والإخلاص كانت باطلةً، كذلك دَعْوَاهُمْ ما ذَكَرُوا من قوله: ﴿زُيِدُ أَنْ تَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمِئَن قُلُوبُنَا وَتَعَلَّمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ باطلةً، ثمَّ أجاب عن سؤالٍ مقدَّر، وهو أنه إذا كانت دَعْوَاهُمْ باطلةً كدَعْوَتِهِمْ، فلمَّ سأل عيسى عليه الصلاة والسلام المائدة؟ ولمَّ أجابه الله تعالى؟ فأجاب بأنَّ ذلك لإلزام الحُجَّة.

قوله: (و﴿رَبَّنَا﴾ نداءٌ ثانٍ). قال الزجاج: زَعَمَ سيبويه أنَّ «اللهمَّ» كالصَّوت، وأنه لا يوصفُ، وأنَّ ﴿رَبَّنَا﴾ منصوبٌ على نداءٍ آخر^(٢)، وقد سبق في سورة آل عمران في قوله: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] الكلام فيه^(٣).

(١) «الإيضاح في شرح المفصل» (١: ١٨٨).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٢١).

(٣) المصدر السابق (١: ٣٩٤).

النَّصَارَى عِيدًا. وقيل: العيدُ: الشُّرُورُ العائِدُ، ولذلك يُقال: يومُ عيدٍ، فكان معناه تكون لنا سُرُورًا وفَرَحًا. وقرأ عبدُ الله (تَكُنْ) على جواب الأمر، ونظيرُهُما ﴿يَرْتُقِي﴾ (وَيَرْتُنِي).
 ﴿لَا أَوْلَانَا وَءَاخِرَانَا﴾ بَدَلٌ مِنْ ﴿لَنَا﴾ بتكرير العَامِلِ، أي: لِمَنْ فِي زَمَانِنَا مِنْ أَهْلِ دِينِنَا وَلِمَنْ يَأْتِي بَعْدَنَا. وقيل: يَأْكُلُ مِنْهَا آخِرُ النَّاسِ كَمَا يَأْكُلُ أَوْلَهُمْ. ويجوز للمتقدِّمين مِنَّا وَالأَتْبَاعِ. وفي قراءة زيد: (لَا أَوْلَانَا وَأَخْرَانَا) وَالتَّائِيثُ بِمَعْنَى الأُمَّةِ وَالجَمَاعَةِ. ﴿عَذَابًا﴾ بِمَعْنَى: تَعْذِيبًا، وَالضَّمِيرُ فِي ﴿لَا أَعْذِبُهُ﴾ لِلْمَصْدَرِ، وَلَوْ أُرِيدَ بِالْعَذَابِ مَا يُعَذَّبُ بِهِ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنَ الْبَاءِ.

قوله: (وقيل: العيد: الشُّرُورُ)، فعلى هذا الضَّمِيرُ يَعُودُ إِلَى «المائدة»، ولم يَحْتَجْ إِلَى تَقْدِيرِ الْمُضَافِ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿لَنَا﴾ خَبَرَ «كَانَ»، وَيَكُونُ عِيدًا: حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي الظَّرْفِ، أَوْ: حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي «كَانَ» عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا عَامِلٌ فِي الْحَالِ (١).

قوله: (وقيل: يَأْكُلُ مِنْهَا آخِرُ النَّاسِ) يَرِيدُ أَنْ التَّكْرِيرَ فِي ﴿لَا أَوْلَانَا وَءَاخِرَانَا﴾ لِرَفْعِ التَّفَاوُتِ بَيْنَ قَوْمٍ وَقَوْمٍ، يَعْنِي: لَا تَفَاوُتَ بَيْنَ مَنْ يَأْكُلُ أَوْلًا وَمَنْ يَأْكُلُ آخِرًا لِإِنزَالِ اللَّهِ الْبَرَكَةَ فِيهَا، وَلِذَا قَدَّمَ الْمُصَنِّفُ آخِرَ النَّاسِ عَلَى أَوْلِهِمْ، وَمِثْلُهُ فِي التَّكْرِيرِ الْمَعْنَوِيِّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢]، قَالَ: «يَرِيدُ الدَّيْمُومَةَ وَلَا يَقْصِدُ الْوَقْتَيْنِ الْمَعْلُومَيْنِ» (٢).

قوله: ﴿عَذَابًا﴾ بِمَعْنَى: تَعْذِيبًا، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: ﴿عَذَابًا﴾: اسْمُ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ التَّعْذِيبُ، كَالسَّلَامِ بِمَعْنَى التَّسْلِيمِ فَيَقَعُ مَوْقِعَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ عَلَى السَّعَةِ (٣).

قوله: (وَالضَّمِيرُ فِي ﴿لَا أَعْذِبُهُ﴾ لِلْمَصْدَرِ)، قَالَ صَاحِبُ «الكواشي»: الْمَعْنَى: لَا أَعْذَبُ مِثْلَ تَعْذِيبِ الْكَافِرِ بِاللَّهِ وَبِعِيسَى - بَعْدَ نَزْوِلِ الْمَائِدَةِ - أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ (٤). وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ:

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٧٤).

(٢) انظر: (١٠: ٥٦).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٧٤).

(٤) «تفسير الكواشي» (٢: ٦٥٦).

روي أن عيسى عليه السلام لما أراد الدعاء لبس صوفاً ثم قال: اللهم أنزل علينا، فنزلت سفرة حمراء بين غمّاتين؛ غمامة فوقها، وأخرى تحتها وهم ينظرون إليها حتى سقطت بين أيديهم، فبكى عيسى عليه السلام، وقال: اللهم اجعلني من الشاكرين، اللهم اجعلها رحمةً ولا تجعلها مثلةً وعقوبةً، وقال لهم: ليقيم أحسنكم عملاً يكشف عنها ويذكر اسم الله عليها ويأكل منها، فقال شمعون رأس الخواريين: أنت أولى بذلك، فقام عيسى وتوضأ وصلى وبكى، ثم كشف المنديل وقال: باسم الله خير الرّازقين، فإذا سمكة مشوية بلا فلوس ولا شوك تسيل دسماً، وعند رأسها ملح، وعند ذنبها خل، وحوّلها من ألوان البقول ما خلا الكراث، وإذا خمسة أرغفة على واحد منها زيتون، وعلى الثاني عسل، وعلى الثالث سمن،

يجوز أن تكون الهاء للعذاب، وفيه وجهان: أن يكون على حذف حرف الجر، أي: لا أعدب به أحداً، وأن يكون مفعولاً به على السعة، ويجوز أن يكون ضمير المصدر المؤكّد، نحو: ظننته زيداً منطلقاً ولا تعود الهاء على العذاب الأول، فإن قلت: ﴿لَا أَعْدِبُهُ﴾ صفة لعذاب، وحيث لا راجع من الصفة إلى الموصوف، قلت: لما وقع الضمير موقع المصدر والمصدر جنس عام، و﴿عذاباً﴾: نكرة، كان الأول داخلاً في الثاني نحو: زيدٌ نعم الرجل^(١).

قوله: (ولا تجعلها مثلةً وعقوبةً)، أراد بالمثلة: العقوبة الغريبة مثل المسخ، قال في قوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧]: ﴿لِما في المثل من العرابة قالوا: فلان مثلة في الخير والشر، فاشتقوا منه صفة للعجيب الشأن﴾^(٢)، ومنه أنه ﷺ عن المثلة^(٣).

النهاية: يقال: مثلت بالحيوان أمثل به مثلاً: إذا قطعت أطرافه وشوّهت به، ومثلت بالقتيل: إذا جدعت أنفه وأذنه أو شيئاً من أطرافه، والاسم: المثلة.

(١) «التيان في إعراب القرآن» (١: ٤٧٤).

(٢) انظر: (٢: ٢٢٨).

(٣) أخرجه البخاري (٤١٩٢) عن سمرة بن جندب رضي الله عنه.

وعلى الرابع جُبْنٌ، وعلى الخامس قَدِيدٌ، فقال شمعون: يا رُوحَ الله، أمِنَ طعامَ الدُّنيا أم من طعام الآخرة؟ قال: ليس منهما، ولكنه شيءٌ اخترعه اللهُ بالقُدرةِ العالِيَةِ، كُلُوا ما سألتُم، واشكروا اللهُ ويزِدْكُمْ من فضله، فقال الحواريُّون: يا رُوحَ الله، لو أريتنا من هذه الآية آيةً أخرى، فقال: يا سمكةُ احميِ بإذن الله، فاضطربت ثم قال لها: عودي كما كنتِ، فعادت مَشْوِيَّةً، ثم طارتِ المائدةُ، ثم عصوا بعدها فمسخوا قردةً وخنازيرَ.

وروي أنهم لما سمعوا بالشريطة وهي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ﴾ قالوا: لا نريدُ، فلم تنزل. وعن الحسن: والله ما نزلت، ولو نزلت لكان عيدا إلى يوم القيامة؛ لقوله: ﴿وَأَخِرْنَا﴾. والصحيح أنها نزلت.

[﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ۗ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ ۗ قَالَ سُبْحٰنَكَ مَا يَكُونُ لِي ۙ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ ۙ إِن كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ۚ تَعَلَّمْ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۗ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ﴾ ١١٦]

قوله: (وعن الحسن: والله ما نزلت)، نقل القاضي عن مجاهد: أن هذا مثلُ صرَبه اللهُ تعالى لمُفترِحي المعجزات^(١).

قوله: (والصحيح أنها نزلت) أي: المائدة، لقوله تعالى: ﴿إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾، ولما رَوينا عن الترمذي، عن عمار بن ياسر، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أُنزِلتِ المائدةُ من السماء خُبْرًا ولحمًا، وأمروا أن لا يَجُونُوا ولا يَدَخِرُوا لَغْدٍ، فخانُوا وادَّخَرُوا ورفَعُوا لَغْدٍ، فمسخُوا قردةً وخنازيرَ»^(٢).

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٨٢)، وانظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٤: ١٢٤٨) و«جامع البيان» (٩: ١٣٠) و«الكشف والبيان عن تفسير القرآن» للثعلبي (٤: ١٢٧) والدر المنثور (٥: ٥٩٩).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٠٦١) عن عمار بن ياسر، وقال: هذا حديثٌ غريب، وأخرجه البزار (١٤١٩) وأبو يعلى (١٦٥١).

﴿سُبْحٰنَكَ﴾ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ شَرِيكٌ. ﴿مَا يَكُونُ لِي﴾: مَا يَنْبَغِي لِي. ﴿أَنْ أَقُولَ﴾ قَوْلًا لَا يَحِقُّ لِي أَنْ أَقُولَهُ، ﴿فِي نَفْسِي﴾: فِي قَلْبِي، وَالْمَعْنَى: تَعَلَّمُ مَعْلُومِي وَلَا أَعْلَمُ مَعْلُومَكَ، وَلَكِنَّهُ سَلَكَ بِالْكَلامِ طَرِيقَ الْمَشَاكَلَةِ، وَهُوَ مِنْ فَصِيحِ الْكَلَامِ وَبَيِّنِهِ، فَقِيلَ:.....

قَوْلُهُ: ﴿سُبْحٰنَكَ﴾ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ شَرِيكٌ، فَإِنْ قُلْتَ: قَوْلُهُ: ﴿اتَّخِذُونِي وَأُمَّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ لَا يَقْتَضِي الشَّرِيكَ، بَلْ يَقْتَضِي أَنَّهُمُ اتَّخَذُوهُمَا إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ، عَلَى أَنَّهُ يُوْهَمُ إِنْكَارَ الْإِفْرَادِ، وَأَنَّ لَهُمْ لَوْ اتَّخَذُوهُمَا إِلَهَيْنِ مَعَهُ لَكَانَ جَائِزًا؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: اتَّخَذْتُ فَلَانًا دُونِي حَيِّبًا: جَازَ إِنْكَارُ إِفْرَادِهِ بِالِاتِّخَاذِ، وَأَجَابَ الرَّاعِبُ: أَنَّ قَوْلَهُ: «مِنْ دُونِي» يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: إِنْكَارُ اتِّخَاذِهَا مَعْبُودِينَ وَعَدَمُ اتِّخَاذِهِ مَعْبُودًا، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمَّا عَبَدُوا مَعَهُ كَانَ عِبَادَتُهُمْ لَهُ غَيْرَ مَعْتَدٍ بِهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَرْضَى أَنْ يُعْبَدَ مَعَهُ غَيْرُهُ، وَالثَّانِي: أَنَّ دُونَ هَاهُنَا لِلْقَاصِرِ عَنِ الشَّيْءِ، وَهُمْ عَبَدُوا الْمَسِيحَ وَأُمَّهُ، فَهِيَ تَوَصَّلًا إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ كَمَا عَبَدَ الْكُفَّارُ الْأَصْنَامَ حَيْثُ قَالُوا: ﴿مَا تَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٢٣]، فَكَانَهُ قِيلَ: ﴿مَا أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّي إِلَهَيْنِ﴾ متوصِّلين بنا إلى الله؟ ﴿قَالَ سُبْحٰنَكَ﴾ متنزِّهين عن ذلك.

قَوْلُهُ: (سَلَكَ بِالْكَلامِ طَرِيقَ الْمَشَاكَلَةِ)، يَعْنِي: لَوْ لَمْ تُقَلِّ: ﴿مَا فِي نَفْسِي﴾، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَقَالَ: ﴿وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي﴾؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُطَلَّقَ عَلَى اللَّهِ ابْتِدَاءً اسْمُ النَّفْسِ، قَالَ الزَّجَّاجُ: النَّفْسُ فِي كَلَامِهِمْ لِمَعْنِيَيْنِ، أَحَدُهُمَا: قَوْلُهُمْ: خَرَجَتْ نَفْسُ فُلَانٍ، وَفِي نَفْسِ فُلَانٍ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا، وَثَانِيهَا: جُمْلَةُ الشَّيْءِ وَحَقِيقَتُهُ، تَقُولُ: فُلَانٌ قَتَلَ نَفْسَهُ، أَي: ذَاتَهُ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنْ الْقَتَلَ وَقَعَ بِبَعْضِهِ، فَمَعْنَى ﴿تَعَلَّمُ مَا فِي نَفْسِي﴾ أَي: مَا أَضْمَرَهُ وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي حَقِيقَتِكَ وَمَا عِنْدَكَ عِلْمُهُ، أَي: تَعَلَّمُ مَا أَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ مَا تَعَلَّمُ^(١).

وَقُلْتَ: وَلَا بَدَّ مِنَ الْإِقْرَارِ بِالْمَشَاكَلَةِ؛ لِأَنَّ «مَا فِي النَّفْسِ» - إِنْ أُرِيدَ الْمُضْمَرَاتُ - فَلَا مِطَابَقَةَ مِنْ جَانِبِ اللَّهِ، فَيَجِبُ الْقَوْلُ بِالْمَشَاكَلَةِ، وَإِنْ أُرِيدَ مَا فِي الْحَقِيقَةِ وَالذَّاتِ فَالْمَشَاكَلَةُ مِنْ حَيْثُ

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٨٠).

﴿ فِي نَفْسِكَ ﴾ لقوله: ﴿ فِي نَفْسِي ﴾ . ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمَ الْغُيُوبِ ﴾ : تقريرٌ للجملتين معاً، لأنَّ ما انطَوَّت عليه النَّفوسُ من جُملة الغُيوبِ، ولأنَّ ما يَعْلُمُه عَلامُ الغُيوبِ لا ينتهي إليه عَلمُ أحدٍ.

[﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ * إِنْ تَعَدَّيْتُمْ فَإِنِّي بِأَبْصَارِي عَلَيْكُمْ فَإِنْ تُبَدِّلُوا عِبَادَتِي وَإِنْ تَقْفَرُوا لَهُمْ فإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ ١١٧-١١٨]

﴿ أَنْ ﴾ في قوله: ﴿ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ إن جعلتها مفسرة لم يكن لها بدٌّ من مُفسَّر، ...

الإدخال في الظرفية على أن لا بدٌّ من القول به من جانب العبد؛ لأنَّ المراد ما في الضمير؛ لقوله: ﴿ فِي نَفْسِي ﴾ : في قلبي، الراغب؛ ويجوز أيضاً أن يكون القصدُ إلى نفي النفس عنه، فكانه قال: تَعَلَّم ما في نفسي ولا نفس لك فأعلم ما فيها، كقول الشاعر:

لا ترى الضَّبَّ بها يَنْجَحِرُ^(١)

أي: لا ضَبَّ ولا جُحْرُ بها، فيكون من الضَّبِّ الانجحار.

قوله: ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمَ الْغُيُوبِ ﴾ : تقريرٌ للجملتين معاً. قال القاضي: تقريرٌ للجملتين باعتبار مفهومه ومنطوقه^(٢). وقلت: دَلَّ تصدُّرُ الجُملة بياناً، وتوسيطُ الفصل، وبناءُ المبالغة، والجمعُ المُحلَّى باللام، أن شيئاً من العيبِ لا يعزُبُ عن عِلْمِه البتَّة.

قوله: ﴿ فِي نَفْسِي ﴾ : ﴿ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ إن جعلتها مفسرة) إلى آخره، قال صاحب^(٣) «الفرائد» رحمه الله: قوله: «لم تخلُ من أن تكون بدلاً من ﴿ أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾ أو من الهاء؛ مختلٌّ؛ لأنَّ الوجه أن

(١) سبق تحريجه.

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٨٣).

(٣) من بداية الفقرة إلى هنا أثبتته من (ط)، ولم يرد في غيرها من الأصول.

والمفسرُ إمَّا فعلُ القولِ، وإمَّا فعلُ الأمرِ، وكلاهما لا وجهَ له، إمَّا فعلُ القولِ فيُحكي بعده الكلامُ من غير أن يُتوسَّطَ بينهما حرفُ التفسيرِ، لا تقولُ: ما قلتُ لهم إلا: أنِ اعبدوا الله، ولكن: ما قلتُ لهم إلا: اعبدوا الله. وأمَّا فعلُ الأمرِ فمُسندٌ إلى ضميرِ الله عزَّ وجلَّ، فلو فسَّرته بـ ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾، لم يَسْتَقِم، لأنَّ الله تعالى لا يقول: اعبدوا الله ربِّي وربكم، وإن جعلتها موصولةً بالفعل لم تَحُلْ مِنْ أَنْ تَكُونَ بَدَلًا مِنْ ﴿مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ أو مِنْ الهاءِ في ﴿بِهِ﴾ وكلاهما غيرُ مستقيم، لأنَّ البَدَلُ هو الذي يقومُ مقامَ المُبدَلِ منه، ولا يُقال: ما قلتُ لهم إلا: أنِ اعبدوا الله، بمعنى: ما قلتُ لهم إلا عبادته؛ لأنَّ العبادةَ لا تُقال، وكذلك إذا جعلته بَدَلًا مِنْ الهاءِ؛ لأنَّك لو أقمْتَ ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ مقامَ الهاءِ، فقلت: إلا ما أمرتني بأنِ اعبدوا الله، لم يَصِحَّ لبقاءِ الموصولِ بغيرِ راجعٍ إليه مِنْ صِلَتِهِ.

يُقال: إن جعلتها موصولةً بالفعل لم يَحُلْ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا أو عَطَفَ بيان، فإن كان بَدَلًا لم يَحُلْ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ ﴿مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ أو مِنْ الهاءِ في ﴿مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾، وكذا إن كان عطفَ بيانٍ للهاء، ثم أقولُ: تأويلُ القولِ لا يَصِحُّ منه إذا كان في التقسيمِ قسَمٌ يَصِحُّ، وهو أن يكونَ عطفَ بيانٍ؛ لأنَّ التأويلَ عندَ الصَّرورة، وفائدةُ التقسيمِ ثبوتُ الصَّرورة ليُثبتَ جوازُ التأويلِ.

قولُه: (هُوَ الذي يقومُ مقامَ المُبدَلِ منه) غيرُ سديد؛ لأنَّه قال في «المفصل»^(١): لا يجِبُ ذلك؛ لأنَّك تقولُ في «زيدٌ رأيتُ غلامَه رجلاً صالحاً»: إن «رجلاً صالحاً» بَدَلٌ مِنْ «غلامه»، مع أنه لا يقومُ مقامه؛ لأنَّك لو قلت: زيدٌ رأيتُ رجلاً صالحاً، كان فاسداً. سلَّمنا، ولكن لم لا يجوزُ أن يكونَ بَدَلًا مِنْ ﴿مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾، ويصحُّ أن يقومَ مقامه؟

قولُه: (ولا يُقال: ما قلتُ لهم إلا: أنِ اعبدوا الله، بمعنى: ما قلتُ لهم إلا عبادته؛ لأنَّ العبادةَ لا تُقال). قلتُ: لا تُسلَّمُ ذلك، ويُمكنُ أن يُقالَ معناه: ما قلتُ لهم إلا عبادته بالنَّصب، أي:

(١) «المفصل في صناعة الإعراب» ص ١٥٧.

الزُّمُوا عِبَادَتَهُ، وَيَكُونُ هُوَ الْمَرَادَ مِنْ ﴿مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ وَهِيَ: الزُّمُوا عِبَادَتَهُ: بَدَلًا مِنْ ﴿مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا فِي حُكْمِ الْمَفْرَدِ؛ لِأَنَّهَا مَقُولَةٌ، وَ﴿مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ مَفْرَدٌ لَفْظًا وَجُمْلَةً. يَعْنِي سَلَّمْنَا وَلَكِنْ لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْهَاءِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَصَحَّ أَنْ يُقَالَ: إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِأَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ؛ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ^(١) يَصَحُّ أَنْ يُقَالَ: زَيْدٌ رَأَيْتُ غُلَامَهُ رَجُلًا صَالِحًا بَدَلًا مِنْ غُلَامِهِ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَصَحَّ أَنْ يُقَالَ: زَيْدٌ رَأَيْتُ رَجُلًا صَالِحًا، لِعَدَمِ الرَّاجِعِ إِلَى الْمَبْتَدَأِ، وَقَدْ ذَكَرَ مَخْتَصِرًا مِنْهُ صَاحِبُ «التَّقْرِيبِ».

وَقَالَ الْقَاضِي: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾: خَبَرٌ مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، أَوْ: مَفْعُولٌ مُضَمَّرٌ، أَي: هُوَ، أَوْ: أَعْنِي^(٢).

وَقُلْتُ: فِي قَوْلِهِ: «لَمْ يَسْتَقِمَّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقُولُ: أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبِّكُمْ» نَظَرٌ لِمَا لَا يَجُوزُ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَقَلَ مَعْنَى كَلَامِ اللَّهِ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: قُلْتُ لَهُمْ شَيْئًا سِوَى قَوْلِكَ لِي: قُلْ لَهُمْ: أَعْبُدُوا اللَّهَ كَمَا سَبَقَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١١٢] عَلَى قِرَاءَةِ الْيَاءِ التَّحْتَانِيَّةِ^(٣)، وَقَدْ نَصَّ الزَّجَّاجُ أَنَّ ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْهَاءِ، وَ﴿أَنْ﴾: مَوْضُوعَةٌ بِ﴿أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾، وَمَعْنَاهُ: إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ بِأَنْ يَعْبُدُوا اللَّهَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُهَا نَصْبًا عَلَى الْبَدَلِ مِنْ ﴿مَا﴾، الْمَعْنَى: مَا قُلْتُ لَهُمْ شَيْئًا إِلَّا أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ، أَي: مَا ذَكَرْتُ لَهُمْ إِلَّا عِبَادَةَ اللَّهِ^(٤)، وَهَذَا قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِ الْمَصْنُفِ: «مَا أَمَرْتُهُمْ إِلَّا بِأَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ»؛ لِأَنَّهُ أَيْضًا وَضَعَ ذَكَرْتُ مَوْضِعَ الْقَوْلِ، قَالَ الْمَصْنُفُ: كَانَ الْأَصْلُ مَا أَمَرْتُهُمْ إِلَّا بِأَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ، فَوَضَعَ الْقَوْلَ مَوْضِعَ الْأَمْرِ نَزُولًا عَلَى قَضِيَّةِ الْأَدَبِ الْحَسَنِ لِثَلَاثِ أَسْبَابٍ: وَرَبِّهِ أَمْرَيْنِ مَعًا، وَذَلِكَ عَلَى الْأَصْلِ بِإِقْحَامِ ﴿أَنْ﴾ الْمَفْسُورَةِ.

(١) قَوْلُهُ: «مَرَّ أَنَّهُ» سَقَطَ مِنْ (ع).

(٢) «أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ» (٢: ٣٨٣).

(٣) «التَّيْسِيرُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ» ص ٦٧ وَ«النَّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ» (٢: ٢٧١).

(٤) «مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ» (٢: ١٨١).

فَإِنْ قُلْتَ: فَكَيْفَ يُصْنَعُ؟ قُلْتُ: يُحْمَلُ فِعْلُ الْقَوْلِ عَلَى مَعْنَاهُ، لِأَنَّ مَعْنَى ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾: مَا أَمَرْتُهُمْ إِلَّا بِمَا أَمَرْتَنِي بِهِ، حَتَّى يَسْتَقِيمَ تَفْسِيرُهُ بِ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ﴿أَنْ﴾ مَوْصُولَةً عَطْفَ بَيَانٍ لِلْهَاءِ، لَا بَدَلًا. ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾: رَقِيبًا كَالشَّاهِدِ عَلَى الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ، أَمْنَعُهُمْ مِنْ أَنْ يَقُولُوا ذَلِكَ وَيَتَدَبَّنُوا بِهِ ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ تَمْنَعُهُمْ مِنَ الْقَوْلِ بِهِ بِمَا نَصَبْتَ لَهُمْ مِنَ الْأَدْلَةِ، وَأَنْزَلْتَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْبَيِّنَاتِ، وَأَرْسَلْتَ إِلَيْهِمْ مِنَ الرُّسُلِ.

قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ﴿أَنْ﴾ مَوْصُولَةً عَطْفَ بَيَانٍ لِلْهَاءِ)، قَالَ فِي «الْإِتِّصَافِ»: أَرَادَ بِعَطْفِ الْبَيَانِ السَّلَامَةَ مِنْ طَرَحِ الْأَوَّلِ وَخُلُوِّ الصَّلَةِ مِنْ عَائِدٍ، وَلَمْ يَقْصِدِ فِي «الْمُقْصَلِ»^(١) بَيْنَ عَطْفِ الْبَيَانِ وَالْبَدَلِ، إِلَّا فِي مِثْلِ قَوْلِهِ:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ^(٢)

وَأَنَّ الْمُعْتَمَدَ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ الْأَوَّلِ، وَالثَّانِي مَوْضُوحٌ، وَفِي الْبَدَلِ الْمُعْتَمَدِ الثَّانِي، وَالْأَوَّلُ بِسَاطِطٍ لَهُ^(٣).

قَوْلُهُ: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾: رَقِيبًا، فَإِنْ قُلْتَ: إِذَا كَانَ «الشَّهِيدُ» بِمَعْنَى «الرَّقِيبِ» لَمْ عَدَلْ مِنْهُ إِلَى «الرَّقِيبِ» فِي قَوْلِهِ: ﴿كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ مَعَ أَنَّهُ ذَكَّلَ الْكَلَامَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾؟ قُلْتُ: خُولِفَ بَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ لِيَمَيِّزَ بَيْنَ الشَّهِيدَيْنِ وَالرَّقِيبَيْنِ، فَكَوْنُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رَقِيبًا لَيْسَ كَالرَّقِيبِ الَّذِي يَمْنَعُ وَيُلْزِمُ، بَلْ هُوَ كَالشَّاهِدِ عَلَى الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ وَمَنْعِهِ بِمَجَرَّدِ الْقَوْلِ، وَأَنَّهُ تَعَالَى هُوَ الَّذِي يَمْنَعُ مَنْعَ الْإِلْزَامِ بِنَصْبِ الْأَدْلَةِ وَإِنْزَالِ الْبَيِّنَاتِ وَإِرْسَالِ الرُّسُلِ.

(١) «المفصل في صناعة الإعراب» ص ١٦٠.

(٢) البيت للمرار بن سعيد الأسدي، انظر: «كتاب سيبويه» (١: ١٨٢) و«تاج العروس» (٢٢: ٣٥٢).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٩٦).

﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ الذين عرفتهم عاصينَ جاحدينَ لآياتك، مكذِّبينَ لأنبياك. ﴿وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الرَّحِيمُ﴾: القويُّ القادرُ على الثَّوابِ والعقابِ ﴿الْحَكِيمُ﴾: الذي لا يُشيبُ ولا يُعاقبُ إلا عن حكمةٍ وصوابٍ.

فإن قلت: قوله: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ بعد قوله: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ﴾، أليس من قبيل قولِ المصنِّفِ قبلَ هذا في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا بِإِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩]: «لا عِلْمَ لَنَا بِمَا كَانَ مِنْهُمْ بَعْدَنَا وَأَنَّ الْحُكْمَ لِلْخَاتِمَةِ»، فكيف رَدَّه هناك بقوله: «وكيف يخفى عليهم أمرهم وقد رأوهم سُودَ الوجوه»، كما سبق بيانه؟ قلت: ليس منه؛ لأنَّ عيسى عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ في صَدَدِ التَّنْصُلِ والتَّبَرِّيِّ عَمَّا تُسَبِّبُ إِلَيْهِ مِنَ الْكَلِمَةِ الشَّنْعَاءِ وإثباتها فيهم، يَدُلُّ عليه قوله: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ أي: «الذين عَرَفْتَهُمْ عَاصِينَ وَجَاحِدِينَ لآيَاتِكَ وَمَكْذِبِينَ لِأَنْبِيَائِكَ»، كما قال، فأين هذا من ذلك؟

قوله: ﴿عِبَادُكَ﴾: الذين عَرَفْتَهُمْ جَعَلَ الْإِضَافَةَ فِي ﴿عِبَادُكَ﴾ بِمَنْزِلَةِ التَّعْرِيفِ بِاللَّامِ لِلْعَهْدِ الرَّاغِبِ: إِنْ قِيلَ: كَيْفَ قَالَ: ﴿عِبَادُكَ﴾ و«العبدُ» أَكْثَرُ مَا يُقَالُ فِيمَنْ عَبْدَ لَا فِيمَنْ مِثْلِكَ، وَهُمْ لَمْ يَعْبُدُوا اللَّهَ فِي الْحَقِيقَةِ، إِذْ قَدْ عَبْدُوا عَيْسَى وَأُمَّه؟ قِيلَ: بَلِ «العبادُ» مُسْتَعْمَلٌ مَعَ اللَّهِ، فَيُقَالُ: النَّاسُ عِبَادُ اللَّهِ وَلَا يُقَالُ: عِبَادُ الْأَمِيرِ إِلَّا عَلَى التَّشْبِيهِ، و«العبيدُ» يُقَالُ فِي اللَّهِ وَفِي غَيْرِهِ، ثُمَّ النَّاسُ كُلُّهُمْ يَعْبُدُونَ اللَّهَ تَسْخِيرًا وَقَهْرًا وَإِنْ لَمْ يَعْبُدُوهُ طَوْعًا، فَإِنَّهُمْ إِذَا عَبْدُوا غَيْرَهُ عَلَى أَنَّهُ الْمُنْعَمُ عَلَيْهِمْ فَهُمْ يَعْبُدُونَ اللَّهَ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُنْعَمُ، وَعَلَى هَذَا: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِيَ الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]، فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانُوا يَعْبُدُونَ اللَّهَ بِفَعْلِهِمْ لَمَا دُئِمُوا؟ قِيلَ: إِنَّمَا يُدْمُونَ بِقَصْدِهِمْ فِيمَا يَفْعَلُونَ؛ لِأَنَّهُمْ يَقْصِدُونَ عِبَادَةَ غَيْرِ اللَّهِ، وَالْإِنْسَانُ مَثَابٌ وَمَعَاقِبُ بِنَيْتِهِ، وَلِهَذَا قَالَ: «الأعمالُ بالنيات»^(١).

وإن قيل: كيف قال: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾، وجوابُ الشَّرْطِ إِنَّمَا يَصْحَحُ فِيمَا يَقَعُ فِي

(١) أخرجه البخاري (١) ومسلم (١٩٠٧) عن عمر بن الخطاب.

فإن قلت: المغفرة لا تكون للكفار، فكيف قال: ﴿وإن تَغْفِرْ لَهُمْ﴾؟ قلت: ما قال: إنك تغفر لهم، ولكنه بنى الكلام على: إن غفرت، فقال: إن عذبتهم عدلت؛ لأنهم أحقاء بالعذاب، وإن غفرت لهم مع كفرهم لم تعدم في المغفرة وجه حكمة؛ لأن المغفرة حسنة لكل مجرم في المعقول، بل متى كان الجرم أعظم جرماً كان العفو عنه أحسن.

وقوع الشرط، وقد علم أن هؤلاء عباده عذبهم أو لم يُعذبهم؟ قيل: هذا الكلام فيه إيجاز، وتقديره: إن تُعذبهم فإنك تُعذب عبادك، أي: من أمرتهم بعبادتك: تنبيهاً أنهم لم يعبدوك فاستحقوا عقابك، إن قيل: وكيف جاز أن يقول: ﴿وإن تَغْفِرْ لَهُمْ﴾ فيعرض بسؤاله العفو عنهم مع علمه أنه تعالى قد حكّم بأنه من يُشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة؟ قيل: إن هذا ليس بسؤال، وإنما هو كلام على طريق إظهار قدرته تعالى على ما يريد وعلى مقتضى حكمه وحكمته، ولهذا قال: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ تنبيهاً أنه لا امتناع لأحد من عزته، فلا اعتراض في حكمه وحكمته، ولم يقل: «الغفور الرحيم» وإن اقتضاهما الظاهر، قال:

أذنبت ذنباً عظيماً وأنت للعفو أهل
فإن غفرت ففضل وإن جزيت فعدل^(١)

قوله: (لأن المغفرة حسنة لكل مجرم في المعقول)، قال الإمام: غفران الشرك جائز عندنا وعند جمهور البصريين من المعتزلة، قالوا: لأن العقاب حتى الله تعالى على المذنب، وليس في إسقاطه على الله تعالى مصرة، فوجب أن يكون حسناً، بل دلّ الدليل السمعي في شرعنا على أنه لا يقع، فلعل هذا الدليل ما كان موجوداً في شرع عيسى عليه الصلاة والسلام^(٢).

وقال القاضي: إن تُعذبهم فإنك تُعذب عبادك، ولا اعتراض على المالك المطلق فيما يفعل بملكه، وإن تغفر لهم فلا عجز ولا استقباح، فإنك القادر القوي على الثواب والعقاب،

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٥٠٤-٥٠٦).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٦٠).

[﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ صِدْقُهُمْ لَمْ يَجْتِ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [١١٩]

قري ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ ﴾ بالرفع والإضافة، وبالنصب إما على أنه ظرفٌ لـ ﴿ قَالَ ﴾، ...

وأن المغفرة مستحسنة لكل مجرم، فإن عذبت فعذل، وإن غفرت ففضل، وعدم غفران الشرك بمقتضى الوعيد فلا امتناع فيه لذاته ليمنع التردد والتعليق^(١).

الراغب: قيل^(٢): هذا ليس بسؤال، وإنما هو كلام الله تعالى على طريق إظهار قدرته على كل ما يريد وعلى مقتضى حكمه وحكمته، وتنبه أنه تعالى جمع القدرة والحكمة، فهو قادرٌ على أن يفعل أي المقتضين أراد، أي: ولهذا قال: ﴿ أَنْتَ الْغَزِيْرُ الْحَكِيْمُ ﴾ ولم يقصد سؤال الغفران للكفرة منهم، وإلى نحو هذا قصد الشاعر بقوله:

أذنبت ذنباً عظيماً وأنت للعفو أهل
فإن غفرت ففضل وإن جزيت فعذل^(٣)

الانتصاف: إنه لم يوافق السنة؛ فإنهم يجوزون العفو عن الكافر عقلاً، لكن السمع يمنع منه، ولا المعتزلة؛ إذ معتقدهم امتناعها على الله عقلاً لما قضتها الحكمة^(٤).

قوله: (وبالنصب^(٥)) إما على أنه ظرفٌ لـ ﴿ قَالَ ﴾. أبو البقاء: أي: قال الله تعالى هذا القول في يوم ينفع الصادقين صدقهم^(٦)، والقول هو: ﴿ يَنْعِيْسَى ابْنِ مَرْيَمَ ء أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٨٤).

(٢) من هنا إلى آخر الفقرة: هكذا هو في الأصول الخطية، وقد ورد بلفظه تقريباً آخر الفقرة السابقة أيضاً، لكن من غير نسبة إلى الراغب، والله أعلم.

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٥٠٥).

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٩٦).

(٥) «التيسير في القراءات السبع» ص ٧٥ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٩).

(٦) «البيان في إعراب القرآن» (١: ٤٧٧).

وإما على أن ﴿هَذَا﴾ مبتدأ، والظرف خبرٌ، ومعناه: هذا الذي ذكّرنا من كلام عيسى واقع ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ﴾. ولا يجوزُ أن يكونَ فتحًا كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾ [الانفطار: ٩] لأنه مضافٌ إلى مُتَمَكِّنٍ. وقرأ الأعمشُ: (يومٌ ينفع) بالتَّنوين، كقوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرَى نَفْسٌ﴾ [البقرة: ٤٨].

فإن قلت: ما معنى قوله: ﴿يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ صِدْقُهُمْ﴾ إن أُريدَ صِدْقُهُم في الآخرة، فليست الآخرةُ بدارِ عملٍ، وإن أُريدَ صِدْقُهُم في الدنيا فليس بمطابقٍ لما ورد فيه،.....

وجاء على لفظ الماضي على نحو ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤]، وليس ما بعد ﴿قَالَ﴾ على الحكاية في هذا الوجه كما في الوجه الآخر.

قوله: (ولا يجوزُ أن يكونَ فتحًا كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾). روى أبو البقاء عن الكوفيّين: ﴿يَوْمَ﴾ في موضع رفع: خبرٌ «هذا»، ولكنه بُنيَ على الفتح لإضافته إلى الفعل، قال: وعندهم يجوزُ بناؤه وإن أُضيفَ إلى مُعرِّفٍ، وعندنا لا يجوزُ إلا إذا أُضيفَ إلى مُبْنِيٍّ^(١)، وأنشد الإمامُ للنابغة:

على حينَ عاتبْتُ المَشِيبَ على الصِّبَا^(٢)

وقال: بُني لإضافته إلى الماضي، وكذلك قوله: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾ لإضافته إلى ﴿لَا﴾^(٣)، وقياسُ الأسماءِ أن لا تُضافَ إلا إلى المفردات، فلما خولفَ في هذه الأسماءِ القياسُ المذكور، وأُضيفَ إلى الجُمَلِ، كانت مؤوَّلةً بمصدرٍها فهو مفردٌ في المعنى، والمخالفةُ في الثاني أكثرُ، فلا يُرتكَبُ إلا عند الضرورة.

قوله: (فليس بمطابقٍ لما ورد فيه)، يعني: ورودُ الآية لا يُطابقُ إرادةَ صِدْقِ المكلِّفِينَ

(١) «التيبان في إعراب القرآن» (١: ٤٧٧).

(٢) البيت للنابغة الذبياني، انظر: «ديوانه» ص ٧٩.

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٦٨).

لأنه في معنى الشهادة لعيسى عليه السلام بالصدق فيما يُجيب به يوم القيامة؟ قلت: معناه الصدق المستمر بالصادقين في دنياهم وآخرتهم. وعن قتادة: مُتَكَلِّمَانِ تَكَلَّمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَمَا إِبْلِيسُ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقُّ، فَصَدَقَ يَوْمَئِذٍ وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ كَاذِبًا، فَلَمْ يَنْفَعَهُ صِدْقُهُ، وَأَمَا عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَكَانَ صَادِقًا فِي الْحَيَاةِ وَبَعْدَ الْمَمَاتِ، فَنَفَعَهُ صِدْقُهُ.

[﴿لِللَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ١٢٠]

فإن قلت: في السماوات والأرض العقلاء وغيرهم، فهلا غلب العقلاء، فقيل: «ومن فيهن؟» قلت: «ما» يتناول الأجناس كلها تناوؤلاً عاماً، ألا تراك تقول إذا رأيت شبحاً من بعيد: ما هو؟ قبل أن تعرف أعاقل هو أم غيره؟ فكان أولى بإرادة العموم.

الحاصل في الدنيا؛ لأن قوله: ﴿يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ صِدْقُهُمْ﴾ في بيان شأن شهادة الله تعالى بصدق عيسى عليه الصلاة والسلام فيما يجيب به الله تعالى يوم القيامة، وهو قوله: ﴿سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ﴾ [المائدة: ١١٦] إلى قوله: ﴿فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨]، كأنه تعالى يقول: صدقت فيما أجبته به، وهذا لا يكون في الدنيا فكيف قال: ﴿يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ صِدْقُهُمْ﴾ ولم يقل: «صدقت» ليطابق مقتضى الظاهر؟ وأجاب: أن عيسى عليه الصلاة والسلام لما مهدَّ عُدْرَهُ بتلك العبارات الفائقة البالغة في التبرِّي عما يُنسبُ إليه ونزهة الله التنزيه، قابله الله تعالى بالشهادة له بالصدق بما هو أبلغ مما أتى به في التنصُّل حيث عمَّ المكلفين كلَّهم وعمَّ أوقاتهم المختصة بالصدق كلها ليدخل عليه الصلاة والسلام في ذلك العامِّ دخولاً أولاً.

قوله: (فكان أولى بإرادة العموم)، يعني: المقام يقتضي العموم و«ما» أعم من غيرها، فكان^(١) أولى في الإيراد. وبيان المقام ما ذكره القاضي، قال: في الآية تنبيه على كذب النصارى

(١) في (ص): «وكان».

عن رسول الله ﷺ: «مَنْ قرأ سُورَةَ المائدةِ أُعطيَ مِنَ الأجرِ عشرَ حَسَناتٍ، ومُحيَ عنه عشرُ سيِّئاتٍ، ورُفِعَ له عشرُ دَرَجاتٍ، بَعَدَ كُلُّ يهوديٍّ ونَصْرانيٍّ يَتَنفَّسُ في الدُّنيا».

وفسادِ دَعواهِم في المسيحِ وأُمَّه، وإِنما لم يَقُلْ: وَمَنْ فِيهِنَّ تَغْلِيباً للعُقلاء، وقال: ﴿وَمَا فِيهِنَّ﴾
 اتِّباعاً لهم - غيرِ أُولي العلم - إعلاماً بأنهم في غايةِ القُصورِ عن معنى الرُّبوبيَّة والنزولِ عن رُتَبَةِ
 العُبودية، وإهانةً لهم وتنبهاً على المجانسةِ المُنافية للألوهية؛ ولأنَّ ما يُطَلَّقُ متناولاً للأجناسِ
 كُلِّها فهو أُولى بإرادةِ العموم^(١)، واللهُ تعالى أعلم.



(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٨٥).

فهرس زُمر الآياتِ المُفسَّرة

الآياتِ الصفحة

سورة النساء

١٣-٥	[٤٣]
١٤-١٣	[٤٥-٤٤]
٢٢-١٤	[٤٦]
٢٤-٢٢	[٤٧]
٢٦-٢٤	[٤٨]
٢٩-٢٧	[٥٠-٤٩]
٣٠-٢٩	[٥٢-٥١]
٣٤-٣٠	[٥٥-٥٣]
٣٥-٣٤	[٥٦]
٣٧-٣٥	[٥٨-٥٧]
٤٠-٣٧	[٥٩]
٤٥-٤١	[٦٣-٦٠]
٥٢-٤٦	[٦٥-٦٤]
٥٤-٥٢	[٦٨-٦٦]
٥٩-٥٤	[٧٠-٦٩]

الصفحة	الآيات
٦٠-٥٩	[٧١]
٦٣-٦٠	[٧٣-٧٢]
٦٨-٦٣	[٧٦-٧٤]
٧٠-٦٨	[٧٧]
٨٠-٧٠	[٧٩-٧٨]
٨١-٨٠	[٨٠]
٨٢-٨١	[٨١]
٨٥-٨٢	[٨٢]
٩٤-٨٦	[٨٤-٨٣]
٩٦-٩٤	[٨٥]
١٠٠-٩٦	[٨٦]
١٠٣-١٠٠	[٨٧]
١٠٥-١٠٣	[٨٨]
١١٠-١٠٥	[٩١-٨٩]
١١٩-١١٠	[٩٣-٩٢]
١٢٢-١٢٠	[٩٤]
١٢٩-١٢٢	[٩٦-٩٥]
١٣٤-١٣٠	[٩٩-٩٧]
١٣٨-١٣٤	[١٠٠]
١٤٠-١٣٨	[١٠١]
١٤٦-١٤٠	[١٠٣-١٠٢]
١٤٦	[١٠٤]
١٤٨-١٤٧	[١٠٦-١٠٥]

الصفحة	الآيات
١٥٢-١٤٨	[١١٠-١٠٧]
١٥٣-١٥٢	[١١٢-١١١]
١٥٤-١٥٣	[١١٣]
١٥٧-١٥٤	[١١٤]
١٦٣-١٥٧	[١٢١-١١٥]
١٦٤-١٦٣	[١٢٢]
١٦٨-١٦٤	[١٢٤-١٢٣]
١٧١-١٦٨	[١٢٥]
١٧١	[١٢٦]
١٧٦-١٧١	[١٢٧]
١٨٠-١٧٧	[١٢٨]
١٨٢-١٨٠	[١٢٩]
١٨٢	[١٣٠]
١٨٦-١٨٢	[١٣٣-١٣١]
١٨٨-١٨٦	[١٣٤]
١٩٠-١٨٨	[١٣٥]
١٩٢-١٩٠	[١٣٦]
١٩٤-١٩٢	[١٣٧]
١٩٥	[١٣٩-١٣٨]
١٩٩-١٩٥	[١٤١-١٤٠]
٢٠٣-٢٠٠	[١٤٣-١٤٢]
٢٠٣	[١٤٤]
٢٠٥-٢٠٣	[١٤٦-١٤٥]

الصفحة	الآيات
٢٠٨-٢٠٥	[١٤٧]
٢١٢-٢٠٩	[١٤٩-١٤٨]
٢١٣-٢١٢	[١٥١-١٥٠]
٢١٤-٢١٣	[١٥٢]
٢٢٥-٢١٤	[١٥٩-١٥٣]
٢٣٠-٢٢٦	[١٦٢-١٦٠]
٢٣٥-٢٣٠	[١٦٦-١٦٣]
٢٣٧-٢٣٥	[١٦٩-١٦٧]
٢٤٠-٢٣٧	[١٧١-١٧٠]
٢٤٦-٢٤٠	[١٧٢]
٢٤٦	[١٧٥-١٧٣]
٢٥١-٢٤٧	[١٧٦]

سورة المائدة

٢٦١-٢٥٢	[١]
٢٦٧-٢٦١	[٢]
٢٧٧-٢٦٧	[٣]
٢٨٣-٢٧٧	[٤]
٢٨٥-٢٨٣	[٥]
٢٩٦-٢٨٥	[٦]
٢٩٦	[٧]
٣٠١-٢٩٧	[١٠-٨]
٣٠٣-٣٠١	[١١]

الصفحة	الآيات
٣١٠-٣٠٣	[١٣-١٢]
٣١٣-٣١١	[١٤]
٣١٥-٣١٣	[١٦-١٥]
٣١٧-٣١٥	[١٧]
٣١٨-٣١٧	[١٨]
٣٢٠-٣١٨	[١٩]
٣٢٦-٣٢١	[٢٤-٢٠]
٣٣١-٣٢٦	[٢٦-٢٥]
٣٤٥-٣٣١	[٣٢-٢٧]
٣٤٧-٣٤٥	[٣٤-٣٣]
٣٤٧	[٣٥]
٣٥٠-٣٤٨	[٣٧-٣٦]
٣٥٥-٣٥٠	[٤٠-٣٨]
٣٦١-٣٥٦	[٤١]
٣٦٦-٣٦١	[٤٣-٤٢]
٣٧٢-٣٦٦	[٤٤]
٣٧٤-٣٧٢	[٤٥]
٣٧٧-٣٧٤	[٤٧-٤٦]
٣٨١-٣٧٧	[٤٨]
٣٨٤-٣٨١	[٤٩]
٣٨٦-٣٨٤	[٥٠]
٣٩٢-٣٨٦	[٥٣-٥١]
٣٩٨-٣٩٢	[٥٤]

الصفحة	الآيات
٤٠١-٣٩٨	[٥٥]
٤٠٢-٤٠١	[٥٦]
٤٠٣-٤٠٢	[٥٨-٥٧]
٤٠٦-٤٠٤	[٥٩]
٤١١-٤٠٦	[٦١-٦٠]
٤١٤-٤١١	[٦٣-٦٢]
٤٢٠-٤١٤	[٦٤]
٤٢٤-٤٢٠	[٦٦-٦٥]
٤٣٠-٤٢٤	[٦٧]
٤٣٠	[٦٨]
٤٣٧-٤٣٠	[٦٩]
٤٣٩-٤٣٧	[٧٠]
٤٤٢-٤٣٩	[٧١]
٤٤٣-٤٤٢	[٧٢]
٤٤٨-٤٤٤	[٧٥-٧٣]
٤٥٠-٤٤٨	[٧٦]
٤٥٢-٤٥٠	[٧٧]
٤٥٥-٤٥٢	[٨١-٧٨]
٤٦١-٤٥٥	[٨٦-٨٢]
٤٦٦-٤٦١	[٨٨-٨٧]
٤٧٣-٤٦٦	[٨٩]
٤٧٦-٤٧٣	[٩١-٩٠]
٤٧٧-٤٧٦	[٩٢]

الصفحة	الآيات
٤٨٠-٤٧٧	[٩٣]
٤٨٠	[٩٤]
٤٩٢-٤٨١	[٩٥]
٤٩٥-٤٩٣	[٩٦]
٤٩٧-٤٩٥	[٩٨-٩٧]
٤٩٧	[٩٩]
٥٠١-٤٩٨	[١٠٠]
٥٠٨-٥٠٢	[١٠٢-١٠١]
٥٠٨	[١٠٣]
٥٠٩	[١٠٤]
٥١٢-٥١٠	[١٠٥]
٥٢٤-٥١٣	[١٠٨-١٠٦]
٥٣٢-٥٢٤	[١١٠-١٠٩]
٥٤٠-٥٣٢	[١١٥-١١١]
٥٤٢-٥٤٠	[١١٦]
٥٤٧-٥٤٢	[١١٨-١١٧]
٥٥٠-٥٤٨	[١١٩]
٥٥١-٥٥٠	[١٢٠]

* * *